# تشريعات الحاماة في ومشتويات الدفاع والعدالة With a benefit with fundamental still benefit and stillines and still benefit and still benefit and still benefit and st

شررح تقصيلي مقارن لنصوص قوانين المحاماة في مصر والدول العربية وتشريعات الدفاغ والعدالمة الجناسية الدولية والمعاهدات والاتفاقيات الدولية المستعلقة بالمستويات الواجبة الاتباع في الدفاع والعدالة وحقوق الإنسان ومبادئ الشريعة الإسلامية بشأن الدفاع والصيغ القانونية لقوانين المحاماة فيما يلى: أولاً : السنظام القانوني لمهنة المحاماة وتطورها في القوانين الإنجليزية والأمريكية والفرنسية والإيطالية والشُّريعة الإسلامية ومسئولية المحامي جنائيا وتأديبيا ومدنيا. تُانيا: النصوص الكاملة لتشريعات المحاماة في جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان وليبينا وتونس والمملكة المغربية وموريتانيا والأردن والبحرين والمملكة العربية السعودية والعراق والكويت واليمن وسوريا ودولة فاسطين وغيرها. ثالثًا: التنظيم الدولي لمهنة المحاماة والمستويات النموذجية للدفاع والعدالة الجنائية

الدولية في ضوء اتفاقيات الأمم المتحدة وحقوق الإنسان والشريعة الإسلامية . رابعاً: نماذج الصيغ القانونية للعقود والدعاوي المتعلقة بقو انين المحاماة العربية.

المستشار الدكتور

# عبد الفتساح مسراد

رئيس محكمة الاستنساف دكتوراه في القانون العام المقارن مع مرتبة الشرف الأولى الأستاذ المحاضر بالجامعات

E-mail:mourad dr@hotmail.com http://mourad\_dr.tripod.com



تشريعات المحاماة في الحول العربية ومستويات الدفاع والعدالة الجنائية الدولية

#### جميع العقوق معفوظة للمؤلسف

جميع الحقوق محفوظة ، ولا يجوز طبع أو نصوير أو إنتاج أي جـزء مـن هـذا المصـنف بأية صـورة مـن الصـور بـدون تصـريح كتابي مسـبق من المؤلف :

المستشار الدكتور عبد الفتاح مراد ، دكتوراه في القانون العام المقارن مع مرتبة الشرف الأولى ، رئيس محكمة الاستئناف العالي بالإسكندرية . الأستاذ المحاضر بالجامعات. العنوان : الإسكندرية المنشية ٤٨ شارع القائد جوهر شقة رقم ٣١ - ت: ٣/٤٨٤٠٤٤٠ فاكس : ٣/٤٨٧٨٨٢٠

E-mail:mourad\_dr@hotmail.com http://mourad\_dr.tripod.com

TOUS DROITS D'AUTEUR RESERVES

TOUS DROITS D'AUTEUR RESERVES. TOUTE REPRODUCTION, TOTALE OU PARTIELLE, DE CE LIVRE EST FORMELLEMENT INTERDITE A MOINS D'UNE AUTORISATION ECRITE DE L'AUTEUR: CONSEILLER DR. ABD EL FATTAH MOURAD, CHEF DE JUSTICE DE LA COUR D'APPEL D'ALEXANDRIE. DOCTORAT DANS LE DROIT GENERAL ET COMPARATIF AVEC LA MENTION "TRES HONORABLE". PROFESSEUR DE DROIT AUX UNIVERSITES. ADRRESSE: NO 48 RUE EL KAYED GOHAR, APPARTEMENT NO 31, MANCHEYA, ALEXANDRIE, TEL: (03)4840440 FAX: 03/4878882

#### ALL RIGHTS ARE RESERVED FOR THE AUTHOR

NO PART OF THIS BOOK MAY BE USED OR REPRODUCED IN ANY MANNER WHATSOEVER WITHOUT PREVIOUS WRITTEN PERMISSION FROM THE AUTHOR: COUNSELLOR DR, ABD EL FATTAH MOURAD, CHIEF JUSTICE OF THE HIGH COURT OF APPEAL, DOCTORATE IN GENERAL AND COMPARATIVE LAW WITH GRADE OF HONOR, LECTURER PROFESSOR IN UNIVERSITIES: ADDRESS: NO 48, EL KAYED GOHAR STREET, APT.31 MANCHEYA, ALEXANDRIA, EGYPT.

TEL: (03)4840440 FAX: 03/4878882

E-mail:mourad\_dr@hotmail.com http://mourad\_dr.tripod.com

# تشريعات المحاماة فى السدول العسربيسة ومستويات الدفاع والعدالة

الجنسائيسة السدوليسة

شرح تفصيلى مُقارن لنصوص قوانين المحاماة في مصر والدول العربية وتشريعات الدفاع والعدالة الجنائية الدولية والمعاهدات والاتفاقيات الدولية وتشريعات الدفاع والعدالة والاتفاقيات الدولية المستويات الواجبة الاتباع في الدفاع والعدالة وحقوق الإنمان ومبادئ السريعة الإسلامية بشأن الدفاع والصيغ القانونية لقوانين المحاماة فيما يلى: أولا : السنظم القانوني لمهنة المحاماة وتطورها في القوانين الإنجليزية والأمريكية والقرنسية والإيطائية والشريعة الإسلامية ومسئولية المحامي جنائيا وتاديبيا ومدنيا ، ثانيا : النصوص الكاملة لتشريعات المحاماة في جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان وليبيا وتونس والمملكة المغربية وموريتانيا والأردن والبحرين والمملكة العربية السعودية وللحراق والكويت واليمن وسوريا ودولة فلسطين وغيرها . المالئة : التنظيم الدولي لمهنة المحاماة والمستويات النمونجية للدفاع والعدالة الجنائية الدولية في ضوء اتفاقيات الأمم المتحدة وحقوق الإنسان والشريعة الإسلامية . الدولية الصيغ القانونية المقود والدعاوى المتعلقة يقوانين المحاماة العربية .

المستشار الدكتسور

## عبد الفتساح مسراد

رئيس محكمة الاستئنساف دكتوراه في القانون العام المقسارن مع مرتبة الشرف الأولى الأسستاذ المحاضسر بالجامعسات E-mail:mourad\_dr@hotmail.com http://mourad\_dr.tripod.com

#### بسم الله الرحمن الرحيم

#### تحذيسر وتنبيسه

قام بعض أدعياء البحث القانوني ومعترفي سرقة المؤلفات العلمية بنقل أجزاء من مؤلفات العلمية بنقل أجزاء من مؤلفات الولية ونسبوها إلى أنفسهم. وذلك بالمقالفة القانون والمعاهدات المولية واتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية ومثال ذلك كتاب فا (شرح تشريعات المفردات ، المعجم القانوني رباعي اللغة ، شرح الشبك من الناعيتين الجنائية والتجارية ، ملكية الشقق واتحاد الملك ، وجرائم الامتفاع عن تنفيذ الأحكام وضريبة المبيعات وشرح قانون المرور وشرح تشريعات الأحوال الشخسية للمحربين غير المسلمين والأجراءات الجنائية والمدنية ضدهم كما تم من مؤلفاتنا) وقد تم اتخاذ الإجراءات الجنائية والمدنية ضدهم كما تم إبلاغ الميئات والمقابات التي ينتمون إليها بالجرائم التي ارتكبوها ،.... وعلى من يرغب الرجوع إلى مؤلفاتنا أن يقوم بوضع الفقرة التي رجم إليها بعين قوسين وأن يشير صراحة إلى إسم المؤلف وإسم المرجم ولا يبزيد بين قوسين وأن يشير صراحة إلى إسم المؤلف وإسم المرجم ولا يبزيد

ونحن نحذر من إتيان مثل هذه الجرائم من غيرهم على أبحاثنا مستقبلاً مم حفظ كافة الحقوق القانونية .

المستشار الدكتسور

#### عبد الفتساح مسراد

رئيس محكمة الاستئناف دكتوراه في القانون العام المقارن مع مرتبة الشرف الأولي الأمستاذ المحاضسر بالجامعسات

E-mail:mourad\_dr@hotmail.com http://mourad\_dr.tripod.com



إليه زُوْجَتِي ..

إلي إبنتي لَمياءً..

إلي إبْني بماء ..

الَّذِينَ يِؤُونِوُن مَعِي:

بالله وَكُتُبُه ورسُلهُ واليَوْم الافِرْ وبأنْ فَوْلَى كل ذِي علْم عَلِيمُ إيماناً بقول الله تَمَالَي :

﴿ نَرِفَعُ دَرَجَاتُ مَنْ نَشَاءً وَفَوْقَ كُلِّ فِي عِلْمِ عَلَيْمٍ ﴾

(مِن الْآيِية ٧٦ مِن سُورة يُوسُكُ

عبد الفتسام مسراد



وفي روايـــة أخرى عنم أبــن ماجه : عن أبــي قــّتادة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ساى الله عليه وسلم (( مُـير ما يُخَلَّفُ الرجل من بعده ثلاث : ولد منالح يدعو له ، وسدقة تجرى يبلغه أجرها ، وعلم يُحُمِل بــه من بـحمه )).

وقي رواية أخرى لابن ماجه والبيمةي: عن أبي يزيرة رضي الله عنه قال: قـال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((إن مما يلدق المؤمن من عمله وحسناته بخد موته علماً علّمه ونشره ، وولداً صالماً تركه ، أو مصمناً ورثه ، أو مسجداً بناه ، أو بيتاً لابن السبيل بفاه ، أو نمراً أجراه ، أو صدقة أخرجما من ماله في صحته وحياته ، تلحقه من بحد موته )).

(¹) ونحسن نرى أنه يراد بالعلم الذي ينتفع به الإنمان بعد موته العلم الذي تركه ليمعل به وينسب نمره سواء علمه لاحد أو تركه في كتاب يتعلم الناس من خلاله بعد موته ، اقول رسول أنه تصليل الله عليه وسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه : (إن مما يلحق المؤون من عمله وحسائه بعد موته علما علمه ونشره ...) .
وروى ابن ماجه عن معاذ بر أنس عن أبيه رضي الله عنه أن اللبي صلى الله عليه وسلم الله : ومن علم علما قله لجر من عمل به ، لا ينقص من أجر العامل شيء) .
وروى السيزار عن كانشة رضي الله عليه إلى الله ين الله صلى الله صلى الله عليه وسلم :
وراهما المؤير يستفق له كل شيء ، حتى الحيتان في البحر) .
روى سلم عن ابي هويرة رضي الله عله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (من

#### مقدمة

أولاً : أهمية موضوع البحث من الناحيتين النظرية والعملية :

انتشرت بالمكتبات - في الأونة الأخيرة - النصوص التشريعية لبعض القوانين العربية والنسي قسام بإعدادها بعض الأشخاص الذين لا علم لهم بالقوانين وتعديلاتها وأوكلوا أمر مراجعتها إلى غير المتخصصين وغير المجازين في القانون .

مراجعتها إلى غير المتخصصين وجود أخطاء جميدة في تلك القوانين وعدم مسايرتها التعديلات التمسيرية في تلك القوانين وعدم مسايرتها التعديلات التشريعية والاسسية المربية وأحكام المساقد الرسمية المربية وأحكام المساقد المربية . كما لاحظنا وجود بعض الأخطاء في كتب النصوص القانونية المربية والهيئات التي يقترض مسراعاتها للدقة والهيئات التي يفترض مسراعاتها للدقة وإحساسها بالمستولية العلمية في مراجعة تلك النصوص التدويعة.

كساً أدى انتشار هذه الظاهرة إلى انخفاض المستوى القانوني للمراجع العربية التشريعية المنتشرة بالمكتبات .

تَانياً : الدوافع التي أدت إلى هذا البحث المقارن :

تستهدف هذه الدراسة أداء رسائل سامية منها:

 ١- فــتح الطريق أمام المواطن العربى للتعرف على قوانين الدول العربية ومعرفة مضــامين الــنظم القانونية العربية ومشكلاتها ومزاياها وعيوبها والارتفاع بمستوى الوعى القانوني للمواطن العربي .

٢- إتاحــة الفرصة أمام رجال القضاء والنيابة العامة والمحامين لمعرفة التشريعات العربية والستى قــد تكون واجبة التطبيق – أحياناً – فى المنازعات ذات العنصر العربي وذلك فى قضايا تنازع القوانين وتنازع الاختصاص القضائى الدولى .

٣- تهيائة الماناخ لخلف نظام قانوني تشريعي عربي موحد لجميع الدول العربية السوة بتنسريعات الاتحاد الأوروبين (أ) واسوة باتفاقيات الجات ومنظمة النجارة العالمية (أ) التي تطبق على غالبية دول العالم ومنها غالبية الدول للعربية .

٤- المعاونة على تحقيق العدالة العربية المقارنة وترسيخ حق الدفاع المقارن أمام المحاكم العربية وبين المحامين العرب والذين يُسمح لهم - أحيانا كثيرة - بالعمل - كقضاة أو محامين - في بلادهم العربية الأخرى الشقيقة (٣).

(٢) أنظر د . عبد المتاح مراد النصوص العربية الاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية المرادة المادة

<sup>(</sup>١) انظر د. عبد الفستاح مراد ' شرح النصوص العربية لاتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية وتطبيقات الشراكة الأوروبية في الدول العربية ' ص ٣٣ وما بعدها .

<sup>(</sup>۲) انظر د. عدر الفتاح مراد "موسوعة الدساتير العربية والمستويات الدولية - دراسة مقارنة بين الدساتير العربية والدساتير الأجنبية ومستويات الدفاع والعدالة والاتفاقيات الدولية ومبادئ الشريعة الإسلامية " ص ٧٥ وما بعدها .

 - إتاحية الفرصة أمام المؤسسات التشريعية العربية (١) لسرعة الإلمام بالتشريعات العربية الأخرى لاختيار أقربها إلى المنطق وإلى الظروف العربية وأحكام الشريعة الاسلامية (١).

ثالثاً : المصادر الطمية والمراجع :

لقد قمنا بتتقيح وتدقيق ومراجعة كافة التشريعات العربية النوعية المقارنة ومدى اتفاقها مع الاتفاقسيات الدولية تشتمل على تشريعات الاتفاقسيات الدولية تشتمل على تشريعات السدول العربية تشتمل على تشريعات السدول العربية و ذلك بالرجوع إلى المصادر الأصلية للتشريعات في الجرائد الرسمية العربية أو ما يقابلها من الوسائل الأخرى التي تستخدم في نشر التشريعات في الدول العربية ومتابعة حالة التشريعات من حيث مدى سرياتها من عدمه ومدى دستورية أو عدم دمستورية نصوصها وذلك بالرجوع إلى أحكام المحاكم الدستورية العربية ابن وجدت وذلك من واقع المصادر الرسمية المعدة لنشر أحكامها

ولسم تقسيم هذه الدراسة بالمراجع العلمية التقليدية والمراجع الحديثة المتمثلة في استعمال أجهازة الكومبيوتر والإنترنست في البحث العلمي وإنما كان من أهم مراجعنا المقابلات الشخصية العلمية مع أعضاء مجالس القضاء الأجنبي والمصرى والقضاة ومنهم القضاة الذين باشروا الإجراءات الجنائية والمدنية والتاديبية في المحاكم المختلفة . حيث أظهروا لمنا جميعا - الموضوعات الكثيرة - التي لم تتناولها المراجع التقليدية كما عبروا لذا عن سعادتهم وإحساسهم الشخصي تجاه موضوعات هذا الأبحاث .

رابعاً : النظم القانونية العربية كنظم قانونية متميزة وقابلة للتوحيد:

إن قضية "وحدة التشريعات العربية" تعد - في نظرنا - واحدة من أكثر القضايا اتصالا بسائر مظاهر الحياة الاجتماعية والسياسية والحضارية السائدة في المجتمع العربي ولذلك في أن جوهبر هذه القضية ليس قانونيا خالصا ، وإنما يتداخل في توجيه تطوره عديد من العوامل المتصلة بعلم الإدارة العامة ، التي قد تجعل منها ظاهرة قانونية وإدارية مركبة ، وبالستالي فقد صارت جزءا لا يتجزأ من نظام الحياة داخل النظم العربية التي سوف نقوم بدراستها ، توشير فيها وتتأثر بها ، ومن ثم كانت أي محاولة لعزلها عن هذه البيئة ، والاقتصار في دراستها على الجانب القانوني وحده، لا بد وأن تنتهي إلى أغلاط نظرية ، وإلى مخاطر عملية ولهذا كان حرصنا -قدر الإمكان - على أن تكون دراستنا لقضية وحده المتبية المربية التي سوف نشير إليها دراسة وحده التشير يعات العربية في النظم القانونية العربية "ألى سوف نشير إليها دراسة المربية التسريعات العربية في النظم القانونية العربية التي سوف نشير إليها دراسة

(1) أنظر المستشدار د . عبد الفتاح مراد التشريعات البرلمانية في الدول العربية والمستويات الدولية والتشريعات الأجنبية والمستويات الدولية والتشريعات الأجنبية والمستويات النولية والشريعة الإسلامية " ص ٣٣.

(٢) أنظر المستشار د . عبد الفتاح مراد " تشويعات التحكيم في الدول العربية ومستويات المعالية ومستويات الدولية - دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومستويات الدفساع والعدالة وحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية ومبادئ الشريعة الإسلامية " ص ٢٤ وما بعدها .

(۲) القسانون المقسارن هو ترجمة للتعبير الفرنسي Droit compare والتعبير الإنجليزى Cmparative Law وقد أثر بعض الموافين تسمية هذا القانون بالقانون الموازن ، ولعل هــذه التسمية أقسرب إلى مفهوم القانون المقارن وغايته لأنها تعنى التعييز والمفاضية . وهناك مصطلحات أخرى تقيد الموازنة منها المقايسة والمضاهاة . -

تطليلية فى إطار الملابسات والظروف المختلفة التي أحاطت بها فى بينتها الأصلية وبغير هذا المزج الضرورى بين دراسة النظام القانونى وبينته الأصلية ، يمكن أن يَضل الباحث فــى مناهات النظر المجرد وأن يقع فى تعميمات خاطئة تفتقر إلى الواقعية المطلوبة فيما بين واقع الدول العربية(أ).

خَامَسَ : أهمية الدراسة المقارنة للتشريعات العربية ودورها في رفع مستويات القانون والعدالة :

ليس ثمة شك في أن الدراسة المقارنة للانظمة القضائية العربية ، وفي البلاد المختلفة ، مسيما تلك التي نشأ في ظلها مسيما تلك التي نشأ في ظلها مسيما تلك التي نشأ في ظلها همنذا السنظام القانوني والقضائي وتطورها ، تعد ضرورة ملحة ، ومطلبا جوهريا ولازما للسنظر في نظامنا القانوني والقضائي العربي ابتفاء تمحيصه وتقييمه على ضعوء تجارب الأغرين وخبراتهم ، وذلك استهدافا لتأكيد ودعم أصوله بما يلاثم حاجات المجتمع العربي وتطوره ، وبما يتفق مع النظرية المائدة فيه .

ومن ثم كان من الطبيعي أن تتجه هذه الدراسة صعوب كمر الانفلاق القضائي على العالم وإلى أبرز النظم القانونية المقارنة في عالمنا المعاصر ، وفي هذا الصدد فانها قد رسمت لمسنهجها أفقا تتقلل فيه ، أوسع من الأفق الفرنسي الذي درجت عليه كثير من الأبحاث العلمسية ، فلم تكتف في منهجها باستعراض النظام الفرنسي ، بل جاوزته - في توازن - الساسية ، فلم تكتف في منهجها والإتجليزي والأمريكي يقدر ما مسمحت به الكتابات القليلة في هذا الموضدوع الجديد كما تطرقت إلى المستويات القانونية الدولية التي تضمنتها في هذا الموضدوع الجديد كما تطرقت إلى المستويات القانونية الدولية التي تضمنتها القالسيد المامية المستمدة من مبادئ الشريعة الإسلامية المستمدة من مبادئ الشريعة الإسلامية المستمدة من مبادئ الشريعة الإسلامية المستمدة المناربة المستمدة المستحدة وحقوق الإنسان (٢)

- رهو يقوم على المقارنة أو الموازنة بين قاتونين أو اكثر . ومن أجل ذلك أثار البعض أن يطلق عليه المستوية التي اختارها له المولفون الألمان ولطق عليه المستوية التي اختارها له المولفون الألمان والقترح أخرون تسميته (الطريقة المقارنة méthode comparative) وقد أطلقت هذه التسمية الإلاجتهاد المقارن (La Jurisprudence comparative) وقد أطلقت هذه التسمية على كرسى الأستاذية الذي أنشئ عام ١٨٦٩ في جامعة أوكمفورد وعهد فيه للمالم الكبير (السير هنري مين S.H.Maine) بتدربيس القانون المقارن ، كما غلبت تسميته في فرنما بالتشريم المقارن المقارن ، كما غلبت تسميته في فرنما بالتشريم المقارن المقارن ).

() قام آلمرحوم الأستاذ المستشار الدكتور / الوزير عبد الرازق السنهورى رئيس مجلس الدولـــة المصـــرى الأسبق بجهود غير مسبوقة لتوحيد الفكر القانونى التشريمي بين الدول المربــية أتـــى شماره بدرجة تقوق جميع محاولات الوحدة السياسية فيما بين الدول العربية بحيث يمكننا القول أنه يوجد فكر تشريعي عربي مثقارب إلى حد كبير نامل أن يتوحد مع الأيام .

(۱) أنظر د . عبد الفتاح مراد " موسوعة الجات ومنظمة التجارة العالمية " ص ١٧ وما بعدها وموسوعة " البحث المجتب المعلمين وإعداد الأبحاث والمولفات " ص ١٦ وما بعدها .

(٢) أنظَـر د . عبد القتاح مراد " المسلولية التابيبة للقضاة وأعضاء النيابة دراسة مقارسة النيابة المسلولية التابيبة والمعنية للقضاة وأعضاء النيابة في النظم القانونية المعاصرة " ص ١٧ وما بعدها .

#### منادساً: نطاق وموضوعات البحث:

سوف تشمل هذه التعليقات التشريعية العربية الموضوعات التالية :

١- الدساتير العربية والمعايير الدولية - دراسة مقارنة بين الدساتير العربية والدساتير الأجنبية ومستويات الدفاع والعدالة والاتفاقيات الدولية ومبادئ الشريعة الإسلامية.

٢- تشريعات المحامساة فسى الدول العربية ومستويات العدالة الجناتية الدولية - در اسة

مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومستويات الدفاع والعدالة والاتفاقيات الدولية ومبادئ الشريعة الإسلامية .

٣- تقسر يعات العقوبات في الدول العربية والمستويات الدولية - در اسة مقارنة بدن التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومستويات الدفاع والعدالة الجنائية وحقوق الانسان و الاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية.

٤- تشريعات الإجراءات الجنائية في الدول العربية والمستويات الدولية - دراسة مقارنة بيسن التشسريعات العربسية والتشسريعات الأجنبية ومستويات الدفاع والعدالة الجنائية و الاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية.

٥- تشريعات أمين الدولية والطوارئ في الدول العربية والمستوبات الدولية - يراسة مقارنسة بيسن التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومستويات الدفاع والعدالة الجنائية وحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية.

٣- تشريعات مكافحة المخدرات والدعارة في الدول العربية والمستويات الدولية - دراسة مقارنسة بيسن التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومستويات الدفاع والعدالة الجنائية وحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية.

٧- تشريعات هيئات الشرطة في الدول العربية والمعتويات الدولية - دراسة مقارنة بين التشمر يعات العربسية والتشمريعات الأجنبية ومستويات الدفاع والعدالة الجنائية وحقوق الإنسان و الاتفاقيات الدولية و الشريعة الإسلامية.

٨- التشريعات البرلمانسية فسى الدول العربية والمعتويات الدولية - در اسة مقارنة ببن التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية والمستويات النيابية والبرلمانية والاتفاقيات الدولية و الشريعة الاسلامية.

٩- تشريعات هيئات الإدعاء العام في الدول العربية والمستويات الدولية - دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومستويات الدفاع والعدالة والتحقيق وحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية.

١٠ - تشريعات السلطة القضائية في الدول العربية والمستويات الدولية - در اسة مقارنة بيسن التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومستويات الدفاع والعدالة وحقوق الإنسان و الاتفاقيات الدولية و الشريعة الإسلامية (١٠).

١١- تشريعات المدرور في الدول العربية والمستويات الدولية - دراسة مقارنة بين التشريعات العربسية والتشريعات الأجنبية ومعتويات السلامة والأمان الدولي للمرور · والطرق والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية.

١٢- تشريعات العمل فسي الدول العربية والمعتويات الدولية - دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومستويات العمل والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية.

(١) أنظر د . عبد الفتاح مراد " برنامج CD موسوعة شرح جرائم قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة والقيود والأوصاف الجناتية الخاصة بها . ٩٣- تشريعات الأحوال الشخصية لغير المملمين في الدول العربية والمستويات الدولية - دراسة مقارنـة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومستويات الدفاع والعدالة والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية.

١٤- تشريعات الأحرال الشخصية في الدول العربية والمستويات الدولية - دراسة مقارنة بيب التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومستويات الدفاع والعدالة وحقوق الإنسان الأمرة والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية.

١٥ - تشريعات المراقعات المدنية والتجارية في الدول العربية والمستويات الدولية - دراسة مقارضة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومستويات الدفاع والعدالة و حق ق الإنسان و الإتفاقيات الدولية و الشريعة الإسلامية.

را و المستوات المستحلة فستى الدول العربية والمستويات الدولية -- دراسة مقارنة بين ١٦- تفسريعات العربسية والتتسريعات الأجنبية ومستويات ومواثيق أداب المهنة العالمية و الاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية.

٧٦- تتَّسريعاتُ الملكية الْفكرية في الدُولي العربية والمعنتويات الدولية – دراسة مقارنة بين التشــريعات العربــية والتشريعات الأجنبية ومستويات حقوق المؤلف العالمية والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية.

١٨- تشريعات الإيجارات في الدول العربية والمعتويات الدولية - دراسة مقارنة بين التشريعات المولية والشريعة والمستويات والاتفاقيات الدولية والشريعة الاسلامية.

١٩ التشميريعات المدنمية فحى الدول العربية والمستويات الدولية - دراسة مقارنة بين التشميريعات العربمية والتشميريعات الأجنبية والمستويات والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية.

٢٠- تشريعات الجمارك والاستيراد والتصدير في الدول العربية والمستويات الدولية دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية والمستويات والاتفاقيات الدولية
 ومنظمة التجارة العالمية والشريعة الإسلامية.

٢١ - تشـريمات البناء والهدم فى الدول العربية والمستويات الدولية - دراسة مقارنة بين التشـريمات العربــية والتشــريمات الأجنبية ومستويات البناء والهدم والاتفاقيات الدولية والمدريمة الإسلامية.

٢٢- تشسريعات الشهر العقارى ورسوم التوثسيق والسجل العينى فى الدول العربية والمستويات الدولسية – دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومستويات الشهر والتوثيق والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية.

٣٢- تشريعات الخدمة العسكرية والأحكام العسكرية في الدول العربية والمستويات الدولية – در اسسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومستويات الدفاع والعدالة الجنانية والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية.

٢٤- تشــريعات الــزراعة فــى الدول العربية والمستويات الدولية - دراسة مقارنة بين التشــريعات العربــة والتشريعات الأجنبية ومستويات التمية الزراعية العالمية ومنظمة الزراعية العالمية ومنظمة الزراعة والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية.

٢٥- تفسريعات الاسستثمار في الدول العربية والمستويات الدولية - دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومستويات الاستثمار والتجارة والاتفاقيات الدولية والسريعة الإسلامية.

٢٦- تشسريعات المستجارة فسى المسدول العربية والمستويات الدولية – دراسة مقارنة بين التشسريعات العراسية والاتفاقيات الدولية ومنتويات التجارة العالمية والاتفاقيات الدولية ومنتطمة التجارة العالمية والاتفاقيات الدولية ومنظمة التجارة العالمية والشريعة الإسلامية.

٣٧- تشريمات التموين والتممير الجبرى في الدول المربية والممتويات الدولية – دراسة مقارنــة بيــن التشـــريعات العربــية والتشـــريعات الأجنبية ومعتويات التجارة والتموين و الاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية.

٧٨- تشريعات الفش والأغذية والصناعة والمواصفات القياسية في الدول العربية والمستويات الدولية والتشريعات الأجنبية والمستويات الدولية والتشريعات الأجنبية ومستويات مكافحة الغش والتلليس وحقوق الإتمان ومنظمة والصحة العالمية والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية .

٩ آ - تشريعات الضرات في الدول العربية والممتويات الدولية - دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والاتفاقيات الدولية والاتفاقيات الدولية و الاسلامية.

٣٠- تنسريمات المسركات فسى الدول العربية والمستويات الدولية – دراسة مقارنة بين
 التنسريمات العربية والتنسريمات الأجنبية والمستويات والاتفاقيات الدولية والشريعة
 الإسلامية

٣١- تتسريعات البنوك والانتمان في الدول العربية والمستويات الدولية – دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والمعاملات الأجنبية ومستويات المراجعة والمحاملات المصادقية المحاملات المصادقية المحاملات المصادقية المحاملات المصادقية المحاملات المصادقية المحاملات المحاملات

٣٧- تشريمات الغرف التجارية في الدول العربية والممتويات الدولية ~ دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومعتويات التجارة والصناعة العالمية والإنفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية.

٣٤- تفسريعات الجمعيات الأهلية في الدول العربية والمستويات الدولية – دراسة مقارنة بيسن التفسريعات الدولية غير الحكومية وحقوق الإنسان والانقاقيات الدولية والشريعات الإسلامية.

٣٥- تشريعات التأميس فـــى الــدول العربية والمستويات الدولية – دراسة مقارنة بين النشريعات العربية وإعادة التأمين ومنظمة المعربية والمستويات التأمين الدولى وإعادة التأمين ومنظمة الموسكونية والشريعة الإسلامية.

٣٦- تشسريعات التعليم العام والخاص في الدول العربية والمستويات الدولية - دراسة مقارنسة بيسن التعليم الدولي ومنظمة اليونسك ومنظمة اليونسكو والتشريعات الأجنبية ومستويات التعليم الدولي ومنظمة اليونسكو والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية.

#### سابعاً : منهج البحث :

لقد قمنا بتنقيح وتنقيق ومراجعة كافة التشريعات العربية النوعية المقارنة ومدى اتفاقها مع الاتفاقسيات الدواسية لإصدارها على هيئة تعليقات تشريعية عربية تشتمل على تشريعات السول العربية وذلك بالرجوع إلى المصادر الأصلية التشريعات في الجرائد الرسمية العربية أو ما يقابلها من الوسائل الأخرى التي تستخدم في نشر التشريعات في الدول العربية ومتابعة حالة التشريعات من حيث مدى سرياتها ومدى دستورية أو عدم دستورية العدم تعديث عدى سرياتها ومدى دستورية أو عدم دستورية

نصوصــها وذلك بالرجوع إلى أحكام المحاكم الدستورية العربية - إن وجنت - من واقع المصادر المعدة لنشر أحكامها (أ).

ثامناً: خطة البحث:

سوف نتعرض في هذا المؤلف للكتب التالية:

الكتاب الأول : النظام القانوني لمهنة المحاماة ومسئولية المحامي جنائيا وتاديبيا ومدنيا . المباب الأول : أهمية المحاماة وتطورها التاريخي وتطبيقاتها في الشريعة الإسلامية.

الباب الثاني: النظام القانوني للمحاماة في التشريع المقارن.

الباب الثالث: مستولية المحامى جناتيا وتأديبيا ومدنيا.

الكـــتاب الثاني : الأصول التشريعية القانون المحاماة في جمهورية مصبر العربية ومذكرته الإيضاحية والقوانين المكملة له وقانون الإدارات القانونية رقم ٤٧ لمىنة ١٩٧٣ والقرارات المكملة له .

السباب الأول : الأصــول التشــريعية للقــانون رقم ١٧ لمنة ١٩٨٣ بشأن إصدار قانون المحاماة في جمهورية مصر العربية ومذكرته الإيضاحية والقوانين المكملة له .

القصل الأول : قانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن إصدار قانون المحاماة.

القصل الثاني: المذكرة الإيضاحية للاقتراح بمشروع قانون رقم ۱۷ لمسنة ۱۹۸۳. القصــل الثالث : قانون رقم ۱۰ لمنة ۲۰۰۲ بشأن تعديل المادة ۱۸۷ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ۱۷ لمنة ۱۹۸۳ .

المفصل السرابع: قرار رقم ٢٦٩ لمنة ١٩٨٣ بشأن تحصيل مبالغ تحت حساب ضريبة المهن غير التجارية المستحقة على المحامين .

المبانب الثَّالَثِي : قَاتُون الإدارات القَانُونية قَلُون رقم ٤٧ لمنة ١٩٧٣ والقرارات المكملة له. المفصل الأول : قــانون رقم ٤٧ لصنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالموسسات العامة و الهيئات العامة والوحدة التابعة لها.

المُفصَّلُ الثّاني : قَانُون رَقِمْ ١٠٨ لمنة ١٩٧٤ يتعدل بعض أحكام القانون رقم ٤٧ لمنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات المامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها. المُفصل الثّالث : المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ١٠٨ لمنة ١٩٧٤.

الهصل السوابع: قساتونُّ رقم ًا لمنة 19۸7 بتعديلُ بعض لَحكام القانون رقم ٤٧ لمنة 19۷۳ بشان الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها. الهصل المخامس تقرير اللبنة المشتركة من لجنة الشنون الدستورية والتشريعية ومكتبي لجنتي القوى العاملة والخطة والموازنة.

الهُصلُ السادس: مذكرة ايضاحية للكتراح بمشروع قانون بتعديل بعض مواد القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالهيئات العامة والوحدات التابعة لها.

<sup>(1)</sup> انظر د . عبد الفتاح مراد " موسوعة التشريع والقضاء والفقه المقارن - التطبق على النصوص الكاملة للتشريعات المصرية بأحكام النقض والإدارية والمستورية وآراء الفقه المقارن وذلك في مائة عام " الجزء الثالث ص ٥٠ وما بعدما .

<sup>(</sup>٢) انظر د. عبد الفتاح مراد 'برنامج CD موسوعة مراد المدنية للقواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية في ٧٧ عاماً منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٣١ حتى عام ٢٠٠٢ وطرق نقض الأحكام في القوانين العربية .

القصل السابع: قرار وزير العدل رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٧٧ ابلائحة تنظيم العمل في الإدارات القانونية بالهيئات العامة وشركات القطاع العام .

الفصل الثامن: لانحة تنظيم العمل في الإدارات القانونية بالهيئات العامة وشركات القطاع

المفصل التاسع: قرار وزير العدل رقم ٧٣١ لسنة ١٩٧٧ بالنحة التفتيش الفني على الإدارات القانونية بالهينات العامة وشركات القطاع العام.

الفصل العاشر: لائحة التفتيش الفني على الإدارات القانونية بالهيئات العامة وشركات القطاع العام (١).

القصل الحادي عشر: قرار رقم ١٧٨٥ أسنة ١٩٧٧ بقواعد وإجراءات إعداد واعتماد الهياكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف الخاصة بالإدارات القانونية الخاضعة للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ .

الغصل الثاني عشر: قواعد وإجراءات إعداد واعتماد الهياكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف الخاصمة بالإدار ات القانونية الخاضعة للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ . القصل الثالث عشر: قرار وزير العدل رقم ٧٨١ لسنة ١٩٧٨ بلائحة قواعد تعبين وترقية ونقل وندب وإعارة مديري وأعضاء الإدارات القانونية بالهيئات العامة وشركات القطاع العام.

القصل السرابع عشسر: الائمة قواعد تعيين وترقية ونقل وندب وإعارة مديري وأعضاء الإدارات القانونية بالهيئات العامة وشركات القطاع العام.

الكستاب الثالث: قانون المحاماة في الدول العربية الأفريقية .

الباب الأول: الأصول التشريعية لقانون المحاماة في دولة السودان.

السبساب الثانسي : الأصدول التشريعية المتعلقة بقانون المحاماة في الجماهيرية العربية

الباب الثالث: الأصول التشريعية المتعلقة بقانون المحاماة في المملكة العربية المغربية . البساب الرابع: الأصول التشريعية المتعلقة بقانون المحاماة في دولة تونس.

السباب الخسامس: الأصول التشريعية المتعلقة بقانون المحاماة الجمهورية الموريتاتية الإسلامية .

الكتاب الرابع: الأصول التشريعية المتعلقة بقانون المحاماة في الدول العربية الأسيوية . الباب الأول: الأصول التشريعية لقانون المحاماة في المملكة الأردنية الهاشمية. الغصل الأول : النظام الداخلي لنقابة المحامين النظاميين لسنة ١٩٦٦ .

القصل الثاني : نظام التقاعد والضمان الاجتماعي للمحامين النظاميين لسنة ١٩٧٠ القصل الثالث : قانون نقابة المحامين النظاميين لسنة ١٩٧٢ .

القصل الرابع: نظام عوائد أتعاب المحاماة لسنة ١٩٧٣ .

الفصل الخامس: نظام الجوائز التقديرية للمحامين النظاميين لسنة ١٩٧٣.

الغصل السادس: نظام معدل لنظام الصندوق التعاون للمحامين النظاميين لسنة ١٩٩٢.

الباب الثاني : الأصول التشريعية لقانون المحاماة في مملكة البحرين .

المفصل الأول: وزارة العدل والشؤون الاجتماعية الإسلامية قرار رقم (٤) لسنة ١٩٨١م.

<sup>(</sup>١) انظر د. عبد الفستاح مراد ' برنامج CD موسوعة شرح جرائم قانون العقوبات والتشريعات الجنانية الخاصة والقيود والأوصاف الجنائية الخاصة بها ".

الفصل الثاني : وزير العدل والشؤون الإسلامية قرار رقم (٥) لسنة ١٩٨١ بشأن تنفيذ قانون المحاماة .

المفصل الثالث : وزارة العدل والشؤون الإسلامية قرار رقم (٦) لعسنة ١٩٨١م(١).

الفصل الرابع : وزارة العمل والشؤون الاجتماعية قرار رقم (١٦) لسنة ١٩٧٧م .

الفصل الخامس : الأصول التشريعية لقانون المحاماة في دولة البحرين -

الباب الثالث: الأصول التشريعية لقانون المحاماة في المملكة العربية السعودية.

الباب الرابع: الأصول التشريعية لقانون المحاماة في الجمهورية العراقية .

الباب الخامس: الأصول التشريعية لقانون المحاماة في دولة الكويت.

الباب المعادس: الأصول التشريعية لقانون المحاماة في الجمهورية العربية اليمنية. الباب الممابع: الأصول التشريعية لقانون المحاماة في الجمهورية العربية السورية. القصل الأول : المنهاج العام الموحد لنظام التمرين .

القصل الثاني : النظام الموحد لصناديق تعاون المحامين .

الفصل الثالث : نظام صندوق إسعاف المحامين .

القصل الرابع: نظام معونة التقاعد ووفاة المحامين.

الفصل الخامس : قانون تنظيم مهنة المحاماة قانون رقسم ٣٩ تاريخ ١٩٨١/٨/٢١. الغصل السادس: قانون تقاعد المحامين.

الباب الثامن : الأصول التشريعية لقانون المحاماة في دولة فلسطين .

القصل الأول : النظام الداخلي لنقابة محامي فلسطين لسنة ١٩٩٥ .

الفصل الثاني : قانون نقابة محامى فلسطين .

الباب التاسع : الأصول التشريعية لقانون المحاماة في الجمهورية اللبنانية .

الفصل الأول : الأصول التشريعية المتعلقة بقانون المحاماة .

القصل المثانى : قانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٨ بشأن صندوق تقاعد محامي بيروت وطر ابلس.

الكتاب الخامس: التنظيم الدولي لمهنة المحاماة والمستويات النموذجية للعدالة الجنائية الدولية في ضوء اتفاقيات الأمم المتحدة وحقوق الإنسان (١١) .

الباب الأول : نصوص مدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين.

الهاب الثاني : المبادئ الأساسية بشأن دور المحامين.

الياب الثالث: المبادئ التوجيهية بشأن دور أعضاء النيابة العامة.

الباب السرابع : الإعلان بشأن المبادئ الأساسية لتوفير المدالة لضحايا الجريمة وإساءة استعمال السلطة .

الياب الخامس: مبادئ أساسية بشأن استقلال السلطة القضائية.

السباب السادس: إعلان فبينا بشأن الجريمة والعدالة ومواجهة تحديات القرن الحادي و العشرين ،

<sup>(</sup>١) أنظر د . عبد الفتاح مراد " تشريعات الملكية الفكرية في الدول العربية والمعايير الدولية - دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومعايير حقوق المؤلف العالمية " ص ٧٥ وما بعدها .

<sup>(</sup>١) انظر د . عبد الفتاح مراد " شرح النصوص العربية لاتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية " ص ٧٤ وما بعدها .

الكتاب المسافس: المديغ القانونية المتعلقة بقانون المحاماة .
الصيغة الأولى: توكيل رسمى عام مخصص فى القضايا .
الصيغة الثالثة : توكيل رسمى عام .
الصيغة الثالثة : توكيل رسمى عام .
الصيغة الثالثة : توكيل رسمى خاص فى قضية .
الصيغة الخاسمة : توكيل حاص فى تصرف معين .
الصيغة السائسة : توكيل خاص فى تصرف معين .
الصيغة السائسة : صيغة حقد إتقاق محامى مع موكله على مباشرة دعوى.
الصيغة السائمة : دعوى مطالبة بأتماب محامى .
الصيغة الثامنة : عدوى مطالبة بأتماب محامى .

ونحن نأمل أن يوافيتا القراء الكرام بالبريد أو الفاكس أو البريد الإكتروني بما يرونه من نقد أو اقتراحات حول موضوعات مؤلفاتنا حتى تأتي الطبعات التالية أوفي بالغرض وأنفع المقارع! (٢).

كسساً نساَمل أن يوافينا القراء العرب الكرام بالتشريعات الجديدة أو التى تم تعديلها من تشريعات بلجديدة أو التى تم تعديلها من تشريعات بلادهم الواردة في هذا البحث نظراً لندرة المصادر بشأن بعض الدول العربية وسسوف نقسوم بستحمل أى نفقات مادية تترتب على إرسال هذه التشريعات بالبريد أو الفاكس (") فضلاً عن قيامنا بإهدائهم بعض الأبحاث القانونية التى يطلبونها من مؤلفاتنا وفقكم الله لخدمة العلم الذي ينتفع به إنه على كل شئ قدير.

المستشار الدكتــور عيد الفتــاح مــراد رئيس محكمة الاستئناف العالي بالأسكندريــة دكتوراه في القانون العالم المقارن مع مرتبة الشرف الأولي الأســتاذ المحاضــر بالجامعــات E-mail:mourad\_dr@hotmail.com http://www.mourad\_dr.tripod.com

E-mail:mourad\_dr@hotmail.com + E-mail:mourad@contact.com.eg E-mail:info@ albahaa.com + http:www.albahaa.com E-mail:tech@albahaa.com E-mail:albahaa\_bpc@hotmail.com + http://albahaa.tripod.com

<sup>(</sup>۱) أنظر د . عيد الفتاح مراد ' موسوعة الشركات – شرح تقصيلي لكل مادة على حدة من مواد قانون الشركات – ثلاثة مجلدات ' المجلد الثاني ص ۷۸ وما بعدها .

<sup>(&</sup>lt;sup>٢)</sup>وذلسك على عنواننا الكانن بجمهورية مصر العربية ، الإسكندية – المنشية – ٤٨ ش القاند جوهر – شقة رقم ٣١ – ت**ليفاكس :** ٠٤٨٤٤٤٠ .

<sup>(</sup>٢) يمكن إرسال هذه التشريعات إلينا بالبريد الإلكتروني الخاص بنا وهو:

## الكئتاب الأول

### النظام القانوني لمعنة المعاماة ومسئولية المحامي

# جنائياً وتأديبيا ومدنيا

#### تمهيد وتقسيم:

ســوف نتناول موضوع هذا الكتاب النظام القانوني لمهنة المحاماة ومسئولية المحامي جنائيا وتأديبيا ومدنيا وذلك في الأبواب التالية :

السباب الأول : أهمية المحاماة وتطورها التاريخي وتطبيقاتها في الشريعة الإسلامية(١).

الباب الثانى: النظام القانوني للمحاماة في التشريع المقارن.

الباب الثالث: مسئولية المحامي جنائيا وتأديبيا ومدنيا(١).

<sup>(&#</sup>x27;) أنظر د . عدد القاتاح مراد "برنامج CD موسوعة مراد الجنائية للقواعد القاتونية التي المحكمة القاتونية المحكمة المحكمة المحكمة عام ١٩٣١ حتى عام ٢٠٠١ وطرق نقض الأحكام في القوانين العربية " .

<sup>(</sup>أ) أنظر د . عبد الفستاح مسراد " برنامج CD موسوعة شرح جرائم قاتون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة والقيود والأوصاف الجنائية الخاصة بها ".

# الباب الأول أهمية المحاماة وتطورها التاريخي وتطبيقاتها في الشريعة الإسلامية

### تمهيد وتقسيم:

سموف نتعرض في هذا الباب لأهمية المحاماة وتطورها التاريخي وتطبيقاتها في الشريعة الإسلامية وذلك في الفصول التالية:

القصل الأول : تعريف المحاماة والتطور التاريخي لمهنة المحاماة في الشرائع القديمة .

القصل الثاني: أهم الأعلام البارزة في مهنة المحاماة .

القصل الثالث: أهمية مهنة المحاماة(١).

الغصل الرابع: علاقة المحامى بموكله.

الغصل الخامس: دور المحاماة في حماية حقوق الإنسان.

الغصل السادس: دور المحاماة في الشريعة الإسلامية .

<sup>()</sup> أنظسر د . عبد الفستاح مراد "موسوعة التشريع والقضاء والفقه المصرى والمقسارن - التطيق على النصوص الكاملة للتشريعات المصرية بأحكام النقض والإداريسة والدستورية وآراء الفقه المقارن وذلك في مائة عام " الجزء الخامس ص ٧٥ وما بعدها .

# الفصل الأول تعريف المعاماة والتطور التاريخي لمعنة المعاماة في الشرائع القديمة

#### تمهيد وتقسيم:

سوف نتعرض في هذا الفصل لتعريف المحاماة والتطور التاريخي لمهنة المحاماة في الشرائع القديمة وذلك على النحو التالي:

#### أولاً: تعريف المحاماة:

المحامساة هسى رسسالة سامية وفن دقيق تشارك السلطة القصائية مهمته في تحقيق العدالة وتأكيد سيادة القانون وهي من جهة أخري تكفل حق الدفاع عن حقسوق المواطنيسن فهي الأجدر على كشف طبلتع النفس البشرية ونوازعها ودوافعها وأهدافها ومراميها وهي مهنة الصير والمثابرة المثل العليا والقيم الرفيعة العلم الذي يسبق الخلق فهي فن وسيلة المخاطبة.

والمحاماة مهنة يقوم عليها المحامون للدفاع عن حقوق الأفراد ومناصرة الضعفاء منهم واستعاده حقوقهم المسلوبة وحماية حرياتهم الدستورية.

### تأنيا: التطور التاريخي لمهنة المحاماة في الشرائع القديمة:

وجد حق الدفاع منذ أقدم العصور وإن لم يكن بنفس التطور الذي هو علية الأن وإنصا كسان لكل عصر سمته في اختيار النظام الذي يتفق وتطوره فقد وجد عند الفراعنة علماء يستعان بهم لفض الخصومات وإن لم تزدهر المسرافعة لديهم نظرا لاستبداد الفرعون وهدائة فن الكتابة فلم يكن لديهم من يمتهن ممارسة المحاماة.

وفسي عهد حمورابي عرفت طبقة من العلماء والحكماء بالدفاع عن الغير
 والمطالبة بـالحقوق فقد وجسد لديهم الحق في توكيل الغير الذي يكون له

المطالبة بالحقوق والحضور أمام الهيئات المدنية العليا والطعن في الأحكام إلا أنه لم يثبت عندهم وجود المحاماة كمهنة .

- تطــور الوضــع قليلا لدى الإغريق فقد تمثلت المحاماة لديهم في المرافعة الشفهية وقد وضع الخطباء الإغريق أولي لبنات المهنة والمتمثل في مبدأ عدم جــواز اشــتراك الخطيب في خدمة الطرفيين المتخاصمين وتحديد مسئولية المحامى عن أخطأته والعقوبات التأديبية للمحامى .

– أما بالنسبة للسرومان فقد أنصر فوا إلي دراسة القانون وأصوله وفلسفته وتكوين منهم طبقة محاميين للدفاع عنهم وكان دور المحامي فقط مساعدة المتقاضي وليس تمثيلهم ، ونشأت أول نقابة للمحاميين في عهد جستنيان وذلك للتميز بين المحامين وبين التجار والصناع الذين كانوا لهم حق في تكوين رابطة ووضع نظام قانوني لممارسة المهنة (۱).

وفي العصر الحديث ظهرت مهنة المحاماة في مصر في عهد محمد علي سنة ١٨٣٧ معندما أصدر قانونا عرف بقانون (نامة) وفي سنة ١٨٤٢ أنشئت هيئة قضائية جديدة تسمى (جمعية الحقانية) وكانت بمثابة محكمة جنايات وجنح ثم أنشئت محكمة تجارية سميت (مجلس التجار) وبدأت ممارسة عملها في الإسكندرية سنة ١٨٤٥ م بعد أن سنت لاتحة تنظيم العمل بها وجاء فيها (...أن يكون التداعسي بين شخص كل من المدعي والمدعي علية بدون أن يقبل توكيل أحدهم شخص أخر بدلا عنه مالم يكن أحدهما غائب عن المجلس بسبب عذر ثابت من كافة الأعذار التي تقبل بمقتض الأحوال ...) ، وبالتالي غاز هذه اللائحة هي أول وثيقة رسمية ينص فيها على جواز حضور وكيل عن أطراف الدعوى .

 <sup>(</sup>¹) أنظر د . عبد الفتاح مراد 'برنامج CD موسوعة التشريعات المصرية والعربية '.

#### الفصل الثانى

#### أهم الأعلام البارزة في معنة المحاماة

#### تمهيد وتقسيم:

سـوف نتعرض في هذا الفصل لأهم الأعلام البارزة في مهنة المحاماة وذلك على النحو التالى:

حفات ساحة المحاماة بالكثير من الأسماء البارزة الذين أثروا في مهنة المحاماة وشرفوها تشريفا وهناك أسماء لها شهرتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية رغم انتمائها لمهنة المحاماة .

# أ- إبراهيم الهلباوي بك (شيخ المحامين):

ولد في ٣ أبريل سنة ١٨٥٨ ويعد هو أول نقيب للمحامين رغم أنه تلا سعد باشما زغلول في المحاماة وتولى المرافعة في العديد من القضايا الهامة منها قضية دنشواي وكان فيها المدعى العمومي ، وقضية الأستاذ احمد حلمي أحد كستاب الحرب الوطني وقضية الورداني وقضية سعد زغلول ضد إسماعيل أباظهة وقضمية فصل حاكم السودان واشتهر بعدة ألقاب منها جلاد دنشواي ومحامي القضايا الوطنية وتوفى عام ١٩٤٠(١).

### ب- مصطفى مرعى :

ولد فسي يونية ١٩٠٧ بدأ التمرين بالإسكندرية في مكتب الدكتور مرسى محمود ثم دعي من قبل وزير العدل على ماهر وعمل قاضيا في الإسكندرية

<sup>(&#</sup>x27;) أنظر د . عبد الفتاح مراد " برنامج CD موسوعة مراد لأحكام المحكمة المستورية العليا " .

وما لبث أن استقال من السلك القضائي ليعمل محاميا وقضى حياته ببنها جيئة وذهابا ثم أصبح عضوا في مجلس الشيوخ وتوفى عام ١٩٨٧ (١).

# ج - عبد الرازق احمد السنهوري :

ولد في ١٢ أغسطس سنة ١٨٩٥ في مدينة الإسكندرية وعمل بالمحاماة وكان يستردد على مكتب النقيب الأول ثم عين وكيلا للنيابة بالمنصورة ثم وكيلا للجمعية التشريعية ثم مدرسا في مدرسة القضاء الشرعي التي أنشأها سعد زغلول وتولى رئاسة مجلس الدولة ، أما المحاماة فقد دخلها كارها ولكنه تسرك لها ميراث أغنى به كل محام أو قاض ، ولم تكن له صلة بالصحافة ولكنه اقتحمها إذ صار رئيسا لتحرير مجلة مجلس الدولة وتوفى في ٢١ يوليو سنة ١٩٧١ .

<sup>(1)</sup> انظر د. عبد الفتاح مراد "موسوعة مراد الجنائية للقواعد القانونية التي قررتها محكمة ١٩٣١ حتى قررتها محكمة ١٩٣١ حتى المرارتها محكمة ١٩٣١ حتى ٢٠٠٢ وطرق نقصض الأحكم في القوانين العربية "الجزء الثاني ص ٧٨ وما بعدها .

#### الفصل الثالث

#### أهمية معنة المحاماة

#### تمهدد وتقسيم:

سوف نتعرض في هذا الفصل لأهمية مهنة المحاماة ونلك على النحو التالي: تكتسب مهنة المحاماة أهمية خاصة بين المهن الأخرى في المجتمع وذلك من حيث أنها تمثل دعامة أساسية لتحقيق العدالة بين أفراد الشعب فالمحامي يقع على عاتقه مهمة توعية الأفراد قانونيا وإحاطتهم بحقوقهم وما عليهم من التزامات ومن ناحية أخرى يقوم المحامى بمعاونة القاضى في تحقيق العدالة ويتضح هذا الدور من خلال نص المشرع في المادة الأولى من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ( المحاماة مهنة حرة تشارك السلطة القضائية فى تحقيق العدالة وفى تأكيد سيادة القانون وفى كفالة حق الدفاع عن حقوق المواطنيسن وحرياتهم . ويمارس مهنة المحاماة المحامون وحدهم في استقلال ولا سلطان عليهم في ذلك إلا لضمائر وأحكام القانون ) فالمحامي من خلال مرافعته ومذكراته التبي يقدمها من خلال كل مراحل التقاضي يضع -بمشاركة السلطة القضائية - أولى لبنات الطريق نحو إصدار أحكام تمثل بحديدتها ندواه لإرساء صرح العدالة التي يتغياها المشرع من خلال تنظيم العلاقة بين أفراد المجتمع ومن هنا تتضح الصلة بين القاضى والمحامي لتحقيق العدالة وتطبيقا لهذه الصلة فقد نص المشرع على اشتراط تعيين نسبة معينة من المحاميين المشتغلين بمهنة المحاماة في وظائف القانون فنص في المادة ٤٧ من قانون السلطة القضائية ( أنه لا يجوز عند التعيين في وظيفة قاضى بالمحكمة الإبتدائية أن نقل نسبة التعيين من المحاميين المشتغلين بمهنة المحاماة عن السريع ولا يجنوز عند التعيين في وظيفة رئيس بالمحكمة

الإبتدائــية أو مستشـــار بمحاكم الاستثناف أن تقل بسبة التعبير من المحاميين المشتغلين بمهنة المحاماة عن العشر ...)

كما أنه تدق الأهمية حيث أن الله عز وجل خلق البشر علي قدرات مختلفة ومهارات متعددة ومتفاوتة فلا يجيد كل فرد لغة الحوار وفن المجادلة كما أن كمثرة القوانين وتشعبها وتشابك جوانبها وتعقدها يحتاج من يتمتع بخيرة قانونية بحيث يحدد أي طريق يسلك في الدفاع وأيهما يحجم عنه من هنا تكمن الحاجة للمحامي الذي يكون من خلال خبرته أفصح لسانا وأكثر دراية بمرامي النصوص وغاياتها وتطبيقاتها كما أن أطراف أي خصومة قضائية نظرا الاهمتمامهم واندفاعهم للحصول علي حقوقهم وما يكنه كل طرف من ضحينة للطرف الأخر قد يؤدي ذلك إلي عدم القدرة علي حسن التعبير عن الحيق أو المبالغة في ذلك بما يضر مركزه القانوني ولكن المحامي في ذلك يكون أقدر من غيره على إقامة الحجة والتعبير بلغة قانونية سليمة نظرا الأنه وسيط في ذلك حين اقدم من القاضي والخصم ويساعده في ذلك حياد مشاعره وهدوء تفكيره (١).

#### اتساع نطاق ممارسة المحاماة:

ولا يقتصر رغم ذلك دور المحامى على التعامل أمام السلطات القضائية وإنسا له دور أخر يتمثل في الفتاوى والمشورات القانونية للعملاء وكذلك تحرير العقود وتسجيلها والتعامل مع كافة الجهات الحكومية وغير الحكومية كمصلحة الشهر العقاري والحضور أثناء التحقيقات النيابية ودوائر الشرطة وجهات التحقيق الإدارى وغيرها.

<sup>(&#</sup>x27;) أنظر د . عبد الفستاح مسراد " شرح أوامر وقرارات التصرف في التحقيق الجنائي وطرق الطعن فيها " ص ٤٥ وما بعدها

والمحاصاة بهد المعدى لا تقتصر على معاونة المتقاضين في الدفاع عن حفوقهم وإلى كان دلك من أهم أسباب نشأتها إلا أنها نظرا لتطورها أمتدت الى المشاركة في تحقيق العدالة ولقد عبر شيخ القضاة عبد العزيز فهمي بأشا عبر ذلك بفوله إلى كان على القضاة مشقة في البحث للمقارنة والمفاضلة والترجديح فإن على المحاميان مشقة كبرى في البحث للإبداع والإبداء والتأسيس ".

ويلاحظ أن أهم شق مسن عمل المحامى هو الذي يسبق إقامة الدعاوى القضائية ويتمثل في محاولة التوفيق بين الطرفين وديا وذلك فيما لا جدوى مسن المسنازعة فيه قضائيا فغالبا ما تدفع شهوة الانتقام من بعض الأفراد الادعاء عليهم كذبا فيستطيع المحامى بما لديه من خبرة أن يمكن الطرفين من الالتقاء في منتصف الطريق لإنهاء المنازعة صلحا وعندما يعتقد البعض أن له ثمة حق لدى آخر وأن على الطرف الأخر التزام مقابل لهذا الحق فيلجأ كل الطرفين لمحاميه ليستشيره فيما له من حق وما يقابله من التزام مقابل وتأسيسا على ذلك فإن الدور الاستشاري للمحامى من قبل عملائه يؤدى في كثير من الأحيان إلى تيسير العمل القضائي ويخفف عن كاهل القضاء الكثير من المنازعات التي في الأصل مبناها الوهم والاعتقاد أو الخطأ والظن(١٠).

<sup>(</sup>١) انظسر د عبد القتاح مراد "شرح النظم القاتونية والاقتصادية والسياسية في مصر والدول العربية ص ٥٠ وما بعدها

# الفصل البرابح

#### علاقة المحامى بموكله

#### تمهيد وتقسيم:

سسوف نستعرض فسى هذا الفصل لعلاقة المحامى بموكله وذلك على النحو التالي:

نظمت المواد من ٧٧ إلى ٩٣ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ علاقة المحامي بموكله حيث نصت المادة ٧٧ على أن "يتولى المحامي تمثيل موكله في النزاع الموكل فيه في حدود ما يعهد به إليه وطبقا لطلباته ، مسع احتفاظه بحرية دفاعه في تكييف الدعوى وعرض الأسانيد القانونية طبقا لأصول الفهم القانوني السليم ".

ونصت المسادة ٧٨ على أن "يتولى المحامي إبلاغ موكله بمراحل سير الدعسوى وما يتم فيها وعليه أن يبادر إلى إخطاره بما يصدر من أحكام فيها وأن يقدم له النصح فيما يتعلق بالطعن في الحكم إذا كان في غير مصلحته ، وأن يلقت نظره إلى مواعيد الطعن ".

كما نصت المادة ٧٩ أن "على المحامي أن يحتفظ بما يفضي به إليه موكله من معلومات ما لم يطلب منه إبداءها للدفاع عن مصالحه في الدعوى ".

ونصت المادة ٨٠ أن "على المحامي أن يمتنع عن ابداء أية مساعدة ولو من قبيل المشورة لخصم موكله في النزاع ذاته أو في أي نزاع مرتبط به إذا كان قد أبدى فيه رأياً للخصم سبقت له وكالة عنه فيه ثم تتحى عن وكالته وبصفة عامة لا يجوز للمحامى أن يمثل مصالح متعارضة.

ويسرى هذا الحظر على المحامي وشركائه وكل من يعمل لديه في نفس المكتب من المحامين بأية صفة كانت ".

والمسادة ٨١ علسى أنسه " لا يجوز للمحامي أن يبتاع كل أو بعض الحقوق المنتازع عليها إذا كان يتولى الدفاع بشأنها ".

والمادة ٨٢ نصت على "المحامي الحق في تقاضي أتعاب لما يقوم به من أعسال المحاماة والحق في سبيل مباشرة الأعمال التي وكل فيها .

ويتقاضى المحامي أتعابه وفقا للعقد المحرر بينه وبين موكله ، وإذا تفرع عن الدعوى موضوع الاتفاق أعمال أخرى حق للمحامي أن يطالب بأتعابه عنها. ويدخل في تقدير الأتعاب أهمية الدعوى والجهد الذي بذله المحامي والنتيجة التي حققها وملاءة الموكل وأقدمية درجة قيد المحامي ، ويجب ألا تزيد الاتعاب على عشرين في المائة ولا تقل عن خمسة في المائة من قيمة ما حققه المحامي من فائدة لموكله في العمل موضوع طلب التقدير .

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يكون أساس تعامل المحامي مع موكله أن تكون أتعابه حصة عينية من الحقوق المنتازع عليها ".

ونصبت المادة ٨٣ على أنه " إذا انتهت الدعوى أو النزاع صلحا أو تحكيماً استحق المحامي الأتعاب المنفق عليها ما لم يكن قد تم الاتفاق على غير ذلك . ويستحق المحامي أتعابه إذا أنهى الموكل الوكالة دون مسوغ قبل إتمام المهمة الموكلة إليه .

وللمحامي إذا صدر قرار بتقدير أتعابه أو عقد صلح مصدق عليه من مجلس النقابة الفرعية أو من المحكمة أن يحصل على أمر باختصاصه بعقارات من صدر ضده قرار التقدير أو عقد الصلح أو الحكم ".

كما نصت المادة ٨٤ على أن "المحامي إذا وقع خلاف بينه وبين موكله بشان تحديد أتابعه في حالة عدم الاتفاق كتابة عليها أن يقدم إلى النقابة الفرعية التي يتبعها طلبا بما يحدد من أتعاب ويعرض هذا الطلب على لجنة يشكلها مجلس المنقابة الفرعية من ثلاثة من أعضائه ويخطر الموكل بالحضور أمامها لإبداء وجهة نظره .

وعلى اللجنة أن تتولى الوساطة بين المحامي وموكله ، فإذا لم يقبل الطرفان ما تعرضه عليهما ، فصلت في موضوع الطلب خلال ستين يوما على الأكثر بقرار مسبب ، وإلا جاز لكل من الطرفين أن يلجأ مباشرة إلى المحكمة المختصة .

وإذا قسبل الطرفان ما تعرضه عليهما حرر محضر بذلك يوقع عليه الطرفان مسع ممسئل السنقابة الفرعية وتوضع عليه الصيغة التنفيذية بواسطة قاضي الأمور الوقتية المختص وذلك بغير رسوم ".

والمادة ٨٥ نصت على أنه " لا يجوز الطعن في قرارات التقدير التي تصدرها النقابات الفرعية إلا بطريق الاستثناف خلال عشرة أيام من تاريخ اعلان القرار ويرفع الاستئناف للمحكمة الابتدائية التي يقع بدائرتها مكتب المحامي إذا كانت قيمة الطلب خمسمائة جنيه فأقل وإلى محكمة الاستئناف إذا جاوزت القيمة ذلك .

ولا يكون قرار التقدير نافذا إلا بعد انتهاء الاستئناف أو صدور الحكم فيه وتوضع الصيغة النتفيذية على قرارات التقدير النهائية بواسطة قاضي الأمور الوقتية المختص وذلك بغير رسوم ".

وبجلسة ٥ يونيو سنة ١٩٩٩ صدر حكم من المحكمة الدستورية العليا بشان المحاماة نصبها "حكمت المحكمة بعدم دستورية الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٨٤ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ وبسقوط كسل من فقرتها الثالثة والمادة ٨٥ من هذا القانون ألزمت الحكومة بالمصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة "

والى الأن لم يقم المشرع بتنظيم جديد لهذه الجزئية الهامة ومؤدى ذلك أنه أرجم الخمالات بين المحامى وموكله في تقدير أتعاب المحامى إلى القواعد العامة القانون المدنسي وبذلك يكون الالتجاء إلى المحكمة المختصة نوعيا وقيميا بالإجراءات المعتادة إلى محكمة أول درجة ( الجزئية - الابتدائية ) حسب قيمة الدعوى ثم يكون الطعن أمام محكمة ثاني درجة ( المحكمة الابتدائية بهيئة استتنافية - محكمة الاستثناف ) على حسب الأحوال ويجوز إثبات الدعوى بكافة أنواع الإثبات بما فيها المبينة والشهادة .

كما نصت المادة ٨٦ على أنه " يسقط حق المحامي في مطالبة موكله أو ورثته بالأتعاب عند عدم وجود اتفاق كتابي بشأنها بمضي خمس سنوات من تاريخ انتهاء الوكالة أو من تاريخ وفاة الموكل حسب الأحوال ، وتتقطع هذه المدة بالمطالبة بها بكتاب موصى عليه ".

والمادة ٨٧ على أن " للمحامي الحق في أن يسترد من موكله ما يكون قد أنققه من مصرو فات قضائية مؤيدة بالمستندات ".

كما نصب المسادة ٨٨ على أن " لأتعاب المحامين وما يلحق بها من مصروفات امتياز يلي مباشرة حق الخزانة العامة على ما آل إلى موكله نتيجة عمل المحامي أو الحكم في الدعوى موضوع الوكالة وعلى ضمانات الإفراج والكفالات أيا كان نوعها "(١).

ونصت المادة ٨٩ على أن " على المحامي عند انتهاء توكيله لأي سبب من الأسباب أن يقدم بيانا إلى موكله بما يكون قد دفعه أو تحصيله ناشئا عن الدعوى أو العمل الموكل إليه بمناسبتها وأن يرد إلى الموكل جميع ما سلمه

<sup>(</sup>¹) أنظر د . عبد القتاح مراد " شرح جرائم التهرب الضريبي في قوانين الضرائب على الدخسل والضريبة الموحدة وقانون الجمارك وقانون ضريبة المبيعات " ص ٧٨ وما بعدها .

السيه من أوراق أو مستندات ما لم يكن قد تم ايداعها في الدعوى وأن يوافيه بصور المذكرات والإعلانات التي تلقاها باسمه .

ولا يلتزم المحامي بأن يسلم موكله مسودات الأوراق التي حررها في الدعوى أو العمل الذي قام به ولا الكتب الواردة إليه . ومع ذلك يجب على المحامي أن يعطي موكله صورا من هذه الأوراق بناء على طلب الموكل وعلى نفقته ".

والمسادة ٩٠ نصبت علسى أن "عند وجود اتفاق كتابي على الأتعاب يحق للمحامي حبس الأوراق والمستندات المتعلقة بموكله أو حبس المبالغ المحصلة لحسابه بما يعادل مطلوبة من الأتعاب التي لم يتم سددها له وفق الاتفاق ".

وإذا لح يكن هناك اتفاق كتابي على الأتعاب ، كان للمحامي أن يستخرج صورا من هذه الأوراق والمستندات التي تصلح سندا له في المطالبة ، وذلك على نفقة موكله . ويلتزم برد الصور الأصلية لهذه الأوراق متى استوفى من موكله مصروفات استخراجها .وفي جميع الأحوال يجب أن يراعى ألا يترتب على حبس الأوراق والمستندات تفويت أي مبعاد محدد لاتخاذ إجراء قانونى يترتب على عدم مراعاته سقوط الحق فيه " .

كما نصت المادة ٩١ على أنه " يسقط حق الموكل في مطالبة محاميه برد الأوراق والمستندات والحقوق المترتبة على عقد الوكالة بمضي خمس سنوات من تاريخ انتهاء وكالته وتنقطع هذه المدة بالمطالبة بها بكتاب موصى عليه ".

والمسادة ٩٢ نصت على أنه " لا يجوز للمحامي أن يتنازل عن التوكيل في وقت غير لائق . ويجب عليه أن يخطر موكله بكتاب موصى عليه بتنازله عن التوكيل وأن يستمر في إجراءات الدعوى شهراً على الأقل متى كان ذلك لازما للدفاع عن مصالح الموكل .

ويتعين على المحكمة تأجيل الدعوى المدة الكافية لتوكيل محام آخر".

- بـتاريخ ۲۷ مارس سنة ۲۰۰۲ صدر القانون رقم ۱۰ لسنة ۲۰۰۲ بشأن تعديل المادة ۱۹۸۷ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ۱۷ لسنة ۱۹۸۳ والذي يرفع قيمة أتعاب المحاماة ونصه "على المحكمة من تلقاء نفسها وهي تصدر حكمها على من خسر الدعوى أن تلزمه بأتعاب المحاماة إذا كان خصصه قد حضر عنه محام ، بحيث لا تقل عن خمسين جنيه في الدعاوى المنظورة أمام المحاكم الجزئية فيما عدا الدعوى المستعجلة وخمسة وسبعون جنسها في الدعاوى المنظورة أمام محاكم الابتدائية والإدارية والدعاوى المستعجلة الجزئية ، ومائة جنيه في الدعاوى المنظورة أمام محاكم الاستثناف ومحاكم الاستناف ومحاكم الاستناف ومحاكم الاستناف ومحاكم الاستناف والدارية العليا والدستورية العليا .

وعلى المحكمة أن تحكم بأتعاب المحاماة في الدعاوى الجنائية التي يندب فيها محام بحيث لا تقل عن مائة جنيه في دعاوى الجنح المستأنفة ومائتي جنيه في دعاوى الجنايات وثلاثمائة جنيه في دعاوى النقض الجنائي "(1).

<sup>(&#</sup>x27;) أنظر د . عبد الفتاح مراد " المسئولية التأديبية للقضاة وأعضاء النيابة دراسة مُقارنــة للمسئولية التأديبية والجنائية والمدنية للقضاة وأعضاء النيابة في النظم القانونية المعاصرة " ص ٧٨ وما بعدها .

#### الفسل الغامس

#### دور المعاماة في عماية عقوق الإنسان

#### تمهيد وتقسيم:

سسوف نتعرض في هذا الفصل لدور المحاماة في حماية حقوق الإنسان وذلك على النحو التالي :

هسناك ارتسباط وثيق بين المحاماة وحقوق الإنسان ذلك أن دور المحاماة هو الرسساء العدالة وتأكيد سيادة القانون وبالأخص حماية حق الدفاع وبالتالي فإن أي اعسنداء على الحدهما يستتبع بالتالي اعتداء على الآخر وذلك لان المحاماة تمسئل قوى عظمى في مواجهة الحكام أو السلطات الحاكمة التي تنتهك حقوق الإنسان لأن هدف المحاماة حماية حقوق الأمة والشعب قبل كل مظاهر الظلم والاستبداد.

وتأكيدا لذلك فقد عنيت المنظمات الدولية والمؤتمرات والمعاهدات الدولية على تأكيد حماية حقوق الإنسان ولم يخل مؤتمر أو ونيقة عالمية تكفل حقوق الإنسان من النص على كفالة حق الدفاع والاستعانة بمدافع وتضمن حد أدنى من ضحانات ذلك الحق . ومن أهم الوثائق العالمية التي كفلت ذلك الحق اتفاقية الأمح المتحدة بشأن حقوق الإنسان والتي واققت عليها الأمم المتحدة سحنة 1977 ونصحت في الفقرة الرابعة عشر منها على كفالة حد أدنى من الضحانات والمتصنالة في حق المتهم في الاستعانة بمحام من اختياره وأخذ الوقت الكافي لتحضير دفاعه وأن تكون المحاكمة حضوريا وفى حالة عجزه عن الحضار محام يندب له مدافع وغيرها من الحقوق .

ولقد نشر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٧٦ ونصت الاتفاقية الدولسية بشأن الحقوق المدنية والسياسية في المادة السابعة منها على ضمانة أخرى وهى حماية الفرد من التعذيب أو المعاملة غير الإنسانية أو إخضاع الفرد للتجارب الطبية رغما عنه ، والفقرة التاسعة كفلت حق الفرد في الحسرية والسلامة.الشخصية بعدم جواز القبض أو الإيقاف التعسفي وعدم جواز تقييد حريته إلا وفقا للقانون .

ونصت فى المادة الرابعة عشر على حقوق المتهم أثناء محاكمته ونصها على العديد من الضمانات التي يجب توافرها في كل محاكمة فنصت على حق الفرد في محاكمة عادلة بواسطة محكمة مختصة وحيادية والحكم ببراءة المنهم ما لم تثبت إدانته وحق المتهم في الطعن في الأحكام بصفة استثنائية وعدم جواز محاكمة الشخص عن الفعل الواحد مرتين وغيرها.

ولاتحساد المحامين العرب دور فعال في إرساء حقوق الإنسان فتضمن مشروع قانون المحاماة الموحد تعريف المحاماة على أنها ذات غايات قومية وإنسانية تستهدف الدفاع عن الحقوق الطبيعية والموضوعية للأفراد والأمة الإنسانية وإزاء ذلك لم يخل أي مؤتمر لاتحاد المحامين العرب من توصية تتضمن التأكيد علمى حماية حقوق الإنسان وبالأخص في أحد شروطها الجوهرية وهو استقلال مهنة المحاماة والمحامين وضمانات ممارسة المحامين لحرياتهم.

وقد تاكد ذلك في التوصية الصادرة في المؤتمر الذي عقد في عام ١٩٨٧ والتي تضمنت على أن جميع الدساتير العربية وقوانين المحاماة في الوطن العربي أن تتضمن نصوصا تكفل استقلال نقابات المحامين وضمانات قيام المحامين بعملهم بحرية.

من كل ما سبق نجد أن المحاماة تحمل على عاتقها أسمى المهام وهي حماية حقوق الإنسان وما تفرع عن ذلك من كفالة حقوق المتهم وهو من أهم الحقوق الأساسية للإنسان .

#### القصل السادس

#### دور المحاماة في الشريعة الإسلامية

#### تمهيد وتقسيم:

سوف نتعرض في هذا الفصل لدور المحاماة في الشريعة الإسلامية وذلك
 فيما يلى :

#### ١ - الوكالة بصفة عامة في التشريع الإسلامي:

في بداية ظهور الإسلام كان الرسول صلى الله عليه وسلم يتولى القضاء بنفسه ولكن مع اتساع الدولة الإسلامية وانتشار الإسلام في أرجاء المعمورة كان يُعهد بالقضاء إلى شخص أخر يعينه الخليفة بنفسه وقد ثبت أن الرسول صلى الله عليه وسلم أرسل معاذ بن جبل إلى اليمن فقام بالقضاء بين الناس في حياته(١).

كما ثبت عنه أنه قال لعلى بن أبي طالب حين ولاه اليمن (يا على أن الناس سيتقاضون إليك فإذا أتاك الخصمان فلا تقضي لأحدهما حتى تسمع من الأخر كما سمعت من الأول فإنه أحرى أن يتبين لك القضاء وتعلم لمن الحق).

وقد ثبت في الأثر عن الرسول صلى الله عليه وسلم انه وكل أبا رافع ورجلا من الأتصار فزوجا ميمونة رضى الله عنها ، وثبت عنه (ص) التوكيل في قضاء الدين وفي إثبات الحدود وتقسيم البدنة وغير ذلك .

بيد أن المحامساة كوظيفة اجتماعية منظمة لم تعرف في الشريعة الإسلامية
 وذلك لعدة اسباب منها:

\* بساطة التشريع الاسلامي .

<sup>(</sup>أ) أنظر د . عيد القتاح مراد " شرح منازعات القضاء الإارى - دراسة تطبيقية على أحكام المحكمة الإدارية العليا " ص ٤٦ وما بعدها .

استعانة القضاة بآراء الفقهاء فيما يعرض عليهم من مشاكل فقهية .
 ورغم ذلك فقد عرف الفقه الإسلامي نظام الوكالة في الخصومة .

٢ - الوكالة في الخصومة في التشريع الإسلامي:

ويقصد بها إنابة شخص آخر ليقوم مقامه في الدعوى إما ابتداءً أو الجواب عنها اعتراضا أمام المحكمة المختصة .

وعــرف الإســــلام الوكالـــة في الخصومة ودليلنا في ذلك العديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريقة التي تشير إلى معنى الوكالة ومنها :

قوسله تعالى في سورة الحج " إن الله يدافع عن الذين آمنوا " فالله سبحانه وتعالى هو المحامى الأول الذي يدافع عن المؤمنين وهذا المعنى فيه تشريف لمهنة المحاماة .

وقوله في سورة القصيص "قال رب إني فتلت منهم نفسا فأخاف أن يقتلون وأخي هارون هو أفصح منى لسانا فأرسله معي رداع يصدقني إني أخاف أن يكذبون ... وهذا يدل على تفاوت الأفراد في مهاراتهم فيحتاج الشخص لمن يكرن أفصح منه للوصول إلى حقه وهدفه(١).

وفي السنة النبوية أحاديث عديدة منها حديث أم سلمة رضى الله عنها أن الرسول (ص) سمع جلبة خصم بباب حجرته فخرج إليهم فقال " إنما أنا بشر وأنه يأتيني الخصم فلعل بعضهم أن يكون أبلغ – وفي رواية أخرى ألحن – من بعض فأحسب أنه صادق فأقضي له فمن قضيت له بحق مسلم فإنما هي قطعة من النار فليحملها أو يفرها ".

<sup>&</sup>lt;sup>(۱)</sup> أنظــر د . عيد الفتاح مراد " شرح النظم القانونية والاقتصادية والسياسية في مصر والدول العربية " ص ٣٣ وما بعدها .

وروى عـن عبد الله بن جعفر قال : كان على بن أبي طالب رضى الله عنه يكره الخصومة فكان إذا كانت له خصومة وكل فيها عقيل بن أبي طالب فلمًا كبر عقيل وكلنى .

#### علة الاستعانة بوكيل في الخصومة:

وعلة الاستعانة بوكيل في الخصومة يرجع إلى تغير طبائع النفوس عن بداية ظهـور الإسلام وفي عهد الرسول (ص) ، فلم يكن الناس يتكلمون إلا بصدق ولا يدعـون إلا بالحق فيسـهل على الحكام الفصل في المنازعات كما أن صاحب الحـق قـد لا يحسـن السير في الخصومة أو إحجامه عن تولى الخصومة بنفسه.

والوكالــة بالخصــومة تعتــبر من عقود التراضى فلا تتم إلا بايجاب وقبول الطرفيــن ( الوكــيل والموكــل ) وكانــت الوكالة منذ القرن الثاني الهجرى مأجورة وكان الوكيل يتقاضى اجرا قد يصل إلى در همين في كل جلسة .

### نطاق التوكيل بالخصومة:

ويجوز التوكيل بالخصومة لإثبات الدين أو إظهار الغبن وسائر الحقوق فهي تجوز أسور ألحقوق المدنية أما في الحقوق الجنائية ففيها خلاف بالنسبة لجرائم الحدود التي تكون الدعوى شرطا فيها ويجوز التوكيل فيها بالإثبات والاستيفاء ، أما التي لا تكون الدعوى شرطا فيها فلا يجوز التوكيل فيها بالإثبات أو الاستيفاء (١).

أما جرائم القصاص فالتوكيل فيها جائز أما في الاستيفاء فيجوز بحضور النوكل ولا تجوز بغيابه .

<sup>(1)</sup> أنظر د . عبد القبتاح مراد " برنامج CD موسوعة مراد المدنية للقواعد القانونسية التي قررتها محكمة النقض المصرية في ٧٢ خاماً منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٣١ حتى عام ٢٠٠٢ وطرق نقض الأحكام في القوانين العربية " .

أمسا جرائم الستغرير فالتوكيل فيها جائز بالإثبات والنفي بحضور الموكل وغيابه وأجمسع الفقهاء علسى أن إقسرار الموكل على موكله في الحدود والقصاص لا يجوز مطلقا سواء في مجلس العقد أو في غيره.

وصدور الحكم في مواجهة الوكيل ينفذ ويحتج به في مواجهة الأصيل فقد نقل عن الإمام على كرم الله وجهه أنه قال " ما قضى لوكيلي فلي وما قضى على وكيلي فعلي " ويستند الفقهاء في إجازة التوكيل في الخصومة إلى حدوث هذا التوكيل في عهد الصحابة دون أن ينكروه.

خلاصة القول أن الشريعة الإسلامية لم تعرف المحاماة بمعناها الدقيق وإنما من خلال فكرة التوكيل في الخصومة<sup>(١)</sup>.

<sup>(</sup>۱) أنظر د . عبد الفستاح مراد " برنامج CD موسوعة التشريعات المصرية والعربية " .

### الباب الثانى

# النظم القانونية للمحاماة في التشريع المقارن

### تمهيد وتقسيم:

ســوف نــتعرض فى هذا الباب للنظم القانونية للمحاماة فى التشريع المقارن وذلك فى الفصول التالية:

الغصل الأول: النظام القانوني للمحاماة في البلاد اللاتينية.

الغصل الثاني: النظام القانوني للمحاماة في البلاد الأنجلوسكسونية .

القصل الثالث: النظام القانوني للمحاماة في البلاد العربية(١).

<sup>(</sup>١) أنظر د . عبد الفتاح مراد أشرح النظم القانونية والأنصادية والعدامية في مصر والدول العربية " ص ٨٦ وما بعدها .

### الفصل الأول

#### النظام القانون للمحاماة في البلاد اللاتينية

تمهيد وتقسيم:

سوف نتعرض لموضوع هذا الفصل في البنود التالية :

أولا: النظام القانوني للمحاماة في التشريع الإيطالي:

صدر القانون الإيطالي رقم ١٩٣٨ لسنة ١٨٧٤ لتنظيم مهنة المحاماة ، ثم عدل هذا القانون رقم ١٩٧٨ لسنة ١٩٣٣ ثم أدخل على هذا القانون عدة تعديلات وكان آخر هذه التعديلات عام ١٩٧١ وقد عملت هذه التعديلات على إرساء مبدأ الاستقلال في ممارسة مهنة المحاماة .

- وسار الفقه الإيطالي في بادئ الأمر على نهج القانون الروماني في المنفرقة بين المحامى ووكيل الدعوى ولكن التعديلات المتلاحقة لهذا القانون عملت على الحد من النفرقة وإن كان ذلك لم يمنع من إزالتها تماماً ففي بعض المقاطعات الإيطالية نجد أن الفقه مازال يعترف بوجود هذه التفرقة حيث يوجد في نقابة المحامين جدولين للقيد بها جدول لقيد المحامين ويحدد شروط يجب توافرها في المحامي وجدول آخر لقيد وكيل الدعوى ويتطلب أيضا شروط أخرى مم ملحظة أن يجوز أن يقيد محامياً من وكلاء الدعاوى من يكون منهم قد مارس مهنة وكيل الدعوى لمدة ستة سنوات فاكثر (۱).

<sup>(</sup>١) أنظر ١٤ . عبد الفستاح مراد " شرح النصوص الإنجليزية التفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية " ص ٤٥ وما بعدها .

# تانيا: النظام القانوني للمحاماة في القانون الفرنسي:

الم يختلف القانون الفرنسي عن القانون الإيطالي كثيرا فكان القانون الفرنسي الصدادر في عام ١٧٩٠ ينتهج التفرقة بين المحامي ووكيل الدعوى وأن كلا الطرفين يمارس عمله مفصلاً عن الأخر واشترطت نقابة المحامين شروطا فيمن يقيد بجدولها وكذلك شروطا أخرى القيد في جدول وكلاء الدعاوي وعملت التعديلات اللاحقة على إزالة تلك التفرقة التقليدية . وصدر القانون رقــم ۷۱ / ۱۱۳۰ لسنة ۱۹۷۱ الذي سمح لكل من المحامي ووكيل الدعوى وممسئل الدفاع بالقيام بعمله ومنتميا لنقابة المحامين كما يجوز له القيام بالعمل القانونسي الذي هو أصلا خاص بالمحامي . بيد أنه يجوز أن يبدى رغبته في عدم القيام به وسمح للمحامي بالقيام بالمساعدة والاستشارات القانونية - التي هي أصلا لوكيل الدعوى - وإن كان ذلك أيضا يعطينا دليلا على أن التفرقة مازالت قائمة حيث إن لكل فئة الحق في ممارسة النشاط القانوني بصفة عامة مسع الاحتفاظ لكل فئة بالحق في القيام بعملها المستقل فقط دون الانخراط في العمل الثاني ككل . ووضع المشرع الفرنسي تنظيماً لممارسة مهنة المحاماة، ومن حيث شروط القيد في نقابة المحامين وحقوق والتزامات المحامي ومساءلته تأديبيا ومدنيا وجنائيا(١) .

# ثالثًا: النظام القانون للمحاماة في التشريع الألماني:

صدر قانون المحاماة الألماني سنة ١٩٧٨ الذي أزال الخلاف مبكرا فلم يعتد الستفرقة السابقة بيسن المحسامي ووكيل الدعوى منذ البداية ووحد شروط الانضام السابقة بيسن المحاميان وممارسة النشاط القانوني واشترط العمل

<sup>(1) &</sup>lt;u>انظر</u> د . عــيد القــتاح مــراد " تشريعات الملكية الفكرية في الدول العربية والمعايــير الدولية – دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومعايير حقوق المؤلف العالمية " ص ٨٦ وما بعدها .

بالمحامساة عدة شروط فبعد الحصول على ليسانس الحقوق ، يتم التقدم - بعد مضيى أربع سنوات من تاريخ التخرج - إلى امتحان يسمى " امتحان الدولة الأول " وباجتياز هذا الامتحان ينخرط في العمل الفعلي أمام المحاكم ضوابط معينة وبمضي مدة محددة يكون مؤهلا للتقدم لامتحان الدولة الأكبر وهو آخر مسرحلة ليصبح محاميا أو قاضيا وذلك بعد أخذ رأى نقابة المحامين ثم بعد ذلك يعسرض الأمسر كله على وزير العدل الذي له أن يقبل أو يرفض قيد المحامسي وبتصديق الوزير يمارس المحامي عمله أمام محاكم الدرجة الأولى لمدة محددة ليتمكن من القيام بعمله أمام محاكم الدرجة الثانية (١).

<sup>(</sup>۱) انظر د . عبد الفتاح مراد التشريعات البرلمانية في الدول العربية والمعايير الدولية - دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية والمعايير النيابية " ص ٤٠ وما بعدها .

### الفصل الثاني

### النظام القانوني للمحاماة في البلاد الأنجلوسكسونية

#### تمهيد وتقسيم:

سوف نتعرض لموضوع هذا الفصل في البنود التالية:

أولا: النظام القانوني للمحاماة في التشريع الإنجليزي:

عسرف القانون الإنجليزي تلك التفرقة التقليدية بين المحامى ووكيل الدعوى ، وإن كسان المحسامى فسى درجة أعلى من وكيل الدعوى فهو له الحق فى المسرافعة أمام المحاكم الجنائية والعليا وأمام مجلس اللوردات وكذلك تحضير المذكسرات ، كما أنه يتمتع بحصانة فى ممارسة المهنة فلا يسأل على الخطأ المهنى بينما يسأل جنائيا .

أما وكيل الدعوى فهو يتدرب في مكاتب المحامين ويمثل أحد الخصم أمام المحكمية ويعيتمد دورة علي تحضير الدعوى وذلك بالإطلاع عليها وتحضيرها ويحرر مذكرة بنقاط الضعف والقوة فيها ويحدد أدلتها ثم تعرض بعد ذلك على المحامي ، ووكيل الدعوى – على خلاف المحامي – لا يتمتع بحصانة في ممارسة المهنة فهو مسئول عن الخطأ المهني .

والقانون الإنجليزي لم ينظم نقابة للمحامين وإنما كان هناك " نوادي للقانون " يجستمعون فيها رجال القانون ورغم أن هذه النوادي مؤسسات خاصة إلا أنه كانست لها استقلال تام كما أنه أعطاها الحق في مسائلة المحامي تاديبيا فهي تملسك معاقبة المحامي المخل بآداب المهنة كما يجيز لها أيضا طرد المحامي من المهنة .

أما بالنسبة لوكلاء الدعوى فكان لهم جمعيات على غرار نوادي القانون بالنسبة للمحامين هي التي تملك مساءلتهم تأديبيا وتثمتع باستقلال في شروط وقواعد الانضمام لها(١).

تُانيا : النظام القانوني للمحاماة في الولايات المتحدة الأمريكية :

لسم يعسرف التشريع الأمريكي التفرقة بين المحامي ووكيل الدعوى وعملت الولايسات علسى وضع نظام موحد لممارسة المهنة ويعتبر المحامي ممارسا لوظ يفة عامسة تخضسع لسرقابة وإشراف جمعيات المحاماة ، ويلاحظ أن التشسريعات تخسئلف مسن ولاية لأخرى فلكل ولاية شروط خاصة بها لقيد المحاميس فسي نقابتها كما أن تأديب المحامين في بعض الولايات تختص به الجمعيات غير أنه في ولايات أخرى تكون من اختصاص المحاكم ويقتصر دور الجمعية على تحسريك الدعوى ، ويجوز مساعلة المحامي مهنيا عن أخطاءه الستى تسبب ضررا للعميل والذي يخول للأخير الحق في التعويض عنها .

<sup>()</sup> أنظر د . عبد الفتاح مراد " برنامج CD موسوعة مراد المدنية للقواعد القانونسية التي قررتها محكمة النقض المصرية في ٧٧ عاماً منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٣١ حتى عام ٢٠٠٧ وطرق نقض الأحكام في القوانين العربية " .

#### الفصل الثالث

#### النظام القانوني للمحاماة في البلاد العربية

#### تمهيد وتقسيم:

سوف نستعرض في هذا الفصل للنظام القانوني للمحاماة في البلاد العربية وذلك على النحو التالي:

عرفت بعض البلاد العربية النفرقة النقليدية بين المحامين ووكلاء الدعاوى ولكن الكثير من البلاد العربية أخذ في العزوف عن هذه التفرقة والعهد بممارسة المهمة لفئة واحدة هي المحامين ووضع تنظيما قانونيا لممارستها .

ففي التشريع المصري الذي عرف هذه التفرقة منذ القدم أخذ بالنظام الموحد منذ إصدار الاتحة المحاماة سنة ١٨٨٨.

وفي سوريا أيضا ألغت هذه التفرقة بالقانون الصادر عام ١٩٣٠.

وفى اليمسن لسم تلغ هذه التفرقة وإن كانت مقننة فما زال وكلاء الدعاوى يمارسون عملهم ولكن بصورة منظمة<sup>(١)</sup> .

ونظرا لـتأثر الفقه العربي بغيره من الأنظمة الأوربية واللاتينية ققد انقسم الفقه من حيث الهيكل التنظيمي للمحامين فبعض التشريعات تتولى النقابة العامـة تنظيم مهنة المحاماة كالقانون المصري والقانون السوري عن طريق (مجلس النقابة) مع الأخذ في الاعتبار إختلاف كلا منها من حيث شروط الانضـمام إلـيه وتشكيل المجلس واختصاصاته ومنها لا نجد له جهة إدارية تعمل على تنظيم المهنة به كالقانون اليمني.

<sup>(</sup>۱) أنظر د . عدد الفتاح مراد " برنامج CD موسوعة مراد الجنائية للقواعد القانونسية التي قررتها محكمة النقض المصرية في ٧٢ عاماً منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٣١ حتى عام ٢٠٠٢ وطرق نقض الأحكام في القوانين العربية ".

وتضنف التشريعات العربية أيضا في الشروط المتطلبة للقيد في مهنة المحاماة في كل دولة عن الأخرى وكذلك في النزامات وواجبات المحامين وطرق مساءلتهم ومسئولياتهم المهنية والمدنية والجنائية والحظر بين الجمع بين بعض الأعمال وممارسة المهنة وحصانة المحامي(١).

<sup>(</sup>۱) أنظر د . عدد الفتاح مراد ' تشريعات الضرائب في الدول العربية والمعايير الدولسية – دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومعايير العدالة الضريبية " ص ٦٣ وما بعدها .

### الباب الثالث

### مسئولية المحامي جنائيا وتأديبيا ومدنيا

### تمهيد وتقسيم:

سسوف نتعرض فى هذا الباب لمسئولية المحامى جنائيا وتأديبيا ومدنيا وذلك

في الفصول التالية :

القصل الأول: المستولية الجنائية للمحامى.

القصل الثاني: المسئولية المدنية للمحامي(١).

الفصل الثائث: المستولية التأديبية للمحامى .

<sup>(</sup>۱) أنظر د . عبد القتاح مراد " المسئولية التأديبية للقضاة وأعضاء النيابة دراسة مُقارنسة للمسئولية التأديبية والجنائية والمدنية للقضاة وأعضاء النيابة في النظم القانونية المعاصرة " ص ٥٢ وما بعدها .

### الفصل الأول

### المسئولية الجنائية للمحامى

#### تمهيد وتقسيم:

سوف نتعرض في هذا الفصل للمسئولية الجنائية للمحامي وذلك على النحو التالى:

أولا : التفرقة بين أنواع المسئوليات التي يتعرض لها المحامى :

المسئولية التأديبية للمحامي: هي الإجراءات التي قد تترتب على إخلال المحامي بواجب وظيفي أو أكثر والتي تنتهي بثبوت خطئه وتوقيع جزاء تأديبي عليه من السلطة التأديبية المختصة .

المسئولية الجنائية للمحامي: تتعقد المسئولية الجنائية للمحامي إذا ارتكب أحد الجرائم الجنائية المعاقب عليها في قانون العقوبات أو الإجراءات الجنائية أو التشريعات الجنائية الخاصة (١).

المسئولية المدنية للمحامي: تتعقد المسئولية المدنية للمحامي إذا ثبت ركن الخطا بمقتضى حكم قضائي جنائي بات أو حكم تأديبي بات أو توافرت الشروط العامة لاتعقاد المسئولية المدنية طبقا لأحكام القانون المدني (١).

المسئولية التضامنية للمحامي ونقابة المحامين: ترتبط المسئولية التضامنية بين المحامي ونقابة المحامين بممارسة المحامي لواجباته المهنية كمحام سواء كان الحكم جنائي أو تأديبي سبب ضرر للغير.

<sup>(</sup>١) أنظر نصوص القوانين العربية في الكتب التالية من هذا المؤلف.

<sup>(</sup>أ) أنظر نصوص القوانين العربية في الكتب التالية من هذا المؤلف.

### ثانياً : نطاق المسئونية الجنائية :

تسنعقد المستولية الجنائية للمحامى إذا ارتكب أحد الجرائم الجنائية المعاقب عليها فسي قانون العقوبات أو الإجراءات الجنائية أو التشريعات الجنائية الخاصة ومن أمثلة ذلك جرائم الجلسات والتزوير والاستيلاء والنصب وغير ذلك مسن الجسرائم، وجدير بالملاحظة أن المشرع لم ينظم تلك المسئولية بتشريع خاص وإنما ردها إلى القواعد العامة بيد أنه استثنى من ذلك جرائم الجلسات وكفل للمحامى فيها إجراءات خاصة وضمانات لمساءلته جنائيا وسنتعرض لها في النقاط التالية(١):

### ثالثًا: إجراءات المساءلة الجنائية في جرائم الجلسات:

حرص المشرع على إرساء مبدأ حصانة المحامى (استقلال المحامى) وقرر حماية للمحامى في ممارسة عمله أثناء الجلسات فنص في العديد من المسواد على تأكيد هذه الحماية ولم يكتفي بما أورده في القواعد العامة وإنما المحامين بتشريع خاص لمسائلتهم جنائيا عن الجرائم التي تحدث في الجلسات فقد عالج المشرع في المادئين ١٤٣ ، ١٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية أن مسن يخبل بنظام الجلسة يُخرج من القاعة فإن لم يمتثل كان للمحكمة أن تأمر بحبسه أربعا وعشرين ساعة أو تغريمه عشرة جنيهات ، وإذا وقعست جنحة أو مخالفة يجوز المحكمة أن تقيم الدعوى على المتهم في الحسال ، وهي بمثابة أحكام عامة وقد قرر في المادة ٢٤٥ من نفس القانون إجراءات خاصة بجرائم المحامين في الجلسات فإذا وقع من المحامي ما يجوز اعتباره تشويشا مخلا بالنظام يستدعى مؤاخذته جنائيا وذلك أثناء قيامه

<sup>(&#</sup>x27;) أنظر د . عبد الفتاح مراد " التشريعات البرلمانية في الدول العربية والمعايير الدولسية – دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية والمعايير النيابية " ص ٣٣ وما بعدها .

بواجبه في الجلسة أو بسببها يحرر رئيس الجلسة محضرا بما حدث ويقرر إحالسة المحسامي إلى النيابة العامة إذا كان ما وقع من المحامي ما يستدعي مؤاخذتسه جنائسيا ، والسي رئسيس المحكمة إذا كان ما وقع من المحامي ما يستدعي مؤاخذته تأديبيا .

كما نص في المواد 29 ، ٥٠ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ما يفيد نفس المعنى بالإضافة إلى أنه قرر عدم جواز القبض على المحامى أو حبسه احتياطيا وذلك فيما يخص جرائم الجلسات ولا ترفع الدعوى الجنائية فيها إلا بأمر من النائب العام أو من ينوب عنه من المحامين الأول . كما لا يجووز أن يشترك في نظر هذه الدعوى أحد أعضاء الهيئة التي وقع الاعتداء عليها .

# رابعاً: أحكام النقض الخاصة بجرائم الجلسات:

 ١ - قضت محكمة السنقض المصرية بأن : سلطة المحكمة الجنائية في اطراح ما يرد بمحاضر التحقيقات والأوراق الرسمية .

وقالت المحكمة في أسباب الطعن: المحاضر التي يحررها القضاة لإثبات ما يقسع من الجرائم أمامهم بالجلسات ، سواء أكان ذلك بناء على المادة ٥٢ من قانون المحاماة ، أم على المادة ٧٣٧ من قانون تحقيق الجنايات ، أم على المادة ٧٨٠ مسر افعات ، هي محاضر رسمية لصدورها من موظف مختص بتحريرها فهي بهذا الاعتبار حجة بما يثبت فيها ، إلا أن حجبتها لا يمكن أن تكون حائلا بين المتهمين بهذه الجرائم وبين إيداء دفاعهم على الوجه الذي يرونه ، مهما كان ذلك متعارضا مع الثابت بتلك المحاضر ، كما أنها لا تمنع يرونه ، مهما كان ذلك متعارضا مع الثابت بتلك المحاضر ، كما أنها لا تمنع القاضي من أن يقضي في الدعوى على الوجه الذي يطمئن إلى صحته من

أي طريق من طرق الإثبات فله إنن أن يأخذ أو أن لا يأخذ بما هو ثابت بهذه المحاضر كما هو الشأن في سائر الاللة<sup>(١)</sup>.

• الطعن رقم ١٤ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٤٠/١١/٢٥ جنائي

٢ - قضت محكمة النقض المصرية بأن : علة وجوب حصول تحريك جرائم
 الجلسة أثناء انعقاد الجلسة وقبل قفل باب المرافعة في كل قضية .

وقالت المحكمة فى أسباب الطعن : توجيه تهمة شهادة الزور ينطوي فى ذاته على معني تنبيه الخصم الذى تتعلق به هذه الشهادة لإعداد دفاعه على ضوء ذلك ، مما يقتضى حصوله بالضرورة قبل قفل باب المرافعة .

الطعن رقم ۲۲ السنة ۲۹ ق جلسة ۲۲/م/۱۹۵۹ س ۱۰ ص ۵۸۳
 جنائی

٣- قضت محكمة النقض المصرية بأن : وقوع جريمة شهادة الزور بمجرد إبداء الشهادة المزورة عدول الشاهد عن شهادته قبل قفل باب المرافعة يجعل اقواله الأولى كأن لم تكن .

وقالست المحكمة في أسباب الطعن: إذا رأت المحكمة محاكمة الشاهد على شهادة الزور حال انعقاد الجلسة عملا بالمادتين ٢/١٧٩ مرافعات و ٢٤٤ من قسانون الإجسراءات وجسب علسيها أن توجسه إليه تهمة شهادة الزور أثثاء المحاكمية، ولكنها لا تتعجل في الحكم عليه ، بل تتنظر حتى تنتهي المرافعة ، الأصسلية ، ولم تكن العلة في ذلك أن الجريمة لم توجد قبل انتهاء المرافعة ، إذ هسي وجدت بمجرد إبداء الشهادة المزورة ، ولكن الشارع رأي في سبيل تحقيق العدالية على الوجه الأكمل أن يفتح أمام الشاهد المجال ليقرر الحق تحقيق العدالية على الوجه الأكمل أن يفتح أمام الشاهد المجال ليقرر الحق

<sup>(&#</sup>x27;) أنظـر د . عـيد القـتاح مراد ' برنامج CD موسوعة مراد الجنائية للقواعد القانونـية التي قررتها محكمة النقض المصرية في ٧٧ عاما منذ إنشاء المحكمة عـام ١٩٣١ حتى عام ٢٠٠٧ وطرق نقض الأحكام في القوانين العربية ' كتاب جريمة

حتى آخر لحظة ، فشهادته يجب أن تعتبر فى جميع أدوار المحاكمة كلا لا يقط التجزئة ، وهي لا نتم إلا بإقفال باب المرافعة ، فإذا عدل عنها اعتبرت أقواله الأولى كأن لم تكن .

• الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٩٥٩/٥/٢١ س ١٠ ص ٥٨٣ جنائى ٤- قضت محكسة النقض المصرية بأن : جرائم الجلسة وجوب حصول تصريكها حال انعقاد الجلسة وقبل قفل باب المرافعة في كل قضية المادة ٢٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية .

وقالت المحكمة في أسباب الطعن: ينتهي انعقاد الجلسة المحددة لنظر كل قضية عند ققال باب المرافعة فيها ، فلا يستقيم قانونا القول بأنه لا يصح توجيه شهادة الزور وهي من جرائم الجلسة قبل قفل باب المرافعة ، ذلك لأن المحكمة تصبح من الوقت الذي اعتبرت فيه المرافعة منتهية ولا ولاية لها في الفصل في الجرائم التي وقعت أمامها في الجلسة ولم تقم المحكمة الدعوى فيها حال انعقادها ويكون نظرها وفقا للقواعد العادية على ما تقضى به المادة فيها حال الإجراءات .

• الطعــن رقــم ٢٦٠ لســنة ٢٩ ق جلسة ٢٦/٥/١٩٥١ س ١٠ ص ٥٨٣ جنائي

 ٥ - قضت محكمة النقض المصرية بأن : إقامة النيابة الدعوى الجنائية بشهادة الزور في الجلمية .

وقالت المحكمة فى أسباب الطعن: للنيابة العامة أن تقيم الدعوى الجنائية بشهادة الزور فى الجلسة على كل شاهد شهد بغير الحقيقة أمام المحكمة ولا يصح عد ذلك لخلالا بدفاع المتهم الذى شهد لصالحه.

الطعن رقم ۱۰۱۳ سنة ۲۶ ق جلسة ۱۹۰٤/۱۰/۱۹ الربع قرن ص ٦٦٨
 حنائي

٣- قضت محكمة السنقض المصرية بأن: عدم جواز تكذيب الشاهد فى إحدى رواياته اعتمادا على رواية أخرى لسه دون قيام دليل يؤيد ذلك إدانة المستهم فى جريمة شهادة الزور لمجرد أن روايته أمام المحكمة الاستئنافية قد خالفت ما قاله أمام المحكمة الجزئية ، خطأ .

وقالست المحكمة فى أسباب الطعن : لا يلزم لاعتبار الشهادة شهادة زور أن تكون مكذوبة من أولها إلى آخرها بل يكفي لاعتبارها كذلك أن يتعمد الشاهد تغيسير الحقيقة فى بعض وقائع الشهادة وبهذا التغيير الجزئي تتحقق محاباته للمتهم وهذه المحاباة أمارة سوء القصد .

الطعن رقم ١٦١٠ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٣٤/١٠/٢٢ مجموعة الربع قرن
 ص ٨٨٤ بند ٧ جنائي

 ٧ - قضت محكمة السنقض المصرية بأن: سلطة المحكمة في الحكم في جريمة شهادة الزور ولو لم ترفع بها الدعوى من النيابة العمومية

وقالت المحكمة فى أسباب الطعن : جريمة شهادة الزور هى من الجرائم التى تقسع فسى الجلسة والتي يجب الحكم فيها وفقا للمادة ٢٣٧ من قانون تحقيق الجنايات فى نفس الجلسة ، فمن حق المحكمة الحكم فيها من تلقاء نفسها ولو لم ترفع الدعوى بها من النيابة العمومية(١).

الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٣٦/١/١٣ ص ٧٨٦ جنائي
 ٨- قضت محكمة النقض المصرية بأن : انعدام مصلحة الطاعن متى كانت العقوبــة المحكوم بها تدخل في نطاق المادة التي يقول بانطباقها عليه دون المادة التي طبقتها المحكمة .

<sup>(&#</sup>x27;) أنظر د . عبد الفتاح مراد " برنامج CD موسوعة مراد لصيغ العقود المدنية والستجارية والشسركات والكمب يوتر والإنترنت – ويتضمن شرح تفصيلي لجميع الصيغ المعول بها في القوانين المصرية والعربية " .

وقالت المحكمة في أسباب الطعن: ليس مما يستوجب نقص الحكم أن المحكمية تبريرا لتغليظ العقاب على المتهم اعتبرت ما وقع منه إهانة لهيئة المحكمية جميعها ثم انتهت في وصفها إلى اعتبار ما وقع منه إهانة لأحد أعضيائها ، إذ العقوبة المقررة بالمادة ١٣٣ فقرة ثانية من قانون العقوبات واحدة في الحالتين.

الطعن رقم ۱۸۸۷ لسنة ۲۰ ق جلسة ۲۳/۲/۱۹۵۱ جنائی
 خامساً : حصائة المحامي عند المساعلة الجنائية :

أشرنا مسن قبل إلى أن المشرع قرر حصانة للمحامى أثناء تادية عمله في الجلسات وتأكيدا لهذا المبدأ نص المشرع على المعديد من الضمانات خارج نطاق الجلسات فالمادة ٥١ من قانون المحاماة تتحدث عن عدم جواز التحقيق مسع محام أو تفتيش مكتبه إلا بمعرفة أحد أعضاء النيابة العامة ، كما يلزم النيابة العامة ، بلخطار مجلس النقابة الفرعية قبل أن تشرع في تحقيق أية شكوى ضد محام بوقت كاف وإذا كان المحامى متهما بجناية أو جنحة خاصة بعمله أن يحضر التحقيق النقيب أو رئيس النقابة الفرعية هو أو من ينيبه من المحامين (١).

والمادة ٥٥ من نفس القانون تتحدث عن عدم جواز الحجز على مكتب المحامى وكذلك كافة محتوياته التي تستخدم في مزاولة المهنة.

كما تلزم المادة ١٠٦ من ذات القانون كل محكمة جنائية تصدر حكما ضد محام أن ترسل على نقابة المحامين نسخة من الحكم .

<sup>(</sup>١) انظر د . عبد الفتاح مراد " تشريعات أمن الدولة والطوارئ في الدول العبية والمعايسير الدولية -- دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومعايير الدفاع والعدالة الجنائية " ص ٧٠ وما بعدها .

### الفصل الثاني

### المسئولية المدنية للمحامي

#### تمهيد وتقسيم:

سـوف نـتعرض فى هذا الفصل للمسئولية المدنية للمحامى وذلك فى البنود التالبة:

# أولا: الطبيعة القانونية للمسئولية المدنية:

المسئولية المدنية هي إما مسئولية عقدية أو مسئولية تقصيرية واختلف الفقهاء في تكبيف مسئولية المحامى فذهب البعض إلى اعتبارها عقدية وذهب البعض الأخر إلى اعتبارها تقصيرية.

# ثانيا : المستولية العقدية للمحامى :

نتشا المسئولية العقدية من ارتباط بين مجموعة من الأشخاص بموجب أحد العقود وإخلال أحد طرفي التعاقد بالتزامات على نحو يسبب ضررا للطرف الآخر وعلى ذلك يمكننا تحديد شروط المسئولية العقدية فيما يلى:

- أن يكون هناك عقد بين طرفي العلاقة .
- أن يكون هذا العقد صحيحا قانونا وغير مخالف للنظام العام والأداب.
- أن يكون الإخال من أحد الطرفين بالتزامات كلها أو بعضها بما يسبب ضررا للطرف الآخر .

فإذا تخلف أحد هذه الشروط أو كلها انتفت بذلك المسئولية العقدية .

وذهب جانب كبير من الفقه إلى اعتبار مسئولية المحامى المدنية عن أخطائه المهنية مسئولية عمدية على افتراض قيام تعاقد بين المحامى وموكله أساسها الإخلال بالسنزام تعاقدي أيا كانت طبيعة العقد ونوعه فغالبا ما يكون العقد شسفهيا بين المحامى ووكيله ونادرا ما يكون العقد محررا كتابيا ، ولكن الأمر

يدق بالنسبة لطبيعة هذا العقد ، وأصحاب هذا الرأي وان كان الإجماع فيما بينهم على مسئولية المحامى العقدية إلا انهم يختلفون في طبيعة هذا العقد .

- ذهب جانب من أن أنصار المسئولية العقدية إلى اعتبار العقد عقد مقاولة وساند هذا الرأي العديد من الفقهاء في مصر وفرنسا ، واتجاه أخر ذهب إلى اعتباره عقد وكالة وكذلك ساند هذا الرأي العديد من الفقهاء ، واتجاه ثالث السى أنه عقد عمل وغيره إلى أنه عقد فضالة وإلى غير ذلك ولا يسعنا الأن أن نستعرض إلى هذه الأراء تفصيلا نظرا لعدم الأهمية العملية لهذا التكبيف ولهدذه الطبيعة العقدية وإن كان هناك رأي ذهب إلى اعتباره عقد الدفاع مع أخذ كلمة الدفاع عاممالح العميل أيا كانست ومستى كانست وأمام أي جهة وجدت وهذا العقد يتشابه في كثير من جوانبه مع عقد التأمين المعروف في القانون المدني (۱).

على إننا نري أن الدفاع يقصد بها لغة الدفاع الشخصي أو المادي ولو كان بالقوة أو السلاح ومن الأدق أن يكون (عقد المحاماة ) يقوم بمقتضاه المحامي بالمحاماة عن حقوق موكله إن وجدت فهو يحمي مصالح وحقوق موكله وهذا التعبير أدق وأشمل .

### ثالثًا : أركان المسئولية العقدية :

تقوم المسئولية العقدية على أركان ثلاث سنتعرض لها بإيجاز في الفقرات التالية:

(أ) الخطا العمدي: هو إخلال أحد طرفي العقد بالنزاماته العقدية وعلى ذلك فان خطأ المحامي المعتبر أحد أركان المسئولية العقدية مع التسليم مقدما بأن التزام المحامي قبل موكله هو التزام ببذل العناية الواجبة التي تقتضيها طبيعة

 $<sup>^{(1)}</sup>$  أنظر د . عبد الفتاح مراد "برنامج  $^{(2)}$  موسوعة مراد للتشريعات المصرية  $^{(1)}$  .

عمله وبالقدر اللازم والكافي لمتطلبات مهنئه وأصولها وتأكيد لما سيق فإن خسارة أي دعوى أو عدم نجاحه في إتمام مساعيه لا يشكل بذاته خطأ مهنيا يستوجب مساءلته طالما أنه قد بذل فيها من الجهد والاهتمام والعناية ما يقتضيه ضميره المهنى وأصول مباشرة مهنة المحاماة ونلك أن طبيعة عمل المحامى يكتفها مخاطر عديدة وتحتمل في كل الأحوال النجاح كما تحتمل الفشال أيضا تطبيقا لذلك فإن عبء إثبات عدم بذل العناية يقع على عاتق الموكل ( الدائن بالالتزام ) ويتحقق ذلك بإثبات الإهمال وهو باعتباره واقعة مادية يجوز إثباتها بكافة الطرق ومنها القرائن القضائية ولا يشترط أن يكون إثبات الإهمال قطعي الدلالة وإنما يكفي إثبات دلائل تكون بذاتها كافية لترجيح وقوع الإهمال فتقوم قرينة قضائية على عدم تتفيذ الالتزام ومقتضى ذلك أن ينتقل الإثبات إلى المحامي فيجب عليه أن ينفي الخطأ عن نفسه بأن يثبت أنه بذل العناية المطلوبة منه فلا يكلف المحامي هنا لإسقاط هذه القرينة القضائية إثبات السبب الأجنبي وإنما يكفي إثبات بذل عناية الرجل العادي .

ومن أمثلة أخطاء المحامين التي تستوجب مسئوليتهم المهنية :

- \* التراخي عن إقامة الدعوى حتى ينقضي الميعاد المسقط للحق.
  - \* التتازل عن حكم صادر لصالح الموكل.
- عدم إبسراز المحامسي أحد المستندات التي في حوزته وتؤثر في سير
   الدعوى ونتيجتها

أما حينما يكون عمل المحامي يتطلب تحقيق نتيجة فإن عدم تحقق النتيجة يكفي لإثبات الخطأ وبذلك فإن المحامي عليه أن يثبت أن عدم تحقيق النتيجة إنما يسرجع لسبب أجنبي لا يد له فيه وهو الذي أدي إلى استحالة تحقيق النتيجة فلا يكفي هنا أن ينفى من جانبه الإهمال . (ب) الضرر: إن الركن الثاني من أركان المسئولية العقدية هو الضرر فخطأ المحامي الذي يسبب ضرر الموكل هو الذي يرتب المساعلة المدنية قبله بما يوجب تعويضه فالغرض من التعويض هو جبر الضرر الذي لحق بالموكل. وعب، إنبات الضرر يقع على عاتق الموكل إعمالا للقواعد العامة في الإنسبات فالموكل حينما يطالب بالتعويض عليه أن يثبت أنه قد لحقه ضرر نتيجة لخطأ المحامي وعلى ذلك فإن الضرر هنا غير مفترض فمجرد إخلال المحامسي بالستزاماته دون أن يترتسب ذلك ضرر لموكله فلا تقوم المستولية المدنية ، وجبر الضرر هذا يشمل الضرر المادي والأدبي كما لا يكفي أن يكون احتماليا بل يجب أن يكون محقق الوقوع ويكفى أن يكون واقعا بلاشك أو أن يكون مؤكد الوقوع مستقبلا ولعل ما أثار خلافا في الفقه هو مدى اعتبار فوات الفرصية في حد ذاته ضررا فقد يحدث ألا يحترم المحامي مواعميد إجرائمية معينة والتي تؤدي إلى عدم جواز نظر الدعوى القضائية سواء كان ذلك أمام محكمة أول درجة أو محكمة ثاني درجة أو حتى محكمة النقض فهنا فرصية الموكل في الكسب تكون احتمالية فذهب رأى إلى أن فسوات الفرصسة في حد ذاته لا يوجب التعويض وإنما يتوقف هذا التعويض على إثبات أنه لو لا خطأ المحامي لكسب دعواه(١) .

على أن هناك رأي أخر هو الأرجح لدينا فيري فيه أن مجرد فوات الفرصة للكسب يكفي بذاته لإيجاب التعويض على المحامي ذلك أن مجرد الحرمان من الفرصة لتحقيق الكسب يعد ضررا محققا مع الأخذ في الاعتبار أن فوات الكسب في حد ذاته ضررا محتملا فهو بذلك قد فوت على موكله استعمال حق مقرر له بمقتضى القانون.

<sup>(&#</sup>x27;) أنظر د . عبد الفستاح مسراد ' برنامج CD موسوعة شرح جرائم قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة والقيود والأوصاف الجنائية الخاصة بها ".

# (ج) رابطة السببية:

لا يكفي خطا المحامي الذي سبب ضرر الموكل لتحقيق المسئولية المدنية وابنما يجب أن يكون الخطأ هو السبب المباشر لتحقيق الضرر أي إنه يجب أن تكون هناك خطا من جانب المحامي وأيضا هناك ضرر للموكل ولكن خطأ المحامي لم يكسن هدو السبب في تحقيق هذا الضرر للموكل فالثاني تتنفي علاقة السببية بيدينها كما أن فقد الموكل لوسيلة من وسائل ضمان حصوله على دينه ضررا بينبط بعلاقة سببية مع فعل المحامي الذي نسى القيام بالإجراء مثال المحامي الذي يسهو عن قيد الرهن أو تجديده .

وقد يحدث أحيانا أن يساهم الموكل بخطئه مع خطأ المحامي في حدوث الضرر فخطأ الموكل هنا يدعو إلى تخفيف مسئولية المحامي وإن لم يحجبها كليا وذلك إذا استغرق خطأ الموكل خطأ المحامي فمثلا عدم إفصاح الموكل عسن يعسض المعلومسات نظرا لمساسها بشخصه أو كرامته فيؤدي ذلك إلي تصعيب مهمة محاميه وإضعاف موقفه في الدعوى(١).

### رابعا: المسئولية التقصيرية للمحامى:

ذهب بعض الفقهاء إلى اعتبار مسئولية المحامي تقصيرية على أساس انتفاء السرابطة العقدية بين المحامين وموكليهم ، فالمسئولية التقصيرية هي الالتزام بستعويض الضرر الذي يحيق بالغير فهى تقوم أساسا على الإخلال بالالتزام العسام بعكس المسئولية العقدية التي يكون أساسها إخلال بالتزام عقدي ، فحينما ينتفي المعقد تتنفي المسئولية العقدية ففي المرحلة التي تسبق إنشاء العقد

<sup>(1)</sup> أنظر د . عسيد الفستاح مسراد " برنامج CD موسوعة مراد لمشرح قوانين المضرائب والمحاسبة والمراجعة القانونية " .

أو التي تعقب انتهاء العقد تقوم فيها المسئولية التقصيرية وكذلك في حالة عدم
 وجود عقد أصدلا.

# خامسا: أركان المسئولية التقصيرية:

تقسوم المسئولية التقصيرية علي أركان ثلاث كالمسئولية العقدية وهي الخطأ والضرر وعلاقة السببية:

أ- الخطأ التقصيري: هو الإخلال بالتزام قانوني سابق بعدم الإضرار بالغير
 فهو بذلك يعد انحراف عن السلوك الواجب.

مع إدراك الشخص لذلك فالخطأ له عنصرين أحدهما مادي والأخر معنوي أما الممادي فهو إخلال الشخص بعدم الإضرار بالغير وقد يكون هذا الإخلال عمدي كما قد يكون عن إهمال وتقصير وهو عدم الأخذ بالحظر والحيطة طبقاً لمعبار سلوك الشخص العادي وسواء كان هذا السلوك هو فعل إيجابي (القيام بعمل) أو فعل سلبي (الامتناع عن عمل).

أما المعنوي فهو إدراك الشخص بما يؤتيه من أفعال وتطبيقا لذلك فإن خطأ المحاملي التقصيري يتمثل ويتجلى في حالة الانتداب من قبل المحكمة للدفاع على مستهم أو حالة إفشاء الأسرار المهنية الخاصة بموكليه فهنا لا يتصور توافسر رابطة عقدية بين الطرفين فمسئولية المحامي هنا تقصيرية وليست عقدية فمحصص الالتزام في هذه الحالات هو القانون وليس العقد فقد أوجب القانون على المحاملي في حالة الانتداب أن يدافع عن المتهم في الجلسة المحددة لذلك أو يعين من يحل محله في ذلك في حالة عدم حضوره.

وكذا أوجب عليه الحفاظ على الأسرار المهنية . وكذا الحفاظ على المعلومات التي يبديها موكله .

ب - الضرر: وهـو الركن الثاني من أركان المسئولية المدنية فلا تعويض
 بغير ضرر حتى ولو وجد خطأ تقصيري فإذا لم يرفع المحامي الاستتناف في

الميعاد المقرر وترتب علي ذلك رفض الاستئناف شكلا فلا يوجب ذلك تعويضا إلا إذا ثبت إنه إذا رفع الاستئناف فكان حتما كسب الدعوى. والضرر قد يكون مادي وقد يكون معنوي ، ويجب أن يكون الضرر شخصيا وماشرا متعلق بمصلحة يحميها القانون ، كما يجب أن يكون الضرر محققا ولا صعوبة إذا كان الضرر قد وقع بالفعل لكونه حالا وكذلك إذا كان الضرر مستقبلا ومحقق الوقوع هنا يجوز أن يحكم بالتعويض مقدما متى أمكن تقيير هذا المتعويض مؤقت علي أن يكون للمضرور الرجوع عن تحقق الضرر مستقبلا بالمتعويض التكميلي . أما بالنسبة للضرر المحتمل فلا يجوز التعويض عنه . حيث لا يكفي احتمال حدوث الضرر للحكم بالتعويض فاشتراط المشرع هنا هو تحقيق الضرر . وجبر الضرر هنا يشمل ما لحق الموكل من خسارة وما فاته من كسب .

ج - علاقة السببية: تنص المادة ١٦٢ مدني علي أن "كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض" ويقع عبء إثبات وجود رابطة السببية بين الضرر والخطأ علي عاتق الموكل ومن جهة أخري يقع علي المحامى عبء نفي هذه العلاقة فلا يكفي مجرد التعاصر الزمني بين الخطأ والضرر وإنما يجب أن يثبت أن الخطأ الذي بدر من المحامي هو السبب المباشر لحدوث الضرر وإنه بغير ذلك لما تحقق الضرر.

وقد يحدث أن تتعدد الأسباب التي تؤدي إلي حدوث الضرر فهنا يجب الاعتداد بالسبب المنتج للضرر دون السبب العارض فإذا وقع خطأ من الموكل وخطاً من المحامي فهنا يتعين أن نأخذ في الاعتبار خطأ الموكل وتخفيف المسئولية عن المحامي .

#### القصل الثالث

### المسئولية التأديبية للمعامى

#### تمهيد وتقسيم:

سـوف نتعرض في هذا الفصل للمسئولية التأديبية للمحامي وذلك على النحو التالى:

نظم المشرع إجراءات مسائلة المحامين تأديبيا ضمانا لاستقلال مهنة المحاماة وحفاظا على كرامتها فهي نقوم أساسا على فكرة الخطأ فكل ما يأتيه المحامي مخسلا بواجباته أو ماسا بشرف المهنة يوجب مساءلته تأديبيا وذلك في المواد من ٩٨ إلى ١٩٨٩ .

وحسرص المشسرع على أن تكون لنقابة المحامين دور في مساعلة المحامين تأديب فنص في المادة ١٠٥ على "إنشاء لجنة أو أكثر يشكلها مجلس النقابة الفرعية كسل سنة وذلك التحقيق في الشكاوى التي تقدم ضد المحامين فإذا رأت اللجنة مؤاخذة المحامي وقعت عقوبة الإنذار فإذا رأت توقيع عقوبة أشد رفعت الأمر إلي مجلس النقابة العامة على أن يتم ذلك خلال ثلاثة أشهر علي الأكثر ويكون الستظلم من قرار اللجنة خلال خمسة عشر يوما إلى النقابة العامة ويلاحظ أن المشرع كفل حق التظلم لكل من المحامي والشاكي على حد سواء.

كما نظم المشرع في المادة ١٠٧ الجهة المنوط بها مساعلة المحامي تأديبيا وهي مجلس يشكل من رئيس محكمة استثناف القاهرة أو من ينوب عنه أو أثنين من مستشاري نفس المحكمة تعينها الجمعية العمومية لمحكمة استثناف القاهرة كل سنة و عضوين من أعضاء مجلس النقابة على أن يختار المحامي سرعوعه عديه الدعوى التأديبية أحدهما ويختار المجلس العضو الأخر.

وترفع الدعوى التأديبية من النيابة العامة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب مجلس النقابة أو رئيس أحد المحاكم سواء كانت محكمة النقض أو الاستثناف أو المحكمة الابتدائسية ، وهذا الحق المخول لرؤساء المحاكم يجد مصدره أساسا في جرائم الجلسات

على أنه فيما يختص بنقيب المحامين فإن رفع الدعوى العمومية أو التأديبية ضمده يكون بالإجراءات المنصوص عليها في قانون السلطة القضائية في المادتين ١٠٥، ١٠٦ وطبقا لهذه المواد تكون الجلسات سرية يحضر فيها القيب بشخصه أمام المجلس وله أن يقدم دفاعه كتابة وأن ينيب في الدفاع عن أحد رجال القضاء واشترط المشرع أن يكونوا من غير مستشاري محكمة النقض ، فإذا لم يحضر النقيب بشخص رغم إعلائه إعلان صحيحا فيجوز الحكم في غيبته ، ويكون حكم المجلس بعد سماع طلبات النيابة العامة ودفاع النقيب ب ويكون هو أخر من يتكلم ويكون للمجلس السلطة المخولة لمحاكم الجنح فيما يختص بسماع الشهود الذين يقدر المجلس أهمية في سماع لمحاكم الجنح فيما يختص بسماع الشهود الذين يقدر المجلس أهمية في سماع أقولهم .

ويلاحظ أن هذه الضمانات التي كفلها المشرع عند مساطة النقيب علي غرار تلك المقررة لرجال السلطة القضائية إنما لحماية مرفق القضاء بصفة عامة بما يحويه من قضاه وأعضاء نيابة ومحامون (١).

فإذا رأت النبابة العامة رفع الدعوى التأديبية ، فإن ذلك يستوجب إعلان المحامي للحضور أمام المجلس ويكون ذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ويحب أن يتم إعلانه قبل الجلسة بخمسة عشر يوما كاملة ، وقبل

<sup>(</sup>۱) انظر د . عبد القاتاح مراد موسوعة التشريع والقضاء والفقه المصرى والمقارن المقض والمقارن المقض المالة للتشريعات المصرية بأحكام النقض والإدارية والدستورية واراء الفقه المقارن وذلك في مائة عام الجزء الرابع ص ٩٠ وما بعدها

الجلسة بسبعة أيام يجب علي المحامي المرفوعة عليه الدعوى أن يبلغ رئيس المجلس باسم العضو الذي يختاره من أعضاء النقابة ، فإذا لم يفعل اختار المجلس عضوا أخر ويجوز للمحامي أن يوكل محاميا للدفاع عنه علي أن يكون من المحامين المقبولين للمرافعة أمام محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا أو محاكم الاستثناف .

ويجوز له أن يكلف بالحضور الشهود ممن يري فائدة في سماع شهادته وهذا الحق مكفول أيضا لكل من مجلس التأديب والنيابة.

ومن يشهد الزور أمام مجلس التأديب يعاقب بعقوبة شهادة الزور في مواد الجنح .

وأوجــب الشارع أن يكون قرار مجلس التأديب مسببا وأن تثلى أسبابه كاملة عــند النطق به في جلسة سرية ويكون إعلان هذه القرارات علي يد محضر إلى ذوي الشأن والنيابة العامة .

ولا يحول دون محاكمة المحامي تأديبيا عن الأعمال التي ارتكبها خلال مزاولة المهنة ولم مزاولته لمهنة المحاماة أن يعتزل المحامي أو يُمنع من مزاولة المهنة ولم يطلبق المشرع هذا المبدأ وإنما حدد له مدة زمنية وهي الثلاث سنوات التالية للاعتزال أو المنع.

وإذا رأت النسيابة العامسة أن الوقسائع التي اسندت إلي المحامي لم تكن من الجسسامة بحيث لا يستدعي محاكمته تأديبيا جاز لها أن ترسل لمجلس النقابة التحقيق السذي أجرته ليتخذ ما يراه قبل المحامي فقد يري المجلس في هذه الوقائع ما يوجب توقيع عقوبة معينة كالإنذار وذلك حفاظا على كرامة المهنة وكرامة من يقوم عليها من المحامين .

ف إذا رأي المجلس إدانة المحامي فيجوز له توقيع إحدى العقوبات التي نص المشرع عليها في المادة ٩٨ من قانون المحاماة المشرع عليها في المادة ٩٨ من قانون المحاماة المشار إليه آنفا وأخف هذه

العقوبات هو الإنذار ، ويجوز لمجلس النقابة توقيع نفس هذا الجزاء علي أنه قد تكون العقوبة هي اللوم أو المنع من مزاولة المهنة وأشدها يكون محو اسم المحاملي نهائي نهائيا من جدول المحامين وذلك يكون بفقدان المحامي للقبه ، وبالتالي يخرج عن دائرة قانون المحاماة وتشريعاته وهي تقرر على أشد الأفعال جسامة .

ويلاحظ أن المشرع قد قرر لمجلس النقابة الحق في منع المحامي مزاولة المهنة احتياطيا إلي أن يفصل في الدعوى المرفوعة ضده ، ويرفع هذا الأمر إلى مجلس التأديب خلال الثلاثين يوما التالية لصدوره ليقرر المجلس خلال عشرة أيام بعد سماع أقوال المحامي إما الاستمرار في منعه من مزاولة المهنة احتياطيا أو المسماح له بالاستمرار في مزاولتها حتى القصل في الدعوى .

ويترتب علي منع المحامي من مزاولة المهنة نقل أسمه إلي جدول المحامين غير المشتغلين .

ولا يجوز المحامي طوال فترة المنع فتح مكتبة ويحرم من جميع الحقوق الممسنوحة له وإن ظل خاضعا لأحكام قانون المحاماة فإذا خالف ذلك وزوال المحامي مهنته يعاقب تأديبيا بمحو اسمه من الجدول نهائيا ، ومن المقرر أن مسدة المسنع هدده لا تدخل في حساب مدة التمرين أو مدة التقاعد وكل المدد اللازمة للقيد بجدول النقابة والترشيح لمجلس النقابة .

ويجوز للمحامي الذي محي اسمه من جدول المحامين بعد مضى سبع سنوات كاملة علي الأقل أن يتقدم للجنة قبول المحامين المشار اليها في المادة ١٦ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ليقيد اسمه مرة أخرى فإذا رأت اللجنة أن هذه المدة ( السبع سنوات ) كافية لإصلاح شأن المحامي وإزالة ما وقع

منه فتأمر بقيد اسمه بالجدول وتحسب أقدميته في هذه الحالة من تاريخ القبول الجديد .

قيادًا رفضت اللجنة الطلب جاز له تجديده بعد مضي خمس سنوات أخرى ، ولكن إذا رفضت اللجنة الطلب الثاني فلا يجوز تجديده مرة أخرى حيث أن قرار اللجنة برفض الطلب يكون نهائها(١) .

وإذا حصل من محي اسم المحامي من الجدول علي أدلة جديدة تثبت براءته فيجوز له بعد موافقة مجلس النقابة أن يطعن في قرار محو اسمه بطريق التماس إعادة النظر بعريضة تقدم إلي مجلس تأديب المحامين بمحكمة النقض فإذا رفض المجلس طلبه بجوز تجديده بعد مضي خمس سنوات ولكن يشترط تقديم أدلة جديدة غير السابق تقديمها .

فإذا رفض المجلس الطلب مرة أخري فلا يجوز تجديده بعد ذلك ويكون ويادره بالرفض نهائيا .

أجاز المشرع حق الطعن للمحامي في القرارات التي تصدر ضده فللمحامي أن يعارض في القرارات الغيابية خلال عشرة أيام من تاريخ إعلانه بالقرار أو استلام صورة منه وتكون المعارضة بتقرير من المحامي المعارض أو الوكيل عنه بقلم كتاب محكمة استثناف القاهرة ، كما أن له الحق في الطعن في القررار الحضوري بتقرير يودع قلم كتاب محكمة النقض ، كما أجاز الشارع في المحادة 19 من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ للنيابة والمحامي الحق في الطعن في القرارات الصادرة من مجلس التأميب خلال خمسة عشر يوما ويكون هذا الميعاد من تاريخ صدور القرار بالنسبة للطعن المقدم من النيابة ويكون من تاريخ الإعلان بالقرار أو تسلم صورته بالنسبة

<sup>(</sup>١) أنظر د . عبد القياح ميراد " شرح النصوص العربية لاتفاقيات الشراكة المصرية الأوروبية " ص ٣٠ وما بعدها .

للمحامي المحكوم عليه ، ويكون الفصل في هذا الموضوع لمجلس يؤلف من أربعة من مستشاري محكمة النقض تعينهم الجمعية العمومية لمحكمة النقض كل سنة بالإضافة إلى نقيب المحامين أو وكيل النقابة وعضوين من مجلس المنقابة على أن يكون المحامي أن يختار عضو من هذين العضوين علي التفصيل السابق بيانه .

بيد أنسه لا يجوز أن يشترك في هذا المجلس أحد أعضاء مجلس التأديب السابق الذي أصدر الحكم المطعون فيه والقرار الذي يصدره هذا المجلس نهائيا .

وتتولى النقابة العامة تسجيل القرارات التأديبية النهائية الصادرة ضد المحامين في سجل خاص بالنقابة ، ويشار إلى هذه القرارات في الملف الخاص بذلك على أن تخطر بها النقابات الفرعية وكذلك أقلام كتاب المحاكم والنيابات وتتشر القرارات النهائية بمجلة المحاماة ولكن دون ذكر أسماء من تناولتهم هذه القرارات ، وإذا كان القرار صادر بمحو اسم المحامي من الجدول أو منعه من مزاولة مهنة المحاماة فينشر منطوق القرار دون ذكر أسبابه في الوقائع المصرية(١).

ويتولى مجلس النقابة الفرعية تتفيذ القرارات التأديبية الصادرة على المحامين وتعاونها في ذلك النيابة العامة متى طلبت النقابة منها ذلك .

<sup>(&#</sup>x27;) أنظر د . عبد الفستاح مراد " برنامج CD موسوعة مراد الجنائية للقواعد القانونسية التي قررتها محكمة النقض المصرية في ٧٧ عاماً منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٣١ حتى عام ٢٠٠٧ وطرق نقض الأحكام في القوانين العربية " .

#### الكبتاب الثاني

الأصرل التشريعية لقانون المحاماة في جمعورية مصر العربية ومذكرته الإيضاعية والقوانين المكملة له وقانهن الإدارات القانونية رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٣ والقرارات المكملة له

### تمهيد وتقسيم:

سبوف نستعرض في هذا الكتاب للأصول التشريعية للقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بشان إصدار قانون المحاماة في جمهورية مصر العربية ومذكرته الإيضاحية والقوانيس المكملة له وقانون الإدارات القانونية قانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ والقرارات المكملة له وذلك في الأبواب التالية(١):

الباب الأول : الأصول التشريعية للقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن إصدار قانون المحاماة في جمهورية مصر العربية ومذكرته الإيضاحية والقوانين المكملة له .

السباب السثاني : قانون الإدارات القانونسية قانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ و القر ار ات المكملة له .

<sup>(</sup>۱) انظر د. عبد الفتاح مراد "برنامج CD موسوعة شرح جرائم قاتون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة والقيود والأوصاف الجنائية الخاصة بها ".

# الباب الأول

الأصول التشريعية للقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن إصدار قانون المعاماة في جمهورية مصر العربية ومذكرته الإيضاحية والقوانين المكملة له

#### تمهيد وتقسيم:

سوف نستعرض في هذا الباب للأصول التشريعية للقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن إصدار قانون المحاماة في جمهورية مصر العربية ومذكرته الإيضاحية والقوانين المكملة له وذلك في الفصول التالية:

القصل الأول : قانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن إصدار قانون المحاماة.

ال**فصل الثانسي:** المذكرة الإيضاحية للاقتراح بمشروع قانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ <sup>(١)</sup>.

القصل الثالث : قانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٢ بشأن تعديل المادة ١٨٧ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ .

القصل السرابع: قرار رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٨٣ بشأن تحصيل مبالغ تحت حساب ضريبة المهن غير التجارية المستحقة على المحامين.

<sup>(1)</sup> انظر د. عبد القستاح مسراد "برنامج CD موسوعة مراد الجنائية للقواعد القانونسية التي قررتها محكمة النقض المصرية في ٧٢ عاماً منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٣١ حتى عام ٢٠٠٢ وطرق نقض الأحكام في القوانين العربية".

# الفصـل الأول قانون رقم ۱۷ لسنة ۳ Å۹٬ بشأن إصدار قانون المحاماة<sup>(۱)</sup>

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

( المادة الأولى )

يعمل بأحكام القانون المرافق بشأن المحاماة - ويلغى قانون المحاماة الصادر برقم ١٩٨١ لسنة ١٩٨١ ببعض الأحكام الخاصة بنقابة المحامين كما يلغى أي نص يرد في أي قانون آخر ويكون مخالفا لأحكام القانون المرافق.

- (المادة الثانية) ملغاة (٢)
- (المادة الثالثة ) ملغاة (٣)

### (المادة الرابعة)

إلى أن يصدر مجلس النقابة العامة المنتخب طبقاً لأحكام القانون المرافق السنظام الداخلي للنقابة واللوائح والقرارات الأخرى المنفذة له ، يعمل بأحكام النظام الداخلي واللوائح المطبقة حالياً في النقابة وذلك فيما لا يتعارض مع أحكام

<sup>(</sup>١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٣ تابع في ١٩٨٣/٣/٢١ .

<sup>(</sup>٢) ملفاة بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ (الجريدة الرسمية) العدد رقم ٤٢ في ١٨/

 $<sup>^{(7)}</sup>$  ملفاء بالقانون رقم  $^{(7)}$  لسنة  $^{(8)}$  (الجريدة الرسمية) للحدد رقم  $^{(8)}$  في  $^{(8)}$  ،  $^{(9)}$ 

القانون. وللجسنة المشار اليها في المادة الثانية أن تصدر ما تراه مناسبا من قرارات مكملة لها(١).

( المادة الخامسة ) ملغاة (١) ( المادة السادسة )

ينشر هذا القانون بالجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالي لنشره (").

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٦ جمادى الآخرة سنة ١٤٠٣ هـ (٢١ مارس سنة ١٩٨٣)

حسني مبارك

<sup>(</sup>١) المادة الخامسة ألغيت بالقانون ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ .

<sup>&</sup>lt;sup>(۲)</sup> ملغـــاة بالقانون رقم ۲۲۷ لُسنة ۱۹۸۶ (الجريدة الرسمية) العدد رقم۶۲ في ۱۸/ ۱۹۸۶/۱۰.

<sup>(</sup>٢) أنظر د . عبد الفستاح مبراد " برنامج CD موسوعة شرح جرائم قاتون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة والقيود والأوصاف الجنائية الخاصة بها ".

# قانون المعاماة القسم الأول في ممارسة معنة المعاماة

مادة ١- المحاماة مهنة حرة تشارك السلطة القضائية في تحقيق العدالة وفي تأكيد سيادة القانون وفي كفالة حق الدفاع عن حقوق المواطنين وحرياتهم . ويمارس مهنة المحاماة المحامون وحدهم في استقلال ولا سلطان عليهم في

ذلك إلا لضمائر وأحكام القانون.

مادة ٢- يعد محاميا كل من يقيد بجداول المحامين التي ينظمها هذا القانون ، وفيما عدا المحامين بإدارة قضايا الحكومة (هيئة قضايا الدولة) ، يحظر استخدام لقب المحامي على غير هؤلاء .

مادة ٣- مع عدم الإخلال بأحكام القوانين المنظمة للهيئات القضائية وبأحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية ، لا يجوز لغير العاملين مزاولة أعمال المحاماة:

١- الحضور عن ذوي الشأن أمام المحاكم وهيئات التحكيم والجهات الإدارية ذات الاختصاص القضائي وجهات التحقيق الجنائي والإداري ودوائر الشرطة والدفاع عنهم فسى الدعاوى التي ترفع منهم أو عليهم ، والقيام بأعمال المرافعات والإجراءات القضائية المتصلة بذلك .

٧ - إبداء الرأي والمشورة القانونية فيما يطلب من المحامي .

٣- صياغة العقود واتخاذ الإجراءات اللازمة لشهرها أو توثيقها .

وتعد أيضا من أعمال المحاماة بالنسبة لمحامي الإدارات القانونية في الجهات المنصوص عليها في هذا القانون ، فحص الشكاوى وإجراء التحقيقات الإدارية وصياغة اللوائح والقرارات الداخلية لهذه الجهات .

مسادة ٤- يمارس المحامسي مهنة المحاماة منفردا أو شريكا مع غيره من المحامين أو في صورة شركة مدنية للمحاماة .

كما يجوز للمحامي أن يمارس مهنة المحاماة في الإدارات القانونية للهيئات العامة وشركات القطاع العام والخاص والمؤسسات الصحفية وفي البنوك والشركات الخاصة والجمعيات طبقا لأحكام هذا القانون .

مسادة ٥ - للمحاميس المقبولين أمام محكمة النقض (١) ومحاكم الاستئناف أن يؤسسوا فيما بينهم شركة مدنية للمحاماة يكون لها شخصية معنوية مستقلة ويزاولون المحاماة من خلالها ويجوز أن يشارك فيها المحامون أمام المحاكم الابتدائية.

ويجوز أن يكون اسم الشركة مستمدا من اسم أحد المحامين من الشركاء ولو بعد وفاته .

ويضع مجلس نقابة المحامين نموذجا للنظام الأساسي لشركات المحامين ويجب تسجيلها بالنقابة العامة بسجل خاص يصدر به قرار من وزير العدل وذلك مع عدم الإخلال بالأحكام المقررة بشأن الشركات المدنية.

ويجوز أن يسنص في النظام الأساسي للشركة على أنه في حالة عجز أحد الشركاء أو وفاته واستمرار الشركة بين الشركاء الأخرين أن يستحق هو أو ورثته حصة من صافي دخل الشركة.

مادة ٦ - يعتبر المحامي الذي يلتحق بمكتب محام ولو لم يكن شريكا له فيه ممارسة لمهنة حرة ويعتبر ما يحصل عليه أتعاباً عن عمله .

<sup>(</sup>¹) انظر د. عبد الفستاح مراد " برنامج CD موسوعة مراد الجنائية والمدنية للقواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية في ٧٧ عاماً منذ إنشاء المحكمة عسام ١٩٣١ وطسرق نقض الأحكام في القوانين العربية.

مسادة ٧ - يجوز للمحامي مزاولة أعمال المحاماة في شركات القطاع العام والمؤسسات الصحفية التسي نتشأ بها إدارات قانونية طبقا الأحكام القوانين واللوائح المنظمة لذلك .

كما يجوز له مزاولة أعمال المحاماة في الإدارات القانونية للهيئات العامة القائمة وقت العمل بأحكام هذا القانون .

ولا يجوز مرزاولة أعمال المحاماة للهيئات العامة التي يتقرر إنشاؤها بعد العمل بأحكام هذا القانون إلا بقرار من وزير العدل بعد موافقة مجلس نقابة المحامين.

مسادة  $\Lambda^{(1)}$  – مع عدم الإخلال بأحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية لا يجسوز لمحامسي الإدارات القانونسية للهيستات العامة وشركات القطاع العام والمؤسسات الصحفية أن يزاولوا أعمال المحاماة لغير الجهة التي يعملون بها والا كان العمل باطلاً.

كما لا يجوز للمحامي في هذه الإدارات القانونية الحضور أمام المحاكم المجائدية إلا في الإدعاء المدني في الدعاوى التي تكون الهيئة أو الشركة أو المؤسسة طرفا فيها وكذلك الدعاوى التي ترفع على مديريها أو العاملين بها بسبب أعمال وظائفهم.

ولا يسري هذا الحظر بالنسبة للقضايا الخاصة بهم ويأزواجهم وبأقاربهم حتى الدرجة الثالثة وذلك في غير القضايا المتعلقة بالجهات التي يعملون بها .

<sup>(</sup>۱) المسادة  $\lambda$  مستبدلة بالقانون رقم 477 لسنة 49.8 ( الجريدة الرسمية العدد 47 في 41/ 1/ 1/ 1/ 1/ 1/ ) .

مسادة ٩- يجوز للمحامسي مسزاولة أعمال المحاماة في البنوك وشركات المساهمة (١) الخاصسة والجمعيات التعاونية . وتكون علاقة المحامي بهذه الجهات وكالة ولو اقتصر عمله عليها .

# الباب الأول في القيد بجدول المحامين الفصل الأول في جدول المحامين

مادة ١٠- للمحامين المشتغلين جدول عام تقيد فيه أسماؤهم ومحال إقامتهم ومقار ممارستهم المهنة .

ويلحق بكل جدول الجداول الأتية :

١ - جدول للمحامين تحت التمرين .

 ٢ - جـدول للمحامين أمام المحاكم الابتدائية وتعتبر المحاكم الإدارية معادلة للمحاكم الابتدائية.

٣ - جدول للمحامين المقبولين أمام محاكم الاستثناف.

وتعتبر محاكم القضاء الإداري معادلة لمحاكم الاستئناف.

٤ - جـدول للمحامين المقبولين أمام محكمة النقض وتعتبر المحاكم الإدارية
 العليا والمحكمة الدستورية العليا معادلة لمحكمة النقض.

٥ - جدول للمحامين غير المشتغلين .

· كما ينشأ جدول خاص للمحامين بالقطاع العام والهيئات العامة والمؤسسات الصحفية تبين به أسماؤهم ومحال إقامتهم، واسم الجهة التي يعملون بها .

<sup>(&#</sup>x27;) انظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الشركات -- شرح تفصيلي لكل مادة على حدة من مواد قانون الشركات " الجزء الثاني ص ٥٠ وما بعدها .

مادة 11- تحفظ نسختان من الجداول المذكورة بالمادة السابقة بمقر النقابة العامة وتودع نسخة من هذه الجداول بمقر كل محكمة من محاكم الاستثناف ومخاكم القضاء الإداري ولدى النائب العام.

وتــودع نسخة من جدول المحامين أمام محكمة النقض بمقرها ومقر كل من المحكمة الإدارية العليا (١) .

ويكون بكل نقابة فرعية جدولان عامان وجداول ملحقة مقصورة على إثبات أسماء المحامين الذين توجد مقارهم في دائرتها .

مادة ١٦- يعهد بالجدول العام والجداول المنصوص عليها في المادة (١٠) الله لجنة قبول المحامين المنصوص عليها في المادة (١٦) وتتولى هذه اللجنة مراجعة هذه الجداول سنويا والتثبت من مطابقة البيانات الواردة بها لقرارات لجان القبول، وبحث حالات المقيدين بها الذين تقتضي حالاتهم نقل أسمائهم إلى جدول غير المشتغلين وإصدار القرار اللازم في هذا الشأن.

## الفصل الثاني في القيد في الجدول العام

مادة ١٣ - يشترط فيمن يطلب قيد اسمه في الجدول العام ، أن يكون :

- ١ متمتعا بالجنسية المصرية .
- ٢ متمتعاً بالأهلية المدنية الكاملة .

٣ - حائــز1 علــى شــهادة الحقوق من إحدى كليات الحقوق في الجامعات المصــرية أو على شهادة من إحدى الجامعات الأجنبية تعتبر معادلة لها طبقاً لأحكام القوانين واللوائح الجامعية المعمول بها في مصر.

<sup>(</sup>۱) انظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة قطاع الأعمال العام – شرح تفصيلي لكل مادة على حدة من مواد القانون والقوانين المكملة " ص٣٣ وما بعدها.

- 4 ألا يكون قد سبق صدور حكم عليه في جناية أو جنحة ماسة بالشرف أو
   الأمانة أو الأخلاق ما لم يكن قد رد اعتباره إليه .
- أن يكون محمود السيرة ، حسن السمعة ، أهلا للاحترام الواجب للمهنة ، وألا تكون قد صدرت ضده أحكام جنائية أو تأديبية أو اعتزل وظيفته أو مهنته أو انقطعت صلته بها لأسباب ماسة بالشرف أو الأمانة أو الأخلاق .
  - ٦ ألا يكون عضوا عاملا في نقابة مهنية أخرى .
  - ٧ أن يسدد رسم القيد والاشتراك السنوي طبقا لأحكام هذا القانون .
- ٨ ألا تقــوم بشـــأنه حالــة من حالات عدم جواز الجمع الواردة في المادة
   التالية .

ويجب استمرار قيده في الجداول توافر الشروط سالفة الذكر .

مادة ١٤- لا يجوز الجمع بين المحاماة والأعمال الآتية :

١ - رئاسة مجلس الشعب أو مجلس الشورى .

٢ - منصب الوزارة ،

٣ – الوظائف العاملة في الحكوملة والهيئات العامة والإدارة المحلية والوظائف الخاصة ، فيما عدا العمل والوظائف الخاصة ، فيما عدا العمل بالإدارة القانونلية المصرح لها بذلك طبقاً لأحكام هذا القانون ، وفيما عدا أساتذة القانون في الجامعات المصرية في الحالات التي يجيزها هذا القانون . ولا تعدد العضوية في اللجان الحكومية العلمية أو المؤقتة أو القيام بمهام ذات صلفة عرضية لا تستغرق أكثر من ستة شهور أو الندب لتدريس القانون في الجامعات والمعاهد العليا وظيفة يحظر معها الجمع بينها وبين المحاماة .

٤ - الاشتغال بالتجارة .

ه - شـف مركز رئيس مجلس الإدارة أو العضو المنتئب أو عضو مجلس إدارة مـنفرغ فـي شركات المساهمة أو المدير في الشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات التضامن والتوصية .

٦ - المناصب الدينية .

مادة ١٥ – ملغاة <sup>(١)</sup> .

مادة ١٦- يقدم طلب القيد بالجدول العام إلى لجنة قبول المحلمين التي تشكل في المنقابة العامسة برئاسة النقيب أو وكيل النقابة في حالة غيابه وعضوية أربعية من المحامين المقبولين أمام محكمة النقض أو محاكم الاستثناف يخستارهم مجلس النقابة من بين أعضائه سنويا ويرفق بطلب القيد الأوراق المثبية لسنويا ويرفق ببينها النظام الداخلي المثبية لسنويا والتي يبينها النظام الداخلي للنقابة.

مادة ١٧ - تنعقد لجنة قبول المحامين مرة على الأقل كل شهر ، ويكون لها أمانة من بين موظفي النقابة يختار النقيب أعضائها ، وتحرر محاضر بأعمالها يوقع عليها من رئيس اللجنة .

ولا يصلح انعقاد اللجنة إلا بحضور ثلاثة أعضاء على الأقل، وعلى أن يكون من بينهم النقيب أو وكيل النقابة .

ولا يسري هذا الحظر على المحامين المقيدين لدى غير هذه المحاكم وقت صدور هذا القانون .

ويقع باطلاً كل عمل يتم بالمخالفة لأحكام هذه المادة " .

 <sup>(</sup>۱) حكمت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية المادة ( ۱۵ ). الجريدة الرسمية العدد ۲۳ في ٤ / ٢ / ۱۹۹۲ .

وكانت المادة ١٥ أتنصُ على لا يجوز لمن ولي الوزارة أو شغل منصب مستشار بإحدى الهيئات القضائية وأساتذة القانون بالجامعات المصرية أن يمارس المحاماة إلا أمام محكمة النقض وما يعادلها ومحاكم الاستثناف وما يعادلها ومحاكم الجانات وما يعادلها الإداري .

مسادة ١٨ - تصدر اللجنة قرارها بعد التحقق من توافر شروط القيد ، وذلك من خلال ثلاثين يوما مر ، يخ تقديم الطلب ، وإذا كان قرارها برفض القيد تعيسن أن يكسون مسببا ويخطر به طالب القيد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره بخطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول .

مادة 19 - اطالب القيد التظلم من القرار الصادر برفض قيده خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إخطاره برفض طلبه . ويقدم التظلم إلى لجنة القبول التى تفصل في التظلم بعد سماع أقواله (١) .

ولطالب القيد إذا رفض تظلمه أو كانت قد انقضت مواعيد التظلم أن يطعن في القرار الصادر برفض التظلم أو رفض القيد أمام محكمة استثناف القاهرة خلال ثلاثين يوما من تاريخ رفض التظلم ، أو من تاريخ انتهاء ميعاد التظلم على حسب الأحوال ، ويكون لطالب القيد الطعن أمام ذات المحكمة إذا لم يفصل في طلب قيده خلال المدة المبيئة بالمادة السابقة .

ولا يجوز تجديد الطلب في الحالات المبينة بالفقرتين السابقتين إلا إذا زالت الأسباب المانعة من القيد .

مادة ٣٠- لا يجوز للمحامسي الذي يقيد اسمه بجدول المحاماة أن يزاول المهنة إلا بعد حلف اليمين بالصبغة الآتية:

( أقسم بالله العظيم أن أمارس أعمال المحاماة بالشرف والأمانة والاستقلال وأن أحافظ على سر مهنة المحاماة وتقاليدها وأن أحترم الدستور والقانون) يكون حلف اليمين أمام لجنة تبول المحامين بحضور ثلاثة من أعضائها على الأقل وتثبت إجراءات حلف اليمين في محاضر اجتماعات اللجنة .

<sup>(</sup>¹) انظر د. عبد الفتاح مراد ° برنامج CD موسوعة مراد المدنية للقواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية في ٧٧ عاماً منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٣١ حتى عام ٢٠٠٢ وطرق نقض الأحكام في القوانين العربية °.

#### الغصل الثالث

#### في القيد بجدول المحامين تحت التمرين

مادة ٢١- يكون قيد المحامي بجدول المحامين تحت التمرين لأول مرة إذا لم نتوافر فيه الشروط التي تسمح بقيده في أحد الجداول الملحقة الأخرى . ويشترط القيد في هذا الجدول ألا تجاوز سن طالب القيد خمسين سنة وقت تقديم الطلب .

مادة ٢٧- يجب أن يلحق المحامي تحت التمرين بمكتب أحد المحامين المقبولين للمرافعة أمام محاكم الاستثناف أو محكمة النقض ، أو للعمل بإحدى الإدارات القانونسية في الجهات المرخص لها بذلك طبقا لأحكام هذا القانون تحست إشراف أحد المحامين المقبولين أمام تلك المحاكم من العاملين بالإدارة القانونسية لهذه الجهة . وإذا تعذر على المحامي تحت التمرين أن يجد مكتبا للتمرين فيه يتولى مجلس النقابة الفرعية إلحاقه بأحد مكاتب المحامين .

وعلى طالب القيد أن يرفق بطلب قيده بجدول المحامين تحت التمرين بيانا باسم المحامي الذي التحق بمكتبه وعنوانه مرفقا به موافقة المحامي ، أو بيانا بالإدارة القانونية بالجهة التي التحق بها والتي يجوز للمحامين مزاولة أعمال المحاماة فيها طبقا لأحكام هذا القانون ، واسم المحامي الذي سيتولى الإشراف عليه في هذه الإدارة مرفقا به موافقتها .

مادة ٣٣ – يقدم طلب القيد بجدول المحامين تحت التمرين مع طلب القيد بالجدول العام ويعرض على لجنة القبول طبقاً لأحكام الفصل السابق.

مادة ٢٤ (١) - مدة التمرين سنتان ، تنقص إلى سنة واحدة للحاصلين على دبلومين من دبلومات الدراسات العليا في القانون ، أو على أي مؤهل أعلا .

<sup>(</sup>١) المادة ٢٤ مستبدلة بالقانون ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ المنوه عنه في الهامش السابق .

مسادة ٢٥- يكن تمرين المحامي في السنة الأولى بأن يعاون المحامي الذي يتمرن بمكتبه أو بالإدارة القانونية التي ألحق بها في إعداد الأبحاث والمراجع واستخلاص أحكام المحاكم وتحضير صحف الدعاوى ومستنداتها.

ويجـوز له الحضور أمام المحاكم الجزئية باسم المحامي الذي يتمرن بمكتبه أو عـن محامي الذي يتمرن بمكتبه أو عـن محامي الإدارة القانونية التي ألحق بها دون أن يكون لــه الحق في أن يوقــع صــحف الدعاوى أو المذكرات أو الأوراق التي تقدم إلى المحاكم المذكورة أو إلى مكاتب الشهر والتوثيق أو مكاتب السجل التجاري أو أن يعد عقودا باسمه .

مادة ٢٦- للمحامي تحت التمرين في السنة الثانية أن يترافع باسمه أمام المحاكم الجزئية - فيما عدا محاكم أمن الدولة والمحاكم المستعجلة - وذلك تحست الشراف المحامي الذي التحق بمكتبه أو محامي الإدارة القانونية التي الحق بها(١).

كما يجوز المه الحضور باسمه في تحقيقات النيابة والشرطة في مواد المخالفات والجنح وباسم المحامي الذي يتمرن في مكتبه في الجنايات.

ويجوز له العضور أمام المحاكم الابتدائية عن المحامي الذي يتمرن في مكتبه أو محامي الإدارة القانونية التي ألحق بها .

كما يجوز له الحضور أمام هذه المحاكم عن محام آخر لإبداء طلب التأجيل . كما يجوز له أن يعد باسمه العقود التي لا تجاوز قيمتها خمسة آلاف جنيه والتي لا تحتاج إلى شهر أو توثيق .

<sup>()</sup> أنظر د . عبد الفتاح مراد " موسوعة التشريع والقضاء والفقه المصرى والمقسارن – التطيق على النصوص الكاملة للتشريعات المصرية بأحكام النقض والإدارية والدستورية وأراء الفقه المقارن وذلك في مائة عام " الجزء الثالث ص ٨٧ وما بعدها .

وفي جمسيع الأحــوال لا يجوز للمحامي تحت التمرين تقديمه فتوى كتابية باســمه أو التوقيع على العقود التي تقدم إلى الشهر العقاري فيما عدا طلبات لإثبات التاريخ.

مسادة ٣٧ - لا يجوز للمحامي تحت التمرين أن يفتح مكتبا باسمه طوال فترة التمرين .

مادة ٢٨ - تنظم النقابات الفرعية للمحامين في بداية كل سنة قضائية ولمدة سية شهور ، محاضرات للمحامين تحت التمرين تتناول الجانب التطبيقي لأعمال المحاماة - وذلك طبقا للمنهج الذي يحدده مجلس النقابة ، ويدعى لإلقاء هذه المحاضرات قدامى المحامين ورجال القضاء وأساتذة القانون وخبر إوه المتخصصون .

مسادة ٣٩- على كل محام من المقبولين أمام محكمة النقض أو من المقبولين أمام محاكم الاستثناف ممن مضى على قيده بجدولها خمس سنوات على الأقل أن يلحق بمكتبه محاميا تحت التمرين على الأقل ، ويقرر له في السنة الأولى مكافاة لا تقل عن مكافاة لا تقل عن خمسين جنيها شهريا وفي السنة التالية مكافأة لا تقل عن خمسين جنيها شهريا .

ويجوز لمجلس النقابة الفرعية بناء على طلب المحامي المقبول أمام النقض ومحاكم الاستنناف أن يقرر إعفاءه من قبول أي محام للتمرين بمكتبه إذا رأى من ظروفه ما يبرر ذلك .

مادة ٣٠- إذا انقضت أربع سنوات على قيد المحامي بجدول المحامين تحت التمريس ، دون أن يستقدم لقيد اسمه بجدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية يستبعد اسم المحامي من الجدول ويصدر بإثبات ذلك قرار من لجنة القبول . ويجوز للمحامي خلال سنة من انتهاء مدة الأربع سنوات المذكورة أن يطلب قسيد اسمه بجدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية إذا توافرت فيه شروط هذا

القيد على أن يسدد إلى النقابة رسوما جديدة في الجدول القيد في الجدول العام بالإضافة إلى رسوم القيد أمام المحاكم الابتدائية .

فإذا انقضت سنة ثانية على استبعاد اسمه من الجدول دون أن يطلب إعادة ويده فلا يجوز إعادة قيد اسمه بعد ذلك إلا في جدول المحامين تحت التمرين وبعد دفع رسوم القيد من جديد. بشرط ألا يكون قد مارس خلال مدة الاستبعاد عملاً يتنافى وشروط قيده بجدول المحامين (1).

# الفصل الرابع في القبول للمرافعة أمام المماكم الابتدائية

مسادة ٣١ - يشترط لقيد المحامي في جدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية: --

- ( ١ ) أن يكون قد أمضى دون انقطاع فترة التمرين المنصوص عليها في المادة (٢٤).
- ( ٢ ) أن يرفق بطلبه صدور المذكرات والأبحاث والأوراق القضائية أو العقدود والفستاوى والأراء القانونية التي يكون قد عاون في إعدادها مؤشرا علميها بذلك من المحامي الذي يتمرن بمكتبه أو من مدير الإدارة القانونية في الجهة الملحق بها .

<sup>(1)</sup> أنظر د . عبد الفستاح مسراد " شرح أوامر وقرارات التصرف في التحقيق البنائي وطرق الطعن فيها " ص ٦٣ وما بعدها .

(٣) أن يكون قد واظب على حضور المحاضرات التي تلقي على المحامين تحــت التمريـن والمشار إليها في المادة (٢٨)، ويحدد مجلس النقابة العامة سنويا نسبة الحضور المطلوبة في هذه المحاضرات (١).

ويسري هذا الشرط على المحامين الذين يبدأ قيدهم بعد تاريخ العمل بهذا القانون وبعد صدور قرار مجلس النقابة العامة في نتظيم الالتحاق بمعهد المحاماة أو معاهد الدراسات القانونية المنصوص عليها في المادة (٢٨).

مسادة ٣٢ – يجسوز قسيد المحامي مباشرة أما المحاكم الابتدائية إذا كان قد أمضى فترة التمرين في أعمال تعد نظيرة لأعمال المحاماة وفق أحكام المادة (٤٦).

مادة ٣٣ - يقدم طلب القيد في جدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية إلى المبتد قبول المحامين المنصوص عليها في المادة (١٦).

ولمجلس النقابة أن يشكل لجنة خاصة للقبول أمام المحاكم الابتدائية من خمسة من بين أعضائها يرأسها أقدمهم ، وتسري عليها الأحكام المقررة بالنسبة للجنة قبول المحامين .

وتقدم طلبات القيد إلى لجنة القبول المختصة مصحوبة بالمستندات المثبتة لمتوافر شروط القيد وشهادة من النقابة الفرعية التي يقع في دائرتها مكتب المحامي أو الإدارة القانونية التي قضي فيها فترة التمرين وذلك طبقا لما يقرره النظام الداخلي للنقابة .

وتبلغ قسرارات اللجنة بالقبول أو بالرفض إلى الطالب وإلى النقابة الفرعية المختصة خلال خمسة عشر يوما بخطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول.

<sup>(&#</sup>x27;) انظرر د. عبد القتاح مبراد "برنامج CD موسوعة مراد لشرح تشريعات الغش".

ولمــن رفض طلبه أن يطعن في قرار الرفض أمام محكمة استئناف القاهرة خلال ستين يوما من تاريخ إبلاغه بالقرار .

مادة ٣٤ - يجوز للمحامي المقيد أمام المحاكم الابتدائية أن يفتح مكتبا باسمه منفردا أو مع غيره ، ويكون حضوره أما المحاكم الجزئية والمحاكم الابتدائية والمحاكم الإدارية التي تنظرها ويجوز له الحضور أمام محاكم الاستثناف ومحاكم القضاء الإداري نيابة عن أحد المحامين المقيدين أما المحاكم وعلى مسئوليته كما يكون له أن يحضر باسمه في سائر التحقيقات التي تجريها النبابة العامة .

وللمحامي المقيد أمام المحاكم الابتدائية إعداد العقود المختلفة وشهرها وتوقيع الطلبات والأوراق المتعلقة بها ، وذلك فيما عدا عقود تأسيس شركات المساهمة وعقود الرهن الرسمي أو تعديلها .

و لا يجوز للمحامي أمام المحاكم الابتدائية إعطاء الأراء والفتاوى القانونية المكتوبة.

## الفصل الخامس في القبول للمرافعة أمام محاكم الاستئناف

مادة ٣٥ - يشترط لقيد المحامي أمام محاكم الاستثناف أن يكون المحامي قد اشتغل بالمحاماة فعلا خمس سنوات على الأقل من تاريخ قيد اسمه بجدول المحامين المقبولين للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية.

ويثبت الاشتغال بالمحاماة بتقديم بيان رسمي بالجلسات التي يكون قد حضرها وبتقديم صور المذكرات والأوراق القضائية التي يكون قد باشرها أو الفتاوى والأراء القانونية أو العقود التي يكون قد أعدها وان يقدم شهادة من النقابة

الفرعــية التــي يزاول عمله في دائرتها وذلك طبقاً لما يقرره النظام الداخلي للنقابة .

ويجوز استنتاء القيد مباشرة أمام محاكم الاستئناف لمن لم يسبق قيده أمام المحاكم الابتدائية إذا كان قد اشتغل بأعمال تعد نظيرة لأعمال المحاماة طبقا لأحكام المادة (٤٦) وذلك لمدة سبع سنوات على الأقل.

ولا يجـوز قـبول القيد لأول مرة بجدول المحامين أما محاكم الاستثناف لمن يكـون قـد انقطـع عـن مزاولة الأعمال القانونية النظيرة مدة تجاوز عشر سنوات .

مسادة ٣٦ - تقدم طلبات القيد أمسام محاكم الاستثناف إلى لجنة القبول المنصوص عليها في المادة (١٦) .

ويجوز لمجلس النقابة أن يشكل لجنة خاصة للقبول أمام محاكم الاستثناف من خمسة من بين أعضائه يرأسها أقدمهم ، وتسري عليها الأحكام المقررة بالنسبة للجنة قبول المحامين (١).

وتبلغ قرارات اللجنة بالقبول أو الرفض إلى الطالب وإلى النقابة الفرعية المختصة خلال خمسة عشر يوما بخطاب مسجل مصحوبا بعلم الوصول.

ولمـــن يرفض طلبه أن يطعن في قرار الرفض أمام محكمة استثناف القاهرة خلال ستين يوما من تاريخ إبلاغه بالقرار .

مادة ٣٧ - للمحامي المقيد بجدول محاكم الاستثناف حق الحضور والمرافعة أمام جميع محاكم الاستثناف ومحاكم القضاء الإداري ، ولا يجوز قبول

<sup>(&#</sup>x27;) انظر د.عبد القتاح مراد "موسوعة شرح جرائم قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة والقيود والأوصاف الجنائية الخاصة بها" الجزء الثالث ص ٥٥ وما بعدها .

صحف الدعاوى أمام هذه المحاكم وما يعادلها إلا إذا كان موقعاً عليها منه ، وإلا حكم ببطلان الصحيفة .

ويكــون للمحامــي أمام محاكم الاستثناف حق الحضور والمرافعة أمام جميع المحاكم فيما عدا محاكم النقض والإدارية العليا والدستورية العليا .

> كـــم يكون له إيـــداء الفتاوى القانونية وإعداد العقود وشهرها والقيام بكافة أعمال المحاماة الأخرى .

#### الفصل السادس في القبول للمرافعة أمام محاكم النقض

مادة ٣٨ – ينشأ جدول خاص للمحامين المقبولين أمام محكمة النقض وما يعادلها وتعد المحكمة الإدارية العليا والمحكمة الدستورية العليا في ذلك معادلة لمحكمة النقض.

مسادة ٣٩ - يشترط لقبول طلب القيد بجدول المحامين أمام محكمة النقض أن يكون طالب القيد من الفنات الآتية :

١ - المحسامون المقبولين أمام محاكم الاستثناف الذين يكون قد مضى على اشتغالهم بالمحاماة فعلا أمام هذه المحاكم عشر سنوات على الأقل وكانت لهم أبحاث أو مذكرات أو فتاوى قانونية مبتكرة.

٢ - الشاغلون لوظيفة أستاذ في مادة القانون بالجامعات المصرية .

٣ - المستشارون السابقون بالمحاكم وما يعادلها من وظائف الهيئات القضائية .

مادة • ٤ - يقدم طلب القيد في جدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا إلى لجنة تشكل برئاسة رئيس محكمة النقض أو أحد نوابه وعضوية النائب العام أو أحد مساعديه ونقيب المحامين أو وكيل النقابة وعضوين يندبهما مجلس النقابة سنويا من بين أعضائه ويبلغ قرار اللجنة بالقبول أو الرفض إلى الطالب وإلى النقابة العامة.

مادة 13 - في غير المواد الجنائية لا يجوز التقرير بالطعن أمام محكمة المنقض والمحكمة الإدارية العليا والمحكمة الدستورية العليا ، إلا المحامين المقيدين بجدول المحامين أمام محكمة النقض وإلا حكم بعدم قبول الطعن ، كما لا يجوز لغيرهم الحضور عن الخصوم والمرافعة أمام هذه المحاكم .

مسادة ٤٧ - مع عدم الإخلال بأحكام الاتفاقيات القضائية المبرمة بين مصر والدول العربية للمحامي من رعايا هذه الدول المرافعة أمام المحاكم المصرية بالاشتراك مسع محسام مصسري من الدرجة المقابلة للدرجة التي يحق له المرافعة أمامها طبقا لقانون بلده وذلك فيما عدا الطعون الدستورية والإدارية وبإذن من النقابة العامة وفي دعوى معينة بذاتها ويشرط المعاملة بالمثل .

## الفصل السابيم في جدول المحامين غير المشتغلين

مسادة ٣٣ - للمحامسي الذي يرغب في اعتزال المحاماة أن يطلب إلى لجنة قرول المحامين المنصوص عليها في المادة (١٦) نقل اسمه إلى جدول المحامين غير المشتغلين .

وعلى المحامي أن يطلب أيضا نقل اسمه إلى جدول غير المشتغلين إذا تولى إحدى الوظائف أو الأعمال التي لا يجوز الجمع بينها وبين المحاماة أو إذا كف عن مزاولة المهنة ويتعين عليه أن يخطر لجنة القبول بذلك خلال ثلاثين يوما . وعلى الإدارات القانونية في الجهات التي يجوز لمحاميها مزاولة أعمال المحاماة طبقاً لأحكام هذا القانون إخطار النقابة بأي تغيير يطرأ على أعضاء هذه الإدارات بما يستوجب نقل اسم العضو إلى جدول غير المشتغلين.

مسادة ٤٤ - لمجلس النقابة بعد سماع أقوال المحامي أو بعد إعلانه في حالة تخلف عن الحضور ، أن يصدر قرارا مسببا بنقل اسمه إلى جدول المحامين غير المشتغلين إذا فقد شرطا من شروط القيد في الجدول العام المنصوص عليها في هذا القانون .

ويكــون للمحامي حق الطعن أمام الدائرة الجنائية بمحكمة النقض في القرار الذي يصدر في هذا الشأن خلال الأربعين يوما التالية لإعلانه بهذا القرار .

مسادة 6 2 - يجوز لمن ينقل اسمه إلى جدول غير المشتغلين أن يطلب إعادة قديده إذا كسان مسن المحاميان السابق قيدهم بجدول المحامين أمام محاكم الاستثناف أو محكمة النقض (١).

فإذا كسان من غير هؤلاء فلا يجوز إعادة قيده إلا إذا كان قد مارس أعمالا نظسيرة لأعمال المحاماة خلال المدة التي نقل فيها اسمه إلى جدول غير المشتغلين .

وفي جميع الأحوال يشترط ألا يزيد انقطاع المحامي عن ممارسة أعمال المحامساة أو الأعمال النظيرة لها على خمس عشرة سنة ، مع عدم الإخلال بحقه في أن يطلب قيده من جديد في الجدول العام إذا توافرت فيه شروط هذا القيد.

ويجسوز لمسن لا يستوافر فسيه شروط هذه المادة من المقيدين بجدول غير المشتغلين أن يعدلوا أوضاعهم خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون

<sup>(</sup>١) انظر د.عبد الفتاح مراد "الموسوعة العقارية - شرح تفصيلي لقانون التمويل العقاري والقوانين العقارية في مصر " ص ٣٣ وما بعدها .

### الغصل الثامن في الأعمال النظيرة لأعمال المعاماة

مسادة ٤٦ - يعد نظيرا لأعمال المحاماة عند تطبيق أحكام القيد بجداول المحاميس المشسار السيها فسي الفصل السابق ، الوظائف الفنية في القضاء ومجلس الدولسة والمحكمة الدستورية العليا والنيابة العامة والإدارية وإدارة قضايا الحكومة وتدريس القانون في الجامعات.

ويصدر قرار من وزير العدل بعد موافقة النقابة العامة بما يعتبر من الأعمال القانونية الأخرى التي تعد نظير لأعمال المحاماة (١١).

# الباب الثاني في حقوق المحامين وواجباتهم الفصل الأول في حقوق المحامين

مادة ٧٧ - المحامي أن يسلك الطريقة التي يراها ناجحة طبقا الأصول المهنة في الدفاع عن موكله ولا يكون مسئولاً عما يورده في مرافعته الشفوية أو في مذكراته المكتوبة مما يستلزمه حق الدفاع ، وذلك مع عدم الإخلال بأحكام قانون الإجراءات الجنائية وقانون المرافعات المدنية والتجارية .

مادة ٨٤ - للمحامي حرية قبول التوكيل في دعوى معينة أو عدم قبوله وفق ما يمليه عليه اقتناعه .

<sup>(</sup>۱) انظر د. عبد الفتاح مراد "موسوعة مراد لأحكام المحكمة الدستورية الطيا منذ إنشسائها عام ۱۹۷۹ وحتى الآن وطرق الرقابة على دستورية القوانين في مصر والدول العربية والقانون المقارن " الجزء الثالث ص 20 وما بعدها .

مسادة 93 - للمحامسي الحق في أن يعامل من المحاكم وسائر الجهات التي يحضر أمامها بالاحترام الواجب للمهنة.

واستثناء مسن الأحكسام الخاصسة بسنظام الجلسات والجرائم التي تقع فيها المنصسوص علسيها في قانوني المرافعات والإجراءات الجنائية إذا وقع من المحامسي أثناء وجوده بالجلسة لأداء واجبه أو بسببه إخلال بنظام الجلسة أو أي أمر يستدعي محاسبته نقائيا أو جنائيا ، يأمر رئيس الجلسة بتحرير مذكرة بما حدث ويحيلها إلى النيابة العامة ويخطر النقابة الفرعية المختصة بذلك .

مادة ٥٠ - في الحالات المبينة بالمادة السابقة لا يجوز القبض على المحامي أو حبسه احتياطيا ، ولا ترفع الدعوى الجنائية فيها إلا بأمر من النائب العام أو من ينوب عنه من المحامين الأول .

ولا يجوز أن يشـــترك في نظر الدعوى الجنائية أو الدعوى

التأديبية المسرفوعة على المحامي أحد من أعضاء الهيئة التي وقع الاعتداء عليها .

مسادة ٥١ - لا يجسوز التحقيق مع محام أو تفتيش مكتبه إلا بمعرفة أحد أعضاء النوابة العامة .

ويجب على النيابة العامة أن تخطر مجلس النقابة الفرعية قبل الشروع في تحقيق أية شكوى ضد محام بوقت مناسب . وللنقيب أو رئيس النقابة الفرعية إذا كان المحامي متهما بجناية أو جنحة خاصة بعمله أن يحضر هو أو من ينيبه من المحامين التحقيق .

ولمجلس النقابة ، ولمجلس النقابة الفرعية المختص طلب صور التحقيق بغير رسوم .

مادة ٥٦ - المحامى حق الاطالاع على الدعاوى والأوراق القضائية والحصول على البيانات المتعلقة بالدعاوى التي يباشرها. ويجب على جمديع المحاكم والنيابات ودوائر الشرطة ومأموريات الشهر العقداري وغيرها من الجهات التي يمارس المحامي مهمته أمامها أن تقدم له التسهيلات النسي يقتضيها القيام بواجبه وتمكينه من الاطلاع على الأوراق والحصول على البيانات وحضور التحقيق مع موكله وفقاً لأحكام القانون ولا يجوز رفض طلباته دون مسوغ قانوني .

ويجب إثبات جميع ما يدور في الجلسة في محضرها .

مادة ٥٣ - المحامي المرخص له من النيابة بزيارة أحد المحبوسين في السبجون العمومية حق زيارته في أي وقت والاجتماع به على انفراد ، وفي مكان لائق داخل السجن .

مادة ٥٤ - يعاقب كل من تعدى على محام أو أهانه بالإشارة أو القول أو الستهديد أثناء قيامه بأعمال مهنته أو بسببها بالعقوبة المقررة لمن يرتكب هذه الجريمة ضد أحد أعضاء هيئة المحكمة .

مادة ٥٥(١) - لا يجوز الحجز على مكتب المحامي وكافة محتوياته المستخدمة في مزاولة المهنة.

واستثناء من حكم المادة ٢٠ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ يجوز للمحامي أو لورثته التنازل عن حق إيجار مكتب المحاماة لمزاولة مهنة حرة أو حرفة غير متلقة للراحة أو مضرة بالصحة.

مسادة ٥٦ - للمحامي سواء كان خصما أصليا أو وكيلاً في دعوى أن ينيب عسنه في الحضور أو في المرافعات أو في غير ذلك من إجراءات التقاضي محاميا آخر تحت مسئوليته دون توكيل خاص ما لم يكن في التوكيل ما يمنع ذلك .

مادة ٧٥ - لا يلتزم المحامي الذي يحضر عن موكله بمقتضى توكيل عام أن يودع التوكيل بمثف الدعوى ويكتفي بالاطلاع عليه و إثبات رقمه وتاريخه والجهة المحرر أمامها بمحضر الجلسة.

مسادة ٥٨ - لا يجوز في غير المواد الجنائية التقرير بالطعن أمام محكمة النقض أو المحكمة الإدارية العليا إلا من المحامين المقررين لديها سواء كان ذلك عن أنفسهم أو بالوكالة عن الغير<sup>(۱)</sup>.

كما لا يجوز تقديم صحف الاستثناف أو تقديم صحف الدعاوى

أمام محكمة القضاء الإداري إلا إذا كانت موقعة من أحد المحامين المقررين أمامها .

وكذلك لا يجوز تقديم صحف الدعاوى وطلبات أوامر الأداء للمحاكم الابتدائية والإدارية إلا إذا كانت موقعة من أحد المحامين المقررين أمامها على الأقل .

وكذلك لا يجوز تقديم صحف الدعاوى أو طلبات أوامر الأداء للمحاكم الجزئية إلا إذا كانت موقعة من أحد المحامين المشتغلين وذلك متى بلغت أو جاوزت قيمة الدعوى أو أمر الأداء خمسين جنيها .

ويقع باطلاً كل إجراء يتم بالمخالفة لأحكام المادة .

مادة ٥٩ - مع مراعاة حكم الفقرة الثانية من المادة (٣٤) لا يجوز تسجيل العقود التي تبلغ قيمتها خمسة آلاف جنيه فأكثر أو التصديق أو التأشير عليها بأي إجراء أمام مكاتب الهر والتوثيق أو أمام الهيئة العامة للاستثمار وغيرها

<sup>(</sup>۱) انظر د. عبد الفستاح مراد " موسوعة التشريع والقضاء والفقه المقارن - التطيق على النصوص الكاملة للتشريعات المصرية بأحكام النقض والإدارية والدستورية وآراء الفقه المقارن وذلك في مائة عام - ١٠ أجزاء " الجزء الرابع ص ٢٠٠م بعدها .

<sup>(</sup>٢) تم تصويبها بالاستدراك المنشور بالجريدة الرسمية العدد ١٧ في ١٩٨٣/٤/٢٨.

إلا إذا كانــت موقعاً عليها من أحد المحامين المقبولين للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية على الأقل ومصدقاً على توقيعه من النقابة الفرعية المختصة بصفته ودرجة قيده.

مادة • ٦ - يشترط أن يتضمن النظام الأساسي لأية شركة من الشركات الخاصية التي يتطلب القانون أن يكون لها مراقب حسابات ، تعيين مستشار قانونيي لها من المقبولين أمام محاكم الاستثناف على الأقل و لا يقبل تسجيل هذه الشركات في السجل التجاري إلا بعد التحقيق من استيفاء ذلك .

ويسري هذا الحكم على الشركات المذكورة القائمة عند العمل بأحكام هذا القانون وذلك عند تجديد قيدها بالسجل التجاري .

مادة ٦١ - يقلبل المحامون المقيدون بجدول محاكم الاستثناف على الأقل للقيد في جداول الحراس القضائيين ووكلاء الدائنين.

#### الفصل الثاني في واجبات المعامين

مسادة ٣٢ - علسى المحامي أن يلترم في سلوكه المهني والشخصى بمبادئ الشسرف والاستقامة والنزاهة وأن يقوم بجميع الواجبات التي يفرضها عليه القانون والنظام الداخلي للنقابة ولوائحها وأداب المحاماة وتقاليدها .

مادة ٦٣ - يلتزم المحامي بأن يدافع عن المصالح التي تعهد إليه بكفاية وأن يبذل في ذلك غاية جهده وعنايته .

و لا يجــوز له النكوص عن الدفاع عن متهم في دعوى جنائية إلا إذا استشعر أنــه لــن يستطيع بسبب ظروفه أو ملايسات الدعوى أن يؤدي واجب الدفاع فيها بأمانة وكفاية . مادة ٦٤ - على المحامي تقديم المساعدات القضائية للمواطنين غير القادرين وغيرهم في الحالات التي ينص عليها هذا القانون ، وعليه أن يؤدي واجبه عمن يندب للدفاع عنه ينفس العناية التي يبذلها إذا كان موكلا .

ولا يجسوز للمحامسي المنستدب للدفاع أن ينتحي عن مواصلة الدفاع إلا بعد استئذان المحكمة التي يتولى الدفاع أمامها وعليه أن يستمر في الحضور حتى تقبل تتحيته وتعيين غيره . `

مسادة • ٦ - على المحامى أن يمتنع عن أداء الشهادة عن الوقائع أو المعلومات التي علم بها عن طريق مهنته إذا طلب منه ذلك من أبلغها إليه ، إلا إذا كان ذكرها له بقصد ارتكاب جناية أو جنحة .

مسادة ٦٦ - لا يجسوز لمن تولى وظيفة عامة أو خاصة وانتهت علاقته بها واشتغل بالمحاماة أن يقبل الوكالة بنفسه أو بواسطة محام يعمل في مكتبه بأية صسفة كانست في دعوى ضد الجهة التي كان يعمل بها وذلك خلال السنوات الثلاثة التالية لانتهاء علاقته بها .

ويسسرى هذا الحظسر على المحامي الذي يتولى عضوية مجلس الشعب ومجلس الشعب الشعب الشعورى أو المجالس المحلية بالنسبة للدعاوى التي ترفع على هذه المجالس (١).

مادة ٧٦ - يراعي المحامي في مخاطبته المحاكم عند انعقادها أن يكون ذلك بالتوقير السلازم وأن يعمل على أن تكون علاقته بأعضاء الهيئات القضائية قائمة على التعاون والاحترام المتبادل.

<sup>(</sup>۱) انظر د.عيد الفتاح مراد "شرح أحكام محكمة النقض كمحكمة موضوع جنائياً ومدنياً" ص ٣٣ وما بعدها .

مادة ٦٨ - يراعى المحامي في معاملته لزملائه ما تقضي به قواعد اللياقة وتقاليد المحاماة وفيما عدا الدعاوى المستعجلة يجب عليه أن يستأذن مجلس النقابة الفرعية التي يتبعها إذا أراد مقاضاة زميل له .

كما لا يجوز في غير الدعاوى المستعجلة وحالات الإدعاء بالحق المدني أن يقلب الوكالة في دعوى أو شكوى مقدمة ضد زميل له إلا بعد استثذان رئيس النقابة الفرعية التي يتيعها المحامي .

وإذا لمسم يصدر الإذن في الحالتين المبينتين بالفقرتين السابقتين خلال خمسة عشر يوما كان للمحامي اتخاذ ما يراه من إجراءات.

مادة ٦٩ - على المحامي أن يمتنع عن ذكر الأمور الشخصية التي تسئ لخصم موكله أو اتهامه بما يمس شرفه وكرامته ، مالم تستلزم ذلك ضرورة الدفاع عن مصالح موكله.

مسادة ٧٠ - لا يجـوز للمحامي أن يدلي بتصريحات أو بيانات عن القضايا المنظورة التي يتولى الدفاع فيها أو أن ينشر أمورا من شأنها التأثير في سير هذه الدعاوي لصالح موكله أو ضد خصمه (١).

مادة ٧١ - يحظر على المحامي أن يتخذ في مزاولة مهنته وسائل الدعاية أو الترغيب أو استخدام الوسطاء أو الإيحاء بأي نفوذ أو صلة حقيقية أو مزعومة كما يحظر عليه أن يضع على أوراقه أو الاقتة مكتبه أي ألقاب غير اللقسب العلمسي وبيان درجة المحكمة المقبول للمرافعة أمامها أو استخدام أي بيان أو إشارة إلى منصب سبق أن تولاه .

مادة ٧٧ - مع عدم الإخلال بحقوق ورثة المحامي ، لا يجوز أن تخصص حصة من أتعاب المحامي الشخص غير المحامين ولو كان من موظفي مكتبه.

<sup>(</sup>۱) انظر د. عبد الفتاح مراد "موسوعة شرح قاتون المرافعات – شرح تفصيلي لكل مادة على حدة من قاتون المرافعات" ص ٦٥ وما بعدها.

مادة ٧٣ - يكون حضور المحامي أمام جميع المحاكم بالرداء الخاص بالمحاماة ، وعلسى المحامي أن يحافظ على أن يكون مظهره لاتقا وجديرا بالاحترام .

مادة ٧٤ (١) - مع مراعاة الأحكام الخاصة بالمحامين أعضاء الإدارات القانونية يجب على المحامي أن يتخذ له مكتبا لاتقا في دائرة النقابة المقيد بها.

ولا يجـوز أن يكـون للمحامـي أكثر من مكتب واحد في جمهورية مصر العربية<sup>(۲)</sup>.

مادة ٧٥ - يلتزم المحامي بالإشراف على الموظفين العاملين بمكتبه ومراقبة سلوكهم والتحقيق من أنهم يؤدون ما يكفلون به بأمانة وصدق.

وللمحامسي أن يصدر توكيلا لواحد أو أكثر من العاملين بمكتبه للاطلاع نيابة عنه وتقديم الأوراق واستلامها لدى آية جهة وكذلك استلام الأحكام واتخاذ إجراءات تتفيذها وتسوية الرسوم والأمانات واستردادها.

ويقبل أن يكون هذا التوكيل مصدقا عليه من النقابة الفرعية المختصة.

مادة ٧١ - لا يجوز للمحامي التوقيع على صحف الدعاوى والطعون وسائر أوراق المحضرين والعقدود المقدمة للشهر العقاري أو الحضور والمرافعة بالمخالفة لأحكام ممارسة أعمال المحاماة المنصوص عليها في هذا القانون وإلا حكم بعدم القبول أو البطلان بحسب الأحوال وذلك مع عدم الإخلال بمسئولية المحامي طبقاً لأحكام هذا القانون ومسئوليته قبل من أضر به الإجراء المخالف.

<sup>(</sup>¹) المادة ٤٧ مستبدلة بالقانون رقع ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ السابق الإشارة إليه (ص٥).
(٣) انظر د . عيد الفتاح مراد " شرح النظم القانونية للأجهزة الرقابية " ص ٣٣ وما بعدها .

#### الغصل الثالث

#### في علاقة المحامي بموكك

مسادة ٧٧ - يتولى المحامي تمثيل موكله في النزاع الموكل فيه في حدود ما يعهد بسه إليه وطبقاً لطلباته ، مع احتفاظه بحرية دفاعه في تكييف الدعوى وعرض الأسانيد القانونية طبقاً لأصول الفهم القانوني المعليم .

مسادة ٧٨ - يتولى المحامي إبلاغ موكله بمراحل سير الدعوى وما يتم فيها وعليه أن يسبادر إلى إخطاره بما يصدر من أحكام فيها وأن يقدم له النصح فيما يتعلق بالطعن في الحكم إذا كان في غير مصلحته ، وأن يلفت نظره إلى مواعيد الطعن .

مسادة ٧٩ - على المحامي أن يحتفظ بما يفضي به إليه موكله من معلومات ما لم يطلب منه إبداءها للدفاع عن مصالحه في الدعوى .

مسادة ٨٠ - على المحامى أن يمتنع عن إيداء أية مساعدة ولو من قبيل المشورة لخصم موكله في النزاع ذاته أو في أي نزاع مرتبط به إذا كان قد أبدى فيه رأيا للخصم سبقت له وكالة عنه فيه ثم تتحى عن وكالته ويصفة عامة لا يجوز للمحامى أن يمثل مصالح متعارضة.

ويسرى هذا الحظر على المحامي وشركائه وكل من يعمل لديه في نفس المكتب من المحامين بأية صفة كانت .

مادة ٨١ - لا يجوز للمحامي أن يبتاع كل أو بعض الحقوق المتنازع عليها إذا كان يتولى الدفاع بشأنها .

مادة ٨٢ - للمحامي الحق في تقاضي أتعاب لما يقوم به من أعمال المحاماة والحسق فسي استرداد ما أنفقه من مصروفات في سبيل مباشرة الأعمال التي وكل فيها . ويتقاضى المحامي أتعابه وفقا للعقد المحرر بينه وبين موكله ، وإذا تفرع عن الدعوى موضوع الاتفاق أعمال أخرى حق للمحامى أن يطالب بأتعابه عنها.

ويدخل في تقدير الأتعاب أهمية الدعوى والجهد الذي بذله المحامي والنتيجة التسي حقه. التسي حققها ومسلاءة الموكل وأقدمية درجة قيد المحامي ، ويجب ألا تزيد الأتعاب على عشرين في المائة ولا تقل عن خمسة في المائة من قيمة ما حققه المحامي من فائدة لموكله في العمل موضوع طلب التقدير .

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يكون أساس تعامل المحامي مع موكله أن تكون أتعابه حصة عينية من الحقوق المنتازع عليها .

مادة ٨٣ - إذا انتهت الدعوى أو النزاع صلحاً أو تحكيماً استحق المحامي الاتعاب المتفق عليها ما لم يكن قد تم الاتفاق على غير ذلك .

ويستحق المحامي أتعابه إذا أنهى الموكل الوكالة دون مسوغ قبل إتمام المهمة الموكلة إليه .

وللمحامي إذا صدر قرار بتقدير أتعابه أو عقد صلح مصدق عليه من مجلس النقابة الفرعية أو من المحكمة أن يحصل على أمر باختصاصه بعقارات من صدر ضده قرار التقدير أو عقد الصلح أو الحكم.

مادة ٨٤ (١) - المحامي إذا وقع خلاف بينه وبين موكله بشأن تحديد أتابعه في حالة عدم الاتفاق كتابة عليها أن يقدم إلى النقابة الفرعية التي يتبعها طلبا بما يحدده من أتعاب ويعرض هذا الطلب على لجنة يشكلها مجلس النقابة الفرعية من ثلاثة من أعضائه ويخطر الموكل بالحضور أمامها لإبداء وجهة نظره.

<sup>(</sup>١) حكمت المحكمة القضية رقم ١٥٣ لسنة ١٩ قضائية " دستورية " جلسة ٥ يونيو سسنة ١٩٩٩ بعدم دستورية الفقرتيس الاولي و الثانية من المادة ٤ من قانون المحاماة الصسادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ، و بسقوط كل من فقرتها الثالثة والمادة ٨٥ من هذا القانون

وعلى اللجنة أن تتولى الوساطة بين المحامي وموكله ، فإذا لم يقبل الطرفان ما تعرضه عليهما ، فصلت في موضوع الطلب خلال ستين يوما على الأكثر بقرار مسبب ، وإلا جاز لكل من الطرفين أن يلجأ مباشرة إلى المحكمة المختصة .

وإذا قبل الطرفان ما تعرضه عليهما حرر محضر بذلك يوقع عليه الطرفان مع ممثل النقابة الفرعية وتوضع عليه الصيغة التتفيذية بواسطة قاضي الأمور الوقتية المختص وذلك بغير رسوم.

مسادة ٥ ٩ (١) – لا يجوز الطعن في قرارات التقدير التي تصدرها النقابات الفرار الفرعية إلا بطريق الاستثناف خلال عشرة أيام من تاريخ إعلان القرار ويرفع الاستثناف للمحكمة الابتدائية التي يقع بدائرتها مكتب المحامي إذا كانست قيمة الطلب خمسمائة جنيه فأقل وإلى محكمة الاستثناف إذا جاوزت القيمة ذلك .

ولا يكون قسرار التقدير نافذا إلا بعد انتهاء الاستثناف أو صدور الحكم فيه وتوضع الصيغة التنفيذية على قرارات النقدير النهائية بواسطة قاضي الأمور الوقتية المختص وذلك بغير رسوم.

مسادة ٨٦ - يسقط حق المحامي في مطالبة موكله أو ورثته بالأتعاب عند عدم وجود اتفاق كتابي بشأنها بمضي خمس سنوات من تاريخ انتهاء الوكالة أو مسن تساريخ وفاة الموكل حسب الأحوال ، وتنقطع هذه المدة بالمطالبة بها بكتاب موصى عليه .

مادة AV - للمحامي الحق في أن يسترد من موكله ما يكون قد أنققه من مصادة AV - للمحامي الحق في أن يسترد من موكله ما يكون قد أنققه من

<sup>(</sup>۱) حكمت المحكمة القضية رقم ١٥٣ لسنة ١٩ قضائية " دستورية " جلسة ٥ يونيو سنة ١٩٩٩ سمة ط المادة ٨٥ من القانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ .

مسادة ٨٨ - لأتعباب المحامين وما يلحق بها من مصروفات امتياز يلي مباشرة حق الخزانة العامة على ما آل إلى موكله نتيجة عمل المحامي أو الحكم في الدعوى موضوع الوكالة وعلى ضمانات الإفراج والكفالات أيا كان نوعها .

مسادة ٨٩ - على المحامي عند انتهاء توكيله لأي سبب من الأسباب أن يقدم بيانا إلى المحامي عند انتهاء توكيله لأي سبب من الدعوى أو العمل الموكل إليه بمناسبتها وأن يرد إلى الموكل جميع ما سلمه إليه من أوراق أو مستندات ما لم يكن قد تم إيداعها في الدعوى وأن يوافيه بصور المذكرات والإعلانات التي تلقاها باسمه .

ولا يلتزم المحامسي بأن يسلم موكله مسودات الأوراق التي حررها في الدعسوى أو العمل الذي قام به ولا الكتب الواردة اليه . ومع ذلك يجب على المحامسي أن يعطسي موكله صورا من هذه الأوراق بناء على طلب الموكل وعلى نفقته .

مسادة • ٩ - عند وجبود اتفساق كتابي على الأتعاب يحق للمحامي حبس الأوراق والمستندات المستعلقة بموكله أو حبس المبالغ المحصلة لحسابه بما يعادل مطلوبة من الأتعاب التي لم يتم سددها له وفق الاتفاق (١).

وإذا لسم يكسن هسناك اتفاق كتابي على الأتعاب ، كان للمحامي أن يستخرج صورا من هذه الأوراق والمستندات التي تصلح سندا له في المطالبة ، وذلك على نفقة موكله . ويلتزم برد الصور الأصلية لهذه الأوراق متى استوفى من موكلسه مصسروفات اسستخراجها .وفي جميع الأحوال يجب أن يراعى ألا

<sup>(1)</sup> انظر د.عيد الفتاح مراد "شرح جرائم الامتناع عن تنفيذ الأحكام وغيرها من جرائم الامتناع ص ٦٩ وما بعدها .

يترتب على حبس الأوراق والمستندات تفويت أي ميعاد محدد لاتخاذ إجراء قانوني يترتب على عدم مراعاته سقوط المحق فيه .

مسادة ٩١ - يسقط حق الموكل في مطالبة محاميه برد الأوراق والمستندات والحقوق المترتبة على عقد الوكالة بمضي خمس سنوات من تاريخ انتهاء وكالته وتتقطع هذه المدة بالمطالبة بها بكتاب موصى عليه.

مسادة ٩٣ - لا يجوز للمحامي أن يتنازل عن التوكيل في وقت غير لاتق . ويجب عليه أن يخطر موكله بكتاب موصى عليه بتنازل عن التوكيل وأن يستمر في إجراءات الدعوى شهرا على الأقل متى كان ذلك لازما للدفاع عن مصالح الموكل .

ويتعين على المحكمة تأجيل الدعوى المدة الكافية لتوكيل محام آخر .

### الفصل الرابيم في المساعدات القضائية

مسادة ٩٣ - تقسوم مجالس النقابات الفرعية بتشكيل مكاتب تابعة لها لتقديم المسساعدات القضسائية لغير القادرين من المواطنين في دائرة اختصاص كل منها .

وتشمل هذه المساعدات القضائية ورفع الدعاوى والحضور فيها وفي تحقيقات النيابة العامة وإعطاء المشورة القانونية وصياغة العقود .

ويصدر مجلس النقابة العامة نظاما لمكاتب المساعدات القضائية يبين كيفية ترتيب المحامين بهذه المكاتسب والمكافآت التي تدفع لهم وشروط انتفاع المواطنين بخدماتها . مادة ٩٤ – مع عدم الإخلال بحكم المادة السابقة يندب مجلس النقابة الفرعية محاميا للحضور عن المواطن الذي يتقرر إعفاءه من الرسوم القضائية لإعساره.

ويقوم المحامي المنتدب بالدفاع عنه أمام القضاء بغير اقتضاء أي أتعاب منه. مادة 90 - إذا رفض عدة محامين قبول الوكالة في دعوى من الدعاوى التي يتطلب القانون اتخاذ الإجراء القانوني فيها عن طريق مكتب محام، يندب مجلس النقابة الفرعية بناء على طلب صاحب الشأن محاميا لاتخاذ الإجراء القانوني والحضور والمرافعة، ويحدد مجلس النقابة أتعابه بموافقة صاحب الشأن.

مسادة ٩٦ - في حالة وفاة المحامي أو استبعاد اسمه أو محوه من الجدول أو تقييد حريته وبصورة عامة في جميع الأحوال التي يستحيل فيها عليه ممارسة المحامساة ومستابعة أعمسال ودعاوى موكليه ، يندب مجلس النقابة الفرعية محاميا من نفس درجة القيد على الأقل ما لم يختر المحامي أو ورثته محاميا آخس تكون مهمته اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالمحافظة على مصالح الموكلين وتصفية المكتب إذا كان لذلك مقتض ، وتتم هذه التصفية بموافقة ذوي الشأن وتحت إشراف مجلس النقابة الفرعية (١٠).

مسادة ٩٧ - يكسون ندب المحامين في الحالات السابقة بالدور من الكشوف السنوية التسي تعدها النقابة الفرعية لهذا الغرض من بين المحامين المقيدين أمسام محساكم الاستثناف أو المحاكم الابتدائية الذين يزاولون المهنة استقلالا وبقرار مسن مجلسها . وفي حالة الاستعجال يصدر القرار من نقيب النقابة

<sup>(</sup>أ) انظر د. عبد الفتاح مراد " شرح جرائم التهرب الضريبي في قوانين الضرائب على الدخل والضريبة الموحدة وقانون الجمارك وقانون ضريبة المبيعات " ص ٦٨ وما بعدها .

الفرعية ، ويجوز لمجلس النقابة الفرعية وحدة الاستثناء من الدور نظرا لطبيعة الدعوى أو طلب المحامي الذي يتولى إجراءات إعفاء موكله المعسر من الرسوم .

ويجب على المحامي المنتدب أن يقوم بما يكلف به ، ولا يسوغ له أن يتنحى إلا لأسباب تقبلها الجهة التي تنتدبه .

مسادة ٩٨ - كل محام يخالف أحكام هذا القانون أو النظام الداخلي للنقابة أو يخسل بواجبات مهنته أو يقوم بعمل ينال من شرف المهنة أو يتصرف تصرفا شائنا يحط من قدر المهنة يجازى بإحدى العقوبات التاديبية التالية.

الإنذار .

٢ – اللوم .

٣ - المنع من مزاولة المهنة .

ع - محو الاسم نهائياً من الجدول .

ويجب ألا تـ تجاوز عقوبة المنع من مزاولة المهنة ثلاث سنوات و لا يترتب على محو الاسم نهائيا من الجدول المساس بالمعاش المستحق .

مادة ٩٩ - يجوز لمجلس النقابة لفت نظر المحامي أو توقيع عقوبة الإنذار
 عليه .

كما يجوز لمجلس النقابة أن يامر بوقف المحامي الذي رفعت عليه الدعوى التأديبية عن مزاولة المهنة احتياطيا إلى أن يفصل في هذه الدعوى .

ويعرض الأمر على مجلس التأديب المنصوص عليه في المادة ١٠٧ من هذا القانون خلال ثلاثين يوما التالية لتاريخ صدوره ويقرر المجلس خلال عشرة أيام من تاريخ عرض الأمر عليه بعد سماع أقوال المحامي إما الاستمرار في مناعه من مزاولة المهنة احتياطيا أو السماح له بالاستمرار في مزاولتها إلى أن يفصل في الدعوى التأديبية المرفوعة عليه .

وعلى مجلس النقابة الفرعية أن يندب محاميا آخر لمباشرة قضايا المحامي الموقوف طوال فترة وقفه .

مادة ١٠٠ - يترتب على منع المحامي من مزاولة المهنة نقل اسمه إلى جدول المحامين غير المشتغلين .

ولا يجوز للمحامي الممنوع من مزاولة المهنة فتح مكتبه طوال مدة المنع . ويحرم من جميع الحقوق الممنوحة للمحامي، ومع ذلك يبقى خاضعاً لأحكام هذا القانون ، ولا تدخل فترة المنع في حساب مدة التمرين ومدة التقاعد والمدد اللازمة للقيد بجدول النقابة والترشيح لمجلس النقابة .

وإذا زاول المحامي مهنته في فترة المنع يعاقب تأديبيا بمحو اسمه نهائياً من الجدول .

مسادة ١٠١ - لا يحول اعتزال المحامي أو منعه من مزاولة المحاماة دون محاكمة تأديبًا عن أعمال ارتكبها خلال مزاولته مهنته وذلك لمدة ثلاث السنوات التالية للاعتزال أو المنع.

مادة ١٠٢ - ترفع النيابة الدعوى التأديبية من تلقاء نفسها أو متى طلب ذلك مجلس النقابة أو رئيس محكمة النقض أو رئيس المحكمة الإداري أو رئيس محكمة رئيس محكمة القضاء الإداري أو رئيس محكمة التدائية أو رئيس محكمة اداربة .

مادة ١٠٣ - تتبع في رفع الدعوى العمومية أو التأديبية ضد النقيب الإجراءات المنصوص عليها في المادتين ١٠٥ و ١٠٦ من قانون السلطة القضائية.

مادة ٤٠١ - إذا لم تكن الوقائع إلى المسندة إلى المحامي من الجسامة بحيث تستدعي المحاكمة الجنائية أو التأديبية ، جاز للنيابة أن ترسل لمجلس النقابة التحقيق الذي أجرته ليتخذ ما يراه في هذا الشأن .

مسادة ١٠٥ - يشكل مجلس النقابة الفرعية سنويا لجنة أو أكثر من بين أعضائه لتحقيق الشكاوى التي تقدم ضد المحامين أو تحال إلى المجلس من السنقابة فإذا رأت اللجنة فيها ما يستوجب المؤاخذة ، وقعت عقوبة الإنذار أو أحالت الأمر إلى مجلس النقابة العامة إذا رأت توقيع عقوبة أشد وإلا حفظت الشمكوى ، على أن يتم ذلك خلال ثلاثة أشهر على الأكثر ولكل من الشاكي والمشكو في حقه أن يتظلم من هذا القرار خلال خمسة عشر يوما إلى النقابة العامة .

مادة ١٠٦ - على كل محكمة جنائية تصدر حكما متضامنا معاقبة محام أن ترسل إلى نقابة المحامين نسخة من الحكم .

مادة ١٠٧ - يكون تأديب المحامين من اختصاص مجلس يشكل من رئيس محكمة استثناف القاهرة أو من ينوب عنه ومن اثنين من مستشاري المحكمة المذكورة تعينهما جمعيتها العمومية كل سنة ومن عضوين من أعضاء مجلس النقابة يختار أحدهما المحامي المرفوعة عليه الدعوى التأديبية ويختار الآخر محلس النقابة.

مادة ١٠٨ - يعلن المحامي بالحضور أمام مجلس التاديب بكتاب موصى عليه بعلم الوصول على أن يصله قبل الجلسة بخمسة عشر يوما كاملة .

ويجب أن يبلغ المحامي رئيس المجلس اسم عضو النقابة الذي يختاره قبل الجلسة بسبعة أيام فإن لم يفعل اختار مجلس النقابة عضوا آخر .

مادة ٩٠٩ - يجوز للمحامي أن يوكل محاميا للدفاع عنه من بين المحامين المحامين المعودين للمرافعة أمام محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا أو محاكم الاستثناف ومحكمة القضاء الإداري ولمجلس التأديب أن يأمر بحضور شخصيا أمامه .

مسادة ١١٠ - يجوز لمجلس التأديب وللنيابة وللمحامي أن يكلفوا بالحضور الشهود عن الشهود عن الشهود عن الحضور أو حضر وامنتع عن أداء الشهادة جاز للمجلس معاقبته بالعقوبات المقررة في قانون الإجراءات الجنائية في مواد الجنح ، ويعاقب على شهادة الزور أمام مجلس التأديب بعقوبات شهادة الزور في مواد الجنح .

مسادة ١١١ – تكون جلسات التأديب دائماً سرية ويصدر القرار بعد سماع أقوال الاتهام وطلباته ودفاع المحامي أو من يوكله للدفاع عنه .

مسادة ١١٢ – يجسب أن يكون قرار مجلس التأديب مسبباً وأن تتلى أسبابه كاملة عند النطق به في جلسة سرية .

مادة ١١٣ - تعلن القرارات التأديبية في جميع الأحوال على يد محضر إلى ذوي الشــان والنيابة العامة ويقوم مقام هذا الإعلان تسليم صورة القرار إلى المحامي صاحب الشأن بإيصال .

مادة ١١٤ – يجوز للمحامي أن يعارض في القرارات التي تصدر في غيبته خلال عشرة أيام من تاريخ إعلانه أو استلامه صورة منه .

مادة ١١٥ - تكن المعارضة بتقرير من المحامي المعارض أو الوكيل عنه بقلم كتاب محكمة استثناف القاهرة ، أما الطعن في القرار فيكون بتقرير بقلم كتاب محكمة النقض (١).

مادة ١١٦ - النيابة العامة والمحامي المحكوم عليه حق الطعن في القرارات الصادرة من مجلس التأديب المنصوص عليه في المادة (١٠٧) وذلك خلال خمسة عشر يوما بالنسبة إلى النيابة من تاريخ صدور القرار وبالنسبة إلى المحامى من تاريخ إعلانه بالقرار أو تسلمه صورته.

<sup>(&#</sup>x27;) انظر د.عيد الفتاح مراد " برنامج CD موسوعة شرح جرائم فانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة والقيود والأوصاف الجنائية الخاصة بها " .

ويفصل في هذا الطعن مجلس يؤلف من أربعة من مستشاري محكمة النقض تعيسنهم جمعيتها العمومية كل سنة ومن النقيب أو وكيل النقابة وعضوين من مجلس النقابة .

وللمحامي الذي رفعت عليه الدعوى التأديبية أن يختار أحد هذين العضوين ولا يجــوز أن يشـــترك في المجلس أحد أعضاء مجلس التاديب الذي أصدر القرار المطعون عليه . والقرار الذي يصدر يكون نهائيا .

مادة ١١٧ - إذا حصل من محي اسمه من جدول المحامين على أدلة جديدة تشب براءته جاز له بعد موافقة مجلس النقابة أن يطعن في القرار الصادر بمحـو اسمه بطريق التماس إعادة النظر أمام مجلس تأديب المحامين بمحكمة المنقض ، فإذا رفض المجلس طلبه جاز له تجديده بعد مضي خمس سنوات ويشترط أن يقدم أدلة غير الأدلة السابق تقديمها .

و لا يجوز تجديد الطلب أكثر من مرة .

ويرفع الالتماس بعريضة تقدم إلى المجلس ويكون القرار الذي يصدر برفضه نهائباً .

مادة ١١٨ - لمن صدر ضده قرار تأديبي بمحو اسمه من جدول المحامين أن يطلب بعد مضي سبع سنوات كاملة على الأقل ، من لجنة قبول المحامين المنصوص عليها في المادة (١٦) من هذا القانون قيد اسمه في الجدول فإذا رأت اللجنة أن المدة التي مضت من وقت صدور القرار بمحو اسمه كافية لإصلاح شأنه وإزالة ما وقع منه أمر بقيد اسمه بالجدول وحسبت أقدميته من تاريخ هذا القرار .

وللجينة أن تسمع أقوال الطالب وتصدر قرارها بعد أخذ رأي مجلس النقابة فإذا قضت برفض طلبه جاز له تجديده بعد مضي خمس سنوات .

و لا يجوز تجْديد الطلب أكثر من مرة .

والقرار الذي يصدر برفض الطلب يكون نهائياً .

مسادة 119 - تسجل في سجل خاص بالنقابة القرارات التأديبية النهائية الصادرة ضد المحامي ويشار إليها في الملف الخاص به . وتخطر بها السنقابات الفرعية وأقلام كتاب المحاكم والنيابات ، وتتشر القرارات النهائية بمجلة المحاماة ، دون ذكر أسماء من تتاولتهم القرارات .

وإذا كسان القرار صادراً بمخو الاسم من الجدول أو المنع من مزاولة المهنة فينشر منطوقة دون الأسباب في الوقائع المصرية (١).

ويــــتولى مجلس النقابة الفرعية تنفيذ القرارات النّاديبية على أن تعاونه النيابة العامة متى طلب منها ذلك.

#### القسم الثاني في نظام نقابة المحامين

مسادة • ١ ٢ - نقابــة المحاميـن مؤسســة مهنية مستقلة تضم المحامين في جمهوريــة مصر العربية المقيدين بجداولها ، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية ، ومقـرها مديـنة القاهـرة وتتبعها نقابات فرعية على النحو الذي ينظمه هذا القانون .

مسادة ١٢١ - تعمسل السنقابة على تحقيق الأهداف الآتية ( وفق أحكام هذا القانون ):

(أ) تنظيم ممارسة مهنة المحاماة وضان حسن أدائها .

<sup>(1)</sup> انظر د. عدد الفتاح مراد ابرنامج CD موسوعة مراد الجنائية والمدنية المقواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية في ٧٧ عاماً منذ إنشاء المحكمة عدام ١٩٣١ وطرق نقض الأحكام في القوانين العربية".

- (ب) كفالـــة حق الدفاع للمواطنين وتقديم المساعدات القضائية لغير القادرين
   منهم .
- (ج) العناية بمصالح أعضائها وتزكية روح التعاون بينهم وضمان استقلالهم في أداء رسالتهم .
  - (د) تشجيع البحوث القانونية ودراسات الشريعة الإسلامية.
- (ه...) المستعاون مدع النقابات المهنية والمنظمات المماثلة في الدول العربية والسدول الإفريقية وغيرها للعمل على خدمة الأهداف القومية للأمة العربية ونصرة قضايا الحرية والسلام والتقدم.

مسادة ١٢٧ - النقابة في سبيل تحقيق أهدافها المبينة بالمادة السابقة التعاون مسع النقابات المهنية الأخرى والجمعيات القانونية العلمية والمنظمات المماثلة في أن فسي السدول العربية واتحاداتها تحقيقا للأهداف القومية للأمة العربية في أن يكسون القانون في خدمة قضايا الحرية وأداة لمناهضة الاستعمار والعنصرية بجميع أشكالها .

والمنقابة أيضما المتعاون مع اتحادات المحامين ومنظماتها الدولية لتبادل الخبرات حول نظم القضماء والمحاماة والارتقاء بمستوى المهنة وتأكيد رسالتها في الدفاع عن حقوق الإنسان(١).

#### الباب الأول النقابة العامة

مادة ١٢٣ - تمارس النقابة العامة نشاطها عن طريق الأجهزة الآتية :

- (أ) الجمعية العامة .
- (ب) مجلس النقابة .

<sup>(</sup>۱) انظر د. عبد الفتاح مراد " برنامج CD موسوعة مصطلحات العولمة . والأقلمة .

### الفصل الأول الجمعية العمومية

مسادة 174 - تـ تكون الجمعية العمومية للنقابة العامة سنويا من المحامين المقبولين أسام محكمة النقض ومحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية الذين سددوا رسوم الاشتراك المستحقة عليهم أو أعفوا منها حتى آخر السنة السابقة على موعد انعقاد الجمعية العمومية وقبل اجتماعها بشهر على الأقل(1).

وتنعقد الجمعية العمومية سنويا في شهر يونيه في مقر نقابة المحامين بالقاهرة ولا يكن اجتماعها صحيحاً إلا إذا حضره ثلث الأعضاء على الأقل أو ثلاثية آلاف عضو أيهما أقل فإذا لم يتوافر هذا العدد أجل الاجتماع أسبوعين ويكون الاجتماع الثاني صحيحاً إذا حضره ألف وخمسمائة عضو من أعضائها على الأقل فإذا لم يكتمل العدد في هذا الاجتماع أعيدت الدعوة لاجتماع يعقد خلال أسبوعين وتكرر الدعوة حتى يكتمل العدد المطلوب.

وفسي جميع الأحوال يجوز لمجلس النقابة تأجيل انعقاد الجمعية العمومية إلى ما بعد انتهاء العطلة القضائية .

مسادة ١٢٥ - يرأس النقيب اجتماع الجمعية العمومية وفي حالة غيابه ينوب عسنه أقسدم الوكيليسن ممن يزاول المهنة مستقلا وفي حالة غيابه ينوب عنه الوكيل الأخر.

ويعلن رئيس الجمعية افتتاح اجتماعها بعد التحقق من توافر النصاب اللازم لاتعقادها .

<sup>(</sup>١) المادة (١٢٤) فقرة أولى مستبدلة بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ سالف الذكر .

كما يعلن فض الاجتماع ، ويتولى أمين عام النقابة أماتة الاجتماع وعند غيابه يختار رئيس الجمعية أمينا للاجتماع . وتختار الجمعية العمومية اثنين من بين أعضائها فارزي الأصوات .

مادة ١٢٦ - علاوة على ما ورد بشأنه نص خاص في هذا القانون تختص الجمعية العمومية في اجتماعها السنوي بما يأتي:

النظر في تقرير مجلس النقابة ومراقبي الحسابات عن الحساب الختامي
 النقابة عن السنة المنتهية وإقرار الميزانية التقديرية عن السنة المقبلة .

 ٢ - تعديل رسوم القيد والاشتراك ورسوم الدمغة التي يؤديها المحامون لصالح النقابة بناء على اقتراح مجلس النقابة .

٣ - تعديسل مقدار المعاش المقرر للمحامين والمستحقين عنهم وتعديل قواعد استحقاق المعاش بسناء على اقتراح مجلس النقابة، ووفقا لتقرير خبيرين اكتوار بين بختار هما مجلس النقابة .

مادة ١٢٧ - لا يجوز للجمعية العمومية أن تنظر في غير المسائل الواردة في جدول الأعمال ومع ذلك يجوز لمجلس النقابة أن يعرض لنظر المسائل العاجلة التي طرأت بعد توجيه الدعوة وتمت دراستها.

مادة ١٣٨ - للجمعية العمومية أن تعقد اجتماعات غير عادية بناء على دعسوة مجلس النقابة العامة أو بناء على طلب كتابي يقدم إلى النقيب من عدد لا يقل عن خمسمائة عضو من أعضاء الجمعية العمومية يكون مصدقاً على توقيعاتهم من النقابة الفرعية المختصة ويبين في الطلب أسبابه وجدول الأعمال المقترح.

ويـــتولى النقيـــب توجيه الدعوة للاجتماع خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ الطلب . وإذا لـم يوجه النقيب الدعوة خلال المدة المذكورة اجتمعت الجمعية العمومية غير العادية بقوة القانون في اليوم التاس (نعهاء غلك المدة /

مسادة ١٢٩ - إذا كان طلب عقد الجمعية العمومية عير العاديه سحب الثقة من النقيب أو عضو أو أكثر من أعضاء مجلس النقابة يشترط لصحة انعقادها حضـور عدد من الأعضاء لا يقل عن ألف وخمسمائة عضو وتكون رئاستها لأكبر الأعضاء سنا من غير أعضاء مجلس النقابة (٢).

مادة ١٣٠ – تصدر قرارات الجمعية العمومية بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين ، فإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي فيه رئيس الجمعية ، ويحرر محضر بنتيجة الاجتماع يثبت في دفتر خاص ويوقع عليه من رئيس الجمعية والأمين العام وفارزى الأصوات .

ويبين النظام الداخلي للنقابة إجراءات دعوة الجمعية العمومية وانعقادها وكيفية سير العمل فيها .

### الفصل الثاني مجلس النقابة

مادة ۱۳۱ - يشكل مجلس النقابة من النقيب وأربعة وعشرين عضوا ممن
 لهم حق حضور الجمعية العمومية وبحيث يراعى فيها ما يلي :

أولاً: أن يكون نصف عدد الأعضاء على الأقل من المحامين المقبولين للمرافعة أمام محكمة النقض أو محاكم الاستثناف (٣).

<sup>(</sup>١) انظر د. عبد الفتاح مراد " شرح قاتون المحاماة " ص٥٥ وما بعدها .

<sup>(</sup>۱) انظر د. عبد الفتاح مراد : برنامج CD موسوعة مراد للتشريعات المصرية · (۲) المادة ۱۹۸۱ سالف الذكر

ثانياً: أن يمثل المحامون في دائرة كل محكمة استثناف عدا محكمة استثناف القادرة عضو على الأقل وعضوين على الأكثر .

تُالسَّنَا : أن يمسَّل المحامون بالهيئات العامة والوحدات الاقتصادية وشركات القطاع العام بسنة أعضاء بغير مساس بتمثيل الأقاليم .

رابعا: أن يكون من بين أعضاء المجلس عضوان من المحامين الذين لا تجاوز مدة اشتغالهم بالمحاماة في تاريخ الانتخاب عشر سنوات ولا تزيد سن لأيهما في هذا التاريخ على خمسة وثلاثين عاماً.

مادة ١٣٢ - يشترط فيمن يرشح نفسه نقيباً أن يكون من المحامين أصحاب المكاتب الخاصة والمقيدين أمام محكمة النقض والذين أمضوا في الاشتغال الفعلي بالمهنة أكثر من عشرين سنة متصلة بالإضافة إلى الشروط العامة للترشيح لعضوية مجلس النقابة .

مادة ١٣٣ - يشترط فيمن يرشح نفسه لعضوية مجلس النقابة :

 ان يكون من أعضاء الجمعية العمومية الذين مضى على مزاولتهم المهنة سبع سنوات متصلة لا تدخل فيها مدد الأعمال النظيرة للمحاماة.

٧ - أن يكون مسددا لرسوم الاشتراك المستحقة عليه حتى قفل باب الترشيح.
 ٣ - ألا يكون قد صدر ضده خلال الثلاث السنوات السابقة على ذلك أحكام أو قرارات تأديبية تجاوز عقوبة الإنذار (١).

مادة ١٣٤ - يكون الترشيح لعضوية المجلس بطلب يقدم من المرشح إلى مجلس النقابة في الميعاد الذي يحدده لقبول طلبات الترشيح على أن يكون قبل الموعد المحدد لإجراء الانتخاب بأربعين يوما على الأقل .

<sup>(</sup>١) المادة ١٣٣ مستبدلة بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ سالف الذكر .

ويعد مجلس النقابة قائمة المرشحين خلال عشرة أيام على الأكثر من قفل بساب الترشيح وتعلن على المحامين في النقابات الفرعية . ولمن أغفل إدراج أسمه بها أن يستظلم إلى مجلس النقابة أو أن يطعن في قراره أمام محكمة استثناف القاهرة خلال عشرة أيام من تاريخ نشر كشوف المرشحين ويفصل في الطعن على وجه الاستعجال (1).

مادة ١٣٥ - يجرى الانتخاب لاختيار النقيب وأعضاء مجلس النقابة العامة بدار النقابة وفي مقار النقابات الفرعية وفقاً للقواعد والإجراءات التي يحددها النظام الداخلي للنقابة.

ويكون الانتخاب بطريق الاقتراع السري المباشر وبالأغلبية النسبية فإذا تساوت الأصوات بين أكثر من مرشح يقترع بين الحاصلين على الأصوات المتساوية . ويستم الانتخاب وفرز الأصوات تحت إشراف لجان من غير المرشحين ولكل مرشح أن ينيب عنه في حضور إجراءات الفرز محاميا لا يقل عن درجة قيده .

وعلى المجلس أن يخطر وزير العدل ورئيس المحكمة الدستورية العليا ورؤساء محاكم ورئيس محكمة السنقض ورئيس المحكمة الإدارية العليا ورؤساء محاكم الاستثناف والنائب العسام ، ومنظمات نقابات المحامين بالدول العربية والنقابات الفرعية بنتيجة الانتخاب خلال ثلاثة أيام من تاريخ إعلان النتيجة . مسادة ١٣٥ مكررا(٢) - يجوز لخمسين محاميا على الاقل ممن حضروا الجمعية العمومية أو شاركوا في انتخاب مجلس النقابة الطعن في القرارات الصادرة منها وفي تشكيل مجلس النقابة ، وذلك بتقرير موقع عليه منهم يقدم

<sup>(</sup>١) المادة ١٣٥ مستبدلة بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ المشار إليه.

<sup>(</sup>٢) المادة ١٣٥ ( مكرراً ) أضيفت بالقانون رقع ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ المشار إليه

السمى قلم كمنتاب محكمة النقض خلال أسبوعين من تاريخ القرار بشرط التصديق على إمضاءاتهم .

ويجب أن يكون الطعن مسببا وتفصل المحكمة في الطعن على وجه الاستعجال بعد سماع أقوال النيابة وأقوال النقيب أو من ينوب عنه ووكيل الطاعنين ، فإذا قضى ببطلان تشكيل الجمعية العمومية ، بطلت قراراتها ، وإذا قضى ببطلان انتخاب النقيب أو أكثر من ثلاثة من أعضاء المجلس أجريت انتخابات جديدة لانتخاب من يحل محلهم .

يشكل مجلس مؤقت برياسة رئيس محكمة استثناف القاهرة ، وعضوية أقدم ســـتة من رؤساء أو نواب رئيس بهذه المحكمة ، يختص وحده دون غيره ، بإجراء الانتخابات في مدة لا تجاوز ستين يوما من تاريخ القضاء بالبطلان ، فــاذا أعــتذر أي من هؤلاء أو قام به مانع حل محله الأقدم فالأقدم ، وتكون لهــذا المجلس – إلــى حين تشكيل المجلس الجديد – جميع الاختصاصات المقيب ، وتختص محكمــة المنقض دون غيرها بالفصل في الطعن على قراراته في المواعيد والإجراءات المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين (1).

مسادة ۱۳۱ - تكون مدة مجلس النقابة أربع سنوات من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب وتجرى لتجديد المجلس خلال الستين يوما السابقة على انتهاء مدته. ولا يجوز تجديد استخاب النقيب لأكثر من دورتين متصلتين في ظل هذا القانون<sup>(۲)</sup>.

 <sup>(</sup>١) هــذه الفقرة مضافة بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٩٢ - الجريدة الرسمية العدد ٢٩ مكرر في ١٩ / ٧ / ١٩٩٢ .

<sup>(</sup>٢) المادة ١٣٦ مستبدلة بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ المشار إليه.

مسادة ١٣٧ - يعين مجلس النقابة من بين أعضائه كل سنتين هيئة المكتب المشكلة من وكيلين وأمين عام وأمين الصندوق ويتولى النقيب رئاسته.

ويشـــترط أن يكـــون النقيـــب وأحد الوكيلين على الأقل ممن يزاو لان المهنة مستقلين .

ويجوز للمجلس أن يعين من بين أعضائه أمينا عاما مساعدا وأمينا مساعداً للصندوق، ويكونان أعضاء بهيئة المكتب(١).

ويحدد المنظام الداخلي النقابة اختصاصات أعضاء المكتب وتوزيع الأعمال بين أعضاء المجلس وتشكيل لجانه واختصاصاتها .

مادة ١٣٨ - نقيب المحامين هو الذي يعثل المحامين ويتكلم باسمهم ويحافظ على كرامة النقابة وكرامة أعضائها ويرعى الالتزام بتقاليدها ويشرف بوجه على مسير أعمال النقابة وفق أحكام هذا القانون وله أن يتخذ صفة المدعى أو أن يتدخل بنفسه أو بواسطة من ينيبه من المحامين في كل دعوى تتعلق بكرامة النقابة أو أحد أعضائها.

ويــرأس النقيب اجتماعات مجلس النقابة وفي حالة غيابه تكون الرئاسة لأقدم الوكيلين في القيد بجدول المحامين بشرط أن يكون مزاو لا للمهنة مستقلا وفي حالة غيابهما تكون الرئاسة لأكبر أعضاء المجلس سنا .

مادة ١٣٩ - يعقد مجلس النقابة العامة اجتماعاً دورياً كل خمسة عشر يوما على الأقل بناء على دعوة النقيب . ويكون اجتماعه صحيحاً إذا حضره أكثر من نصف أعضائه .

وتصدر قراراته بأغلبية أصوات الحاضرين . فإذا تساوت الأصوات يرجع الجانب الذي منه الرئيس .

<sup>(</sup>¹) الفقـرة الثالثة مصوبة بالاستدراك المنشور بالجريدة الرسمية العدد ١٧ في ٢٨/ ١٩٨٣/٤ .

ويجوز أن يعقد المجلس اجتماعات غير عادية بناء على دعوة من النقيب أو بناء على طلب عشرة على الأقل من أعضاء المجلس أو بناء على طلب مجالس خمس نقابات فرعية على الأقل، وذلك بكتاب يوجه إلى النقيب مرفق به جدول الأعمال المقترح(١).

مادة ١٤٠ - تحرر محاضر لجلسات المجلس وتثبت في دفتر خاص يوقع عليه من النقيب أو من يحل محله ومن أمين عام المجلس.

ويبين النظام الداخلي للنقابة إجراءات دعوة المجلس إلى الاتعقاد وكيفية إعداد جدول أعماله ونظام العمل فيه .

مادة ١٤١ – تسقط العضوية عن النقيب وعن أي عضو في المجلس إذا فقد أي شرط من شروط صلاحية الترشيح المنصوص عليها في هذا القانون.

ويصدر بذلك قرار من المجلس بأغلبية ثلثي أعضائه بعد سماع أقوال العضو إذا كان لذلك مقتض .

والمجلس أن يقرر بنفس الأغلبية إسقاط عضوية من يتغيب عن جلساته أبع مسرات منتالية أو ثماني مرات متقطعة خلال السنة الواحدة بغير عذر يقبله المجلس على أن يخطر العضو لسماع أقواله قبل تقرير إسقاط العضوية.

وللجمعية العمومية للنقابة الفرعية أو لمجلس نقابتها أن يطلب من مجلس النقابة العامة إسقاط العضوية عن عضو المجلس المنتخب من النقابة الفرعية في حالة الغياب المبين في الفقرة السابقة.

وللعضو الذي أسقطت عضويته حق الطعن أمام الدائرة الجنائية لمحكمة النقض في القرار الذي يصدر بإسقاط عضويته بتقرير يقدمه إلى محكمة النقض خلال أربعين يوما من تاريخ إخطاره بالقرار .

<sup>(</sup>١) مصوبة بالاستدراك المنشور بالجريدة الرسمية العدد ١٧ في ٢٨ / ٤ / ١٩٨٣.

مادة ١٤٢ - إذا شغر مركز النقيب لأي سبب وكانت المدة الباقية له تقل عن سنة يقوم أقدم الوكيلين مقامه بشرط أن يكون ممن يزاول المهنة مستقلا، فإذا زادت المددة الباقية على سنة يتعين على مجلس النقابة الدعوة إلى انتخاب نقيب جديد يكمل المدة الباقية للنقيب الأصلي ونلك خلال ستين يوماً من شغر مركز النقيب (1).

وإذا شغر مكان أحد أعضاء المجلس لأي سبب كان ، عين المجلس بدلا منه للمسدة الباقية مسن العضوية المرشح الحاصل على الأصوات التالية في الانستخاب السسابق مع مراعاة حكم المادة (١٣١) . وإذا لم يوجد تعين على مجلسس السنقابة الدعوة إلى انتخاب . عضو جديد يكمل المدة الباقية المعضو الأصلي ، على أن يجرى الانتخاب خلال ستين يوما من تاريخ شغر المكان. مسادة ٣٤١ - فسيما عدا ما احتفظ به هذا القانون صراحة من اختصاصات للجمعية العمومية والنقابات الفرعية وهيئاتها ، يكون لمجلس النقابة العامة أوسع الصلاحيات في كل ما يتعلق بإدارة شئون النقابة العامة وتحقيق أهدافها وذلك علاوة على الاختصاصات الأخرى المقررة له في هذا القانون .

١ - قبول العضوية في اتصادات المحامين الدولية أو الانسحاب منها والاشتراك باسم النقابة في مؤتمراتها (١).

٢ - إصدار مجلة المحاماة والإشراف على تحريرها .

ويختص مجلس النقابة العامة وحده بما يلى :

<sup>(</sup>۱) انظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة شرح قانون الإجراءات الجنائية - شرح تفصيلي لكل مادة على حدة من قانون الإجراءات " ص ٤٧ وما بعدها .

<sup>&</sup>lt;sup>(۲)</sup> انظــر د.عــيد القــتاح مراد "الهندسة الوصفية للتشريعات المصرية - تطيل وتأصيل التشريعات المصرية باستصال الأشكال الهندسية "ص ٨٠ وما بعدها .

- ٣ وضبع النظام الداخلي للنقابة واللوائح والقواعد المالية الموحدة للنقابة العامة والنقابات الفرعية (١).
  - ٤ -- وضع لائحة الرعاية الاجتماعية والصحية لأعضاء النقابة .
  - ٥ إعداد الموازنة التقديرية المجمعة للنقابة وحساباتها الختامية المجمعة `.

# الباب الثاني النقابات الفرعية الفصل الأول تشكيل النقابات الفرعية وهيئاتها

مسادة \$ 1 1 - تنشا نقابات فرعية في دائرة كل محكمة ابتدائية ويكون لها الشخصية الاعتسبارية فسي حدود اختصاصاتها وتعمل على تحقيق أهداف النقابة في هذا الاختصاص .

وللجمعية العمومية للنقابة العامة بناء على اقتراح مجلس النقابة أن تقرر إنشاء نقابة فرعية واحدة تشمل اختصاصها أكثر من دائرة محكمة ابتدائية.

مادة ١٤٥ – تضم النقابة الفرعية جميع المحامين المقيدين بالجدول العام في دائسرة النقابة الفرعية والذين يتخذون مكاتبهم أو يلحقون بالإدارات القانونية المنصوص عليها في هذا القانون في دائرة اختصاصها .

مادة ١٤٦ - تتكون هيئات النقابة الفرعية من:

الجمعية العمومية .

<sup>(&#</sup>x27;) انظر دعيد القتاح مراد "شرح قوانين الجمارك ومشكلاتها العملية والترجمة الإجليزية لقوانين الجمارك والنصوص العربية المقابلة لها" ص ٥٦ وما بعدها . (') انظر د . عبد الفتاح مراد "شرح جرائم التهرب الضريبي في قوانين الضرائب على الدخل والضريبة الموحدة وقانون الجمارك وقانون ضريبة المبيعات ص ٦٢ وما بعدها .

- مجلس النقابة الفرعية .

#### الفصل الثاني الجمعية العمومية

مادة ١٤٧ - تتكون الجمعية العمومية للنقابة الفرعية من المحامين المقيدين في الجدول العام في دائرتها المقبولين للمرافعة أمام محكمة النقض أو محاكم الاستثناف ، أو المحاكم الابتدائية ممن تتوافر فيهم الشروط المبينة بالفقرة الأولى من المادة ( ١٢٤ ) .

مسادة ١٤٨ - تتعقد الجمعية العمومية المتقابة الفرعية سنويا في شهر مارس مسن كل سنة برئاسة نقيبها وذلك بمقر النقابة الفرعية أو في أي مكان آخر ملائسم في الجهلة التلي يقع بها مقرها . إذا تبين أن مقر النقابة لا يتسع لاعضائها .

مادة ١٤٩ - تختص الجمعية العمومية للنقابة الفرعية بما يأتي:

١ - السنظر في تقرير مجلس النقابة الفرعية وملاحظات مراقبي الحسابات عن الحساب الختامي للنقابة في السنة المنتهية واقتراح الميزانية التقديرية عن السنة المقبلة.

٢ - إبسداء السرأي في الأمور التي يعرضها عليها مجلس النقابة الفرعية أو
 التي تطلب النقابة العامة الرأي فيها .

٣ - انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة الفرعية .

مادة • ١٥ - للجمعية العمومية أن تعقد اجتماعاً غير عادي النظر في سحب السنقة من مجلس النقابة الفرعية من أحد أعضائه بناء على طلب كتابي يقدم مسن مجلس النقابة الفرعية موقع من عدد من الأعضاء لا يقل عن ثلث عدد أعضاء الجمعية العمومية أو مائة عضو أيهما أقل . ويبلغ طلب عقد الجمعية

إلى مجلس النقابة العامة الذي يتولى توجيه الدعوة خلال ستين يوماً على الأكثر من تاريخ طلبها وندب أحد أعضائه لرئاسة اجتماعها والإشراف على إجراءات إيداء الرأي فيها .

كما أن للجمعية العمومية أن تعقد اجتماعاً غير عادي كلما رأى مجلس النقابة الفرعية ضرورة لذلك أو قدم به طلب مسبق موقع عليه من ثلث عدد أعضاء الجمعية العمومية أو بناء على طلب مجلس النقابة العامة لطرح موضوع عليه لأخذ الرأي فيه ، ويتولى مجلس النقابة الفرعية الدعوة إلى الاجتماع في هذه الحالات .

مسادة ١٥١ - تسري بشأن دعوة الجمعية العمومية للنقابة الفرعية وشروط انعقادها وإجراءاتها وقراراتها ومحاضر جلساتها ، الأحكام المقررة في هذا القانون وفي النظام الداخلي للنقابة بشأن الجمعية العمومية للنقابة العامة .

## الغصل الثالث. مجلس النقابة الغرعية

مسادة ١٥٧ - يستولى شسئون النقابة الفرعية مجلس يشكل من نقيب وستة أعضاء تتتخبهم الجمعية العمومية للنقابة الفرعية من بين أعضائها ، فيما عدا مجلس السنقابة الفرعسية بالقاهرة فيشكل من نقيب وعشرة أعضاء ومجلس السنقابة الفرعسية بالإسكندرية من نقيب وثمانية أعضاء وفي جميع الأحوال يجب أن يكون النقيب ممن يزاولون المهنة مستقلين (١) .

<sup>(</sup>١) المادة ( ١٥٢ ) مستبدلة بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ المشار إليه .

ويشمترط ألا يسزيد عدد من يتقرر انتخابهم من المحامين بالإدارات القانونية المشمار السيها في هذا القانون على عضوين في كل مجلس فيما عدا مجلس النقابة الفرعية بالقاهرة فلا يزيد على ثلاثة أعضاء (١).

كما يشترط أن يكون من بين أعضاء المجلس عضو من المحامين الذين لا تجاوز مدة اشتغالهم بالمحاماة في تاريخ الانتخاب عشر سنوات ولا تزيد سنه في هذا التاريخ على خمسة وثلاثين عاماً.

وتكسون مدة عضوية المجلس أربع سنوات ، ويتعين دعوة الجمعية العمومية قبل انتهاء مدة المجلس بستين يوما على الأقل لإجراء انتخابات جديدة .

مادة ١٥٣ - يشترط فيمن يرشح نفسه لعضوية مجلس النقابة الغرعية أن يكون أعضاء جمعيتها العمومة الذين مضى على ممارستهم المهنة خمس سنوات متصلة على الأقل لا تدخل فيها مدد الأعمال النظيرة للمحاماة فضلا عن توافر بقية الشروط المنصوص عليها في المادة (١٣٣) (١٣٣).

مادة ١٥٤ - تشكل هيئة مكتب مجلس النقابة الفرعية من النقيب والأمين العام وأمين الصندوق .

وينتخب مجلس النقابة الفرعية في أول اجتماع له بعد تشكيله الوكيل والأمين العيام وأميان النين الصندوق . ويشترط في النقيب أن يكون من المحامين النين يزاولا المهانة استقلالا المقبولين للمرافعة أمام محكمة النقض ممن مضى على اشتغالهم بالمهنة عشرون سنة متصلة على الأقل .

ويكون لهيئة المكتب كافة الاختصاصات المخولة لهيئة مكتب النقابة العامة في حدود اختصاص النقابة الفرعية.

<sup>&</sup>lt;sup>(۱)</sup> تسم إضسافتها بالاسستدراك المنشور بالجريدة الرسمية العدد ۱۷ في ۲۸ / ٤ / ۱۹۸۳ .

<sup>(</sup>٢) المادة ( ١٥٣ ) مستبدلة بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ المشار إليه .

مادة ١٥٥ - فيما عدا الاختصاصات التي احتفظ بها هذا القانون صراحة لمجلس المنقابة العام يتولى مجلس النقابة الفرعية جميع الاختصاصات المخولة لمجلس النقابة العامة في دائرة النقابة الفرعية وكذلك الاختصاصات الأخرى التي نص عليها هذا القانون.

مسادة ١٥٦ - تسري على نظام الترشيح وشروطه وحالات عدم الجمع وطريقة الانتخاب أو الإشراف عليه وإسقاط العضوية وشغل الأماكن الشاغرة واجماعات المجلس وقراراته ومحاضر جلساته ، الأحكام المقررة في هذا القانون وفي النظام الداخلي للنقابة بشأن مجلس النقابة الفرعية.

مسادة ١٥١ (مكرراً) (١)- يختص مجلس النقابة العامة بالنظر في الطعن في تشسكيل الجمعيات العمومية أو مجالس النقابات الفرعية بطلب يقدم إليه خلال أسبوعين من تاريخ إيلاغه بالتشكيل أو بالقرارات من عشر أعضاء الجمعية العمومسية للسنقابة الفرعية على الأقل الذين حضروا اجتماعها ويكون قراره نهائسيا . كما يختص مجلس النقابة بالفصل في الطعن في القرارات الصادرة من مجالس النقابة الفرعية ، خلال الثلاثين يوما التالية لإبلاغها إليه (١).

### الباب الثالث في النظام الهالي للنقابة

مادة ١٥٧ - يكون النقابة نظام مالي يصدر به قرار من مجلس النقابة ويبين طريقة إمساك حساباتها وحسابات النقابات الفرعية وطريقة إعداد موازناتها التقديرية وإعداد حساباتها الختامية السنوية ووضع الموازنة السنوية المجمعة والحسابات الختامية المجمعة وطريقة مراجعتها .

<sup>(</sup>١) المادة ١٥٦ مكررا مضافة بالقانون رقع ٢٢٧ أسنة ١٩٨٤ المشار إليه .

<sup>(7)</sup> انظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة شرح قانون المرافعات – شرح تفصيلي لكل مادة على حدة من قانون المرافعات " ص 6 وما بعدها.

مادة ١٥٨ - مجلس النقابة هو المهيمن على أموال النقابة وتحصيلها وحفظها ويقوم بإقرار أو صرف النفائة في حدود الاعتمادات المقررة في الميزانية .

ويشرف أمين الصندوق على تطبيق النظام المالي والتحقق من سلامته .

وتباشر مجالس السنقابات الفرعية ذات الصلاحيات في حدود دائرة النقابة الفرعية وفق الميزانيات التقديرية المقررة من مجلس النقابة العامة.

مادة 109 - تبدأ السنة المالية للنقابة في أول يناير وتتتهي في آخر ديسمبر. مادة 109 - تبين الجمعية العمومية في اجتماعها السنوي بناء على اقتراح مجلس النقابة العامة مراقباً للحسابات أو أكثر من المقيدين بجدول المحامين وتحدد أتعابه . ويختص بمراجعة حسابات النقابة العامة والنقابات الفرعية وله في سبيل ذلك اقتراح النظام المالي الذي يكفل حسن سير العمل وأن يقوم بجرد سنوي للحزينة وحسابات العهد والمخازن في النقابة العامة وفي النقابات الفرعية ويعد تقريرا بملاحظاته عن كل ما تقدم يعرض على مجلس النقابة العامة ، وعليه خلال السنة موافاة أمين الصندوق بما قد يكون لديه من ملحظات .

ولمراقب الحسابات الاطلاع على دفاتر النقابة العامة والنقابات الفرعية وسجلاتها ومستنداتها وطلب البيانات والإيضاحات التي يرى لزوما لها .

مادة ١٦١ - ينتلقى مجلس النقابة العمة من النقابات الفرعية في بداية كل عسام وفي موعد لا يجاوز شهر فبراير مقترحاتها بشأن موازنتها التقديرية لسنة مقبلة كما يتلقى منها بيانا بحساباتها الختامية عن السنة المنتهية .

مسادة ١٦٢ - يضمع مجلس المنقابة سنويا موازنة تقديرية مجمعة تضم الموازنات التقديرية للنقابات الفرعية في موعد لا يجاوز أخر فيراير من كل

سنة . كما يعد الحساب الختامي للسنة المنتهية متضمنا الحسابات الختامية لكل نقابة فرعية . ويحليها إلى مراقب الحسابات لوضع تقرير عنها .

مادة ١٦٣ - تنشر الموازنة التقديرية والحساب الختامي مع تقرير مراقب الحسابات في مجلة المحاماة قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العمومية بخمسة عشر يوما على الأقل .

مسادة ١٦٤ - يستمر العمل بموازنة السنة السابقة حتى تقوم الجمعية العمومية بإقرار الموازنة الجديدة .

مسادة 170 - تـودع أمسوال النقابة العامة في حساب خاص بالمصرف أو بالمصارف التي يعينها مجلس النقابة العامة بناء على اقتراح أمين الصندوق. ولمجلس النقابة العامة أن يحدد بناء على اقتراح أمين الصندوق ، ما يودع مسن هـذه الأمسوال فسي حسابات الودائع أو في الحسابات الجارية وما يتم الستثماره مسنها فسي سندات حكومية أو أوراق مالية وما يحتفظ به بخزينة النقابة بصفة مستديمة للصرف منها في الحالات الطارئة .

ويكــون الصـــرف من حسابات النقابة وفق ما يقضي به النظام المالي للنقابة وبتوقيع النقيب أو الوكيل وأمين الصندوق أو الأمين المساعد للصندوق .

مادة ١٦٦ - تتكون موارد النقابة العامة أساسا من :

- ١ رسوم القيد بجداول النقابة .
- ٢ الاشتراكات السنوية وفوائد الاشتراكات المتأخرة .
- ٣ حصيلة ثمن أجور الإعلانات القضائية التي تتشر بمجلة المحاماة .
  - عائد استثمار ات أموال النقابة .
  - الموارد الأخرى التي يوافق عليها مجلس النقابة .

ويحدد مجلس النقابة العامة عند إعداد الموازنة التقديرية ما يخصص سنويا مسن هذه الموارد للنقابات الفرعية ، على أساس عدد الأعضاء المقيدين بكل نقابة فرعية .

مادة ١٦٧ - على المحامي أن يؤدي عند التقدم بطلب قيد اسمه في الجدول العام أو بأحد الجداول الملحقة به رسم القيد المقرر للجدول الذي يريد قيد اسمه به مع رسوم القيد بالجداول السابقة إذا لم يكن قد أداها .

وتكون رسوم القيد كالأتني :

جنيه

٠٦ للقيد بالجدول العام .

على أن يزاد هذا الرسم إلى خمسة أمثاله إذا تجاوزت سن طالب القيد أربعين سنة ، ويزاد إلى عشرة أمثاله إذا تجاوزت سنه خمسين ، ويزاد إلى ألف جنيه إذا تجاوزت سنه الستين .

جنيه

٨٠ القيد بجدول المحامين المقبولين أمام المحاكم الابتدائية .

١٢٠ للقيد بجدول المحامين المقبولين أمام محاكم الاستثناف .

• ١٨ للقيد بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض .

الإعادة إلى جدول ، ما لم يكن قد مضى على نقله إلى جدول غير المشتغلين أكتر من خمس عشرة سنة فتسري بشأنه الرسوم المقررة للقيد بالجدول العام .

مادة ١٦٨ - يؤدي المحامي اشتراكا سنويا وفق الفئات الأتية:

جنيه

المحامي تحت التمرير

- ١٢ للمحامي أمام المحاكم الابتدائية إذا لم تزد مدة قيده في هذا الجدول على ثلاث سنوات.
- ٣٤ للمحامي أمام المحاكم الابتدائية إذا زادت مدة قيده في هذا الجدول على ثلاث سنوات.
  - ١٠ المحامي أمام محاكم الاستئناف .
    - ٨٠ للمحامي أمام محكمة النقض.

مسادة ١٣٩ - على المحامي أن يؤدي الاشتراك السنوي وفق الفئات المبينة بالمسادة السابقة في ميعاد غايته آخر مارس من كل سنة ، ويتم السداد إلى النقابة الغامة .

ومن يتأخر في سداد الاشتراك عن الموعد المشار إليه لا يقبل منه أي طلب ولا تعطى له أي شهادة من النقابة ولا يتمتع بأي خدمة نقابية إلا بعد أن يؤدى جميع الاشتراكات المتأخرة.

مادة ١٧٠ - يقوم أمين الصندوق بعد التاريخ المبين بالمادة السابقة بأعذار المستخلف باستبعاد اسمه بمقتضى إعلان ينشر في مجلة المحاماة خلال شهر أبريل من كل سنة ، ومن يتخلف عن تأدية الاشتراك حتى آخر يونيو يستبعد اسمه من الجدول بقوة القانون .

في الاشتراكات المستحقة عليه أعيد اسمه إلى الجدول بغير إجراءات
 واحتسب له مدة الاستبعاد في الأقدمية والمعاش.

فإذا مضى على استبعاد المحامي سنتان دون أن يؤدي الاشتراكات المستحقة علم مجب التنبيه عليه بالوفاء خلال ثلاثة أشهر ، فإذا انقضى هذا الموعد دون الوفاء بالاشتراكات السنوية زالت عضوية النقابة عنه بقوة القانون ولا يجوز أن يعيد اسمه إلا بإجراءات جديدة مع سداد رسوم الاشتراكات

المستحقة ، وتضم المدة السابقة على زوال عضويته من النقابة إلى مدد القيد الجديدة .

مادة ١٧١ - يجوز لمجلس النقابة إعفاء المحامي - فيما عدا من كان تحت التمرين من رسم الاشتراك عن سنة واحدة متى وجدت أسماء قوية تبرر ذلك بناء على توصية مجلس النقابة الفرعية المختص .

ولا يجوز أن يتكرر الإعفاء لأكثر من سنتين متتاليتين خلال عشر سنوات . مادة ١٧٧ - لا تسرد رسوم القيد التي تدفع النقابة ، على أن للجنة القبول المختصة أن تأذن برد رسم القيد إذا كان رفض الطلب لسبب لا يرجع إلى تقصير في استيفاء شروط القيد .

ولا تقدل طلبات استرداد رسوم القيد والاشتراكات بعد انتهاء السنة المالية التالية للسنة التي دفعت فيها .

مادة ١٧٣ - تستحمل الهيسئات العامسة وشركات القطاع العام والشركات والجهسات الخاصة برسوم القيد والاشتراكات الخاصة بالمحامين العاملين في إدارتها القانونية المرخص لها بذلك طبقاً لأحكام هذا القانون .

وإذا لم تقم بسدادها في الميعاد المحدد ، كان المحامي مسئولاً أمام النقابة عن سدادها ، مع حفظ حقه في استردادها من الجهة التي يتبعها .

مادة ١٧٤ - تعد مجلة المحاماة من الصحف المقررة لنشر الإعلانات القضائية .

وفي الحالات التي يلزم فيها القانون بنشر الحكم في إحدى الصحف يتم النشر في مجلة المحاماة . وعلى الجهات المسئولة عن تنفيذ الأحكام مراعاة ذلك(١).

<sup>(1)</sup> انظر د. عبد الفتاح مراد برنامج CD موسوعة مراد الجنائية للقواعد القانونسية التى قررتها محكمة النقض المصرية في ٧٧ عاماً منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٣١ حتى عام ٢٠٠٧ وطرق نقض الأحكام في القوانين العربية".

مادة ١٧٥ – تعفى نقابة المحامين والنقابات الفرعية واللجان الفرعية وكافة المؤسسات التابعة من كافة الضرائب والرسوم والدمغة والعوائد أو غير ذلك من التكاليف المالية منهما كان نوعها (١).

وتعفى أمسوال النقابة والنقابات الفرعية الثابتة والمنقولة . وجميع العمليات الاسستثمارية مهما كان نوعها من جميع الضرائب والرسوم والدمغة والعوائد الذي تفرضها الحكومة أو أية سلطة عامة .

### الباب الرابع صندوق الرعاية الاجتماعية والصحية

مادة ١٧٦ - ينشأ بنقابة المحامين صندوق للرعاية الاجتماعية والصحية يكون مقره بها ، ويهدف إلى رعاية أعضاء النقابة من المحامين المقيدين بالجدول العام اجتماعيا وصحيا بما في ذلك ترتيب معاشات لهم عند تقاعدهم أو للمستحقين عنهم في حالة الوفاة .

ويكون للصندوق شخصية اعتبارية مستقلة ويمثله نقيب المحامين قانونا أمام المحيون السحة المتعاشرة المعاشرة المعاشرة المتصاصاته في حدود دائرة النقابة الفرعية وذلك فيما عدا ترتيب المعاشات.

مسادة ۱۷۷ - يقوم على إدارة الصندوق لجنة تشكل برئاسة نقيب المحامين وعضوية أقدم وكيلي النقابة العامة ممن يزاول المهنة مستقلا وأمين صندوقها ونقيب القاهرة وثلاثة من نقباء النقابات الفرعية الأخرى وأربعة من أعضاء مجلس النقابة العامة يختارهم المجلس كل سنتين .

<sup>(1)</sup> انظر د.عبد الفتاح مراد "شرح منازعات القضاء المجارى - دراسة تط على أحكام المحكمة الإدارية الطيا" ص ٢٦ وما بعدها . في المستنسمية

ويحـل الوكيل الأخر محل أقدم الوكيلين ، كما يحل أمين الصندوق المساعد محل بأمين الصندوق وذلك عند غياب أي منهما .

مسادة ٩٧٨ - لجنة الصندوق هي السلطة المهيمنة على تصريف شئونه في حدود أحكام هذا القانون و لاتحته التنفيذية، وتتولى اللجنة على الأخص المهام التالهة:

١ - إعداد اللائحة التنفيذية للرعاية الاجتماعية والصحية .

٢ - الإشـراف علـي تنفيذ أحكام القانون واللائحة التنفيذية ، واتخاذ ما تراه
 لازما لرفع مستوى أداء الخدمات التي يقدمها .

 وضــع الخطة العامة لاستثمار أموال الصندوق والموافقة على مجالات توظيفها .

٤ - تعيين الخبراء الاكتواريين الذين قد يختار هم الصندوق وتحديد أتعابهم .

و - إعداد ميزانية الصندوق التقديرية وحساباته الختامية السنوية ومركزه
 المالي وعرضها على مجلس النقابة .

٦ - اقــتراح بـتعديل الأحكــام المنظمة للصندوق في القانون أو في لائحته التنفيذية .

مادة ١٧٩ - تتعقد اللجنة بدعوة من رئيسها مرة كل ثلاثين يوما على الأقل ويجوز لها أن تدعو خبراء مختصين للاشتراك في اجتماعاتها دون أن يكون لهد حق التصويت.

وتكون اجتماعاتها صحيحة بحضور سبعة من أعضائها على أن يكون من بينهم النقيب أو وكيل النقابة وأمين الصندوق أو من ينوب عنه.

و تصدر قراراتها بالأغلبية لأصوات الحاضرين ،وذلك فيما عدا تقرير أوجه الاستثمار فيشترط موافقة الأغلبية المطلقة لأعضاء اللجنة . مادة ١٨٠ - للجنة أن تشكل من بين أعضائها لجنة فرعية تختص بالبت في الحيالات العاجلة فيما عدا ترتيب المعاشات ، وذلك في الحدود التي تبينها اللائحة التنفيذية .

مادة ١٨١ – تتكون موارد الصندوق من :

١ - حصيلة صندوق الإعانات والمعاشات الموجود بالنقابة وقت العمل بأحكام هذا القانون.

٢ - حصيلة طوابع دمغة المحاماة .

٣ - حصيلة أتعاب المحاماة التي تحكم بها المحاكم في جميع القضايا .

٤ - عائد استثمار أموال الصندوق<sup>(١)</sup>.

الهبات والتبرعات والإعانات التي يتلقاها والتي يوافق الصندوق على
 قبولها .

مادة ١٨٢ - تصدر نقابة المحامين لصالح صندوق الرعاية الاجتماعية والصحية طوابع دمغة المحاماة من خمسة جنيهات إلى جنيه واحد وأي فئات أخرى يقررها مجلس النقابة بناء على اقتراح لجنة الصندوق.

مادة ١٨٣ - تستحق الدمغة على المحامي عند إثبات حضوره لأول مرة في محاضر جلسات المحاكم أيا كان نوعها واللجان القضائية واللجان الإدارية ذات الاختصاص القضائي وجلسات التحقيق الذي تجريه النيابات وجهات التحقيق المختلفة.

ولا يجـوز للمحاكم والجهات المتقدمة أن تقبل حضور المحامي أو تقبل تقديم أي دفاع أو أوراق منه إلا إذا سدد الدمغة . وإذا تعدد المحامون في الدعوى أو التحقيق ولو عن نفس الموكل، تعددت الدمغة.

انظر د . عيد القيتاح مراد " موموعة الاستثمار – شرح تقصيلي لقوانين الاستثمار في مصر والعالم " ص  $\rm VV$  وما بعدها .

وتكون قيمة طابع الدمغة في الحالات المتقدمة على النحو التالي : جنيهان عند الحضور أمام المحاكم الجزئية أو في جلسات التحقيق . أربعة جنيهات عند الحضور أمام المحاكم الابتدائية والإدارية.

ستة جنيهات عند الحضور أمام محاكم الاستثناف والقضاء الإداري .

عشرة جنيهات عند الحضور أمام محاكم النقض والإدارية العليا والدستورية العليا .

مسادة ١٨٤ - تستحق دمغة المحاماة بفئة (خمسة جنيهات) على طلبات تقدير أتعاب المحامين التي تقدم للجنة المشار إليها في المادة ( ٨٤) من هذا القسانون فسإذا قسبل الطرفان نتيجة وساطتها ، استحقت الدمغة بواقع عشرة جنسيهات عسن الخمسمائة جنيه الأولى من قيمة المتصالح عليه وعشرين (١) جنسيها عسن الخمسمائة جنيه التالية وخمسين (١) عن كل خمسمائة جنيه تالية ويلسزم بسدادها المسئول عن قيمة المطالبة ويتم لصقها على المحضر الذي تحسرره (١) اللجنة في هذا الشأن . وإذا أصر أحد الطرفين على طلب النظر فسي أمسر الستقدير ضسوعف ما يستحق من دمغة على الطلب وفق ما تقدم ويسددها مقدم الطلب وبرجم بها على المحكوم عليه .

مادة ١٨٥ - عالوة على ما نص عليه في المادة السابقة تستحق دمغة المحاماة على الأوراق الآتية :

١ – التوكيلات الصادرة إلى المحامين .

٢ - طلبات القيد بجداول المحامين .

<sup>(</sup>١) مصوبة بالاستدراك المنشور بالجريدة الرسمية - العدد ١٧ في ٢٨/٤/٢٨.

<sup>(</sup>٢) مصبوبة بالاستدراك المنشور بالجريدة الرسمية - العدد ١٧ في ١٩٨٣/٤/٨٠ .

<sup>(</sup>٣) مصوبة بالاستدراك المنشور بالجريدة الرسمية - العدد ١٧ في ١٩٨٣/٤/٢٨ .

٣ - الشهادات التي تصدر ها نقابة المحامين بناء على طلب المحامي أو أي جهة أخرى ويكون طابع الدمغة في هذه الحالات من فئة جنيه واحد عثى كل ورقة .

مادة ١٨٦ - يكون سداد قيمة دمغة المحاماة المبينة بالمواد الثلاث السابقة عن طريق لصقها على محاضر الجلسات أو الأوراق المشار إليها ويكون الموظف المختص مسئولا عن تتفيذ ذلك .

ولمفتشي أقسلام الكستاب بوزارة العدل ولمن تتدبه النقابة التحقق من سداد الدمغات المشار اليها بالاطلاع على المحاضر والأوراق المفروضة عليها وفي حالسة عدم تتفيذ حكم القانون في هذا الشأن يكون الموظف المختص مسئولا شخصيا عن قيمته مع عدم الإخلال بمسئوليته الإدارية (١).

مادة ١٩٨٧ - على المحكمة من تلقاء نفسها وهي تصدر حكمها على من خسر الدعوى أن تلزمه بأتعاب المحاماة إذا كان خصمه قد حضر عنه محام ، بحيث لا تقل عن خمسين جنيها في الدعاوى المنظورة أمام المحاكم الجزئية في مديما عدا الدعوى المستعجلة وخمسة وسبعون جنيها في الدعاوى المنظورة أمام المحاكم الابتدائية والإدارية والدعاوى المستعجلة الجزئية ومائة جنيه في الدعاوى المنظورة أمام محاكم الاستثناف ومحاكم القضاء الإداري ومائتي جنسيه فسي الدعوى المنظورة أمام محاكم النقض والإدارية العليا والدستورية العليا .

وعلى المحكمة أن تحكم بأتعاب للمحاماة في الدعاوى الجنائية التي يندب فيها محام بحيث لا تقل عن مائة جنيه في دعاوى الجنح المستأنفة وماتتي جنيه في دعاوى الجنايات وثلاثمائة جنيه في دعاوى النقض الجنائي .

<sup>(&#</sup>x27;) انظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على قانون لجان التوفيق" ص ٨٥ وما بعدها.

مسادة ١٨٨ – تسؤول إلى الصندوق أتعاب المحاماة المحكوم بها في جميع القضايا طبقا للمبين بالفقرة الأولى من المادة السابقة وتأخذ هذه الاتعاب بحكم الرسسوم القضائية وتستولى أقلام الكتاب تحصيلها لحساب الصندوق بذات القواعد المقسررة لتحصيل الرسم بمقتضى الرسسوم القضائية وتخصص مسن الاتعاب المحصلة نسبة ٥٪ لأقلام الكتاب والمحضرين ويكون توزيعها فيما بينهم طبقاً المقواعد التي يضعها وزير المعدل بقرار منه.

مادة ١٨٩ - تسودع أمسوال الصندوق في حساب خاص بالمصروفات أو المصارف التي تختارهم لجنة الصندوق ويكون الصرف منها بناء على قرار من اللجنة وبتوقيع من رئيسها أو أمين الصندوق أو من ينوب عنهما.

ويمسك الصندوق حسابات له مستقلة عن حسابات النقابة العامة .

ويكسون للصدندوق مراقب للحسابات تعينه الجمعية العمومية سنويا وتحدد أتعابه بسناء على اقتراح مجلس النقابة ، ويجوز أن يكون مراقب حسابات النقابة مراقباً لحسابات الصندوق .

مسادة • ١٩٠ - تعفى أمسوال الصسندوق الثابت والمنقولة وجميع العمليات الاسستثمارية مهما كان نوعها من الضرائب والرسوم والدمغة والعوائد التي تفرضها الحكومة أو أي سلطة أخرى .

كما تعفى العمليات التي يباشرها الصندوق من الخضوع لأحكام القوانين الخاصية بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين . وذلك دون إخلال بحق مجلس النقابة في أن يعهد إلى الهيئة العامة للتأمين بندب بعض خبرائه الاكتواريين لقحص بعض أوجه نشاط الصندوق واستثماراته .

مسادة ١٩١ - تعد اللجنة في موعد لا يجاوز آخر فبراير من كل سنة مشروع موازنة السنة المقبلة والحساب الختامي للسنة المنتهية ويعرض على مجلس النقابة مع تقرير مراقب حسابات الصندوق للنظر فيه وعرضه على الجمعية العمومية للصندوق . ويستمر العمل على أساس الموازنة السابقة حتى يتم إعداد الموازنة الجديدة من الجمعية العمومية .

مسادة ١٩٢ - تعد الجمعية العمومية النقابة التي تدعى النظر في موازنة النقابة وحساباتها الختامية السنوية ، جمعية عمومية الصندوق تختص باعتماد موازنته التقديرية وحساباته الختامية وتعيين مراقب حساباته وتحديد أتعابه .

مسادة ٩٩٣ - تنشر الموازنة التقديرية والحساب الختامي للصندوق في مجلة المحاماة مع الموازنة التقديرية والحساب الختامي للنقابة العامة .

مسادة ١٩٤ - يراعى في إعداد الموازنة السنوية للصندوق تكوين احتياطي للصندوق بقدر بما لا يقل عن عشرين في المائة من إيراداته ويخصص لمواجهة أي عجز طارئ في موازنة الصندوق.

كما يسراعى في إعداد هذه الموازنة تحديد المبالغ التي تخصص للرعاية الاجتماعية والصحية للأعضاء ، وما يرصد منها للنقابات الفرعية على أساس عدد أعضائها المقيدين بالجدول العام .

مسادة ١٩٠٥ – يفحص المركز المالي للصندوق مرة على الأقل كل خمس سنوات بمعرفة خبير اكتواري تندبه الهيئة العامة للتأمين بناء على طلب مجلس المنقابة ، فسإذا تنين وجود عجز في أموال الصندوق أوضح الخبير أسباب العجز وما يقترحه من وسائل لتلافيه . ويعرض تقريره على مجلس النقابة ويبلغ إلى لجنة الصندوق . ويكون على مجلس النقابة في هذه الحالة ببناء على الملاحظات التي تبديها لجنة الصندوق – أن يدعو الجمعية العمومية للانعقاد ويعرض عليها ما يقترحه من وسائل لمد العجز وإذا تبين من نتيجة الفحص الاكتواري وجود فائض في الصندوق ، كان لمجلس النقابة أن يقيرح على الجمعية العمومية إما زيادة الاحتياطي العام أو تكوين

احتسياطات خاصة أغراض مختلفة أو زيادة المعاشات والخدمات التي يؤديها الصندوق المنتفعين به .

مادة ١٩٦ – للمحامي الحق في معاش كامل إذا توافرتْ فيه الشروط الآتية: ١ – أن يكون اسمه مقيدا بجدول المحامين المشتغلين .

٢ – أن يكون قد مارس المحاماة ممارسة فعلية مدة ثلاثين سنة ميلادية
 متقطعة أو متصلة بما فيها مدة الثمرين على ألا تزيد على أربع سنوات.

٣ - أن يكون قد بلغ ستين سنة ميلادية على الأقل.

ويعت بر فسي حكسم بلسوغ سن الستين وفاة المحامي أو عجزه عجزا كاملاً مستديماً .

 غ - أن يكون مسددا لرسوم الاشتراك المستحقة عليه ما لم يكن قد أعفى منها طبقاً لأحكام هذا القانون.

مسادة ۱۹۷<sup>(۱)</sup> - يقدر المعاش المنصوص عليه في الفقرة السابقة بواقع ستة جنسيهات عن كل سنة من سنوات الاشتغال بالمحاماة بحد أقصى قدره مائتان وأربعون جنيها.

ويخفض المعاش إلى النصف بالنسبة للمحامين المعاملين بأحكام قانون التأمين الاجتماعي وذلك عن كل سنة من سنوات

التأمين الاجتماعي .

مادة ١٩٨ - يستحق المعاش للمحامي على ذات الأساس الوارد بالمادة السابقة في الحالتين الآتيتين:

<sup>(</sup>۱) حكمت المحكمية الدستورية العليا في القضية رقم ٩٩ لسنة ٢٠ قضائية " دستورية " بجلسة ٤ ديسمبر سنة ١٩٩٩ بعدم دستورية عجز الفقرة الأولى من المسادة ١٩٧١ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ فيما نصت عليه مسن " ويخفض المعاش إلى النصف بالنسبة للمحامين العاملين بأحكام قانون التأمين الإجتماعي وذلك عن كل سنة من سنوات التأمين الإجتماعي .

 اذا طلب المحامي الذي مارس المحاماة عشرين سنة كاملة فأكثر وبلغ الخامسة والخمسين إحالته إلى المعاش السباب توافق عليها لجنة الصندوق.

٢ -- إذا أصلب المحامي عجز كامل يمنعه من الاستمرار في مزاولة المهنة
 وكانت مدة اشتغاله عشر سنوات على الأقل

مادة ١٩٩ - في حالة وفاة المحامي الذي يستحق معاشا طبقاً للمادة السابقة يؤول معاشه إلى المستحقين عنه .

مسادة • ٢٠٠ - إذا توفسى المحامي أو أصيب بعجز كلي دون أن تتوافر فيه شروط استحقاقه معاشا طبقا للمواد السابقة وكان مقيدا بالجدول العام صرف لمه أو المستحقين عنه مبلغ خمسمائة جنيه دفعة واحدة ومعاش قدره أربعون جنيها شهريا(١).

مادة ٢٠١ - عند حساب مدة ممارسة المحامي للمحاماة تجبر كسور السنة إذا زادت على النصف وتهمل إن قلت عن ذلك .

مادة ٢٠٢ - يقصد بالمستحقين في المعاش:

١ - أرملة المحامي أو صاحب المعاش .

٧ - أبسناؤه وبسناته الذين لم يجاوزوا<sup>(٢)</sup> الحادية والعشرين وقت وفاته ، فإذا كسانوا قسد جاوزوها اعتبروا ضمن المستحقين إذا كانوا في إحدى مراحل التعليم التسي لا تجاوز التعليم الجامعي أو العالى حتى بلوغهم سن السادسة والعشرين أو الانتهاء من

دراستهم ، أي التاريخين أقرب .

<sup>(&#</sup>x27;) أنظر د . عبد الفتاح مراد " موسوعة شرح قانون الإجراءات الجنائية - شرح تفصيلي لكل مادة على حدة من قانون الإجراءات " ص ٧٨ وما بعدها .

<sup>(</sup>٢) مصوبة بالاستدراك بالجريدة الرسمية العدد ١٧ في ٢٨/٤/٢٨.

 ٣ - بسناته غير المنزوجات أو المنزملات أو المطلقات ممن تجاوزن الحادية والعشرين (١).

٤ – الأخوات والأخوة المصابون بعجز كامل عند وفاته يمنعهم من الكسب . ويشترط للاستحقاق في المعاش في الحالات المبينة في البنود ٣ ، ٤ ، ٥ أن تثبت إعالة المحامي لطالب الاستحقاق حال حياته وألا يكون له دخل خاص يعادل ما يستحقه في المعاش فإذا نقص عما يستحق له أدى إليه الفرق .

وتبيسن اللائحسة التتفيذية كيفية إثبات الإعالة وعدم وجود دخل خاص وكيفية ثبوت العجز الكامل وذلك في الحالات المشار إليها .

مادة ٢٠٣ - يقطع معاش المستحق في الحالات الأتية:

١ - وفاة المستحق .

٧ - زواج الأرملة أو المطلقة والبنت أو الأخت.

٣ - بلوغ الابن أو الأخ سن الحادية والعشرين ويستثنى من ذلك :

(i) العاجز عن الكسب حتى زوال حالة العجز .

(ب) الطالب في إحدى مراحل التعليم التي لا تجاوز الجامعي أو العالمي حتى انستهاء دراسته أو بلوغه سن السادسة والعشرين أيهما أقرب ويستمر صرف معساش الطالب الذي بلغ سن السادسة والعشرين خلال السنة الدراسية حتى نهايتها .

 4 – إذا توافــرت في المستحق شروط استحقاق معاش أكبر مع مراعاة حكم المادة (٢٠٦).

مادة ٢٠٤ - إذا طلقت البنت أو الأخت أو ترملت أو عجز الابن أو الأخ عسن الكسب بعد وفاة المحامي أو صاحب المعاش منح كل منهم ما كان

<sup>(</sup>۱) انظر د.عبد القتاح مراد "شرح أوامر المنع من السفر والتصرف والتحفظ" ص ٣٣ وما بعدها .

يستحق له معاش بافتراض استحقاقه في تاريخ وفاة المورث دون مساس بحقوق باقى المستحقين .

كما يعود حــق الأرملة في المعاش إذا طلقت أو ترملت ولم تكن مستحقة لمعاش عن الزوج الأخير .

مادة ٥٠٥ - يوقف صرف المعاشات إلى المستحقين عن المحامي عدا السنودين عن المحامي عدا السروجة إذا استخدموا في أي عمل وكان دخلهم فيه يعادل المعاش أو يزيد عليه .

فإذا نقص الدخل عما يستحقونه من المعاش أدى إليهم الفرق.

ويعود حق هؤلاء في صرف المعاش كاملاً أو جزء منه إذا انقطع هذا الدخل كله أو بعضه .

مسادة  $7.7^{(1)} - V$  يجوز الجمع بين معاش التقاعد المقرر وفقا لأحكام هذا القسانون وبين المعاش المستحق بمقتضى قوانين أخرى عن ذات السنوات إلا إذا كان مجموع المعاشين V يزيد على مانتين وأربعين جنيها وإV خصم من معاش السنقابة مقدار السزيادة وV يسري هذا القيد على محامي الإدارات القانونية V.

مادة ٢٠٦ (مكرر) - يستمر صرف معاشات المحامين الشرعيين المعاملين بالمادة ٩٦ من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٤٤، والذين أحيلوا إلى المعاش أو توفوا قبل صدور القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ أو ورثتهم.

مسادة ٢٠٧ - تقدم طلبات الإحالة إلى المعاش كتابة إلى النقابة حتى أخر شهر أكتوبر من كل سنة ، وعلى لجنة الصندوق ترتيب المعاش للطالب متى

<sup>(</sup>١) المادة ٢٠٦ مستبدلة بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه.

<sup>(&</sup>lt;sup>٢)</sup> انظر د. عبيد الفيتاح مراد الترجمة الإنجليزية للقانون المدني والنصوص العربية المقابلة لها ٢٩ وما بعدما .

توافــرت فيه الشروط المنصوص عليها في هذا القانون وذلك في آخر شهر ديسمبر .

وعلى الطالب تصعفية أعمال مكتبه خلال ثلاثة أشهر تبدأ من يوم قبول الطلب.

ويبدأ صرف المعاش في أول الشهر التالي الإخطار لجنة الصندوق بتصفية أعماله فعلا .

مادة ٢٠٨ - يترتب على صرف معاش التقاعد ألا يباشر المحامي أي عمل مسن أعمسال المحامساة أيا كان نوعه ويرفع اسم المحامي نهائياً من جدول المحامين المشتغلين ولا يجوز للمحامي بعد أن يحصل على معاش التقاعد أن يطلب قيد اسمه في جدول المشتغلين .

مادة ٢٠٩ - لا يجوز استبدال المعاشات المقررة وفقاً لهذا القانون.

مادة ٢١٠ - تسري الأحكام الخاصة بالمستحقين المنصوص عليها في هذا القسانون على المستحقين المعاملين بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٤٤ بشان المحاماة أمام المحاكم الشرعية ، المشتغلين وقت صدور هذا القانون وذلك عند استحقاقهم المعاش .

مسادة ٢١١ – نزاد المعاشات الأصلية المقررة طبقا لأحكام القوانين السابقة بما في ذلك معاشات المحامين المعاملين بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٤٤ طبقا للائتى:

- ١ خمسون في المائة من المعاش الذي لم يكن يجاوز أربعين جنيها .
- ٧ أربعون في المائة من المعاش الذي لم يكن يجاوز خمسين جنيها .
  - ٣ ثلاثون في المائة من المعاش الذي لم يكن يجاوز ستين جنيها .
    - ٤ عشرون في المائة من المعاش في الحالات الأخرى.

ويكون الحد الأدنى لنصيب المستحقين عن صاحب المعاش خمسة وثلاثين جنيها في الشهر بالنسية للأرملة وخمسة جنيهات بالنسبة لكل من باقي المستحقين ويمسرى ما تقدم على المعاشات والأنصية المستحقة ابتداء من الشهر التالى لتاريخ العمل بأحكام هذا القانون.

مادة ٢١٢ - يجوز لمجلس النقابة أن يعقد تأمينا لدى إحدى شركات التأمين لتغطية الستزامات الصيندوق عن معاشات النقاعد ومخاطر الوفاة الموجبة الاستحقاقها.

مادة ٣١٣ - إذا طرا على المحامي ما يقتضى معاونته ماليا جاز الجنة الصندوق أن تقرر له معونة وقتية لمواجهة حالته أو معونة شهرية ثابتة لمدة لا تجاوز سنة .

والجنة أن تقرر معونة للمستحقين عن المتوفى طبقاً لأحكام هذا القانون إذا لم نتوافر له شروط الحصول على معاش التقاعد .

وفسي جمسيع الأحوال لا يجوز أن يزيد مجموع ما يحصل عليه المحامي أو المستحقون عنه من معونات الحد الأقصى لمعاش سنة واحدة .

مادة ٢١٤ - يكفل الصندوق ، الرعاية الصحية للمحامين المقيدين بالجدول العابة العسام وأسرهم طبقا للقواعد الموحدة التي تقررها اللائحة التنفيذية للرعاية الاجتماعية والصحية على مستوى الاجتماعية والصحية على مستوى السنقابات الفرعية وطبقاً للاعتمادات السنوية التي تخصص لكل منها في الموازنة التقديرية .

ويجوز أن يكون ذلك عن طريق إنشاء نظام للتأمين الصحي .

مادة ٢١٥ - تضمع اللائحة التنفيذية للرعاية الاجتماعية والصحية نظاماً لتقديم قروض للمبتدئ لمعاونته على اتخاذ مكتب لمه أو تكوين مكتبة قانونية خاصــة به بعد انتهاء فترة تمرينه وقبوله بجدول المحاكم الابتدائية والإدارية على ألا يقبل قيد المحامي أمام محاكم الاستثناف لا بعد سداد هذه القروض . مادة ٢١٦- (ملغاة) (١) .

مادة ٢١٧ - يخستص مجلس النقابة وحده بالفصل في تظلمات ذوي الشأن من قرارات لجنة الصندوق ، كما تختص مجالس النقابات الفرعية في الفصل في تظلمات ذوي الشأن من قرارات لجانه الفرعية .

مادة ٣١٨ - مع عدم الإخلال بأحكام قانون المرافعات تعتبر المعاشات والمعونات التسي تقرر طبقا الأحكام هذا القانون نفقة لا يجوز تحويلها أو المحجز عليها أو التتازل عنها للغير .

مادة ٢١٩ - يضع مجلس النقابة بناء على اقتراح لجنة الصندوق اللائحة التنفيذية للرعاية الاجتماعية والصحية مبيناً بها إجراءات تقديم الطلبات والفصل فيها وما يقدم من مستندات مؤيدة لها وتحديد اختصاصات كل من النقابة العامة والنقابات الفرعية بشأنها.

#### الباب الخاوس الأمانية العامة

مسادة • ٢٦ – يكون للنقابة أمانسة عامة تتولى الشئون الإدارية والمالية والتنفيذية المستعلقة بالمنقابة وتخضسع للإشراف المباشر لأمين عام النقابة والإشراف الأعلى للنقيب<sup>(٢)</sup>.

مسادة ٢٢١ - يعين مجلس النقابة العامة مديرا عاماً للنقابة من بين المحامين أو غــيرهم لإدارة شسئون وأعمــال النقابة الإدارية والمالية والإشراف على

<sup>(</sup>۱) المادة ٢١٦ ملغاة بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ السابق الإشارة إليه .

<sup>(&</sup>lt;sup>۲)</sup> انظر د. عبد الفتاح مراد "برنامج CD موسوعة شرح جرائم قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة والقبود والأوصاف الجنائية الخاصة بها ".

العامليس بها ويكون مسئو لا عن إدارة شئون النقابة أمام الأمين العام الذي يكون له عليه حق التنبيه والإنذار البسيط وفيما عدا ذلك لا يحاسب تأديبيا إلا أمام مجلس النقابة (١).

مادة ٢٢٢ - يضع مجلس النقابة العامة بناء على اقتراح الأمين العام لاتحة تنظيم شنون العاملين بها وكيفية تعيينهم وتحديد مرتباتهم وعلاواتهم ومعاملتهم وتوزيعهم على النقابة العامة والنقابات الفرعية.

## الباب السائس أحكام عامة وختامية

مسادة ٣٢٣ - لا تسرى أحكام القوانين الخاصة بالاجتماعات العامة على اجتماعات أعضاء النقابة المحددة بهذا القنون .

مسادة ٢٢٤ - لا يجوز تفتيش مقار نقابة المحامين ونقاباتها الفرعية ولجانها الفرعية أو وضع أختام عليها إلا بمعرفة أحد أعضاء النيابة العامة وبحضور نقيب المحامين أو نقيب النقابة الفرعية أو من يمثلها .

مادة ٧٢٥ - تنشر القرارات ذات الطمابع العام التي تصدرها الجمعية العمومية ومجلس النقابة العامة والجمعيات العمومية للنقابة الفرعية ومجالسها بمجلة المحاماة وفق ما يقرره مجلس النقابة العامة.

مادة ۲۲۱ – كل تتبيه أو إخطار يجب أن يكون بمقتضى خطاب موصى عليه بعلم الوصول مالم يرد في القانون نص على خلاف ذلك .

<sup>(</sup>۱) انظر د. عبد الفستاح مراد الترجمة الإنجليزية لقانون الاستثمار ولاتحته التنفيذية وعقوده والنصوص العربية المقابلة لها ص ٥٩ وما بعدها .

مادة ٢٢٧ - مع عدم الإخلال بأية عقوبات أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أي قسانون آخر يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن شهر وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تتجاوز ألفي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من انتحل لقب محام على خلاف أحكام هذا القانون .

وتكون العقوبة غرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه لكل من زاول عملا من أعمال المحاماة ولم يكن من المحامين المقيدين بجدول المحامين المشتغلين أو كان ممنوعا من مزاولة المهنة.

وتسؤول حصديلة الغرامة المحكوم بها إلى صندوق الرعاية الاجتماعية والصحية .

مادة ٣٢٨ - يجب على المحامين المقيدين بجدول المحامين المشتغلين عدم التخلف عن تأدية الانتخاب وإلا وجبت على المتخلف غرامة قدرها عشرون جنيها تحصلها النقابة عند سداد الاشتراك لصالح صندوق الرعاية الاجتماعية والصحية ولا يجوز الإعفاء منها إلا لعذر يقبله مجلس النقابة العامة بشرط الإخطار به سلفا ما لم يثبت كأنه كان طارنا (۱).

<sup>(</sup>۱) انظر د. عسيد الفتاح مراد "موسوعة مراد لأحكام المحكمة الدستورية العليا مسنذ ابتشسائها عام ۱۹۷۹ وحتى الآن وطرق الرقابة على دستورية القوانين في مصر والدول العربية والقانون المقارن " الجزء الثاني ص ۵۲ وما بعدها .

## جدول توزيع المعاش للمستحقين

	بة الشرعية	الأنص		رقم	
الأخوة	الوالدان	الأولاد	الأرمل	المستحقون	الحالة
_	-	نصف .	نصف	أرملـــة أو أرامـــل وأكثر من ولد	١
-	سدس للواجد أو الأثنين	<u> </u>	نصف	أرملـــة أو أرامـــل وولد واحد ووالدان	4
-	-	نٹٹ	نصف	ارملـــة أو أرامـــل وولد واحد	٣
-	سدس للواحد أو الأثنين	نصف	تلث	ارمله أو ارامه واكثر مهن ولهد ووالهدان <sup>(۱)</sup> مستحقان	ŧ
-	سدس لكل منهما	_	نصف	أرملــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	٥
-	_	-	ثلاثة أرباع	أرملــــة أو أرامل مع عدم وجود أولاد ولا والدين	7
-	_	ثلاثة أرباع	-	ولد واحد مع عدم وجود أرامل ولا والدين	٧
-	-	كامل المعاش	-	اکــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	٨
-	سدس للواحد أو الاثثين	ثلاثة أرباع	-	أكثر من ولد ووالدان مع عدم وجود أرملة	1
-	سدس لکل منهما	نمىف	-	ولــد واجــد ووالدان مع عدم وجود أرملة	١.
**	ثلث للواحد أو الأثنين		-	والدان مسع عدم وجود أرملة ولا أولاد	11

<sup>(</sup>١) مصوبة بالإستدراك المنشور بالجريدة الرسمية العدد ١٧ في ١٩٨٣/٤/٨٠ .

<sup>(</sup>٢) مصوية بالإستدراك المنشور بالجريدة الرسمية العدد ١٧ في ٢٨ /١٩٨٣/٤.

	بة الشرعية	الأنصب		رقم	
الأخوة	الوالدان	الأولاد	الأرمل	المستحقون	الحالة
سدس	-	-	_	اخ أو أخست مسع عسده وجسود أرملسة ولا أولاد ولا والدين	17
ثلث بالتساوي	-	-	-	اكثر من أخ او أخت مع عــدم وجــود ارملة ولا أولاد ولا والدين	18

# الفصل الثاني المذكرة الإيضادية للاقترام بمشروع قانون القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣

وقد لوحظ أن الاقتراح بمشروع قانون المشار إليه كان موضع تعليقات وملاحظات من العديد من المحامين الأمر الذي من أجله رأى مقدموا الاقتراح بمشروع القانون المرافق تحقيقاً لمطالب العديد من المحامين إجراء بعض التعديلات على الاقتراح بمشروع القانون المقدم من المجلس الموقت لنقابة المحامين سالف الذكر.

ولما كان الدستور في مادته ١٠٩ قد قصر اقتراح القوانين على السيد رئيس الجمهوريــة وأعضــاء مجلس الشعب ، رأى مقدموا هذا الاقتراح بمشروع قانون أن يبادروا بتقديمه ليسلك السيل الشرعي حتى يصدر ويعمل به .

وقد حسرص مقدموا هذا الاقتراح بمشروع قانون على الإبقاء على الغالبية المعظمى من الاقتراح الذي كان قد تقدم به مجلس النقابة الموقت والمشار إليه سلفا حستى لا يكون هذا الاقتراح بمشروع قانون بعيدا عن اقتراح مجلس النقابة الموقت الذي أعد نفاذا لأحكام القانون رقم ١٩٨٠ لسنة ١٩٨١.

وقد عنى الاقتراح بمشروع قانون العرافق كما عنى اقتراح مجلس النقابة المؤقت بأن يتضمن قانون إصداره النص على إلغاء القانون والأحكام السابقة عليه وكذلك استوجب تشكيل لجنة مؤقتة للإشراف على إجراء انتخابات النقيب وأعضاء مجلس النقابة العامة وبعض الاختصاصات الأخرى .

كما حرص الافتراح بمشروع قانون في المادة الخامسة من قانون الإصدار على تحديد موعد لا يتجاوز شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون لإجراء الانتخابات وانتهاء مهمة اللجنة المؤقتة (١).

وقد قسم الاقتراح بمشروع قانون المرافق إلى قسمين رئيسيين خصص القسم الأول لممارسة مهنة المحاماة والقسم الثاني أفرده لنظام نقابة المحامين وقسم القسم الأول إلى باب تمهيدي وبابين رئيسيين.

وقسم القسم الثاني إلى باب تمهيدي وسبعة أبواب (٢).

ويحتوى الاقتراح بمشروع قانون كله على ٢٢٩ مادة .

# القسم الأول في ممارسة معنة المعاماة معنة المحاماة ومزاولتها

أفرد الاقتراح بمشروع قانون هذا الباب التمهيدي لتعريف مهنة المحاماة وقصرها على وبعض الأحكام الأخرى الخاصة بمزاولة مهنة المحاماة وقصرها على المحامين وحدهم.

وقد استحدث هذا الباب بعض الأحكام التي لم ترد في قوانين المحاماة السابقة ، من ذلك منا نصت عليه المادة الرابعة من الاقتراح بمشروع قانون من

<sup>(</sup>۱) انظر د.عبد الفتاح مراد الترجمة الإنجليزية لقانون المناقصات والمزايدات ولاحته التنفيذية والنصوص العربية المقابلة لها ص ۸۸ وما بعدها .

<sup>(</sup>١) انظر د.عد الفتاح مراد " شرح أوامر وقرارات التصرف في التحقيق الجنائي وطرق الطعن فيها " ص ٤١ وما بعدها .

جــواز مــزاولة مهنة المحاماة للمحامي سواء منفردا أو شريكا مع غيره من المحامين أو في صورة شركة مننية للمحاماة .

وعلى ضوء التطورات الحديثة التي صاحبت مزاولة المهنة في الدول المستقدمة فقسد أجاز الباب التمهيدي للمحامين تأسيس شركات مدنية للمحاماة تكون قاصرة على مزاولة المحاماة أمام المحاكم المدنية ولا يجوز أن يكون الغرض الأساسي منها مزاولة المهنة أمام المحاكم الجنائية .

ولضمان حسن العمل في هذه الشركات فقد أناط المشروع بمجلس النقابة وضع تموذج للنظام الأساسي لشركات المحامين وتنظيم إجراءات تسجيلها بالنقابة العامة مع عدم الإخلال بالأحكام المقررة بشأن الشركات المدنية على أن يصدر بهذا النموذج قرار من وزير العدل.

#### جدول المعامين

خصص الباب الأول من القسم الأول من الاقتراح بمشروع قانون المرفق للقيد بجداول المحامين ، ويتضمن هذا الباب ثمانية فصول تحتوي على ٣٤ مادة الفصل الأول منها خاص بجداول المحامين تضمن الجدول العام والجداول الملحقة به وأماكن حفظها وإيداعها .

ويضح الفصل الثاني من الباب الأول القيد في الجدول العام ، وتحدد أحكام هذا الفصل الشروط الواجب توافرها فيمن يطلب قيد اسمه في الجدول العام وكذلك لاستمرار قسيده في هذا الجدول ، كما تحدد الأعمال التي لا يجوز الجمع بينها وبين المحاماة وتقصر لمن ولى الوزارة أو شغل منصب مستشار بإحدى الهيئات القضائية في ممارسة مهنة المحاماة على محكمة النقض وما

<sup>(&#</sup>x27;) انظر د. عبد الفتاح مراد " برنامج CD موسوعة مراد الجنائية للقواعد القانونسية التي قررتها محكمة النقض المصرية في ٧٧ عاماً منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٣١ حتى عام ٢٠٠٧ وطرق نقض الأحكام في القوانين العربية " .

يعادلهـــا ومحاكم الاستثناف وما يعادلها مالم يكن قد سبق قبوله للمرافعة أمام محاكم الاستثناف قبل توليه الوزارة أو تعيينه مستشارا بالهيئة القضائية .

واستحدث الاقتراح بمشروع قانون قيداً على أعضاء الهيئات القضائية السابقين الذين القضائية السابقين الذين المجاماة أمام هذه المحاكم لمدة سنة من تاريخ تركهم العمل بها مع الطلاق حقهم في إيداء القانونية وإيزام العقود .

ولـــم تخــرج أحكـــام المواد ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ من المشروع عن مثيلاتها الواردة في القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ .

أما الفصل الثالث من الباب الأول فقد نظم أحكام القيد بجدول المحامين تحت التمرين وقد استحدث هذا الفصل وضع حد أقصى لسن طالب القيد باشتراطه ألا يتجاوز سنه أربعين سنة وقت تقديمه طلب القيد .

وعسن الأعمسال التسي يجوز للمحامي تحت التمرين أن يزاولها خلال فترة تمريسنه فساذا كسان القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المحاماة قد أجملها ، فقد عنى الافتراح بمشروع القانون المرفق أن يفرق بين الأعمال التسي يجوز للمحامي تحت التمرين أن يزاولها خلال السنة الأولى من تمرينه وتلك التي يجوز له أن يزاولها خلال السنة الثانية من تمرينه.

ورفعا للمستوى الذي يجب أن يكون عليه المحامون تحت التمرين فقد تضمن الاقــتراح بمشــروع القانون المرفق أن تنظم النقابات الفرعية للمحامين في بدايــة كــل سنة قضائية ولمدة سنة أشهر محاضرات للمحامين تحت التمرين تتناول الجانب التطبيقي لأعمال المحاماة ، كما أعطى مجلس النقابة الحق في إنشــاء معهـد للمحامــاة أو الاســتعانة بمعاهد الدراسات القانونية في كليات الحقوق لتدريب المحامين تحت التمرين .

استطرادا من هذا فقد اشترط الافتراح بمشروع القانون لقيد اسم المحامي في جدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية أن يكون قد واظب على حضور هذه المحاضرات ، وفوض مجلس النقابة في تحديد نسبة الحضور السنوية المطلوبة فسي هذه المحاضرات ، وأن كان قد علق سريان هذا الشرط على صدور مجلس النقابة العامة في تنظيم الالتحاق بمعهد المحاماة أو معاهد الدراسات القانونية .

وخلاف الما أورده القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٨ المشار إليه عن ضرورة التبيه على المحامي الذي يقضي في التمرين أربع سنوات إلى وجوب النقدم لقيد اسمه بجدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية خلال شهرين من تاريخ التبيه عليه وإلا عرض أمره على لجنة قبول المحامين لمحو اسمه من الجدول فإن الاقتراح بمشروع قانون المرفق قد قضى باستبعاد اسم المحامي ممن الجدول بمجرد مضي لأربع سنوات على قيده بجدول المحامين تحت التمرين على أن يكون له الحق في أن يطلب قيد اسمه بجدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية إذا توافرت فيه شروط هذا القيد ، أما إذا انقضت سنتان على استبعاد اسمه من الجدول فلا يجوز له إعادة قيد اسمه إلا في جدول المحامين تحت التمرين واشترط المشروع لذلك ألا يكون قد مارس خلال مدة الاستبعاد عملا يتنافي وشروط قيده بجدول المحامين .

## القبول للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية

عند اشتراط قضاء فترة التمرين كشرط لقيد اسم المحامي تحت التمرين في جدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية كان الاقتراح بمشروع قانون المرفق أكثر تحديدا من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المحاماة إذ السيرط أن يمضي المحامي تحت التمرين فترة التمرين دون انقطاع وهو ما

لم يشترطه القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ المشار إليه ، وقد استحدث الاقتراح بمشروع قانون المرفق حكماً جديداً باشتراط أن يرفق المحامي تحت التمرين بطلبه صور المذكرات والأبحاث والأوراق القضائية أو العقود والفتاوى والأراء القانونية التي يكون قد عاون في إعدادها (١).

وقد أجازت أحكام هذا الاقتراح بمشروع قانون قيد المحامي مباشرة أمام المحاكم الابتدائية إذا كبان قد أمضى فترة التمرين في أعمال تعد نظيرة لاعمال المحاماة وفقاً للأحكام التي وضعها الاقتراح للاعمال النظيرة.

وعن الجهسة التي يناط بها القبول أمام المحاكم الابتدائية فقد نص الافتراح بمشروع قانون المرفق على أن لمجلس النقابة أن يشكل لجنة لهذا الغرض مسن خمسة من بين أعضائه يرأسها أقدمهم وتسري عليها الأحكام المقررة بالنسبة للجنة قبول المحامين .

وقد استحدث الاقتراح بمشروع قانون المرفق حكماً يعطي المحامي المقيد أمام محاكم الاستئناف ومحاكم القضاء الإداري نيابة عن أحد المحامين المقيدين أمام هذه المحاكم وعلى مسئوليته ، كذلك أطلق حقه في الحضور في التحقيقات التي تجريها النيابة العامة .

وقد حظر عليه المشروع المرفق إعطاء الأراء والفتاوى القانونية المكتوبة .

### القبول للمرافعة أمام محاكم الاستئناف

أفــرد الاقتراح بمشروع القانون الفصل الخامس من الباب الأول منه لأحكام القــبول للمــرافعة أمــام محاكم الاستثناف . وتمشيا مع الحكم الذي استحدثه الاقـــتراح بمشــروع القــانون المرفق بجواز قيد المحامي بجدول المحامين

<sup>(</sup>١) انظر د.عبد الفتاح مراد كانون المرافعات المدنية والتجارية والتشريعات المكملة له ص ٥٥ وما بعدها .

المقبولين للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية مباشرة إذا أمضى فترة مدة التمرين في أعمال تعد نظيرة لأعمال المحاماة فقد أجاز الاقتراح القيد مباشرة أمام محساكم الاستثناف لمن لم يسبق قيده أمام المحاكم الابتدائية إذا كان قد اشتغل بأعمال نظيرة لأعمال المحاماة لمدة خمس سنوات على الأقل ، بإعتبار أن مزاولة هذه الأعمال تمنح الخبرة المساوية للخبرة التي تمنحها مزاولته لمهنة المحاماة أمام المحاكم الابتدائية ، وضمان لهذا فقد حظر الاقتراح بمشروع قاتون هذا القيد إذا انقطع طالبه عن مزاولة هذه الأعمال القانونية النظيرة مدة تجاوز عشر سنوات .

وإذا كان القانون رقم 71 لسنة 197۸ قد أمضى بتشكيل لجنة قبول المحامي مسن النتيب وأربعة من المحامين المقبولين أمام محكمة النقض أو الاستئناف ققد نص الاقتراح بمشروع القانون المرفق على أن تشكل لجنة خاصة للقبول أمام محاكم الاستئناف - كما شكل لجنة خاصة للقبول أمام المحاكم الابتدائية سبقت الإشارة إليه في حينه من خمسة من بين أعضائه يرأسها أقدمهم وإذا كان القانون رقم 71 لسنة 197۸ المشار إليه قد نص على إبلاغ قرار اللجنة بقبول أو رفض الطلب إلى الطالب وإلى مجلس النقابة ومجالس النقابات الفرعية والنيابة العامة خلال أسبوع من تاريخ صدوره فإن الافتراح بمشروع قانون المصرفق قد نص على إبلاغ قرارات هذه اللجنة إلى الطالب والنقابة العامة خلال خمسة عشر يوما (١).

وإذا كان القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ المشار إليه قد أعطى المحامي الذي رفض طلبه حق الطعن في قرار الرفض إلى الدائرة الجنائية بمحكمة النقض خلال الأربعين يوما التالية لإعلانه فقد أعطى الاقتراح بمشروع القانون

انظر د. عد الفتاح مراد "قوائين قمع الغش ومراقبة الأغذية وتنظيم الصناعة والمواصفات القياسية والتشريعات المكملة لها" ص ٣٩ وما بعدها.

المرفق الحق في الطعن أمام محكمة استثناف القاهرة خلال الثلاثين يوما من تاريخ إبلاغه القرار .

ولـم يشأ المشروع المرفق أن يأخذ بما تضمنه القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ مسن إعطاء النارة الجنائية ) في القرارات التي تصدر بقبول القيد في جدول المحامين أمام محاكم الاستئناف ومحكمة القضاء الإداري تأكيداً لهيمنة النقابة على شئون أعضائها دون تدخل من أي جهة أخرى.

وقد حرص الاقتراح بمشروع قانون المرفق على أن ينص صراحة على عدم قسبول صحف الدعاوى أمام محاكم الاستثناف أو ما يعادلها إلا إذا كان موقعا عليها من محام مقيد بجدول محكمة الاستثناف وأن يحكم في هذه الحالة بعدم قبول الصحيفة .

### القبول للهرافعة أهام هكهة النقض

تــنظم أحكــــام القبول للمرافعة أمام محكمة النقض أحكام الفصل السادس من الباب الأول من القسم الأول من المشروع المرفق.

وتشــترط هذه الأحكام - متفقة في هذا مع أحكام القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ -قضاء سبع سنوات على اشتغال المحامي بالمحاماة أمام محاكم الاستثناف لقبوله بجدول المحامين أمام محكمة النقض.

وتتص هذه الأحكام صراحة على إعطاء هذا الحق لأساتذة القانون بالجامعات المصرية الذين يكون قد مضى على تعيينهم ثلاث سنوات على الأقل في وظيفة الأستاذ ، وكذلك للمستشارين السابقين بالمحاكم أو ما يعادلها من وظانف الهيئات القضائية الذين يكون قد مضى على شغلهم هذه المناصب شهدت سنوات على الأقبل وقصر الاقتراح بمشروع قانون المرفق حق شهدت المرفق حق

المحاميان المتبوليان أمام محكمة النقض على أساتذة الجامعات في المرافعة أمام هذه المحكمة والمحكمة الإدارية العليا والمحكمة الدستورية العليا دون سائر المحاكم ، على ألا يسري هذا القيد على المقيدين منهم بجدول المحامين أمام محكمة النقض عند العمل بهذا القانون إذ يستمر حقهم في الحضور أمام محكمة الاستثناف أو ما يعادلها دون المحاكم الأخرى (١).

وأورد الاقتراح المرفق حكما يعطي المحامين رعايا الدول العربية الحق في المسرافعة أمسام المحساكم المصرية بالاشتراك مع محام مصري من الدرجة المقابلة للدرجة التي يحق له المرافعة فيها طبقا لقانون بلده ووضع الشروط التي تنظم مزاولة الحق.

## جدول المحامين غير المشتغلين

تــناول الاقــتراح بمشروع قانون المرفق الأحكام الخاصة بجداول المحامين غير المشتغلين بتفصيل أكثر مما أورده القانون ٢١ لسنة ١٩٦٨ إذ نص على حــق المحامي الذي يرغب في اعتزال المحاماة في نقل اسمه إلى جدول غير المشــتغلين ، كمــا أوجبت على المحامي نقل اسمه إلى هذا الجدول إذا تولى أحد الوظائف أو الأعمال التي لا يجوز الجمع بينها وبين المحاماة أو إذا كف عـن مــزاولة المهـنة ، كما أوجب على الإدارات القانونية في الجهات التي يجوز لمحاميها مزاولة أعمال المحاماة طبقاً لأحكام المشروع المرفق إخطار الـنقابة بــاي تغيــير يطرأ على أعضاء هذه الإدارات مما يستوجب نقل اسم العضو إلى جدول غير المشتغلين .

انظير ف: عبد الفيتاح مبراد " برنامج CD موسوعة التشريعات المصرية والعربية " .

وتجيز أحكام الاقتراح بمشروع قانون المرفق لمن ينقل اسمه إلى جدول غير المش تغلين أن يطلب إعدادة قيد اسمه إذا كان من المحامين السابق قيدهم بجدول المحامين أمام محاكم الاستئناف أو محكمة النقض .

## الأعمال النظيرة لأعمال المعاماة

حرص الاقتراح بمشروع قانون المرفق على أن يخصص الفصل الثامن من السباب الأول من القسم الأول منه لتحديد الأعمال النظيرة لأعمال المحاماة وحدها في الوظائف الفنية في القضاء ومجلس الدولة والمحكمة الدستورية العليا والنيابة العامة والنيابة الإدارية وإدارة قضايا الحكومة وتدريس القانون في الجامعات ، كما أعطى وزير العدل الحق في إصدار قرار بما يعتبر من الأعمال القانونية الأخرى التي تعد نظير لأعمال المحاماة وقيد هذا الحق بموافقة مجلس النقابة العامة والمجلس الأعلى للهيئات القضائية (١).

## الباب الثاني حقوق المحامين وواجباتهم

يــنظم هــذا الــباب خمسة فصول تنظم حقوق المحامين وواجباتهم وعلاقات المحامي بموكله ثم المساعدات القضائية وأخيرا المسئولية التأديبية .

وقـــد أورد الاقـــتراح بمشروع قانون المرفق هذه الأحكام بشكل أكثر تتظيما وتفصيلاً من القانون ٢١ لسنة ١٩٦٨ .

<sup>(</sup>١) أنظر د . عبد القستاح مراد "موسوعة التشريع والقضاء والفقه المصرى والمقسارن - التطبق على النصوص الكاملة للتشريعات المصرية بأحكام النقض والإداريسة والدستورية وآراء الفقه المقارن وذلك في مائة عام "الجزء الخامس ص ٧٥ وما بعدها .

## حقوق المعامين

أورد الفصل الأول من الباب الثاني من القسم الأول من الاقتراح بمشروع قسانون المسرفق الأحكام التي تنظم حقوق المحامين وحرص على أن يقنن بعض ما استقر عرفا على أنه حق من حقوق المحامين (١).

ف نص الآف تراح على حق من حقوق المحامي في سلوك الطريقة التي يراها ناجح ... قط بقاً لأصول المهنة في الدفاع عن موكله كما أعطى له الحق في قبول التوكيل في دعوى معينة أو عدم قبوله وفق ما يمليه عليه إقناعه .

كما أكد الاقتراح بمشروع قانون على الاحترام الواجب أن يعامل به المحامي سواء من المحاكم أو من الجهات الأخرى التي يحضر أمامها .

وزيادة على ما أورده القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ من تحرير محضر بما قد يقع مسن المحامسي أثناء وجوده بالجلسة بما يستدعي مؤاخذته تأديبيا أو جنائيا وإحالسته إلى النيابة العامة فقد اشترط الاقتراح المرفق إخطار النقابة الفرعية المختصة.

ويـــتفق الاقــتراح بمشروع قانون المرفق مع القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ فيما أورده عن عدم جواز اشتراك أحد أعضاء الهيئة التي وقع عليها الاعتداء في الهيئة التي تحاكم المحامي تأديبيا.

إذا كــان القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ قد اشترط ألا يتم التحقيق مع المحامي أو تفتــيش مكتــبه إلا بمعــرفة أحــد أعضاء النيابة العامة فقد اشترط الاقتراح بمشروع قانون المرفق ألا يتم هذا إلا بمعرفة رؤساء النيابة العامة.

<sup>(</sup>١) انظر د. عبد الفتاح مراد "التعليق على قوانين تنظيم الجامعات ولاتحته التنفيذية والقوانين المكملة له " ص ٧٥ وما بعدها .

وقد استحدث الاقتراح المرفق النص على حق المحامي في الاطلاع على الدعاوى والأوراق القضائية والحصول على البيانات المتعلقة بالدعاوى التي يباشرها ، كما أوجب على جميع المحاكم والنيابات ودوائر الشرطة ومأموريات الشهر العقاري وغيرها من الجهات التي يمارس المحامي مهمته أمامها - تقديم التسهيلات التي تمكنه من القيام بواجبه .

كذلك أورد الاقستراح نصا خاصا يعطي المحامي الحق في زيارة المحبوس في السجون العمومية في أي وقت والاجتماع به على انفراد في مكان لائق داخل السجن بعد الحصول على ترخيص من النيابة بذلك.

وعن تعرض المحامي للاعتداء أو الإهانة أثناء قيامه بعمله فقد رتب الاقتراح بمشروع قانون نفس العقوبة المقررة لمن يرتكب هذه الأفعال ضد أحد أعضاء هيئة المحكمة .

ومن بين الأحكام التي استحدثها الاقتراح بمشروع قانون المرفق أن أجاز لورشة المحامي التتازل عن حق إيجار مكتب مورثهم بالجدك لمزاولة مهنة حرة أو حرفة غير مقلقة للراحة. وتسهيلا على المحامي في توكيل زميل له في دعوى شخصية فقد اكتفى الاقتراح بمشروع قانون المرفق على أن يكون التوكيل الصحادر من المحامي لزميله مصدقا عليه من النقابة الفرعية المختصة.

#### واجبات المعامي

أكد الاقتراح بمشروع قانون المرفق على واجبات المحامين سواء تلك التي استقرت في القوانيسن السابقة أو تلك التي تقضي بها أخلاقيات المهنة ، فحرص على أن يلتزم المحامي في ملوكه المهني والشخصي بمبادئ الشرف والاسستقامة وأن يقسوم بجميع الواجبات التي يقرها القانون والنظام الداخلي للنقابة ولوائحها وأداب المحاماة وتقاليدها .

كما حرص على أن يؤكد على الترام المحامي بتقديم المساعدات القضائية المواطنيس غير القادرين وأن يؤدي واجبه عن من يندبه الدفاع عنه بنفس العسناية التي يبذلها إذا كان موكلا ، كما حظر على المحامي المنتدب الدفاع أن يتنحى عسن الدفساع إلا بعد استئذان المحكمة التي يتولى الدفاع أمامها وأوجب عليه الاستمرار في الحضور حتى تقبل تتحيته وتعيين غيره .

وقد أوجب الاقتراح بمشروع قانون المرفق على المحامي أن يمتنع عن أداء الشمادة عن الوقائع والمعلومات التي علم بها عن طريق مهنته إذا طلب منه ذلك من أبلغها إليه إلا إذا كان ذكرها له بقصد ارتكاب جناية أو جنحة.

وحظر الاقتراح المرفق على من تولى وظيفة عامة أو خاصة ثم اشتغل بالمحاماة أن يسترافع ضد الجهة التي كان يعمل بها خلال السنوات الثلاث التالية لانتهاء علاقته بها ، كذلك حظر على من تولى عضوية مجلس الشعب ومجلس الشورى أو المجالس المحلية الحضور في الدعاوى التي ترفع على هذه المجالس .

وحرص الاقتراح على تأكيد الأمور الآتية :

معاملة المحامي الزملائه بما تقتضي به قواعد اللياقة وتقاليد المحاماة .

استئذان النقابة العامة إذا أراد مقاضاة زميل له .

الامتناع عن سب خصم موكله .

الامتناع عن الإدلاء بالتصريحات والبيانات عن القضايا المنظورة التي يتولى الدفاع فيها أو أن ينشر أمورا من شأتها التأثير في سير هذه الدعاوى لصالح موكله ضد خصمه .

عدم التوسل في مزاولة مهنته بوسائل الدعاية .

إشراف المحامى على موظفى مكتبه ومراقبة سلوكهم .

#### علاقة المحامي بموكله

أورد الاقــتراح بمشروع قانون المرفق في الفصل الثالث من الباب الثاني من القسم الأول الأحكام التي تنظم علاقة المحامي بموكله ومن أهمها:

- إخطار الموكل بمراحل سير الدعوى وما يصدر فيها من أحكام .
  - تقديم النصبح للموكل فيما يتعلق بالطعن في الحكم .
    - الاحتفاظ بما يفضى إليه موكله من معلومات .
  - الامتناع عن إبداء المساعدة والمشورة لخصم موكله .
- حظر التعامل على الحقوق المتنازع عليها إذا كان يتولى الدفاع بشأنها .
- الاتفاق كتابة مع الموكل على تحديد الاتعاب مع مراعاة ظروف الدعوى
   ومدة ما ينتظر أن يبذل فيها من جهد ووقت .

وفي حالمة عدم الاتفاق كتابة على الأتعاب يجب على المحامي أن يخطر موكله قبل مباشرة التوكيل بمستوى الأتعاب .

وأعطى الاقتراح المرفق الحق لورثة المحامي في طلب تقرير أتعاب ما أداه مورثهم من أعمال مع مراعاة ما يكون قد تضمنه الاتفاق بين مورثهم وبين الموكل .

#### المساعدات القضائية

 المساعدات القضائية تشمل رفع القضايا والحضور فيها وتحقيقات النيابة العامة وإعطاء المشورة القانونية وصياغة العقود ، وكلف مجلس النقابة بوضع نظام لمكاتب المساعدات القضائية ببين كيفية ترتيب المحامين بهذه المكاتب والمكافآت التي يتقاضونها وشروط انتفاع المواطنين بخدماتها.

وحدد الاقتراح المرفق الأحوال التي يجوز فيها لمجلس النقابة الفرعية انتداب محام للحضور عن المواطن التي يتقرر إعفاؤه من الرسوم القضائية لاعساره.

وحسرص الاقتراح على أن ينظم الأحكام الخاصة بتصفية مكتب المحامي ونسدب محام من نفس درجة قيد المحامي الذي يصفي مكتبه وتكون مهمته اتخاذ الإجسراءات الكفيلة بالمحافظة على مصالح الموكلين وتصفية المكتب تحت إشراف النقابة الفرعية.

وكذا في حرص على النص على إعقاء الأتعاب التي تقرر المحامي في حالة الانتداب وفي حالات المساعدات القضائية من جميع أنواع الضرائب.

## المسئولية التأديبية

حــرص الاقــتراح بمشــروع قــانون المرفق على أن يرد الأحكام الخاصة بالمســنولية التأديبية بتفصيل أكثر مما أوردها القانون ٢١ لسنة ١٩٦٨ فبدأ بايراد الأعمال التي تستوجب المسئولية التأديبية – والتي أوردها القانون ٢١ لسنة ١٩٦٨ بشكل عام – بشكل أكثر تحديدا وتفصيلا(١).

وأناط الاقتراح المرفق لمجلس النقابة الفرعية تشكيل لمجنة لتحقيق الشكاوى التعي تقدم ضد المحامين تقولي التحقيق معهم فيما قد ينسب إليهم ، كما نظم

<sup>(</sup>۱) انظر د. عبد الفتاح مراد " المسئولية التأديبية للقضاة وأعضاء النيابة دراسة مُقارنـة للمسئولية التأديبية والجنائية والمدنية للقضاة وأعضاء النيابة في النظم القانونية المعاصرة " ص ٣٣ وما بعدها .

أحكام إحالـة المحامـي إلـى المحاكمة التأديبية ، كما نص على أن تكون المساعلة التأديبية للمحامين فيما عدا المحامين تحت التمرين أما مجلس يشكل برئاسـة رئيس محكمة الاستثناف التي يقع في دائرتها مقر المحامي ، أو أحد نوابـه ، ومن عضوية اثنين من مستشاري هذه المحكمة واثنين من المحامين المقـدم ضـده طلب المساعلة التأديبية . أما مساعلة المحامين تحت التمرين تأديبيا فتكون أمام مجلس النقابة الفرعية المختص .

وبيسنما يعطي القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ الحق للنيابة العامة في رفع الدعوى التأديبية سواء مسن تلقاء نفسها أو بناء على طلب مجلس النقابة أو رئيس محكمة النقض أو غيرها من الجهات القضائية فإن الاقتراح المرفق قصر هذا الحسق وجعله من اختصاص مجلس النقابة الفرعية المختص دون النيابة وإن كسان قد استدرك بعد هذا وأجاز أن يكون قرار الإحالة بقرار من مجلس النقابة العامسة أو مسن النائب أو المحامي العام لدى محكمة الاستئناف التي يوجد بها مقر المحامي .

وعن الجزاءات التي توقع على المحامي الذي تثبت مساعلته تأديبيا فقد اكتفى الاقستراح المسرفق باليسراد عقوبات اللوم والمنع من مزاولته المهنة لمدة لا تجاوز عاماً وأخسيرا محو المحامي من جدول المحامين ولم يشأ أن يورد عقوبة الإنذار التي أوردها القانون 11 لسنة 197۸ إضافة هذه الجزاءات.

وقرر الاقتراح بمشروع قانون حق المحامي الذي يصدر ضده جزاء من هذه الجزاءات في الطعن في هذا الجزاء بتقرير يقدمه أما الدائرة الجنائية لمحكمة النقض خلال أربعين يوما من تاريخ إخطاره به .

وبالإضافة إلى هذه الجزاءات فقد أجاز الاقتراح لمجلس النقابة الفرعية النتبيه على المحامي الذي يقع مقره في دائرة النقابة الفرعية بما قد يقع منه مخالفة لواجه باته أو مقتضه بات مهنه ، كما أجاز أن يصدر هذا النتبيه من نقيب المحامين أو من نقيب النقابة الفرعية بالنسبة للمحامين تحت التمرين وأعطى حق التظلم للمحامسي الذي يصدر التنبيه إليه وذلك بتظلم يقدم إلى مجلس النقابة العامة.

أما عن مساعلة نقيب المحامين جنائيا وتأديبيا فقد أحالها الاقتراح المرفق إلى الإجراءات المنصوص عليها في قانون السلطة القضائية بشأن محاكمة القضاة وتأديبهم (١).

## القسم الثاني في نظام نقابة المعامين

ينــتظم هذا القسم بابا تمهيديا يحتوي على ثلاث مواد ثم سبعة أبواب تحتوي على ١٠٩ مادة .

وقد وصف الباب التمهيدي نقلبة المحامين بأنها مؤسسة مهنية مؤكدا استقلالها وتمتعها بالشخصية الاعتبارية ، وتتبعها نقابات فرعية .

وحــرص الاقـــتراح بمشروع قانون على أن يحدد الأهداف التي تعمل النقابة علـــى تحقــيقها ، كما حرص على تعاون النقابة مع النقابات المهنية الأخرى والجمعــيات القانونية المهنية الأخرى والجمعيات العملية والمنظمات المماثلة في الدول العربية واتحاداتها وكذلك التعاون مع اتحادات المحامين ومنظماتها الده لدة .

#### النقابة العامة

حصر المشروع في أجهزة النقابة في :

<sup>(</sup>۱) انظر د. عبد الفتاح مراد 'موسوعة التشريع والقضاء والفقه المقارن - التطبيق عثمى النصبوص الكاملة للتشريعات المصرية بأحكام النقض والإدارية والدستورية وأراء الفقه المقارن وذلك في مائة عام " الجزء الأول ص ٥٠ وما بعدها .

- الجمعية العمومية .
  - مجلس النقابة .

#### الجمعية العمومية

حدد الاقتراح بمشروع قانون المرفق تشكيل الجمعية العمومية للنقابة العامة للميكون مسن المحاميات المقبوليات أمام محكمة النقض ومحاكم الاستئناف والمحاميات المقبولين أمام المحاكم الابتدائية الذين يكون قد مضى على قيدهم بجدولها سنة قبل الموعد المحدد لاتعقاد الجمعية العمومية بثلاثين يوما على الأكل .

وحــدد اختصاصات الجمعية العمومية في اجتماعها السنوي - بالإضافة إلى ما ورد بشأنه نص خاص في الأمور الآتية:

- السنظر في تقرير مجلس النقابة ومراقبي الحسابات عن : الحساب الختامي
   للنقابة عن السنة المنتهية وإقرار الميزانية التقديرية عن السنة المقبلة .
  - تعديل رسوم القيد والاشتراك ورسوم الدمغة .
    - تعديل معاش المحامين -

كما أجاز الاقتراح بمشروع قانون للجمعية العمومية أن تعقد اجتماعات غير عادية بناء على دعوة مجلس النقابة العامة وهو في هذا يتثق مع ما جاء في القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المحاماة ، إلا أنه أختلف معه فيما عدا ذلك فبينما نص القانون المشار إليه على جواز عقد الجمعية العامة اجتماعا غير عادي بناء على طلب كتابي موقع عليه من ثلاثمانة محامي السترط الاقتراح بمشروع قانون المرفق أن يوقع على هذا الطلب خمسمائة المسترط على الاقل يكون مصدقا على توقيعاتهم من النقابة الفرعية المختصة

علــــى أن يبين الطلب أسبابه وجدول الأعمال المقترح ، وذلك تقديرا لخطورة وأهمية الاجتماعات غير العادية بما يستدعي وضع الضوابط والقيود لها .

ولما كان الشرط الذي وضعه القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ المشار إليه باشتراطه لاتعقاد الجمعية العامة اجتماعاً غير عادي حضور نصف الأعضاء على الاتقال عسير التنفيذ إن لم يكن مستحيلة بعد أن بلغ عدد أعضاء الجمعية العامة للمحامين عشرات الألوف فقد حرص الاقتراح بمشروع قانون المرفق على ألا يسأخذ بهسذا الشرط ضمانا لإمكان انعقاد الاجتماعات غير العادية واستبداله باشتراط نصاباً قانونيا لصحة انعقاد الجمعية العمومية غير العادية قدره ألسف وخمسمائة عضو إذا كان طلب الجمعية العمومية غير العادية لسحب الثقة من النقيب أو عضو أو أكثر من أعضاء مجلس النقابة .

#### مجلس النقابة

احتفظ الاقتراح بمشروع قانون المرفق بعدد أعضاء مجلس النقابة الذي سبق أن نص عليه القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٨ وهو واحد وعشرون عضوا وزعهم – خلافا لما أورده القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ المشار إليه – كما يلي :

- عضو واحد عن كل دائرة محكمة استثناف.

وبهمذا يكسون الاقستراح بمشسروع قانون المرفق قد راعى زيادة أعضاء الإدارات القانونسية ومسئلهم فسي مجلس النقابة بستة أعضاء بدلاً من أربعة أعضاء كما كان وارداً في القانون ٢١ لسنة ١٩٦٨.

وخلافً كما أورده القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ عن طريقة الانتخاب لاختيار أعضاء مجلس السنقابة العامة والنقيب فقد أورد الاقتراح بمشروع قانون الأحكام الآتية:

- يتولى أعضاء الجمعية العمومية انتخاب النقيب والسنة الأعضاء المشتغلين مدة لا تقل عن مدة لا تقل عن خمسة عشر عاما والسنة الأعضاء المشتغلين مدة لا تقل عن خمسة عشر عاما .

 يتولى المحامون بدائرة كل محكمة استثناف ممن لهم حق حضور الجمعية العمومية اختيار ممثليهم.

وذلك تسهيلا لعملية الانتخاب وضمانا لحسن تمثيل أعضاء مجلس النقابة للمحامين الذين يمثلونهم .

ولم يخرج ما أورده الاقتراح بمشروع قانون سواء فيما يتعلق بشروط ترشيح النقيب أو لمدة المجلس عما جاء في القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ .

وإذا كانت هيئة المكتب في ظل القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ المشار إليه من الوكيل وأمين السر وأمين الصندوق فقد أضاف المشروع المرفق إلى هيئة المكتب وكيلا ثانيا كما أجاز للمجلس أن يعين من بين أعضائه أمينا عاما مساعدا للصندوق يكونون أعضاء بهيئة المكتب.

وقد أضاف الاقتراخ بمشروع قانون المرفق إلى ما أورده القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٨ من أن للنقيب أن يتخذ صفة المدعي أو أن يتدخل بنفسه أو بمن ينيبه فسى كل ما يتعلق بكرامة المهنة حكما جديدا يقضى أن يكون نقيب المحاميس فو الذي يمثل المحامين ويتكلم باسمهم ويحافظ على كرامة النقابة وكرامة أعضائها .

وحدد المشروع إجراءات عقد مجلس النقابة ومواعيدها وكيفية صدور قراراتها وتدويسن محاضرها كما أحال إجراءات دعوة المجلس إلى الاتعقاد وكيفية إعداد جدول أعماله ونظام العمل فيه وإلى النظام الداخلي للنقابة .

وحرص الآق تراح بمشروع قانون على أن يتضمن الفصل الخاص بمجلس النقابة النص على الأحوال التي تسقط فيها العضوية عن النقيب أو أي عضو آخر من أعضاء المجالس والأغلبية المطلوبة لصدور قرار المجلس بسقوط العضوية كما أعطى الحق للمجلس في أن يقرر إسقاط عضوية من يتغيب عن حضور جلساته أربع مرات متتالية أو ثماني مرات متقطعة خلال السنة الواحدة بدون عذر يقبله المجلس ، وذلك ضمانا منه لانتظام العمل .

واستطرادا من هذا أعطى الاقتراح بمشروع قانون للجمعية العمومية للنقابة الفرعية أو لمجلس نقابتها أن يطلب من مجلس النقابة العامة إسقاط العضوية عن عضو المجلس المنتخب عن النقابة الفرعية إذا غاب نفس عدد مرات الغياب السابقة .

أما الأحكام التي أوردها الاقتراح بمشروع قانون في حالة شغر مركز النقيب فهسى تتعلق مع الأحكام التي أوردها القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٨ فيما يتعلق بتعيين المجلس بدلا منه للمدة الباقية من العضوية المرشح الحاصل على الأصوات التالية في الانتخاب السابق ولكون الاقتراح بمشروع قانون أضاف حكما جديداً في حالة عدم وجود المرشح الحاصل على عدد الأصوات التالية يقضسي بالدعوة إلى انتخاب عضو جديد يكمل المدة الباقية للعضو الأصلي على أن يجرى الانتخاب خلال ستين يوما على تاريخ شغل المكان ، وصرف على أن يجرى الانتخاب خلال ستين يوما على تاريخ شغل المكان ، وصرف الاهتراح النظر عما ورد في القانون رقم ٢١ السنة ١٩٦٨ من وجوب دعوة

الجمعية العمومية لاتتخاب أعضاء جدد إذا زاد عدد الأماكن الشاغرة في وقت واحد عن ثلاثة أعضاء .

وعن اختصاصات مجلس النقابة أعطى الاقتراح بمشروع قانون مجلس النقابة أوسع الصلحيات في كل ما يتعلق بإدارة شئون النقابة وتحديد أهدافها وبالإضافة إلى هذه الصلحيات نص الاقتراح بمشروع قانون على اختصاص جديدين للمجلس لم يكونوا موجودين في ظل القانون ١٦ لسنة ١٩٦٨ هما:

قسبول العضوية في اتحادات المحامين الدولية أو الانسحاب منها والاشتراك باسم النقابة في مؤتمراتها .

إصدار مجلة المحاماة والإشراف على تحريرها .

## النقابات الفرعية

حرص الاقتراح بمشروع قانون المرفق بعد على أن يوضح صراحة على أن هيئات النقابة الفرعية تتكون من الجمعية العمومية ومن مجلس النقابة الفرعية.

وفي حديثه عن الجمعية العمومية أشار إلى تكوين الجمعية العمومية للنقابة الفرعية وموعد ومكان انعقادها ورئاستها واختصاصاتها.

وأحـــال الافتراح بمشروع قانون للأحكام الخاصة بدعوتها وشروط انعقادها وإجـــراءاتها وقـــراراتها ومحاضر جلساتها للأحكام المقررة فيه وفي النظام الداخلي للنقابة بشأن الجمعية العمومية للنقابة العامة.

كذلك رتب الاقتراح المرفق إجراءات عقد الاجتماعات غير العادية للجمعية العمومية للمنظر في سحب الثقة من مجلس النقابة الفرعية أو من أحد أعضائه.

#### مجلس النقابة الفرعية

احتفظ الاقتراح بمشروع قانون المرفق بنفس العدد الذي أورده القانون 11 السنة 1974 لأعضاء مجلس النقابة الفرعية وهو سبعة أعضاء ، وأختلف مع هذا القانون في عدد أعضاء مجلس النقابة الفرعية بالقاهرة فبينما حدده القانون 11 السنة 1974 ، بأحد عشر عضوا ، حدده الاقتراح بمشروع قانون بخمسة عشر عضوا واستحدث حكما جديدا خاصا بالنقابة الفرعية في كل من إسكندرية والجيزة إذ نص على أن يشكل مجلس النقابة الفرعية في كل منهما من تسعة اعضاء .

وإذا كان القان القان القان الله ١٩٦٨ قد راعي ألا يزيد عدد من ينتخبون من العاملين بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها في مجلس النقابة الفرعية من أربعة ولا يقلوا عن الثين اشترط الاقتراح بمشروع قانون أن يمنل المحامين بالإدارات القانونية عدد لا يزيد عن ثلث أعضاء المجلس ، وهذا الحكم جاء استطرادا للحكم السابق الإشارة إليه الخاص بزيادة نسبة تمثيل محامي الإدارات القانونية في مجلس النقابة العامة .

وإذا كان القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ لم ينص على تشكيل هيئة مكتب مجلس السنقابة الفرعية مكتب مجلس السنقابة الفرعية فقد حرص الاقتراح المرفق على النص على أن يشكل هذا المكتب من النقيب والوكيل والأمين العام وأمين الصندوق وحدد الشروط الواجب توافسرها في النقيب ، وأعطى لهيئة المكتب كافة الاختصاصات المخولة لهيئة مكتب النقابة العامة في حدود اختصاصات النقابة الفرعية .

كما أعطى الاقتراح بمشروع قانون المرفق لمجلس النقابة الفرعية جميع الاختصاصات المخولة لمجلس النقابة العامة في دائرة النقابة الفرعية فيما عدا الاختصاصات التي احتفظ بها المشروع صراحة لمجلس النقابة العامة ،

كما خوله جمسيع الاختصاصات الأخرى التي نص عليها هذا الاقتراح بمشروع قانون(١).

#### النظام المالي للنقابة

جاءت الأحكام التي أوردها المشروع بقانون المرفق خاصة بالنظام المالي للسنقابة أكثر تفصيلا وإحكاما عما أورده القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المحاماة إذا حرص على أن ينص في مطلع الباب الخاص بالنظام المالي للنقابة على أن يكون لها نظام مالي يصدر به قرار من مجلس النقابة وعلى أن يبين هذا النظام طريقة إمساك حساباتها وحسابات النقابة الفرعية وطريقة اعتماد موازناتها التقديرية.

وإعداد حساباتها الختامية المسنوية ووضع الموازنة السنوية المجمعة والحسابات الختامية المجمعة وطريقة مراجعتها ، وأناط الاقتراح بمشروع قانون المرفق بأمين الصندوق الإشراف على تطبيق النظام المالي والتحقق من سلامته .

كذلك حرص الاقتراح بمشروع قانون المرفق على أن ينص صراحة على أن تعين الجمعية العمومية في اجتماعها السنوي بناء على اقتراح مجلس النقابة المعامة مراقبا أو أكثر للحسابات وحدد مهامه وصلاحياته.

ولإحكام النظام المالي للنقابات فقد حرص الاقتراح بمشروع قانون المرفق على النقابات الفرعية بتقديم مقترحاتها بشأن موازناتها المتقديرية لمجلس النقابة العامة في بداية كل عام وفي موعد لا يتجاوز شهر فبراير ، كذلك بحساباتها الختامية عن السنة المنتهية .

<sup>(&#</sup>x27;) انظر د. عيد الفتاح مراد "موسوعة التشريع والقضاء والفقه المقارن وذلك في مائة عام – الجزء الثالث. ص ٦٩ وما بعدها .

واستطرادا مسن هدذا حرص الاقتراح بمشروع قانون على أن يضع حكما يقضي بأن يضع مجلس النقابة سنويا موازنة تقييرية مجمعة تضم الموازنات الستقديرية للنقابات الفرعية في موعد لا يتجاوز آخر فبراير من كل سنة كما يعد الحسابات الختامية لكل نقابة فرعية ويحيلها إلى مراقب الحسابات لوضع تقرير عنها .

واستحدث الاقستراح بمشروع قانون المرفق حكما يقضي بنشر الموازنة الستقديرية والحساب الختامي مع تقرير مراقب الحسابات في مجلة المحاماة قسبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العمومية بخمسة عشر يوما على الأقل حستى يتمكن المحامون من دراسة الأوضاع المالية لنقابتهم ومنحهم الوقت الكافى لذلك قبل موعد الجمعية العمومية (1).

ومسايرة للتطورات الحديثة في استثمار رؤوس الأموال فقد حرص الاقتراح بمشروع قسانون المرفق على أن يعطى لمجلس النقابة العامة الحق في أن يحدد - بناء على اقتراح أمين الصندوق - ما يودع من أموال النقابة العامة في حسابات الودائع (التي تستحق فوائد عن إيداعها) أو في الحسابات الجارية أو لم يتم استثماره سواء في سندات حكومية أو أوراق مالية.

وعسند الحديث عسن موارد النقابة أضاف الاقتراح بمشروع قانون المرفق مورديس جديديس لسم يسبق الإشارة إليهما في قوانين المحاماة المابقة هما حصيلة ثمسن أجور الإعلانات القضائية التي تتشر بمجلة المحاماة بعد أن تضسمن الاقستراح بمشروع قانون نصا يجعل مجلة المحاماة من الصحف المقسررة لنشر الإعلانات القضائية ، وكذلك عائد استثمار أموال النقابة ، كما حسرص الاقستراح على أن يحدد مجلس النقابة العامة عند إعداد الموازنة

 <sup>(</sup>۱) انظر د.عبد الفتاح مراد "برنامج CD موسوعة التشريعات المصرية والعربية"
 ص ٨٤ وما بعدها

الـــتقديرية للـــنقابات الفرعية - ما يخصص سنويا من هذه الموارد لها على أساس عدد الأعضاء المقيدين بكل نقابة فرعية .

وإزاء الأعباء المالية الضخمة الملقاة على عاثق النقابة وخاصة بعد أن تضمن الاقستراح بمشروع قانون المرفق إنشاء صندوق للرعاية الصحية والاجتماعية فقد حرص الاقتراح على أن يرفع قيمة رسوم القيد وكذلك قيمة الاشتراكات السنوية ، وهو عندما رفع قيمة الرسوم والاشتراكات راعى فيها التناسب مع زيادة الدخول عما كانت عليه عند وضع القانون 11 لسنة المحاماة .

وكجـزاء علــى عدم سداد الاشتراك السنوي في الموعد الذي حدده الاقتراح بمشروع قانون وهو آخر مارس من كل عام نص الاقتراح على عدم إعطاء أي شهادة من النقابة وعدم التمتع بأي خدمة نقابية إلا بعد أداء المحامي جميع الاشتراكات المتأخرة.

وقد استبدل الافتراح بمشروع قانون اعذر من تخلف عن سداد الاشتراك بإعلان ينشر في صحيفتين ، بالإعلان عن ذلك في مجلة المحاماة .

وإضافة للنص الذي أورده القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ تتحمل المؤسسات العامة والشركات والجمعيات والمنشأت رسوم القيد والاشتراكات للمحامين العاملين في إدارتها القانونية أورد الاقتراح بمشروع قانون حكما جديدا يقضي بمسئولة المحامي عن سداد هذه الرسوم والاشتراكات إذا لم تقم الجهات التي تعمل بها بسدادها مع حفظ حقه في استردادها من الجهة التي يتبعها .

## صندوق الرعاية الاجتماعية والصحية

استحدث الافتراح بمشرع قانون المرفق إنشاء صندوق للرعاية الاجتماعية والصحية يهدف إلى رعاية أعضاء النقابة من المحامين المقيدين بالجدول العام اجتماعاً وصحياً بما في ذلك ترتيب معاشات لهم عند تقاعدهم أو للمستحقين عنهم في حالة الوفاة بعد أن كانت قوانين المحاماة السابقة تقتصر على ترتيب الإعلانات والمعاشات فقط ، على أن يكون للصندوق شخصية اعتبارية مستقلة ويمثله نقيب المحامين يكون له فروع في دائرة كل نقابة فرعية تختص بمباشرة اختصاصاته في حدود دائرة النقابة الفرعية فيما عدا ترتيب المعاشات .

وأناط الاقتراح بمشروع قانون إدارة الصندوق للجنة يرأسها نقيب المحامين وعضاوية أقدم وكيلسي الانقابة العامة ممن يزاولون المهنة مستقلا وأمين صندوقها ونقيب القاهرة وثلاثة من نقباء النقابات الفرعية وأربعة من أعضاء مجلس النقابة العامة يختارهم المجلس كل سنتين ، وتعتبر هذه اللجنة هي السلطة المهيمنة على تصريف شئون الصندوق في حدود أحكام الاقتراح بمشروع قانون .

وحـــدد الاقـــتراح بمشـــروع قانون مهام هذه اللجنة وكيفية انعقادها وصدور قراراتها .

وعن موارد الصندوق فقد حددها المشرع بقانون فيما يلي :

حصيلة صندوق الإعانات والمعاشات الموجود بالنقابة وقت العمل بأحكام
 هذا القانون .

- حصيلة طوابع تمغة المحاماة .

الهــبات والتــبرعات والإعانــات التي يتلقاها وتوافق لجنة الصندوق على
 قبولها .

وتمكينا للصندوق مسن مواجهة أعبائه والتزاماته المالية فقد رفع الاقتراح بمشروع قسانون المرفق قيمة فئات التمغة ، كما استحدث عدة وجوه جديدة لاستحقاقها فسنص علسى استحقاقها على طلبات تقدير أتعاب المحامين بفئة خمسة جنسيهات ثم بفنات متزايدة على مبالغ الأتعاب المتصالح عليها وفقاً لشرائح حددها ، كما نص على استحقاقها على التوكيلات الصادرة للمحامين وعلى الشهادات التي تصدرها نقابة المحامين وحدد فناتها .

كذلــك نــص الاقــتراح بمشروع قانون المرفق على أن تثول إلى الصندوق أتعاب المحاماة المحكوم بها والتي حددها الاقتراح بمشروع قانون <sup>١</sup>.

ولما كان الصندوق يعتمد اعتمادا كبيرا في تمويله على عوائد العمليات الاستثمارية وقد نص الاقتراح بقانون على إعفاء جميع أموال الصندوق الثابستة والمستقولة وجمسيع عملساته الاستثمارية من جميع أنواع الضرائب والرسوم أيا كان نوعها وأيا كانت تسميتها ، كما أعفى عمليات الصندوق من الخضوع لأحكام القوانين الخاصة بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين وفــى نفس الوقت أعطى لمجلس النقابة الحق في أن يعهد إلى الهيئة للتأمين بندب بعيض خبرائه الاكتواريين لفصص بعض أوجه نشاط الصندوق واستثماراته ضمانا لحسن سير العمل فيه ولتوفير أكبر قدر من الضمان لعملياته ،ومن هذا المنطق فقد رأى الاقتراح بمشروع قانون المرفق أن يقوم خبير اكتوارى تندبه الهيئة العامة للتأمين بناء على طلب مجلس النقابة بفحم المركز المالي للصندوق مرة كل خمس سنوات على الأقل فإذا تبين وجود عجز في أموال الصندوق أوضح الخبير أسباب العجز وما يقترحه من وسائل لتلافيه ، وإذا تبين وجود فائض كان لمجلس الصندوق أن يقترح على الجمعية العامة إما زيادة الاحتياطي العام أو تكوين احتياطات خاصة

<sup>(</sup>١) انظر د.عيد القتاح مراد 'موسوعة شرح جرائم قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة والقيود والأوصاف الجنائية الخاصة بها ص ١٨٥ وما بعدها.

لأغــراض مخــتلفة أو زيــادة المعاشــات والخدمات التي يؤديها الصندوق للمنتفعين .

ويقضى الاقتراح بمشروع قانون على نشر الموازنة التقديرية والحساب الختامي الحتامي للصندوق في مجلة المحاماة مع الموازنة التقديرية والحساب الختامي للنقابة العامة.

وقد رفع الافتراح بمشروع قانون المرفق الحد الأعلى للمعاش الوارد في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ من ستين جنيها ليصبح مانتي جنيه شهريا وقدر الاقتراح المعاش المستحق بخمسة جنيهات عن كل سنة من سنوات الاشتغال بالمحاماة على أن يخفض المعاش إلى النصف بالنسبة للمحامين المعاملين بأحكام قانون التأمين الاجتماعي ، وذلك عن كل سنة من سنوات التأمين الاجتماعي .

وإذا كان القانون رقم 11 لسنة 197۸ قد أجاز للمحامي الذي مارس المحاماة خمسة وعشرين سنة فأكثر وبلغ الخامسة والخمسين من عمره طلب إحالته للتقاعد وفي هذه الحالة يستحق ثلاثة أرباع المعاش الكامل فإن الاقتراح بمشروع قانون المرفق قد أعطى هذا المحامي الحق في معاش كامل عن نفس الأسس التي قررها ، كما قررها للمحامي الذي أصابه عجز كامل يمنعه من الاستمرار في مزاولته المهنة وكانت مدة اشتغاله عشر سنوات على الأقل ولا تتجاوز خمسا وعشرين سنة .

وجاء المنص الذي أورده الاقتراح بمشروع قانون المرفق خاصاً باستحقاق الدفعة الواحدة أكثر مناسبة وتحقيقاً لصالح أكبر عدد من المحامين إذ نص على أنه في حالة وفاة المحامي دون أن تتوافر فيه شروط استحقاقه للمعاش وكان مقيداً بجدول المحاكم الابتدائية وبلغت مدة اشتغاله بالمحاماة خمس سنوات على الأقل صرف للمستحقين عنه مبلغ خمسة آلاف جنيه دفعة واحدة.

(يشــترط القــانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ الاستحقاق الدفعة الواحدة أن يتوفى صاحب المعاش وفي هذه الحالة يصرف لورثته ألف جنيه دفعة واحدة). وعند تحديد المستحقين في المعاش كان الاقتراح بمشروع قانون المرفق أكثر

دقة من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ .

وإذا كان القانون رقام 11 لسنة 197۸ قد منع الجمع بين معاش التقاعد المقارر وفقا لأحكامه وبين المعاش المستحق وفقا لأي قوانين أخرى إلا إذا كان مجموع المعاشين لا يزيد على خمسة وسبعين جنيها فإن الاقتراح بمشروع قانون المرفق قد أجاز الجمع بين هذين المعاشين إلى مائتي جنيه وأضاف إلى ذلك أنه كان المعاش المستحق وفقا لقوانين أخرى عن سنوات أخرى غير سنوات مزاولة المهنة فلا يسرى عليها هذا الحظر.

ولعل من أهم ما أورده الاقتراح بمشروع قانون ما نص عليه من زيادة المعاشسات الأصلية المقررة طبقا للقوانين السابقة بنسب تتراوح بين ٤٠٪ و ١٠٪ مع تقرير حد أدنى لنصيب المستحقين .

ولتغطية الستزامات الصندوق عن معاشات التقاعد ومخاطر الوفاة الموجبة للمعاش أجاز الاقستراح بمشروع قانون لمجلس النقابة أن يعقد تأمينا لدى إحدى شركات التأمين .

وعسن المعونسات التي يقدمها الصندوق فقد حرص الافتراح بمشروع قانون على أن يسمح بتقديم قرض للمحامي المبتدئ لمعاونته على اتخاذ مكتب أو تكوين مكتبة قانونية خاصة به بعد انتهاء فترة تمرينه وقبوله بجدول المحاكم الابتدائية والإدارية . وعن السرعاية الصحية فقد نص الاقتراح على أن يكفل الصندوق الرعاية الصحية للمحامين المقيدين بالجدول العام وأسرهم طبقاً للقواعد التي تقررها اللائدة التنفيذية الاجتماعية والصحية وأجاز أن يتم عن طريق إنشاء نظام للتأمين الصحي.

#### الأوانة العاوة

ضـــمانا لحسن سير الشئون الإدارية بالنقابة ، فقد استحدث الاقتراح بمشروع قانون ما يلي :

انشاء أمانة عامة للنقابة تتولى الشئون الإدارية والمالية والتنفيذية المستعلقة بالنقابة تخضع للإشراف المباشر لأمين عام النقابة ويكون الإشراف الأعلى عليها للنقيب .

٢ - يعين مجلس النقابة مديراً عاماً للنقابة لإدارة شئونها الإدارية والمالية
 والإشراف على العاملين بها ويكون مسئولاً أمام الأمين العام (١).

٣ - وضع لاتحة لتنظيم شعون العاملين بالنقابة وكيفية تعيينهم وتحديد مرتباتهم وعلاواتهم ومعاملةم والنقابات الغرعية (٢).

<sup>(1)</sup> انظر د. عبد الفستاح مراد "موسوعة التشريع والقضاء والفقه المقارن - التطبيق على النصيوص الكاملة للتشريعات المصرية بأحكام النقض والإدارية والدستورية وآراء الفقه المقارن وذلك في مائة عام - الجزء السادس . ص ٩١ وما بعدها .

<sup>(</sup>٢) انظر د. عبيد الفتاح مراد " برنامج CD موسوعة مراد الجنائية والمدنية للقواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية في ٧٧ عاماً منذ إنشاء المحكمة عنام ١٩٣١ هندية والين المحكمة عنام ١٩٣١ هندية القوانين العربية".

# الفصل الثالث قانون رقم ۱۰ لسنة ۲۰۰۲ بشأن تعديل الهادة ۱۸۷ من قانون المحاماة العادر بالقانون رقم ۱۸۷ لسنة ۱۹۸۳ (۱)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه : (المعادة الأولمي)

يستبدل بسنص المادة (١٨٧) من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ النص الآتي :

مسادة ١٨٧٧ - " على المحكمة من تلقاء نفسها وهي تصدر حكمها على من خسر الدعوى أن تلزمه بأتعاب المحاماة إذا كان خصمه قد حضر عنه محام ، بحيث لا نقل عن خمسين جنيها في الدعاوى المنظورة أمام المحاكم الجزئية في ما عدا الدعوى المستعجلة وخمسة وسبعون جنيها في الدعاوى المنظورة أمام المحاكم الابتدائية والإدارية والدعاوى المستعجلة الجزئية ومائلة جنيه في الدعوى المنظورة أمام محاكم الاستنفاف ومحاكم القضاء الإداري ومائتي جنيه في الدعوى المنظورة أمام محاكم النقض والإدارية العليا والدستورية العليا .

وعلى المحكمة أن تحكم بأتعاب للمحاماة في الدعاوى الجنائية التي يندب فيها محام بحيث لا نقل عن مائة جنيه في دعاوى الجنح المستأنفة ومائتي جنيه في دعاوى الجنائي ".

<sup>(</sup>١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٣ تابع في ٢٠٠٢/٣/٢٨ .

### (المادة الثانية)

ينشــر هــذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره (١).

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها (٢).

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ المحرم سنة ١٤٢٣ هـ

(الموافق ۲۷ مارس سنة ۲۰۰۲م) .

<sup>(</sup>١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٣ تابع في ٢٠٠٢/٣/٢٨ .

<sup>(</sup>۱) انظر د. عبد الفتاح مراد ' شرح النظم القانونية والاقتصادية والسياسية في مصر والدول العربية ص ٥٨ وما بعدها .

# الفصل الرابع قرار رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٨٣ بشأن تحصيل مبالغ تحت حساب ضريبة المعن غير التجارية المستحقة على المحامين (١)

بعد الإطلاع على القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون عقد العمل الفردي ؛ وعلى القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون إدارة قضايا المحكومية؛ وعلى القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٣ بإصدار قانون الإدارات القانونسية ؛ وعلى ٩٠، ٤٢ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٨١؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٣ بشأن تحصيل مبالغ تحت حساب ضريبة المهن غير التجارية المستحقة على المحامين:

#### قسرر:

## (المادة الأولى)

على أقلام كتاب المحاكم بجميع أنواعها ودرجاتها ومكاتب ومأموريات الشهر العقاري تحصيل المبالغ تحت حساب الضريبة المستحقة على المحامين على الوجه التالى:

جنيه

عن كل صحيفة دعوى أو طعن أو محرر موقع من
 محام مقيد بجدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية.

٣ عن كل صحيفة دعوى أو طعن أو محرر موقع من

<sup>&</sup>lt;sup>(۱)</sup> انظر د.عبد الفتاح مراد" الموسوعة العقارية – شرح تفصيلى لقانون التمويل العقارى والقوانين العقارية فى مصر" ص ٨٧ وما بعدها .

محام مقيد بجدول المحامين أمام محاكم الاستثناف.

عن كل صحيفة دعوى أو طعن أو محرر موقع من
 محام مقيد بسجل المحامين

جنيه

عن كل صحيفة دعوى أو طعن أو محرر موقع من
 محام مقيد بجدول المحامين أمام محكمة النقض.

## (المادة الثانية)

على أقلام كتاب المحاكم ومكاتب ومأموريات الشهر العقاري تسليم المحامي إيصالا بكل مبلغ تم دفعه تحت حساب الضريبة.

وعليها توريد قيمة ما حصلته إلى مأمورية الضرائب المختصة التي يتبعها المحامي في موعد اقصاء آخر أبريل/ يوليو / أكتوبر/ يناير من كل عام بموجب شيك مصحوبا بالنماذج التالية:

١- النموذج رقم ٤١ ضرائب (المرافق) بقيمة إجمالي المبالغ المحصلة من المحاميسن التابعين لكل مأمورية ضرائب موضحا به اسم كل محامي والمبلغ المحصل لحسابه خلال الثلاثة أشهر السابقة (١).

٢- السنموذج رقم ٤٦ ضرائب (المرافق) بعدد الدعاوى الجزئية والابتدائية والاسستثنافية والنقض والمبالغ المحصلة من كل محامي على حدة والتي تمت خلال الثلاثة أشهر السابقة.

٣- النموذج رقم ٤٧ ضرائب (المرافق) بعدد المحررات التي قدمت للشهر وقيمة كل محرر والمبالغ المحصلة من كل محامي على حدة والتي تمت خلال الثلاثة أشهر السابقة.

<sup>(1)</sup> انظر د. عبد الفتاح مسراد " برنامج CD موسوعة التشريعات المصرية والعربية".

## (المادة الثالثة)

لا تسري أحكام هذا القرار على:

١- صحف الدعاوى التي ترفعها إدارة قضايا الحكومة.

٧- صحيفة الدعوى التي يرفعها المحامي الخاضع للضريبة على المرتبات والأجور والخاصة بالجهة التي يعمل بها ويثبت ذلك بشهادة من الجهة التي يعمل بها المحامي(١).

٣- صحف الدعاوى التي ترفع من المحامي خلال فترة إعفائه من الضريبة
 ويكون إثبات ذلك وفقا لما هو مبين بالبطاقة الضريبة الصادرة للمحامي.

## (المادة الرابعة)

يلغى قرار وزير المالية رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه. (المائة الخامسة)

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية

صدر في ٢٥ المحرم سنة ١٤٠٤ (٣١ أكتوبر سنة ١٩٨٣)

وزيىر المالية

دكتور/ محمود صلاح الدين حامد

<sup>(1)</sup> انظر د. عبد الفتاح مراد "موسوعة شرح قانون المرافعات – شرح تفصيلى لكل مادة على حدة من قانون المرافعات" ص ٣٨ وما بعدها.

## الباب الثاني

# الأسول التشريعية لقانون الإدارات القانونية طبقاً للقانون رقم ٧ ٤ لسنة ١٩٧٣ والقرارات المكملة له

## تمهيد وتقسيم:

ســوف نــتعرض فــي هذا الباب للأصول التشريعية للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ والقرارات المكملة له وذلك في الفصول الآتية :

القصل الأول: قانون رقام ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدة التابعة لها.

القصل الثانسي: قانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقسم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها.

القصل الثالث : المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٤. القصــل الرابع : قانون رقم ١ لسنة ١٩٨٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم

٧٤ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها .

القصسل الخسامس تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الشئون الدستورية والتشريعية ومكتبي لجنتي القوى العاملة والخطة والموازنة.

القصل المعادس: مذكرة ايضاحية للاقتراح بمشروع قانون بتعديل بعض مواد القسانون رقسم ٤٧ لسسنة ١٩٧٣ بشسأن الإدارات القانونية بالهيئات العامة والوحدات التابعة لها.

القصل الممايع: قرار وزير العدل رقم ٥٦٩ لمنة ١٩٧٧ ابلائحة تنظيم العمل في الإدارات القانونية بالهيئات العامة وشركات القطاع العام . الفصل الثامن: لائدة تنظيم العمل في الإدارات القانونية بالهيئات العامة وشركات القطاع العام.

القصسل التاسسع: قرار وزير العدل رقم ٧٣١ لسنة ١٩٧٧ بلائحة التقتيش الغنى على الإدارات القانونية بالهيئات العامة وشركات القطاع العام.

القصل العاثر: لاتحة التقنيش القني على الإدارات القانونية بالهيئات العامة وشركات القطاع العام (١).

الفصل الحدادي عشر: قرار رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٧٧ بقواعد وإجراءات إعداد واعستماد الهدياكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف الخاصة بالإدارات القانونية الخاضعة للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣.

الفصل الثانسي عشر: قواحد وإجراءات إعداد واعتماد الهياكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف الخاصة بالإدارات القانونية الخاضعة للقانون رقم ٤٧ لمنذة ١٩٧٣.

القصل الثالث عشر: قرار وزير العدل رقم ٧٨١ لسنة ١٩٧٨ بلائحة قواعد تعيين وترقيبة ونقل وندب وإعارة مديري وأعضاء الإدارات القانونية بالهيئات العامة وشركات القطاع العام.

القصـــل الرابع عشر: لائحة قواعد تعيين وترقية ونقل وندب وإعارة مديري وأعضاء الإدارات القانونية بالهيئات العامة وشركات القطاع العام.

<sup>(</sup>¹) انظر د. عبد الفتاح مراد "برنامج CD موسوعة شرح جرائم قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة والقيود والأوصاف الجنائية الخاصة بها ".

## الفصل الأول

## قانون رقم ٧٠ اسنة ١٩٧٣

## بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والميئات العامة والوحدة التابعة لما

ياسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانوني الآتي نصبه ، وقد أصدرناه:

مسادة ١ -- تسسري أحكام القانون المرافق على مديري وأعضاء الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها .

مسادة ٢ - لا يترتب على تطبيق أحكمام القسانون المرافق ، الإخلال باختصاصات الهيئات القضائية المقررة في قوانينها ولا بأحكام قانون المحاماة.

مادة ٣- استثناء من الأحكام المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية، تسلم إعلانات صحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام المتعلقة بالهيئات العامــة أو المؤسسات العامــة الوحدة التابعة له في مركز إدارتها ، لرئيس مجلس الإدارة .

مادة ٤- يلغي كل ما يخالف أحكام هذا القانون.

مادة ٥- ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ جمادى الأخرة سنة ١٣٩٣

(٢يولية سنة ١٩٧٣) .

## الفصل الأول

## الإدارة القانونية في المؤسسات العامة والميئات العامة والوحدات التابعة لما

مادة 1- الإدارات القانونية في المؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية أجهزة معاونة للجهات المنشأة فيها ، وتقوم بأداء الأعمال القانونية اللازمــة لحسسن سير الإنتاج والخدمات ، والمحافظة على الملكية العامة للشعب ، والدعم المستمر للقطاع العام (١).

وتتولى الإدارة القانونية في الجهة المنشأة فيها ممارسة الاختصاصات التالية: ( أولا ) المسرافعة ومباشرة الدعساوى والمنازعات أمام المحاكم وهيئات التحكيم ولسدى الجهات الإدارية ذات الاختصاص القضائي ، ومتابعة تتفيذ الأحكام .

( ثانسيا) فحص الشكاوى والتظلمات وإجراءات التحقيقات ، التي تحال إليها من السلطة المختصة .

(ثالسثا) إعسداد مشروعات العقود ، وإبداء الأراء القانونية في المسائل التي تحال إليها من رئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه من المديرين.

(خامسا) معاونة مجلس الإدارة في مراقبة تطبيق الوحدة للقوانين واللوائح والأنظمة السارية .

(سادسسا) الأعمال القانونية الأخرى التي يعهد بها إليها من مجلس الإدارة.

<sup>(</sup>۱) انظر د.عبد القتاح مراد "موسوعة شرح قاتون العقويات – شرح تقصيلي لكل مادة على حدة من قاتون العقويات" ص ٣٧ وما بعدما .

مسادة ٢ - تختص الإدارة القانونية للمؤسسة العامة أو الهيئة العامة بالإضافة إلى الاختصاصات المبينة في المادة السابقة بما يأتي :

(أولا) التوجيه والإشسراف الفنسي على أعمال الإدارات القانونية بالوحدات التابعة للمؤسسة أو الهيئة .

(ثانسيا) إبداء السرأي في المسائل التي ترى فيها إحدى الإدارات القانونية بالوحدات التابعة للمؤسسة أو الهيئة رأيا يخالف رأي إدارة أخرى.

(ثالث) مباشرة جميع اختصاصات الإدارة القانونية لأي من الوحدات التابعة للمؤسسة أو الهيئة في حالة عدم وجود إدارة قانونية بالموحدة.

مادة ٣ - لرئيس مجلس إدارة الهيئة العامة أو المؤسسة العامة، تكليف إدارتها القانونية بأي عمل مما تختص به الإدارات القانونية للوحدات التابعة بسبب أهميته أو ظروفه ، كما يجوز لمجلس إدارة الهيئة العامة أو المؤسسة العامة أو الوحدة التابعة لها ، بناء على اقتراح إدارتها القانونية ، إحالة بعض الدعاوى والمنازعات التبي تكون المؤسسة أو الهيئة أو إحدى الوحدات الاقتصادية التابعة لها ، طرفا فيها ، إلى إدارة قضايا الحكومة لمباشرتها ، أو المتعاقد مصع مكاتب المحامين الخاصة لمباشرة بعض الدعاوى والمنازعات بسبب أهميتها.

مسادة ٤- يجب على الإدارة القانونية بالوحدة الاقتصادية إخطار الإدارة القانونية بالجهة التي تتبعها تلك الوحدة والوزير المختص بصورة من الأراء القانونية التي تصدرها في المسائل ذات الطابع العام ، التي يترتب عليها تحميل الموازنة بأعباء مالية وذلك بمجرد صدورها ، كما يجب عليها إخطار الإدارة القانونية بالمؤسسة أو الهيئة العامة بصفة دورية بصورة من الأراء القانونية ، واللوائح ، والقرارات التنظيمية، والعقود ، التي أعدتها.

مسادة ٥- يجوز دعوة مدير الإدارة القانونية لحضور جلسات مجلس الإدارة لإبداء السرأي القانوني ، أو لتقديم الإيضاحات القانونية اللازمة في المسائل المعروضة على المجلس، دون أن يكون له صوت معدود في المداولات.

مادة ٦- تمارس الإدارات القانونية اختصاصاتها الفنية في استقلال ، فلا يجوز الندخل لديها في كل ما يتعلق بمباشرة هذه الاختصاصات بغير الطريق الذي رسمه القانون .

و لا يخضم مديرو وأعضاء هذه الإدارات في مباشرتهم لأعمالهم الفنية إلا لرؤسائهم المتدرجين وفقا لأحكام هذا القانون .

ولا يخل ذلك بسلطة رئيس مجلس إدارة الجهة المنشأة فيها الإدارة القانونية ، فسرعة إنجاز الأعمال المحالة إليها في تقرير استمرار السير في الدعاوى والصلح فيها أو التتازل عنها ، وممارسة اختصاصاتها الأخرى طبقا للقواعد المقررة في هذا القانون.

مسادة ٧- تشمكل بوزارة العدل لجنة لشئون الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ، على النحو التالي :

رئيسسا		وزير العدل
	(	أحد نواب رئيس محكمة النقض ، يندبه
		رئىسها
		أحد نواب رئيس مجلس الدولة ، يندبه
أعضاء		رئيسه
		أحد وكملاء إدارة قضايا الحكومة،
		يندبه رئيس الإدارة

ممثلي القطاع العام والهيئات ألعامة .....

أعضساء

وفي حالة غياب وزير العدل تكون الرئاسة لنائب رئيس محكمة النقض ، ولا يكون اجتماع اللجنة صحيحا إلا بحضور أغلبية أعضائها ، وتصدر قراراتها وتوصياتها بأغلبية أصوات الحاضرين ، وعند تساوي الأصوات يرجح رأي الجانب الذي منه الرئيس.

ويصدر بتنظيم اجتماعات اللجنة وقواعد وإجراءات سير العمل فيها قرار من وزير العدل(١).

مسادة ٨- تختص لجنة شئون الإدارات القانونية بالتسيق العام بينها وتباشر اللجنة فضلا عن الاختصاصات الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون ما يأتى:

<sup>(</sup>۱) صدر قرار وزير العدل ۱۲۳٦ لسنة ۱۹۷۳ بشأن تشكيل لجنة شئون الإدارات القانونسية بالمؤسسسات العامسة والهيئات العامة والوحدات التابعة لمها والمنصوص علسيها بالمسادة ۷ من القانون رقم ٤٧ لسنة ۱۹۷۳ (الوقائع المصرية في ١٥/١٥). ١٩٧٣ العدد ۲۳۵).

(أولا) اقــتراح ودرامــة وإبداء الرأي في جميع القوانين واللوائح والقرارات التنظيمــية العامــة المــتعلقة بتنظــيم العمل في الإدارات القانونية وأوضاع وإجــراءات الإشراف والنفيش عليها وعلى مديريها وأعضائها، ونظام إعداد واعــتماد تقاريــر الكفاية الخاصة بهم ، وإجراءات ومواعيد التظلم من هذه التقارير.

(تأنسيا) وضع القواعد العامة التي تتبع في التعيين والترقية والنقل والندب والإعارة بالنسبة لشاغلي الوظائف الفنية الخاضعة لهذا القانون، في جميع الإدارات القانونية ، أو بالنسبة لنوع أو أكثر منها ، وذلك فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون.

وتصدر اللوائح والقرارات التنظيمية العامة المنصوص عليها في هذه المادة بقرارات من وزير العدل(١).

مسادة ٩- تشسكل إدارة التغتيش الغني على أعمال الإدارات القانونية وعلى نشاط مديريها وأعضائها، من عدد كاف من المغتشين يندبون من بين أعضاء الهيسئات القضائية من درجة مستشار رئيس محكمة أو ما يعادلها ، ومن بين المديرين العامين والمديرين بالإدارات القانونية ، وتكون تابعة لوزير العدل. ويصدر بندب أعضاء إدارة التغتيش قرار من وزير العدل بعد الاتفاق مع الوزراء المختصين ، ويكون الندب لمدة سنتين قابلة للتجديد.

مادة • ١ - يخضع لنظام التقتيش وتقارير الكفاية ، كافة مديري وأعضاء الإدارات القانونية فيما عدا شاغل وظوفة "مدير عام إدارة قانونية " ويجب أن يتم التقتيش مرة على الأقل كل سنتين.

<sup>(</sup>١) انظر د. عدد الفتاح مراد " برنامج CD موسوعة مراد المدنية للقواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية في ٧٧ عاماً منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٣١ حتى عام ٢٠٠٧ وطرق نقض الأحكام في القوانين العربية".

وتقــدر الكفايــة بــإحدى الدرجات الآتية : " ممتاز - جيد - متوسط - دون المتوسط - ضعيف" .

ويجب أن يراعي في تقدير درجة الكفاية إنتاج العضو وسلوكه وأن يبلغ بكل ما يلاحظ عليه في هذا الشأن كتابة ويكون له حق الرد كتابة على هذه الملاحظات.

## الغصل الثاني مديرو وأعضاء الإدارات القانونية

محادة ١١ - تكسون الوظسائف الفنسية في الإدارات القانونية الخاضعة لهذا القانون على الوجه الآتي(١):

- مدير عام إدارة قانونية

- مدير إدارة قانونية .

- محام ممتاز .

- محام

وتحدد مرتبات هذه الوظائف وفقا للجدول المرفق بهذا القانون.

مسادة ١٣ - يشترط فيمن يعين في إحدى الوظائف الفنية بالإدارات القانونية أن تستوفر فيه الشروط المقررة في نظام العاملين المدنيين بالدولة أو القطاع العسام حسسب الأحسوال ، وأن يكون مقيداً بجدول المحامين المشتغلين طبقا

<sup>(</sup>۱) هـنه الوظائف مستبدلة بالقانون رقع ١ لسنة ١٩٨٦ – الجريدة الرسمية العدد رقم ٥ في ١٩٨٦/١/٣٠.

وكانت من قبل كالأتي:

<sup>-</sup> مدير عام إدارة قانونية - مدير إدارة قانونية - محام ممتاز . - محام أول . - محام ثان . - محام ثان .

محام رابع .

للقواعد السواردة فم المادة التالية ، وأن تتوفر فيه الشروط الأخرى التي تقررها اللجنة المنصوص عليها في "عادة ٧ من هذا القانون.

مادة ٣٠ - يشترط فيمن يشغل الوظائف الفنية بالإدارات القانونية أن يكون قد مضسى على قيده بجدول المحامين المدة المبينة قرين كل وظيفة منها ، وذلك على النحو التالى :

محام ثالث - القيد أمام المحاكم الابتدائية.

محام ثان - القيد أمام محاكم الاستثناف أو انقضاء ثلاث سنوات على القيد أمام المحاكم الابتدائية.

محام أول - القيد أمام محاكم الاستئناف لمدة ثلاث سنوات أو انقضاء ست سنوات على القيد أمام المحاكم الابتدائية .

محام ممتاز - القيد أمام محاكم الاستئناف لمدة ست سنوات أو انقضاء إحدى عشرة سنة على الاشتغال بالمحاماة مع القيد أمام محاكم الاستثناف .

مديس (دارة قانونسية - القيد أمام محكمة النقض لمدة سنتين أو القيد أمام محاكم الاستثناف وانقضاء أربع عشرة سنة على الاشتغال بالمحاماة.

مديس عسام إدارة قانونية - القيد أمام محكمة النقض لمدة ثلاث سنوات أو القسيد أمسام محساكم الاسستناف وانقضاء خمس عشرة سنة على الاشتغال بالمحاماة مع القيد أمام محكمة النقض.

وتحسب مدة الاشتغال بعمل من الأعمال القانونية النظيرة طبقا لقانون المحاماة ضمن المدة المشترطة للتعيين في الوظائف الخاضعة لهذا النظام .

مسادة ١٤ - مع مراعاة ما هو منصوص عليه في المادة التالية، يكون التعيين في وظائف وطائف الإدارات القانونية في درجة محام ثالث فما يعلوها ، بطريق الترقية من الوظيفة التي تسبقها مباشرة على أساس مرتبة الكفاية مع مراعاة الأقدمية بين المرشحين عند التساوي في الكفاية .

مادة ٥٠ - يجوز أن يعين رأسا في الوظائف الخاضعة لأحكام هذا القانون مسن غير الخاضعين لأحكامه في حدود ربع الوظائف الخالية، وتحسب هذه النسبة على أساس الوظائف الخالية خلال سنة مالية كاملة، ولا يدخل في هذه النسبة الوظائف التي تملأ بالتبادل بين شاغليها وبين من يحل محلهم من خارج الإدارات القانونية الخاضعة لهذا القانون ، كذلك الوظائف المنشأة عند شغلها لأول مرة .

مادة ١٦- تعتبر وظائف مدير وأعضاء الإدارات القانونية في المؤسسة العامسة أو الهيئة العامة مع الوظائف الفنية بالإدارات القانونية في الوحدات التابعة لها - وحدة واحدة - في التعيين والترقية .

ويجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فسي المادة ٧ من هذا القانون أن تعتبر وظانف الإدارات القانونية الخاصعة لهذا القانون في الجهات التابعة لوزارة واحدة - وحدة واحدة - في التعيين والترقية .

مسادة ٧١- تشكل بقرار من الوزير المختص لجنة لشئون مديري وأعضاء الإدارات القانونية الخاضعة لهذا القانون في نطاق الوزارة من خمسة أعضاء بينهم ثلاثة على الأقل من أقدم مديري أو أعضاء الإدارات القانونية بالجهات المتابع للوزارة (١).

وتخـتص هذه اللجنة فضلا عن الاختصاصات الأخرى المنصوص عليها في هـذا القانون ، بإبداء الرأي في الهياكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف وفـي التعيينات والترقيبات والإعارات ووقـي التعيينات الترقيبات والإعارات وتقاريسر الكفاية الخاصة بمديري وأعضاء الإدارات القانونية التي تضعه

انظر د. عبد الفتاح مراد "موسوعة شرح قانون الإجراءات الجنائية – شرح تفصيلي لكل مادة على حدة من قانون الإجراءات" ص ٧٤ وما بعدها .

مادة ١٨ - تبلغ توصيات لجنة شئون مديري وأعضاء الإدارات القانونية المنصوص عليها في المادة السابقة ، إلى وكيل الوزارة المختص خلال أسبوع من تاريخ صدورها، وله خلال شهر من إبلاغ توصيات اللجنة إليه ، أن يعترض عليها كلها أو بعضها كتابة ويعيدها إلى اللجنة لنظرها على ضموء أسباب اعتراضه عليها ، وفي هذه الحالة تعرض توصيات اللجنة ورأي وكيل الوزارة المختص بشأنها على اللجنة المنصوص عليها في المادة ٧ من هذا القانون ويكون قرارها في هذا الشأن نهائيا.

مسادة ٩١- لا يجـوز نقـل أو ننب مديري وأعضاء الإدارات القانونية إلى وظائف غير قانونية إلا بموافقتهم الكتابية .

على أن إذا قدرت كفاية أحدهم بدرجة دون المتوسط في سنتين متواليتين جاز نقله إلى عمل آخر يتلاءم مع استعداده في نظام الوزارة أو خارجها بفئته ومرتبه فيها، فإذا قدم عنه ثلاث تقارير بدرجة ضعيف جاز إنهاء خدمته مع حفظ حقه في المعاش أو المكافأة ، وذلك كله بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة ٧ من هذا القانون.

مسادة • ٢- يكون نقل أو ندب شاعلي الوظائف الفنية الخاضعة لهذا القانون، بقرار يصدر بالاتفاق بين الوزيرين المختصين، إذا كان النقل أو الندب من إدارة قانونسية لإحسدى المؤسسات العامة أو الهيئات العامة التابعة لوزارة أخرى وبقرار من الوزير المختص ، إذا كان النقل أو الندب لإحدى الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة أو الهيئات العامة التابعة للوزارة.

ويشترط موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة ٧ من هذا القانون في السنقل أو السندب الذي تزيد مدته أو مجموع مدده خلال سنة كاملة على ستة شهور ، بالنسبة لمديري الإدارات القانونية أو إذا ترتب على النقل تغيير في المديسنة التسي بهسا مقر عمل المنقول ، وذلك كله ما لم يكن النقل أو الندب بموافقة صاحب الشأن .

مادة ٢١- تنظم الأحكام الخاصة بالتحقيق وبالنظام التأديبي لمديري الإدارات القانونية وأعضائها ، وبإجراءات ومواعيد التظلم مما قد يوقع عليهم من جزاءات لائحة يصدرها وزير العدل بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المسادة ٧ مسن هذا القانون ، ويجوز أن تتضمن هذه اللائحة بيانا بالمخالفات الفنية والإدارية التسي تقع مسن مديري الإدارات القانونية وأعضائها ، والمجزاءات المقررة لكل منها ، والسلطة المختصة بتوقيعها.

ولا يجوز أن تقام الدعاوى التأديبية إلا بناء على طلب الوزير المختص ، ولا تقسام هذه الدعوى في جميع الأحوال إلا بناء على تحقيق يتولاه أحد أعضاء التغتيش الفنى .

مادة ٢٢- العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على شاغلي الوظائف الفنية الخاضعة لهذا النظام من درجة مدير عام ومدير إدارة قانونية هي :

- (۱) الإنذار
  - (٢) اللوم .
  - (٣) العزل .

أما شاغلو الوظائف الأخرى فيجوز أن توقع عليهم العقوبات الآتية :

- (١) الإنذار .
- (٢) الخصـــم من المرتب لمدة لا تجاوز خمسة عشر يوما في السنة الواحدة بحيث لا تزيد مدة العقوبة في المرة الواحدة على خمسة أيام .

- (٣) تأجيل موعد العلاوة الدورية لمدة لا تجاوز ثلاثة شهور.
- (٤) الحرمان من العلاوة الدورية المستحقة عن سنتين على الأكثر.
  - (٥) الحرمان من الترقية لمدة لا تجاوز سنتين.
    - (٦) العزل من الوظيفة .

مسادة ٣٣- لا يجوز توقيع أية عقوبة على شاغلي وظائف مدير عام ومدير إدارة قانونية إلا بحكم تأديبي .

وفسيما عدا عقوبتي الإنذار والخصم من المرتب ، لا يجوز توقيع أية عقوبة أخرى على شاغلي الوظائف الأخرى إلا بحكم تأديبي .

ومسع ذلك يجوز في جميع الأحوال لرئيس مجلس الإدارة المختص ، التتبيه كستابة علسى مديري وأعضاء الإدارات القانونية ، كما يجوز لمدير الإدارة القانونية المختص التتبسيه كتابة على أعضاء الإدارة بمراعاة حسن أداء واجباتهم.

ويبلغ التتبيه الكتابي إلى الإدارة القانونية بالمؤسسة العامة أو الهيئة العامة والسي إدارة التقتيش الفنسي ، ويجوز التظلم من القرار الصادر بالتبيه إلى اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٧ من هذا القانون ، ويكون قرار اللجنة بالفصل في التظلم نهائيا (1).

## الفصل الثالث أحكام عامة وانتقالية

مادة ٢٤- يعمل فيما لم يرد فيه نص في هذا القانون ، بأحكام التشريعات السارية بشأن العاملين المدنيين بالدولة أو بالقطاع العام حسب الأحوال

 $<sup>^{(1)}</sup>$  أنظر د . عبد القتاح مراد "موسوعة مراد لأحكام المحكمة الدستورية الطيا منذ إنشائها عام 1979 وحتى الآن وطرق الرقابة على دستورية القوانين في مصر والدول العربية والقانون المقارن" ص 10 مما بعدها .

وكذلك باللوائح والـنظم المعمـول بها في الجهات المنشأة بها الإدارات القانونية.

مادة ٧٥- تضع اللجنة المنصوص عليها في المادة ٧ من هذا القانون القواعد والمعابير والإجراءات الخاصة بشروط الصلاحية والكفاية لأعضاء الإدارات القانونية (١).

ويشكل الوزير المختص خلال خمسة عشر يوما من تاريخ وضع هذه القواعد والمعايير والإجراءات ، لجنة أو أكثر على النحو التالي :

(١) مستشار من إحدى الهيئات القضائية

يندبه وزير العدل ..... رئيسا

عضوين

 (۲) أحد شاغلي وظائف الهيئات القضائية من درجة رئيس محكمة أو مستشار مساعد أو ما يعادلها ، يندبه وزير العدل .........
 (۳) أحد شاغلي وظائف الإدارة العليا بالوزارة

أو الجهات التابعة لها يندبه الوزير المختص ...

وتــتولى هذه اللجنة دراسة حالات شاغلي الوظائف الفنية بالإدارات القانونية الخاضــعة لهذا القانون في نطاق الوزارة ، وإعداد قوائم بأسماء من لا تتوفر فيهم الصلاحية أو الكفاية بعد سماع أقوالهم ، وتعرض هذه القوائم على وكيل الــوزارة المخــتص لإبــداء ملاحظاته عليها وإحالتها إلى هذه اللجنة خلال أسبوعين من تاريخ إبلاغه بها.

<sup>(</sup>۱) انظر د. عبد الفتاح مراد "برنامج CD موسوعة مراد المدنية للقواعد القانونسية التي قررتها محكمة النقض المصرية في ٧٧ عاماً منذ إنشاء المحكمة عسام ١٩٣١ حتى عام ٢٠٠٧ وطرق نقض الأحكام في القوانين العربية" ص ٥٥ وما بعدها .

مسادة ٢٦- تصدر قرارات من رئيس مجلس الوزراء في ميعاد غايته ستة شهور من تاريخ العمل بهدا القانون ، بناء على ما يعرضه الوزير المختص وبعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة ٧ من هذا القانون ، بنقل من لا تستوفر فسيهم الصسلحية أو الكفايسة مسن شاغلي الوظائف الفنية بهذه الإدارات (١) إلسى وظائف اخسرى تتناسب مع حالتهم وتعادل فئات وظائفهم وبسذات مرتباتهم إمسا في الجهات التي يعملون بها أو في أية جهة أخرى بالجهاز الإداري للدولة أو بالقطاع العام (١).

وفي هذه الجهات تتقل الاعتمادات المالية المدرجة لهذه الوظائف إلى موازنة الجهات التي ينقلون إليها بموافقة وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية. وذلك كله مع عدم الإخلال بالحق في الطعن في هذه القرارات أمام القضاء . وتخطر نقابة المحامين باسماء من تشملهم قرارات النقل لنقلهم إلى جدول المحامين غير المشتغلين .

مادة ٢٧- يعتبر شاغلوا الوظائف الفنية في الإدارات القانونية الخاضعة لأحكام هاذا القانون ، الذين لا تشملهم قرارات النقل المشار إليها في المادة السابقة شاغلين للوظائف المحددة في الجدول المرفق التي تعادل فئاتها فئاتهم الوظيفية وبذات مرتباتهم.

ويحسنفظ مسن ينقاضسي مسمهم مرتبا يزيد على نهاية مربوط الفئة الوظيفية الجديسدة أو مسزايا مالية نزيد على ما هو مقرر بأحكام هذا الجدول بالزيادة

<sup>(</sup>۱) انظر د. عبد الفتاح مراد موسوعة التشريع والقضاء والفقه المصرى والمقسارن – التطبق على النصوص الكاملة للتشريعات المصرية بأحكام النقض والإدارية والدستورية وأراء الفقه المقارن وذلك في مائة عام الجزء الرابع ص ٦٣ وما بعدها

 <sup>(</sup>۱) مسدن هسده القترة إلى موعد غايته اخر يونية سنة ۱۹۷۰ بنص المادة (۱) من الفسادون رقسم ۱۰۸ لسنة ۱۹۷۶ ( الجريدة الرسمية في ۱۹۷۹/۷/۲۹ العدد ۳۰ مكرر ")

وذلك بصفة شخصية وعلى أن تستهلك مما يحصل عليه مستقبلا من علاوة الترقية والعلاوات الدورية (١).

مادة ٣٨- تستمر الإدارات القانونية القائمة عند العمل بهذا القانون كما يستمر العاملون فيها في مباشرة أعمال وظائفهم طبقا النظم والقواعد المعمول بها .

ويحل مؤقتا في عضوية اللجنة المنصوص عليها في المادة (٧) من هذا القانون ، محل أعضائها من مديري وأعضاء الإدارات القانونية ، خمسة يختارهم مجلس نقابة المحامين من بين أعضائه ، على أن يكون من بينهم الشنان من ممثلي القطاع العام والهيئات العامة، وذلك كله حتى تصدر القرارات المنصوص عليها في المادة ٢٦ من هذا القانون .

مسادة ٢٩- تعدل خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون الهياكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف الخاصة بالإدارات القانونية الخاضعة لهذا القانون كما تعتمد هذه الهياكل والجداول ويتم شغل الوظائف الشاغرة من الوظائف المحددة في هذه الجداول طبقا للقواعد والإجراءات التي تضعها اللجنة المنصوص عليها في المادة (٧) من هذا القانون (٢).

<sup>(1)</sup> انظر د.عسيد الفستاح مسراد "موسوعة مراد لأحكام وقتاوى مجلس الدولة المصسري منذ إنشائه عام ١٩٤٦ وحتى الأن وطرق الرقاية على أعمال الإدارة في الدول العربية" الجزء الرابع ص ٧٧ وما بعدها .

 $<sup>^{(7)}</sup>$  مدت هذه الفترة إلى آخر ديسمبر سنة  $^{(7)}$  وذلك بموجب المادة رقم  $^{(7)}$  من القسانون رقسم  $^{(7)}$  لمنة  $^{(7)}$  1972 ( الجريدة الرسمية في  $^{(7)}$  1974 – المدد  $^{(7)}$  مكرر  $^{(7)}$  ) .

يستحق من يبلغ نهاية مربوط الفئة ، العلاوة المقررة للفئة الأعلى مباشرة
 في نطاق ذات المستوى ، وإن لم يرق إلى الفئة الأعلى ، بشرط ألا يجاوز نهاية المستوى(١).

- يمسنح شاغلوا الوظائف المبينة في هذا الجدول بدل تفرغ قدره ٣٠٪ من بداسة مسربوط الفئة الوظيفية ، ويسري عليه الخفض المقرر بالقرار بقانون رقسم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شان خفض البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين بقانون تفويض السيد رئيس الجمهورية بإصدار قرارات بشأن ميزانية الحرب (٢).

لا يجـوز الجمع بين بدل التفرغ المقرر بمقتضى هذا القانون وبدل التمثيل
 أو بدل طبيعة عمل آخر<sup>(۱)</sup>.

<sup>(&#</sup>x27;) انظر د. عبد القتاح مراد ' شرح النظم القانونية والاقتصادية والسياسية في مصر والدول العربية ص ٥٥ وما بعدها .

 <sup>(</sup>٦) هذه الفقرة مصححة بالاستدراك المنشور بالجريدة الرسمية في ٢ أغسطس سنة ١٩٧٣ - العدد ٣١ .

<sup>(</sup>۲) حكمت المحكمة الدستورية العليه في القضية رقم ۲۱۳ لسنة ۱۹ قضائية "دستورية" جلسة ٥ يونيو سنة ۱۹۹ بعدم دستورية المادة الثالثة الملحقة بجدول مرتسبات الوظائف الفنية بالإدارات القانونية المرفق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ۱۹۷۳ فسيما نصبت عليه من انه " لا يجوز الجمع بين بدل التفرغ المقرر بمقتضى هذا القانون و بدل التمثيل أو أي بدل طبيعة عمل آخر " والزمت الحكومة المصروفات و مبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة .

#### الفصل الثانى

قانون رقم ۱۰۸ لسنة ۱۹۷۶ بتعدیل بعض أمکام القانون رقم ۲۷ لسنة ۱۹۷۳ بشأن الإدارات القانونیة بالمؤسسات العامة والمیئات العامة والوحدات التابعة لما

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه:

مسادة ١- تصد الفترة المنصوص عليها في المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٧ لمسنة ١٩٧٣ بشان الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ، المحددة لصدور قرارات رئيس مجلس الوزراء بنقل أعضاء الإدارات القانونية الذين لا تتوافر فيهم شروط الصلاحية أو الكفاية إلى ميعاد آخر يونية سنة ١٩٧٥ (١).

مسادة ٢- تمد الفترة المنصوص عليها بالمادة ٢٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشسار إليه ، المحسددة لإعداد الهياكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف الخاصة بالإدارات القانونية الخاضعة الأحكامه ، إلى أخر ديسمبر سنة ١٩٧٥ .

مادة ٣- ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ رجب سنة ١٣٩٤ (٢٥ يوليه ١٩٧٤) .

<sup>(</sup>¹) أنظر د . عبد الفستاح مسراد " برنامج CD موسوعة شرح جرائم فاتون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة والقيود والأوصاف الجنائية الخاصة بها ".

## الفعل الثالث

## المذكرة الإيضاحية

#### لمشروع القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٤

نصت المادتسان ٢٥، ٢٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها المعمول به اعتسبارا من ٥ يوليو سنة ١٩٧٣ على أن يقوم الوزراء المختصون بتشكيل لجسان لدراسة حسالات شاغلي الوظائف الفنية لهذه الإدارات وإعداد قوائم باسماء مسن لا تتوافر فيهم الصلاحية والكفاية بعد سماع أقوالهم وذلك على ضسوء القواعد والمعابير التي تضعها لجنة شئون الإدارات القانونية بوزارة العسدل المنصوص عليها في المادة السابعة من القانون ، وعلى أن يصدر رئيس مجلس الوزراء في ميعاد غايته ستة شهور من تاريخ العمل بالقانون قرارات بنقل من لا تتوافر فيهم الصلاحية والكفاية إلى وظائف أخرى.

وقد صدرت بالفعل قرارات تشكيل هذه اللجان وبدأت في مباشرة أعمالها فرر تشكيلها ، غيير أنه تبين لوزارة العدل وهي تتابع أعماله أنها مازال أمامها شوط كبير لإتهاء الدراسة الموكولة إليها وذلك بالنظر إلى رما يقتضيه عملها مسن بحث كامل لملفات خدمة أعضاء الإدارات القانونية الذي يبلغ عددهم ما يريد على أربعة آلاف عضو بما يتضمنه هذا البحث من تتبع لعملهم القانونسي وتدرجهم الوظيفي حسابا لمدة الاشتغال بالمحاماة وأعمالها النظيرة ، إلى غير ذلك من الإجراءات التي ينص عليها القانون المشار إليه ، هذا فضللا عما كشف عنه أعمال اللجان – وما تزال – من مسائل برزت خلال التطبيق لزم معها الرجوع إلى لجنة شئون الإدارات القانونية بوزارة العدل توحيدا للرأي وكفالة لسلامته وهو ما استغرق بحثه وقتا غير قصير .

لما كان ذلك وكان الواضح أنه من غير المنتظر أن تتهى اللجان أعمالها قبل عدة شهور فبان وزارة العدل نتقدم بمشروع القانون المرافق لمد الفترة المنصوص عليها في المادة ٢٦ من القانون المحددة لصدور قرارات رئيس مجلس الوزراء بنقل من لا نتوافر فيهم شروط الصلاحية والكفاية إلى ميعاد غايسته آخر يونية سنة ١٩٧٥ حتى يمكن للجان أن تتهي أعمالها - وحتى يمكن للجان أن تتهي أعمالها - وحتى يمكن للجان أن تتهي أعمالها وحتى الأحمال واعتمادها طبقا للقانون والمقصود بهذا التعديل هو إفساح المجال أمام اللجان لإنهاء أعمالها ومع ذلك ستعمل وزارة العدل على أن تتهي اللجان مهامها في أقرب وقت ممكن (١).

كما تضمن مشروع القانون المرافق تعديل الميعاد الذي يتعين فيه إعداد الها الوظيفية وجداول توصيف الوظائف الخاصة بالإدارات القانونية الخاضعة لهذا القانون والمنصوص عليها في المادة ٢٩ منه بجعله في آخر ديسمبر سبنة ١٩٧٥ وذلك بالنظر إلى ما يقتضيه هذا الإعداد من استتناس بنستائج أعمال اللجان وحتى يمكن على ضوء النتائج أن تضع لجنة شئون الإدارات القانونية قواعد وإجراءات إعداد الهياكل والجداول على أسس صحيحة تضمن صالح الجهات التي ينطبق عليها القانون.

ويتشرف وزير العدل بعرض مشروع القانون المرافق رجاء الموافقة عليه والسير في إجراءات إصداره.

وزيـر العــدل دكتور/ مصطفى أبو زيد فهمي

<sup>(1)</sup> انظر د. عبد الفتاح مراد "شرح جرائم التهرب الضريبي في القوانين المصرية والقانون المقارن" ص ٨٢ وما بعدها

# الفصل الرابيم قانون رقم ۱ لسنة ۱۹۸۲ بتعديل بعض أكام القانون رقم ۷ ؛ لسنة ۱۹۷۳ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والميئات العامة والوحدات التابعة لما (۱)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه : (المادة الأول )

يستبدل الجدول المرفق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولسة والجدول المرفق بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام على حسب الأحوال بالجدول المرفق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، بشان الإدارات القانونسية بالمؤسسات العامسة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ، ويستمر العمل بالقواعد الملحقة بهذا الجدول .

## (المادة الثانية)

تدمسج وظائف محام رابع ومحام ثالث ومحام ثان في وظيفة محام وتعادل بالدرجة الثالثة من الجدول ، وتدمج وظيفتا محام أول ومحام ممتاز في وظيفة محام ممتاز وتعادل بالدرجة الثانية من الجدول ، وتعادل وظيفة مدير إدارة قانونسية بالدرجة الأولى ، كما تعادل وظيفة مدير عام إدارة قانونية بدرجة مديسر عام من الجدول ، وتعادل الوظائف الأعلى التي قد تتشئها المؤسسات والهينات والشركات في إدارتها القانونية

<sup>(1)</sup> الجريدة الرسمية العدد ٥ في ٣٠ يناير سنة ١٩٨٦ .

وفقا لظروفها بباقي الوظائف الواردة في الجدول .

ويسنقل شساغلوا وظسائف الإدارات القانونية إلى الدرجات المعادلة لوظائفهم بسالجدول الجنيد مع احتفاظهم بصنقة شخصية بالأجور التي يتقاضونها ولو تجاوزت نهاية الأجر المقرر لهذه الدرجات.

ويكسون ترتيسب الأقدمسية بين المنقولين إلى درجة واحدة بحسب أوضاعهم السابقة (١).

### (المادة الثالثة)

ينشـــر هــذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة . وينفذ كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية في ١١ جمادى الأولى سنة ١٤٠٦

(۲۲ يناير سنة ۱۹۸٦) .

حستي متبارك

<sup>(</sup>۱) انظر د. عبد الفتاح مراد أشرح أحكام محكمة النقض كمحكمة موضوع جنانياً ومدنيا" ص ٤٢ وما بعدها .

### الغصل الخامس

تقرير اللجنة النشتركة من لجنة الشئون الدستورية والتشريعية ومكتبي لجنتي القوى العاملة والمطة والموازنة عن الاقترام بمشروع قانون المقدم من السيد العضو محمد محمد جويلي بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٠ لسنة ٣٧٣ ، بشأن الإدارات القانونيية بالمؤسسات العامة والميئات العامة والوحدات التابعة لما (القانون رقم ١ لسنة ٣٨٨)

أحال السيد الدكتور رئيس المجلس بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢ هذا الاقتراح بمشروع قانون إلي لجنة مشتركة من لجنة الشئون الدستورية والتشريعية ومكتبسي لجنتي القوى العاملة والخطة والموازنة لدراسته وتقديم تقرير عنه ، وذلك إعمالا لحكم المادة ١٩٨٤ من اللائحة الداخلية للمجلس حيث أن موضوعه مرتبط باقتراحات بمشروعات قوانين سبق أن أحالها المجلس بجلسته المعقود بستاريخ ١٩٨٤/١٢/١٨ إلي ذات اللجنة ، ولكن لم يتسن الانتهاء من دراسته خلال دور الاتعقاد العادي الأول .

وفي بداية دور الاتعقاد العادي الثاني طلب السيد العضو محمد محمد جويلي التمسك باقتراحه إعمال حكم المادة ١٧٤ من اللائحة الداخلية ، ومن ثم استأنفت اللجنة نظر الموضوع فعقدت اللجنة اجتماعا لهاذ الغرض بتاريخ ١٩٨٥/١١/٣٠ حضره عن الحكومة السادة :

الدكتور عاطف عبيد ، وزير شئون مجلس الوزراء ووزير التتمية الإدارية . الدكتور السيد على السيد ، وزير الدولة لشئون مجلسي الشعب والشورى . المستشار الدكتور أحمد موسى ، الأمين المساعد لمجلس الوزراء . المستشار صلاح الدين سالم ، وزارة العدل .

كما حضر السيد / أحمد الخواجة ، نقيب المحامين .

وبعد أن أطلعت اللجنة على الاقتراح بمشروع قانون ومذكرته الإيضاحية واستعادت أحكام الدستور والقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات المعامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ، والقانون رقم ٤٨ القانونيين بالدولة والقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين بالعاملين المدنيين بالدولة والقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين بالقطاع العام واستمعت إلى الإيضاحات التي أدلى بها مندوبو الحكومة ومناقشات السادة الأعضاء تورد تقريرها عنه فيما يلي : صدر القسانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العاملة والهيئات العامسة والوحدات التابعة لها مستهدفا وضع تنظيم خاص لأعضاء والهيئات العاملة في أداء مهامهم وهذا التنظيم يختلف عن القوانين التي الاستقلال والحديدة في أداء مهامهم وهذا التنظيم يختلف عن القوانين التي تحكم باقسي العامليين معهم بالجهة التي يتبعونها ويتضمن جدولا مستقلا للوظائف والمرتبات ينتهي بوظيفة مدير عام إدارة قانونية وهي تعادل وظيفة مدير عام بالحكومة والقطاع العام .

وفي خال السنوات الماضية أدخلت تعديلات على أحكام قوانين العاملين بالحكومة والقطاع العامل كان من أبرز سماتها الزيادات التي طرأت على جدول الأجور وفي ذات الوقت لم يواكبها تعديلات لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ مما أدى إلى ظهور مفارقات كبيرة بين أعضاء تلك الإدارات وبيان غيرهم مان العاملين بنفس الجهات سواء في الترقي إلى الدرجات الأعلى أو السزيادة في الأجور في حين توقفت ترقيات أعضاء الإدارات القانونية عن درجة مدير عام باعتبارها أعلى درجة بالجدول الملحق بالقانون

لهذا فقد أعد الاقتراح بمشروع قانون المعروض مستهدفا إصلاح الأحوال الوظيفية للعاملين بالإدارات القانونية في الجهات المذكورة ، تحقيقا للمساواة بينهم وبين سائر العاملين في تلك الجهات وجاء مفرغا في ثلاث مواد ، المادة الأولى منه تتضمن استيدال الجدول المرافق للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشــأن نظام العاملين بالقطاع العام بالجدول المرافق للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه ، وكذلك إدماج وظيفة محام رابع أو ثالث أو ثان فسي وظيفة محام وتعادل الدرجة الثالثة من الجدول المرافق للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه ، وتدمج وظيفة محام أول ، أو ممتاز في وظيفة محام ممتاز وتعادل الدرجة الثانية من الجدول المشار غليه ، وتعادل وظيفة مدير إدارة قانونية بالدرجة الأولى من الجدول المذكور ، كما تعادل وظيفة مدير عام إدارة قانونسية درجة مدير عام ، على أن ينقل شاغلوا وظائف الإدارات القانونسية إلى الدرجات المعادلة لوظائفهم بالجدول الجديد ، مع احستفاظهم بأجورهم التسي يتقاضونها بصفة شخصية ولو تجاوزت نهاية المربوط المقرر ، ويكون ترتيب الأقدمية على حسب أوضاعهم الوظيفية على أن يمنحوا بدل تفرغ قدره ٣٠% من بداية مربوط الدرجة التي يشغلها فإذا بلغ بداية مربوط الدرجة الأعلى منح البدل المقرر لها.

أما المادة الثانية منه فتتضمن تعديل المواد ١١ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، بحيث تقضى المادة (١١) بمعادلة وظائف أعضاء الإدارات القانونية الجدية بفئات جدول العاملين المرافق للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار غليه ، وكذلك استحدثت إنشاء وظيفتي رئيس قطاع الشئون القانونية لشاغلي الدرجة العالية ورئيس عام الشئون القانونية لشاغلي الدرجة الممارة اليه ، الممارة اليه ، على أن تحدد هذه الوظائف طبقا للجدول السابق الإشارة إليه ، كما يتم نقل من تتوافر فيه شروط شغل الوظيفة الأعلى – وقت صدور هذا

القانون - اليها دون حاجة إلى إجراء آخر ، بينما النص في القانون يقصرها عند درجة مدير عام إدارة قانونية .

أما المادة (١٣) فتتناول شروط شغل الوظائف الغنية بالإدارات القانونية كأن يكون قد اشتغل بالمحاماة مدد معينة ، وأن يكون مقيدا بجدول المحامين المشتغلين ، وكذلك بيان هذه المدد بالنسبة للوظيفتين اللتين استحدثهما الاقتراح وهما رئيس عام الشئون القانونية ورئيس قطاع الشئون القانونية .

بينما تتضمن المادة (١٤) قواعد التعيين في درجة محام ممتاز وما يعلوا بأن تكون بطريق الترقية من الوظيفة التي تسبقه مباشرة على أساس الكفاية مع الأقدمية بين المرشحين عند التساوي في الكفاية بينما النص في القانون القائم يتناول هذا الحكم لوظيفة محام ثالث وما يعلوها.

أسا المادة ١٧ التي تتناول تشكيل واختصاص لجنة شئون مديري وأعضاء الإدارات القانونية الخاضعة لهذا القانون، تضمنت حكما يقضي بأن يكون وضع واعتماد الهياكل الوظيفية وجدول توصيف الوظائف من اختصاص الموحدة الاقتصادية أو الهيئة العامة حسب الأحوال.

وقد كان الحكم في القانون القائم يقضي بأن يتم اعتماد الهياكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف بالاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية.

أما المادة الثالثة فتتضمن نشر القانون وبيان تاريخ العمل به .

٤- وقد تبين من مناقشة هذا الاقتراح بمشروع قانون حرص اللجنة
 والحكومة على تأكيد المعانى الآتية:

(أ) عــدم تمييز العاملين الذين يخضعون لأحكام القانون رقم ٤٧ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على أعضاء الإدارات القانونية وتحقيق المساواة بين الجميع ، والعمل على إزالة الأضرار التي نجمت عن تطبيق الجدول الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ٩٩٧٣ والتي لحقت بهؤلاء الأعضاء .

(ب) عدم تمييز أعضاء الإدارات القانونية عن غيرهم من العاملين بهذه الجهات ، كي يتم التعامل مع الجميع في الجهة الواحدة وفق معيار العدالة والمساواة سواء في الحكومة أو القطاع العام دون تمييز طائفة على غيرها دون سند قانوني مقبول (١).

(ج) عدم المتدخل في الأمور الداخلية لشركات القطاع العام وتركها تصيغ أمورها بما يستفق مع طبيعة العمل فيما وفقا للظروف الخاصة بها ، حتى يستحرر القطاع العمام ويستطلق لأداء دوره المرسوم له في خطة التتمية الاجتماعية والاقتصادية .

لهدذا فقد رأت اللجنة إعادة صياغة هذا الاقتراح بمشروع قانون المعروض بما يحقد مصلحة أعضاء هذه الإدارات ويحقق في ذات الوقت المرونة للقطاع العام كي يصيغ شئونه وفقا لما تمليه عليه طبيعة عمله وبما يتمشى مسع الهيكل النتظيمي المحدد لكل وحدة اقتصادية على حدة وذلك على النحو التالى: -

- المسادة الأول وفسيها يستم استبدال الجدول الملحق بالقانون رقم 24 لسنة ١٩٧٨ المشار اليه ، والجدول المرفق بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار السيه علسى حسب الأحوال بالجدول المرفق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه ، مع استمرا العمل بالقواعد الملحقة بهذا الجدول على نحو يؤدي السي إفساح المجال أمام أعضاء هذه الإدارات وإعطائهم الفرصة للترقي إلي الدرجات الأعلسي شأنهم في ذلك شأن باقى العاملين بالجهات المختلفة التي

<sup>(</sup>١) انظر د. عبد الفتاح مراد السرح أوامر وقرارات التصرف في التحقيق الجذائي وطرق الطعن فيها ص ٥٩ وما بعدها .

يعملون بها على ضوء الهيكل الوظيفي المعتمد للهيئة أو للشركة بما يتفق مع ظروفها وأحكامها (١).

أما المادة الثانية من الاقتراح فتتضمن حكما وقتيا بخصوص معادلة الوظائف السواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٤٧ اسنة ١٩٧٣ بالدرجات المبينة بالجدولين الملحقين بالقانونية رقم ٤٧ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار إليهما ، بحيث يستم نقل شاغلي وظائف الإدارات القانونية إلى الدرجات المعادلة لوظائف بالجدول الجديد مسع احتفاظهم بصفة شخصية بالأجور التي يتقاضدونها حتى لو تجاوزت نهاية الأجر المقرر لهذه الدرجات وذلك رعاية لحقوقهم المكتسبة في الأجور التي يتقاضونها ورتبوا على أساس حياتهم المعيشية بما يكفل الاستقرار لهم.

واللجــنة إذ توافــق على هذا الاقتراح بمشروع قانون لترجو المجلس الموقر الموافقة عليه كما أقرته اللجنة .

رئيس اللجنة المشتركة

مستشار حلمي عبد الآخر

<sup>(</sup>۱) انظر د. عبد القياح مراد "موسوعة التشريع والقضاء والفقه المصرى والمقارن – التطبق على النصوص الكاملة للتشريعات المصرية بأحكام النقض والإداريسة والدستورية وآراء الفقه المقارن وذلك في مائة عام " الجزء الخامس ص ۹ م وما بعدما .

## الفصل الساءس مذكرة إيضاعية

# للاقترام بمشروع قانون بتعديل بعض مواد القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالميئات العامة والمعدات التابعة لما

صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالهيئات العامة والوحدات الستابعة لها استهدف به المشرع وضع تنظيم وظيفي خاص يكفل لأعضاء هذه الإدارات استقلالا في أداء واجبهم غير أنه لم يكن مثبت الصلة بقانونسي العامليسن المدنيين بالدولة والقطاع العامة رقمي ٥٨ لسنة ١٩٧١، ٢١ لسسنة ١٩٧١ المعملول بأحكامها في تاريخ صدور القانون المذكور بل سسار في نطاقهما مدن خلال العديد من الأحكام وأخصها تحديد المعاملة المالية.

شم أصدر المشرع القانونين ٤٧ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنييان بالدولة في عديد من المدنييان بالدولة في عديد من الأحكام التي أوردها المشرع في القانون ٥٨، ٦١ لسنة ١٩٧١ الملغيين ومن أبرزها ها إدماجه لبعض الدرجات المالية وزيادة الربط المالي المقرر لها بداية ونهاية والذي زيد مرة أخرى بالقانون رقم ١٣٧١ لسنة ١٩٨٠.

ومــن ثم أصبح من الضروري – مسايرة لهذا التشريع – إجراء تعديلات في بعض أحكام القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٣ تحقيقا لما استهدفه المشروع أصلا من اتســـاق فـــي تلك الأحكام بين ما جاء به نصوص القانون المذكور ونصوص قانوني العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام. ويستهدف المشروع المقدم تعديل جدول الوظائف والمرتبات بالإدارات القانونية واستحداث وظيفتين من الدرجتين الممتازة والعالية على قمة هذا الجدول ( رئيس عام الشئون القانونية بربط سنوني ثابت ٢٦٠٣ جنيه ، رئيس قطاع الشئون القانونية بربط مالي سنوى ١٦٨٠ / ٢٤٣٣ جنيها) وعلاوة سنوية ٧٠ ج ، وقد سبق لوزارة العدل أن وافقت على استحداث وظيفة رئيس إدارة قانونية مركزية فقط بربط سنوي ١٦٨٠ ٢٤٣٣/١ جنيها دون أي تعديل آخر حيث لا ترى مبررا له بحسبان أن نصوص القانون تفي بالغرض وقد رأى الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة في هذا الشأن ارتباط استحداث الوظيفتين المشار السيهما بوجود تماثل مع مستوى قمة الهيكل التنظيمي للادارات الأخرى الموجودة بالهيئات والشركات ، ويستهدف المشروع أساسا تعديل جدول الوظائف الإشرافية الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بما يتمشى مع التعديلات التي تمت في شأن الجداول المرفقة بقانوني العاملين في الحكومة والقطاع العام تحقيقا للمساواة بين العاملين في الجهة الواحدة .

وقد تضمنت المادة الأولى من المشروع المقترح هذا تحقيق الهدف بأن نصص على أن "يستبدل الجدول المرفق بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة بالجدول الملحدق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات والهيشات العاملية والوحدات التابعة لها تحقيقا للمساواة بين العاملين في الجهات المختلقة بما يسمح للعاملين بالإدارات القانونية بالانطلاق فسي الترقية للدرجات العليا ( العالية والممتازة ) على غرار باقي العاملين ، كما تضمنت المادة الأولى أيضا نصا يقضي بمنح شاغلي الوظائف الفنية بالإدارات القانونية الخاضعة لهذا القانون بدل تفرغ قدره ( ٣٠٪) من بداية مربوط الدرجة وهو ذات النص الذي كان واردا بالقواعد الملحقة بالجدول

الملغي – الأمـر الـذي اقتضى أن يفرد له نص خاص استمرار الأوضاع المالية التي كانت مستقرة للخاضعين لأحكام هذا القانون .

- ولما كان تعديل الجدول المرافق للقانون على النحو السابق البيان يقتضي إجراء تعديل ببعض النصوص تحقيقا للوحدة بينها واتساقا مع طبيعة العمل في الإدارات القانونية وخضوعه لإشراف اللجنة العليا للإدارات القانونية وقد روى تعديل هذه النصوص على الوجه التالى.

أولا: اتساقا مع روح التشريع بأنه قد تم وضع مسميات جديدة للوظائف الفنية بالإدارات القانونية بالهيئات العامة وشركات القطاع العام تكون متققة مع الدرجات المالية المستحدثة في المادة الأولى من هذا المشروع تحقيقا للتسيق بين تلك الوظائف والربط المالي المقرر وبين مقابلها في قانون العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام.

وحتى لا يختلف الأعضاء الفنيون بالإدارات القانونية على أقرانهم بالإدارات الأخرى فقد رؤى إفساح المجال عند إعداد الهيكل التنظيمي للإدارات القانونية لإحدى الهيئات العامة أو الشركات (القطاع العام) بأن يتضمن في قمته وظائف الإدارة العليا.

وتحقيقا لذلك فقد تعين أن يستبدل بنص المادة ١١ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٣ النص المقترح في المشروع والذي حدد مسميات الوظائف الفنية على النحو الوارد به ، كما يتضمن النص المقترح أيضا الاعتداد بقرارات التعيين والترقية والتسكين التي تمت قبل صدور هذا القانون وذلك حتى لا تكون هذه القدرارات محللا للطعن بما يؤثر في المراكز الوظيفية المستقرة للعاملين بالإدارات القانونية التي صدرت بشائهم.

كما تضمنت أيضا نصا يقضي بنقل أعضاء الإدارات القانونية للدرجة الأعلى مباشرة متى توافرت في أحدهم وقت صدور هذا القانون شروط شغلها على السنحو السوارد بسنص المسادة ١٣ من هذا القانون وذلك من منطلق تحقيق المساوّاة بينهم وبين العاملين بالإدارات الأخرى بذات الجهة التي يعملون بها والتسي شـــــــــماتهم الترقيات منذ صدور قانوني العاملين بالدولة والقطاع العام رقمسي ٤٧ ، ٤٨ لسسنة ١٩٧٨ وتعديلاتهما اللذيسن فتحا باب الترقي إلى وظائف الدرجتين العالية والممتازة لجميع العاملين بالحكومة والقطاع العامة دون شاغلي الوظائف القنية بالإدارات القانونية (١).

ثانسيا: كذلك رؤى تعديل الشروط التي جاءت في المادة ١٣ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٣ لشغل الوظائف الفنية بجداول المحامين دون تحديد مدد له اكتفاء بمدد الاشتغال بالمحاماة وحتى لا يترتب على تأخير القيد أحيانا في بعد بعد البداول من قبل الجهة التي يتبعها عضو الإدارات القانونية ثمة أثر على توافسر شروط الترقية ومدد الاشتغال بالمحاماة المنصوص عليها بهذه المسادة مطابقة تمامسا المسدد المعمول بها بالنسبة للخاضعين لأحكام نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ (١٠).

ثائستا: تعديل مسميات الوظائف الفنية بالإدارات القانونية وذلك بتعديل نص المادة ١٤ يما يتلاءم مع هذه المسميات .

رابع ا: ترتب على صدور القانون ٤٧ ، ٤٨ أسنة ١٩٧٨ بنظامي العاملين المدنبين بالدولة والقطاع العام والقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العام بتحديد إجراءات واختصاصات وضع اعتماد الهياكل الوظيفية

<sup>(</sup>۱) انظر د. عبد الفتاح مبراد "موسوعة التشريع والقضاء والفقه المصرى والمقسارن – التطبق على النصوص الكاملة للتشريعات المصرية بأحكام النقض والإدارية والدستورية وآراء الفقه المقارن وذلك في مائة عام" الجزء الأول .ص ٥٠ وما بعدها .

 <sup>(</sup>۲) انظر د. عبد القام مبراد "موسوعة مصطلحات الجات ومنظمة التجارة العالمية " إنجليزي" ص ۳۳ وما بعدها .

للعاملين باليبئات العامة وهيئات القطاع العام والوحدات الاقتصادية التابعة لها، وحرصا على عدم المساس بالرابطة بين عضو الإدارة القانونية والجهة التسي يعمسل فسيها باعتسبارهم أساسا من العاملين بتلك الجهات فقد تضمن المشروع تعديل المادة ١٧ من القانون رقم ٧٣/٤٧ في فقرتها الأخيرة وذلك بإخضاع وضع اعتماد الهياكل الوظيفية للإدارة القانونية للجهة التابعة لها (١).

مقدم الاقتراح

محمد محمد جويلي

عضو مجلس الشعب

<sup>()</sup> انظر د. عبد الفتاح مراد موسوعة شرح قاتون الإجراءات الجنائية -- شرح تفصيلي لكل مادة على حدة من قانون الإجراءات ص ٤٥ وما يعدها .

# الفصل السابع

قرار وزير العدل رقم ٢٥ اسنة ١٩٧٧ بلائمة تنظيم العمل في الإدارات القانونية بالميئات العامة وشركات القطام العام (١)

#### وزير العدل

بعد الإطلاع على القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ،

وبعد أخذ رأي لجنة شئون الإدارات القانونية المنصوص عليها في المادة (٧) من القانون المشار إليه (١٠).

#### قسرر:

مسادة ١- يعمل باللائدة المرافقة لهذا القرار في شأن تتظيم العمل في الإدارات القانونية بالهيئات العامة والوحدات التابعة لها وشركات القطاع العام.

مادة ٣- ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره. صدر في ٢٦ ربيع الأول سنة ١٣٩٧ . ( ١٦ مارس سنة ١٩٧٧)

<sup>(</sup>١) الوقائع المصرية في ٢ أبريل سنة ١٩٧٧ - العدد ٧٧ .

<sup>(</sup>١) انظر د. عبد الفتاح مراد "موسوعة شرح قانون المرافعات - شرح تفصيلي لكل مادة على حدة من قانون المرافعات" ص ٢١ وما بعدها .

# الفصل الثامن الغان التامن العمل في الإدارات القانونية بالميئات العامة وشركات القطاع العام الباب الأول في تشكيل الإدارات القانونية الفصل الأول أحكام عامة

مادة ١- تشكل الإدارة القانونية من مدير وعدد كاف من الأعضاء الفنيين وتقسم إلى أقسام وفروع وفقا لمقتضيات العمل .

مسادة ٧- أعضاء الإدارة القانونية تابعون في مباشرته لأعمالهم لرؤسائهم بترتيب درجاتهم ثم لمدير الإدارة .

مادة ٣- على الإدارة القانونية أن تخطر الإدارة العامة لشئون الإدارات القانونيين وعن بياناتهم القانونية بوزارة العدل بتشكيل الإدارة من الأعضاء الفنيين وعن بياناتهم الوظيفية وعن أقسام الإدارة وفروعها وكل تغيير يطرأ على ذلك فور وقعه.

مسادة ٤- على الإدارة القانونية متابعة صدور القوانين واللوائح والتعليمات المتصلة بنشاط الجهة المنشأة فيها أو بشنون العاملين فيها وتصنيفها وتبوبيها وإحسدار كافة التفسيرات اللازمة لها وإخطار الإدارات والاقسام المعنية بما تسراه مسنها وعليها إمساك مجموعات الأحكام والفتاوى والتفسيرات القانونية ومتابعة ما يجد منها.

مادة ٥- على مدير الإدارة القانونية وأعضائها الحرص على تأمين سرية ما يستداول بيسن أيديهم من بيانات أو معلومات أو وثائق صيانة لأسرار العمل وحرصا على الصالح العام .

# الفصل الثاني مدير الإدارة القانونية

مسادة ٦ - يقسوم مدير الإدارة القانونية بالإشراف على جميع أعمالها الفنية والإدارة والكتابية كما يقوم بالإشراف على جميع الأعضاء الفنيين والموظفين الإدارييسن والكتابيين وبتوزيع العمل عليهم ، ويراعي في توزيع العمل على الأعضاء الفنيين خبرة كل منهم وكفايته وأن يوفر لكل منهم إمكانية الحصول على الخسيرة في جميع فروع العمل بالإدارة بقدر ما تسمح به حالة العمل ومقتضياته.

مسادة ٧- يكون اتصال الإدارة القانونية بغيرها من الجهات عن طريق مديرها وتوقع منه جميع المكاتبات الصادرة منها وتعرض عليه جميع المكاتبات الواردة اليها وذلك فيما عدا ما يفوض فيه غيره من الأعضاء.

مادة ٨ – يستولى مدير الإدارة القانونية بنفسه مباشرة الدعاوى والطعون الهامسة والتحقيق مسع الموظفين من مستوى الإدارة العليا ، والتحقيقات والفتاوى والأعمال الفنية وإعداد مشروعات العقود ذات الأهمية الخاصة .

مادة ٩- على مدير الإدارة القانونية أن يراجع بنفسه الأعمال الفنية الهامة التي يباشرها الأعضاء وأن يسجل رأيه كتابة بالموافقة أو بالتعديل أو بالإلغاء على المعودات التي يقومون بإعدادها في هذا الشأن .

مادة ١٠- يصدر مدير الإدارة القانونية القرارات الخاصة بتنظيم السجلات والدفاتر اللازمة العمل وعلى ضوء

التوجــيهات والكتب الدورية والمنشورات التي ترد إليه من إدارة التفتيش أو من لجنة شئون الإدارات القانونية بوزارة العدل.

وعلميه أن يشرف بنفسه على إعداد الإحصاءات والبيانات التي تطلب من الإدارة القانونية في هذا الشأن .

وأن يستحقق مسن حفظ جميع مسودات ما يحرره الأعضاء من كتابات في الأعمال التي باشروها وما عليها من ملاحظات في ملفات خاصة بكل عضو حتى يمكن الرجوع إليها في مجال التفتيش الفني على أعمال كل منهم.

مسادة ١١- يعسرض مديسر الإدارة القانونية على رئيس مجلس الإدارة في الهيسئة أو الشسركة التي يعمل بها الاقتراحات المتعلقة بعدم رفع الدعاوى أو تقرير السير فيها أو الصلح أو التنازل عنها أو بالطعن في الأحكام من عدمه وبترشسيح المحكميس وبسابلاغ النسابة العامة أو النيابة الإدارية أو الجهاز المركسزي للمحاسبات بحسب الأحوال بالجرائم أو المخالفات التي تتكشف من خلال عمل الإدارة القانونية ، وذلك كله بمذكرات مسببة (١).

مسادة ١٣- يعسرض مديسر الإدارة القانونية على رئيس مجلس الإدارة في الهيسنة أو الشسركة التي يعمل بها الدعاوى التي ترفع عليها من أحد أعضاء الإدارة القانونسية أو منها ضد أحدهم ، وذلك لتقرير إحالتها إلى إدارة قضايا الحكومة لمباشرتها .

مسادة ١٣- يقسم مدير الإدارة القانونية في شهر يناير من كل سنة - وكلما رأى ذلك - تقريسرا السى رئسيس مجلس الإدارة في الجهة التي يعمل بها متضمنا ملاحظاته على سير العمل بالإدارة والمخالفات الإدارية والمالية التي

 <sup>(</sup>¹) انظـر د. عبد القتاح مراد " موسوعة شرح قانون العقوبات – شرح تفصيلى
 لكل مادة على حدة من قانون العقوبات " ص ٤٥ وما بعدها .

تكتشف من خلال مباشرة الإدارة القانونية الختصاصاتها مع بيان الإصلاحات التي يقترحها في هذا الشأن (١).

# الفصل الثالث عضو الإدارة القانونية

مادة 15- عضو الإدارة القانونية مسئول عما يعهد إليه بمباشرته من اختصاصات ، وعليه مباشرة الأعمال الفنية بنفسه.

مادة ١٥ - يتسلم عضو الإدارة ما يحال إليه من أعمال ويوقع على السجلات بما يفيد الاستلام فإذا أحيلت إلى عضو آخر فعليه تحرير مذكرة بملخص الموضوع وما قام به من إجراءات حتى تاريخ الإحالة وترفق المذكرة بالملف.

مسادة ١٦ - على عضر الإدارة فور استلامه الملف أو أية ورقة أن يثبت على يغالها على يما تعلى إغفالها وقوع ضرر كسقوط حق أو انقضائه أو سقوط خصومة ، ويؤشر على الملف بالميعاد الذي يتعين ملاحظته .

مادة ١٧ - يراقب عضو الإدارة أعمال الموظفين الذين يعاونونه في العمل التنبت من تنفيذ تأشيراته فور صدورها والتحقيق من حسن قيامهم بواجبات وظيفتهم ويبلغ مدير الإدارة القانونية كتابة بكل تقصير في هذا الشأن .

 <sup>(</sup>¹) انظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة شرح قانون العرافعات - شرح تفصيلى
 لكل مادة على حدة من قانون العرافعات ص ٦٣ وما بعدها .

# الباب الثاني في أختصاصات الإدارة القانونية الفصل الأول

# في مباشرة الدعاوى وتنفيذ الأحكام

مادة ١٨ - يباشر عضو الإدارة بنفسه الدعاوى التي يعهد إليه بها منذ تسليمه أور اقها وحتى صدور الحكم فيها وعليه أن يباشر ما يقتضيه الأمر من تتفيذ الحكم أو الطعن فيه ما لم يخرج ذلك عن اختصاصه طبقا لتوزيع العمل فعليه المبادرة إلى عرض الأمر على مدير الإدارة القانونية لإحالته على العضو المختص .

مسادة ١٩- يقسوم العضو بإعداد صحف الدعاوي والطعون التي تحال عليه ويعد مذكرات الدفاع وحوافظ المستندات وتودع المذكرة أو الحافظة ملف القضية بالمحكمة بعد اعتمادها من مدير الإدارة القانونية أو من يفوضه .

مادة ٢٠ - لا يجموز لعضو الإدارة أن يغفل أو ينتازل عن دفع شكلي أو موضوع إلا لضرورة توجب ذلك ، وبعد موافقة مدير الإدارة القانونية كتابة على مذكرة يعدها عضو الإدارة .

مسادة ٢١ - يعبد عضب الإدارة مذكرة برأيه من حيث ملاءمة الطعن في الأحكام الصادرة ضد الهيئة أو الشركة التي يعمل بها بناء على ما يراه من أسباب قانونية أو أسباب ظاهرة في الأوراق ويقوم بعرضها على مدير الإدارة القانونسية قبل انقضاء ميعاد الطعن بوقت مناسب مع بيان آخر ميعاد للطعن حتى يقوم مدير الإدارة القانونية بإجراء اللازم فيها طبقا للمادة ١١.

مادة ٢٢- بعد عضو الإدارة مذكرات بنتفيذ الأحكام المشمولة بالنفاذ الصـــادرة لصـــالح الهيئة أو الشركة التي يعمل بها ويتابع تتفيذها ويعد أوامر تنفيذ الأحكام المشمولة بالنفاذ الصادرة ضدها ويوقع على أمر التنفيذ إلى جانب توقيع على أمر التنفيذ إلى جانب توقيع مدير الإدارة القانونية وعليه أن يراعي في تحريرها ايضاح مفردات المبالغ الواجب صرفها مع توجيه نظر جهة الصرف إلى وجوب التثبت من عدم وجود مانع من الصرف كتنازل أو حجز أو مقاصة أو غير ذلك ، وإلى أن يتم الصرف بعد سحب الصورة التنفيذية من الحكم أو التأشير عليها بما يفيد المسداد أو التنفيذ ، وإلى أخذ إقرار من المحكوم لصالحه بالتخالص .

مسادة ٣٣- يستم حفظ ملف الدعوى أو التنفيذ بناء على مذكرة من عضو الإدارة تعستمد مسن مديسر الإدارة القانونسية بعسد الاستيثاق من تمام اتخاذ الإجراءات الواجبة فيها.

# الفصل الثاني في فحص الشكاوي والتظلمات وإجراءات التحقيقات

مادة ٢٤- يقوم عضو الإدارة بفحص الشكاوى والتظلمات وإجراء التحقيقات التي تحال إلى الإدارة القانونية من الجهات المختصة .

مادة ٣٥- لعضو الإدارة أن يطلب معلومات الجهات المختصة في شأن الواقعة محل الشكوى أو التظلم أو التحقيق وعلى هذه الجهة موافقته بما طلبه.

مادة ٢٦- لعضو الإدارة أن يستدعي من يلزم سماع أقواله من العاملين في الجهة التي يعمل بها أو أية جهة أخرى.

وإذا كسان المطلوب سماع أقواله من مستوى الإدارة العليا تولى العضو ذلك تحت إشراف مدير الإدارة القانونية . مادة ٢٧ - يجرى التحقيق في مقر الإدارة القانونية ويجوز أن ينتقل العضو المحقق إلى أية جهة أخرى يقتضى التحقيق الانتقال إليها.

مادة ٢٨- يثبت في محضر التحقيق تاريخ اليوم وساعته ومكانه واسم المحقق وكاتب التحقيق إن وجد ويذيل بعد الانتهاء منه بما يفيد قفله وساعة ذلك مع بيان. تاريخ جلسة التحقيق التالية والإجراء الذي سيتخذ فيها.

مسادة ٢٩- يوقع عضو الإدارة وكاتب التحقيق إن وجد في نهاية كل صفحة ويجب أن يشتمل المحضر على إمضاء أو ختم أو بصمة كل من تسمع أقواله في التحقيق عقب الانتهاء منها وفي كل صفحة وردت فيها أقواله فإذا امتتع يثبت ذلك في المحضر مع بيان ما قد يبين من أسباب.

مادة ٣٠- يتتاول التحقيق كل ما يتكشف من مخالفات ولو لم يتصل بالواقعة الأصلية وعلى عضو الإدارة أن يستكشف بتحقيقه تحديد المسئولية والمسئولين وأن يتقصى كل ما أمكن الأسباب التي أدت إلى وقوع المخالفات واقتراح الوسائل المجدية لتلافيها مسئتبلا.

مسادة ٣١- يعد عضو الإدارة بعد الانتهاء من فحص الشكاوى أو التظلم أو التحقيق التحقيق مذكسرة تتضمن ملخصا للوقائع وما أسفر عنه الفحص أو التحقيق والرأي الذي انتهى إليه وتعرض هذه المذكرة على مدير الإدارة القانونية.

#### الغمل الثالث

#### في إعداد مشروعات العقود والاختصاصات الأغرى

مادة ٣٢- تعد الإدارة القانونية مشروعات العقود التي تحال إليها من رئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه في ذلك وتستوفى البيانات الموضوعية اللازمة لإعدادها من الجهات المختصة.

مسادة ٣٣- العقود التي يستلزم القانون تسجيلها أو شهرها تستوفي إجراءاتها بمعرفة الإدارة القانونية . مادة ٣٤- تعد الإدارة القانونية مشروعات اللوائح الداخلية ولوائح الجزاءات والقرارات والأوامر التنظيمية والفردية التي يطلبها رئيس مجلس الإدارة ولسلادارة القانونية أن تقترح ما تراء من تعديلات على هذه اللوائح في ضوء ما يسفر عنه التطبيق (١).

مادة ٣٥- يقوم عضو الإدارة بإبداء الرأي فيما يطلب عليه من مسائل قاتونية وعليه أن يقيم رأيه كلما اقتضى الأمر على ما يسانده من المراجع الفقهية أو الفتاوى أو أحكام المحاكم.

<sup>(</sup>۱) انظر د. عبد الفتاح مراد "موسوعة التشريعات المصرية والعربية" ص ۸۰ وما بعدها .

# الفصل الناسم قرار وزير العدل رقم ٧٣١ لسنة ١٩٧٧ بلائمة التفتيش الفني على الإدارات القانونية بالميئات العامة وشركات القطاع العام(''

#### وزير العدل

بعد الإطلاع على القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها.

وبعد أخذ رأي لجنة شئون الإدارات القانونية المنصوص عليها في المادة (٧) من القانون المشار إليه .

#### قسرر:

مسادة ١- يعمسل باللائدسة المرافقة لهذا القرار في شأن التفتيش الفني على الإدارات القانونسية بالهيسئات العامسة والوحدات التابعة لها وشركات القطاع العام.

مسادة ٣- ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية. ويعمل به اعتبارا من ١٠ بنابر سنة ١٩٧٧ .

> صدر في ١١ ربيع الآخر سنة ١٣٩٧ (٣١ مار س ١٩٧٧) .

وزيـر العـدل إمضــاء

(أحمد سميح طلعت)

\_\_\_\_\_\_

<sup>(</sup>١) الوقائع المصرية العدد ١٠٠ لسنة ١٩٧٧ في ٣٠/٤/٣٠ .

# الفصل الهاشر لائمة التفتيش الفني على الإدارات القانونية بالميئات العامة وشركات القطاع العام الباب الأول أحكام عامة

مادة ١ - تتبع إدارة التقنيش الفني وزير العدل وتخضع لإشرافه مادة ٢ - تختص إدارة التقنيش الفني.

- (أ) بالتغتيش على سير العمل الغنى وانتظامه بجميع الإدارات القانونية.
- (ب) التقتيش على أعمال مديريها وأعضائها عدا شاغلي وظيفة مدير عام إدارة قانونية وذلك لجمع البيانات التي تودي إلى معرفة درجة كفايتهم ومدى حرصهم على أداء واجبات وظيفتهم من الناحيتين الفنية والإدارية.
- (ج) فحصص وتحقيق الشكاوى التي تقدم من مديري وأعضاء الإدارات القانونية أو ضدهم.
- (د) لإدارة التغتسيش الفني أن تجري تفتيشا عاجلا أو مفاجئا على سير العمل
   في الإدارات القانونية وعلى تصرفات مديريها وأعضائها.
- (هـــ) يقدم التفتديش ما يراه من اقتراحات في شأن سير العمل بالإدارات القانونية.

مسادة ٣- يتولى مدير التفتيش توزيع العمل بين المفتشين الأول والمفتشين ، ويكون توزيع الدورات التفتيشية عليهم ، وتشكل اللجان المنصوص عليها في المادتين ( ٩ ، ١٢) بناء على اقتراحات لجنة مشكلة من وكيل التفتيش وأقدم الثين من المفتشين الأول. مادة ٤- يجب أن يكور المفتش من أعضاء الإدارات القانونية في وظيفة فنية أعلى من يجرى التفتيش على عمله.

# الباب الثاني التفتيش الدوري

مادة ٥ – يجرى التغنيش بمقر إدارة التغنيش الفني أو بالانتقال إلى مقر عمل العضو المفتش على أعماله.

مسادة ٦- يحسد مدير التغنيش مدد التغنيش طبقا للضوابط التي يراها محققة للغايـة مسنه، كما يعين الإدارات القانونية ومديريها وأعضائها الذين يفتشون تفتيشا عاجلا أو مفاجئا (١).

مادة ٧- تحدد فسترة التقتيش بما لا يقل عن أربعة أشهر متنالية، ويتناول التفتيش فحص عدد كاف من الدعاوى والتحقيقات والفتاوى والأعمال الفنية الأخرى التي بوشرت خلال هذه الفترة يختار المفتش بعضا منها بنفسه ويتناول بالفحص بعض ما يقدمه العضو عليه منها، بما يكفي لتكوين رأي صحيح عن عمله فإن لم يكن عمله خلال الفترة كافيا للحكم على درجة كفايته جاز للمفتش بعد عرض الأمر على اللجنة المنصوص عليها في المادة التاسعة أن يضم إلى فترة التفتيش مدة سابقة عليها أو تالية لها.

مادة ٨- يضم المفتش تقريرا من قسمين يتضمن القسم الأول:

 أ تساريخ الاتستقال للتفتيش ومكان إجرائه وفترته وعدد أعضاء الإدارة القانونية وترتيب العضو المفتش عليه فيها ودرجته وتاريخ عمله بها .

<sup>(&#</sup>x27;) انظر د. عبد الفتاح مراد موسوعة البنوك - طبقا لقانون التجارة الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ ص ٨٥ وما بعدها.

- (ب) إحصسائية عسن الأعمال القانونية التي قامت الإدارة بأدائها خلال فترة التفتسيش وأنواعها وتوزيعها على أعضاء هذه الإدارة وما أحيل منها إلى من يجرى التفتيش على عمله وما أنجزه منها وما تبقى وأسباب ذلك .
- (ج) إجازات العضو المعنى بالتقتيش وانقطاعه عن عمله أو امتناعه عما ندب له .
  - ( د) مدى سلامة إشرافه على الأعمال الإدارية والكتابية .
- (ه...) رأي مدير عام أو مدير الإدارة القانونية كتابة عن عمل العضو المعنى بالتفتيش .
- (و) البيانات التبي تتضمن سلوك العضو مردودة إلى مصادر محدودة في الملفات أو سواها.

#### ويتضمن القسم الثاني:

(أ) بيان الأعسال القانونية التي قام المفتش بفحصها ما اختاره ومما قدمه العضو إليه مع تلخيص ما اتخذه العضو من إجراءات في شأنها ومدى سلامة تصرفات العضو وعنايته وملاحظات المفتش عنها مع مراعاة نوع العمل على النحو التالي:

أولا: بالنسبة للدعاوى يبين المفتش مدى عناية العضو بإعداد الدفاع الوافي لمنتك القضايا والمذكرات التي قدمها فيها وتنفيذ قرارات المحكمة بشأنها واتخاذ الإجراء المناسب في الميعاد المقرر قانونا ، والإطلاع على المستندات وتعلية الأوراق على الملقات ، وما قضى به في هذه الدعاوى ومدى اهتمامه بسبحب الأحكام الصادرة لصالح الجهة المنشأة فيها الإدارة القانونية واتخاذ إجراءات تنفيذها أو الطعن في الأحكام الصادرة ضدها ، وكذلك بيان ما شبطب أو أوقف أو قضى باعتباره كأن لم يكن أو انقطاع سير الخصومة فيه من الدعاوى المرفوعة من الجهة المذكورة.

ثانسيا- فيما يستعلق بالتحقيقات يوضح بالتقرير مدة التزام العضو بالقواعد الإجرائسية فسي التحقيق ومدى إحاطته بالوقائع والقانون ومتابعته التحقيق والسير به إلى غايته والانتهاء منه إلى رأي مسبب سليم.

تُالسَّنَا- وفيما يستعلق بالأراء القانون التي أبداها العضو ومدى سداد الرأي القانوني السذي الستهى إلسيه ومتابعته النشاط الفقهي والقضائي في أبحاثه القانونية كما يبين بالتقرير مدى سلامة العقد التي قام العضو بإعدادها.

(ب) إشارة إلى المذكرات أو الأبحاث الجديرة بالتتويه .

(ج) النت يجة التي حصلها المفتش من التقتيش شاملة بيان ما إذا كان العضو قد عهد إلى المعنو قد عهد إلى المدن العمل بالنسبة لزملائه ، ومدى إقباله على الجازه ، ودقته في الفهم وتحصيل الواقع وتطبيق أحكام القانون تطبيقا سليما وعنايسته بالكتابة وأسلوبه فيها ومدى اتصاله بالبحث الفقهي وأحكام المحاكم إلى غير ذلك من العناصر اللازمة لتقدير كفايته .

مادة ٩ - تعرض تقارير الثقيش على لجنة أو أكثر تشكل برئاسة أحد المفتشين الأول و عضوية اثنين من المفتشين على الأقل .

وإذا غاب أحد رؤساء اللجان أو أحد أعضائها أو منعه مانع يندب مدير التنتيش من يحل محله .

ويجوز أن يكون مدير التفتيش رئيسا لإحدى اللجان.

مسادة • ١ - تتولى اللجنة المختصة فحص التقارير لتقدير درجة كفاية العضو المعنى بالتفتيش ولها في سبيل ذلك استيضاح المفتش أو عضو الإدارة القانونية المفتش على عمله وإجراء ما تراه لاستكمال عناصر التقدير أو إعادة أو متابعة التفتيش على عمل العضو.

وتصدر اللجنة قراراتها بالأغلبية ، ويثبت القرار على ذات التقرير ويوقع عليه من الرئيس والأعضاء. وترسل صورة من التقرير إلى اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٧) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، فإذا أسفر تتفيذ الإجراءات المنصوص عليها في المادنين ١٩٠ من القانون عن توصية بتعديل التقرير أعيد عرض الأمر على اللجنة للبث فيه بما تراه (١).

مسادة ١١ - يسودع الستقرير الملف السري للعضو وترسل له صورة منه تتضمن درجة التقدير بكتاب سري موصى عليه بعلم الوصول ، وله أن يبدي اعتراضاته عليه كتابة لدى إدارة التقتيش خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الإخطار ، ويقيد الاعتراض برقم مسلسل في سجل خاص بالإدارة يبين فيه تساريخ تقديمه ويسلم المعترض إيصالا يبين فيه رقم الاعتراض وتاريخ تقديمه.

مسادة ١٣ - تنظر الاعتراضات لجنة أو أكثر تشكل برئاسة مدير التفتيش أو وكيله وعضوية اثنين من المفتشين الأول على ألا يكون أحدهم قد اشترك في اللجسنة التسي قدرت كفاية العضو المعترض وتقرر ما تراه بشأنها ولها في سسبيل ذلك اتخساذ الإجراءات المنصوص عليها في المادة العاشرة وتودع الاعتراضات ورأى اللجنة ملف العضو وتخطره إدارة التفتيش بالقرار الصسادر فسي شان الاعتراضات ويؤشر بذلك على أصل تقرير التفتيش المعترض عليه وفي السجل السرى .

مسادة ۱۳ (۲) - ملغاة

<sup>&</sup>lt;sup>(۱)</sup> الفقـرة الأ<del>فـ</del>يرة من المادة (۱۰) مضافة بقرار وزير العدل رقم ۱۰۲ أسنة ۱۹۷۹ – الوقائع المصرية .

<sup>(</sup>٢) المادة ١٣ ملغاة بالقرار السابق الإشارة إليه وكانت قبل الإلغاء كما يلي :

مسادة ١٣ - إذا انقضى الميعاد المنصوص عليه في المادة الحادية عشرة دون اعسادة أو انتهت اللجنة من الفصل في الاعتراض تقوم إدارة التفتيش بإبلاغ المسنون الإدارات القانونسية المنصسوص عليها بالمادة السابعة واللجنة

مادة 11- يجب أن يتم التفتيش على أعمال الأعضاء الذين تقدر كفايتهم بدرجة لا تؤهلهم للترقية أو الحصول على العلاوة أو غير ذلك مما يتطلب فيه القانون درجة كفاية معينة خلال السنة التالية لحصولهم على هذا التقرير. مادة 10- لمدير التفتيش وللمفتشين في سبيل مباشرة أعمالهم الإطلاع على أي ملف يرون مراجعة أوراقه كما لهم أن يطلبوا إيضاحا عن أية دعوى أو منازعة أو إجراء.

مسادة ١٦- لا يخل بالأحكام المتقدمة نقل العضو إذا كان قد جرى التغتيش على عمله بسل يه بقى الاختصاص بتقدير كفايته والنظر فيما يبديه من اعتراضات خاضعاً لأحكام هذه اللائحة ويرسل التقرير إلى الجهة التي نقل إليها لإيداعه بملفه السرى.

#### الباب الثالث

#### الشكاوي

مسادة ١٧ - تقيد في سجل خاص الشكاوى التي ترد لإدارة التفتيش الفني عن الأمسور المتعلقة بأعضاء الإدارات القانونية ولمدير التفتيش أن يحيل ما يراه مسنها إلسي مدير الإدارة القانونية المختص لفحصها وموافاة التفتيش بالنتيجة ولمدير التفنيش أن يعهد إليه بتحقيقها إذا رأى وجها لذلك .

مسادة ١٨ - الشكاوى المقدمة من مجهول ضد أعضاء الإدارات القانونية لا يجـوز اتخاذ إجراء فيها إلا إذا كانت منطوية على وقائع جديرة بالفحص أو التحقيق.

<sup>-</sup>المنصوص عليها بالمادة ١٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بما انتهى إليه تقرير كفاية العضو.

مادة ١٩ - إذا كان محل الشكوى تصرفا قانونيا واستدعى الحال توجيه ملحظة إلى العضو المشكو عرض الأمر على إحدى اللجان المشار إليها في المادة الناسعة .

والعضو الاعتراض على الملاحظة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إخطاره وتنظره لجنة مشكلة على الوجه المبين بالمادة الثانية عشر ويخطر العضو بنتيجة فحص الاعتراض.

ولوكسيل وزارة العدل - في جمسيع الأحسوال - أن يشكل لجنة برئاسته وعضسوية اثنين من مستشاري الأمانة العامة للجنة شئون الإدارات القانونية تخستص بإعدادة النظر في القرارات الصادرة بحفظ الشكوى أو بإحالتها إلى السلطة المختصة بتوقيع الجزاء ، وتكون قرارات هذه اللجنة نهائية (١).

#### الباب الرابع

#### الملفات السرية والسجل السري

مادة ٢١- يكون لكل عضو من أعضاء الإدارات القانونية ملف سري تودع فيه طبقا للقواعد السابقة ، تقارير التفتيش والشكاوى التي تقدم ضده وما يوجه إليه من ملاحظات أو تتبيه أو يوقع عليه من جزاء تأديبي وسائر

<sup>(</sup>۱) الفقــرة الأخــيرة مــن المادة (۲۰) مضافة بقرار وزير العدل رقم ٥٠٧٩ لسنة ١٩٨٣ (الوقائع المصرية العدد رقم ٢٧٦ في ١٩٨٣/١٢/)

الأوراق النسي تسماعد على نكويل رأي صحيح عنه ويجب أن يحاط العضو علما بكل ما يودع ملفه

مادة ٣٢- يعد بإدارة التفتيش الفني سجل سري يخصص فيه صحيفة أو أكثر لكل عضو تلخص فيها حالته من جميع ما حواه ملفه السري .

مادة ٣٣ - تحفظ الملفات السرية والسجل السري بإدارة التفتيش (١).

مسادة ٢٤- ملفسات الأعضاء والسجل السري سرية لا يجوز لغير الجهات المختصسة الإطسلاع عليها ، وعلى مدير التفتيش أن يفضي للعضو بما دون عنه فيها، إذا طلب ذلك (٢).

<sup>(</sup>١) انظر د. عبد الفتاح مراد شرح الجديد في أحكام محكمة النقض من ٢٠٠١-

۲۰۰۲" ص ٥٦ وما بعدها العدد عنه ۱۹۷۷ في ۱۹۷۷/٤/۳۰ (۲) الوقائع المصرية العدد عنه ۱۹۷۷

#### الفصل الدادي عشر

قرار وزير العدل رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٧٧ بقواعد وإجراءات إعداد واعتماد المياكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف الغاصة بالإدارات القانونية الناضعة للقانون رقم ٤٧ أسنة ١٩٧٣ (١)

#### وزير العدل

بعد الإطملاع على القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ؛ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها .

وعلسى القواعد والإجراءات التي وضعتها اللجنة المنصوص عليها في المادة ٧ مسن هذا القسانون بجلستها المنعقدة في يوم الأربعاء الموافق ١٣ يوليه ١٩٧٧ .

#### فـــرد :

مادة ١- يعمل بالقواعد والإجراءات المرافقة لهذا القانون في شأن إعداد واعتماد الهياكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف الخاصة بالإدارات القانونية الخاضعة للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣.

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره. صدر في ١٤ مارس سنة ١٩٧٧ .

<sup>(</sup>١) الوقائع المصرية ، العدد رقم ١٨٢ لسنة ١٩٧٧ ، الصادر في ٦/٨/٨٠٠.

# الفصل الثاني عشر قواعد وإجراءات إعداد واعتماد المياكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف الخاصة بالإدارات القانونية الخاضعة للقانون رقم ٧٤ لسنة ٣٧٩٧ الباب الأول الميكل التنظيمي للإدارة القانونية

مسادة ١- مسع مراعاة أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، ولوائحه التنفيذية ، وقرارات وتوصيات اللجنة العليا لشئون الإدارات القانونية ، تتسبع القواعد التالسية فسي إعداد الهياكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف الخاصة بالإدارات القانونية الخاضعة للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ .

مسادة ٣- تلحسق الإدارة القانونية بالهيئة أو الشركة برئيس مجلس الإدارة ، وتكون تابعسة له مباشرة ، ولا يجوز أن يكون بالهيئة أو الشركة أكثر من إدارة قانونية واحدة .

مسادة ٣- يكون الهيكل النتظيمي للإدارة القانونية في كل هيئة أو شركة من شركات القطاع العام شاملا لجميع وظائف أعضاء الإدارة القانونية الذين يعملون في المركز الرئيسي والوحدات والأقسام والفروع التابعة لها ، ويستكون الهديكل من عدد كاف من الوظائف لمباشرة جميع الاختصاصات القانونية المنصوص عليها في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣.

مسادة ٤- تمسارس الإدارة القانونسية الأنشطة التالية طبقا للاختصاصات المنصوص عليها بالمادة الأولى من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ .

(أ) مباشرة القضايا .

- (ب) فصح الشكاوى .
- (ج) فحص التظلمات .
- (د) إجراء التحقيقات .
- ( هـ ) إعداد مشروعات العقود .
  - (و) إصدار الفتاوى .
- (ز) إعداد مشروعات اللوائح الداخلية ولوائح الجزاءات والمعاونة في مراقبة تطبيقها .
  - (ح) الأعمال القانونية الأخرى التي يعهد بها إليها من مجلس الإدارة .

مادة ٥- تكون التقسيمات التنظيمية التي تزاول الأنشطة المبينة في المادة السابقة صورة صادقة لواقع الاختصاصات الفعلية التي تزاولها الهيئة العامة أو الشركة ومتلائمة مع طبيعة العمل وظروفه في مجال الشئون القانونية ، على أساس حاجة العمل الفعلى وججم العمل ، في كل اختصاص قانوني .

#### الباب الثاني

#### تقييم وظآئف الهيكل التغظيمي

مسادة ٦- يكون تحديد مستوى قمة الهيكل النتظيمي للإدارة القانونية، كذلك عدد أعضاء الإدارة القانونية في كل وظيفة من وظائفها الفنية بحسب طبيعة العمل القانوني وتتوعه وحجمه وأهميته ومستوى الهيئة أو الشركة ورأس مالها وعدد العاملين بها.

مادة ٧- يحدد مستوى قمة الهيكل التنظيمي للإدارة القانونية بوظيفة " مدير عسام إدارة قانونية ( ١٢٠٠/ ١٢٠٠) أو مدير عام إدارة قانونية ( ١٢٠٠/ ١٢٠٠) أو مدير على أن يراعي في التحديد التماثل مع مستوى قمة الهيكل التنظيمي للإدارات الرئيسية الأخرى بالهيئة أو الشركة.

مادة ٨ - يكون تقييم وتحديد وظائف الهيكل التنظيمي على أساس التسلسل في الوظائف ، ويجوز أن تتعدد جميع وظائف الهيكل التنظيمي (١).

مده 9- يستهدى في تحديد مستوى تقييم وظيفة رئيس التقسيم التنظيمي للتظيمي للمباشرة لها وتحت للدارات القانونية وبالتالي تحديد مستوى تقييم الوظائف المباشرة لها وتحت إشرافها وبما يلى:

(أ) - مدير عام إدارة قانونية ١٨٠٠ /١٤٠٠ .

وتشمل هذه الفئة الوظائف التي ترأس إدارة قانونية بهيئة عامة أو شركة من شركات القطاع العام ذات حجم عمل قانوني كبير أو يتميز بالنتوع أو بالتعامل المباشر مع الجمهور أو بالتعامل مع جهات أجنبية.

(ب) مدير إدارة قانونية ١٤٤٠ /٨٧٦ .

وتشمل هذه الفئة الوظائف التي ترأس إدارات قانونية أو تقسيمات قانونية بهيئة عامة أو شركة من شركات القطاع العام ذات حجم عمل قانوني متوسط ولا يغلم على نشاطها القانوني التعامل المباشر مع الجمهور أو مع جهات أجنبية.

# الباب الثالث وصف وظائف الميكل الوظيفي

مسادة • 1 - تحدد قواعد إعداد الهياكل الوظيفية ببطاقات التوصيف بصيغة موحدة بالنسبة لواجبات رئيس الإدارة ولا تختلف باختلاف وظيفته أو درجته المالية ، وكذلك بالنسبة لواجبات أعضاء الإدارات القانونية فإنه يتعين

<sup>&</sup>lt;sup>(۱)</sup> انظر د. عبد القتاح مراد "موسوعة مصطلحات البحث العلمي وإعداد الرسائل والأبحاث والمؤلفات "إنجليزي - فرنسي – عربي"ص ۸۲ وما بعدها .

توحسيدها، فيما عدا الحضور أمام المحاكم الذي يشترط فيه درجة قيد معينة بجدول المحامين طبقا للقانون.

مادة 11- تتضمن بطاقات توصيف وظائف الهيكل التنظيمي وصفا تحليليا يبرز واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات الواجب توافرها فيمن يشغلها في ضوء الاشتراطات الواردة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣.

مادة ١٢ - يلتزم بمسميات الوظائف الواردة بالقانون ، ولا يجوز إطلاق مسميات محلية أخرى على هذه الوظائف بالجهات الخاضعة للقانون .

مادة ١٣- يجوز إعداد بطاقات توصيف لوظائف كل فئة بحسب تتوع الأعمال (١٠).

مسادة ١٤ - تعتسير بطاقات توصيف الوظيفة هي الوثيقة الرسمية التي تحدد واجبات ومسئوليات كل وظيفة .

مادة 10 - يسترشد عند إعداد بطاقات توصيف الوظائف بما هو وارد بالمنموذج المدوق ( ملحق رقم ٣) مع مراعاة إثبات البيانات الخاصة بالمستوى والفشة الوظيفة في كل بطاقة طبقا للقانون .

# الباب الرابع إجراءات إعداد المياكل وجداول التوصيف واعتمادها

مسادة ١٦- تقوم الإدارة القانونية بالاتفاق مع وحدة التنظيم والإدارة بالهيئة العامة أو الشركة أو الوحدة التي تكلفها السلطة المختصة بإعداد الهيكل الوظيفي لإدارتها القانونية على أساس دراسة موضوعية لتحديد مستوى قمة

<sup>(</sup>١) انظر د. عبد الفتاح مراد تثمرح جرائم التهرب الضريبي في القوانين المصرية والقانون المقارن" ص ٧٤ وما بعدها .

الهديكل وعدد الأعضاء من شاغلي كل وظيفة من وظائفها الفنية المنصوص على يالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ - وذلك على ضوء المعايير المبينة في المواد من ٦ إلي ٨ عليهم من هذا القرار، وبشرط ألا تقل وظيفة قمة الهيكل وعدد الأعضاء أو وظائفهم عما هو قائم حاليا ، مع الالتزام بأن يتسع الهيكل الوظيفي ليشم وظائف من طبق عليهم قرار لجنة شئون الإدارات القانونية الصادر بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٧٤ بشأن المشتغلين بأعمال قانونية خارج الإدارات القانونية وعلى أن يكون نقلهم إلى الإدارة القانونية بفئاتهم الوظيفية. ويعرض الهيكل المقترح على لجنة شئون مديري وأعضاء الإدارات القانونية بسالوزارة لدراسستها وابداء الرأي فيها، تطبيقا لأحكام المادتين ١٥ / ١٨ من القانون .

مسادة ١٧ - تسراعى لجنة شسئون مديسري وأعضساء الإدارات القانونية المنصوص عليها في المادة ١٧ من القانون في تقييم وظائف الهيكل التنظيمي بسالإدارات القانونسية للهيئات العامة وشركات القطاع العام التابعة للوزارة أجسراء التنسيق اللازم بينهما ، سواء بالنسبة لتقييم قمة الهيكل بكل إدارة أو عدد أعضائها ووظائفهم بالتناسب مع الإدارات القانونية الأخرى ، وتبلغ توصياتها إلى وكيل الوزارة المختص ، لإبداء الرأي فيها وعليه إرسال جداول وظائف الإدارات القانونسية بالهيئات العامة إلى الجهاز المركزي جداول وظادارة لدراسته وإيداء ملاحظاته عليه.

وفسي حالسة وجود خلاف في الرأي يعرض الأمر على اللجنة العليا لشنون الإدارات القانونية ، طبقا لنص المادة ١٨ من القانون.

مادة ١٨- تتولى اللجنة العليا لشئون الإدارات القانونية المنصوص عليها في المادة ٧ من القسانون ، دراسة التوصيات الواردة إليها طبقا للمادة السابقة بواسطة لجنة أو لجان تشكلها لهذا الغرض ، وتعرض عليها نتائج الدراسة لإصـــدار قـــراراتها فـــي شأنها ويبلغ وزير العدل هذه القرارات إلي الوزير المختص.

مادة 19- يتم اعتماد الهياكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف ، وفقا لما هو منصوص عليه في المادة 17 من القانون ، ويجب الانتهاء من إعداد هذه الهياكل خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذه القواعد (١١).

# الباب الفاهس النسكين

مسادة ٣٠- يتم تسكين مديري وأعضاء الإدارات القانونية العاملين بها عند صدور الهسياكل ، علسى الوظائف الواردة بها المعادلة الفئات المالية التي يشسغلونها حاليا ، على أنه إذا توافرت في أحدهم الشروط المنصوص عليها فسي القانون لشعل وظيفة أعلى يسكن من توافرت فيه الشروط على هذه الوظيفة الأعلى ، مع عدم المسام بالأقدميات الحالية .

#### اختصاصات التقسيمات التنظيمية بالبناء التنظيمي

صحدر القانون رقم ٤٧ في الثاني من يوليو سنة ١٩٧٣ ، بشأن الإدارات القانونسية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ، وقد أشارت المادة الأولسي منه إلى الاختصاصات العامة التي تمارسها هذه الإدارات القانونية محدداً بذلك الأعمال القانونية التي تتناول الأنشطة التالية : (القضايا - الشكاوى - النظلمات - التحقيقات - العقود - الفتاوى - اللوائح - الأعمال القانونية الأخرى التي يعهد بها إليها من مجلس الإدارة ) .

<sup>(</sup>١) أنظر د . عبد الفتاح مراد "شرح جرائم التهرب الضريبي في قوائين الضرائب على الدخل والضريبة الموحدة وقانون الجمارك وقانون ضريبة المبيعات " ص ٨٧ وما بعدها .

وف يما يلي الاختصاصات التفصيلية لكل من الأنشطة المشار إليها ، بمراعاة اللوائـــ النتفيذية للقانون والقرارات والنوصيات التي تصدر عن اللجنة العليا لشئون الإدارات القانونية في هذا السبيل .

#### القضايا

- دراســة صــحانف الدعــاوى والمــنازعات التي ترفع من أو على الجهة وتحضــير المســنتدات والبيانات والمذكرات الخاصة بها قبل مباشرتها أمام المحاكم.
- المرافعة ومباشرة الدعاوى والمنازعات التي ترفع من أو على الجهة أمام
   المحاكم ولدى الجهات ذات الاختصاص القضائي ومتابعتها إلى أن تصدر
   الأحكام الخاصة بها.
- دراسة الأحكام التي تكون الجهة طرفا فيها وتقرير الطعن من عدمه
   ومباشرة إجراءات الطعن إلى أن تصدر الأحكام النهائية فيها.
- اتخاذ الإجراءات الخاصة بتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة لصالح الجهة وما يستلزم ذلك من تجهيزات وإجراءات بيع وكافة ما يتصل بالتنفيذ من أعمال وإجراءات أخرى<sup>(۱)</sup>.
- القسيام بالإجسراءات القانونسية للمطالبة بحقوق الجهة لدى الغير بالطرق المدنية أو بالإجراءات الأولية المنصوص عليها قبل رفع الأمر إلى القضاء .
- مباشرة الإجراءات الخاصة بتنفيذ الحجوازات الموقعة على العاملين بالجهة وإخطار الإدارات المعنية بذلك.

<sup>&</sup>lt;sup>(۱)</sup> أنظر د . عبد الفتاح مراد " شرح النظم القانونية للأجهزة الرقابية " ص ٩٦ وما بعدها .

مسك السجلات والملفات والأجندات المتعلقة بكافة القضايا والمنازعات
 القضائية .

#### الشكاوي والتظلمات

- فحص ودراسة شكاوى العاملين والتظلمات وتحليل مضمونها وإحالتها
   لجهة الاختصاص لإبداء الرأي فيها.
- إعداد المذكرات بنتيجة بحث كل شكاوى أو تظلم وإعداد الرأي القانوني
   بنتيجة البحث ثم التصرف وفقا الوائح المعمول بها.

#### التعقيقات

- إجسراء التحقيقات الإدارية التي تحال من السلطة المختصة مع العاملين بالجهة فيما ينسب البهم من مخالفات إدارية أو مالية وتقديم مذكرات بنتائجها ومستابعة ما يتخذ بشأنها من إجراءات بعد البت فيها ، طبقا للقوانين واللوائح الخاصة بالتأديب(١).
- تمشيل الجهة في أقسام الشرطة والنيابة العامة والنيابة الإدارية ، وغيرها
   مسن الجهسات المختصة وتقديم البيانات والمستندات التي تطلبها هذه الجهات ومتابعة تصرفها.
  - مسك السجلات والملفات الخاصة بالتحقيقات على مختلف أنواعها.

<sup>(</sup>۱) أنظـر د . عبد الفتاح مراد " موسوعة شرح القانون المدنى – شرح تفصيلي لكل مادة على حدة من مواد القانون المدنى " ص ٥٣ وما بعدما .

#### العقيد

١- إعداد وصياغة مشروعات العقود والاتفاقات التي تبرم مع أفراد أو مع
 جهات خارجية من الوجهة القانونية .

- ٢- إبداء الأراء القانونية فيما يحال من مسائل خاصة بالعقود.
- ٣- إعداد الصياغة القانونية لشروط المناقصات أو المزايدات أو العمارسات
   وحضور لجان فتح المظاريف ولجان البت في الحالات التي تستلزم ذلك.
  - ة متابعة الإجراءات اللازمة لتنفيذ العقود أو تسجيلها حسب طبيعة العمل.
- مباشرة الإجراءات الخاصة بتسجيل ممتلكات الجهة لدى الهيئات المختصة (۱).
- ٦- مباشرة الإجراءات الخاصة بتسجيل مكاتب الجهة لدى الدول الأجنبية
   واتخاذ إجراءات اعتماد مندوبيها لدى هذه الدول.
- ٧- مسـك المسـجلات والملفات الخاصة بالعقود التي تكون الجهة طرفا فيها
   ومتابعة تنفيذها أو لا بأول ، طبقا لبنود هذه العقود والمواعيد المحددة لتنفيذها.

#### الفتاوي واللوائم والأعمال القانونية الأخرى

- إعداد الفتاوى والأراء القانونية فيما يعرض من موضوعات وتبليغها
   للجهات المعنية بها.
- إعداد مشروعات اللوائسح الداخلية ولوائح الجزاءات ، وغير ذلك من مشروعات القرارات والأوامر التنظيمية والفردية .

<sup>(1)</sup> انظر د.عبد الفتاح مراد "موسوعة مراد لأحكام وقتاوى مجلس الدولة المصرري منذ إنشائه علم ١٩٤٦ وحتى الآن وطرق الرقابة على أعمال الإدارة في الدول العربية "ص ٦٦ وما بعدها.

- معاونة رئيس مجلس الإدارة في مراقبة تطبيق الوحدة للقوانين واللوائح
   والأنشطة السارية .
- مــتابعة در اســة اللوائح والتعليمات المتعلقة بنشاط الجهة ؛ للتأكد من عدم تعارضها مع ما يصدر من قوانين ولموائح عامة.
- مستابعة صدور القوانيسن واللوائح والتعليمات المتصلة بنشاط الجهة أو بشئون العاملين وتصنيفها وتبويبها وإصدار كافة التفسيرات اللازمة لها وإخطار الوحدات المعنية بها أولا بأول.
  - مسك السجلات و الملفات الخاصة بالقوانين والمبادئ القانونية .
- القيام بالأعمال القانونية الأخرى التي يعهد بها من مجلس الإدارة إلى
   الإدارة القانونية ، ومسك السجلات والملفات الخاصة بها(١).

#### بطاقات التوصيف

#### أولا - الوظائف الرئاسية :

#### الوصف العام:

الإدارة .

- تقسع هذه الوظيفة على قمة الهيكل الوظيفي للشنون القانونية بالهيئة العامة أو بشركة من شركات القطاع العام ويتولاه أحد شاغلي وظائف مدير عام إدارة قانونية (١٤٠٠/ ١٤٠٠) أو مدير إدارة قانونية (١٨٠٠/ ١٨٤٠) أو محام مصتاز (١٨٥٠/ ١٤٤٠) ويكون أقدم أعضاء

وينهض شاغلو هذه الوظيفة بمسئوليته الإشراف والمراجعة لأعمال
 اله حداث التابعة له من المسئويات الأدنى .

<sup>(1)</sup> أنظر د . عبد الفتاح مراد " شرح جرائم الامتناع عن تنفيذ الأحكام وغيرها من جرائم الامتناع " ص ٣٢ وما بعدها .

#### بيان الواجبات:

- إصدار القرارات التي تكفل تحقيق الأهداف المرسومة للوحدات التي يشرف عليها وتنظيم الرقابة لتتفيذ هذه القرارات.
- ابسداء الرأي القانوني في المسائل التي تعرض عليه من مستويات الإدارة
   العليا ، أو من مجلس إدارة الجهة أو من مجالس إدارات الوحدات التابعة .
- الإشسراف في اتضاد الإجراءات لتأسيس الوحدة الاقتصادية أو لتعديل نظمها.
- الإشراف على إعداد المذكرات القانونية في المسائل التي يتطلب الأمر
   عرضها على مجلس إدارة الجهة أو على إحدى اللجان الفنية التابعة لها.
  - الإشراف على صياغة ومراجعة لوائح العمل الخاصة بالجهة.
- الإشراف على صياغة ومراجعة جميع الاتفاقيات والعقود التي تبرم مع
   الجهة .
- أو إحدى وحدات ومتابعة توثيقها وتنفيذ العقود الرسمية والأحكام الصادرة لصالح الجهة .
- الاتصال بالسلطات القضائية والإدارية أو اللجان الخاصة في شأن التحقيقات المحالة إليها ، واتخاذ ما يلزم من إجراءات بالنسبة لها ، كلها اقتضى الأمر ذلك .
- الإشراف على إعداد المذكرات القانونية والمستندات في القضايا التي ترفع
   من أو على الجهة أو فيما يحال إليها من قضايا أخرى.
- الإشراف على المرافعة التي يقوم بها المحامون من المستويات الأدنى أمام
   المحاكم وتقرير الطعن من عدمه في الأحكام الصادرة ضد الجهة.
- القيام بالمرافعة أمام المحاكم في الحدود التي تؤهله لها درجة قيده ، طبقا
   لقانون المحاماة.

- الإنسراف على تنفيذ الاتصال بمكاتب العمل ، وفض منازعات العمل
   المتعلقة بالعاملين بالجهة ، أو المتعلقة بالعاملين في الوحدات التابعة لها.
- ترشيح محامين من الخارج متخصصين في فروع القانون للمرافعة في
   القضايا التي تنطلب ذلك.
- الإشراف على أعمال التحقيقات في المخالفات المالية والإدارية التي تحال
   الليه و اتخاذ ما يلزم من إجراءات وتوصيات في شأنها.
- الإشراف على أعمال فحص الشكاوى والتظلمات التي تحال للإدارة
   القانونية واستيفاؤها وتبليغ صاحب الشأن ينتيجة الفحص.
  - الإشراف على متابعة أعمال الوحدات التابعة لها.
- توزيع وتتسيق أعمال الشئون القانونية بين الأعضاء وتوجيههم في أدائها ،
   ومراجعتها بعد الانتهاء منها<sup>(۱)</sup>.
  - أداء ما يسند إليه من أعمال أخرى مماثلة.

# تانيا - الوظائف غير الرئاسية:

#### الوصيف العسام:

- تقع هذه الوظيفة في داخل الهيكل الوظيفي للإدارة القانونية.
- وينهض شاغل هذه الوظيفة بمسئولية القيام بما يعهد إليه من أعمال
   قانونية، بحسب التدرج الرئاسي في الإدارة القانونية.
- ويمسئولية الإشراف والمراجعة لأعمال الوحدات التابعة له من المستويات الأدني.

<sup>(</sup>۱) انظر د. عبد الفتاح مراد "برنامج CD موسوعة مراد الجنائية والمدنية للقواعد القاتونية التي قررتها محكمة النقض المصرية في ٧٧ عاماً منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٣١ هـتى عام ٢٠٠٧ وظرق نقض الأحكام في القوانين العربية".

بيسان الواجيسات:

- يقوم شاغل هذه الوظيفة بالأعمال القانونية المبينة في واجبات الوظائف الرئاسية في حدود ما يعهد إليه من رئاسته من أعمال ، ومع مراعاة أن حضوره للمرافعة أمام المحاكم قاصر على نطاق ما تؤهله له درجة قيده (١).

<sup>(</sup>١) انظر دعيد القتاح مراد" قوانين قمع الغش ومراقبة الأغذية وتنظيم الصناعة والمواصفات القياسية والتشريعات المكملة لها" ص ١٠وما بعدها .

# 

وزير العدل

بعدد الإطلاع على القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها؛

وبعد آخذ رأي لجنة شئون الإدارات القانونية المنصوص عليها في المادة (٧) من القانون المشار اليه .

#### قسررت

مسادة ١- يعمسل باللائدسة المرافقة لهذا القرار في شأن تعيين وترقية ونقل ونسدب وإعارة مديري وأعضاء الإدارات القانونية بالهيئات العامة وشركات القطاع العام.

مسادة ٣- ينشر هدذا القرار في الوقائع المصرية . ويعمل به من تاريخ نشره.

صدر في ٢٩ صفر سنة ١٣٩٨ (٧ فيراير سنة ١٩٧٨) .

وزيـر العــدل توقــيع أحمد سميح طلعت)

<sup>. 1</sup> ما الوقائع المصرية العدد  $^{(1)}$  الوقائع المصرية العدد  $^{(2)}$ 

#### الفصل الرابع عشر

لائمة قواعد تعيين وترقية ونقل وندب وإعارة هديري وأعضاء الإدارات القانونية بالميئات العامة وشركات

> القطاع العام الباب الأول أحكام عامة

مادة ١- يعمل في شان تعيين وترقية وندب وإعارة مديري وأعضاء الإدارات القانونية بالهيئات العامة وشركات القطاع العام – فيما لم يرد نص في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ وفي هذه اللائحة – بأحكام التشريعات السارية بشان العاملين المدنيين بالدولة أو القطاع العام على حسب الأحوال وكذلك يعمل فيما لا يتعارض وأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار الله وأحكام هذه اللائحة باللوائح والنظم المعمول بها في الجهات المنشأة بها الإدارات القانونية .

#### الباب الثاني

# في التعيين والترقية

مسادة ٧- يشسترط فيمن يعين في إحدى الوظائف الفنية بالإدارات القانونية بالهيئات المعامة وشركات القطاع المعام:

- (أ) أن يكون متمتعا بجنسية جمهورية مصر العربية ، أو بجنسية إحدى الدول العربية بشرط المعاملة بالمثل .
  - (ب) أن يكون كامل الأهلية المدنية .
  - (ج) أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .

- (د) ألا يكون قد حكم عليه من المحاكم أو مجالس التأديب لأمر مخل بالشرف أو الأمانــة ، أو اعتزال وظيفته أو مهنته أو انقطعت صلته بها لأسباب ماسة بالشرف أو الأمانة أو الأخلاق.
- (هـــ) أن يكـون حانـزا على شهادة الليسانس في القانون من إحدى كليات الحقـوق في جامعات جمهورية مصر العربية ، أو على شهادة تعتبر معادلة لها على أن ينجح في امتحان المعادلة وفقا للقوانين واللوائح الخاصة بذلك .
- (و) أن يجتاز امتحان المسابقة إذا رأى مجلس الإدارة أن يتم التعيين عن هذا الطريق ويشترط في هذه الحالة الإعلان عن الامتحان في صحيفتين يوميتين قبل التاريخ المحدد بوقت مناسب.
- (ز) أن تثبــت لياقته صحيا بمعرفة الجهة الطبيعة المختصة ، ويجوز الإعفاء من شروط اللياقة اللازمة للتعيين أو الاستمرار في العمل كل أو بعضه بقرار من السلطة المختصة بالتعيين بعد أخذ رأي الجهة الطبية .
- (ح) أن يكون مقيدا بجدول المحامين وألا يعين إلا في الوظيفة التي تؤهله لها درجة ومدة قيده في الجدول ومع حساب مدة الاشتغال بالمحاماة أو الأعمال القانونية النظيرة . وذلك طبقا للأحكام المنصوص عليها في المادة (١٣) من القسانون رقم ١٣٣٨ لسنة ١٩٧٣ وقرر وزير العدل رقم ١٣٣٨ لسنة ١٩٧٣ ويشترط فضيلا عين ذلك فيم يعين في إحدى الوظائف الفنية بالإدارات القانونيية نقلا من إحدى الإدارات الأخرى الخاضعة لنظام العاملين المدنيين بالدولة أو بالقطاع العاملين المدنيين على تقرير بتقدير كفايته بدرجة ممستاز في السنتين المابقتين .

مادة ٣- لا يجوز التعبين في وظائف الإدارات القانونية في درجة محام ثالث فما يعلوها من غير الخاضعين لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ إلا في

حدود ربع الوظائف الخالية في الإدارات القانونية ، وتحسب هذه النسبة طبقا لما هو منصوص عليه في المادة ( ١٥) من القانون المشار إليه.

مسادة ٤- يكون التعبين في وظانف الإدارات القانونية في درجة محام ثالث في يعلوها بطريق الترقية من الوظيفة التي تسبقها مباشرة على أساس مرتبة الكفاية مع مراعاة الأقدمية بين المرشحين عند التساوي في الكفاية ومع توافر شسروط شعل الوظيفة طبقا لما هو منصوص عليه في المادة (١٣) من القانون.

مادة ٥- تتوافر الكفاية اللازمة لترقية مدير الإدارة القانونية إلى وظيفة مدير عام إدارة قانونسية بحصسوله في آخر تقرير سابق على الترقية من إدارة الثقة بش الفني المنصوص عليها في المادة (٩) من القانون على تقدير الكفاية بدرجة حبد على الأقل .

وتــنوافر الكفايــة اللازمة لترقية عضو الإدارة القانونية في الوظائف الأدنى بحصوله على آخر تقرير من إدارة التفتيش بتقدير كفايته بدرجة متوسط على الأقل.

مادة ٦- تتحدد الأقدمية في الفئة الوظيفية بتاريخ القرار الصادر بالتعيين فيها ، ما لم يحددها القرار بتاريخ آخر، وتحدد الأقدمية فيها بين المعينين بقرار واحد بترتيب أسمائهم فيه.

ويراعى في تحديد الأقدمية القواعد التالية:

١- إذا كـان التعيين متضمنا ترقية اعتبرت الأقدمية على أساس الأقدمية في
 الفئة الوظيفية السابقة.

٧- إذا كان التعيين نقلا من إحدى وظائف الإدارات القانونية أو الإدارات

الأخرى الخاضعة لنظام العاملين المدنيين بالدولة أو القطاع العام (١) تحسب أقدمية المعين في الفئة الوظيفية التي عين بها في الإدارة القاتونية من تاريخ حصوله على الفئة المعادلة لها في الجهة المنقول منها على ألا يسبق زملاءه في الإدارة القاتونية.

٣- إذا كان التعيين لأول مرة تحسب أقدمية المعينين على أساس درجة ومدة القديد في جدول المحامين مع حساب مدة الاشتغال أو الأعمال النظيرة طبقا للمادة (١٣) من القانون وعند التساوي يقدم صاحب المؤهل الأعلى فالأعلى فـي مرتبة الحصول على الشهادة الدراسية فالأقدم تخرجا فالأكبر سنا. وذلك كله بشرط ألا يسبقوا زملائهم في الإدارة القانونية.

وتتحدد الأقدمية فيما بين الزملاء في حكم الفقرتين السابقتين بتاريخ استيفاء كل منهم شروط الصلاحية للتعيين في الدرجة التي عين بها في الإدارة القانونية (١).

## الباب الثالث في النقل والندب والإعارة

مادة ٧- مسع مراعاة ما نصت عليه المادتان (١٩، ، ٢٠) من القانون رقم ٧٤ لسسنة ١٩٧٣ يجوز بقرار من السلطة المختصة بالتعيين وبعد أخذ رأي لجنة شئون مديرى وأعضاء الإدارات القانونية المنصوص عليه في المادة

 $<sup>^{(1)}</sup>$  انظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة قطاع الأعمال العام – شرح تفصيلي لكل مادة على حدة من مواد القانون والقوانين المكملة" ص  $^{(2)}$  وما بعدها.

<sup>(</sup>٢) أنظسر د . عبد الفتاح مراد "قانون الجمعيات الأهلية والاحته التنفيذية والتشريعات السابقة عليه ص ٣٦ وما بعدها .

(١٧) واتباع الإجراءات المنصوص عليها في المادة (١٨) من القانون المشار السيه ندب عضو الإدارة القانونية للقيام بأعمال أخرى قانونية غير عمله أو بالإضافة إلى عمله .

وتكون مدة الندب سنة واحدة قابلة للتجديد ولا يجوز أن تزيد مدة ندب العضو لغير عمله طوال الوقت على ثلاث سنوات متصلة.

مسادة ٨- يجسوز إعارة عضو الإدارة القانونية بعد موافقته كتابة للعمل في الداخل أو الخارج وذلك بقرار من السلطة المختصة بالتعيين وبعد أخذ رأي لجنة شئون مديري وأعضاء الإدارات القانونية واتباع الإجراءات المنصوص عليها في المادة السابقة (1).

ويحدد القسرار الصادر بالإعارة مدتها ولا يجوز أن تزيد مدد الإعارة على أربع سنوات متصلة.

مسادة ٩- تعتبر المدة متصلة في حكم المادتين السابقتين إذا تتابعت أيامها أو فصل بينها فاصل زمني يقل عن خمس سنوات .

وفي جميع الأحوال يجب ألا يترتب على الإعارة أو الندب الإخلال بحسن سير العمل.

<sup>(1)</sup> انظر د.عبد الفتاح مراد تقوانين التعليم العام والخاص والتشريعات المكملة لها" ص ٥٠ وما بعدها .

#### الكتاء الثالث

## قانون المعاماة في الدول العربية الأفريقية

#### تمهيد وتقسيم:

سسوف نتاول في هذا الكتاب الأصول التشريعية لقانون المحاماة في الدول العربية الأفريقية وذلك في الأبواب التالية:

الباب الأول: الأصول التشريعية لقانون المحاماة في دولة السودان (١).

السباب الثاني: الأصول التشريعية المتعلقة بقانون المحاماة في الجماهيرية العربية اللبيية.

السبساب الثالث: الأصول التشريعية المتعلقة بقانون المحاماة في المملكة العربية المعربية .

السباب السرابع: الأصدول التشريعية المتعلقة بقانون المحاماة في دولة تونس<sup>(٢)</sup>.

السبب الخسامس : الأصول التشريعية المتعلقة بقانون المحاماة الجمهورية الموريتانية الإسلامية .

<sup>(1)</sup> انظر د. عبد الفستاح مراد " برنامج CD موسوعة مراد الجنائية والمدئية للقواعد القائونية التى قررتها محكمة النقض المصرية في ٧٧ عاماً منذ إنشاء المحكمة عسام ١٩٣٦ وطرق نقض الأحكام في القوانين المحكمية عسام ١٩٣١ وطرية".

<sup>(؟)</sup> انظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة شرح قانون العقوبات - شرح تقصيلي لكل مادة على حدة من قانون العقوبات" ص ٥٥ وما بعدها .

## البياب الأول

## قانون المحاماة بدولة السودان مرسمم مؤقت قانمن المحاماة (تعديل) لسنة ١٩٩٣

عملا بأحكام المادة ٢٧ من المرسوم الدستوري الخامس لسنة ١٩٩١، مجلس

الدولة، المرسوم المؤقَّت الآتي نصه:

اسم المرسوم المؤقت وبدء العمل به

يسمى هذا المرسوم المؤقت ، (قانون المحاماة (تعديل) لسنة ١٩٩٣) ، ويعتبر معمولاً به من اليوم الأول من شهر ديسمبر ١٩٩٣ (١).

#### تعديال

يعدل قانون المحاماة لسنة ١٩٨٣ على الوجه الآتي:

### أ \_ في المادة ٣:

قسبل كلمــــة (النقيب) والتفسير المقابل لها ، يضاف الآتي: (الاتحاد) يقصد به الاتحاد العام للمحامين السودانيين .

ب ـ تحذف الكلمات والعبارات الآتية:

النقابة وللنقابة ونقابة المحامين ومجلس النقابة ومجلس نقابة المحامين، حيثما وردت ويستعاض عنها بالكلمات والعبارات الأتية على النوالي:

الاتحاد ، للاتحاد ، اللجنة المركزية للاتحاد واللجنة المركزية للاتحاد .

## ج ــ في الفصل العاشر:

أولاً: تلغى المواد من ٦٩ إلى ١٠٠ ، على أن نظل جميع القرارات والإجراءات والأوامر الصادرة بموجبها من اللجنة التمهيدية للاتحاد سارية

<sup>(</sup>۱) أنظر د. عبد الفستاح مراد "موسوعة مراد لأحكام وفتاوى مجلس الدولة المصري منذ إنشائه علم ١٩٤٦ وحتى الآن وطرق الرقابة على أعمال الإدارة في الدول العربية" الجزء الأول ص ٧٠ وما بعدها .

المفعول إلى أن تلغى أو تعدل من الجهة المختصة (١).

تُأْتِيا: بعد المادة ٦٨ تضاف المادة الجديدة الآتية:

#### نطام الاتحاد

المادة ٦٩ : تقوم اللجنة التمهيدية للاتحاد بوضع النظام الأساسي له وإجازته وإيداعه لدى المسجل العام لتنظيمات العمل.

صدر تحت توقيعي في اليوم السابع عشر، من شهر رجب سنة ١٤١٣ هــ الموافق اليوم العاشر، من شهر يناير سنة ٩٩٣ ام.

فريق عمرحسن أحمد البشير

رأس الدولة

<sup>(</sup>۱) أنظر د . عبد الفستاح مراد القانون رقم ١٧٤ نسنة ١٩٩٨ بتحيل قانون الاجراءات الجنائية والعقوبات وأعماله التحضيرية " ص ٢٠ وما بعدها .

<sup>(&</sup>lt;sup>۲)</sup> أنظر د. عبد الفتاح مراد "موسوعة مراد الجنانية للقواعد القانونية التي قسررتها محكمة ١٩٣١ حتى قسررتها محكمة ١٩٣١ حتى المرادة في ٢٧ عاماً منذ إنشاء المحكمة ١٩٣١ حتى ٢٠٠٧ وطسرق نقض الأحكام في القوانين العربية " الجزء النالث . ص ٣٣ وما عدها .

## قانون الهناهاة لسنة ١٩٨٣ القسم الأول أعكام تمصينة

## م الأمر مؤقت وبدء العمل به

ادة 1: يسمى هذا الأمر الموقت (قانون المحاماة لسنة ١٩٨٣). ويعمل به ن تاريخ التوقيع عليه.

#### إلغاء واستثناء :

مادة ٢ : ١- يلغى قانون المحاماة لسنة ١٩٧٠ ومع ذلك:

أ \_\_ يستمر كل ترخيص أو إذن صدر بموجب ذلك القانون ساري المفعول ويعتبر كما لو كان قد صدر بموجب هذا القانون إلى أن يلغى أو يتخذ بشأنه أي إجراء وفقا لأحكامه.

ب \_ تســتمر لجــنة قبول المحامين المنشأة بموجب ذلك القانون في ممارسة
 ســلطاتها المخولــة لها بموجب ذلك القانون إلى أن يعاد تشكيلها وفقاً لأحكام
 هذا القانون.

ج ... يستمر مجلس نقابة المحامين بتشكيله القائم عند العمل بهذا القانون في ممارسة السلطات المنصوص عليها في هذا القانون إلى أن تتخب الجمعية العمومية في اجتماعها العام الأول النقيب ومجلس النقابة الجديد وإلى أن يتم ذلك الاستخاب تسري جميع أحكام هذا القانون على المجلس كما لو كان قد انتخب بموجبه .

٢ \_ جميع الطلبات المقدمة للحصول على تراخيص للاشتغال بالمحاماة بمقتضى قانون المحاماة لسنة ١٩٧٠ ولم يفصل فيها حتى سريان هذا القانون ينظر فيها وفقا لأحكام هذا القانون. ٣ ــ بالــرغم مــن حكــم البند (٢) تعتبر مدة التمرين المنصوص عليها في القانون الملغى والتي يكون طالب الترخيص قد أكملها قبل سريان هذا القانون هي مدة التمرين التي يتقيد بها لمنح الترخيص.

#### تفسير:

مادة ٣ : في هذا القانون ما لم يقتضي السياق معنى آخر:

النقيب : يقصد به نقيب المحامين.

الاشتغال بالمحاماة: تشمل الاشتغال بالمحاماة أمام كافة المحاكم.

ترخيص: يقصد بسه ترخيص الاشتغال بالمحاماة الصادر من لجنة القبول المحامين وساري المفعول وفقا الأحكام هذا القانون ولم يصدر قرار بوقفه أو الغائه.

ضابط قانوني: تشمل الوكيل والمستشارين القانونيين بديوان النائب العام. قاضي: يقصد به جميع القضاة ما عدا عضو مجلس القضاة غير القانوني أو عضو أي محكمة أدنى من مجلس القضاة ويشمل رئيس إدارة المحاكم وأي شخص آخر يشغل وظيفة قضائية.

اللجنة: يقصد بها قبول المحامين المنشأة بموجب المادة ٤.

المحاكم: يقصد بها المحاكم المنشأة بموجب قانون الهيئة القضائية لسنة ١٩٨٣ كما يشمل كذلك محاكم أمن الدولة والمحاكم العسكرية ومجلس التأديب وهيئات التحكيم واللجان القضائية وأية جهة أخرى ذات اختصاص قضائي أو شبه قضائي.

المحامي الأستاذ: يقصد به المحامي الذي اشتغل بالمحاماة مدة لا تقل عن عشر سنوات والذي يقضى المحامى تحت التمرين مدة التمرين بمكتبه.

موظمف قانسونسي: يقصد به أي موظف يشغل وظيفة قانونية في أية جهة أخرى خلاف ديوان النائب العام حكومية كانت أو غير حكومية يصدر بشأنها قرار من اللجنة.

## القسم الثاني شروط الأشتغال بـالمعاماة الترخيص والقيد في جدول المحامين

مسادة ٤: يشسترط فيمسن يشتغل بالمحاماة أن يكون حاصلا على ترخيص . صادر من اللجنة، وأن يوقع أمام اسمه المقيد في جدول المحامين المنصوص عليه في المادة ١١ من هذا القانون (١).

#### شروط الترخيسص:

مادة • : ١ - لا يجوز منح ترخيص للاشتغال بالمحاماة إلا لمن تتوافر لديهم الشروط الآتية:

أ \_ أن يكون سودانيا.

ب \_ أن يكون سليم العقل.

ج ــ أن يكــون بالغــا من العمر إحدى وعشرين سنة على الأقل عند تقديم الطلب.

د ــ أن يكون محمود السيرة حسن السمعة وألا يكون قد حكم عليه بالسجن
 في جريمة تخل بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد منح عفوا شاملا.

هـــــــ أن يكون حاصلاً على درجة في القانون من جامعة معترف بها ونجح في الامتحان المقرر بموجب أي قانون ساري المفعول لتنظيم مهنة القانون ما

<sup>(&#</sup>x27;) أنظـر د . عبد الفتاح مراد "شرح قانون المرور وجرائم الفتل والإصابة الخطأ والإتلاف " ص ٥٥ وما بعدها .

لم يكن قد تم إعفاؤه بموجب المادة ٦٦.

٢ ـ بالسرغم من أحكام الفقرة (أ) من البند (١) يجوز للمحامي الأجنبي الذي يكسون لديسه ترخيص ساري المفعول في تاريخ العمل بهذا القانون أن يجدد ذلك الترخيص وفقا لأحكام القانون لمدة أقصاها سنتان يلغي بعدها الترخيص وعليه خلل تلك المدة أن يسدد الرسم المقرر واشتراكات النقابة دون أن يكون له حق الاشتراك في صندوق الضمان الاجتماعي المنشأ بموجب المادة . ٨٧

#### طلبات الترخيص ومعاينة مقدمي الطلبات:

مادة ٦: ١- تعقد لجسنة قسبول المحامين اجتماعا دوريا كل ثلاثة أشهر لفحس طلبات الترخيص ومعاينة مقدمي الطلبات والتأكد من أنهم أهل وفق أحكام هذا القانون للعمل بمهنة المحاماة (١).

ويجوز لها تقديم موعد اجتماعاتها إذا دعت الضرورة لذلك.

٧ ــ في حالة ما تتحقق اللجنة من توافر الشروط المنصوص عليها في المادة ٦/١ تطلب من طالب الترخيص الرسم المقرر في الجدول الثاني الملحق بهذا القانون وبعد دفع الرسم تصدر اللجنة الترخيص وفقا للنموذج (أ) من الجدول الأول الملحق بهذا القانون.

٣ ـ إذا لما تتوفر في الطالب الشروط فعلى اللجنة أن ترفض الطلب بقرار تنين فيه أسباب الرفض ويخطر الطالب بهذا القرار بخطاب مسجل كما يخطر به إذا أمكن ذلك في نفس اليوم شفاهة.

<sup>(</sup>١) أنظــر د . عبد القتاح مراد " شرح النظم القانونية والالتصادية والسياسية في مصر والدول العربية " ص ٥٥ وما بعدها .

ويجــوز لمــن رفضت اللجنة طلبه أن يطلب من اللجنة خلال أسبوعين من البلاغــه بقــرار الرفض - إعادة النظر في القرار ويكون القرار الصادر في طلب إعادة النظر نهائيا (١).

٤ ـ مع مراعاة أحكام قانون الهيئة القضائية لسنة ١٩٨٣ إذا كان طلب الترخييص مقدماً من قاضي عزل من الهيئة القضائية أو ضابط قانوني فصل مسن الخدمسة لأي سبب من الأسباب جاز للجنة إرجاء تأجيل النظر في ذلك الطلب مدة أقصاها ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ العزل أو الفصل من الخدمة، وفي هذه الحالسة تصدر اللجنة قراراً مسبباً تحدد فيه مدة التأجيل ويخطر الطالب بالقرار بخطاب مسجل، وله بعد انقضاء تلك المدة أن يقدم طلباً جديداً للبت فيه، كما له الحق أن يطلب إعادة النظر في قراره مرة واحدة خلال أسبوعين من استلامه قرار الرفض أو إرساله له ويكون قرار اللجنة الصادر في عاضائر نهائياً.

### مدة الترخيت :

مادة ٧ : مدة الترخيص سنة تنتهي بانتهاء اليوم الحادي والثلاثين من شهر ديسمبر من السنة التي صدر فيها، ويجدد سنوياً بعد دفع الرسم المقرر لذلك في الجدول الملحق بهذا القانون.

## القيد في جدول المحامين والتوقيع عليه والقسم:

مادة ٨: ١- بمجرد منح الترخيص يقيد سكرتير اللجنة اسم صاحب الترخيص في جدول المحامين وفقا لما هو مبين في المادة ١١ ويوقع صاحب الترخيص أمام اللجنة قسما بالصيغة

<sup>(&#</sup>x27;) انظر د. عبد الفتاح مراد "شرح قانون إيجار الأماكن غير السكنية والمحلات طبقاً للقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ المحلل بالقانون ١/١٤ " ص ٣٩ وما معدا :

الآتية: (أقسم بالله العظيم أن أؤدي أعمالي بالأمانة والشرف وأن أحافظ على على كلمة الحقق والعدل وعلى سر مهنة المحاماة وأن احترم قوانينها وتقاليدها).

لا يجــوز لصاحب الترخيص الاشتغال بالمحاماة إلا بعد التوقيع باسمه
 في جدول المحامين وأداء القسم أمام اللجنة (١).

### فقدان شرط من الشروط التي منح الترخيص بموجبها

مادة ٩: على اللجنة من تلقاء نفسها أو بناء على شكوى تقدم لها:

أ ــ أن تلغـــى ترخيص المحامي وتأمر بشطب اسمه من جدول المحامين إذا
 فقــد المحامي شرط الجنسية السودانية أو حكم عليه بالسجن في جريمة تخل
 بالشرف أو الأمانة وفقاً لما هو وارد في المادة ١/٦ (أ) و (د).

ب \_ أن تأمر بوقف ترخيص المحامي والتأشير بذلك أمام اسمه المقيد في جدول المحامين إذا فقد المحامي شرط الأهلية المنصوص عليه في المادة / (ب) ، وفي كلتا الحالتين يبلغ قرار اللجنة للمحامي بخطاب مسجل، ويجوز له أن يطلب من اللجنة خلال الثلاثين يوما التالية لإبلاغه بالقرار اعددة النظر فيه، ويكون القرار الصادر في طلب إعادة النظر فها، ويكون القرار الصادر في طلب إعادة النظر فها،

## القسم الثالث جدول المعامين أمام المعاكم

### جسدول المحاميسن:

مادة ١٠: ١- يستمر العمل بجدولي المحامين المنشأين قبل صدور هذا القانون بعد دمجهما ويقيد في الجدول الموحد تباعاً اسم كل من يمنح ترخيصا

<sup>(</sup>۱) أنظر د . عبد الفتاح مراد "شرح قانون التمويل العقارى - شرح القانون رقم 14٨ لسنة ٢٠٠١ ومذكرته الإيضاحية " ص ٤٨ وما بعدها .

للاشستغال بالمحاماة أمام المحاكم وفقا لأحكام هذا القانون ويعتبر هذا الجدول بالنسبة للمحامين المقيدين فيه جدولا عاماً للمحامين أمام المحاكم وفقا للبيانات الواردة فيه ولما يضاف إليه من بيانات بعد العمل بهذا القانون.

 ٢ ــ يضم الجدول المذكور في البند (١) أسماء وعناوين كافة المحامين أمام مختلف المحاكم.

٣ \_ ترتب أسماء المحامين وفقاً لتاريخ توقيعهم عليه وتبين فيه محال إقامتهم وتساريخ صدور تراخيصهم وما يطرأ عليها من الغاء أو وقف أو أي قيود بالظهور أمام أي محاكم محدودة كل ستة أشهر (١).

## إيداع جدول المحامين:

مسادة 11: ١- يسودع الجدول المشار إليه في المادة 11 لدى رئيس اللجنة وتقسوم اللجنة بساعداد قائمة دورية يحذف منها جميع المحامين المبين في الجدول أمام أسمائهم أو تراخيصهم أنها قد ألغيت أو أوقفت وتبعث صورة أو صور تلك القائمة إلى المحاكم ووكيل ديوان النائب العام.

٢- تـــتم مــراجعة الجــدول فــي كل اجتماع دوري للجنة التأكد من سلامة
 محتوباته .

## القسم الرابخ التمرين على المعاماة

#### طلب التمرين على المحاماة:

مسادة ١٣ : ١ - يجوز لأي سوداني حاصل على المؤهل العلمي المنصوص عليه في المادة ١/٦ (هـ) أن يتقدم للجنة بطلب لقيده محاميا تحت التمرين.

<sup>(1)</sup> أنظر د . عبد الفتاح مراد " التطبق على قانون التمويل العقارى والاحته التنفيذية " ص ١٠٠ وما بعدها .

٢ ـ يجب أن يرفق مع الطلب ما يثبت أن مقدم الطلب سوداني وأنه حاصل على المؤهل المطلوب حسب البند (١) مع موافقة من المحامي الأستاذ على قبول الطالب للتمرين بمكتبه تحت رقابته وإشرافه ومسئوليته المباشرة.

٣ ــ يصدر رثيس اللجنة قراراً بقبول الطلب أو رفضه ويبلغ القرار كتابة للطالب وللمحامي الأستاذ (١).

٤ ــ فسي حالسة قسبول الطلب يقيد اسم الطالب في جدول المحامين تحت التمريب ويوقع الطالب أمام اسمه في ذلك الجدول وتبدأ مدة التمرين من تاريخ التوقيع ويجوز لمن رفض رئيس اللجنة طلبه أن يستأنف قرار الرفض أمسام اللجنة خلال الثلاثين يوما التالية لإبلاغه بالقرار ويكون القرار الصادر من اللجنة في هذا الاستثناف نهائيا.

#### جدول المحامين تحت التمرين:

مادة 1: 1- يكون للمحامين تحت التمرين جدول يودع لدى رئيس اللجنة تسدون فيه أسماء من يقبل رئيس اللجنة طلباتهم مرتبة وفقا لتاريخ قبولها ويذكر أمام كل اسم محل إقامة الطالب وتاريخ بدء التمرين واسم المحامي الأستاذ وما يطرأ على هذه البيانات من تغيير أثناء فترة التمرين.

#### مدة التمرين:

مسادة 10: ١- مسع مراعاة المادة ٣/٢ تكون مدة التمرين سنة متصلة مع التفرغ التام يقضيها المحامي تحت التمرين بمكتب المحامي الأستاذ.

٢- ويجوز لرئيس اللجنة بعد التشاور مع النقيب أن يقرر مد التمرين لفترة أو فترات أخرى أقصى كل منها سنة على ألا يتجاوز مجموعها ثلاث سنوات ويبين في القرار أسباب المد.

<sup>(</sup>۱) أنظر د . عبد الفتاح مراد "التطبق على قانون العمل في مصر والدول العربية" ص ٩٥ وما بعدها .

ف إذا مضت على المحامي تحت التمرين مدة أربع سنوات من تاريخ قيده في جدول المحامين تحت التمرين دون أن يتقدم بطلب للترخيص له في الاشتغال بالمحاماة يشطب اسمه من ذلك الجدول ولا يجوز إعادة قيد اسمه فيه إلا بعد مضى سنة من تاريخ الشطب.

٣- يحسب من مدة التمرين المدة التي قضاها طالب الترخيص في وظيفة قاص أو ضمابط قانوني أو نائب أحكام بفرع القضاء العسكري أو موظف قانوني أو غصورية قانوني أو عضو في هيئة تدريس القانون في أية جامعة في جمهورية السودان الديمقر اطبة.

٤- يجوز للمحامي تحت التمرين أن يطلب من رئيس اللجنة الموافقة على أن يستكمل مدة تمرينه في مكتب محام أستاذ آخر على أن يبين في طلبه الأسباب الداعية إلى ذلك وأن يرفق بالطلب موافقة من المحامي الأستاذ الجديد على قبوله للتمرين في مكتبه تحت رقابته وإشرافه ومسئوليته وشهادة مسن المحامي الأستاذ السابق يبين فيها مدى مواظبته وكيفية ممارسته لعمله وسلوكه أثناء المدة التي قضاها في مكتبه.

#### الإعفاء عن التمسرين:

مسادة ١٦: يجوز للجنة أن تعفي من شرط التمرين من سبق ل الاشتغال بالمحاماة فسى بلد غير السودان ونجح في الامتحان المقرر بموجب قانون ساري المفعول لتنظيم مهنة القانون أو تم إعفاؤه منه.

#### ما يحظر على المحامين تحت التمرين:

مادة ١٧: ١- لا يجوز للمحامي تحت التمرين أن يفتح مكتباً باسمه الخاص طوال مدة التمرين.

 ٢- يحظر على المحامي تحت التمرين الحضور أمام أي محكمة إلا بصحبة المحامي الأستاذ.

## واجبات المحامي تحت التمرين:

مسادة ١٨: ١- يجب علسى المحامي تحت التمرين المُواظبة على العمل والحضور أمام المحاكم كما يجب على المحامي الأستاذ إبلاغ (تيس اللجنة عسن كل انقطاع عن العمل أو عدم مواظبته على الحضور من قبل المحامي تحت التمرين.

٢- إذا أخل المحاملي تحت التمرين بواجبه المنصوص عليه في البند (١)
 فعلى رئيس اللجنة مد مدة التمرين وفقا لأحكام البند (٢) من المادة ١٥.

#### لجنــة المحامين تحت التمــرين:

مسادة ١٩: يكون مجلس النقابة بلجنة دائمة للنظر في ظروف المحامين تحت التمرين والمساعدة في استتبعابهم والتأكد من سلامة تدريبهم ويحدد مواعيد انعقادها ومهامها.

### مكافأة المحامين تحت التمرين:

مسادة ٢٠ : تحدد اللجنة المذكورة في المادة ١٩ الحد الأدنى للمكافآت التي تدفع للمحامي تحت التمرين بغرض إعانته على العيش عيشة كريمة و لاتقة بمهنته وتحدد المصادر التي تدفع منها المكافأة سواء أكان المحامي الأستاذ أو مجلس النقابة أو الاثنين معاً.

#### القسم الخامس

## المغور أمام المماكم وحظر الجمع بين المحاماة وغيرها من الأعمال والوظائف المغور أمام المحاكم

## حضور غير المحامين أمام المحاكم:

مادة ٢١ : بالرغم من أحكام المادة ٥ يقبل للحضور والمرافعة أمام المحاكم:

الضااط القانوناون عند حضورهم عن أجهزة الدولة المختلفة تشريعية
 كانت أو تتفيذية أو إدارية ويشامل ذلك الوزارات والمصالح والهيئات والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية.

 ب- الموظفون القانونسيون وغيرهم من الموظفين المفوضين عن أية هيئة ذات شخصية اعتبارية عامة كانت أو خاصة إذا أذنت لهم المحكمة بالحضور أمامها في قضية أو مسألة معينة.

ج- أزواج الخصــوم وأصبهارهم أو أحد أصولهم أو فروعهم أو أشخاص من ذوي قرياهم إلى الدرجة الثالثة إذا أذنت لهم المحكمة بالحضور في قضية أو مسألة معينة بعد تقديم توكيل ممن أنابهم موثق من جهة رسمية.

د- المحامون الأجانب المأذون لهم من اللجنة طبقا للأنموذج (ب). المبين في الجدول الأول الملحق بهذا القانون بالحضور أمام المحاكم في قضية أو مسألة معينة وذلك بعد دفع الرسم المقرر في الجدول الثاني الملحق بهذا القانون على أن تراعى اللجنة عند منح الإذن شرط المعاملة بالمثل وأن يشرك معه أحد المحامين المرخص لهم وأن يلتزم بأحكام هذا القانون واللوائح الصادرة بموجبه وفي حالة إخلال المحامي الأجنبي بما تقدم يجب على اللجنة إلغاء الإذر().

#### الإنسابة بين المحامين:

مادة ٢٣: ١- يجوز للمحامي سواء كان خصما أصليا أم وكيلا في قضية أو مسألة معينة أن ينيب عنه في الحضور فيها محاميا آخر تحت مسئوليته الكاملة ما لم يكن ممنوعا عن ذلك صراحة.

<sup>(&#</sup>x27;) أنظر د . عبد الفتاح مراد ' برنامج CD موسوعة مراد المدنية للقواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية في ٧٧ عاماً منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٣١ حتى عام ٢٠٠٧ وطرق نقض الأحكام في القوانين العربية ' .

## الإنابة في حالة الوفاة وغيرها:

مسادة ٢٣: ١- في حالة وفاة المحامي أو وقف ترخيصه أو إلغانه وشطب السسمه من جدول المحامين أو استحالة قيامه بالوكالة لأي سبب من الأسباب يسندب مجلس نقابة المحامين محاميا يحل محله مؤقتا في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالمحافظة على مصالح الموكل حتى يختار الموكل محاميا آخر ولا يجوز أن تزيد مدة الندب على شهر واحد.

٧- يقوم قرار مجلس النقابة مقام التوكيل الصادر من صاحب الشأن.

## منع المحامين من الخضور في قضايا معينة :

مادة ٢٤: ١- يحظر على المحامي من أعضاء الهيئة التشريعية أو مجالس المسلطق التنفيذية أو أي من مجلس الحكم الشعبي المحلي أو مجالس إدارة الهيسنات الحكومية وشبه الحكومية أو أية مجالس أو لجان حكومية أخرى الحضدور عسن الغير ضد الهيسنة أو المجلس أو للجنة التي يشترك في عضدويتها، كما يحظر عليه الحضور عن الغير، بعد تركه العضوية. في قضية أو مسالة كانت معروضة عليه أو أبدى فيها رأيا أثناء عضويته.

٧- يحظر على من اشتغل بالمحاماة بعد تركه العمل ي وظيفة قاض أو ضيابط قانوني أو موظف قانوني الحضور بنفسه أو بواسطة محام يعمل لحسابه في قضية أو مسألة كانت معروضة عليه أو أبدى فيها رأيا قبل اشتغاله بالمحاماة.

## حظر الجمع بين المحاماة وأعمال ووظائف معينة:

مادة ١٥ : ١- لا يجوز الجمع بين المحاماة وبين ما يأتي:

أ- رئاسة السلطة التشريعية.

ب- رئاسة وعضوية مجلس الوزراء.

ج- التوظيف لدى الأفراد أو في أية جهة حكومية كانت أو غير حكومية بما في ذلك التوظيف في الجمعيات أو الشركات أو الهيئات أو المؤسسات بوجه عام .

ويستثنى من ذلك رئيس أو عضو مجلس الإدارة في الجهات المذكورة وكذلك محامسيها أو مستثمارها القانوني إن لم يكن له عمل آخر فيها ويتقاضى عنه أجرا ويستثنى كذلك أعضاء هيئة تدريس القانون في أية جامعة في جمهورية السودان الديمقراطية.

د- الاشتغال بالتجارة.

ه-- الاشتغال بأي عمل لا يتفق وشرف المهنة وتقاليدها.

٧- على اللجينة من تلقاء نفسها أو بناء على شكوى تقدم لها أ، تأمر بوقف ترخيص المحامي إذا ثبت لديها أنه التحق بوظيفة أو عمل مخالفا البند (١) ويبلغ قرار اللجنة للمحامي بخطاب مسجل، ويجوز له أن يطلب من اللجنة إعادة فيه خلال الثلاثين يوما التالية إبلاغه بالقرار، ويكون القرار الصادر في طلب إعادة النظر نهائيا.

## القسم السادس واجبات المحامين والمساعدة القضائية

واجبات المحامين:

## مكتب المحامي وعنوانه:

مسادة ٢٦: ١- يجب أن يكون للمحامي مكتب يباشر فيه أعمال المحاماة وعليه إخطار اللجنة بعنوان مكتبه وبكل تغيير في هذا العنوان التأشير به أمام اسمه المقيد في جدول المحامين والأصح إخطاره فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون في محل إقامته المبين بجدول المحامين . ٧- لا يجوز للمحامي أن يعلن عن نفسه في الصحف أو بأية طريقة أخرى ولكن يجوز لــه أن يضع على خارج مكتبه لاقتة أو لوحة صغيرة تبين اسمه ومهنته ومؤهلاته القانونية.

ويجــوز له إذا غــير عنوانه أن يضع في خارج مكتبه السابق لافتة أو لوحة توضح عنوان مكتبه الجديد.

## تجديد الترخيص ودفع اشتراكات النقابة:

مسادة ۲۷: ۱- يجب على المحامي تجديد ترخيصه سنويا في تاريخ أقصاه أخر شهر يناير من كل سنة وإلا اعتبر الترخيص موقوفا إلى أن يجدد<sup>(۱)</sup>.

Y - ويجب على المحامي دفع الاشتراك السنوي النقابة في ميعاد أقصاه آخر مسارس مسن كل سنة إلا إذا أعفى من ذلك بقرار من مجلس نقابة المحامين الذين لم طسبقا لأحكام اللائحة الداخلية النقابة وعلى مجلس نقابة المحامين الذين لم يسددوا اشتراكاتهم. وعلى اللجنة أن توقف الترخيص في هذه الحالة إلى أن يسدد الاشتراك.

٣ - إذا مضى على قرار وقف الترخيص ثلاث سنوات دون أن يدفع المحامي ما هو مستحق عليه من الاشتراكات المتأخرة خلال ثلاثين يوما من تاريخ إخطاره بالدفع فيعرض مجلس النقابة أمره على اللجنة وفي هذه الحالة يلغى ترخيصه ويشطب اسمه من الجدول، ولا يجوز الترخيص له من جديد إلا بعد سداد الاشتراكات المتأخرة عليه ودفع رسوم الترخيص الجديد.

<sup>(</sup>۱) أنظر د . عبد القاتاح مراد "موسوعة التشريع والقضاء والفقه المصرى والمقارن - التطبق على النصوص الكاملة للتشريعات المصرية بأحكام النقض والإدارياة والاستورية وآراء الفقه المقارن وذلك في مائة عام " الجزء الخامس ص ١٨ وما بعدها.

#### رداء المحامى:

مادة ٢٨ : لا يجوز حضور المحامين أمام المحكمة العليا أو محاكم الاستئناف الا بالسرداء الخاص بهم. ولا يجوز لهم الظهور أمام أي محكمة أخرى بزي غير لائق بالمهنة أو بالمظهر المشرف للمحامى.

#### واجب المحامى تجاه موكله:

مسادة ٢٩ : يجب على المحامي أن يبذل أقصى جهده لمصلحة موكله وهو مسئول عن أداء ما عهد إليه به طبقا لشروط التوكيل وعن تجاوزه حدود الوكالة وخطئه الجسيم.

#### الامتناع عن سب الخصوم:

مسادة ٣٠ : على المحامس أن يمتع عن تجريح الخصوم أو سبهم أو ذكر الأمسور الشخصية التي تسئ إليهم أو اتهامهم بما يمس الشرف أو السمعة ما لم تستازم ذلك طبيعة الدعوى أو ضرورة الدفاع عن مصالح الموكل.

#### الامتناع عن مساعدة الخصم:

مسادة ٣١٥ : لا يجوز المحامي بصفة عامة أن يمثل مصالح متعارضة و لا يجوز له على وجه الخصوص تقييم أية مساعدة ولو من قبيل المشورة لخصم موكله في نفس القضية أو المسألة التي سبق توكيله فيها أو في نزاع مرتبط بها ولو بعد انتهاء وكالته فيها أو في نزاع مرتبط ولو بعد انتهاء وكالته فيها أو في نزاع مرتبط ولو بعد انتهاء وكالته فيها أو في نزاع مرتبط ولو بعد انتهاء المحامين بأية صفة كانت.

#### سر المهنة:

مادة ٣٢ : ١ - لا يجوز للمحامين إفشاء الأسرار التي يقف عليها من موكله أو ما يكون قد وصل إليه عن طريق مهنته من وقائع أو معلومات واو بعد

انستهاء وكالسته أو زوال صفته ما لم يكن ذكرها له قد تم بقصد ارتكاب جريمة.

 ٢ - لا يجـوز تكليف المحامي بأداء الشهادة في نزاع أو استشير فيه إلا إذا أذن له الموكل كتابة بذلك.

الأتعاب المحظورة الاتفاق عليها.

مادة ٣٣ : لا يجوز للمحامي أن يشتري باسمه أو باسم مستعار الحق المتنازع فيه كله أو بعضه وإلا كان البيع باطلا.

### الأتعاب المحظورة الاتفاق عليها:

مسادة ٣٤ : لا يجسوز للمحامي أن يتفق على أخ بجزء من الحقوق المتنازع عليها نظير أتعابه، أو على مقابل ينسب إلى قدر أو قيمة ما يحكم به في الدعوى ولا يجوز له أن يعد العمل الموكل فيه .

## حظر استخدام من أوقف أو ألغى ترخيصه:

مادة ٣٥ : لا يجوز المحامي أن يستخدم أو يشرك بأية صورة فيما يتعلق بأعمال المحاماة أي شخص أوقف أو ألغى ترخيصه أثناء مدة الوقف أو الإلغاء.

### التنحي عن الوكالة:

مسادة ٣٦ : مع مراعاة أحكام المادة ٤٠ (١) لا يجوز للمحامي إن تتحى عن وكالمسته إلا إذا أخطسر موكله بخطاب مسجل كلما كان ذلك عمليا، وعليه أن يستمر في مباشرة إجراءات الدعوى لمدة معقولة من تاريخ هذا الإخطار إلى أن يقوم موكله بتوكيل محام آخر .

## ما يجب رده عند انتهاء الوكالة :

مسادة ٣٧ : ١ - يجب على المحامي عند انتهاء وكالته أو الغائها لأي سبب من الأسباب لأن يسرد السي موكبه عند طلبه جميع الأوراق والدفاتر والمسستندات والموال وغيرها مما يكون في حاز لحسا الموكل وذلك مع عدم الإخسلال بما يخوسك له القانون من حق حبسها لديه ضمانا لسداد ما يكون مستحقا له من أتعاب أو رسوم أو مصروفات أخرى لم يدفعها الموكل.

٢ - لا يكون المحامي ملزما بأن يسلم لموكله مسودات الوراق التي حررها في الدعوى ولا المكاتبات الواردة إليه من الموكل ولا المستندات المتعلقة بما دفعـــه نيابة عنه ولم يؤد إليه، ومع ذلك يجب على المحامي أن يعطي موكله صورا من هذه الأوراق إذا طلبها الموكل وعلى نفقته.

٣ - يسقط حق الموكل في مطالبة محاميه بالوراق والمستندات والأموال الموجودة لديه بسبب الوكالة بعد مضي ثلاث سنوات من تاريخ انتهاء العمل الذي وكل فيه أو انقضاء الوكيل أو إلغائه حسبما تكون الحالة.

#### اعتزال المحاماة والعودة إليها:

مسادة ٣٨ : ١ - يجب على المحامي الذي يرغب في اعتزال المحاماة لأي سبب من الأسباب أن يبلغ اللجنة بهذه الرغبة وفي هذه الحالة يعتبر ترخيصه موقوف الله أن يعود للاشتغال بالمحاماة بناء على طلب منه توافق عليه اللجنة.

٢ - لا يجوز لمن اعتزل المحاماة واعتبر ترخيصه موقوفا طبقا لنص البند
 (١) أن يزاول أي عمل من أعمال المحاماة.

ومع ذلك يجوز له أن يستمر في المطالبة بأية أتعاب أو رسوم أو مصروفات يستحقها عن الأعمال أو الخدمات التي أداها قبل اعتزاله المحاماة.

#### المساعدة القضائية:

#### حالات تقديم المساعدة القضائية:

مسادة ٣٩ : تقرر اللجنة منح المساعدة القضائية بما في ذلك تقديم النصح القانوني والحضور أمام المحاكم في الحالات الآتية:

 اذا تقدم احمد طرفي دعوى مدنية إلى اللجنة طالبا المساعدة القضائية وثبت للجنة أنمه نعسر وعاجز عن دفع أتعاب المحاماة وأن هناك أسبابا معقولة للدعوى.

 ب - إذا طلب وكيل ديوان النائب العام أو إحدى المحاكم الجنائية من اللجنة تعيين محام للدفاع عن متهم.

ج - في أية حالة أخرى نتص عليها اللوائح الصادرة بموجب هذا القانون.
 واجبات المحامى في تقديم المساعدة القضائية:

مسادة ٤٠٠ : ١ - يقسوم المحامي الذي تنتبه اللجنة تقييم المساعدة القضائية بستقديم تلك المساعدة بمجرد إيلاغه قرار الندب، ولا يجوز له رفض تقديم المساعدة أو التتحى عما ندب له إلا لأسباب تقبلها اللجنة.

٢ - يقوم المحامي المنتدب بتقديم المساعدة القضائية بموجب المادة ٩٩ (ب) مقابل أتعاب تقدرها المحكمة الجنائية في الحكم الذي تصدره ولا يجوز الطعاب خصاما على ميزانية ديوان النائب العام وفي الحالات الأخرى يقوم المحامي المناتدب بتقديم المساعدة القضائية مجاناً، ومع ذلك يجوز له أن يتقاضى من نقابة المحامين المصروفات الضرورية التي أنفقها في سبيل أداء واجبه وذلك خصما على صندوق الضمان الاجتماعي(١).

٣ - عندما يصدر حكم لمصلحة الشخص المساعد تؤول أتعاب المحاماة التي تحكم بها المحكمة إلى صندوق الضمان الاجتماعي وعلى المحكمة أن تضمن ذلك في حكمها.

٤ - يستم ندب المحامير وفقا لما تقرره اللوائح التي تصدرها اللجنة وإلى أن
 يتم إصدار تلك اللوائح يتم الندب وفقا لما تراه اللجنة مناسبا.

انظر د عبد الفتاح مراد شرح قوانين مجلسي الشعب والشورى والأحزاب السياسية ص ٥٩ وما بعده

#### مساهمة طالب:

مادة 1 ثناية عند المساعدة القضائية لطالبها مجانا أو أن تطلب مسنه المسساهمة بمسبلغ معين تحدده وفقاً لحالة إعساره يؤول إلى صندوق الضمان الاجتماعي للمحامين.

## القسم السابخ حقول المعامين أتخاب المعامين

## الأتعاب المستحقة للمحامين:

مسادة 1: ١ - مسع عدم الإخلال بحكم المادة ٣٤ يستحق المحامي أتعاب محاماة عن قيامه بالأعمال التي كلف بها ويجوز له أيضا استيفاء ما أنفقه في صالح موكله.

 ٢ - أي اتفاق مسبرم بين المحامسي وموكله لا يكون ملزما لأي من الطرفين إلا إذا كان ذلك الاتفاق .

أولا - مكتوبا ومبينا به تاريخ الاتفاق.

ثانيا - موقعا عليه من الطرفين.

ثالثًا - موضعا جميع الخدمات أو الأعمال المطلوب من المحامي القيام بها.

رابعا - مبينا له إجمالي المبلغ المطلوب من الموكل دفعه للمحامي عن تلك الخدمات.

ب - يستحق المحامسي دفسع المبلغ المطلوب من موكله فور التوقيع على
 الاتفاق ما لم ينص الاتفاق على غير ذلك صراحة.

ج - يكون الصبلغ المطلوب دفعه للمحامي شاملا لجميع الخدمات التي تقدم
 وكذلك النفقات والرسوم والمصروفات التي تدفع لمباشرة وإتمام العمل الذي

أبرم عنه الاتفاق إلا إذا كانت تلك الخدمات أو الرسوم أو المصروفات إن وجدت قد استثنيت صراحة من الاتفاق<sup>(١)</sup>.

د - أولا - يجوز النائب العام بناء على شكوى من ذوي الشأن وبعد مشورة اللجنة أن يعدل أي اتفاق أبرمه المحامي مع موكله بشأن الأتعاب التي تدفع له إذا اقتتع على ضوء الظروف التي أحاطت بذلك الاتفاق وأثرت فيه تلك الأتعاب باهظة أو مبالغ فيها أولا تتناسب مع حجم ونوع وطبيعة الخدمات القانونية التسي أداها أو التي سيؤديها المحامي لموكله بموجب ذلك الاتفاق، وعلى النائب العام في هذه الحالة بمشورة اللجنة تحديد الأتعاب التي يراها عادلة ومعقولة طبقا لحكم البند (1).

ثانيا- إذا تسلم المحامي كل أو بعض الأتعاب المتفق عليها كتابة بموجب هذا البند أو شفاهة بموجب البند (٣) يجوز النائب العام بناء على شكوى تقدم من ذوي الشان خال التى عشر شهرا من تاريخ آخر مبلغ تم دفعه للمحامي وبعد مشورة اللجنة أن يصدر أمرا له بأن يرد لذوي الشأن كل أو بعض الاتعاب التي تقاضاها إذا اقتنع النائب العام على ضوء الظروف التي أحاطت بذلك الاتفاق وأثرت فيه أن تلك الاتعاب دفعت نظير عمل لم يقم به المحامي أو أنها باهظة أو مبالغ فيها أولا تتناسب مع حجم ونوع وطبيعة الخدمات القانونية التي أداها أو التي سيؤديها المحامي لموكله بموجب ذلك الاتفاق.

ثالث العام بمثابة حكم بالغرامة على المحامي وينفذ طبقا لأحكام قانون الإجراءات الجنائية لسنة ١٩٨٣م ويكون للنائب العام سلطة إصدار أوامر التتفيذ بموجب ذلك القانون.

 <sup>(</sup>۱) أنظر د . عيد الفتاح مراد " شرح مفازعات القضاء الإدارى - دراسة تطبيقية على أحكام المحكمة الإدارية العليا " ص ٩٦ وما بعدها .

رَابِها - يعتبر تقاضي أتعاب باهظة أو مبالغ فيها أو غير مناسبة مع حهم ونوع وطبيعة الخدمات القانونية عملا مخلا بشرف المهنة أو تصرفا يحط من قدرها ويجوز للنائب العام بمشورة اللجنة أن يأمر بإحالة المحامي لمجلس تأديب.

٣ - في حالة عدم وجود اتفاق مكتوب بين المحامي وموكله يستحق المحامي قبل موكله وبعد إتمام العمل المطلوب الأتعاب العادلة والمعقولة بحيث لا تقل تلك الأتعاب عن أتعاب المثل ويجب على المحامي أن يقدم لموكله قائمة مفصلة بالأتعاب متى طلب منه ذلك.

٤ - إذا تفرع عن العمل المثفق عليه أعمال أخرى لم تكن ملحوظة وقت الاتفاق جاز للمحامي المطالبة بأتعاب عنها بعد أدائها (١).

إذا ما نهى المحامي الدعوى صلحا أو تحكيما أو لأي سبب آخر وفق ما
 فوضه به موكله استحق أتعابه كاملة ما لم يتفق كتابة على خلاف ذلك.

٣ - إذا تنحى المحامي عن الوكالة لسبب مشروع وأبلغ بذلك موكله في وقت مناسب أو توفي مناسب أو توفي المحامي قبل الانتهاء من العمل الذي وكل فيه، أو توفي الموكل ولم ير ورثته استمرار المحامي في العمل استحق المحامي أو ورثته قبل الموكل أو ورثته كيفما تكون الحالة أتعاب المثل عما بذل فعلا من جهد مع مراعاة ما ينص عليه العقد المبرم بين الطرفين وأحكام هذا القانون.

#### المطالبة بالأتعاب:

مادة ٣ ٪ ١ - لا يجوز رفع دعوى للمطالبة بالأتعاب المستحقة له من موكلمه ويرفع كل نزاع يتعلق بالأتعاب بطلب يقدم إلى المحكمة التي نظرت الدعوى في غرفة المداولة للفصل فيه.

<sup>(</sup>¹) انظر د. عبد القتاح مراد تشرح صبغ الأحوال الشخصية - طبقاً للقانون ١ لسنة ٢٠٠٠ ص ٣٣ وما بعدها .

٢ - يقدم الطلب إلى المحكمة إذا كانت الأتعاب مستحقة عن قضية أو مسألة فسي المحكمة أو أي عمل مرتبط بها، ويقدم الطلب عن أية مسألة أخرى إلى قاضى المديرية في غرفة المداولة.

٣ - يخطر الشخص المطالب بالأتعاب بصورة من الطلب وبالجلسة التي تحدد لسنظره بخطاب مسجل ليحضر أمام القاضي أو ليقدم دفاعه كتابة في المدة التي يحددها القاضي.

ويكون الأمر الصادر من القاضي في شأن الأتعاب قوة الحكم.

٤ - علسى الرغم مما نص عليه في البنود (١) و(٢) و(٣) إذا لم يكن اتفاق الانتعاب مكتوبا فيجدب علسى المحامي دفع الرسوم المقررة للدعاوى قبل صدور أي قرار بالانعاب.

#### الأتعاب دين ممتاز:

مادة ٤٤ : لأتعاب المحامي حق امتياز خاص من الدرجة الأولى على ما أل السي الموكل عن الأموال نتيجة للدعوى أو العمل موضوع الوكالة ولا يمس هذا الامتياز الحقوق المسجلة قبل مباشرة الدعوى أو العمل وكذلك لا يمس الامتاباز المقرر قانونا للمبلغ المستحقة للحكومة من ضرائب ورسوم وحقوق أخرى.

## سقوط الحق في المطالبة بالأتعاب :

مادة 6 3 : يسقط حق المحامي في مطالبة موكله بالأتعاب بعد عشر سنين من تاريخ انتهاء العمل الموكل فيه.

## حصانة المحامي فيما يقع منه في الجلسة:

مادة ٤٦ : ١ - على الرغم من أحكام أي قانون آخر ساري المفعول إذا وقع من المحامى أثناء حضوره أمام المحكمة لأداء واجبه أو بسببه لخلال بالنظام أو أي أمسر يستوجب مؤاخنته تأديبيا أو جنائيا ترفع المحكمة الجلسة فورا ويقوم رئيس الجلسة بتحرير محاضر بما يحدث ويحيله إلى رئيس اللجنة.

٢ - إذا رأى رئيس اللجنة ما يستوجب التحقيق يحيل الأمر إلى مجلس شسكاوى المحاميس المنصوص عليه في المادة ٥٤ الذي يتعين عليه مباشرة التحقيق خلال ثلاثة أيام من تاريخ تسلمه المحضر المشار إليه في البند (١) ثم يرفع المجلس تحقيقها إلى رئيس اللجنة.

٣ - لرئيس اللجنة، بعد إطلاعه على التحقيق، أن يأمر باتخاذ الإجراءات الجنائية إذا كان ما وقع من المحامي جريمة معاقباً عليها بموجب قانون العقوبات أو أي قانون أخر، وأن يحيل المحامي إلى مجلس التاديب المنصوص عليه في المادة ٥٣ إذا كان ما وقع منه مجرد إخلال بالواجب والنظام، وإلا أمر بحفظ الأوراق.

٤ - لا يجـوز أن يكون رئيس اللجنة التي وقع فيها الحادث أو أحد أعضائها
 عضوا في الهيئة التي تحاكم المحامي المتهم جنائيا أو تأديبيا.

### حصانة المحامين وامتيازاتهم:

## الجريمة التي تقع على المحامي في الجلسة:

مادة ٤٧ : كل جريمة تقع على المحامي أثناء حضوره أمام المحاكم تأخذ حكم الجريمة التي تقع على أي قاض أثناء قيامه بواجبات وظيفته أو بسببها ويعاقب من يرتكبها بنفس العقوبة المقررة لتلك الجريمة.

## التحقيق مع المحامي:

مسادة ٨٤ : ١ - فيما عدا حالات التلبس أو في الجرائم التي تمس أمن الدولة يجب قسبل القبض على المحامي أو إعلانه للحضور في أي تحقيق إخطار مجلس النقابة بذلك. وإذا كانت الجريمة المنسوبة للمحامي متعلقة بعمله جاز لنقيب المحامين أو من ينيبه من المحامين حضور الاستجواب أو التحقيق

على أن تتبع أحكام قانون الإجراءات الجنائية لسنة ١٩٨٣ مع مراعاة أحكام هذه المادة.

٢ - فــ جميع الأحوال يعامل المحامي المتهم معاملة تليق بشرف مهنته في
 أداء واجب العدالة.

## الشكوى أو الإجراء من محام ضد محام آخر:

مسادة ٤٩: ١ - على المحامي الذي يريد أن يتخذ إجراءات قضائية ضد محام آخسر في أي موضوع ناشئ من العلاقة المهنية أن يحصل على إنن بذلك مكتوب من مجلس النقابة، ويجوز في حالة الاستعجال صدور هذا الإذن من نقيب المحامين.

٢ – إذا نسدب المحامسي عسن طريق المساعدة القضائية لاتخاذ أي إجراء للحضور أمام المحكمة ضد محام آخر، فيجب على المحامي المنتدب إخطار مجلس النقابة بذلك (١).

## عدم جواز حجز كتب المحامي أو بيعها:

 مادة ٥٠: لا يجوز حجز وبيع كتب المحامي وموجودات مكتبه الضرورية للممارسة مهنته.

#### تفتيش مقر النقابة:

مسادة ٥١ : لا يجسوز تنفيذ القرارات أو الأوامر الصادرة بتفتيش مقر نقابة المحامين إلا بعد إبلاغ نقيب المحامين أو أي عضو من أعضاء مجلس النقابة وإلا كان التفتيش وما يترتب عليه باطلا.

 $<sup>^{(1)}</sup>$  انظر  $\epsilon$  . عبد الفتاح مراد " التطبق على اللائحة التنفيذية القانون الجمعيات الأهلية " ص  $\epsilon$  0 وما بعدها .

# القسم الثاون

### تأديب المعامين

الأسباب الموجبة للتأديب:

مسادة ٥٠ : ١ - كسل مسن أخل من المحامين بواجباته أو بشرف مهنته أو تصسرف تصرفا يحط من قدرها أو قام بمس كرامة المحامين أو خالف حكما مسن أحكسام هسذا القانون يحاكم أمام مجلس تأديب ويعاقب عند الإدانة بأحد الجسزاءات المنصسوص علسيها فسي المادة (٥٣) وذلك دون المساس بأية إجراءات قد نتخذ ضده بموجب أي قانون آخر.

٢ – يعتبر المحامي مخلا بواجباته إذا وصلت إلى اللجنة ثلاث شكاوى من شكارى من شكارى من شكارى من شكارة محملكم مختلفة توضح أنه قد تسبب عمدا أو إهماله في تعطيل نظر الإجراءات أمامها(١).

٣ - تعتبر قواعد السلوك المضمنة في ميثاق أخلاقيات المهنة الصادر من مجلس النقابة قواعد سلوكية ملزمة تترتب على مخالفتها المساعلة التاديبية.

#### الجسزاءات:

مادة ٣٥ : ١ - الجزاءات التأديبية التي يجوز بها هي:

أ – اللوم.

ب - الإنذار.

ج – وقف الترخيص لمدة لا تجاوز ثلاث سنوات.

د - إلغاء الترخيص وشطب الاسم من جدول المحامين.

<sup>(</sup>١) أنظر د . عسد الفستاح مسراد " تشريعات الملكية الفكرية في الدول العربية والمتشريعات الأجنبية والتشريعات الأجنبية ومعايير حقوق المولف العالمية " ص ٩٦ وما بعدها .

٢ - وفـــي جمــيع الأحوال يلزم المحامي برد ما أخذه بغير وجه حق إلا إذا
 تنازل صاحب الحق عنه.

### مجلس شكاوى المحامين:

مسادة ٤٤ : ١ - تشكل اللجنة مجلس دائما من ذوي الخبرة العالية يسمى مجلس شكاوى المحاميس يراعى في تشكيله تمثيل القضاء والنائب العام والمحامين ويناط به النظر في كل الشكاوى المتعلقة بأداء المحامين وأعمالهم وتوثيقاتهم.

٢ - على المجلس المذكور فحص كل شكوى والبت فيها على النحو الوارد في هذا القانون إلا إذا رأى لأسباب قوية وعادلة أن الشكوى لا تستحق النظر.

#### اختصاصات مجلس شكاوى المحامين:

مسادة ٥ أ : ١ - يجوز لمجلس شكاوى المحامين التوصية بما يراه بشأن أي شكوى ينظرها.

٢ - يجوز للمجلس زيادة مكتب المحامي المرفوع ضده الشكوى وفحص أي أوراق ودفاتر إذا كان ذلك ضروريا للفصل في الشكوى.

٣ - بالإضافة إلى اختصاصاته المذكورة في البندين (١) و(٢) يجوز للمجلس بناء على توجيه من اللجنة أو من تلقاء نفسه بعد إخطار اللجنة كتابة زيارة مكتب أي محام لفحص توثيقاته إذا كان فحصا موثقا والتأكد من أنها مطابقة للقانون ورفع تقرير عنها للجنة بصورة لرئيس القضاء.

كما يجوز المجلس وضع برنامج لمراجعة توثيقات مختلف المحامين اللتأكد من أنها مطابقة القانون ورفع تقارير سنوية أو نصف سنوية عنها إلى اللجنة بصورة لرئيس القضاء.  ٤ - لتحقيق ما جاء بالبند (٣) يجوز قبول أي شكاوى ترفع للمجلس أو للجنة بشأن النوثيقات.

#### مجلس التأديب:

مسادة ٥٠ : يجوز الجنة بناء على توصية مجلس شكاوى المحامين أن تكون مجلس تأديب لمحاسبة أي محام يرى مجلس شكاوى المحامين محاسبته بواسطة مجلس تأديب وتحدد اللجنة رئاسة وعضوية أعضاء مجلس المحاسبة وتراعى في تشكيله الشروط الواردة في هذا القانون.

#### تشكيل مجلس التأديب:

مسادة ٥٧ : ١ - يسراعى في تشكيل مجلس التأديب أن يكون ممثلاً للقضاء والذائب العام والمحاماة.

٢ - يسراعى فسيه ألا يكسون أحد أعضائه أقل خبرة في العمل القانوني من المحامى الذي تجرى محاسبته.

٣ - لا يجسوز أن يشترك في المجلس من اشترك في التحقيق في الشكوى أو
 من له مصلحة خاصة متعلقة بها.

#### إعلان المحامى:

مدة ٥٨٥: ١ - يعلن المحامي بالتهمة الموجهة إليه بخطاب مسجل وبالقدر السذي يمكنه مسن الإلمام بطبيعتها والتاريخ الذي يجب أن يحضر فيه أمام مجلس التأديب.

٢ - يجب أن يصل الخطاب المسجل إلى المحامي قبل الجلسة المحددة
 بخمسة عشر يوما على الأقل .

#### الدفاع أمام مجلس التأديب:

مسادة ٥٩ : يجسوز للمحامي أن يوكل أحد المحامين للدفاع عنه أمام مجلس التأديب.

### النظر في الدعوة التأديبية:

مسادة . ٢ : ١ - تسنظر الدعسوى التأديبية في جلسة سرية ويسمع مجلس التأديسب فسى التاريخ المحدد الانعقاد جميع البيانات التي تؤيد التهمة وتعقبها البيانات التي يقدمها المحامي وأقوال المحامي نفسه إذا حضر.

٣ - تقسدم البسيانات شسفاهة أو كتابة حسيما يقرره مجلس التأديب ولا تقدم
 البيانات مع حلف اليمين إلا إذا قرر مجلس التأديب ذلك.

٣ - يجـوز للمحامي أن يناقش أيا من شهود الاتهام وأن يتقدم بأسئلة مكتوبة
 لأى شاهد أخذت شهادته كتابة.

٤ - مع مراعاة أحكام هذا القانون يباشسر مجلس التأديب سلطات واختصاصات المحكمة المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية لسنة ١٩٨٣م فسيما يستعلق بسنظام الجلسة وإجراء التحقيقات اللازمة للحكم في التأديبية بما في ذلك تكليف الشهود بالحضور.

مجلس التاديب أن ينظر الدعوى التاديبية ويقصل فيها ولو غاب المحامى المتهم.

#### محضر الإجراءات:

مسادة ٢١ : يدون رئيس مجلس التأديب محضراً بجميع البيانات التي سمعها مجلس التأديب ويؤشر على كل مستند يقدم إلى المجلس كما يقوم بكتابة قرار مجلس التأديب والتوقيع عليه من تاريخ صدوره.

### قرار مجلس التأديب:

مسادة ١: ١ - يصدر قرار مجلس التأديب بالأغلبية المطلقة ويجب أن يكون القرار مسبباً وأن تتلى أسبابه عند النطق به في جلسة سرية ويبلغ بمجرد صدوره إلى اللجنة ووكيل ديوان النائب العام ومجلس نقابة المحامين.

۲ اذا صدر قرار مجسس التأديب في غياب المحامي يجب إبلاغه به بخطاب مسجل ويجور به ال يطلب مل مجلس التأديب إعادة النظر في القرار خلال عشرة ايام مل نارج تبليغه به

٣ - لا ينفد قرار مجلس التاديب الا بعد أن يصبح نهائيا.

 خ - يكسون للقرار الصادر بإلغاء ترخيص المحامي وشطب اسمه من جدول المحامين أو وقف ترخيصه أثره لدى جميع المحاكم.

استئناف قرار مجلس التأديب

مادة ٣٦ : ١ - يجوز للمحامي استثناف قرار مجلس التأديب أمام اللجنة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ النطق بالقرار إذا كان حضوريا.

أما إذا كان القرار غيابياً فيجور له استثنافه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انقضاء ميعاد طلب إعادة النظر أو من تاريخ تبليغه بالقرار الصادر في طلب إعادة النظر حسيما تكون الحالة

٢ - يجوز للجنة أن توفص الاستثناف وتؤيد قرار المجلس أو تقبل
 الاستثناف وتحكم بما تراه مناسبا

٣ - يكون القرار الصادر من اللجنة في الاستثناف نهائيا.

٤ - بالرغم من أحكام البند (٣)

ا - يجور للجنة بناء على طلب المحامي ال تعيد النظر في القرار الصادر منه بتاييد القرار الصادر من مجلس التأديب بالغاء ترحيص المحامي وشطب اسمه مل جدول المحامين ادا تقدم لها المحامي بأدلة جديدة مل شانها إثبات براءته، كما يجور به لك ولنفس الأسباب في حالة ما يكول القرار قد صدر مل مجلس تاديب واصبح بهانيا دول ال يستأنف

ب · يجدور المحاملي الصاءان صلده قرار تأديبي بهاني بإلغاء ترحيصه وشطب اسمه من جدول المحامين أن يقدم لرئيس اللجنة البعد انقصاء ثلاث سنوات على الأقلى من تاريخ إصدار القرار، طلبا لمنحه ترخيصاً ويحيل رئيس اللجنة الطلب إلى مجلس نقابة المحامين لعرضه على الجمعية العمومية لإصدار قرار بالتوصية التي تراها بشأنه فإذا أوصت بقبوله، رفعه مجلس النقابة مصحوبا بتوصيات الجمعية العمومية إلى اللجنة للنظر فيه. فإذا رأت اللجنة أن الأسباب التي من أجلها ألغي قد زالت. أو أن المدة التي انقضت كانت كافية لإصلاح شأن المحامي. جاز لها أن تمنحه ترخيصا وأن تأمر بإعادة قيد اسمه في جدول المحامين.

وإذا رفضت اللجنة الطلب جاز للمحامي أن يجدده بعد انقضاء سنة على الأقسل من تساريخ قسرار الرفض وتتبع في شأن الطلب الجديد الإجراءات المنصوص عليها في هذه الفقرة ولا يجوز تجديد الطلب أكثر من مرة.

## القرارات التأديبية الصادرة قبل العمل بهذا القانون :

مسادة ٢٤ : يجوز للمحامسي الذي صدر ضده قرار تأديبي قبل العمل بهذا القانون أن يتقدم بطلب إعادة النظر في ذلك القرار أو استثنافه أو أن يتخذ أي اجراء آخر بموجب هذا القانون وذلك. خلال شهر من تاريخ العمل به وفقا لأحكامه(١).

ما يترتب على وقف الترخيص بقرار أو لأي سبب من الأسباب الموجبة لذلك وقف المحامسي من عضوية نقابة المحامين وحرمانه من الاشتغال بالمحاماة فإذا اشتغل بالمحاماة خلال مدة الوقف عوقب تأديبيا وتكون العقوبة في هذه الحالة إلغاء ترخيصه وشطب اسمه من جدول المحامين.

٢ - لا تحسب فترة الوقف مدة عمل في المحاماة لأي غرض من أغراض
 القانون.

<sup>(1)</sup> أنظر د . عبد الفتاح مراد "القانون ١٨ لمنة ١٩٩٩ بتعيل قوانين المرافعات والإثبات والرسوم ومذكرته الإيضاحية ص ٢٢ وما بعدها .

#### ما يترتب على إلغاء الترخيص:

مسادة ٢٦ : يترسَب على إلغاء ترخيص المحامي وشطب اسمه من جدول المحاميسن بقرار تأديبي أو لأي سبب من الأسباب الموجبة لذلك فصله من عضوية نقابة المحامين وحرمانه من الاشتغال بالمحاماة فإذا اشتغل بالمحاماة يعاقب بالعقربة المنصوص عليها في المادة ١٠٣.

محاكمية المحاميي تأديبيا عن الأفعال التي ارتكبها قبل وقف ترخيصه أو الغانه .

مادة ٢٧ : لا يخول وقف ترخيص المحامي أو الغاؤه دون محاكمته تأديبيا على الأفعال التي ارتكبها خلال اشتغاله بالمحاماة على أنه لا يجوز محاكمته تأديبيا إذا انقضت خمس سنوات على الأقل من تاريخ ترخيصه أو الغائه (١٠). إبلاغ اللجنة وسجل الأحكام:

مسادة ٦٨ : ١ - يجب على كل محكمة جنائية تصدر حكما بالعقوبة على أي محام إبلاغ اللجنة بخطاب ترفق به نسخة الحكم.

٢ - تعــد اللجــنة سجلا خاصا تدون فيه الحكام الجنائية والقرارات التأديبية
 النهائية الصادرة ضد المحامى.

# القسم التاسع نظام نقابة المعامين

#### الوضع القانوني للنقابة:

مادة ٣ : ١ - يكون للمحامين المرخص لهم في الاشتغال بالمحاماة والمقيدة أسماؤهم في الجدول المنصوص عليه في المادة ١١ نقابة ذات شخصية اعتبارية تسمى (نقابة المحامين السوادنيين) ويكون مقرها الخرطوم.

<sup>(</sup>النظر د . عيد الفتاح مراد " شرح النظم القانونية والاقتصادية والسياسية في مصر والدول العربية " ص ١٧ وما بعدها .

٢ - يمثل النقابة مجلس تنتخبه الجمعية العمومية وفقا لأحكام هذا القانون.
 الجمعية العمومية للنقابة:

## شروط حضور الجمعية العمومية:

مادة ٧٠ : يشترط فيمن له حق حضور الجمعية العمومية من المحامين:

أ - أن يكون لديه ترخوص ساري المفعول في تاريخ انعقاد الجمعية العمومية.

ب - أن يكون قد سدد قبل انعقاد الجمعية العمومية الاشتراكات السنوية المستحقة عليه للنقابة إلا إذا كان قد اعفي من دفعها بقرار مجلس النقابة طبقا لأحكام الملائحة الداخلية للنقابة.

#### اجتماعات الجمعية العمومية:

مادة ٧١: ١ - تجتمع الجمعية العمومية اجتماعا غير عادي بناء على قرار يستخذه مجلس النقابة كلما رأى ضرورة لذلك أو بناء على طلب موقع عليه من خمسين محاميا على الأقل ممن لهم حق حضور اجتماعاتها وعلى مجلس السنقابة في الحالة الأخيرة أن يعلن عن موعد الاجتماع غير العادي بحيث لا يستجاوز ذلك الموعد خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم الطلب وإلا اعتبر مرفوضسا. ويجب أن يتضمن القرار أو الطلب الغرض من الاجتماع وجدول الأعمال.

٧ - إذا رفض مجلس النقابة الطلب المقدم إليه أو لم يعلن عن موعد الاجستماع غير العادي خلال التاريخ المحدد فيجوز لوكيل ديوان النائب العام أو لأي من المحامين الذين تقدموا بطلب دعوة الجمعية العمومية للانعقاد أن يستأنف قرار الرفض أمام الجهة التي تحددها المحكمة العليا في هذا الصدد خلال عشرة أيام من تاريخ قرار الرفض أو من تاريخ اقضاء مدة الإعلان

حسيما تكون الحالسة فسإذا قبلت تلك الجهة الاستناف فإنها تحدد موعدا للاجتماع والدعوة إليه.

٣ - يرأس الجمعية العمومية نقيب المحامين، وعند غيابه وكيل النقابة وعند غياب الاثنين السكرتير، وعند غياب الثلاثة أمين الصندوق فإذا غابوا جميعا تكون الرئاسة لأكبر أعضاء مجلس النقابة سنا فإذا غاب أعضاء المجلس جميعا يرأس الجمعية العمومية أكبر المحامين الحاضرين سنا.

٤ - اجتماع الجمعية العمومية العادية أو غير العادية الذي يدعو اليه مجلس النقابة وفقا للبند (٢) لا يكون صحيحا إلا بحضور الأغلبية المطلقة للمحامين الذين لهم حق حضور الجمعية (١).

فيإذا لم تتوفر هذه الأغلبية في الاجتماع الأول دعيت الجمعية للاجتماع مرة ثانسية خسلال أسبوعين من تاريخ الاجتماع ويكون اجتماعها في هذه الحالة صحيحا إذا حضره ثلث عدد المحامين الذين لهم حق الحضور فإذا لم يتوافر هذا العدد دعيت للاجتماع الثاني ويكون اجتماعها في هذه الحالة صحيحا بحضور أي عدد من الأعضاء.

على أنه لا يكون اجتماع الجمعية العمومية غير العادي بناء على طلب خمسين محاميا وفقا للبند (٢) صحيحا إلا بحضور الأغلبية المطلقة للمحامين النين لهم حق الحضور فإذا لم يتوافر هذا العدد يفض للاجتماع ويجوز إعادة الدعوة إليه لنفس السبب في نفس الدورة.

#### قرارات الجمعية العمومية :

مداد ٧٢٥ : ١ - تصدر الجمعية قراراتها بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين، فإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس.

<sup>(</sup>١) أنظر د . عبد الفتاح مراد 'شرح قوانين الجمارك ومشكلاتها العطية والترجمة الإجارزية لقوانين الجمارك والنصوص العربية المقابلة لها ' ص ٤٣ وما بعدها .

٢ - في حالـة ما تقرر الجمعية العمومية سحب الثقة من النقيب أو مجلس السنقابة يجب أن يتم ذلك بالأغلبية المطلقة على الأقل لجميع أعضاء الجمعية العمومية الذين لهم حق حضور ها.

 ٣ - يجب إبلاغ اللجنة ووكيل ديوان النائب العام بقرارات الجمعية العمومية خلال سبعة أيام من تاريخ صدورها.

#### اختصاصات الجمعية العمومية:

مسادة ٣٣ : ١ - بالإضافة إلى الاختصاصات التي نص عليها هذا القانون تختص الجمعية العمومية بالمسائل الآتية:

أ - اعتماد الحساب الختامي للسنة المالية المنتهية.

ب - التصديق على الميزانية السنوية التي يقدمها لها مجلس النقابة.

ج - مناقشة تقارير مجلس النقابة.

د - السنظر في شئون المحاماة وفي المسائل التي يقدمها مجلس النقابة مما
 يكسون وارداً فسي جدول الأعمال أو مبيناً في طلب انعقاد الجمعية العمومية
 لاجتماع غير عادي والبت فيها.

هـــ - الموافقة على اللائحة الداخلية للنقابة وعلى ما يراد إدخاله عليها من تعديلات.

و - انتخاب النقيب عند انتهاء مدة السنتين المنصوص عليها في المسادة ٧٦ (٧) أو عسندما تسحب الجمعية العمومية الثقة منه في أي وقت قبل نهاية السينتين أو عسند خلو منصب النقيب بسبب قبول مجلس النقابة لاستقالته أو لأي سبب آخر على أنه في حالة خلو المنصب لا ينتخب النقيب إلا إذا كانت المدة الباقية لا تقل عن سنة.

ز - انستخاب أعضاء مجس الديبه عند انتهاء مدة السنتين المنصوص عليها
 فسي المادة ٢٦ (٢) أو عدما تسحب الجمعية العمومية الثقة من المجلس في
 وقت قبل نهاية السنتين.

ح - التوصية بتعديل الأحكام الخاصة بنظام النقابة.

٢ - يجـوز للجمعـية العمومـية البحـث أو النظر في المسائل التي دعى
 الاجتماع من أجلها ما لم تكن مرتبطة بها أو متفرعة منها(١).

#### كيفية الانتخاب:

مسادة ۷۶ : ۱ - يستم الترشيح لمنصب نقيب المحامين أو لعضوية مجلس النقابة باقتراح يقدم من أحد أعضاء الجمعية ممن لهم حق حضورها على أن يثنى الاقتراح آخر.

٢ - يكون انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة بالاقتراع السري.

٣ - يستم انستخاب النقيب قبل انتخاب أعضاء مجلس النقابة وينتخب نقيبا أو عضسوا في مجلس النقابة المرشح الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات فإذا تساوت الأصوات يجري الاقتراع بين المرشحين الحاصلين على أصوات متساوية فإذا تساوت الأصوات للمرة الثانية تجري القرعة بينهم وينتخب من يفوز بالقرعة.

٤ - فيما عسدا الحالات التي تقرر فيها الجمعية العمومية انتخاب لجنة من أعضائها لفرز الأصوات، يتولى مجلس النقابة فرز الأصوات بحضور من يشاء من المرشحين لعضوية المجلس، ولكل مرشح أن ينيب عنه أحد أعضاء الجمعية العمومية ليحضر عملية الفرز.

<sup>(&#</sup>x27;) أنظر د . عبد الفيتاح مسراد " برنامج CD موسوعة شرح جرائم قاتون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة والقيود والأوصاف الجنائية الخاصة بها ".

و علين مجلس السنقابة الجديد إبلاغ نتيجة خلال الأيام الثلاثة التالية
 لإعلانها إلى اللجنة ووكيل ديوان النائب العام

## الطعن في صحة انعقاد الجمعية وانتخاب:

مسادة ٧٥ : يجوز لوكيل ديوان النائب العام و لأي محام ممن له حق حصور الجمعية العمومسية فسي تاريخ انعقادها أن يطعن في صحة انعقاد الجمعية العمومية أو في صحة انتخاب النقيب أو أي عضو من أعضاء مجلس النقابة أو فسي صحة قرارات الجمعية العمومية وذلك بعريضة تقدم إلى الجهة التي تحددها المحكمة العليا في هذا الصدد خلال عشرة أيام من تاريخ إبلاغ وكيل ديوان النائب العام بنتيجة الانتخاب في الجمعية العمومية أو من تاريخ إبلاغه بالقرارات الصسادرة مسن الجمعية العمومية حسبما تكون الحالة وفي حالة المحامي يكون الطعن خلال عشرة أيام من تاريخ انعقاد الجمعية العمومية.

٢ - تفصــل الجهــة المستأنف إليها في الطعن على وجه السرعة في جلسة
 سرية ويكون قرارها نهائيا.

٣ - تبطل قرارات الجمعية العمومية إذا قبل الطعن في صحة انعقادها أوفي
 صحة القرارات ذاتها ويبطل انتخاب النقيب أو أي من أعضاء مجلس النقابة
 إذا قبل الطعن في صحة ذلك الانتخاب.

٤ - إذا أبطل انتخاب النقيب أو مجلس النقابة يقوم مجلس النقابة السابق بإعدادة دعوة الجمعية العمومية للانعقاد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدور الحكم بالبطلان لملء المناصب الشاغرة أما إذا أبطل انتخاب النقيب أو بعض أعضاء مجلس النقابة بحيث لا يقل عددهم عن ثلاثة فيقوم مجلس المنقابة المنتخب بإعدادة دعوة الجمعية خلال تلك المدة لاتتخاب النقيب أو أولئك الأعضاء وفي حالة ما يكون عدد من أبطل انتخابهم من الأعضاء أقل

من ذلك يعين المجلس من يحل محلهم من الأعضاء الاحتياطيين طبقا لأحكام المادة ٧٩ (٣).

#### مجلس النقابة:

#### تكوين مجلس النقابة:

مسادة ۷۱ : ۱ - يستولى إدارة شؤون النقابة وتمثيلها مجلس نقابة يتكون من نقيب وعشرة أعضاء على أن يكون ثلاثة منهم ممن اشتغلوا بالمحاماة مدة لا تقل عن سبع سنوات.

٢ - تتتخب الجمعية العمومية النقيب وأعضاء مجلس النقابة لمدة سنتين ويستمر كل من النقيب والمجلس في مباشرة اختصاصاته حتى يتم انتخاب النقيب والمجلس الجديد وفقا لأحكام هذا القانون.

٣ - يكون للمجلس أعضاء احتياط يون تنتخبهم وتحدد عددهم الجمعية العمومية وققا لما تقرره.

#### الشروط الواجب توافرها في النقيب وأعضاء :

مادة ٧٧ : ١ - يسرى فيمن ينتخب نقيبا أو عضوا في مجلس النقابة:

أ - أن يكون من المحامين الذين لديهم ترخيص ساري المفعول في تاريخ
 الانتخاب.

 ب - ألا يكون قد صدر ضده قرار تأديبي بإلغاء ترخيصه وشطب اسمه من جدول المحامين ما لم تكن اللجنة قد منحته ترخيصاً جديداً وفقاً لنص المادة
 (٤).

ومضت على منحه ذلك الترخيص سنتان على الأقل قبل تاريخ الانتخاب.

ج - ألا يكون قد صدر ضده قرار تأديبي بوقف ترخيصه ما لم يكن قد
 مضى على صدور القرار ثلاث سنوات على الأقل قبل تاريخ الانتخاب.

د - ألا يكون قد صدر ضده قرار تأديبي باللوم أو الإنذار ما لم يكن قد مضى على صدور القرار سنة قبل تاريخ الانتخاب.

٢ - مسح مسراعاة أحكام البسند (١) يشترط أن يكون النقيب ممن اشتغلوا
 بالمحاماة مدة لا تقل عن عشر سنوات قبل تاريخ الانتخاب.

## انتخاب وكيل النقابة والسكرتير وأمين الصندوق:

مادة ٧٨ : ينتخب مجلس النقابة من بين أعضائه وفي أول اجتماع له وكيل النقابة والسكرتير وأمين الصندوق (١).

#### اجتماعات:

مسادة ٧٩ : ١ - يجتمع مجلس النقابة في جلسة عادية مرة على الأقل كل أسبوعين ويجتمع في جلسة غير عادية بدعوة من النقيب أو بطلب ثلاثة من أعضائه على الأقل للنظر في موضوع معين.

٢ - يكون النصاب قانونيا لاجتماعات المجلس بحضور ستة أعضاء.

٣ - يـنعقد المجلس برئاسـة النقيب فإذا تخلف حل محله وكيل النقابة فإذا تخلف الاثنيم يرأس الاجتماع أمين الصندوق فإذا تخلفوا جميعاً يرأس الاجتماع أمين الصندوق فإذا تخلفوا جميعاً يرأس الاجتماع أكبر الأعضاء سنا.

#### قسسرارات:

مسادة ٨٠٠ : ١ - يصدر المجلس قراراته بأغلبية أصوات الحاضرين فإذا تساوت يرجح الجانب الذي منه الرئيس.

٢ - لا يجوز للمجلس العدول عن قرار أصدره إلا بأغلبية ثلثي أعضائه على الأقال على أن يدرج الموضوع في جدول أعمال المجلس ويخطر به الأعضاء قبل الجلسة المحددة لنظره بأسبوع على الأقل.

انظر د . عبد الفتاح مراد " برنامج CD موسوعة مراد للتشريعات المصرية  $^{(1)}$  انظر  $^{(1)}$ 

#### اختصساصات:

مسادة ٨١ : بالإضافة إلى الاختصاصات التي نص عليها هذا القانون يختص مجلس السنقابة بالنظر في كل ما يتصل بشؤون المحاماة ومع عدم الإخلال بعمومية هذا النص يختص بالمسائل الآتية:

أ - دعوة الجمعية العمومية للانعقاد وتنفيذ قراراتها.

ب - إعداد الحساب الختامي والميزانية وعرضها على مراجع قانوني لإبداء
 رأيه فيها وذلك قبل تقديمها للجمعية للموافقة عليها قبل إصدارها.

د - اقتراح التعديلات التي يرى إدخالها على اللائحة الداخلية وعرضها على
 الجمعية للموافقة عليها.

ادارة الحسابات وتحصيل الاشتراكات.

و - الاتصال بالجهات الحكومية والهيئات والأفراد فيما يتعلق بشؤون النقابة.

ز - السعي في إلحاق المحامين تحت التمرين بمكاتب المحامين.

ح - الوساطة بين المحامين وموكليهم للفصل فيما ينشأ بينهم من منازعات.

ط - الوساطة بين المحامين فيما يحدث بينهم من خلاف بسبب مهنتهم.

ي - تكوين اللجان المختلفة بما في ذلك لجنة صندوق الضمان الاجتماعي
 وإحالة أي من المسائل التي تخص المجلس بنظرها لأية لجنة لبحثها وتقديم
 تقرير له بشانها.

 تعيين مندوبين من بين المحامين الموجودين في كل مديرية غير مديرية الخرطوم وذلك القيام بأي عمل من الأعمال الإدارية والستالم الشكاوى والطلبات حسيما يراه مناسبا.

#### اختصاصات نقيب المجامين ووكيل النقابة وسكرتيرها:

مسادة ٨ \* ١ - بالإضسافة إلى ما نص عليه هذا القانون يختص النقيب بالمسائل الآتية: أ - تمثيل النقابة أمام الجهات القضائية والإدارية.

ب - إبرام العقود التي يفوضه مجلس النقابة في إبرامها.

٢ - يباشر وكيل النقابة اختصاصات النقيب المنصوص عليها في هذا القيانون عند غياب النقيب أو خلو منصبه كما يباشر الاختصاصات التي يخولها له مجلس النقابة أو النقيب (١).

٣ - يف تص سكرتير النقابة بدعوة مجلس النقابة للانعقاد بعد التشاور مع النقيب ويكون مسؤولاً عن تنفيذ قرارات مجلس النقابة والجمعية العمومية وعن حفظ جميع الوثائق والمستندات وتحرير وحفظ محاضر الجلسات لكل من الجمعية العمومية ومجلس النقابة.

#### سقوط العضوية في المجلس:

مادة ٩٣٥ : ١ - تسقط العضوية في مجلس النقابة عن العضو الذي يفقد أحد الشروط اللازمة الانتخابه ويصدر بذلك قرار من مجلس النقابة.

٧ - للمجلس أن يقرر إسقاط عضوية من غاب عن جلساته خمس مرات متنالسية بغير عذر يقبله المجلس، وذلك بعد إخطار العضو بالحضور لسماع أقوالسه أما في حالة غياب النقيب على الوجه المتقدم فيكون إسقاط عضويته بقرار من الجمعية العمومية بناء على توصية بذلك يتقدم بها المجلس ويصدر القرار خلال أسبوعين من تاريخ تقديم التوصية.

٣ – إذا سقطت عضوية أحد أعضاء مجلس النقابة غير النقيب يعين المجلس بدلاً منه للمدة الباقية من العضوية، المرشح الحاصل على أكثر الأصوات من بين الأعضاء الاحتياطيين في آخر انتخاب أجري لعضوية مجلس النقابة ولو لم يترافر فيه شرط مدة الاشتغال بالمحاماة المنصوص عليها في المادة ٧٦

<sup>(</sup>۱) أنظر د . عبد الفتاح مراد 'القانون ٨ لسنة ١٩٩٧ بشأن الاستثمار ولائحته التنفيذية " ص ٢٦ وما بعدها .

مالية النقابة:

ايسرادات النقسابة:

مادة ٨٤ : ١ - تتكون إير ادات النقابة من:

أ - حصيلة الاشتراكات على أن تحدد اللائحة الداسية للنقابة قيمة الاشتراك السنوى.

ب - نصف حصيلة رسوم التراخيص.

ج - ما يحصله مجلس النقابة ثمنا لطوابع دمغة لا تزيد قيمتها على خمسين
 قرشا يلصقها المحامي إلزاميا على كل وثيقة من الوثائق الأتية:

أولاً: طلب الترخيص.

ثانياً: صيغة التوثيق من أي محام موثق.

ثائمًا: عريضة الدعوى أو طلب تعديلها أو مذكرة الدفاع أو طلب التنفيذ أو طلب إجراء تحفظى مؤقت أمام أي محام.

رابعا: طلب إعادة النظر أو الاستئناف أمام أية محكمة أو جهة استئنافية.

خامساً: الإنسذار الموجه للنائب العام وفقاً لأحكام قانون الإجراءات المدنية لسنة ٩٨٣م.

سادسا: أيسة وثيقة أخرى بخلاف ما تقدم يقوم المحامي بصياغتها وتقديمها إلى الجهات الرسمية أو غير الرسمية وفقاً لما تقرره اللائحة الداخلية.

وترفض أي وثيقة من تلك الوثائق إذا لم يلصق عليها طابع الدمغة ويستثنى من ذلك الوثائق التي تقدم في قضايا المساعدة القضائية.

د – فوائد متحصلات صندوق الضمان الاجتماعي للمحامين المنصوص عليه
 في هذا القانون.

هـ- ما تساهم به الحكومة.

و - النبر عات والهبات والوصايا والأوقاف التي يقبلها مجلس النقابة.

ز - الأرباح الناتجة من مطبوعات النقابة

- مــا يساهم به طلب المساعدة القضائية وما يحكم به من أتعاب المحاماة
 في قضايا المساعدة القضائية لمحامي الشد ص المساعد.

ط - أي مسوارد أخسرى يقسبلها مجلس النقابة بشرط ألا تتقافى مع كرامة المحامى وتقاليدها.

٢ - تخصصيص الإيسرادات المنصوص عليها في الفقرات (ب) و(ج) و(ه-) من البند (۱) لصندوق الضمان الاجتماعي وذلك بالإضافة إلى أية تبرعات أو هبات أو وصايا أو أوقاف أو إعانات تمنح للصندوق وينفقها مجلس النقابة وتخطل في ذلك الإعانات التي يقرر مجلس النقابة منحها للصندوق من حصيلة المدوارد الأخرى المبينة فسي البند (۱) والمخصصة لمواجهة مصروفات النقابة.

٣ - يجـوز لمجلـس النقابة رفع الفئة المذكورة في الفقرة (ج) من البند (١)
 أعـــلاه مهمـا كان ذلك لازما وضروريا، على أنه في هذه الحالة يجب أخذ موافقة الجمعية العمومية على الزيادة في أول اجتماع للجمعية العمومية.

إيسرادات النقسابة:

مادة ٨٥ : ١ - تبدأ السنة المالية للنقابة في اليوم الأول من شهر مايو من كل عام.

٢ – يقدم مجلس النقابة للجمعية العمومية في اجتماعها العادي من كل سنة:
 أ – الحساب الختامي للسنة المنتهية من قسمين يشمل الأول الحساب الختامي لصندوق الضمان الاجتماعي (١).

<sup>(1)</sup> أنظر د . عبد القتاح مراد "شرح جرائم التهرب الضريبي في قوائين الضرائب على الدخل والضريبة الموحدة وقانون الجمارك وقانون ضريبة المبيعات " ص ٥٠ وما بعدها .

ب - ميزانسية السنة المقبلة من قسمين يشمل الأول ميزانية النقابة ويشمل
 الثانى ميزانية صندوق الضمان الاجتماعي.

٣ – إذا حالت ظروف استثنائية دون انعقاد الجمعية العمومية في اجتماعها العادي للتصديق على الحساب الختامي والميزانية يستمر مجلس النقابة في التحصيل والصدرف على أساس الميزانية السابقة إلى حين اجتماع الجمعية العمومية والتصديق على الميزانية الجديدة.

#### إيداع الأموال والصرف منها:

مسادة ٨٦ : ١ - يكون مجلس النقابة مسؤولا عن أموال النقابة وتحصيلها وحفظها وإقرار الصرف منها وفقا لما تستلزمه إدارة النقابة وفي حدود الاعتمادات المرصودة في الميز انية (١).

٧ - تـودع الأمـوال فـي أحـد المصارف في حسابين الأول باسم النقابة (الحساب العام) والثاني باسم صندوق الضمان الاجتماعي و لا يجوز الصرف مـن الحساب العام للنقابة إلا بقرار من مجلس النقابة وبتوقيع النقيب أو وكيل الـنقابة أو أميـن الصندوق كما لا يجوز الصرف من حساب الصندوق إلا بقـرار من اللجنة المشار إليها في المادة ٩٠ وبتوقيع النقيب أو الوكيل وأمين صندوق النقابة(١).

٣ - لا يجوز استخدام أموال النقابة في أي معاملات ربوية.

<sup>(</sup>۱) انظر د . عبد الفتاح مراد "برنامج CD موسوعة مراد لشرح قوانين الضرائب والمحاسبة والمراجعة القانونية " . (۱) انظر د . عبد الفتاح مراد "برنامج CD موسوعة مراد الجنائية للقواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية في ۷۲ عاماً منذ إنشاء المحكمة عام ۱۹۳۱ حتى عام ۲۰۰۲ وطرق نقض الأحكام في القوانين العربية " .

### صندوق الضمان الاجتماعي:

انشاء:

مسادة ٨٧٠ : تنشئ نقابة المحامين صندوق الضمان الأجتماعي ويشار إليه في هدذا القانون (بالصندوق) ويتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة عن النقابة ويمثله قانونا لدى الغير نقيب المحامين أو وكيل النقابة ويكون مقره مدينة الخرطوم. أغراض الصندوق :

مادة ٨٨ : مع مراعاة أحكام المادة ٤٠ - ٧ تختص اللجنة المشار إليها في المادة ٩٠ بنقرير وصرف إعانات وقتية أو مرتبات شهرية للمحامين وعائلاتهم من أصوال الصندوق المشار إليها في المادة ٨٦ - ٧ من هذا القانون ووفقا لأحكامه.

## الاشتراك في الصندوق:

مادة ۸۹ :

١ - يكون الاشتراك في الصندوق إجباريا.

٢ - تحدد اللائحة الداخلية للنقابة قيمة الاشتراك السنوي في الصندوق.

### لجنة الصندوق :

مسادة ٩٠: ١ - تقوم بادارة الصندوق واستثمار أمواله وتقرير وصرف الإعانات والمرتبات لجنة تحت إشراف مجلس النقابة وتستمر لمدة سنتين وتشكل من النقيب ووكيل النقابة والسكرتير وأمين الصندوق وخمسة أعضاء آخرين يعينهم مجلس النقابة من بين المحامين غير الأعضاء فيه.

٢ - تكون رئاسة لجنة المستدوق النقيب وعند غيابه لوكيل النقابة ثم
 السكرتير شم لأمين الصندوق، وعند غيابهم جميعا يرأس اللجنة أكبر
 الأعضاء سنا.

٣ - يكون اجــتماع لجنة الصندوق صحيحا إذا حضره خمسة أعضاء على الأقــل، وتصــدر اللجنة قراراتها بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين فإذا تساوت الأصوات رجح الجب الذي منه الرئيس.

٤ - لا تنفذ قرارات لجنة الصندوق إلا بعد أن يوافق عليها مجلس النقابة وجوز للجنة المضي في تتفيذها إذا لم تصدر موافقة مجلس النقابة عليها خلال سبعة أيام من إخطاره بها.

### الإعانات والمرتبات:

## الحد الأقصى لمرتب المحامى:

مسادة ٩ : تحسد الجمعسية العمومية أقصى المرتب الذي في حدوده لجنة الصسندوق مرتبا للمحامي في حالة المرض والعجز ويجوز للجمعية العمومية تعديل ذلك الحد الأقصى زيادة أو نقصانا على أن تعين تاريخ نفاذ التعديل.

## الإعانة أو المرتب للمحامي:

مادة ٩٢٠: - إذا طرأ على المحامي ما يقتضي أعانته لسبب المرض أو العجسز الذي يمنعه عن الاشتغال بالمحاماة فيجوز للجنة الصندوق بناء على طلب المحامي أن تقرر له إذا اقتضى الحال مرتبا شهريا لمدة لا تجاوز سنة في حدود أقصى المرتب المنصوص عليه في المادة ٩١.

ويجـوز بموافقة الجمعية العمومية تكرار المرتب الشهري لسنوات أو شهور أخسرى المـى أن تـزول الأسباب التي منح المرتب من أجلها وتتتحسن حالة المحامى المالية أيهما كان اسبق.

٢ - يجبب على لجنة الصندوق عند تقرير مقدار الإعانة أو المرتب أو إذا رأت في أي وقت بعد تقدير المرتب زيادته أو نقصانه أن تضع في الاعتبار حالية المحامي العائلية وأي دخل يتقاضاه ومقدار الاشتراكات التي دفعها المحامي للصندوق وموارد الصندوق ومقتضيات الاحتياطي.

٣ - يشب المرض أو العجز المشار إليه في البند (١) بتقرير من لجنة طبية
 مكونة من ثلاثة أطباء يعينهم مجلس النقابة.

## الحد الأدنى لمرتب ورثة المحامى:

مادة ٩٣٥ : تحدد الجمعية العمومية أقصى المرتب الذي في حدوده تقرر لجنة الصندوق مقدار المرتب الذي يستحقه ورثة المحامي الوارد بيانهم في المادة ٤ (١) ويجوز للجمعية العمومية تعديل ذلك الحد الأقصى زيادة أو نقصانا على أن تعين تاريخ نفاذ التعديل.

## منح المرتب لورثة المحامي:

مسادة ؟ ٩ : ١ - فسي حالسة وفساة المحامي تقرر لجنة الصندوق في حدود المرتب المنصوص عليه في المادة ٩٣ مرتبا شهريا لأرملة المحامي وأولاده وبسناته غسير المتزوجات ولأبويه إذا كان يعولهما على أن يقسم المرتب بين المستحقين له بالتساوى (١).

٢ - يـرعى عـند تحديد مقدار المرتب عدد الورثة المستحقين له والظروف الخاصــة بهم ومقدار الاشتراكات التي دفعها المحامي للصندوق ومقتضيات الاحتياطي.

## عدم جواز الحجز على الإعانة أو المرتب:

مادة ٩ : لا يجوز الحجز على أية إعانة أو مرتب يدفعه الصندوق بموجب هذا القانون كما لا يجوز حوالة الإعانة أو المرتب أو التنازل عن أي منهما.

## سقوط مرتب الورثة:

مادة ٩٦ : يسقط الحق في مرتب الورثة ويوقف رفه في الحالات الآتية: أ – إذا نزوجت الأرملة.

<sup>(</sup>۱) أنظــر د . عــبد الفـــتاح مـــراد تخاتون الجمعيات الأهلية ومذكرته الإيضاحية والتشريعات السابقة عليه' ص ٩٥ وما بعدها

ب - إذا بلغ أي من الأولاد إحدى وعشرية سنة.

ج - إذا تزوجت إحدى البنات،

د - إذا المستحق أي ممن الأولاد أو البسنات بعمل وأصبح له أو لها ما تعتمد عليه.

## الخلاف بشأن الإعانة أو المرتب:

مسادة ٩٧ : ١ - يختص مجلس النقابة دون غيره بالفصل فيما يقع من خلاف بيب نلجتة الصندوق والمستحقين إعانة أو مرتب بموجب هذا القانون على ألا يجلس فيه في هذه الحالة من اشترك من أعضائه في قرار مجلس النقابة في هذا الشأن نهائيا.

### أحكام عامة

#### تعديل نظام النقابة :

مسادة ٩٨ : ١ - يجوز موافقة الجمعية العمومية أن تتقدم النقابة إلى النائب العام بتوصية لإجراء أي تعديل تراه ضروريا لنظامها المنصوص عليه في القسم العاشر.

٢ - ولا يكون اجتماع الجمعية العمومية صحيحا في هذه الحالة إلا بحضور ثاثي المحامين الذين لهم حق حضور الجمعية ويشترط لصحة قرار التوصية أن يصدر بأغلبية ثلثى عدد الأعضاء الحاضرين.

## اللاحة الداخلية للنقابة:

مسادة ٩٩٥ : مسع مراعاة أحكام هذا القانون تصدر الجمعية العمومية اللائحة الداخلية لانقابة اللازمة لتنفيذ أحكام القسم لعاشر وذلك في ما عدا المساعدة القضائية.

### أيلسولة أمسوال :

مسادة ١٠٠٠ : إذا طرأ لأي سبب من الأسباب ما يمس وجود نقابة المحامين تسؤول أموال الصندوق غلى حارس قضائي تعينه محكمة المديرية للتصرف في تلك الأموال وفقا لتوجيهات المحكمة.

#### ضرائب المحامين:

مسادة ١٠١: ١ - على السرغم من الحكام التي قد ترد في أي قانون آخر تحصل ضريبة الدخل من المحامين على شكل دمغات تلصق على العرائض بأنواعها لمختلف المحاكم والشكاوى والتوثيقات والآراء القانونية المكتوبة للعملاء داخل السودان واللوائح والقوانين التي يعدها المحامي للشركات والارانيك المتصلة بها أو بالشركات والاتفاقيات محلية كانت أو دولية.

٢ -- تحدد الجهات المختصة فئات الدمغة التي تلصق على كل مستند مما
 ذكر في البند (١) أعاده كما يجوز لها إضافة أو حذف أي مستند ترى
 إضافته أو حذفه.

#### التكليف الوطنى الإلزامي:

#### تكليف المحامين لأداء أعمال قضائية:

مسادة ۱ : ۱ - يجوز لرئيس الجمهورية بعد التشاور مع رئيس القضاء والنائب العسام ونقيب المحامين تكليف أي محام لأداء أي مهام قانونية في القضاء أو بديوان النائب العام أو أي جهة قضائية أو شبه قضائية أخرى لأي مدة يراها مناسبة أو دون تحديد مدة.

٢ - يمنح المحامي المكلف فرصة كافية لترتيب أعمال مكتبه أو تصفيتها أو
 تجويلها بالكيفية التى لا تلحق ضررا بعملائه.

٣ - تعتبر فترة التكليف شرفا وطنيا وواجبا على أنه يجب أن يكفل للمحامي
 المكلف أثناء فترة التكليف المخصصات التي تليق باسمه وسنين خدمته.

#### العقوبات واللوائح:

#### العقب بات:

مسادة ۱۰۳ مع عدم الإخسلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات لسنة ۱۹۷۶م يعاقب كل من ينتحل صفة المحامي أو يشتغل بالمحاماة لأي حكم من أحكام هذا القانون بغرامة لا تجاوز ۲۰۰ دنيه أو بالسجن لمدة لا تجاوز سنة واحدة أو بالعقوبتين معا.

٢ - لا تقبل ممن حكم عليه بموجب هذه المادة أية دعوى لاسترداد أية رسوم أو مسالغ نظير ما أداه من أعمال أو خدمات خلال مدة انتحاله صفة المحامى أو اشتغاله بالمحاماة على الوجه المتقدم.

### إصدار اللوائسح:

مسادة ١٠٤ : يجوز للجنة بعد أخذ رأي مجلس النقابة إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون ومع الإخلال بعمومية ما تقدم يجوز النص في تلك اللوائح على الآتي:

أولاً: إجراءات مجلس التأديب.

ثانيا: كل ما يتعلق بالمساعدة القضائية(١).

صدر تحت توقيعي بقصر الشعب في اليوم السادس عشر من شهر ذي القعدة سـنة ١٤٠٣ هـــ الموافق اليوم الخامس والعشرين من شهر أغسطس سنة ١٩٨٣م.

جعفر محمد نميري رئيس الجمهورية

<sup>(&#</sup>x27;) أنظر د . عبد الفستاح مسراد " شرح النصوص العربية لاتفاقيات الشراكة المصرية الأوروبية " ص ٤٥ وما بعدها .

# الباب الثاني القوانين المنظمة لممارسة معنة المحاماة في الجماهيرية العربية الليبية

### تمهدد وتقسيم:

سوف نتعرض في هذا الباب القوانين المنظمة لممارسة مهنة المحاماة في الجماهيرية العربية الليبية وذلك في الفصول التالية:

الغصل الأول: القانون رقم ١٠ اسنة ١٩٩٠ بشأن إعادة تنظيم مهنة المحاماة (١).

الغصل الثاني : قرار اللجنة الشعبية العامة رقم ٨٨٥ لسنة ١٩٩٠م(٢) .

انظر د . عبد القتاح مراد ' شرح النصوص الإنجليزية لاتفاقيات الشراكة المصرية الأوروبية " ص ٧٨ وما بعدها .

<sup>(</sup>٢) أنظر د . عبد الفتاح مراد " الدساتير العربية والمعايير الدولية - دراسة مقارنة بيسن الدسساتير العربية والدسساتير الاجنبية ومعايير الدفاع والعالة والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية " ص ٩٦ وما بعدها .

# الفصـل الأول القانون رقم ۱۰ لسنة ۱۹۹۰ بشأن إعادة تنظيم ممنة المحاماة

## (المادة الأولى)

- يجسوز للأفراد مزاولة مهنة المحاماة من خلال مكاتب فردية أو تشاركيات بالشروط والأوضاع المقررة في هذا القانون واللوائح الصادرة بمقتضاه وذلك دون الإخسلال بأحكام القسانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٧١م بشأن إدارة القضايا والقانون رقم (٤) لسنة ١٩٨١م بشأن إدارة المحاماة الشعبية (١).

## (المادة الثانية)

يتمستع كل شخص بحق الدفاع أمام المحاكم والنيابات بواسطة محام من بين أعضاء إدارة المحاماة الشعبية على الوجه الذي يبينه القانون رقم (٤) لسنة الم المشسار إلسيه، كما لسه أن يختار محاميا خاصا على نفقته للدفاع عنه أمام المحاكم وكافسة الجهات وطبقا لأحكام هذا القانون واللوائح الصادرة بمقتضاه (١).

## (المادة الثالثة)

لا يجــوز الجمع بين عضوية إدارة المحاماة الشعبية وممارسة مهنة المحاماة من خلال مكاتب فردية أو تشاركيات.

<sup>(</sup>¹) قد تم تعديل القانون رقم (٨٢) لسنة ١٩٧٥ بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن إعادة تنظيم المحاماة .

<sup>(</sup>أ) أنظر د . عبد الفتاح مسراد " شرح النصوص العربية لاتفاقيات الشراكة المصرية الأوروبية " ص ٣٣ وما بعدها .

#### (المادة الرابعة)

للمحاميس الذين يزاولون المهنة من خلال مكاتب فردية أو تشاركيات الحق في تقاضسي أتعاب من موكليهم عما يقومون به من أعمال في نطاق المهنة دون استخلال وذلك وفقاً للحدود والأسس والمعايير التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

### (المادة الخامسة)

تبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون شروط مزاولة مهنة المحاماة وفقا لأحكام المادة الأولى، وتحديد جداول المحامين وكيفية قبولهم وشروط قيدهم في تلك الجداول ونقلهم من جدول إلى آخر ورسوم القيد لكل جدول وكيفية تحصيلها، ونص اليمين التي يؤدونها والجهة التي يؤدي أمامها.

وتبين اللائحة التتفيذية كذلك حقوق المحامين وواجباتهم وأحكام تأديبهم.

### (المادة السادسة)

تطبق أحكام قانون الضمان الاجتماعي المتعلقة بالعاملين لحساب أنفسهم على المحامين الذين يمارسون المهنة بمقابل وفقا لأحكام هذا القانون<sup>(١)</sup>.

## (المادة السابعة)

تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من اللجنة الشعبية العامة بناءً على عرض اللجنة الشعبية العامة للعدل.

### (المادة الثامنة)

تلغيى المادة التاسعة والعشرون من القانون رقم (٤) لسنة ٨١م المشار إليه كما يلغي كل حكم يخالف أحكام هذا القانون.

<sup>(</sup>۱) أنظر د . عبد القاح مراد "برنامج CD موسوعة مراد المدنية للقواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية في ۷۲ عاماً منذ إنشاء المحكمة عام ۱۹۳۱ حتى عام ۲۰۰۲ وطرق نقض الأحكام في القوانين العربية " .

### (المادة التاسعة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية وفي وسائل الإعلام المختلفة ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية<sup>(١)</sup>.

صدر في ١ صفر ١٤٠٠ و.ر الموافق ٢٢ ماتيبال ١٩٩٠م.

مؤتمر الشعب العام

<sup>(</sup>۱) أنظر د . عبد الفتاح مراد " مومسوعة شرح جرائم فانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة بها - ثلاثة مجلاات " المجلد الثانى ص ۷۸ وما بعدها .

# الفصل الثاني قرار اللبنة الشعبية العارة رقم ٨٨٨ لسنة ١٩٩٠م:

# الباب الأول في القيد بجدول المحامين الفصل الأول شروط الاشتخال بالمحاماة

المادة 1: أ- المحاماة مهنة هدفها معاونة القضاء للوصول إلى العدالة وتطبيق القانون وحماية الحقوق والحريات.

ب- حــق الدفاع حق مقدس يكلفه القانون. ولكل شخص أن يختار محامياً
 يتولى الدفاع عنه لدى المحاكم ومختلف الجهات.

 ج- وتنظّيم مزاولة مهنة المحاماة من خلال مكاتب فردية أو تشاركيات وفقاً لأحكام هذه اللائحة.

المادة ٢ : يشترط فيمن يقيد بالجدول العام للمحامين ما يلى :

 أن يكون متمتعا بالجنسية العربية وأن يكون مقيما إقامة فعلية ودائمة في الجماهيرية العظمى.

ب- أن يكون كامل الأهلية.

ج- أن يكون محمود السيرة حسن السمعة والسلوك.

 د- ألا يكون قد صدر ضده حكم بعقوبة جناية أو في جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

هـــــ ألا تكون قد صدرت ضده أحكام تأديبية ما لم تمح أو تشطب العقوية وفقاً للقانون. و- أن يكون لديه مؤهل عال في القانون أو الشريعة الإسلامية من إحدى كليات القانون أو الشريعة بالجامعات العربية الليبية معادلة لها طبقا للقوانين واللوائح المعمول بها<sup>(1)</sup>.

ويستنتى من شرط المؤهل من سبق له الاشتغال بالقضاء أو النيابة العامة أو إدارة القضايا أو المحاماة مدة خمس سنوات متتالية على الأقل.

# الفصل الثاني القيد بالجداول

المادة ٣: ينشأ جدول عام يقيد فيه جميع المحامين متضمنا البيانات المتعلقة بهسم حسب تواريخ قبولهم سواء كانوا مشتغلين أو غير مشتغلين ويلحق بهذا الجدول.

أ- جدول للمحامين المقبولين للترافع أمام المحكمة العليا.

ب- جدول للمحامين المقبولين للترافع أمام محاكم الاستثناف.

ج- جدول للمحامين المقبولين للترافع أمام المحاكم الابتدائية.

د- جدول للمحامين تحت التمرين.

هـ - جدول للمحامين غير المشتغلين.

وتـودع أصـول جميع الجداول بأمانة العدل وصور منها مصدق عليها من الأمانــة في مقر نقابة المحامين وفروعها وبكل محكمة كما تودع صور من الجدول العام لدى جميع النيابات.

المسادة ٤: أ- تشكل سنويا بقرار من اللجنة الشعبية العامة للعدل لجنة قبول المحامين برئاسة أحد رؤساء محاكم الاستئناف وعضوية.

<sup>(1)</sup> أنظر د. عبد الفتاح مراد " " برنامج CD موسوعة مراد لصبغ الدعاوى والأوراق القضائية والكمبيوتر والإنترنت".

١- عضو من إدارة التفتيش القضائي بدرجة مستشار على الأقل.

· ٢- أحد رؤساء النيابة العامة تختاره اللجنة الشعبية العامة للعدل.

٣- اثنين من المحامين المقبولين للترافع أمام المحكمة العليا أو محاكم الاستثناف تختارهما أماتة النقابة.

ب- تـنعقد اللجنة المشار إليها بمقر إحدى محاكم الاستثناف بناء على دعوة رئيسها ويكون انعقاد اللجنة صحيحا بحضور الرئيس وثلاثة من أعضائها، ويجب أن توجه الدعوة للحضور مرفقاً بها جدول العمال قبل الموعد المقرر بأسبوع على الأقبل وتصدر القرارات بأغلبية الأعضاء الحاضرين وعند التساوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس.

ج- ويكون للجنة أمين سر ينتدبه أمين اللجنة الشعبية العامة للعدل من بين موظفي الأمانية ويتولى أمين سر اللجنة، بإشراف رئيسها جميع الأعمال الإدارية والكتابية بما في ذلك حفظ أصول الجداول وتحرير محاضر الجلسات وتنفيذ القرارات، وإحالة الجداول إلى الجهات المشار إليها في السادة (٣).

المادة ٥ : مع مراعاة أحكام المادة (٢) من هذه اللائحة.

تقدم طلبات القيد مع الأوراق المثبتة لتوافر الشروط المنصوص عليها في هذه اللائدة السياسة إلى مدة لا تتجاوز المذه اللائدة إلى المنافق من توافر الشروط في طلب القيد، وعلى أمين سر اللجنة إخطار الجهات المودع لديها صور الجداول لتتولى إدراج الاسم بها.

ولأمين اللجنة الشعبية العامة للعدل ولأمانة النقابة الطعن في قرارات القبول وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ٧١/٨٨ بشأن القضاء الإداري. المسادة 1: يجب أن يكون قرار اللجنة بالرفض مسببا، ولصاحب الشأن المتظلم من هذا القرار خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إبلاغه به بخطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول وذلك بتقرير لدى أمين سر اللجنة، وعلى هذه اللجنة الفصل في التظلم خلال خمسة عشر يوما من تقديمه بقرار مسبب.

ويحمق لمصاحب الشأن الطعن في قرار الرفض أمام دائرة القضاء الإداري بمحكممة الاستثناف خلال السئين يوما التالية لإعلانه برفض القيد أو رفض التظلم وذلك بخطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول.

ويجوز لمن سبق رفض طلبه أن يجدده بعد مضى سنتين على الأقل من تساريخ الفصسل النهائي في الطلب الأول، فإذا رفض جاز تجديده مرة واحدة بعد مضى ثلاث سنوات من تاريخ الفصل النهائي في الطلب الثاني(١).

المسادة ٧ : أ- علسى المحامي الذي توقف عن مزاولة المهنة أن يطلب إلى المتامين غير المشتغلين.

ب- لأمانــة الــنقابة أن تطلب من لجنة قبول المحامين نقل اسم المحامي إلى
 جدول غير المشتغلين وذلك في الأحوال الآتية:

١- إذا التحق بعمل لا يجوز الجمع بينه وبين مهنة المحاماة.

٧- إذا توقف عن مزاولة المهنة.

ويعلسن هذا القرار للمحامي وله أن يطلب سماع أقوله أمام اللجنة التي يكون لها حق العدول عن قرارها.

<sup>(</sup>۱) انظر د . عبد القستاح مراد "موسوعة التشريع والقضاء والفقه المصرى والمقسارن – التعليق على النصوص الكاملة للتشريعات المصرية بأحكام النقض والإدارية والدمتورية وآراء الفقه المقارن وذلك في مائة عام " الجزء الثاني ص ٢٦ وما بعدما .

ج- ينقل اسم المحامي، بناء على طلبه، إلى جدول المحامين المشتغلين بقرار .
من لجنة القبول المختصة إذا زال السبب الذي من أجله نقل اسمه إلى جدول المحامين غير المشتغلين.

ويسبلغ أمرسن اللجسنة الشعبية العامة للعدل وأمانة نقابة المحامين والمحاكم والنيابات بذلك، ولأمين اللجنة الشعبية العامة للعدل ولأمانة نقابة المحامين أن يعترضا على قرار النقل أمام اللجنة المذكورة خلال خمسة عشر يوما من إبلاغهما به كما يجوز لهما الطعن على القرار الصادر في الاعتراض وفقاً لحكم المادة (٥) من هذه اللائحة.

المادة ٨: يؤدي المحامي الذي قيد اسمه لأول مرة في الجدول أمام إحدى دوائر محاكم الاستثناف، قبل مزاولة العمل، اليمين التالي:

(أتســـم بـــانثه العظيم أن أؤدي أعمالي بالأمانة والشرف وأن أحافظ على سر المهنة وأن أحترم القانون وتقاليد المهنة.

المسادة ٩: مسع مراحاة المادة (١٣) من هذه اللائحة يقيد كل من يقبل لأول مرة من المحامين في الجدول العام وجدول المحامين تحت التمرين.

# الغصل الثالث

#### المحامون تحت التمرين

المادة ١٠: أ- تطبق القواعد الآتية على المحامين تحت التمرين:

١ - مدة التمرين سنتان على الأقل.

٧- يجب أن يلتحق المحامي طبوال فترة التمرين بمكتب أحد المحامين المقبوليسن أمام المحكمة العليا أو أمام محاكم الاستثناف، ويجوز استثناء عند الضرورة أن ترخص أمانة النقابة بقضاء فترة التمرين لدى مكتب أحد المحامين المقبولين أمام المحاكم الابتدائية ولا يجوز أن يلتحق المتمرن بأكثر من مكتب و لحد.

٣- إذا تعــذر علــى طالب التمرين أن يجد محامياً يلحقه بمكتب فعلى أمانة السنقابة أن تلحق بمكتب أحد المحامين المذكورين في الفقرة السابقة وليس للمحامي أن يمتنع عن قبوله إلا إذا أبدى عذراً تقبله النقابة.

٤- لا يجوز للمحامي تحت التمرين أن يفتح مكتبا باسمه الخاص طول مدة التمرين وللسنقابة - عند مخالفة هذا الحكم - أن تستصدر أمرا على عريضة بإغلاقه مسن المحكمة الجزئية التي يقع في دائرتها المكتب وذلك بعد سماع أقسوال المحامي. وله أن يترافع باسمه الخاص أمام المحاكم الجزئية تحت إشسراف المحامي الذي يتمرن بمكتبه وأن يترافع أمام المحاكم الابتدائية باسم المحامي الذي التحق بمكتبه وبتقويض منه (۱).

 ٥- للمحامي تحبت التمرين أن يحضر التحقيقات أمام النيابة في المخالفات والجنح باسمه الخاص وفي الجنايات باسم المحامي الذي يتمرن بمكتبه.

٦- تخـ تص أمانة النقابة بالفصل في المنازعات بين المحامي تحت التمرين
 والمحامى الذي يتمرن بمكتبه.

٧- على المحامي المتمرن أن يخطر لجنة القبول وأمانة النقابة بعنوان وباسم المحامي الذي التحق بمكتبه وبكل تغيير يطرأ على هذين البيانين وإلا اعتبر إعلانه في محله الأصلى صحيحا.

 ب- تصدر بقرار من اللجنة الشعبية العامة للعدل، بناء على اقتراح من أمانة السنقابة، لائحة تنظم العلاقة بين المحامين تحت التمرين والمحامين الملحقين بمكاتبهم بما في ذلك تحديد مكافأتهم.

ج- للمحامي بعد قضاء فيترة التمرين أن يطلب نقل اسمه إلى جدول المحامين المقبولين للترافع أمام المحاكم الابتدائية وفتح مكتب باسمه الخاص.

<sup>(1)</sup> انظر د. عبد الفستاح مراد " برنامج CD موسوعة شرح جراتم قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة والقبود والأوصاف الجنائية الخاصة بها "

ويقدم طلب النقل إلى اللجنة المشار إليها في المادة (٤) وعليها نقل اسمه بعد الاطلاع على تقارير المحامي الذي يتمرن لديه. وفي حالة الرفض يسري في شأنه ما هو مقرر في المادة (٦) من هذه اللائحة.

# الفصل الرابح في القبول للمرافعة أمام المحاكم

المسادة ١١: أ- يشترط لقيد اسم المحامي أمام محاكم الابتدائية أن يكون قد أمضى الحدد الأدنى من مدة التمرين المنصوص عليها في المادة (١٠) من هذه اللائحة دون انقطاع من تاريخ قبوله وأن يثبت من واقع أعماله ومن تقرير المحامي المتمرن لديه ما يؤهله للترافع أمام المحاكم الابتدائية.

ب- يشترط لقيد اسم المحامي أمام محاكم الاستثناف أن يكون قد اشتغل بالمحاماة أربع سنوات دون انقطاع من تاريخ قبوله بجدول المحامين المقررين أمام المحاكم الابتدائية وأن يثبت من واقع أعماله ما يوهله للقيد.

ج- يقسبل للترافع أمام الدوائر الابتدائية لمحكمة الشعب المحامون المقبولون للسترافع أمام المحاكم الابتدائية ويقبل للترافع أمام الدوائر الاستتنافية للمحكمة المذكورة المحامون المقبولون للترافع أمام محاكم الاستتناف.

د-يفول القيد في جدول المحاكم الأعلى درجة، حق الترافع أمام المحاكم
 الأدني.

المادة ١٢ : أ- مع مراعاة حكم المادة (٢) من هذه اللائحة:

يش ترط لقيد اسم المحامي بجنول المحامين أمام المحكمة العليا أن يكون قد الستغل بالمحاماة ست سنوات دون انقطاع من تاريخ قبوله بجنول المحامين المقررين أمام محاكم الاستتناف ويجب أن يثبت من أعماله وأبحاثه القانونية ما يؤهله للترافع أمام المحكمة العليا.

ب- يقدم طلب القيد في هذا الجدور بني نجنة قبول تشكل سنويا من:

 ١- أنثين من مستشاري المحكمة العليا تختارهما جمعيتها العمومية سنويا ويرأس اللجنة أقدمهما.

٢- أحد رؤساء النيابة بنيابة النقض.

٣- نقيب المحامين وأحد المحامين المقبولين للترافع أمام المحكمة العليا
 تختاره أمانة نقابة المحامين.

وتنعقد اللجنة بدعوة من رئيسها بمقر المحكمة العليا، وتكون اجتماعاتها صحححة بحضور جميع الأعضاء، وتصدر قراراتها بالأغلبية على أن تكون في جميع الأحوال مسببة.

ويكون للجنة أمين سر ينتدبه رئيس المحكمة العليا من بين موظفيها.

 ج- لأمين اللجنة الشعبية العامة للعدل وأمانة النقابة الطعن في قرار القبول خـــلال ثلاثين يوما من تاريخ إخطارهما به أمام الجمعية العمومية للمحكمة العليا.

هـــ - وإذا رفض الطلب يطعن فيه أمام الجمعية العمومية للمحكمة العليا خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلان الطالب بالقرار بخطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول، ويكون قرار الجمعية العمومية للمحكمة العليا نهائيا غير قابل للطعن.

و- لمسن سسبق رفض طلبه أن يطلب قيده بعد مضي سنتين على الأقل من
 تساريخ الفصل النهائي في الطلب الأول. وإذا رفض جاز تجديده مرة واحدة
 بعد مضي ثلاث سنوات من تاريخ الفصل النهائي في الطلب الثاني.

ز- يحلف المحامي المقبول اليمين المنصوص عليها في المادة (٨) من هذه
 اللائحة أمام إحدى دوائر المحكمة العليا.

المادة ١٣ : مع مراعاة أحكام المادة (٢) من هذه اللائحة:

تحسب من مدة التمرين ومدة الاشتغال بالمحاماة أمام المحاكم الابتدائية أو محساكم الاستثناف كل مدة قضاها الطالب في القضاء أو النيابة أو في مزاولة المحامساة بإدارة القضايا أو بإدارة المحاماة الشعبية أو في المحاماة الخاصة كما في الأعمال القانونية بالإدارة العامة للقانون أو في تدريس القانون أو الشريعة الإسلامية أو المعاهد العليا أو الشريعة الإسلامية أو المعاهد العليا أو الاشتغال بالأعمال النظيرة وفقا لما هو محدد في المادة (٤٥) من قانون نظام القضاء(١).

# الباب الثاني حقوق وواجبات المحامين الفصل الأول حقوق المحامين

المسادة 14: للمحامين حق الحضور عن ذوي الشأن أو معهم أمام المحاكم والنسيابات واللجسان القضائية والإدارات ذات الاختصاص القضائي وجميع الجهسات الأخسرى التسي تباشسر جمع الاستدلالات أو التحقيق الجنائي أو الإداري. وإبداء المشورة القانونية لجميع الجهات والأفراد.

وعلى الجهات التي يحق للمحامي الحضور أمامها وفقاً للفقرة السابقة أن تقدم له التسهيلات التي يقتضيها القيام بواجبه. ولا يجوز رفض طلباته دون سبب

<sup>(</sup>١) أنظر د . عيد الفتاح مراد " موسوعة شرح قاتون المرافعات - شرح تفصيلي لكل مادة على حدة من قانون المرافعات " ص ٢٤ وما بعدها .

قانونسي كما عليها أن تمكنه من الإطلاع على الأوراق وحضور التحقيق مع موكله وفقاً لأحكام القانون.

المسادة 10: يحق للمحامي حبس الأوراق أو النقود بما يعادل مطلوبه إذا لم يكن قد حصل على أتعابه وأن يستخرج صوراً لجميع المستندات والأوراق التي تصلح سندا له في المطالبة، وأن يبقي لديه الأوراق الأصلية حتى يؤدي الموكل مصروفات استخراج صور تلك المحررات وتقوم نقابة المحامين بالتصديق على صور المستندات والأوراق الأصلية التي ليس لها أصول بسجلات المحاكم.

المسادة 11: فسيما عدا حالات التلبس بالجريمة يجب على الجهة المختصة بالتحقيق أن تخطر أمانة النقابة قبل الشروع في التحقيق مع محام، وفي حالة التلبس يجب إخطار أمانة النقابة خلال أربع وعشرين ساعة من القبض على المستهم وإذا كانست الجريمة متعلقة بعمله جاز لنقيب المحامين أو من ينيبه حضور التحقيق<sup>(۱)</sup>.

المادة ۱۷ : أ- لا يسأل المحامي عما يصدر عنه أثناء الجلسة مما يقتضيه حق الدفاع.

ب- أيــة جريمة تقع على أحد المحامين أثناء تأدية مهنته أو بسببها تأخذ حكم الجسريمة التي تقع على رجال القضاء ويعاقب عليها بنفس العقوبات المقررة لتلك الجريمة.

<sup>(1)</sup> أنظر د. عبد الفتاح مراد "برنامج CD الموسوعة العقارية - شرح تفصيلي للقوانين المعارية المصول بها في مصر وتطبيقات المحاكم المختلفة بشأنها وهي القسانون السنمويل العقاري والقانون المدني وقانون المرافعات والحجز الإداري وقوانين البنوك وقوانين الشهر العقاري والسجل العني والرمسوم وقوانين المباني والمسران والضرائب العقارية مطقا عليها بمبادئ النقض والإدارية والدستورية الطيا".

المسادة ١٨: لا يجسوز الاستيلاء على مكتب المحامي أو إخلاؤه إلا بحكم قضسائي نهائي، كما لا يجوز الحجز على هذا المكتب ولا على منقولاته التي تقتضيها أعمال المهنة.

# الفصل الثاني في أتخاب المعامين

المسادة 19: المحامي الحق في تقاضي أتعاب عما يقوم به من أعمال في نطساق مهنته وذلك حسب الجهد الذي يبذله وطبيعة القضية وأهميتها ومدتها والمحكمة التي يقوم بها المحامي على أن يصدر بتعيين الحسد الأقصى بهذه الأتعاب قرار من اللجنة الشعبية العامة للعدل بسناء على اقتراح أمانة نقابة المحامين. وللمحامي الحق في استيفاء السنفقات التي يدفعها في سبيل مباشرة الدعوى والأعمال التي يقوم بها إضافة إلى الأتعاب.

وعليه في جميع الأحوال أن يسلم موكله إيصالاً بما قبضه وفقاً للنماذج التي تقرها أمانة النقابة.

المسادة ٧٠: أ- تفصل أمانة النقابة في كل خلاف على الأتعاب. ويجوز تخفيض قيمة الأتعساب التي يطلبها المحامي إذا تبينت مغالاته في تقديرها وذلك بناءً على طلب ذوى الشأن.

ب- تقصـل أمانـة الـنقابة فـي هـذا الخلاف مستهدية بالأسس والمعايير المنصوص عليها في هذه اللائحة ويصدر القرار مسببا خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الطلب.

المادة ٢١ : يستحق المحامي الأتعاب المتفق عليها إذا أنهى القضية صلحا أو تحكيما ما لم يتفق على خلاف ذلك. ويسري حكم هذه المادة في حالة الصلح بين الموكل وخصمه دون علم المحامى وموافقته.

> المادة ٢٧؛ الموكل أن يعزل محاميه ويكون الموكل ملزما بدفع كامل الأتعاب المتفق عليها إذا كان العزل لا يستند على سبب معقول.

## الفصل الثالث

## واجبات المعامين والأعمال المعظورة عليهم

مادة ٢٣ : لا يجوز الجمع بين مزاولة مهنة المحاماة وبين ما يأتي:

١- أمانة مؤتمر الشعب العام.

٢- أمانــة اللجـنة الشـعبية العامة واللجان الشعبية العامة النوعية وأمانات
 اللجان الشعبية بالبلديات واللجان الشعبية النوعية بالبلديات.

٣- أمانة المؤتمر الشعبى للبلدية.

٤- الستوظف فسي الوحسدات الإداريسة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو لدى الأقراد (١).

 أمانة أو عضوية اللجان الشعبية أو لجان أو مجالس الإدارة بالشركات والمنشأت العامة.

٦- احتراف التجارة أو الزراعة أو الصناعة.

٧- الاشتغال بأي عمل آخر لا يتفق وكرامة المهنة.

المادة ٢٤: على المحامي أن يتخذ من سوكه ومظهره ما يدل على احترامه الكامل لهيئة المحكمة وألا يبدي ما من شأنه أن ينقص من احترامها و هيبتها. ولا يقبل حضوره إلا بالرداء الخاص بالمحاماة الذي يحدد بقرار من نقابة المحامين.

<sup>(</sup>¹) أنظـر د. عسيد القــتاح مراد ° ° شرح النصوص العربية لاتفاقيات الشراكة المصرية الأوروبية ° ص ٥٥ وما بعدها .

المسادة ٢٥: على المحامي أن يتقيد في سلوكه المهنى والشخصى بمبادئ الشرف والاستقامة والسنزاهة وآداب المحاماة وأن يتجنب كل ما من شأته تضليل العدالة.

المسادة ٢٦: أ- على المحامي أن يتولى بنفسه أعباء المهنة ولا يشرك غير المحاميان في دراسة القضايا وإيداء الرأي القانوني أو إعداد المذكرات وأن يبذل العناية اللازمة في الدفاع عن مصالح موكله وأن يتخذ موطنا مختارا للاعلان.

ب- لا يجوز المحامي أن يتخذ فرعا لمكتبه كما لا يجوز له أن يتخذ وسائل
 الدعايــة أو الترغيب أو استخدام الوسطاء في مزاولة المحاماة ويحظر عليه
 أن يخصص حصة من أتعابه الشخص من غير المحامين.

المسادة ٢٨ : أ- على المحامي الامتناع عن ابداء أية مساعدة أو مشورة في نفس الدعوى أو في أي نزاع مرتبط بها لخصم موكله. ولا يجوز له أن يمثل مصالح متعارضة، ويسري هذا الحظر على المحامي الشريك بالمكتب.

ب- لا يجوز لمن علم من المحامين عن طريق مهنته بواقعة أو معلومات أن يفشيها ولو بعد انتهاء وكالته ما لم يكن ذكره لها بقصد منع إرتكاب جريمة.
كما لا يجوز تكليف المحامي بأداء الشهادة في نزاع وكل أو استشير فيه إلا إذا أذن له الموكل كتابة بذلك.

ج- لا يحق للمحامي طلب أو قبول أتعاب تجاوز الحدود المقررة طبقا لهذه
 اللائحة.

المادة ٢٩ : يتعين الحصول على إذن من أمانة النقابة قبل اتخاذ أي إجراء قانوني في نزاع يتعلق بالمهنة من محام ضد محام آخر، ويجب أن يصدر الإذن خلال ثلاثين يوما من تاريخ طلبه.

ويعتبر فوات المدة المشار إليها بغير رد على الطلب إننا باتخاذ الإجراء.

المادة ٣٠: لا يجوز المحامي أن ينهي وكالته إلا إذا أخطر موكله بكتاب مسجل بإنهائها وعليه أن يستمر في مباشرة إجراءات, الدعوى شهرا على الأقل من تاريخ الإخطار ما لم يقم موكله بتوكيل محام غيره قبل انقضاء هذا الأجل.

المسادة ٣١ : يجب على المحامي أن يخطر أمين اللجنة الشعبية العامة للعدل وأمانــة الــنقابة بسأي توكيل له من إحدى الحكومات الأجنبية أو المنظمات الدولية أو الإكليمية خلال أسبوع من قبول التوكيل.

المسادة ٣٢ : لا يجوز اتصال محام أو أكثر من المحامين بأية صورة بجهة أو جهات وطنية أو أجنبية أيا كانت بطريق مباشر أو غير مباشر بشأن المهنة عن غير طريق النقابة ويعاقب تأديبيا كل من يخالف ذلك (١).

المسادة ٣٣: على المحامي قبل قبول أي توكيل أن يستعلم عما إذا كان من يسريد توكسيله سبق وأن وكل محاميا أخر لا يزال قائما بمباشرة الدفاع، فإذا كسان الأمر كذلك وجب ليه إخطار زميله كتابة كما يجب على المحامي الذي ينضم للدفاع في دعوى إلى جانب محام آخر أن يخطر زميله بالاتضمام إليه. المسادة ٣٤: في حالة وفاة المحامي أو شطب اسمه أو وقفه أو الحجز عليه أو استحالة قيامه بوكالته تندب أمانة النقابة محاميا يحل محله مؤقتا حتى يقوم موكله باختيار وكيل آخر ويقوم قرار أمانة النقابة في هذه الحالة مقام التوكيل الصادر من صاحب الشأن.

المادة ٣٥ : مع مراعاة أحكام المادتين (٤٦٠- ٤٦١) من القانون المدنى لا يجوز للمحامى أن يتعامل بأي وجه مع موكله في الحقوق المنتازع فيها إذا

<sup>(&#</sup>x27;) أنظر د. عبد القساح مراد الدساتير العربية والمعايير الدولية – دراسة مقارنسة بيسن الدسساتير العربسية والدسساتير الإجنبية ومعايير الدفاع والعدالة والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية " ص ٣٣ وما بعدها .

كسان هسو أو المكتب الذي يشارك فيه يتولى الدفاع عنها سواء كان التعامل باسمه أو باسم مستعار أو باسم غيره وإلا وقع التصرف باطلا.

## الباب الثالث في الرسوم والاشتراكات

المسادة ٣٦ : علمى كسل محام أن يؤدي النقابة - قبل قيد اسمه - رسم القيد المقرر اللجدول الذي يريد قيده فيه مع رسوم القيد بالجداول السابقة إن لم يكن قد سعة, له أداة ها.

المادة ٣٧ : أ- تكون رسوم القيد على النحو التالى:

( ٢٠ د.ل) عشرين دينارا للقيد بالجدول العام وجدول المحامين تحت التمرين.

(٤٠ د.ل) أربعين دينارا للقيد بجدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية.

( ٠٠ د.ل) ستين دينارا للقيد بجدول المحامين أمام المحاكم الاستثناف.

(٩٠ د.ل) تسعين دينارا للقيد بجدول المحامين أمام المحكمة العليا.

### الباب الرابع في التأديب

المسادة ٣٨: يشطب اسم المحامي ويمنع من مزاولة مهنة المحاماة بقرار تاديب ي إذا حكم عليه بعقوبة جناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة، ولا يجوز قيده من جديد إلا بعد رد اعتباره.

المسادة ٣٩ : مسن أخل من المحامين بواجباته أو بشرف مهنته أو حط من قدر ها بسبب سلوكه بحازى بإحدى العقوبات التأديبية الآتية:

أولاً: الإنذار.

ثانيسا: اللوم.

رابعا: شطب الاسم من الجدول.

المسادة ٤٠ : لأمانسة النقابة لفت نظر المحامي وتوقيع عقوبة الإنذار عليه، وعلسى الأمانسة أن تطلب إغلاق الفرع الذي يفتح مخالفة لحكم المادة (٢٦) فقرة (ب) من هذه اللائحة وذلك من قاضي الأمور الوقتية بالمحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها الفرع.

المادة ٤١: ترفع النيابة العامة الدعوى التأديبية وتباشرها من تلقاء نفسها أو بطلب من أمين اللجنة الشعبية العامة للعدل أو رئيس المحكمة العليا أو أمانة النقابة أو رئيس محكمة الاستئناف أو رئيس المحكمة الابتدائية.

و لأمين اللجنة الشعبية العامة للعدل ولرئيس المحكمة العليا و لأمانة النقابة إحالة الدعوى مباشرة على مجلس التاديب.

وتكون إحالة النقيب على المجلس من أمين اللجنة الشعبية العامة للعدل أو رئيس المحكمة العليا(١).

ولا ترفع الدعوى التأديبية إلا بعد سماع أقوال المحامي.

المسادة ٢٠ : يكون تأديب المحامين من اختصاص مجلس يشكل برئاسة أحد رؤساء محاكم الابتدائية يختار هما أمين اللجينة الشعبية العامة للعدل ومن أحد المحامين المقبولين للترافع أمام محكمة الاستثناف على الأقل تختاره أمانة النقابة من غير أعضائه، وفي حالة تعذر حضوره يتولى النقيب ندب غيره من المحامين.

<sup>(</sup>١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " التشريعات البرلمانية في الدول العربية والمعايير الدولية - دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية والمعايير النيابية والبرلمانية " ص ٧٠ وما بعدها .

ولا يكون انعقاد المجلس صحيحا إلا بحضور جميع أعضائه وتصدر القرارات بأغليبة الأراء.

ويكون انعقاد مجلس التأديب بمقر محكمة الاستثناف وبحضور أقدم رؤساء النيابة بها ويقوم بأعمال الأمانة أحد أمناء المحكمة.

ويجب إعلان المحامي بالحضور بكتاب مسجل قبل الجلسة المحددة بخمسة عشر يوما على الأقل.

ولمجلس التأديب وللنيابة العامة وللمحامي أن يكلفوا بالحضور الشهود الذين يرون فائدة مسن سماع أقوالهم فإذا تخلف أحدهم عن الحضور أو حضر وامتنع عن أداء الشهادة جاز للمجلس معاقبته بالعقوبة المنصوص عليها في المادة (٣٦٠) من قانون العقوبات كما يعاقب على شهادة الزور أمام مجلس التأديب بالعقوبات المقررة لشهادة الزور في مواد الجنح.

المسادة ٤٣ : تكون جلسات مجلس التأديب سرية ويصدر القرار بعد سماع أقوال النيابة وطلباتها ودفاع المحامي أو من يوكله للدفاع عنه على أن يكون مسن المحاميس المحكمة العليا أو محاكم الاستثناف ولمجلس التأديب أن يأمر بحضوره شخصيا أمامه.

المادة ££: أ- يتلى منطوق قرار مجلس التأديب في جلسة علنية ويجب أن تكون أسباب القرار مودعة وقت النطق به.

 ب- وتبلغ القرارات التأديبية إلى أمانة اللجنة الشعبية العامة للعدل وأمانة البنقابة وإذا كان القرار صادرا بالشطب من الجدول أو الوقف تبلغ أيضا جميع المحاكم والنيابات.

ج- تعلـن القـرارات التأديبية في جميع الأحوال على يد محضر ويقوم مقام
 هذا الإعلان تسليم صورة القرار إلى المحامي صاحب الشأن بايصال و لا تنفذ
 هذه القرارات إلا بعد صيرورتها نهائية.

المسادة 63: المحامسي أن يعترض على القرارات التأديبية التي تصدر في غيسته خسلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانه بها أو تسلمه صورة منها ويسرفع الاعتراض بتقرير يقدم إلى أمانة مجلس التأديب الموقع من المحامي المعترض أو من وكيله.

المسادة 31: النسيابة العامة وللمحامي الطعن على القرارات الصادرة عن مجلس التأديب أمام دائرة القضاء الإداري بمحكمة الاستثناف على أن يبدأ مسيعاد الطعن بالنسبة للمحامي من اليوم التالي لإعلاقه بالقرار أو من تاريخ انقضاء ميعاد الاعتراض إذا كان القرار صادراً في غيبته.

المسادة ٤٧ : يجوز رد أعضاء مجلس التأديب عند قيام سبب من أسباب رد القضاة وتستثناف وذلك على القضاة وتستثناف وذلك على الوجه المبين في قانون المرافعات ويكون قرار المحكمة نهائيا غير قابل للطعن.

المادة ٤٨: إذا حصل من شطب اسمه من جدول المحامين على أدلة جديدة تثبت براءته جاز له أن يطلب إعادة النظر في القرار النهائي الصادر بشطب اسمه أمام الجهة التي أصدرته فإذا رفضت طلبه جاز له تجديده مرة واحدة بعد مضى سنتين بشرط أن يقدم أدلة أخرى جديدة.

المسادة ٤٩ : أ- لمسن صدر قرار بشطب اسمه أن يطلب إعادة قيده في الجدول الذي كان مدرجاً فيه بعد انقضاء خمس سنوات على تاريخ صدور القرار.

ب- ويقدم الطلب إلى لجنة قبول المحامين المنصوص عليها فسي السمادة (1/٤) مسن هذه اللائحة فإذا رأت ، بعد أخذ رأي أمانة النقابة أن المدة التي انقضست كافسية لإصلاح شأن المحامي قررت قيده في الجدول المذكور ولا

تحسب مدة الشطب في أقدميته وإذا قررت اللجنة رفض الطلب جاز تجديده مرة واحدة بعد مضمي سنتين ويكون القرار الصادر بالرفض نهائيا.

المسادة • ٥ : تسقط الدعوى التأديبية بمضي ثلاث سنوات على تاريخ وقوع المخالفة وتسنقطع المسدة بسأي إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وتسري المدة من جديد ابتداء من آخر إجراء(١).

### الباب الخامس أحكام انتقالية مختامية

المسادة ٥١: استثناء مما نص عليه في المادة (٣) من هذه الملائحة يقيد في جسدول المحاميس غير المشتغلين أعضاء الهيئات القضائية وأعضاء الإدارة العامة للقانون دون سداد أية رسوم إذا طلبوا ذلك خلال ستين يوما من تاريخ العمل بهذه الملائحة.

المادة ٥٢ : أ- تشكل لجنة مؤقتة لقيد المحامين برناسة مستشار من المحكمة العليا تختار الجمعية العمومية لها وعضوية كل من:

١- رئيس إدارة التفتيش على الهيئات القضائية (١).

٧- أحد رؤساء محاكم الاستئناف: يختار هما أمين اللجنة.

٣- أحد رؤساء النيابة العامة: الشعبية العامة للعدل.

٤ - مدير الإدارة العامة للقانون.

آ - رئيس إدارة المحاماة الشعبية.

٧- أمين النقابة العامة للمحامين،

<sup>(۲)</sup> انظر د. عبد القستاح مسراد " " مومسوعة مراد لشرح قواتين الضرائب والمحاسبية والمراجعة القانونية " ص ۲۲ ومار بعدها .

<sup>(</sup>۱) أنظر د . عسيد الفستاح مسراد " تشريعات الملكية الفكرية في الدول العربية والمعابسير الدولية – دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومعايير حقوق المؤلف العالمية " ص ١٣ وما بعدها .

٨- أحد اعضاء نقابة المحامين تختار ه أمانة النقاية.

وللجــنـة في سبيل تأدية مهمتها الاستعانة بمن ترى الاستعانة به من الموظفين الإداريين.

ب- وتـــتولى هــذه اللجنة البت في طلبات القيد في جدول المحامين إلى حين تشــكيل لجنتــي القـــبول المنصوص عليهما في المادتين (٤، ١٢) من هذه اللائحــة علـــى ألا تتجاوز مدة عمل اللجنة ستة أشهر من تاريخ العمل بهذه اللائحة (١).

ويجــوز لأمين اللجنة الشعبية العامة للعدل تمديد المدة المنصوص عليها في الفقرة السابقة لمدة أو لمدد لا يتجاوز مجموعها ستة أشهر.

المسادة ٥٣ : تتشسر هذه اللائحة في الجريدة الرسمية ويعمل بها بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشرها (١).

صدر في ١٤ ربيع الأول ١٤٠٠

(الموافق ۳ التمور ۱۹۹۰م)

اللجنة الشعبية العامة

<sup>(</sup>۱) أنظر د. عبد الفِتاح مراد "موسوعة مراد المدنية للقواعد القانوئية التي قررتها محكمة ١٩٣١ حتى قررتها محكمة ١٩٣١ حتى قررتها محكمة ١٩٣١ حتى ٢٠٠٢ وطرق نقسض الأحكام في القوانين العربية "الجزء الثالث ص ٧٥ وما بعدها .

<sup>(</sup>٢) أنظر د. عبد الفستاح مسراد " شرح جرائم التهرب الضريبي في القوانين المصرية والقاتون المقارن " ص ٨١ وما بعدها .

# الباب الثالث الأصول التشريعية لقانون المحاماة في المملكة العربية المغربية

تنظيم همنة المحاماة القسم الأول معنة المحاماة الباب الأول أحكام عامة

مادة 1: المحاماة مهنة حرة مستقلة تساعد القضاء في تحقيق العدالة والمحامون بهذا الاعتبار جزء من أسرة القضاء (1).

مادة ٢ : لا يعق لأي فرد أيا كان ممارسة مهنة المحاماة وتحمل أعبائها والتمتع بامتيازاتها إلا إذا كان محامياً أو محامياً متمرناً.

تمارس المهنة طبقا لمقتضيات ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون مع مراعاة الحقوق المكتسبة.

مسادة ٣ : يتقيد المحامي في سلوكه المهني بمبادئ الإستقلال والتجرد والنزاهة والكرامة والشرف وما تقتضيه الأخلاق الحميدة.

مادة ٤: يمارس المحامون مهنتهم في إطار هيئة المحامين المحدثة لدى كل محكمة استثناف .

تتمتع كل هيئة بالشخصية المدنية.

<sup>(</sup>۱) انظر د. عبد الفتاح مراد " برنامج CD موموعة مراد للتشريعات المصرية والعربية " .

# الباب الثانيي الانخراط في المعنة الفرع الأول شروط عامة

### مادة ٥ :يشترط في المرشح لمهنة المحاماة:

١ – أن يكون مغربيا أو من رعايا دولة بينها وبين المملكة المغربية اتفاقية
 تسمح لمواطني كل من الدولتين بممارسة مهنة المحاماة في الدولة الأخرى.

٢ - أن يكون راشدا متمتعا بحقوقه الوطنية والمدنية.

٣ - أن يكون حاصد على شهادة الإجازة في الحقوق من إحدى كليات الحقوق المغربية أو شهادة من كلية أجنبية للحقوق معترف بمعادلتها لها.

أن يكون حاصلاً على شهادة الأهلية لممارسة مهنة المحاماة منذ ما لا يزيد على سنتين (١).

ه - أن لا يكون محكوما عليه بعقوبة قضائية أو تأديبية أو إدارية بسبب
 ارتكابه أفعالا منافية للشرف والمروءة أو حسن السلوك.

٦ - أن لا يكون مصرحاً بوجوده في حالة إفلاس اللهم إذا رد إليه إعتباره.

٧ - أن لا يكون في حالة إخال بمقتضيات القوانين المتعلقة بالتجنيد
 والخدمة المدنية أو بأي التزام صحيح بالعمل في إدارة أي مؤسسة عمومية
 لمدة معينة.

٨ - أن يكون متمتعا بالقدرة الفعلية على ممارسة المهنة بكامل أعبائها.

<sup>(</sup>۱) أنظـر د . عـبد الفـتاح مراد "موسوعة التشريع والقضاء والفقه المصرى والمقـارن – التطيق على النصوص الكاملة للتشريعات المصرية بأحكام النقض والإدارية والدستورية وآراء الفقه المقارن وذلك في مائة عام " الجزء الثاني ص ٢٦ وما بعدما .

٩ - أن لا يتجاوز من العمر أربعين سنة بالنسبة لغير المعفيين من التمرين.

مادة ٢ : تمنح شهادة الأهلية لمزاولة مهنة المحاماة من طرف معاهد جهوية للتكوين تحدث وتسير وفق الشروط المحددة بمرسوم.

### الفرع الثاني عالات التنافي

مادة ٧: تتنافى مهنة المحاماة مع كل نشاط من شأته أن يمس باستقلال المحامى والطبيعة الحرة للمهنة وخاصة:

 ٢ - مهام مدير شركة تجارية وحيد أو عضو مجلس إدارتها المنتدب أو مسير ها.

٣ - مهنة رجل الأعمال ومهنة وسيط سواء زاولها المحامي مباشرة أو
 بصفة غير مباشرة.

٤ - وظيفة محاسب وجميع الوظائف المأجورة.

- جميع الوظائف الإدارية والقضائية وكل مهنة يقع التكليف بها من طرف ''.
 نضاء ('').

مسادة A: لا يعتبر أجيرا بأي حال من الأحوال المحامي المتمرن والمحامي المساعد.

مادة ٩: لا تتنافى مهنة المحاماة مع:

انظر د. عبد الفتاح مراد "موسوعة مراد الجنائية للقواعد الفتائونية التي المرتها محكمة ١٩٣١ حتى المرتها محكمة ١٩٣١ حتى المرتها محكمة ١٩٣١ حتى ٢٠٠٢ وطرق نقسض الأحكام في القوانين العربية "الجزء الثالث ص ٨٩ وما بعنها .

العضوية في الغرفة الدستورية بالمجلس الأعلى وفي المحكمة العليا.

٢ - العضوية في المجلس الإداري لشركة.

مادة ١٠: المحامي الذي تسند إليه مهمة عضو في الديوان الملكي أو وزير أو كاتب الدولة أو نائب كاتب للدولة أو سفير أو عضو في ديوان وزير يبقى مقيداً في جدول الهيئة حسب أقدميته دون أن يكون له الحق في ممارسة مهام المهنة طبلة توليه تلك المهمة.

### الغرم الثالث

#### التمرين

مادة 11: يقدم طلب الترشيح للقيد في قائمة المحامين المتمرنين إلى نقيب الهيئة التي ينوي المرشح قضاء مدة التمرين بها وذلك خلال شهر أكتوبر من كل سنة.

#### يرفق الطلب وجوبا بما يلى:

 الوئسائق المثبتة لتفر المرشح على الشروط المنصوص عليها في المادة الخامسة من ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون.

٢ - سند الترام صادر عن محام مقيد بالجدول منذ خمس سنوات على الأقل يستعهد بمقتضاه أن يشرف على تمرين المرشح بمكتبه وفق القواعد المهنية، اللهم إلا إذا قام النقيب بتعيين هذا المحامى عند الضرورة.

يجري مجلس الهيئة بحثا حول أخلاق المرشح بجميع الوسائل التي يراها مناسبة.

يبت المجلس في الطلبات المستوفية لكافة الوثائق وعناصر البحث خلال أجل لا يتعدى أربعة أشهر.

لا يتخذ أي مقرر بالرفض إلا بعد الاستماع للمرشح من طرف مجلس الهيئة أو استدعائه للحضور في أجل خمسة عشر يوما. يبلغ مقرر القبول أو الرفض إلى المرشح وإلى الوكيل العام للملك داخل أجل خمسة عشر يوما من صدوره.

يعتبر الطلب مرفوضاً في حالة عدم تبليغ مقرر المجلس خلال الخمسة عشر يوما التالية لانتهاء الأجل المحدد للبت في الطلب.

مسادة ١٢ : لا يقيد المرشحون المقبولون في قائمة التمرين ولا يشرعون في ممارسته إلا بعد أن يؤدوا اليمين التالية:

(اقسم بالله العظيم أن أمارس مهام النفاع والاستشارة بحرامة وضمير واستقلال وإنسانية، وأن لا أحيد عن الاحترام الواجب للمحاكم والسلطات العمومية وقواعث مجلس الهيئة التي انتمي اليها وأن لا أفوه أو أنشر ما يضاف القوانين والأنظمة والأخلاق العامة وأمن الدولة والسلم العمومي) تسودى هذه اليمين أمام محكمة الاستثناف في جلسة خاصة يحضرها نقيب الهيئة ويتولى تقديم المرشحين المقبولين.

مادة ١٣ : يتم القيد في القائمة حسب تاريخ أداء اليمين.

يضبط مجلس الهيئة قائمة التمرين وينشرها سنويا مع الجدول.

مسادة 1: تستغرق مدة التمرين ثلاث سنوات يوالي المحامي المتمرن خلالها القيام بالالتزامات التالية:

الاشتغال بصفة فعلية في مكتب المحامي المشرف على تمرينه.

٢ - الحضور في الجلسات بالمحاكم.

٣ - المواظبة على الحضور في ندوات التمرين والمشاركة في أشغالها.

مسادة ه 1 : للمحامي المتمرن أن يحل محل المحامي المشرف على التمرين في جميع القضايا غير أنه لا يسوغ له:

أن يمسن أو يسؤازر الأطسراف في قضايا الجنايات سواء بالنيابة عن المحامي المشرف على تمرينه أو في إطار المساعدة القضائية.

٢ - أن يترافع أمام محاكم الاستئناف خلال السنة الأولى لتمرينه.

" - أن يف تح مكتبا له أو يمارس باسمه الخاص خارج نطاق المساعدة القضائية.

٤ - أن يحمل لقب محام إلا إذا كان مشفوعا بصفة متمرن.

مسادة ١٦ : يمكن لمجلس الهيئة تمديد فترة التمرين لمدة سنة واحدة في حالة إخلال المحامى المتمرن بالتزامه.

يقع التمديد وجوبا لنفس المدة في حالة الانقطاع الذي يستمر ثلاثة أشهر دون سبب مشروع.

كل انقطاع بعذر مشروع يترتب عنه التمديد لنفس مدة الانقطاع كاملة.

المقسررات التي يصدرها مجلس الهيئة في نطاق أحكام هذه المادة تكون بعد الاستماع إلى المعني بالأمر أو في غيبته إذا استدعى ولم يحضر بعد خمسة عشر يوما من تاريخ تسلمه الاستدعاء (١).

مادة ١٧ : يتعين الحذف من قائمة التمرين:

 ١- فـــي حالـــة الاســـتمرار في الإخلال بالتزامات التعرين بالرغم من تمديد فترته.

٧- في حالة الانقطاع لمدة تتجاوز ثلاثة أشهر دون عذر مشروع.

يصدر المجلس مقرر الحذف بعد الاستماع إلى المعني بالأمر أو في غيبته إذا استدعى ولم يحصر بعد خمسة عشر يوما من تاريخ تسلمه الاستدعاء.

مسادة ٩٨ : يعفى من الحصول على شهادة الأهلية لممارسة مهنة المحاماة و من التمرين:

<sup>(&#</sup>x27;) أنظر  $\epsilon$  . عبد الفتاح مراد "موسوعة شرح جرائم قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة والقيود والأوصاف الجنائية الخاصة بها-  $\pi$  مجلدات ' المجلد الأول ص 6 وما بعدها .

١ - قدماء القضاة من الدرجة الثانية أو من درجة تفوقها غير الحاصلين
 على الإجازة في الحقوق بعد قبول استقالتهم أو إحالتهم إلى الثقاعد.

٢ - قدماء القضاة الذين قضوا ثماني سنوات على الأقل في ممارسة القضاء
 بعد حصولهم على الإجازة في الحقوق، وقبلت استقالتهم.

٣ - قدماء المحاميان الذين سبق قيدهم مدة خمس سنوات على الأقل بدون انقطاع في جدول هيئة أو عدة هيئات للمحامين بالمغرب أو هيئة أو عدة هيئات للمحامين بالمغرب اتفاقية دولية هيئات للمحامين بإحدى الدول الأجنبية التي أبرمت مع المغرب اتفاقية دولية تسمح لمواطني كل من الدولتين المتعاقدين بممارسة مهنة المحاماة في الدولة الأخرى.

٤ - أساتذة التعليم العالى الذين زاولوا بعد ترسيمهم مهنة التدريس مدة ثماني سمنوات بإحدى كليات الحقوق بالمغرب، وذلك بعد قبول استقالتهم أو إحالتهم الى التقاعد.

### الفرع الرابع الجحول

مادة 19: يتم التقبيد في الجدول بالنسبة للمحامين المتمرنين الذين أنهوا مدة التمرين، القين أنهوا مدة التمرين، القانونية، والمرشحين المعفيين من شهادة الأهلية ومن التمرين، بمقتضى مقرر يصدره مجلس الهيئة بعد أن يجري بجميع الوسائل التي يراها مناسبة بحثاً كافياً حول أخلاق المرشح ووضعيته للتحقق من عدم وجود ما يحول دون تقييده.

مسادة ٢٠ : يقدم المحامون المتمرنون طلباتهم الرامية إلى التقييد في الجدول خلال أجل شهر من تاريخ انقضاء مدة التمرين. تقدم طلبات باقي المرشحين خلال أشهر فيراير و يونيو وأكتوبر من كل سنة مدعومة بما يثبت توفر الشروط المقررة للتقييد في الجدول مباشرة.

يبت مجلس الهيئة في طلبات التقييد بالجدول بعد استكمال عناصر البحث داخل أجل أربعة أشهر من تاريخ إيداع الطلب.

يرفض مجلس الهيئة التقييد بعد الاستماع إلى المعني بالأمر أو في غيبته إذا استدعى ولم يحضر بعد خمسة عشر يوما من تاريخ تسلمه الاستدعاء.

ت بلغ مقررات قبول التقييد في الجدول أو رفضه إلى المعني بالأمر وإلى الوكيل العام الملك داخل أجل خمسة عشر يوما من صدورها.

تعتبر الطلبات مرفوضة إذا لم تبلغ المقررات بشأنها داخل الخمسة عشر يوما التالية لاتتهاء المدة المحددة البت فيها.

مسادة ٢١ : تؤدى اليمين القانونية من طرف المرشحين المعنيين من شهادة الأهلية ومسن التمريس والذي تقرر تقييدهم بالجدول، وذلك حسب الكيفية المقررة في المسادة الثانية عشرة من ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون.

مسادة ٢٢ : يجرى تقييد المحامين المتمرنين المقبولين بالجدول حسب تاريخ نهاية مدة التمرين.

يقيد باقي المرشحين بالجدول اعتبارا من تاريخ أداء اليمين.

مسادة ۲۳ : لا يجـوز لقدماء القضاة والموظفين من رجال السلطة أو الذين ما مرجال السلطة أو الذين ما مرسوا مهامها أن يقيدوا في قوائم التمرين أو جداول الهيئة المحدثة لدى محساكم الاستثناف التي زاولوا مهامهم في دوائر قبل مضي ثلاث سنوات من تاريخ انقطاعهم عن العمل بها.

يحظر علميهم بعد تقييدهم في أية هيئة أخرى أن يمارسوا خلال نفس الفترة أي شكل من أشكال النشاط بسائر تلك الدوائر. لا يفرض أي قيد بالنسبة لقدماء قضاة المجلس الأعلى وقدماء موظفي الملطة الذين كانت مهامهم تشمل جميع أنحاء المملكة.

مسادة ٢٤ المحصد الجدول في مطلع كل سنة قضائية، ويطبع ويوضع بكتابات الضبط بمحكمة الاستثناف والمحاكم الإبتدائية التابعة لها، وبوزارة العدل.

## الباب الثالث ممارسة الممنة الفريم الأول كيفية ممارسة الممنة

مسادة ٢٥ :يمكن للمحلمي أن يمارس مهنته وحده أو مع غيره من المحامين في نطاق المشاركة أو يصفته مساعدا غير أنه لا يجوز أن يكون للمحامي أو للمحامين المتشاركين إلا مكتب واحد.

يتعين في حالة المشاركة أن يتضمن الجدول إلى جانب أسم كل محام مشارك أسم الزميل أو الزملاء المشاركين له (١).

مادة ٢٦ : يرخص مجلس الهيئة بالمشاركة بناء على طلب موجه من المحامين المتعاقدين إلى النقيب.

لا يرفض الترخيص إلا في حالة تضمين العقد مقتضيات منافية لقواعد المهنة وعدم إستجابة المحامين المعنيين لتوجيهات مجلس الهيئة في شأن تعديلها. يبت المجلس في كل الأحوال داخل أجل شهرين من تاريخ إيداع العقد.

<sup>(</sup>۱) انظر د . عيد القتاح مراد "موسوعة الشركات -- شرح تقصيلي لكل مادة على حدة من مواد قانون الشركات " ص ۱۰ وما بعدها .

مسادة ۲۷: يكون المحامون المتشاركون مسئولين على وجه التضامن إزاء موكليهم لا يجوز للمحامين المتشاركين أن يؤازروا أو يمثلوا أطراقا لها مصالح متعارضة.

مسادة ٢٨: لا تقسبل أي دعوى حول تسبير المشاركة أو حلها أو تصفية حساباتها أو كل ماله علاقة بها إلا إذا أدلى المحامون المتشاركون بشهادة من النقيب تثبت أن تدخله للتوفيق بينهم لم يسفر عن نتيجة.

تطبق هذه القاعدة حتى في حالة وفاة أحد المحامين المتشاركين أو عدم بقائه منتميا للهيئة.

### الفرع الثاني

#### ممام الممنة

مسادة ٢٩ : يمسارس المحامسي مهامه بمجموع تراب المملكة، مع مراعاة الإسستثناء المنصسوص عليه في المادة الثالثة والعشرين من ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون من غير الإدلاء بوكالة.

### تشمل هذه المهام:

٢ - تمثيل الغير ومؤازرته أمام جميع الإدارات العمومية.

٣ - تقديم كمل عرض أو قبوله، وإعلان كل إقرار أو رضا ورفع اليد عن
 كمل حجر والقيام بصفة عامة بكل الأعمال لفائدة موكله ولو كانت إعترافا

بحــق أو تتازلا عنه، ما لم يتعلق الأمر بإنكار خط يد أو طلب يمين أو قلبها فإنه لا يصح إلا بمقتضى وكالة مكتوبة.

٤ - القيام في كتابات الضبط ومختلف المحاكم وغيرها من جميع الجهات المعنية بكل مسطرة غير قضائية، والحصول منها على كل البيانات والوثائق، ومباشرة كل إجراء أمامها أثر صدور أي حكم أو أمر بالأداء أو قرار، أو إبرام صلح، وإعطاء وصل بكل ما يتم قبضه.

٥ - إعطاء فتاوى وإرشادات في الميدان القانوني.

٦ - تمثيل الأطراف بتوكيل خاص في العقود.

مادة ٣٠: يمكن للمحامي تحرير كل عقد عرفي كيفما كان نوعه.

مسادة ٣١ :المحسامون المقيدون بجدول هيئات المحامين بالمملكة هم وحدهم الموهلون في نطاق تمثيل الأطراف ومؤاز رتهم لتقديم المقالات والمستنتجات والمنكرات الدفاعية في جميع القضايا باستثناء القضايا الجنائية وقضايا النفقة أمسام المحساكم الابتدائية والاستثنافية والقضايا التي تختص المحاكم الابتدائية بالنظر فيها ابتدائيا وانتهائيا(۱).

غير أنه يمكن للمحامين الذين يمارسون المهنة في بلد أجنبي يرتبط مع المغرب باتفاقية تسمح لمواطني كل من الدولتين المتعاقدتين بممارسة المهنة في الدولة الأخرى، أن يؤازروا الأطراف أو يمثلوهم أمام المحاكم المغربية بشرط أن يعينوا محل المخابرة معهم بمكتب محام مقيد بجدول إحدى هيئات المحامين بالمملكة بعد الإذن لهم بصفة خاصة، في كل قضية على حدة، من طرف وزير العدل ما لم تنص الاتفاقية على خلاف ذلك.

<sup>(</sup>۱) أنظر د . عبد الفتاح مراد " شرح النظم القانونية والاقتصادية والسياسية في مصر والدول العربية " ص ٨٩ وما بعدها .

مسادة ٣٣: تستثنى من احكاء المادة السابقة الأحوال التي يرحص فيها لمن يستوفر علسى الكفاءة القانوبية الملازمة قصد مباشرة المسطرة في المرحلة الابتدائسية بنفسه أو بواسطة احد الأشخاص المنصوص عليهم في الفصل ٣٣ مسن قانون المسلطرة المدنسية، وذلك أمام المحاكم التي لا يستقر بدائرتها القضائية عدد كاف من المحامين

تمنح هذه الرخصة من طرف رئيس المحكمة بناء على طلب كتابي لا يطبق هذا الإستثناء أمام محاكم الاستثناف (١٠).

مسادة ٣٣: تعفى الدولمة طالبة كانت أو مطلوبة من وجوب الاستعانة بالمحامي ويسوغ للإدارات العمومية التي يمثلها أحد موظفيها المؤهل لهذه الغاية أن تتبع في جميع الأحوال المسطرة نفسها دون رخصة خاصة.

مادة ٣٤: لا يقال لمؤازرة الأطراف وتمثيلهم أمام المجلس الأعلى، مع مراعاة الحقوق المكتسبة إلا المحامون المقيدون بالجدول منذ عشر سنوات كاملية على الأقل، والمحامون الذين كانوا مستشارين بصغة نظامية في المجلس الأعلى وقدماء أساتذة التعليم العالى المعفيون من شهادة الأهلية ومن التمرين.

يهيئ مجلس الهيئة في شهر أكتوبر من كل سنة قائمة بأسماء هؤ لاء المحامين يستولى النقيب تبليغها خلال شهر نوفمبر الموالي إلى الرئيس الأول للمجلس الأعلى .

<sup>(</sup>۱) انظر د . عبد الفتاح مراد الدساتير العربية والمعايير الدولية - دراسه مقارنــة بيــن الدســاتير العربــية والدســاتير الأجنبية ومعايير الدفاع والعد . والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية ص ٣٠ وما سعده

# الباب الرابع واجبات المحامي الفرع الأول التشبث بالوقار والسر المعدي

مسادة ٣٥ : لا يجسوز للمحامسي أن يمارس أي عمل يستهدف جلب الزبناء واستمالتهم ولا أن يقوم بأي إشهار كيفما كانت وسيلته.

غير أنه يحق له أن يعلق خارج البناية التي يوجد بها مكتبه أو داخلها لوحة تحمل أسمه الشخصى والعائلي وكونه محاميا أو محاميا مقبولا لدى المجلس الأعلى أو نقيبا سابقا أو حاملا لشهادة الدكتوراه في الحقوق.

ولا يشير المحامي إلا إلى هذه الصفات في أوراق مكتبه وملفاته.

مسادة ٣٦: لا يجوز للمحامي أن يفشي أي شيء يمس بالسر المهني في أي قضية يتعين عليه بصفة خاصة أن يحترم سرية التحقيق في القضايا الجنائية وأن لا يسبلغ أيسة معلومات مستخرجة من الملفات أو ينشر أية مستندات أو وثائق أو مراسلات لها علاقة ببحث ما زال جاريا.

### الفرع الثاني العلاقات مع المعاكم

مسادة ٣٧ : لا يحق للمحامي أن يمثل أمام الهيئات القضائية والتأديبية إلا إذا كان مرتديا بذلة المحاماة.

مسادة ٣٨: يجب على المحامسي أن يعيسن موطنه المهني داخل دائرة اختصاص محكمة الاستثناف المقيد بالهيئة بها ويجب عليه عند تتصيبه للدفاع أمام محكمة توجد خارج دائرة اختصاص المحكمة المشار إليها في الفقرة السابقة أن يختار محل المخابرة معه أما بمكتب زميل يوجد بدائرة تلك وإما بكتابة ضبط المحكمة المنصب إلدفاع أمامها.

يتحتم عليه عند الترافع أمام محكمة خارج الدائرة المذكورة أن يقدم نفسه إلى كل من رئيس الجلسة وممثل النيابة العامة بها والمحامي الذي يترافع عن الطرف المقابل ونقيب الهيئة.

مسادة ٣٩: لا يجسوز للمحامين في كل الأحوال أن يتققوا، متواطئين بينهم على أن يتوقفوا كلية عن تقديم المساعدات الواجبة عليهم إزاء القضاء سواء بالنسبة للجلسات أو الإجراءات.

## الفرع الثالث المساعدات القضائية

مسادة • ٤ : يعين النقيب لكل منقاض لا يتمتع بالمساعدة القضائية محاميا مقيداً في الجراءات التي مقيداً في توكيل الخصام (١).

لا يجوز للمحامي المعين أن يمتتع عن تقديم مساعدته ما لم يتم قبول الأعذار أو الموانع التي تحول بينه وبين ذلك.

تجرى المتابعة التأديبية ضد المحامي في حالة إصراره على الإمتتاع رغم عسدم الموافقة على أعذاره أو موانعه، وكذا في حالة أي تقصير في القيام بواجبه.

مادة 13: للمحامي المعين في نطاق المساعدة القضائية أن يتقاضى أتعابا عن المسطرة التي باشرها ونتجت عنها استفادة مالية أو عينية للطرف المعنى على أن يعرض الأمر على النقيب لتحديد مبلغ تلك الأتعاب.

<sup>(</sup>¹) أنظر د . عبد الفستاح مسراد " شرح النصوص العربية لاتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية " ص ١٩ وما بعدها .

## الفرع الرابع العلاقات مع الزبشاء

مادة ٤٢ : يعطى المحامى إرشاداته بمكتبه.

يمكن له عندما ينتقل أن يستقبل موكله بمكتب أحد زملائه.

يسوغ له في نطاق نشاطه المهني أن يتوجه إلى مقر موكله، أن حتمت ذلك ظروف استثنائية شريطة إشعار النقيب مسبقا بالأمر والتقيد بمراعاة مقتضيات الكرامة المهنية.

مادة ٣ ٤ : تحدد أتعاب الاستشارة والمرافعة بإتفاق بين المحامي وموكله بما في ذلك المبلغ المسبق الذي يقدم حين قبول التوكيل.

يجب أن يكون طلب كل تتسيق جديد أثناء سير الدعوى أو بمناسبة أي إجراء قضائي، مصحوباً ببيان عن الإقتطاعات والأدانات التي تمت بالنسبة للمبلغ الأول.

مادة ٤٤: لا يجوز للمحامي في جميع الأحوال:

 ١ – أن يحدد مسبقا مع موكله الأتعاب المستحقة عن أي قضية إعتبارا للنتيجة التي يقع التوصل إليها.

٢ - أن يقتني بطريق التغويت حقوقا متنازعا فيها أو أن يستفيد بأي وجه
 كان من القضايا التي يتولى الدفاع بشأنها.

كل إتفاق يخل بهذه المقتضيات يكون باطلا بحكم القانون.

مسادة 63: لا يحق للمحامين من قدماء القضاة أو الموظفين أن يقبلوا تمثيل الأطراف أو مؤازرتهم في القضايا التي كانت معروضة عليهم أو باشروها بأي شكل من الأشكال أثناء مهامهم السابقة.

مادة ٤٦ : يجب على المحامي أن يتتبع القضية المكلف بها إلى نهايتها.

لا يحق له سحب نيابته، إذا ارتأى عدم متابعة القضية، إلا بعد إشعار موكله بوقست كاف يتأتى له معه ضمان إعداد دفاعه وذلك بواسطة رسالة موصى بها مع الإشعار بالاستلام توجه لأخر محل معروف للمخابرة مع الموكل.

يوجه المحامي إشعارا مماثلا إلى الطرف الآخر في القضية بنفس الطريقة، أو إلى محاميه، وإلى رئيس كتابة الضبط بالمحكمة المرفوع إليها النزاع.

مسادة ٧٤: يمكن للموكل أن يجرد محاميه من التوكيل المسند إليه في أية مرحلة من المسطرة بشرط أن يوفي له بالأتعاب والمصروفات المستحقة عن المهام التي قام بها لفائدته، وأن يبلغ ذلك إلى الطرف الأخر أو محاميه ورئيس كتابة الضبط بالمحكمة التي تنظر في القضية وذلك بواسطة رسالة موصى بها مع الإشعار بالاستلام.

مسادة ٤٨: لا يحق للمحامي أن يحتفظ بالملف المسلم إليه من طرف موكله ولسو في حالة عدم أداء ما وجب له عن المصروفات والأتعاب ما لم يرخص لسه النقيب في ذلك بمقتضى قرار خاص اعتمادا على ما يدلي به من مبررات.

يصدر هذا القرار في ظرف شهر من طرح النزاع، ويبلغ إلى المحامي وزبونه في أجل خمسة عشر يوماً من صدوره.

مسادة 43: يسبقى المحامسي مسئولا عن الوثائق المسلمة إليه طيلة خمس سنوات إعتسبارا من تاريخ انتهاء القضية أو من إجراء في المسطرة أو من يوم تصفية الحساب مع الموكل في حالة استبداله لمحاميه.

مادة • ٥ : يمكن لكل موكل، أن يطلب من النقيب داخل الثلاثة أشهر التالية لانتهاء التوكيل ولتقديم بيان الحساب إليه، تحديد الأتعاب والمصاريف إذا لم يكن قد تم الاتفاق نهائيا بشأنها على ضوء البيان المذكور. يمكن للمحامي أن يعرض على النقيب كل صعوبة في هذا الشأن، وأن يطلب منه تحديد ما يجب الوفاء له به من أتعاب ومصروفات.

يستمع النقيب، عند الاقتضاء إلى المحامي والطرف المعني لتلقي ملاحظاتهما وما يتوافران عليه من حجج داخل خمسة عشر يوما من تسلمه طلب التحديد. ويصدر في ظهرف شهر قراره بتحديد الأتعاب والمصروفات المستحقة للمحامي بشأن القضايا التي باشرها أو الاستشارة التي قام بها.

يسبلغ هذا القرار إلى المحامي والموكل داخل أجل خمسة عشر يوماً من صدوره.

إذا تعلق الأمر بأتعاب النقيب الممارس أو مصروفاته تولى البت في كل طلب أو منازعة في شأنها النقيب السابق للهيئة وعند عدم وجوده يتولى ذلك أقدم عضو بمجلسها وفق نفس الإجراءات.

مسادة ٥١: تذيل بالصيغة التنفيذية قرارات تحديد الأتعاب والمصروفات من طسرف رئيس المحكمة الابتدائية للمدينة التي يوجد بها مقر الهيئة، وذلك بعد انقضاء أحل الاستئناف.

#### الفرع الخامس

### حسابات المحامي

مادة ٥٦ : يجب على المحامي أن لا يتسلم في نطاق نشاطه المهني أية نقود او سندات او قيم إلا مقابل وصل مرقم له نظير.

يتضـــمر هذا الوصل حتما البيانات التالية: أسم المحامي، وأسم الطرف الذي قام بالدفع أو التسليم و موجبه، وتاريخه، وكيفية الأداء.

مادة ٥٣ : يجب على المحامي أن يقيد ويضبط حسابات النقود والسندات والقيم التب يتسلمها، والعمليات المنجزة عليها في دفتر الحسابات اليومية المعد من طرف مجلس الهيئة أو الذي وافق على نموذجه، والمؤشر عليه من النقيب.

ججب عليه أيضا أن يمسك حسابا خاصا بملف كل موكل.

يتضمن الدفتر اليوممي جميع العمليات الحسابية من مدا خيل ومصاريف للمكتب وودائع حسب تسلسلها دون بياض أو تشطيب أو زيادة بالطرة

يبيــن فيه بصفة خاصة موضوع كل عملية بإيجاز ووضوح، ومبلغها، وأسم الطرف الذي تمت في أسمه، وتاريخ وكيفية أدائها.

يتضمن حساب ملف كل زبون جميع العمليات المتعلقة به (١).

مسادة ٥٤: لا يحق للمحامي أن يحتفظ لمدة تفوق الشهرين بأي مبلغ يتجاوز خمســة آلاف درهم ما لم يكن تسلمه على وجه التسبيق عن المصروفات أو على أساس وديعة اختيارية.

إذا استحال عليه تسليم المبالغ الموضوعة لديه إلى أصحابها في الأجل المحدد تعين عليه إيداعها بأسمائهم في صندوق كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية التي يوجد مكتبه بدائرتها، بعد خصصم ما قد يكون مستحقا له من أتعاب ومصروفات بمقتضى قرار يصدره النقيب على طلبه قبل الإيداع.

يستم هذا الإيداع بمجرد تأشير رئيس المحكمة الابتدائية على الطلب يشعر به الطرف المعنى من لدن رئيس كتابة الضبط.

تسلم المبالغ المودعة إلى أصحابها بعد خصم المصروفات فور المطالبة بها.

<sup>(</sup>۱) أنظر د . عبد الفتاح مراد "موسوعة مراد لأحكام المحكمة الدستورية العليا مسئذ إنشسائها عام ۱۹۷۹ وحتى الآن وطرق الرقابة على دستورية القوانين في مصر والدول العربية والقانون المقارن " الجزء الثاني ص ٦٨ وما بعدها .

مسادة ٥٥: يتعين على كل محام عند قبض ما يجب قبضه لفائدة كل قاصر يتيم، أن يقدم ملفه إلى النقيب الإصدار قرار بتحديد الأتعاب والمصاريف التي يحق له أن يقتطعها مما إستخاصه.

يجه علمه في أجل لا يتعدى خمسة عشر يوما من تاريخ القبض أن يدفع باقي ما أستوفاه إلى القاضي المكلف بشئون القاصرين.

مسادة ٥٦: النقيب أن يقدوم بنفسه أو بواسطة من ينتدبه لذلك من أعضاء مجلس الهيئة بتحقيق حسابات المحامين وبالتحقيق من وضعية الودائع لديهم في كل وقت (١).

يتعين عليه أن يجري هذا التحقيق مرة واحدة في السنة على الأقل وعندما يطلبه منه الوكيل العام للملك.

إذا تسم تحقيق الحسابات، أو الإطلاع على دفائر حسابات أي محام، بناء على طلب الوكيل العام للملك، تعين إشعاره بالنتائج.

مسادة ٧٥: يجب على المحامي أن يقدم دفاتر، ونظائر إيصالا ته كلما طلب مسنه ذلك من طرف النقيب أو الهيئة القضائية المختصة عند النظر في كل نزاع بشأن الأتعاب والمصروفات أو في حالة المتابعة تأديبيا.

يعتبر تقديم دفاتر ممسوكة بصفة غير صحيحة بمثابة عدم تقديمها.

تسرد المستندات المدلى بها إلى المحامي المعني في ظرف أسبوعين من يوم تقديمها.

<sup>(</sup>۱) أنظر د . عدد القاتاح مراد "موسوعة مراد الأحكام وأتاوى مجلس الدولة المصري منذ إنشائه على اعمال الإدارة المصري منذ إنشائه على أعمال الإدارة في الدول العربية " الجزء الرابع " ص ٤٩ وما بعدها .

### الباب الفاهس عطانة الدفاع

مسادة ٥٨: يتمتع المحامي بحصانة الدفاع في الحدود المنصوص عليها في الفصل ٥٧ مسن الظهير الشريف رقم ١,٥٨,٣٧٨ الصادر في ٣ جمادى الأولى ١٣٧٨ ١٥٠ نوفمبر ١٩٥٨ بشأن قانون الصحافة.

## الباب السامس التأديب الفرع الأول مقتضات عامة

مادة ٥٩ : يعاقب تأديبيا المحامي الذي يرتكب مخالفة للنصوص القانونية أو النتظيمية أو قواعد المهنة وأعرافها أو إخلال بالمروءة والشرف ولو تعلق الأمر بأعمال خارجة عن النطاق المهنى.

يمارس مجلس الهيئة حق إجراء المتابعة واتخاذ العقوبات التأديبية.

مادة ٩٠: العقوبات التأديبية هي:

- الإنذار التوبيخ.
- الإيقاف عن ممارسة المهنة لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات.
- التشطيب من جدول أو من قائمة التمرين أو سحب الصفة الشرفية.

يمكن أن يتضمن المقرر الصادر بالإنذار أو التوبيخ أو الإيقاف عقوبة اضافية بتعليق منطوقه بكتابة الهيئة لمدة معينة.

مسادة ٦١ : يمكن لمجلس الهيئة أن يأمر بالتنفيذ المعجل لمقرر الإيقاف الموقت أو التشطيب في حالة الإخلال الفادح بالقواعد المهنية.

للمحامي المعني أن يطلب إيقاف التنفيذ المعجل أمام محكمة الاستثناف التي قدم طعنه لديها.

مادة ٢٢: تتقادم المتابعة التأديبية:

- بمرور ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ ارتكاب المخالفة.

- بتقادم الدعوى العمومية إذا كان الفعل المرتكب عملا جنائيا:

يوقف أمد التقادم بكل إجراء من إجراءات المتابعة أو التحقيق تأمر به السلطة التأديبية أو تداشره.

لا يمنع قبول الاستقالة من إجراء المسطرة التاديبية بسبب أفعال سابقة على التشطيب (١).

مسادة ٦٣: لا تحسول المتابعة التأديبية دون تحريك الدعوى العمومية، من طرف النيابة العامسة أو المتضررين، زجرا للأفعال التي تكون جنحا أو جنايات.

مسادة ؟ ٦ : يمكن لمجلس الهيئة عند إجراء متابعة جنائية ضد أي محام لأسباب مهنية أن يصدر في حالة الضرورة القصوى مقررا معللا بمنع هذا المحامى من ممارسة المهنة مؤقتاً.

يــتخذ المجلس هذا المقرر، تلقائياً أو بطلب من النقيب أو الوكيل العام للملك بالأغلبية المطلقة لأعضائه.

يمكنه أن يقرر رفع المنع المؤقت بنفس الشروط أما تلقائيا وأما بطلب من المعني بالأمر.

ينتهسي مفعـول المنع المؤقت بقوة القانون بمجرد البت في الدعوى العمومية لفائدة المحامي المتابع.

 $<sup>^{(1)}</sup>$  أنظر  $\epsilon$  . عـبد الفتاح مراد  $^{*}$  شرح النصوص العربية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية  $^{*}$  ص  $^{\circ}$  وما بعدها .

### الفرع الثاني

#### المسئولية التأديبية

مادة ٧٥ : يجب على النقيب أن يعرض على مجلس الهيئة كل شكوى تقدم من طرف الوكيل العام للملك أو أي متظلم في مواجهة أي محام، وذلك داخل أجل خمسة عشر يوما من تاريخ تسلمها.

يعين المجلس أحد أعضائه بصفته مقررا لإجراء البحث الضروري في كل شكوى تتعلق بمخالفة النصوص القانونية أو التنظيمية للمهنة وقواعدها، أو أي إخلال بالمروءة والشرف.

ية رر المجلس داخل أجل شهرين من تاريخ تقديم الشكوى حفظ ملفها أو متابعة المحامي المعني.

يبلغ المقرر المتخذ في كل الأحوال إلى المحامي المشتكى به وإلى الوكيل العام للملك والطرف المشتكى.

للوكيل العام للملك أن يطعن في قرار الحفظ أمام محكمة الاستتناف داخل أجل خمسة عشر يوما من تاريخ التبليغ.

مسادة ٢٦ : يتولى مجلس الهيئة تكييف وقائع المنازعة عندما يقرر المتابعة، ويصدر أمرا بالاستدعاء يعين فيه يوم وساعة إنعقاد المجلس التأديبي.

يسبلغ الأمر بالاستدعاء إلى المحامي المتابع قبل خمسة عشر يوما على الأقل مسن تساريخ انعقاد المجلس التأديبي مع إشعاره بإمكانية إختيار أحد زملائه لمؤازرته وحقهما في الإطلاع داخل الأجل المذكور على جميع وثائق الملف باستثناء رأي المقرر.

مادة ٧٠: يحضر المحامي المتابع شخصياً أمام المجلس للاستماع إليه مؤازراً بزميله المختار عند الإقتضاء. إذا لــم يستجب للأمر بالاستدعاء الموجه إليه بت المجلس في المتابعة بمقرر يعتبر حضوريا.

يبلغ المقرر التأديبي داخل خمسة عشر يوما من صدوره إلى المحامي المعني والوكيل العام للملك والمشتكي.

مادة ٦٨ : يتعين على المحامي الموقوف أو المشطب عليه، بمجرد ما يصبح المقرر قابلاً للتتفيذ، أن يتخلى عن ممارسة أي عمل من أعمال المهنة وعن وصف نفسه بصفة محام.

لا يمكن تقييده بجدول أي هيئة أخرى أو بقائمة التمرين فيها.

يــتولى الوكــيل العـــام للملــك السهر على تنفيذ العقوبات التأديبية بالإيقاف والتشطيب في حالة عدم الامتثال لمقتضياتها.

مادة 79: تقدم مباشرة إلى محكمة الاستنتاف المتابعات ضد النقيب الممارس أو ضد عضوين على الأقل من مجلس الهيئة، وذلك من طرف الوكيل العام الملك تلقائيا أو تبعا لشكوى توصل بها.

# الباب السابح التوقف والانقطاع عن مزاولة المعنة الفرع الأول

#### المانع المؤقت

مادة ٧٠: يجب على المحامي الذي يعترضه مانع يحول دون ممارسة مهامه أن يشعر النقيب بالأمر في حينه، وأن يبلغه في ذات الوقت أسم المحامي أو المحامين الذين اختارهم من نفس الهيئة للقيام مقامه مؤقتاً بتسيير المكتب.

إذا تعلق الأمر بعقوبة تأديبية بالإيقاف وجبت موافقة النقيب على الاختيار.

مسادة ٧١ : يعين النقيب المحامي النائب أو المحامين النواب إذا لم يتمكن المحامي المعني من ممارسة الاختيار أو لم يمارسه بالفعل بعد إنذاره من طرفه.

يقــوم النقيــب بالتعييــن أيضـــا في حالة عقوبة تأديبية بالإيقاف إذا لم يحظ الاختيار بموافقته أو لم تقع ممارسته رغم الإنذار.

يضم النقيب حدا للنيابة بطلب من المنوب عنه أو تلقائيا عند ارتفاع المانع، أو بطلب من المحامي النائب أو المحامين النواب أو الوكيل العام للملك.

### الفرع الثاني

#### التغاضي عن التقييد

مادة ٧٧: يمكن التغاضي عن تقبيد كل محام في الجدول إذا كان لا يمارس مهنته فعلياً دون مانع مشروع، أو تعذر عليه ممارستها بسبب مرض أو عاهمة خطيرة ومستمرة، أو لا يؤدي دون موجب مقبول في الأجال المقررة واجهبات مساهمته في تكاليف الهيئة، أو يخل بمقتضيات نظام الضمانات الاجتماعية المحدثة لفائدة أعضائها أو ذوى حقوقهم.

المسادة ٧٣: يقسرر مجلس الهيئة التغاضي عن التقييد في الجدول تلقائيا أو بطلب من الوكيل العام للملك أو من المعني بالأمر نفسه بعد الاستماع إليه أو استدعائه قبل تاريخ انعقاد المجلس بخمسة عشر يوما على الأقل.

يبلغ المقرر المتخذ إلى المحامي المعني وإلى الوكيل العام للملك داخل أجل خمسة عشر يوما من صدوره.

يترتب على هذا المقرر وجوب امتناع المحامي موضوع التغاضي عن ممارسة أي عمل من أعمال المهنة مع الاحتفاظ له بعضويته ورتبته في الهيئة. مسادة ٧٤: يعساد التقييد في الجدول بطلب من المحامي المعني عند ارتفاع سبب التغاضي، وذلك بمقتضى مقرر يتخذه مجلس الهيئة.

### الفرع الثالث

### التشطيب من الجدول

مسادة ٧٥ : يشطب مجلس الهيئة على المحامي من الجدول أما تنفيذا لعقوبة تأديب ية بالتشرطيب أو على أثر وفاة أو استقالة أو عند حدوث إحدى حالات التنافي (١).

مادة ٧٦: يقوم النقيب في حالة وفاة محام غير مرتبط بعقد مشاركة، بتعيين محسام يقوم بإحصاء الملقات الجارية في مكتب المعني بالأمر، ويتخذ باتفاق مسع ورثة الهالك، جميع الإجراءات اللازمة لضمان تصفية تلك الملقات ما لم يكن المحامي المتوفى قد عين في حياته محاميا لهذه الغاية.

يعين أيضا في حالات التشطيب غير التأديبي محامياً يقوم بنفس الإجراءات إذا لسم يستخذ المحامي المشطب عليه التدابير اللازمة لضمان انتهاء الملفات الجارية بمكتبه رغم إنذاره من طرف النقيب.

تط بق في حالة التشطيب التأديبي مقتضيات الفقرة الثانية من المادة ٧٠ من ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون والفقرة الثانية من المادة ٧١ منه.

### الفريم الرابخ

#### المغة الشرفية

مسادة ٧٧ : يمكن لمجلس الهيئة أن يخول صفة محام شرفي للمحامي الذي السنقال من المهنة بعد أقدمية عشرين سنة على الأقل في هيئة أو أكثر من هبئات المحامين بالمغرب.

<sup>(</sup>۱) أنظر د . عبد الفتاح مراد "شرح العولمة والتنظيم الدولي المعاصر " ص ٨٦ وما بعدها .

يخضع المحامى الشرفى لسلطة مجلس الهيئة.

مادة ٧٨ : يمكن سحب الصفة الشرفية بمقتضى مقرر يتخذه مجلس الهيئة إذا قطع المستفيد منها كل علاقة له بهيئة أو تخلى عن أداء واجب الاشتراك

# القسم الثاني تنظيم هيئات المحامين الباب الأول الميئة وأجمزتما واغتصاصاتما

مسادة ٧٩ : تتشكل هيئة المحامين من المحامين المقيدين في الجدول والمحاميسن المتمرنيسن، تشفع دوماً صفة المحامي المتمرن ببيان التي ينتمي إليها.

مادة ٨٠: لا تؤسس أية هيئة للمحامين لدى محكمة استثناف إلا إذا بلغ عدد المحاميات المستقرين بدائسرتها مائة على الأقل بغض النظر عن المحامين المترنين.

إذا كسان عسدد المحاميس أقل من مائة ألحقوا بالهيئة المحدثة بدائرة أقرب محكمة استثناف إليها.

لا يستم تأسسيس أية هيئة جديدة عند توفر شروط إحداثها إلا في نفس الفترة
 التي تجري فيها الانتخابات العامة لباقي الهيئات القائمة.

مادة ٨١ : تتكون أجهزة كل هيئة من الجمعية العامة ومن مجلس الهيئة ومن
 النقيب.

نتألف الجمعية العامة من جميع المحامين المقيدين بالجدول.

ينتخب مجلس الهيئة من طرف الجمعية العامة لمدة ثلاث سنوات.

ينتخب النقيب من بين أعضاء مجلس الهيئة لنفس المدة.

مادة ٨٢ : تجتمع الجمعية العامة مرتين في السنة على الأقل لمناقشة القضايا التي تهم ممارسة المهنة وفق ما يعرضه عليها مجلس الهيئة.

ينتخب مجلس الهيئة خالل النصف الأول من شهر ديسمبر عن طريق الاقتراع السري بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين على ألا يقل عددهم عن نصف المقيدين في الهيئة في الاقتراعين الأول والثاني وبالأغلبية النسبية للحاضرين مهما كان عددهم في الاقتراع الثالث.

تتولى إجراء الانتخابات الجزئية وفق نفس الكيفية داخل أجل شهر من وقوع الحادث المؤجل لها.

مسادة ٨٣ : لا ينتخب لعضوية مجلس الهيئة إلا المحامي الذي تتوفر فيه الشروط التالية:

١ - أن يكون مقيدا بالجدول منذ عشر سنوات على الأقل.

٢ - أن لا يكون قد صدرت في حقه عقوبة تأديبية.

٣ - أن لا يكون محكوما عليه أو متابعاً في قضية تمس الشرف والمروءة.

لا يمكن إعادة انتخاب أعضاء مجلس الهيئة الذين استمرت عضويتهم فترتين متواليتين إلا بعد مرور ثلاث سنوات ما لم يكونوا نقباء سابقين.

يعتبر النقيب السابق مباشرة عضوا بحكم القانون في المجلس الجديد.

مادة ٨٤ : يتركب مجلس الهيئة، زيادة على النقيب السابق من:

- سنة أعضاء إذا كان عدد المحامين يتراوح بين ١٠٠ و ٢٠٠٠ .

- ثمانية أعضاء إذا كان العدد يتراوح بين ٢٠١ و٣٠٠٠ .

- عشرة أعضاء إذا كان العدد يتراوح بين ٣٠١ و ٤٠٠٠ .

- أثنى عشر عضوا إذا كان العدد يتراوح بين ٤٠١ و٥٠٠.

- أربعة عشر عضوا إذا كان العدد يتراوح بين ٥٠١ و ٢٠٠٠ .

- سنة عشر عضوا إذا كان العدد يتراوح بين ٢٠١ و٧٠٠.

- ثمانية عشر عضوا إذا كان العدد يتراوح بين ٧٠١ و ٨٠٠٠
  - عشرين عضوا إذا كان العدد يتجاوز ثمانمائة.
- مسادة ٥٥: يستولى مجلس الهيئة ، زيادة على الاختصاصات المسندة البه للنظر في كل ما يتعلق بممارسة مهنة المحاماة المهام التالية:
- ١ انتخاب النقيب من بين أعضائه عن طريق الاقتراع السري بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين في الاقتراعين الأول والثاني وبالأغلبية النسبية له في الاقتراع الثالث.
- ٢ حماية حقوق المحامين والسهر على تقيدهم بواجباتهم في نطاق المبادئ
   التي ترتكز عليها المهنة.
- ٣ وضع النظام الداخلي للهيئة وتعديله وفق ما يتطلبه تطبيق قواعد المهنة وتقالسيدها وأعرافها، مع تبليغه إلى الرئيس الأول لمحكمة الاستثناف والوكيل العام للملك لديها وإلى كل محام ومحام متمرن، وإيداع نسخة منه بكتابة ضبط محكمة الاستثناف.
  - ٤ تحديد رتبة المحامين المقيدين بالجدول والمحامين المتمرنين.
- إدارة أمــوال الهيئة وتحديد واجبات الاشتراك وإبرام عقود التأمين عن المسئولية المهنية لأعضائها مع مؤسسة مقبولة للتأمين.
- ٦ إنشاء وإدارة مشاريع اجتماعية لفائدة أعضاء الهيئة وتوفير الموارد الضرورية لضمان الإعانات والمعاشات لهم أو المتقاعدين منهم أو لأراملهم وأولادهم سواء في شكل مساعدات مباشرة أو عن طريق تأسيس للتقاعد أو الانخراط في صندوق مقبول للتقاعد.
- ٧ الترخيص للنقيب بالترافع أمام القضاء بأسم الهيئة وإجراء الصلح أو التحكيم، وإبسرام كل تفويت أو رهن أو قرض، وقبول كل هبة أو وصية لفائدتها.

٨ - تحديد تاريخ الانتخابات المهنية والترتيبات التنظيمية المتعلقة بها.

مسادة ٨٦: كمل المسداولات أو المقررات التي تتخذها أو تجريها الجمعية العامة أو مجلس الهيئة خارج نطاق اختصاصها أو خُلافا المقتضيات القانونية أو كان من شأنها أن تخل بالنظام العام تعتبر باطلة بحكم القانون.

تعاين محكمة الاستثناف هذا البطلان بناء على ملتمس من الوكيل العام للملك بعد الاستماع إلى النقيب أو من يمثله من مجلس الهيئة.

مادة ٨٧: لا ينتخب نقيبا إلا المحامي الذي يتوفر على الشرطين التاليين: ١ - أن يكون مقيدا بالجدول منذ خمس عشرة سنة على الأقل.

٢ - أن يكون قد مارس مهام العضوية بالمجلس من قبل، ما لم يتعلق الأمر
 بعئة محدثة.

لا يمكن إعدادة انتخاب النقيب بنفس الصفة إلا بعد مرور الفترة الانتخابية الموالية لانتهاء مهامه (1).

مادة ٨٨: يستولى النقيب، زيادة على الاختصاصات المسندة إليه، تمثيل الهيسئة فسي أعمال الحياة المدنية، ورئاسة اجتماعات مجلس الهيئة والجمعية العامسة ينوب عنه النقيب السابق إذا عاقه مانع عن رئاسة اجتماعات الجمعية العامة أو مجلس الهيئة، ثم النقيب الأسبق ثم أقدم الأعضاء ممارسة بالمجلس وإلا فأقدمهم تقييدا بالجدول.

يحق له أن يفوض جزءا من اختصاصاته لمدة محدودة، أو كامل سلطاته في حالة تغييه أو حصول مانع مؤقت له، وذلك وفق نفس الكيفية المقررة أعلاه.

<sup>(</sup>¹) أنظر د . عبد الفتاح مراد "برنامج CD موسوعة مصطلحات العولمة والأقلمة - شرح تفصيلي باللغة العربية لجميع المصطلحات العلمية الإنجليزية المتطقة بالعولمة والأقلمة ' .

### الباب الثاني

#### التبليغات والطعون

مادة ٨٩: تبلغ قرارات النقيب والاستدعاءات الصادرة عن مجلس الهيئة ومقرراته إلى المحامي شخصيا أو في مكتبه أو في منزله عند الاقتضاء عن طريق التوقيع على نسخة من وثيقة التبليغ، أو بواسطة الأعوان القضائيين أو عن طريق كتابة الضبط بالمحكمة التي يوجد في دائرتها مقر الهيئة بناء على مجرد طلب من كاتب المجلس.

تبلغ محاضر انستخاب مجلس الهيئة والنقيب إلى الوكيل العام للملك داخل الثمانسية أيسام التالية لإجراء الانتخابات عن طريق توقيع كتابة ضبط النيابة العامة على نسخة من الإرسالية الموجهة إليه.

يجري تبليغ مقررات مجلس الهيئة، وقرارات النقيب إلى الوكيل العام للملك وفق نفس الكيفية.

تــــتم التبليغات المتعلقة بباقي الأطراف على يد كتابة الهيئة أو بواسطة رسالة موصــــى بهـــا مـــع الإشعار بالاستلام أو بواسطة الأعوان القضائيين أو عن طريق كتابة الضبط طبق ما هو مقرر أعلاه.

مسادة ٩٠: يحق لجميع الأطراف المعنية والوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف الطعسن في المقررات الصادرة عن مجلس الهيئة، وكذلك في انستخاب مجلس الهيسئة والنقيب، وذلك بمقتضى مقال يوضع بكتابة الضبط بمحكمة الاستئناف داخل أجل خمسة عشر يوما من تاريخ التبليغ أو إجراء الانتخاب أو من اليوم الذي يعتبر تاريخا الاتخاذ المقرر الضمني.

مادة ٩١ : تبت محكمة الاستثناف بغرفة المشورة بعد استدعاء النقيب وباقي الأطراف لسماع ملاحظاتهم وتلقى الملتمسات الكتابية للوكيل العام للملك. مادة ٩٢: يحق لكل من المحامي وموكله الطعن أمام الرئيس الأول لمحكمة الاستثناف في قسر الرات النقيب المتعلقة بتحديد الأتعاب وبطلب المحامي الاحتفاظ بمليف القضية وذلك بمقتضى مقال يوضع بكتابة الضبط بهذه المحكمة داخل أجل خمسة عشر يوما من تاريخ التبليغ.

يبت الرئسيس الأول بمقتضى أمر بعد استدعاء المحامي والطرف المعني للحضور أمامه قصد الاستماع البهما وإجراء كل بحث مفيد عند الاقتضاء\.

لا يقبل هذا الأمر أي طعن عادي أو غير عادي.

مسادة ٩٣ : يخضع الطعمن بالسنقض في القرارات الصادرة عن محكمة الاستثناف إلى الشروط والقواعد والأجال العادية المقررة في قانون المسطرة المدنية

غير أن كلا من الطعن المرفوع من لدن النقيب بأسم الهيئة ومن الوكيل العام للملك يقدم دون محام ويعفى من أداء الرسوم القضائية.

## القسم الثالث

### مقتضيات زجرية

مسادة ٩٤: يعاقب كل شخص ثبت أنه يباشر بصفة اعتيادية إجراءات أية مسطرة قضائية من غير أن يكون مؤهلا قانونيا لذلك بالحبس من سنة إلى سنتين وبغرامة من عشرة آلاف إلى عشرين ألف درهم، وذلك دون الإخلال بالعقوبات المطبقة في شأن النصب.

يعاقب بنفس العقوبة كل محام ثبتت مشاركته في هذه الأفعال وذلك دون إخلال بالعقوبات التاديبية التي يمكن أن يتعرض لها.

مادة ٩٥: كل شخص نسب لنفسه صفة محام علانية ومن غير حق، أو انتحل صفة محام أو استعمل أية وسيلة قصد إيهام الغير بأنه يمارس مهنة المحاماة أو أنه مستمر في ممارستها، أو أنه مأذون له في ذلك، يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في الفصل ٣٨١ من القانون الجنائي.

مسادة ٩٦: يعاقب كل شخص قام بسمسرة الزبناء أو جلبهم بالحبس سنتين إلسى أربع سنوات وبغرامة من عشرين ألفا إلى أربعين ألف درهم وذلك دون إخسلال بالعقوبات التأديبية في حق المحامي الذي ثبت عليه قيامه بنفس الفعل بصفته فاعلا أصليا أو مشاركا (١).

# القسم الرابخ

### مقتضيات غتامية

مسادة ٩٩ : تتسمخ أحكم القانون رقم ١٩,٧٩ الذي تنظم بموجبه نقابات المحاميس ومزاولة مهنة المحاماة الصادر الأمر بتنفيذه الظهير الشريف رقم المحامر ١٩٧٩, ١ بتاريخ ١٧ من ذي الحجة ١٣٩٩ (٨ نوفمبر ١٩٧٩).

ينشر ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون بالجريدة الرسمية، ويعمل به ابتداء من تاريخ نشره.

وحرر بالرباط في ٢٢ من ربيع الأول ١٤١٤ (١٠ سبتمبر ١٩٩٣).

وقعه بالعطف السوزيسر الأول الإمضاء محمد كريم العمراني

<sup>(</sup>۱) أنظر د . عبد الفستاح مراد "موسوعة التشريع والقضاء والفقه المصرى والمقسارن – التطبق على النصوص الكاملة للتشريعات المصرية بأحكام النقض والإدارية والدستورية وآراء الفقه المقارن وذلك في مائة عام " الجزء الثالث ص ۷۹ وما بعدها.

# الجاب الـرابع الأصول التشريعية لقانون المعاماة في مولة تونس

# الباب الأول في معنة المحاماة وأهدافها الفصل الأول

المحاماة مهنة حرة ومستقلة غايتها المساعدة على إقامة العدل..

### الغمل الثاني

المحامسي يسنوب الأشخاص والذوات المعنوية ويساعدهم ويدافع عنهم لدى جميع الهيئات القضائية والإدارية والتأديبية ويقدم الاستشارات القانونية (١).

# الباب الثاني في شروط الترسيم الفصل الثالث

يباشر مهـنة المحاماة من كان مرسماً بجدول المحامين ويشترط في خطاب الترسيم أن يكون:

١ - تونسى الجنسية منذ خمسة أعوام على الأقل .

٢ - مقيما بتراب الجمهورية التونسية .

٣ - ألا يقل عمره عن عشرين عاما وأن لا يتجاوز الخمسين .

٤ - يتحصل على الإجازة أو الأستاذية في الحقوق أو في العلوم القانونية أو

على ما يعادلها من الشهادات الأجنبية في الحقوق.

<sup>(1)</sup> تــم إلغـــاء القـــانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٨ والمورخ في ١٥ مارس سنة ١٩٥٨ والمذخ والــذي يتعلق بضبط مهنة المحاماة والمعدل بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٩ والقانون رقــم ١٥٢ لســنة ١٩٥٩ والقـــانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٣ . بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٩ والذي يتعلق بتنظيم مهنة المحاماة ."

٥- متحصلا على الشهادة التونسية للكفاءة لمهنة المحاماة ويعفى منها المتحصل على شهادة الدروس المعمقة في الحقوق أو العلوم القانونية أو ما يعادلها من الشهادات الأجنبية في الحقوق.

٦ - خاليا من السوابق العدلية من أجل جريمة قصدية، ولم يسبق تفليسه أو
 عزله السباب مخلة بالشرف .

٧ - في وضع قانوني لدعم الخدمة الوطنية .

ويعفسى من موجبات الفقرات الثالثة والرابعة والخامسة من باشر القضاء مدة عشرة أعوام <sup>(١)</sup>.

ويحجر مدة عامين، على القاضي الملتحق بالمحاماة الانتصاب بدائرة الولاية التسي يوجد بها مقر آخر محكمة عمل بها إذا كان قد قضي فيها أكثر من عامين، كما يحجر عليه لنفس المدة النيابة والترافع أمام محاكم النواحي والمحكمة الابتدائية بتلك الولاية وآخر محكمة استثناف عمل بها منذ سنتين، كما يحجر عليه بالنيابة والترافع في كل القضايا التي كان باشرها خلال عمله القضائي.

ويجب أن يقدم المترشح بطلب الانتساب للمحاماة لمجلس الهيئة الوطنية للمحامين مصحوبا بالوثائق المثبتة لتوافر الشروط المذكورة أعلاه مع تقرير مفصل عن حياته الدراسية والمهنية وعلى كاتب الهيئة تسليم وصل لطالب الترسيم في صورة تقديم ملفه مباشرة لكتابتها.

وعلى مجلس الهيئة البت فيه، في الأجال وطبق الأحكام المنصوص عليها بالفصل من هذا القانون .

<sup>(&#</sup>x27;) انظسر د . عبد الفستاح مراد "برنامج CD موسوعة مراد الجنائية والمدنية الثقواعبد القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية في ٧٧ عاماً منذ إنشاء المحكمية عسام ١٩٣١ وظرق نقض الأحكام في القوانين العربية".

#### القعل الرابع

يضبط مجلس الهيئة الوطنية للمحامين جدول المحامين في جدول كل سنة قضائية.

يشتمل جدول المحامين على ثلاثة أجزاء .

الجزء الأول يحتوي على أسماء المحامين المباشرين.

. الجزء الثاني يحتوي على أسماء المحامين غير المباشرين .

الجرء الدائي يحدوي على اسماء المحامين عير المباسرين .

الجزء الثالث يحتوي على أسماء المحامين المتقاعدين والشرفيين .

أ - ويشـــــتمل الجــــزء الأول من الجدول على أسماء المحامين مع بيان تاريخ
 تقييدهم حسب الأقدمية وعناوين مكاتبهم وينقسم إلى ثلاثة أقسام :

- القسم الأول يشتمل على المحامين لدى التعقيب.

- القسم الثاني يشتمل على المحامين لدى الاستثناف.

- القسم الثالث يشتمل على المحامين المتمرنين.

 ب – ويشتمل الجزء الثاني من الجدول على أسماء المحامين غير المباشرين مرتباً حسب الأقدمية.

- ويشمنك الجرزء الثالث من الجدول على أسماء المحامين المتقاعدين
 والشرفيين مرتباً حسب تاريخ تقاعدهم، ومنحهم الطبقة الشرفية.

#### الغصل الخامس

يجب على المحامي الذي رسم أسمه بالجدول لأول مرة أن يؤدي أمام محكمة الاستثناف التي سينتصب بدائرتها وقبل مباشرته العمل اليمين الأتية:

(أقسم بالله العظيم أن أقوم بأعمالي في مهنة المحاماة بأمانة وشرف وأن أحسافظ على سر المهنة وأن أحترم القوانين وأن لا أتحدى الاحترام الواجب للمحاكم والسلطة العمومية).

#### الباب الثالث

# · في وضعيات المعامين

الفصل السادس

يكون المحامي في وضعية مباشرة أو في وضعية غير مباشر.

# القسم الأول في المحامي المبـاشر الفصل السابـم

يكون المحامي المباشر أما بصدد التمرين أو مرسما لدى الاستثناف أو لدى التعقيب (١).

أولاً : في التمرين :

#### الفعل الثاهن

يــتم الترسيم بقسم المحاميــن المتمرنين بقرار من مجلس الهيئة الوطنية للمحاميــن بــناء على طلب كتابي مشفوع بالوثائق المنصوص عليها بالفصل الثالث من هذا القانون ويجتمع مجلس الهيئة كل شهرين على الأقل للنظر في مطالب الترسيم، وذلك للتأكد من توفر الشروط الواردة بالفصل الثالث.

وعلى طالب الترسيم أن يدلي بشهادة من أحد المحامين المباشرين لدى التعقيب أو لدى الاستئناف منذ ثلاث سنوات على الأقل، تفيد أنه يسمح له بالتمرين في مكتبه.

وفي صدورة التعذر يرفع طالب الترسيم أمره إلى رئيس الفرع الجمهوري السذي يتولى مساعدته على ايجاد من يتولى الإشراف على تمرينه وفق أحكام النظام الداخلي.

<sup>(</sup>١) أنظر د . عبد الفتاح مراد "برنامج CD موسوعة شرح جرائم قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة والقيود والأوصاف الجنائية الخاصة بها "

وعلى مجلس الهيئة أن يبت في المطلب بقرار معلل خلال شهرين من تاريخ تقديمه أو توجيهه بصورة قانونية ويعد السكوت رفضا، ولا تدخل في حساب ذلك الأجل مدة العطلة القضائية.

#### الفعل التاسع

مدة التمرين عامان ويمكن التمديد فيها طبق ما هو مبين بالفصل ١٤ من هذا القانون.

ولا يعفسى من التمرين إلا من باشر القضاء مدة تتجاوز العامين ويقع اعتبار المدة التي قضاها المحامي في التمرين بمكتب محام تابع لهيئة أجنبية يربطها بالهيئة الوطنية اتفاق في الموضوع مصدق عليه من طرف وزارة العدل(١).

#### الغمل العاشر

يحجر على المحامي المتمرن أن يفتح مكتباً باسمه الخاص ولكن يسمح له بوضع معلقة على أن يكون اسمه مقرونا بعبارة (محام متمرن) كما يجب عليه أن لا يستعمل صفة محام إلا مقرونة بكلمة (متمرن).

#### الغطل المادي عشر

يجوز المحامي المتمرن نيابة المتقاضين والترافع باسمه الخاص لدى جميع المحاكم الجزائية ويمكنه النيابة والترافع لدى المحاكم الأخرى التي لا تكون فيها إنابة المحامي وجوبية، وفيما عدا ذلك لا يجوز له النيابة والترافع إلا باسم المحامي الذي هو بصدد قضاء التمرين بمكتبه وتحت إشرافه ويحجر عليه النيابة لدى محكمة التعقيب ولو باسم المحامي المشرف على التمرين.

<sup>(</sup>¹) أنظر د . عبد الفتاح مراد " موسوعة التشريعات المصرية والعربية " ص ٩٦ وما بعدها .

## الفصل الثاني عشر

يجب على المحامي المتمرن أن يواظب على العمل بالمكتب الذي يتُمرن به وأن يحضر جلسات المحاكم ومحاضرات التمرين.

ثانيا - في الترسيم لدى الاستثناف .

### الغمل الثالث عشر

يشترط لترسيم المحامي لدى الاستئناف:

أولا: الإدلاء بشهادة من المحامى الذي قضى التمرين بمكتبه تفيد إتمام التمرين وعند التعذر ينظر مجلس الهيئة الوطنية للمحامين في مطلب التريم(١).

ثانياً: تقديم نماذج من التقارير والعرائض المحررة منه.

ثالثًا: المشاركة بإلقاء محاضرة على الأقل والحضور فيما لا يقل عن

عشرين محاضرة من محاضرات التمرين.

### الفصل الرابع عشر

يقدم طالب الترسيم لدى الاستئناف إلى الهيئة الوطنية للمحامين مطلبا كتابيا في الغرض، وعلى مجلس الهيئة أن يبت فيه خلال شهرين من تاريخ تقديمه أو توجيهه بصورة قانونية ويعد السكوت رفضاً.

وللمجلس أن ياذن بترسيم صاحب المطلب لدى الاستثناف أو بالتمديد في التمريان بقرار معلل تضبط فيه المدة الإضافية التي لا تتجاوز سنتين ويعلم المحامي بذلك في ظرف شهر من تاريخ القرار .

<sup>(&#</sup>x27;) أنظر د . عبد الفتاح مراد " شرح جرائم الامتثاع عن تثفيذ الأحكام وغيرها من جرائم الامتثاع " ص ٤٢ وما بعدها .

#### الغصل الخامس عشر

يباشر المحامي لدى الاستثناف جميع أنواع القضايا ما عدا قضايا التعقيب ولو باسم من له حق مباشرتها من المحامين (١).

ثالث-١- في الترسيم لدى التعقيب

### القصل السادس عشر

يشترط لترسيم المحامي لدى التعقيب.

أولاً: أقدمية لا تقل عن عشر سنوات منها ثمان لدى الاستثناف وتطرح من هذا الأجل المدة التي مارس فيها المحامي القضاء.

ثانيا: النخلى بالاستقالة والاعتدال والكفاءة الصناعية والقانونية .

ثالثًا: تقديم مطلب كتابي في الغرض إلى مجلس الهيئة الوطنية للمحامين مصحوبا بنماذج من التقارير والأعمال القانونية .

### الفصل السابع عشر

يعهد العصيد إلى أحد أعضاء مجلس الهيئة الوطنية للمحامين بإعداد تقرير حسول مدى استيفاء المطلب للشروط المنصوص عليها بالفصل المتقدم وعلى المجلس البيئة أو المجلس البيئة أو تتبليغه بصورة قانونية ويعد السكوت رفضاً.

وللمجلس أن يأذن بترسيم صاحب المطلب لدى التعقيب أو برفض ذلك بقرار معلل.

ولا يمكن تجديد المطلب إلا بعد مضي عام من تاريخ الرفض أو صدور القرار الاستثنافي بإقراره.

 <sup>(</sup>۱) انظر د. عبد الفتاح مراد " شرح النظم القانونية والاقتصادية والسياسية في مصر والدول العربية " ص ٤٥ وما بعدها .

# القسم الثاني في المحامي غير المباشر الفصل الثامن عشر

يكون المحامي في حالة عدم مباشرة :

أولاً: عند تتفيذ حكم جزائي يتجاوز ثلاثة أشهر سجنا .

تُنسيا: بموجب قرار تأديبي سواء كان صادرا عن مجلس الهيئة الوطنية للمحامين أو عن محكمة عدلية أو إدارية في صورتي الطعن بالاستثناف أو التعقيب (١).

ثالثًا: بقرار من مجلس الفرع الجهوي المختص في الحالات التالية:

أ - يطلب من المعنى بالأمر.

 ب - إذا لسم يدفسع معلوم اشتراكه السنوي بعد مضى ثلاثة أشهر من النتيبه عليه برسالة مضمونة الوصول مع الإعلام بالبلوغ.

ج - إذا كان بصدد القيام بالخدمة الوطنية.

د - إذا حصيات ظيروف جديدة متأخرة عن الترسيم وتبين بعد البحث أن
 المعني بالأمير أصبح في إحدى الحالات التي تتتافى مع مباشرة المهنة أو
 تحول دون القيام بها طبق هذا القانون.

### الغمل التاسع عشر

يحجر على المحامي المحال على عدم المباشرة تعاطي مهنة المحاماة من تاريخ إعلامه بالقرار طبق القانون.

<sup>(</sup>١) انظر د . عبد القتاح مراد " المسئوئية التأديبية للقضاة وأعضاء النيابة دراسة مُقارنــة للمسئوئية التأديبية والجنائية والمدنية للقضاة وأعضاء النيابة في النظم القانونية المعاصرة " ص ٥٠ وما بعدها .

ويكاف رئسيس الفرع الجهوى المختص محامياً لتصفية مكتبه وغلقه مدة الإحالة على عدم المباشرة ويعلم بثلك التدابير العميد والوكيل العام لدى محكمة الاستثناف التي يوجد بدائرتها مقر ذلك الفرع وعلى الوكيل العام المذكور إعلام وزير العدل بذلك (1).

### الغطل العشرون

على المحامي غير المباشر الذي يريد استثناف المباشرة بعد زوال الماتع أن ينقدم بطلب كتابي لمجس الفرع الذي عليه أن ينظر فيه خلال شهر بالنسبة للحمالات أ - ب ممن الفقرة ثالثًا من الفصل ١٠ من تاريخ تقديم المطلب أو توجيهه بصورة قانونية ويعد السكوت رفضاً.

ويجب إتمام الإعلام حسب مقتضيات الفقرتين الأخيرتين من الفصل السابق، وذلك سواء بالنسبة للحالات المذكورة آنفا أو لحالتي الفقرتين أولا وثانيا من الفصل ١٨ اللتين يستأنف فيهما المحامي المباشر بصورة آلية بمجرد انقضاء العقاب.

# القسم الثالث في المعامي المتقاعد والشرفي الفطل العادي و العشرون

يلحق المحامي المحال على التقاعد بالجزء الثالث من جدول المحامين. وتسستند الصفة الشرفية للمحامي المتقاعد بقرار من الهيئة الوطنية للمحامين، يقع إيلاغه من طرف العميد على وزير العدل وإلى المعني بالأمر

<sup>(</sup>١) انظر د . عدد الفستاح مراد " الدساتير العربية والمعايير الدولية – دراسة مقارنــة بيــن الدســـاتير العربــية والدســـاتير الأجنبية ومعايير الدفاع والعدالة والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية " ص ٣٣ وما بعدها .

# الباب الرابع في واجبات المحامي وحقوقه الفصل الثاني و العشرون

لا يجوز الجمع بين المحاماة وممارسة مهنة أخرى بأجر على أنه يمكن المحامي أن يقوم بمهمات وقتية ومحدودة من شأنها أن تستوجب إعطاء منحة من صندوق الدولة أو المؤسسات العمومية أو الجماعات المحلية وإذا كلف المحامى من طرف تفرغه لمهنة المحاماة فإنه يحال على عدم المباشرة.

## الفطل الثالث و العشرون

لا يجوز الجمع بين المحاماة والأنشطة التالية :

أ – تعاطي التجارة بأنواعها طبقاً لأحكام المجلة التجارية .

 ب - مباشرة المسئولية في شركات أو مؤسسات صناعية أو تجارية أو مالية من شأنها أن تكسبه صفة التاجر(١).

 ج - ممارسة السمسرة وغيرها من المهن الحرة الأخرى بصفة مباشرة أو غير مباشرة .

## الفعل الرابع و العشرون

لا يمكن لمحام عضو بمجلس النواب أن ينوب أو يترافع لدى سائر المحاكم أو أن يقدم استشارة ضد الدولة أو الجمعيات العمومية الجمهورية له بالنظر.

<sup>(1)</sup> أنظر د . عبد القتاح مراد " التشريعات البرلمانية في الدول العربية والمعايير الدولية - المعايير الدولية - دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية والمعايير النبايية " ص ٢٥ وما بعدها .

ويحجر على المحامين من قدماء موظفي الدولة المرسمين بأحد أقسام الجزء الأول من جدول المحامين، أن يقوموا بأي عمل ضد مصالح الإدارة العمومية وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ انفصالهم عن مباشرة الوظيفة.

## الفصل الخامس و العشرون

يجب أن يكون حضور المحامي أمام المحكمة بالزي الخاص بالمحاماة والذي تضبط مواصفاته بأمر (١).

### الفط السادس والعشرون

يمسنع على غير المحامين النيابة لدى سائر المحاكم ما عدا موظفي الإدارات العمومية المعتمدين من طرف إداراتهم طبق القانون.

ويجوز للمتقاضين في القضايا التي لا يوجب القانون تكليف محام بها أن ينيبوا عمنهم بتوكيل خاص أصولهم أو فروعهم أو أزواجهم بعد الإدلاء بما يئيت صفتهم.

### الفمل السابح والعشرون

يباشر المحامي مهنته منفردا أو بالاشتراك مع غيره أو ضمن شركة مدنية مهنية تخضع للتشريع الجاري به العمل.

### الفصل الثامن و العشرون

يمنع على المحامين الشركاء أو المتعاملين لنشاطهم بمكتب مشترك نيابة أطراف تتعارض مصالحهم في قضية واحدة.

<sup>(</sup>١) انظر د. عبد الفستاح مسراد " تشريعات الملكية الفكرية فى الدول العربية والمعايسير الدولية – دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومعايير حقوق المؤلف العالمية " ص ٧٤ وما بعدها .

### الغمل التاسع و العشرون

يجب أن يكون مكتب المحامي أو مجموعة المحامين لائقا بالمهنة وفي وضعية تضمن المحافظة على السر الصناعي ومستوفيا للأحكام والشروط التنظيمية التي تضبط بأمر.

ولا يجوز أن يكون للمحامي سواء كان يعمل منفردا أو بالاشتراك مع غيره أو ضمن شركة أكثر من مكتب واحد بتراب الجمهورية.

ويجب علمى المحاممي إعلام العميد ورؤساء الفروع المعنية مسبقا بعنوان مكتبه ويكل تغيير يطرأ عليه.

### الغطل الثلاثون

يجب علسى المحامسي الذي يريد تقديم دعوى ضد محام أو اتخاذ إجراءات قانونية ضده أن يعلم بذلك رئيس الفرع الجمهوري المختص الذي يرجع إليه المحامى المطلوب<sup>(۱)</sup>.

وفي صورة امتتع عدد من المحامين بالجهة عن تقديم القضية ضد زميلهم فالمتقاضي أن يرفع أمره إلى رئيس الفرع الجمهوري المختص لتعيين من يتولى الدفاع عنه وذلك في أجل لا يتجاوز الأسبوع، وبانقضائه يمكن للمعني بالأمر استصدار إذن على عريضة في انتداب محام من طرف رئيس محكمة الاستثناف التي بدائرتها مقر الفرع المذكور.

وتعلق الأجال المتعلقة بسير الدعاوى من تاريخ رفع الأمر إلى رئيس الفرع إلى أن يقع البت فيه نهائيا.

<sup>(</sup>١) أنظر د . عبد الفتاح مبراد "برنامج CD موسوعة شرح جرائم قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة والقيود والأوصاف الجنائية الخاصة بها "

### الفصل الحادي والثلاثون

لا يجوز للمحامي أداء الشهادة في نزاع أنيب أو استثير فيه ويجب عليه أن يمتنع عون أداء أية مساعدة ولو من قبيل الاستشارة لخصم موكله في نفس النزاع أو في نزاع مرتبط به إذا كان قد أبدى فيه رأيا لخصمه أو سبقت نيابته عنه فيه ثم تخلى عنها (١).

كما لا يجوز للمحامي النيابة على من تتعارض مصالحهم في قضية واحدة.

## الفصل الثاني و الثلاثون

لا يجــوز للمحامــي أن يقبل النيابة في دعوى أمام قاض تربطه به قرابة أو مصاهرة حتى الدرجة الرابعة ولو وافق خصمه على ذلك .

وإذا كانت نيابته سابقة عن تاريخ التعهد فعليه وعلى ممثل النيابة العمومية أن يتمسكا بالترجيح المبينة أحكامه بمجلة المرافعات المدنية والتجارية أو مجلة الإجراءات الجزائية كما أنه يمكن إثارته من طرف كل من له مصلحة في ذلك.

## الغمل الثالث والثلاثون

إذا قسرر المحامسي التخلسي عن النيابة في قضية ما، عليه أن يتقيد بأحكام التخلى المنصوص عليها بمجلة المرافعات المدنية والتجارية.

<sup>(1)</sup> انظسر د. عبد القاتاح مراد "برنامج CD موسوعة مراد الجنائية والمدنية للقواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية في ٧٧ عاماً منذ إنشاء المحكمية عسام ١٩٣١ وطرق نقض الأحكام في القوانين العبية".

### الفعل الرابع والثلاثون

إذا طراً على المحامي ما يُحول دون قيامه بمهنته يعين رئيس الفرع الجمهوري المختص من يقوم مقامه مؤقتا في مباشرة قضايا موكليه إلى أن يوكل هؤلاء غيره ويقع إعلام المحكمة مع احترام حقوق المحامي أو ورثته.

### الفصل الخامس و الثلاثون

المحامي مسئول طبقا لأحكام هذا القانون وغيره من القوانين فيما يرتكبه من أخطاء صناعية.

### الغمل السادس و الثلاثون

ينـــندب رئيس الفرع الجهوى المختص أو من ينوبه أحد المحامين للدفاع عن من لم يجد من قبيل الدفاع عنه.

ويمكن للجنة الإعانة العدلية أو لرئيس المحكمة في الصور التي يسمح فيها القانون بذلك انتداب محام للدفاع عن أحد المتقاضين.

### الفعل السابع و الثلاثون

على المحامي المنتدب مباشرة الدفاع على الوجه الأكمل وإذا طرأ عليه ما يحول دون قيامه بواجبه بنفسه تحتم عليه إعلام من انتدبه بذلك

ويجب علم يه في الأثناء القيام بما تأكد من العمال التي تفوت بدونها الحقوق ولو بواسطة زميل له.

### الفصل الثاهن و الثلاثون

للمحامي المنستدب حق مطالبة منوبه بأتعاب المحاماة إذا زالت عنه حالة العسر.

### الفصل التاسع و الثلاثون

يحجر على المحامي إفشاء أي سر من أسرار منوبه التي أفضى له بها أو التي أطلع عليها بمناسبة مباشرته لمهنته.

## الفصل الأربيعون

إذا وقـع خلاف بين المحامي ومنوبه في أصل الأتعاب أو مقدارها أو ما بقي مسنها فلأحرص منهما رفعه إلى رئيس الفرع الجهوى المختص بقصد تقييم أتعاب المحاماة بعد إجراء البحث والتدخل ورئيس المحكمة الابتدائية التي بها مكتب المحامي يكسب هذا القرار الصيغة التنفيذية ولكل من الطرفين الطعن فسيه طبق أحكام ما الفصل ٧١ وما بعده من هذا القرار وطبق أحكام مجلة المرافعات المدنية والتجارية المطبقة لدى حاكم الناحية.

وعلى المحامي أن يطلب تسعير أتعابه بواسطة رئيس الفرع الجهوي المختص إذا كان ينوب مولى عليهم ولو لم يكن هناك نزاع.

# الفصل المادي و الأربيعون

لا يجــوز تخصيص المحامي مباشرة أو بواسطة عنوان كان بنسبة معينة مما سيصدر به الحكم لغائدة منوبه ويبطل كل اتفاق مخالف لذلك بطلانا مطلقا.

# الفصل الثاني و الأربعون

لمسن أنساب محامسيا الحق في إنهاء نيابته لكن يتعين عليه أن يدفع له مقابل أتعابه (١).

أنظر د . عبيد الفتاح مراد "موسوعة مصطلحات العولمة والأقلمة - شرح تفصيلي لمصطلحات العولمة والأقلمة " ص 20 وما بعدها .

## الفصل الثالث و الأربعون

يمكن للمحامى أن يحتفظ بالتقارير والوثائق التي حررها أو أعدها في نطاق نسيابة وأن لا يسلم نسخا منها إلى منوبه وعلى نفقته الخاصة إذا لم يقع خلاصة في أجرته.

غير أنسه يجب عليه أن يرجع له الرسوم والوثائق التي سلمها له كلما طلب منه ذلسك ولا حق له في حبسها إلا بإذن على عريضة من رئيس المحكمة الابتدائية المختصة إذا رأى في ذلك ضمانا لحقوقه.

ويجب عليه عند قبض أموال راجعة لمنوبيه أن يسلمها لهم في ظرف شهر على أقصى على غلاف شهر على أقصى تقدير وعند الستعذر يودعها بأسمائهم في صندوق الودائع والأمانات بالخزيسنة العامة في أجل لا يتجاوز عشرة أيام من انقضاء ذلك الشهر وسله أن يخصم قبل الإيداع أجرته إذا كانت محل اتفاق كتابي أو مسعرة بصورة قانونية من قبل.

### الفصل الرابع والأربعون

على المحامي أن يحضر بنفسه أمام القضاء وله أن ينيب عنه من يراه من زملائه وتحت مسئوليته الشخصية.

المحامي أن يعهد بمكتبه وتحت مسئوليته لمن أراد من المحامين المباشرين المرسمين بالقسم الأول أو الثاني من الجزء الأول بجدول المحامين وذلك بعد الحصول على ترخيص من رئيس الفرع الجهوي ولمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وعليه أن يعلم منوبيه باسم المحامي الذي سيخلفه كما يتعين على رئيس الفرع الجهوي أن يشعر بذلك العميد والوكيل العام لدى محكمة الاستثناف التسي يوجد بدائرتها مقر ذلك الفرع وعلى الوكيل العام المذكور إعلام وزير العدل بذلك.

## الفصل المامس و الأربعون

المحامسي المباشر المتهم بارتكاب جناية أو جنحة أثناء القيام بأعمال مهنته أو بمناسبتها بحسال وجوبا من طرف الوكيل العام على قاضي التحقيق الذي يتولى بحثه بنفسه أو بواسطة أحد زملائه (١٠).

ولا يجوز تفتيش مكتب محام دون حضور القاضي المختص قانونا ولا يجري التفتيش إلا بعد إعلام رئيس الفرع الجهوي المختص أو أحد أعضاء مجلس الفرع المذكور وتمكينه من الحضور.

وتسري هذه الأحكام على مكاتب الهيئة الوطنية للمحامين وفروعها.

وفي صدورة التلبس يقوم مأمور الضابطة العدلية بكل الإجراءات التي تقتضيها هذه الصورة بما في ذلك التغتيش المذكور ما عدا استنطاق المحامي الدذي يبقى من اختصاص القاضي المتعهد بالموضوع. ويعلم بالاتهام رئيس الفرع الجهوي المختص الذي له أن يحضر الاستنطاق بنفسه أو بواسطة من ينبه.

# الفصل السادس و الأربخون

لا تترتسب عسن المسرافعات الواقعة أمام المحاكم والكتابات المقدمة إليها أية دعوى من أجل السب أو الشتم أو القذف أو النميمة كما وقع تعريفها بكل من مجلة الصحافة والمجلة الجنائية إلا إذا ثبت سوء النية.

وإذا اقترف المحامي أمام المحكمة ما يستدعي مؤاخذته جزائيا فعلى القاضي المختص أن يحرر تقريرا فيما حدث يحيله على وكيل الجهوية الذي يتولى

<sup>(1)</sup> انظر د. عبد الفتاح مراد " برنامج CD موسوعة مراد للتثريعات المصرية والعربية".

إنهاء الموضوع الى الوكيل العام ليقرر في شأنه ما يراه بعد إعلام رئيس الفرع الجهوي المختص.

وإذا كانت الجريمة المقترفة من المحامي تستهدف هيئة المحكمة فيمكن مقاضاته من طرف هيئة أخرى بعد استدعاء ممثل الفرع الجهوي المختص للحضور مع مراعاة مرجع النظر الحكمي .

# الفصل السابح و الأربحون

يعتبر أعضاء مجلس الهيئة الوطنية للمحامين ومجالس الفروع الجهوية سلطا الجهوية إدارية على معنى الفصل ٨٢ من المجلة الجنائية.

# الباب الخامس في هياكل التسيير القسم الأول

# في الميئة الوطنية للمحامين والفروم الجموية الفصل الثامن و الأربعون

تضــم الهيئة الوطنية للمحامين وجوباً جميع المحامين بالبلاد التونسية وتتمتع بالشخصــية القانونية وبالاستقلال المالي ويديرها مجلس يترأسه عميد وتعقد جلساتها العامة طبق هذا القانون ومقرها تونس العاصمة.

يتركب مجلس الهيئة من العميد ورؤساء الفروع الجهوية وكتابها العامين وسبعة أعضاء يقع انتخابهم من طرف الجلسة العامة.

ويــتولى العمــيد أو مــن ينوبه تمثيل الهيئة لدى كافة السلطة المركزية بينما يــتولى رئــيس الفــرع الجهــوي تمثيل مجلس الفرع لدى السلطة الجهوية والمحلية.

## الفصل التاسم و الأربعون

أحدثت فروع جهوية للمحامين على النحو التالى:

أ - فسرع بستونس ويشمل نظره كافة المحامين بدائرتي محكمتي الاستثناف
 بتونس والكاف .

ب - فرع بسوسة ويشمل نظره كافة المحامين بدائرتي محكمتي الاستثناف
 بسوسة والمنستير

ج - فرع بصفاقس ويشمل نظرة كافة المحامين بدوائر محاكم الاستئناف
 بصفاقس وقفصة وقابس ومدنين.

وتتركب مجالس الفروع الجهوية من رئيس وستة أعضاء بالنسبة لدائرة الفرع الذي لا يتجاوز عدد المحامين فيه المائة وثمانية أعضاء إذا كان ذلك العدد الحدد أكثر من مائة وأقل من ثلاثمائة وعشرة أعضاء إذا كان ذلك العدد ثلاثمائة فما فوق من بينهم وجوبا ممثل عن كل محكمة استتناف خارجة عن مقر كل فرع.

وكلما أحدثت محكمة استثناف يلحق المحامون المختصون بدائرتها بأحد الفروع المذكورة وذلك بأمر.

## الفصل الغمسون

يــتولى العمــيد أو الكاتــب العام عند التعذر في أخر كل سنة قضائية تعيين تــاريخ عقد الجلسة العامة الاعتيادية ويستدعي لها كافة المحامين المباشرين وتسري نفس الأحكام على رئيس الفرع وكتابه العام على النطاق الجهوي.

وبالنسبة للجلسة العامة الانتخابية فإن هذه الأخيرة تنتخب من يترأس أعمالها من غير المترشحين لمجلس الهيئة الوطنية أو لمجلس الفرع الجهوي (١).

### القصل العادي و القمسون

يشتمل جدول أعمال الجلسة العامة الاعتيادية على ما يأتى:

 ١ - تقدم المتقرير الأدبسي المستطق بنشاط الهيئة أو الفرع في تلك السنة ومناقشته .

٢ - تقدم التقرير المالى ومناقشته .

٣ - مسائل عامة عند الاقتضاء مع بيان مواضيعها .

### الغصل الثاني و الخمسون

تعتسير مداولات الجلسة العامة صحيحة إذا حضرها ثلث المحامين الذي لهم حق النصويت .

وإن لم يتم هذا النصاب تؤخر الجلسة العامة لموعد آخر لا يتجاوز الشهر من تساريخ الجلسسة الأولى يعينه العميد في النطاق الوطني أو رئيس الفرع على المستوى الجهوي ويستدعى له المحامون المذكورين بالفقرة المتقدمة وتعتبر الجلسة الثانية قانونية مهما كان عدد الحاضرين.

وتستخذ مقسرراتها بالأغلبية النسبية مع مراعاة أحكام الفصل (٥٥) من هذا القانون.

<sup>(</sup>۱) أنظر د . عبد الفتاح مراد "موسوعة شرح قانون الإجراءات الجنائية - شرح تفصيلي لكل مادة على حدة من قانون الإجراءات " ص ٢٢ وما بعدها .

## الفعل الثالث و المعسون

تعقد جلسات عامة خارقة العادة باستدعاء من العميد أو رئيس الغرع وذلك بمبادرة منهما أو بقرار من مجلس الهيئة الوطنية المحامين أو الغرع الجهوي أو بطلب كتابي صادر عن ربع المحامين المباشرين غير المتعرثين بحب ما إذا الأمر يتعلق بمسائل متأكدة وذات أهمية وطنية أو جهوية ومنها وضع المنظام الداخلي وتتقيحه ولا تكون هذه الجلسات قانونية إلا إذا حضرها ثلث المحاميات الذين لهم حق التصويت وتتخذ مقرراتها بأغلبية الحاضرين إلا أن المقررات المستعلقة بوضع النظام الداخلي أو تتقيحه تتخذ بالأغلبية المطلقة ممن لهم حق التصويت وفي صورة تعذر حصول هذه الأغلبية يكثفي بأغلبية الماضحرين وذلك في جلسة موالية تقع الدعوة لاتعقادها في أجل لا يقل عن خمسة عشر يوما ولا يتجاوز الشهر.

يتركسب مجلس الهيئة من العميد ورؤساء الفروع الجهوية وكتابها العاملين وسبعة أعضاء يقع انتخابهم من طرف الجلسة العامة

ويــتولى العمــيد أو مــن ينوبه تمثيل الهيئة لدى كافة السلطة المركزية بينما يستولى رئــيس الفــرع الجهوي تمثيل مجلس الفرع لدى السلطات الجهوية والمحلية.

### الغصل الرابع والعشرون

يــتولى رئــيس الجلســة العامة العادية أو الخارقة للعادة إعلام وزير العدل والوكـــلاء العامليــن لدى محاكم الاستثناف بالمقررات التي تتخذها وذلك في ظرف أسبوع.

ويتعين إعلام العميد بذلك إذا كانت تلك الجلسة جهوية.

## الفصل الغامس و الغمسون

يتعين على كل مترشح لخطة العميد أو لعضوية الهيئة الوطنية للمحامين تقديم مطلب كتابي للعميد المباشر مقابل وصل قبل انعقاد الجلسة العامة الانتخابية بعشرة أيام على الأقل ولا يترشح لعضوية مجلس الهيئة إلا المحامي المباشر والمرسم لدى التعقيب وتضاف بالنسبة للعميد أقدمية في التعقيب لا نقل عن خمس سنوات.

وينتخسب العمسيد علسى حدة من طرف الجلسة العامة للمحامين المباشرين والمتمرنيس الذيس قضسوا سنة كاملة في التمرين ويتم الانتخاب بالاقتراع السري وبالأغلبية المطلقة للحاضرين بالجلسة.

وتعاود دورة ثانية بنفس الجلسة إذا ترشح فيها أكثر من عضوين للعمادة ولم يحرز أي منهما على الأغلبية المطلقة ولا يترشح فيها إلا العضوان المحرزان على أكثر الأصوات في الدورة الأولى ويفوز بالعمادة من أحرز أكثر الأصوات (1).

أما أعضاء مجلس الهيئة المنتخبون فهم السبعة المحرزون على أكثر الأصوات بالجلسة العامة خلال دورة واحدة.

وبالنسبة لمجلس الفرع فلا يشترط في المترشح لرئاسته أية أقدمية لدى التعقيب أما المترشح لعضويته فيشترط فيه أن يكون مهما لدى الاستثناف منذ السكناف على السنوات على الأقل وفيما عدا ذلك نتطبق أحكام هذا الفصل على الانتخابات الجهوية.

ويحجر الجمع بين مسئولين عل المستويين الوطني والجهوى.

<sup>(</sup>۱) انظر د . عبد الفتاح مراد "موسوعة شرح قاتون الإنبات – شرح تفصيلى لكل مادة على حدة من مواد الإثبات " ص ۸۱ وما بعدها .

### الفصل السادس و الممسون

ينتخب العميد ورئيس الفرع أضاء مجلس كل من الهيئة الوطنية للمحامين والفرع الجهوي لمدة ثلاثة أعوام ولا يحق لهما تحمل نفس المسئولية لأكثر من فترتين متتاليتين(١).

### الفصل السابح و الممسون

يعين مجلس الهيئة الوطنية للمحامين والفرع الجهوي من بين أعضائه كاتبا عاما وأمين مال وتسند لبقية الأعضاء مهام أخرى يقررها المجلس المختص حسب نظامه الداخلي المنصوص عليه بالفصل ٥٣ من هذا القانون.

### الفصل الثاهن والفهسون

تجرى تحت إشراف العميد أو من ينييه من أعضاء الهيئة الوطنية للمحامين انتخابات جهوية لانتخاب رئيس وأعضاء مجلس الفرع الجهوي.

### الفصل التاسع و الخمسون

تجرى انتخابات جزئية إذا حدث شغور بمجلس الهيئة الوطنية المحامين أو بأحد مجالس الفروع الجهوية وذلك المدة المتبقية إذا لم تقل عن ستة أشهر. ويجب أن تستم الانستخابات الجزئية تحت إشراف العميد أو من ينيبه من أعضاء المجلس وذلك في أجل أقصاه خمسة وأربعون يوما من تاريخ حصول الشغور (7).

<sup>(</sup>۱) أنظر د . عـبد القتاح مراد "موسوعة شرح قائون المرافعات - شرح تفصيلى لكل مادة على حدة من قانون المرافعات " ص ٧٤ وما بعدها .

انظر  $\epsilon$  . عبد الفتاح مراد "موسوعة شرح قاتون الإثبات – شرح تقصيلي لكل مادة على حدة من مواد الإثبات " ص ٨١ وما بعدها .

وإذا حصل الشغور في خطة العميد أو خطة رئيس الفرع الجهوي ينتخب مجلس الهيئة أو الفرع الجهوي أحد أعضائه بالافتراع السري وبالأغلبية النسبية لتسديد الشغور.

وتولي العمادة أو رئاسة الفرع الجهوي للمدة المتبقية لا يعتبر في التحجير المنصوص عليه بالفصل ٥٦.

وعند تساوي الأصوات التي تحصل عليها المرشحون في الانتخابات المبينة بهذا الفصل وما قبله يقدم المحامي الأقدم في الترسيم لدى التعقيب أو لدى الاستثناف حسب الحالة وعند التساوي في الأقدمية يقدم الأكبر سنا.

### الفصل الستون

يستولى العمسيد المنتخب أو رئيس الفرع الجهوي إبلاغ نتائج الانتخابات الأصلية والجزئية، وتوزيع المهام بين أعضاء المجلس لوزير العدل وللرؤساء الأول لمحكمة التعقيب ولمحاكم الاستثناف والوكلاء العامين لديها في أجل لا يتجاوز الأسبوع.

### الفصل المادي و الستون

يجب على المحامين المباشرين أن يدفعوا خلال شهر أكتوبر من كل سنة معلوم الاشتراك السنوي الذي تعينه الجلسة العامة وذلك إلى الهيئة الوطنية للمحامين.

ويوجه العميد مكتوبا مضمون الوصول مع الإعلام بالبلوغ للمعنى بالأمر إذا انقضب سنة دون دفع المعلوم، ويكون المحامي عرضة للتأديب في صورة عدم الخلاص بعد مضي ثلاثة أشهر على بلوغ ذلك المكتوب.

وتبتدئ السنة المالية مع بداية السنة القضائية.

## الفصل الثاني و الستون

يختص مجلس الهيئة الوطنية للمحامين بما يلى:

- ١ اتخاذ قرارات الترسيم بجدول المحامين.
  - ٢ ضبط جدول المحامين -
- ٣ ممارسة السلطة التأديبية والعفو المنصوص عليها بالفصل ٦٩ وما بعده
   من هذا القانون .
- إدارة صندوق الحيطة والتقاعد للمحاميان وتنظيم الرعاية الصحية والاجتماعية لهم والأسرهم.
  - ٥ الإحالة على التقاعد .
- تقدير الجرايات الراجعة لمكرامل والأولاد القصر بالنسبة لمن توفى من المحامين .
  - ٧ إسناد الصفة الشرفية للمحامين المتقاعدين .
- ٨ الـنظر فـــي الانخــراط فــي الاتحادات الدولية والإقليمية للمحامين أو
   الانســحاب مــنها والاشتراك باسم المحامين في مؤتمراتها وإبرام الاتفاقيات
   معها .
- و تنظيم محاضرات التمرين التي ينبغي أن لا يقل عددها عن العشرين في السنة الواحدة والتي يشرف عليها العميد أو من ينييه .
- ١٠ إدارة مكاسب الهيئة والترخيص في إيرام العقود مهمات كان نوعها
   بما في ذلك المصالحة ولو بإسقاط.
- وتباشر مجالس الفروع المسائل الجهوية كل حسب مرجع نظره، وخاصة منها ما يلي:
  - ١ الإحالة على عدم المباشرة والإنن باستثنافها.

 ٢ - التصرف في المكاسب والاعتمادات المخصصة لها وذلك تحت إشراف مجلس الهيئة الوطنية للمحامين.

ويتولى العميد بالخصوص ما يلي:

١ - تمثيل الهيئة الوطنية للمحامين لدى كافة السلطات المركزية.

٢ - رئاسة مجلس الفرع.

٣ - النظر في الشكايات المرفوعة ضد المحامين.

تسعير أجور المحامين.

٥ - السهر على عملية تصفية مكاتب المحامين.

انتداب المحامين وتعيين المسخرين منهم.

وتــتولى الهــياكل المذكورة كل في حدود اختصاصه إجراء المراقبة لصيانة مــبادئ الاســتقامة والاعتدال ومراعاة واجبات الزمالة التي تقوم عليها مهنة المحاماة شرفها ومصلحتها.

# القسم الثاني في اللجنة المالية الفطل الثالث و الستون

تستولى لجنة تستألف من العميد بوصفه رئيسا ومن رؤساء الفروع الجهوية بوصنفهم أعضاء في مستهل السنة المالية المنصوص عليها بهذا القانون، تقديسر الاعستمادات اللازمة لكل فرع كما يمكن لها مراجعة تلك الاعتمادات خلال السنة المالية بطلب من رئيس الفرع الذي يهمه الأمر (۱).

<sup>(1)</sup> أنظر د . عبد الفتاح مراد موسوعة شرح القانون المدنى - شرح تفصيلي لكل مادة على حدة من مواد القانون المدنى "ص 20 وما بعدها .

### الباب السادس

# في تأديب المحامي والعفو عنه

### الفعل الرابع و الستون

يؤاخذ تأديبيا المحامي الذي يخل بواجباته أو يرتكب ما ينال من انحراف المهنة أو يجعل منها بسبب سلوكه فيها أو سيرته خارجها، ويمارس مجلس الهيئة الوطنية للمحامين سلطته التأديبية وذلك في جلسات سرية وبحضور نصف الأعضاء على الأقل ويتخذ قراراته بأغلبية الحاضرين.

## الفصل الغامس و الستون

العقوبات التأديبية التي يمكن أن يستهدف لها المحامي هي الآتية:

- ١ الإنذار.
- ٢ التوبيخ.
- \* الحط من قسم التعقيب إلى قسم الاستثناف.
- ٤ الإيقاف المؤقت عن ممارسة المهنة لمدة لا تتجاوز عامين.
- ٥ التشطيب على الاسم من الجدول لمدة لا تتجاوز ثلاثة أعوام.
  - ٦ محو الاسم من الجدول بصغة نهاثية.

ويجوز لمجلس الهينة الوطنية المنتصب التأديب الإذن بالنفاذ العاجل وذلك عندما يقرر الإيقاف أو التشطيب أو المحو.

### الفصل السادس و الستون

يسقط حق التتبع التأديبي بمرور ثلاثة أعوام من تاريخ ارتكاب المخالفة التي لا تكتسي صديغة جزائية، وهذه المدة تخضع لعوامل القطع والتعليق المنصوص عليها بمجلة الإجراءات الجزائية في خصوص الدعوى العمومية.

وإذا كانت المخالفة تكتسي صفة جزائية، فإن التتبع التأديبي من أجلها يخضع لآجال السقوط المذكورة في مجلة الإجراءات الجزائية (١).

### الفصل السابح و الستون

إذا نسب للمحاممي مما يسمتوجب مؤاخنته تأديبيا فإن الشكايات والتقارير المتعلقة بذلك تحال على رئيس الفرع الجهوي المختص.

ويتولى رئيس الفرع المذكور سواء بناء على تلك الشكايات أو بمبادرة منه أو بطلب من الوكيل العام إجراء الأبحاث الأولية بنفسه أو بواسطة من يعينه لهذا الفرض وفي أجل لا يتجاوز شهرا من تاريخ تلقي الإذن أو الشكاية يقرر الحفظ أو الإحالية على مجلس الهيئة الوطنية للمحامين لإجراء التتبعات التأديبية اللازمية، ويعلم بذلك الوكيل العام لدى محكمة الاستثناف التي بها مقر الفرع في بحر ثلاثة أيام من تاريخ القرار.

### الفصل الثاهن و الستون

إذا تقررت الإحالة طبق مقتضيات الفصل السابق يتولى العميد حال اتصاله بملف تأديبسي إعلام المحامي المحال بواسطة رسالة مضمونة الوصول مع الإعلام بالسبلوغ تتضمن التنبيه عليه بالحضور شخصياً أمام عضو مقرر لتلقى جوابه.

وبعد انتهاء الأبحاث يعين العميد موعدا لاتعقاد المجلس يستدعى له المحامي بنفس الطريقة المبينة في الفقرة السابقة قبل الموعد بخمسة عشر يوما على الأقل.

<sup>(</sup>۱) أنظر د . عبد القتاح مراد "موسوعة قاتون التجارة الجديد ، دراسة مقارنة – شرح تفصيلي لجميع مواد قانون التجارة " ص ۷۷ وما بعدها .

ويمكن للمحامي المحال على مجلس التأديب الإطلاع على الملف واستخراج منسخة من الوثائق المظروفة به وله أن يستعين بأحد زملائه للدفاع عنه.

وإذا أمسك المحامي المحال على النتبع عن الحضور أو الجواب فالمجلس مواصلة النظر والبت في الموضوع دون توقف على حضوره وذلك في أجل أقصاه ثلاثة أشهر من تاريخ التعهد (١).

### الفعل التاسع والستون

يتخذ مجلس توجيه نسخة منه إلى المحامي المعني بالأمر وأخرى إلى الوكيل العام لدى محكمة الاستثناف بتونس وثالثة إلى رئيس الفرع الجهوي المختص في اجل لا يتجاوز خمسة عشر يوما .

وعلى الوكيل المذكور إعلام وزارة العدل بذلك القرار وعلى هذه الأخيرة أن تعلم به كافة المحاكم.

### الفصل السبحون

يمكن لمجلس الهيئة الوطنية للمحامين بطلب من المحامي المؤاخذ تأديبيا، بعد قضاء نصف العقوبة على الأقل، إعفاؤه من بقية العقاب إذا توفر للمجلس ما يبرر ذلك.

# الباب السابع في وسائل الطعن الفصل الحادي و السبعون

يجــوز الطعن استثنافا في القرارات غير التأديبية الصادرة عن مجلس الهيئة الوطنــية للمحاميــن ومجالس الفروع الجهوية ورؤسائها وقرارات الجلسات

<sup>(</sup>۱) أنظر د . عبد الفتاح مراد "موسوعة مراد لشرح قواتين الضرائب والمحاسبية والمراجعة القانونية " ص ٨٦ وما بعدها .

العامة وإجراءات انعقاد لدى محكمة الاستثناف التي يوجد بدائرتها مقر الهيئة خضع أو الفرع وذلك ممن له حق التصويت ومن الوكيل العام المختص وغيرهم ممن لهم مصلحة طبق أحكام الفصول التالية.

## الفصل الثاني و السبعون

ير يجوز الطعن استثنافيا في قرارات الحفظ الصريحة أو الضمنية الصادرة عن رؤساء الفسروع الجهوية من الوكيل العام لدى محكمة الاستثناف التي يوجد بدائرتها الترابية مقر الفرع الجهوي المختص.

كما يجوز الطعن في كل القرارات التأديبية الصادرة عن مجلس الهيئة الوطنية للمحامين، من الوكيل العام المذكور، ومن المعني بالأمر أو من أحد أصوله أو فروعه أو من قرينه وذلك في طرف شهر من تاريخ الإعلام بالقرار أو مضي الأجل المحدد لاتخاذه والاستثناف بوقف التنفيذ ما عدا في الصورة المنصوص عليها بالفقرة الأخيرة من الفصل ٦٥ من هذا القانون.

ويمكن لمن ذكر ولعميد المحامين الطعن بالتعقيب في القرارات الصادرة عن محاكم الاستثناف لدى المحكمة الإدارية في ظروف شهر من تاريخ الإعلام بها.

ويتعين على الوكيل العم المختص إعلام وزارة العدل بالقرارات الصادرة عن محاكم الاستثناف وعن المحكمة الإدارية وعلى وزارة العدل إعلام كافة المحاكم بالقرارات التأديبية (١).

<sup>(&#</sup>x27;) أنظر د . عبد الفتاح مراد "موسوعة الشركات – شرح تفصيلي لكل مادة على حدة من مواد قاتون الشركات " الجزء الثالث. ص ٣٣ وما بعدما .

### الفصل الثالث والسبعون

على كاتب محكمة الاستئناف التي وقع الطعن لديها طبق الفصلين المتقدمين أن يوجه في ظرف أسبوع مطلبا إلى العميد أو رئيس القرع الجهوي المختص لجلب الملف المتعلق بالقرار المطعون فيه، وعلى العميد أو رئيس الفرع المذكور إحالة ذلك الملف إلى كتابة تلك المحكمة في أجل لا يتجاوز خمسة عشر يوما وبانقضاء ذلك الأجل، يمكن للمحكمة أن تبت في الطعن دون توقف على ورود الملف الابتدائي.

### القصل الرابح والسبعون

للرئيس الأول لمحكمة الاستثناف المعنية الإنن بوقف التنفيذ العاجل المأذون بسه وذلك لمدة ثلاثة أشهر على أن يقع البت في مطلب الاستثناف خلال تلك المدد (١).

# الباب الثامن في نظام التقاعد الفصل الخامس و السبعون

يستخلص لفائدة صندوق الحيطة والتقاعد المحامين عن كل قضية مدنية ما عسدا قضايا النقة وحوادث الشغل وقضايا العرف والمنح العائلية وعن كل قضية تجاريسة أو جزائية يقام فيها بالحق الشخص معلوم مرافعة يضبط مقداره بأسر ويستخلص في آن واحد مع معلوم النشر ويخضع استخلاص معليم مطوم المسرافعة لجميع القواعد المتعلقة بأداء وترجيع واستخلاص معاليم التسجيل الموظفة على الأحكام والتي يضاف إليها ذلك المعلوم وجوبا .

<sup>(</sup>١) أنظر د . عيد الفتاح مراد " شرح النظم الفاتونية والاقتصادية والسياسية في مصر والدول العربية " ص ١٠٠ وما بعدها .

## الفصل السادس و السبعون

يتصــرف مجلس الهيئة الوطنية في أموال الصندوق المنكور بالفصل السابق طبقا لقواعد تتظيمية وتسييره التي يتم ضبطها بأمر <sup>(١)</sup>..

### الفصل السابح و السبحون

لا يتمستع بجسراية الستقاعد التسي يدفعها الصندوق إلا المحامون المرسمون بسالجدول والذين باشروا فعلا مهنتهم لدى المحاكم التونسية مدة ثلاثين عاما ويدخسل فسي حسساب مسدة المباشرة الفعلية الفقرة التي قضاها المحامي في الخدمة الوطنية أو في تمرين بالخارج مرخص فيه من مجلس الهيئة الوطنية

## الفصل الثاءن و السبعون

يمنح التقاعد النسبي للمحامي إذا طلب بعد مباشرته الفعلية مدة عشرين سنة، وفي هذه الحالة تحسب جراية الثقاعد على أساس جزء واحد من ثلاثين عن كل سنة عمل فعلى.

وإذا أصيب المحامي بعجز بدني أصبح بموجبه غير قادر على مباشرة مهنته وكان العجز ثابتا فلمجلس الهيئة الوطنية إحالته على المعاش وجوبا ويمنح عندئذ جراية تقاعد كاملة.

كما أن للمحامي طلب إحالته على التقاعد الكامل.

<sup>(</sup>۱) أنظسر د . عبد الفتاح مراد "موسوعة مراد الجنائية للقواعد القانونية التي قسررتها محكمة المعكمة ١٩٣١ حتى قسررتها محكمة المعربة في ٧٧ عاماً منذ إنشاء المحكمة ١٩٣١ حتى ٢٠٠٢ وطرق نقض الأحكام في القوانين العربية " ص ٢٦ وما بعدها .

### الفعل التاسع والسبعون

تدفع لأرملة المحامي وأولاده القصر جراية يقدرها مجلس الهيئة الوطنية ولا يمكن أن يقل مبلغها عن نصف جراية التقاعد، إذا توفي المحامي وهو مرسم بأحد الجداول ويمكن تعديل هذه الجراية كل سنة.

# الباب التاسم في أحكام مغتلفة الفصل الثهانون

لا يجري العمل بالحد الأقصى للعمر المقرر للالتحاق بمهنة المحاماة بالفقرة الثالثة من الفصل الثالث إلا بعد سنة أشهر من تاريخ نشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية (١).

### القصل العادي والثمانون

يسمح بصفة استثنائية للمدرسين في مؤسسات التعليم العالي المرسمين بجدول المحامي في تاريخ صدور هذا القانون بمواصلة الجمع بين المهنتين على أن يضبط أمر خاصيات نظام هذا الصنف من المدرسين.

### الفصل الثاني والثمانون

يــتولى العميد المنتخب أو من ينيبه بصفة انتقالية تنظيم إعادة انتخاب أعضاء مجلــس الهيـــئة الوطنية للمحامين وانتخاب رؤساء وأعضاء مجالس الفروع الجهويــة وذلك في أجل أقصاء ثلاثة أشهر من تاريخ نشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

<sup>(</sup>۱) أنظر د . عبد الفتاح مراد "موسوعة قانون التجارة الجديد ، دراسة مقارنة - شرح تقصيلي لجميع مواد قانون التجارة " ص ۷۷ وما بعدها .

### الفعل الثالث و الثمانون

ألغيت جميع النصوص المخالفة لهذا القانون وخاصة منها القانون عدد ٣٧ لسينة ١٩٥٨ المؤرخ في ١٥ مارس ١٩٥٨ والمتعلق بضبط مهنة المحاماة عدا ما تضمنه الفصل ٧٠ منه وكافة القوانين التي نقحته أو تممته (١).

ينشــر هــذا القــانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

تونس في ٧ سيتمبر ١٩٨٩ .

زين العابدين بن علي

<sup>(</sup>۱) انظر د . عدد الفستاح مراد "موسوعة مراد المدنية للقواعد القانونية التى قسررتها محكمة المحكمة ا ١٩٣١ حتى قسررتها محكمة ا ١٩٣١ حتى ٢٠ عاماً منذ إنشاء المحكمة ١٩٣١ حتى ٢٠٠٧ وطرق نقض الأحكام فى القوانين العربية " ص ٣٥ وما بعدها .

# الباب الغامس الأصول التشريعية لقانون المعاماة في جمعورية موريتانيا الإسلامية

# قانون الميئة الوطنية للمعامين الباب الأول أحكام عامة

مادة 1: تلغى أحكام هذا القانون وتحل محل أحكام الأمر القانوني رقم ١١٢ /١٩٨٦ المنشئ للهيئة الوطنية للمحامين (١).

مسادة ٢ : تتشأ هيئة وطنية للمحامين لدى المحكمة العليا ولدى جميع محاكم الجمهوريسة الإسسلامية الموريتانية تتمتع الهيئة الوطنية للمحامين بالشخصية المدنية، ومقره في نواكشوط .

المحامون مساعدون للقضاء ويزاولون مهنة حرة ومستقلة.

مسادة ٣: المحسامون هم وحدهم الذين لهم صفة التمثيل القضائي والمؤازرة والترافع والدفاع وتمثيل الخصوم في كل المواد.

ولهم أيضاً الحق في مزاولة الطعون وفي كل تصرف فيه مصلحة موكليهم بما يقتضيه عقد التوكيل ولهم أن يطلبوا رفع كل حجز أو استصدار كل وثيقة ضرورية لتنفيذ الأحكام والقرارات.

يمارس المحامون نشاطاتهم أمام جميع المحاكم والهيئات ذات الطابع القضائي أو التأديبسي الستابعة للإدارة العمومية أو الهيئات المهنية ما عدا إذا صرحت نصوص قانونية بخلاف ذلك.

<sup>(</sup>۱) أنظــر د . عــبد القــتاح مراد "الموسوعة العقارية - شرح تقصيلى لقاتون التمويل العقارى والقوانين العقارية في مصر " ص ٤٥ وما بعدها .

مسادة ٤: استثناء من الأحكام الآنفة تعفى الدولة مدعية أو مدعى عليها والمجموعات الإقليمية والمؤسسات المعمومية ذات الطابع الإداري من الزامية اللجوء إلى المحامى.

ويمكن لأي شخص طبيعي أن يرافع أو يطلب أمام القضاء شفويا أو عن طريق مذكرة لنفسه ولذويه والاصهاره المباشرين دون استثناء حتى الرتبة الثانية، بما في ذلك قرابة الحاشية، وكذلك الزوج عن زوجه.

\_ الممثلون الشرعيون هم وحدهم المعفون من الوكالات.

\_ يبقى التمثيل أمام محاكم الشغل طبقا لترتيبات قانون الشغل.

وإذا لم يعين الأطراف محاميا أمام محاكم المقاطعات، فإنه بإمكانهم أن يعينوا ممثلا يختارونه مصحوبا بوكالة صريحة مكتوبة. وفي كل الحالات فإن تعهد المحامي أمام المحكمة العليا واجب.

مادة • : يجب على المحامين أثناء تأدية وظائفهم التعاون الكامل مع الإدارة القضائية ومع المتقاضين وأن يسهروا على الحفاظ على مصالح الأطراف التي يمتلونها وأن يلتزموا النزاهة والاعتدال واحترام المحاكم والقضاة والاحتفاظ بالسر المهنى.

اختيار المحامي يترتب عليه اختيار مكتبه كمقر مختار.

مادة ٦ : المحامون من جنسية أجنبية، المنتمون إلى دول توافق على المعاملة بالمنتل في إطار اتفاقية قضائية، يمكنهم المؤازرة والدفاع والتمثيل أمام محاكم الجمهورية الإسلامية الموريتانية، شريطة أن يشعروا مسبقا كلا

<sup>(1)</sup> أنظر د . عبيد الفتاح مراد 'أنظر د . عبد الفتاح مراد 'موسوعة شرح قوانين الملكية الفكرية " ص ٥٠ وما بعدها .

من نقيب المحامين ومحامي الطرف الأخر وممثل النيابة العامة، إذا كانت القضية جزائية أو يفرض القانون إبلاغ النيابة بها.

ويجب عليهم أيضا اختيار مكتب أحد المحامين المسجلين في جدول الهيئة الوطنية للمحامين مقرا لهم.

مادة ٧ : يمارسون المحامون مهنتهم على كافة التراب الوطني ممارسة فعلية ويسجلون في الجدول حسب أقدميتهم في المهنة.

وتعاد طباعة الجدول مرة كل سنة على الأقل في الشهر الأول من السنة القضائية وتوضع منه نسخة لدى كتابة الضبط بالمحكمة العليا وكل المحاكم الأخرى (١).

ويغفل اسم المحامي من الجدول بمقتضى ظروف طارئة أدت به إلى أحد الأمور التالية:

١- الابتعاد عن دائرة المحكمة العليا لمدة تزيد على ٦ أشهر بسبب المرض
 أو العاهات الخطيرة أو الدائمة.

 ٢- عدم الالستزام بالأجسال المقسررة لدفع المشاركات التي يحددها النظام الداخلي للهيئة.

٣- عدم ممارسة المهنة بدون سبب مشروع.

ليس للطعون ضد القرارات المتخذة في هذا الشأن أثر توقيفي.

<sup>(</sup>۱) أنظر د . عدد الفتاح مراد موسوعة مراد الجنائية للقواعد القاتونية التي قسررتها محكسة المقض المصرية في ٧٧ عاماً منذ إنشاء المحكمة ١٩٣١ حتى ٢٠٠٧ وطرق نقض الأحكام في القوانين العربية " ص ٣٥ وما بعدها .

### الباب الثاني ديار درارات المرود الروار و

### تغظيم وإدارة الميئة الوطنية للمدامين

مادة ٨ : يدير الهيئة الوطنية للمحامين مجلس الهيئة برئاسة النقيب، ويضم المجلس:

ثلاثة أعضاء إذا كان عدد المحامين المسجلين في الجدول أقل أو يساو ١٥ محاميا .

- \_ خمسة أعضاء إذا كان العدد بين (١٦) سنة عشر وثلاثين (٣٠).
- \_ سبعة أعضاء إذا كان العدد ما بين واحد وثلاثين (٣١) وخمسين (٥٠).

- ثلاثـة عشر عضوا إذا كان العدد فوق الخمسين ويجب أن يكون أعضاء الهيـئة موريتانيين ويتم انتخابهم من طرف الجمعية العامة بواسطة الاقتراع السـري وتتضـمن بطاقة الانتخاب من الأسماء ما يساوي المقاعد الشاغرة وبواسـطة الأغلبية المطلقة للأصوات المعلن عنها من الأعضاء الحاضرين والذين صوتوا بالمراسلة.

ويجب إبسلاغ النقيب بثمانية أيام على الأقل في ظروف مختومة من طرف الأعضاء الذين يصوتون بالمراسلة، قبل الاقتراع (١).

مسادة ٩: يجب أن تكون جنسية النقيب موريتانية ويتم انتخابه من طرف الجمعية العامية قسبل انستخاب أعضاء المجلس بواسطة الاقتراع السري والأغلبية المطلقة من الأعضاء الذين حضروا الاقتراع بصفة شخصية أو عين طريق المراسلة من بين الذين لهم أقدمية خمس سنوات من الممارسة القانونية لمهنتهم في الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

الجمعية العامة تتشكل من كل المحامين المسجلين في جدول الهيئة.

<sup>(</sup>١) أنظر د . عبد الفتاح مراد "مومنوعة التشريعات المصرية والعربية " ص ٤٩ وما بعدها .

وينتخــب النقيــب وأعضاء مجلس الهيئة بواسطة الاقتراع السري لمدة ثلاث سنو ات.

مسادة ١٠ : يمثل النقيب الهيئة في كافة مجالات الحياة المدنية كما يتلافى أو يسسوي السنزاعات المهنية بين أعضاء الهيئة ويحقق في كل المطالبات التي يتقدم بها ويترأس النقيب مجلس الهيئة ويعين كاتبها من بين أعضاء المجلس. ويجوز للنقيب كذلك تفويض كل أو بعض اختصاصاته إلى عضو أو عدة أعضاء من مجلس الهيئة وفي حالة مانع خطير أو نهائي يحل محله العضو الاقدم من أعضاء المجلس حتى يتم انتخاب النقيب الجديد في خلال شهر من حدوث المانع.

مادة ١١: يقوم مجلس الهيئة بتمثيل مصالح المحامين وهو مكلف على الخصوص بـ :

١- قبول دخول المترشحين للتدريب وتسجيل المحامين المتدربين في الجدول بعد انتهاء تدريبهم وتسجيل وترتيب المحامين المسجلين سابقا والذين تقدموا من جديد لممارسة المهنة بعد تركها، وكذلك قبول المترشحين المعفيين من التدريب والنظر تأديبيا في الأخطاء المرتكبة من طرف المحامين المسجلين والمتدربين والشطب على المحامين من الجدول.

٢- حفــ ظ وصيانة مبادئ النزاهة والترفع والاعتدال والزمالة التي تقوم على
 أساسها الهيئة والتحلي بالنزاهة التي يتطلبها شرف وكرامة المهنة.

 ٣- السهر على مواظبة المحامين ومداومتهم على حضور جلسات المحاكم وانضباطهم باعتبارهم أعوانا للعدالة.

٤ - بحـث المسائل المستعلقة بممارسة المهنة والدفاع عن حقوق المحامين
 وحسن قيامهم بواجباتهم.

- تسبير مستلكات الهيئة وإدارة واستخدام المسوارد لتوفير الإعانات والمخصصات وغيرها من المزايا الممنوحة للأعضاء الحاليين أو السابقين في الهيئة أو أراملهم أو أبنائهم.

٣- السماح للنقيب بالسترافع أمام القضاء دفاعا عن مصالح الهيئة وقبول الوصايا والهات الممنوحة لها والتصالح والتصرف في الملكية أو الرهن العقاري والقيام بأي نوع من الاقتراض.

تلغيى كل مداولة خارجة عن اختصاص مجلس الهيئة أو مخالفة القانون بناءً على طعين من المدعي العام لدى المحكمة العليا وتبت هذه الأخيرة حسب تشكيلتها المقررة كما في نتازع الاختصاص.

مادة ١٢ : يمكن لمجلس الهيئة بعد أخذ رأي الجمعية العامة إنشاء مشاركات وحقوق مرافعات تكون حيلتها موارد للهيئة.

مادة ١٣ : تجاتمع الجمعية العامة مرة كل سنة على الأقل بناء على دعوة النقيب وتحت رئاسته.

فإن كان في حالة مانع تولى الرئاسة عضو مجلس الهيئة الأقدم فإن تعذر السنتائية السند الغرض أحد أعضاء المجلس كما يمكن أن تتعقد دورة استثنائية بدعوة من النقيب أو بطلب مكتوب من ثلث المحامين المسجلين الجدول.

ولا يجوز للجمعية العامة أن تبحث في جدول أعمالها إلا المسائل التي قدمها المجلس بها المجلس بها أحد أعضائها شريطة أن يكون قد تم إعلام المجلس بها كتابيا قبل ذلك بخمسة عشر يوما على الأقل وصادقت عليها أغلبية الجمعية العامة.

وللجمعية العامة أن تصدر لمجلس الهيئة كل توصية تراها مفيدة. و يقدم المجلس الجمعية العامية كل سنة تقرير أعاماً عن نشاطات الهيئة

الوطنية بهدف المصادقة عليه.

#### الباب الثالث

#### في الانتساب للممنة والتدريب

مادة ١٤: لا يجوز لأي شخص أن يجمل لقب محام إذا لم يكن مسجلا في جدول الهيئة الوطنية للمحامين.

مادة ١٥ : يجب على كل مترشح للانتساب لمهنة المحاماة أن تتوفر فيه الشروط التالية :

١- أن تكون جنسيته موريتانية ومتمتعاً بحقوقه المدنية.

٧- أن لا يقل عمره عن أربعة وعشرين عاما.

٣- أن يكون حاصلا على شهادة المتريز في القانون أو في الشريعة
 الإسلامية أو أية شهادة معادلة.

٤- أن لا يكون قد ارتكب أفعالاً أدت إلى إدانته جنائياً أو مست بالأخلاق الحميدة والنز اهة.

أن يكون حائرًا على شهادة الكفاءة لممارسة مهنة المحاماة المنشأة بالمرسوم رقم ٢٥- ٩٩ الصدادر بتاريخ ١٩٩٢/٦/١٤ والمحدد لنظام الدراسات والامتحانات بالمعهد العالى للدراسات المهنية.

٦- أن يكون قد نجح في التدريب المنصوص عليه في المادة ١٨ من هذا
 القان ن.

مادة ١٦ : يجب على كل مترشح للتنريب أن تتوفر فيه الشروط الآتية:

١- أن يكون جنسيته موريتانية ومتمتعا بحقوقه المدنية.

٧- أن لا يقل عمره عن إحدى وعشرين سنة.

٣- أن يكون حاصــــ علــــ شـــهادة المتريز في القانون أو في الشريعة
 الإسلامية أو شهادة معادلة.

 ٤- أن لا يكون قد ارتكب أفعالاً أدت إلى إدانته جنائياً أو مست بالأخلاق الحميدة والنزاهة.

٥- أن يتدم إفادة التزام بالتدريب موقعة من طرف أحد المحامين المسجلين
 في الجدول.

 ٦- أن يكون حاصد على شهادة الكفاءة لممارسة مهنة المحاماة المذكورة أعلاه.

مادة ١٧ : مدة التدريب ثلاث سنوات مدنية ويتضمن وجوبا.

١- عملا فعليا ومتواصلاً في مكتب محام مسجل في الجدول العام للهيئة.

٢- المواظبة على حضور جلسات المحاكم (١).

٣- المواظبة كذلك على حضور محاضرات عن قواعد وأخلاق وتقاليد
 المهنة يقدمها مجلس الهيئة.

ولا يجوز أن تتوقف هذه الفترة الممتدة على ثلاث سنوات، والتي تبدأ اعتبارا من أداء اليمين أكثر من ثلاثة أشهر متتالية إلا في حالة الاستدعاء للخدمة العسكرية أو الإصابة بمرض خطير أو بالإعاقة.

مسادة ١٨: يمنح النقيب بعد مداولة مجلس الهيئة شهادة بختم التدريب بغية التسجيل على الجدول .

ويمكن لجلس الهيئة إذا رأى أن المتدرب قد أخل بشروط التدريب وبعد الاستماع إليه اتخاذ قرار بتمديد التدريب مدة سنة وهذا القرار غير قابل لأي طعن .

<sup>(&</sup>lt;sup>()</sup> أنظر د . عبد الفتاح مراد "موسوعة البُنوك – طبقا لقانون التجارة الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ " ص: ٨٧ وما بعدها .

بعد انتهاء السنة الرابعة من التدريب يصدر المجلس وجوبا قرارا باعتماد المستدرب أو رفضه ويكون قرارا مسببا ويمكن لصاحبه الطعن فيه أمام المحكمة العليا في ظرف شهر.

مسادة 19 : يجوز لكل محام متدرب، تحت مسؤولية المحامي الذي تحمل مسؤولية تدريبه، مزاولة كل اختصاصات المحامي المدرب باسمه وخصوصا في حالة تغيبه المؤقت.

ولا يجوز له حمل لقب المحامي إلا إذا اتبعه بكلمة (متدرب).

مسادة ٢٠ : يسجل المحامون المتدربون في لائحة التدريب ويتم إعداد هذه اللائحة من طرف النقيب وتطبع ملحقة بجدول الهيئة.

مـــادة ٢١ : لا يجوز للمحامي المتدرب أن يقوم بأي إجراء باسمه الخاص إلا في حالة تعيينه في إطار المساعدة القضائية.

مسادة ٣٢ : توجه طلبات القيد في الجدول أو في لاتحة التدريب إلى نقيب الهيئة الوطنية مرفقة بالوثائق اللازمة المطابقة لشروط المواد ١٦ و ١٧ و ٢٦ من هذا القانون (١).

يعرض النقيب ملف الترشيح للتدريب على مجلس الهيئة الذي يبت في الأجل المحدد في المادة ٢٤ ويأمر المجلس أثناء ذلك بإجراء بحث أخلاقي حول المترشح.

غير أنه لا تستقبل ملفات الترشيح للتدريب إلا في الفقرة ما بين ٣١ يوليو إلى ٣١ ديسمبر من كل سنة.

<sup>(</sup>۱) أنظر د . عبد الفتاح مسراد " شرح النصوص العربية الاتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية " ص ٤٦ وما بعدها.

مادة ٢٣: يبلغ قرار مجلس الهيئة في ظرف ١٥ يوما للمعنى وللمدعي العام لدى المحكمة العليا اللذين يحق لكل منهما الطعن فيه أمام المحكمة العليا في أجل شهرين ابتداء من تاريخ التبليغ.

وفي حالة ما إذا لم يبت المجلس في أجل شهرين يعتبر طلب المترشح مرفوضاً ويمكنه الطعن أمام المحكمة العليا في ظرف أربعة أشهر من انتهاء الأجل الأول.

نبحــــث المحكمة العليا ونتأكد من أن المترشح مستوف لكافة الشروط القانونية وأن وضعيته لا تشكل أية حالة تعارضه.

تبت المحكمة العليا في غرفة المشورة.

لا يجوز لمجلس الهيئة أن يقرر أي رفض المتسجيل أو إعادة التسجيل في الجدول ولا أي انسحاب دون أن يستدعي المعنى بصورة شخصية خلال الخمسة عشر يوما التي سبقت اجتماع المجلس من أجل الاستماع إليه يكون غيابيا كل قرار متخذ ضد محام لم يتم استدعاؤه بصفة شخصية وقابلا للمعارضة في أجل شهر من تاريخ إبلاغه شخصيا أو بواسطة رسالة مضمونة.

وفي هذه الحالة بعبد مجلس الهيئة النظر في ترشيح المعنى مع استدعائه حيث يتخذ قرارا قابلاً للطعن خلال المدة المحددة أنفا.

مادة ؟ ٣ : بعد قرار الاعتماد الذي تتخذه المحكمة العليا يقدم النقيب المترشح لأول جلســة علنــية لهذه المحكمة يؤدي أمامها اليمين الواردة في المادة ٢٧ أدناه .

مادة • ٢ : أ- أساتذة القانون المبرزون الذين مارسوا التدريس مدة سنتين والحائرون على الشريعة الإسلامية أو والحائرون على الشريعة الإسلامية أو شهادة تعادلها معترف بها إذا أمضوا ثلاثة أعوام في التدريس (١).

ب- المحامون الموريتانيون الجنمية الذين تم تسجيلهم، لدى نقابة المحامين
 فـــي دولـــة أجنبـــية لمدة تزيد على السنة لا تدخل فيها فترة التدريب وكانوا
 حاصلين على الشهادات الضرورية لممارسة المهنة.

ويعفى من التدريب ومن المؤهلات الأكاديمية القضاة الذين مارسوا وظائفهم القضائية لمدة عشر (١٠) سنوات على الأقل.

مسادة ٢٦ : يجب على كل مترشح للتدريب في المحاماة أو للاتحاق بها أن يودي البمين التائية أمام المحكمة العليا قبل تسجيله على جدول المحامين أو على لائحة التدريب: (أقسم بالله العظيم أن أزاول مهام الدفاع أو الاستشارة بكرامة وضمير واستقلال وإنسانية وأن لا أقول أو أنشر ما يخالف القوانين والانظمة والأخسلاق الحمسيدة وأمن الدولة والأمن العام وأن لا أحيد عن الاحترام الواجب للمحاكم والسلطات العمومية).

# الباب الرابع

### في التنافي

مسادة ۲۷ : تستعارض مهنة المحاماة مع كل نشاط من طبيعته المس من الاستقلال وخصوصية المهنة، كمهنة حرة وخصوصاً.

- \_ كل الوظائف العمومية.
- المهام التي يسندها القضاء.
- \_ مهام المأمورين العموميين والرسميين.

<sup>(</sup>۱) انظر د . عبد الفتاح مراد "موسوعة شرح قانون الإجراءات الجنائية – شرح تقصيلي لكل مادة على حدة من قانون الإجراءات " ص ۸۸ وما بعدها .

\_ النشاطات ذات الطابع التجاري بصفة مباشرة أو عن طريق وسيط.

- العمل شريكا في شركات التضامن أو مسيرا للشركات ذات المسؤولية المحدودة أو رئيس مجلش إدارة أو مدير عام أو عضو مجلس إدارة منتدبا في شركات المساهمة أو مسير الشركة مدنية ما لم يكن موضوعها هو تسيير مصالح مهنية.

مادة ٢٨ : لا تتعارض مهنة المحاماة مع:

- \_ عضوية المجلس الدستوري.
  - عضوية البرلمان.
- ... منصب عمدة بلدية أو عمدة مساعد،
- مكلف بمهمة التدريس أو أستاذ قانون في الكليات والمدارس.
  - \_ المناصب الشرفية.

يمكن للمحامي أن يكلفوا من طرف الدولة بمهام مؤقتة ولو مأجورة شريطة أن لا يزاولوا طيلة المهمة أي نشاط مهني بصفة مباشرة أو غير مباشرة وأن لا يبتعدوا عن دائرة المحكمة العليا لمدة تزيد على ستة أشهر.

مادة ٢٩ : يحظر على المحامين من الموظفين أو القضاة السابقين أو يعطوا رأيهم أو يؤازروا أو يمثلوا الأطراف في القضايا التي عرضت عليهم أثناء مزاولة وظائفهم السابقة.

### الباب الذامس

### في معاسبة المعامين

مادة ٣٠ : يجب على المحامي أن تكون لديه محاسبة مضبوطة تتألف وجوبا من الوثائق التالية:

\_ دفتر يومية الإيرادات والنفقات.

ســجل أتعاب تقيد فيه كل عملية دفع أو نفقة حسب التسلسل التاريخي دون
 بياض أو شطب أو إضافة كلمة مع وجوب ذكر السبب.

ويلزم المحامي بتقديم محاسبته كلما طلب منه النقيب ذلك ويجوز لمجلس الهيئة ضمن اختصاصه التأديبي، أن يطلب، عند الضرورة الإطلاع على دفاتر المحاسبة وأوصال المخالصات.

# الباب السادس في مزاولة الممنة بشكل مشترك

مسادة ٣١ : للمحامي أن يمسارس مهنته منفردا أو مشتركا مع غيره من المحامين في إطار المشاركة أو التعاون أو الشركة المدنية للمحامين.

تكون الاتفاق يات المتعلقة بهذه الأنواع مكتوبة ومسجلة لدى أحد مكاتب التوثيق مع إرسال نسخة منها إلى النقيب للإشعار.

يحظر اشتراك محام مع شخص غير محام.

### الباب السابم في التأديب

مسادة ٣٢ : يتابع مجلس الهيئة باعتباره مجلسا تأديبيا، المخالفات والأخطاء المرتكبة مسن طرف المحامين المسجلين على جدول المحامين أو في لاتحة التدريب أو المحامين الشرفيين ويعاقب عليها.

ويتعهد إما تلقائياً أو بناءً على طلب المدعي العام لدى المحكمة العليا أو بمبادرة النقيب.

ويبت فيما يعرض عليه بقرار مسبب.

مادة ٣٣ : تحظر كل سمسرة وكل دعاية بهدف تحقيق مصالح مهنية وكل إخلال بالقواعد المهنية أو الشرف أو اللياقة حتى في الوقائع غير المهنية. يحظر كل اقتتاء وكل تتازل عن الحقوق المتتازع عليها أو اتخاذ مصالح في القضايا الموكلة للمحامين وكل شرط يربط الأتعاب بكسب قضية أو عملية قضائية.

كل اتفاق حول المحظورات المبينة في الفقرتين السالفتي يعد لاغيا ولا يمكن لأي طرف الاحتجاج به يعاقب من يقوم بهذه المحظورات بإحدى العقوبات المنصوص عليها في المادة ٣٤ التالية.

مادة ٣٤ : العقوبات التأديبية هي:

- ــ الإنذار.
- ـ التوبيخ.
- المنع من مزاولة المهنة لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات.
  - ... الشطب من جدول الهيئة أو من لائحة التدريب.
    - \_ سحب التشريف.

الإنـــذار والتوبــيخ والتعليق المؤقت يمكن أن تتضمن الحرمان من الحق في عضوية مجلس الهيئة لمدة لا تزيد على عشر (١٠) سنوات.

مسادة ٣٥: لا يجوز النطق بأية عقوبة تأديبية قبل الاستماع إلى المحامي المعنى أو دعوته لذلك في أجل ١٥ يوما ابتداء من إبلاغه.

وعليه يحق له الإطلاع على ملفه التأديبي وله أن يستعين، أمام مجلس الهيئة بمحام يختاره من خارج أعضاء المجلس.

مسادة ٣٦: يسبلغ النقيب مباشرة بواسطة رسالة مضمونة مع وصل استلام، قرار مجلس التأديب إلى المحامي المعني في الأيام العشرة التالية، كما يبلغها للمدعسي العام لدى المحكمة العليا في الأيام الثلاثة التالية إذا كان الطلب منه وفي عشرة أيام فيما عدا ذلك.

مادة ٣٧: يجب أن تكون الشكايات المتعلقة بمزاولة مهنة المحاماة في المسائل الناجمة عن التأديب المحولة من لدن المدعي العام إلى مجلس الهيئة موضوع وصل استلام في الأيام الثمانية التالية.

وإذا لـم يـتخذ قـرار فـي الشهرين التاليين، إذا كان المحامي حاضراً في موريتانيا أو الأشهر الأربعة التالية إذا كان خارج البلاد يستطيع المدعي العام رفـع القضـية أمام المحكمة العلبا التي تعرض الموضوع وتبت فيه كما هو وارد في الفقرة الرابعة من المادة ٢٤.

مسادة ٣٨ : يقوم المدعي العام لدى المحكمة العليا بمراقبة وتتفيذ العقوبات التأديبية التي يتخذها مجلس الهيئة وله أن يطلب عند الضرورة نسخة من قرارات مجلس التأديب .

مسادة ٣٩: في حالة ما إذا كان القرار غيابياً، فإن للمحامي أجل شهر، إذا ما بلغ له شخصياً وأجل شهرين في كل حالات التبليغ في ظرف ١٠ أيام (١٠). مسادة ٥٠ : حق الطعن في قرارات التأديب يمتلكه المحامي المعني وكذلك المدعسي العام والطعن الذي يتقدم به المحامي مقبول في أجل شهر من تبليغه القرار في حالة كون القرار حضورياً وفي أجل شهرين إذا كان غيابياً.

وطعن المدعي العام مقبول في أجل شهر من تبليغه القرار.

يستم الطعن بالتصريح لدى كتابة ضبط المحكمة العليا حسب الشكليات العادية ويسبلغ كاتسب الضسبط الرئيس لدى المحكمة العليا الطعن المقدم من طرف المدعسي العسام فسي أجل ثمانية أيام إلى نقيب الهيئة الوطنية للمحامين وإلى

<sup>&</sup>lt;sup>()</sup> أنظـر د . عـد الفتاح مراد " تشريعات الحقويات في الدول العربية والمعايير الدولـية – دراسـة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومعايير الدفاع والعدالة الجنائية وحقوق الإتممان " ص ٥٥ وما بعدها .

المحامي المتابع حيث يكون أمام الاثنين أجل شهر لوضع مذكراتهم ويوقف الطعن تنفيذ القرار التأديبي في حالة المنع المؤقت أو الشطب.

تبت المحكمة العليا نهائياً في غرفة المشورة بتشكيلتها التي تبت بها في تنازع
 الإختصاص.

مسادة ٤١ : تتقادم القضايا التأديبية بمرور ثلاث سنوات ابتداء من اقتراف الأفعال ويستوقف سريانها بأي إجراء يدخل في إطار المتابعة المقررة في المادة ٣٣٠.

### الباب الثامن الأحكام الجزائية

مسادة ٢٤ : يعاقب بمقتضيات المادة ٢٤١ من القانون الجنائي كل من ارتدى بغير حق أمام إحدى المحاكم، بنلة المحامي أو زيا مشابها لها يمكن أن تستنتج منه ممارسة مهنة المحاماة (١٠).

يعاقب بنفس العقوبات كل من أقدم بغير حق عن طريق انتحال اللقب أو بأي وسيلة أخرى على إعطاء انطباع بأنه يمارس أو مأذونا في ممارسة مهنة المحاماة.

مسادة ۴ : كل سمسرة أو جاب للزبناء عن طريق الإغراء يعاقب عليه بغرامة تتراوح ما بين ٥٠٠٠٠ أوقية و ١٠٠٠٠ أوقية كما يعاقب في حالة العردة بالحبس من شهر إلى شهرين. وذلك دون مساس بالعقوبات التأديبية ضد المحامى الذي ارتكب هذا الفعل كفاعل رئيسي أو مشارك.

<sup>(&#</sup>x27;) انظر د . عبد الفتاح مراد ' التشريعات البرلمانية في الدول العربية والمعايير الدولية – دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية والمعايير النيابية والبرلمانية " ص  $\gamma$  وما بعدها .

مادة £ £: لا تقبل متابعة محام بتهمة السمسرة او جلب الزبناء إلا بإذن كتابي من المدعى العام لدى المحكمة العليا ويشعر نقيب المحامين بذلك.

مادة ٥٤: لمجلس الهيئة في حالة الضرورة القصوى إما تلقائيا أو بناء على الستماس من المدعسي العام أو طلب من النقيب أن يتخذ بالأغلبية المطلقة للأعضاء، قراراً بالتعليق المؤقت ضد كل محام يكون عرضة لمتابعة جزائبة تتسبب في اعتقاله وكل متابعة أخرى مخلة بشرف المهنة.

و له أن ينهي التعليق بنفس الشروط بناء على طلب المعنى وينتهي التعليق المؤقت بقوة القانون بمجرد انقضاء الدعوى الجزائية.

### الباب التاسم أحكام منتلفة

مادة ٤٦ : يرتدي المحامون المسجلون والمتدربون في جلسات المحاكم وفي المخلات العمومية بذلة تحدد مواصفاتها بمرسوم.

مادة ٧٤: لنقيب المحامين أن يعين كل محام تلقائياً في حالة المساعدة القضائية وفي الحالات التي ينص عليها القانون في المواد الجنائية والجنحية. لا يجوز للمحامي المعين تلقائيا، طبقا للقانون، أن يرفض المهمة المسندة إليه ما لم يوافق النقيب على الأعذار والمواتع التي يبديها لإعفائه.

إذا حصل التعيين التلقائي المذكور أثناء إحدى الجلسات لعضو المجلس الأقدم أن يباشر ذلك التعيين فإن لم يوجد قام بذلك أقدم المحامين الحاضرين.

وفي حالة عدم الموافقة أو إذا أصر المحامي على رفضه فلمجلس الهيئة طبقا الاختصاصه التاديبي، أن يتخذ إحدى العقوبات المحددة في المادة ٣٤.

مادة 48: يجب أن تكون أتعاب المحامي أجرة مشروعة، وتحدد باتفاق مكتوب بين الطرفين مع مراعاة مبادئ الاستقامة والاعتدال الخاصة بالمهنة. وفسي حالة نشوب نزاع فإنه يرفع أمام الغرفة المختلطة لدى محكمة الولاية للبت في ظرف شهر.

وفي حالة الطعن فإن على محكمة الاستثناف أو المحكمة العليا أن تبت في غرفة المشورة في أمد شهر  $\binom{1}{2}$ .

مادة ٤٩ : يعتبر المحامي مسؤولا عن الوثائق المسلمة له طيلة ثلاث سنوات من تاريخ نهاية القضية أو من آخر مرحلة من الإجراءات أو من تاريخ تبليغ قراره بالتخلي أو من تاريخ تصفية الحسابات مع الزبون.

ولسيس للمحامسي أن يحجسز وثائق الملف من أجل استيفاء ما يطالب به من تعويضات عسن الأتعساب وتغطية النفقات أو الرسوم المبررة إلا بعد إذن صريح من مجلس هيئة المحامين (٢).

مادة • ٥ : يجوز لمجلس الهيئة أن يمنح لقب المحامي الشرفي أحد المحامين المسـجلين فـــي الجــدول منذ عشرين سنة والذين لم يتعرضوا لأية عقوبات تاديبية أو أية عقوبة أخرى والذين قدموا استقالتهم.

ويبقى المحامون الشرفيون تابعين لمجلس الهيئة.

تحدد حقوق وواجبات المحامين الشرفيين بواسطة النظام الداخلي.

مادة ٥١ : يقرر مجلس هيئة المحامين ترتيبات نظامه الداخلي.

يرسل النظام الداخلي إلى المدعي العام لدى المحكمة العليا من طرف النقيب من أجل المصادقة التي ينبغي أن تتم خلال الشهر الموالي لاستلام النظام

<sup>(&#</sup>x27;) أنظر د . عبد الفتاح مراد "التطيق على قانون التمويل العقارى والاحته التنفيذية " ص ٦٥ وما بعدا .

<sup>(</sup>۱) أنظر د. عبد الفتاح مراد "موسوعة مراد المدنية للقواعد القانونية التى قررتها محكسة النقض المصرية في ٧٧ عاماً منذ إنشاء المحكمة ١٩٣١ حتى ٢٠٠٢ وطرق نقض الأحكام في القوانين العربية " ص ٣٥ وما بعدها

الداخلي من طرف النيابة العامة، وبعد انصرام هذا الأجل يعتبر النظام الداخلي مصادقاً عليه.

ترسل نسخة من هذا النظام إلى كتابة ضبط كل محكمة.

# الباب العاشر

### أحكام نمائية

مسادة ٥٢ : يتخذ مرسوم أو عدة مراسيم لتطبيق هذا القانون عند الاقتضاء.

مادة ٥٣ : تلغى جميع القوانين السابقة المخالفة لهذا القانون.

مادة ٥٤: ينفذ هذا القانون كقانون للدولة وينشر في الجريدة الرسمية بالجمهورية الإسلامية الموريتانية (١).

<sup>(</sup>۱) أنظر د . عبد الفتاح مراد "مومنوعة التشريع والقضاء والققه المصرى والمقارن – التعليق على النصوص الكاملة للتشريعات المصرية بأحكام النقض والإدارية والدستورية وآراء الفقه المقارن وذلك في مائة عام " الجزء الثالث ص ٧٨ وما بعدما .

# الكتاب الرابع الأصول التشريعية المتعلقة بقانون المحاماة في الدول العربية الأسيوية

#### تمهيد وتقسيم:

ســوف نــتعرض في هذا الكتاب للأصول التشريعية المتعلقة بقانون المحاماة في الدول العربية الأسيوية وذلك في الأبواب التالية :

السباب الأول : الأصدول التشدريعية لقانون المحاماة في المملكة الأردنية الهاشمية .

الباب الثاني : الأصول التشريعية لقانون المحاماة في مملكة البحرين .

السباب الثالث : الأصول التشريعية لقانون المحاماة في المملكة العربية السعودية (١).

الباب الرابع: الأصول التشريعية لقانون المحاماة في الجمهورية العراقية .

الباب الخامس: الأصول التشريعية لقانون المحاماة في دولة الكويت. السباب السادس: الأصول التشريعية لقانون المحاماة في الجمهورية العربية

اليمنية .

الــباب الســابع: الأصول التشريعية لقانون المحاماة في الجمهورية العربية السورية.

الباب الثَّامن : الأصول التشريعية لقانون المحاماة في دولة فلسطين .

الباب التاسع : الأصول التشريعية لقانون المحاماة في الجمهورية اللبنانية .

<sup>(1)</sup> انظر د.عبد الفتاح مسراد "برنامج CD موسوعة مراد الجنائية والمدنية للقواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية في ٧٧ عاماً منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٣١ حستى عام ٢٠٠٧ وطرق نقض الأحكام في القوانين العربية".

# الباب الأول القوانين المنظمة لممارسة مسنة المحاماة في المملكة الأرنيية الماشهية

### تمهيد وتقسيم:

سـوف نـتعرض في هذا الباب القوانين المنظمة لممارسة مهنة المحاماة في المملكة الأردنية الهاشمية وذلك في الفصول التالية:

الغصل الأول : النظام الداخلي لنقابة المحامين النظاميين لسنة ١٩٦٦ .

الغصل الثالث : قانون نقابة المحامين النظاميين لسنة ١٩٧٢ (١) .

الفصل الرابع: نظام عوائد أتعاب المحاماة لسنة ١٩٧٣ .

الغصل الخامس: نظام الجوائز التقديرية للمحامين النظاميين لسنة ١٩٧٣.

القصل السادس: نظام معدل لنظام الصندوق التعاون للمحامين النظاميين لسنة ١٩٩٢.

<sup>(&#</sup>x27;) أنظـر د . عـبد الفتاح مراد " تشريعات الصحافة في الدول العربية والمعايير الدولــية – دراســة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومعايير ومواثيق أداب المهنة العالمية "ص ٩٦ وما بعدها .

### الفصل الأول

#### النظام الداخلي لنقابة المحامين النظاميين لسنة ١٩٦٦

المسادة 1: يسمى هذا النظام (نظام معدل النظام الداخلي لنقابة المحامين النظاميين لسنة ١٩٨٩) ويقرأ مع النظام الداخلي لنقابة المحامين النظاميين لسنة ١٩٨٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية(١).

# الفصل الأول جدول المحامين

المادة ٢ : أ \_ على مجلس النقابة أن ينظم سجلا بأسماء المحامين المجازين بمزاولة مهنة المحاماة .

ب \_ وأن ينظم في أول كل سنة مالية جدولاً بأسماء المحامين الأساتذة الذين دفعوا الرسم السنوي حسب الأحرف الهجائية وجدولا آخر بأسماء المحامين المتدربين ينشران في الجريدة الرسمية.

ج \_ أما المحامون الذين يجرى قيدهم في سجل المحامين بعد تنظيمه فتنشر
 أسمائهم أيضاً في الجريدة الرسمية.

د \_ ترسل نسخة من الجدول إلى وزارة العدلية والنيابات العامة والمحاكم ونقابات المحامين في الدول العربية والمؤسسات النقابية أو الدولية التي يحسن تبليغها بعد نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٣ : أ .. يحذف أسم المحامين نهائياً من السجل لأحد الأسباب التالية:

<sup>(</sup>١) تسم الغساء القسانون قم (١١) لمنة ١٩٦٦ واعتبرت الأنظمة الصادرة بمقتضاه سارية المفعول بالقانون رقم (١١) لمنة ١٩٧٧ .

- ۱ \_ عند وفاته<sup>(۱)</sup>.
- ٢ ــ إذا قــرر مجلس النقابة وأكتسب قراره الدرجة القطعية شطب أسمه من
   سجل المحامين حسب قانون المحامين النظاميين الساري المفعول.
  - ب \_ يرفع أسم المحامى من جدول المحامين مؤقتا لأحد الأسباب التالية:
    - ١ \_ إذا غادر المملكة الأردنية بقصد الإقامة أو العمل في الخارج.
      - ٢ ــ إذا باشر بنفسه أعمال التجارة أو الصناعة.
- ٣ ــ إذا شــغل إحــدى وظائف الدولة، ويستثنى من ذلك التدريس في معاهد التعليم العالى.
  - ٤ ـ اذا أعلن انقطاعه عن مزاولة مهنة المحاماة (٢).
  - ٥ \_ إذا لم يدفع الرسم السنوي المنصوص عليه في أنظمة نقابة المحامين.
- ج \_ يجـوز للمحامـي الـذي رفع أسمه من جدول المحامين لأحد الأسباب المذكـورة فـي الغقرة (ب) السابقة أن يطلب إعادة قيد أسمه في الجدول عند زوال الأسباب .

<sup>(1)</sup> تطبق نظام التقاعد والضمان الاجتماعي للمحاميين النظاميين لسنة ١٩٩١ ويقرأ معه القانون الصادر للمحاميين النظاميين لسنة ١٩٧٠ .

<sup>(\*)</sup> أنظر د . عبد الفيتاح مبراد في قانون الملكية الفكرية ومذكرته الإيضاهية (والقوانين المكملة له ص ١٦ وما بعدها .

### الفصل الثاني

#### المحامون المتدربون

المادة \*: يقدم المستدعى إلى مجلس النقابة طلبا خطيا يطلب فيه تسجيل أسمه في سجل المحامين المتدربين مرفقا بالوثائق التي تثبت أنه:

- ١ ــ أردني الجنسية.
- ٢ ــ أتم الواحدة والعشرين من عمره.
- ٣ ــ لــيس محكوما بجناية أو جنحة أخلاقية أو مدانا من قبل سلطة تأديبية
   نتيجة جرم يمس الشرف والأخلاق.
  - ٤ ـ مقيم في المملكة الأردنية الهاشمية.
- حاصل على الشهادة الجامعية الأولى في الحقوق على الأقل من جامعة أو معهد معترف بهما من قبل وزارة التعليم العالى.

المسادة ٥: على الطالب الذي يطلب قيد أسمه في سجل المحامين المتدربين أن يعين في طلبه أستاذه، وأن يرفق مع الطلب تعهدا من الأستاذ أنه قبله متدربا في مكتبه تحت رقابته وإشرافه وعلى مسئوليته.

المسادة ٦: أ ... يــ نظر مجلس النقابة في طلبات القيد في سجل المحامين المتدربيس النسي تتوافر فيها الشروط القانونية ويصدر قراراته بشأنها خلال الأسبوع الأول مسن كمل من الأشهر كانون الثاني ونيسان وتموز وتشرين الأول من كل سنة.

ب \_ إذا قـ بل مجلـ س الـ نقابة الطلب يصدر قراره بتسجيل أسم الطالب في سـ جل المحاميـ ن المتدربيـ ن ويبلغه إلى وزير العدل ويعلن في كل من دار النقابة وقاعة محكمة التمييز لمدة شهر واحد على الأقل.

المسادة ٧: مدة التدريب سنتان تبدأ من تاريخ صدور قرار مجلس النقابة يتسجيل أسم المحامي المتدرب في سجل المحامين المتدربين. المادة ٨: يجوز لمجلس النقابة أن يعفى من التدريب كليا أو جزئيا:

أ ــ المستدعي الــذي كان قد أجيز بتعاطي مهنة المحاماة النظامية في قطر عربي آخر وكان من حقه أن يسجل بموجب قانون المحامين النظاميين في جدول المحامين الأردنيين .

ب ــ المستدعي الذي قد شغل وظيفة مدع عام أو مساعد نائب عام أو نائب
 عام أو قاض نظامي في المملكة الأردنية الهاشمية لمدة لا تقل عن سنتين.

المادة ٩: لا يجوز للمحامي الأستاذ قبول محام متدرب في مكتبه إلا إذا مضل مندرب في مكتبه إلا إذا مضل مضلى على مزاولته مهنة المحاماة كمحام أستاذ أو كان قد شغل منصبا قضائيا بالمعنى المقصود في قانون استقلال القضاء أو كليهما معا مدة لا تقل عن خمس سنوات، على أنه لا يجوز له أن يقبل إلا محاميا متدربا واحدا.

المسادة ١٠ (١): أ \_ على المحامي المتدرب ملازمة مكتب أستاذه وأعمال المحاماة فيه وفي المحاكم طيلة أيام تدربه إلا في اليوم الذي ينقطع فيها عن الحضور لعذر مشروع وعلى المحامي الأستاذ أن يبلغ مجلس النقابة في حالة إنقطاع المحامي المتدرب عن الحضور وعدم المواظبة على التدريب بصورة مرضية، ولمجلس النقابة في مثل هذه الحالة إضافة المدة التي يراها مناسبة السى مسدة تدريبية، وإذا تبين لمجلس النقابة في أي وقت من الأوقات أن المحامي المستدرب قد انقطع عن التدريب نهائيا فيجوز له شطب اسمه من جدول المحامين المتدربين.

ب \_ على المحامى المستدرب أن يترافع خلال فترة تدريبه في عدد من القضايا لا يقل عدن عدن عشرة قضية صلحية أو ثماني قضايا بدائية وتحسب كل قضية بدائية بقضيتين صلحيتين لغايات هذه الفقرة.

<sup>&</sup>lt;sup>(۱)</sup> عدلـت المـــادة رقم ۱۰ بموجب النظام الم*حدل رقم ۲۰ لسنة ۱۹۷۳ .الص*ادر بتاريخ ۱۹۷۳/۳/۱۷.

المسادة ۱ (۱۱): أ ... بعد مضى سنة أشهر على التدريب يجوز للمحامي المتدرب أن يترافع أمام المحاكم الصلحية تحت إشراف أستاذه، بعد الحصول على إذن بذلك من مجلس النقابة ، كما يجوز له بعد مضى سنة على تدريبه أن يترافع أمام محاكم البداية تحت إشراف أستاذه وبإذن من المجلس.

ب \_ لا يجوز المحامي المتدرب أن يفتح مكتبا خاصا به المحاماة أو أن يلت عن نفسه كمحام بلوحة أو بأي وسيلة أو طريقة أخرى أو أن يستعمل كلمة (محامي) إلا بإضافة كلمة (متدرب) إليها، أو أن يقبل الدعاوى أو أي عمل من أعمال المحاماة باسمه أو لحسابه الخاص أو أن ينظم وكالة تتعلق بأي عمل من تلك الأعمال ويوقعها باسمه الخاص.

المادة ١٢ : يجوز للمحامي المتدرب القيام بأسم أستاذه بالمراجعة بكل ما هو من أمور المحاماة ما عدا المرافعة أمام محاكم الاستثناف والتمييز.

المسادة ١٣: أ \_ يجوز المحامي المتدرب أن يغير أستاذه بطلب يعين فيه الأسباب الداعسية إلى ذلك مع إشعار من أستاذه السابق يتضمن كيفية دوامه وممارسته وسلوكه أثناء المدة التي مارسها في مكتبه وإشعار آخر من أستاذه الجديد ويتضمن تعهده بقبوله في مكتبه الإكمال مدة تدريبه تحت إشرافه ومسؤوليته.

المادة ١٤: على المحامى الأستاذ الذي يسجل المحامى المتدرب في مكتبه:

<sup>&</sup>lt;sup>(۱)</sup> عدلــت المــادة رقم ۱۱ بموجب النظام المحدل رقم ۲۰ لسنة ۱۹۷۳ .الصمادر بتاریخ ۱۹۷۳/۳/۱۷.

أ ــ بــــذل الجهـــد وتوفير الفرص الممكنة لإعداد المحامي المتدرب وتأهليه
 لممارسة المهنة من الناحيتين العملية والمسلكية.

ب ــ تمكين المحامي المتدرب من المرافعة في عدد من القضايا لا يقل عز
 الحد الأدنى المنصوص عليه في قانون النقابة وهذا النظام.

ج ــ تقديم المحامي المتدرب الأول مرة إلى قضاة الصلح ورئيس وقضاة
 محكمة لبداية خلال عشرة أيام من تاريخ صدور إذن له بالمرافعة في القضايا
 الصلحية أو البدائية.

د ... أن يقدم لمجلس النقابة كل سنة أشهر على الأقل تقريرا عن المحامي المتدرب يوضح فيه مدى مواظبته على التدريب والتزامه بشروطه وحضور الجلسات والقضايا التي ترافع فيها ومدى استعداده للتدريب أو ممارسة المهنة أو أيسة ملاحظات أو توضيحات أخرى، وللنقيب إطلاع المحامي المتدرب على أي تقرير يقدمه أستاذه، أو توجيهه وفقا للملاحظات والتوصيات الواردة بشأنه في التقرير.

المادة • ١ : يعين مجلس النقابة لجنة برئاسة النقيب أو من ينتدبه من أعضاء مجلس النقابة تسمى (لجنة التدريب) تكون مهمتها الإشراف على شئون التدريب وفقا لأحكام قانون النقابة وهذا النظام.

#### محاضرات التدريب:

المسادة ١٦: على مجلس النقابة تنظيم برامج محاضرات خاصة بالمحامين المتدربين تشمل على:

أ ــ الجوانب العلمية والمسلكية للمهنة.

ب ــ الجوانـــ العملــية للمهنة بحيث يحتاج للمحامين المتدربين من خلالها
 الممارسة التطبيقية للأصول والإجراءات التي تقتضيها الدعاوى على إختلاف

أنواعهـــا ومـــراحلها والمحـــاكم المختصة برؤيتها منذ تقديمها وحتى صدور الحكم النهائي فيها بما في ذلك تقديم اللوائح والمرافعات.

المادة ١٧: أ ـ تضع لجنة التدريب خلال شهر نيسان من كل سنة برنامجا كاملا لمحاضريان فيها السنة التالية كاملا لمحاضريان فيها السنة التالية ويعلن في دار النقابة وفي غرف المحامين في المحاكم وفي مراكز القروع. ب على لجنة التدريب عند إعداد البرنامج السنوي للمحاضرات أو تراعى بأن تكون موضوعات محاضرات التدريب منتوعة بحيث يتاح المحامين المتدريين التعرف على مختلف مجالات مهنة المحاماة وفعالياتها (١).

ج \_ يــبدأ تتفيذ البرنامج السنوي لمحاضرات التدريب إعتبارا من أول شهر
 أيار من كل سنة.

المسادة 1 1 : على المحامي المتدرب حضور محاضرات التدريب بصورة من مدة التدريب عند تخلف من عظمة ولمجلس النقابة شطب خمسة أيام من مدة التدريب عند تخلف المحامسي المستدرب عن أية محاضرة دون عذر مشروع ويعد سجل خاص لهذه الغاية يوقعه المحامي للمتدرب عند حضوره للمحاضرين وبعد إنتهائها.

المسادة ١٩ : عند اكتمال البرنامج السنوي لمحاضرات التدريب تقدم لجنة التدريب على مجلس النقابة تقريرا خطيا يتضمن ملاحظاتها أو توصياتها بشأن برنامج المحامين المتدربين.

### التثبت من الجدارة والكفاءة:

المادة • ٢ : أ ـ على المحامي المندرب أن يعد خلال مدة تدريبه بحثًا في أي موضوع قانوني أو أي موضوع يتصل بالمهنة أو التدريب، وأن يقدم هذا البحث قبل ستة أشهر من إنتهاء مدة تدريبه.

<sup>(</sup>۱) انظر د. عبد الفتاح مراد شرح قانون التمويل العقارى - شرح القانون رقم ۱٤٨ لسنة ٢٠٠١ ومذكرته الإيضاحية "ص ٥٥ وما بعدها.

ب \_ تسنظر لجنة التدريب في البحث المقدم من المحامي المتدرب، ولها أن توسسى بصملاحية البحث المناقشة أو عدم صلاحيته لها فإذا أوصنت بعدم صلاحية البحث المناقشة معلى المحامي المتدرب أن يراعي التوجيهات التي تصدر ها اللجنة في إعداد بحثه من جديد.

المسادة ٢١: أ ـ تستم مناقشسة البحسث من قبل لجنة مؤلفة من ثلاثة من المحاميسن الأساتذة أو ممن لهم خبرة في مجال البحث يختارهم مجلس النقابة في كل مرة وعلى المحامي المتدرب أن يعرض بحثه أمام لجنة المناقشة عرضاً شفه يا.

ب ــ يكــون للبحــث ومناقشته ٥٠ علامة موزعة بالتساوي على العناصر الخمسة التالية :

- ١ \_ أسلوب الكتابة واللغة .
  - ٢ ــ قوة الحجة والمنطق.
  - ٣ \_ قيمة البحث العلمية .
- ٤ \_ عرض المتدرب للبحث .
- ٥ ــ اتزان المتدرب وسرعة خاطره .
- ج ــ يعتبر المحامي المتدرب ناجحا في البحث ومناقشته إذا حصل على ٣٠
   علامة على الأقل .
- د ــ تقدم لجنة المناقشة تقريرا بنتيجة المناقشة إلى مجلس النقابة، وتعتبر
   نهائية بعد اعتمادها من المجلس.

المادة ٢٣ : تجري النقابة امتحانا مهنيا كتابيا وشفويا للمحامين المتدربين خلال السلة أشهر الأخيرة من مدة تدريبهم وفقا لأحكام التدريب وشروطه وتعليمات مجلس النقابة ويعقد هذا الامتحان في الأسبوع الثاني من كل من الأشهر كانون الثاني ونيسان وتموز وتشرين الأول من كل سنة.

المسادة ٢٣ : أ \_ تستولى شئون الامتحان وتشرف عليه وتحقق نتائجه لجنة مؤلفة من ثلاثة من المحامين الأساتذة أو من قاض واحد وأثنين من المحامين الأسساتذة ويستم اختيارهم من قبل مجلس النقابة قبل إجراء الامتحان في كل مرة.

 ب ــ يكــون موضــوع الامتحان الكتابي والشفوي في نطاق البرنامج الذي تضعه لجنة التدريب .

ج \_ يكون للامتحان ٥٠ علامة يخصص منها ٢٥ علامة للامتحان الكتابي و ٢٥ علامة للامتحان الشفوى.

د ـ يعتـبر المحامي المتدرب ناجحاً في الامتحان إذا حصل على ١٥ علامة على الأقل في الامتحان علـ ما الأقل في الامتحان الثقوي.

هــــ ــ نقدم لجنة الامتحان تقريراً بنتائج الامتحان إلى مجلس النقابة وتعتبر نهائية بعد اعتمادها من المجلس (1).

المادة ٢٤: لا ينقل أسم المحامي المتدرب من سجل المحامين المتدربين إلى سبجل المحاميات الأساتذة إلا إذا نجح في (مناقشة البحث) وفي الامتحان المهني (الكتابي والشفوي) على الوجه المبين في هذا النظام.

المادة ٢٥ : لمجلس النقابة أن يصدر التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام التدريب وشروطه والتحقق من جديته وفعاليته والتزام المحامي المتدرب بهذه الأحكام والشروط.

<sup>(</sup>١) أنظر د . عبد الفتاح مسراد "بسرنامج CD موسوعة شرح جرائم قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة والقيود والأوصاف الجنائية الخاصة بها "

### الفصل الثالث مجلس النقابة

المادة ٢٦ : انتخابات مجلس النقابة

أ ــ يدعــو المجلس الهيئة العامة للاجتماع في النصف الأول من شهر آذار
 لانتخاب نقيب وعشرة أعضاء.

ب \_ يتم الترشيح لمركز النقيب أو عضوية المجلس بطلب موقع من المرشح بالذات أو عدد من المحامين لا يقل عن عشرة ممن يحق لهم ممارسة حق الانتخاب .

ج \_ يكون الترشيح بطلب خطي على استمارة خاصة يعدها المجلس لهذه الغايــة ويعطــى مقدم الطلب إيصالا من رئيس ديوان النقابة مبينا فيه تاريخ تقديم الطلب ومصدقا عليه من النقيب أو أمين السر.

د \_ يقدم طلب الترشيح إلى ديوان النقابة خلال مدة لا تتجاوز الساعة الواحدة من بعد ظهر اليوم العشرين من شهر شباط الذي يسبق شهر أذار المنصوص عنه في الفقرة (أ) من هذه المادة.

هـــــ ـــ تسجل طلبات الترشيح في سجل خاص بصورة متسلسلة وفقا لتاريخ تقديم الطلب.

و — عدد انستهاء مدة الترشيح القانونية يغلق باب الترشيح ويقفل سجل المرشددين ويوقع عليه من قبل رئيس الديوان وأي من النقيب أو أمين السر وتعلق قائمتي المرشدين لمركز النقيب وعضوية المجلس في قاعة النقابة في موعد لا يستجاوز اليوم التالي لإغلاق باب الترشيح ويجري ترتيب أسماء المرشدين فيها حسب تقديم طلب الترشيح.

ز ــ يجــوز للهبئة العامة أن تنتخب لجنة فرعية أو أكثر تتكون كل منها من خمســة مــن المحاميــن غير المرشحين لمعاونة لجنة الانتخاب في عمليات الاقتراع والفرز.

ح ــ يقـدم النقيـب إلى لجنة الانتخاب قائمتي المرشحين اللتين تم تنظيمهما
 وفقا للأصول .

ط ... يجري انتخاب النقيب أو لا ثم أعضاء المجلس ويكون ذلك على أوراق بيضاء مختومة بخاتم النقابة وموقعة من ممثل وزير العدل.

المسادة ۲۷ : فسي غياب النقيب يقوم نائب النقيب مقام النقيب فيترأس اجتماعات الهيئة العامة ومجلس النقابة ويساعد النقيب إذا طلب منه ذلك.

المادة ٢٨ : يعقد مجلس النقابة جلساته العادية مرة على الأقل كل شهر ويجتمع في جلسات غير عادية إذا ما رأى النقيب وعند غيابه نائبه أو أكثرية أعضاء المجلس لزوما لذلك ويعين النقيب أو نائبه عند غيابه تاريخ ومحل انعقاده.

المادة ٢٩ : يعين النقين بالتشاور مع أمين السر جدول أعمال الجلسات والنقيب ومجلس النقابة إضافة مادة أو مواد مستعجلة إلى جدول الأعمال.

المادة ٣٠ : يقوم النقيب أو أمين السر بإرسال جدول أعمال الجلسات العادية لكل من الأعضاء قبل موعد الاجتماع بثلاثة أيام على الأقل.

المسادة ٣١: على كل عضو من أعضاء مجلس النقابة حضور اجتماعات المجلس في الوقت المعين وأن لا يترك الاجتماع قبل رفعه من قبل النقيب أو من يقوم مقامه في ترأس الاجتماع (١).

<sup>(</sup>١) انظر د . عبد الفستاح مراد شرح النصوص الإنجليزية لاتفاقيات الشراكة المصرية الأوربية " ص ٥٥ وما بعدها .

المادة ٣٢ : إذا رغب أحد الأعضاء تقديم اقتراح قبل موعد الجلسة فعليه أن يقدمه خطسياً للنقيب أو نائبه في حال غيابه الذي يتوجب عليه عرضه على المجلس للفصل فيه بأول جلسة تالية.

المادة ٣٣ : إذا تغيب العضو ثلاث مرات منتالية عن جلسات عادية خلال سنة واحدة بلا عذر مشروع فيعتبر مستقيلاً بقرار من المجلس، وعلى أمين السر إخباره خطياً بذلك وعلى المجلس في هذه الحالة أن يطبق أحكام قانون المحامين الساري المفعول وإذا كان للعضو عذر مشروع فعليه إرسال كتاب بذلك إلى النقيب وعليه عرضه على المجلس الذي يقرر قبوله أو رفضه.

المادة ٣٤ : يراقب النقيب وأمين السر أعمال موظفي النقابة الكتابية ويراقب النقيب وأمين الصندوق أعمالهم الحسابية (١).

المادة ٣٥ : النقيب أو نائبه في حال غيابه أن يمنح أي موظف من موظفي النقابة أجازه عادية أو اضطرارية وإبلاغ المجلس بذلك.

المادة ٣٦ : يوقع أمين السر جميع المراسلات المتعلقة بالمحامين.

المادة ٣٧ :يختص مجلس النقابة بما يلى:

١ \_ وضع الأنظمة التي يتطلبها قانون المحامين.

٢ - تتفيذ قرارات الهيئة العامة.

٣ - إدارة الحسابات وتحصيل الرسوم السنوية الواجب على المحامين دفعها.

٤ ـــ إلحاق المحامين المتدربين بمكاتب المحامين الأساتذة.

مراقبة أعمال المحامين.

<sup>(</sup>١) أنظر د . عسيد الفستاح مراد "برنامج CD معجم مراد القانوني والاقتصادي والستجاري " أنجليزي " عربي ، عربي - إنجليزي " أشرح تفصيلي مقارن باللغة العربية للمصسطلحات الإنجليزية والشسرعية في النظم القانونية والاقتصادية والتجارية المعاصرة "

آب الوساطة بين المحامين وموكليهم للفصل في المنازعات التي تقوم بينهم
 إذا طلب منه ذلك.

٧ ــ الوساطة بين المحامين أنفسهم للنظر فيما يحدث بينهم من خلاف بسبب المهنة.

٨ ــ حق التأديب بالقيود المبينة في قانون المحامين.

٩ ــ تمثيل السنقابة في الدفاع عن حقوقها وكرامتها وفي جميع ما يتعلق بمصلحة المحاماة والمحامين.

١٠ ــ تعبين اللجان الفرعية وإعلام وزارة العدلية بذلك.

١١ ــ ممارســة الصلاحيات المنوطة به بمقتضى قانون المحامين النظاميين
 والأنظمة الصادرة بموجبه.

## الفصل الرابع الأعمال الداغلية واللجان الفرعية

المسادة ٣٨ : يشمر ف أميم السمر على المعاملات القلمية وصيانة ضبط المعاملات وتدوينها في السجلات الآتية:

١ ــ سـجل المراسلات الــذي تــدون فيه أرقام متسلسلة لجميع العرائض
 والمراسلات الصادرة والواردة للنقيب أو لنجلس النقابة.

٢ -- سـجل المحامين لعام الذي يثبت فيه أسماء المحامين المجازين بمزاولة
 مهنة المحاماة في المملكة الأردنية الهاشمية.

٣ ــ الجــدول الســنوي الــذي فــيه جميع أسماء المحامين وتواريخ دفعهم
 الإشتراك السنوى وأسماء المحامين المتدربين والقرارات المتخذة بحقهم.

٤ ــ سجل القرارات.

٥ \_ سجل ضبط الجلسات،

٦ \_ سجل موجودات النقابة.

٧ \_ سجل المكتبة.

المادة ٣٩، محاسب النقابة بإشراف ومراقبة أمين الصندوق مكلف باستيفاء أمون الصندوق مكلف باستيفاء أموال السنقابة وعليه أن يمسك دفتر صندوق يسجل فيه جميع المتبوضات والمدفوعات وأن يحفظ في ملف خاص جميع الوثائق والأسانيد المثبتة للقيود الحسابية، وينظم في كل ستة أشهر بيانا يقدم لأمين الصندوق حتى إذا كان البيان صحيحا يوقعه بالاشتراك مع النقيب أو نائبه في حال غيابه.

المسادة • ٤ : أ \_ على محاسب النقابة أن يعطي بكل ما يقبضه وصلا من دفستر ذي أرومة ذات أرقام متسلسلة وأن يحفظ أموال النقابة في أحد البنوك السذي تعسمه ويوافسق عليه مجلس النقابة ويجب أن توقع جميع المعاملات العائدة للصندوق من النقيب وأمين الصدوق معا.

ب \_ لا يجــوز للمحاسـب أن يحفظ في صندوقه الخاص بأكثر من خمسين
 دينارا تقدا (۱).

ج \_ يج ب على المحاسب أن يقدم كفالة من كفيل ملئ بمبلغ ثلاثمائة دينار
 تنظم لدى الكاتب العدل.

د \_ يقدم مساعد المحاسب بمساعدة المحاسب في تنظيم المعاملات الحسابية ولكن لا يجوز له قبض المبالغ وإمضاء الإيصالات إلا في غياب المحاسب، وبانن من مجلس النقابة وعليه أن يقدم كفالة بمبلغ مائة دينار لدى الكاتب بالعدل.

<sup>(</sup>١) انظر د . عبد القتاح مراد 'موسوعة شرح جرائم قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة والقيود والأوصاف الجنائية الخاصة بها " الجزء الثالث .ص ٥٥ وما بعدما .

المادة ٤١: يجري كل سحب من أموال النقابة بشيك ينظمه المحاسب ويوقعه النقيب أو نائبه في حال غيابه وأمين الصندوق (١).

المسادة ٢ ء أ ـ المجلس النقابة أن يعتمد لجنة فرعية من ثلاثة محامين في كل مركز من مراكز المحاكم البدائية، وتتوب هذه اللجان عن مجلس النقابة وفقي لتعليماته في الدفاع عن حقوق المحامين وصالحهم وفي التوسط في الخلافات التبي تقسع بين المحامي والقاضي وبين المحامي والمحامي وفي التوسط في حل الخلافات الناشئة عن أتعاب المحاماة وعن أي أمر يقع بين المحامي وموكله وفي جمع الرسوم وجميع الأمور التي تحال إليها من قبل مجلس النقابة وعليها أن تنهي كل عمل تقوم به إلى مجلس النقابة وتختار هذه اللجنة أمين سر لها من بين أعضائها.

ب \_ إذا لـ م يكن في مركز محكمة بدائية عدد كاف من المحامين لمثل هذه
 اللجنة فيجوز لمجلس النقابة اعتماد محام واحد للقيام بأعمال اللجنة.

 ج \_ يجوز لمجلس النقابة أن يعتمد محاميا مفوضا في البلدة التي يوجد فيها محكمة صلح ولا توجد فيها محكمة بدائية للقيام بالأمور المنصوص عليها في الفقرة (أ).

المسادة ٤٣ : يصدر مجلس نقابة المحامين بصفته القانونية المعنوية مجلة قضائية ويكون صاحب إمتياز إصدارها على أن يكون النقيب رئيسا لتحريرها وأمين السر محررها المسئول.

<sup>(1)</sup> انظر د. عبد الفتاح مراد " برنامج CD موسوعة مصطلحات العولمة والأقلمة - شرح تفصيلي باللغة العربية لجميع المصالحات العمية الإنجابزية المتطقة بالعولمية والأقلمة والمصاطلحات المرتبطة بها ودول العولمة ودول الأقلمة وشخصيات العولمة والأقلمة في العالم "

## الفصل الفامس حقوق وواجبات المعامين

المسادة \$ 2 : على المحامي أن ينقيد في جميع الظروف بمبادئ الشرف والاستقامة ويحافظ على الواجبات المفروضة عليه بمقتضى مبادئ المحاماة وتقاليدها المتعارفة وقرارات مجلس النقابة.

المادة ف ع : لا يجوز للمحامي أن يلقب نفسه في سلك المحاماة بغير الألقاب الممنوحة له بشهادة الحقوق وقرارات مجلس النقابة.

المسادة ٤٦: لا يجبوز للمحامي أن يسعى لجلب أرباب القضايا بأي طريق من طرق الإعلان أو السمسرة أو عن طريق مقاسمة الأرباح والأتعاب مع أشخاص ليسوا بمحامين.

المادة ٧٤: يجب على المحامي أن يستقبل مراجعيه في مكتبه ولا يجوز له الانتقال لمراجعتهم إلا في ضرورات استثنائية وتقتضيها ظروف الموكل.

المعادة 4 1: تجوز الشركة بين المحامين على أن يبلغوا مجلس النقابة تاليف الشركة وفسخها وفي حالة الشراكة لا يجوز لأحدهم أن يترافع ضد الآخر ولا أن يتقاسم الشركاء الدفاع عن فريقين مختلفي المصالح في قضية واحدة وفيما يتفرع عنها.

المادة ٤٩ : يحظر على المحامي شراء القضايا والحقوق المتنازع عليها. المسادة ٥٠ : يحظر على المحامي قبول أسانيد تجارية من موكله بطريق الحوالة لإقامة الدعوى باسمه مباشرة بطلب قيمة الأسانيد.

المسادة ٥١ : لا يجـوز للمحامـي أن يؤدي شهادة ضد موكله بخصوص الدعوى التي وكل بها وهو في ذلك مقيد بسر المهنة المتعلق بأسرار الموكلين ليس لدى القضاء فحسب بل في مختلف الظروف و لا يجوز للمحامي أن يتوكل في قضية ضد شخص كان قد استشاره مقابل أتعاب استوفاها منه.

المسادة ٥٢ : لا يجوز المحامي قبول وكالة في قضية قد سبق لغيره من المحامين أن توكل بها إلا إذا وافق الزميل كتابة أو آذن له مجلس النقابة.

المسادة ٥٣ : يحظر على المحامي أن يستند في مرافعته على الأحاديث الخصوصية التي الخصوصية التي تبودلت بينهما.

المادة ٥٤: المحامي غير مسئول عن الاستشارات التي يعطيها بحسن نية. المحادة ٥٥: يجب على المحامي الذي يعتقد أن الهيئة التي تؤدي وظيفته أمامها قد مست كرامته أو كرامة المحاماة أن يرفع الأمر إلى مجلس النقابة، وكذلك فيما يحسدت بين المحامي وزملاته من خلاف، حيث يقرر مجلس النقابة الاجراءات اللازمة.

المادة ٥٦ : يمتنع على المحامي:

أ ــ أن يجمــع بيــن المحاماة وبين التوظف في إحدى وظائف الدولة ما عدا
 وظيفة التدريس في المعاهد العالية.

ب \_ أن يشتغل بنفسه بالتجارة أو الصناعة.

ج ـ أن يشتغل بأي عمل لا يتفق وكرامة المحاماة.

د ــ أن يكــون موظفــا بغــير أعمال المحاماة في مؤسسة دولية أو أهلية أو
 عضوا في مؤسسة ما ويتقاضـي راتباً منها ومتفرغا للعمل فيها.

هـ ـ أن يكون مستشارا أو وكيلا عاما لأكثر من ثلاث شركات أو شركتين ومؤسسة أو مؤسستين وشركة من الشركات والمؤسسات المذكورة في المادة ٢٤ من قانون نقابة المحامين (١).

<sup>(</sup>۱) أنظر د . عبد الفتاح مراد " موسوعة شرح قوانين الملكية الفكرية " ص ٣٣ وما بعدها .

المسادة ٥٧ : يجب على المحامي الذي يريد تأجيل قضية أن يخبر بذلك زميله كتابة أو برقيا قبل المحاكمة بوقت كاف.

المسادة ٥٨ :أ \_ على المحامين أن يرتدوا كسوة المحامين عند مرافعتهم أمام المحاكم ما عدا محاكم الصلح والمدعين العامين.

ب \_ كسوة المحاميس عسبارة عسن جية من قماش الالبكا السوداء حسب النموذج المحفوظ في نقابة المحامين وقبة وربطة بيضاء منشاة والسترة يجب أن تكون قاتمة.

 ج \_ أن المحامين المتزيين بني العلماء يعفون من لبس القبة والربطة البيضاء.

المسادة ٥٩: يمتنع على المحامي إبداء أي مساعدة ولو من قبل المشورة لخصم موكله في نفس النزاع أو في نزاع مرتبط به.

المسادة ١٠ : يمنتع على المحامي أن يسب خصم موكله أو يتهمه بأمور قد تمس بشرفه لا علاقة لها بالدعوى.

المادة 71 : يلغى نظام المحاماة رقم ٩ لسنة ١٩٥٥.

وضعت الهيئة العامة للنقابة في جلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٦٦/٦/١٧ هذا النظام (النظام الداخلي لنقابة المحامين النظاميين لسنة ١٩٦٦) للعمل بموجبه بعد تصديقه من قبل معالي وزير العدلية ونشره في الجريدة الرسمية وفقاً الأحكام المادة ٧٧ من قانون المحامين النظاميين رقم ١١ لسنة ١٩٦٦.

نقيب المحامين نجيب الرشيدات أصدق على هذا النظام (النظام الداخلي لنقابة المحامين النظاميين لسنة ١٩٦٦) للعمل بموجبه بعد نشره في الجريدة الرسمية وفقا الأحكام المادة ٧٧ (د) من قانون المحامين النظاميين (١).

المادة ٦٢ : يلغى النظام الداخلي رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ .

وزير العدلية سمعان داود

# الفصل الثاني نظام التقاعد والضمان الاجتماعي للمعامين النظاميين لسنة ١٩٧٠ الفصل الأول مواد عامة

العمادة 1: يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام التقاعد والضمان الاجتماعي للمحامين النظاميين لسنة ١٩٩١) ويقرأ مع نظام التقاعد والضمان الاجتماعي للمحاميات النظامييات لسنة ١٩٧٠ المشار إليه قيما يلي بالنظام الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المسادة ٢ : يكون للعسبارات والألفاظ السواردة فسي هذا النظام المعاني المخصصة لها أدناه إلا إذا دلت القرينة على غير ذلك.

القانع: قانون المحامين النظاميين الساري المفعول في المملكة الأردنية المشمية.

النقابة: نقابة المحامين النظاميين في المملكة الأردنية الهاشمية.

المجلس: مجلس نقابة المحامين المنتخب وفقا لأحكام القانون.

المحامون: المحامون الأساتذة المسجلة أسماؤهم في سجل المحامين المزاولين المشار إليه في القانون.

ممارسة المهنة: ممارسة أعمال المحاماة المنصوص عليها في القانون بصورة فعلية شريطة أن يثبت المحامي تفرغه لهذه المهنة وممارسته أعمالها بكافة وسائل الإثبات التي يقنع بها المجلس.

الخلف العام وتعنى:

- ١ ــ أرملة أو أرامل المحامي المتوفي.
- ٢ ــ أو لاده الذكور الذين لم يملوا الثامنة عشرة من العمر.
- " لاده الذكور الذين هم في دور التحصيل العلمي العالمي فعلا حتى سن
   الخامسة والعشرين ويشترط فيه المداومة الفعلية لا الانتساب.
- ٤ ــ أو لاده الذكور المصابين بعاهــة جسدية أو عقلية تمنعهم من كسب معاشهم إذا لم يكن لهم مورد معيشي آخر كاف.
  - ٥ \_ بناته العازبات أو المترملات أو المطلقات اللاتي بلا عمل.
    - ٦ \_ والديه اللذين بلا عمل وبلا معيل.
- ٧ ـــ الأخنت أو الأخوات غير المقروجات أو الأرامل اللاتي بلا عمل إذا كان
   المتوفى المعيل الوحيد لهن.
  - الطوابع: وتعنى طوابع المرافعة المبيئة في الفصل الخامس من هذا النظام.
  - التعويض: المبلغ الذي يدفع لمن لا يستحق التقاعد وفق أحكام هذا النظام.
  - السنة: سنة ميلادية ابتداؤها التاريخ الذي بدأ فيه المحامي ممارسة المهنة.
    - الخزانة: خزانة التقاعد والضمان الاجتماعي.
- المسادة ٣: تتشا في النقابة خزانة للتقاعد والضمان الاجتماعي للمحامين غابتها:
- ١ ــ تأمين دفع رواتب التقاعد والتعويضات للمستحقين منهم وفقاً لأحكام هذا النظام.
- ٢ ـ تأمين الخدمات في الحالات التالية: الوفاة، العمليات الجراحية، التوقف
   عن العمل، المعالجة الطبية.
- المسادة ٤: يقوم المجلس بإدارة الخزانة والإشراف عليها واتخاذ الإجراءات اللازمسة لتحصيل أموالها وحسن إستثمارها وتعييس رواتب التقاعد

والتعويضات والخدمات لأصحاب الحقوق وقطعها وبكل ما يتفرع عن ذلك وفقاً لأحكام هذا النظام .

المسادة 0: يستفيد من خدمات الخزانة المحامون الأساتذة المزاولون كما يستفيد منها أسرهم وهم الزوجة والأولاد ممن يعولهم المحامي ضمن الشروط التي تسمح باستفادتهم من الراتب التقاعدي للمحامي المتوفي.

المادة ٦ : يستم تنفيذ الخدمات التي تتولاها الخزانة حسب إمكانياتها وفي حدود موازنتها ويحدد المجلس سنويا هذه الإمكانيات ونسب المساهمة فيها.

المادة ٧: يجوز المجلس عندما يجد ذلك مناسبا أن يوكل بقرار معلل ووفق دراسة دقيقة ضمان الحوادث والحالات موضوع هذا النظام كليا أو جزئيا السي شركة تأمين أو مؤسسة ضمان صحي أو اجتماعي إذا كان ذلك أنفع المستفيدين وأن يوسع مدى شمول هذا الضمان إلى التأمين على حياة المستفيدين من هذا النظام.

المادة ٨: يختار المجلس مصرفا أو أكثر الإيداع الأموال التي تجمع باسم الخزانة (١).

المادة ٩: يسحب ما يلزم من الأموال من المصرف بموجب شيكات يوقعها النقيب أو نائسبه في حالة غيابه مع أمين صندوق النقابة بناء على قرار من المجلس.

المادة ١٠ : يضع المجلس في شهر كانون الثاني من كل عام ميزانية السنة المقابلة ويعرضها على الهيئة العامة للتصديق عليها، ويستمر العمل بميزانية السنة السابقة حتى يتم التصديق على موازنة السنة المقبلة.

 $<sup>^{(1)}</sup>$  أنظر د . عبد الفتاح مراد موسوعة البنوك - طبقا لقانون التجارة الجديد رقم 10 لسنة 100 10 00 وما بعدها .

المادة ١١: للهيئة العامة إنتخاب فاحص حسابات التدقيق حسابات الخزانة ووضع تقرير عنها كل سنة .

## الفصل الثاني الاحالة على التقاعد

المادة ١٢ : يحق للمحامي أن يطلب إحالته على التقاعد إذا توفرت الشروط التالية:

 1 ـ أن يكون ممارساً للمحاماة ومسجلاً في سجل المحامين المزاولين في تاريخ الطلب.

٢ \_ أن لا تقل مدة ممارسته للمحاماة عن ثلاثين سنة سواء كانت مستمرة أم
 متقطعة.

٣ ــ أن يكون قد أكمل الستين من عمره.

3 \_ أن يكون قد دفع كل ما استحق عليه لصندوق النقابة والخزانة من رسوم التسجيل والاشتراكات السنوية وأية رسوم أو عوائد أو ذمم أخرى منذ قيد أسمه في سجل المحامين حتى تاريخ طلبه التقاعد.

المادة ١٣ : استثناء من حكم المادة السابقة يجوز للمحامي أن يطلب إحالته على التقاعد في الحالات الآتية:

١ ــ إذا بلغت مدة ممارسته للمحاماة ثلاثين سنة فأكثر وإن لم يكمل الستين من عمره (١).

٢ ـــ إذا بلغــت مدة ممارسته للمحاماة عشرين سنة فأكثر وأكمل السنين من
 عمره.

<sup>(1)</sup> انظر د . عبد الفتاح مراد "شرح النصوص الإنجليزية لاتفاقيات الشراكة المصرية الأوربية " ص ٥٠ وما بعدها .

إذا بلغت مدة ممارسته للمحاماة خمس عشرة سنة فأكثر وعجز عن ممارسة المهنة على أن يثبت العجز بتقرير من لجنة طبية يعتمدها المجلس.

المادة ١٤ : تعتبر المدد التالية مدة ممارسة للمهنة لأغراض التقاعد:

 ١ ــ مدة المرض الذي أقعده عن العمل ويثبت المرض بتقرير من لجنة طبية يعتمدها المجلس .

٢ المدة التي يقضيها المحامي في الخدمة الإجبارية في القوات المسلحة بعد
 أن يكون قد مارس المحاماة .

٣ \_ مدة توقيف المحامي أو اعتقاله أو حبسه الأسباب سياسية .

٤ - مدة الطوارئ القهرية التي حالت دون قيام المحامي بممارسة المهنة .

صر(۱) مسدة مزاولة المهنة أمام المحاكم الأردنية والفلسطينية قبل نفاذ قانون نقابسة المحاميس النظاميين رقم ٣١ لسنة ١٩٥٠، ويشترط لحساب المدة مع مسراعاة أحكام المادة ١٦ من هذا النظام، أن يكون المحامي قد مارس المهنة مسدة لا تقلل عن خمس سنوات بعد نفاذ قانون نقابة المحامين النظاميين رقم ٣١ لسنة ١٩٥٠ ودفع الرسوم المستحقة لصندوقي النقابة والخزانة.

٦- المدة النبي يقضيها المحامي أمينا عاما متفرغا أو مساعد أمين عام متفرغا لاتحاد المحامين العرب.

المسادة 10: يجب إحالة المحامي على التقاعد ولو لم يطلب ذلك إذا أصيب بعاهــة مستديمة أو مرض أقعده عن ممارسة المهنة كالجنون والفالج وفقدان الذاكرة ويثبت ذلك بتقرير من لجنة طبية يعتمدها المجلس، شريطة أن تزيد مدة ممارسته الفعلية على خمس سنوات.

المادة ١٦ : يترتب على إحالة المحامي على التقاعد الأحكام التالية:

<sup>(</sup>۱) تــم تعديل الفقرة رقم ٥ من المادة رقم ١٤ بالاستعاضة عن عبارة عشر سنوات بعبارة خمس سنوات وذلك بموجب النظام المعدل رقم (٨٨) لسنة ١٩٧٦ .

١ \_ نقل أسمه إلى جدول المحامين المتقاعدين.

٢ نه الإمتناع عن قبول أي عمل جديد من أعمال المحاماة إعتباراً من تاريخ تبليغه قدرار الإحالة على الثقاعد ما عدا التوكل عن زوجته أو أصوله أو فروعه.

٣ ــ لمجلــس الــنقابة أن يأذن له بالاستمرار لحين إنجاز قضاياه التي كانت
 ر هن المحاكمات قبل تقديمه طلب الإحالة على التقاعد.

٤ \_ إذا خالف أي حكم من أحكام هذه المادة ينبه بكتاب إلى التوقف عن المخالفة خلال مدة أسبوع من تاريخ تبليغه ويوقف دفع راتبه التقاعدي مؤقتا، فإن لم ينفذ مضمون التنبيه يقطع راتبه التقاعدي لمدة يحددها المجلس.

المسادة ١٧ : المحامي المتقاعد أن يمارس جميع الأعمال ولكن لا يجوز له أن يمسارس عمسالاً يتسنافي مع كرامته وكرامة المحاماة ويظل مسؤولاً عما تفرضه عليه واجبات المهنة وآدابها ومقيداً بالعمل على ما يصون كرامتها وكسرامة السنقابة وإذا خسالف ذلك يحاكم تأديبياً وتوقع عليه إحدى العقوبات التالية :

١ ــ النتبيه.

٢ \_ قطع الراتب التقاعدي ما دام مرتكباً للمخالفة.

٣ \_ قطع الراتب التقاعدي بصورة نهائية ويعاد إلى ورثته بعد وفاته.

المسادة ١٩٥٨: للمحامي المتقاعد إذا لم يكن أكمل الستين من عمره أن يطلب تســجيل أســمه مجددا في سجل المحامين المزاولين إذا أنس في نفسه القدرة علــى ممارستها وعلى أن لا يستعمل هذا الحق لأكثر من مرة واحدة ويترتب علــى ذلك ما يلى:

<sup>(</sup>۱) تسم تعديس هذه المادة بالاستعاضة عن عبارة ستة واحدة بعبارة خمس سنوات وذلك بموجب النظام المعدل رقم (٤) لسنة ١٩٧٣ .

 ١ ــ وقــف صــرف الراتب التقاعدي إعتبارا من تاريخ اتخاذ القرار بقبول طلبه.

٢ ــ تسري عليه الأحكام الخاصة بإعادة التسجيل من حيث دفع رسوم
 الانتساب وبدلات الاشتراك لصندوقي النقابة والخزانة .

٣ ــ أن لا يطلب إحالته على التقاعد ثانية قبل مضى خمس سنوات على
 تاريخ إتخاذ القرار بتسجيله مجدداً في سجل المحامين المزاولين.

المادة ١٩ : يجوز الجمع بين راتب التقاعد وبين أي راتب آخر.

المسادة . ٣ : راتب التقاعد راتب للإعاشة لا يجوز حجز أكثر من ربعه إلا لنفقة الأصول أو الفروع والزوجات .

## الغصل الثالث العقوق التقاعدية

المسادة ٣١ : تشممل الحقسوق التقاعدية حيثما وردت في هذا النظام الراتب التقاعدي الشهري والتعويض المقطوع.

المسادة ٢٣ (1): يستدق المحامي المحال على التقاعد راتبا تقاعديا شهريا يحسب بواقع عشرة دنانير عن كل سنة من مدة ممارسته المهنة المقبولة للتقاعد وأما المحامي المتقاعد السابق فيتقاضى هو أو خلفائه ما يعادل ٧٥% من ذلك المبلغ.

المسادة ٢٣ : ١ ـ يحق للمحامي الذي لا يستحق التقاعد إذا بلغت مدة ممارسته للمهسنة خمسة عشر عاما واعتزل المهنة نهائيا أن يطلب تعويضا

<sup>(1)</sup> عدلت هذه المادة واستعاض عنها بالنص الحالي وذلك بموجب النظام المعدل رقم (٨٨) لسنة ١٩٧٦ .

ولـ و لـم يكن مستحقا التقاعد ويستحق في هذه الحالة تعويضا مقطوعا وهو نصف الراتب التقاعدي الكامل مضروبا بعدد سنين ممارسته للمهنة.

٣ ــ إذا أراد المعــنزل فــ الفقـرة السابقة العودة إلى العمل أن يطلب إلى مجلـس الــنقابة إعادة قيده بعد أن يعيد كامل المبالغ التي تسلمها دفعة واحدة قيل إعطاء القر ار بإعادته.

المادة ٢٤ : يراعي في احتساب ممارسة المهنة ما يلي:

١ \_ إذا كانت المدة لا تتجاوز ثلاثة شهور تهمل.

٢ ــ إذا تجاوزت المدة ثلاثة شهور ولم تتجاوز ستة شهور فتعتبر نصف
 سنة .

٣ \_ إذا تجاوزت المدة سنة شهور، تعتبر سنة كاملة.

المسادة ٢٥<sup>(١)</sup>: يستحق المحامي المحال على التقاعد حسب المادة ١٥ الحقوق التالية:

١ ــ أشنى عشر دينارا وخمسمائة فلس عن كل سنة مارس فيها المهنة
 ممارسة فعلية.

" — إذا أدت الإصسابة إلى موته انتقلت الحقوق التقاعدية المبحوث عنها في
 الفقرتين السابقتين إلى خلفه (١).

المادة ٢٦ : إذا توفي المحامي وكانت خدمته الفعلية تزيد عن خمس سنوات فيستحق خلفه راتب التقاعد وفقا الأحكام المادة السابقة.

<sup>(</sup>١) عدا ت هـ ذه المادة واستماض عنها بالنص الحالي وذلك بموجب النظام المعدل رقم (٤) لسنة ١٩٧٣ .

<sup>(</sup>أً) أَنظُرُ د . عـبد الفتاح مراد "موسوعة شرح قاتون المرافعات – شرح تفصيلى لكل مادة على حدة من قاتون المرافعات " ص ٧١ وما بعدما .

المسادة ٣٧ : إذا توفسي المحامسي تنقل حقوقه التقاعدية والتعويضات التي يستحقها يوم وفاته إلى خلفه العام.

المسادة ٣٨ : توزع الحقوق التقاعدية للمحامي على المستحقين لها من خلفه العالم على الوجه التالي:

١ ــ إذا تــرك أرملــة واحدة فقط أخذت الراتب التقاعدي بكامله وإذا ترك أكــثر مــن أرملة واحدة دون أن يكون معهن أحد آخر من المستحقين وزع الراتب التقاعدي بينهن بالتساوي.

٢ ـــ إذا تــرك ولــدا أو أولاد فقــط، أخــذ أو أخذوا كامل الراتب التقاعدي
 بالتساوى بينهم.

٣ ــ إذا تــرك أحــد والديــه أو كليهما أخذ أو أخذا نصف الراتب التقاعدي
 بالتساوى بينهما.

٤ ــ إذا تــرك أخــتا أو أخوات فقط أخذت أو أخذن نصف الراتب التقاعدي بالتساوى بينهن.

بالتساوي بينها وأدا أو أولادا أخذت الأرملة أو الأرامل ثلث الراتب السنقاعدي بالتساوي بينها وأخذ الولد أو الأولاد الرصيد الباقي بالتساوي بينها.

٣ ــ إذا تسرك أرملــة أو أرامل ووالدين أو أحدهما أخذ الوالدان أو أحدهما السربع بالتساوي بينهما وأخذت الأرملة أو الأرامل الرصيد الباقي بالتساوي بينهن.

٧ ــ إذا تسرك أرملة أو أرامل وولدا أو أولادا ووالدين أو أحدهما وأختا أو
 أخوات فيقسم الراتب الثقاعدي ــ كاملاً ــ بينهم حسب النسب الأتية:

الربع، للأرملة أو الأرامل بالتساوي بينهن.

النصف، للولد أو الأولاد بالتساوي بينهم.

الثمن، للوالدين أو أحدهما بالتساوي بينهما.

الثمن، للأخت أو الأخوات بالتساوي بينهن.

وإن لسم يوجسد أحد هؤلاء فإن نصيبه يوزع على الآخرين بنفس هذه النسبة والفاضل عسنها يعطى إلى الولد أو إلى الأولاد إن وجدوا وإلا فيعطى إلى الارملة أو الأرامل وإلا فيصبح ملكا للخزانة.

المسادة ٢٩ : ١ - ينقطع الراتب التقاعدي المخصص للأرملة عند زواجها أو توظيفها ويعاد لها عند طلاقها أو ترملها أو ترك الوظيفة، أما عند زواجها مرة أخرى فينقطع عنها نهائياً.

٢ ــ يستمر صدرف الراتب التقاعدي للولد ــ أبنا ــ أو بنتا إلى أن يكمل
 الثامنة عشرة من عمره باستثناء الحالات التالية:

أ ــ إذا كان مستمرا على الدراسة فيستمر صرف الراتب التقاعدي له إلى أن
 يكمل تحصيله العالي على أن لا يتجاوز عمره خمسة وعشرين عاما.

ب ــ إذا كــان عاجــزا تمامــا عــن تحصيل رزقه ولم يكن له مورد عيش
 فيستمر صرف الراتب التقاعدي له ما دام هذا الوضع قائما.

ج – إذا كانت بنتا غير متزوجة فإن راتبها التقاعدي ينقطع عنه عند زواجها
 أو توظيفها ويعود لها عند الطلاق أو الترمل أو ترك الوظيفة.

٣ ــ لا يتناول كل من أب المتوفى وأمه راتبا تقاعديا إلا إذا كان معدما أو عاجزا عن تحصيل رزقه ولم يكن له معيل آخر يمكن إلزامه شرعا بتأمين معاشه، ويستمر صرف الراتب التقاعدي له مدى الحياة.

٤- لا تتسناول أخت المتوفى راتبا إلا إذا كانت معدمة وعاجزة عن تحصيل رزقها ولسم يكن لها معيل آخر يمكن الزمه شرعا بتأمين معاشها، وينقطع صرف الراتب التقاعدي عنها عند زواجها ويعود لها عند الطلاق أو الترمل.

المسادة ٣٠ : ١ ـ إذا توفى أحد أفسراد العائلة الذي كان يتقاضى راتبا تقاعديا فإن راتبه لا ينتقل إلى ورثته الشرعيين وإنما يصبح ملكا للخزانة.

٢ ــ والحصــة المقطوعــة من أحدهم لسبب قانوني لا تَبْنَقل إلى بقية أفراد العائلة وإنما تصبح ملكا للخز انة (١).

المادة ٣١: على كل مستحق للتقاعد أن يبلغ نقابة المحامين من وقت لآخر بكل ما من شأنه أن يؤثر في حق من الحقوق التقاعدية كحقيقة العمر وترك الدراسة والزواج والطلاق والموت، ومن يتخلف عن هذا التبليغ يحاكم تاديبيا ويحكم عليه بإحدى العقوبتين التاليتين أو بهما معا.

١ ــ قطع الراتب التقاعدي عنه لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور.

٢ ـــ إســـتيفاء ما تعرضت له الخزانة من ضرر نتيجة صرفها راتبا تقاعديا
 أو مكافأة بغير حق.

المسادة ٣٣ : كل مستحق لراتب تقاعدي ولم يكن قاصرا أو معتوها، انقطع عن نتاول راتبه التقاعدي مدة سنة فأكثر يسقط حقه في تلك المدة إلا إذا أثبت أن ذلك الانقطاع كان لسبب قاهر يقتنع به المجلس.

المسادة ٣٤ : لا يجوز صرف رواتب تقاعدية متراكمة عن مدة تزيد على ثلاث سنوات مهما كانت الأسباب.

المادة ٣٥ : يحرم المحامى من حقوقه التقاعدية في الحالتين التاليتين:

١ - إذا حكم عليه تأديبيا بشطب أسمه من سجل المحامين أو بالمنع من ممارسة المهنة نهائيا.

٢ - إذا أكتسب جنسية لدولة أجنبية غير عربية.

 $<sup>^{(1)}</sup>$  أنظر د . عبد الفتاح مراد موسوعة شرح قانون الإثبات – شرح تفصيلي لكل مادة على حدة من مواد الإثبات  $^{\circ}$  ص  $^{\circ}$  وما بعدها .

المادة ٢٦ : ١ ــ لا يجوز حجز الحقوق التقاعدية لقاء الدين لأكثر من ربع الراتب إلا إذا كان لنفقة.

٢ \_ و لا يجوز كذلك التبايع عليها أو التنازل عنها للغير.

### الغطل الرابع

#### الضمان الاجتماعي

المادة ٣٧ : ١ - عند وفاة المحامي الأستاذ تدفع لمن يسميه في حال حياته أو لحفظه العام المستحق مساعدة عاجلة مقدار ها .

أ \_ (٥٠٠) خمسمائة دينار إذا كمان المحامي ممارسا للمهنة أثناء حياته
 ومتزوجا.

ب \_ (۲۵۰) مائــتان وخمسون ديــنارا إذا كان المحامي المتوفى ممارسا
 للمهنة أثناء حياته وأعزب.

ج \_ (٢٥٠) مائتان وخمسون دينارا إذا كان المحامي المتوفى متقاعدا عند وفاته.

٢ \_ يحق لكل محام أن يصرح قبل وفاته عن الجهة التي يرغب بصرف معونة الوفاة إلى يرغب بصريح معونة الوفاة إلى يوجب تصريح خطى موقع منه بالذات أمام النقيب أو من يمثله.

المسادة ٣٨ : أ (1) تستحمل الخزانة نصف أجور العمليات الجراحية دون العمليات التجميلية وتشمل هذه الجور نققات التحليل والتصوير الشعاعي والتخطيط والستخدير وقيمة الدم ونفقات الإقامة والتداوي على أن لا يزيد مجموع الأجور والنقات على ثلاثمائة دينار.

 <sup>(</sup>¹) عدات هـذه المادة واستعاض عنها بالنص الحالي وذلك بموجب النظام المعدل
 رقم (٤) لسنة ١٩٧٣م

ب ـ تـتحمل الخزانة نصف ما يزيد عن عشرين دينارا من نققات المعالجة
 الطبية على أن لا تزيد على ثلاثمائة دينار.

المسادة ٣٩ : العمليات الجراحية والمعالجات الطبية المشار إليها في المادة ٣٨ والتي لا يمكن إجرائها في الأردن بناء على تقرير من طبيبين معتمدين من المجلس تتحمل الخزانة نصف نفقاتها إستنادا إلى وثائق ثبوتية توافق على بينا الهيئة الطبية المعتمدة من المجلس على أن لا يزيد المبلغ على ستمائة ديار كما تتحمل الخزانة في هذه الحالة نفقات السفر بموجب تذاكر السفر بالدرجسة السياحية المستعملة لهذا الغرض وعلى أن لا تتجاوز مبلغ ثلاثمائة دينار.

المسادة . ٤ : ١ ـ تؤمن الخزانة للمحامين وأسرهم التخفيضات التي يحصل على على يها المجلس نتيجة مساعيه أو تعاقده مع الأطباء والصيادلة والمستشفيات والمؤسسات لنقل الدم ودور التحليل والتصوير والتنظير والتخطيط والتخدير ومختلف المنظمات في كافة المجالات.

 ٢ ــ يصدر مجلس النقابة لائحة تنظيمية يوزعها سنويا على المحامين تتضمن كافة المعلومات المتعلقة بالتخفيضات.

المعادة ٤١ : إذا انقطع المحامي عن عمله بسبب توقيفه سياسيا يدفع للمحامي او لأسرته مرتبا شهريا يعادل نصف المرتب التقاعدي المحدد لذلك العام، ضمن إمكانيات خزانة التقاعد والضمان الاجتماعي وحسب تقدير المجلس.

المادة ٢٤: إذا انقطع أحد المحامين عن عمله بسبب مرض يمنعه من العمل أكسر من شهر تدفع له معونة مقطوعة عن كل شهر تالي أو جزئه بمعدل المرتسب الستقاعدي الكامل المقرر لمن أكمل مدة ثلاثين سنة ضمن إمكانيات الخزانة حسب تقدير المجلس ولمدة لا تتجاوز السنتين على أن يثبت المرض

بالمتقارير الطبسية الصمادرة عن الأطباء المعتمدين من قبل المجلس وتقطع المعونة حال استفادة المحامى من أحكام قانون التقاعد (١).

المادة ٣٤: يشترط للاستفادة من خدمات الضمان الاجتماعي توفر ما يلي:

١ ــ أن يكون المحامي مسجلاً في جدول النقابة ومقيما إقامة فعلية في منطق تها وقائما بواجباته ومتوفرة فيه الشروط المنصوص عليها في قانون المحاماة الساري المفعول.

٢ \_ أن لا تكون حالته مشمولة بأحكام قانون التقاعد.

" \_(") أن يقدم المحامي أو أحد أفراد أسرته حسب الحال إلى المجلس طلبا خطياً للحصول على المعونة المشار إليها في المادة ٤٢ عند نشوء المرض أو خلاله وتسبدأ المعونة عند توفر أسبابها من تاريخ تقديم الطلب على أن يراعي في ذلك نص المادة ٤٢.

غ ــ أن يرفق بالطلب الأوراق الثبوتية التي يحددها المجلس في تاريخ المنح
 أو التي تطلبها في الحالات الأخرى.

 أن تكون الأمراض والإصابات حاصلة بعد تاريخ تسجيل المحامي في السنقابة أو إعادة تسجيله ويحدد المجلس مقدار مساهمة الصندوق في الحالات التي تتفاقم بعد تاريخ تسجيل المشترك في الجدول.

المسادة ٤٤: على مجلس النقابة أن يبت في الطلب المقدم إليه خلال مدة لا تزيد عن خمسة عشر يوما من تاريخ تسجيل الطلب في ديوان النقابة إذا كان مستكملا وثائقه ومن تاريخ استكمالها في حالة عدم إرفاقها بالطلب.

انظر د . عبد القتاح مراد 'موسوعة شرح القانون المدنى - شرح تفصيلي
 لكل مادة على حدة من مواد القانون المدنى " ص ٤٨ وما بعدها .

<sup>(</sup>٢) عدلت هذه المادة واستعاض عنها بالنص الحالي وذلك بموجب النظام المعدل رقم (٤) لسنة ١٩٧٣

المسادة 23: يحسرم المحامي من مساعدات الخزانة لمدة لا تزيد عن سنة واحسدة إذا قام أو حاول القيام بأعمال تؤدي إلى الضرار بالصندوق، ويحرم مسن هذه المساعدات نهائيا في حالة التكرار ويسترد منه ما يكون قد استوفاه يدون حق دون حاجة لحكم أو إنذار فضلا عن المسئولية التأديبية والجزائية، ويسسري الحسرمان علسى أفراد أسرة المشترك كما يحدد النظام الداخلي والمؤيدات المطبقة بشأنها

## الفصل الخامس واردات غزانة التقاعد والغمان الاجتماعي

المادة ٤٦ : تتألف موارد خزانة التقاعد والضمان الاجتماعي من المصادر التالية:

- ١ ــ ثلــثا الرســم الســنوي المحدد بموجب نظام الرسوم وطوابع المرافعة الساري المفعول.
  - ٢ \_ الرسوم المفروضة بموجب هذا النظام والمبينة في الموارد التالية.
- ٣ ــ تخصيصات الحكومة (وهي التخصيصات التي تقرر الحكومة دفعها لصندوق التقاعد والضمان الاجتماعي في كل عام).
  - الإعانات التي تقرر الهيئة العامة رصدها من موارد النقابة لصندوق
     التقاعد والضمان الاجتماعي على أن لا يقل عن ثلث هذه الوار دات.
- م. ريع أموال النقابة وصندوق النقابة والضمان الاجتماعي المنقولة وغير
   المنقولة.
  - ٦ \_ الهيات و الوصايا شرط مو افقة مجلس النقابة على قبولها.
    - ٧ ــ ريع طوابع المرافعة.

٨ -- جمسيع الغرامات التسي تحصل بموجب هذا النظام أو بموجب قانون
 المحامين النظاميين أو أي نظام صادر بمقتضاه.

 ٩ – ١٠ % (عشرة بالمائـة) من المبالغ التي تحكم بها لجان تقدير الأتعاب ويلزم بدفعها المحامى المحكوم له.

المسادة ٧٧: لمجلس السنقابة أن يعمل على تتمية أموال وموارد الخزانة بالطرق التي يراها وله أن يشتري العقارات وينشئ الأبنية ويؤجرها وأن يمستلك الأسهم وبيعها وأن يسلف مقابل تأمينات عقارية ولقاء فوائد قانونية ما يراه من أموال النقابة.

المسادة ٨٤: يدفع المحامسي رسما إضافيا لصندوق التقاعد والضمان الاجتماعي بالشكل التالي:

أ ــ مــبلغ أربعين دينارا عند تسجيل المحامي في سجل المحامين المتعرنين
 لأول مرة.

ب \_ مبلغ خمسين دينارا عند تسجيل المحامي في سجل المحامين الأساتذة
 لأول مرة.

ج - عند إعادة قيد المحامي في سجل المحامين المتمرنين يدفع نصف الرسم المبين في الفقرة (أ).

د ــ عـند إعـادة قيد المحامي في سجل المحامين الأساتذة المزاولين فيدفع نصف الرسم المبين في الفقرة ب من هذه المادة مضافا إليه عشرة دنانير عن كـل سـنة قضـت ولـم يمارس خلالها المهنة بعد إستبعاد أسمه من سجل المحامين المزاولين.

المادة 4 ؛ : ١ ـ يدفع المحامي رسما سنويا للخزانة على الوجه التالي: أ ـ المحامي الذي لم يتجاوز الثلاثين من عمره مبلغ أربعة وعشرين دينارا. ب ـ المحامي الذي لم يتجاوز الأربعين سنة من عمره مبلغ ستة وثلاثين

دينار أ.

ج ــ المحامـــي الذي لم يتجاوز الخمسين سنة من عمره مبلغ ثمانية وأربعين
 دينارا.

د ــ المحامـــي الـــذي لــم يتجاوز الستين سنة من عمره مبلغ أتثين وسبعين
 دينارا.

المحامي الذي تجاوز الستين من عمره مبلغ ستة وتسعين دينارا.

٢ ـ يدفع المحامي للضمان الاجتماعي العائدات التالية:

أ ... المحامى الذي لم يتجاوز الثلاثين سنة من عمره مبلغ سنة دنانير.

ب \_ المحامي الذي لم يتجاوز الأربعين من عمره مبلغ أثني عشر دينارا.

ج ــ المحامـــي الـــذي لـــم يتجاوز الخمسين من عمره مبلغ أربعة وعشرين
 دينارا.

المادة ٥٠: ١ ــ يترتب على كل محام عين وكيلا عاما أو مستشارا الشركة أو مؤسسة أو أكثر من الشركات والمؤسسات التي يوجب القانون تعيين وكيل أو مستشار لها أن يدفع إلى الخزانة رسما سنويا إضافيا على النحو التالي:

أ \_ (٤٠) دينارا إذا كان وكيلا أو مستشاراً لشركة أو مؤسسة واحدة.

ب ... (۱۰۰) ديـنار إذا كـان وكـيلا أو مستشـارا لاتثين من الشركات أو الموسسات أو لشركة ومؤسسة.

ج \_ (١٨٠) ديـنارا إذا كان وكالله أو مستشارا الثلاث من الشركات أو المؤسسات أو الثلاثة منها ويدفع مبلغ ثلاثين دينارا عن كل شركة أو مؤسسة

تــزيد على هذا العدد إذا أجيز له بصورة قانونية أن يكون وكيلا أو مستشاراً لها.

٢ ــ تستوفي هذه الرسوم مع رسوم الاشتراك السنوية إذا كانت الوكالة قائمة أو خـــلال شـــهر من تعيينه وكيلا أو مستشارا للشركة أو المؤسسة وتسري عليها أحكام رسوم الاشتراك.

٣ ــ إذا لــم تدفع هــذه الرسـوم في وقتها بغير عذر يقبله مجلس النقابة
 قتضاعف.

المسادة ٥١ : تطبع طوابع المرافعة من قبل مجلس النقابة بالفنات ذات ١٠٠ و ٢٥٠ و ٢٥٠ فلسا طبقاً للرسوم التي يحفظ صورة عنها في مجلس النقابة وصسورة عسنها في وزارة العدل وثالثة في وزارة المالية وتباع هذه الطوابع السي المحاميس بمعرفة مجلس النقابة وينقش على هذه الطوابع أسم المملكة الأردنية الهاشمية ونقابة المحامين سخزانة النقاعد سوقيمة الورقة (١٠).

المادة ٥٢ : تلصق طوابع المرافعة من قبل المحامين بالقيم وعلى المستندات المبينة في نظام رسوم وطوابع المرافعة أو أي نظام يقوم مقامه.

المادة ٥٣ : تلصق الطوابع وتبطل بذكر التاريخ (اليوم والشهر والسنة) بالحرر والتوقيع والختم ويجب أن يكون واضحاً وأن يتجاوز الإبطال حدود كل طابع إلى الورقة بحيث يتعذر إعادة إستعمال هذه الطوابع.

<sup>(</sup>۱) أنظر د . عبد الفتاح مراد "شرح قانون إيجار الأماكن غير السكنية والمحلات طبيعًا للقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٧ المحل بالقانون ٢٠٠١/١٤ " ص ٧٠ وما بعدها .

## الفصل السادس أحكام عاصة

المسادة ٤٠: لا يسسري هذا النظام على المحامين الذين سبق وأحيلوا على المتقاعد وتحددت حقوقهم التقاعدية في ظل النظام السابق وتعديلاته وتعتبر كأنها صدرت بموجب هذا النظاء.

المادة ٥٥: لا يجوز المطالبة باسترداد ما يدفع للخزانة من بدلات الاشتراك.

المسادة ٥٦: إذا رأى مجلس النقابة أن دفع راتب التقاعد أو التعويضات بصسورة كاملة يلحق نقصا أو ارتباكا في خزانة التقاعد فيحق لمجلس النقابة أن يخفسض الراتب أو التعويض بنسب تتلاءم وحالة الصندوق المالية وليس للمحامسي أو الخلف العسام الذين تتقص مقبوضاتهم عن حد استحقاقهم حق الرجوع على خزانة التقاعد (تقاعد المحامين) أو على صندوق مجلس النقابة على أن لا يتجاوز مسا يصسرف من خزانة التقاعد والضمان الاجتماعي ٨٥% من مجموع ما يصسرف من خزانة التقاعد والضمان الاجتماعي ٨٥% من مجموع وإيراداتها السنوية.

المسادة ٥٧: تسجل جميع المبالغ والأموال المنقولة وغير المنقولة والأسهم وكافسة الحقوق الأخرى العسائدة لهذا العام باسم خزانة الثقاعد والضمان الاجتماعي للمحامين النظاميين.

المادة ٥٨: لمجلس النقابة صرف ما يلزم من نفقات ومصاريف وأجور وأتعاب تقتضي إدارة خرانة التقاعد والضمان بموجب قرار من مجلس النقابة. المسادة ٥٩: على كل شخص يتناول راتبا تقاعديا من الخزانة أن يقدم إلى مجلس النقابة في شهري كانون الثاني وتموز من كل سنة الوثائق التي تثبت بقاء الحالمة التي استحق بموجبها لراتب التقاعد، وإذا تأخر عن تقديم هذه الوثائق يوقف صرف راتبه التقاعدي حتى يتم تقديمها (١).

المادة . ٦ : يلغي هذا النظام (نظام تقاعد المحامين النظاميين لسنة ١٩٥٥) مع جميع التعديلات التي طرأت عليه.

الحسين بن طلال

<sup>(</sup>۱) انظر د . عبد القستاح مسواد "تسرح النصوص العربية لاتفاقيات الشراكة المصرية الأوربية " ص ٥٥ وما بعدها .

### الفصل الثالث

### قانون نقابة المحامين النظاميين

المادة 1: يسمى هذا القانون (قانون نقابة المحامين النظاميين لسنة ١٩٧٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

### الفعل الأول

#### في تأليف النقابة وأهدافها

المادة ٢ : يؤلف المحامون النظاميون في المملكة الأردنية الهاشمية نقابة ذات مركزين في عمان والقدس.

المادة ٣: تتمات النقابة بالشخصية الإعتبارية والاستقلال المالي ويتولى شاونها مجلس تنتخبه الهيئة العامة وفقاً لأحكام هذا القانون ويمثلها النقيب لدى الجهات القضائية وأمام الغير.

المسادة ٤: نقابة المحامين عضو في إتحاد المحامين العرب وتعمل بالتعاون مسع الاتحاد ونقابات المحامين في الوطن العربي على رفع مستوى مهنة المحاماة تحت شعار الاتحاد (الحق والعروبة).

المادة ٥: تمارس النقابة نشاطها لتحقيق الأهداف التالية:

الدفاع عن مصالح النقابة والمحامين والمحافظة على فعالية المهنة
 وضمان حرية المحامى فى أداء رسالته.

٢ ـ تنظيم جهود أعضاء النقابة لتطوير الفكر القانوني في خدمة الحق والعدل والتقدم والمساهمة في تطوير التشريع ابتغاء تيسير العدالة بغير موانع مادية أو تعقيدات إدارية (١).

<sup>(</sup>۱) أنظر د . عبد الفتاح مراد "شرح دعاوى بيع العقارات في القانون المدني وقانون المدني .

٣ ــ تنشيط السبحوث القانونسية وتشجيع القانمين بها ورقع المستوى الطمي 
لأعضاء النقابة.

٤ ـــ أ ــ تقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأعضاء وتنظيم معاش الشيخوخة والعجز والوفاة وتقديم المساعدة عند الحاجة وتوفير الرعاية الصحية مما بكفل للأعضاء وعائلاتهم حياة كريمة.

ب \_ تأسيس وتتمية صندوق تقاعد المحامين يضمن المحامي راتبا تقاعديا
 ولا يؤشر على حقه هذا كونه يتقاضى راتبا تقاعديا من صندوق الخزينة أو
 من أية جهة أخرى.

ج ـ تأسيس وتتمية صندوق تعاوني للمحامين لتعزيز روح التعاون فيما
 بينهم وتوطيد الخدمات التعاونية والمهنية والمادية لهم.

توفير العمل المهني للأعضاء وتنظيم التعاون في ممارسة المهنة وتقديم
 المعونة القضائية لغير القادرين من المواطنين.

## الفصل الثاني مهنة المحاماة

المادة 1: المصامون هم من أعوان القضاء الذين اتخذوا مهنة لهم تقديم المساعدة القضائية والقانونية لمن يطلبها لقاء أجر ويشمل ذلك:

١ \_ التوكل عن الغير للإدعاء بالحقوق والدفاع عنها:

أ ــ لدى كافة المحاكم على إختلاف أنواعها ودرجاتها عدا المحاكم الشرعية.
 ب ــ لدى المحكمين ودائرة النيابة العامة (١).

ج \_ لدى كافة الجهات الإدارية والمؤسسات العامة والخاصة.

٢ \_ تنظيم العقود والقيام بالإجراءات التي يستلزمها ذلك.

<sup>(</sup>۱) أنظر د . عيد الفتاح مراد "شرح قاتون التمويل العقارى – شرح القاتون رقم 11.۸ لمنة ٢٠٠١ ومذكرته الإيضاحية " ص ٤١ وما بعدها .

#### ٣ ــ تقديم الاستشارات القانونية.

## الفصل الثالث شروط ههار سة المهنة

المادة ٧: يشترط في من يمارس مهنة المحاماة أن يكون أسمه مسجلاً في سجل المحامين الأساتذة .

المادة ٨: ١ ـ يشترط في من يطلب تسجيله في سجل المحامين أن يكون: أ .. متمتعا بالجنسية الأردنية منذ عشر سنوات على الأقل، ما لم يكن طالب التسجيل متمتعا بجنسية إحدى الدول العربية قبل حصوله على الجنسية الأردنية وحينئذ لا يجوز أن نقل مدة تمتعه بالجنسيتين معا عن عشر سنوات.

ب ــ أتم الثالثة والعشرين من عمره.

ج ــ متمتعا بالأهلية المدنية الكاملة.

د ... مقيماً في المملكة الأردنية الهاشمية إقامة فعلية.

هـــ ــ محمـود السيرة والسمعة وأن لا يكون قد أدين أو صدر ضده حكم بجـريمة أخلاقــية أو بعقوبــة تأديبية لأسباب تمس الشرف والكرامة وأن لا تكون خدمته في أي وظيفة أو عمله في أي مهنة سابقة قد انتهت أو انقطعت صــلته بــأي مـنهما لأسباب ماسة بالشرف أو الأمانة أو الأخلاق ولمجلس الـنقابة القـيام بأي إجراءات أو تحقيقات يراها ضرورية ومناسبة للتثبت من توفر هذه الشروط في طلب التسجيل .

و — حائــزا علــى شهادة في الحقوق من إحدى الجامعات أو معاهد الحقوق المعــترف بها على أن تكون هذه الشهادة مقبولة لممارسة مهنة المحاماة في البلد الذي منحها.

وتنف يذا لأغراض هذه الفقرة يعد مجلس النقابة بموافقة وزارتي العدلية والتربية والتعليم قائمة بالجامعات والمعاهد الحقوقية المعترف بها ، وللمجلس من وقت لأخر وبموافقة الوزارتين المشار اليهما أن يضيف أو يحذف أهم أية جامعة أو معهد من الجامعات والمعاهد المسجلة في تلك القائمة وتنشر القائمة، وما يطرأ عليها من تعديل في الجريدة الرسمية.

ز ـ أتم التدرب المنصوص عليه في الفصل السابع من هذا القانون.

ح ... أن لا يكون موظفا في الدولة أو البلديات.

٢ \_ يستنثى من الشروط الواردة في الفقرتين (و، ز) من هذه المادة، المحامون الأساتذة الأردنيون الذين سبق أن أجيزوا بممارسة هذه المهنة وسجلوا في سجل المحامين الأساتذة قبل صدور هذا القانون.

المادة ٩: ١ \_ للمحامي الأستاذ الذي يحمل جنسية إحدى الدول العربية أن يطلب تسجيله في سجل المحامين الأساتذة على أن يكون حاملا لتلك الجنسية منذ عشر سنوات على الأقل سبقت تاريخ تقديم الطلب، بشرط وجود نص مماثل في تشريع الدولة التي يحمل جنسيتها، وأن يخضع للأحكام الواردة في الفقرات (ب، و) من المادة السابقة.

٢ — للمحامسي المستدرب (تحت التدريب) والذي يحمل جنسية إحدى الدول العربية أن يطلب تسجيله في سجل المحامين المتدربين على أن يكون حاملا المتلك الجنسية منذ عشر سنوات على الأقل سبقت تاريخ تقديم الطلب بشرط أن يخضع للشروط الواردة في الفقرة السابقة ولأحكام الفصل السابع من هذا القانون، ويشترط أن تكون الدول التي يحمل جنسيتها تعامل المحامي الأردني المتدرب بالمثل (1).

<sup>(&#</sup>x27;) أنظر د . عبد الفيتاح مراد "شرح النظام القانوني والقضائي في إسرائيل وفلسطين " ص ٤٩ وما بعدها .

المسادة ١٠: المحامي العربي المنتسب لإحدى نقابات الدول العربية، أن يسترافع بالاشتراك مسع محام أردني مسجل بسجل المحامين الأساتذة أمام المحاكم وذلك في قضية معينة وبإذن يمنحه مجلس النقابة أو النقيب في حالة عدم التابئ المجلس لأي سبب كان بعد التثبت من صفة المحامي طالب المسرافعة بشرط أن تعامل السنقابة المنتسب إليها ذلك المحامي المحامين الأدنيين بالمثل.

## الفصل الرابع الوظائف والأعمال التي لا يجوز الجمع بينها وبين المحاماة

المادة ١١: ١ ـ لا يجوز الجمع بين المحاماة وما يلي:

أ \_ رئاسة السلطة التشريعية.

ب ــ الوزارة.

ج - الوظائف العامة أو الخاصة والمؤقتة براتب أو مكافأة عدا من يتولى
 من المحامين الأساتذة أعمال المحاماة في مؤسسة رسمية أو شبه رسمية أو شركة.

هــــــ منصب مدير في أي شركة أو مؤسسة رسمية أو شبه رسمية أو أي وظيفة فيها.

و — جمسيع الأعمسال التي تتنافي مع استقلال المحامي، أو التي لا تتفق مع
 كرامة المحاماة.

٢ ـ لا يسري حكم هذه المادة على الاشتغال في الصحافة الحقوقية والثقافية وعضوية هيئات التدريس في كليات الحقوق الأردنية أو العمل في نقابة المحامين بتفرغ كامل أو جزئي.

٢ ــ إذا زالـــت الأسباب المبينة في الفقرة السابقة، يعاد تسجيل المحامي في ســجل المحامين بقرار من مجلس النقابة بناء على طلبه، دون أن يدفع رسم تســجيل جديــد، أمــا إذا مضى على عدم مزاولته المهنة منتان على الأقل فنشتر ط لاعادة تسحيله أن يدفع نصف رسم التسجيل.

المادة ١٣: ١ - لا يجوز للمحامي الذي سبق وأشغل منصب وزير أن يقبل الوكالــة بنفســه أو بواسطة محام أخر في أي دعوى ضد الوزارة التي كان يستولاها أو ضــد أي من الدوائر والمؤسسات والمصالح المرتبطة بها أو به وذلك لمدة ثلاث سنوات تلى تركه الوزارة.

٢ ـ لا يجوز لمن يتولى وظيفة عامة أو خاصة وترك الخدمة فيها واشتغل في المحاماة أن يقبل الوكالة بنفسه أو بواسطة محام آخر في أي دعوى ضد المصلحة العامة أو الخاصة التي كان يشغل فيها تلك الوظيفة وذلك لمدة سنتين تلى إنتهاء خدمته فيها (1).

٣ ــ لا يجــوز للمحامــي الذي يتولى عضوية أي من المجالس أو اللجان أو
 الهيــنات العامة أو الخاصة بما في ذلك المجالس التشريعية والبلدية والإدارية

<sup>(</sup>۱) انظر د. عبد القتاح مراد 'القانون ٦ لسنة ١٩٩٧ بشأن الأماكن غير السكنية والمحلات ولايحته التنفيذية المعدل بق ٢٠٠١/١٤ " ص ٧٨ وما بعدها .

قـ بول الوكالــة بنفسه أو بواسطة محام آخر في أي دعوى ضد أي من تلك المجلس أو اللجان أو الهيئات أو ضد أي من المصالح التابعة لها وذلك خلال مدة عضويته فيها ولمدة سنتير بعد انتهائها.

## الفصل الخاوس الانتساب إلى النقابة

المادة ١٤: تحتفظ النقابة بسجلات ثلاثة:

١ ــ ســجل المحامين المزاولين ويسجل فيه أسماء المحامين المنتسبين للنقابة
 الذين أدوا الرسوم السنوية وجميع العوائد المطلوبة منهم للنقابة.

٢ ــ ســجل المحامين غير المزاولين ويسجل فيه أسماء المحامين المنتسبين
 للنقابة الذين تتطبق عليهم المادتان ١٢ و ٢٢ من هذا القانون.

٣ \_ سجل المحامين المتدربين.

المسادة 10: يقدم طلب التسجيل في سجل المحامين الأساتذة، إلى مجلس السنقابة مسع المستندات المثبتة لتوافر الشروط المنصوص عليها في المادة الثامنة، وإذا انقضت مدة شهرين من تاريخ تقديم الطلب ولم يصدر مجلس النقابة قراراً بهذا الشأن، اعتبر الطلب مرفوضاً ضمناً، وحق لطالب التسجيل الطعن في قرار الرفض الضمني.

المسادة ١٦ : لوزيسر العدلية أو من ينيبه أو أي محام أستاذ، الطعن في أي قرار يصسدر عسن مجلس النقابة، يقضي بتسجيل محام في سجل المحامين ولطالب التسجيل حق الطعن في القرار الذي يقضى فيه المجلس برد طلبه. المسادة ١٢ : ١ مع مراعاة الفقرة (٢) من المادة الثامنة، إذا تبين لمجلس السنقابة أن أحد شروط التسجيل المنصوص عليها في المادة (٨) والتي استند السيها لمجلس في قبول طلب تسجيل المحامي غير متوفر، أو غير صحيح

حــق للمجلـس إعادة النظر في هذا التسجيل والغاؤه ويجوز الطعن في هذا القرار من قبل المحامى .

٢ شـ تسري أحكام هذه المادة على المحامين تحت التدريب.

المسادة ١٨ : إن رفض طلب التسجيل لعدم توفر الشروط المنصوص عليها فسي المسادة (٨) لا يحول دون تقديم طلب جديد إذا أستدعى الطالب بزوال المسبب أو الأسسباب التي أدت إلى الرفض وللمجلس عند تجديد الطلب حق رفضه، وللمستدعى حق الطعن في هذا القرار.

### الفمل السادس

#### سجل المحامين

المسادة 19 : يسنظم مجلس النقابة في كل عام سجلا عاما بأسماء المحامين الأسساتذة والمزاولين وسجلا آخر بأسماء المحامين تحت التدريب مرتبة وفقا للنظام الداخلي، وترسل نسخة من سجل المحامين الأساتذة إلى كل من وزارة العدلسية والنيابات العامة والمحاكم واتحاد المحامين العرب ونقابات المحامين في الدول العربية والمؤسسات النقابية أو الدولية التي يحسن تبليغها بعد نشره في الجريدة الرسمية.

المسادة ٣٠ : يسنظم مجلس النقابة إضبارة خاصة لكل محام تتضمن كل ما يتعلق به ويحدد النظام الداخلي للنقابة أصول تتظيم هذه الإضبارة.

المسادة ٢١: ١ ـ لا يسجل في السجل السنوي للمحامين الأساتذة المزاولين المحسادة ٢١: ١ ـ لا يسجل في السجل السنوي للمحامين الأساتذة المزاولين المحسامون الذين تخلفوا عن تأدية اليمين القانونية المبيئة في المادة (٢٣) من هدذا القسانون ولا يحول هذا دون تسجيل المحامي المتخلف مجدداً في حالة دفعه الرسوم المستحقة وفقا لأنظمة النقابة وفي حالة أدائه اليمين القانونية.

٢ ــ يمتـنع على المحاكم قبول المحامين الأساتذة الذين لم يسجلوا في السجل
 المنصوص عليه في المادة (١٩) من هذا القانون تحت طائلة البطلان.

المسادة ٢٢ : إذا تأخر محام عن دفع الرسوم السنوية المستحقة وفقا لأنظمة السنقابة مدة سنتين متواليتين فأكثر أو انقطع عن العمل مثل تلك المدة أستبعد أسمه مسن سبجل المحاميس المزاولين ويترتب عليه في حال طلبه إعادة التسجيل في السجل أن يدفع نصف رسم التسجيل مجددا بالإضافة إلى دفع الرسوم الأخرى التي استحقت عليه.

المادة ٣٣ : على المحامين المسجلين في سجل المحامين الأساتذة وفي خلال شهرين من نفاذ هذا القانون، وعلى المحامي الذي يسجل أسمه لأول مرة في سجل المحامين الأساتذة أن يحلفوا اليمين التالي أمام وزير العدلية وبحضور النقيب أو عضوين من مجلس النقابة.

(اقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للملك والوطن وأن أؤدي أعمالي بأمانة وشرف كما تقتضيها القوانين والأنظمة وأن أحافظ على سر مهنة المحاماة وأن أحترم قوانينها وتقاليدها).

المسادة ٢٤ : كل محسام أشتغل بالمحاماة ولم يكن أسمه واردا في سجل المحامين المزاولين السنوي، تطبق عليه العقوبات التأديبية المنصوص عليها في هذا القانون.

# الفصل السابع

#### في التدريب

المادة 0.7: 1 على الطالب الذي يرغب في تسجيله في سجل المحامين تحب التدريب أن يقدم طلبا إلى مجلس النقابة، مرفقا بالوثائق المؤيدة إلى ما أشارت إليه البنود (أ ـ و) من الفقرة (1) من المادة ( $\Lambda$ ) من هذا القانون، مع سائر الأوراق التي توجيها أنظمة النقابة.

٢ -- وأن يتضــمن الطلب أسم المحامي الأستاذ الذي يريد التدريب في مكتبه وأن يــرفق الطالب متدربا في وأن يــرفق الطالب متدربا في مكتبه و بتحت إشرافه.

٣ ــ علـــى ضوء هذه الوثائق والمعلومات الأخرى التي يحصل عليها مجلس المنقابة للمجلـس قــبول طلب التسجيل، أو رفضه مع بيان الأسباب وقرار الرفض قابل للطعن من قبل الطالب لدى محكمة العدل.

إذا قسرر المجلس قبول الطلب، يسجل أسم الطالب في سجل المحامين
 تحت التدريب بعد دفع رسم القيد المعين في أنظمة النقابة.

٥ ــ يحــق لعضو الهيئة التدريسية في أي مكان من كليات الحقوق الأردنية الحاصــل علــى درجــة الذكــتوراه في القانون التسجيل في سجل المحامين المتدربيــن في النقابة على أن يقوم بتنظيم مواعيد التدريس في الكلية بصورة تمكــنه مــن الإلتزام بأحكام وشروط وواجبات التدريب المنصوص عليها في هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه.

المادة ٢٦: يحدد النظام الداخلي للنقابة أسلوب التدريب وشروطه وأحكامه. المسادة ٢٦: مدة التدريب سنتان للحائزين على أيسانس في الحقوق أو على دبلومتين من الدراسات العليا في القانون أو على دبلوم المعهد العالمي للمحاماة فسي دولة عربية أو على شهادة الدكتوراه في إحدى مواد القانون وتعتبر فترة التدريب جزء من مدة ممارسة المهنة المقبولة لغايات التقاعد على أن تدفع عنها عائدات التقاعد.

المادة ٢٨: ١ \_ يعفى من التدرب كليا:

أ \_ مـن شغل منصبا قضائيا بالمعنى المحدد لذلك في قانون استقال القضاء
 المعمول به لمدة لا تقل عن سنتين.

ب \_ من شخل منصبا قضائيا أو مستشارا حقوقيا في القوات المسلحة الأردنية أو الأمن العام أو المخابرات العامة لمدة لا تقل عن سنتين بعد حصوله على الشهادة الجامعية الأولى في الحقوق.

٢ \_ يعفى من نصف مدة التدريب على المهنة بحيث تصبح لمدة سنة واحدة: أ \_ من شغل وظيفة عضو في محكمة جمركية أو مدع عام لديها مدة لا تقل عن شلاك سنوات متواصلة بعد حصوله على الشهادة الجامعية الأولى في الحقوق.

ب ــ الموظف المعين للقيام بالأعمال القانونية في دائرة ضريبة الدخل شريطة أن يكون قد مارس المرافعة لدى المحاكم المختصة بالنظر في قضايا ضحريبة الدخل مدة لا تقل عن ثلاث سنوات متواصلة بعد حصوله على الشهادة الجامعية الأولى في الحقوق.

ب ـ الموظف المعين للقيام بالأعمال القانونية في دائرة ضريبة الدخل شريطة أن يكون قد مارس المرافعة لدى المحاكم المختصة بالنظر في قضايا ضريبة الدخل مدة لا تقل عن ثلاث سنوات متواصلة بعد حصوله على الشهادة الجامعية الأولى في الحقوق.

ج ... الموظف المعين لدى المحاكم النظامية وعمل فيها لمدة لا تقل عن خمس سنوات متواصلة بعد حصوله على الشهادة الجامعية الأولى في الحقوق.

المادة ٢٩: ١ - على المتدرب أن يلتحق بمكتب أحد الأساتذة المحامين الذين مر على تسجيلهم أستاذا مدة خمس سنوات على الأقل أو شغل القضاء قبل تسجيله في الجدول مدة لا تقل عن هذه المدة.

٢ ــ إذا تعــذر على طالب التدريب أن يجد محاميا يلحقه في مكتبه فلمجلس السنقابة أن يلحقه بمكتب أحد المحامين الأساتذة وليس لهذا المحامي أن يمتع عن قبوله إلا إذا أبدى عذرا مقبولا (١).

المادة ٣٠: ١ - للمحامي المتدرب أن ينتقل خلال مدة تدريبه من مكتب محسام إلى أخر بعد موافقة مجلس النقابة واستيفاء الشروط اللازمة للنقل التي ينص عليها النظام الداخلي.

٢ \_ يجوز لمجلس النقابة تكليف المتدرب بإختيار أستاذ آخر غير الأستاذ الـ نجاره إذا كان من الواضح أن ظروف الأستاذ لا تمكنه من الإشراف على المتدرب إشرافا صحيحا.

المادة ٣١ : لمجلس النقابة السماح للمحامي المتدرب بأن يترافع بشخصه وتحت إشراف أستاذه وبتغويض خطى منه:

١ ــ أمــام المحــاكم الصلحية بعد مضي مدة لا نقل عن ستة أشهر من مدة التدريب.

٢ – أمام المحاكم البدائية بعد مضي مدة لا ثقل عن سنة من مدة التدريب. المعادة ٣٣ : للمحامي المتدرب أن يعقب جميع المعاملات لدى كافة المراجع القضائية والإدارية وله أن يحضر بمفرده التحقيقات أمام الشرطة والنيابات العامة في المخالفات والجنح.

المسادة ٣٣ : لا يحق للمحامي المتدرب أن يستعمل صفة المحامي دون أن يلحقها بكلمة (المستدرب) كما لا يحق له أن يتخذ مكتبا أو يعلن عن أسمه بلوحة وإلا كسان معرضاً لعقوبة المنع من مزاولة المحاماة مدة لا تقل عن سنة.

انظر د. عبد الفتاح مراد 'القانون ٦ لمسنة ١٩٩٧ بشأن الأماكن غير المسكنية والمحلات والاحته التنفيذية المعدل بق ٢٠٠١/١٤ " ص ٧٨ وما بعدها .

المادة ٣٤: ١ \_ يشطب أسم المتدرب من الجدول بعد إنقضاء خمس سنوات على تسجيله في سجل المجامين المتدربين.

أ \_ إذا لم يتقدم بطلب نقل أسمه إلى جدول المحامين الأساتذة، أو.

ب ــ إذا لم يتم شروط التدريب.

٢ ــ يتوجب لصدور قرار الشطب أن يكون المحامي المتدرب قد أخطر إلى
 الإلتز ام بما نصت عليه أحكام هذه المادة بوقت مناسب.

٣ \_ يخضع قرار الشطب بالشروط المنصوص عنها في هذا القانون.

لمحامي المشطوب أسمه من الجدول أن يطلب تسجيله مجددا محاميا
 متدربا بعد دفع كافة الرسوم المتوجبة مجددا.

المسادة ٣٥: ١ - على المحامي المتدرب أن يلتزم طيلة مدة تدريبه بأحكام وشسروط وواجبات التدريب المنصوص عليها في هذا القانون والأنظمة الخاصة بالنقابة وبأي تعليمات يصدرها مجلس النقابة لتنظيم شروط وواجبات التدريب على المهنة.

٢ ــ للمحامي المتدرب أن يطلب نقل أسمه من سجل المحامين المتدربين إلى سجل المحامين الأساتذة بعد إتمام شروط وواجبات التدريب على المهنة ويقدم الطلب إلــ النقيب مرفقا بشهادة من أساتذة بإتمام تلك الشروط والواجبات ويكفاءة الطالب.

٣ ــ لمجلــس النقابة أن يحقق بالطريقة التي يراها مناسبة للتثبت من جدارة وكفاءة المحامسي المتدرب الذي تقدم بالطلب انقل أسمه إلى سجل المحامين الأساتذة وللمجلس في ضوء نتائج التحقيق أن يقرر الموافقة على الطلب أو رفضـــه، أو تمديــد التدريب لمدة إضافية لا تزيد على مدة التدريب الأصلية للمحامسي المتدرب، يعود مجلس النقابة بعد انتهائها إلى النظر في طلب نقله إلى سجل المحامين الأساتذة ويصدر قراره أما بالموافقة عليه أو برفضه.

المسادة ٣٦ : يفصل مجلس النقابة في كل خلاف يقع بين المتدرب وأستاذه بسبب التدريب (١).

المادة ٣٧ : يعتبر مكتب الأستاذ موطناً صالحاً للتبيلغ بالنسبة للمتدرب خلال الفترة التدريبية.

## الفصل الثامن عقوق المعامين

المسادة ٣٨ : ١ ــ مزاولة مهنة المحاماة حق محصور بالمحامين المسجلين في النقابة دون غيرهم وفقا لأحكام هذا القانون.

لا يجوز لغير المحامين المسجلين أن يمارس العمل المتصوص عليه
 الفقرة الأولى من المادة السادسة إلا في الحالات التي يجيز فيها القانون
 ذلك.

٣ ــ لا يجــوز لغير المحامين المسجلين أن يمارس كحرفة أو بقصد الكسب المعل المنصوص عليه في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة الممادسة.

٤ ــ كــل مــن يخــالف حكم الفقرتين الثانية والثالثة يعاقب من قبل محكمة الصــلح المختصة بغرامة لا تزيد على خمسين دينارا أو بالحبس مدة لا تزيد على شهرين أو بكلتا العقوبتين ويجوز لأي محام مسجل في النقابة أن يأخذ صفة المشتكي ويقدم البيانات وفقا لأحكام قانون أصول المحاكمات الجزائية.
المــادة ٣٩ : للمحامــي أن يسلك الطريق التي يراها ناجحة في الدفاع عن موكله ولا يكون مسئولا عما يورده في مرافعاته كتابة أو شفاهة مما يستلزمه

<sup>(</sup>١) أنظر د . عبد الفتاح مراد "شرح تشريعات الأحوال الشخصية - طبقاً للقانون 1 لسنة ٢٠٠٠ "ص ٣٩ وما بعدها .

حق الدفساع، كما لا يكون مسئولا عن الإستثمارات التي يعطيها عن حسن نية.

المسادة • ٤ : ١ - يتمستع المحامسي لدى المحاكم والدوائر والسلطات التي يمسارس مهنته أمامها بالحرية التامة بحيث لا يجوز توقيفه أو تعقبه من أجل أي عمل قام به تأدية لواجباته المهنية ولا يتعرض المحامي تجاه هذه المحاكم وللدوائسر والسلطات التي يمارس مهنته أمامها إلا للمسئولية التأديبية وفق أحكام هذا القانون.

٢ \_ يجب أن ينال المحامي الرعاية والاهتمام اللائقين بكرامة المحاماة من المحاكم والنيابات بجميع درجاتها ودوائر الشرطة وكافة الدوائر والمراجع الرسمية التي يمارس مهنته أمامها وأن تقدم له كافة التسهيلات التي يقتضيها القيام بواجبه ولا يجوز إهمال طلباته بدون مسوغ قانوني.

٣ \_ لا يجوز تفتيش محام أثناء المحاكمة.

على النسيابة أن تخطر النقابة عند الشروع في تحقيق أي شكوى ضد
 محام وللنقيب أو من ينتدبه أن يحضر جميع مراحل التحقيق.

م في حالة الجرم المشهود يبلغ النقيب أو من ينوب عنه بالسرعة الممكنة
 بما تم من إجراءات.

ت يعاقب من يعتدي على محام أثناء تأديته مهنته أو بسبب تأديتها بالعقوبة المقررة على من يعتدي على قاضي أثناء تأدية وظيفته أو بسبب تأديته لها.

المادة ٤١: ١ ـ لا يجوز للمتداعين أن يمثلوا أمام المحاكم على إختلاف أنواعها ودرجاتها إلا بواسطة محامين يمثلونهم ويستثنى من ذلك:

أ ــ محاكم الصلح والتسوية ودعاوى تصحيح قيد النفوس والقضايا الجزائية.
 ب ــ المحامون المزاولون أو السابقون أو القضاة العاملون أو السابقون أو الأشخاص المعفون من التدريب بمقتضى المادة (٢٨) من هذا القانون.

٧ ــ في قضايا الحقوق والعدل العليا لا يجوز تحت طائلة البطلان التقدم بأية دعاوى أو لوائح أو طعون أمام محكمة النمييز ومحكمة العدل العليا ومحكمة الاستثناف ومحكمتي استثناف ضريبة الدخل والجمارك ومحاكم البداية والجمارك إلا إذا كانت موقعة من أحد المحامين الاستاذة ويستثنى من ذلك الدعاوى واللوائح والطعون التي تقدم للمحاكم المذكورة إذا جرى تقديمها بواسطة محكمة لا يوجد في مركزها محام.

٣ ــ لا يسسري حكم هذه المادة على مصالح الحكومة أو الهيئات العامة أو دوائر الأوقاف التي لها أن تتيب عنها في المرافعة أحد موظفيها الحاصلين على إجازة الحقوق.

المادة ٤٢ : - لا يجوز أن يسجل لدى الدوائر المختصة أو أي مرجع رسمي عقد أو نظام أية شركة تزيد قيمته على خمسة آلاف دينار إلا إذا ذيل بتوقيع أحد المحامين الأساتذة المزاولين.

المسادة ٣ ء : ١ — على كل مؤسسة تجارية أو صناعية عامة، وعلى كل شركة مساهمة عامة أو أية شركة أو مؤسسة أجنبية أو أي فرع أو وكالة لها مهمسا كان رأسمالها وعلى كل شركة مساهمة خاصة أو شركة عادية يزيد رأسمالها على مائة وخمسين ألف دينار أن تعين لها وكيلا أو مستشارا قانونيا من المحامين المسجلين في سجل المحامين الأساتذة بموجب عقد خطى مسجل لدى كاتب العدل ويترتب عليها إشعار النقابة خطيا بأسم وكيلها أو مستشارها القانوني خلال شهر واحد من تاريخ تعيينه.

٢ \_. يمتنع على المحامي أن يكون مستشارا أو وكيلاً عاماً لأكثر من خمس

مؤسسات أو شركات او فروع أو وكالات من المؤسسات أو الشركات أو الغروع أو الوكالات المذكورة في هذه المادة، على أن لا يكون من بينها أكثر من شركتين مساهمتين عامتين (١).

٣ – إذا لــم تقــم أيــة شركة أو مؤسسة من الشركات والمؤسسات الملزمة بموجب الفقرة الأولى من هذه المادة بتعيين وكيل عام أو مستشار قانوني لها خــلال ثلاثــة أشــهر من تاريخ العمل بهذا القانون أو من تاريخ تأسيسها أو تسـجيلها فيترتــب علــيها دفع مبلغ دينارين إلى صندوق النقابة عن كل يوم تتأخر فيه عن ذلك التعيين.

٤ ــ على المحامي أن يشعر النقابة خطياً بأسماء المؤسسات أو الشركات أو الجهات التي عين وكيلا عاماً أو مستشاراً قانونياً لها مما هو منصوص عليه فــي الفقرتيــن الأولــي والثانية من هذه المادة وذلك خلال مدة لا تزيد على ثلاثيــن يوما من تاريخ تعيينه، وإذا تخلف عن ذلك فيصبح ملزما بدفع ثلاثة أضــعاف الرسوم المترتبة عليه للنقابة مقابل ذلك التعيين بالإضافة إلى مبلغ دينارين عن كل يوم يتأخر فيه عن تقديم الإشعار.

المسادة ٤٤: ١ ــ بالرغم عما ورد في أي قانون أو تشريع آخر يكون للمحامي الأستاذ حتى المحسادقة على توقيعات موكليه على الوكالات الخصوصية إذا تعلق التوكيل في أحد الأمور المنصوص عليها في المادة السادسية من هذا القانون ويكون المحامي في جميع الحالات مسئولا شخصياً عن صحة هذه التوقيعات.

٢ ـــ للمحامي عند الضرورة سواء كان خصما أصيلا أم وكيلا أن ينيب عنه
 بــ تفويض موقع منه وفي قضية معينة وعلى مسئوليته محاميا آخر في أي

<sup>(</sup>۱) أنظر د . عبد القتاح مراد "القانون ۱۸ لسنة ۱۹۹۹ بتعديل قوانين المرافعات والإنبات والرسوم ومذكرته الإيضاحية " ص ۸۹ وما بعدها .

عمل موكول إليه بموجب وكالته وضمن الشروط الواردة فيها ما لم يكن هنالك نص في الوكالة يمنع مثل هذه الإنابة وتكون الإنابة معفاة من الرسوم بما في ذلك رسوم طوابع الواردات.

٣ ـ مسع مسراعاة الفقرة (٢) من هذه المادة لا يحق لأي محام الظهور لدى أي محكمة إلا بموجب وكالة خطية موقعة من موكله ومصادق عليها من قبله أو من قبل مرجع مختص قانونيا وإذا كانت الوكالة تشمل درجات متعددة في المحاكم في يدفع رسم إسراز عنها لحساب النقابة عن كل درجة من هذه الدرجات.

٤ ـ تـنظم الوكالات العامة لدى الكاتب العدل ويكون إطلاع المحكمة عليها كافيا لإثبات حـق المحامي في تمثيل موكله بموجبها ويجوز للمحكمة إذا شائت أن تحتفظ بصورة عنها يصدقها رئيس القلم وتكون تابعة لرسم الإبراز حسب الصورة المبينة في الفقرة السابقة.

المادة ٤٥: المحاملي الحق في تقاضي بدل أتعاب عما قام به من أعمال ضلم نظاق مهند له الحق في استيفاء النفقات التي دفعها في سبيل القضية التي وكل بها.

المادة ٤٦: ١ ـ يتقاضى المحامي أتعابه وفق العقد بينه وبين الموكل على أن لا يستجاوز بدل هذه الأتعاب ٢٥% من القيمة الحقيقية للمنتازع عليه إلا في أحوال استثنائية يعود أمر تقديرها إلى مجلس النقابة.

٢ \_ إذا لـم تحـدد أتعـاب المحامي باتفاق صريح يحدد مجلس النقابة هذه الانتعاب بعد دعوة الطرفين ويراعى في التحديد جهد المحامي وأهمية القضية وجميع العوامل الأخرى .

٣ ــ إذا تفرغ عن الدعوى موضوع الاتفاق دعاوى غير ملحوظة حق
 المحامى أن يطالب ببدل أتعاب عنها.

٤ — على المحكمة بناء على طلب الخصم أن تحكم على خصمه بأتعاب المحاماة ويعود لها تحديد مقدار هذه الأتعاب، على أن لا نقل هذه الأتعاب في المرحلة الإبتدائية عن ٥٠ من قيمة المحكوم به فيها وأن لا تزيد على (٠٠٠) ديسنار في أية دعوى مهما بلغت قيمة المحكوم به فيها وأن لا تزيد أتعاب المحاماة في المرحلة الاستثنافية عن نصف ما تحكم به المحكمة الإبتدائية. المسادة ٧٤: إذا نهسى المحامي القضية صلحا أو تحكيما وفق ما فوضه به موكله أو عدل الموكل عن متابعة القضية بعد توقيعه الوكالة لأي سبب من الأسباب استحق المحامي الأتعاب المتفق عليها ما لم يكن هناك اتفاق مخالف. المادة ٨٤: ١ — للموكل أن يعزل محاميه وفي هذه الحالة يكون ملزما بدفع كسامل الأتعاب عن تمام المهمة الموكلة إلى المحامي إذا كان العزل لا يستند للى سبب مشروع.

٢ ــ للمحامـــي أن يعتزل الوكالة لأسباب حقيقية ، بشرط أن يبلغ موكله هذا الاعتزال ولا يجوز له إستعمال هذا الحق في وقت غير مناسب وللمحامي في هـــذه الحالـــة الاحتفاظ بما قبضه من أتعاب كما يفصل مجلس النقابة في كل خلاف حول مشروعية الاعتزال والنتائج المترتبة عليه .

المسادة ٤٩ : في حالسة وفاة الوكيل أو اعتزاله المهنة يقدر مجلس النقابة أتعاب المحامي على ضوء الجهد المبذول والاتفاق المعقود.

المادة ٥٠: ١ ـ على المحامي أن يسلم موكله كل ما تسلمه من النقود والأوراق الأصلية التي في حوزته عندما يطلب الموكل ذلك.

٢ \_ عـند وجـود اتفاق كتابي على الأتعاب يحق للمحامي حبس النقود والأوراق بما يعادل مطلوبه أما في حال عدم وجود إتفاق كتابي فيرفع الأمر السي مجلس النقابة مع حق الوكيل بالاحتفاظ بما في حوزته من نقود وأوراق

وطلب الحجر على أية أموال للموكل حتى تظهر نتيجة الفصل في النزاع حول الأتعاب.

٣ ــ يســقط حــق الموكل في استعادة الأوراق والمستندات بعد مرور عشر
 سنوات على إنتهاء القضية.

المسادة ٥١: ١ \_ لأتعاب المحامي حق إمتياز على ما أل إلى موكله نتيجة الدعوى موضوع التوكيل وهذا الإمتياز يلي في المرتبة الأحوال المنصوص عليها في القرانين المرعية.

٢ ــ للمحامــي الــذي صــدر أمر بتقدير أتعابه بمصالحة مصدق عليها من مجلـس الــنقابة أو مـن اللجنة الفرعية أو من المحكمة أو بحكم صادر من محكمــة الاســنتناف أن يحصـل على أمر من رئيس الإجراء بإعتبار هذه الأتعــاب ديــنا ممتازا على الأموال والعقارات موضوع الدعوى العائدة لمن صدر أمر التقدير أو المصالحة أو الحكم ضده.

المادة ٥٢ : ١ - تنظر في قضايا الأتعاب لجنة تشكل في كل لواء فيه محكمة بدائية يؤلفها مجلس النقابة من ثلاثة محامين أساتذة وتتبع أصول المحاكمات فيما لم يرد عليه نص في هذا القانون.

٢ ــ يمارس مجلس النقابة ولجنة الأتعاب في أية قضية مقدمة أو محالة لأي منهما بموجب هذا القانون كافة الصلاحيات المنصوص عليها في قانون أصبول المحاكمات الحقوقية النافذة المفعول كما لو كانت القضية مقدمة إلى محكمة (١).

تكون القرارات التي تصدرها اللجنة قابلة للاعتراض لدى مجلس النقابة
 خلال خمسة أيام من تاريخ تفهيمها إذا كانت وجاهية أو من تاريخ تبليغها إذا

أنظر د . عبد الفتاح مراد "قانون مكافحة غمل الأموال ومذكرته الإيضاحية والقوانين المكملة له " ص ٩٢ وما بعدها .

كانست غيابسية وتكون قرارات مجلس النقابة قابلة للاستثناف أمام محكمة الاستثناف الحقوقية خال خمسة عشر يوماً من تاريخ تفهيمها إذا كانت عيابية ويكون حكمها نهائيا وينفذ بمع فة دائرة الإجراء.

٤ ـ يعفى المستأنف من كل رسوم أو تأمين بما في ذلك رسم الطابع.

 على رئيس محكمة الاستثناف، وبناء على طلب المحكوم له أن يعطى خلال ثلاثة أيام من تاريخ الطلب صيغة التنفيذ للقرارات إذا لم تستأنف، وتنفذ هذه القرارات بعد ذلك بمعرفة دائرة الإجراء.

## الفصل التاسم واجبات المحامي

المادة ٥٣ : ١ ـ يجب أن يكون للمحامي مكتب لائق مكرس لأعمال المحاماة ولا يحق له أن يتخذ غير مكتب واحد في بلدة واحدة.

٢ ــ يعتــبر مكتــب المحامي موطنا له وللمتمرنين في مكتبه، من أجل تبليغ
 المقررات والأوراق الصادرة عن النقابة أو المتعلقة بالمهنة.

٣ \_ يجوز إنشاء شركات مدنية بين المحامين في مكتب واحد لممارسة مهنة المحاماة ويجب إشعار النقابة خطيا بقيام الشركة خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوما من تاريخ تكوينها أو من تاريخ انضمام محام جديد إليها وينطبق هذا الوجوب في إشعار النقابة على قيام تعاون بدون شراكة بين محاميين اثنين أو أكثر في مكتب واحد، ويشترط عند تطبيق أحكام هذه النقرة ما يلي: أ لل المحامين الشركاء أو المتعاونين في مكتب واحد أن يترافع أحدهم ضد الآخر في أي دعوى أو ن يمثلوا في أي دعوى أو معاملة فريقين مختلفى المصالح.

ب \_ أن لا يكون المحامي شريكا في أكثر من شركة واحدة للمحاماة بأي صورة من الصور.

ج \_ أن يكون لكل واحد من المحامين الشركاء أو المتعاونين في المكتب الواحد الحق في المكتب الواحد الحق في المكتب المؤسسات والشركات التي يحق للمحامي أن يكون وكيلا أو مستشارا لها بمقتضاء .

المادة ٤٠: \_ على المحامي أن يتقيد في سلوكه بمبادئ الشرف والاستقامة والنزاهة وأن يقوم بجميع الواجبات التي يفرضها عليه هذا القانون وتفرضها عليه أنظمة النقابة وتقاليدها.

المسادة ٥٥: \_ على المحامي أن يدافع عن موكله بكل أمانة وإخلاص و هو مسئول في حالة تجاوزه حدود الوكالة أو خطئه الجسيم.

المسادة ٥٦ : على المحامي أن يسلك تجاه المحكمة مسلكا يتفق وكرامة المحاماة وأن يتجنب كل إجراء أو قول يحول دون سير العدالة.

المادة ٥٧ : على المحامي أن يلتزم في معاملة زملائه ما تقضي به قواعد اللياقة وتقاليد المحاماة، ويفصل مجلس النقابة في كل خلاف مسلكي بين المحامين يتعلق بمهنتهم.

المادة ٥٨ : \_ على المحامي أن يمنتع عن سب خصم موكله أو ذكر الأمور الشخصية التي تسيء إليه أو اتهامه بما يمس شرفه وكرامته ما لم يستلزم ذلك في حالة الدفاع أو ضرورة الدفاع عن مصالح موكله.

المادة ٥٩: \_ على المحامي أن يظهر أثناء رؤية الدعوى أمام المحكمة بالرداء الخاص الذي يعينه النظام الداخلي إذا كان ارتداء هذا الرداء مفروضا من قبل وزارة العدلية.

المادة ١٠ : يمتنع على المحامي تحت طائلة المسئولية:

١ ــ أن يسعى لجلب أصحاب القضايا أو الزبائن بوسائل الإعلانات أو
 باستخدام الوسطاء مقابل أجر أو منفعة.

٢ ــ أن يشتري القضايا والحقوق المنتازع عليها.

٣ ــ أن يقبل الأسانيد التجارية بطريق الحوالة لاسمه، بقصد الإدعاء بها
 دون وكالة.

٤ \_ أن يسودي شهادة ضد موكله بخصوص الدعوى التي وكل بها أو أن يفسي سرا أؤتمن عليه أو عرفه عن طريق مهنته المتعلقة بأسرار الموكلين لدى القضاء في مختلف الظروف ولو بعد انتهاء وكالته.

ن يعطي رأيا أو مشورة لخصم موكله في دعوى سبق له أن قبل
 الوكالة فيها أو في دعوى ذات علاقة بها، ولو بعد إنتهاء وكالته.

المائة ١٦: لا يجوز للمجامي تحت طائلة المستولية أن يقبل الوكالة:

١ ... عن طرفين متخاصمين في دعوى واحدة (١).

 ٢ ــ ضــد موكله بوكالة عامة إذا كان يتقاضى عن هذه الوكالة أتعاباً شهرية أو سنوية.

٣ ـ ضد شخص كان وكيار عنه، في نفس الدعوى أو الدعاوى المتفرعة
 عنها ولو بعد إنتهاء وكالته.

خــد جهة سبق أن أطلعته على مستنداتها الثبوتية ووجهة دفاعها مقابل
 أتعاب استوفاها منها سلفا .

المادة ١٢ : على المحامي أن لا يقبل الوكالة في دعوى ضد زميل له أو ضد مجلس النقابة قبل إجازته من قبل النقيب.

<sup>(&#</sup>x27;) أنظر د . عسد الفستاح مسراد تشريعات الملكية الفكرية في الدول العربية والمعايسير الدولية - دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومعايير حقوق المؤلف العالمية ص ٧٩ وما بعدها

## الفصل العاشر السلطة التأديبية

المسادة ٦٣: ١ - كل محام أخل بواجبات مهنته المنصوص عليها في هذا القسانون وفي الأنظمة الصادرة بمقتضاه أو في لائحة آداب المهنة التي يصدرها مجلس النقابة بموافقة الهيئة العامة أو تجاوز واجباته المهنية أو قصر في القسيام بتضليل العدالة أو أقدم على عمل يمس شرف المهنة وكرامتها أو تصرف في حياته الخاصة تصرفا يحط من قدر المهنة، يعرض نفسه للعقوبات التأديبية التالية:

أ ــ التنبيه.

ب \_ التوبيخ.

ج ـ المنع من مزاولة المهنة لمدة لا تزيد على خمس سنوات.

د \_ الشطب النهائي من سجل المحامين.

٢ ــ تســري أحكـــام هـــذه المـــادة والأحكام والإجراءات الأخرى الخاصة
 بالتأديب على المحامين المتدربين.

المادة ؟ ٦ : ١ \_ لا يجوز للمحامي الممنوع مؤقتاً من مزاولة المهنة، فتح مكتبه خلال فترة المنع ولا مباشرة أي عمل آخر من أعمال المحاماة.

٢ \_ يبقى المحامي المشار إليه في الفقرة السابقة خاضعا لأحكام هذا القانون وتسقط فــترة المــنع من حساب مدتي التمرين والتقاعد، ومن المدد المعينة للترشيح لمجلس النقابة.

المسادة ١٥ : يتألف مجلس التأديب من ثلاثة أعضاء من المحامين الأساتذة المزاولين ممن أمضوا في ممارسة المهنة مدة لا تقل عن عشر سنوات يعينهم مجلس النقابة ويسمى من بينهم رئيسا ويجوز لمجلس النقابة تعيين

أكثر من هيئة واحدة لمجلس التأديب، وتعيين عدد آخر من الأعضاء الاحتياط لا يزيد عددهم على عشرة.

المادة ٦٦: يجوز رد أعضاء مجلس التأديب أو رد أحدهم عند وجود سبب مسن أسباب رد القضاة وتنظر في طلب الرد محكمة الاستثناف الحقوقية وتفصل في غرفة المذاكرة على وجه السرعة وفقا لأصول رد القضاة بقرار غير خاضع للطعن.

المسادة ٧٦: إذا رد أي عضو من أعضاء مجلس التأديب أو فقد شرطا أو أكثر من الشروط التي تؤهله لممارسة مهنة المحاماة، أو تعذر اشتراكه في أعصال المجلس لأي سبب من الأسباب بما في ذلك غيابه، يعين النقيب من يحل محله من الأعضاء الاحتياط.

المادة ٦٨ : أ ... ترفع الدعوى المسلكية ضد المحامى:

١ ـ بناء على طلب وزير العدلية أو رئيس النيابات العامة أو النائب العام.

٢ ــ بناء على شكوى خطية يتقدم بها أحد المحامين.

٣ ـ بناء على شكوى خطية يقدمها أحد المتداعين.

ب ـ تقدم الشكوى إلى النقيب، وعلى النقيب أن يطلب إلى المحامي المشكو منه الإجابة على الشكوى خلال خمسة عشر يوما، وللنقيب بقرار من مجلس السنقابة بعدد ذلك إذا وجد أسبابا تدعو لمتابعة الشكوى أن يحيل هذه الشكوى إلى المجلس التأديبي للتحقيق.

ج - يجوز لمجلس النقابة أن يحيل أحد المحامين إلى مجلس تأديبي إذا نسب
 إليه تصرف لا يتفق وواجبات المحامي.

المسادة 19: إن انفصال المحامي عن المحاماة لا يمنع محاكمته عن أعمال ارتكبها خلال مز اولته المهنة. المادة ٧٠: ١ ــ يتبع المجلس التأديبي في التحقيق أو المحاكمة الطرق التي يسرى فيها ضمانة لحقوق الدفاع وتأمين العدالة وللمحامي المشتكي عليه أن يوكل محاميا أستاذا واحدا للدفاع عنه وللمجلس أن يقرر سماع الشهود وفي حالمة تخلف أحدهم عن الحضور يصدر بحقهم مذكرة حضور تتفيذ بواسطة النيابة العامة (١).

٢ ـ إذا حضر الشاهد وامتتع عن أداء الشهادة أو شهد كذبا يقرر المجلس إحالته إلى النيابة العامة، ويعتبر في مثل هذه الحالة، كأنه امتتع عن أداء الشهادة أو كأنه أدى شهادة كاذبة أمام محكمة نظامية.

٣ ـ لمجلس النقابة بناء على تنسيب المجلس التأديبي، إذا رأى أن هنالك أسبابا كافية، أن يوقف المحامي موقتا عن مزاولة المهنة حتى نتيجة التحقيق وتحسب هذه المدة له من أصل المدة التي سيحكم بمنعه من مزاولة المهنة خلالها فعما اذا صدر حكم عليه بمثل ذلك.

المادة ٧١: ١ ـ جلسات المجلس التأديبي سرية ولا يجوز نشر الأحكام الصادرة عنه قبل اكتسابها الدرجة القطعية.

٢ \_ نـ بلغ مذكـرات الدعـوى، والأوراق القضائية والأحكام بواسطة أحد موظفـي الـنقابة أو بواسـطة محضر بالطرق المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات الحقوقية.

المادة ٧٦: ١ - بعد أن يكمل المجلس التأديبي التحقيق، يرسل إضبارة التحقيق إذا رأى وجود نقص فيه أو أن يكتفى بدا تم منه.

<sup>(</sup>١) انظر د . عبد الفتاح مراد 'التطبق على اللائحة التنفيذية لقانون غسل الأموال " ص ٧٤ وما بعدها .

٢ ــ علـــى مجلــس الــنقابة أن يصدر قراره بالشكوى، أما ببراءة المحامي المشتكي عليه وأما بإدانته بإحدى العقوبات المنصوص عليهما في المادة
 (٣٣) من هذا القانون.

٣ ــ للمحامي المحكوم عليه حق الطعن بقرار الإدانة إلى محكمة العدل العليا خـــلال شهر من تاريخ تفهيمه القرار إذا كان وجاهيا أو من تاريخ تبليغه إذا كان غيابيا.

غ ـــ لرئيس النيابة العامة حق الطعن في هذه القرارات خلال شهر من تاريخ
 ورودها إلى ديوانه.

٥ \_ تكون قرارات محكمة العدل العليا في مثل هذه الحالة قطعية.

المسادة ٧٣: ١ — على كل محكمة جزائية تصدر حكما متضمنا معاقبة محام، أن ترسل إلى مجلس نقابة المحامين نسخة عن هذا الحكم.

٢ ــ لمجلـس النقابة أن يتخذ إجراءات تأديبية بحق المحامي الذي يدان بحكم قطعـي بجـناية أو بجـنحة نتيجة جرم أخلاقي ويعتبر قرار المحكمة بإدائة المحامـي كما لو كان توصية بإدائته من قبل مجلس التأديب وفقا للمادة (٥٠) مـن هذا القانون، ويجوز للمجلس بعد التحقيق في ظروف القضية التي أدين فـيها المحامـي بالطريقة التي يراها مناسبة. أن يرفع عليها أيا من العقوبات المشار إليها في المادة (٦٣) من هذا القانون.

المادة ٧٤: تسجل في سجل خاص الأحكام التأديبية الصادرة بحق المحامي المحكوم عليه بعد اكتسابها الدرجة القطعية ويشار إليها في الإضبارة الخاصة وتنفذ هذه الأحكام بواسطة النيابة العامة.

المادة ٧٥: كل من لم يتقيد بالأحكام التأديبية من حيث الامتناع عن مزاولة المهنة، يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائة دينار وفي حالة التكرر تضاعف العقوبة.

## الفصل العادي عشر الميئة العامة

المادة ٧٦: تتألف الهيئة العامة للنقابة من جميع المحامين الأساتذة العاملين: ١ – المسجلين في سجل النقابة ممن أدوا الرسوم السنوية وجميع العوائد المطلوبة منهم للنقابة قبل موعد اجتماع الهيئة العامة بثلاثين يوما على الأقل، وتتعقد برئاسة النقيب أو من ينوب من أعضاء مجلس النقابة حال غيابه.

٢ - لا يشترك في اجتماعات الهيئة العامة المحامون تحت التمرين.

المادة ٧٧ : تختص الهيئة العامة بالأمور التالية:

١ \_ انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة.

٢ ــ تصديق الحساب الختامي للسنة الماضية، وإقرار الميزانية السنوية التي
 قدمها مجلس النقابة.

 ٣ ــ الــنظر فـــ أمور المحاماة وشؤونها العامة والعمل على كل ما يحفظ كرامتها.

المسادة ٧٨: بسناء علسى تتسيب مجلس النقابة وقرار الهيئات العامة يضع وزيسر العدلية بموافقة جلالة الملك الأنظمة اللازمة لنتفيذ أحكام هذا القانون وعلى الأخص الأنظمة التالية:

١ ــ النظام الداخلي للنقابة.

٢ ــ نظام تقاعد المحامين والضمان الاجتماعي.

٣ ـ نظـام إعانـة وإسـعاف المحامين في حالات المرض أو الكوارث أو
 التوقف عن العمل لأسباب قاهرة.

٤ \_ نظام تعبين رسوم التسجيل في سجل المحامين، ورسوم إعادة التسجيل.

منظم تحديد الرسوم الواجب تقاضيها لصندوق النقابة من المحامين عن القضايا التي ترفع إلى مجلس النقابة.

 ت ـ نظام صدندوق تعاوني للمحامين تحدد فيه خدمات وموارد ونفقات الصندوق وأسلوب تحقيقها والأحكام المتعلقة بها والمنظمة لها.

المادة ٧٩: تجتمع الهيئة العامة للنقابة اجتماعاً عادياً في كل سنة، في الوقت الذي يحدده نظام النقابة الداخلي أممارسة الاختصاصات المبينة في المادة (٧٧).

المسادة ٨٠: تجـتمع الهيئة العامة النقابة اجتماعا استثنائيا، النظر في أمور معينة بناء على دعوة توجه إلى أعضائها وذلك بناء على قرار مجلس النقابة لا أو بـناء على طلب فريق من المحامين الأساتذة المسجلين في سجل النقابة لا يقل عددهم عن الخمسة والنقيب عند الضرورة في حالات مستعجلة أن يدعو الهيئة العامة للانعقاد بقرار مبينا فيه الأسباب التي دعته لذلك (١).

المسادة ٨١: على النقيب أو نائبه حال غيابه أن يدعو الهيئة العامة الاجتماع عسند توفر إحدى الحالات المنصوص عليها في المواد السابقة وذلك بطريق تبليغ المحامين الأساتذة بكتب شخصية ترسل إليهم، وبإعلان في دار النقابة أو الصحف المحلية ويجب أن ترفق الدعوة بجدول الأعمال.

المادة \* ٨٠ : إذا كان الاجتماع استثنائيا فانه لا يجوز البحث في غير المسائل التسي حصل الاجتماع من اجلها إلا إذا كانت مرتبطة أو متفرعة عنها وذلك حسب تقدير رئيس الهيئة العامة.

المسادة AT: 1 - لا يصبح اجتماع الهيئة العامة إلا بحضور الأكثرية المطلقة للاساتذة المسجلين فإذا لم تجتمع هذه الأكثرية في المرة الأولى تجدد

<sup>(</sup>۱) أنظر د . عبد الفتاح مراد "المقارنة بين قانون التجارة والتشريعات السابقة عليه شرح تقصيلي مُقارن لكل مادة " ص ٩٦ وما بعدها .

الدعوة ثانية لاجتماع يعقد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاجتماع الأول على الأكثر، ويكون الاجتماع قانونيا مهما كان عدد الحاضرين أما في الدعوة الموجهة لعقد اجتماع استثنائي فإذا لم يتم النصاب القانوني للاجتماع في الدعوة الأولى سقط الطلب.

٢ ـ تـتخذ قـرارات الهيئة العامة بأكثرية الحاضرين النسبية وإذا تساوت الأصوات يرحج الجانب الذي فيه الرئيس.

المادة ٨٤ : ١ \_ (٢٦) أ \_ يكون الانتخاب سريا ما لم تر الهيئة العامة خلاف ذلك ويجري بحضور وزير العدل أو من ينتنبه لهذه الغاية.

ب ــ يستم انستخاب النقيب وأعضاء المجلس في آن واحد وعلى ورقتين
 منفصلتين.

ج \_ يشترط للفوز بمركز النقيب حصول المرشح له على الأكثرية المطلقة للحاضرين من أعضاء الهيئة العامة وإذا لم يحصل أحد المرشحين على تلك الأكثرية في المرة الأولى يعاد الانتخاب في الجلسة ذاتها وتكفي في الانتخاب الثاني الأكثرية النسبية الفوز بالمركز أما أعضاء المجل فيتم انتخابهم بالأكثرية النسبية التي يحصلون عليها في المرة الأولى.

٢ ــ لا تدخــل في الحساب الأوراق البيضاء (غير المكتوبة) وغير المقروءة والتي فيها النباس غير مقرون بما يوضحه أما الأوراق التي تحتوي إما اكثر من العدد المطلوب فتهمل منها الأسماء الأخيرة الزائدة.

المادة ٨٥: يشترط عي المحامي ليكون في مجلس النقابة:

١ ــ أن يكون من المحامين الأساتذة المسجلين بسجل النقابة وأن لا يقل عمه
 عن الثلاثين عاما.

٢ \_ وأن لا يكون قد حكم عليه بعقوبة المنع من مزاولة مهنة المحاماة.

٣ ــ وأن يكون النقيب من الذين مارسوا المهنة مدة لا تقل عن عشر سنوات
 والمعضو ممن مارسوا المهنة مدة لا تقل عن خمص سنوات.

٤ \_ أن يكون رشح نفسه وفق أحكام النظام الداخلي.

أما الذين شغلوا وظائف قضائية من المحامين الأساتذة فيحسب عملهم
 القضائي كما لو كانوا في عداد المحامين العاملين.

### الفصل الثاني عشر

#### مجلس النقابة

المادة ٨٦ : يستولى شدون النقابة مجلس يؤلف من نقيب وعشرة أعضاء ينتخبون من قبل الهيئة العامة وتكون مدة دورة المجلس سنتين.

المادة ٨٧ : يجوز إعادة انتخاب النقيب لدورة ثانية ولا يعاد انتخابه بعد ذلك إلا بعد انقضاء دورة واحدة على انتهاء مدته السابقة.

المادة ٨٨ : ينتخب المجلس في أول اجتماع له ومن بين أعضائه نائبا للنقيب وأميــنا للســر وأميــنا للصــندوق وأعضاء المجلس واللجان التي يرى أنها ضرورية لتنظيم أعماله .

المادة ٨٩: بحدد النظام الداخلي للنقابة توزيع الأعمال بين أعضائه مجلس المنقابة كما يحدد طريقة إشراف أمين السر على الشؤون الإدارية وإشراف أمين الصندوق على الشؤون المالية ومن يجب التوقيع عن المجلس في الأمور المالية.

المادة ٩٠: يجتمع مجلس النقابة بصورة عادية مرة كل شهر ويمكن اجتماعه ف كل وقت بصورة استثنائية بدعوة من النقيب أو نائبه.

المادة ٩١ : على مجلس النقابة أن يعلم فورا وزير العدلية بنتائج الانتخابات الداخلية التي التسي تقوم بها الهيئة العامة وكذلك عليه أن يعلمه بالانتخابات الداخلية التي

يقسوم بها وبالقسر ارات التي يتخذها بشأن قبول طلبات تسجيل المحامين أو رفضها أو استبعادها (١).

المادة ٩٢: ١ - إذا شغر مركز النقيب لأي سبب كان يقوم نائبه مقامه إذا كانـت المدة الباقية لانتهاء مدته نقل عن سنة اشهر وإلا فتدعى الهيئة العامة لانتخاب نقيب جديد يكمل المدة الباقية للنقيب الأصلى.

Y \_ إذا استقال عضو من مجلس النقابة أو شغرت وظيفة لأي سبب آخر يذعلى من حصل على الأكثرية في الانتخاب السابق بحسب التسلسل ليخلفه وإذا لم يكن ينتخب المجلس من المحامين الأساتذة المسجلين ومن تنطبق عليهم الشروط الواردة لملء المركز الشاغر لمدة من سبقه.

٣ \_ إذا كان عدد الأعضاء المستقلين أو الذين شغرت وظائفهم يزيد على النصف يدعو النقيب أو من ينوب عنه الهيئة العامة لانتخاب من يخلفهم ويكملوا مدة الأعضاء الذين حلوا محلهم.

المادة ٩٣: يشمل اختصاص مجلس النقابة كل ما يتعلق بمهنة المحاماة وعلى الأخص:

١ \_ النظر في طلبات تسجيل المحامين واتخاذ القرارات بقبولها أو رفضها.

٢ ــ المحافظــة علــى مــبادئ المهـنة وتقاليدها والجفاع عن حقوق النقابة
 وكرامة المنتسبين البها.

٣ ـــ إدارة شؤون النقابة وأموالها وتحصيل الرسوم المستحقة لها.

٤ \_\_ وضـــع الأنظمة على اختلاف غاياتها ومواضيعها من اجل تتفيذ غايات
 هذا القانون وعرضها على الهيئة العامة للموافقة عليها.

٥ \_ دعوة الهيئة العامة وتتفيذ قرارتها.

<sup>(</sup>١) أنظر د . عدد الفتاح مراد "شرح الإللاس من الناحيتين التجارية والجنائية --طبقاً لقانون التجارة الجديد رقم ١٧ لسفة ١٩٩٩ " ص ٧٩ وما بعدها .

٦ \_ تأديب المحامين.

٧ \_ تعيين لجان تحديد الأتعاب وفق النظام الداخلي.

٨ ــ التدخل بين المحامين وحل المنازعات المتعلقة بمزاولة المهنة.

المادة ٩٤: يكون اجتماع مجلس النقابة قانونيا إذا حضرت الأكثرية المطلقة من أعضائه وتصدر القرارات بأكثرية الحاضرين المطلقة وإذا تساوت الأصوات رحجت الجهة التي في جانبها النقيب أو رئيس الجلسة.

المسادة ٩٠: يمسئل النقيب النقابة يرأس الهيئة العامة ومجلس النقابة ويتغذ قراراتها ويوقع العقود التي يوافقان عليها وله حق التقاضي باسم النقابة وحق السندخل بنفسه أو بواسطة من ينيبه من أعضاء مجلس النقابة في كل قضية تهم النقابة وله أن يتخذ صفة المدعى في كل قضية نتعلق بأفعال تمس كرامة النقابة أو كرامة أحد أعضائها.

المسادة ٩٦ : لمجلس السنقابة أن يعين الموظفين لإدارة أعماله بالرواتب والأجسور التي يراها تتفق مع مفاءه ذلك الموظف وأن يستأجر ما يحتاج اليه من أبنية.

المسادة ٩٧ : إذا انتهت مدة مجلس النقابة ولم تتمكن (لظروف قاهرة) الهيئة العامة من الاجتماع وانتخاب مجلس جديد، فإن المجلس المنتهية مدته يستمر في عمله إلى أن ينتخب مجلس خلفا له.

## الفصل الثالث عشر الطعن بقرارات النقابة

المسادة ٩٨: لا يجوز الطعن في قرارات الهيئة العامة للنقابة، بشأن الانتخابات أم بشأن المسائل الأخرى التي هي من اختصاصها، إلا أمام محكمة العدل ومن قبل:

أ ــ رئــيس النـــيابات العامة بأمر من وزير العدلية، خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ورود القرار إلى ديوانه (١).

ب \_ أو من عدد من المحامين الأساتذة المسجلين لا يقل عن خمسة وعشرين
 محاميا أستاذا خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدور قرار الهيئة العامة.

المادة ٩٩: قرارات مجلس النقابة التي تقبل الطعن أمام محكمة العدل هي:

أ -- قرارات قبول تسجيل اسم المحامي في السجل الخاص أكان أستاذا أم
مستمرنا، أو رفضه، أو استبعاده من السجل، ويجوز الطعن في هذه القرارات
مسن قبل صاحب المصلحة في حالتي الرفض أو الاستبعاد خلال خمسة عشر
يوما من تاريخ تبليغه ومن قبل رئيس النيابة العامة بأمر من وزير العدلية في
حالة القبول خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ورود القرار إلى ديوانه.

ب ـ القرارات الصادرة عن المجلس والمتعلقة بكفيفة تشكيله أو بانتخاباته الداخلية وما يتفرع عن ذلك كله، ولا يقبل الطعن في هذه القرارات إلا من المحاميين الأساتذة المسجلين لا يقل عددهم عن خمسة وعشرين إلا من المحاميين الأساتذة المسجلين لا يقل عددهم عن خمسة وعشرين أستاذا مجتمعيين خلل خمسة عشر يوما تبدأ من تاريخ وصول العلم بالقرار المطعون فيه إليهم خلال خمسة عشر يوما لوزير العدلية تبدأ من تاريخ وصول القرار وصول القرار المعدلية تبدأ من تاريخ

ب \_ القرارات الصادرة عن المجلس والمتعلقة بكيفية تشكيله أو بانتخاباته الداخلية وما ينقرع عن ذلك كله، ولا يقبل الطعن في هذه القرارات إلا من المحاميان الأساتذة المسجلين لا يقل عددهم عن خمسة وعشرين أستاذا مجتمعين خلال خمسة عشر يوما تبدأ من تاريخ وصول العلم بالقرار

<sup>(</sup>١) أنظر د . عبد الفتاح مراد "شرح أوامر وقرارات التصرف في التحقيق الجنائي وطرق الطمن فيها " ص ٩٥ وما بعدها .

المطعون فيه إليهم وخلال خمسة عشر يوما تبدأ من تاريخ وصول العلم بالقرار المطعون فيه إليهم وخلال خمسة عشر يوما لوزير العدلية تبدأ من تاريخ وصول القرار إلى ديوانه (1).

ج ــ القرارات الصادرة عن المجلس بشأن حقوق التقاعد والضمان الاجتماعي ويجوز الطعن في أي من هذه القرارات من قبل صاحب المصلحة حال رفض الطلب كليا أو جزئيا خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغ القرار له، كما يجوز لأي من المحامين الأساتذة الطعن في القرار خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره.

### الفصل الرابع عشر

#### الغدوة الوهنية

المسادة ١٠٠ : أ لنقيب المحامين أن يكلف أي محام بخدمة مهنية مجانية يقدمها للنقابة مرة واحدة في كل سنة وتقتصر هذه الخدمة المجانية على القيام بأحد الأعمال الآتية:

- ١ \_ القاء محاضرة على المتمرنين.
- ٢ \_ تقديم استشارات قانونية للمتمرنين.
- ٣ \_ إعداد دروس قانونية، أو محاضرات لمؤتمرات المحامين.
- ٤ ــ تنظيم أعمال المؤتمرات، والمكاتب الدائمة لاتحاد المحامين العرب.
- إعداد المقالات الحقوقية التي يحسن نشرها في المجلات الحقوقية أو في
   مجلة تصدرها النقابة.
  - ٦ \_ مساعدة مجلس النقابة في بعض أعماله.

<sup>(</sup>۱) انظر د. عبد الفتاح مراد 'القانون ۲ نسنة ۱۹۹۷ بشأن الأماكن غير السكنية والمحلات ولاتحته التثقيذية المعدل بق ۲۰۰۱/۱۶ ° ص ۷۸ وما بعدها .

٧ - أن يقسوم بالدفاع عن شخص ثبت النقيب فقره وعدم استطاعته دفع أية أجور المحامي، وفي مثل هذه الحالة على المحكمة أن تحكم المحامي بأتعاب المحاماة على خصم موكله، إذا ظهر أن ذلك الخصم غير محق.

ب - كل محام يرفض دون سبب مقبول تقديم معونة بعد تكليفه بتقديمها أو
 يهمل بواجب الدفاع بأمانة يتعرض للعقوبات المسلكية.

#### الفصل الغامس عشر

#### موارد النقابة

المادة ١٠١ : تبدأ السنة المالية في الأول من شهر كانون الثاني وتتتهي في آخر شهر كانون الأول من كل عام.

المادة ١٠٢: أ \_ تتألف موارد النقابة من:

١ ــ رسوم التسجيل ورسوم إعادة التسجيل والرسوم السنوية لمزاولة المهنة.

٢ ــ رسوم إبراز الوكالات (١).

 ٣ ــ الغرامات والإلزامات المدنية الواجبة الدفع في حالة التخلف عن إجراء الوكالات الإلزامية أو التبليغ عنها.

٤ \_ العوائد التي تستوفي لكل من صندوق التقاعد والصندوق التعاوني.

٥ \_ بدلات الاشتراك في مجلة النقابة وتأديتها وأثمان مطبوعاتها.

التبرعات والإعانات التي يوافق عليها مجلس الوزراء.

٧ ــ نسبة لا تريد على ٥ % من دخل المحامي من مهنة المحاماة حسب
 التقدير النهائي لدى دائرة ضريبة الدخل.

٨ ــ نسبة لا تــزيد علــى ١٠% ممــا تحكم به المحاكم أتعاب محاماة في
 الدعاه ى الحقوقية.

<sup>(</sup>١) أنظر د . عبد الفتاح مراد "القانون رقم ١٧٤ أسنة ١٩٩٨ بتعديل قانون الإجراءات الجنائية والعقويات وأعماله التحضيرية " ص ٤٣ وما بعدها .

 ب ـ تحدد هذه المدوارد وكيفية فرضها واستيفائها وجبايتها في النظام الداخلي أو في أية أنظمة توضع لهذه الغاية.

المسادة ١٠٣ : مجلس النقابة هو المهيمن على أموال النقابة ومن وظائفه أن يقدوم بتحصيل الأموال وحفظها والاقتراح على الهيئة العامة بتحديد مقدار الرسوم وإقرار صدرف النقات التي تستلزمها أعمال النقابة ومسئوليتها وأنظمتها ضمن حدود الاعتمادات المرصودة في ميزانيتها والفصل في جميع الامدور الأخرى المتعلقة بالنقابة، وله في ظروف طارئة إصدار ملحق أو أكثر للموازنة لتسديد بعض النققات بشرط عرضها على الهيئة العامة في أول اجتماع لها بعد الإصدار.

المسادة ١٠٤: ١ ـ يضع المجلس في كل سنة ميزانية للسنة المالية المقبلة ويعرضها على الهيئة للتصديق.

 ٢ ــ يقدم المجلس الحساب الختامي للسنة المالية السابقة إلى الهيئة العامة للتصديق عليه.

٣ ــ إذا حالت ظروف استثنائية دون انعقاد الهيئة العامة في مواعيدها العامة وتصديق الميزانية السابقة إلى أن تجتمع الهيئة العامة وتقر الميزانية الجديدة. المادة ١٠٥ : ١ ــ تودع النقود والأوراق المالية باسم النقابة في مصرف أو أكثر يعين بقرار من مجلس النقابة.

٢ ـــ لا يجوز التصرف في شيء من أموال النقابة إلا بقرار من المجلس.

 ٣ ــ أوامــر الإيداع والصرف يوقعها النقيب وأمين الصندوق أو من سينوب عنهما بقرار من المجلس.

٤ ـ يحدد النظام الداخلي المبلغ الذي يجوز الاحتفاظ به في خزانة النقابة.

 تنظيم كافية الأمور المبيوث عنها في هذا الفصل بموجب النظام الداخلي. ٣ ــ لا يجــوز إنفاق أية نفقات أو رواتب إلا من الاعتمادات المرصودة لها
 في الميزانية.

## الفصل السادس عشر أحكام عامة

المادة ١٠١: تعفى نقابة المحامين النظاميين من ضريبة المسقفات وضريبة المعارف ومن رسوم طوابع الواردات ومن الطوابع البريدية على مراسلاتها. المسادة ١٠٧: يجوز لمجلس الوزراء بتنسيب من وزير العدلية حل مجلس السنقابة لمقتضيات الأمن والسلامة العامة وتعيين لجنة مؤلفة من سبعة أشدخاص على الأقل من ذوي الاختصاص ما أمكن برئاسة وزير العدلية تمارس كافة صلاحيات ومهام مجلس النقابة ويكون قرار مجلس الوزراء قطعيا غير قابل للطعن.

المسادة ١٠٨ : أ \_ لا يجوز قيام تجمع نقابي إلا بقرار من مجلس الوزراء وتتسيب الوزير المختص وموافقة مجلس الوزراء على نظامه الداخلي.

المسادة ١٠٩: ١ - تعتسبر أي زيادة في راتب التقاعد طرأت قبل نفاذ هذا القسادن أو يستم تقريسرها بعد نفاذه مستحقة لجميع المحامين المتقاعدين أو المستحقين الأحسياء، وتدفع لهم الرواتب التقاعدية المقررة على ذلك الوجه اعتسبارا من تاريخ العمل بهذا القانون ولا تدفع لهم الزيادات في الراتب عن المدة السابقة على تاريخ نفاذه.

إذا انقطع الراتب التقاعدي من أي مستحق من الخلف العام المحامي
 لأي سبب من الأسباب فينقل استحقاقه إلى باقي المستحقين ويوزع عليهم وفقا

لنسبة توزيع الحقوق التقاعدية المنصوص عليها في نظام التقاعد والضمان الاجتماعي للمحامين النظاميين المعمول به (١).

٣ ــ لمجلس النقابة أن يقرر اقتطاع أي مبالغ من أموال صندوق التعاون في السنقابة وتحويلها إلسى صسندوق التقاعد والضمان الاجتماعي فيها أو إلى صندوق النقابة أو إلى الصندوقين معا بالنسبة التي يحددها لكل منهما.

المادة ١١٠: إلى أن تصدر الأنظمة المنصوص عليها في هذا القانون، تبقى كافـة الأنظمـة المعمـول بهـا عند نفاذه سارية المفعول كأنما هي صادرة بموجـبه، وذلك على جميع الأحوال التي لم يرد بشأنها نص مخالف في هذا القـانون وبصورة خاصة على ما يتعلق بتعيين الاشتراكات والرسوم السنوية وكيفية تحصيلها وتسوية وصرف رواتب التقاعد.

المسادة ١١١: مسع مراعاة ما ورد في المادة السابقة من هذا القانون، يلغى قسانون المحاميسن رقم (١١) لسنة ١٩٦٦ وجميع ما طرأ عليه من تعديلات وتعتبر الأنظمسة الصادرة بمقتضاه قانونية وسارية المفعول إلى أن تعدل أو تلغى بانظمة أخرى (١).

المادة ١١٢ : رئيس الوزراء ووزير العدلية مكلفان بتنفيذ أحكام هذا القانون.

الحسين بن طلال

<sup>(&#</sup>x27;) انظر د. عبد الفستاح مراد أشرح الجنمة المباشرة والدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي ص ٤٠ وما بعدها .

<sup>(1)</sup> أنظر د . عبد القتاح مراد التشريعات البرلمانية في الدول العربية والمعايير الدولسية - دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية والمعايير النيابية والبرلمانية " ص 20 وما بعدها .

#### الفصل البرابع

### نظام عوائد أتعاب المحاماة رقم (٣) لسنة ١٩٧٣

المادة ١: يسمى هذا النظام (نظام عوائد أتعاب المحاماة لسنة ١٩٧٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢: تقوم نقابة المحامين النظاميين بواسطة دائرة الإجراء بتحصيل عشرة بالمائة من أتعاب المحاماة التي تحكم بها المحاكم في الدعاوى الحقوقية بعد اكتسابه الحكم الدرجة القطعية وذلك لحساب صندوق النقابة.

المسادة ٣: علسى المحامي أن يقدم للنقابة خلال النصف الأول من كل شهر كشفا بالقضايا المفصولة بصورة قطعية في الشهر السابق التي حكم فيها بأتعاب محاماة على أن يذكر في هذا الكشف رقم الدعوى وتاريخ فصلها وأسماء الفرقاء فيها ووكلاء ومقدار أتعاب المحاماة المحكوم بها وأسم الفريق المحكوم عليه بنلك الأتعاب.

المادة ٤: على رئيس الكتاب أو من يقوم مقامه في المحاكم الحقوقية على الحسادة ٤ : على رئيس الكتاب أو من يقوم مقامه في المحاكم الحقدار أتعاب المحاماة المحكوم بها بصورة قطعية على أن يذكر هذا الكشف رقم الدعوى وتاريخها (تاريخ فصلها وأسماء الفرقاء ووكلانهم وأسم الفريق المحكوم عليه).

المادة • : تعنى من رسوم المحاكم الصور المصدقة عن الأحكام والقرارات التي تتخذها من أجل تنفيذ تلك التي تتخذها من أجل تنفيذ تلك الأحكام والقرارات بموجب هذا النظام لغايات تحصيل الحصة التي تستحقها من أتعاب المحاماة.

#### القصل الخامس

# نظام الجوائز التقديرية للمحامين النظاميين

رقم (۸۵) آسنة ۱۹۷۳

المادة ١ : يسمى هذا النظام (نظام الجوائز التقديرية للمحامين النظاميين لسنة ١٩٧٣) ويعمل به إعتباراً من تاريخ ١٩٧٤/١/١

المسادة ٢: يكون للألفاظ والعبارات الواردة في هذا النظام المعاني المخصصية لها أدناه أو بموجب قانون نقابة المحامين النافذ المفعول إلا إذا دلت القرينة على خلاف ذلك.

القانون: قانون نقابة المحامين النظاميين النافذ المفعول.

النقابة: نقابة المحامين النظاميين في المملكة الأر دنية الهاشمية.

مجلس النقابة: مجلس نقابة المحامين المؤلف بموجب القانون.

النقيب: نقيب المحامين المنتخب بموجب القانون.

المحامى: المحامى الأستاذ المسجل في سجلات النقابة وفقاً لأحكام القانون.

القاضيي: السذى يشعل مركزاً قضائياً بالمعنى المقصود في قانون استقلال القضاء النافذ المفعول.

البحث: أي بحث أو محاضرة في موضوع علمي قانوني.

الموازنة: موازنة النقابة بعد حسم حصة ميزانية التقاعد.

المادة ٣: تتشا جو الله تقديرية للإنتاج العلمي القانوني، يمنحها المجلس تكريما للمؤلفين والباحثين من المحامين المسجلين في النقابة.

المادة ٤: تصنف الجوائز التقديرية السنوية في ثلاث فئات:

أ \_ الجائزة التقديرية للتأليف.

ب \_ الجائزة التقديرية للأبحاث.

ج ــ الجائزة التقديرية لرسائل التدريب.

المادة ٥ : تمنح الجائزة التقديرية للتأليف، الفضل مؤلف يضعه محام مسجّل في النقابة عن إنتاج لم يسب نشره بكامله.

المادة ٦: تمنح الجائزة التقديرية للبحوث الأفضل بحث أو محاضرة، يضعها محام مسجل في النقابة خلال السنة الجارية.

المادة ٧ : تمنح الجائزة التقديرية للتدريب لأفضل رسالة يعدها محام متدرب مسجل في النقابة بمناسبة طلب الانتقال لجدول المحامين الأساتذة خلال السنة الجارية.

المادة ٨: تتألف الجائزة التقديرية للتأليف من ميدالية ذهبية ومن مبلغ نقدي يحدده مجلس النقابة بما لا يتجاوز ٢% من الموازنة السنوية للنقابة.

المسادة ٩ : يحدد مجلس النقابة قيمة الجائزة التقديرية للبحوث بما لا يجاوز ٠٠% (خمسة بالألف) من الموازنة السنوية للنقابة.

المادة ١٠: يحدد مجلس النقابة قيمة الجائزة التقديرية لرسائل التدريب بما لا ينقص عن مقدار الرسم المتوجب على إنتقال المتدرب لجدول المحامين الأسائذة.

المادة ١١: يعين المجلس سنويا لجانا من المختصين لفحص الإنتاج العلمي القانوني المقدم بموجب هذا النظام ولغاياته على أن يكون أحد أعضائها قاضيا يسميه وزير العدل، وترفع هذه اللجان مقترحاتها إلى مجلس النقابة في موحد غايته آخر كانون الأول من كل عام.

المادة ١٢: تعتبر المؤلفات والبحوث والرسائل المقدمة قبل نهاية تشرين الأول من كل عام صالحة للعرض على اللجنة المختصة بموجب المادة الحادية عشر من هذا النظام.

المسادة 17: مع مراعاة المادة العاشرة من هذا النظام، يشترط فيمن يرشح للحصدول علسى إحدى الجوائز التقديرية المقررة في هذا النظام أن يكون محامسيا أستاذا مسجلا في النقابة ولم يسبق أن حكم بعقوبة المنع مع مزاولة مهنة المحاماة.

واستثناء مسن ذلك، يجوز لمجلس النقابة بقرار يتخذ بإجماع الرأي، منح الجائرة التقديرية لقاض أمضى أكثر من عشر سنوات في القضاء بالمعنى المقصود في قانون استقلال القضاء النافذ المفعول ووفقا للشروط المقرر في هذا النظاء.

المسادة ١٤ : يصدر مجلس النقابة قراراته بشأن الجوائز التقديرية التي يقرر منحها بناء على اقتراحات اللجان المختصة خلال كانون الثاني من كل عام. وللمجلسس أن يقرر عدم منح أي من الجوائز المذكورة في المادة الرابعة إذا كان الإنــتاج المعروض غير مؤهل للحصول على الجائزة وإرجاء الجوائز المحجوبة للعام المقبل.

المسادة 10: الإنستاج العلمسي الذي يمنح جائزة تقديرية يضحي حكما ملكا لسنقابة المحاميس ويكون للنقابة حق نشره واستثماره طوال السنوات العشر التالسية لمسنح الجائسزة التقديرية وترصد حصيلة الإستثمار لصندوق تقاعد المحامين.

المسادة ١٦: تتشسر النقابة المؤلفات التي منحت جوائز تقديرية في تصانيف مستقلة وأما البحوث والمحاضرات والرسائل الممنوحة لجوائز تقديرية فتتشر في مجلة النقابة.

المسادة ١٧ : يرصد في موازنة نقابة المحامين مبالغ لا تقل نسبتها عن ٥% من إجمالي الموازنة لتغطية الجوائز التقديرية المقررة في هذا النظام.

الحسين بن طلال

## الفصل السادس نظام الصندوق التعاوني للمحامين النظامييين رقم ٣٩ اسنة ١٩٨٨

المسادة 1: يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الصندوق التعاون للمحامين النظاميين نسنة ١٩٧٧ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المسادة ٢ : يكون للكامات والعبارات الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها أدناه إلا إذا دلت القرينة على غير ذلك.

القانون: قانون نقابة المحامين النظاميين.

التقابة: نقابة المحامين النظاميين.

المجلس: مجلس نقابة المحامين،

الهيئة العامة: الهيئة العامة للمحامين.

المحامون الأساتذة: المحامون الأساتذة المسجلة أسمائهم في سجل المحامين المزاولين المتفرغين لأعمال المحاماة المنصوص عليها في القانون واللذين يمارسونها بصورة فعلية.

المحامون المتدربون: المحامون المسجلة أسمائهم في سجل المحامين المتدربين المتفرغين للتدريب المنصوص عنه في القانون والذي يمارسونه بصورة فعلية.

الصندوق: الصندوق التعاوني للمحامين النظاميين بموجب هذا النظام.

اللجنة: لجنة إدارة الصندوق.

المنستفعون: المحامون الأساتذة والمتدربون المستفيدون من الصندوق بحسب تعريفهم في هذا النظام.

المسادة ٣: يؤسس في النقابة صندوق تعاوني لتأكيد وتعزيز روح التعاون النقابي يهف إلى تحقيق الغايات التالية:

أ ـ تسديد الرسوم السنوية المستحقة على المحامين الأساتذة ورسوم التسجيل
 المستحقة على المتدربين لدى تسجيلهم محامين أساتذة حسب النسبة التي
 يقررها المجلس كل سنة بناء على تتسيب اللجنة لكل حالة من الحالتين.

ب ـ تسديد أية أقساط تأمين اجتماعي يتم عن طريق النقابة المستحقة على المنتفعين حسب النسبة التي يقررها المجلس كل سنة بناءً على تتسيب اللجنة وتسديد نفقات السولادة الطبيعية بحد أقصاه سبعون دينارا وفي حالة عدم إجراء تأمين اجتماعي تسديد نفقات العمليات الجراحية والمعالجات الطبية ونفقات السفر المنصوص عليها في المادتين ٣٩، ٣٩ من نظام التقاعد والضمان الاجتماعي للمحامين النظاميين لسنة ٩٧، ١٩ حسب النسبة التي يقررها المجلس كل سنة بناء على تتسيب اللجنة وذلك زيادة على ما يستحق بموجب النظام المذكور.

ج ـ تقديم معونة عاجلة في حالة وفاة أحد المحامين الأساتذة أو المتدربين المنتفعين مقدارها خمسة آلاف ديسنار للمتزوج وألفان وخمسمائة دينار للاعرب على أن يتم دفعها بنفس الصورة التي يتم فيها دفع المعونة العاجلة المقررة بمقتضى نظام النقاعد والضمان الاجتماعي للمحامين النظاميين النافذ المفعول وعلى أن يستم استرداد ما يدفع لهذه الغاية من المحامين الأساتذة المنتفعين بالتساوي عند تسديد الرسوم السنوية عن السنة التالية لدفع المعونة وعلى أن يستثنى من إلتزام الدفع والاستفادة من هذه المعونة المنتفعون الذين سجلوا أو أعيد تسجيلهم في سجلات النقابة وكانت أعمارهم عند التسجيل أو

إعادة التسجيل سنة وكانت مدة إنقطاع من أعيد تسجيله تزيد على عشر سنوات.

د \_ توزيع أي قائض بعد تنزيل مجموع ما أنفق فعلا من واردات الصندوق حتى نهاية السنة المالية على الحالات المنصوص عليها في هذه المادة والمبلغ المقرر للاحتياطي السنوي بموجب هذا النظام، على أنه يحق للمجلس صرف مبالغ شهرية للمنقعين تحت الحساب.

المادة ٤: تتألف موارد الصندوق من المصادر التالية:

أ ــ رسـم التسجيل التعاوني الذي يستوفى من المنتفعين بمعدل عشرة دنانير
 من المحامي الأستاذ وخمسة دنانير من المحامي المتدرب.

ب ــ رسم إعادة التسجيل التعاوني الذي يستوفى من المنتفعين بمعدل خمسين
 في المائة من قيمة رسم التسجيل التعاوني المستحق بمقتضى الفقرة السابقة.

ج ــ الرســم السنوي التعاوني الذي يستحق في موعد لا يتجاوز نهاية كانون الثانــي مــن كــل عام بمعدل دينارين شهريا للمحامي الأستاذ ودينار واحد للمحامــي المــتدرب علــي أن يسدد هذا الرسم السنوي دفعة واحدة، ويجوز للمجلس تأجيل تسديده لغاية شهر شباط من كل عام.

د ــ نصف رسوم إبراز الوكالات المستحقة بمقتضى نظام الرسوم وطوابع
 المرافعة النافذ المفعول على أن تقوم النقابة بتحويل حصة الصندوق في نهاية
 كل شهر.

هـ \_ خمسة بالمائة من أثمان مبيعات مطبوعات النقابة.

و \_ ريع أموال الصندوق.

ز \_\_ المساعدات والهبات التي تدفع للصندوق والوصايا التي تخصص له
 على أن يو افق المجلس على قبولها.

المسادة ٥ : أ ــ يرصد لحساب الاحتياطي السنوي للصندوق عشرين بالمائة من واردات الصندوق في نهاية كل شهر.

ب ــ يجـوز استثمار ما لا يزيد عن خمسين بالمائة من احتياطي الصندوق
 في أي مشروع يقرر ، المجلس بناء على تتسيب اللجنة.

المادة ٦ : المنتفعون من الصندوق حسب أحكام هذا النظام هم:

 أ ــ المحامي الأستاذ شريطة أن يكون مسددا جميع الالتزامات المترتبة عليه لصندوق النقابة وخزانة التقاعد والضمان الاجتماعي والصندوق التعاوني.

ب \_ المحامي المتدرب شريطة أن يكون مسددا كافة التزاماته المادية المترتبة عليه لصيدوق النقابة وخيزانة التقاعد والضمان الاجتماعي والصيدوق التعاونسي وأن يكون قد مضى سنة أشهر على تسجيله في سجل المحامين المتدربين.

ج \_ أسر المذكورين وهم الأولاد المعالون والزوجة (١).

المادة ٧ : يحرم من الانتفاع بالصندوق:

أ ــ المحامــي الأستاذ الذي ينقل أسمه إلى جدول المحامين غير المزاولين أو
 المتقاعدين.

ب ــ المحامسي المستدرب السذي يقسرر شطب أسمه من جدول المحامين
 المتدربيسن علسى أن يعسود له حق الانتفاع بالصندوق إذا أعيد تسجيله مرة
 أخرى.

ج — المنتفون الذين تعطى نققاتهم المنصوص عنها في المادتين ٣٩، ٣٩
 من نظام الثقاعد والضمان الاجتماعي للمحامين النظاميين لسنة ١٩٧٠عقود

<sup>&</sup>lt;sup>(۱)</sup> أنظر د . عبد الفتاح مراد "شرح قانون التمويل العقارى - شرح الفانون رقم ۱:۸۸ لسنة ۲۰۰۱ ومذكرته الإيضاحية " ص ۳۹ وما بعدها .

تأمين أو أية جهة أخرى على أنه إذا كانت التغطية التي تقدمها تلك العقود أو الجُهات الأخرى لهذه الغاية غير كاملة حق للمنتفعين المطالبة بالفرق.

المادة ٨ : أ - تتولى إدارة الصندوق لجنة إدارية مؤلفة من سبعة قضاة.

ب \_ ينتخب المجلس رئيس اللجنة من بين أعضائه ويعين الستة الباقين من المنتفعين بالصندوق على أن يكون أربعة منهم من المحامين الأساتذة المنتفعين واثنان من المتدربين المنتفعين.

تتولى اللجنة إختيار نائب الرئيس وأمين السر وأمين الصندوق من بين أعضائها بالانتخاب.

د ـ تـ بقى اللجـ نة طـ يلة دورة المجلس الذي قام باختيارها على أنه يجوز السـ تبدال كــ امل أعضاء اللجنة أو أي منهم بقرار يصدر بأكثرية ثلاثة أرباع أعضاء المجلس.

هـ ـ تراعي اللجنة في اجتماعاتها وجلساتها أحكام القانون والنظام الداخلي
 التي تطبق على اجتماعات المجلس.

المادة ٩: يشمل اختصاص اللجنة:

 أ — إعداد الموازنة السنوية للصندوق لمناقشتها وإقرارها في اجتماع مشترك يضم المجلس واللجنة.

ب \_ رف\_ع النتسيب إلى المجلس من أجل تحديد نسبة الخدمات المنصوص
 عليها في المادة الثالثة من هذا النظام.

ج ــ دراسة أية طلبات للمنتفعين تقدم إلى اللجنة أو اللجان أو تحال إليها من
 النقيب ورفع التوصية أو التتسيب بشأن كل منها إلى المجلس.

د \_\_ إعداد أية دراسات أو اقتراحات لغايات تنظيم الصندوق ودعم موارده
 و زيادة خدماته لمناقشتها والبت فيها باجتماع مشترك يضم المجلس واللجنة.

المادة ١٠: أ \_ يشرف المجلس على اللجنة وهو المرجع الأعلى في جميع شئون الصندوق.

المادة ١١: يعرض المجلس ميزانية الصندوق للسنة المالية المقبلة والحساب الختامي للسنة الماليية المنتهية كموازنة ملحقة بميزانية النقابة على الهيئة العامة من أجل إقرارها مع ميزانية النقابة وحسابها الختامي (١).

المسادة ١٢ : تودع أموال الصندوق ووارداته لدى أي من البنوك العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية ووفقاً لما يقرره المجلس بناء على تتسيب اللجنة. المادة ١٣ : يسحب ما يلزم من الأموال بموجب شيكات يوقعها رئيس اللجنة أو نائسبه فسي حالسة غيابه مع أمين الصندوق التعاوني بناء على قرار من المجلس (٢).

الحسين بن طلال

<sup>(</sup>۱) أنظر د . عبد الفتاح مراد "شرح قانون إيجار الأماكن غير السكنية والمحلات طبيقاً للقانون رقيم ٦ لسنة ١٩٩٧ المعدل بالقانون ١/١٤ " ص ٥٧ وما بعدها .

<sup>(1)</sup> أنظر د . عبد القتاح مراد القانون ١٨ لسنة ١٩٩٩ بتعيل قوانين المرافعات والإسام ومذكرته الإيضاحية " ص ٨٦ وما بعدها .

#### الباب الثاني

# القوانين المنظمة لممارسة ممنة المحاماة في دولة البحرين(١)

## تمهيد وتقسيم:

سـوف نـتعرض في هذا الباب للقوانين المنظمة لممارسة مهنة المحاماة في دولة البحرين وذلك في الفصول التالية:

الفصل السرابع : وزارة العمل والشؤون الاجتماعية قرار رقم (١٦) لسنة ١٩٧٧ م .

الفصل الخامس: الأصول التشريعية لقانون المحاماة في دولة البحرين.

<sup>(</sup>۱) لجسريدة الرسمية لدولة البحرين ــ العدد ــ ۱۶۲۰ ــ الخميس ۲۹ يناير سنة ١٩٨٠ .

<sup>(</sup>١) أنظر د . عبد الفتاح مسراد " تشريعات الملكية الفكرية في الدول العربية والمعايسير الدولية – دراسة مقارئة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومعايير حقوق المؤلف العالمية " ص ٧٥ وما بعدها .

## القصل الأول

### وزارة العدل والشؤون الاجتماعية الإسلامية

## قرار رقم (٤) لسنة ١٩٨١م

(مسادة أولى )

يستحق على القيد في الجدول العام للمحامين رسم قدره ماثة دينار يستحق على تجديد القيد في جدول المحامين المشتغلين رسم سنوي قدره عشرون دينارا (١).

ويستحق على تجديد القيد في جدول المحامين غير المشتغلين رسم سنوي قدره عشرة دنانير.

## (مسادة ثانية )

على وكيل وزارة العدل وال شؤون الإسلامية تتفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

صدر في ١١ ربيع الأول ١٤٠١هـ الموافق ١٧ يناير ١٩٨١م.

وزير العدل والشؤون الإسلامية عبد الله بن خالد الخليفة

<sup>(</sup>١) أنظر د . عبد الفستاح مراد برنامج CD موسوعة مراد الجنائية والمدنية للقواعد القانونية المتنبة النقض المصرية في ٧٧ عاماً منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٣١ وظرى نقض الأحكام في القوانين العربية.

#### الفصل الثاني

# وزير العدل والشؤون الإسلامية قرار رقم (°) لسنة ١٩٨١ بشأن تنفيذ قانون المحاماة <sup>(١)</sup>

مسادة 1: يقدم طلب القد في الجدول العام للمحامين وطلب نقل اسم المحامي من جدول إلى آخر كتابة من الطالب شخصيا أو ممن يوكله رسمياً لذلك.

مادة ٢ : يرفق بطلب القيد في الجدول العام للمحامين المستندات الآتية: أ ــ صورة من جدول جواز سفر الطالب أو من بطاقته الشخصية.

ب \_ شهادة الطالب الدراسية في القانون من إحدى كليات الحقوق بالجامعات المعـترف بها مـن الجهة المختصة أو ما يعادلها في القضاء الشرعي من إحدى كليات الشرعية الإسلامية المعترف بها(١).

ج - شهادة من كلية الحقوق التي حصل منها الطالب على شهادته الدراسية
 بأن الشريعة الإسلامية كانت من بين البرامج التي درسها.

مسادة ٣ : يبين طالب القيد في طلبه الجدول الذي يرغب في القيد به وفقا للأتى:

أ \_ جدول قيد المحامين المشتغلين.

ب \_ جدول قيد المحامين تحت التمرين.

ج \_ جدول قيد المحامين غير المشتغلين.

 <sup>(</sup>۱) الجريدة الرسمية لدولة البحرين — العدد — ۱٤۲۰ — الخميس ۲۹ يناير سنة ۱۹۸۱ .

 <sup>(</sup>۱) أنظر د . عبد القتاح مراد 'برنامج CD موسوعة مراد المدنية للقواعد القانونسية التي قررتها محكمة النقض المصرية في ۷۷ عاماً منذ إنشاء المحكمة عام ۱۹۳۱ حتى عام ۲۰۰۷ وطرق نقض الأحكام في القوانين العربية.

مسادة £: إذا رغب الطالب في أن يقيد بجدول المحامين المشتغلين ولم يكن قد سبق له الاشتغال بالمحاماة قبل العمل بأحكام قانون المحاماة، فعليه أن يسرفق بطلبه شهادة مسن الجهة التي كان مشتغلا فيها بعمل قانوني ومدة اشتغاله بهذا العمل.

مادة 0 : يقدم الطلب باسم وزير العدل والشؤون الإسلامية إلى المسجل العام وعلسيه أن يعد دفترا تقيد به الطلبات حسب تاريخ تقديمها ويؤشر أمام كل طلب بما اتخذ فيه من إجراءات.

مسادة ٢: على رئيس لجنة قيد المحامين عند إحالة الطالب إليه من وزير العدل والشؤون الإسلامية أن يؤشر عليه بتحديد جلسة قريبة لنظره أمام اللجنة، وعلى المسجل العام أن يخطر باقي أعضاء اللجنة بموعد الجلسة.

مسادة ٧: تـ نظر اللجنة الطلب من غير حضور الطالب ومع ذلك فلها أن تطلب إليه تطلب حضوره أمامها لاستيضاح ما ترى استيضاحه منه، أو أن تطلب إليه استيفاء ما تسراه من أوراق كما أن لها أن تطلب من أية جهة المعلومات والبيانات التي تراها لازمة لإبداء رأيها.

ويقوم المسجل العام أو من يندبه بأمانة سر اللجنة وعليه تتفيذ قراراتها.

مادة ٨: تصدر اللجنة توصياتها في الطلب بأغلبية الأراء.

مـــادة ؟ : على المسجل العام فور صدور توصية اللجنة أن يعرضها على وزير العدل والشؤون الإسلامية لإصدار قراره فيها.

مسادة ١٠ : على المسجل العام التأشير في دفتر قيد الطلبات بقرار وزير العدل والشــؤون الإســلامية وإخطـار الطالــب به بكتاب مسجل مع علم الوصول.

ويجـوز أن يتم الإخطار بالحصول على توقيع الطالب على أصل القرار بما يفيد علمه به وتاريخ ذلك. مسادة 11: فسي الأحسوال التسي يكون فيه قرار وزير العدل والشؤون الإسسلامية غير قابل للتظلم يجب على المسجل العام تتفيذه فورا بالتأشير به في الجدول العام للمحامين وفي الجدول الاص حسب الأحوال.

ومع ذلك لا يجوز التأشير بقرار القيد في الجدول العام للمحامين إلا بعد سداد الطالب رسم القيد المقرر.

مادة ١٢ : يبين الجدول العام للمحامين أسماء جميع المحامين ويتم ترتيبهم حسب تاريخ قيدهم به ويوضع أمام اسم كل محام الجدول المقيد به وتاريخ قيده فيه .

مــــادة ١٣ : يبين في جدول قيد المحامين المشتغلين عنوان مكتب المحامي ورقم هاتفه إن وجد (١).

ويبين في جدول قيد المحامين تحت التمرين تاريخ بداية التمرين واسم وعنوان مكتب المحاماة الذي أمضى فيه تلك المدة .

كما يبين في جدول في المحامين غير المشتغلين الجدول الذي كان المحامي مقيدا به من قبل .

مسادة ١٤ : عند نقل اسم المحامي من أي من جداول القيد الثلاثة يجب أن يؤسر في الجدول الذي نقل الذي نقل الدي نقل منه المحامي والجدول الذي نقل إليه بتاريخ نقله كما يؤشر بذلك غى الجدول العام للمحامين.

مسادة 10: إذا قدمت شكوى ضد محام يعد لها المسجل العام ملفا خاصا ويؤشر بها في دفتر يسمى دفتر شكاوى المحامين يبين فيه تاريخ تقديم الشكوى واسم الشاكي والمحامي المشكو و موضوع الشكوى وما تم فيها ويقوم بعرضها فورا على وزير العدل والشؤون الإسلامية.

<sup>(</sup>۱) انظر د . عبد الفتاح مراد 'برنامج CD موسوعة مراد لمصطلحات الكمبيوتر والإنترنت " إنجليزي – عربي ، عربي – إنجليزي " ص ٥٥ وما بعدها .

مسادة 11 : إذا راى ورير عدر والشؤور الإسلامية إقامة الدعوى التأديبية ضد محام فعلى المسجل العد عرص عريضة الدعوى التأديبية وكافة أوراقها على رئيس مجلس التأديب مصيد دلمسة لنظر الدعوى.

وعلى المسجل العام تبليغ العريصة إلى المحامي المقام ضده الدعوى التأديبية قبل انعقاد الجلسة بخمسة عشر يوما على الأقل ويتم التبليغ بكتاب مسجل بعلم الوصول.

ويقوم المسجل العام أو من سدبه بأمانة سر المجلس وعليه تتفيذ قراراته.

مسادة ١٧ : إذا صدر قرار مجلس التأديب بمجازاة المحامي بأي من العقوبات التأديبية الواردة في القانون فعلى المسجل العام إبلاغه فورا بالقرار بكتاب مسجل بعلم الوصول

مسادة ١٨ : يعد سجر خاص يسمى سجل القرارات التاديبية يؤشر فيه المسجل العام بمنطوق القرار النهائي الصادر بتوقيع أي من العقوبات التاديبية المنصوص عليها في القانون وبتاريخ صدوره.

مادة ١٩ : في الأحوال التي يجوز فيها طلب المعونة القضائية يقدم الطلب بها إلى المسجل العام وعليه اعداد ملف للطلب والتأشير به في دفتر يعد لذلك يبين فيه اسم الطالب وتاريخ تقديد الطلب وما تم فيه.

وعلى المسجل العام أن يبلع يس لجنة المعونة القضائية بالطلب فور تقديمه وعلى رئيس اللجية وأن يخطر بذلك عضوى اللجنة وأن يخطر بذلك عضوى اللجنة.

مسادة ٢٠ : تباشر لجمه المعونة القضائية عملها طبقا للإجراءات المنصوص عليها في المادير (١) و (٨) من هذا القرار.

ويندب رئيس اللجنة أحد عصاب ليتولى أمانة سرها

وعلى اللجنة فور صدور قرارها إيلاغ المسجل العام به ليقوم بإبلاغه بكتاب مسجل بعلم الوصول إلى الطالب وإلى المحامي الذي ندبته اللجنة لتقديم المعونة القضائية (١).

مسسادة ٢١ : علم وكيل وزارة العدل والشؤون الإسلامية تتفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

صدر في ١١ ربيع الأول ١٤٠١هـ الموافق ١٧ يناير ١٩٨١ .

وزير العثل والشؤون الإسلامية عبد الله بن خاك الخليفة

<sup>(&#</sup>x27;) أنظر د . عبد الفتاح مراد ' تشريعات الضرائب في الدول العربية والمعابير الدولية عبد المعابير الدولية والمعابير الدولية والتشريعات الأجنبية ومعابير العدالة الضريبية " ص ١٣ وما بعدها .

#### القصل الثالث

# وزارة العدل والشؤون الإسلامية قرار رقم (٦) لسنة ١٩٨١م(١)

مسادة ١ : تشكيل لجنة القيد في الجدول العام للمحامين على النحو الآتي:

١ ــ الشــيخ عــبد الرحمن بن جابر الخليفة رئيس المحكمة الكبرى المدنية،
 رئيساً.

٢ \_ القاضى محمد صالح الشيخ عبد الله، عضوا.

٣ \_ المحامي يوسف محمد الشكر، عضواً.

مادة ٢ : تشكيل لجنة تأديب المحامين على النحو الآتي:

١ ــ الشيخ عبد الرحمن بن جابر الخليفة رئيس المحكمة الكبرى المدنية،
 رئينا.

٢ \_ القاضى محمد صالح الشيخ عبد الله، عضوا.

٣ \_ القاضى صقر محمد الزياني، عضوا.

غ ــ المحامي حميد صنقور، عضوا.

المحامى خليفة البنغلى، عضوا.

مسادة ٣ : تشكيل لجنة المعونة القضائية على النحو الآتي:

١ \_ المحامي الشيخ عيسى بن محمد الخليقة رئيسا.

٢ ــ المحامى عبد الغنى السيد حمزة، عضوا.

٣ - المحامي خالد ابراهيم الذوادى، عضوا.

<sup>(</sup>۱) لجــريدة الرســمية لدولة البحرين ـــ العدد ـــ ١٤٢٠ ــ الخميس ٢٩ يناير سنة ١٩٨١ ـ

مسادة ٥ : يعين المحامي سلمان عبد الله سهوان عضوا احتياطيا بلجنة القيد. ويعين المحاميان على عبد الله الأيوبي وجاسم عيسى المطوع عضوين احتياطيين بلجنة تاديب المحامين (١).

ويعيــن المحاميان عبد الوهاب أحمد كيكسو وناصر محمد المبارك عضوين احتياطيين بلجنة المعونة القضائية.

مـــادة ٦ : يكــون تشكيل اللجان المنصوص عليها في المواد السابقة لمدة سنتين.

مــــادة ٧ : علمـــ وكيل وزارة العدل والشؤون الإسلامية تتفيذ هذا القرار وينشر في الجريدة الرسمية ويعمل له من تاريخ نشره.

صدر عنا في ١١ ربيع الأول ١٤٠١هـ الموافق ١٧ يناير ١٩٨١م

وزير العل والشؤون الإسلامية عبد الله خالد الخليفة

انظر د . عبد الفتاح مسراد "شرح جرائم التهرب الضريبي في القوانين المصرية والقانون المقارن " ص ٣٣ وما بعدها .

#### القصل البرابع

# وزارة العمل والشؤون الاجتماعية قرار رقم (١٦) لسنة ١٩٧٧ $a^{(1)}$

مسادة ١ : تـم بموجب هذا القرار إشهار جمعية المحامين البحرينية وفقاً
 للائحة النظام الأساسي المرافقة لهذا القرار.

مـــادة ٢ : ينشــر هذا القرار ولائحة النظام الأساسي المرافقة في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره (٢).

صدر في ٢٣ شعبان ١٣٩٧هـ الموافق ٨ أغسطس ١٩٧٧م

وزير العمل والشؤون الاجتماعية عبسى بن محمد بن عبد الله الخليفة

العليا.

<sup>(</sup>۱) الجريدة الرسمية لدولة البحرين — المدد ۱۲٤ — الخميس ۲۰ أغسطس ۱۹۷۷ الم الخوس عد الفقارية – شرح تقصيلى (۲) انظر د . عبد الفقاح مراد "برنامج CD الموسوعة العقارية – شرح تقصيلى للقوانين المعقارية المعمول بها في مصر وتطبيقات المحاكم المختلفة بشأنها وهي القانون المحتلون المتعارى والقانون المدنى وقانون المرافعات والحجز الإدارى وقوانين الشهر العقارى والسجل العينى والرسوم وقوانين المبانى والعسران والضرائب العقارية معلقا عليها بمبادئ النقض والإدارية والدستورية

# الفصل الضامس قانون المحاماة في دولة البحريين

## الفصل الأول

#### في شروط ممارسة المحاماة

مسادة 1: يشترط فيمن يمارس المحاماة أمام المحاكم أن يكون اسمه مقيداً في جدول المحامين مع مراعاة الشروط والأحكام المنصوص عليها في هذا القانون.

مادة ٢ : يشترط فيمن يقيد اسمه في جدول المحامين:

أولاً: أن يكون بحريني الجنسية.

ثانيا: أن يكون كامل الأهلية.

ثالث! أن يكون حائزا على شهادة في القانون من إحدى كليات الحقوق بالجامعات المعترف بها من الجهة المختصة على أن تكون الشريعة الإسلامية من بين برامجها الدراسية، فإن لم تكن تلك المادة من بين البرامج التي درسها فيجب أن يجتاز امتحانا فيها تعده وزارة العدل والشؤون الإسلامية أو أن يكون حائزا على ما يعادل شهادة في القانون في القضاء الشرعي من إحدى كليات الشريعة الإسلامية المعترف بها.

رابعاً: أن يكون محمود السيرة حسن السمعة أهلاً للاحترام الواجب للمهنة وإلا يكون قد صدرت ضده أحكام جنائية أو تأديبية ماسة بالشرف والأمانة والأخلاق ما لم يرد إليه اعتباره.

مسادة ٣ : يستثنى من أحكام الفقرة (ثالثاً) من المادة ٢ من يمارس المحاماة وقب العمل بهذا القانون من الوكلاء البحرينيين المقيدين في سجل المحامين طبقاً لقانون التوكيل في محاكم البحرين لسنة ١٩٣٥ ويكون لهم الاستمرار في ممارسة أعمالهم.

أما غير البحرينيين من المحامين أو الوكلاء الذين رخص لهم في السابق في السابق في السابق في السابق في السابق في السابق في المحادم المحاكم فإنهم يمنحون مهلة سنتين تبدأ من تاريخ العمل بهذا القانون علسيهم خلالها الاشتراك في مكتب أي من المحامين البحرينيين المجازين في القانون، ولا يحق لهم الترافع أمام المحاكم من تاريخ اشتراكهم فإذا انقضت هذه المهلة دون أن يقوموا بذلك امتتع عليهم ممارسة المهنة.

مسادة ٤ : لا يجوز الجمع بين مهنة المحاماة وبين ما يلي:

١ \_ رئاسة المجالس التشريعية أو البلدية أو المناطق الوزارية.

 ٢ ـ شغل الوظائف العامة في الدولة أو التوظف في إحدى الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الشركات أو التوظف لدى البنوك أم الجمعيات والأفراد.

٣ ـ يحظر على أعضاء المجالس التشريعية أو البلدية من المحامين المرافعة
 في قضايا ضد المجالس التي هم أعضاء فيها

# الفصل الثاني الجدول العام للمحامين

مسادة ٥: على كافة المحامين ممن تتوافر فيهم شروط ممارسة المهنة طبقا لأحكام هذا القانون أن يتقدموا خلال الشهور الثلاثة التالية للعمل به بطلبات لقسيدهم في جدول يسمى (الجدول العام للمحامين) وذلك طبقا للشروط ووفق للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون.

ويتضمن الجدول العام:

أ ـ جدو لا لقيد المحامين المشتغلين.

ب \_ جدولاً لقيد المحامين تحت التمرين.

ج ـ جدولاً لقيد المحامين غير المشتغلين.

مـــــادة ٦ : تقــدم طلـــبات القيد في الجدول العامُ للمحامين إلى وزير العدل والشؤون الإسلامية مستوفية الوراق التي يحددها بقرار منه.

ويصدر الوزير قرارا بالقيد في الجدول أو برفضه بعد أخذ رأي لجنة يشكلها لهذا الغرض ويبين إجراءات عملها تسمى لجنة قيد المحامين.

وتشكل هذه اللجنة من رئيس المحكمة الكبرى المدنية رئيسا وعضوية أحد قضاتها يعينه كل سنتين وزير العدل والشؤون الإسلامية وأحد المحامين المشتغلين يختاره كل سنتين وزير العدل والشؤون الإسلامية.

وإذا شفغر مركز أحد الأعضاء اللجنة يكمل العضو الذي يعين بدلاً منه مدة سلقه.

ويجــوز لمــن رفض قيده أن يتظلم منه أمام محكمة الاستثناف العليا المدنية خلال خمسة وأربعين يوما من تاريخ إيلاغه بهذا الرفض.

ويكون حكم محكمة الاستئناف العليا في التظلم نهائياً(١).

مسمادة ٧ : يصدر قدرار من وزير العدل والشؤون الإسلامية بعد موفقة مجلس الوزراء يحدد رسوم القيد في الجدول المنصوص عليها في المادة (٥) ولا يتم هذا القيد في الجدول إلا بعد سداد هذا الرسم.

ويستحق رسم القيد على جميع الموجودين بالمهنة وقت العمل بهذا القانون.

مسادة ٨: على المحامين تجديد قيدهم سنويا في الجدول العام للمحامين ويستثنى من التجديد غير المشتغلين.

أنظر د . عيد الفتاح مراد " شرح النظم القانونية والأقتصادية والسياسية في مصر والدول العربية " ص ٣٣ وما بعدها .

ويستحق على تجديد القيد في جدول المحامين المشتغلين وعلى تجديد القيد في جدول المحامين تحت التمرين رسم سنوي يصدر بتحديده قرار من وزير العدل والشؤون الإسلامية بعد موافقة مجلس الوزراء (١).

مسلاة ٩ :إذا لم يسدد المحامي رسوم تجديد القيد إلى نهاية السنة المستحق عسنها رسم الستجديد شطب اسمه من الجدول. ويتم الشطب في هذه الحالة بقرار من وزير العدل والشؤون الإسلامية ولا تجوز إعادة قيد المحامي في هذه الحالة إلا إذا دفع رسم قيد جديد وذلك فضلاً عن رسم القيد المتأخر.

مـــادة ١٠: لا يجـوز للمحامي الذي يقيد اسمه بالجدول مزاولة المهنة إلا بعد حلف اليمين أمام محكمة الاستثناف العليا المدنية بالصيغة التالية:

(اقســم بالله العظيم أن أؤدي أعمالي بالأمانة والشرف وأن أحافظ على سر مهنة المحاماة وأن احترم قوانينها وتقاليدها).

مسادة 11: على كل من لم يسبق له الاشتغال بمهنة المحاماة قبل العمل بهذا القانون ويرغب في مزاولتها ممن تتوافر فيه شروط المادة (٢) منه أن يقيد اسمه في جدول المحامين تحت التمرين وعليه أن يمضي مدة التمرين وقدرها سنتان ولك بالالتحاق بمكتب أحد المحامين المشتغلين الذين أمضوا خمس سنوات في ممارسة المهنة.

مسادة ١٢: للمحامي تحت التمرين أن يترافع باسمه الخاص أمام المحاكم المسغرى تحت إشراف المحامي الذي يتمرن بمكتبه ولا يجوز له أن يترافع فسيما عدا ذلك إلا باسم المحامي الذي يتمرن بمكتبه وتحت إشرافه ومسئوليته ويشمل هذا الحظر توقيع للمحاكم التي لاحق له في المرافعة باسمه أمامها.

 $<sup>^{(1)}</sup>$  انظر د . عبد الفتاح مراد 'موسوعة مصطلحات العولمة والأقلمة – شرح تقصيلي لمصطلحات العولمة والأقلمة " ص  $^{0}$  وما بعدها .

وللمحامسي تحت التمرين حق الحضور أمام الادعاء العام وهيئات التحكيم ودوائر الشرطة واللجان القضائية و الإدارية ذات الاختصاص القضائي.

مسادة ١٣: لا يجوز للمحامي تحت التفرين أن يفتح مكتبا باسمه طيلة فترة التمريس ولوزيسر العدل والشؤون الإسلامية في حالة مخالفة هذا الحكم أن يستصدر بعد سماع أقوال المحامي ب أمرا على عريضة من المحكمة الكبرى المدنية باغلاق المكتب وبكون هذا الأمر نهائيا. وتقوم الجهات المختصة بتنفيذ هذا الأمر (١).

مسادة ١٤ : المحامي الذي أمضى مدة التمرين أن يطلب إلى وزير العدل والشؤون الإسلامية نقل اسمه إلى جدول المحامين المشتغلين وعليه أن يرفق بيانا بالقضايا التي ترافع فيها.

ويحيل وزير العدل والشئون الإسلامية هذا الطلب إلى لجنة قيد المحامين.

ولهذه اللجنة أن تطلب من المحامي وصاحب المكتب تقريرا سريا برأيه في كفاءة المحامي وسلوكه في المحاماة والأعمال التي مارسها وتوصيباته.

مسادة ١٥ : يصدر وزير العدل والشؤون الإسلامية ــ بعد أخذ رأي لجنة قسيد المحامين ـ قرارا في شأن طلب المحامي تحت التمرين نقل اسمه إلى جدول المحامين المشتغلين.

يكسون القرار بقبول الطلب أو برفضه أو بتمديد مدة التمرين لفترة أخرى ويبلغ هذا القرار إلى الطالب.

ويجوز لمن رفض طلبه أو تقرير تمديده مدة تمرينه أن يتظلم من هذا القرار أمام محكمة الاستثناف العليا المدنية خلال خمسة وأربعين يوما من تاريخ إيلاغه بهذا القرار.

<sup>(</sup>١) أنظر د . عبد الفتاح مراد "موسوعة شرح قوانين الملكية الفكرية " ص ٧٥ وما بعدها .

ويكون حكم محكمة الاستئناف العليا المدنية في النظلم نهائيا.

مادة ١٠ : يعفى من قضاء مدة التمرين من سبق له الاشتغال بالمحاماة قبل العمل بهذا القانون ويعفى منها أيضا من أمضى مدة سنتين مشتغلا بعمل قانوني كما ينقص من مدة التمرين مقدار ما أمضاه من مدة مشتغلا بذلك العمل.

مسلدة ١٧ :على المحامي المشتغل أو المحامي تحت التمرين إذا انقطع عن ممارسة مهنة المحاماة لأي سبب كان أن يطلب نقل اسمه إلى جدول المحامين غير المشتغلين.

كما يجوز للمحامي المقيد أسمه في جدول المحامين غير المشتغلين أن يطلب نقل اسمه إلى جدول المحامين المشتغلين أو جدول المحامين تحت التمرين إذا عاد للاشتغال بالمحاماة.

ويصدر وزير العدل والشؤون الإسلامية قراره بقبول الطلب أو رفضه بعد أخذ رأي لجنة قيد المحامين.

ويجوز لمن رفض نقل اسمه التظلم أمام محكمة الاستثناف العليا المدنية خلال خمسة وأربعين يوما من تاريخ إبلاغه بهذا الرفض.

مسادة ١٨ : لا تستحق أية رسوم على طلبات نقل الاسم جدول المحامين غير المشتغلين والمحامين تحت التمرن طبقا للمادة السابقة.

## الغمل الثالث

#### عقوق وواجبات المحامين

مادة 19: مع عدم الإخلال بحكم المادة (٢٠) يكون للمحامين دون غيرهم حسق الحضور عن ذوي الشأن أمام المحاكم وهيئات التحكيم ودوائر الشرطة واللجان القضائية والإدارية ذات الاختصاص القضائي.

ولا يجوز لغير المحامين أن يمارسوا بصفة الإفتاء أو ليداء المشورة القانونية أو القيام بأى عمل أو إجراء قانوني للغير.

مسمادة ٢٠ : للمتقاضمين أن ينيبوا عنهم في المرافعة أزواجهم وأصهارهم وذوي قرباهم لغاية الدرجة الرابعة.

مسادة ٢١: يحضر المحامسي عن موكله بمقتضى توكيل ويجب على المحامسي أن يودع التوكيل بملف الدعوى في جلسة المراقعة إن كان خاصا بها وإلا اكتفى بالاطلاع عليه وإثبات رقمه وتاريخه والجهة المحرر أمامها بمحضر الجلسات.

مسمادة ٢٢ : للمحامسي الموكل في دعوى أن ينيب عنه تحت مسئوليته في الحضور أو في المرافعة أو غير ذلك من إجراءات التقاضي محاميا آخر مقيدا دون توكيل خاص ما لم يكن في التوكيل ما يمنع ذلك.

مسادة ٣٣ : يتعين على المحاكم والسلطات وغيرها من الجهات الأخرى التسي يمارس المحامي مهنته أمامها أن تقدم له التسهيلات التي يقتضيها القيام بواجبه وعليها أن تسمح له بالحضور في التحقيق والاطلاع على أوراق الدعموى مسالم يؤثر ذلك على سير التحقيق ويتعين إثبات ذلك في أوراق الدعوى كتابة.

مسادة ٢٤ : يحظر على المحامي قبول الوكالة عن خصم موكله أثناء نظر الدعسوى التسي وكل فيها أو التي لها علاقة مباشرة بها، كما لا يجوز له أن يسبدي رأيا أو مشورة لخصم موكله في الدعوى ذاتها أو في دعوى مرتبطة بها حتى بع انتهاء وكالته، ويصفة عامة لا يجوز له تمثيل مصالح متعارضة ويسسري هدذا الحظر على كل من يعمل مع المحامي في مكتبه بأية صفة كانت.

مسادة ٢٥ : يتعين على المحامي أن يتخذ له مكتبا لمباشرة أعمال المحاماة فيه وعلسيه أن يخطر وزير العدل والشؤون الإسلامية بعنوان مكتبه وبأي تغيير بطرأ عليه.

مسادة ٢٦: المحامي مسؤول قبل موكله عن أداء كافة ما عهد به إليه طبقا لأحكام القانون وشروط التوكيل ويتعين على المحامي أن يرد لموكله المبالغ التي حصلها لحسابه وكذلك المستندات والوراق الأصلية التي تسلمها منه(١).

مسادة ۲۷ : لا يجوز للمحامي الذي كان يشغل منصبا وزاريا أو وظيفة عامة أو خاصة وترك الخدمة أن يقبل الوكالة بنفسه أو بواسطة محام لحسابه في دعوى ضد الجهة التي كان يعمل بها وذلك خلال السنوات الثلاث التالية لـتركه الخدمة ويسري هذا الحظر على المحامي الذي كان يتولى عضوية المجالس التشريعية أو البلدية بالنسبة للدعاوى التي ترفع على هذه المجالس.

مسادة ٣٨: لا يجوز للمحامي التنازل عن التوكيل في وقت غير مناسب ويتعين عليه إخطار موكله بكتاب مسجل بتنازله وأن يستمر في موقف الدفاع شهرا على الأكثر متى اقتضت ذلك مصلحة الموكل ويتعين على المحكمة تأجيل الدعوى للمدة الكافية لوكيل محام آخر.

مسادة ٣٩: لا يجوز لأي من المحامين علم عن طريق مهنته بواقعة أو بمعلومات أن يفشيها ولو بعد انتهاء وكالله ما لم يكن ذلك بقصد منع ارتكابه جناية أو جنحة أو إبلاغ عن وقوعها كما لا يجوز تكليف المحامي بأداء الشهادة في نزاع وكل أو استشير فيه أو إذا أذن له الموكل كتابة بذلك.

<sup>()</sup> انظر د . عدد الفتاح مدراد " شرح النصوص العربية الاتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية " ص ٥٠ وما بعدها .

### القصل الرابع

#### أتعاب المحاهين

مسادة ٣٠: للمحامي أن يتقاضى أتعابا من موكله وفق العقد المحرر بينهما بما يتناسب وأهمية القضية والجهد المبذول فيها وذلك عما يقوم به من أعمال ضمن نطاق مهنته، وله الحق كذلك في استيفاء النفقات التي وكل فيها.

مسادة ٣١ : ليس للمحامي أن يبتاع كل أو بعض الحقوق المتنازع عليها أو أن يتفق على أخذ جزء منها نظير أتعابه أو على مقابل ينسب إلى قيمة ما هو مطلوب في الدعوى أو ما يحكم فيها.

ولا يجوز له في أية حالة أم يعقد اتفاقا على الأتعاب من شانه أن يجعل له مصلحة في الدعوى أو العمل الموكل فيه.

مسادة ٣٣: إذا انتهت القضية صلحا أو تحكيما استحق المحامي نصف الأتعاب المتفق عليها ما لم يكن هناك اتفاق يخالف ذلك أو كان الجهد المبذول يقتضي استحقاق المحامي لأكثر من نصف الأتعاب المنقق عليها.

مسادة ٣٣ : تختص المحكمة الكبرى المننية بتقدير الأتعاب مبالغاً فيها أو كانت الأتعاب المختلف عليها عن عمل لم يعرض على محكمة.

ولا يجــوز إنقاص الأتعاب إذا كان الاتفاق عليها قد تم بعد نتفيذ الوكالة ويتم التقدير بناءً على طلب المحامى أو الموكل.

مسادة ٣٤ : تدخل المحكمة في تقدير الأتعاب أهمية الدعوى والجهد الذي
 بله المحامي والنتيجة التي حققها.

مسادة ٣٥ : تصدر المحكمة أمرا بتقدير الأتعاب بعد سماع أقوال طالب التقدير والمطلوب ضده التقدير (١).

وفي حالة تخلف المطلوب ضده التقدير بعد إعلانه يعتبر أمر التقدير الصادر ضد في هذه الحالة حضوريا.

ويكون أمر التقدير قابلا للتظلم فيه أمام محكمة الاستثناف العليا خلال خمسة وأربعين يوما من تاريخ صدوره.

مسادة ٣٦ : لأتعاب المحامي أولوية في التتفيذ على ما آل إلى مله من أموال نتيجة الدعوى أو العمل موضوع الوكالة.

مسمادة ٣٧ : يسقط حق المحامي أو الموكل في طلب الأتعاب طبقا لأحكام المسادة (٣٣) مسن هدذا القانون بمضى سنة ميلادية من تاريخ إنتهاء العمل موضوع الوكالة.

مسادة ٣٨ : الموكل أن يعزل محاميه، وفي هذه الحالة يكون ملزما بدفع الأتعاب التي تتناسب مع الجهد الذي بذله، والنتيجة التي حققها.

## الفصل الفاهس المعمنة القضائية

وتختص هذه اللجنة بمنح المعونة القضائية.

ويقصد بالمعونة القضائية تكليف أحد المحامين المشتغلين بالحضور والمرافعة في الحالات الآتية:

<sup>(</sup>۱) أنظر . . عسبد الفتاح مراد "موسوعة مراد الجنائية للقواعد القانونية التى قسررتها محكمة المتقض المصرية في ٧٧ عاماً منذ إنشاء المحكمة ١٩٣١ حتى ٢٠٠٠ وطرق نقض الأحكام في القوانين العربية "ص ٨٥ وما بعدها .

 أ ــ إذا كــان أحــد أطراف الدعوى معسرا عاجزا عن دفع أتعاب المحاماة ورأت اللجنة لأسباب تقدرها تقديم المعونة القضائية.

ب ... إذا رفض عدة محامين قبول الوكالة في الدعوى.

ج \_ إذا توفى محام أو منع من مزاولة المهنة.

وبصسورة عامة في جميع الأحوال التي يستديل فيها على المحامي ممارسة مهنته ومتابعة أعمال ودعاوى موكليه. وتتحصر مهنة المحامي المنتدب في هذه الأحسوال في اتخاذ الإجراءات الكفيلة وبالمحافظة على مصالح الموكل والمحامى صاحب المكتب.

د \_ ف\_ي الحالات التي يوجب فيها القانون أو تطلب إحدى المحاكم أو يطلب الادعاء العام تعيين محام عن متهم أو حدث لم يختر له محاميا وفي هذه الحالات يكون تكليف المحامي بالحضور والمرافعة بقرار من وزير العدل والشوون الإسلامية.

ويعتبر القبرار الصبادر من لجنة المعونة القضائية أو من وزير العدل والشؤون الإسلامية بمثابة التوكيل الصادر من صاحب الشأن ولا يخضع لأية رسوم.

مادة • ٤ : يكون ندب المحامين المعونة القضائية بالدور من الكشوف التي تعدها لجنة المعونة القضائية لهذا الغرض.

مــــادة ٤١ : يجب أن يقوم المحامي المنتدب بما يكلف به ولا يجوز له أن ينتحى إلا لأسباب تقبلها الجهة التي نديته وإلا تعرض للمساعلة التأديبية. مسادة ٢٤ : تقدر المحكمة للمحامي الذي باشر العمل الموكول إليه أمامها في الحالة المنصوص عليها في الفقرة (د) من المادة (٣٩) أتعابا تصرف له من خزانة وزارة العدل والشؤون الإعلامية (١٠).

ويعتبر أمر المحكمة بتقدير الأتعاب بمثابة السند التتفيذي الذي يجوز للوزارة المذكـورة التنفيذ به على المسؤول عن أداء الأتعاب إذا لم يكن معسرا أو إذا زالست حالة إعساره. كما يكون للمحامي المنتدب في الحالة المنصوص عليها في الفقرة (أ) مسن المادة (٣٩) الحق في طلب تقدير أتعاب له طبقا لنص المادة (٣٣) من هذا القانون إذا زالت حالة إعسار موكله.

ويسري حكم المادة ٣٧ في هذه الحالات.

## الفعل السادس التأديب

مسادة ٤٣ : كل محام يخالف أحكام هذا القانون أو يخل بواجبات مهنته أو يقسوم بعمل يسنال من شرف المهنة أو تقاليدها أو يحط من قدرها يجازي بإحدى العقوبات التاديبية التالية:

١ ــ الإنذار .

٢ ــ اللوم.

٣ ـ المنع من مزاولة المهنة لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات.

٤ \_ محو الاسم نهائيا من الجدول.

مسادة \$ 2 2 : يكون تأديب المحامين من اختصاص مجلس يشكل من رئيس المحكمــة الكبرى المدنية رئيسا واثنين من قضاة المحكمة الكبرى واثنين من المحامين المشتغلين يصدر قرار من وزير العدل والشؤون الإسلامية.

<sup>(&#</sup>x27;) أنظر د . عبد الفتاح مراد 'شرح القمم الخاص في قانون العقوبات - دراسة تطبيقية بشأن جرائم الشيك " ص ٩٠ وما بعدها .

مسادة 6 ؛ تسرفع الدعوى التأديبية بعريضة م وزير العدل والشؤون الإسلامي.

ويجب تبليغ العريضة إلى المحامي المقامة ضده الدعوى التأديبية قبل انعقاد الجاسبة بخمسة عشر يوما على الأقل، وينم التبليغ بخطاب مسجل بعلم الوصول.

مسادة ٤١ : ينظر مجلس التأديب الدعوى التأديبية في جلسة سرية يعقدها في مقر المحكمة من المحكمة الكبرى المدنية ولمجلس التأديب ما للمحكمة من اختصاصات فيما يتعلق بنظام الجلسة وكذلك فيما يتعلق باستدعاء الشهود وتخلفهم عن الحضور أو امتناعهم عن أداء الشهادة وغير ذلك من الإجراءات.

ويصدر مجلس التأديب قراره بالأغلبية في جلسة سرية. ويجب أن يكون القرار عند النطق به مشتملا على السباب التي بني عليها.

مسادة ٧٤ : للمحامي المحكوم عليه وحده حق استثناف القرارات التأديبية الصادرة ضده من مجلس التأديب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إبلاغه بالقرار بكتاب مسجل بعلم الوصول.

وينظر الاستئناف أمام مجلس التأديب الاستئنافي للمحامين.

ويشكل مجلس التأديب الاستئنافي برئاسة أحد قضاة محكمة الاستئناف العليا المدنية وعضوية قاضيين من قضاة المحكمة الكبرى المدنية واثنين من المحامين المشتغلين ممن مضى عليهم مدة لا نقل عن عشرة سنوات ويعينهم جميعا وزير العدل والشؤون الإسلامية.

ويعقد مجلس التأديب الاستئنافي جلساته في مقر محكمة الاستثناف العليا المدنية. ويتبع الإجراءات المنصوص عليها في المادة السابقة وعليه إخطار المحامي المنظلم بستاريخ عقد أول جلسة قبل موعدها بخمسة عشر يوما على الأقل وذلك بخطاب مسجل بعلم الوصول (١).

مسادة ٤٨: تسجل في سجل خاص بوزارة العدل والشؤون الإسلامية القسرارات التأديبية النهائية الصادرة ضد المحامي وتخطر بها أقلام كتاب المحاكم والادعاء العام.

وإذا كان القرار صادرا بمحو الاسم من الجدول أو المنع من مزاولة المهنة فينشر منطوقه دون الأسباب في الجريدة الرسمية.

مسادة 43: تسري أحكام المرسوم بقانون رقم ٣ لسنة ١٩٧٢ بشأن الرسوم القضائية على التظلمات التي تقدم وفقا لأحكام هذا القانون وعلى طلبات تقدير الاتعاب والطعن فيها (١).

مسادة ٥٠: يصدر وزير العدل والشؤون الإسلامية القرارات اللازمة لتتفيذ أحكام هذا القانون (٣).

<sup>(1)</sup> أنظر د . عسيد الفتاح مراد 'موسوعة مراد لأحكام المحكمة الدستورية الطيا مسند إنشسائها عام ١٩٧٩ وحتى الآن وطرق الرقابة على دستورية القوانين في مصر والدول العربية والقانون المقارن " الجزء الذالث. ص ٥٩ وما بعدها .

<sup>(</sup>۱) أنظر د . عبد القستاح مراد "موسوعة مراد المدنية للقواعد القانونية التي قسررتها محكمة المقض المصرية في ۷۲ عاماً منذ إنشاء المحكمة ۱۹۳۱ حتى ٢٠٠٢ وطسرق نقسض الأحكام في القوانين العربية" الجزء الأول . ص ٦٦ وما سدها .

<sup>&</sup>lt;sup>(۲)</sup> انظر د . عبد القتاح مراد "شرح أحكام محكمة النقض كمحكمة موضوع جنائياً ومدنياً " ص ۸۷ وما بعدها .

# الباب الثالث الأصول التشريعية لقانون المماماة في المملكة العربية السعودية

# الباب الأول تعريف معنة المعاماة وشروط مزاولتها

## (المادة الأولى)

يقصد بمهنة المحاماة في هذا النظام الترافع عن الغير أمام المحاكم وديوان المظالم واللجان المشكلة بموجب الأنظمة والأوامر والقرارات لنظر القضايا الداخلة في اختصاصها ومزاولة الاستشارات الشرعية والنظامية، ويسمى من بزاول هذه المهنة محاميا.

ويحق لكل شخص أن يترافع عن نفسه.

## (المادة الثانية)

تعدد وزارة العدل جدولا عاما لقيد أسماء المحامين الممارسين وآخر لفير الممارسين حسب وقد تاريخ التسجيل، ويجب أن يشتمل الجدولان على البيانات التسي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا النظام، وعلى وزارة العدل نقل اسم المحامي الذي يتوقف عن مزاولة المهنة مدة تزيد على سنة من جدول المحاميسن الممارسين وفق ضوابط المحاميسن الممارسين وفق ضوابط تحددها اللائحة التنفيذية لهذا النظام.

#### (المادة الثالثة)

يشــترط فيمن يزاول مهنة المحاماة أن يكون اسمه مقيداً في جدول المحامين الممارسين. ويشترط فيمن يقيد اسمه بهذا الجدول ما يأتي:  أ- أن يكون سعودي الجنسية، ويجوز لغير السعودي مزاولة مهنة المحاماة طبقاً لما تقضى به الاتفاقيات بين المملكة وغير ها من الدول.

ب- أن يكون حاصلاً على شهادة كلية الشريعة أو شهادة البكالوريوس تخصص أنظمة من إحدى جامعات المملكة أو ما يعادل أي منهما خارج المملكة، أو دبلوم دراسات الأنظمة من معهد الإدارة العامة بعد الحصول على الشهادة الجامعية (١).

ج- أن تــتوافر لديــه خبرة في طبيعة العمل لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات. وتخفــض هــذه المــدة إلــى سنة واحدة للحاصل على شهادة الماجستير في الشــريعة الإسلامية أو في تخصص الأنظمة أو ما يعادل أيا منهما. أو دبلوم دراســات الأنظمــة بالنســبة لخريجــي كلية الشريعة، ويعفى من هذه المدة الحاصل على شهادة الدكتوراه في مجال التخصص.

د- أن يكون حسن السيرة والسلوك وغير محجور عليه.

هــــ - ألا يكون قد حكم عليه بحد أو بعقوبة في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة، ما لم يكن قد مضى على انتهاء تتفيذ الحكم خمس سنوات على الأقل. و- أن يكون مقيما في المملكة.

ويضــع وزير العدل أنموذج إقرار يوقعه طالب القيد، يتضمن إقراره بتوافر الشروط الواردة في الفقرات ( د،هــ،و ) من هذه المادة.

#### (المادة الرابعة)

يس تثنى من الفقر تين (ب، ج) من المادة الثالثة من سبقت له ممارسة القضاء في المملكة لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات.

<sup>(</sup>١) أنظــر د . عبد الفتاح مراد "شرح منازعات القضاء الإدارى – دراسة تطبيقية على أحكام المحكمة الإدارية العليا " ص ٦٥ وما بعدها .

### (المادة الخامسة)

يقدم طلب القيد في الجدول وفق أنموذج تحدده اللائحة التنفيذية لهذا النظام إلى لجنة قيد وقبول المحامين، وتؤلف من :

١- وكيل من وزارة العدل يعينه وزير العدل - رئيسا.

 ٢- ممــثل مــن ديــوان المظالم لا تقل درجته عن الدرجة المعادلة لرئيس محكمة " أ " يعينه رئيس ديوان المظالم - عضوا.

٣- أحد المحامين ممن أمضوا في ممارسة المهنة مدة لا تقل عن خمس سنوات، يعينه وزير العدل – عضوا (١).

وتقوم الجهسة المعنسية بتسمية من يحل محل العضو عند غيابه، وتكون العضوية في هذه اللجنة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ولمرة واحدة.

### (المادة السادسة)

تـ نعقد اللجـ نة المنصوص عليها في المادة الخامسة بحضور جميع أعضائها وتصدر قـ راراتها بالأغلبـ ية، وعلـ اللجنة أن تتحقق من توافر الشروط المنصوص عليها في هذا النظام. وتبت في الطلب إذا كان مكتملا في مدة لا تستجاوز ثلاثيـن يومـا مـن تاريخ تقديمه. وفي حالة الرفض يجب إيضاح الأسباب إذا طلب إليها ذلك. ويجوز لصاحب الطلب التظلم لدى المظالم خلال ستين يوماً من تاريخ إبلاغه بقرار اللجنة.

## (المادة السابعة)

يصدر الترخيص بمزاولة مهنة المحاماة بعد القيد في الجدول بقرار من وزير العدل وفقا لأنموذج تحدده اللائحة التنفيذية لهذا النظام، وتكون مدته خمس سنوات قابلة المستويد وفقا الشروط المحددة في هذا النظام. ويدفع طالب

<sup>(</sup>ا) انظــر د . عبد الفتاح مراد "القانون رقم ۷ لسنة ۲۰۰۰ بشان لجان التوفيق والقرارات التنفيذية " ص ۶۰ وما بعدها.

الترخييص رسما قدره ألفا ريال عند إصدار الترخيص وألف ريال عند التجديد (١).

## (الهادة الثامنة)

تسبلغ وزارة العدل المحاكم وديوان المظالم واللجان المشار إليها في المادة "
الأولسى " مسن هذا السنظام بأسماء المحامين المقيدين في جدول المحامين الممارسيين فور صدور الترخيص أو تجديده، وبعد في مقر المحكمة وديوان المظالم بيان بأسماء المحامين الممارسين وعناوينهم، ويجب تمكين من يرغب الاطلاع عليه .

#### (المادة التاسعة)

علسى المحامسي الذي يتوقف عن مزاولة المهنة مدة تزيد على سنة أن يبلغ وزارة العدل بذلك وفقاً لأنموذج تحدده اللائحة التنفيذية لهذا النظام.

### (المادة العاشرة)

يجوز تكوين شركة مهنية للمحاماة بين اثنين أو أكثر من المقيدين في الجدول وفقاً لما يقضى به نظام الشركات المهنية

# الباب الثاني واجبات المعامين وعقوقهم

### (المادة الحادية عشرة)

على المحامي مرزاولة مهنته وفقا للأصول الشرعية والأنظمة المرعية، والامتراع عن أي عمل يخل بكرامتها، واحترام القواعد والتعليمات الصادرة في هذا الشأن .

أنظر د . عبد الفتاح مراد 'الترجمة الإنجليزية لقوانين الجمارك والتشريعات المكملة لها والنصوص العربية والمقابلة لها " ص ٧٥ وما بعدها .

### (المادة الثانية عشرة)

لا يجــوز للمحامــي أن يتعرض للأمور الشخصية الخاصة بخصم موكله أو محاميه. وعليه أن يمتتع عن السب أو الاتهام بما يمس الشرف والكرامة.

## (المادة الثالثة عشرة)

مسع مسراعاة ما ورد في المادة الثانية عشرة للمحامي أن يسلك الطريق التي يراها ناجحة في الدفاع عن موكله ولا تجوز مساعلته عما يورده في مرافعته كتابيا أو مشافهة مما يستلزمه حق الدفاع (١).

## (المادة الرابعة عشرة)

١- لا يجـوز للمحامـي بنفسه أو بوساطة محام آخر أن يقبل أية دعوى أو يعطي أية استشارة ضد جهة يعمل لديها. أو ضد جهة انتهت علاقته بها، إلا بعد مضى مدة لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ انتهاء علاقته بها.

٧- لا يجوز للمحامي الذي يعمل لموكله بصغة جزئية بموجب عقد أن يقبل
 أيــة دعوى أو يعطي أية استشارة ضد موكله، قبل مضي ثلاث سنوات على
 انتهاء العقد .

## (المادة الخامسة عشرة)

لا يجور المحامي بنفسه أو بوساطة محام آخر أن يقبل الوكالة عن خصم موكات، أو أن يبدي له أية معونة. ولو على سبيل الرأي في دعوى سبق له أن قبل الوكالة فيها أو في دعوى ذات علاقة بها ولو بعد انتهاء وكالته.

<sup>(</sup>۱) أنظر د . عبد الفتاح مراد 'شرح أوامر المنع من السفر والتصرف والتحفظ " ص ٩٠ وما بعدها .

### (المادة السادسة عشرة)

لا يجسوز لمن كان قاضيا قبل مزاولة مهنة المحاماة أن يقبل الوكالة بنفسه أو بوساطة محام آخر في دعوى كانت عروضة عليه.

## (المادة السابعة عشرة)

لا يجوز لمن أبدى رأيه في قضية بصفته موظفا أو محكما أو خبيرا أن يقبل الوكالة في تلك القضية.

## (المادة الثامنة عشرة)

للمحامين المقيدين في جدول الممارسين دون غيرهم - حق الترافع عن الغير أمام المحاكم أد ديوان المظالم، أو اللجان المشار إليها في المادة الأولى من هذا النظام،

واستثناء من ذلك يقبل للترافع عن الغير:

أ- أي وكميل في قضية واحدة إلى ثلاث، فإن باشر الوكيل ثلاث قضايا عن ثلاثة أشخاص متعدين لا تقبل وكالته عن غير هم.

 ب- الأزواج أو الأصلهار أو الأشلخاص من ذوي القلربي حتى الدرجة الرابعة.

ج- الممثل النظامي للشخص المعنوي.

د- الموصى والقيم وناظر الوقف في قضايا الوصاية والقوامة ونظارة الوقف
 التي يقومون عليها.

هـ مأمور بيت المال فيما هو من اختصاصه حسب النظام والتعليمات.

## (المادة التاسعة عشرة )

على المحاكم وديوان المظالم واللجان المشار إليها في المادة " الأولى " من هذا النظام والدوائر الرسمية وسلطات التحقيق أن تقدم للمحامي التسهيلات

التسمي يقتضيها القيام بواجبه، وأن تمكنه من الاطلاع على الأوراق وحضور التحقيق، ولا يجوز رفض طلباته دون مسوغ مشروع.

## (المادة العشرون)

يجسب علسى المحامي أو الوكيل أن يقدم أصل توكيله أو صورة منه مصدقا عليها إلسى المحكمة أو ديوان المظالم ، أو اللجان المشار إليها في المادة "الأولسى" من هذا النظام ، في أول جلسة يحضر فيها عن موكله، وإذا حضر الموكل مع المحامي في الجلسة أثبت كاتب الضبط أو من يقوم مقامه ذلك في محضر الضبط، وقام هذا مقام التوكيل، وإذا كان بيد المحامي توكيل عام مصدق عليه رسميا بالنيابة عن أحد الخصوم يعفى من تقديم أصل التوكيل ويكتفى بتقديم صدورة مصدقة منه، أو يقدم أصل التوكيل مع صورة منه ويقوم القاضى بتصديقها.

### (المادة الحادية والعشرون)

على كل محام أن يتخذ له مقرأ أو أكثر لمباشرة القضايا الموكل عليها. وعليه أن يشعر وزارة العدل بعنوان مقره وباي تغيير يطرأ عليه.

## (المادة الثانية والعشرون)

على المحامى عند انقضاء التوكيل أن يرد لموكله عند طلبه سند التوكيل والمستندات والأوراق الأصلية، ومع ذلك يجوز له إذا لم يكن قد حصل على أتعاب أن يستخرج على نفقة موكله صورا من جميع المحررات التي تصلح سندا للمطالبة وأن يبقي لديه المستندات والأوراق الأصلية حتى يؤدي له الموكل الأتعاب الحالة ومصروفات استخراج الصور، ولا يلزم المحامي أن يسلم موكله مسودات الأوراق التي قدمها في الدعوى، ولا الكتب الواردة السيه، ومع ذلك يجب على المحامي أن يعطي موكله صورا من هذه الأوراق بناء على طلب الموكل وعلى نفقته.

## (المادة الثالثة والعشرون)

لا يجوز المحامي أن يغشي سرا أؤتمن عليه أو عرفه عن طريق مهنته ولو بعد انتهاء وكالته. ما لم يخالف ذلك مقتضى شرعياً. كما لا يجوز له بدون سبب مشروع أن يتخلى عما وكل عليه قبل انتهاء الدعوى أ.

## (المادة الرابعة والعشرون)

لا تسمع دعموى الموكل في مطالبة محاميه بالأوراق والمستندات المودعة لديم بعد مضي خمس سنوات من تاريخ انتهاء مهمته، إلا إذا طلبها الموكل قلب مضمى هذه المدة بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول، فيبدأ احتساب هذه المدة من تاريخ تسلم هذا الكتاب.

### (المادة الخامسة والعشرون)

لا يجــوز للمحامـــي أن يشـــتري كل الحقوق المتنازع عليها أو بعضبها التي يكون وكيلا عليها.

## (المادة السادسة والعشرون)

تحدد أتعاب المحامي وطريقة دفعها باتفاق يعقده مع موكله، فإذا لم يكن هناك الفاق أو كان الاتفاق مختلفاً فيه أو باطلا، قدرتها المحكمة التي نظرت في القضية عند اختلافهما. بناء على طلب المحامي أو الموكل بما يتناسب مع الجهد الذي بذله المحامي والنفع الذي عاد على الموكل. ويطبق هذا الحكم كذلك إذا نشأ عن الدعوى الأصلية أية دعوى فرعية.

<sup>(</sup>۱) أنظر د . عبد الفتاح مراد "الترجمة الإنجليزية للقانون المدني والنصوص العربية المقابلة لها" ص ٤٢ وما بعدها .

### (المادة السابعة والعشرون)

للموكل أن يعزل محاميه. وعليه أن يدفع كامل الأتعاب المتفق عليها إذا ثبت أن العزل بسبب غير مشروع ما لم تر المحكمة المختصة بنظر القضية غير ذلك بالنسبة للعزل وكامل الأتعاب.

### (المادة الثامنة والعشرون)

في حالة وفاة المحامي وعدم اتفاق الورثة والموكل على تحديد الاتعاب، تقدر المحكمة التي نظرت القضية أتعابه في ضوء الجهد المبذول والنفع الذي عاد على الموكل والمرحلة التي بلغتها القضية والاتفاق المعقود.

# البــاب الثــالث تأديب المعامي

### (المادة التاسعة والعشرون )

أولاً - يشطب اسم المحامي من الجدول ويلغى ترخيصه إذا حكم عليه بحد أو بعقوبة في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة.

ثانيا - مع عدم الإخلال بدعوى التعويض لمن لحقه ضرر أو دعوى أخسرى، يعاقب كل محام يخالف أحكام هذا النظام أو لاتحته التنفيذية أو يخل بواجباته المهنية. أو يرتكب عملاً ينال من شرف المهنة بإحدى العقوبات الآتية:

أ- الإنذار .

ب- اللوم.

ج- الإيقاف عن مزاولة المهنة لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات.

د-شطب الاسم من الجدول والغاء الترخيص.

#### (المادة الثلاثون)

يرفع المدعى العام الدعوى التأديبية على المحامي من تلقاء نفسه أو بناءً على طلب وزير العدل أو أية محكمة أو ديوان المظالم، أو أي من اللجان المشار إليها في المادة ( الأولى ) من هذا النظام.

### (المادة الحادية والثلاثون)

يشكل وزير العدل بقرار منه لجنة أو أكثر للنظر في توقيع العقوبات التأديبية الواردة في المادة التاسعة والعشرين من هذا النظام، وتسمى " لجنة التأديب " وتكون مسن قساض واثنين من أهل الخبرة، أحدهما من فئة المحامين الذين أمضوا في ممارسة المهنة مدة لا تقل عن عشر سنوات، ويختار وزير العدل مسن بينهم رئيسا، وتكون العضوية في هذه اللجنة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة (١).

وتنعقد اللجنة بحضور جميع أعضائها، وتصدر قراراتها بالأغلبية وتكون قسراراتها قابلة للطعن أمام ديوان المظالم خلال ستين يوما من تاريخ إبلاغ قرار العقوبة لمن صدر ضده.

## (المادة الثانية والثلاثون)

يسبلغ المحامي بالحضور أمام لجنة التأديب بخطاب رسمي تبين فيه المخالفة المنسوية إلى وأدلتها بإيجاز، وذلك قبل موعد الجلسة المحددة بمدة لا نقل عن خمسة عشر يوما، ويجوز للمحامي أن يحضر بنفسه أو يوكل محاميا، وللجنة التأديب أن تأمر بحضوره شخصيا أمامها. وإذا تخلف عن الحضور بعد إبلاغه مرتين، جاز للجنة إصدار قرارها غيابيا.

<sup>&</sup>lt;sup>()</sup> أنظر د . عبد الفتاح مراد "الموسوعة العقارية – شرح تفصيلي لقانون التمويل العقاري والقوانين العقارية في مصر" ص ٥٠ وما بعدها .

#### (المادة الثالثة والثلاثون

يصدر قرار لجنة التأديب بعد سماع الاتهام ودفاع المحامي، ويجب أن يكون القسرار مسببا وأن تستلى أسبابه كاملة عند النطق به في جلسة سرية وتبلغ وزارة العدل منطوق القرارات النهائية إلى المحاكم وديوان المظالم والجهات المختصة خسلال خمسة عشر يوما من تاريخ نفاذها. ويتخذ لهذه القرارات سجل تقيد فيه، وتبلغ القرارات التأديبية في جميع الأحوال على يد محضر. ويقروم مقام التبليغ تسليم صورة القرار إلى المحامي صاحب الشأن بالطرق النظامية، وإذا أصبح القرار نهائيا بشطب الاسم من الجدول أو الإيقاف عن مزاولة المهنة، فينشر منطوقه فقط في صحيفة أو أكثر من الصحف الصادرة في منطقة مقر المحامي، فإن لم يكن هناك صحيفة في المنطقة ،ففي الصحيفة في المنطقة ،ففي الصحيفة الصادرة في أقرب منطقة له، وذلك على نفقته.

### (المادة الرابعة والثلاثون)

يجوز للمحامسي أن يعترض على القرار الغيابي الذي يصدر بحقه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغه أو تسلم صورة منه، ويقدم الاعتراض من المحامي أو وكيله إلى لجنة التأديب بوساطة رئيسها.

## (المادة الخامسة والثلاثون)

يترتب على الإيقاف عن مزاولة مهنة المحاماة نقل اسم المحامي الموقوف من جدول المحامين الممارسين إلى جدول المحامين على الممارسين ولا يجدوز المحامي الموقوف فتح مكتبه طوال مدة الإيقاف. وإذا خالف ذلك أو زاول مهنته، يعاقب بشطب اسمه من جدول المحامين وإلغاء الترخيص المصادر له بمزاولة المهنة، ويصدر وزير العدل بناء على اقتراح اللجنة المنصوص عليها في المادة الخامسة القواعد الخاصة بما يتبع بشأن القضايا العاقة لدى المحامين الموقوفين.

### (المادة السادسة والثلاثون)

للمحامي الذي صدر قرار تأديبي بشطب اسمه من الجدول بعد مضى ثلاث سنوات من تاريخ نفاذ هذا القرار، أن يطلب من لجنة قيد وقبول المحامين إعادة قيد اسمه في الجدول.

## (المادة السابعة والثلاثون)

يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تقل عن ثلاثين ألف ريال أو بهما معا:

 أ- الشخص الذي انتحل صفة المحامي أو مارس مهنة المحاماة خلاقا لأحكام هذا النظام.

ب- المحامي الذي مارس مهنة المحامياة بعد شطب اسمه من جدول المحامين. ويتم توقيع هذه العقوبات من القضاء المختص.

## 

### (المادة الثامنة والثلاثون)

يستمر المصامون والمستشارون السعوديون الذين لهم إجازات توكيل أو تراحيص نافذة صادرة من وزارة العدل أو وزارة التجارة وفق الأنظمة السارية وقت صدورها بممارسة عملهم، بشرط أن يتقدموا خلال خمس سنوات من تاريخ نفاذ هذا النظام إلى لجنة قيد وقبول المحامين المنصوص عليها في المادة الخامسة من هذا النظام، وعلى هذه اللجنة قيدهم في جدول المحامين وإصدار تراخيص جديدة لهم وفقا لأحكام هذا النظام، وعلى الجهات المختصة التسي سبق أن أصدرت تلك الإجازات والتراخيص أن تحيل إلى

اللجمنة جمسيع الأوراق والمسمنتدات التي تم بموجبها منحهم الإجازات أو التراخيص.

على أنه يجوز لوزير العدل تمديد المدة المشار اليها في هذه المادة بحيث لا تتجاوز خمس سنوات كحد أقصى للمحامين السعوديين الذين لديهم تراخيص، متى توافرت لديهم الشروط المحددة في المادة الثالثة من هذا النظام عدا شرط المؤهل السوارد في الفقرة (ب) من المادة المذكورة، على أن يقوموا بدفع رسم التجديد المنصوص عليه في المادة السابعة من هذا النظام.

#### (المادة التاسعة والثلاثون)

مسع مسراعاة ما ورد في الفقرة (أ) من المادة الثالثة من هذا النظام، يستمر غير السعوديين المرخص لهم وفق الأنظمة قبل صدور قرار مجلس الوزراء ذي السرقم ( ١١٦) والستاريخ ١٤٠٠/٧/١٢هـ بمزاولة عمل الاستشارات فقط بصفة موقتة وبالشروط الآتية:

ان يكون متفرغاً لعمل الاستشارات .

٢- ألا يقوم بالمرافعة أمام المحاكم أو ديوان المظالم، أو اللجان المشار إليها فسي المادة ( الأولى ) من هذا النظام، بصفته وكيلاً، وعلى الجهات المذكورة عدم قبول مرافعته .

٣- أن يقيم في المملكة مدة لا تقل عن تسعة أشهر في السنة .

٤ - أن تتوافر فيه شروط القيد بجدول المحامين، عدا شرط الجنسية.

٥- أن يستم إيسداع صور من مؤهلاته وترخيصه السابق لدى وزارة العدل خسلال مستة أشسهر من تاريخ العمل بهذا النظام، وعلى وزارة العدل إعداد جسدول خاص لقيد غير السعوديين المرخص لهم. وإعطاؤهم رخصاً مؤقتة، ويحدد وزير العدل البيانات الواجب تدوينها في هذا الجدول، وفي الرخصة،

ومدتها وتاريخ انتهائها، ويعد الترخيص منتهيا بقوة النظام عند فقد أي شرط من الشروط الموضحة في هذه المادة .

## (المادة الأربعون)

يجب على المرخص له طبقا المادة التاسعة والثلاثين أن يمارس العمل وحده أو بالاشتراك مع محام سعودي، ولا يجوز له أن يستعين بمحام غير سعودي فردا كان أم شركة.

## (المادة الحادية والأربعون)

يجوز للمحامي السعودي والمحامي المرخص له بموجب الفقرة (1) من المسادة الثالثة من هذا النظام أن يستمين في مكتبه، وفقا لحاجة العمل، بمحام غير مسعودي أو أكثر بموجب عقد عمل تحت مسئوليته وإشرافه بالشروط الآتية:

1- أن ينتظم المحامي صاحب الترخيص بالحضور في المكتب، وأن يرقع على جميع المراسلات الصادرة من المكتب المتعلقة بالقضايا، ويجوز له أن يعين من يمثله في ذلك من بين المحامين السعوديين أو المرخص لهم بموجب الفقرة (أ) من المادة الثالثة من هذا النظام.

٧- أن تــتوافر في غير السعودي شروط القيد في جدول المحامين عدا شرط الجنسية، وأن تكـون لديــه خــبرة في طبيعة العمل لمدة لا تقل عن خمس سنوات.

٣- أن يقتصر عمله على إعداد المذكرات باسم المحامي صاحب الترخيص وتقديم المعاونة له، وألا يتولى المرافعة أمام المحاكم أو ديوان المظالم أو اللجان المشار إليها في المادة ( الأولى ) من هذا النظام.

## (المادة الثانية والأربعون)

يصدر وزير العدل اللائحة التنفيذية لهذا النظام وتنشر في الجريدة الرسمية، كما يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه (١).

## (المادة الثالثة والأربعون)

ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية ويعمل به بعد تسعين يوما من تاريخ . نشره ويلغي كل ما يتعارض معه من أحكام (٢).

<sup>(</sup>۱) أنظر د . عبد الفتاح مراد "موسوعة التشريع والقضاء والفقه المصرى والمقارن - التطيق على النصوص الكاملة للتشريعات المصرية بأحكام النقض والإدارياء والدستورية وآراء الفقه المقارن وذلك في مائة عام " الجزء الرابع . ص ٨٠ وما بعدها .

<sup>(</sup>٢) أنظر د . عبد القتاح مراد "موسوعة مراد المدنية للقواعد القانونية التي قررتها محكمة ١٩٣١ حتى قررتها محكمة ١٩٣١ حتى ٢٠٠٢ وطرق نقض الأحكام في القوانين العربية" الجزء السادس . ص ٧٨ وما بعدها .

## الباب الرابع قانون معاماة الجمعورية العراقية

بسم الله الرحمن الرحيم

قانون المصاماة

رقم (۱۷۳) آسنة ۱۹۲۵ (۱)

رئاسة الجمهورية

ياسم الشعب

استنادا إلى أحكام المادة (٤٤) من الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه وزير العدل

وبموافقة مجلس الوزراء

صدر القانون الأتى :

# الباب الأول في شروط ممارسة المعاماة

المادة الأولى

يشترط فيمن يمارس المحاماة أن يكون اسمه مسجلاً في جدول المحامين المادة الثانية

يشترط فيمن يسجل اسمه في جدول المحامين أن يكون:

أولا: عراقيا أو فلسطينيا مقيما في العراق ومتمتعا بالأهلية المدنية الكاملة .

(۱) عدل هذا لقانون بالقانون رقم ۷۱ اسنة ۱۹۲۹

مُّاتياً: ١- حائزاً على الشهادة الجامعية الأولية في القانون أو ما يعادلها من إحدى الجامعات العراقية .

٧- أو حائراً على الشهادة الجامعية الأولية في القانون أو ما يعادلها من إحدى الجامعات العربية أو الأجنبية المعترف بها في العراق بشرط نجاحه في امتحان إضافي في القوانين العراقية يعين مواده ويجريه مجلس نقابة المحامين وللمجلس في هذه الحالة أن يستعين بذوي الاختصاص.

ثالث : ١- غير مستجاوز السبتين من العمر، ويستتنى من ذلك القاضي والمستشار والمستشار المساعد في مجلس شورى الدولة الذي مارس العمل فسي القضاء أو الادعاء العام أو مجلس شورى الدولة مدة لا تقل عن ثلاث سنوات وعضو الهيئة التدريسية في كلية القانون من حملة شهادة القانون الذي مارس التدريس في الكلية المذكورة مدة لا تقل عن ثلاث سنوات.

٧- لا يســجل في جدول المحامين القضاة وأعضاء الادعاء العام ممن أحيلوا على التقاعد لبلوغهم السن القانونية وفقا لقرار مجلس قيادة الثورة المرقم (١٠٢١) والمؤرخ في ٩٨٣/٩/١٣.

رابعا: محمود السيرة حسن السمعة أهلاً للاحترام الواجب لمهنة المحاماة . خامسا: غير محكوم عليه بعقوبة في جناية أو جنحة مخلة بالشرف ما لم تمض مدة سنتين على إنهائه العقوبة أو إعفائه منها. '

سادساً: غير معزول من وظيفته أو مهنته أو معتزل لها أو منقطع الصلة بها لأسباب ماسة بالذمة أو الشرف ما لم تمض مدة سنتين على ذلك.

سابعًا: غير مصاب بمرض عقلي أو نفسي يمنعه من ممارسة المحاماة .

تُامناً: غير محال على التقاعد بموجب قانون صندوق تقاعد المحامين .

المسادة الثالسثة: مع عدم الإخلال بأحكام الاتفاقات الخاصة المعقودة بين العراق والدول الأخرى .

أ- يحسق للمحامسي المنتسب لإحدى نقابات المحامين في الأقطار العربية أن يسترافع (قضايا معينة) أمام محاكم العراق في الدرجة المقابلة لدرجته، بعد التثبيت من استمراره على ممارسة المحاماة ، شرط المقابلة بالمثل ، وموافقة النقيب ويعفسي المحامي المنتسب إلى نقابة المحامين في القطر السوري من شرط المقابلة بالمثل والموافقة .

ب- يجوز للمحامي أن يشرك معه في قضية معينة محاميا غير منتسب لإحدى نقابات المحامين في الدول العربية، وذلك بأذن من النقيب وموافقة وزير العدل، بعد النثبت من استمراره على ممارسة المحاماة في بلده ونوع صلاحيته (١).

المادة الرابعة: لا يجوز الجمع بين المحاماة وبين ما يلي: -

أولاً - رئاسة السلطة التشريعية.

ثانسيا~ الوزارة.

تُالثُــاً - الوظائف العامة والاستخدام مطلقاً في الدوائر الرسمية وشبه الرسمية والمصالح الحكومية براتب أو بمكافأة.

رابعا (٢): الاستخدام بأجر لدى الشركات التجارية مطلقاً ولدى الشركات المؤسسة بموجب امتياز خاص من الدولة، ويستثنى من ذلك منصب رئيس أو عضو مجلس إدارة الشركة أو محاميها أو مشاورها القانوني، إن لم يكن له عمل آخر فيها يتقاضى عنه أجرا.

<sup>(</sup>١) أنظر د . عبد القتاح مراد "شرح القسم الخاص في قانون العقويات - دراسة تطبيقية بشأن جرائم الشيك " ص ١٥ وما بعدها .

<sup>(</sup>۲) عدلت هــذه المادة وذلك بإلغاء فقرتيها الخامسة المتعلقة بكل عمل لا يتفق مع كـــرامة المحامي . والسادسة المتعلقة بالجمع بين مهنة المحاماة والتسجيل في غرفة التجارة وذلك بموجب المادة الأولى من قانون التعديل رقم ۷۱ لسنة ۱۹۳۹ .

# الباب الثاني في جدول المحامين

المادة الخامسة (1): ١- يشتمل جدول المحامين على أسماء جميع المحامين مرتبة وقعاً لـتاريخ التسجيل وتبين فيه تواريخ تسجيلهم و محلات إقامتهم وصلاحياتهم وتواريخ دفعهم بدلات الاشتراك السنوية وعقوباتهم ويؤشر على أسماء المحالين على التقاعد منهم ومن رفعت أو استبعدت أسماؤهم منه.

٧- تــنظم النقابة خلال شهر شباط من كل سنة قائمة بأسماء المحامين الذين سحددوا بــدلات الاشتراك خلال شهر كانون الثاني من تلك السنة وتلحق بها قائمــة بأســماء المحالين على النقاعد وترسل نسخة منهما إلى وزارة العدل والــوزارات الأخــرى والمحــاكم والمؤسسات والمديريات العامة وغرف المحامين.

المادة السادسة: أ- يقدم طلب التسجيل بجدول المحامين مع الوثائق المثبتة لتوافر الشروط التي يتطلبها هذا القانون إلى نقابة المحامين.

ب- يقرر مجلس النقابة قبول الطلب أو رفضه. وإذا كان القرار بالرفض
 فيجب بيان أسبابه.

ج- يجب على مجلس النقابة أن يبت في الطلب قبولا أو رفضا خلال خمسة عشر يوما التالية لتسجيله ما لم يقرر تأجيل البت فيه لأسباب تستدعي ذلك. ويجب أن يشتمل قرار التأجيل على هذه الأسباب.

 د- يبلغ القرار الصادر بقبول الطلب أو برفضه للطالب ولرئيس الادعاء العام خلال سبعة أيام من تاريخ صدوره.

<sup>(</sup>۱) تسم الفاء هذه المادة وأستعيض عنها بنصها الحالي وذلك بموجب قانون التعديل رقم ۷۱ لسنة ۱۹۲۹.

هــ اذا انقضت مدة خمسة وأربعين يوما على تاريخ تسجيل الطلب دون أن
 يصدر مجلس النقابة قرارا بقبوله أو رفضه اعتبر ذلك قرارا بالقبول.

المسادة السابعة (1): إذا صدر قرار برفض الطلب بناء على ما جاء بالفقرة الثالثة من المادم الثانية فلا يجوز تجديد الطلب قبل مضي سنة واحدة من التاريخ الذي يصبح فيه القرار نهائيا إلا إذا زال سبب الرفض خلالها.

المسادة الشامسة (<sup>۲)</sup>: لا يسجل اسم المحامي في جدول المحامين ما لم يدفع المستقابة رسم التسجيل وعلى المحامي أن يؤدي خلال شهر كانون الثاني من كل سنة بدل الاشتراك السنوى للنقابة (<sup>۳)</sup>.

المادة التاسعة: أولاً- يكون رسم التسجيل في جدول المحامين:

١- ثلاثمائة دينار لمن تجاوز عمره الخامسة والأربعين ومضى على تخرجه
 في كلية القانون أكثر من ثلاث سنوات.

Y- مائسة وخمسين دينارا لمن سبق أن مارس القضاء أو شغل وظيفة رئيس الادعساء العام أو المدعي العام مدة لا تقل عن خمس سنوات مستمرة، ولمن سبق وان شغل وظيفة مستشار أو مستشار مساعد في مجلس شورى الدولة مسدة لا تقل عن ثلاث سنوات أو مارس التدريس في كلية القانون مدة لا تقل عن ثلاث سنوات.

 <sup>(</sup>١) ألغيبت هذه المادة واستعيض عنها بنصعها الحالي وذلك بموجب المادة الثالثة من
 قانون التعديل الأول رقم ٧١ لسنة ١٩٦٩ .

<sup>(</sup>٢) النيت هذه المادة واستعيض عنها بنصها الحالي وذلك بموجب المادة الرابعة من قانون التعديل الأول رقع ٧١ لسنة ١٩٦٩ .

<sup>(</sup>۲) أنظر د . عبد الفتاح مراد "شرح جرائم الامتثاع عن تتفيذ الأحكام وغيرها من جرائم الامتثاع " ص ٣٣ وما بعدها.

٣- مائــة دينار لمن لم يتجاوز الخامسة والأربعين من العمر ولم تمض على تخــرجه في كلية القانون مدة ثلث سنوات ولمن سبق له ممارسة المحاماة مدة لا تزيد على ثلاث سنوات.

٤- مائتين وخمسين دينارا من استبعد اسمه حكما من جدول المحامين وأعيد
 تسجيل اسمه مجدداً.

ثانيا- يكون رسم توسيع الصلاحية:

١- عشرون ديــنارا لمن يطلب توسيع صلاحيته وفقا لأحكام البند (ب) من
 الفقرة (١) من المادة العشرين من القانون.

٢-خمسين ديسنارا لمسن يطلب توسيع صلاحيته وفقا الأحكام البند (ج) من
 الفقرة نفسها من المادة المذكورة.

ثالثاً - يكون بدل الاشتراك السنوي:

١- خمسة وعشرين دينارا للمحامين ذوي الصلاحية المحدودة.

٢-خمسين دينارا للمحامين ذوي الصلاحية المطلقة.

رابعا يعتبر كل محام مشترك في مجلة القضاء ويستوفى منه سنويا خمسة دنانير ومشتركا في نادي المحامين ويستوفى منه سنويا عشرة دنانير؟

المادة العاشرة: ١- يجوز المحامي أن يجدد إجازته بعد انقضاء شهر كانون الثاني على أن يدفع بدلات الاشتراك المستحقة عليه مع إضافة قدرها خمسون بالمائة منها.

٢- إذا تخلف المحامي لأي سبب كان عن دفع بدل الاشتراك السنوي سنتين
 متواليتين، يعتبر اسمه مستبعدا حكما من جدول المحامين ولا تحسب هذه

المسدة منقضسية فسي المحاماة، وإذا رغب في العودة إلى المحاماة يقدم طلباً بإعادة انتمائه إلى النقابة مجدداً (١).

المادة الحادية عشرة: لا يجوز للمحامي الذي سجل اسمه بالجدول لأول مرة مزاولة أي عمل من أعمال المحاماة إلا بعد أن يحلف أمام محكمة الاستثناف بحضور النقيب أو من ينوب عنه اليمين الآتية "اقسم بالله العظيم أن أودي أعمالي بأمانية وشرف وأن احترم القانون وأحافظ على سر المهنة وأرعى تقاليدها وآدابها"

المسادة الثانية عشرة (٢): لا يجوز للمحاكم والدوائر الرسمية وشبه الرسمية قسبول مسراجعة المحامسي أو وكالته في دعوى ما لم يكن اسمه مسجلا في جدول المحامين.

المسادة الثالثة عشرة: يقرر مجلس النقابة رفع اسم المحامي من جدول المحاميسن إذا فقد شرطاً من شروط ممارسة المحاماة المنصوص عليها في المادة الثانية.

المادة الرابعة عشرة: إذا عين المحامي في المناصب والوظائف المنصوص عليها في المادة الرابعة فيعتبر اسمه مستبعدا حكما من جدول المحامين اعتبارا من تاريخ مباشرته.

المسادة الخامسة عشرة: يعاد تسجيل المحامي مجدد في جدول المحامين في حالسة زوال أسباب استبعاد اسمه من الجدول وفقاً للمادة الرابعة عشرة وذلك بقرار من مجلس النقابة بعد تقديمه طلبا بذلك .

<sup>(</sup>۱) ألغيت هذه المدادة واستعيض عنها بنصها الحالي وذلك بالمادة السادسة من قانون التعديل الأول لقانون المحاماة رقم ٧١ لسنة ١٩٦٩.

<sup>(</sup>۲) ألغيت المواد الثالثة عشر والرابعة عشر والخامسة عشر من القانون واستعيض عسنهم بالمواد الجديدة في نصمها الحالي وذلك بموجب المادة السابعة من قانون التعديل الأول رقم ٧١ لسنة ١٩٦٩ .

المسادة السادسة عشرة: لا يجوز لمن رفع اسمه من جدول المحامين وانقطعت علاقته بالمحاماة لأي سبب أن يمارس أي عمل من أعمالها قبل أن يعاد تسجيل اسمه بجدول المحامين ويؤدي رسم التسجيل مجددا وفق أحكام هذا القانون . ويعاقب من يخالف ذلك تأديبيا مهما كان نوع العمل الذي كان يزاوله تذلك ، بمنعه من ممارسة المحاماة مدة لا تزيد على سنة تنفذ بحقه عند إعادة تسجيل اسمه في الجدول مجددا.

المادة السابعة عشرة: على كل دائرة رسمية أو شبه رسمية أو مصلحة حكومية أو شركة من الشركات الخاضعة لأحكام هذا القانون عينت لديها محاميا أن ترسل إلى نقابة المحامين صورة من الأمر الصادر بتعينه.

# الباب الثالث في التمرين على أعمال المعاماة

المسادة الثامسنة عشرة (١): ١- يسجل اسم من يقبل محاميا لأول مرة في جسدول المحاميسن ويخضع للتمرين على الممارسة الفعلية لأعمال المحاماة باختيار إحدى الطريقتين الأتيتين:

الأولى: التمرين مدة سنتين في مكتب محام مارس المحاماة مدة لا تقل عن خمس سنوات.

الثانيسة: التدرج في صلاحيات معينة مدة لا نقل عن ثلاث سنوات.

٢. يستثنى من شروط الممارسة المنصوص عليها في الفقرة (١) كل من مسارس مدة لا تقل عن سنتين العمل في القضاء أو الادعاء العام أو المحاماة أو مديرية الحقوق في إحدى دوائر الدولة أو التدريس في كلية القانون إذا

<sup>(</sup>۱) عدلت هــذه المــادة من القانون بحذف كلمة تحت التمرين بنصمها الحالي من قانون التعديل الأول رقم ٧١ لسنة ١٩٦٩.

كان حاملا شاهادة في القانون والمستشار والمستشار المساعد في مجلس شورى الدولة.

المادة التاسعة عشرة: ١. على من اختار الطريقة الأولى أن يلتحق بمكتب محام وعليهما أن يقاما إلى النقابة إقرارا بذلك موقعا منهما.

٧. للمحامى المتمرن في السنة الأولى من تسجيل اسمه في الجدول

أولا- أن يمسارس بمقرده المرافعات في الدعاوى الصلحية ودعاوى الأحوال الشخصية ودعاوى الاجال طرق الشخصية ودعاوى الجنح والمخالفات وحضور التحقيق فيها واستعمال طرق الطعن في الأحكام والقرارات الصادرة فيها وتعقيب المعاملات لدى المراجع القانونية كافة.

ثانسيا- أن يمسارس بمعية المحامسي الممرن المرافعة في دعاوى البداءة المحدودة واستعمال طرق الطعن في الأحكام والقرارات الصادرة فيها.

٣- للمحامي المتمرن في السنة الثانية (١).

أولا- أن يمارس بمقرده ما يلي:.

ا- حضور التحقيق في جميع الدعاوى الجنائية.

ب- المرافعة في دعاوى البداءة كافة ودعاوى المحاكم الخاصة والمجالس
 واللجان مهما كان نوعها والاعتراض على الأحكام الغيابية الصادرة فيها.

ثانسيا- أن يمسارس بمعية المحامي الممرن المرافعة في الدعاوى الاستثنافية ودعساوى الجسنايات واستعمال طرق الطعن في الأحكام والقرارات الصادرة فيها.

المادة العشرون: ١- لمن اختار طريقة التدرج:

<sup>(</sup>١) أنظر د . عبد الفتاح مراد "شرح أوامر وقرارات التصرف في التحقيق الجنائي وطرق الطحن فيها " ص ٦٦ وما بعدها .

(۱) أن يمارس في السنة الأولى من تسجيل اسمه في الجدول المرافعة في الدعاوى المنافات الدعاوى الصلحية ودعاوى المخالفات وحضور التحقيق في الأحكام والقرارات الصادرة فيها.

(ب) أن يمارس في السنة الثانية حضور التحقيق والمرافعات في دعاوى المجانع والمخالفات ودعاوى المحاكم الخاصة المجانع والمجالس واللجان مهما كان نوعها واستعمال طرق الطعن في الأحكام والقرارات الصادرة فيها (١).

 (ج) أن يمسارس فسى السنة الثالثة المرافعة في دعاوى البداءة غير المحدودة ودعاوى الجنايات.

٢- لمجلس النقابة أن يقرر منع المحامي من ممارسة بعض الصلاحيات المذكورة مع بيان أسباب ذلك.

المادة الحادية والعشرون: ١- على المحامي المتمرن بعد انتهاء مدة التمرين المقسررة أن يقسدم للسنقابة بياناً بالدعاوى التي ترافع فيها مصدقا عليها من المحكمسة التي نظرت أمامها هذه الدعاوى وعلى المحامي الممرن ، في حالة المحتسر الطسريقة الأولى أن يقدم بيانا سريا يتضمن رأيه في كفاءة المحامي المستمرن وسلوكه في المحاماة والأعمال التي مارسها وتوصياته بشان إنهاء مدة التمرين أو تمديدها.

١- يقرر مجلس النقابة بناء على طلب المحامي المتمرن إنهاء مدة التمرين
 وتسجيل اسمه في جمدول المحامين ذوي الصداحية المطلقة وله عندئذ

<sup>(</sup>۱) أنظسر د . عسيد القستاح مراد "القانون رقم ١٧٤ لمسنة ١٩٩٨ بتعيل قانون الإجراءات الجنائية والعقوبات وأعماله التحضيرية " ص ٣٥ وما بعدها .

صلحية ممارسة المحاماة بصورة مطلقة أمام جميع المحاكم والجهات الأخرى.

١- للمجلس أيا كانت طريقة التمرين التي اختارها المحامي ان يقرر تمديد
 مدة التمرين سنة أخرى إذا رأى لذلك محلا مع بيان أسباب ذلك.

# الباب الرابع في حقوق المدامين وواجبا تحم الفصل الأول في حقوق المدامين

المسادة الثانية والعشرون: ١- لا يجوز لغير المحامين المسجلين في جدول المحاميس إلى المشاورة القانونية أو التوكل عن الغير للادعاء بالحقوق والدفساع عنها أمام المحاكم العامة والخاصة ودوائر التحقيق الشرطة واللجان التي خصها القانون بالتحقيق أو الفصل في منازعات قضائية.

١- استثناء من أحكام الفقرة السابقة يجوز:

أولا- للمنقاضيين في دعاوى الإصلاح الزراعي ودعاوى التسوية والدعاوى السوية والدعاوى الصلحية ودعاوى الأحوال الشخصية أن يوكلوا عنهم أقرباءهم من الدرجة الأولى أو الثانية في المرافعة.

ولمسن ينوب عن غيره بحسب الولاية أو الوصاية أو القيمومة أو التولية هذا الحق أيضا.

ثانيا - للمحامي المتقاعد أن يمارس المحاماة بالوكالة عن زوجه أو أصوله أو فروعه فقط.

ثالثًا- لدوائر الدولة والقطاع الاشتراكي أن تتيب عنها ، احد موظفيها الحاصلين على شهادة بكالوريوس في القانون ، للحضور والمرافعة أمام المحاكم والجهات ذات الصفة القضائية، في الدعاوى الآتية:

- (١) الدعاوى التي تكون أحدى دوائر الدولة أو القطاع الاشتراكي طرفا فيها.
- (ب) الدعاوى التي تقام بين دواتر الدولة أو القطاع الاشتراكي ،بعضها على
   البعض الأخر ،مهما كاتت قيمة الدعوى.

رابعسا - لكاتسب المحامي المجاز قانونا أن يعقب أعمال المحامي لدى جميع مراجعها القانونية.

١- يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة اشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسين دينارا أو بكلتا العقوبتين كل من مارس عملا من الأعمال المذكورة في الفقرة (١) من هذه المادة وتكون العقوبة في حالـة العود الحبس مدة لا تزيد عن سنة واحدة أو بغرامة لا تزيد على مائة دينار أو بكلتا العقوبتين (١) .

المسادة الثالثة والعشرون: ١- توزع الدعاوى التي تروم الدوائر الرسمية أو شهبه الرسمية حرسا فيها المصارف والشركات المؤممة توكيل محام فيها للدفاع عسن حقوقها من قبل لجنة تسمى لجنة توزيع دعاوى ولا يجوز لأي دائرة مما ذكر أعلاه توكيل محام إلا بواسطة هذه اللجنة (٢).

٧- تؤلف اللجنة المذكورة من ثلاثة أعضاء أحدهم يمثل وزارة المالية وتستدبه من بين موظفيها الحاصلين على شهادة حقوق والثاني يمثل نقابة المحامين وينتدبه مجلس النقابة من بين المحامين ذوي الصلاحية المطلقة وتنتهي مدة انتداب العضوين المذكورين في نهاية السنة المالية التي انتدبوا خلالها وعلى كل من وزارة المالية ومجلس النقابة انتداب العضو الذي يمثلها

 <sup>(</sup>١) ألغيت هذه المادة واستعيض عنها بنصها الحالي وذلك بموجب المادة التاسعة
 من قانون التعديل الأول رقع ٧١ لسنة ١٩٦٩ ...

انظر د . عبد الفتاح مراد " شرح النظم القانونية والاقتصادية والسياسية في مصر والدول العربية "ص ٩٠ وما بعدها .

خـــلال السبعة أيام الأولى من كل سنة مالية.أما العضو الثالث فتتندبه الدائرة التـــي تـــروم التوكيل في كل دعوى على حدة.ويكون مقر اللجنة في وزارة الممالية (١).

المسادة الرابعة والنشرين: للمحامي أن يسلك الطريقة المشروعة التي يراها مناسبة فسي الدفاع عن موكله ولا يكون مسؤولا عما يورده في عريضة الدعوى أو مرافعاته الشفوية أو التحريرية مما يستلزمه حق الدفاع.

المادة الخامسة والعشرون : ملغاة .

المسادة السادسسة والعشرون: يجب أن ينال المحامي من المحاكم والدوائر الرسسمية وشبه الرسمية والمراجع الأخرى التي يمارس مهنته أمامها الرعاية والاهتمام اللائقين بكرامة المحاماة وان تقدم له التسهيلات التي يقتضيها القيام بواجبه. ولا يجوز أن تهمل طلباته بدون مسوخ قانوني.

المادة السابعة والعشرون: أو لا - على المحاكم والسلطات الرسمية التي تمارس سلطة قضائية أو تحقيقية والمجالس والهيئات والمراجع الأخرى التي يمارس المحامي مهنته أمامها أن تأذن له بمطالعة أوراق الدعوى أو التحقيق والإطلاع على كل ما له صلة منه قبل التوكل ما لم يؤثر ذلك على سير التحقيق على أن يثبت ذلك كتابة في أوراق الدعوى.

ثانسيا - يعتبر المكلف بخدمة عامة مخالفا واجبات وظيفته إذا اخل عمدا بحق من حقوق المحامي المنصوص عليها في هذا القانون أثناء ممارسته مهنة المحاماة أو إذا منع المحامي من ممارستها.

وتطبق بحقه الأحكام الخاصة بمخالفة المكلف بخدمة عامة واجبات وظيفته.

<sup>&</sup>lt;sup>(۱)</sup> ألغيــت المـــادة الثالــــثة والعشرين واستعيض عنها بنصها الحالي وذلك بموجب المادة العاشرة من قانون التعديل الأول رقم ٧١ لسنة ١٩٦٩ .

ثالثًا - تقدم الشكوى عن المخالفة المذكورة في الفقرة السابقة إلى مرجعها المختص من قبل نقيب المحامين أو من يخوله.

المسادة الثامسنة والعشسرون: لا يجوز توقيف المحامي عما ينسب إليه من جسرائم القدف والسبب والإهانة بسبب أقوال أو كتابات صدرت منه أثناء ممارسته المحاماة.

ولا يجوز أن يشسترك الحاكم أو حكام المحكمة التي وقع عليها اعتداء من المحامى في نظر الدعوى التي تقام عليه (١).

المسادة التاسعة والعشرون: يعاقب من يعتدي على محام أثناء تأديته وظيفته أو بسبب تأديستها بالعقوبة المقررة لمن يعتدي على موظف عام أثناء تأديته لوظيفته أو بسبب تأديتها.

المسادة السثلاثون: يجب إخبار النقابة بأي شكوى تقدم ضد محام ، وفي غير حالسة الجسرم المشهود لا يجوز استجواب المحامي أو التحقيق معه لجريمة منسوبة إلى بعد إخبار النقابة بذلك ، ولنقيب المحامين أو من ينوب عنه حضور الاستجواب والتحقيق .

المسادة الحاديسة والثلاثون: لا يجوز حجز وبيع كتب المحامي وموجودات مكتبه الضرورية لممارسة مهنته.

المسادة الثانسية والسئلاثون: لا يجوز نتفيذ القرارات القضائية أو الإدارية المستهدفة تفتيش مقر نقابة المحامين ودوائرها إلا بعد إخبار نقيب المحامين أو من ينوب عنه عند غيابه.

<sup>(</sup>١) أنظر د . عبد القستاح مراد " شرح النصوص الإنجليزية لاتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية " ص ٤٥ وما بعدها .

المادة الثالثة والثلاثون: يتمتع المحامي وأفراد أسرته المكلف بإعالتهم شرعا بالتخفيضات التي تمنح لسائر الموظفين من أجور المستشفيات والمؤسسات الصحية الحكومية وأجور نقلهم في السكك الحديدية (١).

#### المادة الرابعة والثلاثون:

لا يجور تسجيل عقود تأسيس الشركات مهما كان نوعها إلا إذا كانت منظمة مسن قبل محام ويستثنى من ذلك العقود التي تكون أحد طرفيها دائرة رسمية أو شبه رسمية.

المادة الخامسة والثلاثون: ١- على كل شركة عراقية أو مشروع صناعي يكون رأسمال كمل منهما مائة ألف دينار فأكثر تعيين مشاور قانوني من المحامين المسجلين في جدول المحامين.

٢- على كل شركة أجنبية أو فرع لها يمارس عمله في العراق تعين مشاور
 قانوني من المحامين المسجلين في جدول المحامين.

٣- إذا تخلفت الجهات الواردة في الفقرتين (١،٢) من هذه المادة عن تعين المشاور القانوني خلال ثلاثين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون فأنها تلزم بدفسع تعويض لصندوق النقابة قدره عشرة دنانير عن كل يوم يلي المدة المذكورة حتى تاريخ تعين المشاور ،وتبدأ مدة الثلاثين يوما بالنسبة للشركات أو الفروع أو المشاريع التي تؤسس بعد العمل بهذا القانون من تاريخ تأسيسها.

٤ - إذا انتهت مهمة المشاور القانوني لأي سبب فعلى الشركة أو الفرع أو المشروع تعيين مشاور قانون يحل محله خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوما

ألغيت هذه المادة واستعيض عنها بنصها الحالي وذلك بموجب المادة الحادية عشر من قانون التعديل الأول رقم ٧١ لسنة ١٩٦٩ .

من تساريخ انتهاء عمله وإلا الزم المخالف بالتعويض المنصوص عليه في الفقرة (٣) من هذه المادة ابتداء من اليوم الذي يلي انقضاء المدة المذكورة. المسادة السادسة والثلاثون: ١- لا يجوز أن يكون المحامي مشاورا قانونيا لأكسر من مصرف واحد أو دائرة رسمية واحدة، وفيما عدا ذلك لا يجوز أن يكون المحامي مشاورا قانونيا في وقت واحد لأكثر من ثلاث شركات أو فروع أو مشاريع مما ورد ذكرها في المادة الخامسة والثلاثون (١).

٧- تتولى النقابة توزيع وكالات الجهات المذكورة على المحامين مع مراعاة رغية هذه الجهات في التوكيل ، وتستوفي النقابة من المحامي مبلغا بنسبة خمسة في المائة من الأجور الشهرية تستقطعها الجهات المذكورة من راتبه وترسله إلى النقابة شهريا.

المسادة السسابعة والثلاثون: لا يخضع عمل المحامي لدى زميله بأية صورة لقانون العمل ولا لقانون الضمان الاجتماعي.

المادة الثامنة و الثلاثون: ملغاة

# الفصل الثاني في واجبات المحامي

المسادة التاسسعة والتلاثون: على المحامي أن يتقيد بسلوكه بمبادئ الشرف والاستقامة والسنزاهة وان يقوم بواجبات المحاماة المنصوص عليها في هذا القانون وان يلتزم بما تفرضه عليه المحاماة وآدابها.

المسادة الأربعون: ١- يجب أن يكون للمحامي ،عدا المحامي المتمرن ، في مركز عمله مكتب خاص لأعمال المحاماة.

<sup>(</sup>١) انظر د . عبد الفتاح مراد " برنامج CD موسوعة مصطلحات العولمة والأقلمسة – شسرح تفصيلي باللغة العربية لجميع المصطلحات العلمية الإنجليزية المتعلقة بالعولمة والأقلمة والمصطلحات المرتبطة بها " .

٢- يعتبر مكتب المحامي محلا التبليغات القانونية.

٣- يجب على المحامي أن يخطر النقابة بعنوان مكتبه وتغير محل إقامته وإلا صحح تبليغه بكل ما يتعلق بتطبيق أحكام القانون في محل إقامته المسجل أصلا في النقابة.

المادة الحادية والأربعون: يحظر على المحامي:

أولا- إعارة اسمه.

ثانسيا- شراء كمل أو بعض الحقوق المتنازع عليها في القضايا التي هو وكيل فيها.

ثالثات التعامل مع موكله على أن تكون أتعابه حصة عينية من الحقوق العينية المتنازع عليها.

رابعا- قبول تظهير السندات لاسمه من اجل الادعاء بها دون وكالة .

المادة الثانسية والأربعون: يحظر على المحامي السعي لاستجلاب الزبائن بوسائل الدعاية أو باستخدام الوسطاء ولا يجوز له تخصيص حصة من أتعابه الشخص من غير المحامين

المادة الثالثة والأربعون: على المحامي أن يدافع عن موكله بكل أمانة وإخلاص ويكون مسؤولا في حالة تجاوز حدود الوكالة أو خطئه الجسيم.

المسادة السرابعة والأربعون: يحظر على المحامي أن يقبل الوكالة عن خصم موكله أشناء قسيام الدعوى التي وكله فيها كما لا يجوز له أن يبدي لخصم موكله مشورة في الدعوى نفسها أو في دعوى أخرى ذات علاقة بها ولو بعد انستهاء وكالته . ولا يجوز له بصفة عامة أن يمثل مصالح متعارضة ويسري هذا الحظر على كل من يعمل مع المحامي في مكتبه من المحامين بأية صفة كانت.

المادة الخامسة والأربعون: لا يجوز المحامي الذي يتقاضى أتعاب محاماة سنوية أو شهرية عن الدعاوى أو الاستشارات أن يقبل أية دعوى أو يعطي أية مشورة لخصم موكله خلال مدة وكالته.

المادة السادسة والأربعون: ١- لا يجوز المحامي أن ينشي سرا أوتمن عليه أو عسرفه عسن طريق مهنته ولو بعد انتهاء وكالته إلا إذا كان ذلك من شأنه منغ ارتكاب جريمة.

٢- لا يجوز للمحامي أداء شهادة ضد موكله في الدعوى التي هو وكيل فيها.
 ٣- لا يجوز تكليف المحامي بأداء شهادة في نزاع وكل أو استشير فيه.

### المادة السابعة والأربعون:

١- يمتنع على المحامي الذي تولى الوزارة أو عضوية المجلس العامة قبول الوكالــة بنفســه أو بواسطة محام يعمل لحسابه في دعوى ضد الوزارة التي كــان يــتولاها أو المجلس الذي كان عضوا فيه وذلك خلال السنتين التاليتين لتركه الوزارة أو إنهاء العضوية .

٧- لا يجـوز لمـن عرضت عليه دعوى أو أبدى فيها رأيا بصفته حاكما أو موظفا أو حكما أو خبيرا ان يقبل الوكالة في الدعوى نفسها سواء بنفسه أو بواسطة محام يعمل لحسابه .

المادة الثامنة والأربعون: لا يجوز للمحامي أن يقبل لوكالة أو عمل أمام حاكم أو قاض أو موظف تربطه به قرابة أو مصاهرة حتى الدرجة الرابعة ولو وافق خصم موكله على ذلك (١).

<sup>&</sup>lt;sup>(۱)</sup> أنظر د . عبد الفتاح مراد "شمرح قانون إيجار الأماكن غير السكئية والمحلات طــيقاً للقــانون رقــم ٦ لسنة ١٩٩٧ المعدل بالقانون ٢٠٠١/١٤ "ص ٦٥ وما بعدها .

المادة التاسعة والأربعون: لا يجوز للمحامي أن يتعاون في عمل من أعمال المحاماة مع شخص منع ممارستها وفق أحكام القانون.

المادة الخمسون: على المحامي أن يسلك اتجاه القضاء مسلكا محترما يتفق وكرامة القضاء وان يتجنب كل ما يؤخر حسم الدعوى وان يتحاشى كل ما يخل بسير المعدالة.

المادة الحادية والخمسون: على المحامي أن يلتزم في معاملة زملاته بما تقضى به قواعد اللياقة وتقاليد المحاماة وآدابها.

المسادة الثانية والخمسون: في حالة وفاة المحامي أو شطب اسمه أو توقيفه أو المحجر علمه أو استحالة قيامه بوكالته تعلم النقابة المرجع برؤية الدعوى بذلسك حفظا للحقوق الموكل . وعلى النقابة كذلك تكليف أحد المحامين باتخاذ الإجراءات الكفيلة بالمحافظة على مصالح الموكل إلى أن يختار محامي آخر (١)

المادة الثالثة والخمسون: ١- على المحامي عند انقضاء التوكيل أن يرد لموكله عند طلبه النقود التي حصلها لحسابه والمستندات والأوراق الأصلية التي كان قد سلمها له.

Y- للمحامسي إذا لم يكن قد حصل على أتعابه أن يستخرج على نفقة موكله صورا من الأوراق التي تصلح سند له في المطالبة بالأتعاب وان يبقي لديه المستندات والأوراق الأصلية حتى يؤدي الموكل مصاريف استخراج صورها ، ويقوم مجلس النقابة بالتصديق على صور المستندات و الأوراق الأصلية التي ليس لها أصول ثابتة يسجلات المحاكم .

أنظر د . عبد الفتاح مراد "تشريعات الشركات في الدول العربية والمعايير الدولية - دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية والمعايير والاتفاقيات الدولية " ص ٦٩ وما بعدها .

المسادة السرابعة والخمسون: يسقط حق الموكل في مطالبة محاميه بالأوراق والمستندات وكافة الحقوق الأخرى بعد خمس سنوات ميلاده من تاريخ انتهاء مهمسته إلا إذا كان الموكل قد طلبها قبل مضى هذه المدة بكتاب مسجل فتبدأ مدة السقوط من تاريخ هذا الكتاب.

## الباب الخامس في أتعاب المحاماة

المسادة الخامسة والخمسون: يستحق المحامي أتعاب المحاماة عن قيامه بالأعمال التي كلف بها ويحق له أيضا استيفاء ما أنفقه في صالح موكله.

المسادة السادسة والخمسون: ١-- يستحق المحامي أتعاب المحاماة وفقا العقد المسارم بيسنه وبين موكله على أن لا تزيد في غير الدعاوى الجنائية على ما يعادل عشرين في المائة من قيمة العمل موضوع التوكيل إلا إذا كان الغرض من الدعوى الانتفاع من الحكم الذي يصدر بشأنها بأكثر مما تتضمنه الدعوى فيستحق أتعابه بالنسبة لمجموع المبلغ.

 إذا كانـــت الأتعـــاب المحكــوم بها أكثر من الأتعاب المنفق عليها فتكون الزيادة حقا للمحامي.

المسادة السابعة الخمسون: إذا تفرع عن العمل المتفق عليه أعمال أخرى لم تكن ملحوظة وقت الاتفاق حق للمحامي أن يطالب بأتعابه عنها .

المسادة الثامسنة والخمسون: إذا أنهى المحامي الدعوى صلحا أو تحكيما أو بأي سبب آخر وفق ما فوضه به موكله استحق أتعابه كاملة ما لم يتفق على خلاف ذلك.

المادة التاسعة والخمسون: إذا لم تعين أتعاب المحاماة باتفاق خاص يصار تعيينها إلى اجر المثل . المسادة المستون: إذا عزل الموكل محاميه بدون سبب مشروع بعد المباشرة بعمله يكون ملزما بدفع كامل الأتعاب كما لو كان قد أنهى العمل لصالح موكله.

وإذا حصــل العسزل قــبل المباشرة بالعمل فستحق الحامي أتعاب المثل عن الجهد الذي بذله تمهيدا للمباشرة بالعمل .

المادة الحادية والستين: إذا اعتزل المحامي الوكالة لسبب مشروع وابلغ موكله بذلك في وقت مناسب أو توفي المحامي قبل الاتتهاء من العمل الذي وكل به أو توفي الموكل ولم ير ورثته استمراره في العمل استحق المحامي أو ورثته قبل الموكل أو ورثته حسب الأحوال أتعاب المثل عما بذله فعلا من جهد في ضوء أحكام العقد مع مراعاة أحكام هذا القانون .

المادة الثانية والستون: يرفع كل نزاع يتعلق بأتعاب المحاماة إلى المحكمة المختصة التي يقع مكتب المحامي في دائرتها .

المادة الثالثة والستون: ١. تحكم المحكمة ولو بغير طلب على من خسر الدعوى كالا أو جزء بأتعاب محاماة عما خسره لخصمه الذي احضر عنه محام . ويعتبر من أبطلت الدعوى بناء على طلبه بحكم من خسرها فيما يتعلق بأتعاب المحاماة فقط.

٧- تحكم المحكمة بأتعاب المحاماة على الوجه الآتي:

أولا- بنسبة عشرة في المائة من قيمة المحكوم به على أن لا تتجاوز ألفا وخمسمائة دينار .

ثانسيا- بما لا يقل عن مائة دينار ولا يزيد على خمسمائة دينار في الدعوى غير محدودة القيمة وفي الدعوى الجزائية التي فيها مدع مدني .

ثالثاً بنسبة خمسة في المائة من قيمة البدل المحكوم به في دعاوى الاستملاك على أن لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار.

المادة الرابعة والمعتون: ١- لأتعاب المحامي حق امتياز من الدرجة الأولى على ما أل إلى موكله من أموال نتيجة الدعوى العمل موضعوع التوكيل.

١- (مصافة) - لأتعاب المحاماة المحكوم بها في الإعلام حق امتياز من الدرجة الأولى ولا تدفع إلا للمحامي الوكيل نفسه في المحاكم ودوائر التنفيذ وتعتبر جزء من الأتعاب المتفق عليها ولا يجوز حجزها إلا عن ديون الحكومة والنفقات الشرعية والمهر(١).

Y - (مضافة) - استثناء من أحكام الفقرة (۲) من هذه المادة إذا كان المحامي وكسيلا عن دائرة أو شبه رسمية فيستوفي أتعابه المحكوم بها في الإعلام من الدائسرة الموكلة مخصوماً منها ما قبضه من موكلته كمقدمة من أتعاب المحاماة وفسي هذه الحالة تلزم المحاكم ودوائر التنفيذ بدفعها إلى الدائرة المذكورة (۱).

المادة الخامسة والمعتون: يسقط حق المحامي في المطالبة بأتعاب المحاماة في حالمة عدم وجود اتفاق كتابي بعد ثلاث سنوات من تاريخ انتهاء العمل الموكل إليه .أما أتعاب المحاماة المتفق عليها كتابة فلا يسقط حق المطالبة بها الا بمضى خمس عشر سنة على تاريخ استحقاقها .

## الباب السادس المعونة القضائية

المسادة السادسسة والستون: تشكل في مركز كل من محاكم الاستثناف لجنة للمعونة القضائية مؤلفة من ثلاثة محامين يختارهم مجلس النقابة .

<sup>(</sup>١) أنظر د . عبد الفتاح مراد "شرح دعاوى بيع العقارات في القانون المدني وقانون المدني الموافعات وقانون المجز الإداري" ص ٥٠ وما بعدها .

وفاون المرافعات وفاول الحجر الإداري هل <sup>40</sup> ولا المساحة المرافعات من الإدارات " ص ٥٦ وما (١) <u>انظر</u> د . عبد الفتاح مراد "التطبق على قوانين الإيجارات " ص ٥٦ وما بعدها.

المسادة السابعة والستون: تخص اللجنة بمنح المعونة القضائية في الأحوال الآتية:

١- إذا كان أحد بمنح طرفي الدعوى معسرا عاجز عن دفع أتعاب المحاماة.
 ٢- إذا لم يجد شخص من يدافع عنه من المحامين .

 ٣- إذا طلبت إحدى المحاكم تعين محام عن متهم أو حدث لم يختر محاميا للدفاع عنه .

المادة الثامنة والمستون: إذا قبلت اللجنة الطلب المقدم اليها ندبت محاميا للقيام بواجب المعونة القضائية ويراعى دائما أن يكون الندب بالدور من جدول المحاميان الممارسين ما لم توجد أسباب جدية تستوجب مخالفة ذلك بشرط بيان هذه الأسباب.

المادة القاسعة والستون: يقوم كتاب ندب المحامي الصادر من لجنة المعونة القضائية مقام الوكالة القانونية ولا يخضع لرسم الطابع.

المادة السبعون: كل محام يرفض دون عذر مقبول تقديم المعونة القضائية التى كلف بها أو يهمل القيام بهذا الواجب يعاقب تأديبا .

المادة الحادية والسبعون: ١- يقوم المحامي المنتدب عن المعسر بالدفاع عنه أمام القضاء مجانا وله أن يتقاضى من النقابة المصاريف الضرورية التي أنفقها في سبيل أداء واجبه.

1- على المحكمة التي ترافع المحامي المنتدب أمامها أن تحكم له بأتعاب محاماة وللمحامي المنتدب الرجوع بهذه الأتعاب على موكله إذا ثبت يسره ولسم يحصل عليها من خصمه. فإذا لم يحصل عليها من أحداهما جاز له أن يطلب من لجنة المعونة القضائية أن تقدر له أتعاب مؤقتة تصرف له من النقابة على أن يردها إليها إذا استوفى أتعابه من موكله أو من خصمه.

المسادة الثانسية والسبعون: إذا كان من وكل المحامي عنه موسرا استحق المحامي أتعابه قبله وققا لأحكام هذا القانون .

المسادة الثالثة والسبعون : تتألف موارد النقاق على المعونة القضائية مما يلي:

١- ما يستطيع طلب المعونة للنقابة .

١- أتعساب المحاماة التي تحكم بها المحكمة على خصم طالب المعونة وعلى
 دائرة النتفيذ أن تستوفيها وترسلها إلى النقابة .

١- ما تساهم به الحكومة أو يقدم النقابة من هبات أو إعانات لهذا الغرض.

# الباب السابخ نقابة المحامين الفصل الأول المبئة العامة

المادة الرابعة والسبعون: تتألف نقابة المحامين من جميع المحامين المسجلة أسماؤهم في جداول المحامين وتتمتع بالشخصية المعنوية ويكون مركزها في بغداد ولها حق التملك والتصرف في الحقوق و الأموال مطلقا.

المسادة الشامسة والسبعون: تعد نقابة المحامين عضوا في اتحاد المحامين العسرب وتعمل بالتعاون مع المحامين في الوطن العربي على رفع مستوى المحاماة تحت شعار الاتحاد وهو الحق والعروبة .

المدة السادسة والسبعون: تتألف الهيئة العامة لنقابة المحامين من جميع المحاميان المسجلين في جدول المحامين عدا الحامين غير الممارسين والمحامين المتقاعدين . ويرأس الهيئة العمة نقيب المحامين وعند غيابه وكيل المنقابة فإذا غاب الاثنان تكون الرئاسة لأكبر أعضاء مجلس النقابة سنا ،فإذا غاب أعضاء المجلس جميعا راس الهيئة اكبر المحامين الحاضرين سنا .

المادة السابعة والسبعون : تختص الهيئة العامة بما يلي :

١- منفشــة أعمال مجلس النقابة وتصديق الحساب النهائي الميزانية السابقة
 وإقرار الميزانية الجديدة التي يعدها مجلس النقابة عن السنتين المقبلتين .

١- السنظر فـــي شـــؤون المحامـــاة الـــواردة في جدول الأعمال والبت في
 الاقتراحات المقدمة لها .

انتخاب مجلس النقابة وفق أحكام هذا القانون .

المادة الشامنة والسبعون: ١- تجتمع الهيئة العامة لممارسة اختصاصها الجاماء عاديا مرة في كل سنتين وذلك خلال النصف الأول من شهر كانون الثاني.

١- تجتمع الهيئة العامة اجتماعا غير عادي في إحدى الحالتين الآتيتين:

١- بقرار من مجلس النقابة .

ب- بطلب مستعدد من المحامين لا يقل عن عشرة في المائة من الأعضاء المسجلين ويجب دائما أن يتضمن القرار أو الطلب الغاية من الاجتماع غير العادى.

المسادة التاسسعة والسبعون: ١- يقرر مجلس النقابة موحد الاجتماع العادي ويعلسن عسنه في صحيفتين محليتين وفي مقر النقابة وغرف المحامين وذلك قبل حلوله بخمسة عشر يوما و إلا اجتمعت الهيئة في اليوم السادس عشر من شهر كانون الثاني .

١- يقر مجلس النقابة موعد الاجتماع غير العادي في أول جلسة يعقدها بعد تقديم طلب بذلك إليه على أن لا يتجاوز هذا الموعد خمسة عشر يوما من تاريخ صدور القرار وإلا تولى وزير العدل تحديد موعد الاجتماع والدعوى.

١- يعلن موعد الاجتماع في جميع الأحوال على الوجه المبين في الفقرة
 الأولى ويجب أن تتضمن الدعوى إلى الاجتماع جدول أعماله.

المسادة الثمانون: يتوفر النصاب القانوني للاجتماع العادي وكذلك الاجتماع على أن لا يقل عددهم عن غيير العسادي الذي يتم بقرار من مجلس النقابة على أن لا يقل عددهم عن خمسة وعشرين بالمائة من مجموعهم فان لم يتم الاجتماع في اليوم الأول يؤجل إلى اليوم التالي مهما كان عدد الحاضرين .

أمسا الاجستماع غسير العادي الذي يتم وفق الفقرة (٢) ب من المادة الثامنة والسسبعين فسلا يستوفر النصاب القانوني فيه إلا بحضور الأكثرية المطلقة لأعضاء الهيئة وإلا فيفض الاجتماع ولا يجوز تجديده للسبب نفسه

المادة الحادية والثمانون: لا يجوز للهيئة العامة البحث في غير المسائل التي حصل الاجتماع من اجلها ما لم تكن مرتبطة بها أو متفرعة عنها .

المسادة الثانسية والسثمانون: تصسدر القرارات في اجتماعات الهيئة العامة باكسترية أصوات الحاضرين و إذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس (1).

## الفصل الثاني مطس النقابة

المسادة الثالثة والثلاثون: يتولى شؤون النقابة مجلس نقابة يؤلف من نقيب وعشرة أعضاء أصلين ويكون للمجلس أيضا خمسة أعضاء احتياط يحلون محل الأعضاء الأصليين وفق هذا القانون.

<sup>(&#</sup>x27;) أنظر د . عبد الفتاح مراد ' تشريعات الغش والأغذية والصناعة والمواصفات القباسية في الدول العربية والمعايير الدولية - دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات المجتبية "ص ١٠ وما بعدها .

المسادة الرابعة والثمانون: ينتخب النقيب والأعضاء الأصليين والاحتياطيين لمدة سنتين ولا يجوز انتخاب النقيب أكثر من مرتين متتاليتين اعتبار من تاريخ نفاذ هذا القانون.

المسادة الخامسة والثمانون: ١- يشترط فيمن ينتخب نقيبا أو عضوا اصليا أو احتياطيا أن يكون من بين أعضاء الهيئة العامة وان لا يكون قد حكم عليه بعقوبة المنع من ممارسة المحاماة مدة لا تزيد على سنة ما لم يكن قد مضى على صدور الحكم ثلاث سنوات.

١- مع مراعاة أحكام المادة (٣٨):

ا- لا ينتخب نقيبا إلا من مارس المحاماة مدة لا تقل عن (عشر سنوات).

ب- لا ينتخب عضوا اصليا أو احتياطيا إلا من مارس المحاماة مدة لا تقل عن (خمس سنوات).

المادة السادسة والثمانون: ينتخب مجلس النقابة في أول اجتماع له وكيلا للنقابة وأمينا للصندوق و أمينا للسر من بين أعضائه وذلك لمدة سنتين وللمجلس أن ينتخب من بين أعضائه كذلك من يحل محلهم عند الضرورة.

المادة السابعة والثمانون: إضافة إلى الاختصاصات التي نص عليها القانون يستولى مجلس النقابة إدارة شؤونها وينظر في كل ما يتصل بالمحاماة ويؤمن حقوق المحامين ويصون كرامتهم ومن ذلك ما يلى:

١ - تحديد صلاحيات وكيل النقابة وأمين الصندوق وأمين السر .

١- تعيين المستخدمين وتحديد رواتبهم وترفيعهم وتأديبهم وفصلهم بموجب قواعد يضعها مجلس النقابة وله بموافقة الهيئة العامة أن يخصص لهم راتبا تقاعدبا أو مكافأة.

١ - إعداد ميزانية النقابة عن السنتين التاليتين و إعداد الحساب النهائي
 للميزانية السابقة بعد تدقيقه من قبل محاسب قانوني وعرضها على الهيئة

العامة لتصديقها .

 ٢- الأشراف على غرف المحامين واختيار من يندبه لإدارتها في غير بغداد.

٣- تأسيس و إدارة نوادي المحامين وفقا لقانون الجمعيات والأنظمة الداخلية الخاصة بها .

٤- تأليف اللجان التي ينص هذا القانون على تأليفها وأية لجان أخرى لتسهيل
 تنفيذ أحكامه الإنجاز أعمال النقابة ورفع شان المحاماة .

٥- منح الإجازة لكاتب المحامي وسحبها ويكون البدل السنوي للإجازة دينار
 واحد .

المادة الثامنة والثمانون: ١- يجتمع مجلس النقابة في جلسة عادية مرة على الأقل أسبوعيا ، ويجتمع في جلسة غير عادية بدعوة من النقيب أو بطلب من ثلاثة من أعضائه على الأقل وذلك للنظر في موضوع معين.

١- لا يصح اجتماع مجلس النقابة إلا إذا حضره سنة من أعضائه على الأقل ويستعقد برئاسة النقيب فأن غاب الاثنان تكون الرئاسة لأكبر الأعضاء سناً.

 ١- تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة من أعضاء المجلس الحاضرين وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس.

 ١- لا يجـوز لمجلس النقابة العدول عن قرار أصدره إلا بأغلبية تتكون من ثلاثـة أرباع أعضائه على الأقل وشروط أدراج الموضوع في جدول أعمال المجلس وأخبار الأعضاء به قبل الجلسة المحددة بأسبوع على الأقل.

المادة التاسعة والمثمانون: ١- يمثل نقيب المحامين النقابة أمام الجهات القضائية والإدارية وينفذ قرارات الهيئة العامة ومجلس النقابة ويبرم بتفويض من المجلس العقود التي يوافقان عليها.وله حق التقاضي باسم النقابة والتدخل باسمه أو بواسطة من ينيبه من أعضاء النقابة في كل قضية تهمه، وان يتخذ صفة المدعي في كل قضية تتعلق بأمور تؤثر في كرامة النقابة أو كرامة أحد أعضائها.

١- يمارس وكيل النقابة صلاحيات النقيب المنصوص عليها في هذا القانون عند غيابه كما يمارس الصلاحيات التي يخوله إياها مجلس النقابة أو النقيب . المسادة التسعون: إذا فقد النقيب أو عضو مجلس النقابة شرطا من الشروط اللازمــة لانــتخابه قرر المجلس زوال صفته وإذا تغيب عن حضور جلسات المجلس خمـس مـرات متوالـيات بغير عذر مقبول قرر المجلس اعتباره مسئقيلا .

المسادة الحاديسة والتسعون: ١- إذا شغر مركز النقيب لأي سبب قام وكيل المنقابة مقامسه وذلك لإكمال المدة الباقية له . وإذا شغرت عضوية عدد من الأعضاء يولفون أقلية بالنسبة لإغضاء المجلس الأصليين يدعو المجلس من يحل محلهم من بين الأعضاء الاحتياطيين ممن حاز أكثرية الأصوات عند الانتخاب .

٧- (مضافة) عند فوز أعضاء النقابة الاحتياط بمناصبهم وفق أحكام المادة السابعة والتسعين من القانون وإذا شغرت عضوية أحد الأعضاء الأصليين في مجلس النقابة يقوم المجلس بانتخاب من يحل محله من بين الأعضاء الاحتياطيين تطبيقا للشطر الأخير من الققرة (١) من هذه المادة .

## الفصل الثالث في الانتخابات

المسادة الثانية والتمعون: ١- يدعى أعضاء الهيئة العامة للاجتماع لانتخاب مجلس نقابة جديد في الحالتين الأتيتين:

ا- إذا انتهت مدة مجلس النقابة .

ب- إذا شغرت جميع مناصب النقابة بالاستقالة أو بأي سبب آخر .

٢- ويدعون أيضا لإملاء الشواغر بمجلس النقابة للمدة الباقية له في الحالتين
 الأتينين :

ا- إذا شغر مركز النقيب الذي بقى لمدة سنة فأكثر .

ب- إذا شغرت مراكز أكثر أعضاء المجلس الأصليين .

المسادة الثالثة والتمسعين: ١- يدعو مجلس النقابة أعضاء الهيئة العامة للاجتماع قبل انتهاء مدته بخمسة عشر يوما على الأقل لانتخاب المجلس جديد.

١- إذا توفرت إحدى الحالتين المذكورتين في الفقرة الثانية من المادة الثانية والتسمعين يقرر مجلس النقابة في أول اجتماع له دعوة أعضاء الهيئة الذين شمرت مناصبهم وذلك في موعد لا يتجاوز شهرين من تاريخ شغور هذه المناصب.

١- فـــي حالــة شغور مناصب مجلس النقابة جميعها بالاستقالة أو بأي سبب آخــر تشــكل لجــنة من خمسة أعضاء يعينهم وزير العدل اثنان من الحكام وثلاثــة من المحامين الذين تتوافر فيهم شروط عضوية مجلس النقابة.وتتولى هــذه اللجــنة إدارة شؤون النقابة إلى أن يتم انتخاب مجلس جديد ويكون لها جميع اختصاصات مجلس النقابة ويكون لمن ينسبه الوزير رئيسا لها ، جميع اختصاصــات النقــب وتدعــو هــذه اللجنة أعضاء الهيئة العامة للاجتماع للانتخاب مجلس جديد في موعد لا يتجاوز شهرين من تاريخ شغور مناصب مجلس النقابة

٧- يعلن عن موعد اجتماع أعضاء الهيئة العامة لإجراء الانتخابات في صحيفتين محليتين وفي مقر النقابة وغرف المحامين قبل حلوله بخمسة عشر يوما على الأقل.

٣- إذا لم يحدد مجلس النقابة أو اللجنة المشار إليها في الفقرة الثالثة موعد الإجراء الانتخابات وفقا لأحكام الفقرات السابقة تولى وزير العدل تحديد الموعد والإعلان عنه.

٤- يجري الانتخاب في اليوم المعين له وفقا لما جاء في المادة الثمانين.

 حديدة -مضافة) إذا صادف الموعد الذي حدده مجلس النقابة عطلة المحاكم فيكون خلال الشهر التالي لانقضائها.

المسادة السرابعة والتسعون: ١-على كل محام يرشح نفسه لأحد مناصب مجلس النقابة أن يوقع استمارة الترشيح التي تعدها النقابة ويقدمها إليها ويحصل على وصل بتسليمها.

 ٢- إذا امتنعت النقابة عن تسليم استمارة الترشيح لأي سبب فللمحامي أن يسلمها لمحكمة استثناف بغداد لترسلها إلى النقابة فورا.

وتعتبر الاستمارة مقدمة قانونا من تاريخ تقديمها لمحكمة الاستئناف.

٣- يجب تقديم الاستمارة إلى النقابة أو إلى المحكمة المذكورة قبل الموعد
 المحدد للانتخاب بخمسة عشر يوما وإلا الترشيح باطلا.

المسادة الخامسة والتمعون: على مجلس النقابة أن يدقق استمارة الترشيح ويقرر قبول الترشيح أو عدم قبوله لفقدان شرط من الشروط التي ينص عليها القسانون.ويعلسن هذا القسرار في مقر النقابة خلال يومين من تاريخ تقديم الاستمارة وإلا اعتسبر الترشيح صحيحا. ولمن يتقرر عدم قبول ترشيحه الطعسن فسي هذا القرار أمام محكمة التمييز خلال الأيام الثلاثة التالية لتبليغه المحكمة المذكورة في الطعن خلال أيام من تاريخ تقديمه إليها.

المادة السادسة والتسعون: يجوز للمرشح أن يسحب ترشيحه متى يشاء.

المادة السابعة والتسعون: إذا انتهت المدة المحددة للترشيح ولم يظهر منافس للمرشح على المنصب الذي رشح نفسه له، يصبح المرشح المذكور فائزا بذلك المنصب دون حاجة لإجراء الانتخابات وتصدر اللجنة العامة المؤلفة وققا للمادة التاسعة والتسعين من القانون بياتا بذلك يعمم على اللجان الفرعية الأخرى وعلى اللجنة العامة وكذلك اتخاذ الإجراءات الأخرى المنصوص عليها في المادة السادسة بعد المائة من القانون.

المسادة الثامنة والتسعون: ١- يجري الانتخاب لمناصب النقابة على الوجه التالى:

ا- النقيب وحده بقائمة .

ب- أعضاء المجلس الأصليون والاحتياط معا بقائمة .

١- تجــري عملــية الانــتخاب للقائمتين المذكورتين في وقت واحد على أن
 يوضع صندوقان بلونين مختلفين يتفقان مع لوني أوراق التصويت .

١- يبطل انتخاب كل شخص لم يرد اسمه بالقائمتين الذكورتين .

المسادة التاسعة والتسعون: تتولى الأشراف على عملية الانتخاب لجنة عامة تجتمع في مقر نقابة المحامين في محافظة بغداد ولجان فرعية في المحافظات الأخرى تجتمع في مقرات محاكم الاستثناف أو في مقرات محاكم الجنايات في المحافظات التي لا يوجد فيها مقر محكمة الاستثناف وتتألف كل لجنة من أقدم ثلاثة قضاة يرشحهم رئيس محكمة استثناف المنطقة المختص في مركز كل لجنة انتخابية.

المادة المائة: ١- يجرى الانتخاب وفقا للجداول التي تعدها النقابة وتتضمن أسماء محامي كل محافظة ممن لهم حق الانتخاب وترسل النقابة إلى كل لجنة من لجان الانتخاب نسختين من هذا الجدول قبل الموعد المحدد للانتخاب

بسبعة أيام في الأقل وتعلق إحدى النسختين فورا على لوحة الإعلانات في مقر النقابة أو في مقر محكمة الاستتناف أو في مقر محكمة الجنايات (١).

١- تبد لجان الانتخاب فورا في أي اعتراض يقدم لها من أحد المحامين بشان المستبعاد السمه من الجدول أو أحد المرشحين بشان إدراج السم أحد المحامين به أو استبعاده منه خلافا للقانون .

وعليها أن تبت كذلك في كل ما يتعلق بالانتخاب وسلامته .

المسادة الحادية بعد المائة: ١- تعد النقابة كذلك بطاقات الانتخابات مختومة بخستمها وترسل إلى كل لجنة انتخاب بطاقات بقدر عدد المحامين المدرجين بالجدول الخاص بها وذلك في الميعاد المنصوص عليه في المادة المائة.

١- يــتقدم المحامــي إلــى اللجنة في يوم الانتخاب، ويدلي بصوته بعد إيراز
 هويته وتؤشر اللجنة على اسمه بالجداول دلالة على إدلائه بصوته .

المادة الثانية بعد المائة: تستمر لجان الانتخاب في عملها من الساعة التاسعة ووالسية من صباح يوم الانتخاب حتى الساعة الخامسة زوالية من مساء اليوم المذكور . ولا يجوز لها أن تنفض قبل أن ينتبي المحامون الذين حضروا خلال هذا المبعاد من التصويت .

المسادة الثالثة بعد المائة: ١- للجنة أن تبعد عن مكان الانتخاب من لم يكن مسن المحامين الذين يحق لهم التصويت أمامها وكذلك كل من يقع منه شغب أو تشويش أثناء عملية الانتخاب .

١- للجنة أن تأسر بالقبض فورا من تقع منه جريمة أو أية محاولة للتأثير
 على سلامة الانتخاب وإرساله مع المحضر الذي تنظمه إلى سلطة التحقيق المختصة.

<sup>(&#</sup>x27;) أنظر د . عبد الفتاح مراد 'شرح تشريعات الأحوال الشخصية - طبقاً للقانون 1 أسنة ٢٠٠٠ ص ٣٣ وما بعدها .

١ للجنة أن تستعين بقوات الشرطة وغيرها في تتفيذ أوامرها .

المادة الرابعة بعد المائة: ١- على اثر انتهاء عملية التصويت تقوم فورا كل لجئة بفرز الأصروات التي أبديت أمامها وتحرر محضرا تثبت فيه نتيجة الفرز وجميع الإجراءات التي تمت أمامها ويوقعه جميع أعضائها.

 ١- لكـل مرشـح أن يحضر عملية الانتخاب بنفسه أو ينيب عنه محاميا من أعضاء الهيئة العامة .

١- تبلغ اللجان الفرعية اللجنة العامة بنتيجة الفرز فور الانتهاء منه وعليها
 إرسال المحضر الذي حررته إلى اللجنة العامة .

١- تضع كل لجنة بطاقات الانتخابات التي استعملت في مظروف وتضع السبطاقات غير المستعملة في مظروف أخر وتغلق المظروفين وتختم عليهما بخستم المحكمة ويضع أعضاؤها توقيعاتهم عليها وترسل اللجان الفرعية هذه المظاريف إلى اللجنة العامة.

المادة الخامسة بعد المائة: يراعى في عملية فرز الأصوات ما يلي:

١- عدم إهمال الورقة التي رميت سهوا في غير الصندوق المختص لها .

٢- قــبول الورقــة التي لا تحتوي على أسماء جميع المطلوب انتخابهم . أما
 الورقة التي تحتوي أكثر من هذا العدد فتهمل منها الأسماء الأخيرة الزائدة .

٣- إهمسال الورقة غسير المكتوبة أو التي تعذرت قراءتها أو التي ولدت التباسا<sup>(۱)</sup>.

المادة السادسة بعد المائة: تعلن اللجنة العامة نتيجة الانتخاب عقب تلقيها ناتائج الفرز من اللجان الفرعية وعليها أن تخبر وزير العدل ومحكمة التميز

<sup>(</sup>١) أنظر د . عبد الفتاح مراد "شرح دعوى الحبس لدين النققة في قانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات" ص ٦٥ وما بعدها .

ومداكم الاستنناف والمرشحين الفائزين بهذه النتيجة كتابة في اليوم التالي لإعلانها على الأكثر .

المادة السابعة بعد المائة: إذا لم يرم الانتخاب في اليوم المحدد له لأي سبب كان يحدد يوم آخر لإجرائه وفقا لأحكام هذا القانون.

## الباب الثامن في السلطة التأديبية

المادة الثامنة بعد المائة: كل محام أخل بواجب من واجبات المحاماة أو تصرف تصرفا يحط من قدرها أو قام بعمل يمس كرامة المحامين أو خالف حكمها من أحكام هذا القانون يحاكم تأديبيا .

المادة التاسعة بعد المائة: العقوبات التأديبية التي يجوز الحكم بها على المحامي هي:

التنبيه - ويكون بكتاب يوجه للمحامي يلفت فيه نظرة إلى ما وقع منه
 ويطلب منه عدم تكراره مستقبلا

٢- المنع من ممارسة المحاماة لمدة لا تزيد عن سنة واحدة اعتبار من تاريخ
 تبليغ المحامي بالحكم النهائي الصادر ضده .

٣- رفع الأسم من جدول المحامين ويرتب عليه فصل المحامي من عضوية المنقابة وحرمانه من ممارسة المحاماة اعتبارا من تاريخ تبلغه بالحكم النهائي الصادر ضده.

المادة العاشرة بعد المائة: ١ - يكون تأديب المحامي من اختصاص مجلس يشكله مجلس النقابة برناسة رئيس من أعضاء مجلس النقابة وعضوية اثنين من المحامين من غير أعضاء المجلس ممن تتوفر فيهم شروط العضوبة فيه يعينهم مجلس النقابة وتكون قراراته قابلة للطعن بها أمام محكمة التمييز.

٢- يعين مجلس النقابة في بدء كل عام قضائي محاميين اصلين و آخرين
 احتياطيين لكل مجلس ، وإذا غابوا جميعا ندب مجلس النقابة غيرهم .

المادة الحادية عشر بعد المائة: ١- لا يجوز أن ترفع الدعوى التأديبية على المحامي إلا بقرار من مجلس النقابة أو من رئيس الادعاء العام .

٢- ملغاة .

المادة الثانسية عشر بعد المائة: يتبع المجلس في نظر الدعوى والحكم فيها الأحكام المقررة في قانون أصول المحكمات الجزائية ما لم تتعارض صراحة أو دلالة مع أحكام هذا القانون .

المادة الثائثة عشرة بعد المائة: تنظر الدعوى التأديبية في جاسة سرية بعد سسماع دفاع المحامي أو من يوكله للدفاع عنه من المحامين ولخصمه أن يوكل محاميا للدفاع عن حقوقه ويصدر الحكم بالأكثرية ويجب أن يكون مسببا وان تثلى أسبابه مع منطوقه في جلسة سرية .

المادة الرابعة عشرة بعد المائة: ١- أن يكون للمجلس ما للمحكمة من الاختصاصات فيما يتعلق بنظام الجلسة وما يقع أمامه من جرائم وكذلك فيما يستعلق بدعوة الشهود وتخلفهم عن الحضور أو امتتاعهم عن أداء الشهادة أو الشهادة زوراً.

٢- للمجلس إجراء التحقيقات التي يراها لازمة لإظهار الحقيقة .

المادة الخامسة عشرة بعد العائة: تبلغ مذكرات الدعوى والأوراق القضائية والأحكام بواسطة أحد مستخدمي النقابة وفق الطرق المقررة قانونا.

المادة السادسة عشرة بعد المائة: للمجلس أن ينظر الدعوى ويحكم فيها ولو غساب طرفاها أو أحدهما وليس للمحكوم عليه غيابا حق الاعتراض على الحكم الغيابي . المادة السابعة عشرة بعد المائة: يجوز رد أعضاء المجلس إذا قام سبب من أسباب رد الحكسام والقضاة المنصوص عليها في قانون أصول المرافعات المدنسية والتجارية وينظر المجلس نفسه في طلب الرد ويفصل فيه على وجه السرعة وفقا لما هو مقرر في القانون المذكور.

المسادة الشامسنة عشسرة بعد المائة: يعلن الحكم الصادر بالمنع من ممارسة المحامسة موقتاً أو برفع الاسم من جدول المحاميين بعد أن يصبح قطعياً في مقسر النقابة وغرف المحاميين وترسل صورة منه إلى وزارة العدل ومحكمة التمييز والمحاكم والمراجع الأخرى. وكما يجب نشره في الصحف المحلية . المادة التاسعة عشرة يعد المائة: لا تحسب عقوبة المنا المؤقت من ممارسة

المادة التاسعة عشرة يعد المائة: لا تحسب عقوبة المنع المؤقت من ممارسة المحاماة مدة مقضية فيها . وإذا زاول المحامي المحاماة في فترة المنع عوقب تأديبيا برفع اسمه من جدول المحاميين .

المسادة الحادية والعشرون بعد المائة: لمن حكم عليه بعقوبة رفع الاسم من جسدول المحامين أن يطلب إعادة تسجيل اسمه فيه بعد انقضاء ثلاث سنوات على الأقل من التاريخ الذي يصبح فيه الحكم قطعيا (١).

ولمجلس النقابة قبول الطلب إذا رأى إن المدة التي انقضت بعد صدور هذا الحكم كافية لإصلاح شأن المحامي المحكوم علية ويجوز للمحامي في حالة رفض الطلب تجديده بعد مضي سنتين .

المادة الثانية والعشرون بعد المائة: على كل محكمة جزاء تصدر حكما بالعقوبــة علـــى محام أن ترسل نسخة من الحكم إلى نقابة المحامين ووزير العدل.

<sup>(&#</sup>x27;) أنظر د . عبد الفتاح مراد "الهندسة الوصفية للتشريعات المصرية - تحليل وتأصيل التشريعات المصرية باستعمال الأشكال الهندسية " ص ٨٥ وما بعدها .

المسادة الثالثة والعشرون بعد المائة: إذا أخل المحامي بتقاليد المهنة وآدابها فلمجلس النقابة لفت نظره أو منعه من ممارسة المهنة مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر ويكون قرار المجلس خاضعة الطعن تمييزا من المحامي خلال خمسة عشر يوم من تاريخ صدوره إذا كان وجاهيا ومن تاريخ تبلغه به إذا كان غيابيا وإذا وجد المجلس إن المخالفة تستدعي عقوبة اشد يحيل الدعوى إلى مجلس التأديب النظر فيها ءولا يخل هذا بحق رئيس الادعاء العام في حالة المحامى إلى مجلس التأديب إذا رأى لذلك محلا

## الباب التاسع مالية النقابة

المادة الرابعة والعشرين بعد المائة: تتألف مالية النقابة مما يأتى:

١ ــ رسوم التسجيل بجداول المحامين .

٢\_ الاشتر اكات السنوية .

" ـ ما تساهم به الحكومة على أن لا يقل عن ألفى دينار .

٤\_ بدل إجازة كاتب المحامى .

٥ ـ أرباح مطبوعات النقابة .

آــ التبرعات والموارد الأخرى المشروعة .

٧ (مضافة) رسم قدرة دينار واحد عن كل استشهاد تقدمه النقابة.

٨ ـ (مضافة) أجرة تأييد ملاءة المحامى المالية في الكفالات كما يلي: ـ

 أ \_ عشرة فلوس عن كل عشرة دنانير من مبلغ الكفالة وتعتبر أجزاء العشرة دنانسير بمثابة عشرة دنانير على أن لا يقل الإجراء عن دينار واحد ولا يزيد على عشرة دنانبر .

ب ـ تقتصر الكفالات المذكورة في هذه الفقرة على الأمور التالية:

أولا \_ الكفالات القضائية المتعلقة بالدعاوى مهما كان مبلغ الكفالة.

ثانسيا ــ كفالـــة المحامـــي المالية لزوجة وأو لاده ووالديه وأخوته مهما كان مبلغها .

ثالثا \_ الكفالات المالية عن الغير على أن لا تتجاوز خمسة آلاف دينار . ج \_ يعود تقدير ملاءة المحامي لمجلس النقابة .

د \_ يجـوز لمجلس النقابة أن يؤلف في مركز كل محكمة استثناف لجنة من ثلاثـة مـن المحاميل المالية في الكفالات المذكورة (٢).

المادة الخامسة والعشرون بعد المائة: تبدأ السنة المالية لنقابة المحامين في اليوم الأول من شهر كانون الثاني من كل عام .

المادة السادسة والعشرون بعد المائة: ١ ـ مجلس النقابة هو المسؤول عن أموال النقابة واستحصالها وحفظها وإقرار صرف النفقات التي تستلزمها إدارة النقابة ضمن الاعتمادات المرصدة في الميزانية.

٢ \_ (معدلة) على مجلس النقابة أن يعين من اقب حسابات لتدقيق حسابات
 النقابة السنوية (١).

المادة السابعة والعشرين بعد المائة: إذا حالت ظروف استثنائية دون انعقاد الهياف المامة في اجتماعها العادي للصديق على الميزانية والحساب النهائي يستمر في الجباية والصرف على أساس الميزانية السابقة إلى حين اجتماع الهيئة العامة وإقرار الميزانية الجديدة.

المادة الثامنة والعشرون بعد المائة: ١- تودع النقود والمستندات باسم النقابة في أحد المصارف.

<sup>(</sup>١) عدلت هـذه المادة واستعيض عنها بنصها الحالي وذلك بموجب المادة السابعة عشر من قانون التعديل الأول رقم ٧١ لسنة ١٩٦٩ .

٢- لا يجوز التصرف في شيء من أموال النقابة إلا بقرار من مجلس النقابة.

٣- أوامر الإيداع والصرف يوقعها النقيب وأمين الصندوق معا أو من ينوب
 عنهما بقرار من مجلس النقابة .

٤ - كــل مســتخدم تعينه النقابة القيام بأمور مالية يجب أن يكون مكفلا لدى
 إحدى شركات التامين في حدود مبلغ يقدره مجلس النقابة .

المادة التاسعة والعشرون بعد المائة: إذا حلت نقابة المحامين لأي سبب كان فان رصيد حسابها يصبح ملكا لصندوق تقاعد المحامين ويدار من قبل لجنة يعين أعضائها وزير العدل.

## الباب العاشر نقابة المعامين

(ملغی )

الغي السباب العاشر (تقاعد المحامين) من القانون بالمادة التاسعة من قانون صندوق تقاعد المحامين رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٩ الذي أصبحت أحكامه سارية المفعول من ١٩٦٩/٤/١ .

## الباب الدادي عشر الطعن في القرارات

المادة الخامسة والستون بعد المائة: لوزير العدل ولما لا يقلم عن عشرة بالمائة من المحامين المسجلين الطعن في قرارات الهيئة العلمة وفي قرار مجلس النقابة برفض طلب دعوتها إلى الاجتماع غير العادي وفي نتيجة الانتخاب وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إعلان قرار الهيئة العامة أو مجلس النقابة أو من تاريخ إعلان نتيجة الانتحاب .

المسادة السادسسة والستون بعد المائة (١): ١- للمحامي صاحب المصلحة الطعن في القرارات الصادرة من مجلس النقابة في الحالات الآتية:

ا- رفض طلب تسجيل الاسم بجدول المحامين أو رفع اسم المحامي من هذا
 الجدول و استبعاده منه.

 ب- تحديد المدة المقضية في المحاماة الغرض الصلاحية أو الانتخابات أو غير ذلك من الأغراض المبيئة في القانون.

٢- لرئيس الادعاء العام الطعن في القرار الصادر من مجلس النقابة بتسجيل
 اسم المحامي بجدول المحامين.

٣- للمحامسي صساحب الشأن ولمن تؤول إليهم حقوقه التقاعدية الطعن في
 القرارات الصادرة من لجنة الصندوق في المسائل المتعلقة بتقاعد المحامين.

٤- يكون ميعاد الطعن خمسة عشر يوما تبدأ من تاريخ تبليغ رئيس الادعاء أو المحامي أو صحاحب الشان أو من آلت إليهم حقوقه التقاعدية بالقرار المطعون فيه أو من تاريخ انقضاء الميعاد المنصوص عليه في الفقرة (ه) من المادة السادسة حسب الأحوال.

المسادة السسابعة والمستون بعد المائة: لرئيس الادعاء العام ولمجلس النقابة وللمحامي صاحب المصلحة الطعن في القرارات الصادرة من مجلس التأديب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها بحق الحاضر ومن تاريخ التبليغ بهسا بحق الغائسب ومن تاريخ وصولها إلى نقابة المحامين ورئيس الادعاء العام (7).

<sup>(&</sup>lt;sup>()</sup> ألغيت هـذه المادة واستعيض عنها بنصها الحالي وذلك بموجب المادة الثامنة عشر من قانون التعديل الأول رقم ٧١ لسنة ١٩٦٩ .

<sup>(&</sup>lt;sup>†)</sup> أنظر د . عبد الفتاح مراد 'أصول أعمال المحضرين في الإعلان والتنفيذ ' ص ٥٧ وما بعدها .

المادة الشامنة والستون بعد المائة: يقدم الطعن إلى محكمة التمييز متضمنا الأسباب الموجبة لنقض القرار المطعون فيه في الميعاد المنصوص عليه في المسواد السابقة وإلا كان الطعن غير مقبول شكلا وتفصل في الطعن هيئة مؤلفة من رئيس محكمة التمييز أو أحد نوابه وعضوية أربعة من حكامها ويكون قرارها قطعيا.

### الباب الثاني عشر أحكام هتفرقة

المادة التاسعة والتسعون بعد المائة: تستمر اللجنة المشكلة بموجب أمر وزارة العدل المؤرخ في أول شباط ١٩٦٥ في إدارة نقابة المحامين إلى حين إجسراء الانتخاب واجتماع مجلس نقابة جديد وعلى اللجنة ان تحدد موعد الانتخاب وتستخذ اللازم لإجرائه وفقا لأحكام القانون خلال مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ نفاذه (١).

المسادة السبعون بعد المائة: مع مراعاة الفقرة (٦) من المادة الرابعة من هذا القسانون يجوز لمن رفع اسمه من جدول المحامين استتادا إلى الفقرة الرابعة مسن المادة الخامسة من القانون رقم ٥٧ المسنة ٤٦٩ الن يطلب إعادة تسجيل اسمه بجدول المحامين ويعفى في هذه الحالة من دفع رسم التسجيل فيها.

المادة الحادية والسبعون بعد المائة: لمجلس النقابة إصدار التعليمات اللازمة التسهيل تنفيذ أحكام هذا القانون.

المادة الثانسية والسبعون بعد المائة: يلغى قانون المحاماة رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٤ ولا يعمل بأي نص يتعارض مع أحكام هذا القانون صراحة أو دلالة.

<sup>(</sup>١) انظر د . عبد الفتاح مراد " تشريعات الصحافة في الدول العربية والمعايير الدولية - دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومعايير ومواثيق آداب المهنة العالمية " ص ٩٦ وما بعدها .

المادة الثالثة والسبعون بعد المائة: ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الرابعة والسبعون بعد المائة: على الوزراء تتفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم السادس من شهر شعبان لسنة ١٣٨٥ المصادف لليوم الثلاثين من شهر تشرين الثاني لسنة ١٩٦٥ (١).

التوقيع

رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء

 $<sup>^{(1)}</sup>$  أنظر د . عبد القتاح مراد "شرح صيغ الشركات – شرح صيغ عقود ودعاوى  $^{(1)}$  شركات الأشخاص والأموال " ص  $^{(2)}$  ومسا بعدها .

#### الباب الخامس

### الأصول التشريعية لقانون المحاماة في دولة الكويت

## الباب الأول في الشروط الواجب توافرها للاشتغال بالمعاماة

مسادة 1: يشترط فيمن يشتغل بالمحاماة أمام المحاكم أن يكون أسمه مقيدا بجدول المحامين الدائم أو المؤقت (١).

مسادة ٢ : يشترط فيمن يقيد أسمه بجدول المحامين الدائم.

أولا ــ أن يكون كويتيا<sup>(٢)</sup>.

ثانسيا \_ أن يكون كامل الأهلية ، محمود السيرة، حسن السمعة غير محكوم عليه قضائيا أو تأديبيا لأسباب ماسة بالذمة أو الشرف.

ثالسة الله الله الكويت أو من جامعة الكويت أو من المعترف بها أو إجازة القضاء الشرعي من إحدى كليات الشريعة الإسلامية بإحدى دول الجامعة العربية.

ويعفى من هذا الشرط المحامون الكويتيون الذين قيدوا بالجدول الدائم طبقاً لقانون المحاماة رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠.

مسادة ٣: يشترط فيمن يقيد أسمه بجدول المحامين المؤقت:

أولا \_ أن يكون من رعايا إحدى الدول العربية.

<sup>(</sup>١) يستحاض عن الأحكام الدواردة في قانون المحاماة رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠ بالنصوص المرافقة لهذا القانون .

<sup>(&</sup>lt;sup>۲)</sup> انظر د . عبد الفتاح مراد "موسوعة قانون التجارة الجديد ، دراسة مقارنة – شرح تقصيلي لجميع مواد قانون التجارة" ص ٣٣ وما بعدها .

ثانسياً ـ أن يكسون كامل الأهلية، محمود السيرة حسن السمعة غير محكوم عليه قضائيا أو تأديبيا لأسباب ماسة بالذمة أو الشرف.

ثالبثا \_ أن يكون حاصلا على إجازة الحقوق من إحدى كليات الحقوق بدول الجامعة العربية.

رابعا \_ أن يكون قد أشتغل بالمحاماة أو بعمل قضائي مدة لا تقل عن عشر سنوات.

خامس ا \_ أن يقيم بالكويت إقامة دائمة متصلة طوال مدة قيد أسمه بالجدول.

مسادة ٤: استثناء من المادة السابقة يقيد بالجدول المؤقت المحامون الحاليون السابق قيدهم ٢١ لسنة ٦٠ بشرط أن يكونوا مؤهلين ومن رعايا إحدى البلاد العربية ولا يجوز قيدهم بعد انقضاء هذه المدة إلا وفقا لأحكام المادة السابقة .

مسادة ٥: اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٨ ينشأ جدول مؤقت المحامين مدتسه سنتان يدرج به عدد لا يتجاوز الثمانية تختار هم لجنة قبول المحامين ممن تستوافر فيهم الشروط المبينة في المادة الثالثة من هذا القانون ويجوز للجنة أن تختار بعض من سبق قيده بالجدول الملغى .

ولمجلس السوزراء بناء على اقتراح وزير العدل وبعد أخذ رأي لجنة قبول المحاميس أن يوقف العمل بالجدول المؤقت خلال هذه المدة أو أن يجدد مدته أو أن يسزيد عدد المحامين المدرجين به أو أن ينقص هذا العدد فإذا أنقصه عين من يرى استبعادهم من الجدول.

وفي حالة تجديد مدة الجدول المؤقت تنظر اللجنة في طلب إدراج الراغبين في القيد بهذا الجدول حتى بالنسبة لمن سبق قيده في المدة المنتهية. وإذا أخل أحد المحامين المقيدين بهذا الجدول بواجبات مهنته جاز لوزير العدل استبعاد أسمه من الجدول بعد أخذ رأي لجنة قبول المحامين.

مسادة ٥ مكرر: في حالة وقف العمل بالجدول الموقت أو عدم تجديد مدة الجدول الموقت أو عدم تجديد مدة الجدول الموقت أو عدم إعادة قيد من كان مدرجاً به من المحامين قبل الفصل في قضي قضيية منظورة موكل فيها جاز للمحامي أن يحضر عن موكله في هذه المخسية حستى يستم الفصل فيها ابتدائيا أو استتنافيا أو ينيب عنه محاميا من المقيدين بالجدول الدائم أو الموقت لمباشرتها دون أن يدفع الموكل أتعابا جديدة لهذا الأخير.

مسادة ٦: ينشأ محكمة الاستثناف العليا جدول عام يشمل أسماء جميع المحاميس المقيدين بالجدولين الدائم والمؤقت ويلحق بالجدول العام للمحامين غير المشتغلين بسبب توظفهم أو كفهم عن مزاولة المهنة أو التحاقهم بعمل لا يستفق مسع هذه المهنة طبقا لنصوص هذا القانون كما ينشأ في نفس المحكمة الجسدولان الدائم والمؤقت طبقاً للمواد الثانية والثالثة والرابعة من هذا القانون وتودع نسخة من الجدول العام وملحقه بالمحكمة الكلية.

مسادة ٧ : تؤلف لجنة قبول المحامين من:

١ \_ رئيس محكمة الاستئناف العليا.

٢ \_ وكيل محكمة الاستئناف العليا.

٣ ــ النائب العام.

٤ \_ وكيل وزارة العدل.

٥ \_ رئيس المحكمة الكلية.

وفي حالة غياب أي أحد من هؤلاء يحل محله من يقوم مقامه.

آ بعـة مؤهليـن من جمعية المحامين والحقوقيين من المسجلين بجدول المحامين المشتغلين تختارهم الجمعية (۱).

ويعهد بجداول المحاميس الدائد والمؤقت والعام وملحقه على هذه اللجنة ويعهد بجداول المحاميس الدائد والمؤقت والعام وملحقه على الأقل على أن يكون أحدهم من جمعية المحامين والحقوقيين فإن تخلف تأجل الاجتماع إلى جلسة أخرى مع إخطار أعضاء الجمعية فإذا لم يحضر واحد منهم أعتبر انعقاد اللجنة صحيحا، وتكون قراراتها بأغلبية الأصوات فإذا تساوت يرجح الجانب الذي فيه الرئيس.

مسمادة ٨: تقدم طلبات القيد إلى رئيس لجنة قبول المحامين مع الأوراق المثبتة لتوافر شروط القيد.

مسادة ٩ : تتعقد لجنة قبول المحامين بدعوة من رئيسها للنظر في الطلبات المقدمة وتقرر قيد من توافرت فيه الشروط أو رفض القيد إذا لم تتوافر مع بيان الأسباب وذلك في غيبة الطالب ولمن رفض طلبه أن يتظلم إلى اللجنة خسلال خمسة عشر يوما من تاريخ تسلمه إخطار بالبريد المسجل برفض طلبه، وتبت اللجنة في تظلمه بعد سماع أقواله ويكون قرارها في التظلم نهائيا لا يجوز الطعن فيه.

مسادة ١٠ : على المحامي الذي توظف أو كف عن مزاولة المهنة أو التحق بعمل لا يتفق مع هذه المهنة أن يطلب إلى لجنة قبول المحامين نقل أسمه إلى جدول المحامين غير المشتغلين وله أن يطلب إلى اللجنة المذكورة إعادة قيد أسمه بجدول المحامين غير المشتغلين، وتسري في هذه الحالة أحكام المواد ٢ ، ٤ ، ٥ من هذا القانون.

<sup>(</sup>۱) أنظر د . عبد القتاح مراد "موسوعة الشركات - شرح تفصيلي لكل مادة على حدة من مواد قانون الشركات" الجزء الثاني ص ١٦ وما بعدها .

مسادة ١١ : يؤدي المحامي الذي قيد أسمه بالجدول الدائم أو المؤقت أمام إحدى دوائر محكمة الاستثناف العليا قبل مزاولة العمل اليمين الآتية:

(أقسسم بسالله العظيم أن أوَّدي أعمالي بالأمانة والشرف أن أحافظ على سر المهنة وأن أحدّرم قوانينها وتقاليدها).

## الباب الثاني في حقوق المحامين وواجباتهم

مادة ١٢ : لا يجوز الجمع بين المحاماة وبين ما يأتي:

رئاسة مجلس الأمة (١).

٢ ــ الاشتغال بأي عمل لا يتفق وكرامة المحاماة.

٣ ــ الــتوظف في إحدى مصالح الحكومة أو الجمعيات أو الهيئات أو البنوك
 أو الشركات أو لدى الأفراد.

ويحظر على أعضاء مجلس الأمة والمجلس البلدي من المحامين المرافعة في قضايا ضد المصالح العامة أو الهيئات العامة أو عن متهمين في قضايا تمس أمن الدولة أو ماليتها.

مسادة ١٣ : لا يجوز لموظف الحكومة الذي ترك الخدمة وأشتغل بالمحاماة أن يسترافع ضد المصلحة التي كان بها وذلك خلال السنوات الثلاث التالية لترك الخدمة.

مسادة ١٤ : على كل محام أن يؤدي قبل قيد أسمه بالجدول الدائم أو المؤقت رسم قيد قدره مائة دينار كويتي يدفع عند تقديم طلب القيد ويرد للطالب إذا رفض طلبه نهائيا.

<sup>(</sup>١) أنظر د. عبد الفـتاح مـراد "شرح جرائم التهرب الضريبي في القوانين المصرية والقانون المقارن" ص ٨٠ وما بعدها .

وعلى المحامي الذي قيد أسمه في الجدول الدائم أو الموقت أن يؤدي رسما سنويا قدره خمسة وعشرون دينارا وذلك في أول سبتمبر من كل سنة وإذا تأخير عين سداد الرسم جاز للجنة قبول المحامين استبعاد أسمه من الجدول وإذا أدى المحامي الرسم بعد ذلك أعيد قيد أسمه بالجدول.

مسادة ١٥ : تكون المرافعة أمام المحاكم باللغة العربية وتكتب المذكرات بهذه اللغة.

مسادة ١٦ : يكون حضور المحامين أمام المحاكم بالرداء الخاص بهم.

مسادة 1۷: للمحامين دون غيرهم حق الحضور عن الخصوم أمام المحاكم إنسا يجوز للمنقاضين أن ينيوا عنهم في المرافعة أمامها أزواجهم أو أصهارهم أو أشخاصاً من ذوي قرباهم لغاية الدرجة الرابعة.

ويجوز للمحامين المقررين في البلاد العربية المرافعة أمام المحاكم في قضية معينة بإذن خاص من وزير العدل بالاشتراك مع محام مقيد بالجدول الدائم أو المؤقت وبشرط المعاملة بالمثل.

مـــادة ١٨ : لا يجوز تقديم صحف الاستثناف أمام أية محكمة إلا إذا كانت موقعة من أحد المحامين .

مسادة ١٩ : يقبل للمرافعة أمام المصاكم عن البنوك أو الشركات أو المؤسسات التي لا يقل رأس مال كل منها عن مائة ألف دينار بعد موافقة لجينة قبول المحامين محامون أقلام قضايا هذه الجهات، الحاصلون على الجيازة الحقوق ويكون ذلك بتوكيل يصدر من الممثل القانوني لهذه الجهات مصدقا على توقيعه وصفته رسميا، على أن لا يمثلوا أكثر من جهة واحدة .

مسادة ٢٠: يجب على المحامي أو على أي وكيل أخر أن يقدم توكيله مصدقاً عليه إلى المحكمة في أول جلسة يحضر فيها عن موكله وإذا حضر الموكل مع المحامي أثبت كاتب الجلسة ذلك في محضر الجلسة بعد أداء رسم التوكيل وقام هذا مقام التصديق على الإمضاء.

مسادة ٢١ : المحامي الذي صدر له توكيل عام رسمي أو مصدق عليه قانونا ويتضمن نيابة عن أحد الخصوم أمام محكمة أو أكثر يعفى من تقديم أصلى التوكيل اكتفاء بصورة رسمية منه يودعها قلم كتاب المحكمة الكلية، وتعد المحكمة المذكورة سجلا تقيد فيه التوكيلات العامة التي تقدم لها من هذا القبيل ويحرر من واقعة كشوف ترسل إلى باقى المحاكم.

مسادة ٢٢ : المحامسي مسئول قبل موكله عن أداء ما عهد به إليه طبقاً الأحكام القانون وشروط التوكيل.

مسسادة ٢٣ : على كل محام أن يتخذ له مكتبا أو أكثر في الكويت لمباشرة القضايا الموكل فيها وعليه أن يخطر لجنة قبول المحامين بعنوان مكتبه وبأي تغيير يطرأ عليه.

مسادة ٢٤ : للمحامي الموكل في دعوى أن ينيب عنه في الخصومة أو في المسرافعة أو في غير ذلك من إجراءات التقاضي محامياً آخر تحت مسئوليته دون توكيل خاص ما لم يكن في التوكيل نص يمنع ذلك (١).

مسادة ٢٥ : مسع مراعاة نص المادة ١٠٨ من قانون المرافعات لا يجوز تكليف المحامى أداء الشهادة في نزاع وكل أو أستشير فيه.

مسادة ٢٦: يجب على جمعية المحامين والحقوقيين بناء على طلب لجنة المعونة القضائية أو المحكمة أن تتتدب أمام المحاكم المدنية أو الجزائية أو الستجارية محاميا للدفاع عن الفقير مجاناً ويجوز للمحامي أن يطلب من المحكمة التبي حضر أمامها تقدير أتعابه ضد الخصم المحكوم عليه

<sup>(&</sup>lt;sup>۱)</sup> انظر د . عبد الفسّاح مراد "شرح أحكام محكمة النَ**قَض كمحكمة موضوع** جنائياً ومدنياً ص ٨٥ وما بعدها .

بالمصــروفات وينفذ عليه بها ولا يسوغ للمحامي المذكور أن يتتحى عنه إلا لأسباب تقبلها اللجنة المذكورة أو المحكمة المنظور أمامها الدعوى.

مسادة ۲۷ : إذا ندبت محكمة الجنايات محامياً الدفاع عن المتهم بجناية عملا بالمادة ۲۷ من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية وجب عليه الحضور مع المتهم في جميع جلسات المحاكمة والدفاع عنه وإذا تخلف بدون عذر عن أداء هذا الواجب جاز لمحكمة الجنايات الحكم عليه بغرامة لا تزيد على مائة ديار شريطة أن يكون المحامي المنتدب فيها قد أعطى نسخة طبق الأصل من ملف القضية والمنتدب فيها دون مقابل قبل الجلسة المحددة لنظرها هوقت كاف وتقدر محكمة الجنايات عند الفصل في الجناية المنتدب فيها محام أتعاب هذا المحامسي ضمن الحكم الذي تصدره ولا يجوز الطعن في أمر التقدير المذكور، وتصرف الأتعاب المقدرة للمحامي المنتدب من خزينة وزارة العدل بموجب شهادة تعطى له من المحكمة التي قدرتها.

مسادة ٢٨ : في حالة وفاة المحامي أو شطب اسمه أو وقفه أو الحجز عليه أو استحالة قيامه بوكالته تنتدب المحكمة بناء على طلب موكله محاميا يحل محله مؤقتا حتى يقوم بإختيار وكيل آخر.

مسادة ٢٩ : المحامي دائما أن يتتحى عن وكالته أو عن ندبه أمام المحاكم المدنية والستجارية وفي هذه الحالة يجب أن يخطر موكله أو من يندب عنه بكتاب موصسى عليه (مسبجل) بنتيجته وأن يستمر في مباشرة إجراءات الدعوى شهرا على الأكثر متى كان لازما للدفاع عن مصالح الموكل أو من نبدب عينه وعلى المحامي إذا أراد التتحي عن الدعوى أن يرد لموكله عند طلبه سند التوكيل والمستتدات والأوراق الأصلية ومقدم الأتعاب.

مسادة ٣٠ : على المحامي عند انقضاء التوكيل أن يرد لموكله عند طلبه سند التوكيل والمستندات والأوراق الأصلية ومع ذلك يجوز له إذا لم يكن قد حصل على أتعابه أن يستخرج على نفقة موكله صورا من جميع المحررات التسي تصلح سندا في المطالبة بهذه الأثعاب وأن يبقى لديه المستندات والأوراق الأصلية حستى يؤدي له الموكل مصروفات استخراج الصور ولا يلزم المحامي أن يسلم موكله مسودات الأوراق التي حررها في الدعوى ولا الكتب الواردة منه ولا المستندات المتعلقة بما أداه عنه ولم يؤد اليه، ومع ذلك يجب على المحامي أن يعطى موكله صورا من هذه الأوراق بناء على طلب الموكل وعلى نفقته.

مسادة ٣١ : يسقط حق الموكل في مطالبة محاميه بالأوراق والمستندات المودعة لديه بعد مضي خمس سنوات ميلادية من تاريخ انتهاء مهمته إلا إذا طلبها الموكل قبل مضي هذه المدة بكتاب موصى عليه (مسجل) فتبدأ مدة السقوط من تاريخ هذا الكتاب.

مسادة ٣٣ : يتقاضى المحامي أتعاباً من موكله بحسب الاتفاق بينهما ويجوز المحكمة التي نظرت القضية أن تتقص بناء على طلب الموكل الأتعاب المتفق عليها إذا رأت أنها مبالغ فيها بالنسبة لما تتطلب القضية من جهد ولما عاد على الموكل من نفع ولا يجوز إنقاص الأتعاب إذا كان الاتفاق عليها قد تم بعد الانتهاء من العمل وليس للمحامي على كل حال أن يبتاع كل أو بعض المحقوق المنتازع عليها أو أن يتفق على أخذ جزء منها نظير أتعابه أو على مقابل ينسب إلى قدر أو قيمة ما هو مطلوب في الدعوى أو ما يحكم به فيها. ولا يجوز له في أية حال أن يعقد اتفاقا على الأتعاب من شأنه أن يجعل له مصاحة في الدعوى أو العمل الموكل فيه ولا تنتهي العلاقة بين الموكل ومحاميه ولا يستحق الأتعاب كاملة إلا من تاريخ تتفيذ الحكم أو الأمر المكلف به تنفيذا لهائياً ما لم ينص على خلاف ذلك بموجب عقد الاتفاق.

مسادة ٣٣ : إذا لم يكن هناك اتفاق مكتوب على الأتعاب أو كان الاتفاق المكتوب باطلا، قدرت المحكمة التي نظرت القضية عند الخلاف وبناء على طلب المحامي أو الموكل أتعاب المحامي بما يناسب الجهد الذي بذله والنفع الذي عاد على الموكل.

وللمحامسي وللموكسل حسق التظلم في أمر التقدير خلال الخمسة عشر يوما التالية لإعلانسه بالأمسر وذلك بتكليف خصمه بالحضور أمام المحكمة التي أصسدرت الأمر وينظر التظلم على وجه الاستعجال ويغرفة المشورة (غرفة المداولسة) ويكسون الحكم الصادر في التظلم نهائيا غير قابل للطعن، أما إذا كانست الأتعساب المخسئلف علسيها عن عمل آخر وليس عن قضية نظرتها المحكمسة فللمحامي وللموكل أن يرفع دعوى عادية لتقديرها تتبع فيها قواعد قانونية المرافعات العادية ويحكم فيها على وجه الاستعجال (1).

مسادة ٣٤ : يسقط حق المحامي في مطالبة موكله بالأتعاب عند عدم وجود سند بها بمضي خمس سنوات ميلادية من تاريخ انتهاء العمل الذي قام به المحامي.

مسادة ٣٥ : مسن أخل من المحامين بواجباته أو بشرف طائفته أو حط من قدر ها بسبب سيره في أعمال مهنته أو في غير ها يجازى بإحدى العقوبات التأديبية المبينة بعد .

أولا: الإنذار.

ثانسيا: التوبيخ.

ثالثا: الوقف لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات.

رابعا: محو الاسم من الجدول .

<sup>(1)</sup> انظر د. عبد الفتاح مراد " شرح التحقيق الجنائي الفني والبحث الجنائي " ص ٥٢ وما بعدها .

مادة ٣٦ : توقع النيابة الهعامة الدعوى التأديبية من تلقاء نفسها أو بناء على طلب وزير العدل أو رئيس محكمة الاستثناف العليا أو رئيس المحكمة الكلية أو جمعية المحامين والحقوقيين .

مسادة ٣٧ : يكون تأديب المحامين من اختصاص مجلس يشكل من رئيس المحكمة الكلية أو وكيلها رئيساً ومن أثنين من قضاتها تعينهما جمعيتهما العمومية كل سنة ومن محاميين يختارهما مجلس إدارة المحامين والحقوقيين لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد.

مسادة ٣٨ : يعلن المحامي بالحضور أمام مجلس التأديب بكتاب موصى عليه (مسجل) بعلم الوصول قبل الجلسة المحددة بخمسة عشر يوما ويجوز للمحامي أن يحضر بنفسه أو يوكل محاميا عنه وللهيئة التأديبية أن تأمر بحضوره شخصيا أمامها.

مسادة ٣٩: يجوز لمجلس التأديب وللنيابة العامة وللمحامي أن يكفلوا بالحضور الشهود الذين يرون فائدة من سماع شهاداتهم فإذا تخلف أحد من الشهود عن الحضور أو حضر وأمنتع عن أداء الشهادة جاز للمجلس معاقبته بالعقوبات المقررة في المادة ٤٠٠ من قانون الجزاء ويعاقب على شهادة الرور أمام مجلس التأديب بالعقوبات المقررة في المادة ١٢٦ من القانون المذكور لشهادة الزور.

مسادة ٤١ : يجب أن يكون قرار مجلس التأديب مسببا وأن تتلى أسبابه كاملة عند النطق في جلسة سرية ويكون للقرارات الصادرة بمحو الاسم أو الوقف أثرها لدى جميع المحاكم وتبلغ القرارات التأديبية إلى المحتكم وجمعية المحامين والحقوقيين ويتخذ كل منها سجلا تقيد فيه هذه الأحكام وإذا كان القرار صادراً بمحو الاسم من الجدول أو الوقف فينشر منطوقه دون الأسباب في الجريدة الرسمية.

مسادة ٢ : تعلن القرارات التأديبية في جميع الأحوال على يد محضر ويقوم مقام الإعلان تسليم صورة القرار إلى المحامي صاحب الشأن بإيصال. مادة ٣ : يجوز للمحامي أن يعارض في الأحوال التي تصدر في غيبته خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانه أو استلامه صورة منها وتكون المعارضة بتقرير من المحامي المعارض أو الوكيل عنه بقلم كتاب المحكمة الكلية .

مسادة 22: النيابة العامة والمحامي المحكوم عليه استثناف القرارات الصادرة من مجلس التأديب المنصوص عليه في المادة ٣٧ من هذا القانون السي محكمة الاستثناف العليا وذلك خلال خمسة عشر يوما تبدأ بالنسبة إلى النيابة العامة من تاريخ صدور القرار وبالنسبة إلى الحامي من تاريخ إعلانه بالقرار أو تسليمه صورته ويفصل في هذا الاستثناف مجلس يؤلف من رئيس محكمة الاستثناف العليا أو وكيلها ومن أثنين من مستشاريها تعينهما جمعيتها العمومية كل سنة والقرار الذي يصدر يكون نهائيا.

مسادة ٥٤: للمحامسي السذي صسدر قرار تأديبي بمحو أسمه من جدول المحاميسن أن يطلب من لجنة قبول المحامين بعد ثلاث سنوات ميلادية على الاقسل مسن تاريخ صدور هذا القرار إعادة قيد أسمه في الجدول وللجنة أن تجيبه إلى طلبه إذا رأت أن المدة التي مضت من تاريخ صدور القرار كافية إصسلاح شأنه وإزالة أثر ما وقع منه، أما إذا قضت برفض طلبه، فلا يجوز لسه تجديده إلا بعد مضي سنة على رفض طلبه ولا يجوز تجديد الطلب بعد ذلك والقرار الذي يصدر برفض الطلب لا يجوز الطعن فيه.

# الباب السادس قانون المحاماة في الجمهورية العربية اليمنية البــاب الأول التعريف والأهداف الفصل الأول التعريفات

مسادة ١ : يقصد بالتعابير التالية: المعاني المبينة إزاء كل منها:

١ ــ النقابة: نقابة المحامين اليمنيين .

٢ ــ الجمعية العمومية: هي الهيئة المكونة من المحامين أعضاء النقابة .

٣ \_ المجلس: مجلس نقابة المحامين اليمنيين .

٤ \_ النقيب: نقيب المحامين اليمنيين .

مـ العضو: هو عضو نقابة المحامين اليمنيين (١).

الجهة الإدارية المختصة: وزير الشئون الاجتماعية والعمل.

مسادة ٣ : المحاماة مهنة حرة تؤدي خدمة عامة ينظمها القانون.

مسادة ٣ : تستهدف مهنة المحاماة التطبيق الأمثل للتشريعات النافذة وتحقيق عدالة التقاضي، والدفاع عن الحقوق الطبيعية والإنسانية التي كفلتها الشريعة الإسلامية الغراء والدستور اليمني والقوانين النافذة .

عدة الاسكنسوم

<sup>(</sup>۱) أنظر د . عبد الفتاح مراد أشرح قانون إيجار الأماكن غير السكنية والمحلات طبقاً للقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٧ المعدل بالقانون ١/١٤ و ١٠٠٧ من ما بعدها .

## الفصل الثاني التكوين والأهداف

مسمادة ٤: وفقا القوانين في الجمهورية اليمنية يشكل المحامون اليمنيون نقابة تسمى (نقابة المحامين اليمنيين) تضع في عضويتها كافة المحامين المسجلين في جدول النقابة.

مادة ٥ : تتمتع النقابة بشخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة .

مسادة ٣: يكسون مقر النقابة الرئيسي مدينة صنعاء، ولها أن تنشئ فروعا في مختلف المدن اليمنية على ألا يقل عدد أعضاء الفرع عن خمسة وعشرين عضسوا وذلك وفقا للقانون رقم (١٩/١٦م) والتنسيق مع الجهة الإدارية المختصة والاعتبارات التي يراها مجلس النقابة .

مسادة ٧ : تسعى النقابة إلى تحقيق الأهداف التالية :

 أ ــ العمـــل عاـــى تنظـــدم مهنة المحاماة وتطوير ها كما وكيفا بما يكفل تقديم خدمـــات رفـــيعة المســتوى وفقا للقانون اليمني وأعراف المهنة المعمول بها عربيا ودوليا.

ب ـ الدفاع عن حقوق الأعضاء بما يكفل حرية ممارسة المهنة على أفضل وجه، والعمل على حل المشاكل التي قد تنشأ بين الأعضاء أو بينهم والأفراد والمؤسسات فيما يخص مهنة المحاماة.

ج - ترسيخ تقاليد وأخلاق مهنية ترفع من شأن المحاماة بما يعزز دورها
 وإحترامها داخل المجتمع .

د ــ الدفاع عن مصالح النقابة والمحافظة على تقاليد المهنة وضمان حرية المحامي في أداء رسالته.

هــــ تقديم المعونة القضائية المجانية لغير القادرين عليها وفقا للأنظمة واللوائح التي يصدرها مجلس النقابة :

و - تعبئة إمكانيات النقابة وتتغليم جهود أغضائها لتطوير الفكر القانوني بما
 يخدم ترسيخ مبدأ سيادة القانون .

ز ــ العمل على تبسيط إجراءات النقاضي وإزالة العراقيل المادية والتعقيدات
 الإدارية وتيسير سبل العدالة أمام المتقاضين في مختلف درجات التقاضي.

ح ــ المساهمة فــى تطويــر التشويعات اليمنية من خلال إعداد الدراسات والأبحــاث التــي تســتهدف إصــدار تشويعات تعالج قضايا الإنسان اليمني وطموحاته في النمو والتقدم بالتعاون مع الجهات المختصة ذات العلاقة .

ط ـ العمـل علـى نشـر الوعي القانوني لدى المواطنين بمختلف الوسائل المتاحة بالتعاون مع اتحاد الحقوقيين اليمنيين .

ى ـ تقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأعضاء.

ك ... إنشاء صندوق مالي خاص بالأعضاء يسمى (صندوق توفير الضمان الاجتماعي) يكون الغرض منه مساعدة الأعضاء عقد الحاجة وتوفير معاشات تقاعدية وإعانات وقتية أو شهرية بما يكفل للمحلمين وأسرهم حياة كريمة.

ويتولى مجلس النقابة إعداد الأنظمة واللوائح المنظمة لذلك وعرضها على الجمعية العمومية الادرارها .

ل -- تسعى المنقابة إلى إقامة صلات وعلاقات نقانية مع نقابات المحامين العربية واتحادات الإسلامية والدولية لعربية والدولية لخدمة قضايا العدل والسلام في العالم بما يتفق وأهداف النقلية -

م ... العمـل على تنظيم جهود المحامين في شطري الوطن في سبيل إعادة الوحدة اليمنية باعتبارها نواة للوحدة العربية والإسلامية تعشية مع مبادئ وأهداف المثورة والميئاق الوطني والخطوات الوحدوية التي يخطوها الشطران.

ن- الدفاع ونصوص الدستو\_ الدائم ومبادئ وأهداف الثورة والميثاق
 الوطنى .

## الباب الثاني الغضوية الفصل الأول شروط العضوية

مسسادة ٨ : يجب أن تتوافر في العضو المنضم إلى نقابة المحامين اليمنيين الشروط التالية :

أ ــ أن يكون يمني الجنسية .

ب \_ أن يكون حاصلاً على إجازة في الشريعة والقانون من جامعة صنعاء
 أو إجازة في الحقوق أو ما يعادلها من جامعة أخرى معترف بها وفقاً لقانون
 المحاماة (۱).

ج ــ يلتزم بميثاق الشرف المحامين اليمنيين .

د ــ يلتزم بكل ما تصدره النقابة من قرارات .

هـ ـ أن يكون مجازا لمزاولة المهنة .

و ــ أن يكون مقيمًا في اليمن.

ز ــ أن يتقدم بطلب العضوية مرفقا به الوثائق التي يحددها النظام الداخلي .

<sup>(</sup>١) انظر د. عبد الفتاح مراد موسوعة شرح جرائم قانون العقوبات والتشريعات الجنائسية الخاصة والقيود والأوصاف الجنائية الخاصة بها " الجزء الثالث . ص ٥٠ وما بعدها .

## الفصل الشائي تجهيد العضوية وفقدانها

مادة ٩ : أولا : تجمد العضوية في الحالات الآتية :

أ ... عدم سداد الاشتراكات الشهرية لمدة ستة أشهر متنالية بدون عدر مقبول. ب ... فقدان أي شرط من شروط العضوية، وقرار التجميد من حق مجلس النقابة على أن يعرض على الجمعية العمومية في أول اجتماع لها لإقراره أو رفضه بعد سماع دفاع العضو.

ثانياً: تنتهى العضوية في الحالتين التاليتين:

أ \_ القصيل (١).

ب ــ الوفاة .

مادة ١٠: يتمتع عضو النقابة بالحقوق التالية:

١ \_ حضور الاجتماعات العامة للجمعية العمومية التي تنظمها النقابة.

٢ ـــ إبداء الأراء والمقترحات ضمن الاجتماعات العامة للجمعية العمومية.

٣ \_ المشاركة في النشاطات التي تقوم بها الجمعية العمومية للنقابة.

<sup>(</sup>۱) أنظر د . عيد القتاح مراد 'انظر د . عيد الفتاح مراد 'برنامج CD الموسوعة العقاريسة - شرح تفصيلي للقوانين العقارية المعمول بها في مصر وتطبيقات المحاكم المختلفة بشأنها وهي القانون التمويل العقاري والقانون المدني وقانون المسرافعات والحجر الإداري وقوانيسن المبنوك وقوانين الشهر العقاري والسجل العيني والرسوم وقوانيسن المباني والعمران والضرائب العقارية مطقا عليها بمبادئ النقض والإدارية والدستورية الطيا .

- ٤ ــ الترشيح لعضوية مجلس النقابة أو اللجان المتفرعة عنه.
  - هـ الانتخابات أو التصويت (۱).
  - ٦ \_ حيازة بطاقة العضوية العاملة .
- ٧ ــ الحصول على عون النقابة ومساعدتها في حالة تعرض العضو لظروف تستدعي ذلك كالمرض أو التعرض لنكبة .

٨ ــ في حالة وفاة العضو تسعى النقابة إلى رعاية أسرته وأطفاله عن طريق الجهات المسئولة فـــ الدولة وبتقديم العون المباشر بحسب أنظمة النقابة والإمكانيات المتاحة.

## الفصل الثاني الواجبات

#### مسادة ١١: يحظر على المحامى:

أ ... السعى لاستجلاب أصحاب القضايا بطريقة لا تتفق مع كرامة المهنة.

ب \_ الإعلان عن نفسه بشكل لا يتفق مع أداب المهنة.

ج \_ أن يضيف إلى أسمه على أوراق أو لوحة مكتبه أي لقب أو أوصاف
 غير كلمة المحامى، باستثناء الألقاب العلمية الصحيحة.

د \_ وضع لوحة على مكتبه ذات ألوان ملفتة أو بطريقة غريبة.

مسادة ۱۲ : يحظر على المحامي إفشاء سر أوتمن عليه بصفته أو عرفه عن طريق مهنته ولو بعد انتهاء الوكالة إلا إذا كان يهدف منع وقوع جريمة محققة.

<sup>(1)</sup> انظر د . عدد الفستاح مراد "برنامج CD موسوعة مراد الجنائية والمدنية للقواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية في ٧٧ عاماً منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٣١ حتى عام ٢٠٠٢ وطرق نقض الأحكام في القوانين العربية.

مسادة ١٤ : لا يجوز للمحامي أن يستعين في ترافعه أمام القضاء بمراسلات وأحاديث خاصة جرت بينه وبين زميل له إلا بإذن هذا الأخير.

مسادة 10: لا يجوز للمحامي أن يستند في مرافعاته ومذكراته إلى نصوص واجستهادات قضسائية أو مراجع ناقصة أو غير صحيحة أو محورة بصورة تتتافى مع الأمانة العلمية المفروضة عليه، وعليه إذا دعي لإعطاء مشورة أن يضع واجب الأمانة فوق أي واجب آخر.

مسلمة ١٦ : يحظر على المحامي أن يتعاون أو يترافع مع أي شخص إستبعدته النقابة من عضويتها .

مسادة ١٧ : يجب على المحامي احترام هيئات النقابة وكل ما يصدر عنها وعليه تنفيذ القرارات، والتعليمات دون ايطاء وأن لا يتلكأ في الإجابة عن استفسارات هذه الجهات ما لم يتعارض مع سر المهنة.

مسادة ١٨ : يحظر على المحامي مخاصمة زميل له نيابة عن الغير إلا بإذن من هذا الزميل، وعليه أن يسعى لحل الخلاف صلحا فإن تعذر ذلك وجب عليه الحصول على إذن من نقيب المحامين أو رئيس الفرع.

مادة ١٩ : يحظر على المحامي قبول الوكالة في قضية سبق التوكيل فيها لمحام آخر إلا بإذن من هذا الأخير.

مادة ٢٠ : على المحامي عند الترافع ارتداء زي المحاماة وموجبة سوداء (روب) إلا إذا كان يترافع في قضية خاصة به شخصياً.

مسادة ٢١ : لا يجوز للمحامي أن يبتاع في مقابل أتعابه الحقوق المتنازع عليها كلها أو بعضها، ولا أن يأخذ أسانيد للأمر بأتعابه ولا ينقل ملكية

الأسانيد لأسمه ليدعى بها.

مــــادة ۲۲ : عــــى المحامي أن يتخذ له مكتبا لاتقا، ولا يجوز أن يكون له أكثر من مكتب في المدينة الواحدة.

مسادة ٣٣ : يحظر على المحامي قبول الوكالة ضد من سبق التوكيل عنه فسي موضوع النزاع وما يتعلق به مباشرة، وعليه الإمنتاع عن أية مساعدة ولسو مسن قبسيل المشورة لخصم موكله في النزاع ذاته أو في نزاع مرتبط، وبصفة عامة لا يجوز للمحامى أن يمثل مصالح متعارضة (١).

مسادة ٣٤ : كل مخالفة لأحكام هذا النظام تعرض صاحبها للمسألة وللمجلس حق توقيع اللوم التنبيه للفت النظر للالذار للالذار التجميد.

مادة ٧٥ : تحدد اللائحة الداخلية الحالات التي يجوز فيها توقيع العقوبات المذكورة ومن يملك حق توقيعها.

## البـاب الرابـم مـئات النقابـة

مسادة ٢٦ : تمارس النقابة نشاطها من خلال الهيئات التالية:

أ \_ الجمعية العمومية.

ب \_ مجلس النقابة.

## الفصل الأول الجمعية العمومية واغتصاصاتها

مسادة ٢٧ : تعتبر الجمعية العمومية السلطة العليا لنقابة المحامين، وتتكون من مجموع المحامين اليمنيين الأعضاء في النقابة.

<sup>(</sup>۱) أنظر د . عبد الفتاح مراد إسرنامج CD موسوعة مراد لشرح قوانين الضرائب والمحاسبة والمراجعة القانونية.

مادة ٢٨ : تختص الجمعية العمومية بما يلي:

أ ــ انتخاب النقيب.

ب ـ انتخاب أعضاء مجلس النقابة.

ج ــ النظر في جدول الأعمال المقدم من مجلس النقابة.

د - التصديق على الحسابات النهائية المقدم من مجلس النقابة.

هــــ دراســة التقرير السنوي لمجلس النقابة وإقرار موازنة السنة المالية
 المقبلة .

و \_ إقرار خطة عمل النقابة خلال السنة المقبلة.

ز - إقرار النظام الأساسي للنقابة أو تعديله، شريطة عدم مخالفته للقانون رقم (٦٣/١) والقوانين النافذة.

ح ــ إقرار فصل عضو أو أكثر من أعضاء النقابة.

ط - حـل الـنقابة وتحديد الجهة التي سنتول أو توكل إليها مهمة الإشراف على أمـوال وممتلكات النقابة بعد المصادقة على الحل من الجهة الإدارية المختصة.

ي ــ تعديل رسم العضوية إذا لزم الأمر.

ك - انتخاب لجان لدورة الانعقاد.

م - إختيار مراقب الحسابات وتحديد مكافأته.

مسادة ٢٩ : تجتمع الجمعية العمومية كل سنة وذلك في الشهر التالي للإجسازة القضائية الثانية ويجوز أن تتعقد الجمعية أكثر من مرة في السنة إذا طلب ذلك مجلس النقابة أو ثلث أعضاء النقابة .

مسادة ٣٠ : يكون اجتماع الجمعية العمومية قانونيا إذا حضرته الأغلبية المحلقة لأعضاء السنقابة، فإذا لم تتوفر الأغلبية المذكورة تدعى الجمعية

العمومية للاجتماع خلال شهر ويكون الاجتماع الثاني قانونيا إذا حضر، عدد لا يقل عن ثلث الأعضاء.

مسادة ٣١: تستخذ قرارات الجمعية العمومية بالأغلبية المطلقة لأعضاء السنقابة وفيما يخستص بحل النقابة فيشترط أن يكون القرار بأغلبية ثاثي الأعضاء، فإذا لم يحز القرار على النصاب القانوني المطلوب يعتبر طلب الحال مرفوضا.

مسادة ٣٣ : يستم انتخاب النقيب بالافتراع السري بورقة منفصلة، كما يتم انتخاب أعضاء مجلس النقابة بنفس الطريقة وبأغلبية الحاضرين المطلقة، ويكون ويكون الأعضاء الناجحون هم الحاصلون على أغلبية الأصوات، ويكون السثلاثة المرشحين التألبين لمجلس النقابة أعضاء احتياطبين بحسب التسلسل، وفي حالة حصول أحد من المرشحين المطلوبين لعضوية مجلس النقابة على عدد من الأصوات متساوي بين مرشح أو أكثر فعلى المجلس إجراء القرعة بينهم لاختيار واحد منهم.

#### مجلس النقابة واختصاصاته

مسادة ٣٣ : مجلس النقابة هو الهيئة التتفيذية العليا ويمارس اختصاصاته وفقاً لهذا النظام وهو مسئول مسئولية كاملة أمام الجمعية العمومية.

مسادة ٣٤ : يتكون مجلس النقابة من النقيب وثمانية أعضاء يتم انتخابهم من
 قبل الجمعية العمومية بالاقتراع السري ولمدة ثلاث سنوات .

مسادة ٣٥: يشترط فيمن يرشح نفسه أن يكون من المحامين المتفرغين والمقبوليت في الترافع أمام محكمة النقض أو محاكم الاستثناف وأن يكون قد مضمى على مزاولته لمهنة المحاماة مدة لا تقل عن ست سنوات متصلة على الترشيح ولا تدخل فيها مدد الأعمال المناظرة.

مسادة ٣٦: يشترط فيمن يرشح نفسه لعضوية مجلس النقابة أن يكون من المحاميان المتفرغيان و المقبولين في الترافع أمام محكمة النقض أو محاكم الاستثناف ومضى على مزاولته لمهنة المحاماة مدة لا تقل عن أربع سنوات متصلة قبل تاريخ الترشيح ولا تدخل مدة الأعمال المناظرة.

مادة ٣٧ : يتولى المجلس ما يلي:

أ \_ توزيع المهام بين أعضائه في أول اجتماع له وفقاً للنظام الداخلي.

ب ــ إعــداد وإقــرار الخطط التي تكفل تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة
 من الجمعية العمومية وتطبيق أحكام النظام الأساسي للنقابة.

ج - الإعداد للمؤتمر بما في ذلك الخطط والمقترحات التي تشمل مختلف أنشطة النقابة .

د ــ تلقي الشكاوى ضد المحامين والتحقيق فيها والتصرف بشأنها طبقا
 لقانون المحاماة وأحكام هذا النظام .

هــــ باعــداد موازنة النقابة التقديرية وإعداد حساباتها الختامية وعرضها
 على الجمعية العمومية .

د ــ البت في طلبات العضوية .

مادة ٣٨ : ينعقد المجلس بصفة دورية مرة كل شهر على الأقل .

مسادة ٣٩ : تعتبر جلسة المجلس شرعية بحضور أغلبية أعضائه شريطة حضور النقيب أو من يقوم مقامه، وللنقيب أن يدعو إلى جلسة استثنائية كلما دعت الحاحة الى ذلك .

مـــادة ٠٤: للمجلـس أن يختار الوسائل التي يراها كفيلة لتحقيق أهداف النقابة شريطة عدم تعارضها مع النظام الأساسي.

مسادة ٤١ : يتخذ المجلس قراراته بأغلبية الحاضرين وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب فيه النقيب . مادة ٢ ٤ : يمارس النقيب الاختصاصات التالية:

أحـ تمثـيل النقابة أمام القضاء وأمام الغير وله الإتابة أمام القضاء لمن يراه
 من أعضاء المجلس.

ب ــ تنفيذ قرارات المجلس .

ج ــ تعبين الموظفين اللازمين للنقابة وتحديد درجاتهم .

د \_ الإذن بالصرف على أعمال النقابة في حدود الميزانية .

# البـاب الخامس مالية النقابة الفصل الأول الموارد المالية للنقابة

مادة ٣٤: تتكون الموارد المالية للنقابة من الأتى:

 ١ ــ رسـوم الالستحاق وهــي خمسـمائة ريــال للمحامي وثلاثمائة ريال للمتمرنين.

Y = 1 الاشـــتراكات الشهرية وهي مانتان ريال المحامي ومائة ريال للمحامي تحت التمرين  $\binom{(1)}{2}$ .

٣ ــ الرســم الســنوي وهو خمسمائة ريال للمحامي وثلاثمائة ريال للمحامي
 تحت التمرين.

 ٤ ــ الإعانــات والتــبرعات والهــبات غــير المشروطة وبعد إبلاغ الجهة الإدارية المختصة.

٥ ـ الى موارد أخرى مشروعة.

<sup>(</sup>۱) أنظر د . عبد الفتاح مراد المعجم القانوني رباعي اللغة " فرنسي - إنجليزي - إيطالي - عربي - شرعي ص ٣٣ وما بعدها .

مسادة ٤٤ : تبدأ السنة المالية للنقابة من أول يناير وتنتهي في أخر ديسمبر مسن كل عام عدا سنة التأسيس التي تبدأ من تاريخ إنشاء النقابة حتى ديسمبر من نفس السنة .

مسادة ٤٦ : تكون أموال النقابة ملكا خالصاً لها وتسجل باسمها ، ولا يجوز التصرف بأموالها العقارية إلا بموافقة مسبقة من الجمعية العمومية (١).

#### الفصل الثاني حسابات النقابة

مـــادة ٧٤ : يــتولى المسئول المالي للنقابة تنظيم حسابات النقابة وإدارتها وفقا للنظام المحاسبي واللائحة الداخلية .

مادة ٨٤: تختار الجمعية العمومية مراقب حسابات قانوني يقوم بمراجعة حسابات النقابة نظير مكافأة مالية تقرها الجمعية العمومية بناء على اقتراح من مجلس النقابة.

#### البـاب السادس أحكام عامة

مسادة ٤٩ : يتمتع المحامي الذي ينتسب إلى نقابة أو اتحاد أو جمعية أخرى بكافة الحقوق التسي يتمتع بها عضو نقابة المحامين اليمنيين باستثناء حق

أنظر د . عبد الفتاح مراد موسوعة شرح جرائم قانون العقوبات والتشريعات
 الجنائية الخاصة والقيود والأوصاف الجنائية الخاصة بها " ص ٥٥ وما بعدها .

ترشيح نفسه لعضوية مجلس النقابة إذا ما كان عضوا في مجلس نقابة أو اتحاد أو جمعية أخرى عدا اتحاد الحقوقيين اليمنيين (١).

مسادة ٥٠: ١ ــ تلتزم النقابة في نشاطها بأحكام هذا النظام، ولا يجوز لها ممارسة أي نشاط مخالف للنظام العام أو القوانين والأنظمة النافذة .

لا يجوز للنقابة تلقي معونات أو دعما ماليا من أي جهة أجنبية إلا بعد
 موافقة الجهات الرسمية المختصة .

 ٣ ـ على النقابة إشعار الجهات الرسمية عند انتسابها إلى أي منظمة إقليمية أو دولية .

مسادة ٥١ : يضمع مجلس النقابة اللوائح الداخلية للنقابة وفقا لهذا النظام ويتم العمل بها على أن تعرض على الجمعية العمومية عند أول اجتماع لها.

مادة ٥٢ : فيما لم يرد به نص في هذا النظام يتم العمل بأحكام القانون رقم (٦٣/١١م).

مسادة ٥٣: أقسر هسذا النظام من قبل المؤتمر التأسيسي لنقابة المحامين اليمنيين المنعقد في صنعاء من ١٩٨٨/٤/٥ إلى ١٩٨٨/٤/٩ م (٢).

<sup>()</sup> أنظر د . عبيد القستاح مسراد أبسرنامج CD موسوعة مراد لشرح قواتين الضرائب والمحاسبة والمراجعة القانونية.

<sup>(1)</sup> أنظر د . عبد الفتاح مراد "موسوعة شرح جرائم قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة والقيود والأوصاف الجنائية الخاصة بها " ص ٥٥ وما بعدها

# الباب السابع القوانين المنظمة لممنة المعاماة في الجممورية العربية السورية

#### تمهيد وتقسيم:

سوف نتعرض في هذا الباب القوانين المنظمة لمهنة المحاماة في الجمهورية العربية السورية وذلك في الفصول التالية:

الفصل الأول: المنهاج العام الموحد لنظام التمرين.

الفصل الثانى: النظام الموحد لصناديق تعاون المحامين.

القصل الثالث: نظام صندوق إسعاف المحامين.

الفصل الرابع: نظام معونة التقاعد ووفاة المحامين (١) .

القصل الخامس : قانون تنظيم مهنة المحاماة قانون رقم ٣٩ تاريخ ١٩٨١/٨/٢١ .

الفصل السادس: قانون تقاعد المحامين(٢).

(<sup>؟)</sup> أنظر د . عبد الفتاح مراد " برنامج CD موسوعة مراد للتشريعات المصرية والعربة " .

<sup>&</sup>lt;sup>)</sup> انظـر د. عـيد الفـتاح مـراد "برنامج CD موسوعة مراد المدنية للقواعد القانونــية التى قررتها محكمة النقض المصرية في ٧٧ عاماً منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٣١ حتى عام ٢٠٠٧ وطرق نقض الأحكام في القوانين العربية " .

# الفصل الأول المنعام العام الموحد لنظام التمرين الفصل الأول القصل الأول

المسادة 1: يهدف التمرين إلى رفع مستوى المحامين المتمرنين العلمي والمسادة 1: يهدف التمرين العلمي والمعانية والقانونسي وتأهيلهم مهنيا ومسلكيا في مجال التطبيق العملي، لممارسة المهنة وفق تقاليدها وأعسرافها بما ينسجم مع أحكام قانون تنظيم مهنة المحاماة ونظامها الداخلي (1).

المسادة ٢: تسنهج فروع النقابة، من خلال نظام التعرين، بأنجح الوسائل لتوجيه المحامي المتعرن نحو البحث العلمي، وتزويده بأصول ممارسة المهنة والمسبادئ التي تقوم عليها، وإعداده على نحو يتيح له إمكان معالجة مختلف أنسواع الدعاوى، والأعمال الداخلة في المهنة ليكون مؤهلا لنيل لقب أستاذ في المجاماة.

المادة ٣: تشكل في كل فرع من فروع نقابة المحامين لجنة مؤلفة من ثلاثة إلى خمسة عشر عضوا تسمى (لجنة التمرين) يسلمها مجلس الفرع في مطلع كل عام من المحامين الأساتذة الذين لا تقل مدة ممارستهم للمهنة عن عشر سنوات.

<sup>&</sup>lt;sup>(۱)</sup> تــم استيدالها أحكام القانون رقم (۱۶) الصادر في ۱۹۷۲/٤/۲۲ الخاص يقانون المحامــاة . بأحكام القانون رقم ۳۹ الصادر في ۲۱ اب سنة ۱۹۸۲ الخاص يقانون المحاماة .

# ألفصل الثاني لمان التمرين

المادة ؛ : تعمل لجنة التمرين على تحقيق الأهداف المتوخاة من هذا المنهاج وتضمع بسرنامجاً كالمحاضرات السنوية وتعد جدولا بالمحاضرات المقسرحة للسنة التالمية على ضوء الموضوعات المقررة من قبل مجلس الفرع.

المادة • : يبدأ تنفيذ برنامج المحاضرات في الفروع في مطلع شهر آذار من كل عام.

تضع لجنة التمرين عند انتهاء المنهاج السنوي للمحاضرات تقريرا خطيا تتضمنه ملاحظاتها عن المحاضرات التي ألقيت وعن الأوضاع العامة للمتمرنين ترفعه إلى مجلس الفرع.

المادة ٧ : يتوجب على المحامي المترن وعلى عهدته ومستوليته أن يوافي لجنة التمرين بتقرير خطي مصدق من أستاذه كل ستة أشهر يبين فيه القضايا التي تابعها من دعاوى أستاذه والدعوى التي توكل فيها ويضم هذا التقرير إلى ملفه الشخصى في الفرع.

المسادة ٨: أ- يقوم رئيس مجلس الفرع بتوزيع المحامين المتمرنين إلى مجموعات تضم كل منها من خمسة إلى خمسة وعشرين محاميا متمرنا، ويسمى مجلس الفرع الأساتذة المشرفين على المجموعات من لجنة التمرين ومن خارجها عند الحاجة، ويحدد فترة زمنية لكل مجموعة لدى الأساتذة المشرف في يتناوب فيه الأساتذة المشرفون على المجموعات بصورة دورية وفق ما يراه مجلس الفرع لتحقيق الغاية المرجوة من التمرين.

ب- يعد الأستاذ المشرف تقريرا خاصا بنشاط كل محام متمرن في المجموعات التي يشرف عليها يضمنه وضع هذا المحامي ومدى مقدرته الحقوقية ومواظبته على محاضرت التمرين ورأيه فيه من النواحي العلمية والمهنية والمسلكية لتستأنس به لجنة التمرين حين ترشحه للختبار.

ج - يعين الأستاذ المشرف لكل مجموعة مقررا من بين أفرادها يكون صلة الوصل بينه وبينه وبينهم في كل ما يتعلق باللقاءات والمحاضرات والنشاطات المختلفة التي تتوجب مشاركتهم فيها تطبيقا لنصوص هذا المنهاج (1).

د - يكلف المجلس أحد العاملين في الفرع بتنظيم الملف الشخصي الخاص
 بكل منتمرن يحفظ فيه تقرير الأساتذة المشرفين وتقارير لجنتي التمرين
 والاختبار وسائر المعلومات والبيانات الأخرى المتعلقة به.

المسادة 9: يجب على المحامين المتمرنين ارتداء الرداء الخاص بالمحاماة عسند حلفهم اليمين القانونية المنصوص عليها في المادة (٢٢) من قانون المحاماة، وعند تقدمهم للاختبار المقرر في نهاية مدة التمرين.

## الغصل الثالث

#### معاضرات التمرين وتطبيقاتها العملية

المسادة ١٠ : تضمع لجمنة التمرين البرنامج السنوي للمحاضرات متضمنا المواضيع الرئيسية التالية:

أ - المحاضر ات العلمية:

وتستهدف تأهيل المحامين المتمرنين ومدهم بالثقافة القانونية لغة وفقها.

ب - المحاضرات والدروس التطبيقية:

<sup>(&#</sup>x27;) أنظر د . عبد الفستاح مراد 'برنامج CD موسوعة مراد الجنائية للقواعد القانونسية التي قررتها محكمة النقض المصرية في ٧٢ عاماً منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٣١ حتى عام ٢٠٠٧ وطرق نقض الأحكام في القوانين العربية'.

وتسـتهدف إعـداد المحامين المتمرنين من الناحية المهنية العملية، وتزويدهم بالمعلومات والدراسات الضرورية التي تمكنهم من مزاولة المهنة على أفضل وجه.

ج - المحاضرات المسلكية والمهنية:

بستهدف إكساب المحامين المتمرنين تقاليد المهنة وأعرافها، وإطلاعهم على نصوص قانون تنظيم مهنة المحاماة وأنظمتها الأساسية وكيفية إقامة علاقاتهم مسن الناحية المسلكية مسع زملائهم، ومع القضاة ومع موكليهم، وتوطيد صعلاتهم بالنقابة ومؤسساتها المختلفة، والفرع الذي ينتسب إليه كل منهم.

مسادة 1 : تنسق فروع النقابة فيما بينها، عند الاقتضاء، لإلقاء محاضرات مشتركة على المحامين المتمرنين المسجلين لديها، إذا تعذر على فرع ما إعداد هذه المحاضرات وتأمين المحاضرين لإلقائها في مركزه.

المسادة ١٢: يتوجب على المحامين المتمرنين حضور جميع محاضرات ودروس التمرين والمشاركة الفعلية في كل المناقشات والمناظرات التطبيقية المجارية فيها، ولا يجوز أن يتغيب عن حضورها إلا لمعذرة مقبولة، و إلا يقع تحت طائلة اعتباره مخلا بشروط التمرين وترتيب الأثار القانونية على ذلك من قبل مجلس الفرع.

## الفصل الرابع الافتيار

المسادة ١٣: يسمى مجلس الفرع في مطلع كل عام لجنة اختبار مؤلفة من ثلاثسة السى سبعة أعضاء من المحامين الأساتذة الذين أمضوا في ممارسة المهنة مددة لا ثقل عن عشرة أعوام، تعاونه في التحقق من كفاءة المحامين المتمرنين للانتقال إلى جدول المحامين الأساتذة وفق ما يلي:  أ - يقوم المحامي المستمرن الذي أمضى مدة سنة ونصف على الأقل في التمرين بالمباشرة بإعداد بحث علمي قانوني يتم اختيار موضوعه بموافقة رئيس مجلس الفرع الذي يسمى له أستاذا مشرفا.

ب - يخضع المحامي المعتمرن الختبار في جلسة عانية يحضرها جميع المتمرنين على أن تشمل ما يلى:

١ - مناقشة بحثه العلمى القانوني.

٢ - اختبار شفوي عام.

مناقشة عدد من الدعاوى الخاصة به ودعاوى أستاذه التي كلف بمعالجتها خلال مدة تمرينه (١).

المسادة ١٤: يستخذ مجلس الفرع في ضوء شهادة المدرب وتقرير لجنة التمريس واقستراح لجنة الاختبار والاعتبارات الأخرى المنصوص عنها في القسانون والنظام الداخلي قراره بمنح المحامي المتمرن لقب أستاذ أو التمديد وفقا لأحكام المادة (٣٠) من قانون تنظيم مهنة المحاماة.

المادة ١٥ : يعمل بهذا المنهاج من قبل فروع النقابة اعتباراً من تاريخ صدر بتاريخي ٢٩ ذي الحجة ١٤١٧ هـ.

الموافق ٢٩ حزير ان ١٩٩٢ م.

رئيس المؤتمر العام

نقيب المحامين في الجمهورية العربية

أحمد عيدو

<sup>(&#</sup>x27;) انظر د. عبد الفتاح مراد 'برنامج CD موسوعة شرح جرائم قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة والقيود والأوصاف الجنائية الخاصة بها " .

# النظام الداخلي لنقابة المحامين وفروعما الباب الأول أحكام عامة الفصل الأول تعاريف

المادة ١ : يقصد بالتعابير الواردة في هذا النظام ما يلي :

 أ - المؤتمر العام: المؤتمر العام لنقابة المحامين في الجمهورية العربية السورية.

ب - النقابة: نقابة المحامين في الجمهورية العربية السورية .

ج - الخزانة: مؤسسة خزانة تقاعد المحامين.

د - المجلس: مجلس النقابة في الجمهورية العربية السورية .

هـ - النقيب: نقيب المحامين في الجمهورية العربية السورية .

و - الفرع: فرع نقابة المحامين .

ز - الرئيس: رئيس فرع النقابة .

ح - الهيئة العامة: الهيئة العامة للفرع.

ط - القانون: قانون المحاماة رقم (٣٩) تاريخ ٢١ أب ١٩٨٢ .

ي - النظام المالي: النظام المالي للنقابة .

#### الفصل الثاني في ممارسة المحاماة

المادة ٢ : يمارس المحامي مهنته في حدود واجباته بالوسائل التالية:

١ - التوكل عن الأفراد أو الهيئات للادعاء بالحقوق والدفاع عنها لدى سائر
 الدوائسر القضسانية والإداريسة واللجان القضائية والإدارية وهيئات التحكيم

وجميع المراجع القانونية والأشخاص الاعتباريين والطبيعيين وسائر الجهات التي تباشر تحقيقا جزائيا أو اداريا أو اجتماعيا.

٢ - تقديم المشورة وإعداد الدراسات القانونية وتنظيم العقود.

 تقديم المعون، القضائية للمواطنين وتيسير العدالة لهم أمام كل المراجع المختصة.

## الفصل الثالث في مرافعة المعامين غير السورييين

المسادة ٣: مع مراعاة أحكام المادة /٧٣/ من القانون لكل محام عربي سجل في جسول المحامين الأساتذة العاملين لدى إحدى نقابات الدول العربية حق المرافعة أمام سائر المحاكم العربية السورية وذلك في الدرجة المقابلة لدرجته في قطره وفي قضايا محددة شريطة المعاملة بالمثل والحصول على الموافقة المسبقة من النقيب أو الرئيس المختص وإعلام النقيب فوراً.

المسادة ؛ : تعمم النقابة على فروعها أسماء النقابات العربية التي يوجد معها معاملة مماثلة.

المادة • : يتأكد النقيب أو الرئيس من تحقق الشروط المذكورة في المادتين (٤) و(٣) أعلام وذلك بالبطاقة الشخصية للمحامي العربي أو ببيان صادر عن اتحاد المحامين العرب يذكر فيه الدرجة التي يحق له المرافعة فيها وفي حال تعذر ذلك لأسباب خارجة عن إرادة المحامي يتم التأكد بالوسائل الأخرى.

المادة ت : لا يحق للمحامي الأجنبي المرافعة أمام القضاء السوري إلا بالاشتراك مسع مصام أستاذ مسجل في الجدول وفي قضايا محددة شرط المعاملة بالمئل والحصول على الإذن المسبق من النقيب مع مراعاة أحكام المادة (٧٣) من القانون.

## الباب الثاني في الانتماء إلى النقابة الفصل الأول

المادة ٧: النقابة سيدة جدولها ويمارس المجلس رقابته على إجراءات التسجيل في الجدول لاكتساب صفة محام في أي وقت ما هو منصوص عليه في القانون.

المادة ٨: على طالب القيد في جدول المتمرنين أو في جدول الأساتذة بالنسبة للمعفيين من التمرين أو طالب إعادة القيد أن يملأ الاستمارة المطبوعة من النموذج رقم (١) المرفق بهذا النظام وينظمها على نسختين وأن يرفقها بست صور شخصية من القياس الصغير وبالوثائق التالية:

 ١ – أ- الإجازة في الحقوق من إحدى الجامعات السورية أو صورة مصدقة عسنها أو بيان رسمي من الجامعة بمنح صاحب العلاقة الإجازة بالحقوق في حال تأخر تسليمها.

ب- على طالسب القيد الحاصل على إجازة في الحقوق تعادل الإجازة من الحسدى الجامعات السورية أن يرفق بإجازته قرارا من لجنة تعادل الشهادات تشير إلى التعادل وأنها صالحة للانتساب إلى النقابة.

٢ - بيان مسن التجنيد بأن الطالب غير موجود بالخدمة الإلزامية أو
 الاحتياطية.

٣ - تعهد بالإقامة الدائمة في منطقة الفرع ما دام مسجلا فيه.

- ٤ بيان من السجل العام للموظفين بأن طالب القيد غير موظف ولم يسبق أن عزل أو طرد من الوظيفة.
  - بيان من وزارة الدفاع بأن الطالب غير موظف أو مستخدم فيها أو في مؤسساتها.
- ٦ بـــيان من وزارة التربية بأن الطالب لا يتولى التدريس أو التعليم وليس
   صاحب رخصة لمدرسة أو مديرا لها.
- ٧ بسيان مسن الجهات التي كان يعمل لديها يشير بأن الطالب لم يمبق أن
   سرح من الخدمة لسبب ماس بشرف العمل أو الوظيفة أو بأمن الدولة.
- ٨ بــيان مــن مؤسسة التأمينات الاجتماعية بأن الطالب غير مسجل لديها بصفة مشترك سواء كان عاملاً أو رب عمل.
- ٩ تعهد بعدم احتراف التجارة أو الصناعة أو الزراعة وكل عمل يتنافى
   مع المحاماة.
- ١٠ صــورة عن القيد المدني تثبت أن الطالب عربي سوري منذ أكثر من
   خمس سنوات أو من رعايا إحدى الدول العربية شريطة المعاملة بالمثل.
  - ١١ صورة عن السجل العدلي تثبت:
  - أ عدم صدور حكم على الطالب بأية عقوبة جنائية.
- ب أنسه غسير محكوم عليه بأية عقوبة تتنافى مع واجبات المهنة كجرائم السرقة والاحتسال وإسساءة الأمانة وذلك على سبيل المثال لا الحصر، أما الجرائم غير المقصودة وسائر المخالفات فلا تعد مخلة بالشرف.
- ١٢ أ شهادة من ثلاثة محامين أساتذة مقيمين في منطقة الفرع يتقدمون السهادة من الفرع بشكل إفرادي يقرون بأنهم على معرفة شخصية بطالب القيد وأنه حسن السيرة والسلوك والسمعة والأخلاق وأهل لممارسة هذه المهنة.

ب - يجري مجلس الفرع تحقيقا موسعا للتأكد من إقامة طالب التسجيل
 وإعادة التسجيل الدائمة في منطقة الفرع.

۱۳ - بیان من النقابات القائمة قبل صدور القانون أو من الفرع بعد صدوره بأنه غیر مشطوب من جداولها بسبب تأدیبی وأنه برئ الذمة نحوها.

١٤ - نقرير من اللجنة الطبية التي يختارها مجلس الفرع من القوائم المعتمدة من مجلس إدارة الخزنة تثبت الحالة الصحية للطالب وسلامته من أي مرض أو عاهمة من شأن أي منهما أو تفاقمه أن يجعل الطالب عاجزا من ممارسة المحاماة، ويجبب أن يتضمن المتقرير التأكيد على هذه العبارات ويتحمل الطالب نفقات اللجنة الطبية.

ا - بيان من محام أستاذ تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة
 (٢٤) مـن القانون يتضمن أن مكتبه يتسع لقبول تمرين الطالب وعلى عهدته
 ومسئوليته.

١٦ - إشــعار بــابداع الطالــب الرســوم المترتبة للخزانة والنقابة والفروع
 والصناديق التابعة لها كافة وفق أحكام الموازنة لدى أمين صندوق الفرع.

١٧ - تعهد في حالة تقيم الطلب قبل إصدار الميزانية بتسديد رصيد الرسوم المترتبة بموجب الميزانية الجديدة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إخطاره تحت طائلة استبعاد اسمه من الجدول وفق المادة (١١) من القانون.

١٨ - تصريح من الطالب بصحة الوثائق المبرمة من قبله وأنه غير ملاحق أو محال بأية قضية جزائية أو مسلكية لدى القضاء الجزائي أو المدني أو العسكري أو الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش أو حكمة الأمن الاقتصادي أو قاضي التحقيق التابع لها أو محكمة أمن الدولة العليا أو أية جهة من الجهات التاديبية.

١٩ - علــى طالـب القيد أو إعادة القيد من الأساتذة أو المعفيين من التمرين
 تقديم بيان باتخاذ مكتب لائق في منطقة الفرع.

٢٠ – يقدم الطالب إضبارته على نسختين متماثلتين يحتفظ الفرع بإحداهما
 ويرسل الثانية إلى المجلس مع قرار الفرع فور صدوره.

٢١ – يعتمد في تحديد سن طالب القيد وإعادة القيد في الجدول قيود الأحوال المدنسية ولا عسبرة للتصحيحات الجارية عليها وإذا كان يوم الولادة مجهولا يحسب العمسر من اليوم الأول لسنة الولادة ولا يعتد بأي تعديل طارئ على السجل.

٢٢ - لا تسـجل طلبات القيد إلا إذا كانت مستكملة للشروط المبينة في الفقرة
 (٢٠) السـابقة باستثناء تقديم الإجازة المنصوص عليها في البند (١) بالنسبة
 لطالب إعادة القيد.

المسادة ٩: أ - بعد استكمال الثبوتات المدرجة في المادة السابقة وتسجيل الطلب يعلن اسم الطالب في لوحة الإعلانات العائدة للنقابة والفروع بناء على طلب الفرع الذي يود الطالب التسجيل فيه. وفي حالة الإعلان قبل تسجيل الطلب على الوجه المبين أنفأ يعتبر الإجراء باطلا.

ب - يتعين على الفرع الذي حصل على معلومات تتصل بالطالب نقلها إلى
 الفرع المختص خلال عشرة أيام من تاريخ الإعلان وبشتى الوسائل.

ج - يحق لأي محام مسجل تبيان ملاحظاته مع أسبابها خلال عشرة أيام من تاريخ الإعلان.

د - تبقى المعلومات والملاحظات المشار إليها سرية.

المسادة ١٠: يعين الرئيس بعد انقضاء المهلة المحددة في المادة السابقة مقررا من أعضاء مجلس الفرع لتدقيق الطلب والوثائق المرافقة له والتحقيق عن أوضاع الطالب وصحة البيانات والاعتراضات المقدمة وحسن سمعته وسيرته وتوافر سنر الشروط القانونية الأخرى المنصوص عليها في القانون ويضم تقريــرا بذلك مع الاقتراح الملائم يرفعه إلى مجلس الفرع الذي يبئت بالطلب.

المسادة ١١: يمسارس مجلس النقابة في حال سبق ارتكاب الطالب أفعالاً جرمية شسملها قانون عفو عام تقدير ما إذا كانت الأفعال المشار إليها تمس الشسرف والأخسائق الواجبين لممارسة المهنة، وتبرر بالتالي رفض قبول التسجيل مسع التقيد بالوصف القانوني المعطى في القرار المكتسب الدرجة القطعية.

المادة ١٢: لا يعد تقديم صور السجل العدلي دليلا كافياً على أخلاق الطالب التسي تظل موضع الاهتمام الأساسي التحقيق الذي يجريه مجلس الفرع عند تقديم الطلب إليه ويتعين رفض التسجيل إذا كان ماضي الطالب يثير شبهات ومخاوف بشأن الثقة التي سيكتسبها من جراء مزاولة المهنة سواء من زمالئه أو القضاة أو الأشخاص الذين سيدافع عن مصالحهم وحقوقهم (١).

المادة ١٣: أ - يتم تحليف المقبولين اليمين القانونية المنصوص عليها في المادة (٢٢) من القانون أمام محكمة الاستثناف المدنية بحضور الرئيس أو من ينتدبه من أعضاء مجلس الفرع والأستاذ المدرب وذلك بعد اكتساب قرار قبولهم الدرجة القطعية.

 ب - يعفى مـن أداء اليمين طالب إعادة القيد في الجدول عند قبول طلبه بقرار مبرم.

<sup>(1)</sup> أنظر د . عبد الفتاح مراد برنامج CD معجم مراد القانوني والاقتصادي والستجاري " إنجلسيزي - عربي ، عربي " إنجليزي" شرح تفصيلي مقارن باللغة العربسية للمصطلحات الإنجلسيزية والشرعية في النظم القانونية والاقتصادية والتجارية المعاصرة "

المسادة 18: أ - تسري أحكام الفقرة (١٩) من المادة (٨) من هذا النظام على طالب القيد المعفى من التمرين.

ب - أما بالنسبة لطالب القيد في جدول المتمرنين فيشترط أن يكون مكتب
 أستاذه ملائصاً لنتمرين وأن يتحقق مجلس الفرع من أن المكان المخصص
 للمتمرن يحفظ كرامته.

ج - يجب أن يحسنوي المكتب مكتبة تضم على الأقل القوانين والكتب
 والمؤلفات والمجلات القانونية اللازمة لممارسة المهنة.

المادة ١٥ : رفض طلب القيد أو إعادة القيد لأسباب شكلية لا يمنع الطالب من تقديم طلب جديد يستند إلى وثائق تثيح له التسجيل لم تكن متوفرة حينما رفض طلبه السابق، ولو كان قرار الرفض السابق قد اقترن بالتصديق من الجهة المختصة.

المادة ١٦ : يعتبر مكتب المحامي موطنا مختار اله وللمحامين المتمرنين فيه ويصح تبليغهم فيه كل المذكرات والمعاملات المتصلة بشئون المهنة.

## الفصل الثاني في جدول المعامين

المسادة ١٧ : أ - يسنظم المجلس خلال شهر أيار من كل عام جدو لا عاما بأسماء جميع المحامين في القطر.

ب - يتألف الجدول العام من:

\_ جدول بأسماء المحامين الأساتذة.

جدول بأسماء المحامين المتمريين مع أسماء أساتنتهم.

ج - لمجلَّ س الفَّرع تنظيم جدول بأسماء محامي الفرع يستند إلى الجدول العام. المادة ١٨: أ - يقصد بالأقدمية بالنسبة للمحامين الأساتذة مدة مزاولة المهنة اعتبارا مسن تساريخ التسجيل أستاذا لأول مرة بعد استبعاد مدد الانقطاع والشطب والإغفال.

 ب - ويقصد بالأقدمية بالنسبة للمحامين المتمرنين مدة مزاولة المهنة اعتبارا من تاريخ حلف اليمين بعد استبعاد مدة الانقطاع والشطب والإغفال.

ج - في حال تساوي الأقدمية تكون للأكبر سنا.

المسادة 1 1 : أ - يعاد تنظيم الجدول في كل عام على ضوء الوقائع الطارئة بسبب الوفاة أو الإحالة على النقاعد أو عدم الرغبة في ممارسة المهنة أو الإغفال والشطب لعدم تسديد الرسوم، أو الشطب التأديبي نتيجة حكم صادر عن مجلس التأديب ومكتسب الدرجة القطعية.

ب - يقصد بالإغفال إسقاط اسم المحامي من الجدول إذا لم يسدد الرسوم
 والالتزامات المالية المترتبة ضمن المهلة المقررة في الميزانيات.

ج - يصدر قرار الإغفال بالاستناد إلى اقتراح من مجلس الفرع ويعتبر المحامي المغفل مشطوبا حكماً بعد انقضاء سنة من تاريخ الإغفال ويبلغ كل من قرار الإغفال والشطب إلى المراجع المختصة وصاحب العلاقة، ولا يعاد قديده إلا بعد تسديد كامل الرسوم المتحققة والمترتبة عليه بالإضافة لرسم إعادة القيد '.

المادة • ٢ : يحق للمحامي الاعتراض على ترتيبه بالجدول بطلب خطي يقدم السب المجلس عن طريق مجلس فرعه ويصحح ذلك عند قبوله في الجدول المقبل.

<sup>(</sup>¹) انظر د. عبد الفتاح مراد 'موسوعة مراد لأحكام المحكمة الدستورية الطيا منذ إنشائها عام ۱۹۷۹ وحتى الآن وطرق الرقابة على دستورية القوانين في مصر والدول العربية والقانون المقارن " الجزء الثاني ص ٥٥ وما بعدها .

المسادة ٢١: لا يحق للمحمي الذي لم يرد اسمه في الجدول أن يتخذ صفة المحامي و لا أن يستفيد من الامتيازات والحقوق المرتبطة بهذه الصفة وذلك تحست طائلة الملاحقة الجزائية والمدنية ما لم يكن عدم إيراد الاسم قد وقع سهوا أو تم تسجيله بعد صدور الجدول.

الفصل الثالث في التمرين القسم الأول أحكام عامة

المادة ٢٢ : أ - مدة التمرين سنتان قابلة للتمديد سنة أخرى.

لا تحسب في مدة التمرين الخدمة في القضاء أو في إدارة قضايا الدولة
 إذا كانت تقل عن أربع سنوات.

ج - لا تدخل في حساب مدة التمرين الخدمة الإلزامية أو الاحتياطية.

المسادة ٣٣ : لا يجسوز للمحامسي أن يقبل في مكتبه متمرنا دون قرار من مجلس الفرع.

المادة ٣٤ : لا يقلل في مكتب واحد أكثر من محاميين متمرنين إلا بإذن خاص من مجلس الفرع.

المسادة ٢٥ : على المحامي الأسـتاذ أن يقدم المحامي المتمرن لديه إلى القاضي الذي سيترافع أمامه لأول مرة.

المسادة ٢٦ : إذا انقطع المتمرن عن المواظبة على مكتب أستاذه دون عذر مقبول أو دون إعلامه في حالات الضرورة فيجب على الأستاذ أن يعلم مجلس الفرع بالأمر خلال خمسة عشر يوما على الأكثر من تاريخ الانقطاع. المادة ٢٧: يوجه الرئيس إلى المحامي المتمرن الذي انقطع عن المواظبة على مكتب أستاذه دون عذر عقب إعلام مجلس الفرع بذلك كتابا يستوضح فيه عن سبب الانقطاع ويتخذ مجلس الفرع، على ضوء جوابه ومدة الانقطاع وسببه، قرارا باحتساب مدة الانقطاع من مدة التمرين أو عدم احتسابها.

المادة ٢٨: يحظر على المحامي المتمرن الانتقال إلى مكتب آخر قبل استئذان أستاذه والحصول على موافقة مجلس الفرع.

ألمادة ٢٩ : إذا تكرر انقطاع المحامي المتمرن عن متابعة تمرينه وحضور محاضرات التمرين على نحو يبدو معه هذا التمرين غير جدي، فإن لمجلس الفرع، بعد الاستماع إلى أقوال المحامي المتمرن، أن يتخذ قرارا بتمديد مدة التمرين (١).

المادة ٣٠: أ - على مجلس الفرع قبل شطب اسم المحامي المتمرن الاستماع إلى أقواله والتأكد من عدم توافر عذر مقبول لديه.

ب - لا تدخل في حساب التمرين مدة التمرين السابقة للشطب.

### القسم الثاني في معاضرات التمرين

المادة ٣١: أ - يضع مجلس النقابة في النصف الأول من كانون الثاني من كل عام برنامجا عاما لمحاضرات التمرين للتقيد بها من قبل الفروع كافة، ويضمنه بعض المحاضرات التي تقام بإشراف المجلس لدى أي فرع من الفروع ويمكن دعوة متدربي فروع أخرى للحضور.

<sup>(&#</sup>x27;) أنظر د . عبد القتاح مسراد بسرنامج CD موسوعة مراد نشرح قوانين الضرائب والمحاسبة والمراجعة القانونية".

ب - يسنظم مجلس الفرع وعلى ضوء ما جاء في الفقرة (أ) أعلاه برنامج محاضرات التمرين بما يتيح للمتمرنين التمرس في مختلف نشاطات المهفة علميا ومسلكيا وتطبيقيا، ويبدأ موسم المحاضرات في شهر آذار من كل عام. المسادة ٣٢ : يشسرف الرئيس على محاضرات التمرين وتعاونه لجنة يعينها تدعى لجنة التمرين.

المسادة ٣٣ : يمكن دعوة متدربي فروع أخرى لحضور محاضرات التمرين التي تقام من فرع آخر.

المسادة ٣٤: تقترح اللجنة على مجلس الفرع منهاجا كاملا لكل المحاضرات وقائمة بالمحاضرين للسنة التالية على ضوء الموضوعات المقررة في برنامج الفرع وتكون المحاضرات لقاء تعويض تقترحه لجنة التمرين.

المسادة ٣٥: تضمع لجنة التمرين عند انتهاء المنهاج السنوي للمحاضرات تقريرا خطيا تضمنه ملاحظاتها التقديرية بشأنها وعن المتمرنين وترفعه إلى مجلس الفرع.

## القسم الثالث

#### في نقل المتمرنين إلى جدول الأساتذة

المادة ٣٦ : للمحامي المتمرن أن يتقدم بطلب نقله من جدول المتمرنين إلى جدول الأساتذة إذا أتم شروط التمرين المنصوص عليها في القانون وهذا السنظام، ويقدم الطلب إلى مجلس الفرع وفق نموذج مطبوع يعده مجلس الفرع، ويمل على خمس نمخ مرفقاً بست صور شخصية صغيرة وواحدة متوسطة وبالوثائق التالية:

١ - شهادة من أستاذه تشعر بإتمامه شروط التمرين وكفاءة الطالب.

٢ - تصريح بإعداده مكتبا، ويتم الكشف عليه من قبل أحد أعضاء مجلس الفرع للتحقق من ملاءمته.

٣ - بيان من التجنيد عن المدة التي قضاها الطالب في الخدمة الإلزامية أو
 الاحتياطية خلال فترة التمرين.

٤ - دفتر الممارسة الذي يجب أن يثبت فيه الطالب مرافعته في خمس عشرة دعو ى عن كل سنة تمرين.

ه - بيان صادر عن الفرع يشعر بحضور الطالب محاضرات التمرين.

٦ - بيان يشعر بدفع الرسوم المقررة.

٧ - هوية المحامي المتمرن.

المادة ٣٧ : أ - يبت مجلس الفرع في طلب النقل على ضوء إضبارة المتمرن وتقارير لجنة التمرين بعد التحقق من كفاءة المتمرن.

 ب - يستم الستحقق من الكفاءة باجتياز المتمرن بنجاح اختباراً يتولاه مجلس الفرع ولجنة اختبار يسميها مجلس الفرع.

القوانين المنظمة لممارسة مهنة المحاماة في الجمهورية العربية السورية \ النظام الداخلي لنقابة المحامين وفروعها \ الباب الثالث - انتقال المحامي من فرع لآخر .

المادة ٣٨ : للمحامسي الحق في طلب نقله من فرع إلى آخر وفق الشروط التالية:

١ - يملأ طالب النقل الاستمارة الخاصة بالانتقال وفق النموذج المرافق لهذا
 النظام وينظمها على خمس نسخ يضمنها طلبه في الانتقال ويذيلها بتوقيعه.

٢ - يقسوم مجلس الفرع بإبداء رأيه في طلب الانتقال وفق ما هو موضح في
 الاستمارة المشار اليها أعلاه.

على مجلس الفرع أن يحيل أربع نسخ من استمارة الانتقال بعد إنجازها مرافقة للإضبارة الشخصية لطالب الانتقال إلى المجلس خلال ثلاثة أيام من انتهاء التحقيق فيها.

خ -- يدقق مجلس النقابة في الطلب ويتأكد من جائيته ومن استكمال شروط الانتقال وصححة الوثائق الموجودة في إضبارتة الشخصية وبعد المشاهدة يحيلها مصحوبة برأيه إلى الفرع المطلوب الانتقال إليه بعد الاحتفاظ بنسخة من الاستمارة في ذاتية طالب النقل.

و - يدقق مجلس الفرع المطلوب النقل إليه في سائر الأوراق المتعلقة بملف طالب النقل وفي حال الموافقة المبدئية يقوم الرئيس بتكليف صاحب العلاقة لتبيان المكان الذي سيتخذه مكتبا لمزاولة المهنة وذلك خلال شهر من تاريخ تبليغه موافقة الفرع المبدئية.

٦ - يكلف الرئيس أحد أعضاء مجلس الفرع للتحقيق من أن طالب الانتقال

قد أقام في منطقة الفرع وأنه اتخذ له مكتبا لانقا لمزاولة المهنة.

٧ - بعد استكمال الشروط المذكورة في الفقرات الأنفة الذكر يعرض الرئيس
 طلب الانتقال على مجلس الفرع ليتخذ فيه القرار المناسب.

## الباب الثالث انتقال المعامي من فرع لآذر

المسادة ٣٩ : يستم إرسال الإخبارات الشخصية الخاصة بأعضاء النقابة من الغروع إلى المجلس وبالعكس وفق التعليمات التالية:

١ - يودع الملف الشخصي وملحقاته في مغلف محكم الإغلاق.

٢ - يحاط المغلف من جوانبه الأربعة بخيط متين.

٣ - يلصــق الخـيط بواسطة الشمع الأحمر من وجهه ووسطه ويختم الشمع
 بخاتم الجهة المرسلة.

٤ - يسودع المغلف بالبريد المضمون بطريق دفتر الذمة المنظم أصولاً على أن يكسون واضحاً فيه اسم المستخدم المسئول عن نقله واسم وتوقيع موظف السبريد علسى دفتر الذمة إشعارا بالاستلام ويتم حفظ رقم المضمون وتاريخ تسجيله في دفتر الصادر.

# الباب الرابع النقابة ومؤسساتها الفصل الأول المؤتمر العام

المسادة ٤٠ : يستألف المؤتمسر العام وفق ما هو مبين في المادة (٣٢) من القادون (١٠).

المادة ٤١ : أ - يرأس اجتماعات المؤتمر العام النقيب، وفي حالة غيابه نائبه، وفي حال غيابهما أكبر أعضاء مجلس النقابة سنا.

ب - يقوم أمين سر النقابة، أو من يختاره رئيس المؤتمر العام في حال غياب أمين السر، بالإشراف على تحرير محضر اجتماع المؤتمر العام.

ج - يتقيد المؤتمر العام بجدول الأعمال المحدد له قانونا وبالموضوع الجاري دعوته من أجله ويجوز له تقرير إضافة أي موضوع آخر على جدول أعماله بأغلبية ثائبي أصوات المؤتمر العام في مستهل اجتماعه، باستثناء القضايا المالية ما لم تكن مدرجة أصلا في جدول الأعمال.

<sup>(&#</sup>x27;) أنظر د . عبد الفتاح مراد ' تشريعات العمل في الدول العربية والمعايير الدولسية – دراسـة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومعايير العمل والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية ' ص ٥٥ وما بعدها .

المسادة ٢٤: مع مراعاة المهل المنصوص عليها في القانون يحدد المجلس يسوم اجتماع المؤتمر العام وزمانه ومكانه وموضوعه وتتم الدعوة إليه وفقا لأحكام القانون، ويجوز للنقيب أن يالم الأعضاء بالموعد بموجب كتاب خطي مرفق بجدول الأعمال.

في حال عدم اكتمال النصاب القانوني للجتماع الأول توجه الدعوة مجدداً للاجتماع الأول توجه الدعوة مجدداً للاجتماع الثانسي خلال مدة (١٥) يوما من تاريخ الاجتماع الأول، ويجوز للمجلسس ولأسباب مبررة تأجيل موعد انعقاد المؤتمر العام المنصوص عليه في المادة (٢/٣٥) من القانون إلى موعد آخر.

المسادة ٤٣ : يستولى رئيس المؤتمر العام إدارة جلساته وضبط النظام فيها بمسورة يفسم معها المجال لكل عضو بالكلام في الموضوع المطروح بعد استئذان رئيس المؤتمر العام.

يجري التصدويت على اقتراح قفل باب المناقشة بعد استنفاذ البحث في الموضدوع وفدق تقدير رئيس المؤتمر العام وذلك قبل أي اقتراح آخر، وفي حال حصوله على أغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين يجري التصويت على الموضدوع ابدتداء من النص المقترح من المجلس، فإذا سقط يتم التصويت على على الاقتراح الأبعد فالأقرب حتى إذا حاز على الأغلبية المحددة له قانونا اعتبر مقرا بصورة نهائية.

لا يجوز إعادة التصويت على أي موضوع أو بند من بنود أي مشروع تم إقراره أو التصويت عليه خلال اجتماعات المؤتمر العام في الدورة ذاتها إلا إذا وافق المؤتمر على ذلك بأغلبية ثلثي الحد الأقصى لعدد أعضاء المؤتمر العام الذي انعقد بهم في الدورة ذاتها. المسادة ٤٤: إذا اكتمل النصاب، يفتتح رئيس المؤتمر العام الجلسة، ثم يتلى محضر الجلسة السابقة، والأعضاء المؤتمر إبداء الملاحظات على صياعته إن وجدت وبعد ذلك ينظر المؤثمر العام في جدول أعماله.

المسادة ٤٥: يجري التصويت في اجتماعات المؤتمر العام علنا، باستثناء الانتخابات التي يجري التصويت فيها بالاقتراع السري.

المادة ٤٦ : يشترط فيمن يرغب بترشيح نفسه إلى أي منصب من المناصب النقابية الشروط التالية:

 ١ - ألا يكون السمه مشطوبا أو مغفلا من الجدول ولا أن يكون محكوما بعقوبة تاديبية لم يمض على تنفيذها ثلاث سنوات.

٢ - ألا يكون محالاً على مجلس التاديب من أجل جريمة تتنافى مع واجبات
 المهنة صدر فيها حكم قضائى مبرم.

٣ - أن يتوافر فيه القدم المنصوص عليه في القانون.

أن تكون ذمته بريئة تجاه صناديق النقابة والفرع.

المادة ٤٧ : يتحقق المجلس من توافر الشروط المنصوص عليها في المادة ٤٦ أعلاه في طالبي الترشيح ويصدر قراراته بهذا الشأن معللة بما يكفي الإسباغ الرقابة عليها.

المادة ٤٨ : يعد المجلس بطاقات بيضاء للاقتراع السري بعدد الأعضاء، وتسلم لكل عضو بطاقة مختومة بخاتم النقابة بعد المناداة عليه، ويؤشر إزاء اسمه بما يفيد استلامه إياها.

المادة ٤٩: أ - يجري الاقستراع السري في مكان منفرد محجوب عن الأنظر مخصص لهذه الغاية ضمن القاعة، وعلى الناخب تدوين أسماء من يختارهم من المرشحين ثم يطوي البطاقة ويودعها علنا في صندوق الاقتراع. ب - لا يعتد بأي بطاقة لا تتوافر فيها الشروط المحددة في المادة /٤٨/ من هذا النظام، كما لا يعتد بأسماء غير المرشحين ولا بالأسماء الزائدة عن العدد المطلوب في آخر البطاقة، وعلى رئيس الجلسة عدم تلاوة الأسماء الزائدة أو أسماء غير المرشحين.

المسادة ٥٠: يختار رئيس الموتمر العام ثلاثة من أعضاء الموتمر من غير المرشحين لمراقبة الانتخابات حتى إعلان النتائج، ويتلو رئيس المؤتمر العام أو مسن ينتبه الأسماء مجردة من الألقاب أو العبارات الإضافية الأخرى، ويعلسن النتيجة وفوز الأعضاء الحاصلين على أكثرية الأصوات، وفي حال تساوي الأصسوات يسرجح الأقسم تسجيلا في الجدول، وفي حال تساوي الأصسوات يسرجح الأكبر سنا، وفي حال التساوي بالقدم والسن تجرى القرعة بينهم.

المسادة ٥١ : يتولى رئيس المؤتمر العام الإشراف على تنظيم محضر يدون فسيه عدد الأعضاء الحاضرين والمقترعين وعدد الأصوات التي نالها كل مرشح وكل الإجراءات المتخذة والاعتراضات المثارة ونتائج الانتخابات وأسماء الأعضاء الفائزين ويذكر فيه إيداع بطاقات الاقتراع في مغلف خاص ممهور بخاتم النقابة، ويوقع هذا المحضر النقيب وممثل وزارة العدل وممثل المكتب المختص في القابة ويوقع عليه النقيب وممثل وزارة العدل وممثل المكتب المختص في القيادة، ويحقظ في مقرر السنقابة ولا يجوز فتحه أو الإطلاع عليه إلا من قبل الهيئة القضائية المختصة.

المسادة ٥٢: أ - يجتمع أعضاء المجلس خلال يومين من انتخابهم لانتخاب النقيب ونائبه وأميس السر والخازن، ويجري ذلك بالتصويت السري فيما يينهم.

ب - تــوزع الأعمال بين أعضاء المجلس لتحقيق أهداف النقابة وفق المادة
 ٣٣ من هذا النظام(١).

المادة ٥٣ : إن الطعون بانتخابات الهيئات العامة للفروع بعد إعلان نتائجها لا تعلى المنوه بها في لا تعلى المنوه بها في قدرارات المؤتمر العام إلا في حالة فقدان الأغلبية العدية الواجب توافرها فيها أو زوال عضوية من تقرر انتخابه إلى المؤتمر العام.

المادة ٥٤: يعتبر منصب عضو المؤتمر العام شاغراً في الحالات التالية:

- ١ الشطب من الجدول لأي سبب كان.
  - ٢ المنع من مزاولة المهنة.
    - ٣ الوفاة.
- الستخلف عن حضور جلسات المؤتمر لسنة كاملة دون سبب مرضي أو عذر مشروع.
  - ٥ الاستقالة.

## الفصل الثاني في العمل على تحقيق أهداف النقابة

المسادة ٥٥: يضع مجلس النقابة خطة عمل سنوية خال النصف الأول من شهر كانون الثاني من العام تتضمن العمل على تحقيق أهداف النقابة وفق أحكام القانون.

<sup>(</sup>۱) أنظر د . عبد القبتاح مراد "موسوعة التشريع والقضاء والفقه المصرى والمقارن – التطبق على النصوص الكاملة للتشريعات المصرية بأحكام النقض والإداريسة والدسستورية وأراء الفقه المقارن وذلك في مائة عام " الجزء الثالث ص ٧٥ وما بعدها .

#### الغمل الثالث

#### النقيب ومجلس النقابة واللجان ألمتفرعة عنه

المسادة ٥٦: يستولى النقيسب تمتسيل النقابة داخل القطر وخارجه، ويرأس جلسات المؤتمسر العام ومجلس النقابة وينفذ قراراتهما، وله دعوة المجلس للاجتماعات الطارئة وتحريك الدعوى التأديبية مباشرة أو بناء على شكوى أو إخسبار خطييسن، وهو آمر الصرف كما يرأس جهاز النقابة الإداري والمالي وفسي حال غياب النقيب أو تعذر قيامه بمهامه يتولى اختصاصاته من ينوب عنه كانونا.

المادة ٧٥: يراعى في ترتيب أعضاء المجلس أقدمية كل منهم في الجدول، ولا يخسل بهسذا الترتيسب عسدد الأصوات التي حصل عليها كل منهم أثناء الانتخابات باعتبار أن الأقدمية هي قاعدة أساسية في العلاقات المهنية.

المادة ٥٨ : أ - يعقد المجلس جلساته في مقر النقابة بصورة دورية مرة كل شهر على الأقل برئاسة النقيب.

ب - للمجلس أن يقرر الاجتماع وعقد جلساته في مقر أي من فروع النقابة
 ويسلغ جسدول الأعمال لكل اجتماع لأعضاء المجلس قبل موعد الجلسة مع مراعاة تطبيق أحكام المادة (٤٣) من القانون.

ج - يجري التصرويت في المجلس علنا باستثناء الاقتراع لانتخاب النقيب
 ونائبه وأمين السر والخازن الذي يتم بصورة سرية.

 د - يــؤدي كاتب ضبط المجلس اليمين القانونية أمام النقيب على حفظ سرية المذاكرة الجارية.

المادة ٥٩ : أ - يعتبر منصب النقيب شاغرا في الحالات التالية:

١ - الشطب من الجدول لأي سبب كان.

- ٢ الوفاة.
- ٣ سحب النقة.
  - ٤ الاستقالة.
- ب كما يعتبر منصب العضو شاغرا في الحالات التالية:
  - ١ الحالات المعددة في الفقرة (أ) أعلاه.
- ٢ التخلف عن حضور الجلسات ثلاث مرات متتالية دون سبب مرضى أو عذر مشروع.
- المسادة ٢٠ : يتولى المجلس إدارة شئون النقابة ويشمل اختصاصه كل ما يستعلق بمهنة المحاماة مما نص عليه القانون والإشراف على حسن سير أعمال الفروع وللمجلس أيضا:
- أن ينتب أحد أعضائه يعاونه عند الاقتضاء أي موظف مختص بمهمات لمراكز الفروع يحددها كل مرة.
- تحديد تعويضات أعضاء المجلس والمؤتمر العام والموفدين بمهمات مقابل
   النفقات التي يتكبدونها في سبيل شئون المحاماة وصرفها لهم.
- -- تعبين العاملين في النقابة في الأعمال الإدارية والمالية وتحديد واجباتهم وحقوقهم وفق نظام خاص يضعه ويعتمده المؤتمر العام ويشمل هذا النظام العاملين في الفروع.
- وضع نظام خاص بمجلة (المحامين) يعتمده المؤتمر العام لتأمين إصدارها
   ونشرها شهريا يحدد فيه أسلوب إدارتها وتحريرها وأوجه تمويلها وشرائط
   الاشتراك والنشر فيها، وملاك العاملين فيها وواجباتهم وحقوقهم.
  - إصدار النشرات القانونية والعلمية والمهنية.
- إنشاء مكتبة قانونية في مقر النقابة وتزويدها باستمرار بمختلف الكتب
   والمحلات.

\_ الاشتراك بالمنظمات القانونية والنقابية العربية والدولية.

\_ تقديم تقارير عن نشاط المجلس وأوضاع المهنة إلى المؤتمر العام.

\_ إقامــة الدعاوى وتقرير المثول في الدعاوى المقامة من قبل غير المحامين أو الستدخل فــيها واتخاذ صفة المدعى فيها دفاعاً عن حقوق النقابة وفروعها وحق وق اعضــائها الناشــئة عـن ممارســة المهنة وعقد المصالحة بشأنها وإسقاطها.

المادة 11: 1 - يشرف أمين سر المجلس على المعاملات القلمية التي يقوم بها أحد المحامين باسم رئيس ديوان النقابة، وعلى تنظيم وحفظ سجلات وملفات المؤتمر العام والمجلس.

ب - يقترح على النقيب جدول أعمال المجلس.

ج - يدعو أمناء سر الفروع بقرار من المجلس لعقد اجتماعات لدراسة أفضل السبل لتوحيد النهج المسلكي والتعامل بين الفروع والوسائل الكفيلة بتنظيم العلاقات بين المجلس والفروع(١).

المسادة ٣٢ : أ - يستولى الخازن الإشراف على جهاز المحاسبة في النقابة وعلى أمور المحاسبة في الفروع وتتفيذ أحكام النظام المالي.

ب - يدعو خازني الفروع بقرار من المجلس لعقد اجتماعات لدراسة واقتراح الميزانــيات الفرعــية والتتسيق بينها وفق توجيهات المجلس، وكذلك دراسة واقتراح أفضل السبل لتتمية موارد النقابة والفروع واستثمار الأموال.

ج - تمسك تحت إشراف الخازن السجلات المنصوص عليها في النظام المالى.

<sup>(</sup>١) أنظر د . عبد الفتاح مراد "تشريعات الصحافة في الدول العربية والمعايير الدولسية - دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومعايير ومواثيق أداب المهنة العالمية "ص ٢٢ وما بعدها .

## الفصل الرابع لجان المجلس

المسادة ٦٣ : يستولى المجلس بغية تحقيق أهداف النقابة توزيع العمل على أعضائه وعلى لجان متفرعة عنه تعمل تحت إشراف النقيب.

المسادة ١٤: أ - يفصل مجلس النقابة في الطعون المرفوعة أمامه وفق الأصول المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات فيما لم يرد عليه نص خاص في القانون.

 ب - تسجل الطعون المرفوعة إلى مجلس النقابة أينما ورد ذكرها في القانون في ديوان الفرع الذي أصدر القرار المطعون فيه أو في ديوان مجلس النقابة.

ج - مـع مـراعاة الفقرة (ج) من المادة (١٠٠) من القانون الخاص بميعاد الطعـن فإنه يتبع في أصول تسجيل الطعون الأصول الخاصة بالاستثناف في قانون أصول المحاكمات (١).

د - يستم تبليغ استدعاء الطعن إلى الجهة المطعون ضدها من قبل ديوان الفرع أو ديوان النقابة، وترسل إضبارة الطعن إلى مجلس النقابة فور انقضاء المهلة المحددة للجواب على الطعن مرافقة لما يلى:

١ - صورة مصدقة عن القرار المطعون فيه.

٢ – ملف القرار المطعون فيه.

٣ - الإضبارة الشخصية للمحامي الذي هو أحد أطراف الطعن.

أنظر درا عدد الفتاح مراد "موسوعة مصطلحات العولمة والأقلمة – شرح تقصيلي لمصطلحات العولمة والأقلمة " ص ٣٣ وما بعدها .

هـ - يستوفى رسم تأمين قدره مائنا ليرة سورية لحساب صندوق النقابة عن
 كل طعن يرفع إليه ويحدد مصيره في القرار الصادر بالقضية.

### آلفصل الفامس الطعن أمام مجلس النقابة وإجراءاته

المسادة ١٥ : تبدأ مهلة الطعن بالنسبة للمجلس في قرارات الفروع المتضمنة التسجيل والشطب من الجدول من اليوم التالي لتاريخ مشاهدتها من النقيب أو تاريخ تبليغها إليه أصولاً.

### الفصل السادس في إحداث فروع للنقابة

المادة ١٦: ١ - في حال توافر الشروط اللازمة لإحداث فروع للنقابة في أيسة محافظة يحق لأي من المحامين الذين يمارسون المهنة فيها تقديم طلب إلى المجلس الإحداث الفرع.

٢ - يقوم المجلس بالتحقيق للتأكد من توافر الشروط الإحداث الفرع ثم يصدر قسراره بهذا الشأن خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الطلب، مع مراعاة أحكام المادة (٤٦) من القانون.

٣ - يجري تبليغ القرار القاضي بإحداث الغرع إلى وزارة العدل وسائر
 المراجع الرسمية المختصة.

#### الفصل السابع المبئة العامة

المادة ١٧ : لا يشترك في اجتماعات الهيئة العامة المحامي المقرر إغفال اسمه من الجدول لعدم تسديده الرسوم المترتبة عليه للمؤسسات النقابية أو المقرر شطب اسمه أو الممنوع من العزاولة بسبب تأديبي. المادة ٦٨ : أ - يرأس اجتماعات الهيئة العامة الرئيس أو سن ينوب عنه قانوناً.

ب - يقـوم أمين سر الفرع أو من يختاره الرئيس في حال غياب أمين السر
 بالإشراف على تنظيم محضر اجتماع الهيئة العامة.

ج - تتعيد الهيئة العامة بجدول الأعمال المحدد لها قانونا وبالموصوع الجساري دعوتها من أجله، ويجوز لها تقرير إضافة أي موضوع آخر إلى جدول الأعمال بأغلبية ثاشي أصوات الهيئة العامة باستثناء القضايا المالية ما لم تكن مدرجة أصولا في جدول الأعمال.

المسادة 19: أ - يحدد مجلس الفرع بعد موافقة النقيب اجتماع الهيئة العامة وزمانه ومكانه وموضوعه وفق الأصول المقررة في القانون، وتوجه الدعوة من قبل الرئيس قبل خمسة أيام على الأقل من الموعد المحدد وذلك بالإعلان في مراكز الفروع وقاعات المحامين في قصر العدل ويعتبر هذا الإعلان بمثابة تبليغ لأعضاء الفروع.

ب - في حال عدم اكتمال النصاب القانوني للاجتماع الأول توجه الدعوى مجدداً للاجتماع الثاني خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاجتماع الأول، ويجوز لمجلس الفرع تجديد الموحد الثاني في الدعوة الأولى.

المسادة ٧٠: تسري أحكام المادتين (٥٤) و (٥٤) من النظام الداخلي على الهيئة العامية مع استبدال كلمة النقيب بالرئيس وكلمة النقابة بالفرع وعبارة المؤتمر العام بالهيئة العامة.

#### الفصل الثاءن

#### الرئيس ومجلس الفرع

المسادة ٧١: يستولى الرئيس تمثيل الفرع في كل ما يتعلق به ويرأس اجتماعات الهيسئة العامسة ومجلس الفرع وينفذ قراراتهما وقرارات مجلس السنقابة والمؤتمر العام، ويتولى أيضاً دعوة مجلس الفرع للاجتماع وهو آمر الصرف للفرع، كما يرأس جهاز الفرع الإداري والمالي.

المادة ٧٧: أ - يراعى في ترتيب أعضاء مجلس الفرع أقدمية كل منهم في الجدول، ولا يخل بهذا الترتيب عدد الأصوات التي حصل عليها كل منهم أثناء الانتخاب باعتبار أن الأقدمية هي قاعدة أساسية في العلاقات المهنية.

ب - يوضع جدول أعمال لكل اجتماع يبلغ لأعضاء مجلس الفرع قبل موعد الجلسة، وتطبق أحكام المادة ٥٩ والفقرة ب/٢ من المادة ٥٩ من هذا النظام بالنسبة لتحديد نصاب الجلسة، وأصول التصويت، وتوافر الأكثرية الواجبة لاتخاذ القرارات وكيفية التصويت والشغور.

المسادة ٧٣ : يتقسيد الرئيس وأعضاء مجلس الفرع بسرية المذاكرة، ويؤدي كاتب ضبط مجلس الفرع اليمين على حفظ هذه السرية.

المسادة ٧٤: أ - يتولى مجلس الفرع إدارة شئون الفرع ويحقق أعماله وفق خطـة عمـل سنوية يضعها مجلس الفرع في النصف الأول من شهر كانون الثاني من كل عام (١).

ب - يرسسل رئيس الفرع صورة عن الخطة السنوية للفرع إلى المجلس فور
 إقرارها.

ج - وعلى مجلس الفرع أيضا:

تعيين العاملين في الفروع ومؤسساتها في الأعمال الإدارية والمالية
 وتحديد واجباتهم وحقوقهم.

\_ نتظيم محاضرات التمرين.

تقديم تقارير سنوية عن نشاط الفرع وأوضاع المهنة إلى الهيئة العامة.

<sup>(</sup>۱) أنظر د . عبد الفتاح مراد "موسوعة شرح قوانين الملكية الفكرية " ص ٥١ وما بعدها .

 تقديم تقرير عز نشاط الفرع وأوضاعه المهنية للمجلس في نهاية كل ثلاثة أشهر من السنة.

د - يحدث في كل فرع لجنة يعينها مجلس الفرع لمراقبة حسن تطبيق المادة.
 ١٠٩ مسن القانون المتعلقة بتوثيق عقود جميع الشركات ومدى تقيدها بذلك،
 وتقديسم تقرير بكل مخالفة إلى مجلس الفرع لاتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالف.

المسادة ٧٥ : يشسرف أمين سر الفرع على المعاملات القلمية وعلى تتظيم وحفظ سجلات وملفات الهيئة العامة ومجلس الفرع.

المسادة ٧٦: يستولى خازن الفرع الإشراف على جهاز المحاسبة في الفرع وتنفيذ أحكام النظام المالي، وتمسك تحت إشرافه السجلات المنصوص عليها في النظام المالي.

## الفصل التاسم في واجبات المحامي

المادة ٧٧ : أ - علاوة على الواجبات المنصوص عليها في القانون، يخضع المحامى للواجبات التالية تحت طائلة الملاحقة التأديبية.

ب - لا تعتبر الواجبات المشار إليها على سبيل الحصر، بل يعتبر كل
 تصبرف يقوم به المحامي من شأنه أن يمس كرامة المهنة أو شرفها أو
 تقاليدها أو قدرها إخلالا بواجباته.

المسادة ٧٨ : على المحامسي أن يراعي بدقة الواجبات التي تقرضها عليه أحكام القانون وقواعد المهنة وأعرافها وتقاليدها سواء تجاه القضاء أو زملائه أو موكليه وأن يتقيد في كل أعماله بمبادئ الشرف والاستقلال والاستقامة.

المسادة ٧٩: على المحامي أن يحترم سلطات المؤتمر العام والهيئة العامة والمجلس ومجلس الفرع وقراراتها وتعليماتها، وعليه تتفيذ هذه القرارات والتعليمات وأن يجيب دون إبطاء أو تلكؤ على أي طلب أو استيضاح أو معلومات ترسل الميه من الجهات المذكورة، ما لم تكن مقيدة بسر المهنة، وتحت طائلة المساعلة المسلكية.

المادة ٨٠: على المحامي أن يتجنب إقحام نفسه في القضايا المعهود بها اليه على وجه يعرض فيه شخصه للنيل أو الجدل.

المعادة ٨١: يحظر على المحامي أن يتذرع في معرض النظر في نزاع أمام القصاء بمراسلات أو أحاديث خاصة جرت بينه وبين أحد زملائه إلا بإذن هذا الأخير، على أنه إذا تضمنت المراسلة اتفاقا نهائيا بين الفرقاء في الموضوعات التي أذن للمحامي بتمثيل موكله فيها فيمكن للمحامي أن يقدم هذه الوثائق أثناء المحاكمة.

المسادة ٨٢: لا يجوز المحامي أن يستند في مرافعاته ومذكراته وآرائه إلى نصوص واجتهادات قضائية أو مراجع قانونية ناقصة أو غير صحيحة أو محسورة بصسورة تتنافى مع الأمانة العلمية المفروضة عليه، وعليه إذا دعي لإعطاء مشورة أن يضع واجب الشرف والمهنة فوق أي واجب آخر.

المادة ٨٣: لا يجوز للمحامي أن يقبل الوكالة باسم محام آخر يعمل لحسابه في قضية معروضة على قاض تربطه به صلة أو قرابة أو مصاهرة حتى الدرجة الرابعة ولو وافق خصمه على ذلك.

المادة ٨٤: إذا وقع خلاف فيما بين محاميين أو أكثر أو وقع بينهم وبين أحد القصاة ألا يزيدوا حدة الخلاف، وأن يعرضوا الأمر على النقيب أو الرئيس أو مفوض القصر أو أحد أعضاء المجلس أو مجلس الفرع الحاضرين في قصر العدل أو في مقر المحكمة.

المادة ٨٥: أ - على المحامي عدم مخاصمة زميل له في القضايا الجزائية عندما يكون هذا الزميل مدعيا شخصيا في جرم وقع عليه أو مدعى عليه بالذات، قبل الحصول على إذن من مجلس الفرع الذي يتوجب عليه سماع أقوال هذا المحامى.

ب - أما في القضايا المدنسية فعليه إعلام مجلس الفرع وأخذ موافقته بالخصومة خلال أسبوع تحت طائلة الموافقة الحكمية، كما أن على المحامي أن يسعى لحل الخلاف صلحا إن أمكن والتحقق من أن دعوى موكله ليست كبدية.

 ج - على المحامي سواء في القضايا الجزائية أو المدنية أن يتجنب التعرض نشخص زميله في مرافعاته ومذكراته ولو بصورة غير مباشرة.

المسادة ٨٦: يحظر على المحامي أن يضيف إلى اسمه على لوحته ومطبوعاته أي لقب أو صفة غير كلمة المحامي، باستثناء الألقاب العلمية التي حصل عليها بموجب شهادات حقوقية ورسمية معترف بها، ومناصب النقيب وأعضاء النقابة والرئيس الحاليين والسابقين.

المسادة ٨٧ : يحظر على المحامي إعطاء أي تصريح معد للنشر يتصل بقضية وكل فيها مهما كان مضمونه وأيا كانت الظروف التي يتذرع بها، إلا بإذن خاص سابق من قبل الرئيس.

المادة ٨٨: يحظر على المحامي الإعلان عن نفسه بشكل لا يتقق مع تقاليد المهنة أو القيام بأية دعاية لشخصه بأية وسيلة كانت.

المادة ٨٩: يحظر على المحامي وضع لوحة للدلالة على مكتبه تلفت الانتباه أو ذات ألوان غريبة أو مضاءة بأنوار بقصد الإعلان عن نفسه، كما لا يحق له أن يضع أكثر من لوحة خارجية واحدة تحمل اسمه مع لقبه وصفته المجاز له اضافتها.

المادة ٩٠: يستقبل المحامي مراجعيه في مكتبه، ولا يجوز له أن يستقبلهم في منزل أو الانتقال لمقابلتهم في منازلهم إلا في ظروف استثنائية على أن للمحامي الذي يستشار بصورة منتذلمة من قبل شخص معنوي أن يذهب إلى مركزه ليحضر اجتماعا أو ليبدي رأيه بالمسائل التي تعرض عليه.

المادة ٩١: على المحامي أن يمتنع عن الاتصال بخصم موكله دون موافقة موكله وحضوره، وعليه أن يمتنع عن الاتصال بالخصم الذي وكل محاميا أو استقباله إلا بعلم هذا الأخير وموافقته.

المعادة ٩٢: على المحامي إذا حال دون ممارسته المهنة مؤقتاً طارئ قهري أن ينيب على مسئوليته واحداً أو أكثر من زملائه لمتابعة الدعاوى الموكل بها إذا كانت مدة الانقطاع قصيرة، أما إذا طالت مدة الانقطاع، فعلى المحامي أن يكلف واحدا أو أكثر من زملائه لمتابعة هذه الدعاوى بعد الحصول على مواققة موكليه، وإذا توانى عن ذلك يتولى مجلس الفرع اتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على حقوق ومصالح الموكلين.

المادة ٩٣: يحظر على المحامي، في حال حصول اتفاق في مكتبه بين موكله وخصمه، أن يقبل أتعابا إلا من موكله وحسب، إلا إذا تم الاتفاق بين ذوي العلاقة على خلاف ذلك.

المادة ٩٤ : يعظر على المعامي تخصيص حصة من أتعابه لشخص من غير المعامين

المادة ٩٥: يحظر على المحامي الذي استلم وثيقة من زميله للإطلاع عليها العطاؤها أو تسليمها لأي فرد كان أو اجراء أي شطب أو تحريف فيها أو وضع حاشية عليها كما لا يجوز له ترك هذه الوثيقة بين يدي موكله ليقوم بنسخ فحواها.

المادة ٩٦ : يحظر على المحامي المضاربة في عمليات شراء. وبيع الأموال أو شراء دين ما أو إعارة اسمه في مثل هذه الأعمال.

المسادة ٩٧ : يحظر على المحامي التهرب من تسديد دين شخصي عليه أو التهرب من ملاحقة الدائنين له بأساليب غير مشروعة.

المسادة ٩٨ : يحظر على المحامي ارتذاء رداء المحاماة عندما يمثل في قضاباه الشخصية.

المادة ٩٩ : يحظر على المحامي مراسلة السجناء أو الموقوفين من تلقاء نفسه أو الاتصال بهم مباشرة أو بالوساطة سعيا وراء توكيلهم إياه.

المسادة ١٠٠٠: يحظر على المحامي الاتصال بشهود الخصم أو مقابلتهم لمحاولة إقسناعهم بالعدول عن الإدلاء بما يعلمونه، كما يحظر عليه تلقين شهود موكله فحوى الشهادة التي سيدلون بها على نحو يخالف الحقيقة.

المسادة ١٠١: أ - على المحامي حين قبوله الوكالة في قضية سبق أن وكل فيها زميل له أن يحصل على موافقة زميله الخطية وأن يتصل به مباشرة ويشاوره المتعاون في كل ما يؤول لمصلحة الموكل (١).

ب - على المحامي حين قبوله الوكالة في قضية سبق أن وكل فيها زميل له
 اختلف مع موكله أن يسعى لأخذ موافقة هذا الزميل الخطية وتأمين أتعابه.

ج - وفي حال تعذر الحصول على الموافقة في كلا الحالتين يجب الحصول
 على موافقة رئيس مجلس الفرع الذي عليه أن لا يحجبها إلا لأسباب مبررة.

المسادة ۱۰۲ : على المحاميان مراعاة واجب الاحترام المتبادل فيما بينهم وإحاطة النقباء وأعضاء المجلس ورؤساء الفرع الحاليين والسابقين بالاحترام وأن يفسحوا المجال أمام النقيب وأعضاء المجلس ورؤساء وأعضاء مجالس

 <sup>(&#</sup>x27;) أنظر د · عبد الفتاح مراد "موسوعة التشريعات المصرية والعربية" ص ٦٥ وما بعدها .

الفروع الحالبين لمرؤية قضاياهم دون انتظار وعلى القدامي من المحامين إحاطة الناشئين منهم بالرعاية والعطف والإرشاد.

المسادة ١٠٣ : على المحامي إذا 'نتقل إلى مقر فرع غير الفرع المسجل فيه للمرافعة دعوى زيارة رئيس الفرع، وعليه أن يتصل بمحامي الخصم في تلك الدعوى للتعرف عليه قبل حضور الدعوى، ويجب على محامي الخصم أن يحسن استقباله ويسهل مهمسته ويقوم بواجب تقديمه إلى القاضي الذي سيترافعان أمامه.

المسادة ١٠٤ : يحظر على المحامي المتمرن أن يتخذ صفة أو لقب (محام) دون أن يضيف عليه كلمة (متمرن) سواء في أثناء تمرينه أو المطبوعات والمذكرات والأوراق التي يستخدمها، وليس له أن يفتح مكتبا باسمه أو يضع عنوانا خارجيا.

ويمتنع عليه قبول أية وكالة باسمه فيما خلا الوكالات الصلحية، وعليه ألا يقبل وكالسة من هذا القبيل إذا كان أستاذه الذي يتمرن في مكتبه وكيلا عن الطرف الأخر<sup>(۱)</sup>.

المسادة ١٠٥ : أ - لا تعتبر إقامة المحامي في منطقة فرعه إقامة فعلية إذا تجاوز غيابه المتقطع عن منطقة الفرع مدة تسعين يوما خلال العام الواحد.

ب - يعتسبر الغياب مشروعا إذا كان بسبب عذر مقبول لدى مجلس الفرع
 شريطة ألا يزيد غيابه المتصل عن شهرين في العام الواحد.

<sup>(</sup>¹) أنظر د . عبد الفتاح مراد " التشريعات البرلمانية في الدول العربية والمعايير الدولية - دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية والمعايير النيابية والبرلمانية " ص ٧٨ وما بعدها .

# الباب الخامس في السلطة التأديبية الفصل الأول

### السلطة التأديبية

المادة ١٠١: يمارس مجلس الفرع السلطة التأديبية، ويكون النصاب قانونيا بحضور الرئيس وعضوين.

المادة ١٠٧ : النقيب أو الرئيس ، عند تقديم شكوى بحق أحد المحامين يسند إليه فيها ارتكاب إحدى المخالفات المسلكية، أن يقرر حفظ هذه الشكوى دون إجراء أي تحقيق بشانها إذا تبين له أنها لا ترتكز على أساس، سواء من حيث الشكل أو الموضوع، وعليه أن يعلم النيابة العامة بقراره هذا إذا كانت الشكوى محالة إليه من قبلها.

المادة ١٠٨ : النقيب أو الرئيس أن يجري التحقيق في الشكوى بنفسه أو بواسطة من ينتدبه من أعضاء المجلس أو مجلس الفرع، ويستمع إلى أقوال الشاكي والمحامي المشكو منه سواء على انفراد أو بمواجهة بعضهما، ويقرر على ضوء ذلك إقامة الدعوى التأديبية أو عدم إقامتها.

المادة ١٠٩ : النقيب أو الرئيس أن يحل المنازعات بين المحامين بصورة ودية دون الالتجاء إلى الأصول التأديبية، وله عند الاقتضاء أن يوجه تنبيها أخويا لا يسجل.

المسادة ١١٠: إذا عين النقيب أو الرئيس مقرراً وفق حكم المادة (٨٨) من القسانون فعلى هذا المقرر أن يطلع المحامي المشكو منه على ما ينسب إليه، وعلم سائر الأوراق والمستندات المرفقة بالشكوى ويستمع إلى أقواله، ولم أن يستمع إلى شهود ويجري كل ما من شأنه إظهار الحقيقة.

المسادة ١١١: على المقرر مراعاة اعتبارات الزمالة والشرف والاستقامة عند مباشرته التحقيق في الشكوى، واستجوابه للمحامي المشكو منه، وعليه أن يعامل المحامي بكياسة عند استحوابه.

للمادة ١١٢ : للمحامى أن يستعين بزميل له حين استجوابه.

المسادة ١١٣ : على المحامي أن يجيب المقرر بصراحة ووضوح عما يسند السيه في الشكوى، وعلى الأسئلة التي يطرحها عليه، ما لم يكن مقيداً بسر المهنة.

المسادة ١٩٤ : يضمع المقسرر تقريسرا يتضمن نتيجة تحقيقاته على نحو موضموعي، دون إبداء رأيه الشخصي، ويرفعه إلى النقيب أو إلى الرئيس الذي يقرر إما إقامة الدعوى التأديبية أو عدم إقامتها.

المادة ١١٥: أ - لمجلس التأديب أن يقرر عند إحالة الشكوى إليه، وعلى ضوء التقرير الذي أعده المقرر إجراء تحقيق إضافي عند الاقتضاء، وله أن يتوقف عن الفصل في الشكوى بانتظار البت في موضوع يتصل بها.

ب - يــناقش مجلس التاديب الشكوى مبتدئا باخذ رأي أحدث الأعضاء قدما
 ومنتهيا بالرئيس .

المسادة ١١٦ : يدعسى المحامي أمام مجلس التأديب بكتاب يوقعه رئيس هذا المجلس على نسختين ويوقع المحامي على إحداهما إشعارا بالاستلام.

المادة ١١٧ : تسرتدي هيئة مجلس التأديب رداء المحاماة وكذلك وكيل المحامى المحال أمامه.

المسادة ۱۱۸ : يجب أن يمنح المحامي مدة كافية لا تقل عن سبعة أيام قبل الشروع في محاكمته أمام مجلس التأديب ليتسنى له تهيئة وسائل دفاعه والحضور أمام هذا المجلس.

المادة ١١٩ : أ - يجب على المحامي الحضور أمام مجلس التأديب، و إلا إذا كان هناك سبب هام أو ظرف قاهر يمنعه عن ذلك، ويعود تقديره لمجلس التأديب.

 ب - تعتــبر المحاكمة وجاهية بحقه إذا تبلغ كتاب الدعوة أصولاً ولم يحضر أو لم يبد عذرا يقبله مجلس التأديب، أو إذا حضر إحدى الجلسات وتغبب عن الخضور في الجلسات التالية.

خ - تخصيع قرارات مجلس التأديب للطعن أمام مجلس النقابة من قبل المحامي المحكوم أو وكيله فقط وفق الأصول والمواعيد المقررة في القانون.
 المادة ١٢٠: أ - يمكن محاكمة أي محام أمام مجلس التأديب.

ب - تقدم الشكوى إلى المجلس إذا كانت بحق نقيب يمارس أعمال منصبه.
 ج - يقوم المجلس بإحالة الشكوى إلى النقيب الأكثر قدماً في الجدول.

د – يدقق النقيب الأكثر قدماً هذه الشكوى وعند الاقتضاء يحيلها إلى مجلس التأديب الذي يؤلفه المجلس من ثلاثة من النقباء السابقين ويكلف أحدهم بمهمة المقرر بقرار من مجلس التأديب المذكور.

ه -- إذا كانت الشكوى مقدمة بحق رئيس فرع يمارس أعمال منصبه، في جري مجلس التأديب الذي يتألف في هذه الحالة من ثلاثة من المحامين الأساتذة الذين سبق لهم أن شغلوا منصب نقيب المحامين أو رئيس فرع بقرار من المجلس ويكلف أحدهم بمهمة المقرر من قبل مجلس التأديب المذكور.

المادة ١٢١: إن التتازل عن الشكوى لا يسقط الدعوى التأديبية. المادة ١٢٢: على مجلس التأديب أن يوفر المحامي المشكو منه على الأقل ضمانات الدفاع المنصوص عليها في قانون الأصول الجزائية. المسادة ١٢٣ : لمجلس التأديب إجراء التحقيق وتكوين قناعته بجميع وسائل الإثبات.

المسادة ١٣٤ : لا يعتبر الصمت الذي يلتزم به المحامي أثناء المحاكمة دليلا على تسبوت ما يسند إليه ويجب تقرير حفظ الدعوى إذا لم تثبت الوقائع أو الأفعال المسندة إليه بطريقة أخرى.

المسادة ١٢٥ : لا ينجو المحامي الملاحق أمام القضاء الجزائي من أجل فعل يؤلسف جسرما مسن الملاحقة أمام مجلس التأديب إذا كان ذات الفعل يؤلف مخالفة مسلكية أيضا ولو اقترن الفعل بقرار البراءة.

المسادة ١٢٦ : مجلس التأديب غير ملزم مبدئياً باستثفار البت في الدعوى التأديبية ريستما يبت بالدعوى الجزائية أو المدنبة المقامة بذات الفعل، ولكن يجب عليه التوقف عن الفصل في الدعوى إذا كان يتعذر أو يستحيل عليه التميسيز بين عناصر الخطأ المسلكي وعناصر الخطأ الجزائي، أو كان الخطأ المسلكي ينتفى بانتفاء ثبوت الحق جزائيا أو مدنيا.

المادة ۱۳۷ : أ - في الحالات التي ينسب فيها لمحام زلة مسلكية مرتكبة في منطقة أحد الفروع فإن لرئيس هذا الفرع استجواب المحامي المذكور وتحريك الدعوى التاديبية ضده وإحالته أمام مجلس تأديب هذا الفرع ولو لم يكن من المحامين المسجلين فيه وإعلام مجلس النقابة ورئيس فرعه بذلك.

 لنقيب في حال تقديم الشكوى إليه تحريك الدعوى التأديبية وإحالة المحامي المشكو منه عند الضرورة إلى مجلس تأديب الفرع المختص.

## الفصل الثاني

### أثار العقوبات التأديبية

المسادة ١٣٨ : أ - يحظر على المحامي الذي حكم بالمنع من مز أولة المهنة بقرار اكتسب الدرجة القطعية أن يقوم خلال مدة منعه بنفسه أو بواسطة أي محام آخر بأي عمل من أعمال المهنة، أو يشترك في اجتماعات الهيئة العامة أو اجستماعات المؤتمر العام، أو يرتدي رداء المحاماة، غير أنه يظل مع ذلك خاضعاً للقواعد الملزمة المحامين والواجبات المفروضة عليهم وفق أحكام القانون وأعراف المهنة وتقاليدها.

 ب - تحسيم مدة عقوبة المنع من مزاولة المهنة من أصل مدة التمرين إذا صدر الحكم على محام متمرن.

المسادة ١٢٩ : الشطب التأديبي ليس عقوبة مؤبدة، ويجوز لمجلس الفرع إعسادة (٨٦) فقرة (ج) من القسانون وتسجيله مجددا إذا سلك بعد شطبه سلوكا لا شائبة فيه من شأنه أن يؤدي إلى نسيان الأفعال التي أدت إلى شطبه.

المسادة ١٣٠ : أ - علسى المحامي المحكوم عليه تأديبيا بعقوبة الشطب أو المسنع من مزاولة المهنة لمدة سنة أو أكثر أن يقدم إلى الرئيس خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اكتساب القرار التأديبي الدرجة القطعية، قائمة بالدعاوى التى كنا وكيلاً فيها والمحاكم التى تنظر أمامها.

ب - على الرئيس أن يعمم على جميع المحاكم العادية والاستثنائية ولجان التحكيم والنيابة العامة عدم قبول مرافعة أو وكالة المحامي المحكوم عليه وضرورة دعوة موكليه لحضور الدعوى بالذات أو توكيل محام آخر لمتابعتها طوال فترة الشطب أو المنع.

ج - على المحامي المحكوم عليه تأديبيا بعقوبة المنع من مزاولة المهنة لمدة تقل عن السنة أن يقدم إلى الرئيس خلال عشرة أيام من تاريخ اكتساب القرار التأديبي الدرجة القطعية، قائمة بالدعاوى التي كان وكيلا فيها والمحاكم التي تسنظر أمامها واسم المحامي الذي اختاره موكله السابق لمتابعة الدعوى تحت طائلة عطبيق أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة.

د - وعلى الرئيس في الأحوال كافة تعميم اسم المعاقب بعد اكتساب الحكم الدرجسة القطعية على مكاتب توثيق الوكالات في القطر، وعلى هذه المكاتب الامتناع عن تنظيم أية وكالة باسم المحامي المعاقب.

المسادة ١٣١: إذا أعيد تسجيل المحامي المشطوب تأديبيا، فإن ترتيبه في المحدول يحدد بالاستناد إلى مدة ممارسته ولا يحق له التنرع بترتيبه السابق. الممادة ١٣٢: لا تأثير لقانون العفو على إعادة التسجيل فيما إذا كانت الأفعال المشمولة بالعفو تخل بواجبات المهنة وكرامتها أو تحط من قدرها، ويحتفظ مجلس الفرع ومجلس النقابة بسلطته التقديرية الكاملة في هذا الصدد.

المادة ١٣٣ : كل حكم مبرم يتضمن الشطب من الجدول أو المنع من مزاحلة المهنة أو التتبيه أو اللوم أو التنبيه المسجل يدون في السجل الخاص.

# الفصل الثالث الشطب الحكوي من الجدول

المسادة ١٣٤ : يتبع في إجراءات الشطب الحكمي أينما ورد النص عليه في القانون الأحكام التالية:

 أ - فسي حال تقديم الطلب من المحامي الذي فقد شرطا من شروط مزاولة المهنة، يتخذ مجلس الفرع المختص قرارا بشطب اسمه من الجدول.

ب - إذا لـــ يقــد المحامــي الطلب خلال المدة القانونية يتبع في إجراءات الشطب أحكام المواد (۲۲۲) و (۱۱۶) من هذا النظام (۱).

<sup>(</sup>۱) أنظر د . عسد الفستاح مراد "موسوعة التشريع والقضاء والفقه المصرى والمقسارت – التطيق على النصوص الكاملة للتشريعات المصرية بأحكام النقض والإداريسة والدسستورية وآراء الفقه المقارن وذلك في مائة عام الجرء الثالث ص ٧٠ وما بعدها .

ج - يضع المقرر تقريرا يتضمن نتيجة تحقيقاته على نحو موضوعي ويبدي رأيــه فــيه ويرفعه إلى الرئيس الذي يقوم بدوره بعرضه على مجلس الفرع لاتخاذ القرار المناسب.

د - في حال تقديم الشكوى إلى النقيب تحال مرافقة برأيه إلى الفرع المختص.

المادة ١٣٥ : الشطب الحكمي عقوبة تأديبية يمارسها مجلس الفرع استناداً لأحكام الفقرات (ب ، ج ، د) من المادة السابقة، وتخضع القرارات الخاصة بها للطعن وفق الأحكام والمواعيد المقررة للطعن.

# الباب السادس في الأتماب والتعاون والإسعاف الفصل الأول في تقدير الأتعاب

المادة ١٣٦ : ينظر مجلس الفرع في تقدير الأتعاب ويكون النصاب قانونيا بحضور الرئيس وعضوين.

المادة ١٣٧ : يتقيد مجلس الفرع في تقدير الأتعاب بأحكام أصول المحاكمات فيما لم يرد عليه نص في القانون (٣٩) لعام ١٩٨١.

# الفصل الثاني في التظلم من قرارات لبان التعاون والإسعاف

المادة ۱۳۸ : ينظر مجلس الفرع في النظلم من قرارات لجان التعاون والإسعاف، ويكون النصاب قانونيا بحضور الرئيس وعضوين المادة ۱۳۹ : يمارس التظلم من قرارات لجان التعاون والإسعاف الرئيس وصاحب العلاقة على غرار ما هو منصوص عليه في المادة ٢٦ فقرة (ج) من نظام الإسعاف.

المسادة ١٤٠ : يجب على الهيئة الناظرة في التظلم قبل البت فيه الاستماع الأقوال المتظلم وإفساح المجال له الإثبات وجهة نظره.

## الباب السابع

### في سجلات النقابة والفروع

المادة ١٤١ : تنظم تحت إشراف أمين سر المجلس أو أمين سر الفرع ، تبعا للحالة ، السجلات التالية:

### ١ - سجل الواردة:

تـــدون فـــيه بالتـــتابع وتحـــت رقــم متسلسل ووفق تواريخها خلاصة جميع العــرائض والكتــب والأوراق الواردة إلى النقابة أو الفرع، ويشار في حقل خاص إلى النتيجة التي اقترنت بها.

### ٢ - سجل الصادرة:

تدون فيه بالتتابع تحت رقم متسلسل ووفق تواريخها خلاصة جميع المراسلات الصادرة عن النقابة أو الفرع (١).

### ٣ - سجل محاضر جلسات المؤتمر العام أو الهيئة العامة:

يضم وقائع جلسات المؤتمر العام أو الهيئة العامة تبعا للحالة مع بيان أسماء الأعضاء الحاضرين منهم والغائبين وبيان العذر في حال وجوده وخلاصة المناقشات الجاريمة ورقم القرار المتخذ مع بيان عدد الأصوات المؤيدة والمعارضمة والممتنعة، ويحق لكل عضو تدوين زأيه في أي موضوع إذا

<sup>(</sup>١) انظر د. عبد الفتاح مراد " الجديد في أحكام محكمة النقض المصرية " ص ٢٠ وما بعدها .

شاء ذلك، ويتم التصديق على محضر الجلسة السابقة في مطلع الجلسة التالية وترقم المحاضر بالتسلسل وتوقع من النقيب أو الرئيس وأمين السر ورئيس الديوان وتختم بخاتم النقابة أو الفرع وتجمع في سجل خاص.

### ٤ - سجل قرارات المؤتمر العام أو الهيئة العامة:

يضم بالتتابع النصوص الكاملة للقرارات التي يصدرها المؤتمر العام أو الهيسنة العاممة تبعا للحالة وفق تواريخها مع أرقامها المتسلسلة، وتوقع من النقيب أو الرئيس وأمين السر ورئيس الديوان، وتختم بخاتم النقابة أو الفرع وتجمع في سجل خاص (١).

## ٥- سجل محاضر جلسات المجلس أو مجلس الفرع:

يضم بالتتابع خلاصة وقائع جلسات المجلس أو مجلس الفرع، تبعا للحالة، مع مسراعاة البيانات والأصول المحددة في سجل محاضر جلسات المؤتمر العام أو الهيئة العامة.

## ٣ -- سجل قرارات جلسات المجلس أو مجلس القرع:

يضم بالتتابع النصوص الكاملة للقرارات التي يصدرها المجلس أو مجلس الفرع، تبعا للحالة، مع مراعاة البيانات والأصول المحددة في سجل قرارات المؤتمر العام أو الهيئة العامة بالإضافة إلى توقيعها من سائر الأعضاء الحاضرين.

### ٧- سجل الطعون:

تسجل فيه الطعون المودعة مجلس النقابة بالتتابع بإشراف رئيس الديوان بعد إقرارها من قبل صاحب العلاقة أمام النقيب أو أحد الأعضاء أو الرئيس المختص أو من ينوب عنه.

 $<sup>^{(&#</sup>x27;)}$  انظر د. عبد الفتاح مراد " برنامج  $^{()}$  موسوعة مراد للتشريعات المصرية  $^{()}$  .

### ٨- السجل الذاتي للفرع:

أ- يتألف من مجموعة بطاقات (فيش) المحامين المسجلين لدى الرفع على ألا يستجاوز عدد البطاقات في كل سجل مائة بطاقة وتدون في كل منها خلاصة السبطاقة الشخصية للمحامي ورقم قرار قبوله متمرنا وتاريخه والدرجات العلمية التي حازها، ورقم قرار منحه لقب أستاذ مع تاريخه والمناصب المهنية التي شيغلها وتلصق عليها صورته الشمسية، كما تسجل في حقل الملحظات خلاصة الثناءات والأحكام التأديبية القطعية.

ب - يرسب كل فرع إلى المجلس صورة طبق الأصل عن بطاقة المحامي تحمل توقيع الرئيس ديوانه، كما يزود الفرع المجلس بنسخ عن الوقائع الطارئة على هذه البيانات الواردة في هذه البطاقة لتكون الصورة المحفوظة لدى المجلس مطابقة لتلك المحفوظة في الفرع(١).

### ٩- السجل الذاتي للنقابة:

أ- يـــــألف مــــن مجموعـــة صور طبق الأصل عن السجل الذاتي للمحامين
 الاساتذة والمتمرنين المسجلين في الفرع.

ب- يستولى رئسيس ديسوان السنقابة تحت إشراف أمين السر تدوين الوقائع
 الطارئة بالاستناد إلى البيانات الإضافية التي يزود الفرع بها المجلس.

#### • ١ - سجل المكتبة:

تسدون فيه جميع كتب النقابة أو الفرع، تبعاً للحالة، وفق موضوعاتها وتحت رقسم متسلسل، وتذكر إلى جانبها أسماء مؤلفيها وتاريخ اقتتائها كما يذكر إلى جانب الكتب المهداة أسماء مهديها ويصدر المجلس أو مجلس الفرع قرارا بتنظيم المكتبة وأصول الاستعارة.

<sup>(</sup>¹) انظر د. عبد الفتاح مبراد " برنامج CD موسوعة مراد للملكية الفكرية والأدبية " .

#### ١١ - سجل العاملين:

تدون فيه أسماء العاملين في النقابة أو الفرع، تبعا للحالة، وهوياتهم وفق بطاقاتهم الشخصية، وتلصق عليه صورهم الشخصية، وتذكر فيه الوقائع الطارنة على أوضاعهم (١).

المسادة ١٤٢ : يشرف أمين سر المجلس أو أمين سر الفرع على تنظيم الإضبارة التالية:

١ - الإضبارة الذاتية للمحامي في الفرع:

 أ- تتضـمن كـل الأوراق والوثائق والمعاملات المتعلقة بكل محام بدءا من تسجيله.

ب- يــزود الفرع المجلس بنسخ عن الوقائع الطارئة على هذه الإضبارة في
 حينه تحت تواقيع الرئيس وأمين سر الفرع ورئيس ديوانه.

٢ - الإضبارة الذاتية للمحامي في النقابة:

تتضمن صورا طبق الأصل عن الإضبارة الذاتية للمحامي في الغرع المسجل لديه.

٣ - الإضبارة الذاتية للعامل في النقابة أو الفرع:

نتضمن كل الأوراق والوثائق والمعاملات المتعلقة بكل واحد من العاملين في النقابة أو الفرع أو الأجهزة التابعة له اعتبارا من بدء عمله.

المادة ١٤٣ : تختم صفحات السجلات بخاتم النقابة أو الفرع، تبعا للحالة، ويذكر عدد صفحات كل سجل كتابة بشرح يوقعه النقيب أو الرئيس وأمين سر المجلس أو مجلس الفرع مع رئيس الديوان في كل من النقابة أو الفرع،

<sup>(</sup>١) أنظر دا. عبد الفتاح مراد "موسوعة الاستثمار - شرح تقصيلي لقواتين الاستثمار في مصر والعالم " ص ٨٤ وما بعدها .

ويختم بخاتم النقابة أو الفرع قبل استعماله بالنسبة للسجلات (١٠،٢،١) وبعد التجليد بالنسبة للسجلات الأخرى.

المادة 184: تختم السجلات المالية بخاتم النقابة أو الفرع، تبعا للحالة، ويذكر عدد الصفحات لكل سجل كتابة بشرح يوقعه النقيب أو الرئيس أو خازن الفرع مع رئيس جهاز المحاسبة، ويختم بخاتم النقابة أو الفرع قبل استعماله.

المادة ١٤٥ : يستعمل الحبر السود أو الأزرق للكتابة و تسجيل المعاملات السائرة، ويستعمل الحبر الحمر في حالتي التصحيح والإلغاء، ويؤشر على ذلك أصولا.

المادة ١٤٦ : أ- تلصق بقيود السنقابة الاستمارات التي يراها المجلس ضرورية لحسن سير العمل وتوحيده في الفروع كافة.

بغية توحيد أسلوب العمل في الفروع كافة، تطبع النقابة جميع السجلات
 والاستمارات والقبود بمختلف أنواعها وتوزيعها بقيمتها على الفروع لحساب
 صندوق التقاعد.

ج- للدفائر والسجلات العائدة للنقابة ومؤسساتها، الخالية من شائبتي التصنيع
 والتزوير، قوة ثبوتية مطلقة.

# الباب الثامن في الشركات والمكاتب التعاونية والمشتركة الفصل الأول

### في شركات المحامين

المادة ١٤٧: أ - يجوز إنشاء شركات مدنية مهنية تضم عددا من المحامين الأساتذة بصفة شركاء، ويكون موضوع هذه الشركات ممارسة مهنة المحاماة. ب - يجب أن يكون عقد الشركة خطياً، وأن يسجل لدى الفرغ الذي يقيم فيه المحامون الشركاء مع كل تعديل الاحق يطرأ عليه.

ج - لا يجوز المحاميان الذين يربطهم عقد شركة أن يترافع أحدهم ضد
 الأخر أو أن يماثلوا في القضايا والدعاوى والمعاملات فريقين مختلفي
 المصالح.

د - يحق للشركاء وضع لوحة واستعمال مطبوعات تفصيح عن شركتهم.
 المادة ١٤٨ : يحظر أن يكون لأي من المحامين الشركاء مكتب غير مكتب الشركة.

المادة ١٤٩: أ - يجوز لكل محام شريك الخروج أو الانسحاب من الشركة في أي وقت شريطة إعلام شركائه برغبته هذه قبل ثلاثة اشهر على الأقل. ب - يبقى الشركاء ملزمين بمتابعة القضايا والدعاوى المشتركة، ما لم يتفقوا

المادة ، ١٥٠ : على المحامين الشركاء أن يسعوا لحل خلافاتهم الناشئة عن الشركة وديا فيما بينهم وإلا بطريق التحكيم، وإذا تعذر ذلك يبت فيها مجلس الفرع (١).

على خلاف ذلك مع موكليهم.

### الفصل الثاني

### في المكاتب التعاونية

المسادة ١٥١: أ - تبقى النقابة مسئولة عن تشجيع إنشاء المكاتب التعاونية وممارسة المهنة على أساس تعاوني وبكل الوسائل التي يتطلبها التعاون وذلك تحقيقاً للأهداف التي نص عليها القانون.

<sup>(</sup>۱) انظر د.عبد الفتاح مراد "موسوعة شرح جرائم قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة بها " الجزء الثالث ص ٩١ ومابعدها .

ب - يجب على المجلس تشكيل لجنة من أعضائه مستعينا بمن يراه من المختصين مهمتها وضع نظام كامل لممارسة المهنة تعاونيا وذلك خلال ستة الشهر من تاريخ إقرار هذا النظام.

## الفعل الثالث في المكاتب المشتركة

المسادة ١٥٢: أ - يجوز اشتراك عدة محامين في مكتب واحد يحتوي قاعة انتظار ومنافع مشتركة، شريطة إعلام الرئيس مقدما بذلك بكتاب خطى موقع من قبلهم على أن يختص كل منهم بغرفة مستقلة لممارسة عمله.

لا يجوز وضع لوحة أو علامة خارجية تشير إلى المكتب المشترك
 ويد نفظ كل واحد من المحامين في المكاتب المشتركة بوضع لوحة خاصة
 به.

ج - يثبت إنشاء المكتب المشترك باتفاق خطى بين المحامين ذوي العلاقة
 تحدد فيه النفقات المشتركة ومدى إسهام كل منهم فيها.

د - إذا حصل خلاف يبت فيه بالطريقة التي حددتها المادة (١٥٠) من
 النظاء.

# الباب التاسع أحكام مختلفة الفصل الأول في مفوض القص

المادة ١٥٣: أ - يسمى مجلس الفرع، في المدن التي يوجد فيها قصر عدل أو مقر لمحاكم متعددة، واحدا من المحامين الأساتذة أو أكثر ممن مضى على مزاولتهم المهنة عشر سنوات على الأقل بمهمة مفوض القصر. ب - يهستم مفوض القصر بسلوك المحامين أمام المحاكم وفي دوائر القصر أو مقسر المحساكم، ونقسل الأمور الهامة التي تقع أثناء مزاولتهم المهنة إلى الرئيس أو أحد أعضاء مجلس الفرع الموجودين في القصر أو المقر بالسرعة القصوي لاتخاذ ما يلزم بشأنها.

## الفصل الثاني في مكتبة النقابة والفروم

المسادة 104: أ - يجهــز كــل من المجلس والفرع مكتبه في مقر النقابة والفرع ويزودها على نحو دائم بمختلف الكتب والمؤلفات والمجلات القانونية والحقوقية العربية والأجنبية.

المسادة ١٥٥ : يحق لأي محام مسجل في الجدول الدخول إلى المكتبة والمطالعة في كتبها ومحفوظاتها.

المسادة ١٥٦: تصنع إعسارة أي كتاب أو مجلة أو إخراج أي شيء من موجوداتها إلا بإذن من النقيب أو الرئيس.

### الفصل الثالث

### في مساعدي المحامين

المادة ١٥٧ : أ - يحق لكل محام أستاذ أن يلحق بخدمته في مكتبه مساعدا يرتبط بهذا المكتب ويكلفه بملاحقة المعاملات القلمية في المحاكم ودوائر التنفيذ.

ب - يمارس المساعد عمله تحت إشراف المحامي الذي يعمل لديه وعلى مسئوليته.

المسادة ١٥٨ : يشترط في المساعد أن يكون سورمي الجنسية وغير محكوم عليه بجرم جنائي أو جنحي مخل بالشرف، وان يكون حسن السيرة والسمعة، وألا يكون موظفا أو مستخدماً في أيّة دائرة قضائية أو المحاكم الاستثنائية.

المادة ١٥٩ : أ - على المجامي الذي يود استخدام مساعد في مكتبه أن يقدم طلبا بهذا الشأن إلى الرئيس الذي يأمر بإجراء تحقيق يتصل بأخلاق الشخص المقترح (١).

ب - يصدر الرئيس الترخيص بعد موافقة مجلس الفرع وفق النموذج المعتمد
 وبعد دفع الرسم المقرر إذا كانت نتيجة التحقيق مرضية.

 ج - يمسارس مجلس الفرع بصدد إعطاء الترخيص أو رفضه سلطة تقديرية مطلقة.

المادة ١٦٠: يحق للرئيس سحب الترخيص في أي وقت، بعد موافقة مجلس الفسرع إذا فقد المساعد أحد الشروط المطلوبة المقبولة أو إذا تعدى حدود واجباته.

# الغصل الرابع في الموية والشارة النقابية والإجازة

المسادة ١٦١ : أ - يعطى كل متمرن عند تسجيله هوية محام متمرن وفق النموذج المعتمد.

ب - يعطى المحامي الأستاذ المعفى من التمرين وكذلك المحامي المتمرن
 عند انتقاله إلى جدول المحامين الأساتذة هوية أستاذ وفق النموذج المعتمد.

<sup>(1)</sup> أنظر د. عبد القياح مراد "موسوعة مراد المدنية للقواعد القانونية التي قيررتها محكمة ١٩٣١ حتى قيررتها محكمة ١٩٣١ حتى المصرية في ٧٧ عاماً منذ إنشاء المحكمة ١٩٣١ حتى ٢٠٠٢ وطرق نقيض الأحكم في القوانين العربية الجزء الأول ص ١٥ وما مدها.

 ج - يجوز إعطاء هوية جديدة بدلا من ضائع في حال فقدها وبعد تثبت مجلس الفرع من ذلك.

المادة ١٦٢ : أ - يعطى كل محام الشارة النقابية وفق النموذج المعتمد.

ب - يجوز إعطاء بدل من الشارة النقابية في حالة فقدها، وبعد تثبت مجلس الفرع من ذلك.

ج - يضع النقباء الشارة الذهبية، وتمنح هذه الشارة أيضاً بقرار من المجلس
 لمن يقدم خدمات جليلة المهنة أو المنقابة.

المادة ١٦٣: أ - تعطى المتمرن عند تسجيله أستاذاً وكذلك المحامي المعفى من التمرين إجازة المحاماة وفق النموذج المعتمد.

ب - لا تعطى صور أو نسخ من إجازة المحاماة، ويكتفي بإعطاء بيانات مصدقة عن مضمونها عند الحاجة (١).

## الفصل الفامس أعكام فتامية

المسادة ١٦٤: تلغى الأحكام والأنظمة والقرارات المخالفة أو المغايرة لهذا النظام والتي تتعارض مع أحكامه (٢).

المادة ١٦٥ : يعمل بهذا النظام اعتباراً من تاريخ تصديقه

<sup>(&#</sup>x27;) أنظر د . عبد الفتاح مبراد " شرح النصوص العربية الاتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية " ص ٧٥ وما بعدها .

<sup>(</sup>١) أنظر د . عبد الفتاح مراد " شرح النظم الفانونية والاقتصادية والعبيامية في مصر والدول العربية " ص ٩٦ وما بعدها .

### القصل الثاني

### النظام الموجد لعناديق تعاون المحامين

المادة ١ : ينشأ لمحامي كل فرع صندوق يدعى (صندوق التعاون) يضم حكما المحامين المسجلين في الفرع.

المسادة ٢ : يهدف الصندوق لتعزيز روح الألفة والتعاون بين محامي الفرع، ويسمى لتحقيق هدذا الهدف عن طريق تأمين الخدمات التالية أو بعضها لمحامى الفرع:

أ - تأمين مدا خيل شهرية.

ب - تسديد الرسوم النقابية.

ج - تسديد الضرائب والرسوم المترتبة بسبب ممارسته المهنة.

د - إنشاء تاد.

هـــ - تأمين الخدمات التي لا تتعارض مع مهام واختصاصات الصناديق
 الأخرى التي يستفيد منها المحامون.

المادة ٣ : تتألف موارد الصندوق من:

أ – الاشتراك السنوي.

ب - حصة الصندوق من الأتعاب المحددة بهذا النظام.

ج - حصة الصندوق من الأتعاب المحكوم بها.

د - رسوم التصديق على عقود الشركات.

هـ - أرباح المطبوعات والنشرات.

و - ما يخصص للصندوق في موازنة الفرع.

ز - الإعانات والنبر عات والوصايا والهبات والموارد المشروعة الأخرى.

ح - أرباح النادي

ط – ريع استثمار أموال الصندوق.

المادة ٤ : تحدد طرق تحصيل الموارد المبينة في المادة الثالثة كما يلي:

 أ - ٣٠% ثلاثون بالمائية من مجموع الحد الأدنى لوكالات المحامي مهما بلغ.

ب - ١٠% عشرة بالمائة من رواتب وتعويضات المحامين المتعاقدين مع القطاع العام والمشترك والتعاوني ومن رواتب المحامين الوكلاء والمحامين المشاورين القانونيين في القطاعين العام والخاص والجهات الأجنبية وأية جهسة أخرى تحت أية تسمية كانت هذه التعويضات والرواتب دورية أو غير دورية.

ج - ۲۰% خمــس وعشــرون بالمائة من الحد الأدنى المبين بالجدول لقاء
 تنظيم العقود المنصوص عليها في المادة (۱۰۹) من القانون.

د - ۲% عشرون بالمائة، من أجور وتعويضات وكلاء التقليسة والمصغين
 والحراس القضائيين والمحكمين والخبراء من المحامين حين قبضهم لهذه الأتعاب.

هــــ - ۲۰% خمســة وعشرون بالمائة من كامل أتعاب الدعاوى الجماعية
 التالية:

۱ - الدعوى التبي تقيمها نقابة اتحاد مهني أو اتحاد عمال المحافظة أو الاتحاد العام للتقاضي عن أعضائه في حال تجاوزهم خمسة عشر عضوا سواء أكان التقاضي أمام القضاء أو عن طريق التحكيم وفق أحكام الفقرة (ب) من المرسوم التشريعي رقم ٨٤ تاريخ ١٩٦٨/٦/٢٢ وتعديلاته.

٢ - الدعـوى التـي يقيمها اتحاد ملاك طبقات البناء على أعضائه في حال تجـاوزهم خمسة عشر عضوا للتقاضي أمام القضاء على ضوء أحكام المواد ٨١٨، ٨١٨، ١٩٨، ٨٠١، ٨٢١، ٨٢١، ٨٢١، ٨٢١،

٣ - الدعوى التي تقام من قبل محام عن عدد من الموكلين يزيد عددهم على
 خمسة عشر موكلاً بدعوى واحدة.

٤ - تعتبر الدعوى جماعية إذا أقيمت بأسماء عدد أقل أو نيابة عنهم إذا كان السبب والمدعى عليه واحدا والموضوع متماثلا عندما يظهر لمجلس الفرع خلال مدة سنة تبدأ من تاريخ إقامة الدعوى الأولى، أن عدد المدعين في الأصل يزيد على خمسة عشر مدعيا وكان باستطاعة المحامي رفعها

باستدعاء واحد إلا أنه قام بتجزئتها تهرباً من تطبيق النص.

٥ - تسري أحكام الفقرات (١ و٢ و٣ و٤) على الدعاوى التي يقيمها أصحاب العلاقة مباشرة ومن ثم يقومون بتوكيل محام بها بعد إقامتها، ويعود لمجلس الفرع تحديد ما إذا كانت الدعوى غير جماعية بناء على طلب يتقدم به المحامي الوكيل أصولا.

 و - ١٠% عشرة بالمائة من الروائب التي يتقاضاها المحامي من الشركات الأجنبية، أو ٢٥% خمس وعشرون بالمائة من أتعاب الدعوى.

ويخضع تقدير هذه الأجور إلى مجلس الفرع بعد الاستئناس بالعقد الموقع بين المحامى والشركة.

المادة •: أ - يستوفي الصندوق كامل الحد الأدنى للأتعاب المبينة بالجدول المرفق بهذا النظام عن كل وكالة أو صورة عنها وحين توثيق العقود.

ب - يســـتوفي الصـــندوق النسبة المحددة من الأتعاب لوكلاء القطاعين العام
 والمشترك والمشاورين الحقوقيين وفقاً لصور عقودهم المبرزة للصندوق.

ج - يستوفي الصندوق (٢٠%) عشرين بالمائة من أجور وتعويضات وكلاء التقليسة والمصفين والحراس القضائبين والمحكمين والخبراء من المحامين حين قبضهم لهذه الأتعاب.

د - إن الوكالات التي يجري تنظيمها أو استخراج صور عنها خارج مكتب تصديق الوكالات يلتزم المحامي الوكيل عند استعمالها، بأن يودع الصندوق كامل الحد الأدنى للأتعاب في ظرف أسبوع من إيرازها.

هـ - يعفى من إيداع الحد الأدنى للأتعاب ومن دفع حصة الصندوق
 المحامي عند توكيله من قبل أصوله وفروعه وزوجه وأخوته وإخوته وأي زميل من زملائه في دعاوى ذلك الزميل الشخصية.

و - يودع المحامي الوكيل الحد الأدنى للأتعاب صندوق التعاون حين تنظيم
 الوكالة أو إخراج صورة عنها، ويحق للمحامي الوكيل إذا كان من فرع آخر
 استعادة حصنته عند الطلب(١).

المادة ٦: أ - يدير الصندوق لجنة مؤلفة من ثلاثة إلى سبعة محامين أساتذة يختار هم مجلس الفرع لمدة سنة قابلة للتجديد.

ب - يحــق لمجلس الفرع تعيين لجان فرعية أو مندوبين في المراكز التابعة
 له لتسيير أعمال الصندوق تحت إشراف لجنة الصندوق.

المادة ٧ : أ - يمثل الصندوق رئيس الفرع أو من ينوب عنه قانونا.

<sup>(</sup>١) انظر د. عسيد الفستاح مراد "شرح النصوص الإنجليزية الاتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية " ص ٦٣ وما بعدها .

ب - يشرف مجلس الفرع على اللجان وهو المرجع الوحيد للتظلم من قسراراتها وأعمالها وسله حق المصادقة على هذه القرارات أو إلغائها أو تعديلها(1).

المادة ٨: مع مراعاة أحكام المادة (٥٥) من قانون التقاعد رقم (٥٣) تاريخ المادة ١٩٧٢/٢/٣١ يستفيد من خدمات الصندوق المحامي المسجل في الفرع إذا توافرت فيه الشروط التالية:

أ - أن يكسون مسددا الانتزاماته المالية تجاه مؤسسات الفرع والنقابة وخزانة
 التقاعد والصناديق التابعة لها.

ب - ١ - بنصف حصة بعد انقضاء عام على تاريخ ممارسته المهنة قبل إتمامه الثلاثين من العمر، وبحصة كاملة اعتباراً من قرار انتقاله إلى جدول الأساتذة.

٢ - بحصة كاملة بعد انقضاء ثلاث سنوات على تاريخ انتسابه للمهنة لمن
 تجاوز الثلاثين ولم يتم الأربعين من العمر.

٣ - بحصــة كاملة بعد انقضاء خمس سنوات على تاريخ انتسابه لمن تجاوز
 الأربعين من العمر.

ج - ١ - أن يكــون من المحامين العاملين في المهنة بصورة فعلية، إلا إذا
 كان سبب الانقطاع يعود لقوة قاهرة أو مرض.

<sup>(</sup>۱) أنظر د . عبد الفستاح مراد 'موسوعة التشريع والقضاء والفقه المصرى والمقسارن – التطبق على النصوص الكاملة للتشريعات المصرية بأحكام النقض والإدارية والدستورية وآراء الفقه المقارن وذلك في مائة عام " الجزء الثالث ص ٥٧ وما بعدها .

٢ - أن يكون اعتماده في معاشه على موارد المهنة بشكل رئيسني.

 ٣ - أن لا يكون قد غاب عن منطقة الفرع أو عن عمله أكثر من ثلاثة أشهر من السنة.

٤ - أن يكون له مكتب مستقل معتمد من قبل مجلس الفرع.

المسادة ٩: ١ - يحرم من الاستفادة من خدمات الصندوق بقرار من مجلس الفرع تلقائيا أو بناء على اقتراح من لجنة الصندوق المحامي الذي:

أ - يمنتع عن طلب الحكم بالأتعاب.

ب - يخالف أحكام المادة الخامسة من هذا النظام.

ج - يحكم بعقوبة مسلكية مانعة لمزاولة المهنة وخلال مدة المنع على أن لا
 نقل مدة الحرمان عن شهر.

د - يقصد الإضرار بأموال الصندوق أو يفوت الحقوق عليه، ويدخل في هذا المفهوم كل محام يستعير اسم زميله ليتهرب بأية وسيلة كانت عن دفع النسب المقررة في هذا النظام.

هـــ - يدعى إلى الخدمتين الإلزامية والاحتياطية بعد مرور ستة أشهر على
 التحاقه بها.

٢ - يسترك لمجلس الفرع تحديد مدة الحرمان في الحالات أ، ب، د، على أن لا تزيد على ستة أشهر وتضاعف في حالة التكرار فضلا عن تحصيل حقوق الصندوق موضوع المخالفة.

٣ - لرئيس الفرع أن يعتبر كل مخالفة لأحكام هذا النظام إخلالاً بواجبات المهنة تستوجب العقوبات التأديبية.

المسادة ١٠ : أ – لا يجوز المحامي الاستفادة من خدمات أكثر من صندوق تعاوني واحد، ب - إذا انتخب المحامي نقيباً أو عضواً في مجلس النقابة واتخذ له مكتباً
 آخر بدمشق وفق أحكام المادة ٣٣ من قانون المحاماة يحق رله الاستفادة من خدمات صندوق التعاون في فرعه فقط خلال مدة عضويته.

المادة ١١ : لا تحسب مدة الخدمة الإلزامية والاحتياطية في حدود تطبيق الفقرة (ب) من المادة (٨) من هذا النظام (١).

المادة 11: أ - يتم تتفيذ أهداف الصندوق المنوه عنها في المادة الثانية من هذا النظام وفق برنامج يضعه مجلس الفرع دون التقيد بالتسلسل الوارد فيها. على أن يسدد الصندوق الرسوم السنوية خلال مدة أقصاها ستة أشهر من بدء السنة المالية وفي حال تأخر تصديق الموازنات من المؤتمر العام، تدفع الرسوم ضمن المدة المذكورة وفق موازنات السنة السابقة ويتم تصفيتها خلال شهرين من تاريخ تصديق المؤتمر العام الموازنات.

ب - يـوزع صـافي حصـة الصندوق بعد رفع احتياط بنسبة ١٠% عشرة
 بالمائـة منها على مجموع المحامين الأساتذة المستفيدين بالتساوي مع مراعاة
 أحكام المادة الثامنة من هذا النظام وذلك خلال مدة أقصاها ستة أشهر.

المسادة ١٣ : يستمر صرف حصة المحامي المتوفى المستفيد من الإيراد المحدد بالفقرة (ب) من المادة السابقة لأفراد أسرته المقيمين معه وعلى نفقته لمدة سنتين من تاريخ الوفاة.

المسادة 1 : يتولى مجلس الفرع إعداد موازنة الصندوق للسنة المالية المقبلة وعرضها على الهيئة العامة لإقرارها ويقوم المجلس بتنظيم الحساب الختامي

<sup>(</sup>١) أنظر د . عبد الفتاح مراد تموسوعة مراد لأحكام المحكمة الدستورية العليا مسئذ الشسائها عام ١٩٧٩ وحتى الآن وطرق الرقابة على دستورية القوانين في مصر والدول العربية والقانون المقارن " الجزء السانس ص ٤٦ وما بعدها .

في نهاية كل دورة مالية ووضع النقرير السنوي عن نشاط الصندوق لعرضهما على الهيئة العامة وإقرارهما.

المسادة ١٥: يصق لمجلس الفرع بعد موافقة الهيئة العامة صرف المبالغ الاحتياطية المجمدة أو جزء منها لتحقيق أي من الأهداف المحددة بالمادة (٢) من هذا النظام.

المسادة ١٦: الحقوق المترتبة للمحامي بموجب هذا النظام صفة معاشية لا يجوز التنازل عنها لأحد ويمنع حجزها إلا في الأحوال المقررة في المادة (٢٤) من قانون التقاعد رقم (٥٣) لعام ١٩٧٢.

المادة ١٧: تتمتع قيود الصندوق بمبدأ السرية المطلقة ويحظر على الغير الإطلاع على الحساب الإطلاع على الحساب الخاص به.

المادة ١٨ :أ - يستمر المحامون الذين كانوا يستفيدون من الأنظمة التعاونية السابقة بـتاريخ إقـرار هذا النظام من الاستفادة من خدمات هذا الصندوق، وتعتبر شروط الاستفادة منه متوافرة فيهم حكماً على أن لا يؤدي ذلك إلى زيادة في الحصة التي كانت مقررة لهم في تلك الأنظمة.

ب - تلغى أحكام الأنظمة التعاونية السابقة تحت أية تسمية.

المادة ١٩: يعمل بهذا النظام اعتباراً من تاريخ إقراره من المؤتمر العام على أن يوضع موضع التتفيذ بإنشاء الصناديق بتاريخ أقصاه السادس عشر من أيلول عام ١٩٧٤.

### جدول الحد الأدنى للأتعاب

أولاً :

١ - دعوى النفقة الشرعية - ٤٠٠ أربعمائة ليرة سورية.

- ٢ الدعاوى الشرعية الأخرى ٧٠٠ سبعمائة ليرة سورية.
- ٣ الوكالـــة عن العامل في الدعوى الصلحية ولجان تسريح العمل ٤٠٠ أربعمائة ليرة سورية.
- ٤ الوكالة عن صاحب العمل في الدعوى الصلحية ولجان تسريح العمال ٨٠٠ ثمانمائة ليرة سورية.
- الدعــوى البدائــية المدنية والقضاء الإداري والدعوى البدائية الجزائية
   ولجان تحديد الأجور وإزالة الشيوع والقضاء
   الف ليرة سورية.
  - ٦ الدعوى الجنائية ١٢٠٠ ألف ومائتي ليرة سورية.
- ٧ الدعوى الصلحية المدنية ضمن الاختصاص القيمي لمحاكم الصلح المدنية - ٥٠٥ خمسمائة ليرة سورية.
- ٨ الدعاوى الصلحية الأخرى بجميع أنواعها ٨٠٠ ثمانمائة ليرة سورية.
  - ٩ دعوى الأحداث الجنائية ٨٠٠ ثمانمائة ليرة سورية.
  - ١٠ دعاوى الأحداث الأخرى ٥٠٠ خمسمائة ليرة سورية.
    - ١١ عقود الشركات ٣٠٠٠ ثلاثة ألاف ليرة سورية.
  - ١٢ الدعاوى العسكرية تخضع لتعرفة الوصف الجنحوي أو الجنائي.
    - ١٣ النتفيذ لأول مرة يخضع للمستند النتفيذي.

#### ثانيساً:

مع مراعاة أحكام المادتين الرابعة والخامسة من هذا النظام، يقصد بعبارة الحد الأدنى الواردة فيه: المبلغ الأقل من الأتعاب الذي يتوجب على المحامى ايداعــه فــي صندوق التعاون ولا تحدد مقدار أتعاب المحامي الحقيقية التي يمكن أن تكون أكثر من ذلك وفي حدود القانون (١).

## في تحصيل رسوم وطوابع المرافعة والأتعاب وطوابع العفاديل الأخرى

المسادة ٢٠ : أ - يستوفى عن كل وكالة أو سند عزل أو اعتزال الرسوم المتوجبة للخزينة العامة.

ب - يستوفى عن كل سند توكيل أو عزل أو اعتزال الطوابع المتوجبة.
 المادة ٢١: تلصق طوابع الأصل على السجل الأساسي، أما طوابع الصورة المستخرجة أصولا.

المسادة ٢٢ : تلتزم مكاتب توثيق الوكالات وتنظيمها بالصاق الطوابع العائدة لخزانة التقاعد والصناديق الأخرى وفق الأنظمة الخاصة بكل صندوق.

المسادة ٣٣: يجب أن تتضمن الوكالة التقويضات المطابقة لما نصت عليه المسادة / ٤٩٩ أصول محاكمات، وما عدا ذلك من تقويضات خاصة تضاف كتابة وبموافقة صريحة من الموكل وفق ما نصت عليه المادة / ٥٠٠ أصول محاكمات مدنية.

المسادة ٢٤ : لمجلس إدارة مؤسسة خزانة تقاعد المحامين حق المراقبة والإشراف على أعمال مكاتب توثيق وتنظيم وتصديق الوكالات وسندات العزل والاعتزال وتدقيقها وتدقيق المجلات الأساسية.

المادة ٣٥ : يعمل بهذا المنظام اعتباراً من أول الشهر الذي يلي تاريخ تصديقه أصولاً .

<sup>(</sup>۱) أنظر د . عبد القتاح مراد "شرح أحكام محكمة النقض كمحكمة موضوع جنائيا ومدنيا " ص ٢٣ وما بعدها .

# الفصل الثالث نظام صندوق إسغاف المحامين الفصل الأول أحكام عامة

المسادة ١ : أ - يحدث في كل فرع من فروع نقابة المحامين صندوق يسمى (صندوق إسعاف المحامين) غايته تأمين الخدمات لهم في الحالات الآتية:

١ – الولادات.

٢ - العمليات الجراحية.

٣ - الحسميات.

٤ – الطوارئ.

٥ - التوقف عن العمل.

٦ - المعالجة والعناية الطبية.

٧ – النداوي.

٨ - معونة الوفاة.

 ب - يحدد مجلس الفرع مراحل تطبيق هذه الخدمات حسب إمكانيات الفرع وظروفه<sup>(۱)</sup>.

المادة ٢ : يقصد بكلمة (الصندوق) حيثما وردت في هذا النظام صندوق إسعاف محامي الفرع.

المادة ٣ : يقصد بكلمة (المجلس) حيثما وردت في هذا النظام مجلس الفرع.

<sup>(</sup>١) أنظر د . عيد القتاح مراد "شرح النظم القانونية والاقتصادية والسياسية في مصر والدول العربية " ص ٩٥ وما بعدها .

المسادة ؛ : يقصد بكلمة (اللجنة) حيثما وردت في هذا النظام لجنة إدارة صندوق الإسعاف في الفرع.

المادة ٥ : يقصد بكلمة (المستحقين) حيثما وردت في هذا النظام أفراد أسرة المحامى المستفيد المعددين في المادة (٧) وبالشروط المبينة فيها.

المسادة ٦ : يعتبر مشتركا حكما في هذا الصندوق جميع المحامين العاملين المسجلين في الفرع أساتذة ومتمرنين.

المسادة ٧: أ - يستفيد من خدمات الصندوق المستفيدون فيه بعد مرور سنة مسن تسجيلهم أو إعادة قيدهم كما يستفيد منها أفراد أسرهم وهم الزوجة أو السزوجات والأولاد والوالسدان ممسن يعيلهم المحامي المستفيد فعلا ضمن الشروط التي يسمح فيها قانون تقاعد المحامين باستفادتهم من الحقوق التقاعدية للمحامي المتوفى.

ب - تستمر استفادة أسرة المحامي المتوفى من خدمات الصندوق مدة سنتين
 بعد وفاته، وفي حال مضي عشر سنوات على تاريخ استفادته من خدمات
 الصندوق تستمر استفادة أسرته مدة ثلاث سنوات بعد وفاته.

# الفصل الثاني موارد الصندوق

المادة ٨: تتألف موارد الصندوق من:

١ الاشتراكات السنوية والمساهمات.

٢ - الإعانات والتبرعات والهبات والوصايا والموارد المشروعة الأخرى
 التى ترد للصندوق من الجهات أو الهيئات الرسمية أو الخاصة أو الأفراد.

٣ - مـا يخصــ للصندوق من وفر موازنة الفرع بقرار من الهيئة العامة
 للفرع بناء على اقتراح المجلس.

- ٤ أثمان مطبوعات الصندوق.
- ٥ ربع استثمار أموال الصندوق.
- ٢ ما يخصص للصندوق من واردات صندوق التعاون.

المسادة ٩: أ ~ يحدد رسم الاشتراك السنوي بمبلغ مقطوع لا يقل عن ٦٠٠ ستمانة ليرة سورية يضاف إلى الرسوم السنوية والعائدات المستحقة لصندوق الفرع، ويعتبر جزءا لا يتجزأ منها فيما يتصل بجبايته وآثار عدم دفعه وتحدد مقداره الهيئة العاملة للفرع بناء على اقتراح المجلس، ويفرز في حساب خلص باسم الصندوق ويعتبر جزء الهنة كالسنة في حساب هذا الاشتراك، كما يعتبر الاشتراك المدفوع حقا مكتسباً للصندوق لا يمكن استرداد شيء منه لأي سبب كان(١).

ب - يستوفي الصسندوق عن نسخة كل وكالة بدائية أو صلحيه (أصلا أو صسورة) مبلغ (٥٠) خمسين ليرة سورية ومبلغ (١٠٠) مائة ليرة سورية عن كل عقد يستم توثيقه لدى مكتب الوكالات القضائية لصالح الصندوق على الشكل الذي يحدده المجلس.

ج - يدفع المحامسي المنتسب إلى المهنة لأول مرة إلى صندوق الإسعاف مسبلغا وقدره (١٥٠٠) ألف وخمسمائة ليرة سورية ومبلغ (٢٠٠) مائتي ليرة سورية عن كل سنة من العمر تزيد على الثلاثين ومبلغ (٤٠٠) أربعمائة ليرة سورية عن كل سنة تزيد على الأربعين.

 د - يعستمد فسي تحديسد سسن طالب القيد، قيود الأحوال المدنية ولا عبرة للتصحيحات الجارية عليه.

<sup>(</sup>۱) انظر د. عبد الفتاح مراد " الدساتير العربية والمعايير الدولية – دراسة مقارنة بيـن الدسـاتير العربـية والدساتير الأجنبية ومعايير الدفاع والعدالة والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية " ص ٧٨ وما بعدها .

# الفصل الثالث

#### غدمات الصندوق

#### أولا - السولادات :

المادة ١٠: أ - يدفع المحامي في حال ولادة زوجته ولادة طبيعية أو بملقط الجنين منحة مقطوعة لا تقل عن (٨٠٠) ثمانمائة ليرة سورية، ولا تقل عن (١٠٠٠) ألف ليرة سورية، في حال ولادة التوأم.

ب - إذا احتاجت الولادة لعملية قيصرية أو مداخلة جراحية، يضاف لمنحة السولادة مسا يسري على الحالات المنصوص عليها في المادة (١١) من هذا النظام.

### ثانيا - العمليات الجراحية في سورية:

المعادة ١١: يتحمل الصندوق أجور العمليات الجراحية التي تجرى للمحامي أو أحد المستحقين ونفقات النداوي التي تستزمها العمليات المذكورة من أجدور المعايدات وثمسن الأدوية والفحوص المخبرية والصور الإشعاعية والتخطيط والتخطير والتخدير وغرفة العمليات ونقل الدم وتفجير الحصى على ألا يتجاوز المبلغ المترتب على الصندوق الحد الأدنى للتعرفة المعتمدة من قبل وزارة الصحة.

تصرف التكاليف بموجب الفواتير والوصفات المنظمة من الطبيب المختص أو المستشفى بعد تحقق اللجنة من صحتها وضرورتها.

### ثالثاً - العمليات الجراحية والمعالجات الطبية في الخارج:-

المسادة ١٢ : يستحمل الصندوق عن المحامي من نققات العمليات الجراحية والمعالجات الطبية المذكورة في المادة (١١) والتي لا يمكن إجراؤها في سورية بناء على تقارير الأطباء المعتمدين في حدود الحد الأقصى للتعرفة

المعتمدة من قبل وزارة الصحة للعمليات المماثلة في سورية (١).

مبلغاً لا يتجاوز (عشرة) آلاف ليرة سورية من أجور السفر بالدرجة السياحية ذهابا وإيابا بموجب البطاقات المستعملة لهذا الغرض.

كما يتحمل الصندوق بالنسبة إلى المستحقين من أفراد أسرته نصف المبالغ المذكورة أعلاه.

وفي حال طلب المحامي إجراء العمليات الجراحية والمعالجات في الخارج خلاف لتقارير الأطباء، يدفع له الصندوق ذات الحد الأدنى المقرر لذلك في سورية دون المساهمة في نفقات السفر.

#### رابعاً - الحسميات:

المادة ١٣ : يستفيد المحامون المشتركون والمستحقون من الحسميات التي يحصل عليها الصندوق نتيجة مساعيه أو تعاقده مع الأطباء والمستشفيات وغير هما من المؤسسات الطبية والصحية والمخبرية وما ماثلها.

### خامساً - التعويض عن الطوارئ:

المعادة 16: أ - المحامي الذي يتعطل عن عمله بسبب طارئ أو قوة قاهرة أو مرض (يحول دون ممارسته للمهنة لمدة تزيد على الشهر) معونة تستراوح بين نصف المعاش التقاعدي وكامل هذا المعاش دون تجزئة ولمدة سنة واحدة قابلة للتجديد سنة أخرى فقط بقرار من المجلس وتحديد هذه المعونة بقرار من الهيئة العامة للفرع حين وضع الموازنة بناء على اقتراح مجلس الفرع شريطة ألا يكون المحامي الذي يمنح هذه المعونة قد استفاد من جهة أخرى.

 $<sup>^{(1)}</sup>$  أنظر د . عبد الفتاح مراد "شرح الجديد في أحكام محكمة النقض من  $^{(1)}$  -  $^{(2)}$  -  $^{(3)}$ 

ب - تمنح المعونة المذكورة في الفقرة (أ) في حال تحقق اللجنة من أنه ليس
 للمحامي المنقطع عن العمل مورد كاف لمعيشته خلال فترة الانقطاع.

ج - إذا لحقت بمسكن المحامي أو مكتبه أضرار مادية فادحة ناجمة عن الكورث كالحريق والغارات الجوية والتدمير والفيضان وما ماثلها، يساهم الصندوق في التعويض عن أضراره بمبلغ لا يتجاوز العشرة آلاف ليرة سورية على ضوء التحقيقات التي تجريها اللجنة شريطة عدم إمكان حصوله على التعويض من جهة أخرى.

سادساً - العناية الطبية: --

المسادة ١٥ : أ - يؤمن الصندوق العناية الطبية للمحامي والمستحقين في عيادة الأطباء المعتمدين منه وتثبيت هوية المشترك والمستحقين ببطاقة صحية صادرة عن الصندوق.

 ب - يستحمل الصندوق نسبة معينة من نفقات المعالجة الطبية التي يحددها المجلس في مطلع كل عام.

ج - يتحمل المشترك حالة استدعائه الطبيب إلى منزله الأجر الإضافي.

د - لا يستحمل الصسندوق أيسة نفقات في حالة مراجعة المشترك طبيبا غير
 معتمد إلا في الحالات التالية:

اذا كان هانك حالة طارئة أو حالة اضطرارية تستدعي المراجعة السريعة لغير الطبيب المعتمد، ويعود تقدير ذلك للجنة.

٢ - إذا تمــت مــراجعة الطبيــب غير المعتمد بناء على موافقة مسبقة من الطبيــب المعتمد نظرا لعدم توفر الاختصاص المطلوب للحالة المرضية بين الأطباء المعتمدين.

هــــ - يحـق للهيئة العامة في الفرع أن تستبدل بنود العناية الطبية بمبلغ مقطوع يمنح للمحامي المستفيد سنويا ويحدد في موازنة الصندوق لكل عام.

### سابعا - التداوى والخدمات الطبية الأخرى:-

المسادة 1: أ - يدفع الصندوق نمسية تحددها الهيئة العامة للفرع في الموازنة لا تقل عن ثلاثين بالمائة من قيمة الدواء للمحامي وللمستحقين بناء على وصفة صادرة عن الأطباء المعتمدين أو الحالات الواردة في الفقرة (د) من المادة السابقة.

ب - يدفع الصدندوق النسب نفسها من أجور التحليل والتصوير الإشعاعي
 والتخطيط وقيمة الدم في المخابر والمستشفيات والمؤسسات الصحية والطبية
 المعتمدة من الصندوق.

ج - يحق للهيئة العامة في الفرع أن تطبق أحكام الفقرة (هـ) الواردة في بند
 العناية الطبية على البندين السابقين (أ - ب) من هذه المادة.

د - يساهم الصندوق في نفقات الإقامة في المستشفيات المعتمدة في سورية فسي حدود ثلاثمائة ليرة سورية يوميا للمحامي ومائة وخمسين ليرة سورية للمستحقين الآخرين من أفراد أسرته (١).

ه... - إذا أصديب المحامسي المستفيد بمرض خطير عضال يحتم نقله إلى المستشفى خطورة وضعه الصحي، المستشفى خطورة وضعه الصحي، على أن يثبت ذلك بتقرير من طبيب أخصائي معتمد وتحقق لجنة الإسعاف، يساهم الصندوق بنققات المعاينة والإقامة في المستشفى والتداوي من نققات التحليل والتخطيط والتصوير وما إلى ذلك بمبلغ لا يتجاوز الخمسة آلاف ليرة سدورية، وعلى أن يصرف هذا المبلغ بموجب الوصفات الطبية والفواتير بعد

<sup>(</sup>¹) أنظر د . عبد القتاح مراد " تشريعات العقويات في الدول العربية والمعايير الدولسية - دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومعايير الدفاع والعدالة الجثائية " ص ٧٥ وما بعدها .

أن، يصـــدق عليها وعلى ضرورتها الطبيب المعتمد، ونصفه للمستفيدين من أسرته.

و - فسى حالسة إصسابة المحامي بمرض مفاجئ يقتضي نقله إلى المستشفى إسسعافا تصسرف له لجسنة الإسعاف نفقات المعاينة والإقامة في المستشفى والتداوي وغيرها بحدود مبلغ لا يتجاوز ألفا وخمسمائة ليرة سورية للمحامي المستفيد ونصفها للمستفيدين من أسرته.

ز - يـتحمل صـندوق الإسـعاف تصـنيع طقم الأسنان والجسور للمحامي وزوجـه فقـط حسب تعرفة الحد الأننى وبما لا يزيد على ثلاثة آلاف ليرة سورية لكل منهما ولمرة واحدة في العمر، كما يتحمل الصندوق ثمن نظارات طبية أو عدسات طبية للمحامي فقط بموجب وصفات معتمدة بما لا يزيد على مبلغ ألفى ليرة سورية ولمرة واحدة في العمر.

المسادة ١٧ : يحدد المجلس الحالات والأدوية المستثناة مستأنسا بالأنظمة المتبعة بهذا الشأن لدى شركات التأمين وصناديق الضمان الأخرى، ويستثنى على سبيل المسئال لا الحصر عمليات التجميل والكورتاج في غير حالات الإسعاف وطبابة الأسنان ما عدا جراحتها وقيمة النظارات الطبية والأمراض التناسلية والزهرية، والأدوية المقوية والمسكنة والمغذية إذا لم يصفها الطبيب كادويسة لازمسة للحالات المرضية وأجرة زرق الإبر والمسكنات والعاهات والأمسراض العقلية الناشئة قبل الانتساب للنقابة وذلك كله والمسكرات والأمسراض والعاهات الناشئة قبل الانتساب للنقابة وذلك كله ضمن الشروط والحدود التي يقرها المجلس.

ثامناً - منحة التقاعد:--

المادة ١٨ : يدفع الصندوق للمحامي عند إحالته على التقاعد بعد ممارسته المحاماة ممارسة فعلية مثبتة أصولاً مدة خمس عشرة سنة على الأقل منحة تحدد في الموازنة عن كل اشتراك سنوي بالصندوق على أن لا تزيد هذه المنحة على (٢٠٠٠) ستة ألاف ليرة سورية.

تاسعاً - معونة الوفاة:-

المادة ١٩ : يدفع صندوق الإسعاف المحامي فورا في حال وفاة أحد أفراد أسرته المستحقين مبلغا مقطوعا لا يتجاوز ألفي ليرة سورية شريطة أن لا يقل عمر المتوفى من الأولاد عن شهر.

إلى أن يستم تنفسيذ مسا ورد في المادتين ١٥ و ١٦ من النظام عن الأطباء المعتمدين والمستشفيات المعستمدة يعتبر المقصود بذلك الأطباء المداوين والمستشفيات المرخص بها.

المادة ٧٠: يتم تنفيذ الخدمات الملقاة على صندوق الإسعاف بمراحل حسب إمكانسيات الصسندوق وفي حدود موازنته، ولمجلس الفرع تحديد أولوية هذه المراحل.

### الفصل الرابع شروط الاستفادة

المادة ٢١ : يشرط للاستفادة من المساعدات المنصوص عليها في هذا النظام ما يلي:

١ - أن يكون المحامي مسجلاً في الفرع ومقيما إقامة فعلية في منطقته ومستوفرة فيه الشروط المنصوص عليها في قانون المحاماة وقائماً بواجباته تجاه الصندوق وغير مدين بأي مبلغ لأي صندوق من صناديق الفرع والنقابة والسنقاعد وممارساً للمهنة ممارسة فعلية، ومضى على اشتراكه في الصندوق مدة سنة على الأقل.

٢ - ألا تكون إصابته مشمولة بأحكام المادة (٢٣) من قانون التقاعد دون إخلال بحقه في استيفاء منحة التقاعد في هذه الحالة.

٣ - أن يقدم المحامي أو أحد المستحقين أو أحد زملائه إلى اللجنة طلبا خطيا خلال سنة أشهر من تاريخ إجراء العملية في الداخل أو الانقطاع عن العمل أو تاريخ العودة من الخارج، وخلال ثلاثة أشهر من تاريخ ولادة أو وفاة أحد أفراد أسرة المحامي المستحق، وخلال سنة أشهر من تاريخ وفاة المحامي (١).

أن يقدم صاحب الطلب الوثائق الثبوتية المحددة في القرارات التنظيمية
 وضمن المهل الواردة فيها.

أن تكون الحالات والإصابات حاصلة بعد تاريخ آخر تسجيل للمستفيد
 في النقابة.

٢ - إذا كان المحامي أو المستحق مشمولا بنظام ضمان آخر واستفاد منه فعالا فعال فعال باستثناء معونة الوقاة ومنحة التقاعد.

٧ - ألا يستجاوز مجموع ما يتكاضاه المحامي والمستحقون من مساعدات الصدندوق خالا المستخ المالية الواحدة المبلغ الذي تحدده الهيئة العامة في الموازنة باستثناء معونة الوفاة ومنحة التقاعد والتوقف عن العمل المحددة في هذا النظام.

 ٨ - أن يتقيد المحامي والمستحقون بالقرارات التنظيمية التي يضعها المجلس.

<sup>(&#</sup>x27;) أنظر د . عيد الفتاح مراد "شرح الجديد في النقض الجنائي في سيع سنوات من ١٩٩٦ - ٢٠٠٣ " ص ٨٩ وما بعدها .

المادة ٢٢ : تبت اللجنة في الطلب المقدم إليها خلال مهلة خمسة عشر يوما من تاريخ تسجيل الطلب أو استكمال وثائقه.

يحق لصاحب العلاقة التظلم من قرار اللجنة أمام المجلس بالشروط المنصوص عليها في هذا النظام.

المسادة ٣٣: يحسرم من مساعدات الصندوق لمدة سنة على الأقل المحامي وأفسراد أسسرته إذا قام أي منهم أو حاول القيام بأعمال تؤدي إلى الإضرار بالصسندوق أو سعى للحصول على منفعة بغير وجه حق له أو لغيره، ويحرم نهائسيا في حالة التكرار ويسترد ما يكون قد استوفاه بدون حق بقرار يصدر عن مجلس الفرع.

المسادة ٢٤: يحل الصندوق محل المحامي والمستحقين فيما تكلفه عليهم من نفقات بسبب إصابة أو مرض طارئ ناشئ عن فعل الغير، ويسترد ما أنفقه مسن التعويض الذي يحكم به على المتسبب وذلك بموجب صك تتازل وحلول يسنظمه المسستفيد لمصلحة الصندوق مع صك توكيل لمحام أو أكثر تختارهم اللجنة للإدعاء على الغير ومتابعة القضية. ويكون الباقي من التعويض حقا للمصساب ولا يحق للمحامي والمستحقين المصالحة أو التتازل عن حقهم في التعويض تحت طائلة استرداد ما تكلفه الصندوق.

المسادة ٢٤ مكسور: أ - يحق لمجلس الفرع السماح للعاملين في الفرع بالاشستراك في الصندوق والاستفادة من الخدمات المبينة في نظامه إذا رغبوا في ذلك باستثناء حالات الطوارئ والتوقف عن العمل والتقاعد.

ب - يحدد مجلس الفرع حين وضعه الموازنة السنوية الرسم السنوي المستوجب على المشتركين في الصندوق من العاملين في الفرع، ويتعين تسديده كشرط لا بدمنه للاستفادة من أحكام النظام.

ج - يعتسير العساملون في النقابة ومؤسسة خزانة الثقاعد تابعين حكما للفرع
 الذي يعملون في منطقته وتطبق عليهم أحكام الفقرتين (أ، ب) أعلاه،

د - لا يجوز الجمع بين مزايا وخدمات هذا الصندوق وأي صندوق عام أو خدمات صندوق خاص آخر سواء كانت معادلة أو زائدة أو تقل عن مزايا وخدمات صندوق الإسعاف.

### الفصل الخامس إدارة الصندوق

المسادة ٢٥ : يشرف على الصندوق مجلس الفرع وتديره لجنة صندوق الإسعاف.

المادة ٢٦ : أ - المجلس هو المرجع في جميع شئون الصندوق ويتمتع بجميع الصلاحيات في ممارسة المهام الملقاة على عاتق الصندوق.

ج - المجلس هو المرجع الوحيد للطعن في قرارات اللجنة وأعمالها وله حق المصادقة على هذه القرارات وإلخاؤها أو تعديلها في حال التظلم منها ويشترط لقبول الطعن شكلا تقديمه من رئيس الفرع أو صاحب العلاقة خلال خمسة عشر يوما تبدأ من اليوم الذي يلي تاريخ تبليغ قرار اللجنة لصاحب العلاقة أو عرضه على رئيس الفرع للمشاهدة.

د - وللمجلس بصورة خاصة صلاحية:

١ - إملاء الشواغر في اللجنة.

٢ - مراقبة حسابات الصندوق وتعيين مدققين لها عند الاقتضاء وصرف تعويضاتهم والإشراف على أمور الجباية والإنفاق.

- ٣ تعيين المصمارف التي تودع فيها أموال الصندوق وتحديد المبالغ التي
   يجوز للخازن الاحتفاظ بها.
  - تعيين وجود استثمار الصندوق.
- تعيين العاملين في الصندوق والتعاقد معهم لمدة معينة وتحديد رواتبهم
   وتعويضاتهم.
- ٦ تخفيض نسبب مساهمة الصندوق بالخدمات خلال السنة المالية عن المعدلات والمبالغ البواردة في هذا النظام حين ملاحظة عجز إمكانيات الصندوق وبناء على اقتراح اللجنة.
  - ٧ إصدار القرارات والتعليمات اللازمة لتطبيق أحكام هذا النظام.
    - ٨ الفصل في جميع الأمور التي تعرضها اللجنة عليه.
- المسادة ٢٧: أ تستألف اللجنة من ثلاثة أو خمسة أو سبعة أعضاء يعينهم المجلس من غير أعضائه من المحامين الأساتذة العاملين الذين مضى على تسمجيلهم فسي جسدول الأساتذة أكثر من ثلاث سنوات وغير محكومين بأية عقوبة مسلكية وتكون ولاية اللجنة لمدة سنة مالية قابلة للتجديد.
- ب يسمي المجلس في قرار التعيين رئيسا للجنة وأمينا للسر وخازنا للصندوق وينوب عن الرئيس في حال غيابه أمين السر.
- ج يكسون اجتماع اللجنة قانونيا بحضور الأكثرية المطلقة وتتخذ القرارات بأكثرية الحاضرين وعند تساوي الأصوات يعتبر صوت الرئيس مرجحا.
- المادة ٢٨ : تـ تولى اللجنة جميع الأعمال التنفيذية المتعلقة بالصندوق وخاصة:
- أ اقستراح موازنة الصندوق للسنة المالية المتبلة ورفعها للمجلس للبت فيها
   وعرضها على الهيئة العامة للفرع الإقرارها.

ب - اقستراح الرسوم والاشتراكات والموارد والنفقات وتحديد الوفر الواجب
 حفظه للسنوات المقبلة.

ج - تنظيم الحساب الختامي في نهاية كل دورة مالية، وإعداد التقرير السنوي لنشاط الصندوق ورفعهما إلى المجلس المبت فيهما وعرضهما على الهيئة العامة الإفرارهما(١).

د - تقرير صرف النفقات وتقديم المساعدات التي تستحق وفق أحكام هذا النظام (۲).

هـ - تتولى جميع أعمال التنظيم والإدارة والمحاسبة ومسك السجلات
 والقيود وحفظ الإضبارات والوثائق والقيام بجميع الأمور والمهام التي يتطلبها
 تنفيذ هذا النظام.

المادة ٢٩ : تلغى أحكام أنظمة الإسعاف السابقة تحت أية تسمية كانت.

<sup>(</sup>٢) أَنْظُـر دَ. عبد الفتاح مراد " شرح القسم الخاص في قانون العقويات – دراسة تطبيقية بشان جرائم الشبك " ص ٤٥ وما بعدها .

### القصل البرابع

#### نظام معونة التقاعد ووفاة المعامين

المسادة 1: ينشأ صندوق للمحامين في الجمهورية العربية السورية يدعى: (صندوق معونة التقاعد والوفاة للمحامين)، غايته تأمين خدمات مادية للمحامين المتقاعدين والأسرهم بعد وفاتهم.

المسادة ٢ : يشرف على هذا الصندوق وينظم أموره مجلس النقابة وتديره لجنة مؤلفة من النقيب أو من ينوب عنه حال غيابه وعضوين يختارهما محلس النقابة.

المادة ٣ : يدمج هذا الصندوق في صندوق النقابة.

المسادة ٤: أ - تضساف إلى بند الرواتب والأجور في موازنة النقابة فقرة باسم (معونة النقاعد والوفاة).

- ب تضاف إلى بند إير ادات الرسوم الفقرات التالية:
- الرسم السنوى لمعونة التقاعد والوفاة من الأساتذة.
- الرسم السنوي لمعونة التقاعد والوفاة من المتمرنين.
  - ــ رسم قيد المتمرنين لمعونة التقاعد والوفاة.
- ـــ رسم قيد المعفيين من التمرين لمعونة الثقاعد والوفاة.
- \_ رسم إعادة قيد الأسائذة والمتمرنين لمعونة التقاعد والوفاة.
- ج يحسب عمر طالب القيد أو إعادة القيد بتاريخ صدور قرار القيد أو
   الإعادة ولا يعتد بالتصميمات الجارية على تاريخ تولده.

المادة ٥ : تتألف موارد الصندوق من:

أ - رسوم القيد وإعدادة القيد والرسوم السنوية المذكورة في المادة /٤/
 السابقة.

ب - الهبات والوصايا.

ج - عائدات اللصائق التي يقررها المؤتمر.

المسادة ٦: يحدد المؤتمر العام بناء على اقتراح مجلس النقابة بمقدار معونة الوفاة والسنقاعد ورسوم القسيد وإعادة القيد والرسم السنوي في الموازنة للاشتراك في صندوق معونة التقاعد والوفاة.

المادة ٧: تقوم مجالس الفروع بجباة وتحصيل رسم الاشتراك عن كل محام مســجل أو يطلب إعـادة قيده أو تسجيله مع الرسوم المستوجب استيفاوها ويعتبر جزءا من هذه الرسوم، وتطبق بشأن استيفائها الأحكام المتعلقة بجباية الرسوم النقابية.

المسادة ٨: لا يستفيد مسن خدمات هذا الصندوق طالبو القيد الذين تتجاوز أعمارهم الخامسة والأربعين بتاريخ صدور قرار قيدهم متمرنين أو معفيين مسن التمرين، كما لا يستفيد من هذه الخدمات طالبو إعادة القيد الذين تتجاوز أعمارهم الخامسة والأربعين بتاريخ صدور قرار إعادة القيد إذا كانت المدة التي مارس فيها المحاماة ممارسة فعلية تقل عن خمس سنوات ميلادية كاملة. المسادة ٩: لا تترتب الرسوم والتكاليف المالية في هذا القرار على غير المستفيدين من خدمات هذا الصندوق.

المادة ١٠: يراعى في تحديد معونة الوفاة والتقاعد عدد المحامين المسجلين في الجدول في نهاية السنة المالية وعدد الوفيات الحادثة في تلك السنة وعدد الإحالات على التقاعد ومقدار الرسوم المستوفاة فعلا.

المهادة 11: خلافاً لأحكام المادة /١٢/ من النظام المالي ولأي نص أخر يرد فـــي الموازنـــات والقـــرارات المالـــية والنتظيمية لا يجوز نقل أي شيء من، الاعتمادات الخاصة بمعونة الثقاعد والوفاة إلى أي اعتماد آخر.

المسادة ١٢: يقوم مجلس الفرع الذي ينتسب إليه المحامي المتوفى بدفع سلفة فوريسة لأفسراد أسرته قدرها عشرة بالمائة من أصل إجمالي معونة التقاعد والوفاة.

المسادة ١٣: أ - يجوز المحامي عند إحالته على النقاعد أن يتقاضى نصف معونة الستقاعد والوفاة المحدد حينذاك شريطة أن يبدي رغبته في ذلك عند تقديمه طلب الإحالة على التقاعد وحتى صدور قرار الإحالة على التقاعد من المجلس تحت طائلة سقوط حقه في هذا الخيار.

ب - للاستفادة من الفقرة السابقة يتوجب توفر أحد الشروط التالية:

١ - إتمام طالب الإحالة على التقاعد سن الخامسة والستين.

٢ – إكمال طالب الإحالة ممارسة مهنة المحاماة مدة ثلاثين سنة، وإتمامه السنين عاما (1).

٣ - الإحالة على التقاعد بسبب صحى أدى إلى عجز كامل عن العمل.

المادة ١٤ : يجري توزيع المعونة أو نصفها المحدد حين الوفاة كما يلي:

 أ - حصصا متساوية على أفراد أسرة المحامي المتوفى، منها حصة واحدة للزوجة (أو الزوجات)، وحصة واحدة لكل من أولاده وحصة واحدة لوالديه.

سروب (رو الروجات)، وعنه والمد عن من او دده وهنا والمده والمد والمده والمده والمده والمده والمده والمده والمده وال

<sup>&</sup>lt;sup>(۱)</sup> أنظر د . عيد الفتاح مراد أصول أعمال النيايات والتحقيق العملي " ص ٣٣ وما بعدها.

ج - يحق للمحامي أن يحصر الاستحقاق في زوجته (أو زوجاته) وفي
 (أبنائه) القاصرين وبناته غير المتزوجات.

د - يحق للمحاصي أن يحصر الاستحقاق في ورثته الشرعيين وفق نصيب
 كل منهم من تركته.

هـــ - في حال عدم اختيار المحامي لما ورد في الفقرة (د) وعدم وجود أي مـن المسـتحقين المبينين في الفقرة (آ)، يحق للمحامي تعيين من يستفيد من المعونة شريطة أن يكون من أفربائه حتى الدرجة الرابعة.

 و - إذا لـم يكن للمحامي المتوفى مستحقون على الوجه المبين في الفقرات السابقة فلا تتر تب معونة الوفاة.

ز - يستم اختيار المحامي لإحدى الحالات المبينة في الفقرة (ب، ج، د، هـ) بموجسب كتاب على نسختين يوقعهما المحامي أمام رئيس الفرع الذي ينتسب الله تحفظ نسخة منه في ملفه الشخصي في ديوان الفرع وتحفظ النسخة الثانية في ملفه الشخصي في ديوان مجلس النقابة.

المسادة ١٥: يقدم الطلب إلى فرع النقابة المسجل لديها المحامي طالب الإحالية على السنقاعد أو ورثة المحامي المتوفى، مرفقا به الوثائق الثبوتية اللازمية ويجري الفرع التحقيق خلال ثلاثين يوما من تقديم الطلب ويرفع الأوراق مقترنة باقتراحه إلى اللجنة للنظر فيه.

المسادة ١٦ : يسبلغ مجلس الفرع، في حال الوفاة، صورة عن اقتراحه إلى المستحقين أو من يمثلهم فور صدوره.

المادة ١٧ :المستحقين ولمدعى الاستحقاق ولمن يمثلهم أن يقدموا إلى اللجنة مباشرة أو بواسطة مجلس الفرع اعتراضاتهم على الاقتراح خلال /١٥/ خمسة عشر يوماً من اليوم الذي يلي لتاريخ نبلغهم اقتراح الفرع. المسادة ١٨: تنظر اللجنة في اقتراح الفرع وفي الاعتراضات في أول جلسة تعقدها بعد وصدول الأوراق إلى ديوان النقابة وتصدر القرار المقتضى ويجوز للجنة لأسباب قانونية أو بنية استكمال التحقيقات أن تكلف الفرع بإجراء مزيد من التحقيقات أو أن تكلف أصحاب المعلقة بتقديم الإيضاحات وبالبيانات والوثائق التي ترى لزوما لتقديمها خلال مدة تحددها.

المسادة 19: قسرار اللجسنة قابل للطعن خلال ثلاثين يوما من اليوم التالي لستاريخ التبلسيغ، ولا يخضسع هذا الطعن لأي رسم أو إجراء ويقدم لمجلس السنقابة مباشرة أو عن طريق مجلس الفرع وقرار مجلس النقابة الذي يصدر في هذا المجال مبرم وغير خاضع لأي طريق من طرق المراجعة.

المسادة ٢٠ : بعد اكتساب قرار اللجنة الدرجة القطعية يدفع صندوق النقابة خسلال ثلاثين يوما من استيفاء الرسوم السنوية نسبة ٩٠ كسعين بالمائة من هذه المعونة أو رصيدها إلى المستحقين بعد حسم كل ما هو مستحق للصندوق وبخاصة السلفة المنصوص عنها بالمادة الثانية عشرة من هذا النظام، وعلى أن يعطى الرصيد خلال الأشهر الستة التالية.

المادة ٢١ : في حال وجود رصيد كاف لمعونة التقاعد والوفاة في صندوق السنقابة قبل استيفاء الرسوم السنوية يقوم الصندوق بدفع المعونة وفق المادة رقم (٢٠).

المسادة ٢٢ : يقوم مجلس الفرع بجباية رسوم صندوق معونة التقاعد والوفاة وفقا للأحكام المتعلقة بجباية الرسوم النقابية وتأخذ حكمها فيما يتعلق بجبايتها وبآثار عدم دفعها وعدم جواز استردادها أو تجزئتها.

المسادة ٢٣ : تصسفى حفسوق المستحقين عن الوفيات السابقة وفق الأنظمة النافذة وقت الوفاة في الفرع الذي كان ينتسب إليه المحامي المتوفى.

المادة ٢٤: يستفيد من خدمات هذا الصندوق:

أ - المحامون العاملون المشتركون بهذا الصندوق منذ تأسيسه.

 ب - المحامون الذين سوف يسجلون مدربين أو أساتذة والذين سوف يعاد قيدهم ممن تتوفر فيهم شرائط الانتساب لهذا الصندوق والاشتراك في خدماته حسب الأحكام الواردة في هذا النظام.

ج - المحامون الذين يطلبون إحالتهم على التقاعد بعد تاريخ نفاذ هذا القرار.
د - أسر المحامين المذكورين في الفقرات (أ، ب، ج) من هذه المادة عند
وفاتهم (¹).

المادة ٧٥ : يلتزم المحامون المتقاعدون المشتركون بهذه المعونة بدفع الرسم السنوي عند قبضهم لأول معاش تقاعدي تحت طائلة شطب اسمهم من بين المشتركين فيها وحرمانهم وورثتهم منها.

المادة ٣٦ : تسري أحكام هذا النظام على أزواج المحاميات وأفراد أسرهن. المادة ٣٧ : يعمل بهذا النظام اعتبارا من ١٩٩٧/١/١، بعد تصديقه أصولا، وتلغى جميع القرارات السابقة.

<sup>(1)</sup> انظر د.عيد الفتاح مراد "موسوعة مراد لأحكام المحكمة الدستورية الطيا منذ إنشائها عام 1979 وحتى الآن وطرق الرقابة على دستورية القوانين في مصر والدول العربية والقانون المقارن " الجزء الثاني ص٢٦ وما بعدها .

### القصل الخامس

### قانون تنظيم ممنة المحاماة قانون رقم ٣٩ تاريم ٢١/٨/٢١

### الباب الأول في معنة المحاماة

مسادة 1: المحاماة مهنة علمية فكرية حرة مهمتها التعاون مع القضاء على تحقيق العدالة والدفاع عن حقوق الموكلين وفق أحكام القانون.

### الفصل الأول النقابة وأهدافها

مسادة ٢ : يؤلف المصامون العساملون في الجمهورية العربية السورية والمسجلون في جدول السنقابة نقابة واحدة مركزها مدينة دمشق تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي وتخضع لأحكام هذا القانون.

مسادة ٣: نقابة المحامين تنظيم مهني اجتماعي مؤمن بأهداف الأمة العربية فسي الوحدة والحسرية والاشتراكية وملتزم بالعمل على تحقيقها وفق مبادئ ومقررات حزب البعث العربي الاشتراكي وتوجيهاته.

مسادة ٤: تعمل نقابة المحامين بالتعاون مع الجهات الرسمية والشعبية في القطر العربي السوري وبالتسيق مع المكتب المختص في القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي على تحقيق الأهداف التالية:

 ١ - المساهمة في حشد طاقات الجماهير في سبيل تحقيق أهداف الأمة العربية .

٢ - العمـــل على تطوير الفكر القانوني بما يخدم تحقيق بناء المجتمع العربي
 الاشتراكي الموحد.

- ٣ المساهمة في تطوير التشريع بما يخدم التحويل الاشتراكي.
  - ٤ العمل على تيسير سبل العدالة أمام المتقاضين.
- تتشيط البحث العلمي القانوني وإصدار المجلات والنشرات العلمية
   وإحداث المكتبات القانونية لرفع المستوى العلمي والمهني للأعضاء.
- ٣ التنسيق مع الجامعات والمعاهد العليا التي يتخرج منها الأعضاء الرفع مستوى مساهج الدراسة وتطويرها بما يكفل ربطا وثيقا بين التعليم والحياة ويسزيد مسن كفاءة المحامين والحقوقيين في ممارسة المهنة وخدمة الدولة والمجتمع والمساهمة مع السلطة القضائية في حسن سير العدالة لوحدة الهدف وللارتسباط الوشيق القائم بينهما ، وتأمين الدفاع مجانا عن حقوق المواطنين المعانيسن وتقديسم المشورات القانونية للجهات العامة والنقابات والمنظمات الشعبية الأخرى.
- ٧ الدفاع عن مصالح النقابة ومصالح أعضائها المتعلقة بمزاولة المهنة
   وفق أحكام القانون.
- ٨ تقديم الخدمات الاقتصادية والصحية والاجتماعية والثقافية للأعضاء بما يضمن السنفادتهم مسن معاش الشيخوخة والعجز وتعويض الوفاة، تقديم المساعدة في حالات المرض والحوادث الطارئة بما يكفل لهم ولأسرهم حياة كريمة.
- ٩ تنظيم مـزاولة المهنة على أساس تعاوني وتشجيع تأسيس المكاتب التعاونية وتوفير العمل للأعضاء.
- ١٠ إقامـة المؤتمـرات والـندوات والمحاضـرات والمشاركة فيها داخل
   الجمهورية العربية السورية وخارجها.

١١ – الستعاون مسع المنظمات الحقوقية ونقابات المحامين العربية والدولية والعمسل معها لنصرة قضايا الأمة العربية وقضايا التحرر والاشتراكية في العالم.

### الفصل الثاني

#### طلحياتما

مادة • : تقوم النقابة بجميع الأعمال التي تحقق أهدافها وتتمتع بالصلاحيات
 التالية ضمن حدود القو انين و الأنظمة النافذة.

 ١ - امـتلاك الأمـوال المـنقولة وغـير المـنقولة وإدارتها واستثمارها بالمشروعات والأوضاع التي تحددها النقابة.

٢ - إيرام العقود.

 ٣ – إنشاء الجمعيات التعاونية وصناديق الادخار والتسليف السكني والتعاون والضمان والإشراف عليها ومحاسبتها.

٤ - إصدار النشرات والمجلات الحقوقية.

مادة ٦: للنقابة حق التقاضي باسم أعضائها جماعات وأفرادا، وذلك في كل ما له صلة بالمهنة.

مسادة ٧ : لوزارة العدل حق الرقابة والتفتيش على نقابة المحامين وفروعها وفقا لقوانين التفتيش المنصوص عليها في قانون السلطة القضائية ،

### الباب الثاني عضوبة النقابة وشروط موارسة المحازاة

مسادة ٨ : يشترط فيمن يمارس المحاماة أن يكون اسمه مسجلا في جدول المحاميسن ، ولا يجوز للمحاكم والدوائر الرسمية قبول وكالة المحامي ما لم يكن اسمه مسجلا في هذا الجدول .

مادة ٩ : يشترط في من يطلب تسجيله في جدول المحامين أن يكون :

١ - كامل الأهلية .

٢ - حائزا على الإجازة في الحقوق من إحدى الجامعات العربية المسورية أو
 ما يعادلها .

٣ - غير متجاوز الخمسين من العمر ، إلا إذا سبق له ممارسة مهنة المحاماة أو القضاء مدة لا تقل عن سبع سنوات وإذا كان طالب التسجيل قد تجاوز الخامسة والأربعين من العمر فلا يستوفى منه أية رسوم تقاعدية ولا يستفيد من أحكام قانون تقاعد المحامين لأي سبب من الأسباب ، على أن لا يمس ذلك الحقوق المكتسبة لمن سبق تسجيلهم في النقابة .

عربيا سيوريا منذ خمس سنوات على الأقل باستثناء مواطني الدول العربية شريطة المعاملة بالمثل (1).

 - ذا سيرة حسنة توحي بالثقة والاحترام الواجبين للمهنة، ويثبت ذلك بالتحقيق الذي يجريه مجلس فرع النقابة المختص .

٦ - غير محكوم عليه بأية عقوبة جنائية .

٧ - غــير محكوم عليه بأية عقوبة من أجل جريمة تتتافى مع واجبات المهنة
 وكرامتها

٨ - غير مشطوب اسمه من إحدى النقابات التي كانت قائمة بموجب القوانين السبابقة لسبب تأديبي، أو غير معزول أو مطرود من وظائف الدولة أو من جهات القطاعين العام أو المشترك أو غير مسرح من إحدى هذه الجهات لسبب ماس بأمن الدولة أو بشرف الوظيفة .

<sup>(</sup>١) أنظر د . عبد القتاح مراد تشرح أوامر وقرارات التصرف في التحقيق الجنائي وطرق الطعن فيها "ص ٥٠ وما بعدها .

 ٩ - مقــيما بصــورة فعلية ودائمة في مركز الفرع الذي يطلب تسجيل اسمه فيه .

 ١٠ - غير مصاب بمرض عضال من شأنه أو شأن تفاقمه أن يجعله عاجزا عسن ممارسة المحاماة بصورة دائمة ، وذلك بموجب تقرير طبي يعطى من اللجنة المنصوص عليها في قانون تقاعد المحامين .

مادة • ١ : لكل محام عربي مسجل في جدول المحامين العاملين لدى إحدى نقابات الدول العربية السورية وذلك في الدرجة المعاملة في الدرجة في قضايا محددة شريطة المعاملة بالمثل والحصول على الموافقة المسبقة من النقيب أو من رئيس مجلس الفرع المختص.

مادة ١١ : أ - لا يجوز الجمع بين عضوية النقابة وما يلي :

١ ~ الوظائف العامة أو الخاصة دائمة كانت أو مؤقتة براتب أو تعويض مهما كان نوعها، ويستثنى من ذلك أساتذة الجامعات والمحامون العاملون في الصحافة الحقوقية والمحامون المكلفون من نقابة المحامين بالعمل في إدارة هذه النقابة ومنظماتها.

٢ - احتراف التجارة أو الصناعة أو الزراعة .

٣ - منصب رئيس أو عضو مجلس إدارة أو مدير أو عضو منتدب في
 الشركات أو ممثل للشركات الأجنبية أو عامل فيها

٤ - جميع الأعمال التي تتنافى مع قيام المحامي بالممارسة الفعلية أو التي لا
 تتفق مع كرامة المهنة وشرفها .

 ب - مـع بقاء الاسـم مسـجلا في الجدول، لا يجوز الجمع بين ممارسة المحاماة وما يلي : ا عضوية القيادتين القومية والقطرية لحزب البعث الاشتراكي وعضوية القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية .

٢ - رئاسة السلطة التشريعية .

٣ - الوزارة .

٤ - عضوية لجنة الرقابة والتفتيش لحزب البعث العربي الاشتراكي .

٥ - عضوية قيادات فروع حزب البعث العربي الاشتراكي .

٦ - التفرغ لعضوية المكاتب التنفيذية للإدارة المحلية في المحافظات .

ج - يعتبر تولي المحامي المسجل في الجدول لأحد المناصب أو الأعمال المشار اليها في الفقرة (ب) من هذه المادة ممارسة للمهنة ويتوجب عليه كافة الرسوم المسنوية المقررة في موازنات الثقاعد والنقابة والفرع والصناديق التابعة لها .

د - يجوز لمن ورد ذكرهم في الفقرة (ب) من هذه المادة طلب التسجيل قي السنقابة دون ممارسة المهنة مستى توافرت في طلب التسجيل الشروط المنصوص عليها في هذا القانون.

مادة ١٢: إذا فقد المحامي شرطا من شروط مزاولة المهنة أو مارس عملا لا يجوز الجمع بيته وبين المحاماة يشطب من الجدول حكما وفق الأصول التي يحددها النظام الداخلي.

مسادة ١٣ : يحظر على المحامي الذي يتولى عضوية المجالس العامة من تشريعية أو بلديسة أو إداريسة قبول الوكالة بنفسه أو بواسطة شريكه أو أي محام يعمل لحسابه ضد المجالس التي يشترك فيها أو الدوائر التابعة لها، خلل مدة عضويته، ولمدة خمس سنوات لاحقة على انتهاء هذه العضوية تحت طائلة الشطب حكما .

مادة 1: لا يجوز لمن تولى وظيفة عامة أو خاصة أو كان مشاورا حقوقيا لجهسة ما وترك العمل أن يقبل الوكالة بنفسه أو بواسطة شريكه أو أي محام آخر يعمل لحسابه في دعوى ضد الجهة التي كان يعمل لديها ، كما لا يجوز أن يعمل مستشارا حقوقيا ضد تلك الجهة أو لدى أية جهة كانت لها علاقة مباشرة بعمله الأصلي وذلك ما لم تمض خمس سنوات على انتهاء عمله لدى الجهة المذكورة تحت طائلة الشطب من الجدول حكما

مادة ١٥: لا يجوز لمن يمارس المحاماة بعد تركه القضاء

٢ - أن يقبل الوكالة بنفسه أو بواسطة شريكه أو أي محام يعمل لحسابه في دعوى كانت معروضة عليه أو أعطى رأيا فيها تحت طائلة الشطب من الجدول حكما(١).

مادة ١٦: لا يجوز لمن كان محكما أو خبيرا في قضية أن يقبل الوكالة فيها بنفسه أو بواسطة شريكه أو أي محام آخر يعمل لحسابه تحت طائلة الشطب من الجدول حكما .

مــــادة ١٧ : لا يجوز للمحامي العربي السوري أن يسجل اسمه في أكثر من فرع واحد ولا أن يفتح أكثر من مكتب واحد .

مسادة ١٨ : أ - يقدم طلب التسجيل إلى مجلس فرع النقابة المختص حسب إقامــة مقدم الطلب مع الوثائق التي تثبت توافر الشروط المنصوص عليها في

<sup>(</sup>١) أنظر د . عبد الفتاح مسراد ' برنامج CD موسوعة شرح جرائم قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة والقيود والأوصاف الجنائية الخاصة بها .

المسادة التاسعة ويتحقق المجلس من توافر الشروط المنكورة ويقرر رفض الطلب أو قبوله خسلال ثلاثين يوما من تاريخ تسجيل الطلب في ديوان المحلس.

ب - إذا لـم يبت مجلس الغرع في الطلب خلال المدة المحددة اعتبر الطلب مقبولا.

ج - قرار مجلس الفرع بالقبول أو الرفض أو اعتبار الطلب مقبولا يخضع للطعن وفق أحكام هذا القانون (1).

مادة ١٩: إذا تبين لمجلس النقابة بعد التسجيل أن إحدى الوثائق المعتمدة في طلب المحامي مزورة أو غير صحيحة فعلى المجلس إعادة النظر في قرار التسجيل.

مسادة ٧٠: ينظم مجلس النقابة في كل عام جدولا بأسماء المحامين الأساتذة والمتمرنيس يبلغ إلى وزارة العدل والنيابة العامة والمحاكم ونقابات المحامين في الدول العربية واتحاد المحامين العرب وتعلق نسخة منه في كل غرفة من غرف المحامين بالمحاكم وفي مقر كل فرع من فروع النقابة .

مسادة ٢١ : لا يسجل في الجدول المحامون الذين لم يدفعوا بدلات الاشتراك والرسسوم السنوية المقررة في الموعد الذي تحدده النقابة ويعاد تسجيل المحامسي مجددا فسي الجدول في حال دفعه البدل والرسوم وأية إضافات أخرى مقررة بمقتضى أنظمة النقابة ، ولا تحسب مدة الاستبعاد من الجدول في حساب التقاعد كما لا يستغيد المحامي الذي استبعد اسمه من الجدول من أية معونة أو منحة خلال مدة الاستبعاد .

<sup>(</sup>۱) أنظر د . عبد الفتاح مسراد "موسوعة مسراد لشرح قوانين الضرائب والمحاسبية والمراجعة القانونية - ٣ مجلدات " المجلد الثاني ص ٧١ وما بعدها.

مسادة ٣٢ : على المحامي الذي سجل اسمه لأول مرة في الجدول أن يحلف أمام محكمة الاستثناف بحضور رئيس مجلس الفرع أو من ينوب عنه اليمين التالية :

(أقسسم بسالله العظيم أن أمارس مهنتي بأمانة وشرف وأن أحافظ على سر المحاماة وأحترم القوانين).

مسادة ٣٣: على كل محام تولى إحدى الوظائف أو الأعمال المشار إليها في المادة الحادية عشرة أو انقطعت علاقته بالمحاماة لأي سبب كان أو لم يعد له إقامة فعلية في منطقة الفرع المسجل فيه أن يخطر فرع النقابة بذلك خلال ثلاثين يوما لترقين اسمه من الجدول وإلا اعتبر مخالفا لواجبات المحاماة ويشطب اسمه من الجدول بقرار من مجلس الفرع ويعتبر الشطب من تاريخ السبب الموجب له بالنسبة لحساب مدة الممارسة ويخضع قرار مجلس الفرع بهذا الخصوص للطعن أمام مجلس النقابة.

مادة ؟ ٢ : يقضي المتمرن مدة تعرينه في مكتب محام مضى على تسجيله أستاذا مدة خمس سنوات على الأقل .

مادة ٢٥ : أ - مدة التمرين سنتان.

 ب - على المستمرن أن يواظب على مكتب أستاذه وأن يحضر جلسات المحاكم وسماع محاضرات التمرين.

مادة ٢٦ : يعفى من التمرين :

أ - القاضي الذي شخل منصبا قضائيا مدة أربع سنوات على الأقل ولم
 يصرف من الخدمة لأي سبب كان .

ب - المحامي الأستاذ المسجل في إحدى نقابات الدول العربية شرط المعاملة
 بالمثل.

ج - الأساتذة والأساتذة المساعدون الذين امضوا أكثر من خمس سنوات في ندريس العلوم القانونية في كليات الحقوق وذلك دون الإخلال بأحكام قانون النفرغ الجامعي .

د - المحامي في إدارة قضايا الدولة الذي ترافع أمام المحاكم لمدة أربع
 سنوات على الأقل ولم يصرف من الخدمة لأي سبب كان .

مادة ٧٧ : لا يجوز للمتمرن أن يفتح مكتبا باسمه ولا أن يترافع إلا باسم من يتمرن في مكتبه ما عدا القضايا الصلحية تحت طائلة الشطب .

مادة ٢٨ : يقصل مجلس الفرع بقرار مبرم بكل خلاف بين المتمرن والمحامي الذي يتمرن قي مكتبه بسبب التمرين .

مادة ٢٩ : أ - المتمرن أن يطلب نقل اسمه إلى جدول المحامين الأساتذة إذا أتم شروط التمرين .

ب - يقدم المتمرن الطلب إلى مجلس الفرع مع شهادة من أستاذه تشعر بإتمام
 تلك الشروط بكفاءة المتمرن .

ج - يبت مجلس الفرع في الطلب بعد التثبت من كفاءة المتمرن .

مادة ٣٠ : لمجلس الفرع أن يقرر عند الاقتضاء تمديد التمرين مدة لا تزيد على سنة ويكون قراره مبرما .

مادة ٣١: أ - يشطب اسم المتمرن من الجدول للأسباب التالية:

١ - لعدم إتمام شروط التمرين

٢ - إذا لم يطلب المتمرن قيده محاميا أستاذا ومضى ثلاث سنوات على قيده
 متمرنا ولا تدخل في حساب هذه المدة الخدمة الإلزامية والاحتياطية.

ب - يحق للمتمرن المشطوب اسمه أن يطلب تسجيله مجددا محاميا متمرنا،
 ويفقد كافة الجقوق السابقة لهذا الطلب .

## الباب الثالث الفصل الأول المؤتمر العام النقابة وصلاحياته

مادة ٣٢ : آ - المؤتمر العام هو أعلى هيئة فيها وتتألف من :

١ - أعضاء مجلس النقابة السابق الذي انتهت و لايته .

٢ - أعضاء مجلس النقابة المنتخب وأعضاء مجالس الفروع .

٣ - الأعضاء المتممين.

ب - تستمر و لاية المؤتمر العام لمدة أربع سنوات .

مسادة ٣٣ : في حال فقدان أحد الأعضاء المتممين عضويته لأي سبب كان يحل مجله العضو الذي يليه في عدد الأصوات (١).

مادة ٣٤ : يختص المؤتمر العام للنقابة بما يلي :

١ - انتخاب أعضاء مجلس النقابة .

٢ - إقرار السياسة العامة للنقابة والسهر على تتفيذها .

٣ - مناقشة وإقرار المتقرير المنوي لمجلس النقابة ، وتصديق الحساب الختامي للسنة المنقضية بعد الإطلاع على تقرير مفتش الحسابات وإقرار موازنة السنة المالية المقترحة من مجلس النقابة .

٤ - تعبين مفتش حسابات قانوني أو أكثر .

٥ - تحديد الرسوم النقابية وفق أحكام النظام المالي .

<sup>(1)</sup> أنظر د . عبد الفتاح مراد "موسوعة مراد الجنائية للقواعد القانونية التي قررتها محكمة ا١٩٣١ حتى قررتها محكمة ١٩٣١ حتى المررتها محكمة ١٩٣١ حتى ٢٠٠٢ وطرق نقض الأحكام في القوانين العربية "الجزء الخامس ص ٧٨ وما بعدها .

٦ - سحب النقة من النقيب أو مجلس النقاباة أو أحد اعضائه وذلك بأكثرية
 تلثى أعضاء المؤتمر .

٧ - حل الخلافات التي تقع بين مجلس النقائبة ومجَالس الثُّروخ .

٨ – إقرار المنظام الداخلي والمالي ، وتظام التمرين والالتظفة المتعلقة بسياديق التعاون والإسعاف والمحاتب الثقاونية والأنتظمة المركزية الأخرى المقسترحة من مجلس النقابة ولا تعتبر هذه الانظمة خاطة ولا بعد تصنيفها من وزير العدل ، ويتم التصديق على هذه الانظمة خاطل مدة لا متجاوز تشتين يوما من تاريخ إيداعها ديوان الوزازة وتعتبر مضندقة حكمة إذا لم يصتدر قرار من الوزير بشأنها خلل هذه المدة .

٩ – إقرار اقتراحات مطس النقابة بظلب إصدار التشريعات الضرورية
 ورفعها إلى الجهات المختصة .

١٠ - النظر في كل ما يتعلق بشئون المهنة .

مادة ٣٥ : أ - يجتمع المؤتمر العام بدعوة من النَّقيب في الحالات الثالية:

١ - في دورة انتخابية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ انتهاء انتخابات مجالس
 الفروع والأعضاء المتممين وذلك لانتخاب مجلس نقابة جديد.

٢ - فسي دورة عاديسة وخسلال ستين يوما تلئي انتهاة الستة المالية لتصديق للمسابات الختامية وإقرار الموازنة وْإقرار التقرايَّز السنوي وذلك أبناء على قدار مجلس النقابة (1).

٣ - في دورة استثنائية بناء على قرّ الرحمن مجلس الثقابة أو بناء على طلب خطي من ثلث أعضاء المؤتمر على الأقل على أن يُخدد في هذا القلّ أو القلّ القلم القلّ القلم القلّ القلم القلّ ا

<sup>(1)</sup> أنظر د . عبد القبتاح مراد اشرح الأوامر الجنائية والأحكام " ص ٥٨ وما بعدها .

ب - تستم الدعسوة لاجستماع المؤتمسر المعام بالإعلان عنها في مقر النقابة والفروع.

مسادة ٣٦ : يسرأس اجتماعات المؤتمر العام المنقابة النقيب أو خائبه في حال غيابه فاكبر أعضاء مجلس النقابة الحاضرين سنا .

مادة ٣٧ : أ - لا تعتبر اجتماعات الموتمر اللعام قانونية إلا يدعوة معتبل عن المحتب المختص في القيادة القطرية ومعتبل عن وزارة العدل وذلك بعد تبليغهما أصدولا قبيل ثلاثة أيام على الأقل من الموعد المحدد للاجتماع وبحضور الأكثرية المطلقة لأعضائه وإذا لم تتوفر يدعى المؤتمر للمرة الثانية خلال خمسة عشر يوما ويكون الاجتماع الثاني قانونيا مهما بلغ عدد الحاضرين ويجوز تحديد موعد الجلسة الثانية بالدعوة الأولى وتتخذ القرارات باكسترية أصدوات الحاضرين وإذا تساوت يرجح الجانب الذي فيه رئيس الجلسة .

 ب - لا تجـوز الدعوة لاجتماعات المؤتمر العام الاستثنائية إلا بعد المحصول على إذن مسبق من المكتب المختص في القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي.

 لا تعتسير اجتماعات المؤتمر العام الاستثنائية التي تعقد بناء على طلب تلت الأعضاء قانونية إلا بحضور أكثرية تلثي أعضاء المؤتمر فإذا لم تتوفر هذه الأكثرية بالدعوة الأولى اعتبر طلب الدعوة لاغيا .

مادة ٣٨ : ينتف ب المؤتمر العام من بين أعضنائه المرشجين مجلس النقابة وذلك بالاقتراع السري وبأكثرية الحاضرين النسبية .

مسادة ٣٩: يصدر النقيب قدرارات الموقمر العام ويتشر هذه القرارات بإعلانها في مقر النقابة بموجب محضر ينظمه أهين المعرر.

# الفطل النانبي

#### غيالونا النظابتة

مسادة • 2: 1 - يستولي شئون اللقافة مجلس مولف من أحد عشر عضوا من المحاميس الأسساتذة الذين الانتقل مدة مز إولتهم المهنة بهذه الصفة عن خمس سنوات .

- ب ينتخب مجلس النقابة لمدة أربع سنوات ..
- ج يعتبر أعضاء مجلس الثقابة أعضاء حكميين في المؤتمر العام اللاحق
   حتى انتهاء مدته .
  - د ينتخب مجلس النقابة من بين أعضائه نقيبا ونائبا له وأمينا السر وخازنا.
- هـــ يجوز تفرغ النقيب وعضوين من مجلس النقابة على الأكثر ، ويحدد المؤتمر العام قواعد هذا النفرغ وروائب وتعويضات المتفرغين .
- مسادة ٤١ : يحسد النظام الداخلي للثقابة أسلوب عمل مجلس النقابة وتوزيع الأعمال بين أعضائه .
- مسادة ٢٠ : يشسمل لختصاص مجلس النقابة ما يتعلق بشئون المهنة، وعلى وجه الخصوص ما يلي .:
  - ١ تتفيد قرارات المؤتمر العام .
- ٧ الحفاظ على مبادئ المهنة وتقاليدها والعمل على تحقيق أهدافها ورفع مستواها والتفاع عن حقوق النقابة والحقوق المهنية لأعضائها والتعاون مع اتحادات المحامين العربية والأجنبية والمنظمات الحقوقية بما ينسجم وأهداف النقابة .
  - ٣ إدارة العمل في الثقابة ووضح تظلم موحد العاملين فيها وفي فروعها.
    - ٤ القبراح مثناريع الأنظمة المركزية المختلفة النقاية .

 إدارة واسستثمار أموال النقابة وممتلكاتها وتحصيل الرسوم المستوجبة لها.

٦ - تحسريك حسابات الفروع وفاء للالتزامات المترتبة عليها تجاه النقابة وذلك بتقويض محدد من المؤتمر العام بالنسبة لفرع معين وفي حالات محددة.

٧ - طلب دعوة المؤتمر العام للانعقاد .

 ٨ - الإشراف على أعمال مجالس الفروع ومراقبة حسن تتفيذها لأحكام هذا القانون ولقرارات المؤتمر العام.

٩ - وضع خطة عمل سنوي للنقابة وتتفيذها .

١٠ - توحيد المنهج المسلكي والاجتهاد والتعامل بين فروع النقابة .

١١ – إعداد مشروع الموازنة السنوية وتتفيذها بعد إقرارها .

١٢ - منح إجازات ممارسة المحاماة بناء على اقتراح مجالس الفروع.

١٣ - تشــجيع ممارســة المهنة على أساس تعاوني وجماعي واقتراح نظام
 خاص لذلك.

١٤ - تسمية اللجان النقابية والمهنية والعلمية التي يتطلبها تحقيق أهدافها .

١٥ - تنظيم العلاقات بين مجلس النقابة ومجالس الفروع واللجان النقابية
 وحل الخلافات التي تقع بين مجالس الفروع.

١٦ - الإطلاع على قرارات الهيئات العامة للفروع ومجالسها وإعطاء التوجسيهات اللازمة بشاتها وإلغاء ما هو مخالف للقانون وأنظمة النقابة .
وقرارات الموتمر العام ومجلس النقابة .

١٧ - تنظيم جدول سنوي في مطلع كل عام بأسماء المحامين .

١٨ - طلب دعوة الهيئة العامة لأي فرع من فروع النقابة للاجتماع عند الضرورة .

١٩ - الفصل في الطعون المرفوعة إليه حول قرارات مجالس الفروع
 الخاضعة للطعن أمام المجلس بموجب أحكام هذا القانون .

مادة ٣٣: أ - لا تكون اجتماعات المجلس قانونية إلا بحضور الأكثرية المطلقة لأعضائه.

 ب - تصدر القرارات بأكثرية أصوات الحاضرين وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي فيه رئيس الجاسة .

مسادة ££: أ - يمثل النقيب النقابة ويرأس اجتماعات مجلسها ، وينفذ قراراته ويوقع العقود التي يوافق عليها، وله حق التقاضي باسم النقابة .

ب - ينوب عن النقيب في حال غوابه نائبه وفي حال غياب النائب أمين
 السر، ويتمتع بصلاحيات النقيب من ينوب عنه في حال غيابه.

ج - على النقيب وأمين السر والخازن الإقامة في دمشق في حال تفرغهم .
 مادة 40 : أ - إذا شخر مركز النقيب أو نائبه أو أمين السر أو الخازن

محدد 10 ما المنتقب البديل . يجتمع المجلس لانتقاب البديل .

ب - إذا شغر مركز أكثر من أربعة أعضاء في مجلس النقابة لأي سبب
 كان يدعى المؤتمر العام لانتخاب بديل عنهم وذلك خلال مدة أقصاها ثلاثون
 يوما من تاريخ الشغور

#### الغصل الثالث

### فرم النقابة

مسادة ٤٦ : أ - يحدث بقرار من مجلس النقابة فروع للنقابة في كل محافظة لا يقل عدد المحامين الأساتذة والمتمرنين المسجلين في الجدول فيها عن ثلاثين محاميا .

ب - في حال عدم توفر العدد المطلوب لتشكيل فرع النقابة في أية محافظة
 ينضم هؤلاء المحامون إلى الفرع الموجود في أقرب محافظة مجاورة.

ج - في حال وجود عدة محافظات متجاورة لا يشكل المحامون في كل منها العدد الكافي لإحداث فرع للنقابة ، يشكل من هؤلاء المحامين فرع يحدد مقره بقرار من مجلس النقابة .

### الفصل الرابع المبئة العامة للفرع

مسادة ٧٤ : تستكون الهيسئة العامسة للفرع من مجموع المحامين الأساتذة والمتمرنين المسجلين في الجدول العائد للفرع.

مادة ٤٨ : تتمتع الهيئة العامة للفرع بالصلاحيات التالية :

١ - انتخاب أعضاء مجلس الفرع (١).

٢ - انــتخاب الأعضاء المتمون للمؤتمر العام بنسبة عضو متمم واحد عن
 كل خمسين عضوا من أعضائها على ألا يزيد المجموع عن عشرة أعضاء.

أما الفرع الذي يقل أعضاؤه عن خمسين عضوا فيكون له متمم واحد .

 ٣ - مناقشة التقرير السنوي لأعمال مجلس الفرع وإقراره ورفع المقترحات والتوصييات المستعلقة بشئون المهنة لعرضها على المؤتمر العام أو مجلس النقائة.

٤ - تصديق الحساب الختامي للسنة المنقضية بعد الإطلاع على تقرير مفتش الحسابات وإقرار مشروع موازنة السنة التالية لرفعها إلى مجلس النقابة تمهيد! لعرضها على المؤتمر العام .

٥ - تعيين مفتش حسابات قانوني أو أكثر .

<sup>(</sup>١) أنظر د . عبد الفتاح مراد " شرح النظم القانونية الأجهزة الرقابية " ص ٩٠ وما بعدها .

٦ - سحب النقة من رئيس الفرع أو مجلس الفرع أو أحد أعضاء مجلس الفرع بأكثرية ثلثي أعضائها .

#### الفصل الفاهس

#### اجتماعات الميئة العامة

مادة ٤٩ : تجتمع الهيئة العامة بدعوة من رئيس الفرع في الحالات التالية:

 ا - في دورة انتخابية قبل خمسة عشر يوماً من تاريخ انتهاء والآية مجلس الفرع وذلك الانتخاب مجلس الفرع الجديد والأعضاء المتممين

٢ - فـــي دورة عاديــة خـــلال ثلاثين يوما تلي انتهاء السنة المالية لتصديق الحســابات الختامــية وإقرار مشروع الموازنة للسنة المقبلة ومناقشة التقرير السنوى للفرع وإقراره.

٣ - في دورة استثنائية وذلك :

أ - تتفيذا لقرار مجلس النقابة

ب - تتفيذا لقرار مجلس الفرع .

ج - استنادا إلى طلب من المحامين لا يقل عددهم عن ثلث المسجلين في جدول الفرع على أن يوضح في الطلب الغاية من الاجتماع وعلى مجلس الفرع أن يوجه الدعوة خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ استلامه الطلب المشار إليه.

٤ - يرأس اجتماعات الهيئة العامة رئيس الفرع أو أمين السر في حال غيابه فأكبر أعضاء مجلس الفرع الحاضرين سناء أما إذا كانت الدعوة بناء على قرار مجلس النقابة يرأس اجتماعها النقيب في حال حضوره.

- تطبق أحكام المادة (٣٧) من هذا القانون على اجتماعات الهيئة العامة
 مسع استبدال عبارة الهيئة العامة بالمؤتمر العام للفرع، وعبارة ممثل المكتب

المختص في فرع الحزب في المحافظة بممثل المكتب المختص في القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي.

### الفصل السادس محلس الفرع

مادة • 8 :أ - يتكون مجلس الفرع من خمسة إلى سبعة أعضاء ينتخبون من المحامين الأساتذة الذين لا تقل مدة ممارستهم للمهنة بهذه الصفة عن ثلاث سنوات، ويتم تحديد عدد أعضاء مجلس كل فرع وفق ما يلى:

١ - خمسة أعضاء إذا كان عدد أعضاء الهيئة العامة خمسمائة عضو فما
 دون (١).

٢ - سبعة أعضاء إذا كان العدد يجاوز الخمسمائة عضو.

ب - ينتخب مجلس الفرع من بين أعضائه رئيسا وأمينا للسر وخازنا.

ج - يجوز تفرغ رئسيس الفرع بقرار من مجلس النقابة بناء على اقتراح مجلس الفرع وراتب المتفرغ مجلس الفرع وراتب المتفرغ وتعويضاته.

مادة ٥١ : ينتخب مجلس الفرع لمدة أربع سنوات.

مسادة ٥٢ : أ - إذا شغر مركز رئيس الفرع أو أمين السر أو الخازن يجتمع مجلس الفرع وينتخب البديل.

 ب - إذا شــغر مركز اثنين أو أكثر من أعضاء مجلس الفرع لأي سبب كان تدعـــى الهيئة العامة لانتخاب بديل عنهم لإتمام مدة المجلس وذلك خلال مدة أقصاها ثلاثون يوما من تاريخ الشغور.

<sup>(&#</sup>x27;) أنظر د . عبد القتاح مراد ' موسوعة شرح قواتين العمل في مصر والدول العربية ' ص ٤٥ وما بعدها .

# الفصل السابع اختصاصات مجلس الفرع

مادة ٥٣ : يشتمل اختصاص مجلس الفرع ما يلي :

١ - تنفيذ قرارات المؤتمر العام ومجلس النقابة وتعليماته

٢ - تتفيذ قرارات هيئته العامة .

٣. - إدارة العمل في الفرع .

3 - تزويد مجلس النقابة بالمعلومات اللازمة عن الوضع المهني والنقابي في
 منطقة عمل الفرع واقتراح ما يحقق أهداف النقابة .

٥ - إدارة أموال الفرع واستثمارها وجباية الأموال وتحصيل الرسوم .

٦ - اقتراح موافقة الفرع السنوية .

٧ - دعوة اجتماع الهيئة العامة للفرع.

٨ - تنظيم وتوثيق الوكالات القضائية في منطقه مجلس الفرع.

٩ - تعيين ممثل الفرع لدى لجان المعونة القضائية .

 ١٠ - قــيد وقبول المحامين المتمرنين وتقرير نقلهم إلى جدول الأساتذة وفق أحكاء هذا القانون .

١١ - الاقتراح بإحالة الأعضاء على التقاعد .

١٢ – رعايــة حقــوق الأعضــاء المهنــية وحمايتها والحرص على قيامهم بواجباتهم ومراقبة سلوكهم وتأديبهم .

١٣ - الفصل في دعاوى تقدير الأتعاب .

١٤ - الفصــل فــي كــل خلاف أو نزاع ينشأ بين المحامين أو بينهم وبين
 موكليهم .

١٥ - تسمية رئيس وأعضاء اللجان المحدثة في الفرع وإيلاغ مجلس النقابة
 بذلك .

١٦ - تقديم الاغتراحات التي من شأنها رفع مستوى المهنة .

 ١٧ - تدعيم الروابط الاجتماعية والثقافية بين أعضاء الفرع وفق أحكام هذا القانون.

مادة 30: أ - تكون اجستماعات مجلس الفرع قانونية بحضور أكثرية أعضاته المطلقة وتصدر قراراته بأكثرية الأعضاء الحاضرين وإذا تساوى الأصوات يرجح الجانب الذي فيه رئيس الجلسة .

 ب - على مجالس الفروع تبليغ صورة عن قراراتها وقرارات هيئاتها العامة إلى مجلس النقابة خلال أسبوع من صدورها .

مادة ٥٥: يتمتع رئيس الفرع بالصلاحيات التالية:

٢ - يسمى مندوبين عنه في المناطق لتنظيم الوكالات القضائية وتصديقها .

٣ - يمنح المعذرة لمحامي الفرع .

٤ - يكلف المحامين بالدفاع عن المعانين قضائيا أو المتهمين أو الأحداث .

٥ - ينوب عن رئيس الفرع في حال غيابه أمين السر وفي حال غياب أمين

السر الخازن ويتمتع بصلاحيات رئيس الفرع من ينوب عنه في حالة غيابه .

#### الباب الرابع

### في حقوق المحامين وواجباتهم

مسادة ٥٦: أ - المحامي مخير في قبول القضايا أو رفضها إلا في الحالات التي يكلفه بها رئيس الفرع وهي التالية:

١ - إذا كان ها الله قرار من لحنة المعونة القضائية أو طلب من محكمة الجنايات أو من قاضي التحقيق أو من محكمة الأحداث.

٢ - إذا لم يجد أحد المتخاصمين من يقبل التوكل عنه .

٣ - إذا تعذر على الوكيل ممارسة المهنة وإلى أن يقوم الموكل بتوكيل محام
 آخر في مدة يحددها رئيس مجلس الفرع.

ب - في المراكسز التسي لا يوجسد فيها فرع للنقابة أو ممثل الفرع (على المحامي تلبية الطلبات التي ترد من المحاكم أو من قضاة التحقيق مباشرة في الفقرة السابقة).

ج - يقوم تكليف السلطات القضائية أو رئيس مجلس الفرع أو ممثله مقام الوكالة الصادرة عن صاحب الشأن (١).

د - لا يجوز للمحامي رفض الوكالة في الأحوال المذكورة إلا لأسباب تقبلها
 السلطة القضائية أو رئيس مجلس الفرع أو ممثله .

مادة vo: أ - للمحامي أن يسلك الطرق التي يراها ناجحة في الدفاع عن موكله .

ب - على المحامي أن يمتنع عن ذكر ما يمس كرامة الخصم ما لم تستلزم
 ذلك حالة الدعوى أو ضرورة الدفاع. وللمحكمة أن تقرر حذف الألفاظ النابية
 التي لا مبرر لها .

ج - للمحامي - عسند الضرورة - أن ينيب عنه في الحضور والمرافعة
 محاميا آخر على عهدته في دعاواه الشخصية أو الدعاوى الموكل بها بكتاب
 يرسله إلى المحكمة ما لم تمنع الإتابة في مند التوكيل .

<sup>(</sup>١) أنظر د . عسيد الفتاح مسراد "قسانون الملكية الفكرية ومذكرته الإيضاحية والقوانين المكملة له " ص ٤٨ وما بعدها .

د - يــنوب المتمرن عن أستاذه حكماً سواء ذكر اسمه في سند الوكالة أو لم
 يذكر.

هـ - لا يجوز المحامى أن يتعدى حدود وكالته .

و - يحــق للمحامي أن يعتزل الوكالة إلا إذا كانت مبرزة أمام جهة قضائية
 فلا يتم الاعتزال إلا ضمن الشرطين التاليين:

١ - بمو افقة مسبقة من الجهة التي تضع يدها على الدعوى.

 ٢ - تبليغ الموكل هذا الاعتزال عن طريق مجلس الفرع مرفقاً بموافقة الجهة القضائية المذكورة.

ز - للموكل أن يعرل محاصيه، وفي هذه الحال يكون ملزما بدفع كامل الأتعاب عن تمام المهمة الموكولة إليه إذا كان العزل لا يستند إلى سبب مشروع، ويعود تقدير هذا السبب للمحكمة التي كانت ترى الدعوى أو إلى مجلس الفرع في الحالات الأخرى.

إذا اعـــتزل الوكــيل تستمر إجراءات الدعوى في مواجهته، وعليه أن يمضـــي في عمله إلى أن يتم تبليغ موكله أو يباشر الموكل الدعوى بنفسه في الحالات التي يجيزها القانون.

مادة ٥٨ : يعتبر زلة مسلكية كل إهمال غير مبرر أو جهل فاضح من المحامي أو من ينييه، يسبب الضرر لموكله ويستلزم تضمين المحامي الأضر ار اللاحقة بموكله من جراء ذلك .

مسادة ٥٩: أ - يجبب على المحامي - بناء على طلب موكله - أن يسلمه النقود والأعيان التي استلمها لحسابه والأوراق الأصلية التي في حوزته.

ب - في حال وجود اتفاق خطى على الأتعاب يحق للسحامي حبس الأعيان والمنقود بما يعادل مطلوب، أما في حالة عدم وجود اتفاق خطى فيرفع المحامى الأمر إلى مجلس الفرع لاتخاذ القرار المناسب

 ج - علـــى المحامي أن يعطي موكله - بناء على طلبه ونفقته - صورا من أوراق الدعوى

 د - لا يكون المحامي مسئولا عن الوثائق المودعة لديه بعد مرور خمس سنوات على تاريخ إنتهاء القضية .

ه - يحق للمحامي أن يقتطع أتعابه بشكل ممتاز من المبالغ المحكوم بها لموكله بناء على إبراز وثيقة الاتفاق بينه وبين موكله لدى دائرة التتفيذ بدون حاجة لمراجعة المحكمة، وعند وقوع اعتراض من الموكل فإن على المذكور مراجعة المحكمة خلال أسبوع من تاريخ الاعتراض للبت في الخلاف. ويبقى في هذه الحالة ما يعادل المبلغ المتفق عليه محجوزاً في دائرة التتفيذ ويكون حكسم المحكمة ذات الاختصاص فيما يتعلق بحق المحامي باقتطاع أتعابه بالصورة السابقة قطعيا غير تابع لطريق من طرق المراجعة .

و - لأتعاب المحامي حق الامتياز من الدرجة الأولى على الأموال والحقوق
 التي قام بتحصيلها لموكله ، وحق امتياز من الدرجة الثانية على جميع أموال
 موكله في الحالات الأخرى .

مادة ١٠ : أ - على المحامى أن يتفق مع موكله على أتعابه خطياً.

ب - لا يجوز للمحامي أن يبتاع الحقوق المنتازع عليها أو بعضها، ولا أن ياخذ إسادا للأمر بأتعابه ، ولا أن ينقل ملكية الإسناد لاسمه ليدعي بها مباشرة، غير أنه يجوز للمحامي - خلافا لكل نص تشريعي - أن يتفق على أتعابه بنسبة مئوية من المبالغ أو قيمة العين المنازع بها ، على أن لا تتجاوز خمسة وعشرين في المائة منها، إلا في أحوال استثنائية يعود أمر تقديرها إلى مجلس الفرع .

ج - تعدد الدعاوى في الموضوع الواحد أو تعدد المحامين في الدعوى
 الواحدة مستثنى من تحديد النسبة .

مسادة 71: يفصل مجلس الفرع في كل خلاف على الاتعاب سواء أكانت مسادة إلى المتعاب سواء أكانت مستندة إلى عقد خطي أو شفوي مع مراعاة أهمية القضية والجهد المبذول ومكانسة المحامي وحالة الموكل بعد دعوة الطرفين سواء أكانت هذه الأتعاب ناشئة عن أعمال قضائية أو إدارية .

مادة ٢٢: أ - قرارات مجلس الفرع بقضايا الأتعاب قابلة للاستثناف ضمن المهاــة المنصوص عليها في القانون لاستثناف أحكام المحاكم البدائية المدنية ووقا للأصول المنصوص عليها في هذا القانون .

ب - قرار محكمة الاستثناف مبرم لا يقبل أي طريق من طرق المراجعة .

 ج - على رئيس محكمة الاستثناف في حال عدم الاستثناف أن يعطي الصفة التنفيذية لقرار مجلس الفرع في ميعاد ثلاثة أيام من تاريخ الطلب.

مادة ٣٣ : لمجلس الفرع الحق باتخاذ الإجراءات التحفظية وإلقاء الحجز الاحتياطي في غرفة المذاكرة وتتفذ هذه القرارات عن طريق دائرة التتفيذ .

مادة 14 : أ - إذا أنهى المحامي القضية صلحاً على ما فوضه به موكله ، استحق الأتعاب المتقق عليها دون الإخلال بالمادة ٢١ من هذا القانون .

ب - إذا وقــع الصــلح بين الموكل وخصمه بدون علم المحامي وموافقته ،
 اســتحق المحامــي الانتعاب التي يقررها مجلس الفرع على أن لا تزيد على
 الأجر المتفق عليه.

ج – إذا عزل الوكيل نفسه الأسباب موجبة يجري تقدير الأتعاب عن الأعمال
 التي قام بها الوكيل فعلا من قبل مجلس الفرع.

مسادة 10: يحق للمحامي في الأحوال المنصوص عليها في المادة ٥٦ من هـذا القـانون أن يتقاضى من المبالغ المحكوم بها على الخصم الأتعاب التي يقدرها مجلس الفرع.

مادة ٦٦ : أ - على المحكمة أن تحكم على الطرف الخاسر بما يلي :

١ - بـدل أتعاب المحاماة على أن لا يقل عن تعرفة الحد الأدنى التي يضعها
 مجلس النقابة بعد موافقة وزير العدل .

٢ – رســوم ونفقات الوكالة وكامل الحد الأدنى المقرر لأتعاب الدعوى وفق أحكام النظام المالى للنقابة (١).

ب - مسع مراعاة أحكام المادة ٥٠ من قانون تقاعد المحامين لعام ١٩٧٧ ، يخصص نصف ما يحكم به من الأتعاب الواردة في البند ١ من الفقرة (أ) من هذه المسادة لصندوق خزانة تقاعد المحامين في سورية، والنصف الأخر لصندوق الستعاون، وتحصل وفقا للأصول المتبعة في تحصيل الرسوم القضائية وترسل من قبل الدوائر المختصة بالتحصيل إلى هذه الصناديق .

مادة ٢٧ : على كل محام أن يتخذ مكتباً لاتقا و مكرساً لأعمال المحاماة ولا يحق له اتخاذ أكثر من مكتب واحد إلا إذا انتخب نقيباً أو عضواً في مجلس النقابة فيحق له اتخاذ مكتب آخر بدمشق خلال مدة عضويته فقط.

مسادة ٦٨: لا يجـوز للمحامـي أن يقبل وكالة ضد زميل له في الدعاوى المجزائسية إلا بعد الحصول على إنن من مجلس الفرع وعلى أن يبت المجلس المذكـور خلال عشرة أيام من ورود الطلب إليه تحت طائلة اعتبار الموافقة حاصلة حكما .

مادة ٣٩ :على المحامس أن يرتدي أثناء مرافعاته عن الموكلين الرداء الخاص بالمحامين .

مادة ٧٠ : أ - يحظر على المحامي قبول الوكالة ضد من سبق أن توكل عنه في موضوع النزاع وما يتعلق به مباشرة .

ب - على المحامي أن يمنتع عن إبداء أية مساعدة ولو من قبل المشورة
 لخصم موكله في نفس النزاع أو في نزاع مرتبط به .

مسادة ٧١ : لا يجوز للمحامي أن يعلن عن نفسه بشكل لا يتفق مع تقاليد المحاماة وان يسعى وراء الموكلين مباشرة أو بواسطة أحد.

مسادة ٧٧ : لا يجوز للمحامي أن يقبل الوكالة أو يستمر فيها في دعوى أمام قساض تسريطه به قرابة أو مصاهرة حتى الدرجة الرابعة ولو وافق خصمه على ذلك.

مادة ٧٣: أ - يمتنع على المحامي قبول وكالة و الاستمرار فيها عن شركة أو هيئة أو مؤسسة أو منظمة دولية أو أجنبية أو أية جهة أجنبية أخرى أو أي من فروعها أو مكاتبها قبل الحصول على إذن من وزير الداخلية مهما كانت صعفة التوكيل أو مدته تحت طائلة الشطب حكما، أما بالنسبة للإجراءات أو التدابير المستعجلة والوقتية وحالات قطع التقادم والحفاظ على المهل وسواها فيؤخذ الإذن من المحافظ.

ب - تعتبر عقود المشورة الخطية الدائمة أو المحددة المدة بمثابة التوكيل .
 ج - يقدم طلب الحصول على الإذن من وزير الداخلية إلى مجلس النقابة عن طريق رؤساء الفروع.

د – على رئيس الفرع المختص إحالة الطلب إلى مجلس النقابة خلال خمسة أيام مسن تساريخ قيده لديه وعلى مجلس النقابة إحالته مع الرأي إلى وزارة الداخلية خسلال عشرة أيام من تاريخ وروده إلى ديوان النقابة وعلى وزير الداخلية البت بطلب الإذن وتبليغه إلى مجلس النقابة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ وصوله إلى ديوان الوزارة تحت طائلة اعتبار الطلب مقبولا.

مسادة ٧٤ : يمتنع على المحامي زيارة السجناء في أماكن التوقيف إلا بناء على طلب خطي من الموقوف أو من ذويه ، أو إذا كان مكلفا بالدفاع عنه قانونا، كل ذلك بعد الاستحصال على إذن من رئيس مجلس الفرع أو من ينيبه اذلك.

مادة ٧٥ : ٧ يجوز للمحامي الذي قام بتنظيم عقد بطلب من طرفيه لم يكن أحدهما موكله من قبل، أن يتوكل عن أي منهما لتنفيذ أو تفسير ذلك العقد.

مادة ٧٦: على المحامي الذي يريد أن يتغيب لمدة تزيد على شهرين أن يخبر رئيس مجلس الفرع بذلك قبل سفره وأن يعلمه باسم الزميل الذي كلفه بحسن سير العمل في مكتبه والتدابير التي اتخذها في هذا الشان.

مادة ٧٧ : أ - يعاقب المحامي الذي يقبل الوكالة عن طريق التعامل مع السماسرة بالشطب من الجدول. ب - يعتبر سمسارا بصدد تطبيق الفقرة

(أ) من هذه المادة كل من اعتاد التوسط بين الموكلين والمحامين لقاء منفعة.

ج - يعاقب بالحبس مسدة لا تسزيد على شهر واحد وبغرامة لا تقل عن خمسسمائة ليرة سورية، السمسار المعرف بالفقرة (ب) من هذه المادة وكل مسن امتهسن أعمال المحاماة المنصوص عليها في هذا القانون دون أن يكون مجازاً أو مخولا لذلك قانونا(۱).

مادة ٧٩: يمتنع على المحامي ترشيح نفسه أو قبول أي منصب أو عضوية مكتب أو الاستمرار فيها في أي منظمة أو اتحاد للمحامين والحقوقيين عربيا أو دوليا إلا بعد الحصدول على موافقة خطية من النقابة تصدر بقرار من محلسها.

مسادة ٨٠: أ - إذا توفي أحد المحامين يقوم رئيس مجلس الفرع أو من ينتدبه بستحرير مكتبه وتكليف الموكلين لتوكيل محام آخر بدل المتوفى،

<sup>(&#</sup>x27;) أنظــر د : عبد الفتاح مراد " شرح النظم القانونية والالتصادية والسياسية في مصر والدول العربية " ص ٦٥ وما بعدها .

وتسليمهم ملفات الدعاوى والمستندات بعد محاسبتهم عن الأتعاب وتصفيه كامل أعمال المكتب وتسليم موجوداته إلى ورثة المتوفى الشرعيين وتحفظ نسخة من محضر تحرير المكتب وضبط التسليم في ديوان الفرع مع مراعاة الأحكام القانونية المتعلقة بالتركات.

ب - كما يحق لرئيس مجلس الفرع في الأحوال العاجلة تكليف أحد المحامين
 مباشرة الدعاوى إلى أن تتم الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة السابقة.

## الباب الخامس مالية النقابة

مادة ٨١: تَتَأَلْف واردات النقابة من:

١ – رسم القيد.

٢ - الرسم السنوي.

٣ - الرسوم القانونية الأخرى.

٤ – ربع الأموال والعقارات.

٥ - الإعانات والهبات.

٦ - جميع الموارد الأخرى المشروعة .

مادة ٨٢ : أ - تحدد هذه الرسوم وكيفية استيفائها في النظام المالي للنقابة.

ب - لا تسترد الرسوم المدفوعة إلى النقابة أو الفرع لأي سبب كان بعد

تصديق الموازنات من المؤتمر العام، ولا يقبل أي طعن أو دعوى مبتدأة في هذا الموضوع.

مادة ٨٣ : تبدأ السنة الصالية للنقابة وفروعها في الأول من شهر كانون الثانى ، وتنتهى في آخر كانون الأول من كل عام. مادة ۸: أ - تعرض مشاريع موازنات الفروع على الهيئات العامة للفروع
 لإقرارها ومن ثم ترفع إلى مجلس النقابة.

ب - يضع مجلس النقابة في كل سنة موازنة السنة المالية المقبلة متضمنة
 موازنات مجالس الفروع ويعرضها على المؤتمر العام المتصديق عليها.

## الباب السادس السلطة التأديبية

مادة ٨٥: يحاكم تأديبيا أمام مجلس الفرع كل محام يخرج عن أهداف النقابة أو يخل بواجب من واجبات المحاماة المبينة في هذا القانون ، وفي النظام الداخلي أو تصرف تصرف يحط من كرامة المهنة أو قدرها أو تصرف في حياته الخاصة تصرفا اقترن بفضيحة شائنة، ويعاقب بإحدى العقوبات التأديبية التالية:

١ - التنبيه بدون تسجيل ، أو مع التسجيل ، وذلك بكتاب يرسل إلى المحامى.

- ٢ التأتيب أمام المجلس.
- ٣ المنع من مزاولة المهنة مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات.
  - ٤ شطب الاسم من جدول النقابة.
- على المجلس بناء على طلب الشاكي الحكم على المحامي بإعادة المبالغ
   التي يقدر المجلس أنه استوفاها بغير حق وذلك مع عدم الإخلال بحق الشاكي
   بطلب التعويض أمام الجهات القضائية المختصة.

مادة ٨٦: أ - يترتب على منع المحامي من مزاولة المهنة استبعاد اسمه من الجدول مؤقتا طوال مدة المنع. ب - لا يجوز للمحامي الممنوع من مزاولة المهنة فتح مكتبه طيلة المنع ولا
 مباشرة أي عمل آخر من أعمال المحاماة.

ج - لا تدخـــ فترة المنع في حساب مدة التمرين أو التقاعد ، ولا في جميع المدد اللازمة لتولى المهام النقابية.

د - يبقى المحامي الممنوع من مزاولة المهنة خاضعا لأحكام هذا القانون.

هـ - لا يترتب على شطب اسم المحامي من الجدول نهائيا المساس بالحقوق
 التقاعدية.

و - لا يحول اعتزال المحامي أو منعه من مزاولة المهنة دون محاكمته تأديسيا عن أعمال ارتكبها خلال مزاولته المهنة وذلك لمدة السنوات الثلاث التالية للاعتزال والمنع (١).

ز - تسـقط بالـتقادم الدعوى المسلكية بعد انقضاء ثلاث سنوات على تاريخ
 ارتكاب المخالفة.

ح - يجوز لمجلس القرع بناء على طلب صاحب العلاقة إعادة اعتبار المحامي المشطوب نهائيا بعد مضي عشر سنوات على صيرورة قرار الشطب مير ما.

مسادة ۸۷: آ - للنقيب ولرئيس مجلس الفرع الحق بإقامة الدعوى التأديبية مباشرة أو بناء على طلب المحامي السذي يسرى نفسه موضع تهمة غير محقة فيضع سلوكه عفوا تحت تقدير مجلس التأديب.

<sup>(</sup>۱) أنظر د . عبد الفتاح مراد " شرح النصوص العربية الاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية " ص ٧٧ وما بعدها .

ب - لا تجوز إقامة الدعوى وإحالة المحامي على مجلس التأديب إلا بعد استماع أقواله من قبل النقيب أو رئيس مجلس الفرع أو من ينتدبه، إلا عند تخلفه عن الحضور رغم دعوته.

ج - النقيب وارئيس مجلس الفرع أن يلفت نظر المحامين إلى واجباتهم.

 د - على كل محكمة تصدر حكما جزائيا بحق المحامي أن تبلغ نسخة عن هذا الحكم إلى رئيس مجلس الفرع.

مادة ٨٨: النقيب ولرئيس مجلس الفرع أن يعين أحد أعضاء المجلس أومن يمائله في المنطقة التي يقيم فيها المحامي المشكو منه مقررا ليقوم بالتحقيق وجمع الأدلة.

مادة ٨٩: آ - لمجلس التأديب أن يقرر حفظ الشكوى أو الحكم بها بعد دعوة المشكو منه وتكون جلسات مجلس التأديب سرية ولا يجوز نشر الأحكام الصادرة عنه .

ب - علـــى المشكو منه أن يحضر بنفسه وله أن يستعين بمحام أستاذ للدفاع
 عنه وللمجلس إعفاؤه من الحضور عند قيام عذر مشروع.

ج - يصدر الحكم عن مجلس التأديب معللاً .

مادة ، ٩ : آ - المجلس عنوا أو بناء على طلب المحامي المشكو منه أو طلب الشاكي أن يقرر استماع الشهود .

ب - إذا تخلف شاهد عن الحضور تصدر النيابة العامة مذكرة إحضار بحقه بناء على طلب من المجلس . وإذا حضر وامنتع عن أداء الشهادة أو شهد شهادة كاذبة يطلب المجلس من النيابة إجراء المقتضى القانوني بحقه .

مادة ٩١ : آ - المشكو منه أن يطلب رد رئيس المجلس والأعضاء أو أحدهم للأسباب المنصوص عليها في القانون بشان رد القضاة . تحريك الدعوى التأديبية من قبل النقيب أو رئيس مجلس الفرع لا يكون
 سببا ارده .

ج - تفصيل الغيرفة المدنية لدى محكمة الاستثناف في طلب الرد وفقا
 للأصول المتعلقة برد القضاة في غرفة المذاكرة بقرار مبرم.

د - إذا تعــنر تشــكيل مجلـس التأديب بسبب قبول الرد أو الاتسحاب يعين مجلـس الـنقابة بناء على طلب رئيس مجلس الفرع العدد اللازم لتشكيله من المحامين الأساتذة.

مسادة ٩٣: المحامي الذي يحكم عليه بالمنع من مزاولة المهنة يحرم خلال هسذه المسدة مسن جمسيع الحقوق الممنوحة للمحامين، غير أنه يبقى خاضعا للقواعد الملز مة لهم .

مادة ٩٣: المحامي المحكوم عليه حكما مبرما بعقوبة جنائية أو جنحية من أجل جريمة تتنافى مع واجبات المهنة والفروض اللازمة لها ، يشطب قيده من الجدول حكما بقرار من مجلس التاديب بعد دعوته أصولا.

مادة ٤٤ : أ - تبلغ قرارات مجلس التأديب إلى صاحب العلاقة والنيابة .

ب - تنفذ قرارات التأديب المبرمة بواسطة النيابة العامة .

ج - تسـجل قرارات التاديب في سجل خاص بالفرع ويشار إليها في الملف
 الخاص بالمحامي وتخطر النقابة بذلك لإبلاغ بقية الفروع.

### الباب السابع

#### في انتخاب وؤسسات النقابة

مسادة ٩٥: أ - يحسد مجلس النقابة موعد إجراء انتخابات مجالس الفروع والأعضاء المتممين.

ب - يدعو رئيس مجلس الفرع الهيئة العامة إلى الاجتماع في دورة انتخابية
 في الموعد الذي يحدد مجلس النقابة

مسادة 97: أ - يفتح باب الترشيح لعضوية مجلس الفرع وللعضوية المتممة قـبل الموعـد المحدد لاجتماع الهيئة العامة بمدة خمسة عشر يوما ويستمر خلال خمسة أيام و لا يقبل طلب الترشيح بعد انقضاء المهلة المذكورة.

ب - يجسري الترشيح بموجب كتاب يقدمه المرشح بالذات إلى رئيس مجلس
 الفرع ويسجل في ديوان الفرع .

بدقق مجلس الفرع طلبات الترشيح ويعلن رئيس الفرع خلال ثلاثة أيام
 من إقفال باب الترشيح أسماء المرشحين المقبولة طلباتهم على لوحة الإعلانات في مقر الفرع وفي قاعة المحامين في قصر العدل.

يحق للمرشح الذي لم يعلن اسمه الاعتراض أمام محكمة استثناف مركز
 الفرع خــــلال ثمـــان وأربعيــن ســـاعة من تاريخ الإعلان وتبت المحكمة
 بالاعتراض خلال أربع وعشرين ساعة .

مادة ٩٧ : أ - يدعو النقيب المؤتمر العام إلى الاتعقاد بدورة انتخابية خلال الاثين يوماً

من تاريخ انتهاء انتخابات مجالس الفروع و الأعضاء المتممين، ويستمر الترشيح بعد الترشيح بعد انقضاء المدة المذكورة .

ب - يجري الترشيح بموجب كتاب يقدمه المرشح بالذات إلى النقيب ويسجل
 في ديوان النقابة.

ج - يدقق مجلس النقابة طلبات الترشيح و يعلن النقيب خلال ثلاثة أيام من إقفال باب الترشيح أسماء المرشحين الذين توفرت فيهم شروط الترشيح على لوحة الإعلانات في مقر النقابة.

 د - يحق للمرشح الذي لم يعلن اسمه الاعتراض أمام الغرفة المدنية لمحكمة النقض خلال ثلاثة أيام من تاريخ الإعلان و تبت المحكمة بالاعتراض خلال ثلاثة أيام.

مادة ٩٨ : يحدد النظام الداخلي للنقابة الكيفية التي تجري فيها الانتخابات .

## الباب الثامن الطعن في قرارات النقابة ومؤسساتها

مادة ٩٩: قسرارات الهيئة العامة للفرع تقبل الطعن أمام مجلس النقابة من قسبل رئيس مجلس الفرع خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدورها مع عدم الإخلال بحق مجلس النقابة لمشاهدة هذه القرارات وإلغائها.

مسادة ١٠٠ : آ - قسرارات مجلس الفرع في قضايا الأتعاب وقضايا النزاع بين المحامين وموكليهم تقبل الطعن بطريق الاستثناف وفقا لأحكسام السمادة (٢٢) من هذا القانون .

ب - قرارات مجلس الفرع في قضايا التسجيل والشطب تقبل الطعن من قبل وزير العدل أو النقيب بناء على قرار مجلس النقابة أو صاحب العلاقة خلال ثلاثين يوما تبدأ من اليوم الذي يلي تاريخ تبليغها أمام لجنة تشكل وفقا لأحكام هذا القانون ،

ج ~ أما قرارات مجلس الفرع الأخرى فتقبل الطعن أمام مجلس النقابة من
 قبل أصحاب العلاقة خلال مهلة ثلاثين يوما تبدأ من اليوم الذي يلي تاريخ
 تبليغها وذلك مع عدم الإخلال بأحكام المادة (٢٨) من هذا القانون .

مسادة ١٠١ : أ – تشكل اللجنة المشار إليها في الفقرة (ب) من المادة ١٠٠ من هذا القانون بقرار من وزير العدل على الشكل التالي :

قاض بمرتبة مستشار على الأقل رئيسا

قاضيان بمرتبة مستشار عضوين عضوين عضوين

ب - تفصل هذه اللجنة في الطعون المرفوعة أمامها بقرار مبرم .

مادة ١٠٢ : أ – يفصل مجلس النقابة في الطعون المرفوعة أمامه في غرفة المذاكرة بعد تقديم دفاعات الطرفين .

ب - قرارات مجلس النقابة في قضايا التأديب الصادرة عنه بوصفه مرجعا استثنافيا مبرمة ويجوز لوزير العدل طلب الطعن فيها بأمر خطي بناء على طلب صاحب المصلحة أمام الغرفة المدنية لمحكمة النقض .

مادة ١٠٣ : آ - قرارات مجلس النقابة المتضمنة إلغاء قرارات الهيئة العامة للفرع تقبل الطعن بطريق النقض من قبل وزير العدل أو رئيس مجلس الفرع خلال ثلاثين يوما من اليوم التالي لتاريخ تبليغ القرار .

ب - أما قرارات مجلس النقابة الأخرى فتقبل الطعن بطريق النقض لدى الغرفة المدنية في محكمة النقض من قبل أصحاب العلاقة خلال ثلاثين يوما من اليوم التالي للتبليغ .

مادة ١٠٤ : قرارات المؤتمر العام بتصديق الحسابات الختامية والعوازنات مبرمة ولا تقبل أي طريق من طرق الطعن .

مادة 100 : قرارات المؤتمر العام فيما عدا ما هو منصوص عليه في المادة السابقة تقبل الطعن أمام الغرفة المدنية لدى محكمة النقض خلال مهلة ثلاثين يوما تبدأ من اليوم الذي يلي تاريخ إعلانها في مقر النقابة ، ويتم الطعن من قبل إحدى الجهات التالية :

١ - وزير العدل .

٢ - النقيب بناء على قرار مجلس النقابة .

٣ - رئيس مجلس القرع بناء على قرار مجلس الفرع .

٤ - عشرة أعضاء من المؤتمر العام .

مادة ١٠٦ : تفصل محكمة النقض في الطعون المروفوعة أمامها بقرار مبرم.

# الباب التاسم عل المؤتمر العام ومجالس النقابة

مادة ١٠٧: يجوز بقرار من مجلس الوزراء حل المؤتمر العام ومجلس المنقابة ومجالس الفروع في حالة انحراف أي من هذه المجالس أو الهيئات عن مهامها وأهدافها ويكون هذا القرار غير قابل لأي طريق من طرق المراجعة أو الطعن (١).

مادة ١٠٨ : أ - في حال حل مجلس التقابة أو مجلس الفرع يتولى رئيس مجلس الوزراء

دعوة المؤتسر العام أو الهيئة العامة للفرع خلال خمسة عشرة يوما من صدور قرار الحل لانتخاب مجلس نقابة جديد أو مجلس فرع جديد وفقا للأحكام القانونية النافذة .

ب - في حال عدم دعوة المؤتمر العام أو الهيئة العامة خلال المدة المذكورة في الفقرة السابقة يسمى بقرار من رئيس مجلس الوزراء مجلس مؤقت للنقابة أو للفرع يمارس نفس اختصاصات المجلس الأصلي ، كما يسمى مراقب لمؤسسة خزانة التقاعد ومعاون له .

ج - يقسوم مؤقستا بمهام المؤتمر العام للنقابة ويمارس صلاحياته مجموع
 أعضاء مجلس النقابة ومجالس الفروع ويعتبر مراقب مؤسسة خزانة التقاعد
 ومعاونه عضوين متمين في المؤتمر

<sup>(</sup>١) أنظر د . عسيد الفتاح مراد "شرح تشريعات الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والأحانب – طبقاً للقانون المسنة ٢٠٠٠ " ص ٥٥ وما بعدها .

د - يقوم مؤقتا بمهام الهيئة العامة الفرع ويمارس صلاحياته مجموع أعضاء
 مجلس النقابة وأعضاء مجلس كل فرع من فروع النقابة .

هــــ - يــتولى مجلــس النقابة تحديد موعد اجتماع الهيئتين المذكورتين في الفقرتيــن (ج و د) الســابقتين ويضــع جدول أعمال الاجتماع ويقوم النقيب بتوجيه الدعوة ويتولى رئاسة الاجتماع.

## الباب العاشر الأحكام العامة

مسادة ١٠٩ : آ - لا يجوز تحت طائلة المسئولية القانونية والملاحقة بالمتعويض للموظف المختص تسجيل وتوثيق عقود الشركات جميعها لدى الكاتب العدل أو لدى أي مرجع آخر مختص بتوثيق العقود والتي يزيد مبلغ المتعاقد فيها على الثلاثة آلاف ليرة سورية إلا إذا كانت منظمة من قبل محام أستاذ يصادق على توقيعه رئيس الفرع أو من ينتدبه.

ب - تستوفي النقابة لصالح صندوق التقاعد لقاء التصديق رسما مقطوعا
 يحدده النظام المالى للنقابة (١)

بنشئ كل فرع مكتبا للتصديق بقرار تنظيمي يصدر عن مجلس النقابة
 يحدد بموجبه اللائحة النتفيذية لهذا النظام .

مادة ١١٠: إلى حين صدور النظامين المالي والداخلي للنقابة بموجب أحكام هذا القانون يستمر العمل بأحكام هذين النظامين وتعديلاتهما المعمول بهما حاليا بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون وذلك خلال مدة حدها الأقصى سنة من تاريخ نفاذه ، وذلك باستثناء الرسوم المستوجبة على غير الأعضاء

<sup>(&#</sup>x27;) أنظر د . عبد الفتاح مبراد " شرح النصوص العربية لاتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية " ص ٧٨ وما بعدها .

فيصدر بتحديدها قدرار من وزير العدل خلال شهر من تاريخ نفاذ هذا القانون.

مسادة ١١١ : تعفى أموال النقابة وممتلكاتها من كافة الرسوم والضرائب والتكاليف المالية الأخرى.

مادة ١١٢ : يحدد مجلس النقابة القائم بتاريخ نفاذ هذا القانون موعد الانتخابات الجديدة ويهيئ لها ويشرف عليها ويكون أعضاؤه أعضاء حكيمين في المؤتمر العام المقيل وفق أحكام المادة ٣٠ من هذا القانون (١).

مسادة ١٩٣ : تلغسى أحكام القانون رقم ١٤ لعام ١٩٧٢ اوتعديلاته كما تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا القانون .

مادة ١١٤ : ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

دمشق في ١٤٠٤/١٠/٢١ هـ و ١٩٨١/٨/٢١ م

<sup>&</sup>lt;sup>(۱)</sup> انظر د. عبد الفتاح مراد " الدساتير العربية والمعايير الدولية – دراسة مقارنة بيسن الدسساتير العربسية والدساتير الأجنبية ومعايير الدفاع والعدالة والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية " ص ٨٩ وما بعدها .

# الفصل السادس قانون تقاعد المصامين

## الفصل الأول (١)

#### إنشاء غزانة التقاعد ومواردها

مادة ١: تتشأ في نقابة المحامين مؤسسة للتقاعد تدعى (مؤسسة خزانة تقاعد المحامين).

مسادة ٢ : غايسة المؤسسة أن تؤمن للمحامين معاشات تقاعدية وتعويضات وإعانات وفق أحكام هذا القانون.

مسادة ٣: أ - مؤسسة خزانة النقاعد شخص اعتباري يمثله النقيب، وينوب عنه نائبه في حال غيابه.

ب - يسرأس النقيب المؤتمر العام، ومجلس الخزانة وينفذ قراراتهما، ويوقع العقدود التسي يوافق عليها المجلس، وله حق التقاضي باسم المؤسسة وحق السندخل بنفسه أو بواسطة من ينيبه من المحامين الأساتذة، في كل قضية تممها.

مادة ٤: ١ - تتألف موارد الخزانة من:

أ - العائدات التقاعدية .

ب - الرسسوم التي تفرض لمصلحة الخزانة على قيد الأساتذة والمتمرنين
 وعلى إعادة القيد وعلى النقل من فرع إلى آخر.

ج - رسوم تصديق الوكالات القضائية.

<sup>(1)</sup> نشر في الجريدة الرسمية - الجزء الأول - العدد ٣ تاريخ ٢٤ كانون الثاني ١٩٧٣ م

د - نصف ما يحكم به أتعابا للمحاماة وفقا لأحكام القانون رقم (١٤) تاريخ
 ١٩٧٢/٤/٢.

هـ - أثمان طوابع المرافعة.

و - ربع الأموال.

ز - ما تخصصه الدولة سنويا لخزانة التقاعد.

ح - الهبات والوصايا.

ط - الموارد الأخرى المشروعة.

٢ - تحدد العائدات التقاعدية والرسوم المترتبة على طالبي القيد وعلى المحاميات من قبل المؤتمر العام للنقابة سنويا بناء على اقتراح مجلس إدارة الخزانة.

٣ - طوابع لمرافعة محددة في هذا القانون.

٤ - تحصل حصة خزانة التقاعد من الأتعاب التي يحكم بها وفقا للأصول المتبعة في تحصيل الرسوم القضائية وفقا لأحكام القانون رقم (١٤) تاريخ ١٩٧٢/٤/٢٢ وعلى رؤساء دواوين المحاكم الصاق طوابع انعاب تعادل النسبة المذكورة على الحكم عند إخراجه.

٥ - تتملك المؤسسة الأموال المنقولة وغير المنقولة وتقيد باسمها.

## الفصل الثاني إدارة الفزانة

مادة ٥ : يختص المؤتمر العام لنقابة المحامين بالصلاحيات التالية :

أ - تصديق الحساب الختامي للسنة المالية الماضية.

ب - إقرار الموازنة السنوية المقدمة من مجلس إدارة الخزانة.

ج - تحديد العائدات التقاعدية والرسوم المترتبة على طالبي القيد وعلى المحامين.

 د - تحديد المقدار الكامل للمعاش التقاعدي بناء على اقتراخ مجلس إدارة الخزانة.

ن - تعديل رسوم طوابع المرافعة بناء على اقتراح مجلس الإدارة ويكون
 قراره بهذا الخصوص خاضعا لتصفيق وزير العدل.

و - البت بالأمور التي يعرضها عليه مجلس الإدارة.

ز - انتخاب مراقب لخزانة الثقاعد ومعاون له أو أكثر.

- تعيين مفتش قانوني للحسابات.

مادة ٦ : أ - يدير الخزانة مجلس إدارة هو مجلس نقابة المحامين.

ب - يقوم أمين سر النقابة وخازنها بمهام أمين سر وخازن مؤسسة خزانة
 التقاعد.

مادة ٧: أ - ينتخب المؤتمر العام من بين أعضائه مراقبا ومعاونا له أو أكسثر لتدقيق معاملات الخزانة ممن مارسوا المحاماة بعد التمرين مدة عشر سنوات بالنسبة للمعاون.

ب - للمراقب أن يحضر مذاكرات المجلس بدعوة من الرئيس ويبدي رأيه
 دون أن يشترك في التصويت.

ج - تسبلغ جمسيع قسرارات المجلس إلى المراقب وله حق الطعن بها وفق
 الأصول المحددة في هذا القانون.

د - تنقضي مدة أعضاء مجلس الإدارة والمراقب والمعاون حتما بانقضاء
 مدة مجلس النقابة.

مادة ٨: أ - يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه أو بطلب من ثلث أعضائه. ب - يكون اجتماع المجلس قانونيا بحضور أكثرية الأعضاء وتصدر القرارات بأكثرية الحاضرين، وإذا تساوت الأصوات ترجح الجهة التي صوت بجانبها الرئيس. مادة 9: المجلس هو المهيمن على الخزانة ومن وظائفه أن يقوم وفقا لأحكام هذا

القانون بالأعمال التالية :

أ - تحصيل الأموال وحفظها واستثمارها.

 ب - الاقستراح على المؤتمر العام بتحديد مقدار العائدات التقاعدية والرسوم المشار إليها في الفقرة (ج) من المادة (٥) من هذا القانون

والمقدار الكامل للمعاش التقاعدي.

خ - تقرير إحالة المحامي على التقاعد وتصفية الحقوق التقاعدية بناء
 على اقتراح مجلس القرع المختص.

د - منح الإعانات وتحديد مقدارها بعد الاستئناس برأي مجلس الفرع
 المختص.

هـ - تعيين عاملين لإدارة أعمال الخزانة.

و - إقرار صرف النفقات التي تستلزمها إدارة الخزانة ضمن حدود

الاعتمادات المرصدة في موازنتها.

ز - الفصل في جميع الأمور الأخرى المتعلقة بالخزانة.

مسادة ١٠: أ – يقدم المجلس الحساب الختامي للسنة المالية السابقة إلى المؤتمر العام للتصديق عليه.

ب - يضع المجلس في كل سنة موازنة السنة المالية المقبلة التي تبدأ من أول كانون الثاني ويعرضها على المؤتمر العام للتصديق أثناء عرض موازنة النقابة.

ج - إذا حالت ظروف استثنائية دون انعقاد المؤتمر العام في مواعيده العادية وتصديق الحساب الختامي للموازنة يستمر في الجباية والإنفاق على أساس الموازنة السابقة إلى أن يجتمع المؤتمر العام ويقر الموازنة الجديدة.

مسادة 11: أ - تودع النقود والإسناد والقيم المالية في مصرف أو أكثر من المصارف التي تعين بقرار من مجلس الخزانة.

ب - لا يجوز التصرف بأموال الخزانة إلا بقرار من المجلس.

 ج - أوامر الإيسداع والصرف يوقعهما الرئيس والخازن مجتمعين أو من ينوب عنهما في حالة غيابهما (1).

د - فسي حال تعذر قيام الخازن بمهامه لأي سبب كان يكلف مجلس الإدارة
 من ينوب عنه من بين أعضائه طوال مدة غيابه.

ه.... - للخازن أن يحتفظ لديه بمبلغ يعين حده الأعلى بقرار يصدر عن مجلس إدارة الخزانة.

مادة ١٢ : يعين المعاش التقاعدي الكامل بقرار يصدر عن المؤتمر العام بناء على اقتراح مجلس إدارة الخزانة.

مسادة ١٣ : يراعى في تحديد المعاش التقاعدي وسائر النفقات وضع موازنة خــزائة الــتقاعد بحيث لا يتجاوز مجموع ما يصرف منها خمسا وثمانين في المائة من وارداتها ويحفظ الباقى باسم أموال احتياطية.

### الفصل الثالث

### المرتبات والتعويضات

مسادة ١٤ : للمحامسي أن يطلب إحالته على المعاش إذا توفرت فيه الشروط التالية :

أ - أن يكون اسمه مقيدا في جدول التقابة.

<sup>(</sup>١) أنظر د . عبد الفتاح مراد "الهندسة الوصفية للتشريعات المصرية - تحليل وتأصيل التشريعات المصرية باستعمال الأشكال الهندسية " ص ٨٧ وما بعدها .

ب - أن يكون قد مارس فعلا مهنة المحاماة أمام المحاكم السورية مدة ثلاثين
 سنة متصلة أو منفصلة، بما فيها مدة التمرين، شريطة أن لا تزيد على ثلاث
 سنوات، أو أن يكون قد أكمل السئين من العمر.

ج - أن يكون قد سدد الرسم السنوي المستوجب لصندوق النقابة وخزانة المتقاعد عن جميع مدة مزاولة المحاماة التي يطلب إدخالها في حساب التقاعد وأن يكون بريء الذمة من جميع التزاماته المالية نحو مؤسسات النقابة والتقاعد.

مادة 10: أ - تعتبر ممارسة المداماة فعلية إذا قام المحامي بمزاولة المهنة في قبول الدعاوى لدى المحاكم أو المجالس أو اللجان القضائية على اختلاف أنواعها ويثبت ذلك بالأحكام والوثائق الرسمية المؤيدة أن المحامي ترافع بخمس عشرة قضية على الأقل في العام الواحد ولا تدخل في النصاب الدعاوى التي لم يتولها بصورة أساسية أو فعلية إلا في فترة التمرين وتقبل فيما يعود لمدة الممارسة الفعلية السابقة لعام ١٩٤٧ الوثائق المذكورة بعشر دعاوى فقط في السنة. وأما عن المسجلة لدى الكاتب بالعدل أو المحاكم بدلا عن الوثائق المنوه عنها.

ب - يجب أن يقدم طلب تثبيت الممارسة سنويا عن السنة السابقة إلى مجلس الفرع ويجب طلب تثبيت ممارسة السنوات السابقة التي لم يجر تثبيتها خلال مدة تتنهي بانقضاء ثلاث سنوات من تاريخ نفاذ هذا القانون تحت طائلة سقوط الحق بتثبيت الممارسة عن المدد المذكورة.

ج - يسقط الحق بطلب تثبيت الممارسة عن المدة التي لا تكون فيها للمحامي
 إقامــة فعلــية في الجمهورية العربية السورية ستة أشهر على الأقل في كل
 عام.

د - في حال تقديم بيانات مختلفة، يحال مقدم البيان إلى مجلس التأديب
 ويجرى إسقاط تلك المدة من الممارسة.

مادة ١٦ : تدخل في حساب مدة الممارسة الفعلية المدد التالية :

أ - المدة التي قضاها المحامي نقيبا للمحامين أو رئيسا للفرع.
 ب - مدة المرض الذي أقعد المحامي عن العمل (١).

ج - مدة الطوارئ القهرية التي حالت دون قيام المحامي بممارسة المهنة. 
(لا تدخل في هذه المدة مدة الانقطاع عن الممارسة بسبب قضائي أو تأديبي). 
د - مسدة خدمة العلم الإلزامية والاحتياطية شريطة ألا تدخل في حساب 
تقساعدي آخر له. مسن جهة أخرى لا يجوز أن تزيد المدد المنوه عنها في 
الفقسرات (ب و ج و د) الأنفة الذكر علسي خمس عشرة بالمائة من مدة 
الممارسة الفعلية شريطة أن يكون المحامي قد دفع الرسوم القانونية عن هذه 
المدد.

مسادة ١٧ : يسنذر رئيس مجلس النقابة المحامي المتأخر عن دفع العائدات الستقاعدية فإذا لم يسدد ما عليه خلال ستين يوما، يصار إلى إغفال اسمه من الجدول بقرار يصدر عن مجلس النقابة.

مسادة 1 \ : أ - يستحق المحامي المحال إلى التقاعد معاشا كاملا إذا مارس المحاماة ممارسة فعلية ثلاثين سنة وفقا لأحكام هذا الفانون.

ب - إذا زادت مدة ممارسة المحامي على ثلاثين سنة يستحق علاوة إضافية على المعاش الكامل تعادل جزءا من ثلاثين جزء عن كل سنة، على ألا تتجاوز هذه العلاوة في جميع الأحوال نصف المعاش الكامل ولا تعتبر إجراء السنة في حساب العلاوة.

<sup>(</sup>۱) أنظر د . عيد الفتاح مراد "القانون ۱۸ أسنة ۱۹۹۹ بتحيل قوانين المرافعات والإثبات والرسوم ومذكرته الإيضاحية " ص ۲۷ وما بعدها .

مسادة 19: يستحق المحامي إذا زاول المهنة مدة أكثر من خمسة عشر عاما وأقل من ثلاثين جزء من المعاش المواقل من ثلاثين جزء من المعاش الكامل مضروبا بعدد سنين ممارسة المهنة شريطة أن يكون المحامي قد أتم الستين من العمر، ويستثنى من شرط السن، المحامي الذي بلغت مدة مزاولته المهنة خمسة وعشرين عاما.

مادة ٢٠ : يستحق المحامي الذي أتم الستين من عمره ولم يكمل خمسة عشر عاماً ممارسة فعلية تعويضاً يعادل المعاش الشهري الكامل مضروباً بعدد سنى ممارسة المهنة.

مادة ٢١: لا يستفيد من أحكام هذا القانون من سجل في جدول نقابة المحامين بعد تجاوزه سن الخامسة والأربعين ولا يستوفى منه أية عائدات تقاعدية شريطة أن لا يمس ذلك بالحقوق المكتسبة المنصوص عليها بالقانون رقم (١٤) تاريخ ١٩٧٢/٤/٢٢.

مادة ٢٧: إذا أصيب المحامي المسجل في النقابة بحادث طارئ سبب له خسارة مادية كبرى وكان بحاجة للعون، جاز لمجلس إدارة خزانة التقاعد إعطاؤه منحة لا تتجاوز المعاش الكامل لسنة واحدة، إلا إذا كان قد استفاد من صندوق آخر.

مادة ٣٣ : ١ - يحال حتما على المعاش المحامي إذا عجز عجزا كليا بغير سبب المحاماة وأصبح غير قادر بصورة نهائية على مزاولة المهنة.

ويمنح المعاش على الوجه الآتي:

 أ - إذا تجاوزت مدة ممارسته المحاماة خمس عشرة سنة يستحق كامل المعاش.

ب - إذا كانت المدة بين عشر وخمس عشرة سنة يستحق ثلاثة أرباع
 المعاش .

- ج إذا كانت المدة بين خمس وعشر سنوات يستحق نصف المعاش.
  - د إذا كانت المدة أقل من خمس سنوات يستحق ربع المعاش.
- ٢ إذا حصل العجر أثناء قيام المخامي بالمرافعة أو نتج بسبب المهنة يستحق كامل المعاش مهما بلغت مدة ممارسته المهنة.
- ٣ إذا أدى العجــز في الحالات المذكورة إلى الموت فينتقل المعاش المنوه
   عنه إلى المستحقين من أسرته وفقاً لأحكام هذا القانون.
- ٤ يثبت العجز بتقرير لجنة طبية ويصدر بتشكيلها قرار من مجلس الإدارة.
- في حــال وفاة المحامي بغير سبب من الأسباب المذكورة في الفقرتين
   الأولى والثانية يمنح المستحقون المعاش وفق أحكام الفقرة الأولى.
- ت بستفید المحامي المحال على الثقاعد أو المستحقون عنه بعد وفاته من
   أية زيادة تطرأ على المعاش الثقاعدى.
- ٧ يخضع المحامي المحال على التقاعد بسبب العجز للمعاينة من قبل اللجنة الطبية مرة كل عام ويعاد النظر في قرار إحالته على التقاعد على ضوء تقرير اللجنة.
- مادة ٢٤ : للحقوق التقاعدية والمنح صفة معاشية لا يجوز التتازل عنها لأحد ويمسنع حجرزها إلا تسديدا لنفقة شرعية أو لمطلوب خزانة التقاعد أو النقابة وذلك في حدود النسب المقبولة في حجز رواتب موظفي الدولة.
- مادة ٧٥: تشطب أسماء المحامين المحالين على التقاعد من جدول المحامين العامليسن وتسلط في جدول المحامين المتقاعدين، ولا يجوز لهم بعد ذلك ممارسسة المهانة، ويجلوز لمجلس الإدارة أن يأذن للمحامي المحال على الستقاعد، لغير سبب مرضى، بأن يكمل دعاوى موكليه التي كانت قيد النظر أمام المحاكم قبل إحالته على التقاعد.

مسادة ٢٦ : للمحامسي بعد إحالسته على التقاعد أن يطلب العودة لممارسة المحاماة شريطة تمتعه بالشروط الواردة في المادة العاشرة من القانون رقم (١٤) تاريخ ١٩٧٧/٤/٢٢ وعدم تجاوزه الستين من العمر.

ويوقف صرف المعاش التقاعدي عن المحامي خلال ممارسته المحاماة وعندما يطلب إحالته على التقاعد مجددا تعتبر مدة خدمته اللاحقة متصلة بالمدة السابقة ويحسب المعاش الجديد على هذا الأساس.

مادة ٢٧ : المحامون المحكومون بشطب قيدهم من الجدول من قبل المجلس التأديب لا يحرمون من المعاشات التقاعدية أو التعويضات والمنح التي يستحقونها (١).

مسادة ٧٨ : ينشأ الحق بالمعاش أو التعويض من تاريخ اكتساب قرار الإحالة على المنقاعد الدرجة القطعية، وفي حال الوفاة ينشأ الحق منذ اليوم التالي للوفاة، وفي حالة العجز من تاريخ ثبوته.

مادة ٢٩ : تتنقل الحقوق التقاعدية والمنح التي تخصص للمحامين بموجب أحكام هذا القانون إلى المستحقين عنهم وفقاً لما يلى:

أ - الزوجة أو الزوجات.

ب - الأولاد الذكور الذين لـم يكملوا الثامنة عشرة من عمرهم أو الذين أكملوها وتوفرت فيهم الشروط المنصوص عليها في الفقرة (ب) من الـمادة (٣٢).

<sup>(</sup>۱) أنظر د . عبد الفتاح مراد " التشريعات البرلمانية في الدول العربية والمعايير الدولسية – دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية والمعايير النيابية " ص ٣٣ وما بعدها .

ج - الأولاد الذكـور المصـابون بعجـز يمنعهم عن الكسب إذا لم تكن لهم موارد رزق تكفي لإعاشتهم مهما كان عددهم، ويعاد النظر في هذه المعاشات المخصصة بموجب هذه الفقرة كل ثلاث سنوات على الأكثر.

د - البنات غير المتزوجات أو الأرامل أو المطلقات إذا لم يكن لهن عمل أو
 مورد يكفى دخله لإعاشتهن.

ه ... - بصورة استثنائية يحق للوالدين والأخوات غير المتزوجات المحرومات من موارد الرزق الكافية لإعاشتهم، المطالبة بما يصيبهم من المعاش عن ولدهما أو أخيهن المتوفى إذا توافرت فيهم حين الوفاة الشروط التالية:

١ - ثبوت إعالة المحامي اياهم حال حياته.

 ٢ -- ألا يكون لهم معيل آخر قادر على إعاشتهم أو مورد خاص يعادل قيمة استحقاقاتهم في المعاش أو يزيد عليه.

٣ - يشــنرط الســنحقاق والدة المحامي المتوفى ألا تكون متزوجة من غير
 والده.

مادة ٣٠ : يتحقق مجلس إدارة الخزانة من توافر الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة بالطرق التي يراها مناسبة مع التقييد بسجلات الأحوال المدنبة.

مادة ٣١ : أ - يوزع المعاش الذي كان يتقاضاه المحامي يوم وفاته أو الذي كان يستحقه لو جرت تصنفيته في اليوم التالي ليوم الوفاة بينه وبين المستحقين حصصا متساوية، على أن تخصص حصتان للزوجة أو للزوجات وحصة واحدة لكل من المستحقين من الأولاد ذكورا وإناثاً وحصة واحدة للأخوات مهما كان عددهن، وحصة واحدة للأبوين. وتوزع الحصة بالتساوي بين الشركاء فيها، وتعتبر حصة المحامي المتوفى حقاً مكتسباً للخزانة.

خلافًا لما ورد في الفقرة السابقة تستحق الزوجة أو الزوجات نصف
 المعاش في حال عدم وجود مستحق آخر.

مسادة ٣٧: أ - يقطع معاش الزوجة عند زواجها أو وفاتها ويصبح حقا مكتسبا للخزانة إلا إذا كان لها أولاد من زوجها المحامي المتوفى وكانوا يتقاضون معاشا بتاريخ قطع معاشها فيوزع نصف معاشها بينهم بالتساوي.

ب - يقطع معاش الأولاد الذكور عند إتمامهم الثامنة عشرة من العمر إلا إذا كانوا حال إتمامهم السن المذكورة يتابعون الدراسة وهم عاجزون عن تأدية نققاتها في ثابر على إعطائهم المعاش حتى ينالوا إحدى الشهادات العالية أو يتموا السابعة والعشرين من العمر أيهما قبل شريطة أن يتابعوا الدراسة بدون انقطاع ويقطع معاشهم إذا رسبوا بعد إكمالهم الحادية والعشرين أكثر من مرتين.

ج - يقطع معاش البنات والأمهات والأخوات عند زواجهن ويعاد المعاش البهات إليها إليها إليها المعاش البهات إلى المعاش المهاد إلى المعاش عند الطوائف التي لا يجوز عندها الطلاق. أما إذا كن متزوجات حين وفاة مورثهن ولم يستفدن من معاشه ثم أصبحن أرامل أو مطلقات أو مهجورات بالمعنى الوارد في هذه الفقرة، فيعطين نصيبهن من المعاش وفقا لأحكام هذا القانون.

مادة ٣٣: يعتمد في تحديد سن طالب القيد في النقابة والمحامي والمستحقين، قيود الأحوال المدنية، ولا عبرة للتصحيحات الجارية عليها، وإذا كان يوم الولادة مجهولا يحسب العمر من اليوم الأول لسنة الولادة.

مسادة ٣٤ : يقطع المعاش في أي وقت إذا تحقق فقدان أحد الشروط المقررة لمنحه. مادة ٣٥ : يثبت حرمان الموارد والعجز عن تأدية نققات الدراسة بتحقيق يجريه مجلس إدارة الخزانة بالطرق التي يراها مناسبة ويثبت العجز بشهادة من اللجنة الطبية الموافقة بموجب أحكام هذا القانون.

مادة ٣٦: إذا توفي أحد المستحقين أو فقد حقه تسقط حصته بكاملها وتصبح حقا مكتسبا للخزانة، أما جزء الحصة المقطوع عن أحد الوالدين أو الأخوات فيضاف كاملا إلى الأجزاء المخصصة لسائر أصحاب تلك الحصة.

مادة ٣٧ : لا يجوز الجمع بين معاشين مستحقين بموجب أحكام هذا القانون من خزانة التقاعد وللمستحق أن يطالب بأحدهما.

مادة ٣٨ : أ - تسقط الحقوق التقاعدية نهائياً عن المحامى:

إذا فقد الجنسية العربية السورية أو جنسيته التي كان يمارس المحاماة بالاستناد إليها وأصبح من رعايا دولة غير عربية.

وتنقل في هذه الحالمة حقوق المحامي التقاعدية إلى المستحقين فينالون التعويضات التي يستحقها المحامي كاملة وينالون المعاش التقاعدي بعد إسقاط حصمة التي تبقى حقا مكتسبا لخزانة التقاعد شريطة أن يكونوا من الجنسية العربية السورية أو من جنسية دولة عربية.

ب - تسقط الحقوق التقاعدية عن المستحق إذا فقد الجنسية العربية السورية
 أو الجنسية التي كانت له حين استحقاقه المعاش وأصبح من رعايا دولة غير
 عربية.

## الفصل الرابع طرق المراجعة

مادة ٣٩: إن طلبات الإحالة على التقاعد وتخصيص التعويضات وغيرها من المواضيع المنصوص عليها في هذا القانون تقدم بكتاب إلى رئيس الفرع المخـتص يذكـر فـيه اسم المستدعي ولقبه ومحل إقامته (في منطقة الفرع)

وطلباته بصورة واضحة وترفق فيه الوثائق الثبوتية ويعطى المستدعي ايصالا يذكر فيه موضوع الطلب وتاريخ استلامه وماهية الوثائق المبرزة.

يدق ق رئيس الفرع أو من ينوب عنه في الطلب أو المستندات، حتى إذا وجد فيها نقصا كلف المستدعي خطيا بإكماله خلال مدة لا تقل عن أسبوع يحددها لسه، فإذا انقضت المدة ولم يكمل النقص، عرض الطلب على المجلس لاتخاذ القرار على ضوء الأوراق المبرزة (1).

مادة • ٤ : ينظر مجلس الفرع في الطلبات المقدمة إليه، وله في الأمور التي يراها إجراء المعاينة الفنية أو الاستعانة بخبراء أو الاستيضاح عنها من الدوائر ذات العلاقة، ثم يقترح ما يراه في هذا الموضوع ويحيل الملف إلى مجلس الإدارة للبت بالطلب.

مسادة 11: قرارات مجلس الإدارة التي ليس لها صغة القرارات النهائية لا تقسبل أية مراجعة بشأنها بل يمكن الطعن بها مع القرار النهائي أمام محكمة النقض.

مادة ٢ ، قرارات مجلس الإدارة النهائية قابلة للطعن بطريق النقض وفقا للشروط والمواعيد والقواعد والأصول المنصوص عليها في القانون رقم (١٤) المؤرخ في ١٩٧٢/٤/٢٢ وتعفى طلبات الطعن من الرسوم والتأمينات والكفالة والطوابع.

## الغصل الخامس

#### طوابع المرافعة

مادة ٣٤: يقوم مجلس إدارة التقاعد تحت إشراف وزارة العدل بترتيب طوابع المرافعة و الأتعاب المنصوص عليها في هذا القانون وتصنيفها

 <sup>(</sup>۱) أنظر د . عبد الفتاح مراد "شرح النصوص العربية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية " ص ٧٧ وما بعدها .

وتحديد كميتها وطبعها ولا يجوز لغير الأشخاص المعينين لهذه الغاية أن يبيع هـذه الطوابع إلا بموجب رخصة يحصل عليها من رئيس مجلس الإدارة أو من يقوضه من رؤساء الفروع.

مادة ٤٤ : الوثائق التي تلصق عليها طوابع المرافعة من قبل المحامي هي:

١ - الوكالة القضائية الصلحية الخاصة طابع مرافعة بقيمة (٣) ل.س.

أ - الوكالة القضائية الصلحية العامة طابع مرافعة بقيمة (٥) ل.س.

٣ - الوكالة القضائية غير الصلحية الخاصة طابع مرافعة بقيمة (٣) ل.س.

٤ - الوكالة القضائية غير الصلحية العامة طابع مرافعة بقيمة (١٠) ل.س.

 كـل صـورة مـن الوكالات المذكورة يلصق عليها طابع بقيمة الطابع الواجب لصقه على النسخة الأصلية.

مسادة 40 : يجري تصديق الوكالات القضائية من قبل رئيس الفرع أو من ينتدبه مجلس الفرع لهذا الغرض ويستوفي الفرع لحساب خزانة التقاعد مقابل هذا التصديق الرسم التالى:

طابع مرافعة بقيمة ليرتين سوريتين عن الوكالة القضائية الصلحية.

طابع مرافعة يعادل مقدار العائدات المقررة للكتاب بالعدل لتصديق الوكالات القضائية الصلحية.

مسادة ٤٦ : تسراعى في أصول تتظيم وتصديق وحفظ الوكالات القضائية وإعطاء الصور عنها جميع الشروط المقررة لذلك في قانون الكتاب بالعدل.

مادة ٧٧: تبقى حقوق الخزانة العامة المقررة على الوكالات سارية المفعول وتستوفى لمصلحة هذه الخزانة.

مسادة 43: يحلف رئيس الفرع اليمين المنصوص عليها في المادة العاشرة من قانون الكتاب بالعدل أمام وزير العدل، ويحلف المندوبون اليمين المذكورة أمام مجلس الفرع. مسادة ٤٩ : يجب أن تستوافر فيمسن ينتدبه الفرع للتصديق على الوكالات القضيائية الشروط المحددة في المادة العاشرة من القانون رقم (١٤) تاريخ ١٩٧٢/٤/٢٢.

مادة • 0 : تصدق الوكالة القضائية في الأماكن التي لا يعتمد فيها مجلس الفرع أحدا وفق الشروط المنصوص عليها في القانون.

مسادة ٥١ : أ - يلصق طابع مرافعة من قبل المحامي على ضبط المحاكمة بالمقداد التالي (١):

- \_ لدى المحاكم الشرعية طابع مرافعة بقيمة (٦) ل.س.
- لـدى المحاكم الصلحية وقاضي الفرد العسكري طابع مرافعة بقيمة (٦)
   ل.س.
- لسدى محساكم البداية والإدارية والقضاء الإداري ودوائر التحقيق طابع مرافعة بقيمة (٧) ل. س
  - ــ لدى محاكم الجنايات والاستئناف ومجلس التأديب طابع مرافعة بقيمة (١٠) ل.س.
- لـدى المحاكم والمجالس العسكرية واللجان والهيئات الأخرى طابع مرافعة بقيمة (٧) ل.س.
- ب يتوجب الطابع لأية دعوى مهما كان نوعها يقوم بها أو يحضر فيها
   محام وذلك في أول جلسة يحضرها.
- ج يلصسق الطابع على أول استدعاء أو لاتحة حين ينظو في الدعوى دون
   دعوة الخصوم.

<sup>&</sup>lt;sup>(۱)</sup> هذه المادة تم تعديلها بقرار المؤتمر العام رقم ١٤ الصادر بتاريخ ١٩٧٦/٦/١٧ وقرار وزارة العدل رقم ٢٩٥ المؤرخ في ١٩٧٦/٧/٣١ .

مسادة ٥٠ : تلصىق الطوابع وتبطل بذكر التاريخ (اليوم والشهر والسنة) بالحسير أو بالخاتم وبالتوقيع عليها وإذا كان الإبطال يتناول عدة طوابع فيجب أن يكون واضحا بحيث يستحيل إعادة استعمال هذه الطوابع ويجب أن يتجاوز الإبطال حدود الطابع أو الطوابع الملصقة.

مادة ٥٣ : لا تتعدد وجيبة الطابع بتعدد المحامين عن الموكل الواحد كما أنها لا تتعدد حال انفراد المحامي بتمثيل عدة موكلين.

مادة 0: تطبق على مخالفي الأحكام المتعلقة بطوابع المرافعة الأحكام المطبقة على مخالفي الطوابع المالية المنصوص عليها في المرسوم التشريعي رقم (٣) تاريخ ١٩٣٣/١٢/٢٦ على أن يؤول رسم الطابع في جميع الأحوال إلى صندوق خزانة تقاعد المحامين.

مادة ٥٥: نصف أتعاب المحاماة المحكوم بها تؤول إلى صندوق تقاعد المحامين والنصف الآخر يؤول إلى صندوق تعاون الفرع على أن يدفع فورآ حين إخراج الحكم وتوزع على جميع المحامين الأساتذة بالتساوي في نهاية كل شهر.

القوانين المنظمة لممارسة مهنة المحاماة في الجمهورية العربية السورية \ قانون تقاعد المحامين \ الفصل السادس: أحكام عامة \ مادة ٥٦

يضع مجلس الإدارة نظاماً ماليا ونظاماً داخلياً لتطبيق أحكام هذا القانون ويعرضان على المؤتمر العام لتصديقهما وينشران بعد تصديقهما من وزير العدل في الجريدة الرسمية، وإذا لم ينشرا خلال شهر من تاريخ استلامهما من قبل الوزارة يعتبرا نافذين (1).

<sup>(</sup>١) أنظر د . عبد الفتاح مراد "أحكام المسئولية الدولية – دراسة تطبيقية على الاتفاقيات العربية والدولية" ص ٨١ وما بعدها .

### الغصل السادس

#### أحكام عامة

مسادة ٥٦ : يضع مجلس الإدارة نظاما ماليا ونظاما داخليا لتطبيق أحكام هذا القسانون ويعرضسان علسي المؤتمسر العام لتصديقهما وينشران في الجريدة الرسسمية وإذا لسم ينشسر خلال شهر من تاريخ استلامهما من قبل الوزارة يعتبران نافذين .

مادة ٥٧ : تحل مؤسسة خزانة تقاعد المحامين في الحقوق والالتزامات محل مؤسسات التقاعد التي كانت قائمة في كل من دمشق وحلب واللاذقية بتاريخ صدور هذا القانون وتؤول إليها أموال هذه المؤسسات الثلاث المنقولة وغير المنقولة.

مسادة ٥٨ : يخضع المحامون العاملون في النقابة والفروع أو خزانة التقاعد أو مؤسساتها السي أحكام هذا القانون ولا تطبق عليهم في هذه الحالة أحكام قانوني العمل والتأمينات الاجتماعية.

مسادة ٥٩: تعفى خرانة التقاعد وأموالها ومؤسساتها التي تحدث بموجب أحكام هذا القانون من كل تكليف مالي أو ضريبة أو رسم أو تأمين أو رسم طابع التكاليف والضمانات المالية والبلدية مهما كان نوعها.

مسادة . ٦ : يلغسى المرسوم التشريعي رقم (٥٧) المؤرخ في ١٩٥٣/٩/١٧ وجميع الأحكام المخالفة لهذا القانون (١٠).

مادة ٦١ : ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية (٢).

<sup>(&#</sup>x27;) أنظر د . عبد الفتاح مراد "شرح النصوص العربية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العلمية " ص ٧٧ وما بعدها .

<sup>(</sup>٢) أنظر د. عد الفتاح مراد أشرح النظم القانونية والاقتصادية والسياسية في مصر والدول العربية "ص ٧٤ وما بعدها .

### الباب الثاون

### القوانين المنظمة لممارسة ممنة المعاماة

### في مولة فلسطين

#### تمهدد وتقسيم:

سـوف نـتعرض في هذا الباب للقوانين المنظمة لممارسة مهنة المحاماة في دولة فلسطين وذلك في الفصول التالية:

الفصل الأول: النظام الداخلي لنقابة محامي فلسطين لسنة ١٩٩٥.

القصل الثاني: قانون نقابة محامى فلسطين (١) .

<sup>(</sup>١) أنظر د . عسيد الفتاح مراد " التشريعات البرلمائية في الدول العربية والمعايير الدولسية – دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية والمعايير النيابية والبرلمانية " ص ٤٥ وما بعدها .

## الفصل الأول

# النظام الداغلي لنقابة معامي فلسطين لسنة ١٩٩٥(١)

المادة 1: يسمى هذا النظام الداخلي لنقابة محامي فلسطين لسنة () ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

# الفصل الأول جدول المعامين

المادة ٢ : أ− على مجلس النقابة أن ينظم سجلا بأسماء المحامين المجازين يتعاطى مهنة المحاماة (٢).

ب - وأن ينظم في أول كل سنة مالية جدولا بأسماء المحامين الأساتذة الذين
 دفعـوا الرسم السنوي حسب الأحرف الهجائية وجدولا آخر بأسماء المحامين
 المتدربين ثم ينشران في الجريدة الرسمية.

 ج - المحامون الذين يجري قيدهم في سجل المحامين بعد تنظيمه تنشر أسمائهم أيضا في الجريدة الرسمية.

د - ترسل نسخة من الجدول إلى وزارة العدلية والنيابات العامة والمحاكم
 بعد نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٣ : أ - يحذف أسم المحامي نهائيا من السجل لأحد الأسباب التالية:

١ - عند وفاته.

<sup>(</sup>¹) وضع هذا النظام بعد موافقة الجمعية العمومية في الضفة الغربية وغزة بتاريخ ١٩٩٥/٨/٩ .

أنظر د . عبد القتاح مبراد المانون الجمعات الأهلية ومذكرته الإيضاحية والتشريعات السابقة عليه " ص ٩٠ وما بعدها .

- ٢ إذا قسرر مجلس النقابة وأكتسب قراره الدرجة القطعية شطب أسمه من
   سجل المحامين حسب قانون المحامين النظاميين.
  - ب يرفع أسم المحامي من جدول المحامين مؤقتا أحد الأسباب التالية:
    - ١ إذا غادر البلاد بقصد الإقامة أو العمل في الخارج.
      - ٢ إذا باشر بنفسه أعمال التجارة أو الصناعة.
- ٣ إذا شـــغل إحــدى وظائف الدولة، أو المجالس البلدية والقروية والمحلية
   ويستثنى من ذلك التدريس في معاهد التعليم العالى الحقوقية.
  - ٤ إذا أعلن انقطاعه عن مزاولة مهنة المحاماة.
  - إذا لم يدفع الرسم السنوي المنصوص عليه في أنظمة نقابة المحامين.
- ج يجـوز للمحامـي الـذي رفع أسمه من جدول المحامين لأحد الأسباب المذكـورة فـي الغقرة (ب) السابقة أن يطلب إعادة قيد أسمه في الجدول عند زوال الأسباب.

# الفصل الثاني المعامون المتدرجون

المسادة ٤ : يقدم المستدعي إلى مجلس النقابة طلبا خطيا يطلب فيه تسجيل أسمه في سجل المحامين المتدربين مرفقا بالوثائق التي تثبت أنه:

- ١ فلسطيني الجنسية.
- ٢ أتم الواحدة والعشرين من عمره.
- ٣ لمسيس محكوما بجناية أو جنحة أخلاقية أو مدانا من قبل سلطة تأديبية
   نتيجة جرم يمس الشرف والأخلاق ما لم يرد إليه إعتباره.
  - ٤ مقيم في فلسطين.

 حاصم على الشهادة الجامعية الأولى في الحقوق على الأقل من جامعة أو معهد معترف بهما من قبل وزارة التعليم.

المادة ٥ :على الطالب الذي يطلب قيد أسمه في سجل المحامين المتدربين أن يعين في طلبه أستاذه، وأن يرفق مع الطلب تعهدا من الأستاذ أنه قبله متدربا في مكتبه تحت رقابته وإشرافه وعلى مسئوليته.

المسادة 7: أ - يسنظر مجلس النقابة في طلبات القيد في سجل المحامين المتدربيسن التسي تتوافر فيها الشروط القانونية ويصدر قراراته بشأنها خلال الأسبوع الأول من كل شهر من الأشهر كانون الثاني ونيسان وتموز وتشرين الأول من كل سنة.

ب - إذا قـبل مجلـس الـنقابة الطلب يصدر قراره بتسجيل أسم الطالب في
 سـجل المحاميـن المتدربيـن ويبلغه إلى وزير العدل ويعلن في كل من دار
 النقابة وقاعة محكمة التمييز العليا لمدة شهر واحد على الأقل.

المادة ٧: مدة التدريب سنتان تبدأ من تاريخ صدور قرار مجلس النقابة بتسجيل أسم المحامي المتدرب في سجل المحامين المتدربين.

المادة ٨ : يجوز لمجلس النقابة أن يعفى من التدريب كليا أو جزئيا.

 أ - المستدعي الدي كان قد أجيز بتعاطي مهنة المحاماة النظامية في قطر عريبي آخر وكان من حقه أن يسجل بموجب قانون المحامين النظاميين في جدول المحامين الفلسطينيين.

ب - المستدعي السذي شغل وظيفة مدع عام أو مساعد ثائب عام أو قاض
 نظامي في فلسطين لمدة لا تقل عن سنتين.

المسادة 9: لا يجوز للمحامي الأستاذ قبول محام متدرب في مكتبه إلا إذا مضى على مزاولته مهنة المحاماة كمحام أستاذ أو كان شغل منصبا قضائيا أو كليهما مدة لا تقل عن خمس سنوات على أنه لا يجوز له أن يقبل أكثر من محاميين متدربين في أن واحد.

المسادة ١٠ : أ - علسى المحامسي المتدرب ملازمة مكتب أستاذه وأعمال المحامساة فيه وفي المحاكم طوال أيام تدريه إلا في اليوم الذي ينقطع فيه عن الحصور لعنز مشروع، وعلى المحامي الأستاذ أن يبلغ النقابة في حالة انقطاع المحامي المتدرب عن الحضور وعدم المواظبة على التدريب بصورة مرضسية، ولمجلس النقابة في مثل هذه الحالة إضافة المدة التي يراها مناسبة إلى مدة تدريبه، وإذا تبين لمجلس النقابة في وقت من الأوقات أن المحامي المستدرب قد إنقطع عن التدريب نهائيا فيجوز له شطب أسمه من جدول المحامين المتدريين.

ب - على المحامي المستدرب أن يترافع خلال فترة تدريبه في عدد من
 القضايا لا يقل عن خمس عشرة قضية صلحية أو ثماني قضايا بدائية
 (مركزية) وتحسب كل قضية بدائية بقضيتين صلحيتين لغايات هذه الفقرة.

المادة ١١: أ - بعد مضى سنة أشهر على التدريب يجوز للمحامي المتدرب أن يسترافع أمام المحاكم الصلحية تحت إشراف أستاذه، كما يجوز له بعد مضى سنة على تدريبه أن يترافع أمام المحاكم البدائية (المركزية) تحت اشراف أستاذه.

ب - لا يجوز للمحامي المتدرب أن يفتح مكتبا خاصا به المحاماة أو أن يعلن نفسه كمحسام بلوحسة أو بسأي وسيلة أو طريقة أخرى أو أن يستعمل كلمة (محامسي) إلا بإضافة (متدرب) إليها، أو أن يقبل الدعاوى أو أي عمل من أعمسال المحاماة باسمه أو لحسابه الخاص أو أن ينظم وكالة تتعلق بأي عمل من تلك الأعمال ويوقعها باسمه الخاص.

المادة ١٢ : يجوز للمحامي المتدرب القيام بأسم أستاذه بالمراجعة بكل ما هو من أمور المحاماة ما عدا المرافعة أمام محاكم الإستثناف والتمييز أو العليا. المسادة ١٣: أ - يجـوز للمحامي المتدرب أن يغير أستاذه بطلب يعين فيه الأسـباب الداعـية إلى ذلك مع إشعار من أستاذه السابق يتضمن كيفية دوامه وممارسته وسلوكه أثناء المدة التي مارسها في مكتبه وإشعار آخر من أستاذه الجديـد ويتضـمن تعهـده بقبوله في مكتبه الإكمال مدة تدريبه تحت إشرافه ومسؤليته.

ب - يجسوز لمجلس النقابة تكليف المحامي المتدرب بإختيار أستاذ آخر غير
 المحامسي الأسستاذ الذي اختاره إذا تبين أن ظروف هذا الأستاذ لا تمكنه من
 توفير شروط التدريب وتحقيق غاياته(۱).

المادة ١٤: على المحامي الأستاذ الذي يسجل المحامي المتدرب في مكتبه: أ - بـذل الجهـد وتوفـير الفرص الممكنة لأعداد المحامي المتدرب وتأهيله لممارسة المهنة من الناحيتين العملية والمسلكية.

ب ~ تمكين المحامي المتدرب من المرافعة في عدد من القضايا لا يقل عن
 الحد الأدنى المنصوص عليه في قانون النقابة وهذا النظام.

 تقديسم المحامسي المتدرب لأول مرة إلى قضاة الصلح ورئيس محكمة السبداية (المركسزية) وقضساتها خلال عشرة أيام من تاريخ صدور الأذن له بالمرافعة في القضايا الصلحية أو البدائية.

د - أن يقدم لمجلس النقابة كل ستة أشهر على الأقل تقريرا عن المحامي المتدرب يوضح فيه مدى مواظبته على التدريب والتزامه بشروطه وحضور الجلسات والقضايا والتي ترافع فيها ومدى استعداده للتدريب أو لممارسة المهنة أو أيسة ملاحظات أو توصديات أخرى، وللنقيب إطلاع المحامي

<sup>()</sup> انظر د. عبد الفتاح مراد " المسئولية التأديبية للقضاة وأعضاء النيابة دراسة مُقارنــة للمسئولية التأديبية والجنائية والمدنية للقضاة وأعضاء النيابة في النظم القانونية المعاصرة " ص ٣٣ وما بعدها .

المستدرب على أي تقريس يقدمه أسستاذه، أو توجيهه وفقا للملاحظات والتوصيات الواردة بشأنه في التقرير.

المادة ١٥ : يعين مجلس النقابة لجنة برناسة النقيب أو من ينتدبه من أعضاء مجلس النقابة تسمى (لجنة التدريب) تكون مهمتها الأشراف على شئون التدريب وفقا لأحكام قانون النقابة وهذا النظام.

### معاضرات التدريب

المادة ١٦: على مجلس النقابة تنظيم برامج خاصة بالمحامين المتدربين تشمّل على:

أ - الجوانب العملية والمسلكية للمهنة.

ب - الجوانب العملية للمهنة بحوث تتاح للمحامين المتدربين من خلالها الممارسة التطبيقية للأصول والإجراءات التي تقتضيها الدعاوى على إختلاف أنواعها ومراحلها والمحساكم المكتصة برؤيتها منذ تقديمها وحتى صدور الحكم النهائي فيها بما في ذلك تقديم اللوائح والمرافعات.

المسادة ١٧ : أ - تضع لجنة التدريب خلال شهر من كل سنة برنامجا كاملا لمحاضرات التدريب وقائمة بأسماء المحاضرين فيها للسنة التالية ويعلن في دار النقابة وفي غرف المحامين في المحاكم وفي مراكز الفروع.

ب - على لجنة التدريب عند إعداد البرنامج السنوي أن تراعي بأن تكون مواضيع محاضرات التدريب متتوعة بحيث يتاح للمحامين المتدريين التعرف على مختلف مجالات مهنة المحاماة وفعاليتها.

ج - يبدأ تتفيذ البرنامج السنوي لمحاضرات التدريب اعتبارا من أول شهر
 أيار من كل سنة.

المسادة 1 ، على المحامي المتدرب حضور محاضرات التدريب بصورة من من مدة التدريب عند تخلف من تظمة ولمجلس النقابة شطب خمسة أيام من مدة التدريب عند تخلف المحامي عن أية محاضرة دون عذر مشروع، ويعد سجل خاص لهذه الغاية يوقعه المحامي المتدرب عند حضوره للمحاضرة وبعد انتهائها لا

المسادة ١٩ : عسند اكتمال البرنامج السنوي لمحاضرات التدريب تقدم لجنة التدريب به النقابة تقريرا خطيا يتضمن ملاحظاتها أو توصياتها بشأن البرامج والمحامين المتدربين.

#### التثبت من الجدارة والكفاءة

المسادة ٧٠: أ - على المحامي المتدرب أن يعد خلال مدة تدريبه بحثًا في أي موضوع قانوني أو أي موضوع يتصل بالمهنة أو التدريب، وأن يقدم هذا البحث قبل سنة أشهر من انتهاء مدة تدريبه.

ب - تـ نظر لجنة التدريب في البحث المقدم من المحامي المتدرب، ولها أن توصسي بصلحية البحث للمناقشة أو عدم صلاحيته لها فإذا أوصت بعدم صلحية البحث للمناقشة فعلى المحامي المتدرب أن يراعي التوجيهات التي تصدرها اللجنة في إعداد بحثه من جديد.

المسادة ٢١: أ - تنم مناقشة البحث من قبل لجنة مؤلفة من ثلاثة من المصادة ٢٠؛ أ - تنم مناقشة المحاميات المحاميات المحاميات المتدرب أن يعرض بحثه أمام لجنة المناقشة عرضا شفويا.

 ب - يكسون للبحث ومناقشته ٥٠ علامة موزعة بالتساوي على العناصر الخمسة التالية:

١ - أسلوب الكتابة واللغة.

- ٢ قوة الحجة والمنطق.
  - ٣ قيمة البحث العلمية.
- ٤ -- عرض المتدرب للبحث.
- اتزان المتدرب وسرعة خاطره.
- ج يعتبر المحامي المتدرب ناجحاً في البحث ومناقشته إذا حصل على ٣٠ علامة على ١٥
- د تقسدم لجسنة المناقشة تقريرا بنتيجة المناقشة إلى مجلس النقابة، وتعتبر نهائية بعد اعتمادها من المجلس.

المسادة ٣٧: تجري النقابة امتحانا مهنيا (كتابيا وشفويا) للمحامين المتدربين خسلال الأشهر السنة الأخيرة من مدة تدريبهم وفقا لأحكام التدريب وشروطه وتعليمات مجلس النقابة، ويعقد هذا الامتحان في الأسبوع الثاني من كل شهر من الأشهر كانون الثاني ونيسان وتموز وتشرين الأول من كل سنة.

المسادة ٣٣: أ - تستولى شئون الامتحان وتشرف عليه وتحقق نتائجه لجنة مؤلفة من ثلاثة من المحامين الأساتذة أو من قاض واحد واثنين من المحامين الأساتذة يختارهم مجلس النقابة قبل إجراء الامتحان في كل مرة.

ب - يكون موضوع الاستحان الكتابي الشفوي في نطاق البرنامج الذي
 تضعه لجنة التدريب.

ج - يكون للامتحان ٥٠ علامة يخصص منها ٢٥ علامة للامتحان الكتابي
 و ٢٥ للامتحان الشفوي.

 د - يعتسبر المحامي المتدرب ناجحاً في الامتحان إذا حصل على ١٥ علامة علسى الأقسل فسي الامستحان الكتابي و١٥ علامة على الأقل في الامتحان الشفوي.  هـــ - تقدم لجنة الامتحان تقريراً بنتائج الامتحان إلى مجلس النقابة، وتعتبر نهائية بعد اعتمادها من المجلس.

المادة ٢٤ : لا ينقل اسم المحامي المتدرب من سجل المحامين المتدربين إلى سجل المحاميس إلا إذا نجـح فـي (مناقشة البحث) وفي الامتحان المهني (الكتابي الشفوي) على الوجه المبين في هذا النظام.

المادة ٣٥ : لمجلس النقابة أن يصدر التعليمات اللازمة لتتفيذ أحكام التدريب وشروطه والتحقق من جديته وفعاليته والتزام المحامي المتدرب بهذه الأحكام والشروط.

### الغمل الثالث

#### مجلس النقابة

المسادة ٢٦: أ - يدعو المجلس الهيئة العامة في كل منطقة للاجتماع في النصف الأول من شهر آذار لانتخاب هيئة المكتب وفق الأسس المحددة في المادة ٧٧ من قانون النقابة.

ب - يتم الترشيح لعضوية المجلس بطلب موقع من المرشح بالذات.

ج - يكون الترشيح بطلب خطى على استمارة خاصة يعدها المجلس لهذه الغاية ويعطي مقدم الطلب إيصالاً من رئيس ديوان النقابة مبيناً فيه تاريخ تقديم الطلب ومصدقاً عليه من النقيب أو من أمين السر.

د – يقدم طلب الترشيح إلى ديوان النقابة خلال مدة لا تتجاوز الساعة الواحدة من بعد ظهر اليوم العشرين من شهر شباط الذي يسبق شهر آذار المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة.

هـــ - تسجل طلبات الترشيح في سجل خاص بصورة متسلسلة وفقا لتاريخ
 تقديم الطلب.

و - عـند إنــتهاء مـدة الترشـيح القانونية يغلق باب الترشيح ويقفل سجل المرشــكين ويوقع عليه من قبل رئيس الديوان وأي من النقيب أو أمين السر وتعلق قائمة المرشحين لعضوية المجلس في قاعة النقابة في موعد لا يتجاوز اليوم التالي لإغلاق باب الترشيح ويجري ترتيب أسماء المرشحين فيها حسب تقديم طلب الترشيح.

 ز - يجوز لهيئة المندوبين أن تتنخب لجنة فرعية أو أكثر تتكون كل منها
 من خمسة من المحامين غير المرشحين لمعاونة لجنة الانتخابات في عمليات الاقتراع والفرز.

 - يقدم النقيب إلى لجنة الانتخابات قائمة المرشحين التي تم تنظيمها وفقاً للأصول.

ط - يجري إنتخاب أعضاء المجلس ويكون ذلك على أوراق بيضاء مختومة
 بخاتم النقابة وموقعة من رئيس اللجنة الانتخابية وعضوين آخرين منها.

المسادة ٢٧ : فسي غياب النقيب يقوم نائب النقيب مقامه فيترأس اجتماعات الهيئة العامة ومجلس النقاية ويساعد النقيب إذا طلب منه ذلك.

المسادة ٢٨ : يعقد مجلس النقابة جلساته العادية مرة على الأقل كل شهر، ويجستمع في جلسات غير عادية إذا ما رأى النقيب ذلك، وعند غيابه نائبه أو أكسرية أعضاء المجلس لزوماً لذلك ويعين النقيب أو نائبه عند غياب النقيب تاريخ إنعقاد المجلس ومحلة (١).

المادة ٢٩: يعين النقيب بالتشاور مع أمين السر جدول أعمال الجلسات، والنقيب ومجلس النقابة إضافة مادة أو مواد مستعجلة إلى جدول الأعمال.

أنظر د . عسبد الفستاح مراد "ثمرح الأحكام الكيرى للمحكمة الإدارية الطيا المصرية " ص ٤٥ وما بعدها .

المادة ٣٠: يقوم النقيب أو أمين السر بإرسال جدول أعمال الجلسات العادية لكل من الأعضاء قبل موعد الاجتماع بثلاثة أيام على الأقل.

المسادة ٣١: على كل عضو من أعضاء مجلس النقابة حضور اجتماعات المجلس في الوقت المعين وأن لا يترك الاجتماع قبل رفعه من قبل النقيب أو من يقوم مقامه في رئاسة الاجتماع.

المادة ٣٢ : إذا رغب أحد الأعضاء في تقديم اقتراح قبل موعد الجلسة فعليه أن يقدمه خطيا للنقيب أو ناتبه في حال غيابه الذي يجب عليه عرضه على المجلس للفصل فيه بأول جلسة تالية.

المسادة ٣٣: إذا تغيب العضو ثلاث جلسات متتالية عادية بلا عذر مشروع فيعتبر مستقيلا بقرار من المجلس، وعلى أمين السر إخباره خطيا بذلك وعلى المجلس في هذه الحالة أن يطبق أحكام قانون المحامين النظاميين، وإذا كان للعضو عذر مشروع فعليه إرسال كتاب بذلك إلى النقيب وعليه عرضه على المجلس الذي يقرر قبوله أو رفضه (١).

المادة ٣٤ : يراقب النقيب وأمين السر أعمال موظفي النقابة الكتابية ويراقب النقيب وأمين الصندوق أعمالهم الحسابية.

المسادة ٣٥ : للنقيب أو نائب النقيب أن يمنح أي موظف من موظفي النقابة إجازة عادية أو اضطرارية وإيلاغ المجلس بذلك.

المادة ٣٦ : يوقع أمين السر جميع المراسلات المتعلقة بالمحامين.

المادة ٣٧ : يختص مجلس النقابة بما يلي:

١ - وضع الأنظمة التي يتطلبها قانون المحامين.

٢ - تتفيذ قرارات الهيئة العامة.

 <sup>(</sup>۱) أنظر د . عبد الفتاح مراد "شرح منازعات القضاء الإدارى – دراسة تطبيقية على أحكام المحكمة الإدارية العليا " ص ٣٣ وما بعدها .

- ٣ إدارة الحسابات وتحصيل الرسوم السنوية الواجب على المحامين دفعها.
  - ٤ إلحاق المحامين المتدربين بمكاتب المحامين الأساتذة.
    - مراقبة أعمال المحامين.
- آ الوساطة بين المحامين وموكليهم للفصل في المنازعات التي تقدم بينهم إذا طلب منه ذلك.
  - ٧ الوساطة بين المحامين أنفسهم للنظر فيما يحدث بينهم من خلاف مهني.
    - ٨ حق التأديب بالقيود المبينة في قانون المحامين النظاميين.
- 9 تمثيل النقابة للدفاع عن حقوقها وكرامتها وفي جميع ما يتعلق بمصلحة المحاماة والمحامين.
  - ١٠ تعيين اللجان الفرعية وإعلام وزارة العدلية بذلك.
- ١١ ممارسة الصلاحيات المنوطة به بمقتضى قانون المحامين النظاميين
   و الأنظمة الصادرة بموجبه.

### الفصل الرابع

## الأعمال الداخلية واللجان الفرعية

- المسادة ٣٨ : يشرف أمين السدر على المعاملات القلمية وصيانة ضبط المعاملات وتدوينها في السجلات الآتية:
- ١ سـجل المراسلات الدني تدون فيه أرقام متسلسلة لجميع العرائض
   والمراسلات الصادرة والواردة للنقيب أو لمجلس النقابة.
- ٢ سـجل المحامين العام الذي يثبت فيه أسماء المحامين المجازين بمزاولة
   مهنة المحاماة في فلسطين.
- ٣ الجـ دول السنوي الذي يسجل فيه جميع أسماء المحامين وتواريخ دفعهم
   الاشتراك السنوي وأسماء المحامين المتدربين والقرارات المتخذة بحقهم.
  - ٤ سجل القرارات.

٥ - سجل ضبط الجلسات.

٦ - سجل موارد النقابة.

٧ - سجل المكتبة.

المادة ٣٩ : محاسب النقابة بإشراف أمين الصندوق ومراقبته مكلف باستيفاء أموال السنقابة وعليه أن يمسك دفتر صندوق يسجل فيه جميع المقبوضات والمدفوعات وأن يحفظ في ملف خاص جميع الوثائق والإسناد المثبتة للقيود الحسابية، وينظم في كل ستة أشهر بياتا يقدم لأمين الصندوق حتى إذا كان البيان صحيحا يوقعه بالاشتراك مع النقيب أو نائبه في حال غيابه.

المسادة • ٤ : أ - على محاسب النقابة أن يعطي بكل ما يقبضه وصلا من دفتر ذي أرومة ذات أرقام متسلسلة وأن يحفظ أموال النقابة في أحد البنوك الذي يعتمده مجلس النقابة، ويجب أن توقع جميع المعاملات العائدة للصندوق من النقيب وأمين الصندوق معا.

ب - يجب على المحاسب أن لا يحتفظ في صندوقه الخاص بأكثر من مائتي
 دينار نقدا.

 ج - يجب على المحاسب أن يقدم كفالة من كفيل مليء بمبلغ ثلاثة آلاف دينار تنظم لدى الكاتب العدل.

د - يقوم مساعد المحاسب بمعاونة المحاسب في تنظيم المعاملات الحسابية ولكن لا يجوز له قبض المبالغ وإمضاء الوصولات إلا في غياب المحاسب، وبإذن من مجلس النقابة، وعليه أن يقدم كفالة بمبلغ ألف دينار لدى الكاتب العدل.

المسادة ٤١ : يجسري كسل سحب من أموال النقابة بشيك ينظمه المحاسب ويوقعه النقيب أو نائبه في حال غيابه وأمين الصندوق<sup>(١)</sup>.

المادة ٢٤: يناط بهيئة المكتب المنتخبين في كل موقع الصلاحيات التالية:

- ١ الدفاع عن حقوق المحامين ومصالحهم.
- ٢ التوسط في حل الخلافات التي تقع بين المحامي والقاضي.
- ٣ التوسط في حل الخلافات التي تقع بين المحامي والمحامي.
- ٤ فــض الخلافــات المتعلقة بأتعاب المحاماة وأي إشكال يقع بين المحامي وموكله.
  - ٥ جمع الرسوم.
  - ٦ التعاون مع اللجان الفرعية المنبئة عن المجلس.
  - ٧ وكل صلاحية أخرى تحال لها من مجلس النقابة ووفق تعليماته.
  - ٨ ـ وعليها أن تنهى كل عمل تقوم به ثم تقدم عملها إلى مجلس النقابة.

المسادة ٤٣ : يصدر مجلس نقابة المحامين بصفته القانونية المعنوية مجلة قضائية ويكون صاحب امتياز إصدارها على أن يكون النقيب رئيسا لتحريرها وأمين السر محررها المسئول.

# الفصل الفامس حقوق المحامين وواجباتهم

المسادة ٤٤: على المحامي أن يتقيد في جميع الظروف بمبادئ الشرف والاستقامة ويحافظ على الواجبات المفروضة عليه بمقتضى مبادئ المحاماة وتقاليدها المتعارفة وقرارات مجلس النقابة.

<sup>(</sup>أ) أنظر د . عبد الفيتاح مراد " الدساتير العربية والمعايير الدولية - دراسة مقارنية بيسن الدسساتير العربسية والدسساتير الأجنبية ومعايير الدفاع والعدالة والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية " ص ٩٦ وما بعدها .

المادة ٥٥ : لا يجوز المحامي أن يلقب نفسه في سلك المحاماة بغير الألقاب الممنوحة له بشهادة الحقوق وقرارات مجلس النقابة.

المسادة ٤١: لا يجور المحامي أن يسعى لجلب أرباب القضايا بأي طريق من طرق الإعلان أو السمسرة أو عن طريق مقاسمة الأرباح والأتعاب مع أشخاص أيسوا محامين.

المادة ٧٤: يجب على المحامي أن يستقبل مراجعيه في مكتبه ولا يجوز له الانتقال لمراجعتهم إلا في ضرورات استثنائية وتقتضيها ظروف الموكل.

المادة ٤٨: تجوز الشراكة بين المحامين على أن يبلغوا مجلس النقابة تأليف الشركة وفسخها وفي حالة الشركة لا يجوز لأحدهم أن يترافع ضد الأخر ولا أن يتقاسم الشركاء الدفاع عن طرفين مختلفي المصالح في قضية واحدة وفيما يتقرع عنها.

المادة ٤٩ : يحظر على المحامى شراء القضايا والحقوق المنتازع عليها.

المسادة ٥٠: يحظر على المحامي قبول إسناد تجارية من موكله بطريق الحوالة لاقامة الدعوى باسمه مباشرة بطلب قيمة الاسناد.

المسادة ٥١: لا يجوز المحامي أن يسودي شهادة ضد موكله بخصوص الدعسوى التسي وكل بها وهو في ذلك مقيد في سر المهنة المتعلق بأسرار الموكلين ليس لدى القضاء فحسب بل في مختلف الظروف، ولا يجوز للمحامسي أن يتوكل في قضية ضد شخص كان قد استشاره فيها مقابل أتعاب استوفاها منه (١).

المسادة ٥٢ : لا يجــوز للمحامــي قبول وكالة في قضية قد سبق لغيره من المحامين أن توكل بها إلا إذا وافق الزميل كتابة أو أذن له مجلس النقابة.

<sup>(</sup>١) أنظر د . عبد الفتاح مسراد "الترجمة الإنجليزية لقوانين الملكية الفكرية وصيفها والنصوص العربية المقابلة لها "ص ٢٢ وما بعدها .

المسادة ٥٣ : يحظر على المحامي أن يستند في مرافعته على الأحاديث الخصوصية التي جرت بينه وبين زميله أو المراسلات الخصوصية التي تبودلت بينهما.

المادة ٥٤: المحامي غير مسئول عن الاستشارات التي يعطيها بحسن نية. المسادة ٥٥: يجب على المحامي الذي يعتقد أن الهيئة التي يؤدي وظيفته أمامها قد مست كرامته أو كرامة المحاماة أن يرفع الأمر إلى مجلس النقابة، وكذلك فيما يحدث بين المحامي وزملائه من خلاف، حيث يقرر مجلس النقابة الاجراءات اللاذمة.

### المادة ٥٦ : لا يجوز للمحامي :

أ - أن يجمع بين المحاماة وبين التوظيف في إحدى وظائف الدولة أو المجالس البلدية والمحاسية والقروية ما عدا وظيفة التدريس في الجامعات والمعاهد العالية الحقوقية.

ب - أن يشتغل بنفسه بالتجارة أو الصناعة.

ج - أن يشتغل بأي عمل لا يتفق وكرامة المحاماة.

د - أن يكون موظفا في أية مؤسسة، ويتقاضى راتبا منها أو متفرغا للعمل
 فيها.

ه -- أن يكون مستشارا أو وكيلا عاما لأكثر من عشرة مؤسسات أو شسركات أو الفروع أو الفروع أو الفروع أو الفروع أو المذكات المذكورة في المادة ٤٢ من قانون نقابة المحامين على أن يقوم المحامي بتوفيق أوضياعه وفق أحكام هذه الفقرة خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون.

المادة ٥٧ : يجب على المحامي الذي يريد تأجيل قصية أن يخبر بذلك زميله كتابة أو برقيا أو وسيلة أخرى قبل المحاكمة بوقت كاف. المادُة ٥٨: أ - على المحامين أن يرتدوا كسوة المحامين عند مرافعتهم أمام المحاكم ما عدا محاكم الصلح والمدعين العامين.

ب - كسرِة المحامين عبارة عن جبة من قماش الألبكا السوداء حسب المنموذج المحفوظ في نقابة المحامين وربطة سوداء والسترة يجب أن تكون قاتمة.

ج - أن المحامين المنزينين بزي العلماء يعفون مما ذكر في البند ب.

المسادة ٩٩: لا يجوز للمحامي إبداء أي مساعدة ولو من قبيل المشورة لخصم موكله في نفس النزاع أو في نزاع مرتبط به.

المادة ٦٠: لا يجوز المحامي أن يسب خصم موكله، أو يتهمه بأمور قد تمس بشرفه لا علاقة لها بالدعوى (١٠).

المسادة ٣١ : وضعت الهيئة التأسيسية المنقابة في جلستها المنعقدة بـتاريخ المسادة ١٤١ هجري هذا النظام ١٩٥/٨/٩ مـيلادي الموافق ١٣ ربيع أول لسنة ١٤١٦ هجري هذا النظام (السنظام الداخلي لسنقابة محامي فلسطين) بعد موافقة الجمعية العمومية في المضيفة الغربية وقطاع غزة على هذا النظام وذلك للعمل بموجبه بعد تصديقه مسن قـبل معالي وزير العدلية . ونشره في الجريدة الرسمية وفقا لأحكام القانون .

<sup>(</sup>١) أنظر د . عبد الفتاح مراد "تشريعات الصحافة في الدول العربية والمعايير الدوئية – دراسية مقارئة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومعايير ومواثيق آداب المهنة العالمية " ص ٤٧ وما بعدها .

### الفعل الثاني

### قانون نقابة مداءي فلسطين

المسادة 1: يسمى هذا القانون (قانون نقابة محامي فلسطين ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

# الفصل الأول تأليف النقابة وأهدافها

المسادة ٢ : يؤلسف المحسامون النظامسيون في دولة فلسطين نقابة مركزها الرئيسي في القدس ولمها أن تفتح فروعاً أخرى.

المادة ٣: تتماتع الانقابة بالشخصية الإعتبارية والاستقلال المالي ويتولى شائونها مجلس تنتخبه الهيئة العامة وفقا لأحكام هذا القانون ويمثلها النقيب لدى الجهات القضائية والإدارية وأمام الغير.

المادة ؛ : نقابة المحامين عضو في إتحاد المحامين العرب وتعمل مع الاتحاد ونقابات المحامين في الوطن العربي على رفع مستوى مهنة المحاماة تحت شعار الاتحاد (الحق والعروبة)(١).

المادة ٥: تمارس النقابة نشاطها لتحقيق الأهداف التالية:

الدفساع عسن مصسالح النقابة والمحامين والمحافظة على رسالة المهنة
 وضمان حرية المحامى فى أداء رسالته.

<sup>(</sup>ا) أنظر د . عبد الفتاح مراد " شرح النظم القانونية والالتصادية والسياسية في مصر والدول العربية " ص ١٣ وما بعدها .

٢ -- تنظم جهود أعضاء النقابة لتطوير الفكر القانوني في خدمة الحق والعدل والسنقدم والمساهمة في تطوير التشريع ابتغاء تيسير العدالة بغير موانع مادية أو تعقيدات إدارية (١).

٣ - تنشيط البحوث القانونية وتشجيع الباحثين فيها ورفع المستوى العلمي
 لأعضاء النقابة.

٤ - أ - تقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأعضاء وتنظيم معاش الشيخوخة والعجر والوفاة وتقديم المساعدة عند الحاجة، وتوفير الرعاية الصحية بما يكفل للأعضاء وعائلاتهم حياة كريمة.

ب - تأسيس صندوق تقاعدي للمحامين وتتميته ليضمن للمحامي راتباً
 نقاعديا من صندوق الخزينة أو من أى جهة أخرى.

- تأسسيس صسندوق تعاوني للمحامين وتنميته لتعزيز روح التعاون بينهم
 وتوطيد الخدمات التعاونية والمادية لهم.

وفير العمل المهني للأعضاء وتنظيم التعاون في ممارسة المهنة وتقديم
 المعونة القضائية لغير القادرين من المواطنين.

## الغصل الثاني

#### مهنة المحاماة

المسادة ٢: المحسامون هسم الذين اتخذوا المحاماة مهنة لهم لتقديم المساعدة القضائية والقانونية لمن يطلبها لقاء أجر ويشمل ذلك:

١ - التوكل عن الغير للإدعاء بالحقوق والدفاع عنها:

 أ - لـدى كافـة المحـاكم علـى إختلاف أتواعها ودرجاتها ما عدا المحاكم الشرعية.

<sup>&</sup>lt;sup>(۱)</sup> انظر د. عبد الفتاح مراد "شرح جريمة خياتة الأماتة والجرائم الملحقة بها " ص ٢٢ وما بعدها .

ب - لـدى كافة الجهات الرسمية والمؤسسات العامة والخاصة والمؤسسات
 الأهلية.

٢ - تتظيم العقود والقيام بالإجراءات التي يستلزمها ذلك.

٣ - تقديم الإستشارات القانونية.

## الغط الثالث

#### شروط مهارسة الهمنة

المسادة ٧ : يشترط فيمن يمارس مهنة المحاماة أن يكون أسمه مسجلاً في سجل المحامين الأساتذة الذين يز اولون المهنة.

المادة ٨ : يشترط فيمن يطلب تسجيله في سجل المحامين أن يكون:

أ - فلسطينيا (١).

ب - أتم الثالثة والعشرين من عمره.

ج - متمتعاً بالأهلية الكاملة.

د - مقيما في فلسطين إقامة دائمة.

هـــ - محمود السيرة والسمعة، وأن لا يكون قد أدين أو صدر ضده حكم بجريمة أخلاقية أو بعقوبة تأديبية لأسباب تمس الشرف والكرامة وأن لا تكون خدمته في أي وظيفة أو عمله في مهنة سابقة إنتهت أو انقطعت صلته بأي منها لأسباب ماسة بالشرف أو الأمانة أو الأخلاق وعلى مجلس النقابة القيام بأي إجراءات أو تحقيقات يراها مناسبة وضرورية للتثبت من توفر هذا الشرط في طالب التسجيل.

أنظر د : عبد القستاح مسراد "الترجمة الإنجليزية لقانون العقوبات وصيغه القانونية والتصوص العربية المقابلة لها " ص ٥٥ وما بعدها .

و - حائسزا على شهادة في الحقوق من إحدى الجامعات أو معاهد الحقوق المعسترف بها على أن تكون هذه الشهادة مقبولة لممارسة مهنة المحاماة في البلد الذي منحها.

وتتفيذا لأغراض هذه الفقرة يعد مجلس النقابة بموافقة وزارتي العدلية والتربية والتعليم قائمة بالجامعات والمعاهد الحقوقية المعترف بها، وللمجلس من وقت لآخر بموافقة الوزارتين المشار إليهما أن يضيف أو يحذف أسم أي جامعة أو معهد من الجامعات والمعاهد المسجلة في تلك القائمة وما يطرأ عليها من تعديل في الجريدة الرسمية.

ز - أتم التدريب المنصوص عليه في الفصل السابع من هذا القانون.

ح - أن لا يكون موظف عاما في الدولة أو البلديات أو المجالس المحلية والقروية يستثنى من الشروط الواردة في الفقرتين (و، ز) من هذه المادة المحامون الأساتذة الفلسطينيون الذين سبق أن أجيزوا بممارسة هذه المهنة قبل صدور هذا القانون.

المسادة ٩: أ - يجسوز للمحامسي العربسي المقيم في فلسطين إقامة دائمة والمسجل في جدول إحدى نقابات المحامين العربية أن يطلب تسجيل أسمه في جدول نقابة محامي فلسطين على أساس المعاملة بالمثل.

ب - للمحامي العربي المنتسب لإحدى نقابات المحامين أن يترافع بالاشتراك مع محام فلسطيني مسجل في سجل المحامين الأساتذة أمام المحاكم وذلك في قضية معينة وبإذن يمنحه مجلس النقابة أو النقيب في حالة عدم التثام المجلس لأي سسبب كان بعد التثبت من صفة المحامي الطالب المرافعة بشرط أن تعامل النقابة التي ينتسب إليها ذلك المحامي المحاميين الفلسطينيين بالمثل.

### آلفصل الرابع

## الوظائف والأعمال التي لا يجوز الجمع بيشما وبين المحاماة

المادة ١٠: ١ - لا يجوز الجمع بين المحاماة وبين:

أ - رئاسة السلطة التشريعية.

ب - الوزارة.

ج - الوظائف العاملة أو الخاصة الدائمة والمؤقنة براتب أو مكافأة إلا من يتولى من المحامين الأسائذة أعمال المحاماة في مؤسسة رسمية أو شبه رسمية أو شركة.

د - إحستراف الستجارة وتبثيل الشركات أو المؤسسات في أعمالها التجارية
 ورئاسة أو نيابة رئاسة مجالس الشركات أو المؤسسات على اختلاف أنواعها
 وجنسياتها.

و - جميع الأعمال التي تتنافى مع استقلال المحامي أو التي لا تتفق مع
 كرامة المحاماة.

لا تسمري أحكم هذه المادة على الاشتغال بالصحافة الحقوقية والثقافة
 وعضموية المجمالس التمثيل ية وعضوية هيئات التدريس في كليات الحقوق
 الفلسطينية ومعاهدها أو العمل في نقابة المحامين بتفرغ كامل أو جزئي.

المادة ١١: ١ - كل محام لم تعد تتوافر فيه شروط مزاولة المحاماة الواردة في المادتين ٧، ٨ أو زاول عملا من الأعمال المنصوص عليها في الفقرة (أ) مسن المسادة السابقة ينقل أسمه إلى سجل المحامين الذين لا يزاولون المهنة بقرار من مجلس النقابة.

٢ - إذا زالت الأسباب المبينة في الفقرة السابقة يعاد تسجيل المحامي في
 سـجل المحامين الأساتذة الذين يزاولون المهنة بقرار من مجلس النقابة بناء

على طلبه دون أن يدفع رسم تسجيل جديد، أما إذا مضى على عدم مزاولته المهنة سنتان على الأقبل فيشترط لإعادة تسجيله أن يدفع نصف رسم التسجيل.

المسادة ١٢: ١ - لا يجوز المحامي الذي شغل منصب وزير العدل أن يقبل الوكالــة بنفســه أو بوساطة محام آخر في أي دعوى ضد الوزارة التي كان يستولاها أو ضــد أي من الدوائر والمؤسسات والمصالح المرتبطة بها أو به لمدة سنتين متتاليتين من تركه الخدمة فيها (١).

٧ -- لا يجوز للمحامي الذي يتولى عضوية أي من المجالس أو اللجان أو الهجان أو الهجان أو الهجات العامة أو الخاصة بما في ذلك المجالس التشريعية والبلدية والإدارية قسبول الوكالية بنفسه أو بوساطة محام آخر في أي دعوى ضد أي من ثلك المجالس أو اللجان أو الهيئات أو ضد أي من المصالح التابعة لها وذلك خلال مدة عضويته فيها ولمدة سنة بعد انتهائها.

 ٣ - لا يجوز للمحامسي الذي كان يشغل منصب القضاء قبل ممارسة مهنة المحاماة أن يقبل الوكالمة بنفسه أو بوساطة محام آخر في دعوى كانت معروضة عليه أو في أي قضية متفرعة أو ناشئة عنها.

٤ - لا يجوز لمن أعطى رأيه في قضية كانت قد عرضت عليه وهو موظف أو محكم أو فيصل أو خبير أن يقبل الوكالة في تلك القضية أو في أي قضية متفوعة أو ناشئة عنها.

# الفصل الخامس الانتساب إلى النقابة

المادة ١٣ : تحتفظ النقابة بسجلات ثلاثة:

<sup>(</sup>١) أنظر د . عبد الفتاح مراد "الترجمة الإنجليزية لقانون المناقصات والمزايدات ولاحته التنفيذية والنصوص العربية المقابلة لها " ص ٨٩ وما بعدها .

١ - سـجل المحامين الأساتذة المزاولين للمهنة ويسجل فيه أسماء المحامين
 الأسـاتذة المنتسبين للنقابة الذي أدوا الرسوم السنوية وجميع العوائد المطلوبة منهم للنقابة.

 ٢ - سـجل المحامين الأساتذة غيير المزاولين للمهنة ويسجل فيه أسماء المحامين الأساتذة المنتسبين الذين تنطبق عليهم المادتان ٢١، ٢٢ من هذا القانون،

٣ - سجل المحامين المتدربين.

المسادة ١٤ : يقدم طلب التسجيل في سجل المحامين الأساتذة إلى مجلس السنقابة مسع المستندات المثبتة لتوافر الشروط المنصوص عليها في المادة الثامنة، وإذا انقضت مدة شهرين من تاريخ تقديم الطلب ولم يصدر مجلس النقابة قرارا بهذا الشأن أعتبر الطلب مرفوضا ضمنا، ويحق لطالب التسجيل الطعن في قرار الرفض الضمني.

المسادة 10: اوزيسر العدلية أو من ينيبه أو أي محام أستاذ الطعن في أي قسرار يصدر عسن مجلس النقابة، يقضي بتسجيل محام في سجل المحامين ولطالب التسجيل حق الطعن في القرار الذي يقضي فيه المجلس برد طلبه. المادة 11: 1 - إذا تبين لمجلس النقابة أن أحد شروط التسجيل المنصوص

المادة ١٦: ١٦ - إذا تبين لمجلس النقابة أن أحد شروط التسجيل المنصوص علميها في المادة ٨ والتي إستد إليها المجلس في قبول طلب تسجيل المحامي غمير مستوفر، أو غمير صحيح يحق للمجلس إعادة النظر في هذا التسجيل وإلغائه ويجوز للمحامي الطعن في هذا القرار.

٢ - تسري أحكام هذه المادة على المحامين تحت التدريب.

المسادة ١٧ : إن رفض التسجيل لعدم توفر الشروط المنصوص عليها في المسادة ٨ لا يحسول دون تقديم طلب جديد إذا وضح الطالب زوال السبب أو

الأسباب النسي أدت إلى الرفض وللمجلس عند تحديد الطلب حق رفضه، وللطالب حق الطعن في هذا القرار.

## الفصل السادس سجل المحاميين

المسادة 11: ينظم مجلس النقابة في كل عام سجلا عاما بأسماء المحامين الأساتذة المزاولين للمهنة وغير المزاولين لها وسجلا آخر بأسماء المحامين تحب التدريب مرتبة وفق النظام الداخلي وترسل نسخة من سجل المحامين الاساتذة إلى كل من وزارة العدلية والنيابات العامة والمحاكم وإتحاد المحامين العرب ونقابات المحامين في الدول العربية والمؤسسات النقابية أو الدولية التي يحسن تبليغها بعد نشره في الجريدة الرسمية (١).

المسادة 19: يسنظم مجلس النقابة إضبارة خاصة لكل محام تتضمن كل ما يتعلق به ويحدد النظام الداخلي للنقابة أصول تتظيم هذه الإضبارة.

المسادة ٢٠ : ١ - لا يسجل في السجل السنوي للمحامين الأساتدة المزاولين للمهسئة المحسامون الذي لم يدفعوا الرسوم المستحقة في الميعاد الذي يحدده النظام الداخلي أو الذين تخلفوا عن تأدية اليمين القانونية المبينة في المادة ٢٣ مسن هذا القانون ولا يحول هذا دون تسجيل المحامي المتخلف مجدداً إذا دفع الرسوم المستحقة وفقا لأنظمة النقابة وإذا أدى اليمين القانونية.

 ٢ - يمتنع على المحاكم قبول المحامين الأساتذة غير المزاولين للمهنة ويقع باطلا كل ما يخالف ذلك.

المادة ٢١ : إذا تأخر محام عن دفع الرسوم السنوية المستحقة وفقا لأنظمة المنقابة سنتين متتاليتين فأكثر أو انقطع عن العمل مثل ثلك المدة إستبعد أسمه

<sup>&</sup>lt;sup>()</sup> أنظر د . عــيد القتاح مراد موسوعة الجمارك والاستيراد والتصدير في مصر والدول العربية " ص ٣٠ وما بعدها .

من سنجل المحامين المزاولين للمهنة ويترتب عليه إذا طلب إعادة التسجيل فسي السنجل أن يدفع نصف رسم التسجيل مجدداً بالإضافة إلى دفع الرسوم الأخرى التي استحقت عليه.

المسادة ٢٣: المحامسي الذي يسجل أسمه لأول مرة في سجل المحامين الأساتذة أن يحلسف اليمين التالي أمام النقيب وبحضور عضوين من مجلس النقابة:

(أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للوطن وأن أؤدي اعمالي بأمانة وشرف كما تقتضيها القوانين والأنظمة وأن أحافظ على سر مهنة المحاماة وأن أحترم قوانينها وتقاليدها).

المسادة ٢٣ : كسل محسام أشتغل بالمحاماة ولم يكن أسمه واردا في السجل السنوي للمحامين المزاولين للمهنة، تطبق عليه العقوبات التأديبية المنصوص عليها في هذا القانون.

## الفصل السابخ في التدريب

المسادة 1: 1: 1 - 2 ملى الطالب الذي يرغب في تسجيل أسمه في سجل المحامين المتدربين أن يقدم إلى النقابة طلبا مرفقا بالوثائق التي تؤيد ما أشسارت إلىه البنود (1 - e) من المادة 1 - e من هذا القانون مع سائر الأوراق التي توجيها أنظمة النقابة.

٧ - وأن يتضـــمن الطلب أسم المحامي الأستاذ الذي يريد التدرب في مكتبه
 وأن يــرفق الطلب بوثيقة تثبت موافقة المحامي على قبول الطالب متدربا في
 مكتبه وتحت إشرافه.

٣ - على ضوء هذه الوثائق والمعلومات الأخرى التي يحصل عليها مجلس السنقابة للمجلس قبول طلب التسجيل أو رفضه مع بيان الأسباب، وقرار الرفض قابل الطعن من قبل الطالب لدى المحكمة المختصة.

إذا قرر المجلس قبول الطلب، يسجل أسم الطالب في سجل المحامين
 المتدربين بعد دفع رسم القيد المعين في أنظمة النقابة.

٥ - يحـــ لعضــو الهيــئة التدريسية في أي من كليات الحقوق الفلسطينية ومعاهدهــا والــذي يحمــل درجــة الدكتوراه في القانون التسجيل في سجل المحامين المتدربين في النقابة على أن يقوم بتنظيم مواعيد التدريس في الكلية أو المعهــد بصــورة تمكــنه من الإلتزام بأحكام التدريب وشروطه وواجباته المنصوص عليها في هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه.

٦ - مــع مراعاة ما ورد في الفقرة (و) من المادة (٨) من هذا القانون يجوز للعربــي المقـيم إقامــة دائمة في فلسطين أن يطلب تسجيل أسمه في جدول المحامين المتدربين لنقابة محامى فلسطين على أساس المعاملة بالمثل.

المادة ٧٥ : يحدد النظام الداخلي للنقابة أسلوب التدريب وشرائطه وأحكامه.

المادة ٢٦: ١ - مع مراعاة أحكام المادة ٢٨ والفقرة ٢ من المادة ٣٥ من همذا القانون تكون مدة التدريب على المهنة سنتين للحائز على الشهادة الجامعية الأولى في الحقوق وسنة واحدة للحائز على دبلومين من الدراسات العليا في القانون أو الماجستير في الحقوق أو على شهادة المعهد العالمي للمحاماة في إحدى الدول أو على درجة الدكتوراه في إحدى مواد القانون.

٢ - تعتبر مدة التدريب على المهنة جزءا من مدة ممارسة المهنة المقبولة
 لغايات التقاعد على أن تدفع عنها عائدات التقاعد.

المادة ٢٧ : ١ - يعفى من التدريب على مهنة المحاماة كليا:

أ - مــن شــغل منصبا قضائيا أو نائبا عاما بالمعنى المحدد لذلك في القانون
 المعمول به لمدة لا تقل عن سنتين.

ب - من شغل منصب وكيل النائب العام لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات.

- من عاد من الفلسطينيين وأقام إقامة دائمة في فلسطين وكان حاصلا
 على إجازة المحاماة من نقابة محامين عربية أو أجنبية.

٧ - يعفى من نصف مدة التدريب على المهنة بحيث تصبح لمدة سنة واحدة: أ - من شغل وظيفة عضو في محكمة جمركية أو مدع عام لديها لا تقل عن شسلات سسنوات متواصسلة بعد حصوله على الشهادة الجامعية الأولى في الحقوق.

ب - الموظف المعين للقيام بالأعمال القانونية في دائرة ضريبة الدخل بشرط أن يكون قد مارس المرافعة لدى المحاكم المختصة بالنظر في قضايا ضريبة الدخل مدة لا تقل عن ثلاث سنوات متواصلة بعد حصوله على الشهادة الجامعية الأولى في الحقوق (١).

ج - الموظف المعين لبدى المحاكم النظامية وعمل فيها لمدة لا تقل عن خمس سنوات متواصلة بعد حصوله على الشهادة الجامعية الأولى في الحقوق.

د - من شغل منصبا قضائياً أو مستشاراً حقوقياً في القوات المسلحة الفلسطينية أو الأمن العام أو المخابرات العامة لمدة لا تقل عن سنتين بعد حصوله على الشهادة الجامعية الأولى في الحقوق.

<sup>(</sup>أ) أنظر د . عبد القتاح مراد "موسوعة مصطلحات الجات ومنظمة التجارة العالمية " إنجليزي – فرنسي – عربي " ص ٢٦ وما بعدها .

المسادة ٢٨: ١ - على المتدرب أن يلتحق بمكتب أحد الأساتذة المحامين المزاوليسن للمهنة ممن مر على أساتذتهم مدة خمس سنوات على الأقل أو شغل القضاء قبل تسجيله في المجدول مدة لا تقل عن هذه المدة.

٢ - إذا تعــذر على طالب التدريب أن يجد محاميا يتدرب في مكتبه فلمجلس المنقابة أن يلحقــه بمكتب أحد المحامين الأساتذة المزاولين للمهنة وليس لهذا المحامي أن يمتع عن قبوله إلا إذا أبدى عذراً مقبولاً.

المسادة ٢٩ : ١ - المحامسي المتدرب أن ينتقل خلال مدة تدريبه من مكتب محسام إلى آخر بعد موافقة مجلس النقابة واستيفاء الشروط اللازمة النقل كما ينص عليها النظام الداخلي.

٢ - يجوز لمجلس النقابة تكليف المتدرب بإختيار أستاذ آخر غير الأستاذ
 الدي اختاره إذا كان من الواضح أن ظروف الأستاذ لا تمكنه من الإشراف على المتدرب إشرافا صحيحا.

المسادة ٣٠ : لمجلس النقابة السماح للمحامي المتدرب أن يترافع بشخصه تحت إشراف أستاذه وبتغويض خطى منه:

 ١ – أمام المحاكم الصلحية بعد مضي مدة لا تقل عن سنة أشهر من مدة التدريب.

 ٢ - أمام المحاكم البدائية أو المركزية بعد مضي مدة لا تقل عن سنة من مدة التدريب.

المادة ٣١: المحامي المتدرب أن يتعقب جميع المعاملات ادى كافة المراجع القضائية والإدارية وله أن يحضر بمفرده التحقيقات أمام الشرطة والنيابات العامة في المخالفات والجنح.

المسادة ٣٢ : لا يحق للمحامي المتدرب أن يستعمل صفة المحامي دون أن يلحقها بكلمة (المستدرب) كما لا يحق له أن يتخذ مكتبا أو يعلن عن أسمه

بلوحــة وإلا كــان معرضاً لعقوبة المنع من مزاولة المحاماة مدة لا تقل عن سنة.

المسادة ٣٣ : ١ - يشطب أسم المستدرب من الجدول بعد انقضاء خمس سنوات على تسجيله في سجل المحامين المتدربين.

أ - إذا لم يتقدم بطلب نقل أسمه إلى جدول المحامين الأساتذة أو.

ب - إذا لم يستكمل شروط التدريب.

٢ - لصدور قرار الشطب يجب أن يعلم المحامي المتدرب بالإلتزام بما
 نصت عليه أحكام هذه المادة بوقت مناسب.

٣ - يخضع قرار الشطب للطعن بالشروط المنصوص عليها في هذا القانون.

 المحامي المتدرب المشطوب أسمه من الجدول أن يطلب تسجيله مجدداً محامياً بعد دفع كافة الرسوم المطلوبة.

المسادة ٣٤: ١ - على المحامي المتدرب أن يلتزم طوال مدة تدريبه بأحكام التدريب وشروطه وواجباته المنصوص عليها في هذا القانون والأنظمة الخاصسة بالنقابة وبأي تعليمات يصدرها مجلس النقابة لتنظيم التدريب على المهنة وشروطه وواجباته.

٧ - للمحامي المتدرب أن يطلب نقل أسمه من سجل المحامين المتدربين إلى سحب المحامين المتدربين إلى سحب المحامين الأساتذة بعد إتمام شروط التدريب على المهنة وواجباته، ويقدم الطلب إلى النقيب مرفقاً بشهادة من أستاذه بإتمام تلك الشروط والواجبات وبكفاءة الطالب.

٣ - لمجلس النقابة أن يحقق بالطريقة التي يراها مناسبة للتثبت من جدارة المحامين المتدرب الذي تقدم بالطلب وكفاءته لنقل أسمه إلى سجل المحامين الاساتذة وللمجلس في ضوء نتائج التحقيق أن يقرر الموافقة على الطلب أو رفضه أو تمديد التدريب لمدة إضافية لا تزيد عن مدة التدريب الأصلية

للمحامسي المتدرب، ويعود مجلس النقابة بعد انتهائها إلى النظر في طلب نقله إلى سجل المحامين الأساتذة ويصدر قراره بالموافقة عليه أو برفضه.

المادة ٣٥ : يفصل مجلس النقابة في كل خلاف يقع بين المتدرب وأستاذه بسبب التدريب.

المادة ٣٦ : يعتبر مكتب الأستاذ موطنا صالحا للتبليغ بالنسبة للمتدرب خلال الفترة التدريبية (١).

المادة ٣٧ : ١ - مزاولة مهنة المحاماة حق محصور بالمحامين المسجلين في النقابة دون غيرهم وفقا لأحكام هذا القانون.

لا يجوز لغير المحامين المسجلين أن يمارس العمل المنصوص عليه في
 المادة السادسة إلا في الحالات التي يجيز فيها القانون ذلك.

٣ - كــل مــن يخالف حكم الفقرتين الثانية والثالثة من هذه المادة يعاقب من قبل محكمة الصلح المختصة بغرامة لا تقل عن مائة دينار أو بالحبس مدة لا تقل عــن شهرين أو بكلتا العقوبتين ويجوز لأي محام مسجل في النقابة أن ياخذ صــفة المشــتكي ويقدم البيانات وفقا لأحكام قانون أصول المحاكمات الجزائية.

## الفصل الثامن حقوق المحامين

المسادة ٣٨: المحامي أن يسلك الطريق التي يراها مناسبة في الدفاع عن موكله ولا يكون مسئولا عما يورده في مرافعاته كتابة أو شفاها مما يستلزمه حق الدفاع، كما لا يكون مسئولا عن الإستشارات التي يعطيها عن حسن نية.

<sup>(&#</sup>x27;) أنظر د . عبد القستاح مراد موسوعة الاستثمار - شرح تفصيلي لقوانين الاستثمار في مصر والعالم ص ٩٠ وما بعدها .

المسادة ٣٩: ١ - يتم تع المحامسي لدى المحاكم والدوائر والسلطات التي يمارس مهنته أمامها بالحرية التامة بحيث لا يجوز توقيفه أو تعقبه لأي عمل قام به تأدية لواجباته المهنية ولا يتعرض المحامي تجاه هذه المحاكم والدوائر والسلطات التسي يمارس مهنته أمامها إلا للمسئولية التأديبية وفق أحكام هذا القانون.

٣ - يجبب أن ينال المحامي الرعاية والإهتمام اللانقين بكرامة المحاماة من المحساكم والنسيابات بجميع درجاتها ودوائر الشرطة وكافة الدوائر والمراجع الرسمية التسي يمارس مهنئه أمامها وأن تقدم كافة التسهيلات التي يقتضيها القيام بواجبه ولا يجوز إهمال طلباته بدون مسوغ قانوني.

٣ - لا يجوز تغنيش محام أثناء المحاكمة.

٤ - على النيابة أن تخطر النقابة عند القبض على محام أو الشروع في التحقيق باي شكوى ضده، وللنقيب أو من ينتدبه أن يحضر جميع مراحل التحقيق.

 في حالة الجرم المشهود (التلبس) يبلغ النقيب أو من ينوب عنه بالسرعة الممكنة بما تم من إجراءات.

ت - يعاقب من يعتدي على محام أثناء تأديته أعمال مهنته أو بسبب تأديتها
 بالعقوبة المقررة على من يعتدي على قاض أثناء تأديته وظيفته أو بسبب
 تأديته لها.

المسادة . ٤ : ١ - لا يجوز المتداعين أن يمثلوا أمام المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها إلا بواسطة محامين يمثلون ويستثنى من ذلك:

أ - محاكم الصلح والتسوية ودعاوى تصحيح قيد النفوس.

ب - المحامون المازاولون للمهنة أو السابقون أو القضاة العاملون أو
 الأشخاص المعفون من التدريب بمقتضى المادة ٢٨ من هذا القانون.

Y - فسي قضايا الحقوق والعدل لا يجوز تحت طائلة البطلان التقدم بأي دعاوى أو لوائح أو طعون أمام محكمة التمييز ومحكمة العدل العليا ومحكمة الاستثناف ومحكمتي استثناف ضريبة الدخل والجمارك ومحاكم الاستثناف ومحكمتي ضريبة الدخل والجمارك ومحاكم البداية والجمارك إلا إذا كانت موقعة من أحد المحامين الأساتذة.

٣ - لا يسري حكم هذه المادة على مصالح الحكومة أو الهيئات العامة أو دوائسر الأوقاف التي لها أن تتيب عنها في المرافعة أحد موظفيها الحاصلين على إجازة الحقوق.

المسادة ٤١: لا يجوز أن يسجل لدى الدوائر المختصة أو أي مرجع رسمي عقد أو نظسام أي شركة إلا إذا ذيل بتوقيع أحد المحامين الأساتذة المزاولين المهنة.

المسادة ٢ ٤: ١ - على كل مؤسسة تجارية أو صناعية عامة، وعلى كل شركة مساهمة عامة أو أي شركة أو مؤسسة أجنبية أو أي فرع أو وكالة لها مهمسا كسان رأسمالها وعلى كل شركة مساهمة خاصة أو شركة عادية يزيد رأسمالها على عشرة آلاف دينار أو ما يعادلها أن تعين لها وكيلا أو مستشارا قانونيا من المحامين المسجلين في سجل المحامين الأساتذة المزاولين للمهنة بموجى عقد خطى مسجل لدى نقابة المحامين.

 ٢ - يمتنع على المحامي أن يكون مستشارا أو وكيلاً عاماً لأكثر من عشر مؤسسات أو شسركات أو فروع أو وكالات من المؤسسات أو الشركات أو الغروع أو الوكالات المذكورة في هذه المادة.

٣ - إذا لما تقام أي شركة أو مؤسسة من الشركات والمؤسسات الملزمة بموجب الفقرة الأولى من هذه المادة بتعيين وكيل عام أو مستشار قانوني لها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون أو من تاريخ تأسيسها أو

تسجيلها فيترتب عليها دفع مبلغ خمسة دنانير إلى صندوق النقابة عن كل يوم نتأخر فيه عن ذلك التعيين.

٤ - على المحامي أن يشعر النقابة خطيا بأسماء المؤسسات أو الشركات أو الجهات التي عين وكيلا عاما أو مستشارا قانونيا لها مما هو منصوص عليه في الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة، وذلك خلال مدة لا تزيد عن ثلاثين يوما من تاريخ تعيينه (١).

 - في حالمة مخالفة المحامي لما ورد في الفقرتين ٢ أو ٤ يكون مثارًا لمخالفة مسلكية.

المسادة ٤٣: ١ - على الرغم مما ورد في أي قانون أو تشريع آخر يكون للمحامي الأستاذ حق المصسادقة على تواقيع موكليه على الوكالات الخصوصية إذا تعلق التوكيل في أحد الأمور المنصوص عليها في المادة السادسة من هذا القانون ويكون المحامي في جميع الحالات مسئولاً شخصياً عن صحة هذا التوقيع.

٧ - المحامي عند الضرورة سواء أكان خصما أصيلا أم كان وكيلا أن ينيب عنه بتفويض موقع منه وفي قضية معينة وعلى مسئوليته محاميا آخر في أي عمل موكل إليه بموجب وكالته وضمن الشروط الواردة فيها ما لم يكن هناك نص في الوكالة يضع مثل هذه الإنابة وتكون الإنابة معفاة من الرسوم بما في ذلك رسوم طوابع الإيرادات.

٣ - مـع مراعاة الفقرة ٢ من هذه المادة لا يحق لأي محام الظهور لدى أي محكمة إلا بموجب وكالة خطية موقعة من موكله ومصادق عليها منه أو من

<sup>(</sup>۱) أنظر د . عبد الفتاح مراد 'موسوعة شرح قانون العقويات - شرح تفصيلي إكل مادة على حدة من قانون العقويات " ص ٨٨ وما بعدها .

مرجع مختص قانونيا، وإذا كانت الوكالة تشمل درجات متعددة في المحاكم فيدفع رسم إيراز عنها لحساب النقابة عن كل درجة من هذه الدرجات.

٤ - تسنظم الوكالات العامة لدى الكاتب العدل ويكون إطلاع المحكمة عليها كافسيا لإشبات حسق المحامي في تمثيل موكله بموجبها ويجوز للمحكمة إذا شساءت أن تحسنفظ بصسورة عنها يصدقها رئيس القلم، وتكون تابعة لرسم الإبراز حسب الصورة المبينة في الفقرة السابقة.

المسادة 12: المحامسي الحق في تقاضي بدل أتعاب عما يقوم به من أعمال ضمس نطاق مهنته كما له الحق في إستيفاء النفقات التي دفعها في سبيل القضية النسي وكل بها، ولا يحق للمحامي دفع أي رسوم أو نفقات لحساب موكله.

المسادة 6 ؛ 1 - يتقاضى المحامى أتعابه وفق العقد المعقود بينه وبين الموكل بما لا يتعارض مع لائمة تعرفة الأتعاب التي يقررها مجلس النقابة.

٢ - إذا لم تحدد أتعاب المحامي باتفاق صريح يحدد مجلس النقابة هذه الانعاب بعد دعوة الطرفين، ويراعى في التحديد جهد المحامي وأهمية القضية وجميع العوامل الأخرى.

 ٣ - إذا تفسرع عسن الدعوى موضوع الاتفاق دعاوى غير ملحوظة فيحق للمحامى أن يطالب ببدل أتعاب عنها.

٤ - على المحكمة بناء على طلب الخصم أن تحكم على خصمه بأتعاب المحاماة ويعود لها تحديد مقدارها، على أن تقل في المرحلة الابتدائية عن ٥ % من قيمة المحكوم به، وأن لا تزيد عن ١٠ % في أي دعوى مهما بلغت قيمة المحكوم به فيها، وأن لا تزيد أتعاب المحاماة في المرحلة الاستثنافية عن نصف ما تحكم به المحكمة الإبتدائية.

المسادة 31: إذا أنهسى المحامي القضية صلحا أو تحكيما وفق ما فرضه به موكلسه أو عدل الموكل عن متابعة القضية بعد توقيعه الوكالة لأي سبب من الأسباب أستحق المحامي الأتعاب المنفق عليها ما لم يكن هناك إتفاق مخالف. المسادة 21: ١ - الموكل أن يعزل محاميهن وفي هذه الحالة يكون ملزما بدفع الأتعاب عن تمام المهمة الموكلة إلى المحامي إذا كان العزل لا يستند إلى سبب مشروع.

٢ - للمحامسي أن يعسنزل الوكالة لأسباب حقه، بشرط أن يبلغ موكله هذا الاعسنزال، ولا يجوز له إستعمال هذا الحق في وقت غير مناسب، وللمحامي فسي هذه الحالة الاحتفاظ بما قبضه من أتعاب، كما يفصل مجلس النقابة في كل خلاف حول مشروعية الاعتزال والنتائج المترتبة عنه.

المادة ٤٨ : في حالمة وفاة الوكيل أو اعتزاله المهنة يقدر مجلس النقابة أتعاب المحامي على ضوء الجهد المبذول والاتفاق المعقود.

المسادة ٤٩ : ١ - على المحامي أن يسلم موكله كل ما تسلمه من النقود عدا الاتعاب والأوراق الأصلية التي في حوزته عندما يطلب الموكل ذلك.

٢ - عـند وجـود إتفاق كتابي على الأتعاب يحق للمحامي حبس النقود بما
 يعـادل أتعابـه، أما في حال عدم وجود إتفاق كتابي فيرفع الأمر إلى مجلس
 النقابة.

٣ - يســقط حــق الموكل في استعادة الأوراق والمستندات بعد مرور عشر
 سنوات على إنتهاء القضية.

المسادة ٥٠: ١ - لأتعاب المحامي حق إمتياز على ما أل إلى موكله نتيجة الدعوى موضوع التوكيل وهذا الإمتياز يلي في المرتبة الأحوال المنصوص عليها في القوانين المرعية. ٢ - للمحامي الــذي صــدر أمر بتقدير أتعابه بمصالحة مصدق عليها من مجلـس السنقابة أو مــن اللجنة الفرعية أو من المحكمة أو بحكم صادر من محكمــة الاســنتناف أن يحصــل على أمر من رئيس الإجراء بإعتبار هذه الأتعــاب ديــنا ممتازا على الأموال والعقارات موضوع الدعوى العائدة لمن يصدر أمر التقدير أو المصالحة أو الحكم ضده.

المسادة ٥١: ١ - تسنظر في قضايا الأتعاب هيئة المكتب في منطقة المتصاصبها وتتبع أصول المحاكمات فيما لم يرد عليه نص في هذا القانون.

٧ - يمسارس مجلس النقابة وهيئة المكتب في أي قضية مقدمة أو محالة لأي مسنهما بموجب هذا القانون كافة الصلاحيات المنصوص عليها في قانون أصدول المحاكمات الحقوقية النافذة المفعول كما لو كانت القضية مقدمة إلى محكمة (١).

٣ - تكون القرارات التي تصدرها الهيئة قابلة للاعتراض لدى مجلس النقابة خسلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها إذا كانت وجاهية أو من تاريخ تبليغها إذا كانت غيابية وتكون قرارات مجلس النقابة قابلة للاستثناف أمام محكمة الاستثناف الحقوقية خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدورها إذا كانت وجاهسية أو مسن تساريخ تبليغها إذا كانت غيابية ويكون حكمها نهائيا وينفذ بمعرفة دائرة الإجراء.

٤ - يعفى المستأنف من كل رسوم أو تأمين بما في ذلك رسم الطابع.

على رئيس محكمة الاستئناف وبناء على طلب المحكوم له أن يعطي
 خــلال ســبعة أيــام من تاريخ الطلب صيغة النتفيذ للقرارات إذا لم يستأنف،
 وتنفذ هذه القرارات بعد ذلك بمعرفة دائرة الإجراء.

<sup>(</sup>١) أنظر د . عبد الفتاح مراد " شرح النصوص العربية التفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية " ص ٨٤ وما بعدها .

## الفصل التاسم

#### واجبات المحامي

المسادة ٥٢ : ١ - يجب أن يكسون للمحامسي مكتب لاتق مكرس لأعمال المحاماة ولا يحق له أن يتخذ غير مكتب واحد في بلد واحد.

 ٢ - يعتبر مكتب المحامي موطنا له وللمتمرنين في مكتبه، من أجل تبليغ المقررات والأوراق الصادرة عن النقابة أو المتعلقة بالمهنة.

٣ - يجوز إنشاء شركات مدنية بين المحامين في مكتب واحد لممارسة مهنة المحامساة، ويجبب إشعار النقابة خطيا بقيام الشركة خلال مدة لا تزيد عن ثلاثين يوما من تاريخ تكوينها أو من تاريخ إنضمام محام جديد إليها وينطبق هذا الوجوب في إشعار النقابة على قيام تعاون بدون شراكة بين محاميين الثين أو أكثر في مكتب واحد، ويشترط عند تطبيق هذه الفقرة ما يلى:

أ - لا يجسوز للمحاميس الشسركاء أو المتعاونين في مكتب واحد أن يترافع أحدهم ضد الأخر في أي دعوى أو أن يمثلوا في أي دعوى أو معاملة فريقين مختلفى المصالح.

ب - أن لا يكون المحامي شريكا في أكثر من شركة واحدة للمحاماة بأي
 صورة من الصور.

ج - أن يكون لكل واحد من الشركاء أو المتعاونين في المكتب الواحد الحق في أن يعين وكيلا عاماً أو مستشاراً قانونياً على العديد من المؤسسات والشركات التي يحق للمحامي أن يكون وكيلا أو مستشاراً لها بمقتضى أحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاها.

المسادة ٥٣ : علسى المحامي أن ينقيد في سلوكه بمبادئ الشرف والاستقامة والنزاهة وأن يقوم بجميع الواجبات التي يفرضها عليه هذا القانون وتفرضها عليه أنظمة النقابة وتقاليدها. المادة \$6: على المحامي أن يدافع عن موكله بكل أمانة وإخلاص وهو مسئول في حالة تجاوزه حدود الوكالة أو خطئه الجسيم.

المادة ٥٥: على المحامسي أن يسلك تجاه المحكمة مسلكا يتفق وكرامة المحاماة وأن يتجنب كل إجراء أو قول يحول دون سير العدالة.

المسادة ٥٦ : على المحامي أن يلتزم في معاملة زملائه بما تفضى به قواعد اللسياقة وتقاليد المحاماة، ويفصل مجلس النقابة بين المحامين في كل إخلال مسلكي يتعلق بمهنتهم.

المسادة ٥٧ : على المحامي أن يمنتع عن سب خصم موكله أو ذكر الأمور الشخصية التي تسيء اليه أو اتهامه بما يمس شرفه وكرامته ما لم يستلزم ذلك حالة الدفاع أو ضرورة الدفاع ن مصالح موكله.

المسادة ٥٨: على المحامسي أن يظهر خلال رؤية الدعوة أمام المحكمة بالرداء الخاص الذي يعينه النظام الداخلي للنقابة (١).

#### المادة ٥٩ : يمنتع على المحامى:

 ١ – أن يسعى لجلب أصحاب القضايا أو الزبائن بوساطة الإعلانات أو باستخدام الوسطاء مقابل أجر أو منفعة.

٧ - أن يشتري القضايا والحقوق المتنازع عنها.

٣ - أن يقبل الإسناد التجارية بطريق الحوالة لأسمه بقصد الإدعاء بها دون
 وكالة.

٤ - أن يــودي شــهادة ضد موكله بخصوص الدعوى التي وكل بها أو أن يفشي سرا أوتمن عليه أو عرفه عن طريق مهنته المتعلقة بأسرار الموكلين لدى القضاء في مختلف الظروف ولو بعد إنتهاء وكالته.

<sup>(</sup>۱) أنظر د . عبد الفتاح مراد "موسوعة شرح قانون الإجراءات الجنائية – شرح تقصيلي لكل مادة على حدة من قانون الإجراءات" ص ٧٤ وما بعدها .

أن يعطي رأيا أو مشورة لخصم موكله في دعوى سبق له أن قبل
 الوكالة فيها أو في دعوى ذات علاقة بها، ولو بعد إنتهاء وكالته.

المادة ١٠ : لا يجوز المحامى أن يقبل الوكالة:

١ - عن طرفين متخاصمين في دعوى واحدة.

٢ - ضد موكله بوكالة عامة.

٣ - ضــد شــخص كان وكيال عنه، في نفس الدعوى أو الدعاوى المتفرعة
 عنها ولو بعد إنتهاء وكالته.

خــد جهة سبق أن أطلعته على مستنداتها الثبوتية ووجهة دفاعها مقابل أتعاب استوفاها منها سلفا.

المسادة ٢١ : على المحامي أن لا يقبل الدعوى ضد زميل له أو ضد مجلس النقابة قبل إجازته من قبل مجلس النقابة.

## الفصل العاشر

## السلطة التأديبية

المسادة ٣٦ : ١ - كل محام أخل بواجبات مهنته المنصوص عليها في هذا القسانون وفي الأنظمة الصسادرة بمقتضاه أو في لاتحة آداب المهنة التي يصدرها مجلس النقابة أو تجاوز واجباته المهنية أو قصر في القيام بها أو قام بتضليل العدالة أو أقدم على عمل يمس شرف المهنة وكرامتها أو تصرف في حياته الخاصة تصرفا يحط من قدر المهنة يعرض نفسه للعقوبات التأديبية التألية:

أ - التنبيه.

ب - التوبيخ.

ج - المنع من مزاولة المهنة لمدة لا تزيد عن خمس سنوات.

د - الشطب النهائي من سجل المحامين.

٢ - تسري أحكام هذه المادة والأحكام والإجراءات الأخرى الخاصة بالتأديب
 على المحلمين المتدريين.

المسادة ٣٣: ١ - لا يجوز للمحامي الممنوع مؤقتاً من مزاولة المهنة، فتح مكتبه خلال فترة المنم ولا مباشرة أي عمل آخر من أعمال المحاماة.

٢ - يبقى المحامي المشار إليه في الققرة السابقة خاضعاً لأحكام هذا القانون وتسقط فسترة المنع من حساب مدتي التدريب والتقاعد، ومن المدد المعينة للترشيح لمجلس النقابة.

المادة ؟ 3 : يتألف مجلس التأديب من ثلاثة أعضاء من المحامين الأساتذة المزاولين للمهنة محت أمضوا في ممارسة المهنة مدة لا تقل عن عشر سنوات يعينهم مجلس النقابة، يسمى من بينهم رئيسا، ويجوز لمجلس النقابة تعيين أكثر من هيئة واحدة لمجلس التأديب وتعيين عدد آخر من الأعضاء الاحتياط لا يزيد عددهم على عشرة.

المادة ١٥ : يجوز رد أعضاء مجلس التأديب أو رد أحدهم عند وجود سبب من أسباب رد القضاء، وتنظر في طلب الرد محكمة الاستثناف الحقوقية وتفصل فيه في غرفة المذاكرة على وجه السرعة وفقا الأصول رد القضاة بقرار غير خاضع للطعن.

المادة ٦٦: إذا رد أي عضو من أعضاء مجلس التأديب أو فق شرطا أو أكثر من الشروط التي تؤهله لممارسة مهنة المحاماة، أو تعذر اشتراكه في أعسال المجلس لأي سبب من الأسباب بما في ذلك غيابه يعين النقيب من يحل محله من الأعضاء الاحتباطيين.

المادة ٧٧: أ - ترفع الدعوى المسلكية ضد المحامى:

 ١ - بـناء علـــى طلب وزير العدلية أو رئيس النيابات العامة أو النائب العام أو. ٢ – بناء على شكوى خطية يتقدم بها أحد المحامين أو.

٣ - بناء على شكوى خطية يقدمها أحد المتداعين.

ب - تقدم الشكوى إلى مجلس النقابة، وعلى مجلس النقابة أن يطلب إلى المحامي المشكو منه الإجابة عن الشكوى خلال خمسة عشر يومان وللنقيب بقرار من مجلس النقابة بعد ذلك إذا وجد أسبابا تدعو لمتابعة الشكوى أن يحيل هذه الشكوى إلى مجلس تأديبي للتحقيق.

 ج - يجوز لمجلس النقابة أن يحيل أحد المحامين إلى مجلس تأديبي إذا نسب إليه تصرف لا يتفق وواجبات المحامي.

المادة ٦٨ : إن انفصال المحامي عن المحاماة لا يمنع محاكمته عن أعمال ارتكبها خلال مزاولة المهنة.

المادة ٦٩: ١ - يتبع المجلس التأديبي في التحقيق أو المحاكمة الطرق التي يسرى فيها ضمانة لحقوق الدفاع وتأمين العدالة، وللمحامي المشتكى عليه أن يوكسل محاميا أستاذا واحدا أو أكثر للدفاع عنه، وللمجلس أن يقرر سماع الشهود وفي حالة تخلف أحدهم عن الحضور يصدر بحقهم مذكرة حضور تنفذ بوساطة النيابة العامة.

٢ - إذا حضر الشاهد وأمتع عن أداء الشهادة أو شهد كذبا يقرر المجلس إحالية إلى النبيابة العامة، ويعتبر في مثل هذه الحالة كأنه امتتع عن أداء الشهادة أو كأنه أدى شهادة كاذبة أمام محكمة نظامية.

٣ - لمجلس النقابة بناء على تتسبب المجلس التاديبي إذا رأى أن هناك أسبابا كافسية، أن يوقف المحامي موقعة عن مزاولة المهنة حتى نتيجة التحقيق وتحسب هذه المدة له من أصل المدة التي سيحكم بمنعه من مزاولة المهنة خلالها فيما إذا صدر حكم عليه بمثل ذلك.

المسادة ٧٠ : ١ - جلسسات المجلس التأديبي سرية ولا يجوز نشر الأحكام الصادرة عنه قبل اكتسابها الدرجة القطعية.

٢ - تبلغ مذكرات الدعوى والأوراق القضائية والأحكام بوساطة أحد موظفي السنقابة أو بوسساطة محضسر بالطرق المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات الحقوقية.

المسادة ٧١ : ١ - بعد أن يكمل المجلس التأديبي التحقيق، يرسل إضبارة التحقيق إذا رأى وجود نقص فيه أو أن يكتفى بما تم منه.

٢ - على مجلس المنقابة أن يصدر قراره بالشكوى، إما ببراءة المحامي
 المشتكى عليه وإما بإدانته بإحدى العقوبات المنصوص عليها في المادة ٦٣
 من هذا القانون.

٤ - تكون قرارات محكمة العدل العليا في مثل هذه الحالة قطعية.

المسادة ٧٧ : ١ - علسى كل محكمة جزائية تصدر حكما متضمنا معاقبة محام، أن ترسل إلى مجلس نقابة المحامين نسخة عن هذا الحكم.

٧ - لمجلس النقابة أن يتخذ إجراءات تأديبية بحق المحامي الذي يدان بحكم قطعسي بجناية أو بجنحة جرم أخلاقي، ويعتبر قرار المحكمة بإدانة المحامي كما لو كان توصية بإدانته من قبل مجلس التأديب وفقا للمادة ٦٥ من هذا القانون ويجوز للمجلس بعد التحقيق في ظروف القضية التي أدين فيها المحامسي بالطريقة التي يراها مناسبة أن يوقع عليه أيا من العقوبات المشار إليها في المادة ٦٣ من هذا القانون.

المادة ٧٣: تسجل في سجل خاص الأحكام التأديبية الصادرة بحق المحامي المحكوم عليه بعد اكتسابها الدرجة القطعية ويشار إليها في الإضبارة الخاصة به وتنفذ هذه الأحكام بوساطة النيابة العامة.

# الفصل المادي عشر

#### الميئة العامة

المادة ٧٥: أ - تـتألف الهيئة العامة للنقابة من جميع المحامين الأساتذة المزاولين:

 المسجلين في سجل النقابة ممن أدوا الرسوم السنوية وجميع العوائد المطلوبة منهم للنقابة قبل موحد اجتماع الهيئة العامة بثلاثين يوما على الأقل، وتتعقد برئاسة النقيب أو من ينوب عنه من أعضاء مجلس النقابة حال غيابه.

٢ - لا يشترك في اجتماعات الهيئة العامة المحامون المتدربون.

ب - تختص الهيئة العامة بالأمور التالية:

١ - إنتخاب هيئة مندوبين في المناطق.

٢ - تصديق الحساب الختامي للسنة الماضية، وإقرار الميزانية السنوية التي
 قدمها مجلس النقابة.

٣ - النظر في أمور المحاماة وشنونها العامة والعمل على كل ما يحفظ.

المسادة ٧٦ : تجستمع الهيئة العامة للنقابة اجتماعا استثنائيا للنظر في أمور معينة بناء على دعوة توجه إلى أعضائها، وذلك بناء على قرار مجلس النقابة أو باناء على طلب فريق من المحامين الأساتذة المسجلين في سجل النقابة لا يقل عددهم عن الثلث وللنقيب عند الضرورة في حالات مستعجلة أن يدعو الهيئة العامة لملانعقاد بقرار يصدره مبينا فيه الأسباب التي دعته لذلك.

المادة ٧٧: على النقيب أو نائبه حال غيابه أن يدعو الهيئة العامة للاجتماع على تعدد توفر إحدى الحالات المنصوص عليها في المواد السابقة وذلك بطريق تبليغ المحامين الأساتذة بكتب شخصية ترسل إليهم بإعلان في دار النقابة أو الصحف المحلية ويجب أن ترفق الدعوة بجدول الأعمال.

المادة ٧٨ : إذا كان الاجتماع استثنائيا فإنه لا يجوز البحث في غير المسائل التسي حصل الاجتماع من أجلها إلا إذا كانت مرتبطة أو متفرعة عنها، وذلك حسب تقيير الهيئة العامة.

المادة ٧٩: ١ - لا يصبح اجتماع الهيئة العامة إلا بحضور الأكثرية المطلقة للأساتذة المزاوليان للمهنة المسجلين، فإذا لم تجتمع هذه الأكثرية في المرة الأولى تجدد الدعوة ثانيا لاجتماع يعقد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاجاماع الأول على الأكثر ويكون الاجاماع قانونيا مهما كان عدد الحاضرين، أما في الدعوة الموجهة لعقد اجتماع استثنائي فإذا لم يتم النصاب القانوني للاجتماع في المرة الأولى سقط الطلب.

٢ - تـتخذ قـرارات الهيئة العامة بأكثرية الحاضرين النسبية، وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس.

المادة ٨٠: ١ - أ - يكون الانتخاب سريا ما لم تر الهيئة العامة خلاف ذلك.

ب - يتم إنتخاب أعضاء المجلس في أن واحد وعلى ورقة واحدة.

 بشترط للفوز بعضوية المجلس حصول المرشع على الأكثرية النسبية للحاضرين من أعضاء هيئة المندوبين. ٢ - لا تدخــل في الحساب الأوراق البيضاء (غير المكتربة) وغير المقرونة والتــي فــيها التباس غير مقرون بما يوضحه، أما الأوراق التي تحتوي على أسماء أكثر من العدد المطلوب فتهمل منها الأسماء الأخيرة الزائدة.

المادة ٨١: يشترط في المحامي ليكون في مجلس النقابة:

- ان يكون من المحامين الأساتذة المزاولين المسجلين بسجل النقابة وأن لا
   يقل عمره عن ثلاثين عاماً.
- ٢ أن لا يكون قد حكم عليه بعقوبة المنع من مزاولة مهنة المحاماة ما لم
   يرد إليه إعتباره.
  - ٣ أن يكون النقيب ممن مارس المهنة مدة لا تقل عن عشر سنوات.
    - ٤ أن يكون قد رشح نفسه وفق النظام الداخلي.
- أمــا الذين شغلوا وظائف قضائية من المحامين الأساتذة فيحسب عملهم
   القضائي كما لو كانوا في عداد المحامين المزاولين المسجلين.

# الفصل الثاني عشر

#### هيئة المندوبين وهيئة المكتب

المسادة ٨٢: هيئة المندوبين وهيئة المكتب هم مجموع المحامين الذين تنتخبهم الهيئة العامة في المكان أو الموقع الذي يوجد فيه محكمة نظامية، ويتم إنتخاب هيئة المندوبين على النحو التالي:

- ١ لكــل موقع عدد من المندوبين بنسبة عدد المحامين الذين لهم مكاتب في
   هذا الموقع.
- ٧ لكــل عشــرة محاميــن مندوب واحد والزائد عن نصف العشرة يعتبر
   عشرة لغابات الانتخابات.
  - ٣ المنطقة التي يقل عدد المحامين فيها عن عشرة يمثلهم مندوب واحد.
    - لا يجوز للمحامى أن ينتخب في أكثر من موقع واحد.

- المحامون المنتخبون في كل موقع يشكلون هيئة مكتب لهم ينتخبون من
   بينهم أمينا للسر.
- تقوم هيئة المندوبين وخلال أسبوعين من تاريخ انتخابها بانتخاب مجلس
   النقابة من بينهم حسب أحكام قانون النقابة.
- ٧ يـناط بهيئة المكتب في كل موقع الصلاحيات التي تحال لها من مجلس
   النقابة وفقا لتعليماته بالإضافة إلى صلاحياتها في المسائل التالية:
  - أ الدفاع عن حقوق المحامين ومصالحهم.
  - ب التوسط بالخلافات التي نقع بين المحامين والقاضى.
  - ج التوسط في الخلافات التي تقع بين المحامي والمحامي.
- د فـ ض الخلافات المتعلقة بأتعاب المحاماة أو أي أمر يقع بين المحامي
   وموكله.
  - هـ جمع الرسوم.
  - و التعاون بين اللجان الفرعية المنبثقة عن المجلس.

المسادة ٨٣: بسناء على تتسيب مجلس النقابة وقرار هيئة المندوبين يضع مجلس السنقابة الأنظمة اللازمة لتتفيذ أحكام هذا القانون وعلى الأخص الأنظمة التالية:

- النظام الداخلي للنقابة (۱).
- ٢ نظام تقاعد المحامين والضمان الاجتماعي.
- ٣ نظام إعاناة المحاميان وإسعافهم في حالات المرض أو الكوارث أو
   التوقف عن العمل الأسباب قاهرة.
  - ٤ نظام تحديد رسوم التسجيل في سجل المحامين ورسوم إعادة التسجيل.
    - ٥ نظام تحديد الرسوم الواجب تقاضيها لصندوق النقابة من المحامين.

<sup>(</sup>١) أنظر د . عبد القتاح مراد موسوعة ضريبة المبيعات ص ٥٥وما بعدها.

تظام صندوق تعاوني للمحامين تحدد فيه خدمات الصندوق وموارده
 ونفقاته وأسلوب تحقيقها والأحكام المتعلقة بها والمنظمة لها.

٧ - أي أنظمة أخرى تقتضيها أعمال النقابة.

# الغصل الثالث عشر

#### مجلس النقابة

المادة ٨٤ : ١ - يتولى شئون النقابة مجلس مؤلف من خمسة عشر عضوا تتتخيم هيئة المندوبين وتكون مدة ولاية هذا المجلس المنتخب سنتين.

٢ - يستكون المجلس من تسعة أعضاء من الضفة الغربية وستة أعضاء من
 قطاع غزة في أول دورتي انتخاب ثم ينتخب أعضاء هذا المجلس بعد ذلك
 بحرية ودون توزيع معين لعدد أعضاء المجلس بين المنطقتين.

المادة ٨٥: ينتخب المجلس في أول اجتماع له ومن بين أعضائه نقيبا ونائسبا النقيب وأميانا السر، وأمينا الصندوق، ويعين اللجان التي يرى أنها ضرورية انتظيم أعمال واللجان التي نص عليها هذا القانون.

المسادة ٨٦ : يجسوز إعادة إنتخاب النقيب لدورة ثانية، ولا يعاد إنتخابه بعد ذلك إلا بعد انقضاء دورة واحدة على إنتهاء مدته السابقة.

المادة ٨٧ : يحدد النظام الداخلي للنقابة توزيع الأعمال بين أعضاء مجلس النقابة كما يحدد طريقة إشراف أمين السر على الشئون الإدارية وإشراف أمين الصندوق على الشنون المالية.

المسادة ٨٨: يجتمع مجلس النقابة بصورة عادية مرة كل شهر، ويمكن الجتماعه في كل وقت بصورة استثنائية بدعوة من النقيب أو نائبه أو سبعة من أعضائه.

المادة ٨٩ : على مجلس النقابة أن يعلم فوراً وزير العدلية بنتائج الانتخابات الداخلية التي التسمى تقسوم بها الهيئة العامة وكذلك عليه أن يعلمه بالانتخابات الداخلية التي

يقــوم بهـــا والقــرارات التي يتخذها بشأن قبول طلبات تسجيل المحامين أو رفضها أو استبعادها.

المادة ٩٠: ١ - إذا شغر مركز النقيب لأي سبب كان يقوم نائبه مقامه.

٧ - إذا استقال عضو من مجلس النقابة أو شغرت وظيفته لأي سبب آخر يدعى من حصل على الأكثرية في الانتخاب السابق بحسب التسلسل ليخلفه، وإذا لم يكن تنتخب هيئة المندوبين أحد أعضائها لملء المركز الشاغر.

المسادة ٩١: يشمل إختصماص مجلس النقابة كل ما يتعلق بمهنة المحاماة وعلى الأخص:

١ - النظر في طلبات تسجيل المحامين واتخاذ القرارات بقبولها أو رفضها.

 ٢ - المحافظة على مبادئ المهنة وتقاليدها والدفاع عن حقوق النقابة وكرامة المنتسبين إليها.

٣ - إدارة شئون النقابة وأموالها وتحصيل الرسوم المستحقة لها.

٤ - وضــع الأنظمة على إختلاف غايتها ومواضيعها من أجل تتفيذ أهداف
 هذا القانون وعرضها على الهيئة العامة وتتفيذ قراراتها.

دعوة هيئة المندوبين أو الهيئة العامة.

٦ - إتفاذ الإجراءات التأديبية ضد المخالفين من المحامين.

٧ - تعيين لجان تحديد الأتعاب وفق النظام الداخلي.

٨ - التدخل بين المحامين وحل المنازعات المتعلقة بمزاولة المهنة.

المادة ٩٢ : يكون اجتماع مجلس النقابة قانونيا إذا حضرت الأكثرية المطلقة من أعضائه وتصدر القرارات بأكثرية الحاضرين المطلقة وإذا تساوت الأصوات رجحت الجهة التي في جانبها النقيب أو رئيس الجلسة.

المسادة ٩٣ : يمثل النقيب النقابة، ويرأس الهيئة العامة ومجلس النقابة، وينفذ قـــراراتها ويوقـــع العقـــوـ التي يوافقان عليها، وله حق التقاضي بأسم النقابة وحــق الــتدخل بنفسه أو بوساطة من ينيبه من اعضاء مجلس النقابة في كل قضية تهم النقابة وله أن يتخذ صفة المدعي في كل قضية تتعلق بأفعال تمس كرامة النقابة أو كرامة أحد أعضائها.

المادة ٩٤ : لمجلس النقابة أن يعين الموظفين لإدارة أعماله بالرواتب والأجور التي يراها تتفق وكفاءة ذلك الموظف وأن يستأجر ما يحتاج إليه من أبنية وخلافه.

المادة ٩٥: إذا إنتهت مدة مجلس النقابة ولم تتمكن (لظروف قاهرة) الهيئة العامة من الاجتماع وانتخاب مجلس جديد فإن المجلس المنتهية مدته يستمر في عمله إلى أن ينتخب مجلس خلفا له.

## الغصل الرابع عشر الطعن بقرارات النقابة

المسادة ٩٦: لا يجوز الطعن في قرارات الهيئة العامة للنقابة وقرارات هيئة المندوبين بشأن الانتخابات أو بشأن المسائل الأخرى التي هي من اختصاصها، إلا أمام محكمة العدل خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدور القرار.

المسادة ٩٧: قسرارات مجلس النقابة التي تقبل الطعن أمام محكمة العدل تتحصر في:

١ – قرارات قبول تسجيل أسم المحامي في السجل الخاص سواء أكان أستاذاً أم متمرنا أو رفضه أو استبعاده من السجل، ويجوز الطعن في هذه القرارات مسن قبل صاحب المصلحة في حالتي الرفض أو الاستبعاد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغه.

٢ - القرارات الصادرة عن المجلس والمتعلقة بكيفية تشكيله أو بانتخاباته الداخلية وما يتقرع عن ذلك كله، ولا يقبل الطعن في هذه القرارات إلا من

المحامين الأسناتذة المزاولين للمهنة المسجلين خلال خمسة عشر يوما من العلم بالقرار.

٣ - القرارات الصادر عن المجلس بشأن حقوق التقاعد والضمان الاجتماعي، ويجوز لصاحب المصلحة الطعن في أي من هذه القرارات حال رفض الطلب كليا أو جزئيا خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغ القرار له، كما يجوز لأي من المحامين الأساتذة الطعن في القرار خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره.

## الغصل النامس عشر

#### الخدمة المعنعة

المسادة ٩٨: أ - لنقيب المحامين أن يكلف أي محام بخدمة مهنية مجانية يقدمها للنقابة مرة واحدة في كل سنة وتقتصر هذه الخدمة المجانية على القيام بأحد الأعمال الآتية:

- ١ القاء محاضرة على المتمرنين.
- ٢ تقديم استشارات قانونية للمتمرنين (١).
- ٣ إعداد دروس قانونية، أو محاضرات لمؤتمرات المحامين.
- ٤ تنظيم أعمال المؤتمرات، والمكاتب الدائمة لاتحاد المجامين العرب.
- و اعداد المقالات الحقوقية التي يحسن نشرها في المجلات الحقوقية أو في مجلة تصدرها النقابة.
  - ٦ مساعدة مجلس النقابة في بعض أعماله.
- ٧ أن يقوم بالدفاع عن شخص ثبت النقيب فقره وعدم إستطاعته دفع أي أجور للمحامي، وفي مثل هذه الحالة على المحكمة أن تحكم المحامي بأتعاب المحاماة على خصم موكله، إذا ظهر أن ذلك الخصم غير محق.

<sup>(</sup>١) أنظر د . عبد الفتاح مراد "موسوعة القاتون البحري " ص ٦٨ وما بعدها .

ب - كــل محام يرفض دون سبب مقبول تقديم معونة بعد تكليفه بتقديمها أو
 يهمل بواجب الدفاع بأمانة يتعرض للعقوبات المسلكية.

## الفصل السادس عشر مدارد النقامة

المادة ٩٩ : تبدأ السنة المالية النقابة في الأول من شهر كانون الثاني وتتتهي في أخر شهر كانون الأول من كل عام.

المادة ١٠٠ : أ - تتألف موارد النقابة من:

١ - رسوم التسجيل ورسوم إعادة التسجيل والرسوم السنوية لتعاطي المهنة.

٢ - رسوم إبراز الوكالات.

 ٣ - الغرامات والالتزامات المدنية الواجبة الدفع في حالة التخلف عن إجراء الوكالات الإلزامية أو التبليغ عنها.

٤ - العوائد التي تستوفي لكل من صندوق التقاعد والصندوق التعاوني.

٥ - رسوم الاشتراك في مجلة النقابة وأثمان مطبوعاتها.

٦ - التبرعات والإعانات التي يوافق عليها مجلس النقابة.

٧ - واردات طوابع النقابة ورسوم المحاماة التي تحصلها المحاكم.

تحدد هذه الموارد وكيفية فرضها واستيفائها وجبايتها في النظام الداخلي
 أو في أية أنظمة توضع لهذه الغاية.

المسادة ١٠١: مجلس النقابة هو المهيمن على أموال النقابة ومن وظائفه أن يقوم بتحصيل الأموال وحفظها والاقتراح على الهيئة العامة بتحديد مقدار الرسسوم وإقرار صسرف النققات التي تستلزمها أعمال النقابة ومسئوليتها وأنظمتها ضمن حدود الاعتمادات المرصودة في ميزانيتها والفصل في جميع الأمسور الأخرى المتعلقة بالنقابة، وله في ظروف طارئة إصدار ملحق أو

أكثر للموازنة لتسديد بعض النفقات بشرط عرضها على الهيئة العامة في أول اجتماع لها بعد الإصدار.

المسادة ١٠٢: ١ - يضع المجلس في كل سنة ميزانية السنة المالية المقبلة ويعرضها على الهيئة العامة التصديق.

٢ - يقدم المجلس الحساب الختامي للسنة المالية السابقة إلى الهيئة العامة التصديق عليه (١).

٣ – إذا حالت ظروف استثنائية دون إنعقاد الهيئة العامة في مواعيدها وتصديق الميزانية والحساب الختامي يستمر في الجباية والإنفاق على أساس الميزانية السابقة إلى أن تجتمع الهيئة العامة وتقرر الميزانية الجديدة.

المادة ١٠٣ : ١ - تودع النقود والأوراق المالية بأسم النقابة في مصرف أو أكثر يعين بقرار من مجلس النقابة.

٢ - لا يجوز التصرف بشيء من أموال النقابة إلا بقرار من المجلس.

 ٣ - أوامسر الإيسداع والصرف يوقعها النقيب وأمين الصندوق أو من ينوب عنهما بقرار من المجلس.

2 - يحدد النظام الداخلي المبلغ الذي يجوز الاحتفاظ به في خزانة النقابة.

 تظـيم كافـة الأمـور المـبحوث عنها في هذا القصل بموجب النظام الداخلي.

٦ - لا يجوز إنفاق أية نفقات أو رواتب إلا من الاعتمادات المرصودة لها
 في الميز انية.

<sup>(1)</sup> انظر د. عـبد الفتاح مراد أشرح جرائم الامتناع عن تتفيد الأحكام وغيرها من جرائم الامتناع - ص ٩٨ وما بعدها .

### الفصل السابع عشر

#### أحكام عامة

المسادة ١٠٤ : تعفى نقابسة محامي فلسطين من جميع الضرائب والرسوم والطوابع.

ولمجلس السنقابة أن يقرر اقتطاع أي مبالغ من أموال صندوق التعاون في السنقابة وتحويلها السي صسندوق التقاعد والضمان الاجتماعي فيها أو إلى صندوق النقابة أو إلى الصندوقين معا بالنسبة التي يحددها لكل منهما(١).

المسادة ١٠٥ : تباشر الهيسنة التأسيسسية مهام مجلس النقابة لحين إجراء الانتخابات (٢).

<sup>(1)</sup> أنظر د . عبد الفتاح مراد أموسوعة مراد الجنائية للقواحد القانونية التي قبررتها محكمية النقض المصرية في ٧٧ عاماً منذ إنشاء المحكمة ١٩٣١ حتى ٢٠٠٧ وطرق نقبض الأحكام في القوانين العربية " الجزء الأول ص ٧٨ وما عدما .

<sup>(</sup>۲) انظر د. عبد الفتاح مراد "موسوعة مراد المدنية للقواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية في ۷۷ عاماً منذ إنشاء المحكمة ۱۹۳۱ حتى ۲۰۰۲ وطرق نقض الأحكام في القوائين العربية "الجزء الثالث ص ٤٤ وما عدما.

#### الباب التاسع

## الأصول التشريعية المتعلقة بقانون المحاماة

## في دولة لبنان والقرارات المكملة له

### تمهدد وتقسيم:

سوف نتعرض في هذا الباب للأصول التشريعية المتعلقة بقانون المحاماة في دولة لبنان والقرارات المنظمة لمهنة المحاماة وذلك في الفصول التالية :

الغصل الأول: الأصول التشريعية المتعلقة بقانون المحاماة (١).

<sup>(</sup>۱) أنظر د . عبد الفتاح مبراد ويرنامج CD موسوعة شرح جرائم قانون عموبات والتشريعات الجنائية الخاصة والقيود والأوصاف الجنائية الخاصة بها .

## القصل الأول

## الأصول التشريعية لقانون المعاماة

الباب الأول أمكام تهميدية الفطل الأول في همنة المحاماة

المسادة 1: المحامساة مهسنة ينظمها هذا القانون وتهدف إلى تحقيق رسالة العدالة بإبداء الرأي القانوني والدفاع عن الحقوق.

المسادة ٢: تساهم المحاماة في تتفيذ الخدمة العامة ولهذا تولى من يمارسها الحقوق والحصانات والضامانات التي ينص عليها هذا القانون كما تلزمه بالموجبات التي يغرضها.(١)

المسادة ٣: لا يلزم المحامسي بالتقدد بتوصديات موكله إلا بقدر انتلافها والضمير ومصلحة الموكل.

يعمـــل بالـــتعديل الوارد بهذا القانون المنفذ بالمرسوم ٣٨٥ اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون المعدل الصادر في ٣١١/٣/١٠.

<sup>()</sup> أنظر د. عبد القستاح مراد " موسوعة مراد لأحكام وقتاوى مجلس الدولة المصسري منذ إنشائه عام ١٩٤٦ وحتى الآن وطرق الرقاية على أعمال الإدارة " ص ٤٦ وما بعدها .

# الغصل الثاني في النقابة

المادة ٤ : للمحامين في لبنان نقابتان: نقابة في بيروت، ونقابة في طرابلس. تسجل في نقابة بسيروت أسماء المحامين المتخذين مكاتب لهم في جميع المحافظات اللبنانية ما عدا محافظة لينان الشمالي.

تسجل في نقابة طرابلس أسماء المحامين المتخذين مكاتب لهم في محافظة لبسنان الشمالي. لا يحق لمحام أن يمارس المحاماة في لبنان إذا لم يكن اسمه مسجلاً في إحدى النقابتين. ولا يجوز تسجيل اسم محام في النقابتين معا أو في تقابة أجنبية.

على كل محام مسجل في جدول المحامين العاملين أن يكون له مكتب في نطاق النقابة التي ينتمي إليها.

# الباب الثاني في مزاولة معنة المعاماة الفصل الأول

في اكتساب لقب المحامي أولا: في شروط المحامي

المادة ٥ : يشترط في من ينوي مزاولة مهنة المحاماة أن يكون:

أولاً: لبنانيا منذ عشر سنوات على الأقل.

ثانسيا: متمستعا بالأهلسية المدنية وأنم العشرين سنة من عمره ولم يتجاوز الخامسة والسنين.

ثالثات الله المؤهلة المنصوص عنها في المكالوريا اللبنانية وشهادة الحقوق اللبنانية، والشهادة المؤهلة المنصوص عنها في المادة التالية.

ويبقى محفوظا حق من استفاد من الإعفاء المنصوص عنه في الفقرة الثانية من المادة عشرون من قانون تنظيم التعليم العالى الصادر بتاريخ ٢٦ كانون الأول سنة ١٩٦١ بخصوص المعادلة لشهادة البكالوريا اللبنانية وحق الذين ترشدوا لامتحانات البكالوريا اللبنانية القسم الثاني ونالوا إفادات رسمية تقوم مقام الشهادة والذين نالوا شهادة الدروس الثانوية الرسمية الأجنبية في الداخل والخسارج وحصاوا على معادلة لها وذلك عن السنوات من ١٩٨٧ وحتى

رابعاً: متمتعاً بسيرة توحى الثقة والاحترام.

خامسا : غير محكوم عليه جزئيا أو تأديبيا بسبب فعل يخل بالشرف أو الكرامة .

سادسك : غير مصروف من وظيفة عامة أو مهنة سابقة لسبب يخل بالشرف والكرامة.

المادة ت : ( ألغيت بالقانون رقم ٧٨١٨ تاريخ ٧٨/١٢/١٨ واستعيض عنها بالنص التالي) :

تـوزع مواد الشهادة الموهلة على سنوات الدراسة الأربع المحددة لنيل شهادة الحقوق وتحدد هذه المواد بقرار يصدر عن مجلس الجامعة اللبنانية بعد أخذ موافقة نقابتي المحامين في بيروت وطرابلس وفي حال الاختلاف حول تحديد هذه المواد يفصل مجلس الوزراء في الموضوع بمرسوم.

#### ثانياً: في أصول التسجيل :

المسادة ٧: تقدم طلبات التسجيل في نقابة المحامين إلى مجلس النقابة المختص مسع المستندات المثبتة توافر الشروط المنصوص عليها في المادة الخامسة.

على مجلس النقابة أن يبت بقرار معال في طلب التسجيل في مهلة شهرين من تاريخ تقديمه، ما لم ير ضرورة للتحقيق عن سير طالب التسجيل فتمدد المهاة إلى أربعة أشهر، وإذا انقضت المدة المذكورة على تقديم الطلب دون البت فيه بالقبول أو الرفض حق للطالب أن يراجع محكمة الاستثناف المدنية في المحافظة التي يقوم فيها مركز النقابة المطلوب الانتماء إليها(١).

المسادة ٨: تقدم المراجعة إلى محكمة الاستثناف في مهلة ثلاثين يوما من تاريخ تنليغ طالب التسجيل قرار الرفض أو من تاريخ انقضاء الأشهر المشار السيها في المادة السابقة. فور تقديم المراجعة إلى محكمة الاستثناف يطلب ملف المستدعي من مجلس النقابة وعلى المجلس أن يرسله في مهلة أسبوعين على الأكثر مع الملاحظات التي يرى إبداءها.

المسادة ؟ : ينضم إلى هيئة محكمة الاستثناف عند النظر في طلبات التسجيل عضسوان مسن مجلس النقابة يعينهما النقيب، وإذا لم يحضر ممثلا النقابة أحدهما أو كلاهما أو لم يعينا كان لمحكمة الاستثناف بهيئتها العادية أن تبت بالمراجعة.

#### ثالثاً: في يمين المحامى:

المسادة ١٠: يحلف المحامي عند صدور القرار بتسجيله سواء في جدول المحاميات المتدرجين، أمام محكمة الاستئناف المحنية وبحضور النقيب أو من يستناب عنه اليمين التالية:

(أقسم بالله العظيم، ويشرفي، أن أحافظ على سر مهنتي، وأن أقوم بأعمالها بأمانــة، وأن أحداثها وأنظمتها،

<sup>(</sup>۱) أنظر د. عبد الفتاح مراد " الدساتير العربية والمعايير الدولية - دراسة مقارنة بين الدساتير الدفاع والعدالة والاتفاقيات الدولية والمعالمة والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية " ص ١٥ وما بعدها .

وأن لا أقول أو أنشر، مترافعاً كنت أو مستشاراً، ما يخالف الأخلاق والآداب أو ما يخل بأمن الدولة، وأن احترم القضاء، وأن أتصرف في جميع أعمالي تصرفاً يوحى الثقة والاحترام).

ولا يجوز للمحامي أن يبدأ في ممارسة المحاماة قبل حلف هذا اليمين.

رابعاً: في تسجيل المتدرجين:

المادة ١١ الجديدة: يخضع المحامي الذي يسجل اسمه في إحدى نقابتي المحامين للتدرج مدة ثلاث سنوات في مكتب محام بالاستثناف.

لا يطبق هذا النص على القاضي الذي أمضى في السلك القضائي مدة تعادل مسدة الستدرج ولا على الأساتذة الذين تولوا تدريس مواد الحقوق لمدة لا تقل عسن شلاث مسنوات ولا على المحامين في الاستثناف الذين يطلبون إعادة تسجيلهم.

المسادة ١٧: على المحامسي المتدرج الذي يطلب تسجيل اسمه في نقابة المحامين أن يعين في طلبه اسم المحامي الذي يرغب التدرج في مكتبه وأن يبرز وثيقة تثبت موافقة هذا المحامي على قبوله متدرجا في مكتبه.

المادة ١٣ : يرفق طالب التدرج بالوثائق الآتي بيانها:

أولاً: الشهادات الثلاث المعينة بالفقرة ٣ من المادة الخامسة.

ثانيساً: سجله العدلى.

ثالثاً: وثقة هويته.

رابعها: موافقة المحامي الذي سيتدرج في مكتبه .

خامسا: إيصال يثبت دفعه رسم التسجيل المعين في النظام الداخلي.

المادة ١٤ : يقدم طلب التسجيل في جدول المتدرجين إلى نقيب المحامين السندي يحديله على أحد أعضاء مجلس النقابة لوضع تقرير عما إذا كانت الشروط القانونية مستوفاة.

يحال الطلب مع التقرير والمستندات على مجلس النقابة للبت فيه وفقا لأحكام هذا القانون .

المسادة 10: يقسدم طلب التسجيل في جدول المتدرجين إلى نقيب المحامين السذي يحسيله علسى أحد أعضاء مجلس النقابة لوضع تقرير عما إذا كانت الشروط القانونية مستوفاة.

يحال الطلب مع التقرير والمستندات على مجلس النقابة للبت فيه وفقا لأحكام هذا القانون.

خامساً: التمانع وحدود ممارسة المهنة :

المادة ١٦ : يمنع الجمع بين المحاماة وبين:

١ – أوسة وظيفة أو خدمة عامة باستثناء عضوية مجلس النواب والمجالس السبادية والإداريسة وسسائر الوظائف والخدمات التي لا يتقاضى من يتولاها مرتبا.

 ٢ - الأعمال التجارية والصناعية والصحافية (ما عدا الصحافة الحقوقية أو العلمية) وبالإجمال جميع المهن التي تستهدف الربح.

٣ - رئاسة أو نيابة رئاسة أو مديرية الشركات على اختلاف أنواعها.

٤ - أعمال الخبراء لدى المحاكم أو غيرها من السلطات أو الهيئات.

الأعمال التي تتتافى واستقلال المحامي أو لا تتفق وكرامة المحاماة.

٢ - رئاسة مجلس النواب والوزارة خلال تولي المحامي هذه المهمات وعليه
 عند البدء في مزاولتها أن ينقطع عن ممارسة المهنة ويعلم النقيب بذلك.

المسادة ١٧: لا يجوز للمحامسي الدي ولي وزارة خلال سنة تلي تركه منصبه، أن يقبل الوكالة بنفسه أو بواسطة محام في قضايا متعلقة بوزارته ومعروضة على المحاكم أو الدوائر أو المجالس الإدارية للمصالح المستقلة الخاضعة لوصاية الوزارة التي كان يتولاها. المادة ١٧مكرر: لا يجوز للمحامي الناتب، أن يقبل الوكالة عن الدولة بنفسه أو بواسطة محام في دعوى للدولة أو لإحدى مؤسساتها أو للمصالح المستقلة. المسادة ١٨٨: لا يجوز للمحامي المنتخب عضوا في إحدى البلديات أن يقبل الوكالة بنفسه أو بواسطة محام في دعوى لتلك البلدية أو ضدها.

المسادة 19: لا يجوز لموظف الحكومة الذي ترك الخدمة واشتغل بالمحاماة أن يقبل الوكالة بنفسه أو بواسطة محام بدعاوى ضد المصلحة التي كان فيها وذلك في خلال السنوات الثلاث التالية لتركه الخدمة.

المسادة ٢٠ : لا يجوز لمن كان قاضياً قبل مزاولة المحاماة أن يقبل الوكالة بنفسه أو بواسطة محام في دعوى كانت معروضة عليه.

المادة ٢١ : لا يجـوز لمن أعطى رأيه في قضية عندما كانت معروضة عليه، بصفته موظفا أو حكما أو خبيرا، أن يقبل بالوكالة في تلك القضية.

## الفحل الثاني

### في التدرج

#### أولاً: في حقوق المتدرج :

المادة ٣٢ : لا يحق المتدرج أن يستعمل صفة المحامي دون أن يضيف إليها صفة المتدرج ولا يحق له أن ينشئ مكتباً باسمه قبل انتهاء تدرجه.

المسادة ٣٣ : للمحامس المتدرج أن يترافع خلال مدة تدرجه باسم المحامي المقيد في مكتبه وذلك لدى المحاكم الآتية:

١ - محاكم الدرجة الأولى واللجان والمجالس على اختلاف أنواعها.

٢ - محكمة استثناف الجنح عن المدعى عليهم فقط.

٣ - محكمة الجنايات عن المتهمين.

المسادة ٢٤ : يكسب المحامي المتدرج حق المرافعة باسمه الشخصي لدى جميع المحاكم حال قيده في الجدول العام.

# الفصل الثالث في واجبات المتدرج

المادة ٧٥: يتولى مجلس نقابة المحامين تنظيم محاضرات تدرج المتدرجين في أوقسات يحددها النقيب. يرأس النقيب أو من ينتدبه محاضرات التدرج، ويستولى إدارتها والمناقشة في مواضيعها وينظم جدولاً بأسماء من يحضرها من المتدرجين.

كـــل مـــتدرج لا يحضر ثلثي محاضرات التدرج على الأقل، يمكن تمديد مدة تدرجه بقرار من مجلس النقابة.

# الفصل الرابـم في انـتـماء التـدرج والتسجيل في جدول المحامين

المسادة ٣٦ الجديدة: بعد انتهاء مدة التدرج يجب على المتدرج الذي يطلب اسمه في جدول المحامين أن يقدم إلى مجلس النقابة:

١ - شــهادة مــن المحامي الذي تدرج في مكتبه تثبت مواظبته على التدرج
 ثلاث سنه ات.

٢ - شهادة من أمانة سر المجلس تفيد حضوره تلثى محاضرات التدرج.

٣ - بيانا بالدعاوى أو القضايا التي شارك في دراستها أو المرافعة فيها
 موقعا منه ومن المحامى الذي تدرج لديه، على مسؤولية كل منهما.

٤ - ايصالات تثبت دفع رسم نقل التسجيل ورسم صندوق التقاعد ورسم
 الاشتراك السنوي الذي يترتب عليه من تاريخ تسجيله في جدول المحامين.

المادة ٢٧ : لمجلس النقابة حق التقدير في تسجيل المتدرج في الجدول المذور أو تمديد مدة تدرجه.

المسادة ٢٨ الجديدة: إذا قضى قرار مجلس النقابة برد طلب انتهاء التدرج والتســجيل في جدول المحامين أو لم يبت بالطلب بالقبول أو بالرد خلال مدة شــهرين من تاريخ تبليغه قرار الرد أو من تاريخ نهاية مدة الشهرين المعينة لبــت الطلب مراجعة محكمة الاستثناف المدنية وفقا الأحكام المواد ٧ و ٨ و ٩ من قانون تنظيم مهنة المحاماة (١).

المادة ٢٩ : ينظم مجلس النقابة جدولا بأسماء المحامين العاملين والمتدرجين وفقا لأحكام نظامه الداخلي.

المادة ٣٠ : إذا تأخر محام عن دفع بدلات اشتراكه ثلاث سنوات دون عذر مشروع يقبله مجلس النقابة يشطب اسمه من الجدول العام بعد إنذاره ومرور شهر على هذا الإنذار ولا يحق له الانتماء إلى النقابة ما لم يدفع رسم القيد مرة ثانية.

# الباب الثالث في تنظيم وإدارة نقابتي المعامين

المادة ٣١ : تـتألف كـل مـن نقابتي المحامين في بيروت وطرابلس من المحامين المنتمين إليها والمقيدين في جداولها.

المسادة ٣٢ : تتمستع كل من النقابتين بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري.

المادة ٣٣ : تتألف أجهزة كل من النقابتين من الجمعية العامة ومجلس النقابة والنقيب.

 <sup>(</sup>۱) انظر د . عبد الفتاح مراد "موسوعة شرح جرائم قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة والقيود والأوصاف الجنائية الخاصة بها " الجزء الثالث ص ٣٣ وما بعدما .

# الفصل الأول الجمعية العامة

المادة ٣٤ : الجمعية العامة هي المرجع الأعلى للمحامين وتعقد اجتماعها العادي كل سنة في أول يوم أحد من تشرين الثاني، وتجتمع اجتماعا غير عادي كلما رأى مجلس النقابة ضرورة لذلك أو في حال تقديم طلب له من ثلث عدد المحامين الذين يحق لهم الاشتراك في هذا الاجتماع.

المسادة ٣٥ الجديدة: يرأس الجمعية العامة نقيب المحامين، وفي حال غياب المسادة ٣٥ البعدم النقباء السابقين عهدا من الحاضرين، ثم أمين السر ثم أكبر أعضاء مجلس النقابة الحاضرين سنا(١).

المسادة ٣٦: تعقد الجمعية العامة العابية في موعدها المحدد بالمادة ٣٥ من هسذا القسانون أما الجمعية غير العادية فتعقد في الموعد الذي يحدده مجلس النقابة ويدعى المحامون العاملون الذين يحق لهم الاشتراك في كل من هاتين الجمعيتيسن بكتب توجه إليهم أو بإعلان ينشر في ثلاث صحف يومية وتعلق نسسخة عنه على باب مركز النقابة وكل غرفة من غرف نقابة المحامين في المنطق التابعة لها.

المادة ٣٧: يعتبر اجتماع الجمعية العامة قانونيا إذا حضره أكثر من نصف عسد الناخبيان الذيان لهام حق الاشتراك في التصويت فإذا لم يكتمل هذا النصاب تكرر الدعوة لاجتماع آخر يعقد بخلال خمسة عشر يوما ويكون هذا الاجتماع قانونيا مهما كان عدد الحاضرين.

تتخذ القرارات بالأكثرية النسبية بما في ذلك نتائج الانتخابات.

<sup>(</sup>١) أنظر د . عبد الفتاح مراد " شرح النظم القانونية والالتصادية والسياسية في مصر والدول العربية " ص ٥٣ وما بعدها .

المسادة ٣٨: لا يشترك في الجمعية العامة ولا يقبل في عدد الناخبين أو المرشحين إلا المحامون العاملون المقيدون في الجدول الذين دفعوا الرسوم السنوية في مواعيدها (١).

المسادة ٣٩ : ١- انستخاب النقيب وأعضماء مجلس النقابة وأعضاء لجنة مسندوق الستعاقد المذكورين في الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من المرسوم الاشتراعي رقم ١٨٠ تاريخ ٢١ أيار سنة ١٩٤٢.

٢ - تدقيق الحساب النهائي للسنة الماضية وموازنة السنة التالية وإقرار هما.

٣ - تحديد بدل الاشتراك السنوي المتوجب على المحامين لصندوق النقابة
 وصندوق النقاعد.

### أولا: تأليف المجلس

المسادة • ؛ : يتألف مجلس نقابة المحامين في بيروت من إثنى عشر عضوا بمسن فسيهم النقيب، ويتألف مجلس نقابة طرابلس من ستة أعضاء بمن فيهم النقيب .

ينظم مجلس النقابة طريقة انتخاب النقيب والأعضاء.

إن النقباء السابقين أعضاء دائمون حكماً في مجل النقابة غير أنهم لا يشتركون في التصويت .

المسادة ٤١ : يجتمع مجلس النقابة بدعوة من النقيب في مهلة ثلاثة أيام من تساريخ كمل انستخاب وتتتخب بالاقتراع السري أمين السر وأمين الصندوق ومفوض قصر العدل .

<sup>(1)</sup> أنظر د . عبد الفستاح مراد "موسوعة التشريع والقضاء والفقه المصرى والمقسار م التطبق المعربي والمقسل المقص التعلق المقصل المقصل المقصل المقصل المقصل المقلم المقارن وذلك في مائة عام " الجزء الثاني ص ٥٥ وما بعدها .

المسادة ٤٢ : مدة و لاية النقيب سنتان. و لا يجوز تجديدها إلا بعد سنتين من انتهاء و لا يته.

المسادة ٤٣ : مدة والاية أعضاء مجلس النقابة ثلاث سنوات. وتنتهي كل سنة والاية ثلث الأعضاء والا يجوز تجديد انتخاب أي عضو أكثر من مرة إلا بعد سنتين من انتهاء والايته.

أحكام مضافة بالقانون رقسم ٨٣/٢١ الصادر بستاريخ ٩٨٣/٨/٢٦ (ج.ر.عدد ٣٧):

في الحالات الاستنافية التي يجري فيها انتخاب أكثر من ثلث الأعضاء دفعة واحدة تجري القرعة بين الأعضاء المنتخبين فور انتهاء عملية الانتخاب وفي أول جلسسة يعقدها مجلس النقابة لتأمين تطبيق مبدأ التبديل السنوي بمقدار الثلث المنصوص عليه في الفقرة الأولى، وتستثنى من القرعة عضوية النقيب خسلال ولايته كنتيب وتعتبر ولاية العضو الخارج بالقرعة ولاية كاملة مهما كانت مدتها.

تجري القرعة على أعضاء مجلس نقابة محامي بيروت المنتخب سنة ١٩٨١ فسور نفاذ هذا القانون لإسقاط عضوية ثلثي أعضائه. وبعد انتخاب الأعضاء البديليسن تجري قرعة أخرى بينهم لاختيار أربعة أعضاء منهم تكون ولايتهم استثنائيا لمدة سنتين بدلا من ثلاث.

المادة ٤٤ : لا ينتخب محام نقيباً ما لم يكن قد مضى على تسجيله في جدول المحامين العاملين عشرون سنة على الأقل وما لم يكن عضوا في مجلس النقابة .

المسادة ٤٥: يقدم الترشيع لمنصب النقيب وعضوية مجلس النقابة إلى مجلس النقابة إلى مجلس النقابة على الأقل ممن يحق لهم الاشتراك في الجمعية العامة.

يــرفض الترشــيح المقدم بعد الأول تشرين الأول من السنة التي يجري فيها الانتخاب .

المسادة ٤١ : على مجلس النقابة أن يتحقق من استيفاء الترشيح الشروط القانونية وأن يصدر قراره بقبول أو رفضه قبل العاشر من تشرين الأول، وإلا اعتبر مقبولا.

المادة ٧٤: إن القرار بقبول الترشيح أو برفضه يقبل الاستثناف من كل ذي مصلحة بمهلة ثلاثة أيام من تاريخ إيداع القرار ديوان النقابة.

تبت محكمة الاستئناف في غرفة المذاكرة بالموضوع خلال ثلاث أيام.

المادة 4.4 : يجري الانتخاب بالاقتراع السري وتحدد سائر القواعد الأصولية للانتخاب في النظام الداخلي.

المادة ٤٩: يعتبر فاتزا من نال الأغلبية النسبية من أصوات المقترعين وفي حال التساوي حال التساوي يفوز الأكبر سنا.

المادة ٥٠ : إذا شغر منصب النقيب لي سبب تدهى الجمعية العامة في مهلة ثلاثين يوما من تاريخ شغور المنصب لانتخاب نقيب جديد إذا كانت المدة الباقية من الولاية تزيد على سنة اشهر والنقيب المنتخب في هذه الحالة يتمم ما بقي من مدة ولاية النقيب المابق، أما إذا كانت المدة الباقي من الولاية أقل من ستة أشهر فيتولى أمين السر منصب النقيب بالوكالة حتى نهاية الولاية. المسادة ٥١ : إذا شمغر مركز من مراكز أعضاء مجلس النقابة فيشغل هذا المركوز الرديف الدي نال في آخر انتخاب المعدد الكبر من الأصوات بعد الفازين .

عـند عـدم وجود رديف أو عندما يشغر مركزان أو اكثر حتى الثاثين يتابع مجلـس النقابة أعماله مؤلفا من الأعضاء الباقين حتى أول جمعية ينتخب فيها من يملأون هذه المراكز الشاغرة (١٠).

إذا شـــغر ثلـــثا المرتكــز قبل أول تموز فتدعى الجمعية العامة غير العادية لانتخاب من يملأون هذه المراكز.

في جميع الحالات السابق ذكرها يحل الخلف محل سلفه فيما بقي من مدة عضويته.

المسادة ٥٢ : يعتبر مجلس النقابة منحلا إذا زاد عدد المراكز الشاغرة عن التثثين، وفي هذه الحال تدعى الجمعية العامة غير العادية لاتتخاب عام لأعضاء مجلس النقابة، أما النقيب فيبقى في منصبه.

المسادة ٥٣: يعتبر مستقلا كل عضو من أعضاء مجلس النقابة يتغيب عن اجتماعاته ثلاث مرات متثالية دون عذر مقبول.

#### ثانيا: اجتماعات مجلس النقابة

المسادة ٤٠ : لا تكون جلسات المجلس قانونية إلا إذا انعقدت في مواعيدها المحددة أو في المواعيد التي يعينها النقيب.

المسادة ٥٥: لا تكون جلسات المجلس قانونية إلا بحضور الأغلبية المطلقة من أعضائه.

المادة ٥٦ : تصدر قرارات المجلس بالأغلبية النسبية وإذا تساوت الأصوات رجحت الجهة التي صوت بجانبها النقيب.

<sup>(</sup>١) أنظر د . عبد الفتاح مراد " شرح النصوص العربية لاتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية " ص ٨٠ وما بعدها .

المادة ٥٧ : ١ - البت في طلبات الانتماء إلى النقابة وطلبات التعيين في الوظائف النقابية.

- ٢ وضع النظام الداخلي للنقابة وتعديله وسائر الأنظمة المتعلقة بالنقابة.
  - ٣ تحديد رسم القيد وتعديله واستيفائه.
    - ٤ تتفيذ مقررات الجمعيات العامة.
    - ٥ تتظيم الموازنة السنوية وتتفيذها.
  - ٦ التدخل بين المحامين بشأن النزاعات المتعلقة بممارسة مهنتهم.
    - ٧ تمثيل النقابة في المؤتمرات الدولية المهنية.
    - ٨ -- مخابرة السلطات والأشخاص في الأمور المختصة بالنقابة.
      - ٩ السعى لقبول المتدرجين في مكاتب المحامين.
        - ١٠ السهر على مسلك المحامين.
      - ١١ إصدار تعليمات للمحامين تتعلق بممارسة مهنتهم.
- ١٢ الإشراف على غرف المحامين وعلى جميع المؤسسات التابعة للنقابة.
- ١٣ مــنح الإجــازات لمساعدي المحامين بممارسة مهنتهم وتحديد شروط
  - تلك الإجازات .
  - ١٤ تنظيم التدرج وإعطاء القرار بانتهائه أو إطالة مدته.
  - ١٥ (ألغيت هذه الفقرة بالقانون رقم ١٨/٨٧ تاريخ ٢/١٢/١٨)
- ١٦ إنشاء جوائز مالية تصرف من صندوق النقابة لمن يضعون مؤلفات عليمة قيمة.
  - ١٧ إعطاء الإعانات المالية للمحامين.
  - المادة ٥٨ : يمثل النقيب النقابة ولع على الأخص الصلاحيات الآتية:
    - ١ الإشراف على إدارتها والدفاع عن حقوقها.

٢ – رئاســة الجمعية العامة ومجلس النقابة وتتفيذ قرارات كل منهما وتوقيع العقود التي يوافقان عليها (١).

٣ - التقاضي باسم النقابة وحق التدخل بنفسه أو بواسطة عضو من المجلس يخستاره هدو في كل قضية تهمها أو تهم أحد المحامين واتخاذ صفة المدعي الشخصي في كل قضية تستعلق بأفعال تؤثر في كرامة النقابة أو أحد أعضائها.

٤ - تعيين مصن للنقابة في مراكز كل دائرة قضائية وتحديد صرحياته
 واقالته.

ه - تعيين المحامين الذين يكفلون الدفاع عن الذين يمنحون المعونة
 القضائية.

والمحامين الذين يكفلون عند الاقتضاء الدفاع عن المتهمين والأحداث.

٦ - العمل على حل الخلافات الناشئة بين المحامين في أمور مهنية.

# الباب الرابع في حقوق المحامين وواجباتهم الفصل الأول في حقوق المعامين وامتيازاتهم

أولا: في الاستشارات والوكالات

المسادة ٥٩ الجديسدة: لا يجوز توكيل غير المحامين أدى المحاكم ويجب توكيل المحامى حيث نص القانون على ذلك وفي الحالات الأتية:

١ - أمام محكمة الجنايات.

٢ - أمام محكمة التمييز والقضاء الإداري في جميع القضايا.

<sup>(</sup>١) أنظر د . عبد الفتاح مراد "موسوعة ضريبة المبيعات " ص ١٢ وما بعدها .

٣ - أمام محكمة الاستتناف في جميع القضايا المدنية والشرعية والمذهبية.

٤ - أمسام محكمسة الدرجة الأولى في القضايا المدنية غير المقدرة باستثناء دعاوى الأحوال الشخصية وفي القضايا الأخرى التي تتجاوز فيها قيمة المنازع فيه (ثلاثمائة ألف ليرة البنانية).

٥ - أمام محاكم القضاء المستعجل باستثناء الطلبات الرجائية.

٦ - أمام دوائر التنفيذ لأجل تنفيذ الأحكام والسندات وسائر العقود والصكوك
 التي تزيد على ثلاثمائة ألف ليرة لبنانية.

٧ - أمام لجان الاستملاك الاستثنافية.

المسادة ١٠ الجديدة: كل شركة مغفلة وكل شركات الأموال بما فيها الشركة المحسودة المسؤولية يبلغ رأسمالها المدفوع مليون ليرة وما فوق، عاملة في البنان سواء كان مركزها الرئيسي في الراضي اللبنانية أو كان لها فروع فيها، ملزمة بأن توكل محاميا دائما من المحامين العاملين المقيدين في جدول النقابة بأتعاب سنوية(١).

وإذا كان للشركة فرع في لبنان الشمالي يجب أن يمون لهذا الفرع محام خاص به من المحامين العاملين المقيدين في جدول نقابة محامي طرابلس. وعلى المحامي إعلام النقابة بهذا التوكيل تحت طائلة الملاحقة التأديبية.

لا تســجل شركة تجارية منصوص عنها في هذه المادة بعد نشر هذا القانون ما لم تثبت تقيدها بهذا الموجب.

المادة 11 الجديدة: لا يحق للمحامي أن يقبل توكيلا بأتعاب سنوية عن أكثر من خمس شركات تجارية من الشركات الملزمة بتوكيل محام وفقاً للمادة ٦٢ من قانون تنظيم مهنة المحاماة.

 <sup>(</sup>١) إنظر د . عبد الفتاح مراد " شرح النصوص الإنجليزية الاتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية " ص ٣٣ وما بعدها .

المادة ٦٢ : (ألغيت بالقانون المنفذ بالمرسوم رقم ٣٨٥ تاريخ ٢١/١/١٣). ثانيا: الوكالة بالمرافعة :

المادة ٦٣ : يعهد إلى المحامي بالمرافعة، بوكالة رسمية صادرة عن موكله، أو بتكليف من نقيب المحامين.

المادة ٦٤: يكلف المحامي بالمرافعة من قبل النقيب في الحالات التالية: ١ - منح المعونة القضائية لأحد المتقاضين (١).

٢ - رفض محامين عديدين قبول الوكالة في دعوى محقة.

 ٣ - طلب محكمة الجنايات أو محكمة الأحداث تعيين محام للدفاع عن متهم أو حدث لم يعين محاميا عنه.

٤ - وفاة محام أو شطب اسمه أو وقفه أو الحجز عليه واستحالة قيامه
 بوكالته.

 فـــي هـــذه الحالـــة تتحصر مهمة المحامي المكلف في اتخاذ إجراءات مؤقتة للمحافظة على مصالح موكل ذلك المحامي إلى أن يختار محاميا.

المسادة ٩٥: يخصرص لصندوق نقابة المحامين عن الوكالات المنظمة لهم ضمن نطاقها ربع الحصمة العائدة للكتاب العدل عن الرسوم المستوفاة عن هذه الوكالات.

(فقرة مضافة بالقانون ۱۸/۱۸ تاریخ ۱۸/۱۲/۱۸) .

وتستوفى هذه الحصة بموجب طابع خاص تصدره كل من نقابتي بيروت وطـرابلس وعلـى كاتـب العدل أن يلصق هذا الطابع على الوكالات التي بنظمها.

<sup>(</sup>۱) أنظر د . عبد الفستاح مراد " برنامج CD موسوعة مراد الجنائية للقواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية في ۷۷ عاماً منذ إنشاء المحكمة عام ۱۹۳۱ حتى عام ۲۰۰۷ وطرق نقض الأحكام في القوانين العربية " .

ثالثًا: في أتعاب المحاماة:

المسادة ٦٦ : للمحامسي الحق ببدل أتعاب عن الأعمال التي يقوم بها ضمن نطاق مهنته، وباستيفاء النفقات التي يبذلها في سبيل القضية التي وكل بها. المادة ٦٧ الجديدة : يحدد بدل الأتعاب باتفاق يعقده المحامي مع موكله وإذا

المادة ٢٧ الجديدة: يحدد بدل الأتعاب باتفاق يعقده المحامي مع موكله وإذا تجاوز هذا البدل في المواد المدنية ٢٠ بالمائة بالنسبة لقيمة المنازع فيه جاز القضاء تخفيضه.

وفي حال عدم تحديد بدل الأتعاب باتفاق خطي، يعود للقضاء تحديدها بعد أخذ رأي المنقابة، ويراعى في ذلك أهمية القضية والعمل الذي أداه وحالة الموكل.

وفي حال وجود اتفاق خطى معقود لبن الموكل والمحامي يحق للمحامي تنفيذه بواسطة دائرة الإجراء بعد اخذ الإذن من النقيب أصولا وفقا للفقرة الأولى من المادة ٧٣ من هذا القانون.

تفصل محكمة الاستثناف الناظرة بقضايا الأتعاب الاعتراضات الواردة على تتفيذ الاتفاق الخطي وذلك وفقا للأصول الموجزة وقرارها مبرم لا يقبل أي طريق من طرق الطعن. كما أن تقديم الاعتراض لا يوقف التنفيذ إلا إذا قضت محكمة الاستثناف خلاف ذلك (1).

عـند انـتهاء كل وكالة بأتعاب سنوية من قبل الموكل دون سبب مشروع أو عـند عجــز الوكيل الثابت الدائم عن العمل، أو عند تقاعده أو وفاته، يترتب علــى الموكل تعويض للوكيل أو لورثته قدره شهر واحد عن كل سنة توكيل على أساس آخر أتعاب أو تعويضات سنوية تقاضاها.

<sup>(</sup>¹) أنظــر د . عــبد الفــتاح مــراد " برنامج CD موسوعة شرح جرائم قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة والقيود والأوصاف الجنائية الخاصة بها ".

بعد عشرين سنة توكيل، للوكيل السنوي البالغ من العمر ستين عاما أن يطلب إعناءه من الوكالة. وعلى الموكل في هذه الحال، التعويض المبين في البند السابق.

المسادة ٦٨ : إذا تفرغ عرن الدعوى دعاوى غير ملحوظة حق للمحامي المطالبة ببدل أتعابه عنها.

المسادة ٩٠: إذا عسزل الوكسيل نفسه لأسباب تبرز هذا الاعتزال جاز له المطالبة ببدل أتعابه عن الأعمال التي قام بها أما إذا عزله موكله دون مبرر فيجوز له المطالبة بكامل أتعابه (١).

المسادة ٧٠: يعتبر بدل أتعاب المحامي من الديون الممتازة على أن لا يمس هذا الامتياز الحقوق التي ينص القانون على اعتبارها ممتازة والحقوق العينية المسجلة قبل رفع الدعوى أو طلب بدل الأتعاب.

المسادة ٧١ الجديدة : يحق للمحامي في مختلف دعاوى الأتعاب أن يقاضي ببدل أتعابه وبالنفقات بعد نيله إذنا من النقيب.

يعين الرئيس الأول لمحكمة الاستثناف أحد رؤساء غرف المحكمة للنظر في الطلب وسماع الطرفين والاستثناس برأي مجلس النقابة.

إن القسرار السذي يصدره الرئيس المعين يقبل الاعتراض أمام الغرفة التي يرأسها الرئيس الأول. ويحق للرئيس الأول أيضا إحالة هذا الاعتراض إلى غير الغرفة التي صدر عن رئيسها القرار المعترض عليه.

يقدم الاعتراض تحت طائلة الرد في مهلة خمسة عشر يوما تبدأ من تاريخ إبلاغ القرار.

إن القرار الصادر نتيجة الاعتراض، لا يقبل أي طريق من طرق الطعن.

<sup>&</sup>lt;sup>(۱)</sup> أنظر د . عبد الفتاح مراد "موسوعة مراد لشرح قوانين الضرائب والمحاسبية والمراجعة القانونية " الجزء الثالث من ٧٥ وما بعدها .

إن الدعساوى العالقة أمام المحاكم المختصة وفقا للقوانين السابقة يفصل بها وفقا لنص الأحكام التي أقيمت في ظلها.

## رابعاً: في الحصائات والضمائات :

المسادة ٧٧ :حسق الدفساع مقدس، فلا يسأل المحامي، ولا يترتب عليه أي دعوى بالذم أو القدح أو التحقير كم جراء المرافعات الخطية أو الشفهية التي تصدر عنه ما لم يتجاوز حدود الدفاع.

المادة ٧٣: لا يجوز التوقيف للاحتياطي في دعوى الذم أو القدح أو التحقير التسي تقام على محام بسبب أقوال أو كتابات صدرت عنه أثناء ممارسته مهنته. ولا يجوز أن يشترك برؤية الدعوى أحد قضاة المحكمة التي وقع فيها الحادث.

المسادة ٧٤ : (الفيت بالقانون رقم ٧٨/١٨ تاريخ ٧٨/١٢/١٨ واستعيض عنها بالنص التالي):

\_ كـل جـرم يقـع على محام أثناء ممارسته المهنة أو بسبب هذه الممارسة يعـرض الفـاعل والمشترك والمتدخل والمحرض للعقوبة نفسها التي يعاقب بهـت عـن وقـوع ذلك الجرم على قاض على أن يخضع لطرق المراجعة العادية.

المسادة ٧٥ : (العنيت بالقانون المنفذ بالمرسوم رقم ٣٨٥ تاريخ ٧١/١/١٣ واستبدلت بالنص التالي):

كل قرار يقضي بتفتيش مكتب محام أو بحجز أموال موجودة فيه أو بجرد موجوداته لا ينفذ إلا بعد انقضاء ٢٤ ساعة على الأقل على ايداع صورة عنه مركز النقابة التي ينتمي إليها مع دعوة موجهة النقيب لحضور الإجراءات بنفسه أو بواسطة عضو ينتدبه لهذه الغاية من أعضاء مجلس النقابة.

المسادة ٧٦ : (الغيست بالقانون المنفذ بالمرسوم رقم ٣٨٥ تاريخ ٧١/١/١٣ رواستبدلت بالنص التالي):

لا يجموز وضع الختام على مكتب محام بداعي تحصيل ضريبة أو رسم إلا يجموز وضع الختام على الأقل على إنذار صاحب العلاقة خطيا وإشعار مركز النقابة التي ينتمي إليها بالأمر وكل ذلك مع مراعاة أحكام المادة ١٢ مسن المرسوم الاشتراعي رقم ١٤٧ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢ والمادة ١٣ من المرسوم ١٩٥٩/١٢/١٢ ووضع محضر بذلك.

المسادة ٧٧ : باسستثناء حالة الجرم المشهود، لا يستوجب محام عن جريمة منسوبة إلسيه قسبل إيسلاغ الأمسر لنقيب المحامين الذي يحق له حضور الاستجواب بنفسه أو بواسطة من ينتدبه من أعضاء مجلس النقابة.

لا يجوز ملاحقة المحامي لفعل نشأ عن ممارسة المهنة أو بمعرضها إلا
 بقرار من مجلس النقابة بإذن بالملاحقة ومجلس النقابة يقدر ما إذا كان الفعل ناشئا عن المهنة أو بمعرضها.

يجب إصدار القرار بالإذن بالملاحقة أو رفضه خلال شهر من تاريخ
 إيلاغ النقيب وقوع الفعل بكتاب خطي، فإذا انقضت مهلة الشهر ولم يصدر
 القرار يعتبر الإذن واقعاً ضمناً.

(الغيت الفقرة الأخيرة من هذه المادة بموجب القانون رقم ٧٨/١٨ تاريخ ١٨/ ١٩٧٨/١٢ واستبدلت بالنص التالي):

تقيل قرارات مجلس النقابة وقرارات لجنة إدارة صندوق التقاعد الطعن أمام محكمة الاستثناف بمهلسة عشرة أيام تلي التبليغ على أن ينضم إلى الهيئة الحاكمية عضوان من مجلس النقابة ويختارهما المجلس المذكور من بين أعضائه.

تخستار لجنة إدارة صندوق النقاعد هذين العضوين من أعضائها عندما يكون الأمر مختصا بهذا الصندوق.

# الفصل الثاني في واجبات المعامي

المسادة ٧٨ : علسى المحامسي أن يتقديد في جميع أعماله بمبادئ الشرف والاستقامة والنزاهة وأن يقوم بجميع الواجبات التي يفرضها عليه هذا القاتون وأنظمة المحاماة وتقاليدها.

المسادة ٧٩: يحظر علسى المحامي الاتصال بشهود القضية الموكولة إليه والاسستماع إلسى شسهاداتهم قبل أدائها، أو البحث معهم في أمر يتعلق بتلك الشهادات.

المادة ٨٠: يحظر على المحامى شراء حقوق منازع عليها.

المسادة ٨١ : يجسوز إنشساء شركات مننية تضم محامين بالاستثناف بصفة شركاء، ويكون موضوع هذه الشركات المننية ممارسة مهنة المحاماة.

يجسب أن يكون صك الشراكة خطياً أو يسجل لدى نقابة المحامين وكذلك كل تعديل يطرأ عليه، ولا يجوز للمحامين الذين يشتركون أو يتعاونون في مكتب واحد أن يسترافع أحدهم ضد الآخر، وأن يمثلوا في المعاملات والقضايا فريقين مختلفي المصالح.

المسادة ٨٢ : يجب أن يكون للمحامي مكتب في منطقة النقابة التي ينتمي البها، ولا يحق له أن يتخذ لنفسه أكثر من مكتب واحد.

المادة AT: يحظر على المحامي السعي لاكتساب الزيائن سواء بوسائل الدعاية أو باستخدام الوسطاء أو السماسرة أو بغير ذلك من الوسائل ولا يجوز له أن يخصص حصة من بدل أتعابه لشخص من غير المحامين. المادة A : يحظر على المحامي الإعلان عن مكتبه. ولا يحق له أن يعلق على مدخله أكثر من لافتة تحمل اسمه.

المسادة ٨٥: إن المحامي مسؤول تجاه موكله عن أداء مهمته وفقا لنصوص القانون ولمضمون وكالته.

المادة ٨٦ الجديدة: المحامي أن يعتزل الوكالة بعد قبولها شرط أن يبلغ هذا الاعتزال لموكله وللمحكمة، وأن يتخذ الحيطة اللازمة لمنع وقوع ضرر على موكله من جراء اعتزاله (١).

إذا لسم يتمكن المحامي لأي سبب من الأسباب، خصوصاً في حالة محل إقامة الموكسل، مسن إيسلاخ هذا الأخير اعترال الوكالة، يرفع الأمر إلى المحكمة السناظرة بالسنزاع فستقرر بصورة قطعية صحة الاعترال بعد أن يثبت لديها تعذر إيلاغه إلى الموكل. في هذه الحالة تعفى المحكمة المحامي من تمثيله موكلسه ويصسار إلى إيلاغ هذا الأخير إجراءات المحاكمة اللاحقة للاعترال وفقاً للأصول القانونية.

المادة AV : على المحامي عند انتهاء مهمته أن يعيد إلى موكله المستندات التي استلمها منه إذا طلب إليه ذلك.

يسقط حق الموكل بطلب استعادة المستندات بعد مرور خمس سنوات على انتهاء القضية.

المادة ٨٨: لا يجوز المحامي أن يقبل الوكالة عن خصم موكله أو أن يبدي لله أية معونة ولو على سبيل الرأي في الدعوى التي سبق له أن قبل الوكالة فيها أو في دعوى ذات علاقة بها ولو بعد انتهاء وكالته.

<sup>(1)</sup> أنظر د . عبد القبتاح مبراد "شرح جرائم التهرب الضريبي في القوانين المصرية والقانون المقارن " ص ٨٩ وما بعدها .

المادة ٨٩: لا يجوز للمحامي الذي يتقاضى أتعاب محاماة سنوية أو شهرية عن الدعاوى أو الاستثمارات أن يقبل أية دعوى أو يعطي أية استشارة لخصم موكله.

المسادة ٩٠: لا يجسوز المحامسي أن يفشي سرا أؤتمن عليه أو عرفه عن طسريق مهنسته ولسو بعد انتهاء وكالته ولا يجوز أداء شهادة ضد موكله في الدعوى التي يتولى فيها أو كان وكيلا فيها.

المادة ٩١: ١ - على المحامي، عندما يعهد إليه بالوكالة بدعوى ضد زميل له أو لأن يقيم عليه دعوى شخصية قبل استحصاله على إذن من النقيب.

٧ - يقسدم طلب الإذن إلى النقيب الذي يبت فيه إذا لم يستطع التوفيق بين المتناز عين في مهلة لا تتعدى الثلاثين يوما من تاريخ تسجيل الطلب في قلم النقابة.

وفي حالة انقضاء المهلة دون البت بالطلب يعتبر الإذن قائما عفوا ويحق لكل مسن الفرقاء الاعتراض على قرار النقيب الصريح أو الضمني. وعلى مجلس السنقابة البست بالاعتراض في مهلة ثلاثين يوما من تاريخ وروده وإلا اعتبر الاعتراض مردودا.

٣ - يقبل قرار مجلس النقابة الصريح أو الضمني بهذا الخصوص الاستثناف
 وفقا للأصول المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة المعدلة من المادة ٧٩.

3 - خلاف الفقرة الأولى من هذه المادة لا يجوز للمحامي بصورة استثنائية كلية قبول الوكالة في الدعاوى المدنية لاتخاذ التدابير الاحتياطية على الموال للمحافظة على الحقوق المعرضة للضياع وذلك قبل الاستحصال على إذن من النقيب، على أن يستقدم بطلب الإذن ضمن مهلة لا تتعدى العشرة أيام من تاريخ اتخاذ مثل هذه التدابير. المادة ٩٢ : على المحامي أن يرتدي رداء المحامين الخاص عند مثوله أمام المحاكم .

# الباب الغامس في انضباط المحامي الفصل الأول في المجلس التأديبي

المسادة ٩٣: يستألف المجلس التأديبي من النقيب أو من ينتدبه رئيسا ومن عويسن يخستارهم النقيسب لمدة سنة من مجلس النقابة ويجوز أن يكون أحد العضسوين مسن المحاميسن المقيدين في الجدول العام منذ عشر سنوات على الأقل.

ترتدي هيئة مجلس التأديب رداء المحامين الخاص ومثلها المحامي الماثل أمامها ووكيله.

المسادة ٩٤: يجوز رد أعضاء المجلس التأديبي أو أحدهم عند وجود سبب من أسباب رد القضاة المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات المدنية. ينظر في طلب الرد مجلس النقابة ويفصل فيه وفقا لأصول رد القضاة.

# الغصل الثاني

## فع العقوبات

المسادة ٩٥ النقيب المحامين أن يوجه تتبيها أخويا إلى أحد المحامين عند وقوع مخالفة بسيطة من قبله دون إحالته على مجلس التأديب.

المسادة ٩٦ : كل محام، عاملا كان أو متدرجاً، يخل بواجبات مهنته المعينة بهذا القانون أو يقدم أثناء مزاولة تلك المهنة أو خارجا عنها، على عمل يحط مــن قدر هــا، أو يسلك مسلكا لا يأتلف وكرامتها يتعرض للعقوبات التأديبية الأتهة:

- ۱ التنبيه.
  - ٢ اللوم.
- ٣ المنع من مزاولة المحاماة مدة لا تتجاوز الثلاث سنوات.
  - ٤ الشطب من جدول النقابة (١).

المسادة ٩٧ : إن مدة المنع المؤقت من مزاولة المحاماة لا تدخل في حساب مدة المتدرج ومدة النقاعد وسائر المدد المعينة لتولى الوظائف النقابية.

المسادة ٩٨ : لمجلس التأديب عند حكمه على محام بعقوبة المنع مؤقتاً من ممارسة المهنة أن يقضي بفقرة خاصة من قراره بحرمان ذلك المحامي من حق انتخابه عضوا في مجلس النقابة مدة لا تتجاوز عشر سنوات.

إن هذه العقوبات الإضافية تكون إجبارية في حالة الحكم على محام بسبب إخلاله عن قصد في واجب تفرضه عليه وظيفة تقابية أسندت إليه.

# الفصل الثالث أصول المحاكمة

المسادة ٩٩ : لا يحسال محسام أمام مجلس التأديب إلا بناء لقرار من النقيب يصدر معفويا أو بناء على شكوى أو أخبار مقدم له.

لا تجوز إحالة المحامي على مجلس التأديب إلا بعد استماعه من قبل النقيب أو من ينتدبه، أو عند تخلفه عن الحضور الاستماعه رغم دعوته.

<sup>(</sup>١) انظر د. عبد الفتاح مراد "موسوعة مراد الجنائية للقواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية في ٧٧ عاماً منذ إنشاء المحكمة ١٩٣١ حتى ٢٠٠٢ وطرق نقبض الأحكام في القوانين العربية " الجزء الرابع ص ٧١ وما عدماً.

وعلى النقيب أن يسهر على سرعة الفصل بالقضية.

المادة ١٠٠ : إن انفصال المحامي عن المحاماة لا يمنع محاكمته تأديبيا على أفعال ارتكبها قبل انفصاله.

المسادة ١٠١: على كل محكمة تصدر حكما جزائيا بحق المحامي أن تبلغ نسخة من هذا الحكم إلى نقيب المحامين.

المسادة ٢ • ١ : يعتمد مجلس التأديب طرق التحقيق والمحاكمة التي يرى فيها ضسمانة لحقسوق الدفاع وحسن سير العدالة وللمحامي المحال الحق بتوكيل محام واحد.

المسادة ١٠٣ : تجري المحاكمة أمام المجلس بصورة سرية وتبلغ الدعوات والأحكام وفقاً للأصول.

المسادة ١٠٤ : تسبلغ قرارات مجلس التأديب لنقيب المحامين والنيابة العامة الاستثنافية في مهلة عشرة أيام من تاريخ صدورها.

# الفصل الرابع

# طرق المراجعة

المسادة ١٠٥ : إن الأحكام التأديبية الصادرة بصورة غيابية تقبل الاعتراض مسن المحامي المحكوم عليه في مهلة عشرة أيام تلي تبليغه الحكم شخصيا أو بكتاب مضمون مع إشعار بالوصول، وعلى المجلس التأديبي أن ينظر في الاعتراض ويصدر قراره بشأنه في مدة خمسة عشر يوما تلي تقديم استدعاء الاعتراض.

للمحامسي وللنسيابة العامسة الاستتنافية الحق باستثناف كل قرار يصدر عن المجلس التأديبسي وكلا الاستثنافين يجب أن يقدم في الأيام العشرة التي تلي التبليغ.

إن استثناف القرارات العسادرة عن المجلس التأديبي يرفع إلى محكمة الاستثناف التي يقصل فيه بجلسة سرية بعد أن تضوف إلى هيئتها عضوين من مجلسن السنقابة يختارهما المجلس المذكور من بين الأعضاء الذين لم ينظروا في الدعوى بداية وللمستأنف الحق في توكيل محام واحد عنه.

المادة ١٠١: يحق لمن صدر حكم تأديبي بشطب اسمه من جدول النقابة أن يطلب بعد مصني خمس منوات كاملة على صدور ذلك الحكم إلى مجلس السنقابة إعادة تسجيل اسمه في جدول المحامين، فإذا رأى المجلس أن المدة التسي مضست كافية لإزالة أثر ما وقع منه قرر إعادة تسجيل، وإذا رفص المجلس الطلب فلا يجوز تجديده إلا بعد مرور سنتين ولا يجوز تجديد الطلب بعد رفضه مرتين.

# الباب السادس الفصل الأول العقوبات

المسادة ١٠٧ الجديدة: يعاقب بالحبس من سنة أشهر إلى ثلاث سنوات وبالغرامة من خمسة وعشرين ألف إلى مائة ألف ليرة لبنانية، كل شخص انتحل صفة المحامى أو زاول المحاماة بدون حق.

المسادة ١٠٨ الجديدة: يعاقب بالحبس من سنة أشهر إلى ثلاث سنوات وبالفرامة من خمسة وعشرين ألف إلى مائة ألف ليرة لبنانية كل محام مارس المحامساة بعد منعه من ممارستها أو في أثناء مدة منعه المؤقت من ممارستها أو شطب اسمه من جدول المحامين بموجب قرار تأديبي مبرم.

المسادة ١٠٩ : يعاقسب بالحبس حتى الشهر وبالغرامة من عشر ليرات إلى مائسة لسيرة كل شخص يعطى استشارات حقوقية دون أن يكون محاميا أو أستاذا في معهد الحقوق. المادة ١١٠ : يعاقب بالحبس من شهر إلى سنة، وبالغرامة من خمسين ليرة السي ألسف لسيرة أو بساحدى هاتين العقوبتين كل شخص يسعى لقاء عمولة الاكتساب زبائن الأحد المحامين (١).

وإذا كان هذا الشخص من الموظفين العامين فتشدد عقوبته ضمن الحدود المعينة بالمادة ٢٥٧ من قانون العقوبات.

يطرد كل سمسار من قصر العدل من قبل النيابة العامة بناء على طلب نقيب المحامين، وإذا كسرر الدخول إليه دون سبب مشروع يعاقب بالحبس من أسسبوع إلى مائة ليرة أو بإحدى هاتين العقوبتين.

المسادة ۱۱۱: يتعرض للعقوبة المعينة بالفقرة الأولى من المادة السابقة كل محام يستعين بأحد السماسرة لاكتساب الزبائن، ويمنع من مزاولة المحاماة مدة سنة على الألل وعند التكرار يمنع من ممارسة مهنته (٢).

#### الغطل الثاني

## أعكام هفتلفة وتمابير انتقالية

المسادة ١١٢ : لتقيب المحامين أن يسمح لمحام أجنبي بالترافع أمام المحاكم اللبنانسية في قضي معينة شرط المقابلة بالمثل في النقابة التي ينتمي إليها هذا المحامى.

<sup>(</sup>۱) أنظر د . عدد الفتاح مراد "شرح قواتين الرسوم القضائية ورسوم التوثيق والشهر العقاري " ص ٨١ وما بعدها .

<sup>(؟)</sup> أنظسر د . عبد الفستاح مراد "موسوعة التشريع والقضاء والفقه المصرى والمقسارن – التطيق على النصوص الكاملة للتشريعات المصرية بأحكام النقض والإدارية والدستورية وأراء الفقه المقارن وذلك في مائة عام " الجزء الرابع ص ٥٠ وما بعدها .

المسادة ١١٣ الجديدة: تبلغ أوراق مجلس النقابة وقراراته وأحكام المجلس التأديب وفقا القانون وللأصول التي التأديب وفقا القانون وللأصول التي يحددها النظام الداخلي للنقابة (١).

المادة ١٩٤٤: ألغي قانون تنظيم مهنة المحاماة الصادر في ١٣ اكانون الأول ١٩٤٥ وجميع النصوص المخالفة لهذا القانون أو التي لا تأتلف وأحكامه. المادة ١٩٥٥: يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

<sup>(</sup>۱) أنظر د . عبد الفستاح مسراد " تشريعات الملكية الفكرية في الدول العربية والمعايسير الدولية - دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومعايير حقوق المؤلف العالمية والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية " ص ٩٦ وما بعدما .

## الفصل الثانى

# قانون رقم ۱۲ لسنة ۱۹۸۸ بشأن صنموق تقاعد

# معامي بيروت وطرابلس

الفصل الأول أحكام عامة (لمادة الأولى)

أنشئ لكل من نقابتي المحامين في بيروت وطرابلس صندوق خاص للتقاعد.

الفط الثاني موارد الصدوق (المادة الثانية)

موارد هذا الصندوق هي:

أ- مساهمة الدولة.

— الاستحضار ولاتحة المدعى عليه الأولى وطلبات التدخل ولاتحة المطلوب لإخاله الأولى عليه الأولى وطلبات التدخل ولاتحة والإدارية والعسكرية ولدى مجالي العمل التحكيمية واللجان القضائية والإدارية التي لها الصفة القضائية بداية واعتراضا واستثناقا وتمييزا وإعادة محاكمة واعتراض الغير ومداعاة الدولة بشأن المسؤولية الناجمة عن أعمال القاضي.

طلب التتفيذ واستدعاء الحجز على أنواعه.

- الوكالات لدى جميع المحاكم المذكورة أعلاه ولدى جميع دوائر التتفيذ وفي كل درجة من درجات المحاكمة.

اتخاذ صدفة المدعى الشخصي أو استدعاء الشكوى الجزائية وجواب المدعى عليه بداية واستثناقا وتمييزا ولدى قضاة التحقيق والهيئات الاتهامية. ويكون الصاق هذه الطوابع الزاميا لدى تقديم الأوراق المبيئة أعلاه إلى المحاكم سواء قدمها المحامى أو مثل بعد تقديمها.

أِن الوكالات العامة تخضع لطابع المرافعة في كل قضية على حدة وفي كل برجة من درجة المحاكمة (١).

ج – الطابع التقاعدي المنصوص عنه في المادة (١٥) من قانون ١٢/١٨/ ١٩٧٨ يصبح بقيمة خمسين ليرة نصفها المسندوق التعاوني، يلصق على كل لاتحـة أو مذكرة أو استدعاء يقدمها المحامي إلى أية سلطة قضائية باستثناء استدعاء الدعاوي واللائحة الجوابية الأولى الخاضعين لطابع المحاماة.

د - رسم تقاعد تقرره الجمعية العامة يستحق في اليوم الأول من كل عام
 ويجب تسديده في مهلة أقصاها ٣٠ نيسان من كل سنة من جميع المحامين
 العاملين والمتدرجين ويمكن تمديد هذه المهلة بقرار من مجلس النقابة.

إن عدم دفع هذا الرسم في المهلة المحددة أعلاه يعرض المحامي الملاحقة والتدابير المنصوص عليها في قوانين وأنظمة النقابة المرعية الإجراء في مثل هذه الحالة.

هـــــ - رسم محامــاة قــدره ربع بالماتة من قيمة الأحكام التي تصدر في الدعاوى الخاضعة للرسم النسبي بموجب قانون الرسوم القضائية.

<sup>(1)</sup> أنظر د . عبد الفتاح مراد " برنامج CD موسوعة مراد للتشريعات المصرية والعربية ".

أمـــا الأحكـــام الخاضعة للرسد القضائي المقطوع فيستوفى عنها رسم محاماة مقطّوع.

- ــ ١٠٠ ليرة عن كل حكم بداني.
- \_ ٥٠٠ ليرة عن كل قرار استثنافي (١).
- ــ ١٠٠٠ ليرة عن كل قرار يصدر عن محكمة التمييز أو مجلس الشورى.

يتوجب رسم المحاماة في جميع الأحكام الصادرة عن المحاكم المدنية والجزائية والشرعية والمذهبية ولجان الاستملاك ومجالس العمل التحكيمية وسائر اللجان القضائية والإدارية التي لها الصفة القضائية.

تســنتنى مــن هــذه الــتعرفة الأحكام الصادرة في المخالفات الجزائية وفي الدعاوى التي لا تتجاوز قيمتها خمسة عشر ألف ليرة لبنانية.

يحصل رسم المحاماة كما تحصل الرسوم والنفقات بواسطة قلم المحكمة، عند استخراج الحكم.

و - ما تقرر الجمعية العامة أخذه من أموال صندوق النقابة في نهاية كل
 سنة.

ز - المنح والهبات والاكتتابات وما يوصني به للصندوق.

ح - عائدات أموال الصندوق.

# الغمل الثالث إدارة الصدوق

(المادة الثالثة)

تقوم على إدارة الصندوق لجنة مؤلفة من:

\_ النقيب - رئيسا .

<sup>(1)</sup> أنظر د . عبد الفتاح مراد "القانون ١٨ أسنة ١٩٩٩ يتحيل قواتين المرافعات والإثبات والرسوم ومذكرته الإيضاحية " ص ٤٥ وما بعدها .

خمسة أعضاء دائمين بالنسبة لنقابة بيروت وثلاثة بالنسبة لنقابة طرابلس
 من النقباء السابقين، ويعلن مجلس النقابة أسماؤهم وفقاً للأقدمية.

عند عدم وجود نقباء سابقين لملء بعض هذه المراكز يصطر إلى ملء المركز الشاغر بمحامسي مسزاول للمهنة منذ ثلاثين سنة على الأقل يسميه النقيب والنقباء السابقون الأعضاء في لجنة الثقاعد لمدة سنة قابلة للتجديد.

\_ خمسة أعضاء بالنسبة للقابة بيروت وثلاث بالنسبة للقابة طرابلس تنتخبهم الجمعية العامية لمسدة ثلاث سنوات من المحامين الذين سبق لهم أن كانوا أعضياء في مجلس السنقابة مدة ثلاث سنوات على الأقل أو مضى على ممارستهم المهنة عشرون سنة على الأقل، ولا يجوز إعادة انتخاب أي عضو أكثر من مرة إلا بعد ثلاث سنوات من انتهاء عضويته.

تقدم الترشيحات وفقاً للأصول والمهل المنصوص عليها في قانون تنظيم مهنة المحاماة.

لا يجسوز لمحام حكم عليه المجلس التاديبي بمنعه من مزاولة المهنة لأية مدة كانست أو حكم عليه بجرم شائن يمس الشرف والكرامة أن يكون عضوا في اللجنة.

## (المادة الرابعة)

تنتخب اللجنة من أعضائها في النصف الثاني من شهر تشرين الثاني كل سنة أمينا للسر وأمينا للصندوق.

# (المادة الخامسة)

يكون اجتماع اللجنة قانونيا بحضور الأكثرية المطلقة من أعضانها في الموعد المعين بقرار منها أو بدعوة خاصة يوجهها النقيب أو في حال غيابه أمين السر إلى كل من الأعضاء.

وفي حال غياب النقيب، يرأس اللجنة أقدم النقباء السابقين عهدا من أعضائها فالنقيب السابق الذي يليه أقدميه.

تؤخذ قرارات اللجنة بالأكثرية على أن لا ثقل عن ستة أصوات لنقابة بيروت وأربعة أصوات لنقابة طرابس، وعند تعادلها. يرجحها صوت الرئيس.

## (المادة السادسة)

يجب أن تحمل عمليات إدارة الصندوق توقيعات كل من الرئيس وأمين السر وأمين الصندوق الذي يضبط القيود أمين الصندوق على مسئوليته المباشرة وفقا للقواعد المتبعة في مسك الدفاتر.

## (المادة السابعة)

إن الأموال التي تؤلف دخل صندوق التقاعد تودع لدى ورودها مصرفا مقدولا من الحكومة. للجنة إدارة صندوق التقاعد أن تستثمر جزءا من الأموال لا يستجاوز النصف بالطرق التي تراها مناسبة بقرار تتخذه بأكثرية تسعة أصوات لنقابة يبروت وخمسة أصوات لنقابة طرابلس.

#### (المادة الثامنة)

للجمعسية العامسة غير العادية في أي وقت كان أن تعين ثلاثة مراقبين على الأكثرية للتدقيق في أعمال الصندوق.

تــنعقد هـــذه الجمعــية وفقا للشروط المنصوص عليها في قانون تتظيم مهنة المحاماة وتتخذ قرارها بالأكثرية المطلقة من أعضائها.

إذا تبين للمرابين المعينين وقفاً للفقرة الأولى من هذه المادة، حصول تصرف شاذ أو أخطاء ثابتة في إدارة الأموال، على المسؤولين أن يعرضوا تعويضا كالمساد عن الأموال المختلسة والأضرار الحاصلة ولا يحول ذلك دون الملاحقة الجزائية. تكف يد المسؤولين المذكورين في حال وجود ملاحقة جزائية وذلك فور المباشرة بالتحقيق الجزائي.

# الفصل الرابع شروط التقاعد

## (المادة التاسعة)

ــ يستفيد من المرتب التقاعدي:

كـل محام لبناني بلغ الستين من عمره ومضى على قيده في جدول النقابة
 للــتابع لهــا مــدة ثلاثين سنة شرط أن يطلب إحالته على التقاعد. تدخل مدة
 التدرج في حساب مدة المزاولة لغاية ثلاث سنوات على الأكثر.

— كــل محام لبناتي مضى على قيده في كل من نقابتي محامي بيروت ونقابة محامي طــرابلس خمـس عشرة سنة وأصبب بعجز دائم يمنعه من مزاولة المهنة أو أي عمل آخر (١).

أمسا المحامسي الذي لم يمض على قيده في النقابة خمس عشر سنة ويصاب بعجز دائم يمنعه من مزاولة المهنة أو أي عمل آخر، فيستقيد بنسبة واحد من خمسة عشر من المرتب التقاعدي عن كل سنة من سنتين مزاولة المحاماة.

عائلة المحامي اللبناني كما هي معرفة بالمادة /١١/ من هذا القانون وذلك
 في حالة وفائه.

يوزع ما يكون مستحقا للمحامي بين أفراد عائلته وفقا الأحكام هذا القانون. لا تدخسل في حساب المهل المحددة أعلاه المدة التي ينقطع فيها المحامي عن مزاولة مهنته.

Augustian H

<sup>(</sup>۱) انظر د . عسيد الفتاح مراد " تشريعات الصحافة في الدول العربية والمعايي الدول العربية والمعايير الدولسية - دراست مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومعايير وموانسيق آداب المهنة العالمية والاتفاقيات الدولية والشريعة الاسلمية " ص الحدها . الحدها .

## (المادة العاشرة)

 تحدد لجدنة إدارة الصندوق المرتب الثقاعدي بقرار تتخذه بأكثرية سبعة أصوات لنقابة بيروت وأربعة أصوات لنقابة طرابلس وذلك وفقا لما تسمح به إمكانات الصندوق.

وللجنة النقاعد بالأكثرية ذاتها وضمن هذه الإمكانات أن ترفع المرتب الثقاعدي أو أن تخفصه في حالة العجز.

ليس للمحامين ولا للمستحقين الذين تخفض مرتباتهم للسبب الوارد في الفقرة السابقة المطالبة بأي حق بسبب هذا التخفيض.

يدفع المرتب التقاعدي في ختام كل ثلاثة أشهر.

لا يمكن أن تتجاوز مرتبات النقاعد موارد الصندوق السنوية.

# (المادة الحادية عشرة)

- مرتب الثقاعد أو العجز المقرر المحامي أو المرتب الذي يمكن أن يستحق
   له فيها فيما لو جرت تصفيته يوم وفاة المحامى، يدفع الأعضاء عائلته وهم:
- زوجته أو زوجاته الشرعيات غير المطلقات. على أن زواج المحامي بعد
   إحالته على التقاعد لا يعطى الحق للزوجة في المرتب التقاعدي.
- أو لاده الشرعيون من الذكور، الذين لم يكملوا الثامنة عشرة من عمرهم، أو الذين يتابعون بنجاح التحصيل العلمي في مؤسسة تعليمية، ولم يكملوا / ٢٥/ سبنة من عمرهم ولا يمارسون عملا مأجورا وكذلك يعتبر بحكم القاصر، مهما يلغ عمره، الولد المصاب بعاهة دائمة تمنعه من العمل.
  - بناته الشرعيات العازبات اللاتي لا يقمن بعمل مأجور.
  - \_ أبواه أو أحدهما إذا لم يكن لهما معيل غير المحامى المتوفى.
- شـــقیقته العازبـــة المقـــیمة معه التي لیس لها معیل سواه و لا تقوم بأي عمل ماجور.

# (المادة الثانية عشرة)

إذا كان للمحامي المتوفى زوجة وأولاد فيعود لزوجته نصف المرتب أو
 التعويض المستحق، ولولده أو أولاده النصف الأخر يتقاسمونه بالتساوي.

في حال عدم وجود أو لاد أو انقطاع المرتب التقاعدي عنهم يستحق للزوجة كامل المرتب التقاعدي.

عند عدم وجود الزوجة، يعود المرتب للأولاد المستحقين وفي حال وفاة أحد الأولاد تنتقل حصته للأخرين.

إذا تعددت زوجات المحامي، تقسم الحصة المعينة للزوجة بينهن بالتساوي. عسند عسدم وجود زوجة وأولاد أو أبوين مستحقين أو أحدهما يعود المرتب الستقاعدي لشقيقة المحامي العازية المقيمة معه التي ليس لها معيل سواه ولا تقوم بأي عمل مأجور.

# (المادة الثالثة عشرة)

- لا حق بالمرتب.

المحامي الذي شطب نهائيا من الجدول بقرار تأديبي وفي هذه الحال يبقى ما دفعه حقا مكتسبا لصندوق التقاعد(1).

٢ - للمحامي الذي تجاوز الخامسة والأربعين من العمر، وسجل بعد صدور
 القسانون رقسم ٧٨/١٨ تاريخ ١٨ كانون الأول ١٩٧٨، ويعفى من الرسوم
 التقاعدة.

 ٣ - لا يحــق للمحامي طلب إحالته إلى التقاعد إلا بعد تمديد كامل ما يترتب عليه من رسوم مفروضة.

<sup>(</sup>١) أنظر د , عبد القستاح مراد " الدسائير العربية والمعابير الدولية - درائمة مقارنسة بيسن الدسسائير العربسية والدسسائير الأجنبية ومعابير الدفاع والعدالة والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية " ص ٧٨ وما بعدها .

# (المادة الرابعة عشرة)

ينقطع المرتب التقاعدي.

عــن أرملــة المحامـــي فـــي حـــال زواجها، وتعود حصتها إلى زوجاته
 الأخريات المستحقات وعند عدم وجودهن إلى أولاده المستحقين.

عن أولاد المحاملي المذكور بعد إكمالهم الثامنة عشرة من عمرهم، مع
 مراعاة أحكام المادة الحادية عشرة، وباستثناء البنات طالما هن عازبات ولا
 يقمن بعمل، ومن كان من الأولاد مصاباً بعاهة دائمة تمنعه عن العمل.

تتثقل حصة من قطع المرتب التقاعدي عنه إلى أخوته المستحقين.

تشمل أحكام المادتين ١٢ و١٤ من هذا القانون الحالات الراهنة.

# (المادة الخامسة عشرة)

على المحامي وعلى المستحقين في حال وفاته أو يتقدموا بطلب المرتب
 التقاعدى.

يستحق المرتب التقاعدي ويصرف للمستحقين اعتبارا من تاريخ الوفاة.

إذا كـان المحامي المتوفى متقاعدا يعطى المستحقون بناء على طلبهم المرتب التقاعدي العائد لهم اعتبارا من تاريخ الوفاة.

المرتبات المنقاعدية التبي لم يقبضها المحامي المتوفى أو أفراد عائلته المستحقون توزع بين المستغيدين المحددين في قانون التقاعد وفقا لما يصيب كلا منهم حسب القانون المذكور، وعند عدم وجود أو لاد قاصرين أو بحكم القاصرين بين المستغيدين، تكون المرتبات المذكورة من حق الزوجة وحدها، وفي حال عدم وجود أي من المستحقين المذكورين في المادة /١٢/ تبقى الأموال من حق الصندوق.

# (المادة السادسة عشرة)

يمنع على المجامي المتقاعد:

١ - أن يتقيد أو يجدد قيده لدى نقابة لبنانية أو أجنبية.

٢ - أن يمارس المحاماة بالمرافعة أو بالاستشارة. وبالإجمال أن يأتي أي عمل من شأنه مزاحمة زمالئه أو الإضرار بهم.

٣ - أن يأتي أي عمل يتنافي مع كرامة المحامي.

كل مخالفة لما تقدم تسقط حق المخالف بالمرتب.

## (المادة السابعة عشرة)

على كل محام قبض مرتباً مع عدم تقيده بشروط المادة السابقة أن يعيد ما قبضه دون حق إلى صندوق الثقاعد.

## (المادة الثامنة عشرة)

- تقضى لجنة إدارة صندوق الثقاعد.

في ما إذا كانت شروط الحق بالتقاعد متوافرة<sup>(١)</sup>.

في إسقاط حق المحامي بالمرتب التقاعدي عملا بأحكام الفقرة الأخيرة من المسادة /7 / وذلك بقرار معدل يقبل المراجعة أمام محكمة استثناف بيروت لسنقابة بيروت وأمام محكمة استثناف طرابلس لنقابة طرابلس وذلك في مهلة ثلاثين يوما من تاريخ التبليغ.

إن القرار الصدادر عن محكمة الاستثناف في هذا الموضوع لا يقبل أي طريق من طرق المراجعة.

# (المادة التاسعة عشرة)

مرتب الثقاعد لا يفرع عنه ولا يحجز إلا لنفقة تثبت بحكم قضائي.

<sup>(&#</sup>x27;) أنظسر د . عسد الفستاح مراد " برنامج CD موسوعة مراد المدنية للقواعد القانونسية التي قررتها محكمة النقض المصرية في ٧٧ عاماً منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٣١ حتى عام ٢٠٠٧ وطرق نقض الأحكام في القوانين العربية " .

# الفصل الخامس قواعد التطبيق

(المادة العشرون)

 تضع لجنة الإدارة في كل من نقابتي بيروت وطرابلس نظاما داخليا لصندوق التقاعد (١).

(المادة الواحدة والعشرون)

لغى كل نص مخالف لأحكام هذا القانون أو غير المثفق مع مضمونه.

(المادة الثانية والعشرون)

\_ يعمل بهذا القانون فور نشره (٢).

<sup>(</sup>۱) انظر د . عبد الفتاح مراد تشرح قوانين الجمارك ومشكلاتها العملية والترجمة الإجليزية لقوانين الجمارك والتصوص العربية المقابلة لها " ص ٢٩ وما بعدها . (١) نبد

<sup>&</sup>lt;sup>(۲)</sup> أنظر د . عبد الفتاح مراد تشرح جرائم التهرب الضريبي في قوانين الضرائب على المنظريبة المبيعات <sup>\*</sup> ص ٥٠ وما بعدها . مجموع من المنظريبة الموحدة وقانون الجمارك وقانون ضريبة المبيعات <sup>\*</sup> ص ٥٠ وما بعدها .

## الكتاب الفاهس

# التنظيم الدولي لمعنة المعاماة والمعايير النموذجية للعدالة الجنائية الدولية في ضوء اتفاقيات الأمم المتحدة وحقوق الإنسان

## تمهدد وتقسيم:

مسوف نتسناول فسي هذا الكتاب التنظيم الدولي لمهنة المحاماة والمعايير النمونجية التي تحكمها اتفاقيات الأمم المتحدة وذلك في الأبواب التالية:

السباب الأول : نصسوص مدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين (١).

الباب الثاني : المبادئ الأساسية بشأن دور المحامين.

الباب الثالث : المبادئ التوجيهية بشأن دور أعضاء النبابة العامة .

السباب السرابع: الإعسلان بشسأن المبادئ الأساسية لتوفير العدالة لضحايا الجريمة وإساءة استعمال السلطة.

الباب الخامس : مبادئ أساسية بشأن استقلال السلطة القضائية (٢).

الباب المعادس : إعلان فيينا بشأن الجريمة والعدالة ومواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين .

<sup>(1)</sup> انظر د.عيد الفتاح مراد برنامج CD موسوعة مصطلحات العولمة والأقلمة -شسرح تقصيلي باللغة العربية لجميع المصطلحات العلمية الإنجليزية المتعلقة بالعولمة والأقلصة والمصلحات المرسيطة بها ودول العولمة ودول الأقلمة وشخصيات العولمة والأقلمة في العالم ".

<sup>(</sup>أ) انظر د. عبد الفتاح مراد "برنامج CD موسوعة شرح جرائم قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة بها".

# الباب الأول

# نصوص مدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين<sup>(۱)</sup> اعتمدت ونشرت علي الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٩/٣٤ المؤرخ في ٧٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩

المسادة ١- على الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، في جميع الأوقات، أن يؤدوا الواجب الذي يلقيه القانون على عاتقهم، وذلك بخدمة المجتمع وبحماية جمسيع الأشسخاص من الأعمال غير القانونية، على نحو يتفق مع علو درجة المسوولية التي تتطلبها مهنتهم.

#### التعليق

- (أ) تشمل عبارة "الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين" جميع الموظفين المسؤولين عمن تتفيذ القانون الذين يمارسون صلاحيات الشرطة، ولا سيما صلاحيات الاعتقال أو الاحتجاز، سواء أكانوا معينين أم منتخبين.
- (ب) في السبلدان التسي تتولى صالحيات الشرطة فيها السلطات العسكرية، سسواء أكانست بالسزي الرسسمي أم لا، أو قوات أمن الدولة، يعتبر تعريف "الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين" شاملا لموظفى تلك الأجهزة.
- (ج) يقصد بخدمة المجتمع أن تشمل، بوجه خاص، تقديم خدمات لمساعدة أفراد المجتمع المحتاجين إلى مساعدة فورية الأسباب طارئة، شخصية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية أو من أي نوع آخر.

<sup>(</sup>۱) حقوق الإنسان: مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٣، رقم المبيع ا. Part ۱، A.9٤.XIV-Vol.

(د) يقصد بهذا الحكم أن لا يتتصر على تغطية جميع أعمال العنف والسلب والأذى وحدها بل أن يتخطى ذلك ليشمل كامل مجموعة المحظورات التي تقد تحدت طائلة القانون الجنائي. وهو يشمل أيضا سلوك الأشخاص غير القادرين على تحمل المسؤولية الجنائية.

المادة ٧- يحترم الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين، أثناء قيامهم بواجباتهم، الكرامة الإنسانية ويحمونها ، ويحافظون على حقوق الإنسان لكل الأشخاص ويوطدونها .

#### التعليق

(أ) إن حقوق الإنسان المشار إليها محددة ومحمية بالقانون الوطني والدولي. ومسن الصكوك الدولية ذات الصلة: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولسي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وإعلان حماية جميع الأشخاص مسن الستعرض للتعنيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوية القاسية أو اللاإنسانية أو المهنية، وإعلان الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والاتفاقية المعاملة المعاملة المعاملة المعاملة المعاملة المعاملة المعاملة، وإتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية .

(ب) ينبغسي أن تذكر التعليقات الوطنية على هذه المادة الأحكام القانونية
 الإقليمية أو الوطنية التي تحدد هذه الحقوق وتقص على حمايتها.

المادة ٣ - لا يجوز للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين استعمال القوة إلا في حالة الضرورة القصوى وفي الحدود اللازمة لأداء واجبهم.

#### التعليق

(أ) يشدد هذا الحكم على أن استعمال القوة من قبل الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانيان ينبغين بإنفاذ القوانيان ينبغي أن يكون من القوانيان ومع أنه يوحي بأنه قد يكون من المأذون به للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين أن يستخدموا من القوة ما تجعله الطروف معقول الضرورة من أجل تفادى وقوع الجرائم أو في تتفيذ الاعتقال القانوني للمجرمين أو المشتبه بأنهم مجرمون، أو المساعدة على ذلك، فهو لا يجيز استخدام القوة بشكل يتعدى هذا الحد،

(ب) يقيد القانون الوطني في العادة استعمال القوة من قبل الموظفين المكلفين بالفاف المنفون المكلفين المترام مبادئ التناسبية المعمول بها على الصعيد الوطني في تفسير هذا الحكم. ولا يجوز بأية حال تفسير هذا الحكم بما يسمح باستعمال القوة بشكل لا يتناسب مع الهدف المشروع المطلوب تحقيقه.

(ج) يعتبر استعمال الأسلحة النارية تدبيرا أقصى، وينبغي بذل كل جهد ممكن لتلافسي استعمال الأسلحة النارية، ولا سيما ضد الأطفال. ويوجه عام، لا ينبغسي استعمال الأسلحة النارية إلا عندما يبدى الشخص المشتبه في ارتكابه جسرما مقاومة مسلحة أو يعرض حياة الآخرين للخطر بطريقة أخرى وتكون التدبسير الأقل تطرفا غير كافية لكبح المشتبه به أو لإلقاء القبض عليه. وفي كل حالمة يطلق فيها سلاح ناري ينبغي تقديم تقرير إلى السلطات المختصة دون إبطاء.

المسادة ٤ - يحافظ الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين على سرية ما في حوزتهم من أمور ذات طبيعة سرية ما لم يقتض خلاف ذلك كل الاقتضاء أداء الواجب أو متطلبات العدالة.

#### التعليق

يحصل الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين، يحكم واجباتهم، على معلومات قد تتعلق بالحياة الخاصة للأفراد أو يمكن أن تضر بمصالح الأخرين، وبسمعتهم على وجه الخصوص. ولذلك ينبغي توخي الحرص الشديد في الحفاظ على هذه المعلومات واستخدامها، ولا ينبغي إفشاء هذه المعلومات إلا بحكم أداء الواجب أو خدمة العدالة. وأي إفشاء لهذه المعلومات لأغراض أخرى أمر غير مشروع على الإطلاق (١).

المسادة ٥ – لا يجسوز لأي موظف من الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين أن يقسوم بأي عمل من أعمال التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو المقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ، أو أن يحرض عليه أو أن يتغاضى عنه ، كما لا يجوز لأي من الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين أن يتنرع بأوامر عليا أو بظسروف استثنائية كحالة الحرب ، أو التهديد بالحرب ، أو إحاقة الخطر بالأمن القومي ، أو تقلقل الاستقرار السياسي الداخلي ، أو أية حالة أخري من حسالات الطوارئ العامة ، لتبرير التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو المهينة .

<sup>(&#</sup>x27;) أنظــر د . عــبد الفــتاح مراد " تشريعات العمل فى الدول العربية والمعايير الدولــية – دراســة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومعايير العمل والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية " ص ٧٨ وما بعدها .

#### التعليق

(أ) هـذا الخطر مستمد مسن إعلان حماية جميع الأشخاص من التعرض للتعذيب وغيره مسن ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وهو الإعلان الذي اعتمنته الجمعية العامة، والذي جاء فيه:

"(أن أي عمل من هذه الأعمال) امتهان للكرامة الإنسانية ويجب أن يدان بوصفه إنكارا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة وانتهاكا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (وغيره من الصدوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان)".

# (ب) يعرف الإعلان التعنيب كما يلي:

"يقصد بالتعذيب أي عمل ينتج عنه ألم أو عناء شديد، جسديا كان أو عقليا، يستم الحاقه عمدا بشخص ما بفعل أحد الموظفين العموميين أو بتحريض منه، لأغراض مثل الحصول من هذا الشخص أو من شخص آخر على معلومات أو اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه، أو تخويفه أو تخويف أشخاص آخرين. ولا يشمل التعنيب الألم أو العناء الذي يكون ناشفا عن مجرد جزاءات مشروعة أو ملازما لها أو مترتبا عليها، في حدود تمشي ذلك مع القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء".

(ج) لم تعرف الجمعية العامة تعيير "المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة"، ولكن ينبغي تفسيره بشكل يضمن أكبر حماية ممكنة من جميع أشكال الإساءة، جسدية كانت أو عقلية. المسادة ٦- يسمهر الموظفون المكافون بإنفاذ القوانين على الحماية التامة لصححة الأشمخاص المحتجزين في عهدتهم ، وعليهم ، بوجه خاص ، اتخاذ التدابير الفورية لتوفير العناية الطبية لهم كلما لزم ذلك .

#### التعليق

- (أ) توفسر "العسناية الطبسية"، النسي يقصد بها الخدمات التي يقدمها أي من الموظفيسن الطبيون المجازون، عند الاقتضاء أو الطلب.
- (ب) ولئت كان من المحتمل أن يكون هذاك موظفون طبيون ملحقون بعملية إنفاذ القوانين أن يأخذوا بنوساذ القوانين أن يأخذوا بعين الاعتبار رأي هؤلاء الموظفين عندما يوصون بتوفير العلاج المناسب الشخص المحتجز من قبل موظفين طبيين من خارج عملية إنفاذ القوانين أو بالتشاور معهم .
- (ج) من المفهوم أن على الموظفين المكافين بإنفاذ القوانين أيضا أن يوفروا العناية الطبية لضبحايا انتهاك القانون أو ضحايا الحوادث التي تقع خلال حالات انتهاك القانون.

المادة ٧ - يمنتع الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين عن ارتكاب أي فعل من أفعال ومكافحتها بكل أفعال الذمة. وعليهم أيضا مواجهة جميع هذه الأفعال ومكافحتها بكل صرامة.

#### التعليق

(أ) إن أي فعل من أفعال إفساد الذمة، مثله في ذلك مثل أي من أفعال إساءة الستخدام السلطة، أمر لا يتفق ومهنة الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين. ويجدب أن ينفذ القسانون تنفيذ كاملا فيما يتعلق بأي موظف مكلف بإنفاذ

القوانيسن يرتكب فعلا من أفعال إفساد الذمة، لأنه ليس للحكومات أن تتوقع إنفاذ القانون على رعاياها إذا لم يكن في مقدورها أو نيتها إنفاذ القانون علي . موظفيها أنفسهم وداخل أجهزتها ذاتها.

(ب) ولئن كان تعريف إفساد الذمة يجب أن يكون خاضعا للقانون الوطني، فينبغي أن يكون مفهوما إنه يشمل ارتكاب أو إغفال فعل ما لدي اضطلاع الموظف بواجباته، أو بصدد هذه الواجبات، استجابة لهدايا أو وعود أو حوافر سواء طلبت أو قبلت ، أو تلقى أي من هذه الأشياء بشكل غير مشروع متى تم ارتكاب الفعل أو إغفاله.

(ج) ينبغي أن تفهم عبارة "قعل من أفعال إفساد الذمة" المشار إليها أعلاه على أنها تشمل محاولة إفساد الذمة .

المسادة ٨ - على الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين احترام القانون وهذه المدونسة . وعليهم أيضا، قسدر استطاعتهم، منع وقوع أي انتهاكات لهما ومواجهة هذه الانتهاكات بكل صرامة .

وعلى الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، الذين يتوفر لديهم ما يحملهم على الاعتقاد بوقوع أو وشك وقوع انتهاك لهذه المدونة، إيلاغ الأمر إلى سلطاتهم العلسيا وكذلك، عند اللزوم، إلى غيرها من السلطات والأجهزة المختصة التي تتمتع بصلاحية المراجعة أو رفع الظلامة.

#### التعليق

(أ) يعمل بهذه المدونة بمجرد إدماجها في التشريع أو الممارسة الوطنية . فإن تضمنت التشمريعات أو الممارسات أحكاما أصرم من تلك الواردة في هذه المدونة يعمل بتلك الأحكام الأصرم . (ب) تستوخى هدذه المادة المحافظة على التوازن بين الحاجة إلى الانصباط الداخلي للهيئة التسي تتوقف عليها السلامة العامة إلى حد كبير من جهة، والحاجسة السي معالجة انتهاكات حقوق الإنسان من جهة أخري. ويجب على الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين أن يبلغوا عن الانتهاكات التي تقع في اطار التسلسل القسيادي وألا يقدموا على اتخاذ أية إجراءات قانونية أخرى خارج نطاق التسلسل القيادي إلا في الحالات التي لا يوجد فيها طرق رجوع أخرى مستاحة أو فعالة. ومن المفهوم أنه لا يجوز تعريض الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانيسن لأية عقوبات إدارية أو غير إدارية بسبب قيامهم بالإبلاغ عن وقوع القوانيسن لأية عقوبات إدارية أو غير إدارية بسبب قيامهم بالإبلاغ عن وقوع التهاك نهذه المدونة أو عن وشك وقوع مثل هذا الانتهاك،

(ج) يقصد بعبارة "السلطات أو الأجهزة المناسبة التي تتمتع بصلاحية المسراجعة أو رفسع الظلامة" أية سلطة قائمة أو جهاز قائم بمقتضى القانون الوطني، سواء داخل هيئة إنفاذ القوانين أو على نحو مستقل عنها، وتكون لها أو له صلحية، مستمدة من القانون أو العرف أو من أي مصدر آخر للنظر في التظلمات والشكاوى الناجمة عن انتهاكات تدخل في نطاق أحكام مدونة قواعد السلوك هذه (١).

(د) يمكن في بعض البلدان، اعتبار أن وسائط الاتصال الجماهيري تضطلع بوظائف مماثلة للوظائف الميينة في الفقرة الفرعية (ج) أعلاه بشأن النظر في الشكاوى. ومن شم فقد يكون هناك ما يبرر قيام الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين. كوسيلة أخيرة وبما يتفق مع قوانين وأعراف بلدائهم وكذلك مع

انظر د. عبد القبتاح مراد "شرح النصوص العربية التفاقيات الشراكة المصرية الأوروبية" ص ١٧ وما بعدها .

أحكام المادة ٤ من هذه المدونة، بتوجيه انتباه الرأي العام إلى الانتهاكات عن طريق وسائط الاتصال الجماهيرى (١).

(هـ) يستحق الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين، الذين يتقيدون بأحكام مدونة قواعد السلوك هدذه، أن ينالوا الاحترام والدعم الكامل والتعاون من قبل المجتمع ومن قبل الهيئة المسؤولة عن تتفيذ القوانين التي يعملون فيها، وكذلك من قبل جميع العاملين في إنفاذ للقوانين (١).

<sup>(1)</sup> انظر د. عبد الفيتاح مراد "شرح الاتفاقيات الدوثية الكبرى "ص ٧٥ وما بعدها.

<sup>(</sup>۱) انظر د . عبد الفتاح مراد "موسوعة شرح جرائم قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة والقيود والأوصاف الجنائية الخاصة بها" الجزء الثاني ص ٣٣ وما بعدها .

### الباب الثاني

# المبادئ الأساسية بشأن دور المعامين(١) اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المعقود في وافانا

هن ۲۷ آب/أغسطس إلى ۷ أيلول/سبتمبر ۱۹۹۰

حيث أن شعوب العالم تؤكد في ميثاق الأمم المتحدة، بين أمور أخرى، عبزمها على إيجاد ظروف يمكن في ظلها الحفاظ على العدل، وتعلن أن أحد مقاصدها هو تحقيق التعاون الدولي في تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية بلا تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين.

وحيث أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يجسد مبادئ المساواة أمام القانون، وافتراض البراءة، والحق في محاكمة عادلة وعلنية أمام محكمة مستقلة ومحايدة، وفي جميع الضمانات اللازمة للدفاع عن كل شخص توجه البيه تهمة جنائية، وحيث أن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يعلس ، بالإضمافة إلى ذلك، الحق في المحاكمة بدون تأخير لا موجب له والحق في محاكمة عادلة وعلنية أمام محكمة مختصة ومحايدة تشكل طبقا للقانون ، وحيث أن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية بشبير إلى البتزام الدول، بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة، بتعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات والعمل بها.

وحيث أن مجموعة المبادئ الخاصة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأى شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن تنص على أن الشخص المحتجز له

<sup>(</sup>١) حقوق الإنسان: مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك، ۱۹۹۳، رقم المبيع Part ۱ ، A.9٤.XIV-Vol.، ص ٤٥٣.

الحق في الحصول على المساعدة القانونية من المحامين والاتصال بهم والحصول على مشورتهم .

وحيث أن القواعد الدنيا النموذجية لمعاملة السجناء توصى بضمان توفير المساعدة القانونية والاتصال بالمحامين في إطار من السرية للسجناء الذين لم يحاكموا بعد .

وحيث أن الضمانات التي تكفل حماية من يواجهون عقوبة الإعدام تؤكد من جديد حق أي شخص مشتبه في ارتكابه جريمة يمكن أن تكون عقوبتها الإعدام أو متهم بارتكابها في الحصول على مساعدة قانونية كافية في كل مسراحل المحاكمة، وفقا للمادة ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وحيث أن إعدان مدادئ العدل الأساسية المتعلقة بضحايا الإجرام وإساءة استعمال السلطة يوصي بتدايير تتخذ على الصعيدين الدولي والوطني بغية تحدين فرص استعانة ضحايا الجريمة بالعدالة وحصولهم على معاملة منصفة، ورد حقوقهم وتعويضهم ومساعدتهم.

وحيث أن الحماية الكاملة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية المقررة لجميع الأشخاص، اقتصادية كانت أو اجتماعية أو ثقافية أو مدنية أو سياسية، تقتضى حصول جميع الأشخاص فعلا على خدمات قانونية يقدمها مهنيون قانونيون مستقلون .

وحرث أن السرابطات المهنية للمحامين دورا حيويا في إعلاء معايير المهنة وأدابها وحماية أعضائها من الملاحقة القضائية والقيود والانتهاكات التي لا موجب لها، وفي توفير الخدمات القانونية لكل من يحتاج إليها، والتعاون مع المؤسسات الحكومسية وغيرها في تعزيز أهداف العدالة والمصلحة العامة، ينبغسي للحكومسات، فسي إطار تشريعاتها وممارساتها الوطنية، أن تراعي وتحسر المسبادئ الأساسية بشأن دور المحامين، الواردة أدناه، التي صيغت لمساعدة السدول الأعضاء في مهمتها المتعلقة بتعزيز وتأمين الدور السليم للمحاميس، وينبغي أن تطلع عليها المحامين وغيرهم من الأشخاص مثل القضاء ووكلاء النسيابة وأعضاء السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، والجمهور بوجه عام. وتنطبق هذه المبادئ أيضا، حسب الاقتضاء، على الأشخاص الذين يمارسون مهام المحامين دون أن يكون لهم المركز القانوني للمحامين.

## إمكان الاستعانة بالمحامين والحصول على الخدمات القاتونية

١ - لكسل شخص الحق في طلب المساعدة من محام يختاره بنفسه لحماية
 حقوقه وإثباتها، وللدفاع عنه في جميع مراحل الإجراءات الجنائية.

٧- تضمن الحكومات توفير إجراءات فعالة وآليات قادرة على الاستجابة تتسيح الاستعانة بالمحامين بصورة فعالة وعلى قدم المساواة لجميع الأشخاص الموجودين فسي أراضيها والخاضعين لولايتها، دون تمييز من أي نوع، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الأصل العرقي أو الجنس أو اللغة أو الديانية أو الدأي السياسي أو أي رأى آخر أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو المولد أو أي وضع اقتصادي أو غير اقتصادي .

٣- تكفيل الحكومات توفير التمويل الكافي والموارد الأخرى اللازمة لتقديم الخدمات القانونية للقيراء ولغسيرهم من الأشخاص المحرومين، حسب الاقتضاء، وتستعاون الرابطات المهنية للمحامين في تنظيم وتوفير الخدمات والتسهيلات وغيرها من الموارد.

٤- تـروج الحكومات والرابطات المهنية للمحامين للبرامج التي تستهدف
 إعلام الجمهور بحقوقه وواجباته بمقتضى القانون، وبدور المحامين الهام في
 حماية حـرياته الاساسـية. وينبغــي إيـــلاء عناية لمساعدة الفقراء وسائر

المحرومين بغية تمكينهم من تأكيد حقوقهم، وإذا لزم الأمر، طلب مساعدة من المحامين.

## ضمانات خاصة في مسائل العدالة الجنائية

٥- تضمن الحكومات قيام السلطة المختصة، فورا بإبلاغ جميع الأشخاص بحقهم في أن يستولى تمثيلهم ومساعدتهم محام يختارونه لدى إلقاء القبض عليهم أو احتجازهم أو سجنهم، أو لدى اتهامهم بارتكاب مخالفة جنائية.

٣- يكون للأشخاص الذين ليس لهم محامون الحق في أن يعين لهم محامون ذو خسبرة وكفاءة تتفق مع طبيعة الجريمة المتهمين بها، ليقدموا إليهم مساعدة قانونسية فعالة، وذلك في جميع الحالات التي يقتضي فيها صالح العدالة ذلك، ودون أن يدفعوا مقابلا لهذه الخدمة إذا لم يكن لديهم مورد كاف لذلك.

٧- تكف الحكومات أيضا لجميع الأشخاص المقبوض عليهم أو المحتجزين بتهمة جنائية أو بدون تهمة جنائية ، إمكانية الاستعانة بمحام فورا، وبأي حال خال مهاة لا تريد عن ثمان وأربعين ساعة من وقت القبض عليهم أو احتجازهم .

٨- توفر لجميع المقبوض عليهم أو المحتجزين أو المسجونين فرص وأوقات وتسهيلات تكفى لأن يزورهم محام ويتحدثوا معه ويستشيروه ، دونما إبطاء ولا تدخل ولا مراقبة، وبسرية كاملة. ويجوز أن نتم هذه الاستشارات تحت نظر الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، ولكن ليس تحت سمعهم.

### المؤهلات والتدريب

- تكفل الحكومات والرابطات المهنية للمحامين والمؤسسات التعليمية توفير
 تعليم وتدريب ملائمين للمحامين ، وتوعيتهم إلى المثل والواجبات الأخلاقية
 للمحامين وإلى حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي يعترف بها القانون
 الوطني والدولي .

• ١ - تكفل الحكومات والرابطات المهنية للمحامين والمؤسسات التعليمية عدم خصوع أي شخص يريد دخول مهنة القانون، أو الاستمرار في ممارستها، للتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو الأصل العرقي أو الدياتة أو السرأي السياسي أو أي رأى آخر أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الملكية أو المولد أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك من الأوضاع، ويستثنى من ذلك أن شرط كون المحامين من رعايا البلد المعنى لا يعتبر تمييزا.

11- في السبلدان التسي توجد فيها جماعات أو جاليات أو مناطق لا تلبي احتياجاتها إلى الخدمات القانونية، ويوجه خاص جماعات لها تقافات أو تقاليد أو لغسات متمسيزة أو جماعسات سبق لها أو وقعت صراحة ضحية للتمييز، ينبغسي للحكومات والرابطات المهنية للمحامين والمؤسسات التعليمية أن تتخذ تدابسير خاصسة تتسيح للمرشحين من هذه الجماعات فرص الالتحاق بمهنة القانون، وأن تكفل حصولهم على التدريب الملائم لاحتياجات جماعاتهم(1).

### الواجبات والمسؤوليات

 ١٣ - يحافظ المحامون، في جميع الأحوال، على شرف وكرامة مهنتهم باعتبارهم عاملين أساسيين في مجال إقامة العدل.

١٣ - تتضمن واجبات المحامين نحو موكليهم ما يلي:

(أ) إسداء المشورة للموكلين فيما يتعلق بحقوقهم والتزاماتهم القانونية وبشأن أسلوب عمل النظام القانوني وعلاقته بالحقوق والالتزامات القانونية للموكلين، (ب) مساعدة موكليهم بشتى الطرائق الملائمة، واتخاذ الإجراءات القانونية لحماية مصالحهم.

<sup>(</sup>١) انظر د . عسيد الفتاح مراد " التشريعات البرلماتية في الدول العربية والمعايير الدولسية - دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية والمعايير النيابية والبرلمانية والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية " ص ٧٨ وما بعدها .

(ج) مساعدة موكليهم امام المحاكم بمختلف أنواعها والسلطات الإدارية،
 حسب الاقتضاء .

١٠ يسعى المحامون، لدى حماية حقوق موكليهم وإعلاء شأن العدالة، إلى التمسك بحقوق الإنسان والحريات الأساسية التي يعترف بها القانون الوطني والقسانون الدولي، وتكون تصرفاتهم في جميع الأحوال حرة متيقظة مماشية للقانون والمعايير المعترف بها وأخلاقيات مهنة القانون.

١٥- يحترم المحامون دائما مصالح موكليهم بصدق وولاء.

### ضماتات لأداء المحامين لمهامهم

١٦- تكفل الحكومات ما يلى للمحامين:

- (أ) القدرة على أداء جميع وظائفهم المهنية بدون تخويف أو إعاقة أو مضايقة أو تدخل غير لائق.
- (ب) القدرة على الانتقال إلى موكليهم والتشاور معهم بحرية داخل البلد وخارجه على السواء .
- (ج) عدم تعريضهم ولا التهديد بتعريضهم، للملاحقة القانونية أو العقوبات الإدارية والاقتصادية وغيرها نتيجة قيامهم بعمل يتفق مع واجبات ومعايير وأداب المهنة المعترف بها .
- ١٧ توفر السلطات ضمانات حماية كافية للمحامين، إذ تعرض أمنهم للخطر من جراء تأدية وظائفهم.
- ١٨ لا يجوز، نتيجة لأداء المحامين لمهام وظائفهم، أخذهم بجريرة موكليهم
   أو بقضايا هؤلاء الموكلين.
- ١٩ لا يجوز لأي محكمة أو سلطة إدارية تعترف بالحق في الحصول على
   المشاورة أن تسرفض الاعتراف بحق أي محام في المثول أمامها نيابة عن

موكلسه، مسا لسم يكن هذا المحامي قد فقد أهليته طبقا للقوانين والممارسات الوظيفية وطبقا لهذه المبادئ.

٢٠ يتمــتع المحامون بالحصانة المدنية والجنائية بالنسبة للتصريحات التي
 يدلــون بها بنية حسنة، سواء كان ذلك في مرافعاتهم المكتوبة أو الشفهية أو
 لدى مثولهم أمام المحاكم أو غيرها من السلطات التنفيذية أو الإداوية.

٧١ - من واجب السلطات المختصة أن تضمن للمحامين إمكانية الاطلاع على المعلومات والملفات والوثائق المناسبة التي هي في حوزتها أو تحت تصرفها، وذلك لفترة تكفى التمكينهم من تقديم مساعدة قانونية فعالة لموكليهم، وينبغي تأمين هذا الاطلاع في غضون أقصر مهلة ملائمة.

٢٢ - تكفل الحكومات وتحترم سرية جميع الاتصالات والمشاورات التي
 تجرى بين المحامين وموكليهم في إطار علاقاتهم المهنية.

# حرية التعيير وتكوين الرابطات والانضمام إليها

٣٧ - للمحامين شأنهم شأن أي مواطن آخر، الحق في حرية التعبير وتكوين السرابطات والانصام إليها وعقد الاجتماعات. ويحق لهم، بصف خاصة، المشاركة في المناقشات العامة المتعلقة بالقانون وإقامة العدل وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، والانضمام إلى المنظمات المحلية أو الوطنية أو الدولية أو تشكليها وحضور اجتماعاتها بدون أن يتعرضوا لقيود مهنية بسبب عملهم المشروع أو عضويتهم في منظمة مشروعة. وعند ممارسة هذه الحقوق، يتصرف المحامون دائما وفقا للقانون والمعايير المعترف بها وأخلاقيات مهنة القانون.

### الرابطات المهنية للمحامين

٢٤ للمحامين الحق في أن يشكلوا وينضموا إلى رابطات مهيئة ذاتية
 الإدارة تمثل مصالحه وتشجع مواصلة تعليمهم وتدريبهم وحماية نزاهتهم

المهنية، وتنتخب الهيئات التنفينية لهذه الرابطات من جانب أعضائها. وتمارس مهامها دون تدخل خارجي.

٥٧ - تـتعاون الرابطات المهنية للمحامين مع الحكومات لضمان حصول كل فـرد على الخدمات القانونية بطريقة فعالة ومتسمة بالمساواة، ولضمان تمكن المحامين من تقديم المشورة إلى موكليهم ومساعدتهم وتمثيلهم وفقا للقانون وللمعايير والأداب المهنية المعترف بها، دون تدخل لا موجب له.

### الإجراءات التأديبية

٣٦ يضيع العاملون في المهن القانونية، من خلال أجهزتهم الملائمة أو بواسطة التشريعات، مدونات السلوك المهني للمحامين توافق القانون والعرف الوطنيين والمعايير والقواعد الدولية المعترف بها (١).

٧٧ - يـنظر في التهم أو الشكاوى الموجهة ضد المحامين، بصفتهم المهنية، على وجه السرعة وبصورة منصفة ووفقا لإجراءات مناسبة. ويكون لهم الحسق فسي أن تسمع أقوالهم بطريقة عادلة، بما في ذلك حق الحصول على مساعدة محام يختارونه بأنفسهم.

٣٨ - تقام الإجراءات التأديبية ضد المحامين أمام لجنة تأديبية محايدة يشكلها العاملون في مهنة القانون، أو أمام سلطة قانونية مستقلة أو أمام محكمة، وتخضع لمراجعة قضائية مستقلة .

٢٩ تقرر جميع الإجراءات لتأديبية وفقا لمدونة قواعد السلوك المهني وغير
 ذلك من المعايير المعترف بها وآداب مهنة القانون وفى ضوء هذه المبادئ.

<sup>&</sup>lt;sup>(۱)</sup> انظـر د . عـيد الفـتاح مـراد " الموسوعة الكيرى الجات ومنظمة التجارة العالمية " ص ٥٥ وما بعدها .

### الباب الثالث

المبادئ التوجيمية بشأن دور أعظاء النيابة العامة (۱) اعتمدها مؤتمر الأمم لمتحدة الثامن لمنح البريمة ومعاملة المجرمين المعقود في دافانا من ۲۷ أب/أغسطس إلى ۷ أيلول/سبتمبر ۱۹۹۰

جيث أن شعوب العالم تؤكد في ميثاق الأمم المتحدة ، في جملة أمور ، تصعيمها على تهيئة ظروف يمكن في ظلها أن تسود العدالة ، وتعلن أن من بين أهدافها تحقيق التعاون الدولي في تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية دون أي تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين.

وحيت أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ينص على مبادئ المساواة أمام القانون، وافستراض البراءة، والحق في محاكمة عادلة وعلنية أمام محكمة مستقلة ونزيهة .

وحيــث أنه لا نزال توجد في حالات كثيرة فجوة بين الروية التي تقوم عليها تلك المبادئ وبين الحالة الفعلية .

وحيــث أنه ينبغي أن يسير تنظيم وإدارة شؤون العدالة في كل بلد على هدى تلك المبادئ، كما ينبغي بذل الجهود لتحويلها كاملة إلى واقع ملموس .

وحيث أن أعضاء النيابة العامة يضطلعون بدور حاسم في إقامة العدل، وأن القواعد المتعلقة بأدائهم لمصوولياتهم الهامة ينبغي أن تعزز احترامهم للمبادئ الأنفة الذكر والتزامهم بها، بحيث تسهم في إقامة عدالة جنائية منصفة وفي وقاية المواطنين من الجريمة بصورة فعالة.

<sup>(</sup>۱) حقوق الإنسان: مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك، ۱۹۹۴، رقم المبيع Part ۱ ، A.۹٤.XIV-VOl.۱ ، ص ۲۹۲.

وحيث أن من الجوهري تأمين حصول أعضاء النيابة العامة على الموهلات المهنية اللازمية للاضطلاع بوظائفهم، عن طريق تحسين أساليب تعيينهم وتدريبهم القانوني والمهني، ومن خلال تهيئة كافة الوسائل التي تلزمهم لأداء دورهم بطريقة سليمة في مكافحة الإجرام، وبصفة خاصة في أشكاله وأبعاده الجديدة.

وحيث أن الجمعية العامة اعتمدت بقرارها ١٦٩/٣٤ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩، مدونة قواعد السلوك للموظفين المكافين بإنفاذ القوانين، بناء على توصيية مؤتمر الأمم المتحدة الخامس لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين.

وحيث أن مؤتمسر الأمم المتحدة السادس لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين طلب، في قسراره ١٦ من لجنة منع الجريمة ومكافحتها أن تدرج ضمن أولويستها مسبادئ توجيهسية تتعلق باستقلال القضاة واختيار القضاة وأعضاء النبابة، وتدريبهم مهنيا، ومركزهم(١).

وحيث أن مؤتمر الأمم المتحدة السابع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين اعتمد المسبادئ الأساسية بشان استقلال السلطة القضائية التي اعتمدتها الجمعية العاملة لاحقا في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر العاملة ١٩٨٥، ١٤٦/٤، المؤرخ في ٢٩ كانون الأول/نيسمبر ١٩٨٥.

وحيث أن إعلان مبادئ العدل الأساسية المتعلقة بضحايا الإجرام والتعسف في استعمال السلطة يوصى بأن تتخذ، على الصعيدين الدولي والوطني،

<sup>(1)</sup> انظر د . عدد الفتاح مراد "موسوعة مراد الجنائية للقواعد القانونية التي قررتها محكمة ١٩٣١ حتى قررتها محكمة ١٩٣١ حتى المرازق المحكمة ١٩٣١ حتى ٢٠٠٢ وطرق نقصض الأحكم في القوانين العربية " الجزء الأول ص ٦٥ وما بعدها .

تدابسير لتحسسين سبل وصول ضحايا الإجرام إلى العدالة الجنائية ومعاملتهم معاملة منصفة ورد حقوقهم إليهم وتعويضهم ومساعدتهم .

وحيث أن المؤتمر السابع طلب في قراره ٧ من اللجنة أن تنظر في الحاجة السى وضعع مسبادئ توجيهسية تتناول في جملة أمور اختيار أعضاء النيابة وتدريسبهم المهنسي ومركزهم ، وما ينتظر منهم من مهام وسلوك ووسائل تعزيسز مسساهمتهم فسى المسير السلس لنظام العدالة الجنائية، وتعاونهم مع الشرطة ونطاق سلطاتهم الاستنسابية ، ودورهم في الإجراءات الجنائية، وأن تقدم تقارير عن ذلك إلى مؤتمرات الأمم المتحدة القادمة .

فإن المبادئ التوجيهية الواردة أنناه التي أعدت لمساعدة الدول الأعضاء في مهامهم المتمالة في ضمان وتعزيز فعالية أعضاء النيابة العامة وحيادهم وعدالستهم فسي الإجراءات الجنائية ، وينبغي أن توضع في الاعتبار وتحترم مسن جانسب الحكومات في إطار تشريعاتها وممارستها الوطنية ، وأن يوجه إليها انتباه أعضاء النيابة العامة وسائر الأشخاص مثل القضاة والمحامين وأعضاء السلطتين التغينية والتشريعية ، والجمهور بوجه عام، وقد صيغت هدذه المبادئ التوجيهية، على نحو أساسي، من أجل أعضاء النيابات العامة، بيد أنها تتطبق بنفس القدر، وحسب الاقتضاء، على أعضاء النيابة العامة المعينين لحالات خاصة .

### المؤهلات والاختيار والتدريب

١- يتعين أن يكنون الأشخاص الذين يختارون لشغل وظائف النيابة العامة
 نوي نزاهة ومقدرة وحاصلين علي تدريب ومؤهلات ملائمة.

٢ - تكفل الدول ما يلى:

(أ) تضمين معابير اختيار أعضاء النيابة العامة ضمانات تحول دون تعبينهم على أساس التحيز أو المحاباة، بحيث تستبعد أي تمييز ضد الأشخاص يستند إلى العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي وغيره مسن الآراء، أو المنشا الوطني والاجتماعي أو الأصل العرقي أو الملكية أو المولد أو الحالة الاقتصادية أو أي وضع آخر، ولا يستثنى من ذلك سوى أن اقتضاء كون المرشح لتولى منصب عضو النيابة العامة من رعايا البلد المعنى لا يعتبر تمييزا.

(ب) تأمين الستعلم والتدريب المائمين لأعضاء النيابة العامة، كما ينبغي توعيستهم السي المسئل والواجبات الأخلاقية لوظائفهم، والحماية الدستورية والقانونية لحقوق المشتبه بهم والضحايا، وحقوق الإنسان وحرياته الأساسية التي يعترف بها القانون الوطني والدولي.

### الحالة وشروط الخدمة

٣- ينبغي لأعضاء النيابة، بوصفهم أطرافا أساسيين في مجال إقامة العدل،
 الحفاظ دوما على شرف مهنتهم وكرامتها.

٤- تكفيل الدول تمكين أعضاء النيابة العامة من أداء وظائفهم المهنية دون ترهيب أو تعويق أو مضايقة أو تدخل غير لائق، ودون التعرض، بلا مبرر، للمسؤولية المدنية أو الجنائية أو غير ذلك من المسؤولية.

٥- تؤمن السلطات حماية أعضاء النيابة وأسرهم بدنيا عندما تتعرض
 سلامتهم الشخصية للخطر بسبب اضطلاعهم بوظائف النيابة العامة.

٣- تحدد، بموجب القانون أو بموجب قواعد أو لوائح منشورة، شروط لاتقة لخدمة أعضاء النيابة العامة وحصولهم على أجر كاف، وحيث ينطبق ذلك، لمدة شغلهم لمناصبهم ومعاشهم التقاعدي وسن تقاعدهم.

٧- تسستند ترقسية أعضساء النيابة العامة، حيثما وجد نظام لها، إلى عوامل موضسوعية مسنها، علسى الخصوص، المؤهلات المهنية والمقدرة والنزاهة والخبرة، ويبت فيها وفقا لإجراءات منصفة ونزيهة.

## حرية التعبير وتكوين الرابطات والانضمام إليها

٨- لأعضاء النسيابة العامة، شأنهم شأن غيرهم من المواطنين، الحق في حرية التعبير والعقيدة وتشكيل الرابطات والاتضمام إليها وعقد الاجتماعات. ويحق لهم، بصغة خاصة، المشاركة في المناقشات العامة للأمور المتصلة بالقانون وإقامة العدل، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وكذلك الانضمام إلى منظمات محلية أو وطنية أو دولية أو تشكيلها وحضور اجتماعاتها، دون أن يلحق بهم أي أذى من الوجهة المهنية بسبب عملهم المشروع أو عضويتهم في منظمة مشروعة. وعليهم أن يتصرفوا دائما، في ممارسة هذه الحقوق، طبقا للقانون والمعايير والأداب المعترف بها لمهنتهم.

٩- لأعضاء النبيابة العامة حرية تشكيل الرابطات المهنية أو غيرها من المنظمات التبي تمنثل مصالحهم وتعزز تدريبهم المهني وتحمى مركزهم، والانضمام إليها.

# دور أعضاء النيابة العامة في الإجراءات الجنائية

١ - تكون مناصب أعضاء النبابة العامة منفصلة تماما عن الوظائف
 القضائية.

١١ - يودى أعضاء النيابة العامة دورا فعالا في الإجراءات الجنائية، بما في ذلك بدء الملحقة القضائية، والاضطلاع، ضمن ما يسمح به القانون أو يتمشى مع الممارسة المحلية، بالتحقيق في الجرائم والإشراف على قانونية التحقيقات، والإشراف على تنفيذ قرارات المحاكم، وممارسة مهامهم الأخرى باعتبارهم ممثلين للصالح العام.

١٢ على أعضاء النيابة العامة أن يؤدوا واجباتهم وفقا للقانون، بإنصاف واتساق ومسرعة، وأن يحمر موا كرامة الإنسان ويحموها ويساندوا حقوق

الإنسان، بحرت يسهمون في تأمين سلامة الإجراءات وسلامة سير أعمال نظام العدالة الجنائية.

١٣- يلتزم أعضاء النيابة العامسة، في أداء واجباتهم، بما يلي:
(أ) أداء وظائفهم دون تحيز، واجتناب جميع أنواع التمييز السياسي أو الاجتماعي أو الديني أو العنصري أو الثقافي أو الجنسي أو أي نوع آخر من أنواع التمييز.

- (ب) حماية المصلحة العامة ، والتصرف بموضوعية، والمراعاة الواجبة لموقف كل من المتهم والضحية، والاهتمام بكافة الظروف ذات الصلة، سواء كانت لصالح المتهم أو ضده .
- (ج) المحافظة على سرية المسائل التي يعهد اليهم بها، ما لم يتطلب أداء واجبهم أو دواعي العدالة خلاف ذلك .
- (د) دراسة آراء وشواغل الضدايا في حالة تأثر مصالحهم الشخصية، وضمان ابلاغ الضحايا بحقوقهم عملا بإعلان مبادئ العدل الأساسية المتعلقة بضحايا الإجرام والتعسف في استعمال السلطة (۱).

١- يمتنع أعضاء النيابة العامة عن بدء الملاحقة القضائية أو مواصلتها، أو
 يـ بذلون قصارى جهدهم لوقف الدعوى، إذا ظهر من تحقيق محايد أن التهمة
 لا أساس لها .

١٥ ـ يولى أعضاء النسيابة العامسة الاهتمام الواجب للملاحقات القضائية المتصلة بالجرائم التي يرتكبها موظفون عموميون ، ولاسيما ما يتعلق منها بالفساد، وإساءة استعمال السلطة، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان،

<sup>(</sup>۱) أنظر د . عـد الفـتاح مراد " الدساتير العربية والمعابير الدولية – دراسة مقارنـة بيـن الدسـاتير العربـية والدسـاتير الأجنبية ومعابير الدفاع والحدالة والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية " ص ٦٣ وما بحدها .

وغسير ذلسك من الجرائم التي ينص عليها القانون الدولي، وللتحقيق في هذه المجرائم إذا كان القانون يسمح به أو إذا كان يتمشى مع الممارسة المحلية.

17- إذا أصديحت في حوزة أعضاء النيابة العامة أدلة ضد أشخاص مشتبه فيهم وعلموا أو اعتقدوا، استنادا إلى أسباب وجبهة، أن الحصول عليها جرى بأسساليب غير مشروعة تشكل انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان بالنسبة المشتبه فيه، وخصوصا باستخدام التعذيب أو المعاملة أو المعاقبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهتبة أو بواسطة انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان، وجب عليهم رفض استخدام هذه الأدلة ضد أي شخص غير الذين استخدموا الأساليب المذكسورة أو إخطار المحكمة بذلك، واتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان تقديم المعوولين عن استخدام هذه الأساليب إلى العدالة.

### الصلاحيات الاستثنائية

١٧ - يقتضي في البلدان التي تكون فيها وظائف أعضاء النيابة العامة متسمة بصلحيات استسابية أن يوفر القانون أو القواعد أو النظم المنشورة مبادئ توجيهية من أجل تعزيز الإنصاف واتساق النهج عند البت في عمليات الملاحقة القضائية، بما في ذلك بدء الملاحقة أو صرف النظر عنها.

### بدائل الملاحقة القانونية

10- يولسى أعضاء النيابة العامة، وققا للقانون الوطني، الاعتبار الواجب لإمكان صدرف النظر عن الملاحقة القضائية ووقف الدعاوى، بشروط أو بدون شروط ، وتحويل القضايا الجنائية عن نظام القضاء الرسمي، وذلك مع الاحسترام الكامل لحقوق المشتبه فيهم والضحايا. ولهذا الغرض، وينبغي أن تستكشف الدول، بشكل تام، إمكان اعتماد خطط للاستعاضة عن الملاحقة القانونسية، لسيس فقط لتخفيف الأعياء المفرطة عن كاهل المحاكم، بل كذلك

لتجنيب الأشخاص المعنين وصمة الاحتجاز السابق للمحاكمة والاتهام والإدانة، وكذلك الآثار الضارة للسجن.

9 ا- في السبلدان التي تكون فيها وظائف أعضاء النيابة العامة متسمة بمسلحيات استنسسابية فيما يستعلق بقرار ملاحقة الحدث قضائيا أو عدم ملاحق ته، ينبغسي إيسلاء اعتبار خاص لطبيعته الجرم وخطورته ولحماية المجتمع وشخصية الحدث وخلفتيه. وينبغي لأعضاء النيابة العامة، لدى اتخاذ هسذا القسرار، أن ينظروا بصفة خاصة في بدائل الملاحقة المتاحة في إطار قوانيس وإجراءات قضساء الأحداث، ويتعين على أعضاء النيابة العامة أن يبذلوا قصارى جهدهم للامتتاع عن اتخاذ إجراءات قضائية ضد الأحداث إلا في حالة الضرورة القصوى

# العلاقة مع الوكالات أو المؤسسات الحكومية الأخرى

 ٢- ضــمانا لعدالة الملاحقة القضائية وفعاليتها، يسعى أعضاء النيابة العامة جاهدين إلى التعاون مع الشرطة والمحاكم ومزاولي المهن القانونية وهيئات الدفاع العامة، وسائر الوكالات أو المؤسسات الحكومية.

## الإجراءات التأديبية

٢١- يستند في معالجة المخالفات التي يرتكبها أعضاء النيابة العامة والتي تستحق إجراءات تأديبية، إلى القانون أو النظم المستندة إلى القانون وتعالج الشكاوى التي تقدم ضدهم، وتدعى أنهم تجاوزوا، بوضوح، نطاق المعايير المهنية، معالجة سريعة ومنصفة وفى إطار إجراءات ملائمة. ويكون لهم الحق في الحصول على محاكمة عادلة. ويخضع القرار لمراجعة مستقلة.

٢٢ - تكفل الإجراءات التأديبية التي تتخذ ضد أعضاء النيابة العامة إجراء التقييمات واتخاذ القرارات على أسس موضوعية. وتحدد هذه الإجراءات وفقا

للقسانون ومدونسات قواعد السلوك المهنى وسائر المعابير والقواعد الأخلاقية الراسخة، وعلى هدى هذه المبادئ التوجيهية.

## التقيد بالمبادئ التوجيهية

٢٣- يتقيد أعضاء النوابة العامة بهذه المبادئ التوجيهية، ويبتلون أقصى
 مستطاعهم لمنع انتهاكها ولمجابهة هذا الانتهاك بحزم.

٢٤- يستولى أعضاء النيابة العامة الذين يوجد لديهم ما يدعوهم إلى الاعتقاد أبسأن هدده المبادئ التوجيهية قد انتهكت أو توشك أن تنتهك، بإبلاغ ذلك إلى السلطات العليا التي يتبعونها، وكذلك، حيث تدعو المسرورة، إلى أية سلطات أو هيئات مختصة غيرها تملك صلاحية المراجعة أو التصحيح (١).

<sup>(&#</sup>x27;) أنظر د' . عبد الفتاح مراد " شرح النظم القانونية والأفتصادية والسياسية في مصر والدول العربية " ص ٣٣ وما بعدها .

# الباب الرابع

الاعلان بشأن الهبادئ الأساسية لتوفير العدالة لضَّدايا الجريمة وإساءة استعمال السلطة (١) اعتمد ونشر علي الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة

٤٠ الهؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفهبر ١٩٨٥

## (i) ضحايا الجريمة :

١- يقصد بمصطلح "الضدايا" الأشخاص الذين أصيبوا بضرر فرديا أو جماعيا، بما في ذلك الضرر البدني أو العقلي أو المعاناة النفسية أو الخسارة الاقتصادية، أو الحرمان بدرجة كبيرة من التمتع بحقوقهم الأساسية، عن طريق أفعال أو حالات إهمال تشكل انتهاكا للقوانين الجنائية النافذة في الدول الأعضاء، بما فيها القوانين التي تحرم الإساءة الجنائية لاستعمال السلطة.

٢- يمكن اعتبار شخص ما ضحية بمقتضى هذا الإعلان، بصرف النظر عما إذا كان مرتكب الفعل قد عرف أو قبض عليه أو قوضى أو أدين، وبصرف السنظر عن العلاقة الأسرية بينه وبين الضحية. ويشمل مصطلح "الضحية" أيضا، حسب الاقتضاء، العائلة المباشرة للضحية الأصلية أو معالميها المباشرين والأشخاص النين أصيبوا بضرر من جراء التدخل لمساعدة الضحايا في محنتهم أو لمنع الإيذاء.

٣- تطبق الأحكام الواردة هنا على الجميع دون تمييز من أي نوع، كالتمييز بسبب العرق واللون والجنس والسن واللغة والدين والجنسية والرأى السياسي

<sup>(</sup>١) حقوق الإنسان: مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٣، رقم المبيع Part ۱ ، A. 9٤. XIV-Vol. ص ٥٣٦ ص

أو غــيره والمعــنقدات أو الممارســات الثقافية والملكية والمولد أو المركز
 الأسرى والأصل العرقي أو الاجتماعي والعجز.

## الوصول إلى العدالة والمعاملة المتصفة

٤- ينبغسي معاملة الضحايا برأفة واحترام لكرامتهم. ويحق لهم الوصول إلى السيات العدالة والحصول عليه المتصاف الفوري وفقا لما تتص عليه التشريعات الوطنية فيما يتعلق بالضرر الذي أصابهم.

٥- ينبغسي إنشاء وتعزيسز الأليات القضائية والإدارية، حسب الاقتضاء، لتمكيسن الضحايا من الحصول على الإنصاف من خلال الإجراءات الرسمية أو غير الرسمية العاجلة والعادلة وغير المكلفة وسهلة المثال. وينبغي تعريف الضحايا بحقوقهم في التماس الإنصاف من خلال هذه الآليات.

 ٦- ينبغي تسهيل استجابة الإجراءات القضائية والإدارية لاحتياجات الضحايا بإتباع ما يلي:

- (أ) تعريف الضحايا بدورهم وبنطاق الإجراءات وتوقيتها وسيرها، وبالطريقة التسى يبت بها في قضاياهم، ولا سيما حيث كان الأمر يتعلق بجرائم خطيرة وحيثما طلبوا هذه المعلومات.
- (ب) إتاحة الفرصة لعرض وجهات نظر الضحايا وأوجه كلقهم وأخذها في الاعتسبار في المسراحل المناسبة من الإجراءات القضائية، حيثما تكون مصسالحهم عرضة للتأثر وذلك دون إجحاف بالمتهمين وبما يتمشى ونظام القضاء الجنائي الوطني ذي الصلة.
- (ج) توفير المساعدة المناسبة للضحايا في جميع مراحل الإجراءات القانونية، (د) اتخساذ تدابير ترمى إلى الإقلال من إزعاج الضحايا إلى أدنى حد وحماية خصوص ياتهم، عند الاقتضاء، وضمان سلامتهم قضلا عن سلامة أسرهم والشهود المتقدمين لصالحهم من التخويف والانتقام.

(هـــــ) تجنب التأخير الذي لا لزوم له في البت في القضايا وتنفيذ الأوامر أو الأحكام التي تقضى بمنح تعويضات للضحايا.

٧- ينبغي استعمال الأليات غير الرسمية لحل النزاعات، بما في ذلك الوساطة والتحكيم والوسائل العرفية لإقامة العدل أو استعمال الممارسات المحلية، حسب الاقتضاء، لتسهيل استرضاء الضحايا وإنصافهم.

### رد الحسق

٨- ينبغي أن يدفع المجرمون أو الغير المسؤولون عن تصرفاتهم، حيثما كان ذلك مناسبا، تعويضا عادلا للضحايا أو لأسرهم أو لمعاليهم . وينبغي أن يشمل هذا المتعويض إعادة الممتلكات ومبلغا لجبر ما وقع من ضرر أو خسارة، ودفع النققات المتكبدة نتيجة للإيذاء، وتقديم الخدمات ورد الحقوق.

9- ينبغي للحكومات إعادة النظر في ممارساتها ولوائحها وقوانينها لجعل رد الحسق خسيارا مستاحا لإصسدار حكم به في القضايا الجنائية، بالإضافة إلى العقوبات الجنائية الأخرى.

١٠ في حالات الإضرار البالغ بالبيئة، ينبغي أن يشتمل رد الحق، بقدر
الإمكان، إذا أمر به، على إعادة البيئة إلى ما كانت عليه، وإعادة بناء الهياكل
الأساسية واستبدال المرافق المجتمعية ودفع نفقات الاستقرار في مكان آخر
حيثما نتج عن الضرر خلع المجتمع المحلى عن مكانه.

١١ عندما يقوم الموظفون العموميون وغيرهم من الوكلاء الذين يتصرفون بصفة رسمية أو شبه رسمية بمخالفة القوانين الجنائية الوطنية، ينبغي أن يحصل الضحايا على تعويض من الدولة التي كان موظفوها أو وكلاؤها مسوولين عن الضرر الواقع. وفي الحالات التي تكون فيها الحكومة التي حدث العصل أو التقصير الاعتدائي بمقتضى سلطتها قد زالت من الوجود، ينبغي للدولة أو الحكومة الخلف أن تقوم برد الحق للضحايا.

### التعـــويض

١٢ حيثما لا يكون من الممكن الحصول على تعويض كامل من المجرم أو من مصادر أخرى، ينجفي للدول أن تسعى إلى تقديم تعويض مالي إلى:
(أ) الضاحايا الذين أصيبوا بإصابات جسدية بالغة أو باعتلال الصحة البدنية أو العقلية نتيجة لجرائم خطورة.

(ب) أسر الأشخاص المتوفين أو الذين أصبحوا عاجزين بدنيا أو عقليا نتيجة للإيداء، وبخاصة من كانوا يعتمدون في إعالتهم على هؤلاء الأشخاص. ١٣ - ينبغي تشجيع إنشاء وتعزيز وتوسيع الصناديق الوطنية المخصصة لتعويض الضحايا. ويمكن أيضاء عند الاقتضاء، أن تتشا صناديق أخرى لهذا الغرض، بما في ذلك الحالات التي تكون فيها الدولة التي تتتمي إليها الضحية عاجزة عن تعويضها عما أصابها من ضرر.

#### المساعدة

١٠ ينبغي أن يستلقى الضحايا ما يلزم من مساعدة مادية وطبية ونفسية
 واجتماعية من خلال الوسائل الحكومية والطوعية والمجتمعية والمحلية.

 ١٥ ينبغسي إيلاغ الضحايا بمدى توفر الخدمات الصحية والاجتماعية وغيرها من المساعدات ذات الصلة، وأن يتاح لهم الحصول على هذه الخدمات بسهولة.

٦١ - ينبغي أن يتلقى موظفو الشرطة والقضاء والصحة والخدمة الاجتماعية وغيرهم من الموظفين المعنيين تدريبا لتوعيتهم باحتياجات الضحايا، ومبادئ توجيهية لضمان تقديم المعونة المناسبة والفورية.

١٧ - ينبغي لدى تقديم الخدمات أو المساعدة إلى الضحايا إيلاء اهتمام لمن لهم احتياجات خاصة بسبب طبيعة الضرر الذي أصيبوا به أو بسبب عوامل كالتي ذكرت في الفقرة ٣ أعلاه.

### (ب) ضحايا إساءة استعمال السلطة :

١٨ ـ يقصد بمصطلح "الضحايا" الأشخاص الذين أصيبوا بضور فرديا أو جماعيا، بما في ذلك الضرر البدني أو العقلي أو المعاناة النفسية أو الخسارة الاقتصادية، أو الحرمان بدرجة كبيرة من التمتع بحقوقهم الأساسية، عن طريق أفعال أو حالات إهمال لا تشكل حتى الآن انتهاكا للقوانين الجنائية الوطنية، ولكنها تشكل انتهاكات للمعابير الدولية المعترف بها والمتعلقة باحترام حقوق الإنسان(١٠).

٩ - ينبغي للدول أن تنظر في أن تدرج في القانون الوطني قواعد تحرم إساءة استعمال السلطة وتنص على سبل انتصاف لضحاياها. وينبغي، بصفة خاصدة، أن تشمل سبل الانتصاف هذه رد الحق أو الحصول على تعويض أو كليهما، وما يلزم من مساعدة ومسائدة مادية وطبية ونفسية واجتماعية.

 ٢٠ ينبغي للدول أن تسنظر في التفاوض من أجل إيرام معاهدات دولية متعددة الأطراف تتعلق بالضحايا، حسيما هو محدد في الفقرة ١٨.

٢١ ينبغي للدول أن تستعرض بصفة دورية التشريعات والممارسات القائمة لضحمان استجابتها للظروف المتغيرة، وأن تقوم، عند الاقتضاء، بسن وتتفيذ تشريعات تحرم الأفعسال التي تشكل إساءات خطيرة لاستعمال السلطة السياسية أو الاقتصادية وأن تشجع كذلك السياسات والأليات اللازمة لمنع مئل هذه الأفعال، وأن تستحدث الحقوق ووسائل الانتصاف الملائمة وتتيحها لضحايا هذه الأفعال.

<sup>(</sup>١) انظر د.عيد الفتاح مراد موسوعة مراد المدنية للقواعد القانونية التي قررتها محكمة ١٩٣١ حتى ٢٠٠٢ وطرق نقض الأحكام في القوانين العربية " الجزء الثالث ص ٨٥ومابمدها .

### الجاب الضامس

المبادرُ الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية (١)

ا عتمدها مؤتمر الأمم المتحدة السابح لمنح الجريمة ومعاملة المجرمين المعقود في ميلانو من ٢٠ آب/أغسطس إلى ٦ أيلول/ديسمبر ١٩٨٥ كما اعتمدت ونشرت علي المة بموجب قراري الجمعية العامة

الأمم المتمدة ٢٠/٤٠ المؤرم في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥

١٩٨٠ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسوب ١٩٨٥

حيث أن شُعوب العالم تؤكد في ميثاق الأمم المتحدة، في جملة أمور، تصميمها على تحقيق تحقيق الأمم المتحدة، في جملة أمور، تصميمها على تهيئة ظروف يمكن في ظلها أن تسود العدالة وعلى تحقيق المتعاون الدولي في ميدان تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية دون أي تمييز.

وحيث أن الإعلان العائمي لحقوق الإنسان ينص خصوصا على مبادئ المساواة أمام القانون وافتراض البراءة، والحق في محاكمة عادلة وعلنية أمام محكمة مختصة مستقلة ونزيهة مشكلة وفقا للقانون .

وحيث أن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يضمنان كلاهما ممارسة هذه الحقوق بالإضافة إلى أن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يضمن كذلك الحق في المحاكمة دون تأخير بغير موجب .

وحيست أنه لا تزال توجد في حالات كثيرة فجوة بين الرؤية التي تقوم عليها تلك المبادئ وبين الحالة الفعلية .

وحيت أنه ينبغي أن يسير تنظيم وإدارة شؤون القضاء في كل بلد على هدى تلك المبادئ، كما ينبغي بذل الجهود لتحويلها كاملة إلى واقع ملموس،

<sup>(</sup>۱) حقوق الإنسان: مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك، 1997، Part ۱، رقم المبيع ا 021.

وحيت أن القواعد التسي تخضع لها ممارسة الوظائف القضائية ينبغي أن تهدف إلى تمكين القضاة من التصرف وققا لتلك العبادئ،

وحيت أن القضاة مكلفون باتضاد القرار الأخير بشأن حياة المواطنين وحرياتهم وحقوقهم وواجباتهم وممتلكاتهم.

وحيث أن مؤتمسر الأمم المتحدة السادس لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين طلب، فسي قسراره ١٦، من لجنة منع الجريمة ومكافحتها أن تدرج ضمن أولوياتها وضمع مسادئ توجيهية تتعلق باستقلال القضاة واختيار القضاة وأعضاء النيابة، وتدريبهم مهنيا، ومركزهم.

وحيث أن من المناسب، بناء على ذلك، إيلاء الاعتبار أو لا لدور القضاة بالنسبة إلى نظام القضاء ولأهمية اختيارهم وتدريبهم وسلوكهم،

فإنسه ينبغسي للحكومات أن تراعى وتحترم، في إطار تشريعاتها وممارساتها الوطنسية، المبادئ الأساسية التالية التي وضعت لمساعدة الدول الأعضاء في مهمستها المتعلقة بضمان استقلال السلطة القضائية وتعزيزه، وأن تعرض هذه المبادئ علسى القضاء والتشريعية والتشريعية والجمهسور بوجسه عام. مع أن هذه المبادئ وضعت بصورة رئيسية لتنطبق علسى القضاة المحترفين في المقام الأول، فإنها تنطبق بدرجة مساوية، حسب الاقتضاء، على القضاة غير المحترفين حيثما وجدوا(').

### استقلال السلطة القضائية

 ١- تكفيل الدولية استقلال السلطة القضائية وينص عليه دستور البلد أو قوانيينه. ومين واجب جميع المؤسسات الحكومية وغيرها من المؤسسات احترام ومراعاة استقلال السلطة القضائية.

<sup>(</sup>١) أنظر د . عبد الفتاح مراد " شرح النصوص العربية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية " ص ٧٩ وما بعدها .

٧- تغضل السلطة القضائية في المسائل المعروضة عليها دون تحيز، على أساس الوقائع ووفقا للقانون، ودون أية تقييدات أو تأثيرات غير سليمة أو أية إغسراءات أو ضغوط أو تهديدات أو تدخلات، مباشرة كانت أو غير مباشرة، من أي جهة أو لأي سبب.

٣- تكون السلطة القضائية الولاية على جميع المسائل ذات الطابع القضائي كما تنفرد بسلطة البت فيما إذا كانت أية مسألة معروضة عليها للفصل فيها تدخل في نطاق اختصاصها حسب التعريف الوارد في القانون.

٤- لا يجوز أن تحدث أية تدخلت غير لاتقة، أو لا مبرر لها، في الإجراءات القضائية التي تصدرها المحاكم الإجراءات القضائية ولا تخضع الأحكام القضائية التي تصدرها السلطات لإعدادة المنظر القضائية أو بقيام السلطات المختصة، وفقا للقانون، بتخفيف أو تعديل الأحكام التي تصدرها السلطة القضائية(١).

٥- لكل فرد الحق في أن يحاكم أمام المحاكم العادية أو الهيئات القضائية التبي تطبق الإجراءات القانونية المقررة. ولا يجوز إنشاء هيئات قضائية، لا تطبق الإجراءات القانونية المقررة حسب الأصول والخاصة بالتدابير القضائية، لنتتزع الولاية القضائية التي تتمتع بها المحاكم العادية أو الهيئات القضائية.

٦- يكفل مبدأ استقلال السلطة القضائية لهذه السلطة ويتطلب منها أن تضمن
 سير الإجراءات القضائية بعدالة، واحترام حقوق الأطراف.

٧- من واجسب كل دولة عضو أن توفر الموارد الكافية لتمكين السلطة
 القضائية من أداء مهامها بطريقة سليمة.

<sup>(&#</sup>x27;) انظر د. عبد الفستاح مسراد " شسرح النصوص العربية لاتفاقيات الشراكة المصرية الأوروبية ص ١٧ وما بعدها .

### حرية التعبير وتكوين الجمعيات

٨- وفقا للإعالان العالمي لحقوق الإنسان، يحق لأعضاء السلطة القضائية كغيرهم من المواطنين الثمتع بحرية التعبير والاعتقاد وتكوين الجمعيات والمتجمع، ومع ذلك يشترط أن يسلك القضاة دائما، لدى ممارسة حقوقهم، مسلكا يحفظ هبية منصبهم ونزاهة واستقلال القضاء.

٩- تكون القضاة الحرية في تكوين جمعيات القضاة أو غيرها من المنظمات لتمثيل مصالحهم والنهوض بتدريبهم المهني وحماية استقلالهم القضائي، وفي الانضمام إليها.

### المؤهلات والاختيار والتدريب

• ١- يتعبن أن يكون من يقع عليهم الاختيار لشغل الوظائف القضائية أفرادا مسن ذوى السنزاهة والكفاءة، وحاصلين على تدريب أو مؤهلات مناسبة في القسانون. ويجب أن تشتمل أي طريقة لاختيار القضاة. على ضمانات ضد التعبين في المناصب القضائية بدوافع غير سليمة. ولا يجوز عند اختيار القضاة، أن يستعرض أي شخص للتمييز على أساس العنصر أو اللون أو الجنس أو الدين أو الأراء السياسية أو غيرها من الأراء، أو المنشأ القومي أو الاجتماعي، أو الملكية أو المسيلاد أو المركز، على أنه لا يعتبر من قبيل التمييز أن يشسترط في المرشح لوظيفة قضائية أن يكون من رعايا البلد المعنى.

## شروط الخدمة ومدتها

١١ - يضــمن القــانون للقضــاة بشكل مناسب تمضية المدة المقررة لتوليهم
 وظــائفهم واستقلالهم، وأمنهم، وحصولهم على أجر ملائم، وشروط خدمتهم
 ومعاشهم التقاعدي وسن تقاعدهم.

١٢ - يتمستع القضاة، سواء أكانوا معينين أو منتخبين، بضمان بقائهم في منصبهم إلى حيسن بلوغهم سن التقاعد الإلزامية أو انتهاء الفترة المقررة لتوليهم المنصب، جيثما يكون معمولا بذلك.

٣١ - ينبغسي أن يعسنتد نظام ترقية القضاة، حيثما وجد مثل هذا النظام، إلى العوامل الموضوعية ولا سيما الكفاءة والنزاهة والخبرة.

٢٤ يعتبر إسناد القضايا إلى القضاة ضمن إطار المحكمة التي ينتمون إليهما
 مسألة داخلية تخص الإدارة القضائية.

## السرية والحصانة المهنيتان

١٥ - يكون القضاة ملزمين بالمحافظة على سر المهنة فيما يتعلق بمداو لاتهم
 وبالمعلومات السرية التي يحصلون عليها أثناء أداء واجباتهم الأخرى خلاف
 الإجراءات العامة، ولا يجوز إجبارهم على الشهادة بشأن هذه المسائل.

١٦ ينبغي أن يتمستع القضساة بالحصانة الشخصية ضد أي دعاوى مدنية بالستعويض النقدي عما يصدر عنهم أثناء ممارسة مهامهم القضائية من أفعال غيير سليمة أو تقصير، وذلك دون إخلال بأي إجراء تأديبي أو بأي حق في الاستثناف أو في الحصول على تعويض من الدولة، وققا للقانون الوطني(١).

### التأديب والإيقاف والعزل

١٧- ينظر في النهمة الموجهة أو الشكرى المرفوعة ضد قاض بصفته القصائية والمهينة وذلك على نحو مستعجل وعادل بموجب إجراءات ملائمة. وللقاضي الحق في الحصول على محاكمة عادلة. ويكون فحص الموضوع في مرحلته الأولى سريا، ما لم يطلب القاضي خلاف ذلك.

<sup>(&#</sup>x27;) أنظر د . عبد القتاح مراد " شرح النصوص الإنجليزية لاتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية " ص ٥٦ وما بعدها .

١٨ لا يكسون القضاة عرضة للإيقاف أو للعزل إلا لدواعي عدم القدرة أو
 دواعي السلوك التي تجعلهم غير لاتقين لأداء مهامهم.

١٩ تحدد جميع الإجراءات التأديبية وإجراءات الإيقاف أو العزل وققا
 المعايير المعمول بها للسلوك القضائي.

٧٠ ينبغي أن تكون القرارات الصادرة بشأن الإجراءات التأديبية أو إجراءات الإيقاف أو العزل قابلة لإعادة النظر من جانب جهة مستقلة. ولا ينطبق ذلك على القرارات التي تصدرها المحكمة العليا أو السلطة التشريعية بشأن قضايا الاتهام الجنائي وما يماثلها (١).

<sup>(1)</sup> أنظر د . عدد القداح مراد "موسوعة التشريع والقضاء والفقه المصرى والمقسارن – التطبق على النصوص الكاملة للتشريعات المصرية بأحكام النقض والإدارية والدستورية وآراء الفقه المقارن وذلك في مائة عام " الجزء الثالث ص ١٩ وما بعدها .

# الباب السادس

# إعلان فيينا بشأن البريمة والعدالة

مواجعة تحديات القرن الحادي والعشرين<sup>(۱)</sup> صدر عن مؤتمر الأم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المنعقد في فينا من ١٠ إلى ١٧ أسريل ٢٠٠٠

## نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة

إذ يسماورنا القلق إزاء الأثر الذي يتركه ارتكاب جرائم خطيرة ذات طبيعة عالمسية علمي مجتمعاتسنا، واقتناعا منا بضرورة التعاون الثنائي والإقليمي والدولي في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية.

وإذ يساورنا القلـق بشـكل خـاص إزاء الجـريمة المنظمة عبر الوطنية والارتباطات بين مختلف أشكالها .

واقت ناعا مسنا بسأن وجود برامج وافية للوقاية وإعادة التأهيل يمثل ضرورة أساسية لأي استراتيجية فعالة لمكافحة الجريمة، وبأنه ينبغي لتلك البرامج أن تراعبي العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تجعل الناس أكثر تعرضا للانخسراط فسي السلوك الإجرامسي وتسزيد مسن احتمال انخراطهم فيها، وإذ نشسدد علي أن وجود نظام عدالة جنائية ينصف بالإتصاف والمسؤولية

<sup>(</sup>۱) ورد نص هذا الإعلان في الوثيقة .A/CONF.۱۸۷/Rev.۳

۱. A/CONF.۱۸۷/RPM.۲/۱ و.Corr.۱مو (A/CONF.۱۸۷/RPM.۲/۱ مر A/CONF.۱۸۷/RPM.۲/۱ مر (A/CONF.۱۸۷/RPM.۲/۱ مر (A/CONF.۱۸۷/RPM.۲ مر (A/CONF.۱۸۷/RPM.۲ مر (A/CONF.۱۸۷/RPM) مر

٢. مرفق قرار الجمعية العامة ١٩١/٥١.

٣. موفق قرار الجمعية العامة ١٩/٥١.

٤. ١٨٤٤/٧٤٨ المرفق.

٥. موفق قرار الجمعية العامة ٥٩/٥١.

والأخلاقسية والفعالسية يمسئل عساملا هامسا في تعزيز النتمية الاقتصادية والاجتماعية وأمن الإنسان .

وإدراكا منا للوعود التي تبشر نهج العدالة التصالحية التي تستهدف الحد من الإجراء وتساعد على إبراء الضحايا والجناة والمجتمعات.

وقد اجتمعنا في مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، المنعقد في فينا من ١٠ إلى ١٧ نيمان/أبريل ٢٠٠٠، لكي نقرر اتخاذ تدابير منسقة أكثر فاعلية، بروح من التعاون، لمكافحة مشكلة الجريمة العالمية.

### نعن ما يلي:

 ١- نــنوه مــع التقدير بنتائج الاجتماعات الإقليمية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين \.

٧- نؤكد مجددا غايات الأصم المتحدة في ميدان منع الجريمة والعدالة الجنائية، وخاصة الحدد من الإجرام، وإنفاذ القوانين وإدارة شؤون العدالة بمريد من الكفاءة والفعالية، واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وترويج أعلى معايير الإنصاف والإنسانية والسلوك المهني.

٣- نشدد على مسؤولية كل دولة في إقامة وصون نظام للعدالة الجنائية يتسم
 بالإنصاف والمسؤولية والأخلاقية والكفاة.

٤ - نسدرك ضسرورة توثيق التنسيق والتعاون بين الدول في مكافحة مشكلة الحبريمة العالمية. واضعين في اعتبارنا أن اتخاذ تدابير ضدها هو مسؤولية عامسة ومشستركة. وفي هذا الشأن، نسلم بالحاجة إلى تطوير وتعزيز أنشطة التعاون التقني بغية مساعدة البلدان فيما تبذله من جهود لتدعيم نظمها المحلية في مجال العدالة الجنائية وقدرتها على التعاون الدولي.

٦- نؤيد الجهود الرامية إلى مساعدة الدول الأعضاء على بناء القدرات، بما في ذلك المحصول على التدريب والمساعدة التقنية وصوغ التشريعات واللوائح التنظيمية وتتمية الخبرات الفنية ، تيسيرا لتنفيذ الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة مها.

٧- اتساقا مع أهداف الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها، سوف نسعى إلى:
 (أ) إدراج عنصر خاص بمنع الجريمة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والدولية .

- (ب) تكثيرف الستعاون الثاني والمتعدد الأطراف، بما فيه التعاون الثقني، في المجالات التسي سموف تشملها الاتفاقسية والسبروتوكولات الملحقة بها، (ج) تعزير التعاون بين الجهات المائحة في المجالات التي لها جوانب ذات صلة بمنع الجريمة.
- (د) تدعيم قدرة المركز المعني بمنع الإجرام الدولي، وكذلك شبكة برنامج الأمه المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، على مساعدة الدول الأعضاء، عهد الطلب، علي بناء قدرتها في المجالات التي سوف تشملها الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها.

٨- نرحب بالجهود التي يبذلها المركز المعني بمنع الإجرام الدولي، بالتعاون مسع معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة، لتكوين صورة عالمية شاملة عن الجريمة المنظمة تمثل أداة مرجعية، ولمساعدة الحكومات على صوغ السياسات والبرامج.

٩- نؤكد مجددا استمرار تأييدنا والتزامنا تجاه الأمم المتحدة وبرنامجها المعنسي بمنع الجريمة والعدالة الجنائية، وخاصة لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائسية والمركز المعني بمنع الإجرام الدولي ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة، ومعاهد شبكة البرنامج، ونعقد العزم علي مواصلة تدعيم البرنامج من خلال التمويل المستديم، حسب الاقتضاء.

١٠ نعلن التزامنا بأن نراعي ونعالج، في برامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والمدالة الجنائية وكذلك في الاستراتيجيات الوطنية بشأن منع الجريمة والمدالة الجنائية، أي تباين في تأثير البرامج والسياسات على النساء والرجال.

١١ - نعلين التزامنا أيضا بوضع توصيات سياساتية ذات توجه عملي تستند إلسي الاحتياجات الخاصة للمرأة، سواء كانت أخصائية ممارسة في ميدان العدالة الجنائية أو ضحية أو سجينة أو جانية.

17 - نؤكد أن العمل الفعال علي منع الجريمة وتحقيق العدالة الجنائية يتطلب إشراك الحكومات والمؤسسات الوطندية والإقليمية والأقاليمية والدولية والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ومختلف قطاعات المجتمع الأهلسي، بمسا فيها وسسائط الإعلام الجماهيرية والقطاع الخاص، وكذلك الاعتراف بدور ومساهمة كل منها، باعتبارها جهات شريكة وفعالة.

17 - نطن التراسنا باستحداث سبل أنجع للتعاون فيما بيننا بغية استثمال بسلاء الاتجار بالأشخاص، ولا سيما النماء والأطفال، وتهريب المهاجرين، ومسوف ننظر أيضا في دعم البرنامج العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص. الذي وضعه المركسز المعنسي بمنع الإجرام الدولي ومعهد الأمم المتحدة الاقاليمسي لأبحاث الجريمة والعدالة. والذي يخضع لتشاور وثيق مع الدول ولدراسة من جانب لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، ونقرر أن يكون عام

٢٠٠٥ العسام المستهدف لتحقيق انخفاض ملحوظ في تواتر تلك الجرائم على نطاق العالم، ولتقييم التنفيذ الفعلي للتدابير المنادي بها إذا ما تعذر تحقيق ذلك الهدف.

١٤ - نعلن التزامنا كذلك بتعزيز التعاون الدولي والمساعدة القانونية المتبادلة مسن أجل كبح صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة ، ونقرر أن يكون عام ٢٠٠٥ هو العام المستهدف لتحقيق انخفاض ملحوظ في وقوع تلك الجرائم على نطاق العالم.

٥١ – نعلسن الترامل التخساذ تدابير دولية مشددة لمكافحة الفساد، تستند إلي إعلان الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والرشوة في المعاملات التجارية الدولية، والمدونة الدولية الدولية لقواعد سلوك الموظفين العموميين ، والاتفاقيات الإقليمية ذات الصلة والمحافل الإقليمية والدولية، ونشدد على أن هناك حاجة ماسة إلى وضع صك قانوني دولي فعال لمكافحة الفساد، يكون مستقلا عن اتفاقية الأمم المستحدة لمكافحة الجريمة والعدالة الجنائية أن تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها العاشرة، بالتشاور مسع الدول استعراضا وتحليلا دقيقين لكل الصكوك الدولية ذات بالتشاور مسع الدول استعراضا كجزء من الأعمال التحضيرية لوضع ذلك الصلة. وسوف ننظر في دعم البرنامج العالمي لمكافحة الفساد الذي وضعه المركز المعني بمنع الإجرام الدولي ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجسريمة والعدالة، والذي يخضع لتشاور وثيق مع الدول ولدراسة من جانب الجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية.

٦٦ - نؤكد مجددا أن مكافحة غسل الأموال والاقتصاد القائم على الجريمة تشكل عنصر رئيسيا في استراتيجيات مكافحة الجريمة المنظمة، التي أقرت كمبدأ في إعلان نابولي السياسي وخطة العمل العالمية لمكافحة الجريمة غبر

الوطنسية أ. ونحسن مقتنعون بأن نجاح هذا العمل يقوم على إنشاء نظم عامة وتنسيق الأليات المناسبة لمكافحة غسل عائدات الجريمة. بما في ذلك تقييم الدعسم للمبادرات التي تركز على الدول والأقاليم التي تقدم خدمات مالية حرة تتيح غسل عائدات الجرائم أيا كانت.

١٧ -- نقرر صدوغ توصيات سياساتية ذات توجه عملي بشأن منع ومكافحة الجريمة المتعلقة بالحواسيب، وندعو لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية إلى الاضطلاع بعمل في هذا الشأن، آخذة في الاعتبار الأعمال الجارية في محافل أخري. ونعلن التزامنا أيضا بالعمل على تعزيز قدرتنا على منع الجريمة المرتبطة بالتكنولوجيا الراقية والحواسيب والتحري عن تلك الجرائم وملحقتها.

14- نلاحظ أن أفعال العنف والإرهاب لا تزال مصدر قلق بالغ. ومع الحرص على الامتثال لميثاق الأمم المتحدة ومراعاة جميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة، سوف نقوم معا، إلى جانب جهودنا الأخرى الرامية إلى منع ومكافحة الإرهاب، باتخاذ تدابير فعالة وحازمة وعاجلة بشأن منع ومكافحة الأنشطة الإجرامية المرتكبة بهدف تشجيع الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره. ومن هذا المنطلق، نتعهد ببذل قصارى جهدنا لتعزيز الامتثال العالمي للصكوك الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب. 19- نلاحظ استمرار ظاهرتي التمييز العنصري وكراهية الأجانب وأشكال التعصب المتصلة بهما، وندرك أهمية اتخاذ خطوات لتضمين الاستراتيجيات والقواعد الدولية الجرائم المرتبطة بالعنصري وكراهية والتمييز العنصري وكراهية المرتبطة بالعنصري وكراهية الإجانب من أشكال بالعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب.

٢٠ نؤكد عزمنا علي مكافحة العنف الناشئ عن التعصب القائم على النعرة الانتسية ، ونعقد العرزم على النعرة الانتسية ، ونعقد العرزم على المؤتمر العالمي المزمع عقده لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب.

11- ندرك أن معايسير الأمسم المستحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالسة الجنائسية تسهم في الجهود المبنولة لمعالجة الإجرام معالجة فعالة، ونسدرك كذلسك أهمية إصلاح السجون واستقلال السلطة القضائية وسلطات النيابة العامة، والمدونة الدولية لقواعد ملوك الموظفين العموميين. وسنسعى، حسب الاقتضاء، إلى استعمال معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية وتطبيقها في القوانين والممارسات الوطنية، ونتعهد بإعددة السنظر فسي التشريعات والإجراءات الإدارية ذات الصلة، حسب الاقتضاء، بغية تقديم ما يلزم من التوعية والتدريب للموظفين المعنيين، وضمان التدعيم اللازم للمؤسسات التي تقولي إدارة شؤون العدالة الجنائية.

٣٢- نــدرك أيضا مدي فائدة المعاهدات النموذجية المتعلقة بالتعاون الدولي فــي المسائل الجنائية، كأدوات هامة لتطوير التعاون الدولي. وندعو لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية إلى الطلب من المركز المعني بمنع الإجرام الدولي أن يقــوم بتحديث الخلاصــة الوافية من أجل توفير أحدث صيغ المعاهدات النموذجية للدول التي تسعى إلى استعمالها.

٣٧- نـدرك كذلك مع بالغ القلق أن الأحداث الذين يقاسون ظروفا صعبة كثيرا ما يكونون عرضة للجنوح أو لأن يصبحوا فريسة سهلة لتجنيدهم من جانب الجماعات الإجرامية، بما فيها الجماعات الضالعة في الجريمة المنظمة عبير الوطنية، ونعلن التزامنا باتضاذ تدايير مضادة لمنع هذه الظاهرة المتنامية، وبتضمين خطط التتمية الوطنية واستراتيجيات التتمية الدولية

لحكامـــا بشأن قضاء الأحداث، حيثما تقتضي الضرورة، وكذلك بإدراج إدارة شؤون الأحداث في سياساتنا الخاصة بتمويل التعاون الإنمائي.

٤٢- نسلم بأن الاستراتيجيات الشاملة لمنع الجريمة على المستوي الدولي والوطني والإكليمي والمحلى يجب أن تعالج الأسباب الجنرية وعوامل الخطر ذات الصلة بالجريمة والإيذاء، من خلال سياسات اجتماعية وصحية وتربوية وقصائية. ونحث على وضع مثل هذه الاستراتيجيات، وإدراكا منا لما حققته مسادرات المسنع في دول عديدة من نجاح أكيد، وثقة منا بأنه يمكن الحد من الجريمة باستخدام خيراتنا الجماعية وتقاسمها (۱).

٢٠ نعلن الترامنا بإعطاء أولوية للحد من ترايد عدد السجناء واكتظاظ السجون بالمحتجزين قبل المحاكمة وبعدها. من خلال ترويج بدائل مأمونة وفعالة للحبس، حسب الاقتضاء.

٣٦- نقرر أن نستحدث، عند الاقتضاء، خطط عمل وطنية وإقليمية ودولية لدعم الجريمة ، كأليات الوساطة والعدالة التصالحية، ونقرر أن يكون عام ٢٠٠٧ هو الموعد المستهدف لكي تراجع فيه الدول ممارستها في هذا الشأن، وتواصل تطوير خدمات دعمم الضحايا وتنظيم حملات توعية بحقوق الضحايا، وتنظر في إنشاء صناديق لصالح الضحايا، إضافة إلى وضع وتنفيذ سياسات لحماية الشهود.

<sup>(</sup>۱) انظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة مصطلحات العولمة والأكلمة - شرح تقصيلي لمصطلحات العولمة والأكلمة "ص ٥٨ وما بعدها .

٧٧- نشجع علي ضوغ سياسات وإجراءات ويرامج للعدالة التصالحية تحترم حقسوق الإنسان واحتياجات ومصالح الضحايا والجناة والمجتمعات المحلية وسائر الأطراف الأخرى (١).

٢٨ - ندعو لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية إلى صوغ تدابير محددة لتنفيذ
 ومتابعة الالتزامات التي تعهدنا بها في هذا الإعلان<sup>(٢)</sup>.

<sup>(</sup>١) انظر د. عبد الفتاح مراد " برنامج CD موسوعة مصطلحات العولمة والأقلمة - شسرح تفصيلي باللغة العربية لجميع المصطلحات العمية الإنجليزية المتعلقة بالعولمية والأقلمية والمصسطلحات المرتبطة بها ودول العولمة ودول الأقلمة وشخصيات العولمة والأقلمة في العالم".

<sup>(</sup>۲) انظر د.عبد الفتاح مسراد "برنامج CD موسوعة مراد الجنائية والمدنية للقواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية في ۷۷ عاماً منذ انشاء المحكمة عسام ۱۹۳۱ حستى عسام ۲۰۰۲ وطسرق نقض الأحكام في القوانين العربية".

#### الكتاب السادس

### العيغ القانونية المتعلقة بقانون المعاماة

#### تمهيد وتقسيم:

سوف نتعرض في هذا الكتاب للصيغ القانونية المتعلقة بقانون المحاماة وذلك على النحو التالي :

الصيغة الأولى: توكيل رسمى عام مُخصتص في القضايا .

الصيغة الثانية: توكيل رسمى عام .

الصيغة الثالثة : صيغة أخرى لتوكيل رسمي عام .

الصيغة الرابعة : توكيل رسمى خاص في قضية (١) .

الصيغة الخامسة : توكيل خاص في تصرف معين .

الصيغة السادسة : صيغة عقد إثفاق محامى مع موكله على مباشرة دعوى.

الصيغة السابعة: دعوى مطالبة بأتعاب محامى (٢).

الصيغة الثامنة : عقد إتفاق على تكوين شركة لمزاولة أعمال المحاماة .

<sup>(</sup>¹) أنظر د . عبد المقتاح مراد " برتامج ٣٠٥ موسوعة مراد لصبغ العقود المدنية والستجارية والنسسركات والكمب يوتر والإنترنت -- ويتضمن شرح تفصيلى لجميع الصبغ المعمول بها في القواتين المصرية والعربية " .

<sup>(</sup>٢) أنظر د . عسيد الفتاح مراد " التشريعات البرلمانية في الدول العربية والمعليير الدولسية – دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية والمعليير النيابية والبرلمانية والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية " ض ٨٥ وما بعدها .

## غير مخصص للبيع

 	_		 	
/	/	لسنة	 	رقم

## العيفة الأولى

## توكيل رسمى عام مُفصّص في القضايا

أنه في يومالموافق
ىلىغىنىي يالغرع توثليق فى تمام الساعة
أمامنا نحن بالمنتف موثق العقود المذكور بالفرع
وبحضور ك <i>ل من</i> :
(١) المسيد بطاقــة صادرة من سجل
مننى في / / الرقم المطبوع المقيم
ديانة ويعمل
(٢) السيد بطاقــة صــادرة من سجل
مدنى ڤى / / الرقم المطبوع المقيم
دياتة ويعمل
الشاهدان الحانزان للصفات والشروط المطلوبة قانونا .
<u></u>
أولا: المسيد الديانــة الجنســية
المهنة
الثابـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
المقـيم

نائسيا: السيداللابات السيد اللابات اللاب
الجنسية المهنة
الثابت الشخصية بموجب
المقـيم
ثالسناً : السيد الديانة
الحنسبةالمهنة
الثَّابتُ الشَّخصية بموجب
المقـيم
رابعاً: السيد الديانة
الحنسيةالمهنة
الْجنسيةالمهنة الثابت الشخصــية بموجــب
المتــيم
خامسا: السيد الديانة
7. h
الجنسيةالمهنة المهنية الثابت الشخصية بموجب
المقـيم
ie it. i. i.
وقـرر أنــ وكلــ عنــــــــــــــــــــــــــــــــــ
المهنة
المفيم
٧- السيد / النيانــة الجنســية
المهنة
المقوم/
وذلك في :
فسي جمسيع القضايا التي ترفع منا أو على أمام جميع المحاكم وفي تقديم
الأوراق لقلتم المحضرين وتسلمها وفي الصلح والإقرأر والإنكار والإبراء
والطعمن بالتزوير وطلب تحليف اليمين الحاسمة وردها وقبولها والطعن في
تقاريسر الخبراء والمحكمين وردهم واستبدالهم وفي طلب تعيين الخبراء وفي
الحضور أمسام جميع المحاكم بكافة أنواعها من قضايا وتصرفات وخلافه
والمصاكم الحسبية للحوال الشخصية وفي التقرير بعمل المعارضات
والالستماس والاشكالات والاستئناف فسي جميع القضايا المدنية والجنائية

والأحسوال الشخصية وفى التقرير بالنقض فى الأحكام وتقيم المذكرات وفى ارتخاذ جميعه وفى إستلام صور التخام و وتنف يستلام صور الأحكام وتنف يذها وفسى الحضور أمام الجهات الإدراية أيا كانت ومصالح

الحكومة ومصلحة الشهر العقارى ومكاتبها ومأموريتها وتقديم الطلبات والتوقيع عليها وعلى الالتماسات والمذكرات وتسلم الأوراق والمستندات والعقود العرفية والرسمية وفى الحضور أمام مصلحة الضرائب ومأمورياتها ولجان الطعن والتصالح وتقديم المذكرات وتسلم صور التقريرات والتقديرات والمناقشة فيها وقيول وقيون ما يرى رفضه وفى تقديم الرسوم والأمانات للمحاكم وتسويتها وقبض باقيها وفى تسلم وتسليم الأوراق والأوامر والمستندات والعقود العرفية والرسمية من وإلى أقلام كتاب المحاكم والجهات الإدارية والتوقيع نيابة عنى بالتسليم فى كل ما ذكر وفى التقرير بفقد القسائم والتوقيع نيابة عنى محاضر المخالفات والحضور أمام محكمة القضاءالإداري (مجلس الدولة) وأذنته بتوكيل غيره فى كل وبعض ما ذكر.

وبما ذَكر تحرر هذا التوكيل وتم التوقيع عليه من الموكل (والشاهدين) بعد تلاوته علي.

الموكل الشاهدان الموثق

<sup>(&#</sup>x27;) أنظـر د . عـبد الفـتاح مراد " تشريعات العمل فى الدول العربية والمعابير الدولــية – دراســة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومعايير العمل والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية " ص ٣٠ وما بعدما .

للبيع	مخصص	غير

			 _
1	1	لسنة	 رقم

# العيغة الثانية

# تسوكيل رسمى عام

انه في يوم الموافق / /
يقىتى <u></u> توتيق فى تمام الساعة
أمامنا نحنموثق العقود المشاهد المذكور
ويعضور كل من :
(۱) السيد بطاقة
صــادرة مــن سجل مدنى في / / الرقم المطبوع
المقيمديانةديانة
(٢) السيد
ﻣﯩــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
المقيمديانة ويعمل
الشاهدان الحائزان للصغات والشروط المطلوبة قانوناً .
حفسر
أو لا : السيد الديانة
الجنسيةالمهنة
الثابت الشخصية بموجب
والعقـــــيم

الديانة	ثانيا : السيد
	الجنسيةالمهنة
	الثابت الشخصية بموجب
************	والمقسيم
الدياتة	ثالثا : السيد
	الجنسيةالمهنة
	الثابت الشخصية بموجب
******	والمقـيم
الديانة	رابعا : السيد
	الجنسيةالمهنة
*************	الثابت الشخصية بموجب
•	والمقــيم
الديانة	خامسا : السيد
	الجنسيةالمهنة
,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,	الثابت الشخصية بموجب
	والمقـيم
	وقسرر أنسه وكلس عنس
الجنسية	١- السيد / الديانـــة
	المهنة
	المقيم/
الجنسية	٢- السيد / الديانـــة
	المهنة
*************	المقيم/

#### وذلك في :

البيع والشراء الوارد على عقار أو منقول والصلح والتحكيم والحوالة والإقسرار والإقراض والاقراض والقسمة والمقايضة والعارية والوديعة والحراسة والتأمين والكفالة والمقاولة وترتيب حقوق الانتفاع الارتفاق وفي الوفاء والاستيفاء ومستح آجال للوفاء سواء ما تعلق بالديون أو الأثمان أو المعدل وإعطاء المخالصات والرهن وقيده وتجديد القيد وشطبه وتقرير حقوق الامتسياز ومحسو القيد الخاص بها والحضور أمام مصلحة الشهر العقارى والتوشيق للتوقديع على المعقود النهائية وتسلم صورها وما قدم من أوراق ومستدات والمتقرير بشطب الحقوق العينية التبعية من رهن وامتياز واختصاص والتتازل عن أسبقية قيودها .

والتوقيع على الشيكات المصرفية لدى بنك ...... وصرف قيمتها وسحب ودائعيه يسه وبصناديق التوفير وبالخزائن الحكومية وغير الحكومية وقبض المرتبات والمعاشات والتأمينات والمكافآت والادخار والتوقيع على المستندات المستعلقة بذلك ، وبيع وشراء الأوراق المالية من أسهم وسندات وحصص تأسيس ورهنها.

وحضور الجمعيات العمومية للشركات المساهمة والمؤسسات وتمثيله في اجتماعات مجالس الإدارة.

وتجديد الديون واتخاذ الإجراءات اللازمة لقطع الثقادم وتوجيه الإعلانات والإنذارات وتوقيع الحجوز التحفظية والتنفيذية العقارية والمنقولة والعرض الحقيقي وقبوله.

وإدارة كافسة أموالسه واتخساذ الإجراءات اللازمة للحفاظ عليها بإبرام عقود الإيجسار وتحصيل الإيرادات وإعطاء المخالصات وطلب فسخ هذه العقود أو. تقريسر انفساخها أو تفاسسخها وقبول التنازل عنها واقامة المبانى وترميمها

وازالتها وإبرام العقود المتعلقة بذلك من المقاولين واستصدار تراخيص البناء أو الاشخال واستلامها.

وكافــة الأعمال اللازمة للتصدير والاستيراد من تخليص وسداد رسوم ونقل لكافــة الســـلع والمهمـــات وتسلم المستندات المتعلقة بها من الناقل ومصلحة الجمارك.

واستخراج الوثسائق والجوازات وطلب التأشير عليها للسفر والإقامة وعلى وجسه العمسوم له اتخساذ كل ما يلزم لتتفيذ هذا التوكيل وله توكيل المحامين وغير المحامين في كل ما يلزم لذلك.

كما وكله توكيلا عاما في جميع القضايا التي ترفع منه أو علم أمام جميع المحساكم وفسي تقديم الأوراق لقلم المحضرين وتسلمها وفي الصلح والإقرار والإنكسار والإبسراء والطعن بالتزوير وطلب تحليف اليمين الحاسمة وردها وقبولها والطعن في تقارير الخبراء والمحكمين وردهم واستبدالهم وفي طلب تعيين الخبراء وفي الحضور أمام جميع المحاكم بكافة أنواعها من قضايا وتصدرفات وخلافه والمحاكم الحسبية للأحوال الشخصية وفي التقرير يعمل المعارضات والالتماس والاشكالات والاستثناف في جميع القضايا المدنية والجنائسية والأحسوال الشخمسية وفسي التقرير بالنقض في الأحكام وتقديم المنكسرات وفسى اتخاذ جميع ما تقضيه إجراءات التقاضي مما جميعه وفي استلام صور الأحكام وتنفيذها وفي الحضور أمام الجهات الإدراية أيا كانت ومصالح الحكومة ومصلحة الشهر العقارى ومكاتبها ومأموريتها وتقديم الطلبات والتوقيع عليها وعلي الالتماسات والمذكرات وتسلم الأوراق والمستندات والعقود العرفية والرسمية وفي الحضور أمام مصلحة الضرائب ومأمورياتهسا ولجسان الطعسن والتصسالح وتقديسم المذكرات وتسلم صور الـــتقريرات والتقديرات والمناقشة فيها وقبول ما يرى قبوله ورفض ما يرى رفضه وفى تقديم الرسوم والأمانات للمحاكم وتسويتها وقبض باقيها وفى تسلم وتسليم الأوراق والأوامر والمستندات والعقود العرفية والرسمية من وإلى أقلام كتاب المحاكم والجهات الإدارية والتوقيع نيابة عنه بالتسليم فى كل ما ذكر وفى التقرير بفقد القسائم والتوقيع على محاضر المخالفات والحضور أمام محكمة القضاء الإداري (مجلس الدولة) وآذنته بتوكيل غيره في كل وبعض ما ذكر (1).

وبما ذكر تحرر هذا التوكيل وتم التوقيع عليه من الموكل (والشاهدين) بعد تلاوته علي.

الموكل الشاهدان الموثق

<sup>(</sup>١) أنظر د . عبد الفستاح مراد "تشريعات الغرف التجارية في الدول العربية والمعايسير الدولية - دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومعايير التجارة والصناعة العالمية والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية " ص ٩٧ وما بعدها .

## الميغلة الثالثة

# صيغة أغرى لتوكيل رسمي عام

إنه في يوم الموافق//
أمامنا نحن موثق العقــود بمكتب توثيق
حضر السيد وطلب إثبات التوكيل الآتي :
وكلت السيد الأستاذ المحامى المقيم
توكــيلا عامـــا مطلقـــا فـــي جميع أنواع القضايا التي ترفع منا أو علينا أما.
المحـــاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وكذلك محاكم الأحوال الشخصية.
وأمسام مجلس الدولة والمحكمة الإدارية العليا والمحاكم التأديبية على اختلاف
درجاتها، وتمثيلنا أمام جميع المصالح الحكومية وجهات الإدارة وغيرها، بم
فسيها مصسالح الشهر العقاري والتوثيق والمساحة والضرائب وكافة فروعها
ولجان التقدير التابعة لها، وفي تقديم الطلبات لمكاتب النوثيق والشهر العقاري
واستلامها وفي الدفاع عنها والإقرار بالدين وإبراء الذمة، وفي تسليم واستلاء
جمسيع الحقوق التي تتشأ لنا أو علينا وإعطاء المخالصات والتنازل عنها وفي
طلب توجيه اليمين الحاسمة وردها، وإنكار الخطوط والإمضاءات والأختاء
والطعـــن فـــيها بالتزوير أو بأي طريق آخر وطلب تعيين الخبراء واستبدالهم
والحضــور أمامهم وإبداء الأقوال والملاحظات، وفي رد القضاء والحضور
أمسام حضسرات قضساة التحقيق وفي المعارضة والاستثناف والتماس إعادن
السنظر والستقدير بالسنقض، وتقديم أسبابه ومستنداته والطعن أمام المحكمة
الإدارية العليا ونلك في جميع الأحكام والقرارات على اختلاف أنواعها مدنية
كانـــت أو إدارية أو جنائية، وفي إجراء الصلح عرفيا كان أو رسميا وتوقيع
- محضــره وفـــى طلـــب تحكــيم المحكمين، وفي إجراء التوزيم والقمة وفي

الحضور وقت البيع والمزايدة لحسابنا وفي النتازل عن الدعاوى وشطبها وفي الإقسرار والكفالات وضمان الإفراج (أو ما يعرف بإخلاء السبيل)، وطلب تسويتها وصرفها كلها أو الباقي منها وفي كل ما يودع باسمنا أو لنا من الغيير بخزائس المحاكم والبنوك والشركات ومصلحة البريد وخزائن الحكومة وفي إدارة الكهرباء والغاز ومرافق المياه وغيرها وفي اتخاذ الإجراءات التحفظية.

وتوقيع الحجوزات ورفعها والتنازل عنها وفي ترتيب وتقرير الحقوق وشطبها وقيدها، وفي تسليم واستلام الأوراق والمستندات والأحكام وتنفيذها من وإلى أقالم الكتاب والمحضرين وقبض ما يحصل منها، كما وكلت (ه) أو وكلت (ها) في بيع وشراء مختلف أنواع الأراضي الزراعية أو غيرها بأنواعها والعقارات واتخاذ كافة الإجراءات للشهر والتسجيل وبيع وشراء السيارات واتخاذ كافة الإجراءات الخاصة بها كذلك بيع وشراء الأسهم والسندات وقبض الثمن كما وكلت (م) أو وكلت (ها) في اتخاذ كافة الأعمال الخاصية بالسجل التجاري والتوقيع نيابة عنا على كافة الطلبات والأوراق والقرارات المستعلقة بها في كافة مراحلها وسحب ما يلزم منها سواء كانت عرفية أو رسمية وبالجملة في الحق في توكيل الغير في كل أو بعض ما ذكر وكذا في التداخل والتخارج من الشركات وبيع وشراء الشركات والتنازل عن أنصبة الميراث في الشركات وفي الحلول محلنا في كافة الأعمال المصرفية بالبنوك كفتح الحساب وصرف الشيكات والسحب من الحساب الجارى وشهادات الاستثمار وخلافه.

## غير مخصص للبيع

## الصيغة الرابعة

## توكيل رسمي خاص في قضية

أنه في يومالموافق //
منتب توثيق في تمام الساعة
أمامنا نحن بشكت موثق العقود المذكور
وبحضور كل من :
(١) السيد يطاقة
صـادرة مـن سـجل مدنـي فـي أ/
الــرقم المطــبوع المقــيمديانة
ويعمل
(٢) السيد
صــادرة مـــن ســجل مدنـــي فـــى//
الــرقم المطــبوع المقــيمديانة
ويعمل
الشاهدان الحائزان للصفات والشروط المطلوبة قانونا .
حضــــــر
أولا: السيد
ميادة مين سيحل منيي
مسادرة مسن سبجل منسى
ويعمل

## وقسرر أنه وكل عنه

ستاذ /الديانسة	لسيد الأ
ية المهنة	الجنس_
، فسى :	
ى رقّم لسنة لسنة	
التوقيع على الصحيفة وإيداعها قلم الكتاب وسداد الرسوم المستحقة	
ة الشَّفُوية وَّالكتابية بتقديمُ المذكرات وايداء الدفوع وأوجه الدفاع	
لى ذلك . بما يتفق وأصول القانون وإيداع المستندات المؤيدة وسحبها	
بالتزوير والإتكار على ما يقدمه الخصم من مستندات وإعلان شواهد	
والتَدَازُلُ عَنْ ذَلَكَ ، طَلَبَ تَرَكَ الخَصَوْمَةُ وَإِبْرَامَ الصَّلَٰحِ أَوَّ رَفَّضَهُ	التزوير
والإقرار بالتصرفات المتعلقة بالنزاع وتحصيل الديون وإعطاء	
ات وتوجيه اليمين وردها ورد القضاة وسحب صور الأحكام	
المودعة خزينة المحكمة والجهات الإدارية والمتعلقة بهذه الدعوى.	
ه على وجه العموم القيام بكل ما يلزمُ للسَّير في الدعوي حتى صَّدور	و لسيانتا و لسيانتا
ا أمام هذه المحكمة وليس له توكيل غيره من المحامين(١).	ر ۔ حکم فیما
تحرر هذا التوكيل وتم التوقيع عليه من الموكل (والشاهدان) بعد	
و کرو مدہ عولیاں وم مولیع کیا میں معولی اوردستان) ہات علیہ ،	

الشاهدان

الموكل

الموثق

(۱) أنظسر د . عهد القستاح مراد " برئامج CD موسوعة مراد لصبغ الدعاوى والأوراق القضائية والكمبيوتر والإنترنت " .

## الصيغة الخامسة

## توكيل خاص في تصرف معين

أنه في يوم الموافق / /
بلمنتي بالفرع توثيق في تمام الساعة
أمامنا نحن بالفرع موثق العقود المذكور بالفرع
ويحضور كل من :
(١) السيد بطاقة
صادرة من سجل مننى في / / الرقم المطبوع
المقوم ديانة ويعمل
(٢) السيد بطاقة
صــادرة مــن سجل مدنى في / / الرقم المطبوع
المقيم ديانة ويعمل
الشاهدان الحائزان للصفات والشروط المطلوبة قانوناً .
<del>. حضــــر</del>
أولاً : السيد الديانة الجنسية المهنة
الثابت الشخصية بموجب
والمقيم

قسرر أنه وكل عنه
سيد الأستاذ / الديانـــة الجنســــية
مهنةالمقيم
<u>ڈلــــــــ فـــــ</u> :
ــى بـــيع العقـــار المملـــوك لمى رقم
قسممحافظــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
والسبالغ مساحتهمترا مربعا بالمكلفة رقم
اســـم وذلـــك وفقا للثمن والشروط التي يراها دون أي اعتراض مني
علـــى ذلك بعد التعاقد ، وله التوقيع على عقد البيع الابتدائى والنهائى واتخاذ
كافــة الإجـــراءات اللازمة لذلك وقيد حق امتياز البائع أن رأى إرجاء الوفاء
جزء من الثمن أو ما بعد التوقيع على العقد النهائي ، وقبض الثمن أو الجزء
لمعجل منه وإعطاء المخالصات المتعلقة بذلك <sup>(١)</sup> .
ريما ذكر تحرر هذا التوكيل وتم التوقيع عليه من الموكلـــ (والشاهدان) بعد
للوته عليــ.
الموكل الشاهدان الموثق

<sup>(</sup>١) انظر د . عبد الفتاح مراد " شرح النظم القانونية والاقتصادية والمسياسية في مصر والدول العربية " ص ٧٤ وما بعدها .

## الصيغة السادسة

## صيغة عقد إتفال محامى مع موكله على مباشرة دعوى

أنه في يوم الموافق//
تحرر هذا بين كل من :
١- الأستاذ / المحامى بالإستثناف
العالى ومجلس الدولة والكائن مكتبه
(طرف أول)
٧- السيد / المقيم
(طرف ثان)
بعد أن أقرا الطرفان على أهليتهما القانونية للتعاقد والتصـرف .
أتفقا على الآتي :
البـ قد الأول
يقسام الطرف الأول بمباشرة الدعوى المرفوعة من
ضد الطرف الثاني والمنظورة أمام محكمة والمحدد لها جلسة
//
البستد السثاني
أتفــق الطرفان على أن يدفع الطرف الثاني مقدم أتعاب قدره
بمجلس هذا العقد وباقى الأتعاب قدره وتصبح حقا للطرف
الأول عـند صـدور حكم نهائى لصالح الطرف الثانى أو إذا تتازل الطرف
الـــثانى عن حقوقه لصالح خصمه أو تصالح معه عليها أو في حالة فسخ هذا
العقد أو قيام الطرف الثاني بإنهاء الوكالة دون الرجوع للطرف الأول .

وفي حالية خسيارة الدعوى لا يلزم الطرف الثاني بما أنفقه الطرف الأول عليها(١).

#### البند الثالث

لا يلزم الطرف الثاني أثناء مباشرة الدعوى بأية مصاريف من أى نوع كانت اليسند الرابع

ياتر م الطرف الثاني يتوثيق توكيل للطرف الأول بمباشرة المهمة المتفق عليها بالبند الأول من هذا العقد<sup>(۱)</sup>.

الطرف الثاني

الطرف الأول

<sup>(</sup>١) تنص المسادة ٨٦ مسن قاتون المحاماة على أنه: المحامي الحق في تقاضي أتصاب لما يقوم به من أعمال المحاماة والحق في استرداد ما أنفقه من مصروفات في سبيل مباشرة الأعمال التي وكل فيها .

ويتقاضى المحامى أتعابسه وفقا للعقد المحرر بينه وبين موكله ، وإذا تفرع عن الدعوى موضوع الاتفاق أعمال أخرى حق للمحامي أن يطالب بأتعابه عنها

التعوى موعدة على المتحال المسرى على المتعلق بناء المحامي والنتيجة التي ويدخل في تقدير الأتعاب أهمية الدعوى والجهد الذي بنله المحامي والنتيجة التي حققها ومسلاءة الموكل وأقدمية درجة قيد المحامي ، ويجب ألا تزيد الاتعاب على عشرين في المائة من قيمة ما حققه المحامي من فائدة لموكله في الممائة ولا تقل موضوع طلب التقدير . لموامل موضوع طلب التقدير .

وفسي جمسيع الأحوال لآ يجوز أن يكون أساس تعامل المحامي مع موكله أن تكون أتعابه حصة عينية من الحقوق المتتازع عليها

#### العيفة السابعة

## دعوي مطالبة بأتشاب معامى

إنه في يوم الموافق//
بناء علمي طلب / المحامي ومحله
المختار مكتبه الكائن
أنا محضر محكمة أنتقلت إلى حيث إقامة :
السيد /المقيم
وأعلنته بالآتي
حبـــث أن المعلـــن إلــــيه قد وكل المدعي بموجب توكيل رسمى خاص رقم
توثــيق موقــع مــنه بتاريخ بأن يقيم له
دعــوى تعويــض عــن بمبلغ وأن يقدم له قبل البدء في رفع
الدعــوى تقريــرا إستشاريا وافياً عنها ، وبناء على هذا التوكيل قام المدعى
بمجهوداتـــه وبـــــذل مســـاعيه بشــــأن تلك الدعوى وأقامها وتداولت الدعوى
بالجلسات وقدم المدعى مذاكرات وأبدى الدفوع المناسبة وصدر الحكم فيها
وحقسق المدعى نتيجة مرضية للمعلن إليه وأستخرج المدعى للطالب الصييغة
التنفيذية وباشر إجراءات التنفيذ إلى أن تم التنفيذ <sup>(١)</sup> .

<sup>(1)</sup> أنظسر د . عبد الفتاح مراد " تشريعات الصحافة في الدول العربية والمعايير الدولسية – دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومعابير وموائسيق آداب المهنة العالمية والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية " ص ٣٣ ما بعدها

وبمطالبة المدعى للمعلن إليه بأتعابه ماطل الأخير وتنصل من النزامه تجاه المدعى وامنتع بدون وجه حق . الأمر الذي لم يجد المدعى معه بدأ من إقامة هذه الدعوى مطالبا بإلزام المعلن إليه بأن يدفع له قيمة أتعابه وقدرها....

#### بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن إليه بصورة من هذه وكلفته بالحضور أمام محكمة محكمة التي أمام محكمة التي الكائنة بين وزلك لحضور جامتها التي سنتعقد علىنا ابتداء من الساعة بين يوم بين وزلك ليسمع الحكم على بأن يؤدي للمدعي مبلغا وقدره بين مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ المعجل وبلا كفالة (١).

<sup>(1)</sup> أنظر د . عبد القتاح مراد " برنامج CD موسوعة مراد لصبغ العقود المدنية والستجارية والمسركات والكمب يوتر والإنترنت - ويتضمن شرح تفصيلي لجميع الصيغ المصول بها في القوانين المصرية والعربية " .

#### العيغة الثامنة

## عقم اتفاق على تكوين شركة لمزاولة أعمال المحاماة

إنه في يوم الموافق//
تم الاتفاق والرضا بين :
١- الأســـتاذ / المحـــامى بالنقض والإدارية والدستورية
العليا ويحمل كارنيه محاماة رقم ويقيم
(شریك متضامن طرف أول)
٢ – الأستاذ / المحامى بالإستثناف العالى ومجلس الدولة
ويحمل كارنيه محاماة رقم ويقيم
(شریك موصي طرف ثان)
٣ - الأستاذ / المحامى أمام المحاكم الإبتدائية ويحمل
كارنيه محاماة رقم ويقيم
(شریك موصى طرف ثائث)
أقر المتعاقدون بأهليتهم للتعاقد واتفقوا على ما يأتي :
البند الأول

تكوين شركة توصية فيما بينهم عنوانها العدل وشركاه للمحاماة والإستشارات

القانونية (١) .

<sup>(1)</sup> تستص المسادة • من قانون المحاماة : المحامين المتبولين أمام محكمة النقض ومحاكم الاستئناف أن يؤسسوا فيما بينهم شركة مدنية للمحاماة يكون لها شخصية معنوية مستقلة ويزاولون المحاماة من خلالها ويجوز أن يشارك فيها المحامون أمام المحاكم الابتدائية .=

#### البسند السثاني

غسرض الشركة: مزاولة أعمال المحاماة وذلك بمباشرة جميع أنواع القضايا أمسام المحاكم على اختلاف أنواعها وترجاتها ، وتمثيل الموكلين أمام جميع المصالح الحكومية وجهات الإدارة وغيرها(١).

#### السند الثالث

مركز الشركة : بشارع ..... رقم .... قسم .... محافظة ...... البيند السرابع

رأس مسال الشسوكة: ...... دفع جميعه من الشركاء وحصة الشريك الأول ..... والشريك الثانث ......

#### البسند الخسامس

مدة هذه الشركة: .... تبدأ من .... وتنتهي في .... وهذه المدة قابلة للتجديد لمدد أخرى مماثلة ما لم يخطر أحد الشركاء الأخرين بخطاب موصىي علميه أو بانذار رسمي على يد محضر بعدم رغبته في التجديد وذلك قبل حلول أجل الانتهاء بشهر على الأقل .

سويجـوز أن يكون اسم الشركة مستمدا من اسم أحد المحامين من الشركاء ولو بعد وفاته .

ويضع مجلس نقابة المحامين نموذجا للنظام الأساسي لشركات المحامين ويجب تستجيلها بالنقابة العامة بسجل خاص يصدر به قرار من وزير العذل وذلك مع عدم الإخلال بالأحكام المقررة بشأن الشركات المدنية .

ويجوز أن ينص في النظام الأساسي للشركة على أنه في حالة عجز أحد الشركاء أو وفاته واستمرار الشركة بين الشركاء الآخرين أن يستحق هو أو ورثته حصة من صافى دخل الشركة.

<sup>(</sup>¹) أنظـر د . عـد القـتاح مراد " برنامج CD موسوعة مراد المدنية للقواعد القانونــية التي قررتها محكمة النقض المصرية في ٧٧ عاماً منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٣١ حتى عام ٢٠٠٧ وطرى نقض الأحكام في القوانين العربية " .

#### البيند السيادس

الإدارة وحسق التوقيع نيابة عن الشركة موكولة إلى الطرف الأول (الشريك المتضيامن) وحده بشرط أن تكون الأعمال التي تصدر عنه بعنوان الشركة وضمن أغراضها .

#### البتد السابع

تمسك دفاتر تجارية تقيد بها حسابات الشركة إيرادا وإنفاقا كما يرصد به رأس المال النقدي والعيني .

وتبدأ السنة المالية للشركة في أول ..... وتنتهي في .....

#### البند البنامن

تعستمد ميزانية الشركة في جميع الشركاء بتوقيعهم عليها بعد إعدادها بمعرفة محاسب قانوني ويكون من حق الشركاء مجتمعين ومنفردين الاطلاع في كل وقست علسى دفاتسر الشركة أو بواسطة من ينوب عنهم قانونا لذلك من أهل الخسبرة. وفسي تحديد الأرباح والخسائر يجري استنزال سائر الأجور والمصروفات وتحديد القيمة المخفضة كاحتياطي بحيث لا تزيد قيمته عن ١٠ % ويستمر تجنيب الاحتياطي بالنسبة المذكورة لمدة خمس سنوات(١٠).

#### البند الستاسع

يجري توزيع الأرباح والخسائر بنسبة حصة كل من الشركاء في رأس مال المسركة وتسرجل الخسائر لميزانية السنة التالية ويستمر هذا الترحيل إلى أن تستم التغطية الكاملية للخسارة أخذا في الاعتبار عدم المهاس بالاحتياطي القانوني المشار إليه في البند المابق.

<sup>(1)</sup> انظر د . عبد الفتاح مسراد " برنامج CD موسوعة شرح جرائم قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة والقيود والأوصاف الجنائية الخاصة بها ".

#### البسند العساشر

لا يجوز انسحاب أحد الشركاء من الشركة قبل انتهاء منتها المجددة ولا أن يبيع حصته أو يتنازل عنها إلا لباقي الشركاء أو أحدهم وبموافقتهم على ذلك. البند الحادى عشر

فسي حالة وفاة أحد الشركاء أو الحجز عليه تبقى الشركة قائمة بين الورثة أو من يمثل الشريك قانونا وذلك حتى نهاية المدة المحددة لها.

#### البند الثاني عشر

يجوز الشركاء مجتمعين فسخ عقد الشركة وتصفيتها في حالة تحقق خسائر تبلغ نسبة .... في المائة من رأس المال .

#### البند الثالث عشر

في حالة إنهاء عقد الشركة لأي سبب من الأسباب، يقوم الشركاء بتصفيتها بالطريقة التي يجمعون عليها أو بمعرفة مصف يختاره الأغلبية، ويكون توزيدع صدافي نداتج التصفية على الشركاء بنعبة حصصهم في رأس مال الشركة.

#### البند الرابع عشر

كل نزاع لا قدر الله ينشأ عن تتفيذ هذا العقد يكون الفصل فيه من اختصاص

#### البند الخامس عشر

تحرر هذا العقد من .... نسخ ، بيد كل طرف نسخة المعمل بموجبها .

#### التوقيعات

## قائمة بأهم مراجع البحث

## أولاً البرامج:

- برنامج CD موسوعة مراد الجنائية والمدنية للقواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية في ٧٧ عاماً منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٣١ حتى عام ٢٠٠٧ وطرق نقض الأحكام في القوانين العربية /٢٥٠ CD ROM ميجا .
- برنامج CD موسوعة مراد الجنائية للقواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض المصسرية في ٧٧ عاماً منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٣١ حتى عام ٢٠٠٧ وطرق نقض الأحكام في القوانين العربية / CD ROM ميجا.
- برنامج CD موسوعة مراد المدنية القواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض المصسرية في ۷۷ عاماً منذ إنشاء المحكمة عام ۱۹۳۱ حتى عام ۲۰۰۲ وطرق نقض الأحكام في القوانين العربية /Too CD ROM ميجا .
- برنامج CD موسوعة شرح جرائم قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة والقيود والأوصاف الجنائية الخاصة بها ٦٠٠ CD Rom ميجا .
- بسرنامج CD موسسوعة مسراد لصيغ الدعاوى والأوراق القضائية والكمبيوتر والإنترنت /CD ROM .
- بسرنامج CD موسسوعة مسراد لشرح قوانين الضرائب والمحاسبة والمراجعة
   القانونية .
  - برنامج CD موسوعة مراد للتشريعات المصرية .
- بسرنامج CD موسسوعة مسراد لصسيغ العقسود المدنية والتجارية والشركات والكمبيوتر والإنترنت ويتضمن شرح تفصيلي لجميع الصديغ المعمول بها في القوانين المصرية والعربية / CD ROM .

#### ثانياً : الموسوعات :

- موســوعة شــرح جــرائم قانون العقوبات والمتشريعات الجنانية الخاصة والقيود والأوصاف الجنانية الخاصة بها – ثلاثة أجزاء .
  - موسوعة التشريع والقضاء والفقه المقارن عشرة أجزاء .
- موسسوعة شسرح قانون العقوبات شرح تفصيلي لكل مادة على حدة من قانون العقوبات.
- موسسوعة شرح قانون الإجراءات الجنائية شرح تفصيلي لكل مادة على حدة من قانون الإجراءات - مُجلد فاخر .
- موسسوعة شرح قانون المرافعات شرح تفصيلي لكل مادة على حدة من قانون المرافعات مُجِلد فاخر .
- موسـوعة شـرح قـانون الإثبات شرح تفصيلي لكل مادة على حدة من مواد
   الإثبات .

موسوعة مراد الجنائية للقواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية في
 ٧٧ عاماً منذ إنشاء المحكمة ١٩٣١ حتى ٢٠٠٧ وطرق نقض الأحكام في القوانين
 العربية خمسة وعشرون جزءاً مجلدة تجليداً فاخراً.

موسبوعة مراد المدنية للقواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية في
 ٧٧ عاما منذ إنشاء المحكمة ١٩٣١ حتى ٢٠٠٧ وطرق نقض الأحكام في القوانين
 المربية ثلاثون جزءا مجلدة تجليدا فاخرا.

موســوعة التشريع والقضاء والفقه المصرى والمقارن - التعليق على النصوص
 الكاملــة للتشــريعات المصــرية بأحكــام النقض والإدارية والدستورية وآراء الفقه
 المقارن وذلك في مائة عام - ١٠ مجلدات .

- موسوعة شرح قانون العمل المصرى الجديد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣.

موسوعة شرح قوانين العمل في مصدر والدول العربية .

موسسوعة مسراد لأحكام المحكمة الدستورية الطيا منذ إنشائها عام ١٩٧٩ وحتى
 الأن وطرق السرقابة على دستورية القوانين في مصر والدول العربية والقانون
 المقارن - خمسة مجلدات مجلدة تجليدا فاخوا

موسوعة مراد لصيغ الدعاوى والأوراق القضائية .

## ثالثاً :-الكتب:

- المستشار الدكتور / عبد الفتاح مراد :

أ- القانون الجنائي:

- شرح أحكام محكمة النقض كمحكمة موضوع جناتيا ومدنيا .

- الجديد في أحكام محكمة النقض المصرية ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ .

- شرح الجديد في النقض الجنائي في عشر سنوات من ١٩٩٣ - ٢٠٠٣ .

- شرح الأحكام الكبرى الجنائية والمدنية لمحكمة النقض المصرية .

- أوامر وقرارات التصرف في التحقيق الجنائي وطرق الطعن فيها .

- شرح جرائم الامتناع عن تنفيذ الأحكام وغيرها من جرائم الامتناع .

- شرح جريمة خيانة الأمانة والجرائم الملحقة بها .

- التعليمات القضائية للنيابات .

- التعليمات الإدارية للنيابات .

شرح النظم القانونية للأجهزة الرقابية .

- شرح جرائم قانون العمل والتأمين الاجتماعي والمحال التجارية والصناعية .

- شرح جرائم التهرب الضريبي في القوانين المصرية والقانون المقارن .

#### ب- القانون المدنى:

- قانون الملكية الفكرية ومذكرته الإيضاحية والقوانين المكملة له .

- شرح الأوراق التجارية - طبقاً لقانون التجارة الجديد رقم ١٧ أسنة ١٩٩٩ .

- الهندسة الوصفية للتشريعات المصرية تحليل وتأصيل التشريعات المصرية باستعمال الإشكال الهندسية.
  - التعليق على قانون العمل في مصر والدول العربية .
  - قانون الملكية الفكرية ومذكرته الإيضاحية والقوانين المكملة له .
- شـــرح دعاوى بيع العقارات في القانون المدني وقانون المرافعات وقانون الحجز الإداري
  - شرح قوانين الرسوم القضائية ورسوم التوثيق والشهر العقاري .
- الهندسة الوصفية للتشريعات المصرية تحليل وتأصيل التشريعات المصرية باستعمال الأشكال الهندسية .
  - شرح قوانين الصحافة والنشر .

## ج- القانون الدولى العام والتجارة الدولية :

- شرح النصوص العربية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية .
  - شرح النصوص العربية الاتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية .
- شرح النصوص الإنجليزية لاتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية .
- شرح النصوص الإنجليزية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية .
  - شرح الاتفاقيات العربية الكبرى .
  - شرح الاتفاقيات الدولية الكبرى.
- شرح النظم القانونية والاقتصادية والسياسية في مصر والدول العربية .

#### د- القانون الإدارى :

- قانون الجمعيات الأهلية ولائحته التنفيذية ومذكرته الإيضاحية والتشريعات السابقة عليه.
  - شرح الأحكام الكبرى الجنائية والمدنية لمحكمة النقض المصرية .
- المسسنولية التأديبية للقضاة وأعضاء النيابة دراسة مقارنة للمسئولية التأديبية والجناسية والمدنسية للقضاة وأعضاء النيابة في النظم القانونية المعاصرة الرسالة الحائزة على مرتبة الشرف الأولى
  - شرح قوانين الرسوم القضائية ورسوم التوثيق والشهر العقاري .

#### هـ سلسلة التشريعات العربية النوعية :

الدســـاتير العربية والمعايير الدولية – دراسة مقارنة بين الدساتير: العربية والدساتير الأجنبية ومعايير الدفاع والعدالة والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية .

التشــريعات البرلمانــيّـة فــى الدول العربية والمعايير الدولية - دراسة مقارنة بين التشــريعات العربــية والتشريعات الأجنبية والمعايير النيابية والبرلمانية والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية. تشريعات السلطة القضائية في الدول العربية والمعايير الدولية - دراسة مقارنة بين التشريعات العربسية والتشريعات الاجنبية ومعايير الدفاع والعدالة وحقوق الإنسان

والإتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية. تشريعات المملل فسى السدول العربسية والمعايير الدولية - دراسة مقارنة بين

التشريعات العربـــية والتشـــريعات الأجنبـــية ومعايـــير العمل والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية.

تشــريعات الصـــهاقة فــى الـــدول العربية والمعايير الدولية - دراسة مقارنة بين التشــريعات العربــية والتشــريعات الأجنبية ومعايير ومواثيق أداب المهنة العالمية و الإتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية.

تَشــريمات الملكية الفكرية في الدول العربية والمعايير الدولية – دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومعايير حقوق المؤلف العالمية والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية(<sup>()</sup>.

 <sup>(</sup>١) توجد مراجع أخرى عربية وأجنبية قمنا بالإشارة إليها في مواضعها من خلال حواشي
 الدحث.

# السيرة العلويلة والعوليلة للمستشار الذكتبور عبد الفتاح مسراد

## رئيس محكمة الاستئناف العالى بالأسكندرية

## التعريف بالمؤلف ومؤهلاته العلمية وخيرته العملية:

١- حاصل على ليسانس الحقوق من كلية الحقوق جامعة الإسكندرية .

٧- حاصل على دبلوم الشريعة الإسلامية من كلية الحقوق جامعة الإسكندرية .

٣- حاصل على دبلوم القانون العام من كلية الحقوق جامعة الإسكندرية.

٤- حاصب على درجة الدكتوراه في القانون العام المقارن بأعلى تقدير تمنحه الجامعات وذلك من كلية الحقوق جامعة الإسكندرية في موضوع (المسئولية التاديبسية للقضماة وأعضماء النسيابة العامة) دراسة تحليلية وتأصيلية في التشريع الفرنسي والإيطالس والامريكس والإنجليزي وتشريعات الدول العربية والقانون المصرى و الشريعة الإسلامية والمواثبة الدولية .

٥- قامت وزارة العبدل بإيفاده في بعثة علمية المدرسة الوطنية القضاة بفرنسا ، أجرى خلالها دراسات عليا في العلوم الجنائية التطبيقية كما جمع المادة العلمية الخاصة بالتشريع الفرنسي لرسالة الدكتوراه.

٦- يعمل أستاذا محاضرا بكليات الحقوق وكلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر، وغيرها من المعاهد المتخصصة وذلك بالإضافة إلى عملة القضائي .

٧- مسارس جمسيع أنسواع العمسل القضائي في النيابات الكلية والجزئية ونيابات الاستثناف.

٨- مارس جميع أنواع العمل القضائي بالمحاكم الجزئية والكلية والاستثناف العالى وعمسل رئيساً للدوائس المدنية والتجارية والبحرية والإقلاس والضرائب والعمال والأحـوال الشخصـية والمدنــي الكلــي ، كما عمل رئيساً لدوائر الجنح المستأنفة والمدني المستأنف ، كما عمل لعدة سنوات مستشار ا بمحاكم الاستئناف العالى وما يسزال يباشسر جمسيع أنواع العمل القضائي ، بمحاكم الاستئناف العالى حتى الأن ويعمل حاليا رئيسا بمحكمة الاستئناف العالى بالإسكندرية جمهورية مصر العربية. ٩- حضر العديد من المؤتمرات العلمية والمحلية والدولية في مصر والخارج.

• ١- اشترك في عضوية عند كبير من الجمعيات العلمية المحلية والعالمية . ١١- قسام بالقساء محاضرات علمية في مختلف المراكز العلمية المتخصصة مثل

المعهد العالمي لنقابة المحامين بالقاهرة ، ومركز الخدمات القانونية بكلية الحقوق جامعة الإسكندرية ، وغيرها من المراكز العلمية المحلية والعالمية .

١٢- قسام بإعداد أبحاث ودراسات منشورة باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية و الإبطالية .

# كتب وأبحاث للهستشار المكتــور

# عبد الفتاح مراد

## رئيس ممكمة الاستئناف الغالي بالإسكندرية

# أ- برامج وموسوعات ومعاجم وكتب علمية للمؤلف :

أولاً : البرامج القانونية والاقتصادية والتجارية والموسوعات المنشورة الكترونياً على سي دي CD (١):

 هـدّه البرامج جميعاً تتضمن طرق بحث الكترونية موضوعية وابجدية مبتكرة لسـرعة البحــث والحصول على المعلومات في اقصر فترة ممكنة وتوفر الوقت والجهد .

 بسرنامج CD موسوعة مسراد الجنائية والمدنية للقواعد القانونية التي قررتها محكمة السنقض المصرية في ٧٧ عاماً منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٣١ حتى عام ٢٠٠٧ وطرق نقض الأحكام في القوانين العربية /٢٥٠ CD ROM ميجا .

 برنامج CD موسوعة مراد الجنائية القواعد القانونية التي قررتها محكمة النقص المصيرية في V عاما منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٣١ حتى عام ٢٠٠٢ وطرق نقض الأحكام في القوانين العربية / Too ROM ميجا.

 بسرنامج CD موسوعة مراد المدنية للقواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض المصسرية فسي ٧٧ عاماً منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٣١ حتى عام ٢٠٠٢ وطرق نقض الأحكام في القوانين العربية /Too CD ROM ميجا .

بسرنامج CD موسسوعة مسراد لصنيغ الدعاوى والأوراق القضائية والكمبيوتر
 والإنترنت/٢٠٠٥ CD ROM ميجا

بيرنامج CD موسيوعة ميراد لصييغ العقبود المدنية والتجارية والشركات
 والكمبيوتر والإنترنيت - ويتضمن شرح تفصيلي لجميع الصيغ المعمول بها في
 القوانين المصرية والعربية /CD ROM

(۱) كطلب هذه المولفات من شركة البهاء للبرمجيات والكمبيوتر والنشر الإكتروني B.P.C.Co على العنوان التالي : الإسكندرية - المنشية - ٤٨ شارع القائد جوهر الدور الاول تليفاكس: ٣/٤٨٤٤٤٤٨ -

E-mail:info@ albahaa.com+ http://www.albahaa.com

E-mail:tech@albahaa.com

E-mail:albahaa\_bpc@hotmail.com+http://albahaa.tripod.com

كما يمكن إرسال المؤلفات لطالبيها بالبريد للمكان المطلوب وبخصم خاص .

كما تطلب هذه المؤلفات من المكتبات الكبرى في مصر والدول العربية .

برنامج CD موسوعة شرح جرائم قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة
 والقيود والأوصاف الجنائية الخاصة بها٦٠٠ CD Rom ميجا

- بسرنامج CD الموسوعة العقارية - شرح تفصيلي للقوانين المقارية المعمول بها في مصر وتطبيقات المحارم المختلفة بشانها وهي القانون التمويل المقارى والقانون المدامية المحارم والقانون المدافعات والحجز الإدارى وقوانين البنوك وقوانين الشهر العقارى والسجل العينى والرسوم وقوانين المبانى والعمران والضرائب العقارية معلقا عليها بمبادئ النقض والإدارية والدستورية العليا/ OO · CD ROM ميجا.

 برنامج CD موسسوعة مصسطلحات العولمة والأقلمة – شرح تفصيلي باللغة العربسية لجمسيع المصسطلحات العلمسية الإنجلسيزية المستعلقة بالعولمة والأقلمة والمصسطلحات المرتسبطة بها ودول العولمسة ودول الأقلمة وشخصيات العولمة والأقلمة في العالم /CD ROM محجا .

بسرنامج CD معجم مراد القانوني والاقتصادي والتجاري " إنجليزي - عربي ،
 عسربي - إنجليزي " شرح تفصيلي مقارن باللغة العربية للمصطلحات الإنجليزية والشرعية في النظم القانونية والاقتصادية والتجارية المعاصرة /ROM Too CD ROM

- بــرنامج CD موســوعة مــراد لمصطلحات الكمبيوتر والإنترنت " إنجليزي - عربي ، عربي - إنجليزي " ٢٠٠ CD ROM .

بسرنامج CD موسوعة مسراد لشرح قوانين الضرائب والمحاسبة والمراجعة القانونية / Too CD ROM

- برنامج CD موسوعة مراد التشريعات المصرية والعربية .

- برنامج CD موسوعة مراد التشريعات المصرية /Too CD ROM ميجا .

- بسرنامج CD موسوعة مسراد لأحكام المحكمة الدستورية العليا /CD ROM

برنامج CD موسوعة مراد لشرح تشريعات الغش /۲۰۰ CD ROM ميجا .
 برنامج CD موسوعة مراد التشريعات المغربية .

- برنامج CD موسوعة مراد للملكية الفكرية والأدبية .

- توجد برامج أخرى متنوعة جارى إعدادها .

## ثانياً : المعاجم والموسوعات الورقية :

معجم مراد القانوني والاقتصادي والتجاري " إنجليزي – عربي " شرح تفصيلي مقدارن باللغة العربية المصطلحات الإنجليزية والشرعية في النظم القانونية والاقتصادية والمحتجم الحاصل على جائزة وشهادة تقدير نادى الأهرام للكتاب عام ٢٠٠٧.

- المعجم القانونسي رباعسي اللغسة " فرنسي - إنجليزي - ايطالي - عربي - شرعي". شرعي".

- موسسوعة شسرح جسرائم قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة والقيود
   والأوصاف الجنائية الخاصة بها ثلاثة مجلدات مجلدة تجليداً فاخراً.
- موسسوعة مسراد لمصسطلحات الملكية الفكرية والكمبيوتر والإنترنت معجم موسوعي – إنجليزي – عربي – عربي – إنجليزي .
- الموسسوعة العقارية شُرَّح تفصيلَى لقانون التمويل العقارى والقوانين العقارية
   في مصر \_\_ مجلد فاخر .
- على مسرعة مصطلحات العولمة والأثلمة شرح تفصيلي لمضطلحات العولمة والأثلمة مرح محمد فاخر .
  - موسوعة شرح قوانين الملكية الفكرية مجلد فاخر .
- موســوعة التشريع والقضاء والفقه المصرى والمقارن التمليق على النصوص
   الكاملــة النشــريمات المصــرية بأحكــام النقض والإدارية والدستورية وأراء الفقه
   المقارن وذلك في ماتة عام ١٠ مجلدات وفهرس تقصيلي مجلدة تجليدا فاخرا .
  - موسوعة التشريعات المصرية والعربية .
- ~ موســوعة البُــنوك طبقا لقانون التجارة الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ مُجلد فاخر.
- موسوعة الجمارك والاستيراد والتصدير في مصر والدول العربية مُجاد فاخر.
- موسـوعة مصـطلحات الجات ومنظمة التجارة العالمية " إنجليزي فرنسي -عربي " .
- الموسوعة الكبرى للجات ومنظمة التجارة العالمية " ثلاثة مجلدات " إنجليزي --فرنسي - عربي .
- عربيهي حربي . - موسوعة الأحوال الشخصية للمسلمين وغير المسلمين والحبس - ثلاثة مجلدات مُجلدة تجليداً فاخراً .
- موسوعة الاستثمار شرح تفصيلي لقوانين الاستثمار في مصر والعالم مُجلد فاخ
- موســوعة شرح قانون العقوبات شرح تفصيلي لكل مادة على حدة من قانون العقوبات - مُجلد فاخر .
- موسوعة شرح قانون الإجراءات الجنائية شرح تفصيلي لكل مادة على حدة من قانون الإجراءات - مُجلد فاخر.
- موسَــوعَةُ شَرح قانون المرافعات شرح تفصيلي لكل مادة على حدة من قانون المرافعات - مُجلد فاخر .
- موســوعة شــرح قــانون الإثبات شرح تفصیلی لکل مادة على حدة من مواد
   الإثبات مُجلد فاخر .
- موسبوعة قطاع الأعمال العام شرح تفصيلي لكل مادة على حدة من مواد القانون و القوانين المكملة .
  - موسوعة ضريبة المبيعات مُجلد فاخر .
    - موسوعة القانون البحري .

- موسسوعة شررح القانون المدنى شرح تفصيلي لكل مادة على حدة من مواد
   القانون المدنى مجلد فاخر
- موسسوعة شرح تشريعات الغش التجاري والصناعي والأغذية ثلاثة مجلدات مجلدة تجليدا فاخرا.
  - موسوعة مراد لصيغ الدعاوى والأوراق القضائية مجلد فاخر.
  - موسوعة مراد لصيغ العقود المدنية والتجارية والشركات مجلد فاخر .
    - موسوعة شرح قوانين العمل في مصر والدول العربية .
      - موسوعة قوانين التعليم .
      - موسوعة قانون حقوق الإنسان .
- موسبوعة قانون التجارة الجديد ، دراسة مقارنة شرح تفصيلي لجميع مواد
   قانون التجارة مُجلد فاخر .
  - موسوعة مراد لشرح قوانين الضرائب والمحاسبية والمراجعة القانونية .
- موسوعة الشركات شرح تفصيلي لكل مادة على حدة من مواد قانون الشركات
   ثلاثة مجلدات مجلدة تجليدا فاخرا
- موسوعة مراد الجنائية للقواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية في
   ٧٧ عاما منذ إنشاء المحكمة ١٩٣١ حتى ٢٠٠٢ وطرق نقض الأحكام في القوانين العربية خمسة وعشرون جزءا مجلدة تجليدا فاخرا.
- موسـوعة مراد المدنية للقواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية في
   ٧٧ عاما منذ إنشاء المحكمة ١٩٣١ حتى ٢٠٠٧ وطرق نقض الأحكام في القوانين العربية ثلاثون جزءا مجلدة تجليدا فاخراً.
- موســوعة مراد لأحكام المحكمة الدستورية العليا منذ إنشائها عام ١٩٧٩ وحتى
   الأن وطــرق الــرقابة علــي دستورية القوانين في مصر والدول العربية والقانون
   المقارن خمسة مجلدات مجلدة تجليداً فاخراً.
- موسوعة مسراد لأحكام وفتاوى مجلس الدولة المصري منذ إنشائه عام ١٩٤٦ وحستى الأن وطرق الرقابة على أعمال الإدارة في الدول العربية عشرة مجلدات مجلدة تجليداً فاخراً.
- موسسوعة مصسطلحات البحث العلمسي وإعداد الرسائل والأبحاث والمؤلفات "إنجلسيزي – فرنسي – عربي" مجلد فاخر الموسوعة الحاصلة على جائزة وشهادة تقدير نادى الأهرام للكتاب عسام ١٩٩٩.
- موسوعة مصطلحات الكمبيوتر والإنترنت " إنجليزي عربي " شرح عربي المصطلحات الكمبيوتر والإنترنت مُجلد فاخر ، الموسوعة الحاصلة على جائزة وشهادة تقدير نادى الأهرام للكتاب عام ٢٠٠١.

#### ثالثاً: - القانون الجنائي:

- شرح جرائم التهرب الضريبي في القوانين المصرية والقانون المقارن.
  - شرح أحكام محكمة النقض كمحكمة موضوع جنائيا ومدنيا .
    - الجديد في أحكام محكمة النقض المصرية.

- شرح الجديد في أحكام محكمة النقض من ٢٠٠١-٢٠٠٢.
- شرح الجديد في النقض الجنائي في سبع سنوات من ١٩٩٦ ٢٠٠٣ .
  - الجديد في شرح تشريعات الغش . "
    - شرح تشريعات الغش .
  - شرح جريمة خيانة الأمانة والجرائم الملحقة بها .
    - شرح الشيك من الناحيتين الجناتية والتجارية .
- شرح القسم الخاص في قانون العقوبات دراسة تطبيقية بشأن جرائم الشيك .
  - أصول أعمال النيابات والتحقيق العملي .
  - شرح جرائم الامتناع عن تنفيذ الأحكام وغيرها من جرائم الامتناع . - شرح التحقيق الجنائي الفني والبحث الجنائي .
    - الأدلة العلمية أمام القضاء الجنائي .
      - الادنه العلمية المام العصاء الجابي . - شرح التحقيق الجنائي التطبيقي .
  - شرح أوامر وقرارات التصرف في التحقيق الجنائي وطرق الطعن فيها .
    - شرح تشريعات المخدرات .
    - الجديد في شرح تشريعات المخدرات .
      - التعليق على قانون العقويات .
    - أصول قانون العقوبات والجرائم الاقتصادية .
    - التعليق على قانون الإجراءات الجنائية المعدل.
      - محاضرات في القانون الجنائي .
        - التعليمات الإدارية للنيابات .
        - التعليمات القضائية للنيابات .
      - شرح تشريمات البيئة مُجلد فاخر .
    - شرح الأحكام الكبرى الجنائية والمدنية لمحكمة النقض المصرية.
      - شرح تشريعات المباني .
- القــانون رقــم ١٧٤ لســنة ١٩٩٨ بتعديل قانون الإجراءات الجنائية والعقوبات
   وأعماله التحضيرية
  - شرح قانون المرور وجرائم القتل والإصابة الخطأ والإتلاف.
    - شرح الأوامر الجنائية والأحكام .
  - شرح الجنجة المباشرة والدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي .
    - شرح نظام غرفة المشورة ومشكلاتها العملية .
      - شرح النظم القانونية للأجهزة الرقابية .
  - التعليق على قوانين التموين والتسعير الجيرى .
     شرح جرائم قانون العمل المصرى الجديد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣.

## رابعاً:- القانون المدني:

- شرح قوانين الصحافة والنشر.
  - أصول فن القضاء .

- شــرح قــانون إيجــار الأماكن غير السكنية والمحلات طبقاً للقانون رقم ٦ لسنة
   ١٩٩٧ المعدل بالقانون ١٠٠١/١٤.
- شرح قــانون التمويل العقارى شرح القانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠١ ومذكرته
   الإيضاهية .
  - شرح قانون المحاماة .
  - التعاليق على قانون التمويل العقارى ولائحته التنفيذية .
  - التعليق على قانون العمل المصرى الجديد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣.
  - قانون الملكية الفكرية ومذكرته الإيضاحية والقوانين المكملة له .
    - الجديد في الملكية الفكرية .
    - التعليق على اتحاد الشاغلين .
    - شرح اتحاد الملاك وملكية الشقق .
- شـــرُح دعاوى بيع العقارات في القانون المدني وقانون المرافعات وقانون الحجز الإداري - مُجلد فاخر.
  - التعليق على قوانين الإيجارات .
  - ~ التعليق على قوانين إيجار الأماكن .
  - شرح النظام القانوني والقضائي في إسرائيل وفلسطين .
  - شرح قوانين الرسوم القضائية ورسوم التوثيق والشهر العقاري .
    - التعليق على القانون المدني .
       شرح تشريعات الشهر العقاري .
    - سرح سريعات السهر العقاري .
       الغَصْبُ في القوانين العربية والشريعة الإسلامية .
- القانون آ لسنة ٩٩١ بشأن الأماكن غير السكنية والمحلات ولائحته التنفيذية
   المحدل بق ٢٠٠١/١٤
  - شرح تشريعات الأحوال الشخصية طبقاً للقانون ١ لسنة ٢٠٠٠ .
- شـرح تشريعات الأحوال الشخصية للمصريين عير المسلمين والأجانب طبقاً
   اللقانه (السنة ٢٠٠٠).
  - شرح صيغ الأحوال الشخصية طبقا للقانون ١ لسنة ٢٠٠٠ .
  - شرح دعوى الحبس لدين النفقة في قانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات.
- الهندسة الوصفية للتشريعات المصرية تطلل وتأصيل التشريعات المصرية باستعمال الأشكال الهندسية .

## خامساً: - قانون المرافعات والإثبات:

- دعاوى الحساب من الناحيتين القانونية والفنية .
- القــانون ۱۸ لســنة ۱۹۹۹ بتعديل قوانين المرافعات والإثبات والرسوم ومذكرته
   الإيضاحية .
  - شرح الحجز الإداري علما وعملا.
  - شرح تشريعات التحكيم الداخلي والدولي .
  - التحكيم بين الشريعة والقانون دراسة مقارنة .

- التعليق على قوانين المرافعات والإثبات والتحكيم.
  - المشكلات العملية في القضاء المستعجل.
  - أصول أعمال المحضرين في الإعلان والتنفيذ.
    - شرح التنفيذ العملى .
  - أصول إدارة المحاكم في مصر والدول العربية .

## سادساً:- القانون الدولي العام والتجارة الدولية:

- شرح نظام مكتبة الإسكندرية والعولمة الثقافية .
- شرح نظام منظمة التجارة العالمية والعولمة والأقلمة .
  - شرح العولمة والتنظيم الدولي المعاصر .
  - 'شرح العولمة القانونية والاقتصادية والتجارية .
- شرح النصوص العربية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية.
  - شرح النصوص العربية التفاقية المشاركة المصرية الأوروبية .
  - شرح النصوص الإنجليزية لاتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية.
- شرح النصوص الإنجليزية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية .
  - شرح الاتفاقيات العربية الكبرى .
  - شرح الاتفاقيات الدولية الكبرى .
- شرح النظم القانونية والاقتصادية والسياسية في مصر والدول العربية .

## سابعاً: - القانون التجاري والبحري والاستثمار والضرائب:

- قانون مكافحة غسل الأموال ومذكرته الإيضاحية والقوانين المكملة له .
  - التعليق على اللائحة التنفيذية لقانون غسل الأموال .
- شرح صيغ الشركات شرح صيغ عقود ودعاوى شركات الأشخاص و الأموال.
  - المشكلات العملية والدفوع في قانون التجارة الجديد .
    - شرح ضريبة المبيعات .
    - التعليق على قانون ضريبة المبيعات .
  - شرح قانون التجارة المصري الجديد مُجلد فاخر .
- المقارنة بين قانون التجارة والتشريعات السابقة عليه شرح تفصيلي مقارن لكل
   مادة مُجلد فاخر .
- شــرح الأعمــال والسجل والدفاتر التجارية طبقا لقانون التجارة الجديد ١٧ لمسنة
   ١٩٩٩ مُجلد فاخر .
- شـرح الأوراق الـتجارية طبقا لقانون التجارة الجديد ١٧ لسنة ١٩٩٩ مُجلد
   فاخر.
- شرح الإفلاس من الناحيتين التجارية والجنائية طبقا لقانون التجارة الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ .

- شسرح العقسود الـتجارية والمدنية طبقا لقانون التجارة الجديد رقم ١٧ لسنة
   19۹۹ مُجلد فاخر .
- شــرح الصــيغ الــتجارية الحديـــئة طبقا لقانون التجارة الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ - مُجلد فاخر .
  - التعليق على قانون التجارة المصري الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩.
    - التعليق على قوانين البنوك .
- شسرح قوانين الجمارك ومشكائتها العملية والترجمة الإنجليزية لقوانين الجمارك والنصوص العربية المقابلة لها .
  - قوانين وقرارات الجمارك والتعريفة الجمركية المعدلة .
    - التعريفة الجمر كية الجديدة المعدلة.
  - القانون ٨ لسنة ١٩٩٧ بشأن الاستثمار ولاتحته التنفيذية .
    - شرح الضريبة على العقارات المبنية .
  - التعليق على قوانين الضرائب على الدخل والضريبة الموحدة .
- شسرح جسرائم الستهرب الضريبي في قوانين الضرائب على الدخل والضريبة
   الموحدة وقانون الجمارك وقانون ضريبة المبيحات .

## ثامناً :- القانون الإداري والدستوري :

- قانون الجمعيات الأهلية ومذكرته الإيضاحية والتشريعات السابقة عليه .
  - التعليق على اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات الأهلية .
  - التعليق على قانون الإدارة المحلية والقوانين المكملة له .
    - شرح الحريات العامة وتطبيقات المحاكم العليا بشأنها .
- حدود وقيود الحريات العامة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعى .
- المسئولية التأديبية للقضاة وأعضاء النيابة دراسة مقارنة للمسئولية التأديبية
   والجنائية والمدنية للقضاة وأعضاء النيابة في النظم القانونية المعاصرة الرسالة
   الحائزة على مرتبة الشرف الأولى مُجلد فاخر
  - شرح الأحكام الكبرى للمحكمة الإدارية العليا المصرية .
- شــرّح منازعات القضاء الإداري دراسة تطبيقية على أحكام المحكمة الإدارية العلما.
  - شرح قانون لجان التوفيق في المنازعات بين الدولة والأفراد .
    - التعليق على قانون لجان التوفيق .
  - القانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠٠ بشأن لجان التوفيق والقرارات التنفيذية .
    - شرح قوانين مجلسي الشعب والشورى والأحزاب السياسية .
      - شرح أوامر المنع من السفر والتصرف والتحفظ.

# تاسعاً : الترجمة الإنجليزية للقوانين المصرية والنصوص العربية المقابلة

### لها:

- الترجمة الإنجليزية لقوانين الجمارك والتشريعات المكملة لها والنصوص العربية
   والمقابلة لها .
- الترجمة الإنجليزية لقانون العقوبات وصيغه القانونية والنصوص العربية المقابلة
   لها
- - الترجمة الإنجليزية لقانون التجارة وعقوده والنصوص العربية المقابلة لها .
- السترجمة الإنجليزية للدستور المصري والصيغ الدستورية والنصوص العربية
   المقابلة لها .
  - الترجمة الإنجليزية للقانون المدنى والنصوص العربية المقابلة لها .
  - الترجمة الإنجليزية لقانون التجارة البحري والنصوص العربية المقابلة لها .
- السترجمة الإنجليزية لقانون المناقصات والمزايدات ولاتحته التتفيذية والنصوص
   العربية المقابلة لها
- السرجمة الإنجلسيزية لقانون الاستثمار ولاتحته التنفيذية وعقوده والنصوص
   العربية المقابلة لها.
- - الترجمة الإنجليزية لصيغ العقود والدعاوى والأوراق القضائية والنصوص
    - العربية المقابلة لها .
    - الترجمة الإنجليزية لتشريعات الأجانب والنصوص العربية المقابلة لها .

## عاشراً : سلسلة التشريعات المصرية المنقحة والمعدلة :

- ١- قسانون المسرور المصسرى والاتحته التنفيذية والقوانين المكملة له طبقا الأحدث التعديلات.
- ٢- قانون المرافعات المدنية والتجارية والقوانين المكملة له طبقا الأحدث التحديلات.
  - ٣- قوانين تأجير وبيع الأماكن والقوانين المكملة لها طبقا لأحدث التعديلات .
    - ٤- القانون المدنى المصرى طبقا لأحدث التعديلات.
    - قانون العمل والقوانين والقرارات المكملة له طبقاً لأحدث التحديلات .
      - ٦- قانون العقوبات المصرى طبقا لأحدث التعديلات.
      - ٧- الدستور والقوانين المكملة له طبقاً لأحدث التعديلات.

- ٨- قوانيسن الجمارك والاستيراد والتصدير وسجل المستوردين والاستثمار طبقا لأحدث التعديدات .
  - ٩- قانون التجارة المصرى الجديد والقوانين المكملة له طبقاً لأحدث التعديلات.
- ١٠ قوانين الأحـوال الشخصية للمسلمين والقوانين المكملة لها طبقا لأحدث التمديلات.
  - ١١- قانون الإجراءات المصرى والقوانين المكملة له طبقاً لأحدث التعديلات .
    - ١٢- قوانين البناء والهدم والقوانين المكملة لها طبقاً الأحدث التعديلات.
- ١٣- قوانين أمن الدولة والطوارئ والتشريعات المكملة لها طبقاً لأحدث التعديلات.
- ١٤ قوانيــن التمويــن والتسعير الجبرى وتحديد الأرباح والتشريعات المكملة لمها طبقاً لأحدث التعديلات .
- ١٥ قوانيسن قمسع الغش ومراقبة الأغذية وتتظيم الصناعة والمواصفات القياسية
   والتشريعات المكملة لها طبقا لأحدث التعديلات.
- ١٦- قانون المحاماة وقانون الإدارات القانونية والتشريعات المكملة لهما طبقاً
   لأحدث التعديلات .
  - ١٧ قوانين الهيئات القضائية والتشريعات المكملة لها طبقاً لأحدث التعديلات .
- ١٨- قــانون الضــرانب علــى الدخل ولاتحته النتفيذية والقوانين المكملة له طبقاً لاحدث التعديلات .
- ١٩ قــانون الشــركات و لاتحــته التنفــيذية والتشريعات المكملة له طبقا لأحدث التعــديلات .
- ٢٠ قـانون العمـــل المصــرى الجديــد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ والقرارات التنفيذية
   المكملة له .
- ٢١ قوانين مكافحة المخدرات والدعارة والتشريعات المكملة لها طبقا الأحدث التعديلات.
- ٢٢ قانون هيئة الشرطة وأكاديمية الشرطة والتشريعات المكملة لهما طبقا لأحدث التعديلات.
- ٣٣ قوانيــن الشـــهر العقارى ورسوم التوثيق والسجل العينى والتشريعات المكملة
   لها طبقاً لأحدث التعديلات
- ٢٤ قــانون الخدمــة العســـكرية وقــانون الأحكام العسكرية والقوانين والقرارات
   المكملة لهما .
  - ٢٥- قوانين الزراعة والقوانين والقرارات المكملة لها .
  - ٢٦- قانون الغرف التجارية والائحته التنفيذية والقرارات المكملة له.
    - ٧٧ قوانين الصحافة والتشريعات المكملة لها .
    - ٢٨- قوانين البنوك والانتمال والتشريعات المكملة لها .
  - ٢٩ قوانين الأحوال الشخصية لغير المسلمين والتشريعات المكملة لها .
    - ٣٠- قانون التجارة البحري
  - ٣١ قانون الجمعيات الأهلية والانحته التنفيذية والتشريعات السابقة عليه
    - ٣٢~ قو انين التأمس و التشريعات المكملة لها

- ٣٣- قانون الاستثمار والتشريعات المكملة له .
- ٣٤ قوانين التعليم العام والخاص والتشريعات المكملة لها .
  - ٣٥- قوانين الملكية الفكرية والتشريعات المكملة لها .

## حادى عشر : سلسلة أكواد التشريعات العربية النوعية المُقارِنة ومدى

## اتفاقها مع الاتفاقيات الدولية :

## وتتضمن النصوص الكاملة للتشريعات العربية في كل فرع من فروع القانون

## على حده والتعليق عليها .

- الدسساتير العربسية والمعابسير الدولسية دراسسة مقارنة بين الدساتير العربية والدسساتير الأجنبسية ومعابسير الدفاع والعدالة وحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية.
- تشسريعات المحاماة في الدول العربية ومعايير العدالة الجنائية الدولية دراسة مقارنــة بيــن التشسريعات العربــية والتشريعات الأجنبية ومعايير الدفاع والعدالة وحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية ومبادئ الشريعة الإسلامية .
- تشريعات الإجراءات الجنائية في الدول العربية والمعايير الدولية دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومعايير الدفاع والعدالة وحقوق الإنسان الجنائية والاتفاقيات الدولية ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- تشريعات أمن الدولة والطوارئ في الدول العربية والمعايير الدولة دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الاجنبية ومعايير الدفاع والعدالة وحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- تشريعات مكافحة المخدرات والدعارة في الدول المربية والمعايير الدولية دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الإجنبية ومعايير الدفاع والمدالة
   الجنائية وحقوق الإنسان والإثفاقيات الدولية ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- تشريعات هيئات الشرطة في الدول العربية والمعايير الدولية دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الإجنبية ومعايير الدفاع والعدالة الجنائية وحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- تشريعات هيئات الإدعاء العام في الدول العربية والمعايير الدولية دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والمعالير الدفاع والعدالة والتحقيق وحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية ومبادئ الشريعة الإسلامية.

تشريعات السلطة القضائية في الدول العربية والمعايير الدولية - دراسة مقارنة
 بين النشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومعايير الدفاع والعدالة وحقوق
 الإنسان والإتفاقيات الدولية ومبادئ الشريعة الإسلامية.

– تشـــريعات المـــرور فـــى الدول العربية والمعايير الدولية – دراسة مقارنة بين التشـــريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومعايير السلامة والأمان الدولى للمرور والطرق والاتفاقيات الدولية ومبادئ الشريعة الإسلامية.

تشريعات العصل في السدول العربية والمعايير الدولية - دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومعايير العمل والاتفاقيات الدولية ومبادئ الشريعة الاسلامية.

تشريعات الأحوال الشخصية لغير المسلمين في الدول العربية والمعايير الدولية
 دراسة مقارضة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومعايير الدفاع
 والعدالة وحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية ومبادئ الشريعة الإسلامية.

- تشريعات الأحسوال الشخصية في الدول العربية والمعايير الدولية - دراسة مقارنة بين التنسريعات العربية والعدالة والعدالة وحقوق الإنسان والأسرة والاتفاقيات الدولية ومبادئ الشريعة الإسلامية.

تشسريعات المسرافعات المدنية والتجارية في الدول العربية والمعايير الدولية دراسية مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومعايير الدفاع والعدالة
 وحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية ومبادئ الشريعة الإسلامية.

 تشريعات الصححافة فسى الدول العربية والمعايير الدولية - دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومعايير ومواثيق أداب المهنة العالمية والاتفاقيات الدولية ومبادئ الشريعة الإسلامية.

- تشريعات الملكية الفكرية في الدول العربية والمعايير الدولية - دراسة مقارنة بيس التشسريعات العربسية والتشسريعات الأجنبية ومعايير حقوق المؤلف العالمية و الإتفاقيات الدولية ومبادئ الشريعة الإسلامية.

 تشريعات الإيجارات في الدول العربية والمعايير الدولية - دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية والمعايير الدولية والاتفاقيات الدولية ومبادئ الشريعة الإسلامية.

التشريعات المنسية فسى الدول العربية والمعايير الدولية - دراسة مقارنة بين المتشريعات العربية والتشريعات الأجنبية والمعايير والاتفاقيات الدولية ومبادئ الشريعة الإسلامية .

تشريعات المجمارك والاستيراد والتصدير في الدول العربية والمعايير الدولية دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية والمعايير والاتفاقيات الدولية ومنظمة التجارة العالمية ومبادئ الشريعة الإسلامية.

تشريعات البناء والهدم في الدول العربية والمعايير الدولية - دراسة مقارنة بين
 التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومعايير البناء والهدم والاتفاقيات الدولية
 ومبادئ الشريعة الإسلامية.

- تشريعات الشهر المقارى ورسوم التوثيق والسجل العيني في الدول العربية والمعايسير الدولسية - دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومعايير الشهر والتوثيق والاتفاقيات الدولية ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- تشريعات الخدمــة العســكرية والأحكام العسكرية في الدول العربية والمعايير
   الدولــية دراســة مقارنــة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومعايير
   الدفــاع والعدالــة الجناتــية وحقــوق الإنمان والاتفاقيات الدولية ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- تشريمات السزراعة فــى الدول العربية والممايير الدولية دراسة مقارنة بين التشسريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومعايير التنمية الزراعية العالمية ومنظمة الزراعة المالمية والاتفاقيات الدولية ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- تَسَـريمات الاسـتثمار في الدول العربية والمعايير الدولية دراسة مقارنة بين التشـريمات العربـية والتشريعات الأجنبية ومعايير الاستثمار والتجارة والاتفاقيات الدولية ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- تشريمات الـتجارة فــى الدول العربية والمعايير الدولية دراسة مقارنة بين التشريعات العربسية والتشاريعات الأجنبسية ومعايير التجارة العالمية والاتفاقيات الدولية ومنظمة التجارة العالمية والاتفاقيات
- تشريعات التموين والتسعير الجبرى في الدول العربية والمعايير الدولية دراسة مقارنـة بين التشريعات الأجنبية ومعايير التجارة والتموين والتفاقيات الدولية ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- تشريعات الغش والأغذية والصناعة والمواصفات القياسية في الدول العربية والمعايير الدولية والمعايير الدولية والمعايير الدولية والتشريعات الأجنبية ومعايير مكافحة الغش والتنليس وحقوق الإنسان ومنظمة والصحة العالمية والاتفاقيات الدولية ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- تشريعات الضرائب في الدول العربية والمعايير الدولية دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومعايير العدالة الضريبية والاتفاقيات الدولية ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- تشريعات الشركات في الدول العربية والمعايير الدولية دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية والمعايير والاتفاقيات الدولية ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- تشريعات البنوك والانتمان في الدول العربية والمعايير الدولية دراسة مقارنة
   بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومعايير المراجعة والمحاسبة
   والمعاملات المصرفية الدولية والاتفاقيات الدولية ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- تشريمات الغرف التجارية في الدول العربية والمعايير الدولية دراسة مقارنة
   بيسن التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومعايير التجارة والصناعة العالمية
   والاتفاقيات الدولية ومبادئ الشريعة الإسلامية.

- تشريعات التجارة البحرية في الدول العربية والمعابير الدولية - دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومعايير النقل والتجارة العالمية والاتفاقيات الدولية ومبادئ الشريعة الإسلامية.

- تشريعات الجمعيات الأهلية في الدول العربية والمعايير الدولية - دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومعايير الهيئات الدولية غبر الحكومية وحقوق الانسان و الاتفاقيات الدولية ومبادئ الشريعة الاسلامية.

 تشريعات التأمين في الدول العربية والمعايير الدولية - دراسة مقارنة بين التشمريعات العربسية والتشمريعات الأجنبية ومعايير التأمين الدولي وإعادة التأمين ومنظمة اليونسكو والاتفاقيات الدولية ومبادئ الشريعة الإسلامية.

- تشريعات التعلم العام والخاص في الدول العربية والمعايير الدولية – دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والتشريعات الأجنبية ومعايير التعليم الدولي ومنظمة اليونسكو والاتفاقيات الدولية ومبادئ الشريعة الإسلامية.

## ثاني عشر: المؤلفات المتعلقة بالتربية والتعليم والحامعات:

- شرح نظام المدارس والتعليم والجامعات على شبكة الإنترنت .
  - شرح قوانين التعليم العام والخاص ودور الحضائة.
- التعليق على قوانين تنظيم الجامعات والاثحته التنفيذية والقوانين المكملة له .
  - شرح التربية القانونية للشباب تبسيط المبادئ القانونية للشباب.
    - شرح التربية القضائية للشباب .
    - شرح التربية الشرطية للشباب .
  - شرح التربية البيئية للشباب تبسيط قوانين البيئة للشباب .
- شرح التربية الدستورية والبرلمانية للشباب تبسيط الدستور وقوانين مجلسي الشعب والشوري للناشئين .
  - شرح التربية المرورية للشباب تبسيط قانون المرور ولائحته للناشئين.
    - المدارس الذكية .
      - المدن الذكية .
    - القرى الذكبة .
    - الحكومة الإلكترونية.
    - المكتبات الإلكترونية . - التعليم الإلكتروني .
    - كيف تكتب بحثًا أو رسالة .
      - - التربية السياحية.

## ثالث عشر: - المؤلفات المتعلقة بالكمبيوتر والإنترنت والبحث

### العلمي:

- الكمبيوتر والإنترنت للقضاة والباحثين والمهن الحرة .

- كسيف تستخدم شسبكة الإنترنت في البحث العلمي وإعداد الرسائل والأبحاث والمؤلفات عربي إنجليزي.
  - جرائم الكمبيوتر والإنترنت.
  - ألف سؤال وجواب عن الكمبيوتر والإنترنت.
- الأصبول القانونسية للستجارة الإلكترونسية والبيع والشراء والإعلان على شبكة الإنترنت.

## ب - الأبحسات العلميسة والقسالات :

- ١- الموسوعة الاقتصادية: سلسلة مقالات أسبوعية نشرتها مجلة الأهرام الاقتصادي خال عامى ١٩٧/ ١٩٩١ تتعلق بالمصطلحات الاقتصادية الخاصة باتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية.
- ٧- المسئولية التأديبية الإعضاء مجلس الدولة في مصر ، محاضرة القيت على
   السادة مستشاري مجلس الدولة بمبنى مجلس الدولة بباريس يوم ١٩٨٩/١٢/٢٨ .
- ٣- المسئولية التأديبية لرجال القضاء ورجال النباية العامة في مصر ، محاضرة الثيت لرجال القضاء والنيابة العامة في فرنسا بمبنى وزارة العدل بباريس يوم ٩/٥
   ١٩٥٠ ، ١٩٩٠ .
- ٤- النظام القانوني والقضائي في جمهورية ألمانيا ، بحث منشور في مجلة القضاة الشهرية أعداد يناير ـ يونيو سنة ١٩٩٠ .
- آ كيف يفكر الكمبيوتر القانوني ؟ بحث منشور في مجلة قضاة الثغر التي يصدر ها نادى قضاة الإسكندرية .
  - ٧- الأسباب الإجرائية والموضوعة للبراءة في جرائم المخدرات.
- ٨- الأصرولُ القانونسية لأعمال الخميراء ، بحثايل قدما إلى دورة العلوم الجنائية التطبيقسية التي نظمها مركز الخدمات القانونية بكلية الحقوق ، الإسكندرية ، يوليو ١٩٩٠ .
- ٩- الجسرائم التسي ترتكب باستعمال الكمبيوتر ، مجلة هبئة قضايا الدولة ع ٢ عام ١٩٩٥ .
- ١٠ جـرائم الامتـناع عن الحكم في الدعاوى ، مجلة المحاماة المصرية ، ع٣ ،
   ١٩٩٢ .
- ١١ جــرائم الامتناع الماسة بنظام الأسرة ، مجلة المحاماة المصرية ع٣ ، ٤ عام ١٩٩٠.
- ١٢ جــرائم الماقيا ضد القضاة وضد الإنسانية ، مجلة المحاماة المصرية ع٥ ، ٦
   عام ١٩٩٧.
  - ١٣- أحكام المخدرات في الشريعة الإسلامية ، مجلة المحاماة ، القاهرة ١٩٩٢ .
- ١٤ أصـول ألعلاقــة بيـن القضــاء والمحاماة . محاضرة ألقيت بالمعهد العالي
   للمحاماة بالقاهرة ١٩٩٧ .

- ١٥ النظام القانوني للشركات القابضة في قانون الأعمال . بحث قدم للنشر بمجلة المحاماة . القاهرة ١٩٩٢ .
- ١٦ التعليق على الأحكام الكبرى للمحكمة العليا . مقال منشور بصحيفة الأهرام المصرية ١٩٩٨/٧/١ .
  - ١٧- جرائم الإنترنت . مقال منشور بصحيفة الأهرام المصرية ١٩٩٨/٨/٣ .
- ١٨- جــريمة الامتتاع عن تتفيذ الأحكام . مقال منشور بصحيفة الأهرام المصرية
   ١٩٩٦/١٢/١٠.
- ١٩ الستجريم والعقاب في قانون البيئة مقال منشور في صحيفة الأهرام المصرية
   ١٩٩٨/٩/٢٥.
- ٢٠ شبكة الإنترنت في البحث العلمي مقال منشور بصحيفة الأهرام المصرية ٧/ ٩٨/١٠
- ٢١ الغصب فسي الشبريعة الإسلامية والقانون . مقال منشور بصحيفة الأهرام المصرية ١٩٩٨/١/١٧ .
- ٧٢ مص طلحات البحث العلمي وإعداد الرسائل والأبحاث . مقال منشور بجريدة الأمراء المصرية ١٩٩٨/١١/١٧
- ٣٢ المصطلحات القانونية المقارنة . مقال منشور بمجلة الأهرام الاقتصادي ٣/٧
   ١٩٩٦/ .
- لأع المنافع المسات ومنظمة التجارة العالمية . مقال منشور بمجلة الأهرام الاقتصادي ١٩٩٦/٤/١٢ .
- ٢٥ الاتفاق يات العربية الكبرى . مقال منشور بمجلة الأهرام الاقتصادي ٥/٥/
   ١٩٩٦ .
- ٢٦- الاتفاق بيات الدول بية الكبرى . مقال منشور بمجلة الأهرام الاقتصادي ١٤/٧/
   ١٩٩٨ .
- ٢٧ أهمية النصوص الإنجليزية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية . مقال منشور بمجلة الأهرام الاقتصادي ١٩٩٧/٧٢٧ .
- ٨٢ شبكة الإنترنت والبحث العلمي مقال منشور بمجلة الأهرام الاقتصادي ٩/٢٥.
   ٩٨/.
- ٢٩ الإجبر اءات الجديدة لقيد صحيفة الدعوى أمام المحاكم طبقاً للقانون ١٨ السينة ١٩٩/٦/١٩ مقال منشور بصحيفة الأهراء بتاريخ ١٩٩/٦/١٩ ١.
- ٣٠ المواعسيد الجديدة للإعسلان والتنفيذ في قانون المرافعات طبقاً للقانون ١٨ السينة 1٩٩٩ مقال قدم للنشر بصحوفة الأهرام المصرية .
- ٣١ جـرائم الساحب طبقاً لقانون التجارة المصري الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ مقال منشور بصحيفة الأهرام بتاريخ ١٩٩٩/٨/١٠.
- ٣٢ جبر انم المسحوب عليه طبقا لقانون التجارة المصري الجديد رقم ١٧ لسنة
   ١٩٩٩ مقال منشور بصحيفة الأهرام بتاريخ ١٩٩٩/٩/٣.
- ٣٣- جـرائم المستفيد طبقا لقانون التجارة المصري الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ مقال قدم للنشر بصحفة الأهرام المصرية .

٣٤- جسريمة الادعماء علمى خسلاف الحقيقة بتزوير الشيك طبقا لقانون التجارة المصري الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ مقال قدم للنشر بالمحدوثة.

حسول قسانون التمويل العقارى .. تساؤلات وإجابات (١) مقال نشر بصحيفة
 الأهرام المصرية في غضون عام ٢٠٠١.

٣٦- حول التنفيذ على المقار وفقًا لقانون التمويل المقارى . تساؤلات وإجابسات (٢) مقال نشر بصحيفة الأهرام المصرية في غضون عام ٢٠٠١.

٣٧ُ– شــركات الــتَمويل العَفْــارى طُبقا لَقانون التّمويلُ العقارى وضعانات نشاط التمويل العقارى (٣) مقال نشر بصحيفة الأهرام المصرية في غضون عام ٢٠٠١.

٣٨ - جرائم التمويل العقارى والرقابة الإدارية على النشاط العقارى (٤) .

٣٩- الأحكام الكبرى ذات المبادئ في قضاء المحكمة الدستورية العليا المصرية بشأن حرية الصدحافة وحق السنوعية الشرعية الدستورية للقوانيان العقابية مقال نشر بصحيفة الأهرام المصرية في غضون عام ٢٠٠١.

 ٤٠- الجديد في الإجراءات الجمركية مقال نشر بصحيفة الأهرام المصرية في غضون عام ٢٠٠١.

 الجديد فسي الستجريم والعقساب والصلح في تشريعات الجمارك مقال نشر بصحيفة الأهرام المصرية في غضون عام ٢٠٠١.

 ٤٧ - مستى تحكم محكمة السنقض في موضوع الطمن جنائيا ومدنيا مقال نشر بصحيفة الأهرام المصرية في غضون عام ٢٠٠١.

٣٤ شروط وحدود مجالات الاستثمار العقارى طبقا لقانون الاستثمار المصري
 رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ المعدل بالقانون ٢٠٠٠/١٦٢ مقال نشر بصحيفة الأهرام
 المصرية في غضون ٢٠٠١.

٤٤ - حـول قانون أجان التوفيق .. تساؤلات وإجابات مقال نشر بصحيفة الأهرام المصرية في غضون عام ٢٠٠١).

E-mail:info@ albahaa.com+http:www.albahaa.com E-mail:tech@albahaa.com

E-mail:albahaa\_bpc@hotmail.com+ http://albahaa.tripod.com

<sup>(1)</sup> تطلب هذه المؤلفات من شركة البهاء لليرمجيات والكمبيوتر والنشر الإلكتروني على العسنوان التالي : الإسكندرية - المنشية - ٤٨ شارع القائد جوهر الدور الأول تليفاكس: ٣/٤٨٤٤٤٨

كما يمكن إرسال المواقات لطالبيها بالبريد للمكان المطلوب ويخصم خاص . كما تطلب هذه المواقات من المكتبات الكبرى في مصر والدول العربية .

	فهرس تفعيلي بمعتويات المؤلف
۲	- حقوق الطبع .
٤	- تحذير وتنبيه .
٥	- قرآن كريم وإهداء .
٦	- حدیث نبوی شریف .
٧	- مقدمة .
٧	أولاً : أهمية موضوع البحث والدوافع التي أدت إليه .
٧	تَاتِياً : الدوافع التي أدت إلى هذا البحث .
٨	ثَالثًا : المصادر العلمية والمراجع .
٨	رابعاً: التشريعات العربية كنظم قانونية متميزة.
4	خامســاً : أهمية الدراسة المقارنة للتشريعات العربية ودورها في رفع
1	مستويات القانون والعدالمة .
١.	سادساً : نطاق وموضوعات البحث .
1 1	سابعا : منهج البحث .
۱۳	ثامنًا : خطة البحث .
	الكتاب الأول
17	النظام القانوني لمهنة المحاماة ومسئولية المحامي
	جنائيا وتأديبيا ومدنيا
17	- تمهسيد ونقسسيم ،
	السياب الأول
١٨	أهمية المحاماة وتطورها التاريخي وتطبيقاتها
	في الشريعة الإسلامية
١٨	- تمهـيد ونقسـيم .
	القصيل الأول
19	تعريف المحاماة والتطور التاريخي لمهتة المحاماة
	في الشرائع القديمة
19	- تمهسيد وتقسسيم .
19	أولا: تعريف المحاماة .
19	ثانيا : التطور التاريخي لمهنة المحاماة في الشرائع القديمة .
۲۱	الغصسل الثانى
	أهم الأعلام البارزة في مهنة المحاماة
11	~ تمهــيد ونقســيم .
44	القصسل الثالست
	أهمية مهنة المحاماة
24	- تمهسيد وتقسيم .
۲٤	اتساع نطاق ممارسة المحاماة

	القصـــل الـــرايع
41	علاقسة المحامي بموكله
77	– تمهـيد ونقسيم ،
44	القصل الخامس
* *	دور المحاماة في حماية حقوق الاتسان
22	– تمهسيد وتقسيم .
<b>7</b> £	القصيل المسادس
1.	دور المحاماة في الشريعة الإسلامية
37	تمهــيد وت <b>قســي</b> م .
۳£ -	١- الوكالة بصفة عامة في التشريع الإسلامي .
40	٧- الوكالة في الخصومة في التشريع الإسلامي .
41	علة الاستعانة بوكيل في الخصومة .
47	نطاق التوكيل بالخصومة .
) ሞል	السياب السثاني
17	النظم القانونية للمحاماة في التشريع المقارن
<b>ቸ</b> ለ	- تمهسيد وتقسيم .
44	القصل الأول
	النظام القانوني للمحاماة في البلاد اللاتينية
44	– تمهدد وتقسیم ،
٣٩	أولا: النظام القانوني للمحاماة في التشريع الإيطالي.
٤.	ثانيا: النظام القانوني المحاماة في التشريع الفرنسي.
٤.	ثَالِثًا: النظام القانوني للمحاماة في التشريع الألماني.
24	القصسل السثاني
	النظام القانوني للمحاماة في البلاد الأنجلوسكسونية
£ Y	أولا: النظام القانوني للمحاماة في التشريع الإنجليزي
24	ثانيا: النظام القانوني للمحاماة في الولايات المتحدة الأمريكية.
££	القصال الثالث
	النظام القانوني للمحاماة في البلاد العربية
££	– تمهــيد وتقســيم .
13	الباب الثالث
	مسئولية المحامي جنائيا وتأديبيا ومدنيا
٤٦	~ تمهــيد ونقســيم .
٤٧	القصل الأول
	المسئولية الجنائية للمحامي
٤٧	- تمهيد وتقسيم .
٤٧	أولا: التفرقة بين أنواع المسئوليات التي يتعرض لها المحامي .

٤A	ثانيا: نطاق المستولية الحنائية
٤٩	ثَالثًا : إجراءات المساءلة الحنائية في جرائم الجلسات .
٤٩	رابعا: أحكام النقض الخاصة بجرائم الجلسات.
٥٣	خامسا: حصانة المحامي عند المسألة الجنائية.
οį	الغصيل الستاني
υź	المسئولية المدنية للمحامي
٥ź	- تمهيد وتقسيم .
0 2	أولا :الطبيعة القانونية للمسئولية المدنية .
٥ź	ثانيا : المستولية العقدية للمحامي .
00	ثالثًا : أركان المسئولية العقدية .
٥٨	رابعا: المسئولية التقصيرية للمحامي .
٥٩	خامعما : أركان المسئولية التقصيرية .
71	الغصل الثالث
	المسئولية التأديبية للمحامي
17	– تمه <u>سی</u> د وتقسسیم .
	الكتساب الثانسي
٦٧	الأصول التشريعية لقانون المحاماة في جمهورية مصر العربية
•	ومذكرته الإيضاحية والقوانين المكملة له وقانون الإدارات القانونية
	رِقَم ٤٧ لُسنَة ١٩٧٣ والقرارات المكملة له
٦٧	- تمهـيد وتقسـيم .
	السياب الأول
٦٨.	الأصول التشريعية للقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن إصدار
	قانون المحاماة في جمهورية مصر العربية ومذكرته الإيضاحية
	والقوائين المكملة له
٦٨	- تمه <u>ي</u> د وتقسيم .
٦9	القصـــل الأول
	قانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بشان إصدار قسانون المحاماة
۷۱	القسم الأول: في ممارسة مهنة المحاماة.
۷۱	مادة ١ : بشأن حرية مهنة المحاماة في المشاركة في تحقيق العدالة
۷١	مادة ٧- بشأن كل من يعد محاميا .
۷١	مادة ٣-بشأن عدم جواز مزاولة أعمال المحاماة لغير العاملين .
٧٢	مادة ٤- بشأن ممارسة مهنة المحاماة .
٧٢	مادة ٥- بشأن تأسيس شركة مدنية للمحاماة بين المحامين أمام محكمة النقض أو الاستئناف .
٧٧	3 -
1 1	مادة ٦- بشأن للمحامين الملتحقين بمكتب محامي .
	مسادة ٧- بشــأن المحاميــن فـــى شركات القطاع العام والمؤسسات

الصحفية

٧٣	مسادة ٨- بشأن عدم جواز مزاولة أعمال المحاماة لمحامي الإدارات
٧ź	القانونية و المؤسسات الصحفية أمام الجهات التي ينتمون إليها. مادة ٩- بشأن مزاولة أعمال المحاماة في البنوك وشركات المساهمة
V 2	ماده ١٠ بسان مراوله اعمان المحاملة في البنوك وسرحات المساهمة البساب الأول : في القيد بجدول المحامين .
٧ź	المساب (دول : في الفيد بجلول المحامين . القصــل الأول : في جدول المحامين .
٧z	العصب الون . في القيد في الجدول المحامين . القصب الثاني : في القيد في الجدول العام .
V9	الفصيس الثاني : في القيد في الجدول العام . القصيسل الثالث : في القيد بجدول المحامين تحت التمرين .
٨٢	القصل الرابع: في القبول للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية.
λź	الطفائل الرابع . في القبول للمرافعة أمام المحادم الإبتدائية .
77	الفصل السادس: في القبول للمراقعة أمام محاكم النقض.
AV	القصيل السابع: في جدول المحامين غير المشتغلين .
A4	القصيل الثامن: في الأعمال النظيرة لأعمال المحاماة.
A4	The state of the s
A1	البساب الثاني : في حقوق المحامين وواجباتهم . الفصل الأول : في حقوق المحامين .
94	الفصر الون : في حقوق المجامين . القصر الثاني : في واجبات المحامين .
17	القصيل الثائث : في علاقة المجامي بموكله . القصيل الثائث : في علاقة المجامي بموكله .
1.1	القصيل الدالم : في عامة المجامي بمودله . القصيل الرابع : في المساعدات القضائية .
1 • A	القسم الثاني : في نظام نقاية المحامين .
1.9	العسم النالي . في نظام لغيه المحامين . الباب الأول : النقابة العامة .
11.	الباب الأول : التعابه العام . القصل الأول : الجمعية العمومية .
117	القصل الثاني : مجلس النقابة .
114	الهاب الثاني : النقابات الفرعية . الهاب الثاني : النقابات الفرعية .
111	الهاب النائي : الله الله الله عنه . القصل الأول : تشكيل النقابات الفرعية وهيئاتها .
17.	القصل الثاني: الجمعية العمومية .
171	القصل الثالث : مجلس النقابة الفرعية .
175	المصل الثالث : في النظام المالي للنقابة .
179	الباب الناسب . في النظام المالي للنابه . الباب الرابع : صندوق الرعاية الاجتماعية والصحية .
127	الباب الخامس : الأمانة العامة .
155	الباب المعادس : أحكام عامة وختامية .
	الباب المعادان . الحدام عامه وحاميه . القصــــل الثاثي
1 2 7	المفكرة الإيضاحية للاقتراح بمشروع
	القانون رقم ۱۷ لسنة ۱۹۸۳
1 8 A	القسم الأول: في ممارسة مهنة المحاماة مهنة المحاماة ومزاولتها .
1 5 9	الطبيع (196 : في معارسة مهلة المحاماة فلهلة المحاماة والراوسة : - جدول المحامين :
101	- جدول المحامين . - القبول للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية .
107	العبول للمرافعة أمام محاكم الاستثناف . - القبول للمرافعة أمام محاكم الاستثناف .
105	- القبول للمرافعة أمام محادم الانسانات . - القبول للمرافعة أمام محكمة النقض .
	- العبول للمرافعه امام محتمه استص

100	<ul> <li>جدول المحامين غير المشتغلين</li> </ul>
101	- الأعمال النظيرة لأعمال المحاماة .
101	اللهاب اِلثَّانِي : حَقُوقَ الْمَحَامِينَ وَوَاجْبَاتُهُمْ .
104	حقوق المحامين .
101	واجبات المحانمي .
17.	علاقة المحامي بموكله .
17.	المساعدات القصائية .
171	المسئولية التأديبية .
175	القسم الثاني: في نظام نقابة المحامين.
177	النقابة العامة .
1715	الجمعية العمومية .
170	مجلس النقابة .
174	النقابات الفرعية .
179	مجلس النقابة الفرعية.
17.	النظام المالي للنقابة .
177	صندوق الرعاية الاجتماعية والصحية .
177	الأمانة العامة .
	القصىل الثالث
	قاتون رقم ۱۰ لسنة ۲۰۰۲
174	بشأن تعديل المادة ١٨٧ من قانون المحاماة
	الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣
	القصسل الرابع
	قرار رقم ۲۲۹ اسنة ۱۹۸۳
14.	بشأن تحصيل مبالغ تحت حساب ضريبة المهن غير التجارية
	المستحقة على المحامين
	السباب الثانى
ትለም	الأصول التشريعية لقانون الإدارات القانونية طبقا للقانون رقم ٧٤
	لسنة ١٩٧٣ والقرارات المكملة له
1 8 4	~ تمهيد ونقسيم .
	القصل الأول
140	قانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات
	العامة والهيئات العامة والوحدة التابعة لها
	الفصل الأول : الإدارة القانونية في المؤسسات العامة والهيئات العامة
111	والوحدات التابعة له .
191	الفصـــل الثاثي : مديرو وأعضاء الإدارات القانونية .
197	الفصال الثالث : أحكام عامة وانتقالية .

	قَاتُونَ رَقَمَ ١٠٨ لَسَنَةً ١٩٧٤
	للون رس ۱۰۰۰ سند ۱۰۰۰
4.1	بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن
	الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة
	والوحدات التابعة لهنا
	القصيل الثالث
Y . Y	المذكرة الإيضاحية
	لمشروع القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٤
	القصسل السرايع
	قَاتُونَ رَقَمَ ١ لُمِينَةً ١٩٨٣
Y . £ "	بتحديل بعض أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣
	بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات
	العامة والوحدات التابعة لها
	القصال الخامس
7.7	تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الشنون الدستورية
	والتشريعية ومكتبى لجنتى القوى العاملة والخطة والموازنة
	القصـــل السـادس
717	مذكرة إيضاحية للاقتراح بمشروع قانون بتعديل بعض مواد القانون
131	رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالهيئات العامة
	والوحدات التابعة لها
	القصنال السابع
<b>717</b>	قرار وزير العدل رقم ٦٩ه تسنة ١٩٧٧
111	بالنحة تنظيم العمل في الإدارات القانونية بالهيئات
	العامة وشركات القطاع العام
	القصيل الثامين
AIY	لائحة تنظيم العمل في الإدارات القانونية
	بالهيئات العامة وشركات القطاع العام
YIX	البساب الأول : في تشكيل الإدارات القانونية . ``
YIX	القصل الأول : أحكام عامة .
419	القصل الثاني : مدير الإدارة القانونية .
177	الفصل الثالث : عضو الإدارة القانونية .
777	الباب الثاني: في اختصاصات الإدارة القانونية .
777	الفصـــل الأولُ : في مباشرة الدعاوى وتتفيذ الأحكام .
777	القصيل الثاني : في فحص الشكاوي والتظلمات وإجراءات
	التحقيقات.
YYź	الفصــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
116	الأخرى .

	القصــل الـتاسع
	قراز وزير العدل رقم ٧٣١ لسنة ١٩٧٧
777	باللحة التفتيش الفني على الإدارات القانونية
	بالهيئات العامة وشركات القطاع العام
	القصسل العاشر
777	لائحة التفتيش الفني على الإدارات القانونية
	بالهيئات العامة وشركات القطاع العاء
777	الباب الأول: أحكام عامة .
AYY	البِسابِ الثَّاني : التَفْتَيْشُ الدوري .
777	البساب الثالث : الشكاري . " "
777	البساب الرابع : الملفات السرية والسجل السري .
	القصسل الحادي عشر
	قرار رقم ۱۷۸۰ ئسنة ۱۹۷۷
740	بقواعد وإجراءات إعداد واعتماد الهياكل الوظيفية
	وجداول توصيف الوظائف الخاصة بالإدارات القاته نبة
	الخاضعة للقانون رقم ٤٧ نسنة ١٩٧٣
	الفصل الثاني عشر
AJ AM IV	قواعد وإجراءات إعداد واعتماد الهياكل الوظيفية
747	وجداول توصيف الوظائف الخاصة بالادارات القانونية
	الخاضعة للقانون رقم ٧٤ نسنة ١٩٧٣
777	الباب الأول: الهيكل التنظيمي للإدارة القانونية.
777	الباب الثاني : تقييم وظائف المهيكل التنظيمي .
<b>Y T A</b>	البياب الثالث : وصنف وظائف الهيكل الوَظيْفي .
779	الباب الرابع : إجراءات إعداد الهياكل وجداول التوصيف
117	واعتمادها.
721	الباب الخامس : التسكين .
711	- اختصاصات التقسيمات التنظيمية بالبناء التنظيمي .
727	- القضايا .
724	- الشكاوى والتظلمات .
727	- التحقيقات .
7 2 2	- العنسود .
711	– الفتاوى واللوائح والأعمال القانونية الأخرى .
720	- بطاقات التوصيف .
	الغصـــل الثالث عثىر
476	قزار وزير العدل رقم ٧٨١ لمسئة ١٩٧٨
7 2 9	بلائحة قواعد تعيين وترقية ونقل وندب وإعارة مديري وأعضاء
	الإدارات القانونية بالهيئات العامة وشركات القطاع العام

	القصيب الزائع منتز
۲٥.	لائحة قواعد تعيين وترقية ونقل وندب وإعارة مديري وأعضاء
,	الإدارات القانونية بالهيئات العامة وشركات
	القطاع العام
40.	البساب الأول : أحكام عامة .
Y0.	البـــاب الثاني :في التعيين والترقية
404	البساب الثالث : في النقل والندب والإعارة
Y00	الكتاب الثالث
•	فَانُونَ المحاماة في الدول العربية الأفريقية
400	- تمهـيد ونقسـيم .
	الباب الأول
707	فاتون محاماة دولة السودان
	مرسوم مؤقت قانون المحاماة (تعديل) لسنة ١٩٩٣
YOX	– قانون المحاماة لسنة ١٩٨٣ .
YOX	القسم الأول: أحكام تمهيدية .
۲٦.	القسم الثاني: شروط الأشغال بالمحاماة الترخيص والقيد في جدول
1	المحامين .
777	القسم الثالث : جدول المحامين أمام المحاكم .
<b>Y7</b> £	القسم الرابع: التمرين على المحاماة.
777	القسم الخامس : الحضور أمام المحاكم وحظر الجمع بين المحاماة
	وغيرها من الأعمال والوظائف الحضور أمام المحاكم . `
44.	القسم السادس :واجبات المحامين والمساعدة القضائية .
777	القسم السابع: حقوق المحامين.
444	القسم الثامن : تأديب المحامين .
AAY	القسم التاسع: نظام نقابة المحامين.
٣٠٤	أحكام عامة .
	السائي الثاني
4.1	القوانين المنظمة لممارسة مهنة المحاماة في
	الجماهيرية العربية الليبية الشعبية
	القصسل الأول
٣٠٨	القاتون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠
	بشأن إعادة تنظيم مهنة المحاماة
711	القصال المثاثي
	إقرار اللجنة الشعبية العامة رقم ٨٨٥ لمنة ١٩٩٠م
711	البساب الأول: في القيد بجدول المحامين .
411	القصل الأولُ : شروط الاشتغال بالمحاماة .
411	القصل الثاني: القيد بالجداول .

10	الفصل الثالث : المحامون تحت التمرين .
117	القصـــل الرابع : في القبول للمرافعة أمام المحاكم .
119	الباب الثاني : حقوق وواجبات المحامين .
119	القصـــل الأول : حقوق المحامين .
17"	القصــل الثاني : في أتعاب المحامين .
777	القصل الثالث : وأجبات المحامين والأعمال المحظورة عليهم.
440	العِــابِ الثَّالثُ : في الرسوم والاشتراكات .
440	الباب الرابع: في التأديب.
44	الباب الشامس : أحكام انتقالية وختامية .
۲۳۱	السباب الثالث
	الأصول التشريعية لقانون المحاماة في المملكة العربية المغربية
771	<ul> <li>تنظيم مهنة المحاماة .</li> </ul>
771	القسم الأول: مهنة المحاماة .
771	الباب الأول: أحكام عامة .
777	البساب الثاني: الانخراط في المهنة .
777	الفرع الأول : شروط عامة .
777	القرع الثاني: حالات التنافي.
TT £	الفرع الثالث : التمرين .
777	القرع الرابع : الجــدول .
749	البساب الثالث : ممارسة المهنة .
۹ ۳۳	القرع الأول : كيفية ممارسة المهنة .
ľ É +	القرع الثاني : مهام المهنة .
714	البياب الرابع: واجبات المحامي.
۳٤٣	القرع الأول : التشبث بالوقار والسر المهني .
۳٤٣	الفرع الثاني: الملاقات مع المحاكم .
٣٤٤	القرع الثالث: المساعدات القضائية .
750	الفرع الرابع : العلاقات مع الزبناء .
۲٤٧	الفرع الخامس : حسابات المحامي .
10.	الباب الخامس: حصانة الدفاع.
10.	الباب السادس: التأديب.
ro.	القرع الأول : مقتضيات عامة .
201	الفرع الثاني: المسطرة التأديبية.
707	البساب السابع : التوقف والانقطاع عن مزاولة المهنة .
404	القرع الأول : المانع المؤقت .
505	القرع الثاني: التغاضي عن التقييد.
500	القرع الثالث: التشطيب من الجدول.
00	القرع الرابع: الصفة الشرفية

401	القسم الثاني: تنظيم هيئات المحامين.
401	البسابُ الأولُ : الهيئةُ وأجهزتها واختصاصاتها .
۳٦.	البساب الثاتي : التبليغات والطعون .
771	القسم الثالث : مقتضيات زجرية .
411	القسم الرابع: مقتضيات ختامية .
414	السياب السرابع
1 (1	الأصول التشريعية المتطقة بقانون المحاماة في دولة تونس
<b>77</b> 7	البساب الأول : في مهنة المحاماة وأهدافها .
414	البِسَابِ الثَّانِي : في شروط الترسيم .
۳٦٦.	الباب الثالث : في وضعيات المحامين .
<b>ም</b> ግ ፕ	القسم الأول: في المحامي المباشر.
٣٧.	القسم الثاني: في المحامي غير المباشر.
441	القسم الثالث : في المحامي المتقاعد والشرفي .
۳۷۲	البساب الرابع : في واجبات المحامي وحقوقه .
<b>"</b> ለት	الباب الخامس: في هياكل التسيير.
۳۸.	القسم الأول : في الهيئة الوطنية للمحامين والفروع الجهوية .
<b>۳</b> ۸۸	القسم الثاني: في اللجنة المالية .
<b>የ</b> ለዓ	البساب المعادس : في تأديب المحامي والعفو عنه .
441	البساب الممايع : في ومماثل الطحن .
444	الباب الثامن : في نظام التقاعد .
440	البساب التاسع : في أحكام مختلفة .
	الباب الخيامس
444	الأصول التشريعية لقانون المحاماة
	في جمهورية موريتاتيا الإسلامية
444	فأنون الهيئة الوطنية للمحامين
441	البساب الأول: أحكام عامة .
٤٠٠	البساب الثاني : تنظيم وإدارة الهيئة الوطنية للمحامين .
٤٠٣	البساب الثالث : في الانتساب للمهنة والتدريب .
٤٠٧	البساب الرابع : في التنافي .
£ + A	الباب الخامس : في محاسبة المحامين .
2 - 9	البساب المعادس : في مزاولة المهنة بشكل مشترك .
1.9	الهساب السابع : في التأديب .
214	الباب الثامن: الأحكام الجزائية .
113	الباب التاسع : أحكام مختلفة .
110	الباب العاشر: أحكام نهاتية .
41V	and the second second

	الأصول التشريعية المتعلقة يقانون المحاماة
	في الدول العربية الأسبوية
£17	- تمهـيد وتقسيم .
	الباب الأول
٤١٨	القوانين المنظمة لممارسة مهنة المحاماة
	في المملكة الأردنية الهاشمية
	القصــل الأول
119	النظام الداخلي لنقابة المحامين النظاميين لسنة ١٩٦٦
119	القصل الأول : جدول المحامين .
173	القصل الثاني: المحامون المتدربون.
247	القصل الثالث : مجلس النقابة .
173	الفصل الرابع: الأعمال الداخلية واللجان الفرعية .
373	القصـــل الخامس : حقوق وواجبات المحامين .
	القصسل السثاني
£4.4	نظام التقاعد والضمان الاجتماعي للمحامين
	النظاميين لسنة ٩٧٠
247	القصــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
2 2 1	الغصل الثاني: الإحالة على التقاعد.
111	الفصل الثالثُ : الحقوق التقاعدية .
259	القصل الرابع: الضمان الاجتماعي .
804	القصــل الخامس : واردات خزانة التقاعد والضمان الاجتماعي .
103	القصيل السادس: أحكام عامة .
£01	القصيل الثاليث
2071	فانون نقابة المحامين النظاميين
\$01	القصىسل الأول : في تأليف النقابة وأهدافها .
809	القصــل الثاني : مهنة المحاماة .
٤٦.	الفصــل الثالث : شروط ممارسة المهنة .
£77	القصــــل الرابع :الوظائف والأعمال التي لا يجوز الجمع بينها وبين
411	المحاماة .
\$78	القصيل الخامس: الانتساب إلى النقابة.
170	القصل السادس: سجل المحامين.
173	القصد السابع: في التدريب.
٤٧١	الفصل الثامن: حقَّوق المحامين.
٤٧٨	القصـــل القاسع : واجبات المحامي .
٤٨١	القصل العاشر : السلطة التأديبية .
٤٨٥	القصل الحادي عشر: الهيئة العامة.
£AA	الفصل الثاني عشر: مجلس النقابة

٤٩.	القصل الثالث عشر : الطعن بقرارات النقابة .
191	القصال الرابع عشر: الخدمة المهنية.
198	الفصـــل الخامس عشر : موارد النقابة .
590	القصيل السادس عثير: أحكام عامة.
£97	القصسل السرابع
277	نظام عوائد أتعاب المحاماة رقم (٣) لسنة ١٩٧٣
	القصال الخامس
193	نظام الجوائز التقديرية للمحامين النظاميين
	رقم (۵۵) لسنة ۱۹۷۳
	القصال المسادس
0.1	نظام الصندوق التعاوني للمحامين النظاميين
	رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٨
٥.٧	السياب السناني
.,,	القوانين المنظمة لممارسة مهنة المحاماة في دولة البحرين
0.4	– تمه <u>ي</u> د وتقسيم .
	الغصـــل الأول
٥.٨	وزارة العدل والشؤون الاجتماعية الإسلامية
	قرار رقم (٤) لسنة ١٩٨١م
	الفصيل البثاني
0.9	وزارة العل والشؤون الإسلامية قرار رقم (٥) لسنة ١٩٨١
	بشأن تنفيذ قانون المحاماة
011	القصيل الثائث
	وزارة العل والشؤون الإسلامية قرار رقم (١) نسنة ١٩٨١م
017	القصسل السرايع
	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية قرار رقم (١٦) لسنة ١٩٧٧م
	الغمسل الخسامس
014	القوانين المنظمة لممارسة مهنة المحاماة
	في دولة البحرين قانون المحاماة
017	القصيل الأول: في شروط ممارسة المحاماة .
۸۱۵	القصل الثاني: الجدول العام للمحامين.
277	القصل الثالث : حقوق وواجبات المحامين .
070	القصمل الرابع: أتعاب المحامين .
077	الفصل الخامس: المعونة القضائية .
AYA	القصل السادس: التأديب.
	السباب الثالسث
۱۳۰	الأصول التشريعية لقانون المحاماة
	في المملكة العربية المتعدية

041	الباب الأول: تعريف مهنة المحاماة وشروط مزاولتها.
072	الباب الثاني : واجبات المحامين وحقوقهم .
٥٣٩	الياب الثالث : تأديب المحامى .
730	الباب الرابع : أحكام عامة وانتقالية .
0 57	السباب السرابع
011	قانون المحاماة رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦٥ في الجمهورية العراقية
730	البساب الأول : في شروط ممارسة المحاماة . ّ
0 2 9	الباب الثاني: في جدول المحامين.
004	الباب الثالث : في التمرين على أعمال المحاماة .
100	البساب الرابع: في حقوق المحامين وواجباتهم.
007	القصل الأول: في حقوق المحامين.
150	القصسل الثاني : في واجبات المحامي .
070	الباب الخامس: في أتعاب المحاماة .
VIO	البساب السادس : المعونة القضائية .
079	البساب السابع: نقابة المحامين.
079	الفصل الأول: الهيئة العامة .
0 Y 1	القصــل الثاني: مجلس النقابة .
075	الفصسل الثالث: في الانتخابات -
٥٨.	الباب الثامن : في السلطة التأديبية .
٥٨٣	الباب التاسع: مالية النقابة.
010	الباب العاشر: نقابة المحامين.
010	البساب الحادي عشر: الطعن في القرارات.
٥٨٧	البساب الثاني عشر: أحكام متفرقة.
٥٨٩	السياب الخسامس
	الأصول التشريعية لقانون المحاماة في دولة الكويت
640	البساب الأول : في الشروط الواجب توافرها لملاشتغال بالمحاماة.
095	البساب الثاني : في حقوق المحامين وواجباتهم .
7.1	الباب السادس
	قانون المحاماة في الجمهورية العربية اليمنية
1.1	البساب الأول : التعريف والأهداف .
1.1	القصل الأول: التعريفات.
7.7	الفصـــل الثاني : التكوين والأهداف .
7.5	الباب الثاني : العضوية .
7.5	الفصـــل الأول : شروط العضوية .
7.0	الفصل الثاني: تحميد العضوية وفقدانها
7.0	البساب الثالث : حقوق الأعضاء وواجباتهم .
7.0	المفصـــل الأول : حقوق العضو العامل .

7.7	القصيل الثاني: الواجبات .
۸.7	البساب الرابع : هيئات النقابة .
٦.٨	القصـــل الأولُّ : الجمعية العمومية واختصاصاتها .
71.	مجلس النقابة واختصاصاته .
717	البساب الخامس : مالية النقابة .
717	المقصـــل الأول : الموارد المالية للنقابة .
715	القصمل الثاني: حسابات النقابة .
715	البساب السادس: أحكام عامة .
	السياب المسايع
710	القوانين المنظمة لمهنة المحاماة
,	في الجمهورية العربية السورية
710	- تمهـ يد وتقسـ يم .
717	الفصيل الأول
*1 *	المنهاج العام الموحد لنظام التمرين
717	الفصــل الأول : التمرين .
717	القصسل الثاني: لجان التمرين .
714	الغصل الثالث: محاضرات التمرين وتطبيقاتها العملية.
714	القصل الرابع: الاختبار.
177	النظام الداخلي لنقابة المحامين وفروعها
771	الباب الأول : أحكام عامة .
177	القصل الأول : تعاريف .
177	القصل الثاني: في ممارسة المحاماة.
777	الفصل الثالث : في مرافعة المحامين غير السوريين .
777	الباب الثاني: في الانتماء إلى النقابة.
777	القصل الأول .
AYF	القصل الثاني: في جدول المحامين.
74.	الفصل الثالث : في التمرين .
74.	القسم الأول : أحكام عامة .
741	القسم الثاني: في محاضرات التمرين.
744	القسم الثالث : في نقل المتمرنين إلى جدول الأساتذة .
745	الهاب الثالث: انتقال المحامي من فرع لأخر.
740	البساب الرابع: النقابة ومؤسساتها .
750	القصيل الأولى: المؤتمر العام.
789	القصـل الثاني: في العمل على تحقيق أهداف النقابة .
75.	القصــل الثالثُ : النَّقيب ومجلس النقابة واللجان المتفرعة عنه .
758	القصل الرابع: لجان المجلس.
7 2 2	15 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1

7 2 2	القصل السادس: في إحداث فروع للنقابة .
7 £ £	الغصال السابع: الهيئة العامة.
750	القصيل الثامن: الرئيس ومجلس الفرع .
757	القصل التاسع: في واجبات المحامي .
707	البساب الخامس: في السلطة التأديبية .
707	القصل الأول : السلطة التأديبية .
707	الفصــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
Nor	القصل الثالث : الشطب الحكمي من الجدول .
709	البساب الممادس : في الأتعاب والتعاون والإسعاف .
209	القصسل الأول : في تقدير الأتعاب .
209	الفصـــل الثاني : في التظلم من قرارات لجان التعاون والإسعاف .
77.	البياب السمايعُ : في سجلات النقابة والفروع .
778	البـــاب الثَّامنُ : في الشركات والمكاتب التَّعَاونية والمشتركة .
778	القصـــل الأول : في شركات المحامين .
770	القصك الثاثي : في المكاتب التعاونية .
777	القصيل الثالث : في المكاتب المشتركة .
777	البساب التاسع : أحكسام مختلفة .
777	القصـــل الأولُ : في مفوض القصر .
777	الفصـــل الثاثي : في مكتبة النقابة والفروع .
777	القصل الثالث: في مساعدي المحامين.
<b>٦</b> ٦٨	القصـــل الرابع :في الهوية والشارة النقابية والإجازة .
779	القصــل الخامس: أحكام ختامية .
٦٧.	الفصيل السثاني
*, *	النظام الموحد لصناديق تعاون المحامين
777	- جدول الحد الأدنى للأتعاب .
779	<ul> <li>فسي تحصيل رسوم وطوابع المرافعة والأتعاب وطوابع الصناديق</li> </ul>
***	الأخرى .
٦٨.	القصــل الثالــث
1711	نظام صندوق إسعاف المحامين
٦٨.	الفصـــل الأول: أحكام عامة .
171	القصيل الثاني: موارد الصندوق.
7.8.5	الفصل الثالث : خدمات الصندوق .
٨٨٢	القصــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
791	الفصل الشامس: إدارة الصندوق.
195	القصسل السرابع
112	نظام معونة التقاعد ووفاة المحامين
٧.,	القصر أن الشرامين

	قانون تنظيم مهنة المحاماة قانون رقم ٣٩ تاريخ ١٩٨١/٨/٢١
V • •	البساب الأول : في مهنة المحاماة .
٧	القصــل الأول : النقابة وأهدافها .
V • Y	القصيل الثاني: صلحياتها.
٧.٢	الباب الثاني : عضوية النقابة وشروط ممارسة المحاماة .
V1 +	- البساب الثالث .
<b>/1</b> •	القصــل الأول : المؤتمر العام للنقابة وصملاحياته .
<b>/1</b> ٣	القصسل الثاني : مجلس النقابة .
V10	الْفُصِــل الثَّالثُ : فرع النقابة .
<b>/17</b>	الفصــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
<b>V1V</b>	الفصـل الخامس: اجتماعات الهيئة العامة.
۷۱۸	القصل السادس :مجلس القرع .
<b>/14</b>	القصل السابع: اختصاصات مجلس الفرع.
٧٢.	البـــاب الرابع: في حقوق المحامين وواجباتهم .
۸۲۷	الباب الخامس: مالية النقابة .
V Y 9	الباب السادس : السلطة التأديبية .
٧٣٢	الباب السابع: في انتخاب مؤسسات النقابة.
۲۳٤	البــاب الثَّامنُ : الطُّعن في قرارات النقابة ومؤسساتها .
۲۳۲	البساب التاسع : حل المؤتّمر العام ومجالس النقابة .
٧٣٧	الباب العاشر : الأحكام العامة .
٧٣٩	القصسل المسادس
* 1 1	قانسون تقاعد المحامين
744	القصـــل الأول : إنشاء خزانة النقاعد ومواردها .
٧٤.	القصل الثانى: إدارة الخزانة .
٧٤٣	الفصـــل الثالثُ : المرتبات والتعويضات .
101	المفصسل الرابع : طرق المراجعة .
707	القصــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٧٥٦	القصال السادس: أحكام عامة.
	السباب السثامن
<b>Y0Y</b>	القوائين المنظمة لممارسة مهنة المحاماة
	قى دولة فسطين
<b>Y0Y</b>	- تمهـيد ون <b>ق</b> سـيم .
۷٥٨	القصـــل الأول
	النظام الداخلي لنقابة محامي فلسطين لسنة ١٩٩٥
Yok	القصل الأول وجدول المحامين .
404	الفصل الثاني: المحامون المتدربون.
777	- محاضرات التريب .

3 F.V	- التثبت من الجدارة والكفاءة .
777	القصل الثالث : مجلس النقابة .
<b>774</b>	الفصل الرابع : الأعمال الداخلية واللجان الفرعية .
771	المفصل المخامس : حقوق المحامين وواجباتهم .
٥٧٧	القصيل التثاثي
,,,	قائون نقابة محامي فلسطين
440	القصل الأول : تأليف النقابة وأهدافها .
٧٧٦	القصل الثاني : مهنة المحاماة .
777	الفصل الثالث : شروط ممارسة المهنة .
VVA	المفصسل السرابع: الوظائف والأعمال التي لا يجوز الجمع بينها وبين
,,,	المحاماة .
٧٨٠	الفصل الخامس: الانتساب إلى النقابة.
YAY	القصل السادس : سجل المحامين .
٧٨٣	الفصل السابع: في التدريب.
YAA	الفصل الثامن : حقوق المحامين .
<b>V90</b>	القصل التاميع: واجبات المحامي .
<b>797</b>	الفصل العاشر: السلطة التأديبية .
۸٠١	القصل الحادي عشر: الهيئة العامة.
۸۰۳	القصل الثاني عشر :هيئة المندوبين وهيئة المكتب.
۸.٥	القصل الثالث عشر: مجلس النقابة.
۸.٧	الفصل الرابع عشر : الطعن بقرارات النقابة .
٨٠٨	القصل الخامس عشر: الخدمة المهنية.
۸ ۰ ۹	الفصل السادس عشر : موارد النقابة .
ATT	القصل السابع عشر: أحكام عامة.
	الباب الستاسع
٨١٢	الأصول التشريعية بقانون المحاماة قي الجمهورية اللبنانية
	والقرارات المكملة ألها
ATY	- تم <u>ه ي</u> د وتقسيم .
۸۱۳	القصيل الأول
	الأصول التشريعية لقانون المحاماة
۸۱۳	الباب الأول : أحكام تمهيدية .
۸۱۳	الفصل الأول: في مهنة المحاماة.
٨١٤	القصل الثاني: في النقابة .
X1 £	الباب الثاني: في مزاولة مهنة المحاماة .
ATE	الفصل الأول : في اكتساب لقب المحامي .
PIA	الفصل الثاني: في التدرج.
۸۲ -	القصل الثالث : في واجبات المتدرج .

۸۲.	القصل الرابع: في انتهاء التدرج والتسجيل في جدول المحامين.
۸۲۱	الباب الثَّالثُ : في تنظيم وإدارة نَّقابتي المحامين .
۸۲۱	الفصل الأول: الجمعية العامة.
AYA	الباب الرابع : في حقوق المحامين وواجباتهم .
AYA	القصل الأول : في حقوق المحامين وامتيازاتهم .
۸۳٥	القصل الثَّاني : في واجبات المحامي .
۸۳۸	الياب الخامس: في أنضباط المحامي .
ለዋለ	القصل الأول: في المجلس التأديبي .
۸۳۸	الْقَصَلُ الثَّانِي : فَي الْعَقُوبِاتِ
۲۳۹	القصل الثالث : أصول المحاكمة .
۸٤.	القصل الرابع : طرق المراجعة .
٨£١	الياب السادس .
٨£١	القصل الأول: العقوبات .
۸£۲	الفصل الثاني : أحكام مختلفة وتدابير انتقالية .
	الفصيل البثاثي
AEE	قاتون رقم ٦٢ لسنة ١٩٨٨ بشأن صندوق تقاعد
	محامي بيروت وطرابلس
A££	القصل الأول: أحكام عامة .
٨٤٤	القصل الثاني : موارد الصندوق .
731	القصل الثالث : إدارة الصندوق .
454	الفصل الرابع : شروط الثقاعد .
١٥٤	الفصل الخامس: قواعد التطبيق.
	الكتاب الخامس
100	التنظيم الدولى لمهنة المحاماة والمعايير النموذجية للعدالة الجنائية
	الدولية في ضوء اتفاقيات الأمم المتحدة وحقوق الإنسان
۸۵٥	- تمهـيد وتقسـيم .
70A	السياب الأول
,,-,	تصوص مدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين
۸٦٥	السباب المثانى
,,,,	الميادئ الأساسية بشأن دور المحامين
۸۷۳	السياب الثالسث
^111	المبادئ التوجيهية بشأن دور أعضاء النيابة العامة
	السياب السرايع
AAY	الإعلان بشأن المبادئ الأساسية لتوفير العدالة
	لضحايا الجريمة وإساءة استعمال السلطة
AAY	الـياب الخـامس
, , , , ,	المدادئ الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية

	السياب المسادس
۸۹۳	إعلان فيينا بشأن الجريمة والحالة
	مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين
9.4	الكستاب المسادس
	الصيغ القانونية المتطقة بقانون المحاماة
9.5	– تمهـيد وتقسـيم .
9.8	الصيغة الأولى: توكيل رسمى عام مُخصتص في القضايا.
9.4	الصيغة الثانية : توكيل رسمي عام .
117	الصيغة الثالثة : صيغة أخرى لتوكيل رسمي عام .
915	الصيغة الرابعة : توكيل رسمي خاص في تضية .
917	الصيغة الخامسة : توكيل خاص في تصرف معين .
914	الصيغة السادسة : صيغة عقد اتفاق محامى مع موكله على مباشرة
31/	دعوى.
94.	الصيغة السابعة : دعوى مطالبة بأتعاب محامى .
	الصيغة الثامئة : عقد اتفساق على تكوين شركة لمزاولة أعمال
977	المحاماة .
447	<ul> <li>قائمة بأهم مراجع البحث .</li> </ul>
94.	- المبيرة العُلمية والعملية للمؤلف .
941	- كتب وأبحاث للمؤلف .
954	- فهرس تفصيلي بمحتويات المؤلف .

#### بطاقة تقييم كتاب تشريعات المحاماة في الدول العربية ومستويات الدفاع والعدالة الحنائية الدولية

حرصـــا علـــى تلبية رغبات القراء ، فإنّنا نرحب بأرائهم ومقترحاتهم لأخذها في الاعتبار
عسند إصسدارنا مؤلفات أخرى ، لذلك نامل ملء هذه البطاقة ونزعها وإعادتها إلينا بالبريا
أو الفـــاكس على عنواننا المبين أدناه <sup>(١)</sup> ، وسوف نقوم بعمل خصم خاص على مؤلفاتنا فم
حالة طلبها بالبريد ، كما سيمكننا إبلاغكم بكل ما يصدر من مؤلفاتنا مستقبلا .
الاسم : السن : ت :
المؤهل : تاريخ الحصول عليه :
الوظيفة الحالية :جهة العمل :
عنوان المراسلة :
ضع علامة √ في مربع الإجابة المختارة :
١- التخصيص الذِّي تَرْغُبُ القراءة فيه : (يمكنك اختيار أكثر من إجابة)
معاجم وموسوعات 📗 قوانين باختلاف أنواعها 📗 بحث علمي
🔲 كمبيوتر وابنترنت 📄 تربية وتعليم وجامعات 📄 متنوع
٧-كيف علمت بصدور هذا الكتاب
🔲 بناء على إعلان 💮 عن طريق حديث مع شخص ما
🔃 وجدته معروضاً أمامك في أحد الأماكن (أذكر المكان)
٣- من أين حصلت على هذا الكتاب :
<ul> <li>٤- ما هو الدافع لشرائك هذا الكتاب (يمكنك اختيار أكثر من إجابة)</li> </ul>
📗 بناء على توصية شخص ما 📄 بناء على ما هو مكتوب في الإعلان
🗍 ما يتناوله من مواضيع 📗 ِ اسم الكتاب والمعلومات التي يحتويها الغلاف
<ul> <li>ه - ما رأيك في الكتاب بالنسبة لمالئتي :</li> </ul>
السعـــر: 🔲 مناسب 🛄 رخيص 📄 غالي
درجة تناول الموضوعات : [ تحتاج إلى تفصيل الله تحتاج إلى اختصال كافية
٦- هل قرأت مؤلفات أخرى لنفس المؤلف :
نعم لا - إذا كانت الإجابة بنعم يمكنك ذكر أمثلة:
٧- اذكر ما أعجبك في الكتاب :٧
٨- اذكر ملاحظاتك وأقتراحاتك الأخرى للطبعة القادمة في ظهر هذه الورقة :
( ) تطلب هذه المؤلفات من شركة البهاء للبرمجيات والكمبيوتر والنشر الإلكتروني على العنوان التالي

تليفاكس: ٣/٤٨٤٤٤٤٨ - جمهورية مصر العربية . http:www.albahaa.com

E-mail: info@ albahaa.com+albahaa \_bpc@hotmail.com E-mail: tech@ albagaa.com+http://albahaa.tripod.com

كما يمكن إرسال المؤلفات لطالبيها بالبريد للمكان المطلوب وبخصم خاص كما تطلب هذه المؤلفات من المؤلف وذلك على العنوان الكائن بجمهورية مصر العربية ، الإسكندرية -المنشية - ٤٨ ش القائد جو هر - شقة رقد ٣١ - تليفاكس: ٥٨٤٤٤٤٠

الإسكندرية - ميدان المنشية - ٤٨ شارع القائد جو هر الدور الأول شقة رقم ٣ .

# 

Statutes of Legal Profession in The Arab States and Standards of Defence and International Criminal Justice

# للمستشار الدكتور عبد الفتاح مراد

يتضمن هذا المؤلف ما يأتى:

شرح تقصيلى مقارن لنصوص قوانين المحاماة في مصر والدول العربية وتشريعات الدفاع والعدالة الجنائية الدولية والمعاهدات والاتفاقيات الدولية المستعلقة بالمستويات الواجية الاسباع في الدفاع والعدالة ومبادئ الشريعة الإسلامية والصبغ القانونية لقوانين المحاماة و ومبادئ الشريعة الإسلامية والصبغ القانونية لقوانين المحاماة و الفرنسية والإرسائية والشريعات المحاماة في مصر وجد تأسيا : النصوص الكاملة لتشريعات المحاماة في مصر وجد وليبيا وتونس والمعرب وموريتانيا والأردن والبحرين والمملكة أفي والعراق والكويت واليمن والجمهورية العربية السورية ودولة فلم والمحاماة والمستويات النمونجية للدفاع الدولية في ضوء اتفاقيات الأمم المتحدة وحقوق الإنسان والشريعات المحسور الشريعا الدولية في ضوء اتفاقيات الأمم المتحدة وحقوق الإنسان والشريعا المحسور الدعاوى المتعلقة بقوانين المحسور الدعاوى المتعلقة بقوانين المحسور الدعاوى المتعلقة بقوانين المحسور الدعاوى المتعلقة بقوانين المحسور المدينة المحسور الدعاوى المتعلقة بقوانين المحسور الدعاوى المتعلقة بقوانين المحسور المدينة المحسور الدعاوى المتعلقة بقوانين المحسور المدينة المحسور الدعاوى المتعلقة بقوانين المحسور المدينة المحسور المدينة المحسور الدعاوى المتعلقة بقوانين المحسور المدينة المحسور المدينة المحسور المحسور الدعاوى المتعلقة بقوانين المحسور المدينة المحسور المدينة المحسور الدعاوى المتعلقة بقوانين المحسور المدينة المحسور ا